المملـــكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
الجامعة الإسلامية
كلية الدعوة وأصول الدين
قسم العقيدة

جهود العلامة
أحمد بن حجر آل بوطامي رحمه الله تعالى
في تقرير عقيدة السلف
والرد على المخالفين

١٣٣٧-٣٦ – ١٤٢٣/٥/٥هـ

رسالة علمية مقدمة لنيل درجة "العالمية العالية"

إعداد الطالب

إسماعيل بن غصاب بن سليمان العدوي

إشراف فضيلة الشيخ

أ د . إبراهيم بن عامر الرحيلي

العام الجامعي (١٤٢٧-١٤٢٨)

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً، أما بعد:

فإن الله عز وجل لكمال صفاته وتمام حمده وعموم نواله لا يزال ينعم على الأمة بعلماء ربانيين يهدي بهم مَن ضل ويبصر بهم مَن عَمِي ويجعلهم حجة على من أدبر وشقي، وهؤلاء العلماء هم قدوة الأنام، وأئمة أهل السنة على طي السنين ومر الأيام ، وحِفْظُ علم هؤلاء وعقيدتهم من حفظ عقيدة الأمة واستقلالِ شخصيتها وبقاء عزها وشرفها.

ولقد حرص العلماء من قديمٍ على بيان ما كان عليه أهل العلم من عقيدة واستقامة ليعلم القارئ جازماً أن هذا دين المسلمين وعليه علماؤه وفضلاؤه متتابعين، أولهم وآخرهم متمسكين بحبل الله، مقتدين بنبيه عليه صلاة ربي وسلامه.

وممن سار على هذا الطريق في هذا الزمان، فكان منارا يهدي به الله من شاء الشيخ العلامة رئيس القضاة(١) أحمد بن حجر آل بوطامي البنعلي، الشافعي السلفي، رحمه الله تعالى.

ولما له من مكانة عظيمة وأثر كبير لاسيما في منطقة الخليج رغبت أن يكون موضوع رسالتي لمرحلة الدكتوراه هو " جهود العلامة أحمد بن حجر آل بوطامي في تقرير عقيدة السلف، والرد على المخالفين " راجياً من الله تعالى التوفيق والإعانة والهداية.

أسباب اختيار الموضوع وأهميته:

(١) أن الشيخ رحمه الله تعالى له أثرٌ كبير في نشر العلم والدعوة السلفية لاسيما في منطقة الخليج العربي وفارس و كثيراً ما كانت تأتيه الرسائل والاستفتاءات من عمان وإيران و الهند وغيرها من البلاد، وقد دَرَّسَ في معهد الإمام محمد بن

(١) أي في دولة قطر

سعود، وتتلمذ عليه الكثير من العلماء، وصاحب الكثير منهم.

و قد شغل في دولة قطر المناصب الدينية العليا، فكان قاضي المحكمة الشرعية الأولى، ثم رئيس القضاة، مع ما تمتع به من شخصية قوية، وهيبة عظيمة، وعلم غزير، فنال الاحترام والتقدير والتوقير من الكبير والصغير، كلهم يعترف له بالفضل والعلم.

ومن ثم فإن بيان عقيدته السلفية وإظهار ما قام به من جهود في تقريرها والدعوة إليها، له الأثر الكبير في معرفة الناس للعقيدة الصحيحة وعودهم لها وتمسكهم بها.

(٢) كثرة مصنفات الشيخ التي تتعلق بالعقيدة والرد على أهل البدع، وكثرة فوائدها والمسائل التي تبحثها، وهذه الجهود العظيمة والمسائل الجمة جديرة بأن تعطى ذلك الاهتمام وأن تفرد بالدراسة والبحث والبيان.

(٣) لقد اهتم الشيخ رحمه الله تعالى بالرد على شبه المخالفين بالدليل الشرعي والحجة العقلية، نصرةً للدين وبياناً للحق، وإزهاقاً للباطل، وكثيرا ما ناقش أهل البدع ورد على شبهاتهم، مما جعله على اطلاع على تلك الشبه والحجج الداحضة، فجاءت كتبه معربة عن ذلك، فيها الرد على كثير من الشبه التي يثيرها أهل البدع حول الدعوة السلفية، أو التي يثيرها المستشرقون وأذنابهم على دين الإسلام وعقيدته وشريعته، وكل ذلك بالأدلة الشرعية والحجج العقلية، بالأسلوب الواضح القريب التناول، وهذا مما يستدعي إبراز تلك الجهود والدلالة عليها لتعم الفائدة.

(٤) أن الشيخ رحمه الله تعالى من أعلام هذا الزمان وعلمائه، وإظهار عقيدته السلفية وجهوده في تقريرها والدفاع عنها هو من إظهار علماء الإسلام وتعريف الأمة بهم، وهذا من حفظ العقيدة ونشرها والدفاع عنها، ومازال أهل العلم يقررون ما جاء به الإسلام في العقائد والأعمال، ويُنَوِّهُون بذكر أئمة الدين وحملته والمدافعين عنه، وينشرون علمهم وفضائلهم انتصاراً للحق وحزبه واعترافاً بالفضل لأهله، وهذا الموضوع سالك في هذا السبيل وعلى الله قصد السبيل.

(٥) مؤازرة الشيخ رحمه الله تعالى ومناصرته لدعوة الإمام المجدد المصلح شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى وذبه عنها بالحجة والدليل، مبيناً للأمة صدقها وفضلها وحقيقتها الجميلة الصافية، ونحن في وقت قد كثر فيه التشويه والتلبيس والتدليس ومحاربة الإسلام بأساليب شتى، منها تشويه صورة علمائه

العاملين ودعاته المخلصين.

(٦) أن الشيخ رحمه الله تعالى من فقهاء الشافعية المشهورين، فإظهار جهوده في تقرير عقيدة السلف، وبيان موقفه من دعوة الإمام المجدد المصلح محمد بن عبد الوهاب يبطل قول القائل: أن هذا مذهب الحنابلة – أي ما كان عليه الأئمة المجددون كشيخ الإسلام ابن تيمية، والإمام محمد بن عبد الوهاب وغيرهم– بل هو مذهب كل عالم جَرَّدَ الاتباع لكتاب الله وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم وابتعد عن التعصب والتقليد، وحرص على تصفية العقائد والعبادات مما يشوبها من البدع والشركيات، ومسلك الشيخ رحمه الله تعالى واستقامته على السنة مما يؤكد ذلك ويبينه.

(٧) لما كنت أحد أبناء هذا الوطن، وكان الشيخ من أكبر علمائه ووجهائه، كان هذا الموضوع:

أولاً: تعبيراً مني عن الانتماء إلى ما عليه العلماء من أهل بلدي من تقرير عقيدة السلف والدعوة إليها وذم البدع والتفرق والنهي عن المحدثات ولزوم السنة وهذا هو الحق والحمد لله،

ثانياً: اعترافا للشيخ بالفضل وأداءً لبعض حقه وشكره، فلقد استفدت منه كثيرا سواء في مجالسه أو كتبه، وقد كان من أوائل الكتب التي قرأتها وكان أثرها علي كبير، وواضح، هو كتابه «الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر المفترى عليه ودحض تلك المفتريات» وكتابه «نقض كلام المفترين على الحنابلة السلفيين» وكتابه «تنزيه السنة والقرآن عن أن يكونا من أصول الضلال والكفران» وقد كان لهذه الكتب أثرها الواضح في اتجاهي إلى الحق والتمييز بينه وبين الباطل، والتمسك بالسنة والحرص عليها، ونبذ البدع والحذر منها.

خطة البحث

اشتملت خطة البحث على مقدمة، وتمهيد، وعشرة أبواب:

المقدمة:

وفيها ذكر أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، ومنهجي في البحث، والخطة التي أسير عليها وطريقتي في جمع ترجمة الشيخ والمادة العلمية للبحث.

التمهيد: في سيرة الشيخ رحمه الله تعالى، وآثاره العلمية وفيه فصلان.

الفصل الأول: ترجمة الشيخ رحمه الله تعالى، وفيه سبعة مباحث.

المبحث الأول: مولده ونشأته.

المبحث الثاني: صفاته.

المبحث الثالث: رحلاته في طلب العلم.

المبحث الرابع: بعض شيوخه وتلاميذه.

المبحث الخامس: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.

المبحث السادس: الأعمال والمناصب التي تولاها رحمه الله تعالى.

المبحث السابع: نبذة عن جهود الشيخ الإصلاحية في المجتمع.

المبحث الثامن: مذهبه وعقيدته.

المبحث التاسع: مرضه ووفاته رحمه الله تعالى.

الفصل الثاني: التعريف بمؤلفاته، والكتب التي اهتم بطبعها، وفيه أربعة مباحث.

المبحث الأول: منهجه في التأليف ومميزات مؤلفاته.

المبحث الثاني: مؤلفاته المطبوعة.

المبحث الثالث: مؤلفاته المخطوطة.

المبحث الرابع: الكتب التي اهتم بطبعها وقدم لها.

وأما الأبواب فهي على النحو التالي:

الباب الأول: جهود الشيخ رحمه الله تعالى في تقرير التوحيد، وفيه

تمهيد وثلاثة فصول.

التمهيد: وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف التوحيد.

المبحث الثاني: في بيان أقسام التوحيد ودفع الشبه في ذلك.

المبحث الثالث: أهمية التوحيد.

الفصل الأول: جهود الشيخ رحمه الله تعالى في تقرير توحيد الربوبية، وفيه تمهيد وثلاثة مباحث.

المبحث الأول: جهوده رحمه الله تعالى في بيان الأدلة على وجود الله تعالى، وإبطال شبه الملحدين.

المبحث الثاني: جهوده في بيان أول واجب.

المبحث الثالث: جهوده في بيان أن توحيد الربوبية ليس هو الغاية، وأنه دليل لتوحيد الألوهية.

الفصل الثاني: جهود الشيخ رحمه الله تعالى في تقرير توحيد الألوهية، وفيه ستة مباحث.

المبحث الأول: جهود الشيخ رحمه الله تعالى في تعريف توحيد الألوهية.

المبحث الثاني: جهود الشيخ رحمه الله تعالى في بيان أهمية توحيد العبادة، وبعض المسائل المتعلقة بها.

المبحث الثالث: الأدلة النقلية والعقلية على توحيد الألوهية.

المبحث الرابع: جهوده رحمه الله تعالى في بيان فضل "لا إله إلا الله" وشروطها التي لا تقبل إلا بها.

المبحث الخامس: جهوده في حماية جناب التوحيد، والتحذير من الشرك.

المبحث السادس: جهوده في بيان أقسام الشرك وأسباب انتشاره.

الفصل الثالث: جهود الشيخ رحمه الله تعالى في تقرير توحيد الأسماء والصفات وفيه سبعة مباحث.

المبحث الأول: جهوده رحمه الله تعالى في تعريف توحيد الأسماء والصفات.

المبحث الثاني: جهوده في بيان مذهب السلف في باب الأسماء والصفات.

المبحث الثالث: جهوده في بيان قواعد في منهج السلف في الأسماء والصفات.

المبحث الرابع: جهوده في بيان فساد طريقة المتكلمين في باب الأسماء والصفات.

المبحث الخامس: جهوده رحمه الله تعالى في إبطال القول بالتعطيل والقواعد التي اعتمدها الخلف في تقريره.

المبحث السادس: جهوده في إثبات صفتي الاستواء والكلام، والرد على المخالفين في ذلك.

المبحث السابع: جهوده في بيان بعض الفوائد المتعلقة بالأسماء والصفات.

الباب الثاني: جهود الشيخ رحمه الله تعالى في تقرير مباحث الإيمان والإسلام، وفيه فصلان.

الفصل الأول: جهود الشيخ رحمه الله تعالى في تقرير مباحث الإيمان وما يتبعها، وفيه اثنا عشر مبحث.

المبحث الأول: جهوده في تعريفه لغة واصطلاحاً.

المبحث الثاني: جهوده في بيان مذاهب الناس في حقيقة الإيمان وبيان الحق في ذلك.

المبحث الثالث: جهوده في تقرير زيادة الإيمان ونقصه.

المبحث الرابع: جهوده في تقرير الاستثناء في الإيمان. وبيان مسلك السلف في ذلك.

المبحث الخامس: جهوده في بيان حكم صاحب الكبيرة.

المبحث السادس: جهوده في بيان حكم تارك الصلاة.

المبحث السابع: جهوده في بيان تفصيل القول في علاقة العمل بالإيمان.

المبحث الثامن: جهوده في بيان أنواع الكفر والفرق بينه وبين الشرك والنفاق.

المبحث التاسع: جهوده في بيان الردة وأحكامها ونواقض الإسلام.

المبحث العاشر: جهوده في بيان مسألة قيام الحجة، وحكم تكفير المعين.

المبحث الحادي عشر: جهوده في بيان حكم أهل الفترة.

المبحث الثاني عشر: جهوده في بيان حكم إيمان المقلد.

الفصل الثاني: جهود الشيخ رحمه الله تعالى في تقرير مباحث الإسلام، وفيه ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: جهوده في تعريفه لغة وشرعاً.

المبحث الثاني: جهوده في بيان العلاقة بين الإسلام والإيمان.

المبحث الثالث: جهوده في بيان زيادة الإسلام ونقصانه.

الباب الثالث: جهود الشيخ رحمه الله تعالى في تقرير الإيمان بالملائكة والكتب والرسل، وفيه ثلاثة فصول.

الفصل الأول: جهود الشيخ رحمه الله تعالى في تقرير الإيمان بالملائكة، وفيه ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: جهوده في تقرير الإيمان بالملائكة وذكر بعض أوصافهم.

المبحث الثاني: جهوده في بيان عصمة الملائكة والزيادة والنقصان في إيمانها، والمفاضلة بينهم وبين صالحي البشر.

المبحث الثالث: جهوده في تقرير الإيمان بالجان، وبعض ما يتعلق بذلك.

الفصل الثاني: جهود الشيخ رحمه الله تعالى في تقرير الإيمان بالكتب، وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول: جهوده في تقرير الإيمان بالكتب إجمالاً وتفصيلاً

المبحث الثاني: جهوده رحمه الله تعالى في بيان تحريف الكتب السابقة ونسخ القرآن لها وهيمنته عليها.

المبحث الثالث: جهوده في بيان بعض المسائل المتعلقة بالقرآن الكريم.

الفصل الثالث: جهود الشيخ رحمه الله تعالى في تقرير الإيمان بالرسل وفيه ثمانية مباحث.

المبحث الأول: جهوده في بيان حاجة الأمم إلى الرسل وإلى بعثة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم خصوصاً.

المبحث الثاني: جهوده في تقرير الإيمان بالرسل، وذكر الفرق بين النبي والرسول،

الباب الخامس: جهود الشيخ رحمه الله تعالى في تقرير الإيمان بالقضاء والقدر، وما يتعلق به من مسائل، وفيه فصلان.

الفصل الأول: جهود الشيخ رحمه الله تعالى في تقرير الإيمان بالقضاء والقدر، وفيه ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: جهوده في تعريف القضاء والقدر، وبيان مراتب الإيمان بالقدر.

المبحث الثاني: جهوده في الرد على بعض الإشكالات في هذا الباب.

المبحث الثالث: جهوده في بيان موقف السلف من خوض المتكلمين في القدر.

الفصل الثاني: جهود الشيخ رحمه الله تعالى في تقرير بعض المسائل المتعلقة بالإيمان بالقضاء والقدر. وفيه أربعة مباحث.

المبحث الأول: جهوده في تقرير مسألة الحكمة والتعليل.

المبحث الثاني: جهوده في تقرير مسألة الكسب وخلق الأفعال.

المبحث الثالث: جهوده في بيان مسألة الرزق، والأجل.

المبحث الرابع جهوده في بيان مسألة الرضا بالقضا.

الباب السادس: جهود الشيخ رحمه الله تعالى في تقرير عقيدة أهل السنة في الصحابة والإمامة، وفيه فصلان.

الفصل الأول: جهود الشيخ رحمه الله تعالى في بيان فضائل الصحابة رضي الله عنهم، وفيه خمسة مباحث.

المبحث الأول: جهوده في تعريف الصحابي، وبيان فضل الصحابة عموماً.

المبحث الثاني: جهوده في بيان فضائل الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم.

المبحث الثالث: جهوده في بيان فضل باقي العشرة وأهل بدر وبيعة العقبة.

المبحث الرابع: جهوده في بيان فضل أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم.

المبحث الخامس جهوده في بيان حكم من سب الصحابة أو تنقصهم والدفاع عنهم في بعض ما نسب إليهم رضي الله عنهم.

الفصل الثاني: جهود الشيخ رحمه الله تعالى في تقرير مسائل الإمامة، وفيه

سبعة مباحث.

المبحث الأول: جهوده في بيان وجوب نصب الإمام، وطرق تنصيبه.

المبحث الثاني: جهوده في بيان شروط الإمام، وأسباب عزله.

المبحث الثالث: جهوده في بيان وجوب السمع والطاعة للإمام.

المبحث الرابع: جهوده في بيان نظام ودعائم الحكم في الإسلام.

المبحث الخامس: جهوده في بيان وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ودرجاته.

المبحث السادس: جهوده في بيان مسألة الحكم بغير ما أنزل الله.

المبحث السابع: جهوده في بيان بعض مباحث الجهاد وأحكامه.

الباب السابع: في بيان جهود الشيخ رحمه الله تعالى في تعظيم السنة وتجريد الاتباع، والنهي عن الابتداع، وفيه فصلان.

الفصل الأول: جهود الشيخ رحمه الله تعالى في تعظيم الكتاب والسنة والتمسك بهما وتجريد الاتباع ونبذ التقليد، وفيه خمسة مباحث.

المبحث الأول: جهوده في تعريف السنة وتعظيمها وبيان وجوب طاعة النبي صلى الله عليه وسلم.

المبحث الثاني: جهوده في بيان موقف أهل البدع من السنة والكلام على خبر الآحاد.

المبحث الثالث: جهوده في الرد على من ينكر السنة ويزعم الاكتفاء بالقرآن.

المبحث الرابع: جهوده في بيان حكم الاجتهاد وتجزئه، والتقليد وحكمه.

المبحث الخامس: جهوده في إبطال دعوى وجوب التزام المذاهب الأربعة وعدم الخروج عنها.

الفصل الثاني: جهوده رحمه الله تعالى في النهي عن البدع، وفيه أربعة مباحث.

المبحث الأول: جهوده في بيان البدعة وأقسامها.

المبحث الثاني: جهوده في بيان موقف السلف من البدع والتحذير منها وبيان

أسباب انتشارها.

المبحث الثالث: جهوده في الرد على محسني البدع.

المبحث الرابع: جهوده في بيان كثير من البدع وتحذيره منها.

الباب الثامن: في بيان جهود الشيخ رحمه الله تعالى في الانتصار لدعوة الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى ودفاعه عنها، وفيه فصلان.

الفصل الأول: جهود الشيخ رحمه الله تعالى في التعريف بالإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى، ودعوته، وبيان أصولها المستمدة من الكتاب والسنة، وفيه ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: جهوده في التعريف بالإمام وبيان مناقبه وفضائله.

المبحث الثاني: جهوده في بيان أن دعوة الإمام محمد وعقيدته مستمدة من الكتاب والسنة.

المبحث الثالث: جهوده في بيان ثناء العلماء من المسلمين، ومن الغربيين على الإمام رحمه الله وعلى دعوته.

الفصل الثاني: جهود الشيخ رحمه الله تعالى في الدفاع عن دعوة الإمام رحمه الله تعالى، وفيه ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: جهوده في بيان أسباب عداء المخالفين لدعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب.

المبحث الثاني: جهوده في بيان المسائل التي وقع فيها الخلاف بين الإمام وبين خصومه.

المبحث الثالث: جهوده في دحض ما افتري على الإمام رحمه الله تعالى.

الباب التاسع: جهوده رحمه الله تعالى في الرد على بعض المقالات المضلة والفرق الضالة، وفيه فصلان.

الفصل الأول: جهوده في الرد على بعض المقالات المضلة وفيه أربعة

مباحث.

المبحث الأول: جهوده في الرد على الصاوي في مسألة "الأخذ بظواهر القرآن والسنة".

المبحث الثاني: جهوده في الرد على من زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن أمياً.

المبحث الثالث: جهوده في الرد على من افترى على الحنابلة ورماهم بالتشبيه أو غير ذلك.

المبحث الرابع: جهوده في الرد على من وصف الشريعة بالنقص، وطعن في العلماء، ودعا إلى تحرير المرأة.

الفصل الثاني: جهوده في الرد على الفرق الضالة، (الصوفية والرافضة والبابية والبهائية)، وفيه أربعة مباحث.

المبحث الأول: جهوده في بيان أهداف هذه الفرق الضالة و بيان عدائهم للمسلمين.

المبحث الثاني: جهوده في الرد على الصوفية.

المبحث الثالث جهوده في الرد على الرافضة.

المبحث الرابع: جهوده في الرد على البابية والبهائية في إنكارهم لبعض العقائد الإسلامية وتحريفهم للعبادات وتبديلهم إياها.

الباب العاشر: جهوده في بيان كفر اليهود والنصارى، والتحذير من التشبه بهم، والرد على دعوى وحدة الأديان، وبيان محاسن الإسلام، والرد على بعض شبهات المستشرقين، وفيه فصلان:

الفصل الأول: جهوده في بيان كفر اليهود والنصارى، والتحذير من التشبه بهم، والرد على دعوى وحدة الأديان، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: جهوده في بيان كفر اليهود والنصارى.

المبحث الثاني: جهوده في التحذير من التشبه بهم.

المبحث الثالث: جهوده في الرد على دعوى وحدة الأديان.

الفصل الثاني: جهوده في بيان محاسن الإسلام، والرد على بعض شبهات المستشرقين، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: جهوده في بيان محاسن الإسلام.

المبحث الثاني: جهوده في ذكر بعض شهادات الغربيين للإسلام.

المبحث الثالث: جهوده في الرد على بعض شبهات المستشرقين.

الخاتمة: في ذكر أهم نتائج البحث.

الفهارس: وهي كالتالي

١- فهرس الآيات.
٢- فهرس الأحاديث والآثار.
٣- فهرس المصادر والمراجع.
٤- فهرس الموضوعات.

منهجي في البحث

١. تتبعت مؤلفات الشيخ رحمه الله تعالى المتعلقة بالعقيدة وغيرها، وكذلك فتاواه واستخرجت من ذلك المسائل التي قررها الشيخ رحمه الله تعالى أو بَحَثَها مما يتعلق بالعقيدة والتمسك بالسنة والرد على أهل البدع والفرق الضالة.

٢. قمت ببيان جهود الشيخ رحمه الله تعالى في تقرير هذه المسائل وبحثها والرد على المخالفين فيها، مرتباً ذلك على أبوابٍ وفصول بحسب ما يقتضيه المقام وتَوَفُّر المادة العلمية، تسهيلاً للإفادة منه والرجوع إليه، وذلك كما هو مبين في خطة البحث.

٣. أفردت باباً في بيان جهوده في الرد على بعض المقالات المضلة[(١)] والفرق الضالة كالصوفية، والرافضة، والبابية والبهائية والقاديانية والمستشرقين، وما سوى ذلك من الردود فإني أبينه عند ذكر المسائل التي لها تعلق بذلك الرد، وإن لم أذكره عندها فإني أنبه على تأخير الرد عليه إلى هذا الباب.

٤. أقدم في كل مسألة لمحة موجزة عن عقيدة أهل السنة فيها ليظهر ارتباط الشيخ رحمه الله تعالى بعقيدة أهل السنة، وتمسكه بها.

٥. قمت بعزو الآيات القرآنية إلى السورة الواردة فيها مع ذكر رقم الآية.

٦. قمت بتخريج الأحاديث من الصحيحين إن وجد، وإلا فمن الكتب الستة، وإلا فمن غيرها من السنن والمسانيد لاسيما مسند الإمام أحمد رحمه الله تعالى، وأذكر كلام أهل العلم في الحكم عليها.

٧. تخريج الآثار.

٨. الترجمة للأعلام غير المشهورين.

٩. ختمت البحث بذكر أهم النتائج.

١٠. وضعت الفهارس العلمية المناسبة للموضوع.

---

(١) وهي التي أفرد لها رحمه الله مؤلفاً في الرد عليها.

طريقتي في جمع ترجمة الشيخ والمادة العلمية للبحث

كانت جنازة الشيخ رحمه الله تعالى جنازة مشهودة حضر لها الناس من أطراف البلد وجاء في نفسي وأنا أرى ذلك الحشد الكبير الذي اجتمع لتشييع هذه الجنازة الطيبة، وأراها تُوَدَّعُ وتُوارى التراب، أن تكون رسالتي للمرحلة العالمية العالية في عقيدة الشيخ ابن حجر رحمه الله، لتكون منارا للقوم الذين أحبوه، واطمأنوا إلى علمه، وزهده، وتقواه، وأيضا لغيرهم ممن سينظر فيها، فيرى علم الشيخ، واستدلاله لمذهب السلف رحمهم الله تعالى.

فقدمت بذلك خطة لقسم العقيدة بالجامعة الإسلامية في المدينة النبوية، وما أن صدر قرار مجلس الدراسات بالموافقة على موضوع هذه الرسالة إلا شرعت في جمع مادة البحث، وصادف ذلك أيام الصيف، فرجعت إلى قطر والتقيت بأبناء الشيخ رحمه الله، وأخبرتهم بالخبر، ففرحوا بذلك و لم يقصروا ببذل ما يمكن لخدمة البحث من معلومات وفوائد.

ثم أقبلت على جمع ترجمة الشيخ من أفواه أبنائه وتلامذته، مع الاستعانة ببعض ما كُتب عنه وهو شيء يسير لا يتجاوز ورقات مختصرة مقتضبة لا تليق بمكانة هذا الشيخ الإمام المصلح، والفقيه المفتي، ورئيس القضاة.

فجلست مع ابنه يوسف وابنه حجر وابن ابنته عبد الله بن عبد الجليل بن محمد بن حجر[1]، ومع بعض تلامذته، كالشيخ عبد القادر العماري، والشيخ أحمد بن علي بن حجر، والشيخ خالد بن أحمد الدرهم، والأخ علي الحمادي، والأخ عيسى بن خالد المسلماني، وأحمد بن حسن العلي، وكان قد لازمه في رأس الخيمة، وكاتبه الأخ عبد الغفار البلوشي، وإمام مسجده الأخ أبو صالح محمد رفيق.

ثم عزمت على السفر إلى رأس الخيمة لملاقاة بعض معارفه وتلاميذه هناك، فالتقيت بالعم أحمد حردان، وكان قد تربى في بيت الشيخ أحمد بن حجر، وكان خير معين له في

---

(١) فهو حفيد محمد بن حجر الذي هو أخو الشيخ أحمد بن حجر.

كثير من أموره، والتقيت بصاحب السمو الشيخ صقر بن محمد القاسمي حاكم رأس الخيمة، وبالأخ عبد الله بن علي الطابور النعيمي، والأخ علي العبيدلي، والشيخ عبد الله بن الشيخ محمد عبد الله الشيبة -وكان والده محمد صديقا للشيخ ابن حجر- والشيخ مطر بن فيروز، وشعيب أحمد أبو بدوي مدير مكتب الوقف الاتحادي في الشارقة.

ومن تلامذته سعيد بن علي بن سعيد الشامسي، ومحمود هزاع المخزومي، وقد استدعى هذا مني التردد بين الشارقة وعجمان ورأس الخيمة، وكنت كلما جلست مع أحد هؤلاء ذكر لي بعض ما يعرف من أخبار الشيخ مما سألته عنه، أو لم أسأله وذكر لي بعض تلاميذه، ودلني على بعض من التقى بالشيخ ودرس عليه، فأطلبه وأسأل عنه حتى حصل لي لقاء من تقدم ذكرهم، وفي الصيف من العام الذي يليه سافرت مرة أخرى إلى رأس الخيمة والشارقة ودبي، والتقيت مرة أخرى بالأخ عبد الله الطابور، والشيخ عبد الرحيم جكر في رأس الخيمة، وقابلت الأستاذ عارف بن حسن الشيخ في دبي، والشيخ حسن التندي في الشارقة، إلا أنه كان قد ذهب تمييزه، وأما الشيخ عبد الرحيم جكر فكان قد نسي إلا قليلاً.

والمقصود أني جمعت ما جمعت وما يسر الله لي من أخبار الشيخ ممن عرفوه وتتلمذوا له، ومن أبنائه وسبطه، ثم إني أقبلت على ما اجتمع لدي من أخبار الشيخ عمن ذكرهم، فعرضت ذلك بعضه على بعض، فما شذ من كلام أحدهم وخالف كلام سائرهم فإني أهمله، وما لم يكن من تلك الأخبار راجع إلى محض الرواية والإخبار فإني لا أقبله، إلا من متقن له خبير به، كالكلام في مباحث العلم والجرح والتعديل ومعرفة مراتب ذلك.

ولم أدون في ترجمة الشيخ هنا من أخبار هؤلاء إلا ما ظهر لي أنهم أحسنوه وأصابوا فيه، وإن كانوا جميعاً عندي أهل صدق، لا أعلم عنهم إلا خيراً، ولكني تحريت في النقل عنهم على الوجه الذي ذكرت، وربما كمَّلتُ رواية بعضهم من بعض، مع بيان ذلك وتفصيله، حتى لا يختلط ويشتبه كلام بعضهم ببعض.

وأضفت إلى ذلك ما وجدت في رسائل الشيخ ومكاتباته، مما يتعلق بترجمته وهذا خير ما يعتمد عليه في مثل هذا المقام.

فإذا تقرر لك ذلك فإن ما سيأتي من ترجمة الشيخ رحمه الله هو ما تحصل لدي من تلك الرسائل وتلك المقابلات، وما جاء فيها من أخبار الشيخ وأحواله.

ثم إني بعد أن انتهيت من سفرتي الأولى، رجعت إلى مكتبة الشيخ رحمه الله لأقف على مؤلفات الشيخ رحمه الله وفتاواه، فأتحفني القيم على مكتبة الشيخ الأخ عبد الغفار بنسخة من كتب الشيخ المطبوعة، وسألته عن فتاواه، فأفادني بأنها محفوظة، أو قد حُفِظ ما وُجِد منها في ملفات، فأخذت أتصفحها، واستأذنت الأخ يوسف بن أحمد بن حجر بتصوير ما أحتاجه، وله تعلق بالبحث، فأذن بذلك، فعكفت على ذلك وقتاً طويلاً، وقمت في أثناء ذلك بترتيبٍ مبدئي لكثير من الأوراق المختلطة، و لم أدع ورقة ولا قصاصة إلا قلبتها وعرفت ما فيها، ووقفت في أثناء ذلك على بعض مؤلفات الشيخ وبعض الكراريس من الفتاوى والخطب، كانت قد تعرضت للضياع والتلف بين أكوام الأوراق وبعض الجرائد، ومن ذلك شرح الرحبية وشرح ملحة الإعراب، وشرحٌ على الدرر السنية، الذي وسم عليه بأنه تقارير مهمة[1]، وغيرها من الفتاوى والمصنفات، أنقذها الله بي من الضياع، ووفقني لرعايتها وحفظها.

والمقصود أن ذلك استغرق مني وقتاً وجهداً كبيراً، استمر إلى أربعة أشهر، ولما رأيت أني قد أخذت بغيتي مما وُجِدَ من تراث الشيخ رحمه الله، رأيت أن ما تحصل لدي ينقسم إلى قسمين، الأول الكتب المطبوعة، والثاني المصورات من الكتب المخطوطة أو الفتاوى والخطب.

فسألني الشيخ عبد الرزاق العباد، وكان هو مشرفي على البحث في أول الأمر، كيف سأصنع؟ فقلت له سأجعل ذلك أجزاء،[2] لأتمكن من الإحالة عليها والرجوع إليها أنا وغيري، ومراجعة ما قد يحصل من خطأ أو يظن وقوعه، فأيد وبارك ودعا وفقه الله وجزاه خير الجزاء، ورفع قدره في الدنيا والآخرة.

ثم شرعت في قراءة ما تحصل لدي من كتب ومصورات، قراءة متأنية متفحصة، مع استخراج ما أحتاجه في هذه الرسالة في بطاقات، كما أشار علي بذلك ودلني عليه

---

(١) سيأتي التفصيل في ذكر مؤلفاته في الفصل الثاني.

(٢) سيأتي التفصيل في ذكر هذه المصورات في الفصل الثاني.

الشيخ عبد الرزاق العباد حفظه الله تعالى، واستغرق ذلك بضعة أشهر أخرى.

ولما بلغت نهاية الباب الأول في صياغة الموضوع، تحول الإشراف على الرسالة إلى فضيلة شيخنا الشيخ الفاضل أبي عاصم إبراهيم بن عامر الرحيلي، نفعنا الله بعلومه، فتشرف هذا البحث بشيخين جليلين لهما مني الشكر والدعاء بالتوفيق والسداد، الشيخ عبد الرزاق العباد الذي ساهم في وضع قواعده، والشيخ إبراهيم الذي كان أولاً مرشداً في اختياره وتسجيله، ثم مشرفاً ساهم في رفع بنائه وتشييده، أسأل الله العلي القدير أن يجزيهما خير الجزاء، وأن يوفقهما ويسددهما ويحفظهما.

ثم تشرف أيضا بتصحيح ومناقشة شيخنا الشيخ صالح بن سعد السحيمي وشيخنا الشيخ عبد الرزاق بن شيخنا الشيخ عبد المحسن العباد، فجزاهما الله عني خير الجزاء على ما تكلفا من، قراءة هذا البحث ومراجعته وتصحيحه، وإنني لا أستحق منهما هذا الجهد والعناء، أن ينظرا فيما كتبت، وسطرت، ولكن هذا من فضل الله تعالى عليَّ وتوفيقه، وهو ولي الحمد والتوفيق.

ولا أنسى من الدعاء والثناء كل من كان له يد في إخراج هذه الرسالة وبلوغها إلى ما بلغت إليه، سواء الجامعة الإسلامية المتمثلة برجالها وعلمائها، ومن خلفها هذا البلد الطيب متمثلاً برجاله وحكومته، يمدون لها ظلاً تنعم في فيئه، أو من مشايخي الذين كان لهم سبب في تعليمي وتفهيمي، ومن قبلُ والديّ اللذين أنعم الله علي بهما وابتلاهم بي، فأحسنا إلي فأدباني وربياني، وإني أسأل الله تعالى أن أكون عند حسن ظنهما، ثم دفعاني إلى تعلم العلم الشرعي، وحثاني على ذلك، ويسرا لي السبيل إليه، ثم ها هما قد حضرا ليريا من ثمرة أعمالهما ونتاج اجتهادهما فاللهم أقر أعينهما، وأسعد قلوبهما بما تمن به وتكرم فأنت المنعم بكل جلائل النعم، المتفضل بسائر الأفضال والمنن، فلله الشكر على ما أعطى وأولى، وله العتبى حتى يرضى، وله الحمد في الآخرة والأولى، وإليه المرجع والمآب، فما كان من خير فمن فضله وتوفيقه، وما كان من نقص وعيب فمني ومن الشيطان، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

كتبه: إسماعيل بن غصاب بن سليمان العدوي

في ليلة الثاني من جمادى الآخرة

لعـــام ١٤٢٨من الهجرة النـــبوية

في المــــديـــنة النـــبـــوية

علـــى صـــاحبــــها

أفضــــل الصلاة

والسلام

٬٬٬

التمهيد
في سيرة الشيخ رحمه الله تعالى، وآثاره العلمية
وفيه فصلان.

الفصل الأول: ترجمة الشيخ رحمه الله تعالى، وفيه سبعة مباحث.

الفصل الثاني: التعريف بمؤلفاته، والكتب التي اهتم بطبعها، وفيه أربعة مباحث.

الفصل الأول

ترجمة الشيخ رحمه الله تعالى، وفيه سبعة مباحث.

المبحث الأول: اسمه ونسبه ومولده ونشأته.

المبحث الثاني: صفاته.

المبحث الثالث: رحلاته في طلب العلم.

المبحث الرابع: بعض شيوخه وتلاميذه.

المبحث الخامس: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.

المبحث السادس: الأعمال والمناصب التي تولاها رحمه الله تعالى.

المبحث السابع: نبذة عن جهود الشيخ الإصلاحية في المجتمع.

المبحث الثامن: مذهبه وعقيدته.

المبحث التاسع: مرضه ووفاته رحمه الله تعالى.

المبحث الأول: اسمه ونسبه ومولده ونشأته.

أولاً اسمه ونسبه:

هو الشيخ العلامة القاضي، بل رئيس القضاة والمفتي الأصولي الفقيه المصلح أحمد بن حجر بن محمد بن حجر بن أحمد بن حجر بن طامي بن حجر بن سند آل بوطامي البنعلي، والبنعلي من بني سُليم، الذين كانت ديارهم في حرة بني سليم، قرب المدينة النبوية.

حدثني عبد الله بن عبد الجليل قال: كانت هناك مراسلات بين الشيخ وبين كبير عائلة البنعلي في دارين في السعودية، ولعله راشد بن فاضل .....»

قلت: وهو كذلك، وذكر أن نهاية تلك المراسلات أنه أثبت راشد بن فاضل للشيخ أحمد بن حجر أن نسبهم ينتهي إلى البنعلي.

وقد وقفت في مكتبة الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله تعالى على صورة لرسالة، لعلها آخر هذه المراسلات، وهي مرسلة من راشد بن فاضل البنعلي للشيخ أحمد بن حجر، وتاريخها (٢٩/صفر/١٣٥٦)، وهي جواب لرسالة له من الشيخ أحمد بن حجر، مؤرخة بـ (١٣/محرم/١٣٥٦)، ومفادها كما يقول راشد بن فاضل: «أنكم سمعتم من الجم الكثير أن لكم قرابة من البنعلي، نعم يا أخي لازلنا نسمع من شيابنا أن الشيخ حجر الذي هو متوطن في فارس من آل بوطامي، وآل بوطامي من اشضيب، أقرب ما إليهم من آل بن علي آل درباس، فخيذة من آل بن علي».

ثم ذكر المصاهرة التي بينهم وبين آل بن سلامة، الذين هم من البنعلي، ثم قال: «وهم [أي آل بن درباس] من وجوه الحمولة».

ثم ذكر أن الذي بلغهم أن أوطانهم كانت في حرة بني سليم في مدينة النبي صلى الله عليه وسلم، ثم تحولوا عنها إلى إفريقيا، ومنهم مشائخ كبار، وأنهم رجعوا ونزلوا في يبرين[١] قبل خمسمائة سنة، وكانوا قدر أربعمائة بيت، ثم ارتحلوا إلى الظفرة[١]، ومنها

(١) يبرين ويقال أبرين، اسم قرية كثيرة النخل والعيون العذبة، بحذاء الأحساء من ديار بني سعد بالبحرين. انظر: معجم البلدان: (٣٩/١)، معجم ما استعجم للبكري: (٣٧٤/١).

تفرقوا، فصار منهم قوم في ساحل عمان، وقوم في قطر، وقوم في البحرين والكويت، إلى أن قال:

«ولا زلنا نسمع من آبائنا كابراً عن كابر أن آل حجر من آل بن علي، وبن علي من سليم بن منصور بن عكرمة بن قيس عيلان، قيس عيلان هو إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، ويغلب على اسم الجماعة العتوب حتى في أوراق نخيلهم[٢]، وأظن لحقهم ذلك من عتبة بن فرقد ....».

وفي آخرها توقيع نجله، أظنه علي، كذا بدا من توقيعه، وقد كتب بخطه: «أنا أقر ما ذكر المرحوم الوالد راشد بن فاضل، وما ذكره صحيح ....» وأرخ على توقيعه بـ (٩/ربيع الأول/١٤١٠).

وهذا الذي ذكرته هو الذي قرره من ترجم للشيخ رحمه الله تعالى، كعبد الله بن علي الطابور في كتابه «رجال من تاريخ الإمارات» وغيره أيضاً، وقد أقره أولاد الشيخ وأبناء عمومته.

ثانياً مولده:

لا يعرف بالضبط تاريخ ولادة الشيخ رحمه الله تعالى، وذلك أنه لم يكن في تلك الأيام سجل للمواليد وأوراق رسمية يدون فيها كل مولود ويوم ولادته كما هو الحال الآن، ولكن مما يقرب لنا تاريخ ولادته رحمه الله تعالى، ما حدثني به الأخ علي الحمادي قال: أن الشيخ أخبرهم أنه بلغ الحلم وهو في الأحساء، فيقدر عمره وقتها بأربعة عشر أو خمسة عشر سنة، وكان قد ذهب إلى الأحساء لطلب العلم في عام ١٣٥٠، وعليه فيكون تقدير ولادته رحمه الله ما بين عام ١٣٣٥ وعام ١٣٣٨.

وأدق من ذلك ما حدثني به الأخ علي العبيدلي قال: «كان الشيخ يقول: ذهبت إلى نخل خلفان وعمري ١٠ سنوات، قال علي العبيدلي: يعني بلغ الحلم وهو كان يدرس عند الشيخ أحمد نور».

---

(١) وهي منطقة قريبة من أبو ظبي إلى الغرب منها.

(٢) أي مستندات مزارعهم وصكوك النخيل.

وذكر الأخ عبد الله بن علي الطابور[1] أنه سافر إلى نخل خلفان عام ١٣٤٨، وعليه فيكون عام ولادته ١٣٣٨، وعلى كل حال فإن ولادة الشيخ رحمه الله إما في هذا العام أو قبله بعام أو عامين.

ويؤكد ذلك أنه ذكر أنه ذهب إلى رأس الخيمة في عام ١٣٥٤ بعد أن مكث شهرين في قطر في منطقة الظعاين كما في رسالته إلى الأخ عبد الله بن علي الطابور، وقد مكث في الأحساء أربع سنوات، كما حدثني الأخ علي الحمادي، وقد أشار الشيخ إلى ذلك في بعض كلامه في رسالته إلى الطابور، وذلك قوله عند ذكر شيخه الشيخ عبد العزيز بن صالح العلجي قال: «**ولازمته أربع سنوات شتاء وصيفاً، صباحاً ومساء**».

ويحتمل احتمالاً قوياً أنه درس على غيره من العلماء قبل ذلك ثم لازمه أربع سنوات، ولا يمنع أن يكون درس على غيره وقت ملازمته له، فإن ملازمة الشيخ لا تمنع من الدراسة على غيره كما هو معروف.

والمقصود أنها أربع سنوات، وقد تزيد قليلاً، فيكون قدوم الشيخ إلى الأحساء في عام ١٣٤٩ أو ١٣٥٠، ويكون عمره إذ ذاك اثنتي عشرة سنة أو ثلاث عشرة سنة، فيكون مولده عام ١٣٣٦ أو ١٣٣٧، وهذا هو الأقرب والله تعالى أعلم.

ولذلك، فما حدثني به الأخ علي الحمادي من أن الشيخ رحمه الله بلغ الحلم في الأحساء أقرب مما ذكره الأخ علي العبيدلي، وقد كان علي الحمادي أيضاً لازم الشيخ رحمه الله في آخر أيامه، ثم إن العادة أن الفتى يبلغ في الرابعة عشر، قبلها أو بعدها، لاسيما في هذه البلاد الحارة، والله تعالى أعلم.

وقد كان مولده في بلدة الطاهرية، وتسمى سيراب، حدثني بذلك أحمد حردان رحمه الله، وسعيد بن علي الشامسي، وعبد الله الطابور، وعبد الله بن عبد الجليل، ويوسف بن حجر، وعلي الحمادي، وغيرهم.

وقال علي العبيدلي: «وهي مدينة لها حضارات»، وسألت أحمد حردان: من الذي خرج من دارين إلى الطاهرية في فارس؟ فقال: جد الشيخ.

---

(١) في كتابه رجال في تاريخ الإمارات ص: ١١٨.

قلت: وأظن أنه يكون فوق ذلك لأسباب منها: أن التحول القريب هذا يكـــون أمره ظاهر معروف وجلي.

وثانياً: أن آل بوطامي صار لهم هناك شأن، وصاروا حكاماً للمنطقة، وهذا يعـــني أن لهم فيها مدة، وأن لهم فيها كثرة، لأن المنطقة كان يسود فيها الحكم القبلي.

ثالثاً: أن الشيخ راشد بن فاضل لما كتب للشيخ أحمد بن حجر وذكر له تفـــرق جماعته من الظفرة إلى ساحل عمان وقطر والبحرين والكويت قال له: «أمَّا جدكم أنـــتم فما نعلم الأسباب الذي صار منها في فارس».

وهذا يدل على تقدم هذا الزمن، وأنه كان يوم أن تفرقت تلك الأفخاذ في تلـــك المناطق.

وهنا أشير إلى جهود الشيخ رحمه الله في استخراج هذه الصلة وإظهارها بمراسلاته التي كانت مع كبير آل بن علي في المملكة، وأظن أنه لولا جهوده رحمه الله لربما خفيـــت هذه الصلة، وجاء الجيل الذي لا علم له بذلك، ولا قدرة له على استنباطه، فحقٌ على آل بوطامي أن يشكروا للشيخ أن أثبت لهم ما عُرف واشتهر من نسبهم واتـــصاله بقبائـــل الأنصار، أنصار رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ومما يذكر من أمر مولد الشيخ رحمه الله، ما حدثني به عبد الله بن عبد الجليل قال: «وكانت والدته امرأة صالحة معروفة بالصلاح، ومشهورة به، ولما كانت حاملاً بالـــشيخ رأت طفلاً يشرب لبناً أو حليباً، فقيل لها تلدين طفلاً يشرب العلم كما رأيتـــه يـــشرب اللبن».

فكان كذلك رحمه الله، منصرفاً إلى العلم منذ نعومة أظفاره، كما سيأتي بيانه.

ثالثاً نشأته:

نشأ الشيخ رحمه الله يتيماً، فقد توفي والده وهو صغير، حدثني الأخ عبد الله بـــن عبد الجليل أن الشيخ بن حجر كان يقول: «ولا أذكر أني شفت والدي».

فنشأ رحمه الله في رعاية أمه، واسمها: مريم، حدثني بذلك أحمد حـــردان، قـــال: وكانت نجيبة من النجباء، وعالية في الديانة والكرم، وسألته من أين هي؟ قال مـــن نخـــل

تكِّي[1].

وكانت امرأة صالحة معروفة بالصلاح، حدثني عبد الله بن عبد الجليل قال: «لكن والدة الشيخ رحمها الله كانت من النساء الصالحات، لا تسمع عنها إلا كل خير».

وقال: «وكانت والدته امرأة صالحة معروفة بالصلاح ومشهورة بـه»، وقـال: «رأت يوماً قصراً كبيراً، أو أن رجلاً يكلمها عن قصر كبير، فسألته: لمن هذا؟ قال لهـا: أنت صاحبته، فقالت: أروح الحين أدخله ؟ قال لها: لا أنت لا تدخلينه الحين، ولكن بعد كذا وكذا، أظن أنه قال عشرين أو اثنتين وعشرين سنة، وكانت هذه الرؤيا عند وفـاة رجل معين، فكانت إذا مرضت تسأل الشيخ منذ متى توفي ذلك الرجل، فيقول منذ كذا وكذا، فتقول زين.

حتى مرضت يوماً فسألت الشيخ وقالت: منذ متى توفي فلان، فقال: منذ عشرين عاماً، فقالت: الحين، فنادت حجر، وكانت تحبه فحملته وقبلته، وما هي إلا ربع سـاعة حتى توفيت رحمها الله تعالى».

فلا يستغرب بعد ذلك أن يخرج من حجر هذه المرأة الصالحة هذا الإمام الذي أقبل على حفظ القرآن وتعلُّم الدين منذ نعومة أظفاره.

حدثني يوسف بن حجر قال: «وكان الوالد من الصغر منذ أن كان عمره سـت سنوات، وكانت عادة الناس في تلك الفترة أن يذهبوا إلى الغوص أو الزراعة، ولكنه توجه إلى العلم منذ صغره من غير أن يوجهه أحد، ولم يتأثر بأحد في العائلة، ولم يوجهه أحد في العائلة، ولكن هو بطبيعته».

قلت أراد أنه لم يوجهه أحد توجيهاً مباشراً، وإلا فإن الصلاح الذي كان في أمه أثر فيه محبة للدين وإقبالاً على تعلمه.

ومع نشوئه على العلم وطلبه، نشأ رحمه الله على كريم السجايا والخصال، فكمـا كانت أمه امرأة صالحة، فقد كان من أسرة مرموقة لها السيادة والحكم في ذلك المكـان، حدثني سعيد بن علي بن سعيد الشامسي قال: «الطاهرية فيها حاكم يسمى الشيخ ناصر

(١) هي قرية قريبة من الطاهرية التي ولد بها الشيخ ابن حجر رحمه الله تعالى.

من جماعة الشيخ أحمد» وقال: «أن كنعان أخو ناصر هذا كان أيضاً حاكماً في منطقة برك، منطقة بجنب الطاهرية».

وحدثني علي العبيدلي، وهو مهتم بتاريخ تلك المنطقة: أن أهل الشيخ أحمد بن حجر كانوا حكاماً هناك.

وهذا يدل على أنه من أسرة ذات مكانة عالية وشرف وسؤدد، ومن عرف أخلاق الشيخ رحمه الله وشخصيته لم يستغرب ذلك، وقد كانت هذه الصفات النبيلة الدالة على الشرف والسؤدد مع الشيخ منذ طفولته، حدثني عبد الله بن عبد الجليل قال: «قالت أخت الشيخ أن الشيخ رحمه الله منذ صغره يحب أن يجالس العلماء ومن هو أكبر منه في السن، ولم يكن له توجه للعب مع الأطفال وتضييع الوقت، وكنا نستغرب أنه كان يعزم طلاب العلم الذين في البلد».

وكل هذه الصفات لا تستغرب على بيت الشرف والسؤدد، وإنها لتدل على كريم السجايا والخصال التي نشأ عليها الشيخ منذ نعومة أظفاره، وتدل على نبوغه المبكر وذكائه وهمة عالية وعزيمة قوية ورجولة، وهذا من فضل الله عليه وتوفيقه، فقد أراده الله أنه يكون من الأئمة المصلحين، فغرس فيه هذه الخصال التي تؤهله لهذا المقام.

المبحث الثاني: صفاته.

كان العلامة الشيخ رئيس القضاة أحمد بن حجر رحمه الله تعالى متواضعاً زاهـــداً كريماً فاضلاً مهيباً، حريصاً على السنة، حريصاً على العلم، يسعى في حوائج إخوانه، وُلي القضاء بضعاً وخمسين سنة أو تزيد، فكان عالماً عادلاً تقياً متفرساً شجاعاً صادعاً بالحق لا يخاف في الله لومة لائم.

وكان فقيهاً عالماً بالأصلين، متقناً متبحراً في علوم العقيدة والفرق، وله بـــاع في علوم التفسير واللغة والأدب والنحو والصرف والبلاغة وعلوم الحديث والمصطلح، وغيرها من الفنون.

وله شعر جيد، وكله في الـــدعوة إلى الله والنـــصيحة وبيـــان العقيـــدة والآداب الإسلامية.

وكان خطيباً محبوباً يقبل الناس عليه، صادقاً، ظاهره كباطنه.

وقد عاصرت الشيخ رحمه الله وزرته مراراً، ولمست فيه أكثر ما ذكر، وحـــدثني بذلك من عرف الشيخ من أقاربه وطلابه وإخوانه.

فأما تواضعه وزهده وإيثاره الخمول[١] وكراهيته للظهور والشهرة، فهو أمر ظاهر مشهور، يشهد به للشيخ كل من عرفه، فقد حدثني يوسف بن أحمد بن حجر قال: «قابل كثيراً من الحكام، ولكنه لم يكن يحب أن يذكر ذلك» وقال يوسف: «لم أعرف ذلك إلا في السنوات الأخيرة من عمره، قال فقلت له: لماذا لم تذكر ذلك؟ فقال: لا يليق بأهـــل العلم أن يذكروا أنهم قابلوا فلاناً أو فلاناً».

وحدثني عبد الله بن عبد الجليل قال: «وكان يكره الظهور في الإعلام كالتلفزيون والجرائد، ولم يكن له إلا بعض المقابلات بالراديو».

وحدثني الشيخ صقر بن محمد القاسمي حاكم رأس الخيمة قال: «ما كان يطمع في منصب».

---

(١) أي خمول الذكر الذي ضد الشهرة، وليس المراد الخمول الذي ضد النشاط.

وحدثني عارف بن حسن الشيخ قال: «كان يقدر العلماء، وكان زاهداً متواضعاً وبسيطاً في مجلسه ولباسه وتحركاته، وليس بصاحب أبهة»، قال: «وكان كريماً، إذا جئت إلى قطر لا يرضى إلا أن آكل عنده ولو على الإفطار، وكانت سفرته متواضعة لأنه كان من أهل الآخرة، وكان استقباله يَسْوى كل شيء».

وحدثني عبد الله بن عبد الجليل قال: «ومن تواضعه أنه إذا كان في دعوة مع بعض العلماء أو الشخصيات، فإنه كان يأتي بالسائق معه، ويرفض أن يبقى في الخارج ينتظر، بل يدخله ويتناول الطعام مع الحاضرين».

وحدثني محمود هزاع المخزومي قال: «كان من العلماء وكان زاهداً مقتنعاً، ليس عنده شره أو طمع».

وقال عارف بن حسن الشيخ يذكر زهد ابن حجر ورغبته عن الدنيا وعن الاشتغال بها: «إن الشيخ أحمد كان مختلفاً عمن حوله، كان بعيداً عن شيء اسمه دنيا»، وقال: «عاش زاهداً صالحاً عالماً، يحمل عقيدة سلفية صافية»، وقال: «عمرنا ما سمعنا منه أنه يجلس يتحدث عن الناس، يعني فلان عنده، وفلان سوى، وفلان كذا، كان راضياً بالقليل الذي عنده، والله تعالى قد أغناه، ولكنه كان رجلاً زاهداً».

ولما أراد أن يبين زهده في الدنيا قابله بزهد الإمام العلامة المجدد الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله تعالى.

قلت: وهو لا يبعد عنه في زهده ولطفه وكرمه، والشيخ ابن باز أغزر منه علماً وأكثر تبحراً وتحقيقاً، لم يكن في أيامه مثله.

ومن تواضعه رحمه الله أنه كان يوقع ما يكتب في مؤلفاته أو غيرها مما ينسخه، بعبارات تدل على التواضع، فمن ذلك ما جاء في ختام نسخة رسالة للشيخ أحمد بن محمد المصري ثم الأحسائي في بدعية صلاة الظهر بعد الجمعة، جاء في آخرها، وهي بخط الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: «**قد وقع الفراغ من كتابة هذه النسخة الشريفة يوم السبت وقت الضحى ٢٣ جمادى الثانية من سنة ١٣٥٢ في رباط أبي بكر الملا بالأحساء، حينما كنت مشتغلاً بالطلب والقراءة، وأنا الأحقر أحمد بن حجر السلفي الشافعي**».

وفي نسخة بخط الشيخ أحمد بن حجر لمنظومة الشيخ عبد الله بن أبي بكر الملا

المسماة «إتحاف السائل عما يجب من الاعتقاد على كل سائل» جاء بعد الفراغ منـــها: **«تمت بقلم الأحقر أحمد بن حجر في ٢٨ رجب ١٣٥٢ بالأحساء»**.

فكان رحمه الله كثيراً ما يصف نفسه بقلة البضاعة والعلم، وهذا في الحقيقة دليـــل سعة علمه رحمه الله، فإنه قد قيل كلما ازداد الرجل علماً ازداد علماً بجهله، ومن تلـــك الأمثلة أنه لما ذكر السبب الذي بعثه على تأليفه كتاب «الشيخ محمد بن عبـــد الوهـــاب عقيدته السلفية ودعوته الإصلاحية وثناء العلماء عليه» وكيف صنع فيه وبعض مصادره قال: «**وإن كنت لست أهلاً لذلك، لقصور باعي وعدم سعة اطلاعي عمـــا هنالـــك، ولكني بالله استعنت وإليه تضرعت أن يعينني على هذا المرام** ....»[١]، وأمثلـــة ذلـــك كثيرة في كتبه[٢] وكلامه رحمه الله.

وحدثني تلميذه سعيد بن علي الشامسي، فكان مما قال فيه: «فمآثر الشيخ أحمـــد معروفة، رجل زاهد في الدنيا، تقي ورع فقيه».

ومما يدل على زهده أيضاً ما حدثنيه الشيخ مطر بن فيروز قال: «وكـــان بيتـــه سعف، ولم يبن [أي كما بنى غيره] قال وقد أتيته في بيته في رأس الخيمة وهو رجل محترم ورجل طيب».

وأما ورعه وعدم قبوله الهدية لمن كانت له قضية في المحكمة ولو كان له سابق ود مع الشيخ وله عادة في الإهداء له فكثير جداً.

وسألت أبا صالح محمد رفيق، وكان إماماً للشيخ في مسجده قرابة عشرين عاماً، كيف كان تعامل الشيخ معك؟ فذكر أنه كان دائم البشر وقليل الغضب، قال وكـــان إذا غضب سريعاً ما يرضى.

وأما غضبه لله تعالى، فإنه صفة معروفة عنه ظاهرة فيه، لا يمنعه من ذلك ود صديق ولا خوف عدو، وكان يشتد غضبه إذا عطلت حدود الله، حدثني سعيد الشامسي وعبد الله الطابور وقالا هو أمر مشتهر عنه أنه كان إذا أتته الدعوى فحكم فيها بحكمه، وكان

---

(١) ص: ١٥.

(٢) انظر: الرد الشافي الوافر ص: ١٥، الرد الصريح المبين ص: ٤، الأجوبة الصومالية: (١/١)، إجابة السائل الماجد ص: ١، ٢، ملخص فقهي ص: ٦.

للحاكم رأيٌ آخر حاول أن يثني الشيخ عليه، كان يغضب ويقول تريدني أن أحكم بما أنزل الله، هذا ما أنزل الله، أما حكمك أنت ما أقبله، احكم أنت بنفسك.

وذكر سعيد الشامسي أن هذا مما زاد محبة الناس واحترامهم له، حتى من كان يريد مخالفته فإنه ازداد بذلك ثقة به واحتراماً له.

وقال عبد الله الطابور: «الذي لمسته في شخصية الشيخ أنها شخصية قوية صادقة، ما يخاف في الله لومة لائم، وكان إذا علم أن الشيخ[1] في حد من حدود الله لم يطبقه، ذهب إليه وكلمه في ذلك، وأنكر عليه».

وهذا هو الصدق والنصيحة والمحبة التي تكون مع الولاة، لا ما يفعله كثيرون ممن يتغنى بالنصيحة فيتكلم في المجالس وعلى المنابر ولسان حاله يقول: ها أنا أظهرت التمرد في ثوب الصدع بالحق، وبيني وبين من تكلمت فيه هذه الجماهير التي ستغضب لي، فياله من كذب، وخداع، ومكر، قد أُلبس ثوب الصدق والنصيحة، نعوذ بالله من مسالك أهل الضلال والفتن.

وقد كان الشيخ رحمه الله ينأى عن هذه الصفات الدنيئة، فقد سألت أبا صالح وقد لازم الشيخ في قطر عشرين عاماً، هل كان الشيخ يغضب على الأمير أو يتكلم في الحكومة يعني في مجلسه؟ فقال: «لا أبداً».

وسألت أحمد حردان رحمه الله وكان قد تربى في بيت الشيخ وقام على خدمته، هل كان الشيخ يناصح الشيخ صقر إذا وقع منه شيء؟ فقال: «نعم كان يناصحه»، فقلت له: هل كان يذكر ذلك في المجالس؟ فقال: «لا لا لا هو ما عنده هذه السوالف، يحترمهم».

وسألت أحمد حسن العلي عن صور من شجاعة الشيخ وقوته في الحق فقال: «كثير، مرة جاء رجل إيراني[2] يشتكي أحدهم أنه لم يعطه حقه، فقال لي الشيخ اكتب إحضارية، وفي اليوم التالي جاء الرجل وكان من كبار القوم، وكان جالساً جنب الشيخ

---

(١) أي الأمير.

(٢) كناية عن ضعفه وفقره، فهو غريب وليس ذا وجاهة ولا منصب ولا مال، وإنما من عامة الناس وضعافهم.

يتكلم معه، ثم جاء هذا الإيراني، فقال له الشيخ: وين خصمك؟ فقال: هذا هـو، فقـال الشيخ له: قم واجلس هناك؟ فقال له: أنا وهذا الإيراني؟ فقال الشيخ [أي وهو مغضب]: عجيب، وزعل الشيخ» أي غضب على هذا الرجل واشتد إنكاره عليه وهو ممن لـه ود ومن كبار القوم.

ومن غضبه للحق، ما حدثنيه أحمد حسن العلي قال: «ومرة جاؤوا بعمال سفينة كانت تهرب بعض الخمور، فكلمهم الشيخ بغضب حتى كاد يضربهم بالنعال».

وقد رزقه الله مهابة في قلوب الناس، ذكر لي سعيد الشامسي أن أهل الحي الذي يسكنه الشيخ كانوا يخافون منه، ويثابرون على الصلاة، ويخافون أن تفوتهم تكبيرة الإحرام هيبة من الشيخ رحمه الله، وكان إذ ذالك هو إمام المسجد وخطيبه، فقلت له: إذاً كـان للشيخ مهابة عظيمة؟ فقال: «نعم نعم نعم له مهابة وله تقدير عند الناس».

وذكر أنه كان إذا دخل السوق في رأس الخيمة كان أهل السوق يقفون احتراماً له حتى يخرج من السوق، يريد أنه إذا دخله ماراً به لا قاصداً له.

فإنه رحمه الله كان حريصاً على آداب القضاء، وقد سألت أبا صالح وكان قد لازم الشيخ في قطر عشرين سنة، فقلت له: هل كنت تذهب مع الشيخ إلى السوق؟ فقال: «لم يكن الشيخ يذهب إلى السوق، وما ذهب إليه ولا مرة واحدة».

وحدثني الشيخ محمد بن عبد الله الشيبة، وكان لوالده صحبة مع الشيخ ابن حجر: قال: «والرجل يعني ابن حجر معروف أنه من طلبة العلم الموحدين، وله منظومات، ولـه مؤلفات، وأنه غيور غيور على الحق، وصلب صلب قوي الإرادة، وقوي الـشكيمة ولا يبالي في دين الله» وقال أيضاً: «وأنه شديد في الحق، وأنه رجل كريم وأنه موحد وثابـت على التوحيد، وصاحب همة، وصاحب مؤلفات».

ومما يلاحظ أن الشيخ رحمه الله اتصف بالشدة والقوة والصلابة في الحق والغضب لله، مع اتصافه باللطف واللين والمداعبة والكرم والإحسان إلى الناس ومساعدهم.

وبعض الناس يذكره بالأول، وبعضهم يذكره بالثاني، وقد عرضت ذلـك علـى الشيخ محمد بن عبد الله الشيبة، فقال لي على الفور: «الأسد له دعابة ولكنه شديد، فماذا تقول في الأسد».

وقال الشيخ مطر بن فيروز معقباً: «لكل مقام مقال»، فقال الشيخ محمد الشيبة: «نعم هو شديد في الحق إذا انتهكت حرمات الله عز وجل، لكن في الصحبة وفي المجالسة لا» قلت: وهو كذلك، فرحمه الله ورحم علماء المسلمين وموتى المسلمين.

ومما عرف عنه رحمه الله حرصه على العلم وعلى القراءة حدثني يوسف نقلاً عن والدته أنه كان مشغولاً دائماً، وكأنه في عالم غير هذا العالم، كل وقته للقراءة والتعلم.

وقال يوسف: «كان كثير القراءة، وإذا دخلت غرفة الوالد وجدتها مكتبة أخرى، وترى الكتب على الطاولة وتحت الطاولة وعلى السرير وتحت السرير، وعلى الخزانة، وفي كل مكان».

قال: «وكان يقرأ لا يحس بالدنيا»، وقال: «وبعد التقاعد كان وقته من الصبح إلى الظهر كله قراءة وتأليف وكتابة».

وحدثني عبد الله بن عبد الجليل قال: «كانت زوجته تقول إنه كان يريد أن يترك المحكمة لأجل أن يتفرغ للعلم ونشره وتأليف الكتب».

وقال أبو صالح محمد رفيق: «كان الشيخ إذا أنهى القضية وحصل أي فرصة أمسك بكتاب يقرأ فيه، ولم يكن يضيع وقته في شيء من الكلام والقصص غير العلم والكلام في الدين».

وحدثني القاضي أحمد بن علي أنه كان إذا رجع من العمل أخذ يقرأ حتى يعد له الطعام، وحدثني بذلك عبد الله بن عبد الجليل أيضاً.

وذكر عبد الغفار أن الشيخ رحمه الله سافر من رأس الخيمة ومعه أحمد حسن العلي، وكان ملازماً له في رأس الخيمة، سافرا من رأس الخيمة إلى عجمان أو أم القيوين لزيارة رجل عنده كتاب الأم للشافعي، يريدون رؤية الكتاب والقراءة فيه، قال عبد الغفار: «فلما جاءهم بالكتاب أخذه الشيخ بشوق، وأخذ يقلب ويقرأ فيه، ثم إن الرجل أهدى هذا الكتاب للشيخ لِمَا رآه من علمه وتبحره».

قلت: وهو الشيخ عبد الكريم البكري، كما حدثني الشيخ مطر بن فيروز، قال: «وكان يأتي ويجلس مع الشيخ عبد الكريم البكري في الشارقة، الشيخ عبد الكريم البكري وهو الذي أهدى للشيخ كتاب الأم للشافعي»، فقال الشيخ محمد الشيبة: «إذاً قديم هذا

الكلام»، قال مطر: «إيه، إي نعم .....» فقال الشيبة «أزيد من سبعين سنة» قال مطر: «إيه إيه» قلت: وكنا في عام ١٤٢٥، ولابد أن تكون هذه القصة بعد عام ١٣٥٥، لأنه في عام ١٣٥٥ تقريباً كان قدوم الشيخ ابن حجر إلى رأس الخيمة كما سيأتي بيانه.

وإن من أعظم ما يبين حب الشيخ رحمه الله للعلم وشغفه به ما ذكر عنه في نشأته من الإقبال على العلم ثم سفره وهو صغير عدة مرات لطلب العلم، والأمر المهم أنه استمر على ذلك، فلم تنقطع همته في العلم حتى أصيب بمرضه الذي عطله عن مواصلة العلم والتعليم والتأليف، وإن هذا والله من كرامة الله تعالى له، فكم من طالب له في العلم همة، وما أن يكبر ويعارك الحياة إلا وتنقطع همته وينصرف إلى الدنيا وجمعها، وعلى كل حال فإن ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، نسأله سبحانه وتعالى أن لا يحرمنا من فضله، وأن يزيدنا علماً وعملاً، قال تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً﴾[1].

فلا عجب إذاً بعد توفيق الله وهدايته أن يصل الشيخ إلى ما وصل إليه من قوة العلم ودقة الفهم والاطلاع الواسع، حتى كان من رجال عصره وأفراد دهره، وقلائل مثله في معرفة المذاهب الإسلامية والاطلاع على الفرق البدعية ومعرفة الخلاف والتمسك بمذهب الأسلاف.

كتب إلي الشيخ القاضي عبد القادر العماري، وقال إنه تتلمذ على الشيخ، وكان مصاحباً له في عمله، فكان قاضياً في المحكمة مع الشيخ رحمه الله، كتب إليَّ يصف الشيخ فقال: «وقد وجدت فيه بحمد الله كل ما يتمناه التلميذ في شيخه، والمرؤوس في رئيسه، من علم غزير في العلوم الشرعية، واللغة العربية، ومن تواضع وسمو في الأخلاق، وإخلاص في العمل ...» ثم قال: «فمكانته العلمية مكانة عظيمة، فتراه عندما يتناول مسألة من المسائل يوفيها حقها، وتشهد بذلك مؤلفاته وفتاويه وأحكامه، ولا يخفى أن له باعاً طويلاً، خاصة في مسائل العقيدة والرد على المنحرفين ...».

وأملى علي تلميذه الشيخ القاضي أحمد الدرهم حفظه الله تعالى مجلساً في سيرة الشيخ أحمد بن حجر، فذكر فيه ذهابه للرياض ولقائه بأهل العلم، وكثرة مجالسته لهم،

---

(١) طه: من الآية١١٤.

وبحثه المسائل معهم، وقال: «وحينها استفاد الشيخ من مكثه في الرياض تدريساً ودراسة للعلوم السلفية وبحثاً واطلاعاً على كتب أئمة الدعوة السلفية في نجد».

وذكر أنه لما رجع إلى رأس الخيمة أو إلى الدوحة كان كثير اللقاء بأهـــل العلـــم ومجالستهم ومذاكرتهم، سواء الزائرين منهم أو المقيمين، قال: «ومن طبيعة الشيخ، وهـــو شيء مألوف ملحوظ فيه، هو كثرة سؤاله عن العلم وبحثه في العقائد السلفية، وما يضادها من العقائد المنحرفة الأخرى ....».

إلى أن قال: «وفي الحقيقة كان رحمه الله تعالى من علماء العصر في الفقه وأوجـــه الخلاف في مسائله والأصول والحديث والتفسير والعلم الجم بالعقيدة السلفية وما يضادها من العقائد، ويعتبر حقاً من أبرز علماء هذا العصر لنصر العقيدة السلفية والـــذب عـــن أهلها».

إذا عرفنا ذلك، فلا نستغرب ما يذكره يوسف عن أبيه، وهو ما حدثنيه، قـــال: «وكنت إذا سألته يجيبني على المذاهب كلها وهو جالس، وكأنه يقرأ في كتبهم، فيقـــول رأي مالك كذا، ورأي الشافعي ورأي أحمد كذا، وقال الظاهرية كـــذا، فكـــان مثـــل موسوعة، فلا يكتفي بذكر الجواب فقط إلا لبعض الناس، أما طلبة العلم فإنه يذكر لهـــم أقوال العلماء في المسألة ويبين لهم الراجح في ذلك».

وقال عبد الله بن عبد الجليل: «وكان يفصل المسألة للسائل بكلام سهل واضـــح، مع ذكر كلام العلماء وبيان الراجح في ذلك، وكل ذلك بكلام واضح سهل مفهوم».

وحدثني الشيخ عادل يوسف قال: «سئل الشيخ رحمه الله سؤالاً بعد أحد دروسه في الفقه، لعله في كتاب المنهاج، عن مسألة من الزكاة، هل يجب توزيعها على الأصناف الثمانية عند الشافعية، فأجاب بأربعين بيتاً من الشعر من حفظه، سردها على الـــسائل» فسأله أحد الجالسين: منذ متى تحفظ هذه الأبيات؟ فقال: «منذ أكثر من ثلاثين سنة».

قلت: ولعل هذه الأبيات من متن الزبد في فقه السادة الشافعية.

وحدثني القاضي أحمد بن علي قال: «إذا سئل عن مسألة مـــن المواريـــث جـــاء

بالمسبحة، وقسم التركة من غير قرطاس ولا كتابة»[1].

ومع وفور علمه، وعظيم مترلته وكثرة أعماله، كان وصولاً لرحمه، باراً بوالدتــه، حدثني عبد الله بن عبد الجليل قال: «تقول زوجته وهي جدتي، كان مطيعاً لوالدته طاعة شديدة، مع غاية الاحترام التواضع لها، حتى مع كبر سنه، وكان إذا تكلم معها تكلم بغاية الاحترام والتواضع ولا يرفع طرفه إليها، بل ينظر إلى الأرض واضعاً كفيه على بعضهما»، وذكر أنه كان وصولاً لرحمه مع كثرة أشغاله وكثرة ضيوفه، ولذلك كانوا يزورونه أكثر مما يزورهم.

ومن صلته لرحمه وبره بهم، ما أجاب به إبراهيم بن علي المناعي، مدير عام محاكم رأس الخيمة لما كتب له يسأله عن بعض ما يتعلق بالقضاء قديماً، كتب إليه الشيخ رحمه الله فقال: «**السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، تشرفت برسالتكم الكريمة المؤرخة في غرة جمادى الآخرة ١٤٠٨، وسررت بها سروراً يجل عن الوصف، أولاً لأني مــا كنــت أعرفك سابقاً، ولما جاءت رسالتكم اكتسبت أخاً كريماً ومحباً حميماً، كيف لا وهو من سلالة أولئك القوم الكرام، وأعني بهم المناعيين، وأعرف أباكم معرفة جيــدة، كمــا أعرف جدكم حسين بن إبراهيم رحمه الله، وأعرف أكثر المناعيين الموجــودين في رأس الخيمة والشارقة، مثل عبد الله بن أحمد ومحمد بن أحمد رحمهما الله وأولادهما، كما أن لي مصاهرة مع المناعيين كما تعلمون، فمناعو الرمس أخوال أبنائي ....**».

وحدثني الشيخ القاضي أحمد بن علي بن أحمد بن حجر البوطامي البنعلي قــال: «وكان وصولاً لمن يعرفه، يراسلهم ويرسل لهم بالهدايا، يتفقد كبار السن والأرامل، وكان يزور المرأة التي أرسلته إلى الأحساء واستأجرت له جملاً، فكان يزورها أسبوعياً ويشكرها على ذلك».

وقد اشتهر رحمه الله تعالى بالعدل والإنصاف في حكمه ومجلس قضائه، حــدثني بذلك الشيخ القاضي عبد القادر العماري، والشيخ القاضي أحمد بن علي بن حجر، ويدل على ذلك بعض الحوادث التي سبق ذكرها.

---

(١) ولم يكن يتخذ المسبحة لعد الأذكار بها، ولكن كان يطلبها لمثل ذلك.

وقد عُرِف بذلك بين الناس، أقصد بالديانة والعدل، حتى إنهم يرضون به عن غيره من القضاة، وإذا اختلفوا وتنازعوا في حكم غيره فإنهم لا يتنازعون في حكمه إذا حكم بينهم.

حدثني الشيخ صقر قال: «وإذا اختلف اثنان مع القضاة الباقين، ابن حجر خلاص ما فيه تردد» يعني أن المتخاصمين إذا اختلفوا في قبول حكم قاض ما، فإنهم ينتهون إلى الشيخ ابن حجر ولا يترددون في قبول حكمه لِما عُرِف به بينهم من العلم والديانة والصدق والعدل.

وحدثني الشيخ القاضي أحمد بن علي في تاريخ ٢٣/رجب/١٤٢٤ قال: «واشتهر بالنزاهة والعدالة عند أهل قطر، وكانوا يرضون بحكمه ولا يذهبون لغيره».

وكان رحمه الله صاحب عبادة محافظاً على الآداب الإسلامية، فكان محافظاً على أداء الصلاة في جماعة، وله ورده من قيام الليل وقراءة القرآن.

حدثني القاضي أحمد بن علي قال: «كان يحرص على أداء الصلاة في جماعة هو والعاملون لديه، وكان يوقظهم وهو ذاهب لصلاة الفجر، وكنا أنا ويوسف صغاراً يوقظنا بعد أن يعود من الصلاة، وعند سن ١٥ تقريباً يوقظنا للصلاة مع الجماعة».

قال: «وكان وقته منظماً، يصلي الفجر، ثم يقرأ ما تيسر له من القرآن»، وحدثني يوسف قال: «وكان غالباً يصلي السنة في البيت، وأحياناً يصليها في المسجد، والوتر كان يصليها في الليل في البيت، وقال لي أنت صل السنة في المسجد، لأنك إن لم تصليها الآن فقد لا تصليها في البيت» قلت وهذا من فقهه رحمه الله.

قال يوسف: «ودخلت عليه مرة في الليل، فوجدته يصلي، وجلست أنتظره، فلما انتهى قال: إيش تعمل؟ قلت: ما في شيء، قال: شوف في هذا الوقت لا أريد أن يأتي أحد حتى أنت، فقلت له: أنا ولدك، قال: حتى لو، فسألت المشائخ فقالوا: خاف أن يدخله شيء من الرياء» قلت: بل فوق ذلك، أراد أن لا يشوش على نفسه وينشغل عما هو فيه من الذكر والدعاء والمناجاة بمدافعة الرياء والله تعالى أعلم.

وكان حريصاً على نقاء المجتمع وصلاحه وطهارته، فكان حريصاً على إنكار المنكر، لاسيما إذا كان يمس العقيدة، أو كان من البدع في الدين، حدثني القاضي أحمد بن

علي قال: «ولم يكن يترك منكراً يراه إلا وحاول إنكاره بكل وسيلة لديه».

وقال: «لما وضعت بعض المحلات أصناماً[1] أنكر ذلك، وكلم رئيس المحاكم والمسؤولين لإزالة هذه المنكرات حتى أزيلت، ولما سمع أن الموسيقى تدرس في المدارس، كتب كتاباً إلى الشيخ التركي[2] وذكره بما كان عليه والده وقال: كيف تأتي بعد ذلك وتقرر تدريس الموسيقى، فاعتذر عن ذلك»، قلت: وفي هذا فضيلة للشيخ التركي في رجوعه وتمسكه بالحق.

وحدثني أيضاً قال: «كان محارباً للبدع والخرافات وزيارات القبور، ومرة كنا في سفر إلى مصر، وهناك طلب الذهاب إلى البدوي، ولما ذهب ووجد الناس يطوفون حول القبر، فلما رأى هذا المشهد استغرب وتكلم مع المرافقين وقال: أين علماء الأزهر، لماذا يسكتون عن هذه الأشياء.

ولما اجتمع مع بعض المسؤولين كلمهم وقال لهم لماذا تتركون هذه الأمور وهذه البدع.

وكلم الشيخ عبد الحليم محمود شيخ الأزهر في مثل هذه الأمور، وحثه على إنكارها، ولما زار قطر دعاه إلى بيته».

قلت: وهذا من حسن خلقه وحسن دعوته وحرصه على تأليف القلوب على الحق والخير.

وحدثني قال: «وكان ينهى عن الموالد والاحتفالات، وكان دائماً على اتصال مع الديوان الأميري في إنكار ذلك، ويقول لا تفتحوا هذه الأبواب لأنه يصعب إغلاقها بعد ذلك، واتصل بوزارة الاقتصاد في شأن بيع حلويات الإسراء والمعراج، ونهاهم عن ذلك وأمرهم بمنعه».

وحدثني قال: «وكان دائم النصح والإرشاد لأي مسلم».

وحدثني بمثل ذلك سعيد الشامسي قال: «كان موحداً خالصاً ولم يكن متعصباً،

---

(١) يريد تلك التي يجعلون عليها الثياب لعرضها على المشترين، ولا شك أنها من الأصنام والتماثيل المحرمة.

(٢) هو عبد العزيز بن عبد الله بن تركي، كان وكيلا لوزارة التربية والتعليم في عام ١٩٧٨م، ثم وزيرا لها من عام ١٩٨٩ حتى عام١٩٩٦م.

وإذا رأى على أحد خطأ أخذ ينصحه ويُقَنِّعَهُ».

وحدثني القاضي علي بن أحمد بن حجر قال: «وكان دائماً يتفقد المقابر ويذهب إليها، ويهدم كل ما بني على القبور»، وحدثني بذلك غيره.

ومن صفاته رحمه الله أنه كان سريع الدمعة، حدثني بذلك علي الحمادي، قلت وهذا من اثر الإيمان والخشوع.

وكان دائماً يقرأ لشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم، حدثني بذلك القاضي عبد القادر العماري وغيره.

وحدثني يوسف قال: «الشيخ لا يرضى الكلام في علماء السعودية أبداً» قلت: لما علم من علمهم بالحق وقيامهم به، وقال القاضي أحمد بن علي: «وكان يشجعنا على الدراسة، وشجعنا على الذهاب للدراسة في السعودية» وقال: «وكان رجاعاً إلى الحق إذا عرفه، ويقبل النصيحة من زملائه القضاة وحتى لو حكم في القضية ونُبِّهَ على حكمه أخذ يفكر فيه ليلاً وحتى يرجع ويغير الحكم في الصباح».

وقال أيضاً: «وفيّ إذا وعد، مخلص في عمله، صادق كريم لا يخلو مترله من الضيوف والزوار، ولا يمر أسبوع إلا وهو يقيم الولائم مع زملائه أو مع أي ضيف يحضر يدعو إخوانه، وعنده قوة تحمل وصبر، لا يتسرع ويندفع، بل يأخذ الأمور بالتأني والتريث والتفكر والتشاور مع القضاة أو غيرهم ممن يتعلق به الشأن».

وكان محباً لولاة الأمر، باراً هم، صادقاً في مودهم، مع النصيحة في السر كتابة أو مشافهة. حدثني أبو صالح قال: «ويوم العيد أولاً يصلي ثم يزور الشيخ خليفة، ثم الشيخ المحمود، ثم يأتي إلى المجلس، وهكذا كل عيد».

ولعلنا نختم هذا المبحث بذكر وصفه رحمه الله، حدثني عبد الله بن عبد الجليل قال: «كان عظيم الرأس، مستدير الوجه، لا بالطويل ولا بالقصير، عريض المنكبين، وكان فيه سمرة خفيفة، إلا أنه أصابه البرص.

وبعد مرضه ضعف جسمه ونحل نحولاً شديداً، وبقي قرابة ستة سنوات لا يدخل جوفه إلا العصير.

قال وكان يعاني من عدة أمراض، وكان يتناول كثيراً من الأدوية، حتى قال لي مرة أن بطني أصبح صيدلية، وكان يعاني من صرعة تأتيه أحياناً، وكان يأخذ لذلك أدوية».

رحمه الله تعالى وغفر له، وأسكنه الفردوس الأعلى.

المبحث الثالث: رحلاته في طلب العلم.

ابتدأ الشيخ رحمه الله طلب العلم منذ نعومة أظفاره، فطلب العلم أولاً في بلده ثم ارتحل إلى بعض القرى المجاورة، ثم ارتحل إلى مدرسة الحنفي في نخل خلفان، وقصد الأحساء ومكث فيها أربع سنوات.

ولقد تحدث الشيخ رحمه الله عن ذلك بنفسه في حديث مشوق، وذلك في جواب له للأخ عبد الله بن علي الطابور النعيمي تأريخه ١٤١٢/٥/٥[1]، ومما قال فيه: «**درست على يد إمام مسجد في بلادنا في فارس، وكان يسمى محمد بن عبد الله كتاب ابن قاسم على أبي شجاع، ثم انتقلت إلى قرية أخرى، ودرست على يد رجل ضرير وكان يسمى الشيخ عبد الرحمن بن محمد الخونجي في عمدة السالك، وابن قاسم على أبي شجاع أيضاً في مذهب الشافعي، ثم انتقلت إلى مدرسة نخل خلفان، وهي في ناحية عبيدل، ودرست على يد الشيخ الجليل أحمد نور بن عبد الله**».

ثم ذكر أنه درس عليه مرة أخرى لما جاء إلى دبي، فدعاه إلى رأس الخيمة، وأقام الشيخ أحمد نور عند الشيخ أحمد بن حجر مدة، فقرأ عليه جمع الجوامع في أصول الفقه، وغيره.

وذكر رحمه الله أنه بعد أن درس في نخل خلفان انتقل إلى الأحساء، قال: «**وسكنت في رباط الشيخ أبي بكر الملا، وهو عبارة عن مدرسة مكونة من طابقين يسكنها الطلاب الغرباء وبعض المواطنين العزاب من طلبة العلم**».

ومكث في الأحساء أربع سنوات، درس فيها على عدة مشائخ، كالشيخ عبد العزيز بن عمر العكاس، وأكثر من ملازمة الشيخ عبد العزيز بن صالح العلجي.

---

(١) ومنه استقى الطابور مادته في ترجمته للشيخ أو كثير منها، في كتابه «رجال في تاريخ الإمارات» بل واستفاد منه في معرفة كثير من أحوال هذا العصر، ورجاله، وجزاه الله خير الجزاء على جهوده في هذا الميدان الذي له الأثر الكبير في الحفاظ على هوية الأمة وشخصيتها من الذوبان في تيارات الأمم وموجات التشبه بالكفار التي غزت الناشئة وغرق فيها كثير من الجهلة والسَّقَط.

قال رحمه الله: «**ثم انتقلت إلى قطر، وجلست في الظعاين**[1] **قريباً من شـــهرين، ثم جئت إلى رأس الخيمة وسكنت في المعيريض** ...»، وذلك في عام ١٣٥٤، حتى كان عام ١٣٧٥ جاءه مكتوب من الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ، يـــدعوه أن يـــأتي إلى الرياض ليكون مدرساً في معهد إمام الدعوة، وذلك حين أنشئ المعهد، فدّرس فيه سنتين، وكان في ذهابه وإيابه يمر بالدوحة، فعرض عليه الشيخ عبد الله بن زيـــد آل محمـــود أن يكون قاضياً فيها، فقدم إلى الدوحة عام ١٣٧٨، وبقي فيها حتى توفي رحمه الله تعالى في الخامس من جمادى الأولى عام ١٤٢٣.

وذكر لي تلميذه سعيد بن علي الشامسي أنه دَرَسَ في بغداد في التكية الخالديـــة، وذكر لي ذلك أيضاً عبد الله بن علي الطابور، وقال الطابور ذُكِرَ أنه دَرَسَ في الهند علـــى يد علماء الحديث، فأما دراسته في الهند فلم أجد من ذكر ذلك، ولا أظنه يصح.

نعم ذهب الشيخ إلى كثير من البلدان إما للعلاج وإما للدعوة، ولا شك أنه يحرص على لقاء أهل العلم، ولكن مثل ذلك لا يكون من قبيل الرحلة في طلب العلم وإن كـــان يعتبر في إثبات اللقية والأخذ عن المشائخ.

وقد ذهب الشيخ إلى البحرين والكويت والبصرة لطلب العلاج، وذهب إلى مصر والسودان والباكستان وغيرها للدعوة إلى الله تعالى، ولم أجد من ذكر أنه ذهب إلى بغداد إلا سعيد بن علي الشامسي وعبد الله الطابور، ولعله وهم والله أعلم.

ولو كان ارتحل إلى بغداد في طلب العلم لما أهمل الشيخ ذكر ذلك فيما كتبـــه إلى عبد الله الطابور والله تعالى أعلم.

ويفيدنا الشيخ خالد بن أحمد الدرهم أن الشيخ رحمه الله قد تأثر بعلماء لم يلقهم، يقول فيما أملاه عليّ: «وممن تأثر به ولم يلتق بهم الأئمة الأربعة، وشيخ الإســـلام ابـــن تيمية، حيث عكف على كتبه يدرسها وكتب تلميذه ابن القيم ....

وكذلك الشيخ الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب وأئمـــة الـــدعوة وتلامذتـــه وتلامذهم ...».

---

(١) وهي منطقة تقع إلى الشمال من الدوحة.

ثم ذكر استفادة الشيخ من مجالسة العلماء ومذاكرتهم لما كان في الرياض مدرساً في معهد إمام الدعوة.

قلت: وتَأَثُّر العلامة رئيس القضاة أحمد بن حجر بِعِلْمِ وشخصية شيخ الإسلام ابن تيمية والشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب واضح ملموس في كتبه وخطبه ومواقفه وحياته الدعوية الإصلاحية.

والمقصود أنه رحمه الله تعالى جمع بين الطلب والجد والاجتهاد والتحصيل والتأصيل القوي المكين وبين سعة الاطلاع ومعرفة الخلاف ودقة الفهم وجودة الترجيح، ومما يدل على ذلك أنه لما التقى به الشيخ محمد بن إبراهيم في الحج، وجد فيه هذه الصفات كما أخبرني بذلك الشيخ خالد الدرهم، قال: «حيث التقى -يعني الشيخ محمد بن إبراهيم- به -يعني الشيخ ابن حجر- في مكة حينما خرج الشيخ -يعني ابن حجر- إليها حاجاً، وقد وجد الشيخ محمد بن إبراهيم في الشيخ ابن حجر ملكة فقهية وإلماماً بعلم الفرائض والمواريث وخلاف العلماء في المسائل الفقهية، وذاكره في ذلك على عادة الشيخ العلامة محمد بن إبراهيم في التدقيق في درجة العلماء، فطلب من الشيخ أن يحضر ليقيم في الرياض ويدرس الفقه والحديث والفرائض في معهد إمام الدعوة بالرياض، الذي كان حديث عهد بإنشاء ...».

وقد كان ذهاب الشيخ رحمه الله للتدريس في معهد إمام الدعوة عام ١٣٧٥، وعمره إذ ذاك يناهز الأربعين عاماً، فكيف بعد أن بلغ الستين والسبعين مع الاستمرار في الطلب والدأب والرغب، لا شك أنه صار في مصاف العلماء الأكابر كما شهد بذلك كل من عاصر الشيخ وعرفه وعاشره، كما سيأتي ذكر شواهده في المبحث الخامس إن شاء الله تعالى.

المبحث الرابع: شيوخه وتلاميذه.

تلقى الشيخ رحمه الله العلم على كثير من العلماء منذ نعومة أظفاره، ولقي ودارس جمعاً كثيراً أيضاً، وقد تميز رحمه الله تعالى بالتجرد للحق إذا ظهر له، واتباع الدليل متى تبين وتحرر، مع كثرة المطالعة ودوام النظر في كتب الأئمة المحققين كشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم والإمام المصلح المجدد محمد بن عبد الوهاب وأئمة الدعوة السلفية في نجد وغيرهم من العلماء الأجلاء المعروفين.

وقد ذكر الشيخ رحمه الله في رسالته لعبد الله الطابور شيوخه الذين درس عليهم وتلقى منهم، وذكر أيضاً من لقي من المشائخ، فأما من درس عليهم وتتلمذ لهم فهم:

١. محمد بن عبد الله[١]، وهو إمام مسجد بلدهم الطاهرية، درس عليه في فقه الشافعية، في كتاب ابن قاسم على أبي شجاع.

٢. الشيخ عبد الرحمن بن محمد الخونجي، درس عليه في فقه الشافعية، وفي كتاب عمدة السالك، وفي ابن قاسم على أبي شجاع أيضاً، وهو في قرية مجاورة لهم.

ثم انتقل إلى مدرسة نخل خلفان ودرس فيها على:

٣. الشيخ الجليل أحمد نور بن عبد الله[٢]، قرأ عليه في كتاب فتح المعين في فقه الشافعية، وفي العقائد منظومته «المواهب الإلهية في الفرق الإسلامية» وله أي

---

(١) لم أقف على ترجمته وهكذا بعض من سيأتي ذكرهم، ولعلنا مع البحث والاطلاع نقف على شيء من ذلك فنثبته بعون الله وتوفيقه.

(٢) هو أحمد نور بن عبد الله آخند بن محمد بن أحمد بن محمد سميع بن محمد رفيع بن حسن، ينتهي نسبهم إلى الزبير بن العوام من طريق عباد بن عبد الله بن الزبير بن العوام رضي الله عنه.
وقد كان والده هو الذي أنشأ مدرسة (نخل خلفان) وتولى إدارتها والتدريس فيها حتى توفي عام ١٣١٥، ومن بعده ابنه محمد الذي توفي عام ١٣٣٧، فتولى إدارتها والتدريس فيها الشيخ أحمد نور بن عبد الله، وذلك حتى توفي عام ١٣٧٣، فتولاها من بعده ابنه صديق حتى عام ١٣٨٠، حيث أقفلت المدرسة.
انظر: صهوة الفارس في تاريخ عرب فارس لعبد الرزاق محمد صديق ص: ٢٠٦-٢٠٨، ٢١٠.

الشيخ أحمد نور شرح عليها، نقل منه الشيخ ابن حجر في كتابه العقائد السلفية في مسائل الإيمان تفصيلاً جميلاً[1]، وكان ذلك في نخل خلفان، ثم إنه درس عليه مرة أخرى في رأس الخيمة، فقرأ عليه جمع الجوامع في أصول الفقه، ودرس عليه في الهيئة والمنطق.

وقد كان الشيخ أحمد نور سلفياً، وهو الذي أخذ الشيخ عنه المذهب السلفي ورسخه فيه، يقول الشيخ في العقائد السلفية: «**وقد كنت أيام قراءتي بالأحساء، يحصل بيني وبين زملائي بعض الأحيان جدل ونقاش في موضوع العقائد، وكنت متأثراً بما علمني أستاذي الشيخ أحمد نور بن عبد الله رحمه الله، حيث قرأت عليه في الكتاب الذي ألفه في الفرق الإسلامية، وفي العقائد النسفية، وكان الشيخ سلفياً، يزيف آراء المؤولة ويصرح بإثبات الصفات لله كما جاء به القرآن والسنة، ومن أجل ذلك كنت أنتصر لعقيدة السلف، وجرني ذلك إلى قراءة بعض الكتب السلفية، ومن شدة التأثر وحرارة النقاش نظمت منظومة من بحر الرجز سميتها «الدرر السنية في عقد أهل السنة المرضية»**»[2].

وقد كان ذلك في الأحساء، يعني أن عمر الشيخ ما بين أربعة عشر أو سبعة عشر سنة، ولما كان في نخل خلفان عند الشيخ أحمد نور كان عمره إحدى عشرة أو اثنتا عشرة سنة تقريباً.

وهذا يدلنا على أن نشأة الشيخ رحمه الله كانت سلفية، واستمرت سلفية، غذاها رحمه الله بالاطلاع على كتب أئمة السلف كشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم والإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب، وأبنائه وأحفاده وتلاميذه، وعلى هذا فإن الشيخ رحمه الله امتداد لدعوة سلفية في منطقة فارس، وهكذا يقيض الله لدينه من يظهره وينشره، وليتأمل المتأمل كم لذلك الشيخ المغمور من الأجر الموفور في تخريجه لهذا الإمام وتلقينه عقيدة أهل السنة الأعلام؟! إن في ذلك لعبرة.

---

(١) انظر: العقائد السلفية: (١/٤٠٤).

(٢) (١/١٣).

٤. الشيخ عبد الله بن محمد الملقب بالحنفي، وهو ابن أخ الشيخ أحمد نور[1]، وقد درس عليه الشيخ في الفقه والعقائد وفي الفرائض في كتاب الشنشوري، وله منظومة في علم الكلام، نقل عنها الشيخ في كتابه العقائد السلفية في الرد على المعتزلة، وهو قوله: «**وما أحسن ما قال شيخنا الشيخ عبد الله الحنفي رحمه الله تعالى في منظومته في علم الكلام، قال رحمه الله:**

الشبهة التي علينا تورد ... من أنه قد يلزم التعدد

مدفوعة بقولنا يمتنع ... تعدد الذوات يا من يسمع»[2]

٥. الشيخ أحمد بن علي العرفج[3]، ودرس عليه في فقه الشافعية.

٦. الشيخ محمد بن أبي بكر الملا[4]، ودرس عليه في النحو والبلاغة والمصطلح والوضع وسبل السلام.

٧. الشيخ عبد العزيز بن عمر العكاس[5]، ودرس عليه في الحديث في مشكاة المصابيح وعقيدة الصابوني، قال: «**وكان سلفي العقيدة بخلاف غيره [أي ممن ذكر من مشائخه في الأحساء] وإن كان حنفي المذهب**»، وحدثني الأخ عبد العزيز بن

---

(١) عبد الله بن محمد بن عبد الله آخند، ابن أخ الشيخ أحمد نور الذي تقدم ذكره.

(٢) العقائد السلفية: (١/١٠٧).

(٣) لعله أحمد بن محمد بن علي العرفج الذي ولد عام، ١٢٨٢، وتوفي عام ١٣٥٧، انظر شخصيات رائدة من بلادي، ص: ٢٠.

(٤) هو محمد بن أبي بكر بن عبد الله بين أبي بكر بن محمد بن عمر الملا، ولد بمحلة الكوت عام ١٣٢٢، وتوفي عام ١٣٩٥.

انظر: شخصيات رائدة من بلادي لمعاذ بن عبد الله آل مبارك ص: ٩٢-٩٧.

(٥) هو عبد العزيز بن عمر بن عبد الله بن عيسى بن حسن بن عثمان بن عكاس، ولد بالإحساء عام ١٣٠٤، وتوفي فيها سنة ١٣٨٣ ولاه الملك عبد العزيز آل سعود القضاء في الجبيل عام ١٣٣٩ حتى استعفى منه بعد ستة سنوات، وصدر أمر ملكي بتعيينه رئيساً لهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، انظر: أعلام من الإحساء ص: ٤٦ لعبد الرزق بن عبد الله بن عبد الرزاق البابطين.

العزيز بن أحمد العصفور قال: قال لي الشيخ أحمد أن أكتب ترجمة للشيخ عبد العزيز بن عكاس وحثني على ذلك، وقال: اكتب وأنا أقرظ ذلك.

٨. الشيخ عبد العزيز بن عبيد الله، وقرأ عليه في النحو، قال: «**وكان نحوياً جيداً**»، ودرس عليه الآجرومية وابن عقيل، وكان أحياناً يتذاكر معه في الفقه.

٩. الشيخ الجليل عبد العزيز بن صالح العلجي[١]، قال: «**وكان عالماً جليلاً**»، ودرس عليه في النحو وفي الصرف منظومته المسماة «مباسم الغواني» وقد شرحها الشيخ ابن حجر بعد ذلك في كتابه «غاية الأماني».

ودرس عليه في البلاغة في عقود الجمان في علم البديع والبيان، وفي العروض والقوافي كتاب الكافي لعلم العروض والقوافي، ودرس عليه السلم وشرحه في المنطق، وحضر دروسه في قطر الندى ومنظومته الفقهية، وقرأ عليه رسالة ابن أبي زيد القيرواني.

١٠. الشيخ محمد، رجل من السودان من قرية سنَّار، وكان قد تخرج من المدينة المنورة، فدرس عليه شرح السعد على متن الزنجانية في علم الصرف وشرح الكوهجي على البيقونية في المصطلح، ولكنه لم يكمله[٢].

١١. الشيخ عبد العزيز بن بشر الحنبلي، قاضي الأحساء، وقد حضر الشيخ بعض دروسه، وكان يأتيه التلاميذ صباحاً ويقرؤون عنده في التوحيد ومختصر الزاد وفي بلوغ المرام، قال وكان فقيهاً في المذهب، صالحاً للقضاء.

وأيضاً تأثر الشيخ وتتلمذ على من لم يلق من أهل العلم، وذلك باطلاعه على كتبهم وعكوفه عليها، مثل شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم والإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب وأئمة الدعوة السلفية في نجد.

---

(١) هو عبد العزيز بن صالح بن عبد العزيز العلجي، وأصل نسبه من قريش، ولد بالإحساء عام ١٢٩٠، وتوفي عام ١٣٦٢، وهو من أشهر شيوخ وقته في الإحساء.

انظر: أعلام من الإحساء ص: ٤٠-٤٣، شخصيات رائدة من بلادي ص: ٢٣-٢٩، المستدرك على معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ص: ٣٨٤.

(٢) جميع ما تقدم هنا من كلام الشيخ فهو من رسالة الشيخ ابن حجر لعبد الله بن علي الطابور.

وأما من لقيهم من أهل العلم وطلابه، فإنهم جمع كبير من كبار العلماء ومن طلاب العلم، وقد ذكر الشيخ في رسالته لعبد الله الطابور جمعاً منهم، وهم:

١. الشيخ محمد بن سعيد بن غباش[1]، وذكر أنه أعلم من رأى في رأس الخيمة.

٢. الشيخ مبارك بن علي، قال وكان مالكي المذهب وسلفي العقيدة، وقال كان في ذلك التاريخ أحسن الموجودين، أي في دبي.

٣. الشيخ محمد الشنقيطي، قال «**وكان مالكي المذهب، ويمتاز بالعقل والحلم والأناة، وكان فقيهاً في مذهبه**».

٤. الشيخ علي الجناحي، قال وكان ضرير البصر، اجتمعت به مرة واحدة، قال وكان لطيف المعشر، وعنده شيء في الفقه ويمتاز أيضاً بالحلم.

ثم قال: وكلهم في العقائد على منهج الخلف إلا الشيخ مبارك، وكلهم انتقلوا إلى رحمة الله، وكان قد ذكر ممن لقي أيضاً الشيخ محمد بن نور بن سيف[2]، ووصفه بقوله: «**إلا أنه كان متعصباً تعصباً شديداً على السلفيين، وبالأخص على شيخ الإسلام ابن تيمية الحراني وتلميذه ابن القيم والشيخ محمد بن عبد الوهاب وأئمة الدعوة النجدية رحمهم الله تعالى، وكان خريج المدرسة الصولتية في مكة المكرمة**».

٥. الشيخ سيف بن محمد المدفع، وذكر أنه لم يكن في الشارقة غيره، قال و لم يكن فقيهاً، وإنما كريماً يمتاز بالكرم عن غيره من العلماء وذا أخلاق فاضلة.

٦. الشيخ عبد الكريم البكري، وكان من عجمان، قال ويمتاز بالحلم والعقل والكرم والزهد والفقه، ويمتاز بعلم الحديث وبنشر العقائد السلفية ومحاربة البدع، وبمعرفة فقه شيخ الإسلام والحافظ ابن القيم ويفتي بأقوال الشيخين.

٧. الشيخ عبد الله بن محمد الشيبة، وذكر أنه من تلاميذ الشيخ محمد بن مانع، قال وكان عنده شيء من الفقه الحنبلي، وله الغيرة على الدين، وذكر أنه أحسن

---

(١) هو محمد بن سعيد بن غباش بن أحمد بن مصبح بن غباش، ولد في المعيريض عام ١٣٢٥، وتوفي فيها عام ١٣٨٩.

(٢) كذا، ولعل صوابه محمد نور بن سيف.

الموجودين في عجمان.

ثم ذكر من لقيهم بالأحساء، فذكر منهم سوى من درس عليهم:

٨. الشيخ عبد الله بن عمير الشافعي(١).

٩. الشيخ مبارك بن عبد اللطيف، قال: وكان رئيس آل مبارك(٢).

١٠. الشيخ محمد بن عبد المحسن آل عبد القادر، قال: وكان قاضياً ويدرس بعض الطلبة، وهو الذي ألف تاريخ الأحساء(٣).

١١. الشيخ سعد آل سعد الشافعي.

١٢. الشيخ عبد اللطيف العفالقي المالكي.

ومن الرياض:

١٣. الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ، قال: «**وكان متبحراً في فقه المذهب الحنبلي وفي التوحيد**»(٤).

١٤. الشيخ عبد اللطيف بن إبراهيم آل الشيخ، قال وكان مديراً للمعارف(٥).

١٥. الشيخ عبد العزيز بن باز، قال: «**قد زرته في الرياض ثم في مكة، ويمتاز بطول باعه في الفقه والحديث والتوحيد والتفسير، وأما صفاته فما رأيت مثله في الحلم والكرم والحياء وملاحظة الفقراء وبذل نفسه لمنفعة المسلمين في شتى الطرق**» ... ثم قال: «**وبالجملة كما قلت لم أشاهد مثل هذا الشيخ الجليل، في**

---

(١) ولد في الإحساء عام ١٢٩١، وتوفي في عام ١٣٧٧، انظر شخصيات رائدة من بلادي، لمعاذ بن عبد الله المبارك ص: ٣٧.

(٢) ولد في عام ١٣٢٢ تقريباً، وتوفي في عام ١٤٠٤. انظر شخصيات رائدة من بلادي، لمعاذ بن عبد الله المبارك ص: ٨٩.

(٣) كذا قال الشيخ وهو محمد بن عبد الله بن عبد المحسن بن محمد آل عبد القادر، ولد عام ١٣١٢ وتوفي عام ١٣٩١، وكتابه في تاريخ الإحساء هو تحفة المستفيد في تاريخ الإحساء القديم والجديد. (شخصيات رائدة من بلادي ص: ٤٨-٤٩، أعلام من الإحساء ص: ٨٠).

(٤) ولد عام ١٣١١، وتوفي عام١٣٨٩. انظر المبتدا والخبر لعلماء من القرن الرابع عشر،(٥/٧٤).

(٥) ولد عام ١٣١٥، وتوفي عام١٣٨٦. انظر المبتدا والخبر لعلماء من القرن الرابع عشر،(٣/٥).

العلم قد يوجد حتى لو قلت أعلم، لكن في هذه الصفات الكريمة قل أن تتوفر في غيره».

وقد توفي رحمه الله في ١٤٢٠/١/٢٧.

١٦. الشيخ عبد الله بن حميد[١].

١٧. الشيخ عبد العزيز أبو حبيب[٢].

١٨. الشيخ إسماعيل الأنصاري.

١٩. الشيخ حماد الأنصاري[٣]، قال: «**وهما من إفريقيا**».

٢٠. الشيخ عبد الرحمن الإفريقي، قال: «**وكان مشهوراً بعلم الحديث**»[٤].

٢١. الشيخ محمد الأمين الشنقيطي[٥].

٢٢. الشيخ عبد الرزاق عفيفي، قال: «**فقد اجتمعت به، وهو رجل عالم جليل، ولاسيما في علم الأصول وعلم التفسير، ويمتاز بالعقل والتجارب، ولهذا فإن علماء الرياض يعتمدون في بعض الأمور على آرائه لأنه كمستشار لهم**»[٦].

٢٣. الشيخ قاسم المهزع في البحرين، قال: «**واشتهر في القضاء بالعدالة والنزاهة**

---

(١) هو عبد الله بن سليمان بن حميد، ولد عام ١٣٢٠، وتوفي عام١٤٠٤. انظر علماء نجد خلال ثمانية قرون، (١٦٢/٤) ،المبتدا والخبر لعلماء من القرن الرابع عشر، (٩٠/٤).

(٢) هو الشيخ عبد العزيز بن محمد بن الشيخ عبد العزيز بن إبراهيم الشثري، ولد عام ١٣٠٥، في حوطة بني تميم وتوفي في السابع عشر من رمضان عام ١٣٨٧، وقد أم المصلين عليه الشيخ العلامة عبد العزيز بن باز رحمه الله تعالى، وكان في مقدمة المصلين عليه الملك فيصل رحمه الله تعالى، انظر نفح الطيب في سيرة الشيخ أبو حبيب.

(٣) توفي عام ١٤١٨.

(٤) ولد عام ١٣٢٦، وتوفي عام١٣٧٧.انظر المبتدا والخبر لعلماء من القرن الرابع عشر،(١٦٩/٢).

(٥) المفسر الأصولي صاحب أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن، ولد عام ١٣٢٥، وتوفي عام١٣٩٣. انظر المبتدا والخبر لعلماء من القرن الرابع عشر،(٣٤٥/٥).

(٦) ولد عام ١٣٢٣، وتوفي عام١٤١٥.انظر المبتدا والخبر لعلماء من القرن الرابع عشر،(٣٤١/٢)، علماء نجد خلال ثمانية قرون، (٢٧٥/٣).

والفراسة وكلمة الحق، رأيته مرة واحدة»، قال: «**وكان ضريراً ولم يطرق البحرين قبله ولا بعده من هو في علمه ونزاهته وفراسته واستخراجه للحقوق، توفي سنة ١٣٦٢**».

٢٤. الشيخ محمد صالح الجناحي، شافعي المذهب، قال: «**وقد زارني مراراً**»، قال: «**ودرس على الشيخ عبد الرحمن بن يوسف –سلطان العلماء– في مدرسة لنجة من بلدان فارس**».

٢٥. الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي، قال وقد زرته وأنا ذاهب إلى الحج في سنة ١٣٧٤ وكان بيني وبينه مكاتبة من قبل ذلك، قال: «**وعندما طرقت باب بيته ظننت أنه سيرسل أحداً من الخدم، فإذا هو بنفسه، عندما فتح الباب فقلت له السلام عليكم ورحمة الله، قال وعليكم السلام، من أين؟ قلت من رأس الخيمة، قال أنت أحمد بن حجر، قلت نعم، فرحب بي وعانقني، وكان معي جماعة من الحجاج، وطلبت منه بعض مؤلفاته فما قصر، وعرض علي العشاء عنده فاعتذرت لأني على جناح السفر، وكان رحمه الله تعالى متواضعاً جداً ذا أخلاق فاضلة، وقد اشتهر بالزهد والتقوى والعلم الغزير، وله مؤلفات كثيرة أشهرها تفسيره للقرآن، وكان متواضعاً في لباسه، متواضعاً في جلسته، متواضعاً في هيئته، قل من رأيت من العلماء من هو مثله في حسن الأخلاق والتواضع**»(١).

٢٦. السيد علوي المالكي رحمه الله، قال: «**زرته في بيته وكان عالماً جليلاً في جميع العلوم**».

٢٧. الشيخ عبد القادر شيبة الحمد.

٢٨. الشيخ عبد المحسن العباد.

٢٩. الشيخ تقي الدين الهلالي.

٣٠. الشيخ يوسف القناعي، وهو ممن لقيه في الكويت، قال: «**وكان رجلاً فاضلاً مُنَوَّر البصيرة، يميل إلى العلوم العصرية، وكان فقيهاً، اجتمعت به وأكرم به**

---

(١) ولد عام ١٣٠٧، وتوفي عام١٣٧٦.انظر المبتدا والخبر لعلماء من القرن الرابع عشر،(٣٠٦/٢).

وأنعم، وكان سلفياً شافعياً».

٣١. الشيخ عبد العزيز حمادة، قال: «**وكان من القضاة، وكان فقيهاً لسناً مالكي المذهب**».

٣٢. الشيخ عبد الرحمن الدوسري، وذكر أنه التقى به في الكويت، قال: «**وكان ذا غيرة وحماس على الملحدين كالشيوعيين والبعثيين والناصريين**»، وحدثني عبد الغفار قال: كان الشيخ عبد الرحمن الدوسري من أصدقاء الشيخ، فسألته مرة فقلت له: إني سمعت من الشيخ عبد الرحمن الدوسري كلاماً معناه أن كلمة لا إله إلا الله كلها سياسة، من لامها إلى هائها، وقلت له إن الدين صار سياسة؟ فما رأيك؟ فقال: «**لا الدين كلٌّ، والسياسة جزءٌ من الكل**».

٣٣. وعلاقة الشيخ في قطر مع الشيخ عبد الله بن زيد آل محمود والشيخ عبد الله بن إبراهيم الأنصاري وغيرهم من وجهاء البلد وطلاب العلم معلومة لا تخفى.

وأما تلاميذه رحمه الله تعالى فإنهم جمع غفير يصعب حصرهم ومعرفتهم، فإن الشيخ رحمه الله درّس في رأس الخيمة وفي الرياض وفي قطر، وكان يلقي ويحاضر في كل مكان يذهب إليه.

وكان الطلاب في الرياض مع دراستهم عليه في المعهد يدرس بعضهم عليه في مترله، وقد كان طلاب المعهد قرابة ثلاثمائة وخمسين.

وكان أيضاً عدد طلابه في المعيريض يتراوحون بين خمسة أو ستة إلى عشرين أو خمس وعشرين.

وممن أخبرت عنهم في رأس الخيمة:

١. الشيخ عبد الرحيم جكر.

٢. سيف بن سعيد بن غباش، الذي تولى وزارة الخارجية لدولة الإمارات فيما بعد[١].

٣. سعيد بن علي بن سعيد الشامسي.

---

(١) توفي في عام ١٣٩٠، انظر تتمة الأعلام، (٢٢٢/١).

٤. أحمد بن علي بن سعيد الشامسي.

٥. أحمد بن سالم بن عبيد الله.

٦. أحمد بن حسن العلي.

٧. صالح بن حسن العلي.

٨. أحمد بن طاهر، وهو الذي عقد النكاح لابنه يوسف فيما بعد.

٩. يوسف غريب.

١٠. ابن يوسف المصلي.

١١. أحمد بن سالم بن هلال.

١٢. عبد العزيز بن عبد الرحمن الصفار.

١٣. راشد بن فاضل القتبي.

وممن درس عليه في الرياض:

١٤. الشيخ عبد العزيز بن محمد آل الشيخ مفتي المملكة العربية السعودية الآن.

١٥. عبد الله بن ناصر بن أحمد النعيمي، وكان من الشارقة.

١٦. الشيخ غيهب.

وفي قطر درس على يد الشيخ رحمه الله واستفاد منه كثيرون، ومنهم:

١٧. الشيخ خالد بن أحمد الدرهم، قاضي محكمة الاستئناف.

١٨. الشيخ عبد القادر العماري.

١٩. عيسى بن خالد المسلماني.

٢٠. علي الحمادي، وقد لازمه الفترة الأخيرة من حياته رحمه الله.

٢١. عبد العزيز الخليفي.

٢٢. الشيخ خليفة بن ارحمة الكواري.

٢٣. ملا علي بن محمد الحمادي رحمه الله تعالى، وهو من كبار طلابه ومرافقيه، ومن أحب الناس للشيخ، حدثني بذلك علي الحمادي.

٢٤. علي الكراني.

وهؤلاء من أشهرهم، وغيرهم كثير من طلبة العلم المصريين واليمنيين وغيرهم.

المبحث الخامس: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.

للشيخ رحمه الله مكانة علمية مرموقة، فهو كما يقول شيخنا الشيخ خالد بن أحمد الدرهم فيما أملى عليَّ: «كان رحمه الله من علماء العصر في الفقه وأوجه الخلاف في مسائل الأصول والحديث والتفسير والعلم الجم في العقيدة السلفية وما يضادها من العقائد، ويعتبر حقاً من أبرز علماء هذا العصر لنصرة العقيدة السلفية والذب عن أهلها».

وكل ما تقدم ذكره في صفاته ولاسيما قوته العلمية ودأبه وحرصه على الطلب، مما يدل ويؤكد على مكانته العلمية، ومنزلته العلية بين أهل زمانه وأقرانه.

ولما لقيت الشيخ صقر بن محمد القاسمي وسألته: هل تعرفون الشيخ أحمد بن حجر؟ أجابني على الفور متعجباً: «شعاع الشمس ما يتغطى».

ولم يمر على رأس الخيمة من سنين بعيدة أعلم منه، ولا أقضى منه، ولا أعلمُ أنا أحداً في تاريخ قطر أَعْلَمَ منه ولا أقضى منه.

وقد ذكره عبد الله الطابور في كتابه «رجال في تاريخ الإمارات» وذكره أيضاً ضمن «رواد اليقظة في الإمارات» ولي أن أقول إن هذا من الإجحاف في حق الشيخ رحمه الله، فإن هذه المنطقة من رأس الخيمة بل من عمان إلى الكويت[١] لم تعرف في هذه الأزمان إماماً مصلحاً وعالماً مجتهداً وقاضياً بارعاً وحكماً عادلاً مثل الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله تعالى.

ومن أعظم الدلائل على ذلك آثاره العلمية ومؤلفاته التي ليس لها نظير عند غيره من أهل هذه المنطقة، بل ولا هناك من له ما يُقَارَن أو يَقْرُب من هذه المؤلفات.

ويعبر الشيخ صقر بن محمد القاسمي عن ذلك بقوله: «وسلوكه سلوك!! لا يمكن أن تلد به اليوم امرأة»[٢]، والمقصود أنه قل أن يوجد مثله.

وقد كان ذهابه من رأس الخيمة خسارة كبيرة لها، وفي المقابل كان ربحاً وفيراً

---

(١) أي الساحل الممتد من عمان إلى الكويت.

(٢) التعبير بذلك محل نظر، والمعنى كما هو مشار.

لدولة قطر، يقول الشيخ صقر: «وكان فقدانه صعب علينا، إلا أننا لم نستطع أن نرد طلبه» يعني طلبه الذهاب إلى الدوحة.

وقال أيضاً مما يبين فضله وشهرته بلا منازعة: «هذا الرجل ما هو من الناس الذين يُسألُ عنهم» وقال: «كل البلد تعرف ابن حجر، صغيرهم وكبيرهم».

ولقد أثنى الشيخ ابن باز على الشيخ ابن حجر رحمهما الله تعالى في تقديمه لكتابه في دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ووصفه بالعلامة، فبعد أن ذكر بعض من ألف في الشيخ الإمام محمد ودعوته، قال: «ومنهم في عصرنا الشيخ العلامة أحمد بن حجر بن محمد آل بوطامي القاضي حالياً بالمحكمة الشرعية بقطر، فقد ألف كتاباً موجزاً مفيداً، عنوانه: الشيخ محمد بن عبد الوهاب عقيدته السلفية ودعوته الإصلاحية وثناء العلماء عليه، أجاد فيه وأفاد وأوضح دعوة الشيخ وعقيدته وجهاده بأسلوب جيد مفيد ...»[(1)].

وقال عمر رضا كحالة في تقريظه لكتابه «الرد الشافي الوافر»: «وقصارى القول بأن المؤلف الفاضل قد ألم موضوعه[(2)] إلماماً تاماً، مؤيداً ذلك بالحجج والبراهين ....».

وقرظه قاضي المحكمة الشرعية بمسقط الشيخ سالم بن حمود فقال: «إلى حضرة العلامة الجليل الفهامة النبيل الشيخ أحمد بن حجر البنعلي في قطر، سلام الله عليه ورحمة الله وبركاته ...».

فذكر الكتاب وأثنى عليه، إلى أن قال: «فالحمد لله الذي جعلك من أنصار الرسول صلى الله عليه وسلم، وما سمي الأنصار إلا لنصرهم، وقد أخذت حظك وإن تقدم زمنهم، فإن لله في خلقه ظنائن، وكم ترك للأواخر الأوائل»، ثم قال:

«أحسنت أحمد في رد شفيت به	داء عضالاً سرى في عالم البشر
قد كان للأغبياء المعجبين به	نهجاً محوت اسمه من عالم الفطر
أولاك ربك رشداً تهدمن به	نبأ أخي بغي وذي بطر
أوضحت تزييف رام سوء ينشره	في الناس غر جهول سيء الأثر

(١) الكتاب المذكور ص: ٧.

(٢) لعل الصواب «ألم بموضوعه».

أتـــى بمعولـــه كـــي يهـــدمن بـــه عرش الهدى فهوى في أعمـــق الحفـــر
رميتـــه بـــسهام منـــك نافـــذة حـــتى تخـــرق ثم انهـــار في ســـقر
ناصرت أحمد والأنصار مـــا وسمـــوا إلا بنصرهم المختار مـــن مـــضر»[1]

وقال الشيخ محمد رشاد محمد صالح «إسماعيل زاده» مبيناً إبداع الشيخ رحمـــه الله تعالى في تقديمه لكتابه «القول الحق في شرح منظومة شهود الحق» وذكر أن هذه المقدمة التي قدمها الشيخ تعتبر نموذجاً فريداً وقدوة يقتدى بها، وأن تقديمه للكتاب قد جاء علـــى نمط مخالف لما هو المعهود، يقول رحمه الله:

«ولكن ما خطه الأستاذ العلامة سماحة الشيخ أحمد بن حجر رئيس قضاة المحكمة الشرعية بدولة قطر الشقيق كمقدمة لهذا الكتاب، يوشك أن يقلب هذه الموازين، إذ أنـــه تجاوز كل ما طمحت إليه في مطارح الآمال ومظان التقدير وأنا أضع شرحي على شهود الحق.

ولعمري إن القائم بأي فعل سلوكي من نوع الكتابة لا يُلِذُّه شيءٌ قدر ما يُلِـــذُّه فهم ناقد من النقاد لكتابه، ثم تشجيع وإرشاد ذلك الناقد له، على إيقاع نصيحة راشدة.

وما جاء في تقديم الأستاذ الشيخ ابن حجر لهذا الكتاب هو وللحـــق -في جزئـــه وكله- من هذه الفئة، فئة يسمو بها النقد وتندفع بها المواهب إلى عمـــل جـــاد وإبـــداع خالق».

ثم قال معبراً عن مقدمة الشيخ: «إنها إفاضة خبير ترعرع في أحضان الدين والعلم وإليهما، إفاضة رجلِ خبرةٍ، سيَّر الفكرَ والعلمَ والقلمَ والمدركات في الممارسات العلميـــة والدينية لحد ضاقت عنه الممارسات، ناهيك عن علمه الغزير الذي يُحَجُّ إليه ويُحَجُّ بـــه، وناهيك في طهره وعفة فكره وقلمه ودقة استقرائه وتمحيصه.

فكلمته إذاً حجة في عرف من لا يرضى في المحاجة بأقل من البرهان، ومن كانت ضالته في الأمور عطاء المسلمات ويقين الدليل ...».

وقد اشتمل هذا الكلام على مدح لائق ووصف صادق لمكانة الـــشيخ العلميـــة

(١) الرد الشافي الوافر ص: ٧-٨.

وذوقه الأدبي، بعبارة أدبية بليغة، مع ما فيها من التعبير عن أسلوب الشيخ الرفيع في التقديم والنقد، وذلك أن الشيخ رحمه الله لم يحجر نفسه على ركام التقليد، ولا تقليد ذاك الركام الذي يورث ضعف العلم وضعف البصيرة وبلادة العقل والحس، والعجز عن مجاراة النوازل والحوادث، بل قد وطن نفسه على البحث والتحري والتجرد للحق والأخذ بالدليل، مع سعة العلم وقوة الفهم، مما أورثه بتوفيق الله تلك المكانة العلمية، وجعله من العلماء المصلحين والأئمة المهتدين، وشهد له أهل العلم بذلك، وشهدت له سيرته ومؤلفاته فوق ما شهد به من عاصره أو تتلمذ له، فرحمه الله تعالى وجزاه عن المسلمين خير الجزاء.

المبحث السادس: الأعمال والمناصب التي تولاها رحمه الله تعالى.

لقد كان الشيخ رحمه الله تعالى محط الثقة والاطمئنان أينما حل وارتحل، وذلك لما وهبه الله تعالى من العلم الغزير، والأخلاق العالية، والفضائل الجمة، والكرم وبذل النصح، والصدق والمحبة.

ولذلك فإنه لما قدم إلى رأس الخيمة حاز محبة أهلها ووجهائها، كالشيخ سلطان بن سالم القاسمي حاكم رأس الخيمة في ذلك الوقت، حيث أخذ يرسل إليه بعض القضايا التي لا يرتضي أصحابها حكم الشيخ مشعان[(١)]، وكان هو القاضي الرسمي للبلد، إلا أنه لم يكن في درجة الشيخ ابن حجر العلمية، وكان عمر الشيخ ابن حجر في ذلك الوقت نحو عشرين سنة، وكان قادراً على تولي مثل هذا المنصب الخطير، بل قد ثبتت جدارته لمثل هذا المنصب، ولذلك فقد كان يحال إليه أكثر من نصف القضايا، وينظر فيها من قبل أن يعين لذلك رسمياً.

ولما تولى الشيخ صقر بن محمد الحكم لم يجد أولى منه وأجدر بهذا المنصب، فطلب منه أن يكون هو القاضي الرسمي للبلاد، وذلك في سنة ١٣٦٧، وكان عمره حينئذ واحداً وثلاثين عاماً تقريباً.

وتولى رحمه الله كما حدثني عبد الله الطابور إدارة مدرسة الهداية[(٢)]، التي أسسها الشيخ صقر بن محمد عام ١٩٥٣م، وهي من أفضل المدارس في ذلك الوقت، وكانت اللبنة الأولى للتعليم النظامي، وعلى ضوئها كانت نشأة التعليم النظامي في رأس الخيمة.

ولما التقى الشيخ ابن حجر وهو في الحج بالشيخ العلامة محمد بن إبراهيم آل الشيخ، وحصل بينهما مذاكرة -كما حدثني الشيخ خالد الدرهم- علم عندها الشيخ ابن إبراهيم مكانة الشيخ ابن حجر العلمية، وإطلاعه على الخلاف والترجيح في مسائل الفقه،

---

(١) هو مشعان بن ناصر أو منصور المنصوري السويلماني، ولد في الزبير، عام١٣٢١، وتوفي عام ١٤٠٠، وتولى القضاء في رأس الخيمة مدة أربع أو ثلاث سنوات، انظرالمبتدا والخبر لعلماء من القرن الرابع عشر، (٤٥٢/٥)، علماء نجد خلال ثمانية قرون،(٤٢١/٦).

(٢) وذكر في كتابه «رسائل من الرعيل الأول» أنه كان أبرز معلمي المدرسة، انظر ص: ١٢٠-١٢١.

وسلامة معتقده، ولذلك عرض على الشيخ أن يكون مدرساً في معهد إمام الدعوة في أول سنة أنشئ فيه، وذلك عام ١٣٧٦.

ودرّس في هذا المعهد سنتين، وتعاقد معهم للسنة الثالثة، إلا أنه لقي الشيخ عبد الله بن زيد آل محمود في قطر، وعرض عليه أن يكون قاضياً، وذلك أيضاً لثقته بالشيخ ومعرفته لقوته العلمية، فحرص عليه وطلبه أن يكون قاضياً في قطر، وقال له مرغباً: «إن قطر أقرب لك من الرياض» فقبل الشيخ رحمه الله، وباشر القضاء في قطر سنة ١٣٧٨، وعمره إذ ذاك تقريباً اثنتان وأربعون سنة.

فكان أولاً مساعداً، ثم بعد خمس سنوات أصبح قاضياً، ثم في عام ١٤٠٤ أصبح رئيساً للقضاء في المحكمة الشرعية بدولة قطر، وذلك حتى عام ١٤١١ من الهجرة النبوية، حيث تمت موافقة الشيخ خليفة بن حمد أمير دولة قطر وقتها على إعفائه من أعمال القضاء، ثم تفرغ رحمه الله لما أراد من التأليف ونشر العلم، إلا أنه عاجله المرض، وقد كان رحمه الله من أشهر القضاة وأعلمهم، وكان كذلك مرجعاً للفتوى، سواء في رأس الخيمة أو في قطر، فكانت تحال إليه الأسئلة من قبل رئيس المحاكم، وتأتيه الأسئلة من داخل قطر ومن شتى البلدان، وكثير من مؤلفاته كانت أجوبة لمسائل سئل عنها الشيخ، وقد كانت تأتيه الاستفتاءات من زنجبار والهند وعمان وإيران ودول الخليج ومصر والسودان، وكثير من دول أفريقيا.

فكان حقيقة مصدر للعلم والفتوى كما كان مصدراً للعدل والقضاء، وكما كان عادلاً في قضائه كان صادقاً في فتواه، متحرياً للحق والصواب في كلٍ من ذلك، لا يجامل صديقاً ولا مسؤولاً، ولا يجاري عامة ولا خاصة، لا كما هو حال كثير ممن ابتليت بهم البلاد والعباد، وشكى منهم الشيخ كما في رسالته للشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين بتاريخ ١٤١٠/١١/٢٤، إذ يقول فيها: «**كما أرجو أن ترسلوا ما تيسر من مؤلفاتكم، وأن تتفضلوا بزيارة إخوانكم في قطر لإلقاء المحاضرات الدينية، لأن أكثر الشعب متعطش لمثل محاضراتكم القيمة وإرشاداتكم السنية، حيث ابتلينا ببعض المصريين، عندهم من الأفكار المنحرفة والأخطاء الواضحة خصوصاً في العقيدة السلفية، وفي نشر بعض الأفكار الهدامة كأفكار الغزالي وأمثاله ...**».

اللهم آجرنا في مصيبتنا بفقد الشيخ ابن حجر، واخلف لنا خيراً منه، ولا تخلفنا من أمثال هؤلاء الذين اشتكى منهم، ولا تبتلينا كما ابتليته بهم.

المبحث السابع: نبذة عن جهود الشيخ الإصلاحية في المجتمع.

لقد كان الشيخ رحمه الله تعالى صاحب علم غزير وغيرة دينية شـديدة، وقلـم سيال، وخطيباً أديباً، ومحاضراً أريباً، وقد شغل الشيخ رحمه الله وقته وجهده وقلمـه في سبيل الإصلاح والتوجيه والإرشاد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ودعوة الخلق إلى ما ينفعهم ويصلح دنياهم وأخراهم، ولعمري إن ذلك هو غاية الإصلاح المنشود الـذي تطمح إليه نفوس العقلاء وتبغيه عقول الفضلاء، ويعمل لأجله المؤمن طاعة لله ورسـوله صلى الله عليه وسلم، ولذلك فقد تركزت جهود الشيخ في سبيل الإصلاح والرقي بالأمة إلى ما أراده الله لها من العز والشرف والسيادة، فسعى رحمه في:

١. نشر التعليم وتثقيف الأمة، ونشر الوعي بين أبنائها.
٢. محاربة المنكرات التي تضعف كيان الأمة.
٣. محاربة البدع والشرك الذي يقضي على دينها وهويتها.
٤. محاربة التقليد الذي يورث الجهل والتفرق والتعصب.
٥. كما حارب الانفتاح الذي يقضي على شخصية الأمة ويجعلها تذوب في غيرها من الأمم الكافرة الضالة.
٦. الوقوف في وجه التيارات المنحرفة ودعاة الإلحاد والانحراف.
٧. التحذير من التفرق والاختلاف، والدعوة إلى الوحدة الإسلامية، بالرجوع إلى الدين الحق كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.
٨. السعي في مصالح الناس، وإيصال النفع لهم على قدر الوسع والطاقة.

وقد استغل الشيخ رحمه الله ما توفر لديه من إمكانات في سلوك طريق الإصلاح، فسخر لذلك قلمه ولسانه وعلمه ومنصبه، فألف الكتب العلمية، ونشرت المقـالات في الصحف والمجلات الدورية، وكاتب العامة والخاصة والجهات المسؤولة والمختصة، ينصح ويوجه ويرشد، إضافة إلى سعيه بشخصه في كثير من الأمور، مكلماً فيها ومخاطباً أهلـها من العامة أو ولاة الأمور.

فأما نشره التعليم والوعي والثقافة في الأمة فيدل عليه دلالة واضحة كتبه ومؤلفاته

التي سيأتي ذكرها والتفصيل فيها، وعلاوة على ذلك فإنه قد بذل نفسه من غير مقابل، في مقتبل عمره وريعان شبابه، والنفس تطمح إلى تحصيل الرزق وتحسين الحال، في وقت انتشر فيه الفقر وانشغل الناس بتحصيل قوتهم، وكان هو أيضاً ممن اشتدت حاجتهم، ومع ذلك لم يكن يأخذ أجراً على تعليمه وتدريسه، فكان يدرس الطلبة في مسجده وبيته ودكانه، بل كان انشغاله بالتعليم في متجره سبباً في تعثر التجارة وعدم تحصيل الربح.

ثم شارك أيضاً أو كان مديراً لمدرسة الهداية التي أنشأها الشيخ صقر بن محمد القاسمي حاكم رأس الخيمة.

مع ما كان يقوم به من خطبة الجمعة التي سخرها في طريق الإصلاح، فقد حدثني تلميذه سعيد بن علي الشامسي، إذ قلت له: كيف كانت طريقة الشيخ في الخطبة؟ فقال: «ديني سياسي، ديني يحث على ما هو واجب في الدين، سياسي يحث على الاتحاد والترابط بين المسلمين، وهذه معظم خطبه التي هو يلقيها».

وهذا هو الذي ينفع الناس، لا ما درج عليه الكثيرون من جعل الخطبة وسيلة للتدخل في شؤون الغير وإثارة الدهماء وتهييج عواطف العامة ضد الولاة، مما يكون سبباً في التفرق والعداوة والبغضاء، وإذا تصفحنا كتاب الشيخ «الخطب المنبرية» وغيره من الخطب والمحاضرات التي دونها ولم تطبع، وجدنا ما أشار إليه الأستاذ سعيد الشامسي، فإنها قد اهتمت بتصحيح الاعتقاد والتحذير من البدع والتشبه بالكفار وإبطال شبه الملحدين، والحث على الوحدة الإسلامية والتمسك بالدين، مع ما اشتملت عليه من الحث على مكارم الأخلاق والتحذير من سفاسفها ومن المنكرات والمعاصي.

وكما هو الشأن في نشر التعليم والوعي في الأمة، فكذلك الشأن في محاربة المنكرات والبدع والشرك وسائر ما ذكرناه، فقد سخر الشيخ لذلك قلمه ولسانه وجهده ووقته، وإن المطلع على رسائل الشيخ ومكاتبته يجد ذلك واضحاً، ولعل الله ييسر لدراسة مفصلة لتلك الرسائل والمكاتبات، يستخرج منها فوائدها المكنوزة ودررها المكنونة، مع بيان المسلك القويم الذي كان عليه الشيخ في منهج الدعوة والنقد ومعاملة المخالف والموافق.

والمقصود هو أن الشيخ رحمه الله قام بمباشرة النشاطات الإصلاحية في المجتمع بشتى

أنواعها، ولعل ما سيجده القارئ في مباحث هذه الرسالة يكون دليلاً على ما أشرنا إليـــه من ذلك، والله الموفق.

المبحث الثامن: مذهبه وعقيدته.

مما هو معلوم أن الشيخ رحمه الله تعالى شافعي المذهب، وعلى ذلك دلائل كثيرة، منها:

١. أنه تتلمذ على مشائخ وعلماء الشافعية، ودرس عليهم كتب الفقه الشافعي، كما تقدم ذكر ذلك في المبحث الثالث.

٢. أنه صرح بذلك فقال عن نفسه إنه شافعي.[١]

٣. أن هذا معروف مشهور بين أهل العلم، بل وعامة الناس.

ومن المهم معرفة أنه رحمه الله كان ينكر التعصب للمذاهب والتقليد لمن بلغته الحجة، بل كثيراً ما يعنف على المقلدة الذين يتعصبون لمذاهبهم بعد وضوح الأدلة[٢].

وأما عقيدة الشيخ رحمه الله تعالى فإنها عقيدة سلفية واضحة ناصعة، فإنه رحمه الله من علماء السلف وأئمة السنة في هذا الزمان، علماً وعملاً ودعوة ونصرة لها، وقد ترعرع رحمه الله على منهج السلف وشب عليه، وتمكن منه، حتى كان من دعاته وأعلامه بتوفيق الله تعالى له وتأييده، وفيما يلي نبذة مختصرة عن عقيدته رحمه الله كما قررها وشرحها في سائر كتبه وخطبه وفتاواه، وما سأذكره هنا هو من كلامه رحمه الله تعالى وألفاظه، وربما غيرت أو أضفت بعض الحروف لمناسبة السياق بما لا يخالف معنى العبارة الأصل، وجميع ما سيأتي ذكره موجود في هذه الرسالة، فمن أراد الوقوف عليه أو شرحه وتفصيله ودليله فسيجده في مظنته من هذه الرسالة، وبالله وحده التوفيق.

يقول رحمه الله تعالى:

«الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه ومن اقتفى نهجه، أما بعد»[٣]:

١. التوحيد هو إفراد المعبود بالعبادة، واعتقاد وحدته والتصديق بها ذاتاً وصفاتاً

---

(١) انظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٦٩/٨).

(٢) انظر: المبحث الرابع والخامس من الفصل الأول من الباب السابع.

(٣) هذا ما افتتح به كتابه «العقائد السلفية».

وأفعالاً.

وهو ثلاثة أقسام، توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية وتوحيد الأسماء والصفات، والقبوريون هم الذين يردون ذلك.

٢. الشرك اعتقاد أن في الخلق من يماثل المولى في الصفات أو يشاركه في الأفعال، أو بصرف العبادة لغير الله سبحانه.

٣. علم التوحيد هو أشرف العلوم وأعظمها، وزبدة رسالات المرسلين، ومن أجله نصبت القبلة، وشرعت سيوف الجهاد، وعليه أسست الملة، والحاجة إليه فوق كل حاجة، والضرورة إليه فوق كل ضرورة.

٤. وتوحيد الربوبية هو الاعتقاد بأن الله هو الخالق الرزاق المحيي المميت المدبر للأمور. وأول واجب على العبد هو معرفة الله المليك العلام(١)، والاعتقاد بربوبيته وألوهيته، لينجو من النار ويحظى بالجنة دار السلام.

٥. توحيد الربوبية لا يدخل الإنسان في دين الإسلام، ولا يعصم دمه وماله، ولا ينجيه في الآخرة من النار إلا إذا أتى معه بتوحيد الألوهية.

٦. ومعنى توحيد الألوهية هو معنى "لا إله إلا الله"، ومعنى "لا إله إلا الله" أي لا معبود بحق في الوجود إلا الله، و"لا إله" نفي لجميع المعبودات الباطلة، و"إلا الله" إثبات العبادة للمعبود الحق سبحانه وتعالى.

٧. والعبادة اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة، وهي طاعة الله بامتثال ما أمر، واجتناب ما عنه نهى وزجر، وهي عبارة عما يجمع كمال المحبة والخضوع والخوف.

٨. العبادة بجميع أنواعها إنما تصدر عن تأله القلب بالحب والخضوع والتذلل رغباً ورهباً، وهذا كله لا يستحقه إلا الله تعالى، فمن صرف من ذلك شيئاً لغير الله فقد جعل له نداً، فلا ينفعه مع ذلك قول ولا عمل.

٩. من أجل هذا التوحيد خلق الله الخلق، وأنزل الكتب، وأرسل الرسل.

---

(١) أي معرفة ألوهيته وربوبيته، أما اعتقاد وجوده فهذا أمر فطري لا ينازع فيه إلا من شذ من الخلق، ومن فسدت فطرته وجب عليه النظر الذي يزيل عنه ذلك.

وما بعث الله رسولاً إلى قومه إلا كان أول ما يدعوهم إليه، يقول اعبدوا الله مالكم من إله غيره.

١٠. ومن أنواع العبادة الركوع، والسجود، والصيام، والذبح، والنذر، والدعاء، والطواف، والاستغاثة، والاستعانة، والحلف، والتوكل، والخوف، والرجاء، وغير ذلك.

١١. وعلى العبد أن يكون دوماً بين الخوف والرجاء.

١٢. والأعمال لا تقبل إلا بالإخلاص والمتابعة.

١٣. والأخذ بالأسباب لا ينافي التوكل.

١٤. وأدلة هذا التوحيد كثيرة، بل القرآن كله في التوحيد.

١٥. و"لا إله إلا الله" هي كلمة التقوى، وهي العروة الوثقى، وهي مفتاح الدخول لدين الإسلام، وهي مفتاح الجنة، ولها شروط سبعة:

١. العلم المنافي للجهل.

٢. واليقين المنافي للشك.

٣. والإخلاص المنافي للشرك.

٤. والصدق المنافي للنفاق.

٥. والقبول المنافي للرد.

٦. والانقياد المنافي للترك.

٧. والمحبة لها المنافية لردها[١].

١٦. والشرك نوعان: أكبر، من مات عليه لم يغفر له ودخل النار، وأصغر، وهو غير مخرج من الملة.

١٧. ومن أعظم أسباب انتشار الشرك الغلو في الصالحين، واتخاذ التماثيل والصور، وتعظيم القبور والبناء عليها، وعلماء السوء والطرق الصوفية.

١٨. وتوحيد الأسماء والصفات هو أن يعتقد العبد اعتقاداً جازماً أن ما أخبر الله به في

---

(١) الذي ينافي المحبة هو البغض، وذلك مؤدٍّ للرد.

كتابه من أوصافه العليا وأسمائه الحسنى، وكذلك ما جاءت به الأحاديث الصحيحة من أسمائه وصفاته، هي كما يليق بجلال الله وعظمته وكبريائه، وأن تثبت كما جاءت، ويؤمن بها من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكييف ولا تمثيل.

وأن ينفى عن الله ما نفاه عن نفسه، مع إثبات ما أثبته من الصفات، من غير إلحاد لا في أسمائه ولا في آياته.

تنزيه بلا تعطيل، وإثبات بلا تكييف على حد قوله جل وعلا، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير.

١٩. وهذا هو مذهب السلف، وهو ما كان عليه الصحابة الكرام رضوان الله عليهم، وأعيان التابعين لهم بإحسان وأتباعهم وأئمة الدين، ممن شُهد له بالإمامة وعرف عِظَمُ شأنه في الدين، وتلقى الناس كلامهم خلفاً عن سلف، كالأئمة الأربعة والسفيانين والليث بن سعد وابن المبارك والنخعي والبخاري ومسلم و....

ومن تأخر في الزمان وكان على سنن أولئك السابقين فهو ملحق بهم.

٢٠. ونسبة التفويض إلى السلف باطلة، لأن التفويض من أخبث المذاهب.

ولا يَفْهَمُ من القرآن والحديثِ التجسيمَ والتمثيلَ إلا ذو عقل سخيف ممن تلطخ بأرجاس الفلسفة، واستورد مبادئه من جهم بن صفوان، ونظرائه من المعطلة.

٢١. وأسماء الله تعالى وصفاته توقيفية

وأسماءه نعوت وأوصاف، وأن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، وكل كمال في المخلوق فالخالق أولى به.

٢٢. وحاصل احتجاج نفاة الصفات الرجوع إلى قياس الخالق على المخلوق.

٢٣. والقصد من هذه الأقوال [أي نفي الصفات] إنكار الربوبية، روجها الملحدون على حساب التنزيه.

٢٤. ومسائل الإيمان والإسلام من المسائل العظام، حيث أن الله تعالى علق بهما السعادة والشقاء، واستحقاق الجنة والنار.

٢٥. والإيمان قول، أي نطق باللسان بأن يشهد أن لا إله إلا الله، وتصديق بالجنان تصديقاً جازماً من غير تردد، والعمل بالأركان، وهذا هو اللفظ الوارد عن

السلف: قول وعمل يزيد وينقص.

٢٦. والفاسق بإتيانه الكبيرة ليس كافراً، وليس مخلداً في النار، وقالت الخوارج هو كافر مخلد في النار.

وقال المعتزلة بالواسطة، يعني لا هو مؤمن ولا هو كافر.

وقالت المرجئة من تلفظ بالشهادتين هو مؤمن مسلم وإن لم يعمل بأعمال أهل الإسلام.

وقال الكرامية هو الإقرار باللسان فقط.

وقالت الجهمية والأشاعرة والماتريدية هو التصديق وحده بالقلب.

٢٧. ويجوز الاستثناء في الإيمان، وليس على سبيل الشك، ولا لاعتبار الموافاة.

٢٨. وقد دل القرآن والسنة وإجماع الصحابة والتابعين وبعدهم الأئمة على أن من الذنوب كبائر وصغائر، والكبيرة ما فيه وعيد شديد أو حد أو ورد فيه نفي إيمان، أو لعن.

٢٩. ومرتكب الكبيرة أو المصر على الصغير لا يكون كافراً خارجاً عن نطاق الإسلام والإيمان، ولكنه فاسق ناقص الإيمان، وهو إن مات ولم يتب فهو تحت المشيئة.

٣٠. وأهل العلم من سائر المذاهب(١) أجمعوا أن تارك الصلاة جاحداً لوجوبها كافر وخارج عن ملة الإسلام، وكذا من جحد ركناً فيها أو شرطاً مجمعاً عليه كستر العورة.

وأما من اعتقد وجوبها وتركها كسلاً وتشاغلاً فقد اختلف فيه العلماء، والقول بكفره هو الصحيح الذي تؤيده الأدلة.

وأنه يستتاب فإن تاب والتزم بأدائها وإلا قتل.

٣١. ودين الإسلام دين عقيدة وشريعة، والعمل من الإيمان، وترك الأعمال الظاهرة فيه تفصيل، فمن ترك ركناً من أركان الإسلام جاحداً لوجوبه فهو كافر، وأما ترك الصلاة كسلاً وتهاوناً بلا عذر ففيه خلاف، والراجح كفره.

---

(١) أي الفقهية.

٣٢. والعمل قد يتخلف عن العلم والاعتقاد لأسباب، وجماع هذه الأسباب يرجع إلى ضعف البصيرة واليقين.

٣٣. والكفر أنواع، كفر عناد، ككفر أبي جهل، وكفر إباء ككفر إبليس، وكفر جحد ككفر فرعون.

٣٤. وأصل النفاق أن تبطن خلاف ما تظهر، وهو قسمان: عملي لا يخرج صاحبه من الملة، بل يكون فاسقاً، واعتقادي: وهو إظهار الإيمان، وإبطان الكفر، ويسمى زنديقاً.

٣٥. والردة هي الرجوع للوراء لغة، وشرعاً: قطع الإسلام بقول أو فعل أو نية، ولو مازحاً.

٣٦. والسحر له حقيقة، واختلفوا في كفر الساحر وقتله، ومذهب الأئمة الثلاثة في تكفير الساحر أرجح من قول الشافعي.

٣٧. والتكفير قسمان، تكفير بالعموم، كأن نقول من سجد لغير الله، أو نذر لغير الله، أو استغاث بغير الله، أو طاف بغير الكعبة، يكون مشركاً وكافراً.

وأما تكفير الفرد المعين كزيد أو عمرو إذا قام بتلك الأعمال التي ينبغي أن تصرف لله ذي الجلال، وصرفها لغيره تعالى من الأنبياء والصالحين فهذا لا نبادره بالتكفير، لكونه قد يكون جاهلاً، أو عنده شبهة، حتى نورد له الحجج وتقوم عليه الحجة، وإنما يشوش كثير من المشاغبين على الدعاة المصلحين بدعوى أنهم يكفرون المسلمين.

٣٨. وأهل الفترة يمتحنون يوم القيامة، فمن أطاع دخل الجنة، ومن عصى دخل النار.

٣٩. والحق الذي لا محيد عنه أن الجازمين من عوام المسلمين موحدون مؤمنون وإن كان جزمهم عن تقليد، وعليه أكثر المحققين.

٤٠. فإيمان المقلد صحيح، ولا يجب عليه النظر والاستدلال [أي على طريقة المتكلمين] بل يحرم النظر لأنه مظنة الوقوع في الشبه والضلال.

٤١. والإسلام لغة: هو الاستسلام والانقياد والطاعة والإذعان.

وشرعاً: الاستسلام لله وحده بالخضوع له بعبادته وحده، وفسره النبي صلى الله

عليه وسلم في حديث جبريل بأعمال الجوارح الظاهرة.

٤٢. والإسلام نوعان: إسلام كوني، وإسلام شرعي[(١)].

٤٣. والمسلم الحقيقي من امتثل الأوامر الواردة في الوحيين، وإلا فإسلامه غير كامل.

٤٤. والإسلام والإيمان من الأسماء التي تشتمل على مسميات متعددة عند إفرادها وإطلاقها، فإذا قرن ذلك الاسم بغيره صار دالاً على بعض تلك المسميات، والاسم المقرون به دال على باقيها، وهذا كاسم الفقير والمسكين.

٤٥. والإيمان أخص من الإسلام[(٢)]، كما هو مذهب أهل السنة والجماعة، ويدل عليه حديث جبريل حين سأل عن الإسلام ثم عن الإيمان ثم عن الإحسان، فترقى من العام إلى الأخص إلى الأخص منه.

٤٦. ومن أركان الإيمان: الإيمان بالملائكة، والملائكة أجسام نوارنية مبرأة من الشهوة، لها القدرة على التشكل، مختصين بالعبادة، لا يعصون الله ما أمرهم.

٤٧. وأنهم خلقوا من النور، ولا يوصفون بالذكورة ولا بالأنوثة، ومن وصفهم بالذكورة فسق، ومن وصفهم بالأنوثة كفر.

٤٨. وأفضلهم جبريل ثم ميكائيل ثم إسرافيل.

٤٩. ولهم أعمال يقومون بها.

٥٠. والقول في عصمتهم كالقول في عصمة الرسل.

٥١. ومن أنكر وجود الجن فقد كفر بالله العظيم.

٥٢. وهم عقلاء مخاطبون بالتكليف، يأكلون ويشربون ويتزوجون ويموتون، وأعطاهم الله القدرة على التشكل.

٥٣. وهم مكلفون بالعقائد والفروع، غير أنهم ليسو مثل الإنس في مماثلة الأعمال الفرعية.

٥٤. وأنه لهم تسلط على الإنس، وهو نوعان، الأول بالوسوسة والإغراء لارتكاب

---

(١) الإسلام الكوني: أي خضوع المخلوقات لأمر الله الكوني القدري، والإسلام الشرعي: هو الخضوع لله تعالى والاستسلام لأمره طاعة وانقياداً اختيارياً، وهذا شأن المؤمن المسلم العابد.

(٢) هذا من جهة أهله، وأما من جهة نفسه فالإيمان أعم.

الشرك والمعاصي، والثاني تسلطه بإيذائه بدن الإنسان أو تلبسه به، وهـذا ثابت بالنقل وبالمحسوس.

٥٥. واستحضار أرواح الموتى الشائع في أوربا باطل شرعاً وعقلاً وحساً، وإنما هو استحضار للجن يموهون به على الناس.

٥٦. ويجب الإيمان بالكتب، وهي جميع ما أنزل الله على أنبيائه، ومنها التوراة والإنجيل والزبور، وصحف إبراهيم والقرآن.

٥٧. وقيل إنها مائة وأربعة، ولكن ليس هناك دليل يمكن الاعتماد عليه.

٥٨. وآخر الكتب السماوية نزولاً هو القرآن الكريم، وقد نسخ جميع الكتب المنزلة، ولا ينزل الله بعده كتاباً.

٥٩. وهو كلام الله المعجز المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم، المكتوب في المصاحف، المنقول بالتواتر، المتعبد بتلاوته.

أنزله الله تعالى لإقامة صرح التوحيد ومحو الوثنية من الأرض، وتطهير الأذهان والعقول من الشرك والخرافات.

الجامع لأسمى المبادئ وأقوم المناهج وخير النظم، الحافل بكل ما يحتاج إليه البشر من حيث العقائد والعبادات والآداب والمعاملات والنظم.

٦٠. وحاجة العباد إلى إرسال الرسل أشد من حاجتهم إلى الغذاء والهواء، وإذا لم يحصل العبد نور الرسالة وحياتها، مات قلبه موتاً لا ترجى الحياة معه، وشقي شقاء لا سعادة معها.

٦١. ويجب الإيمان بكل كتاب أنزله الله وبكل نبي أرسله الله، فمن كفر بنبي واحد أو كتاب واحد فهو كافر مباح الدم.

٦٢. وكل ما يوجد من خير في العالم أجمع فهو من آثار رسالته صلى الله عليه وسلم.

٦٣. وإرسال الرسول إلى البشر مزكياً وهادياً معلماً فضل من الله وإحسان إلى عباده، كما تفضل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم وخصه بالرسالة.

٦٤. والنبوة فضل من الله لا تكتسب، ومن زعم أنها مكتسبة فهو زنديق يجب قتله.

٦٥. والنبي والرسول إنسان ذكر حر، أوحي إليه بشرع، ومن صفاته الصدق والتبليغ

والفطنة والأمانة.

٦٦. وأحسن ما قيل في ذكر الفرق بين النبي والرسول هو ما قاله بعضهم من أن الرسول من الأنبياء: هو من بعثه الله بشرع جديد يدعو الناس إليه، أما النبي الذي ليس برسول فهو من بعث لتقرير شرع سابق.

أو القول بالترادف بين النبي والرسول على أن معناهما واحد.

٦٧. ولم يرد في عدد الأنبياء نص صحيح.

٦٨. والأنبياء أفضل خلق الله، والرسل أفضل الأنبياء، وأولوا العزم أفضل من بقية الرسل، وسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم أفضل الجميع.

٦٩. وهم معصومون في التبليغ عن الله تعالى، ومعصومون من الكفر قبل الوحي وبعده، ومعصومون من الكبائر، والصغائر قد يلمون بها إما بتأويل أو نسيان أو خطأ، ولا يقرون عليها ويلهمون الاستغفار فيزاد في درجاتهم.

٧٠. وأحسن تعريف للولي ما ذكره الله في كتابه: ﴿أَلا إِنَّ أَوْلِيَاء اللّهِ لاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ * الَّذِينَ آمَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ﴾(١).

٧١. والخوارق لا يلزم أن تدل على الولاية، لأن الخوارق قد تأتي بها السحرة والكهان وأهل الشعوذة.

٧٢. والخوارق ستة أقسام: المعجزة، والإرهاص، والكرامة، والاستدراج، والإهانة، والمعونة.

٧٣. ومعرفة النبي صلى الله عليه وسلم والإيمان به هو الأصل الثاني من أصول الإسلام، ولا يصح إيمان العبد وهو لا يحب الرسول صلى الله عليه وسلم، والإيمان به يعني طاعته فيما أمر، وتصديقه فيما أخبر، واجتناب ما عنه نهى وزجر، وأن لا يعبد الله إلا بما شرع، لا بالأهواء والبدع.

٧٤. ودلائل نبوته صلى الله عليه وسلم كثيرة جداً، أعظمها القرآن الكريم، وسيرته الشريفة، وأخلاقه العظيمة، وإخباره بالمغيبات السابقة واللاحقة، ونصرُ الله تعالى

---

(١) يونس: ٦٢-٦٣.

له، وإظهار دينه وبشارة الكتب السابقة به، وانشقاق القمر، والإسراء والمعراج به بروحه وبدنه، ومنكر الإسراء كافر بالله العزيز، ومنكر المعراج مبتدع فاسق.

٧٥. والاحتفال بليلة الإسراء والمعراج بدعة، ومحبة النبي صلى الله عليه وسلم لا تتمثل في الاحتفالات المخترعة، وإنما تتمثل في التأسي به واتباع هديه والتمسك بسنته.

٧٦. وعلم الساعة مما انفرد الله تعالى به، لا يعلمه ملك مقرب ولا نبي مرسل، ولكن جعل الله لها علامات وأشراط.

٧٧. وهي صغرى، وهي ما ظهر وانقضى، أو ظهر واستمر ولا يزال في ازدياد، وكبرى، وهي التي تعقبها الساعة.

٧٨. ومن علامات الساعة بعثة النبي صلى الله عليه وسلم، وموته، وظهور الفتن، وطاعون عمواس، وظهور نار الحجاز، وقد ظهرت، واستفاضة المال، وكثرة الجهل، وشرب الخمور، وكثرة الفساد، وقلة الرجال، وكثرة القتل.

٧٩. وأما العلامات الكبرى التي تعقبها الساعة فهي: خروج المهدي، وخروج الدجال، ونزول عيسى بن مريم، وخروج يأجوج ومأجوج، وهدم الكعبة، والدخان، وطلوع الشمس من مغربها، وخروج الدابة والنار التي تحشر الناس، ورفع القرآن وفناء الأخيار.

٨٠. ومما يجب الإيمان به الموت، وهو مفارقة الروح للجسد، وسؤال الملكين، وعذاب القبر ونعيمه.

٨١. والموتى لا يسمعون كلام الأحياء(١)، وكل ما يروى من سماع أصوات الموتى أو أنيناً أو صراخاً فكل ذلك لا يصح، ولا ينبغي أن يعتقده مسلم.

٨٢. ويجب الإيمان بالنفخ في الصور، وهو قرن ينفخ فيه الملك، وهي ثلاثة نفخات، نفخة فزع، ونفخة الصعق، ونفخة البعث والنشور.

٨٣. ويجب الإيمان بالحشر، وهو سوق الناس من قبورهم إلى الموقف، ويوم الموقف هو يوم القيامة، ولذلك اليوم أهوال عظيمة وشدائد جسيمة، تذيب الأكباد وتشيب

---

(١) ويقيد ذلك بما ورد في النصوص كسماع المشركين أصحاب القليب كلام النبي صلى الله عليه وسلم، وسماع الميت قرع نعال مشيعيه إذا انصرفوا عنه، ونقف حيث وقف النص.

الأولاد.

٨٤. والإيمان بالحساب والجزاء، ومعناه توقيف الله الناس على أعمالهم، خيراً كانت أو شراً، قولاً كانت أو فعلاً، تفصيلاً لجميع جزئيات الأعمال، وأنه يعم جميع الثقلين.

٨٥. والإيمان بالميزان والصراط والحوض والشفاعة للنبي صلى الله عليه وسلم ولغيره من صالحي أمته.

٨٦. واتفق أهل السنة على وجود الجنة والنار، حتى ظهرت فرقة المعتزلة، وزعمت أنهما سيكونان فيما يأتي.

٨٧. وأبدية الجنة اتفق عليه أهل الحق، وهو معلوم بالاضطرار من القرآن والسنة وأخبار الأنبياء.

٨٨. ولأهل السنة قولان في أبدية النار، والراجح وهو مذهب الجمهور، وما نسب إلى شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم من القول بفنائها غير صحيح.

٨٩. والقدر: إيجاد الله الأشياء على قدر مخصوص، ووجه معين.

والقضاء: إرادة الله الأشياء في الأزل على ما هي عليه فيما لا يزال.

٩٠. والإيمان بالقدر على درجتين، إحداهما الإيمان بأن الله سبق في علمه ما يعمله العباد من خير وشر وطاعة ومعصية، ومَنْ هو منهم من أهل الجنة، ومَنْ هو منهم من أهل النار، وأعد لهم الثواب والعقاب جزاء لأعمالهم قبل خلقهم، وأنه كتب ذلك وأحصاه.

والثانية أن الله خلق أفعال العباد كلها من الكفر والإيمان والطاعة والعصيان، وشاءها منهم.

٩١. والإرادة قسمان، إرادة كونية وهي الشاملة لجميع الموجودات، وترادفها المشيئة.

وإرادة شرعية، وهي التي يرادفها المحبة والرضا، وبين الإرادتين عموم وخصوص مطلق، يجتمعان في حق المخلص المطيع، وتنفرد الإرادة الكونية القدرية في حق العاصي.

٩٢. وأصل القول في القدر ابتدعه رجل من أهل العراق، كان نصرانياً فأسلم ثم تنصر.

٩٣. والله تعالى لا يفعل ولا يأمر ولا ينهى إلا لحكمة، كيف لا وهو الحكيم الخبير، فما

خلق شيئاً ولا قضاه ولا شرعه إلا لحكمة بالغة، وإن تقاصرت عنها عقول البشر.

٩٤. ولا فرق بين الأشعرية والجبرية في كسب العبد، وإنما زادوا عليه لفظ الكسب.

٩٥. والرزق بمعنى الشيء المرزوق، عند أهل السنة هو ما ساقه الله إلى الحيوان فانتفع به، سواء كان من حلال أو حرام، ويطلق بمعنى ما يملكه العبد.

٩٦. والهالك حتف أنفه أو بالقتل ميت بأجله، لأن الأجل عندنا لا يقبل الزيادة والنقصان.

٩٧. والصحابي هو من اجتمع بالنبي صلى الله عليه وسلم مؤمناً ولو أعمى، أو صبياً وإن كان لحظة ومات على ذلك.

٩٨. والصحابة رضي الله عنهم لا ريب أنهم أكمل الناس إيماناً بعد الأنبياء، وأعلاهم درجة ومقاماً، وأنه لم يأت بعدهم من يكون في درجتهم أو فضلهم أو إيمانهم.

٩٩. وأجمع أهل السنة سلفاً وخلفاً من أهل الفقه والحديث والتفسير والكلام على تنوع مذاهبهم، أن الواجب الثناء على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وحبهم والاستغفار لهم، والترحم عليهم، والترضي عنهم، وموالاتهم، وعقوبة من أساء القول فيهم.

١٠٠. وعلينا أن نكف ألسنتنا ولا نخوض فيما جرى بينهم خوضاً يؤدي إلى تنقيص بعضهم أو سبه.

١٠١. ومعاذ الله أن يثني الله على قوم ويرضى عنهم ويعدهم بالجنة والحال أنهم يكفرون بعد موته صلى الله عليه وسلم، أو يفسقون، لأن الله لا يرضى عن الكافرين والفاسقين.

١٠٢. وأهل السنة يترضون عمن رضي الله عنه، ويسبون من سبه الله ورسوله، ويوالون من يوالي الله، ويعادون من يعادي الله، وهم متبعون لا مبتدعون، ويقتدون ولا يبتدعون، وهؤلاء هم حزب الله المفلحون وعباده المؤمنون.

١٠٣. وأفضلهم وأفضل الخلق بعد الأنبياء أبو بكر الصديق، ثم عمر بن الخطاب، ثم عثمان بن عفان، ثم علي بن أبي طالب، ثم باقي العشرة، ثم أهل بدر، ثم من بايع تحت الشجرة، ثم أهل أحد.

ومن أسلم قبل الفتح مقدم على من أسلم بعد الفتح، وكلاً وعد الله الحسنى.

١٠٤. ولا يسوغ الكلام في معاوية أو في أبيه رضي الله عنهما، ممن أسلموا يوم الفتح أو بعده، لأن الآية صريحة في ثناء الله عليهم.

١٠٥. وأهل السنة يرون حب أهل البيت فرضاً [أي من آمن منهم] لأنهم من ذرية رسول الله صلى الله عليه وسلم.

١٠٦. ولا يجوز أن يوالي الأصحاب ويبغض أهل البيت، كما لا يجوز أن يوالي أهل البيت ويبغض الأصحاب.

١٠٧. وسب الصحابة فسق وبدعة وضلال، وأما من كفر الصحابة أو قذف أم المؤمنين فهو كافر، لأنه مكذب للنص، ومن سب الصحابة عموماً فهو كافر لأن ذلك هدم للدين وتكذيب للنص.

١٠٨. ونصب الإمام فرض كفاية، ووجوبها بالشرع لا بالعقل.

١٠٩. وتثبت الخلافة أو الإمامة بإجماع أهل الحل والعقد كاجتماع الصحابة رضي الله عنهم على الصديق.

أو بعهد الإمام على استخلاف واحد بعينه كما فعل أبو بكر مع عمر رضي الله عنهما.

أو بقهر الأمة بسيفه حتى يذعنوا له ويدعونه إماماً.

١١٠. ويشترط فيه عند السعة: البلوغ والإسلام والقدرة على تنفيذ الأحكام، وكونه قرشياً وذكراً حراً مدبراً للأمور، عدلاً.

١١١. ولا يشترط كونه أفضل الأمة، ولا كونه هاشمياً.

١١٢. ولا ينعزل بالفسق مطلقاً، سواء كان فسقه فسق الجوارح أو الاعتقاد.

١١٣. ولقد قرر الإسلام أن الطاعة حق على المرء المسلم فيما أحب وكره ما لم يؤمر بمعصية، فلا سمع ولا طاعة.

١١٤. ولا يجوز الخروج عن طاعة الحاكم إلا إذا أعلن الكفر، وأما كونه فاسقاً أو ظالماً فلا يباح الخروج عن طاعته.

١١٥. وأما النصيحة لأئمة المسلمين وهم الحكام، فحُبُّ صلاحهم وحب اجتماع الأمة

عليهم، والتدين بطاعتهم، إلا إذا أمروا بما يخالف الشرع، وأن يرشدهم إلى ما فيه الخير والصلاح الديني والدنيوي، ويحذرهم من المحرمات والأمور المنكرة، وليستعمل الرفق والأناة، ولتكن النصيحة سراً.

١١٦. والعزلة مقيدة بوقوع الفتنة، وكل مكان بعيد عن الناس فهو داخل في هذا المعنى.

١١٧. والدولة المسلمة هي التي تظهر شعائر الإسلام وتقيمها.

١١٨. ويكفر الحاكم بغير ما أنزل الله أو المتحاكم إليه إذا جحد أحقية حكم الله ورسوله، أو اعتقد أن حكم غير الله ورسوله أحكم أو أتم أو أشمل، أو اعتقد أنه مثلها، أو اعتقد جواز الحكم بما خالف حكم الله ورسوله، أما إن اعتقد أن حكم الله هو الصواب وهو الأحسن، ولكن حملته شهوته وهواه على التحاكم إلى غير ما أنزل الله أو الحكم به، فلا يكفر كفر اعتقاد، ولكنه كفر نعمة ومعصية عظمى، وهو من أكبر الكبائر.

١١٩. ويجب علينا أن نؤمن بالوحيين، ولا نضرب بعضها ببعض، ولا نؤمن ببعض ونكفر ببعض.

١٢٠. والسنة تفسر القرآن، وهذا معروف عند جميع العلماء.

١٢١. ومن أنكر السنة الصحيحة أوالحسنة فهو فاسق مبتدع، ومن أنكر الاحتجاج بها وكونها مصدراً للتشريع فهو كافر.

١٢٢. وإن أحاديث الآحاد تفيد العلم ويحتج بها، ولا فرق بين العقائد والفروع.

١٢٣. ورد أحاديث الآحاد مردود على صاحبه، وزلة كبرى لمن قال به.

١٢٤. والتقليد هو الأخذ بقول الغير في غير معرفة دليله، والاجتهاد بذل الوسع لمعرفة المسائل وأدلتها من الكتاب والسنة والقياس والإجماع.

١٢٥. والاجتهاد قابل للتجزيء.

١٢٦. وقولهم بغلق باب الاجتهاد مطلقاً منذ قرون عديدة أو بعد الأئمة الأربعة قول باطل، لا يستند إلى دليل، وإنما هو محض رأي وتحجر لرحمة الله الواسعة، وجحدان لأكبر نعمة من نعم الله على عباده.

١٢٧. ولا يُعرض عن كتب العلماء ويسفه آراءهم إلا جاهل مغرور أو ملحد مثبور.

١٢٨. والحق الذي لا ينبغي العدول عنه أنه يجوز للقاصر عن معرفة الدليل أن يأخذ بقول إمام من الأئمة، ولا يذم عليه، بل لو قيل بالوجوب لما كان بعيداً، بل هو الصواب.

١٢٩. ولا يلزم العامي اتباع مذهب أو إمام معين، لا يخالفه في شيء، لأن هذه الرتبة ليست إلا لرسول الله صلى الله عليه وسلم، الذي أوجب الله علينا اتباعه، كما أنه ليس له أن يقلد من يوافق هواه.

١٣٠. والبدعة هي الأمر المحدث بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقصد بها التقرب، وكما لا يتقرب إلى الله تعالى بترك ما فعل، فكذلك لا يتقرب إليه بفعل ما ترك، فلا فرق بين الفاعل لما ترك والتارك لما فعل، فالفعل في موضع الترك سيئة وبدعة ضالة.

١٣١. وتقسيم البدعة في الدين إلى حسنة وسيئة أو إلى خمسة أقسام، تقسيم باطل لا يقوم عليه دليل من كتاب أو سنة، بل الكتاب والسنة ينهيان عن كل بدعة، وليس لهذا التقسيم أصل، وإن قاله العز بن عبد السلام وغيره، وكيف يكون له أصل وفي الحديث: ((وكل بدعة ضلالة)).

١٣٢. والتحذير من البدع والرد على أهل الضلال من الجهاد في سبيل الله، ومن الدعوة إلى دين الله، مع إخلاص النية ولزوم حدود الأدب، وتجنب الألفاظ الجارحة، ليُقْبل الخصمُ على حُجَجِه وبيِّناته، فإن في الشدة والغلظة تنفيراً للخصم.

١٣٣. والاحتفال بالمولد النبوي بدعة من البدع، ومشابهة لليهود والنصارى حيث يحتفلون بميلاد أنبيائهم، ولم يكن هذا من فعل القرون المفضلة، وإنما أحدث هذا الاحتفال الفاطميون، كما أحدثوا بدعاً كثيرة.

١٣٤. ومن اعتقد أن دين الإسلام لم ينسخ جميع الشرائع والأديان فهو كافر.

١٣٥. وكفر أهل الكتاب حاصل من وجوه كثيرة، منها اعتقادهم بصحة أديانهم، وكفرهم بالنبي صلى الله عليه وسلم، والأمر بجهادهم حتى يسلموا أو يدفعوا الجزية، وأن المرتد إلى أديانهم يجب قتله.

١٣٦. والآيات في كفر اليهود والنصارى كثيرة، فيجب على كل مسلم أن يعتقد كفرهم، ومن لم يؤمن بكفرهم فهو كافر.

١٣٧. والصحيح ما عليه الجمهور من حل ذبائحهم ونسائهم.

١٣٨. ولا يقول بوحدة الأديان إلا جاهل أو ملحد مفسد في الأرض، لا يستحي ولا يؤمن، بل هو قول باطل وجهل بحقيقة دين الإسلام، وكفر بالله العظيم وبرسله.

هذا ما تيسر جمعه من عقيدة الشيخ رحمه الله تعالى كما قرر في كتبه ورسائله وفتاواه، وهي بفضل الله تعالى عقيدة سلفية نقية، موافقة لكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ومسلك السلف الصالح رضي الله عنهم[١].

وفي هذه الرسالة التي بين يديك ترى تفصيلاً وتحقيقاً لما ذكر هنا ملخصاً، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) علق هنا شيخنا الشيخ إبراهيم الرحيلي بقوله: «رحم الله العلامة ابن حجر، فما قرره هو عقيدة السلف، لا أعلم أنه خالف قولهم في شيء، وجزاك الله خيراً على هذا الجمع المبارك لعقيدة هذا الإمام، وأقترح إفرادها برسالة مستقلة».

قلت: وجزاكم الله خيراً على جهودكم ونصحكم وإرشادكم وتعليمكم. واقتراحكم إشارة، وإشارتكم أمر.

المبحث التاسع: مرضه ووفاته رحمه الله تعالى.

لقد ابتلي الشيخ رحمه الله تعالى في حياته بأمراض كثيرة، وكان يأخـــذ لـــذلك الأدوية، فحدثني محمد حردان قال: «كان يعاني الشيخ من أمراض، وكان يتعالج منها»، وقال: «كان أحياناً يجيه مثل صرعة، وبقيت معه سنوات، فتعالج منها» فسألته: متى بـــدأ معه ذلك؟ فقال: «بعد أن جاء إلى رأس الخيمة» فسألته هل شفي من هذا المرض؟ فقال: «نعم، وأخذ له حبوباً يأتون بها من كراتشي، وكان يأتيه بها أحمد بن علي الشامـــسي، توفي رحمه الله، وكان أبوه صديقاً للشيخ»، وبنحوه حدثني عبد الله بن عبد الجليل أيضاً.

وقد أصاب الشيخ رحمه الله أيضاً البرص، وأصيب بثلاث جلطات، الأولى كانت خفيفة وعولج منها، ثم الثانية بعدها بمدة، وعلى أثرها لم يعد يقدر على المشي إلا يسيراً، ثم الثالثة وكانت في حنجرته.

حدثني عبد الله بن عبد الجليل بذلك، وقال: «لما أصيب بجلطة في الحنجرة كان في بداية الأمر طبيعياً ما عدا النطق والأكل، ولم ينطق بعدها إلا مرة واحدة، قال فيها "عبد الله" يقصدني أنا، فإن الشيخ كان يعزني معزة خاصة، وكان يحرك يده ورأسه للتفاهم مع من حوله، وكانت يد واحدة يحركها، ولا أدري الثانية توقفت مع الجلطة أم بعدها، وبقي على ذلك فترة طويلة، ثم لم يعد قادراً على تحريك يده ولا رأسه، ثم لم يعد يحرك رأســـه ولا يده، عندما تكلمه فقط ينظر إليك، فقلنا له: إذا أردت شيئاً أغمض عينيـــك، وإذا لم ترده فلا تغمضهما، وبعد فترة لم يعد يغمض عينيه ولا يستجيب، وبعد فترة طويلة صرت إذا تكلمه تحس كأنه لا يراك ولا ينظر إليك، كأنه يسرح في شيء.

ثم بدأ يتعب أكثر ويهزل، حتى لم تعد عينه تتحرك، وفي الأيام الأخيرة تعب تعبـــاً شديداً، ورُكب له جهاز يساعده على التنفس، لأنه لم يكن قادراً على التنفس أو على ما يكفيه من النفس».

قال: «وكان علاج الشيخ يكون في البيت إلا إذا احتاج الأمر فإنـــه ينقـــل إلى المستشفى، وكثيراً ما كان ينقل إلى المستشفى، وكان أولاده قد هيئوا له في البيت كل ما يحتاجه لأجل رعايته، وجلب له سرير خاص ليس فيه فراش، وإنما هو عبارة عن كيس له

مسامات صغيرة جداً لا تكاد ترى، وله جهاز ينفخ فيه الهواء فيرتفع ويكون ليناً، وهـذا الهواء النافذ يغذي الجلد ويهويه لأنه لم يكن قادراً على أن يحرك نفسه أو يقلب جسده، وكانت مدة مرضه الأخير قرابة عشر سنوات».

ولقد كان في مرضه ذلك يكره الذهاب إلى المستشفى لما فيه من المنكرات، ويفضل البقاء في البيت، وكان ذلك يظهر على تعابير وجهه، وكان إذا رجع إلى البيت ارتاح وهدأت نفسه.

نسأل الله تعالى أن يرفع مقامه ويعظم أجره ويغفر ذنبه ويدخله الفردوس الأعلى، ويوفقنا جميعاً للتوبة الصادقة التي يغفر بها ذنوبنا وينجينا يوم لا ينفع مال ولا بنون.

وقد كانت وفاته رحمه الله تعالى في صباح يوم الثلاثاء الخامس من جمادى الأولى عام ١٤٢٣، وصُلِّيَ عليه في مسجد عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعد صلاة العصر، ثم صَلَّى عليه من لم يدرك الصلاة في المسجد الذي بجوار المقبرة، وقد شَهِدْتُ جنازته رحمه الله وحضرت الصلاة عليه في مسجد عمر بن الخطاب، وقد امتلأ المسجد أو كاد يمتلئ، وهو مسجد كبير جامع من أكبر المساجد في قطر، ولم أر جنازة مثلها في قطر، ولقد ذكرتني جنازته بجنازة الشيخ عبد العزيز بن صالح رحمه الله، ولقد رأيت الحزن والألم على وجوه الناس يومئذ، وتناقل الناس خبر وفاته، وحزن الجميع حتى بعض من لم يكن يعرف الشيخ من الشباب بسبب طول مدة مرضه، وذلك لما رأى الناس في بعضهم بعضاً من الحزن والأسف على فراقه رحمه الله تعالى، نسأل الله تعالى أن يبلغه الفردوس الأعلى وأن يجمعنا وإياه في مستقر رحمته وكرامته.

الفصل الثاني

التعريف بمؤلفاته، والكتب التي اهتم بطبعها، وفيه أربعة مباحث.

المبحث الأول: منهجه في التأليف ومميزات مؤلفاته.

المبحث الثاني: مؤلفاته المطبوعة.

المبحث الثالث: مؤلفاته المخطوطة.

المبحث الرابع: الكتب التي اهتم بطبعها وقدم لها.

المبحث الأول: منهجه في التأليف ومميزات مؤلفاته.

إذا علمنا أن مؤلفات الشيخ رحمه الله أغلبها في العقيدة، إما في تقرير عقيدة السلف أو الذب عنها أو التحذير ممن خالفها، أو الرد عليه، تبين لنا أن دراسة منهجه في هذه الكتب هو في الحقيقة دراسة لمنهج هذا الإمام في تقرير عقيدة السلف والرد على المخالفين، وهو موضوع جدير بأن يكون رسالة علمية تبلغ مئات الصفحات، إذاً فحسبنا هنا أن نشير إلى منهج الشيخ في التأليف وميزة هذه المؤلفات إشارة لا تخرج عن حيز الترجمة لهذا الإمام، ونلقي نظرة على ذلك تتناسب مع هذه المقدمة، فنقول وبالله التوفيق:

١. لم يكن الشيخ رحمه الله يؤلف استكثاراً ولا حباً في الجمع والتأليف، ولا طلباً لظهور الاسم وخلود الذكر، كذلك نحسبه والله تعالى حسيبه، وإنما كان يكتب ويؤلف لأحد أمرين، إما لاقتضاء واقع الحال وحاجة الناس لما لابد منه من بيان أمر أو إظهار رد، وإما جواباً لسؤال وارد.

فمن الأول تأليفه لمنظومته الدرر السنية، وهو في وقت الطلب في الأحساء، حيث استدعاه لذلك إظهار عقيدة السلف، لما رأى كثرة نقاش زملائه الطلاب في العقيدة، مخالفين لما عليه السلف الصالح رحمهم الله تعالى[1]، ثم استدعى الأمر بعد ذلك وضع شرح يكشف عن معانيها ويبين مغازيها.

وهكذا الشأن في كتابه تطهير المجتمعات، حيث يقول رحمه الله: «**إن هذا العصر الذي نعيش فيه عصر طغت فيه بحور الشهوات والمعاصي والفساد وفشو المنكرات ورذائل الأخلاق، فأصبح المعروف منكراً والمنكر معروفاً، والمعصية يجاهر بها** ...»، ثم ذكر أسباب انتشار المعاصي، ثم ذكر بعض ما ألف في الكبائر، ثم ذكر أنه لأجل ما سبق ذكره من فشو المعاصي مع تكاسل الكثيرين في الإنكار على الكبائر والمحدثات، وكثير منها تمس جانب العقيدة وتخرج المرء من حيز الإيمان،

---

(١) انظر: العقائد السلفية: (١/١٣).

قال: «**فكتبت هذا الكتاب وسميته تطهير المجتمعات من أرجاس الموبقات** ...»[1].

وهكذا الشأن أيضاً في كتابه تحذير المسلمين عن الابتداع والبدع في الدين، وكتابه إعانة القريب المجيب إنما كتبها لما رأى من مسيس الحاجة لهذه الموضوعات، مع قلة من يكتب وينبه على ذلك.

ومن الثاني –وهو أن يكون الكتاب جواباً لسؤال– أكثر كتبه رحمه الله فمن ذلك: الرد الشافي الوافر، وتتريه السنة والقرآن، ونقض كلام المفترين، سبيل الجنة، القول الأقوم، الأدلة الساطعات، الرد الصريح المبين، تطهير الجنان والأركان، وغيرها.

٢. من منهجه في التأليف أنه كان رحمه الله إذا أراد أن يكتب في موضوع أو يكتب مبحثاً من كتاب، فإنه يأخذ وقتاً يراجع المسألة، وينظر في الكتب ويقرأ، حتى إذا تصور ما يريد تصوراً كاملاً وواضحاً، نادى كاتبه وقال له اكتب، فيملي عليه ما يشاء الله أن يملي، وربما أمره أن ينقل بعض النقول عن أهل العلم ويضعها حيث أراد مما أملاه.

حدثني بذلك الأخ الشيخ عبد الله يوسف، قال حدثه بذلك عبد الغفار كاتب الشيخ.

٣. أنه يراجع ما أملاه وكتبه كاتبه، وربما يزيد فيه أو ينقص، أو يصحح بعض الشيء، ولذلك ترى كثيراً من كتبه المخطوطة قد كتبت بخط كُتَّابِه، ثم تجد عليها تصويبات أو إضافات يسيرة بخطه رحمه الله.

وحدثني كاتبه عبد الغفار أنه كان كثيراً ما يأخذ الكراس الذي نكتب له، يأخذه معه إلى غرفته فوق، ثم يعيده بعد أيام بعد أن نظر فيه وتأمله وصححه.

٤. يراعي رحمه الله في تأليفه سهولة الألفاظ ويسرها، وأن تكون قريبة من فهم سائر الناس، إذ أن قصده مما يكتب هو أن ينتفع الناس به ويصل إلى عقولهم وقلوبهم، ولذلك فمن النادر أن تمر عليك كلمة لا تفهم معناها، أو مسألة لا تعقل محتواها، أو عبارة لا تدرك فحواها، بل عامة كتبه مفهومة مألوفة، والأمثلة على ذلك كل

---

(١) ص: ٦.

صفحة من صفحات كتبه أو فتاواه رحمه الله تعالى.

٥. من منهجه في التأليف عنايته رحمه الله بالتعاريف والمصطلحات وتوضيحها.

ولذلك قدم رحمه الله في بداية شرحه اختصار الترغيب والترهيب له، قدم بشرح المصطلحات الحديثية المهمة، يقول رحمه الله: «**وحيث أن كتاب الترغيب والترهيب للحافظ المنذري رحمه الله قد اشتمل على أقسام من الأحاديث كالصحيح والحسن والضعيف والمرسل والمعضل، وما إلى ذلك من الأقسام، وحيث أني قمت باختصاره، فمن المستحسن أن أذكر مقدمة في بيان تلك الأقسام ليكون القارئ على بصيرة، ويعرف مصطلح الكتاب لتتم الفائدة المرجوة ...**».

وهكذا في شرحه والتعليق عليه يعرف المصطلحات الشرعية والكلمات الغريبة[1]، ولو نظرت في العقائد السلفية في أوله لرأيت تعريف التوحيد وتعريف المتواتر والآحاد، ثم بيان أقسام التوحيد والتعريف بها وشرحها، بل إنه رحمه الله تجاوز ذلك إلى التعريف ببعض المصطلحات العلمية، كالأكسجين والنيتروجين والهيدروجين وغيرها.

وهكذا في سائر مؤلفاته وسائر المباحث التي يطرقها وفي هذه الرسالة أمثلة كثيرة على ذلك.

٦. توثيق النقول من المصادر قدر الطاقة، لاسيما عند إرادة الرد على تلك المقولة وبيان خطئها.

وانظر على سبيل المثال كتاب «نقض كلام المفترين» فإنه رحمه الله لما سئل عن قول أحمد أمين فيما نسبه إلى الحنابلة أن القرآن بحروفه وأصواته قديم، وأن بعضهم بالغ حتى قال: الجلد والغلاف قديمان، وقال السائل إن أحمد أمين ينسبها إلى كتاب المواقف للإيجي، ونهاية الإقدام للشهرستاني، فرجع رحمه الله إلى كتاب أحمد أمين، ورجع إلى كتاب المواقف، ورجع إلى نهاية الإقدام، وبين صحة ما قال السائل، ثم

---

(١) انظر: العقائد السلفية: (١/٢٨-٢٩) الهامش.

بين خطأ أحمد أمين فيما نقل عن هذه الكتب، وبين ما يترتب على ذلك من الخطأ في المعنى ومن ثم الخطأ على الحنابلة في نسبة ما لم يقولوه إليهم[1].

بل قد شنع رحمه الله على من ينقل الكلام من غير توثق ولا رواية، يقول رحمه الله: «**وما أدري كيف يوثق بعلم هؤلاء وبكتبهم وهم يفترون هذه الأكاذيب .... وكيف ينقل زيد عن عمرو، وعمرو عن خالد من غير أن يرجع إلى كتب من نقل عنهم هذا القول ونسب إليهم ...**»[2].

ولو تأملت كتابه «القاديانية ودعايتها الضالة» وكتابه «البابية والبهائية» لرأيت تحريه ونقله عن كتبهم، وذكر ما قالوه بنصه، ثم بعد ذلك نقده وبيان فساده وضلاله.

٧. الاعتناء بذكر الأدلة من الكتاب والسنة.

وقد وصف رحمه الله كتبه بذلك، بل قد سمى كتابه في شرح الدرر السنية بالعقائد السلفية بأدلتها النقلية والعقلية، وقال في مقدمته[3]: «**وأودعت فيه من النقول المفيدة والأبحاث القيمة الممتعة والبراهين الساطعة ....**».

وذكر أن قارئه يرجع مطمئناً مؤمناً بعيداً عن كل شك وارتياب، قال: «**لأني أسسته على قواعد السنة والكتاب**»، ثم ذكر مزاياه فقال:

«**٢- أتيت بالأدلة النقلية في جميع المباحث وبالأدلة العقلية في أكثرها**»، وأي نظرة على أي مبحث أو فصل في كتبه رحمه الله يعطي القارئ معرفة بذلك.

٨. الاعتناء بصحة الأحاديث التي يستدل بها.

ولذلك انتقد رحمه الله المنذري في كتابه الترغيب والترهيب، حيث أورد فيه الكثير من الأحاديث الضعيفة، قال: «**والحال أن لها من الآثار السيئة في الأمة الإسلامية**

---

(١) انظر ص: ٣، ٧-٩.

(٢) نقض كلام المفترين ص: ١٧، وانظر: الشيخ محمد بن عبد الوهاب دعوته الإصلاحية ص: ١٣، والشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٢٧-٢٨، وهذا على سبيل المثال فقط.

(٣) ص: ١٣.

والنتائج الوخيمة، ما لا يحوم حوله جدال ولا نقاش»[1].

ويقول رحمه الله في الرد على أهل البدع في اتهامهم لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب: «**فإن مجرد الادعاء والكلام لا يعجز عنه أحد، وإنما الشأن فيمن يدعي ويقيم الحجة على دعواه، بشرط أن تكون تلك الحجة من كتاب الله العظيم، أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم الصحيحة والحسنة ....»**[2].

ويقول أيضاً: «**على المرء المسلم التحري والفحص عن الأحاديث ومبلغ صحتها وحسنها وضعفها، فإذا صح لديه إذا كان من العلماء في هذا الفن، وإن لم يكن فليعتمد على كتاب من الكتب الصحاح، وعند ذلك يجوز أن يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإلا فلا يجزم بهذه الصيغة ....»**[3].

ولما لم يصح عنده حديث أبي ذر في عدد الأنبياء والرسل، قال في الدرر السنية:

«ولم يرد في عدد الأنبياء نص صحيح يا أولي الذكاء»

فلم يعتمد العدد، لعدم صحته عنده، وقال: «**الأسلم الإيمان بالجميع، وعدم التعرض للعدد»**[4].

وبعد أن ذكر رحمه الله الاتفاق على عدم العمل بالحديث الضعيف، ذكر الخلاف في الأخذ به في فضائل الأعمال، وذكر قول من أجاز ذلك بشروط، وتعقبه ولم يرتضه[5].

كل ذلك يدل ويؤكد على منهج الشيخ رحمه الله في الاهتمام بمعرفة درجة الحديث، ليؤخذ بالصحيح والحسن، ويترك ما سوى ذلك، حتى يثبت حسنه أو صحته.

٩. العناية بالاستدلال العقلي، ولاسيما في الردود، وخاصة إذا كان المخالف لذلك ملحداً أو مبتدعاً لا يؤمن بالنصوص أو يحول بينه وبين الأخذ بها حائل من الجهل أو

---

(١) إعانة القريب المجيب: (٦/١).

(٢) الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٧.

(٣) إعانة القريب المجيب: (٦٠/١)، وانظر في هذه الرسالة ص: ٨٧٤.

(٤) العقائد السلفية: (٢٤٥/٢)، وانظر **ص: ٥١٦** من هذه الرسالة.

(٥) انظر ص: ٨٧٥ من هذه الرسالة.

التأويل.

ولذلك يقول في مقدمة كتابه «العقائد السلفية»، في ذكر مزايا هذا الكتاب:

«**٢- أتيت بالأدلة النقلية في جميع المباحث، وبالأدلة العقلية في أكثرها**»(١).

ومن الأمثلة التطبيقية لذلك: الاستدلال على وجود الله تعالى بالأدلة العقلية، وكذلك إيراد الأدلة العقلية على توحيد الألوهية(٢)، وإيراد الأدلة العقلية في بعض مسائل الصفات كالاستواء والعلو(٣)، والأدلة العقلية على إثبات نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم(٤).

١٠. من منهجه رحمه الله في التأليف أنه يذكر الأقوال في المسألة التي يريد بحثها، فيذكر الخلاف في ذلك، ثم يذكر القول الراجح، ويناقش الأدلة مناقشة علمية، وفيما يخالف فيه أهل البدع أهل السنة، فإنه يذكر قولهم ويذكر بعض أقوى أدلتهم، ثم يناقش ذلك ويرده بالأدلة العقلية والنقلية، وهذا واضح في مؤلفات الشيخ وفي هذه الرسالة التي تعبر عن جهوده رحمه الله، وانظر على سبيل المثال لا الحصر مناقشة المؤولة في صفة الاستواء والكلام، وفي مذهبهم في التأويل.

١١. اتباع الدليل وعدم التقليد والتعصب لمذهبٍ أو لشيخٍ أو إمامٍ، وهذا ظاهر في طريقة الشيخ في بحثه للمسائل، فمع كونه رحمه الله تعالى شافعي المذهب، إلا أن هذا لا يمنعه من ترجيح قول الحنابلة أو غيرهم إذا وافق الدليل، وقد فصلت القول في هذه المسألة بتوسع في الفصل الأول من الباب السابع.

١٢. كثرة النقول في كتب الشيخ رحمه الله، وذلك راجع إلى سعة الاطلاع ومراجعة الكتب قبل الكتابة في المسألة، فيختار منها ما يناسب المقام، ويدون ما يراه مناسباً من الكلام، وإن لم يكن لرجل مشهور أو من المتقدمين، وهذا راجع إلى أمرين، الأول أنه رحمه الله يتبنى ما يَنْقُل في الموضوع الذي ينقل فيه، والثاني أن مقصوده

---

(١) (١٤/١).

(٢) انظر ص: ٩٧ من هذه الرسالة.

(٣) انظر ص: ٢٥٠ من هذه الرسالة.

(٤) انظر ص: ٥٦٩ من هذه الرسالة.

العبارة التي تبين المقام ويفهمها القارئ، فإذا وجدها في كتاب نقلـــها و لم يجـــد في ذلك أي غضاضة.

١٣. أنه كثيراً ما ينقل بتصرف، بزيادة أو نقص، وغالباً ما ينبه على ذلك.

ومن أمثلة هذه النقطة والنقطة السابقة، نقله في مسألة مميزات الشريعة الإسلامية عن كتاب خصائص الشريعة الإسلامية لعمر سليمان الأشقر، وهو نقل طويـــل مـــع التلخيص، ويقع من صفحة من ١١٤ إلى ١٥٥ من الجزء الثاني.

وفي أشراط الساعة نقل كثيراً عن شرح السفاريني، ولكنه بتصرف وتلخـــيص، وفي الرد على شبهات الرافضة حول خلافة الخلفاء الثلاثة، نقل عن مختصر التحفة الإثنى عشرية، وفي فضائل الصحابة نقل عن إتحاف ذوي النجابة.

وفي ذكر شهادات بعض المستشرقين للإسلام نقل عن عدة كتب، ذكرها وبينها في الهامش.

وربما ينقل أحياناً ولا يحيل، وذلك راجع لأمور، فيحتمل أنه علق المعنى واللفـــظ في ذهنه وقت مطالعته، ويحتمل أنه تبنى هذا القول وقاله معتقداً لا مجرد ناقل، ويحتمل أنه لم ير عزوه للتصرف الذي حصل فيه.

١٤. أنه كثيراً ما ينقل من بعض كتبه إلى بعضها الآخر، وانظر على سبيل المثال: الكلام على أقسام المستشرقين في موقفهم من الدين الإسلامي، حيث ذكره في أول كتابـــه «الإسلام والرسول» وذكره في أول «الرد الصريح المبين».

وأهداف الفرق الضالة ذكرها في أول كتابه «القاديانية» وفي أول كتابه «البابيـــة والبهائية».

وبعض ما ذكر من محاسن الإسلام ذكره في «الإسلام والرسول» وذكره في الـــرد على «البابية والبهائية».

١٥. أن بعض كتبه أصلها مبحث في كتاب آخر له، يستله منه ويزيد فيه، ثم يخرجـــه للناس ويطبعه لوجود الحاجة لذلك، ولينتفع الناس به، ومن ذلك كتابه «القاديانية» وكتابه «البابية والبهائية» فإن أصل ذلك من كتابه «العقائد السلفية» وقد نص على

ذلك رحمه الله[1].

١٦. أنه إذا كان القول المردود عليه غاية في الشناعة والبعد، ومخالف لسائر الفرق الإسلامية، يبين ذلك ويردفه بنقل ما يؤيد الحق ويدل على بطلان ذلك القول من كتب بعض الفرق، ليعلم القارئ مدى بشاعة هذا القول واتفاق جميع الفرق -مع ما هي عليه من ضلال- على تضليل هذه المقولة، وذلك مثل رده على الهندي القائل بأنه صلى الله عليه وسلم لم يكن أمياً، وذلك في كتابه «الرد الشافي الوافر»، ومثل رده على القول بعدم ختم النبوة، بل فتح باب النبوة والعبث بدلالة النصوص الدالة على ذلك، كقوله تعالى: ﴿خاتم النبيين﴾.

ولا يعني ذلك أبداً -أي نقله عن كتب تلك الفرق- القبول لها، ولا يفهم ذلك إلا بليد الفهم ناقص العقل، وإنما المراد كما ذكرت، وهو أنه مع ما عند هذه الفرق من ضلال معروف -وقد بُيِّن في مقام آخر- فإنها تحكم على هذه المقالة أو تلك بالضلال أو الكفر.

فتنبه لذلك، فإنه مسلك لكثير من أهل العلم، خلافاً لما يظنه كثير من الأغرار والأحداث ويعتقد أن ذلك من قبيل نقص العلم أو الدين، بل إن صاحب هذا الفهم السقيم هو صاحب الخلل وسوء الفهم وسوء الظن بأهل العلم والفضل، لاسيما من عرف بالعلم والسنة والذب عنها والرد على المخالفين.

١٧. من منهجه رحمه الله في التأليف، بل في حياته كلها التركيز على جانب العقيدة، وبالأخص التوحيد، وبالأخص توحيد الألوهية والتنبيه على ما يضاد ذلك، ويتضح هذا فيما يلي:

أ) التركيز في التأليف على تقرير مسائل العقيدة، ومن أمثلة ذلك أن أول مؤلف للشيخ، وهو الدرر السنية، كان في ذلك، وأكبر مؤلف للشيخ وهو العقائد السلفية كان في ذلك.

ب)الاهتمام بالرد على المخالفين في المسائل العقدية، ونظرة سريعة في عناوين

---

(١) انظر: البابية والبهائية ص: ٣٥.

مؤلفات الشيخ تعطي أكبر دليل على ذلك.

ج) الاهتمام بالدعوة إلى تعليم العقيدة والتمسك بها، والحث على ذلك، واغتنام كل فرصة للتنبيه على ذلك، حتى إن المطالع لكتب الشيخ يعلم أن ذلك هو شغله الشاغل وهمه المستمر، فمن أمثلة ذلك أنه لما ذكر ما يجوز في حق الأنبياء من المرض والأكل والشرب، وغير ذلك مما يحتاجه البشر ويعتادونه، ذكر أن في ذلك «**التنبيه لتلك الفرق الضالة التي ألهت الأنبياء والصالحين وعبدوهم وأشركوهم برب العالمين، بأن من تعتريه تلك العوارض البشرية وخاضعاً للنواميس الكونية، لا يصلح أن يكون إلهاً ورباً يلجأ إليه**»[(١)].

ولما ذكر آداب الخطيب قال: «**آدابه في نفسه: ينبغي أن يكون الخطيب صحيح العقيدة من أهل السنة والجماعة لا مشبهاً ولا معطلاً وأن يكون ذا سيرة حسنة ...**»[(٢)].

فابتدأ الشيخ بذكر العقيدة وعدم الانحراف فيها، وهذا يدل دلالة قوية على ما ذكرناه، وانظر مبحث أهمية التوحيد[(٣)] تجد هناك مزيد بيان، والله أعلم.

د) الذب عن أهل السنة وتعظيمهم بما يستحقون، والدفاع عنهم، ومن أمثلة ذلك: انتصار الشيخ رحمه الله للإمام المصلح المجدد محمد بن عبد الوهاب في كتابه «الشيخ محمد بن عبد الوهاب عقيدته السلفية ودعوته الإصلاحية وثناء العلماء عليه» وكتابه «الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر المفترى عليه ودحض تلك المفتريات»، وكتابه «نقض كلام المفترين على الحنابلة السلفيين» حيث انتصر لهم على من رماهم بالتشبيه وغيره، وانتصر فيه لشيخ الإسلام أيضاً، وكذلك ردَّ على الشرقاوي لما تعرض لشيخ الإسلام ابن تيمية ونسب إليه ما هو بريء منه.

---

(١) العقائد السلفية: (٣٨٥/١)، وانظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٣٠/١٠)، وص: ١٥٩، ٢٠٦ من هذه الرسالة.

(٢) الجمعة ومكانتها في الدين ص: ١٣٥.

(٣) ص: ٢٠٦.

ومن ذلك أيضاً اعتناؤه بتعظيم أئمة الإسلام وتبجيلهم، وذكر ما كانوا عليه، والحث على اتباعهم، وفي ذلك يقول رحمه الله: «**والمراد بمذهب السلف ما كان عليه الصحابة الكرام رضوان الله عليهم، وأعيان التابعين لهم بإحسان وأتباعهم وأئمة الدين، ممن شهد له بالإمامة، وعرف عظم شأنه في الدين، وتلقى الناس كلامهم خلفاً عن سلف، كالأئمة الأربعة، والسفيانين والليث بن سعد، وابن المبارك، والنخعي، والبخاري، ومسلم، وسائر أصحاب السنن ....**»[1].

هـ) محاربة البدع والنهي عنها، وقد عقدت لذلك مبحثاً مستقلاً في الرسالة، في الباب السابع منها.

١٨. التركيز بعد العقيدة على مواجهة مكائد الأعداء، وذلك بالتنبيه على أساليبهم وكشف مكرهم ومقاصدهم، والتحذير من السبل التي يتوصلون بها إلى مآربهم، والتركيز على الرد على شبهاتهم التي يثيرونها حول الإسلام، ويرددها كثير من بني جلدتنا.

ثم التحذير من المنكرات والمعاصي، إذ أن انتشارها سلاح فتاك في أيدي الأعداء، ولذلك هم يحاولون نشر هذه المنكرات بكل وسيلة، وقد تطرق الشيخ إلى ذلك في كتابه «الرد الصريح المبين» وكتابه «الإسلام والرسول» وكتابه «الرد الشافي الوافر» وأشار إلى ذلك في أوائل كتابه «البابية والبهائية» و«القاديانية» وفي عدة مواضع من «إعانة القريب المجيب»، وقد تطرقت لذلك في الباب العاشر من الرسالة.

بل إن كتابه «الإسلام والرسول» ما هو إلا دلالة على اهتمام الشيخ بمواجهة الكفار وكشف محاولاتهم للتشكيك في دين الإسلام ونبي الإسلام، وإضعاف اعتقاد أهله.

١٩. من منهج الشيخ رحمه الله في التأليف، الاهتمام بجانب الردود على المخالفين كما

---

(١) العقائد السلفية: (١/١٦)، وانظر: نقض كلام المفترين ص: ٥٥-٥٦، وص: ١٤٦ من الرسالة، و١٤٩، ٢٠٢، ٢١٥، ٩٧٨.

هو شأن السلف رحمهم الله تعالى، فقد كتب الإمام الدارمي كتابه الرد على بشر المريسي، وكتابه الرد على الجهمية، وكتب ابن منده كتابه الرد على الجهمية، وسمى الإمام ابن بطة كتابه الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، وكتب الإمام أبو نصر السجزي رسالته إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت.

وكتب الإمام المبجل أحمد بن حنبل كتابه الرد على الجهمية والزنادقة(١)، وقد قال الرب عز وجل: ﴿وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الآيَاتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ﴾(٢)، وردود أهل العلم والسنة هي من هذا القبيل، فإنها في تفصيل الحق وتبيينه، في مقابل الباطل لينكشف بطلانه فيحذر ويجتنب، ولازال أهل العلم يكتبون الردود على أهل الباطل، ليعرف الجميع باطلهم ويحذروهم، سواء كان ذلك في العقائد أو في المذاهب والمسالك.

وقد كتب الإمام المفتي ورئيس القضاة الشيخ أحمد بن حجر ردوداً في كثير من المسائل، وعلى كثير من المنحرفين، وكما قلت آنفاً إن نظرة سريعة في كتب الشيخ رحمه الله، سواء في عناوينها أو محتوياتها، تدل دلالة واضحة على اهتمامه بجانب الردود، حرصاً على نصيحة الخلق ببيان الحق، واقتداء بالسلف الصالح رحمهم الله تعالى.

٢٠. لا يَظُنَّنَّ ظانٌّ أن الرد سببه الغلظة وقسوة القلب، كما يروج لذلك كثير من أهل الانحلال والضلال، بل إن سببه محبة الخير للخلق والنصيحة لهم ببيان الحق، ولذلك يفرق في المردود عليه بين الجاهل والمتأول، وبين المخالف المعاند.

---

(١) ومما هو معلوم أنه لا يلزم أن يكون اسم الكتاب الرد على كذا، ليكون من باب الردود، فإن عامة السلف كتبوا في الرد على أهل البدع وإن لم يسموا كتبهم كذلك، فإنه ما من مؤلف في تقرير عقيدة أهل السنة إلا وفيه الرد على أهل البدع، بل ما من كتاب لأهل البدع في تقرير مذاهبهم إلا وفيه الرد على أهل السنة، إما تصريحاً وإما إشارة وتضميناً، فهي سنة متبعة، والموفق من هدي إلى الصواب وموافقة السنة والكتاب.

(٢) الأنعام: ٥٥.

أما الأول فإنه يرفق به، ومن أعظم الرفق به أنه لا يترل عليه حكم بدعته، بل إما يصرف عنه أو يخفف، ونجد في هذه الرسالة مبحثاً في حكم المعين[1].

والثاني يعامل بما يردعه عن شره ويمنعه من غيه بما يناسب الحال من القوة والغلظة أو غير ذلك.

ولذلك فإن من منهج الشيخ رحمه الله في التأليف هو مراعاة الرفق مع المخالفين من أصحاب الجهل والتأويل، لذلك فكثيراً ما يدعو لهم بعد أن يبين خطأهم وضلالهم، ومن أمثلة ذلك أنه لما بين أن الصوفية قسمان، وذكر الضُلاَّل منهم، قال بعد ذلك: «**اللهم اهد عبادك إلى صراطك المستقيم**»[2]، وذلك لعلمه أن كثيراً من هؤلاء مُضَلَّلُونَ لَبَّسَ عليهم علماء السوء والأكالين باسم الدين.

ومن هذا القبيل أيضاً أنه لما ذكر بعض أهداف الشيعة ووسائلهم الخبيثة لترسيخ عقائدهم في أتباعهم، وأن عوامهم وأنصاف المتعلمين لا يدركون ذلك، قال: «**اللهم اهد عبادك إلى صراطك المستقيم**»[3].

ومن أمثلة رفقه بالمردود عليه أنه يعرض عن التصريح باسمه، لئلا يكون التصريح بذلك سبباً يمنعه من الرجوع إلى الحق استجابة لأنفة النفس وكبريائها عن الاعتراف بالخطأ والنقص، ولذلك فإنه أعرض عن ذكر اسم صاحب المحاضرة التي دعا فيها صاحبها إلى دعاوى منكرة مخالفة لدين الإسلام، بل تهدم دين الإسلام وتنقضه، وذلك في كتابه «الرد الصريح المبين».

فإن قيل إنه ذكر أسماء كثير ممن رد عليهم، والجواب أن ذلك له أسبابه المقتضية له، ومنها أن يكون المردود عليه من الصنف الثاني، وهو المعاند المجادل في الباطل المعاند للحق وأهله، أو غير ذلك من الأسباب المقتضية التي يقدرها العالم عملاً بالقاعدة الشرعية الكبرى وهي أن الشريعة مبنية على تحصيل المصالح وتكميلها ودرء المفاسد وتقليلها، والقاعدة الأخرى: درء المفاسد مقدم على جلب المصالح، وقاعدة تقديم

---

(١) انظر ص: ٥١٩.

(٢) انظر ص: ١٢٥٥ من هذه الرسالة.

(٣) انظر: ص: ١٢٦٩، وص: ١٤٠٤.

المصلحة العامة على المصلحة الفردية.

وأما من حصل في رده الغلظة والقسوة من غير مبرر يقتضي ذلك، و لم يراع جانب المصلحة في دعوة المردود عليهم فإنه قد أساء وتعدى، إذ أن الغاية من الـــرد هـــو الدعوة إلى الحق، ومثل هذا يكون سبباً في التنفير عن الحق، فانعكس الأمر، ويكفي ذلك دليلاً على الخطأ الحاصل في مثل هذه الصورة.

٢١. ومما ينبغي التنبه له أن مراعاة الرفق مع المردود عليه لا يجوز أن يؤثر على بيان الحق وتقريره، فإن هذا من المزالق التي يقع فيها كثير ممن يميلون إلى الرفق والحكمة، يقول الشيخ رحمه الله: «**وبعضهم قد يزعم أنه لا ينبغي اســتعمال عبــارات العنــف والشدة، مستدلاً بقوله تعالى: ﴿ادْعُ إِلِى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾[١]، وكأنه لم يفهم أو لا يريد أن يفهم أن للــشدة موضعاً، وللحسنى موضعاً، وأنه لا يجوز لنا أن نسمي عملاً هو شرك أكبر فعــلاً محرماً** ....»[٢] أي لما في ذلك من إيهام مساواته بسائر المعاصي[٣].

ومن هنا فقد كان من منهج الشيخ رحمه الله تعالى القوة في الحق وعدم المجاملــة في بيانه وتقريره، وهذا هو الواجب، لأن رعاية جانب الشريعة، وتقديم حق الله تعالى ورسوله ألزم ما يلزم وأوجب ما يجب، والرفق مع المخالف إنما يكون في أمــر وراء ذلك، وهو لين الخطاب معه وعدم رميه بسوء القصد، ولا إلزامه بلازم قوله الفاسد الذي لا يلتزمه، وعذره بعذر التأويل، وتقديم حسن الظن في كونه أراد الحق ولكن أخطأه، وبذلك يكون الرد وبيان الحق مقبولاً واقعاً في محله[٤].

٢٢. من منهج الشيخ رحمه الله أو من أسلوبه الظاهر، هو براعة الاســتهلال، وهــذا واضح في غالب مقدمات مؤلفاته، بل حتى في المقدمات التي قدم بها لبعض الكتب، كما سيأتي في المبحث الرابع.

---

(١) النحل: من الآية ١٢٥.

(٢) تحذير المسلمين ص: ٦.

(٣) انظر ص: ١٢٢ من الرسالة.

(٤) انظر الإحالات السابقة في هذه النقطة والتي قبلها.

٢٣. أن جميع مؤلفاته رحمه الله قائمة على الدعوة إلى الله ونصيحة الخلق، ببيان الحق، وأول ذلك بيان التوحيد وشرح شعائر الدين وأحكام الإسلام، وتحذيرهم مما يضرهم من الشرك ووسائله، والبدع التي تفسد عليهم أديانهم وعقولهم.

ولذلك يقول في مقدمة كتابه «الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر»: «**وبناء على النصيحة للمسلمين، وحباً في شريعة سيد المرسلين، وصيانة لتوحيد رب العالمين، ودفاعاً عن شيخ الإسلام ومجدد الدين في القرن الثاني عشر محمد بن عبد الوهاب، كتبت هذا الكتاب** ....».

ولما رأى فشو المعاصي والمنكرات قام بتأليف كتابه «تطهير المجتمعات» كما نبه على ذلك في مقدمة الكتاب.

ونبه في مقدمة كتاب «القاديانية» على أن هذا الكتاب وقبله كتاب «البابية والبهائية» المراد به بيان كفرهم وضلالهم، لئلا ينطلي أمرهم على المسلمين، ولا يخدعوهم بإظهار الإسلام.

ويقول في رده على الشرقاوي: «**وكتبت ما كتبت من أجل أن لا يتأثر أحد من القراء بما كتبه أخونا الشرقاوي ساكتاً غير معقب ومستدرك على ما نقله**...»(١).

وبذلك نأتي على أهم ما يتميز به منهج الشيخ رحمه الله في التأليف، وإني أعلم أن ذلك مجرد إشارات، وأن ذلك يحتاج إلى دراسة مستقلة، ولكن هذا جهد المقل مع الاعتراف بالتقصير في حق الشيخ ومقامه العظيم، والله تعالى هو الولي وإليه المصير.

---

(١) ص: ١٦.

المبحث الثاني: مؤلفاته المطبوعة.

بلغت مؤلفات الشيخ المطبوعة ستة وعشرين مؤلفاً، وسوف نعرض لبيان هذه المؤلفات على حسب تاريخ الانتهاء من تحريرها، إلا كتاب تطهير الجنان والأركان، فلم أقف على تاريخ تحريره، فاعتمدت على تاريخ طباعته، وبالله وحده التوفيق.

١. الدرر السنية.

وهو من أوائل ما ألف رحمه الله تعالى، ولكنه لم يطبع منفرداً، بل طبع مع شرحه **العقائد السلفية**، فسوف نرجئ ذكره إلى هناك.

٢. اللآلئ السنية في التوحيد والنهضة والأخلاق المرضية.

وهو منظومة، يبلغ عدد أبياتها مائة وواحداً وثمانين بيتاً، وهي من أوائل مؤلفات الشيخ رحمه الله، وأول ما طبع، فقد ألفها الشيخ في عام ١٣٥٥، أي بعد قدومه إلى رأس الخيمة بعام تقريباً، حيث إنه قدم إليها عام ١٣٥٤، وكان عمره إذ ذاك دون العشرين.

وقد طبعت في المطبعة الماجدية في مكة المكرمة، ولكنها طبعة سيئة جداً، كثيرة التحريف والتصحيف، وقد حدثني علي الحمادي أن الشيخ رحمه الله كان غير راضٍ أبداً عن هذه الطبعة، وكان يقول أنهم أفسدوا المنظومة بكثرة الأخطاء.

وقد اجتهدت في إصلاحها وإعدادها للنشر، يسر الله ذلك بعونه وكرمه، وقد اشتملت هذه المنظومة على ذكر توحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات وتوحيد الألوهية، والتشنيع على ما وقع به العامة من الجهل والشرك والبدع، والثناء على الأئمة المصلحين، كشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم والإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب.

ثم الحث على العلم وطلبه ونشره وتنهيض الأمة، وترك الكسل، والحث على التمسك بالكتاب والسنة وبر الوالدين وصلة الرحم، وكثير من الأخلاق الفاضلة، والنهي عن كثير من الأخلاق السيئة، والتحذير من التشبه بالغربيين.

٣. نيل الأماني شرح منظومة العلامة الشيخ عبد العزيز صالح العلجي الأحسائي،

المسماة مباسم الغواني في نظم عزية الزنجاني في علم الصرف.

وقد انتهى منه الشيخ في ١٣٥٥/١١/٢٦، ودفع إلى الطباعة في ١٣٨٨/٨/٢٢، في ثمانية وسبعين ومائة صفحة.

قال رحمه الله في مقدمة الكتاب: «**ولما منّ الله علي بقراءة هذه المنظومة، المسماة: مباسم الغواني، على ناظمها شيخنا العلامة الزاهد الورع الشيخ عبد العزيز بن صالح العلجي، ولم تكن مشروحة، وكان كثير من معاني النظم قد يخفى عليّ وعلى أمثالي القاصرين، قيدت من تقارير الشيخ ما علق بذهني، وزدت على ذلك من كتب العلماء الأجلاء، كشرح السعد على الأصل، وشرحي المراح وتدريج الأداني، وشرح الترصيف للباجوري، وغيرها.**

وجعلت تلك التعاليق كشرح أرجع إليه في حل ألفاظ المنظومة، وكان مبعثراً في الأوراق غير منظم، ومضت على ذلك مدة بعد مغادرتي الأحساء، ثم رتبت ذلك الشرح المبعثر وهذبته، وبيضته من المسودة في عام ألف وثلاثمائة وخمسة وخمسين هجري برأس الخيمة.

ومضت الأعوام، وأنا في شغل شاغل حتى شهر صفر من هذا العام ١٣٨٨، فقوي العزم على إخراجه إلى الطبع، فراجعته مرة أخرى مراجعة دقيقة، وكتبت عليه تعاليق بفوائد مستجدة، فجاء بحمد الله شرحاً وافياً للمرام، خالياً من الإيجاز المخل، والإطناب الممل.

وما كتبت هذا الشرح إلا لمسيس حاجتي، وحاجة نظرائي من القاصرين إليه، لعدم وجود شرح عليها.

مع العلم أني لست من أهل هذا الشأن، ولا من فرسان هذا الميدان ...»[1].

ثم قدم بكلمة عن تاريخ الأحساء، ثم بترجمة للزنجاني، ثم لشيخه عبد العزيز العلجي رحمهم الله تعالى.

٤. الشيخ محمد بن عبد الوهاب عقيدته السلفية ودعوته الإصلاحية، وثناء العلماء

---

(١) نيل الأماني ص: ٧.

عليه.

قال في آخره: «**وقد وافق فراغه في اليوم العاشر من شهر جمادى الأولى سنة ١٣٨٣هـ**».

وقد طبع هذا الكتاب طبعات كثيرة جداً، والطبعة التي بين يدي هي الطبعة الثانية عشرة في عام ١٤١٢، وتقع في ثلاث وسبعين ومائة صفحة، وقد أعاد طبع الكتاب الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية برعاية أمير منطقة الرياض سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وأمر من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز رحمه الله تعالى[1].

وقد حاز الكتاب على رعاية واهتمام الإمام شيخ الإسلام عبد العزيز بن عبد الله بن باز رحمه الله تعالى، حيث قدم له بمقدمة أثنى فيها على الشيخ رحمه الله وعلى مؤلفه هذا، وقد حررت بتاريخ ١٣٩٣/٣/٢٢.

وعنوان الكتاب يدل على مضمونه دلالة واضحة.

٥. الرد الشافي الوافر على من نفى أمية سيد الأوائل والأواخر.

قال في آخره: «**قد وقع الفراغ من تسطير هذا الجواب الموسوم بالجواب الشافي الوافر في الرد على من نفى أمية سيد الأوائل والأواخر، في الساعة الرابعة من ليلة الأربعاء الموافق الخامس والعشرين من شهر ربيع الثاني عام ١٣٨٧ هجري، في مدينة الدوحة، بقلم الفقير إلى الله أحمد بن حجر بن محمد آل بوطامي آل بن علي**».

والذي بين يدي الطبعة الثالثة في عام ١٤١٠، وفيه تقديم وتقريظ لبعض أهل العلم، منهم رضا كحالة، والشيخ عبد القادر شيبة الحمد، ومحمد صالح العباسي، وسالم بن حمود قاضي المحكمة الشرعية بمسقط، وقال الشيخ عبد القادر أن الكتاب مع ما تضمنه من ردود على ذلك القول، إلا أنه تضمن في ثنايا ذلك

(١) من المعلوم أن الاحتفال بمثل ذلك فيه نظر، لأنه قد يصير ذلك عيداً أو يتخذ سنة فيما سواه من الأحداث والوقائع، ولكنه دليل على الاهتمام بمؤلفات الشيخ رحمه الله تعالى وما تلقاه من عناية، وما تحوزه من رضا ورعاية.

الدعوة إلى الله تعالى ونشر محاسن الإسلام والتعريف بمقاصده العظام، والرد على أعدائه في غير ما سيق الكتاب له أصلاً.

٦. **الجمعة ومكانتها في الدين.**

قال في آخره: «**وقد منّ الله بالفراغ من تأليفه في اليوم الخامس والعشرين من شهر رجب الحرام عام ألف وثلاثمائة وتسعين من هجرة سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام، المؤلف أحمد بن حجر آل بوطامي آل بن علي**».

وقد طبع الكتاب طبعة ثالثة عام ١٤٠٣، وقد زينها الشيخ بتعليقات مفيدة وتوضيحات رشيدة.

٧. **الخمر وسائر المسكرات، تحريمها وأضرارها.**

وقد أرخ الفراغ منه بتاريخ ١٣٩٢/٣/١٧، وقد طبع الكتاب طبعات عديدة، وكانت الطبعة الرابعة بعد أن طلب الشيخ عبد العزيز بن باز من الشيخ أحمد بن حجر أعداداً كثيرة منه، فأعاد الشيخ طبعه الطبعة الرابعة، وزاد فيها زيادات وتعليقات، منها تقرير مفيد لابنه حجر وفقه الله تعالى، وقد قرظه الشيخ محمد سليمان الأشقر والشيخ أحمد بن أحمد المختار الجكني الشنقيطي المدرس بالمسجد الحرام.

٨. **تنزيه السنة والقرآن عن أن يكونا من أصول الضلال والكفران.**

وقد «**تم تحريره وتبييضه في غرة شهر ربيع الأول عام أربعة وتسعين وثلاثمائة وألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأفضل التحية**».

وهو في الأصل جواب لسؤال عن قول الصاوي في حاشيته على الجلالين: «الأخذ بظواهر القرآن والسنة من أصول الكفر» فبين الشيخ فساد هذه المقولة، وبين أيضا أقوالاً أخرى للصاوي فاسدة، كتشبيهه دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب السلفية الإصلاحية بمذهب الخوارج، وفي ثنايا الكتاب بحوث وتحريرات وتطرق لمسألة التقليد والاجتهاد، وغير ذلك من الفوائد واللطائف.

٩. **إعانة القريب المجيب في اختصار الترغيب والترهيب، وشرحه تحفة الحبيب.**

قال في آخره: «**ولنختم الكتاب بما ختم به البخاري رحمه الله كتابه، وهو**

حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((كلمتان حبيبتان إلى الرحمن، خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان، سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم)).

انتهت مسودة هذا الكتاب في اليوم السادس عشر من ربيع الأول عام ١٣٩٥هـ، وتم تبييضه في الليلة السابعة عشرة من شهر شوال عام ١٣٩٥هـ، وتمت مراجعته وتحقيقه وزيادة بعض التعاليق عليه في الخامس عشر من شوال ١٤٠٤هـ، بقلم أحمد بن حجر آل بوطامي البنعلي قاضي المحكمة الشرعية الأولى، قطر –الدوحة».

ويقع الكتاب في مجلدين، الأول ست وستمائة صفحة، والثاني خمس عشرة وأربعمائة صفحة.

١٠. الإسلام والرسول في نظر منصفي الشرق والغرب.

وقد تم الفراغ من تأليفه في جمادى الثانية عام ١٣٩٦، وطبع الطبعة الأولى عام ١٣٩٧، والثانية عام ١٣٩٨، والثالثة عام ١٤٠٣، وفيها زيادات نافعة، وقد اشتمل الكتاب على قسمين، القسم الأول يحتوي على ست مقدمات، منها بيان بعض محاسن الإسلام، والقسم الثاني يحتوي على شهادة مائة من علماء الغرب والشرق، وأكثرهم من المسيحيين، على صدق النبي صلى الله عليه وسلم وأن دينه أحسن الأديان.

١١. إرشاد السالك إلى أحكام المناسك.

وقد طبع طبعته الأولى في ذي القعدة لعام ١٣٩٧، والطبعة السابعة في شوال لعام ١٤٠٨، ثُمَّ أَلْحَقَ في آخره ذكر بعض حِكَم مناسك الحج، وذلك في ١٤٠١/١٠/١١، ويقع الكتاب في ست وتسعين صفحة.

١٢. نقض كلام المفترين على الحنابلة السلفيين.

«وقد تم تحريره وتسطيره في اليوم الثامن من شهر جمادى الآخرة عام أربعمائة وألف من الهجرة».

ويقع في مائة وخمسين صفحة، وهو في الأصل جواب لسؤال عن قول أحمد أمين

في بعض كتبه: «وفريق آخر من الحنابلة زعم أن القرآن بحروفه وأصواته قديم، وقد بالغوا فيه حتى قال بعضهم جهلاً: الجلد والغلاف قديمان، فضلاً عن المصحف..».

وقد رد الشيخ على هذا الافتراء رداً حاسماً، واستطرد في بيان ما وقع على الحنابلة من الظلم والبغي من أهل البدع والأهواء، وما وقع من ذلك على شيخ الإسلام ابن تيمية، ثم ما وقع أيضاً على الإمام المجدد المصلح محمد بن عبد الوهاب، ثم بين الكلام وفصله في مسالة الكلام ورد شبه المعتزلة، وختم الكتاب في ذكر الأدلة على قبول خبر الآحاد وإفادته للعلم.

١٣. الأجوبة الجلية عن الأسئلة الهندية.

وقد وقع الفراغ منه في ١٤٠٠/١٠/١٤، وقد اشتمل الكتاب على إجابة أحد عشر سؤالاً من الهند، طُلب من الشيخ الجواب عنها، فأجابهم إلى ذلك رجاء الثواب من الله تعالى، أولها في كيفية الصلاة، ثم أسئلة في بعض البدع المنتشرة في الهند، ويقع الكتاب في مائة وثمانين صفحة.

١٤. تحذير المسلمين عن الابتداع والبدع في الدين.

وقد حصل الفراغ من مسودته في غرة ربيع الأول لعام ١٤٠١، وتم تحريره وتبيضه في العاشر من ربيع الأول لعام ١٤٠٢، وقدمه رحمه الله للطبعة الثانية في ١٤٠٣/٩/١٨، وطبع الطبعة الثالثة في عام ١٤٠٧، وذكر في مقدمته كمال الدين، ووجوب طاعة النبي صلى الله عليه وسلم، والأخذ بسنته، وأن هذا يوجب إبطال البدع والابتداع، ثم ذكر مميزات هذا الكتاب، وقد قسمه رحمه الله إلى قسمين، بدع العقائد وبدع العبادات، وابتدأه بذكر بعض التعريفات والقواعد والفوائد الهامة في هذا الباب، كالكلام في نشأة البدع وأسباب رواجها وانتشارها، وتوسع في ذلك.

وختمه بذكر كثير من الأحاديث الضعيفة والموضوعة مرتبة على حسب الأبواب ليحذرها القارئ، فإن هذه الأحاديث من أكبر أسباب البدع وانتشارها ورواجها.

ثم ذكر أبواباً لا يصح فيها شيء، ثم ذكر طريقة العلاج للخلاص من هذه البدع التي عظم خطرها وشرها في الأمة.

١٥. تطهير المجتمعات من أرجاس الموبقات.

وقد تم تحريره في ١٤٠١/٥/٨، وقد طبع الكتاب الطبعة الثانية عام ١٤٠٧، وذكر في المقدمة أسباب انتشار المعاصي والمنكرات في المجتمعات الإسلامية، وبين مزايا ومحاسن الكتاب، وقد اشتمل الكتاب على ثلاث مقدمات:

الأولى: في بيان انقسام المعاصي إلى كبائر وصغائر وحدّ كلٍ.

والثانية: في بيان أضرار المعاصي والذنوب وآثارها.

والثالثة: في الترغيب في الجنة والترهيب من النار.

ثم تكلم على ثمانين كبيرة من كبائر الذنوب، اثنتا عشرة في الاعتقاد، وإحدى عشرة في العبادات، وتسع في الجنايات والحدود، وثلاث عشرة في المعاملات، وخمس وثلاثون في الآداب والأخلاق، وختمه بذكر التوبة والترغيب فيها.

١٦. القاديانية ودعايتها الضالة والرد عليها.

جاء في آخرها: «**وقد منّ الله عليّ بإكمال هذه الرسالة التي أوضحت فيها حقيقة المتنبئ الكذاب الأفاك ميرزا غلام أحمد القادياني، ودعايته الضالة، وشبهاته السقيمة والرد عليها، وبيان كذبه، في غرة محرم الحرام ١٤٠٣ من الهجرة النبوية الشريفة على صاحبها أفضل الصلاة وأتم السلام، أحمد بن حجر آل بوطامي البنعلي قاضي المحكمة الشرعية بدولة قطر –الدوحة**».

وقد قدمه بذكر أهداف هذه الفرق الضالة وعدائها للإسلام والآثار الخطيرة الناتجة عنها بين صفوف المسلمين.

١٧. البابية والبهائية وأهدافهما في دعوى النبوة والرد عليهما.

جاء في آخرها: «**هذا وقد من الله علينا بإكمال هذه الرسالة التي برهنت بأوضح البيان عن حقيقة البابية والبهائية، ومن نشأتهما وتاريخهما ودعايتهما الضالة، وشبهاتهم السقيمة، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، الدوحة في الخامس عشر من رجب عام ١٤٠٤هـ، أحمد بن حجر آل بوطامي البنعلي، قاضي المحكمة الشرعية الأولى بدولة قطر**».

١٨. سبيل الجنة بالتمسك بالقرآن والسنة، ويليه حكم التقليد والتمذهب، وحكم

التعصب فيهما.

وقد فرغ منه في غرة محرم لعام ١٤٠٦، ثم زاد في الطبعة الثانية ذكر بعض شبهات القرآنيين[1] حول السنة النبوية، وقدمه للطبعة الثانية في الثامن عشر من جمادى الآخرة عام ١٤١٢.

وكان الكتاب في الأصل جواباً لسؤال ورد إلى فضيلة الشيخ عبد الله بن زيد آل محمود، فأحاله الشيخ المحمود إلى الشيخ ابن حجر ليقوم بالرد عليه، فكتب رحمه الله هذه الرسالة لبيان الجواب عن هذا السؤال، وكثير من كتب الشيخ رحمه الله هي أجوبة لأسئلة واردة، وإلا فهي استجابة لحاجة ملحة في الناس.

١٩. الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر، المفترى عليه ودحض تلك المفتريات.

وقد كان الفراغ منه في غرة رمضان المعظم، من عام سبعة وأربعمائة وألف من الهجرة النبوية.

وقدم رحمه الله لطبعته الثانية بتاريخ الثالث عشر من شوال لعام ١٤١٢ مقدمة قال فيها: «**وبناء على النصيحة للمسلمين، وحباً في شريعة سيد المرسلين، وصيانة لتوحيد رب العالمين، ودفاعاً عن شيخ الإسلام ومجدد الدين في القرن الثاني عشر الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله كتبت هذا الكتاب** ...».

وذكر في مقدمة الكتاب قاعدتين، قاعدة فيما ترجع إليه شبههم حول الإمام المجدد، فذكر أنها ترجع عند التأمل إلى الشبهة حول توحيد الألوهية، وحول توحيد الأسماء والصفات، وحول إنكار الشيخ للبدع والطرق الصوفية.

والقاعدة الثانية، في حقيقة هذه الشبه فقال: «**ويكفي الناقد البصير أن يفهم أكثر ما يوردونه لا يستندون فيه إلى آية أو حديث، وإنما هو مجرد كلام واتهام بغير حجة**»، وقد اقتصر الشيخ في هذا الكتاب على شبهاتهم الكبيرة لأنه كما يقول: «**لو تتبعنا مقالاتهم الواهية لتطلب مجلداً ضخماً**»، وقد بلغ عدد صفحاته

---

(١) انظر ص: ١٠٢٣، ١٠١٤.

مائتين وأربعاً وخمسين صفحة.

٢٠. **الرد الصريح المبين على من نسب النقص إلى الدين، وطعن في الصحابة والفقهاء المعتبرين، وحث على خروج المرأة في كل الميادين.**

جاء في آخره: «**تم الانتهاء من مسودته في صفر ١٤٠٨هـ، أحمد بن حجر آل بوطامي البنعلي، رئيس قضاة المحكمة الشرعية**».

وقد كان سبب تأليف الكتاب أُناسٌ ابتليت بهم الأمة، كما يعبر الشيخ في أول كتابه، يقول: «**ابتلينا هذه الأيام بأناس أخذوا علمهم عن أناس ينتسبون إلى الإسلام، وهم بعيدون عنه، وجاءوا إلى بلدهم يبثون الأفكار المسمومة ....**»

ويريد بذلك "كما صرح رحمه الله" المحاضرة التي ألقاها أحدهم، وهي بعنوان: "عمل المرأة بين تعاليم الإسلام وتقاليد المجتمع"، التي جاء فيها كما يقول الشيخ: «**طامات كبرى، تصوب سهامها إلى صميم الدين ..... أخطاءٌ إذا فكر الذكي الفهيم يراها محاربة للدين ولنقض شريعة سيد المرسلين ...**».

وذكر أنه سكت فترة لعل أحد رجال العلم يقوم بالرد عليه، وأن الشيخ عبد الله بن زيد آل محمود كتب مقالاً رد به وأجاد، ولكن المحاضرة تريد أكثر من ذلك، وأنه رحمه الله كتب عدة مقالات في جريدة الراية في عام ١٤٠٦، وظن أن المحاضر لا بد أن يكون رائده الحق لأنه مسلم، ومن أبناء مسلمين، وأنه سيرجع إلى الحق والصواب، قال: «**ولكن هداه الله أصر على غيه وركب هواه، وقاده شيطانه، ومضت ثلاث سنوات تقريباً ولم يرجع، بل زاد في طغيانه وضلاله، وألح علي بعض الشباب بمواصلة الكتابة، وجعله في كتاب أو رسالة، فأجبتهم لذلك، طلباً للثواب وقاصداً النفع لكل من ديدنه الحق واتباع السنة والكتاب**».

قلت: وقد مضت الآن ست عشرة سنة ومازال هذا المحاضر على ما ذكره الشيخ من العناد والضلال، فكان حفظ هذه الردود وإخراجها في هذا الكتاب من توفيق الله وإلهامه، لتكون رداً عليه حين يرجع إلى ترديد تلك المقالة الضالة المردية المهلكة، ويكتب الله للشيخ الأجر على كشفه وكشف أمثاله والتحذير منهم على

مر الأيام والسنين، والحمد لله رب العالمين.

٢١. الأدلة من السنة والكتاب في حكم الخمار والنقاب.

وقد تم تبييضه وتنقيحه في أوائل شهر ذي القعدة الحرام عام ١٤٠٨، وقد ذكر الشيخ في مقدمة الكتاب سبب تأليفه، وهو أنه لم يزل المسلمون محافظين على حجاب المرأة وكرامتها «**محافظين على الأعراض يفدونها بنفوسهم، ويريقون دماءهم دونها .... وهكذا مضت القرون والأجيال، وهكذا عمل المسلمون قرناً بعد قرن، وجيلاً بعد جيل، حتى أوائل القرن الرابع عشر الهجري، فنبتت نابتة سيئة، وتأثرت بعلوم الغربيين، وتعشقت مبادئهم وأخلاقهم ونهلت من مناهلهم، وتسممت أفكارهم، فأتوا إلى قومهم يبشرونهم بعدم التزوج بأكثر من واحدة، وبالسفور والتبرج واختلاط النساء بالرجال وخروجهن إلى ميادين جميع الأعمال بلا استثناء كالرجال سواء بسواء، مسبوكة في قالب تحرير المرأة وإنصافها** ....» وذكر أن الناس كانوا في مقابل ذلك أقسام ثلاثة:

الأول: المتمسكون بأهداب الشريعة الإسلامية، المحكمون للكتاب والسنة لا يسمحون بالسفور حتى بكشف الوجه أمام الأجانب إلا لحاجة كعلاج أو شهادة، ومن باب أولى يمنعون الاختلاط.

الثاني: من أباح ذلك مطلقاً.

الثالث: من أباح كشف الوجه والكفين والاختلاط المحرم.

قال: «**حتى جاء الشيخ محمد الغزالي فنشر أن تغطية الوجه تطرف وزيادة لا دليل عليها**»، ثم قال: «**من أجل هذا الكلام**(١) **ومن أجل ما نشر الشيخ، دعت الحاجة كما سيأتي بيانها إلى تأليف هذا الكتاب** ...».

وقد تطرق الشيخ في هذا الكتاب إلى دعوى السفور، وكيف كان مبدؤها، ومن يقف وراءها، والمقاصد من ذلك، وتوسع في الرد على من أجاز كشف الوجه

(١) أي كثرة الكلام حول حجاب المرأة والدعوة إلى التبرج والاختلاط وخروج المرأة بشتى الأساليب والطرق الشيطانية.

والكفين، والرد على ما تعلقوا به من الأدلة.

٢٢. تطهير الجنان والأركان عن درن الشرك والكفران.

وقد كان الشيخ رحمه الله يتطلع إلى «**وضع رسالة في بيان أقسام التوحيد وبسط الكلام على توحيد الألوهية، معززاً بالأدلة من القرآن الكريم، وأحاديث الرسول العظيم الصحيحة أو الحسنة، ودفع شبه المبتدعة، لعل الله ينفع بها عباده**».

ثم إنه جاء إليه الشيخ عبد الحميد البكري السيلاني، وذكر أنه يلاقي الكثير من العناء والنصب في سيلان من الذين يدعوهم إلى نبذ الخرافات والبدع وعبادة غير الله، وطلب من الشيخ أن يسجل له كلمة في التوحيد، قال: «**فسجلت له بالمسجل الذي معه**» ثم إن الشيخ عبد الحميد طلب من الشيخ ابن حجر أن يكتب هذا الذي ألقاه ويطبعه وينشره، ومن ثم يترجم إلى اللغة السيلانية والمليبارية، وقد كان ذلك، وترجمت إلى المليبارية.

قال الشيخ: «**فكتبت الموضوع وراجعته وهذبته، وزدت عليه بعض الفوائد، وعلقت عليه تعاليق موجزة، وأصبح رسالة مفيدة حاوية لأقسام التوحيد، مؤيدة بالأدلة من القرآن والسنة والأحاديث النبوية، ودفع الشبهات البدعية**...».

وقد طبع الكتاب في صفر عام ١٤١٠، وقد طبع هذا الكتاب طبعات كثيرة، وكان من المقررات التي يدرسها طلاب العلم في كثير من البلدان، وانتفع به خلق كثير، وأنا واحد منهم، فقد كان هذا الكتاب من أوائل ما قرأت فيما أذكر من الكتب التي قرأتها، ويبلغ عدد صفحاته مائة وستاً وعشرين صفحة.

٢٣. إعلام الأنام ببيان الغناء الحلال والحرام.

هكذا ذكره الشيخ في مقدمة الكتاب، والذي ثبت على طرة الكتاب «إعلام الأنام بالغناء المباح والحرام» وأظن أن ذلك قد وقع خطأً.

وكان هذا الكتاب جواباً لسؤال ورد إلى المحكمة، أثبت الشيخ نصه في أول الكتاب، ثم ذكر الأسباب التي أدت إلى كثرة الكلام حول الغناء، والتي منها

انتشار ذلك والترويج لأهله في الصحف والمجلات، عن طريق ذكر أخبارهم ونشر صورهم، وذكر أن ذلك من العجائب بل من المؤامرات العالمية الحديثة المحبوكة لمواجهة دعوة الإيمان، امتداداً لمؤامرات قديمة فاشلة سجلها القرآن.

وذكر أن من أسباب ذلك كلام بعض من ينتسب إلى العلم الذين يميلون إلى إباحة تلك الأغاني، متعلقين بشبه من النصوص أو كلام بعض العلماء، فكتب الشيخ رحمه الله هذا الكتاب مفصلاً ومبيناً لهذا المقام، وراداً على شبه من يبيح الغناء، وذيله بفتوى لسماحة العلامة عبد العزيز بن عبد الله بن باز رحمه الله تعالى.

وقال في آخره: «**تم تحريره وتبييضه في اليوم العاشر من شهر شعبان من عام عشرة وأربعمائة وألف من الهجرة النبوية المباركة ...**».

٢٤. القول الأقوم في عموم رسالة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم إلى جميع الأمم.

جاء في آخره: «**تم تحريره في مدينة الدوحة، في دولة قطر، في منتصف شهر رمضان المبارك من عام عشرة وأربعمائة وألف من الهجرة النبوية الشريفة ..**».

وسبب تأليفه كما يقول رحمه الله: «**.... قدم إليّ بعض الناس سؤالاً في هذا الخصوص، وألحوا علي في الجواب قائلين ما معناه: أن منهم من يدرس في أمريكا، ويجري النقاش أحياناً في هذا الموضوع، ونريد جواباً شافياً ... وكان لزاماً عليّ أن أكشف شبهة الكفرة القائلين بهذا القول السقيم، وأقيم الأدلة الدامغة على عموم رسالته صلى الله عليه وسلم ...**».

وقد ذيله الشيخ بجواب سؤال آخر عن قول بعض الناس: «إنه لا فرق بين المسلم والمسيحي واليهودي وغيرهم، كلهم يعترفون بالله ويعبدونه ...» وهي مسألة وحدة الأديان أو التسامح الديني.

وقد طبع هذا الكتاب في عام ١٤١١ مع الكتاب التالي:

٢٥. الأدلة الساطعات في إثبات المعجزات والكرامات.

وقد كان الفراغ من تحريره في الدوحة، في العاشر من ذي القعدة الحرام، من عام عشرة وأربعمائة وألف من الهجرة النبوية.

وهو جواب سؤال عن حكم الإسلام في قول القائل: «الكرامات دعها جانباً،

والمعجزات الحسية دعها جانباً، ولا نأخذ سوى القرآن الكريم فقط».
وقد بلغ هذا الكتاب مع الذي سبقه مائة وخمسين صفحة.

٢٦. العقائد السلفية بأدلتها النقلية والعقلية.

وهو شرح لمنظومة الشيخ **الدرر السنية في عقد أهل السنة المرضية**، وقد اهتم الشيخ رحمه الله بها من قديم، وقد وقفت على ثلاث شروح لها قديمة، أحدها حاشية وتعليقات، وكلها متقاربة في المادة، وبعضها غير مكتمل، بل جميعها غير مكتملة، ولكنها تتفاوت في ذلك[(١)]، ولعلها كانت من أصول هذا الكتاب الذي بين أيدينا، ومما يؤكد ذلك قول الشيخ في مقدمته بعد أن ذكر أنه كان ينتصر لعقيدة السلف، ويحصل بينه وبين زملائه نقاش في ذلك، وذلك أيام الطلب في الأحساء، فتأثر رحمه الله، وكتب هذه المنظومة من بحر الرجز، ثم قال: «**وشرعت إذ ذاك في تعليق شرح عليها، ولكن لقلة المصادر في ذلك اليوم لم أتمكن من مواصلة الكتابة، حتى منّ الله علي بشراء الكتب، فكتبت هذا الشرح الذي سيراه القارئ ...**»[(٢)].

وقد أرخ الشيخ مقدمة الكتاب بـ ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٣٩٠، وأرخ في نهاية الكتاب بقوله: «**هذا وقد تم تنقيح وتصحيح الكتاب في اليوم الثامن والعشرين من ذي الحجة عام ١٤١١ ....**».

وقد بلغني أن الكتاب قد طبع أولاً منه الجزء الأول، ثم بعد سنين أكمل الشيخ الجزء الثاني، وطبعا معاً، حدثني بذلك الشيخ خالد الدرهم وغيره، وهذا يبين لنا وجه الاختلاف بين التاريخين، فإن بينهما إحدى وعشرين سنة.

وهذا الكتاب من أوسع كتب الشيخ رحمه الله، وقد اشتمل على أغلب مسائل العقيدة، ونقولاً كثيرة مفيدة عن العلماء المتقدمين والمعاصرين، كشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم والسفاريني وغيرهم كثير من المفسرين والفقهاء والعلماء والأئمة

---

(١) ستأتي الإشارة إليها عند ذكر مؤلفات الشيخ المخطوطة.

(٢) العقائد السلفية: (١/١٣).

المتقدمين والمتأخرين.

وقد تطرق فيه الشيخ أيضاً للرد على المستشرقين، وعلى الشبه التي أثيرت في هذا العصر على دين الإسلام ونبي الإسلام، والرد على بعض الفرق الضالة التي خرجت في العصور المتأخرة كالبريلوية والقاديانية والبابية والبهائية، وغير ذلك من البحوث الطيبة النافعة.

وقد قال الشيخ في أوله: «**فكتبت هذا الشرح الذي سيراه القارئ بين الإيجاز المخل والتطويل الممل، وأودعت فيه النقول المفيدة والأبحاث القيمة الممتعة، والبراهين الساطعة، ما يستلذ به القارئ وتطمئن به نفسه، وتقر به عينه، ويخرج بعد القراءة -في أي بحث أراد- عارفاً معرفة حقيقية جازمة بذلك البحث، مطمئناً به كل الاطمئنان، ومؤمناً به كمال الإيمان، بعيداً عن كل شك وارتياب، لأنني أسسته على قواعد السنة والكتاب ...**»[1]، ثم ذكر بعض مزايا هذا الكتاب.

وقد بلغ عدد صفحات المجلد الأول (٤٨٧)، وعدد صفحات المجلد الثاني (٥٣٣)، ومجموع ذلك ألف وعشرون صفحة.

٢٧. القول الوضاح فيما يجري في الولائم والأفراح.

وقد تم الانتهاء منه وتبييضه في مدينة الدوحة في ١٤١٢/٧/١٣هـ، وكانت الطبعة الأولى عام ١٤١٣.

هذا الكتاب جواب لسؤال أو أسئلة حول ما ابتلي به الناس من هذه المنكرات التي تكون في الأفراح والمناسبات، من الغناء والطرب والإسراف في المأكل والمشرب والملبس والنفقات، وغير ذلك.

وصاحب السؤال هو الأخ الفاضل محمد بن حسن المريخي وفقه الله تعالى، وقد بلغ عدد صفحاته سبعاً وستين صفحة.

هذا ما وقفت عليه من الكتب المطبوعة للشيخ العلامة المفتي رئيس القضاة أحمد بن

(١) (١٣/١-١٤).

حجر آل بوطامي البنعلي رحمه الله تعالى.

وفيما يلي ذكر ما لم يطبع بعد، فلله الأمر من قبل ومن بعد.

المبحث الثالث: مؤلفاته المخطوطة.

إن ما تركه الشيخ رحمه الله مما لم يطبع بعد مشتمل على مؤلفات مكتملة، ومؤلفات ناقصة، ومؤلفات مفقود بعضها، وفتاوى ومقالات وخطب متفرقة، وإليك وصفاً ملخصاً لها.

أولاً: المؤلفات:

١. الدرر السنية في عقد أهل السنة المرضية.

وإنما ذكرته هنا لأنه لم يطبع مستقلاً، وإن طبع مع شرحه العقائد السلفية، وقد وقفت على نسختين خطيتين قديمتين له، ضمن مجموع فيه عدة متون للشيخ رحمه الله تعالى، الأولى منها تقع في الصفحة الأولى من المجموع، ورقمها ٧ -إذ سقط من المجموع قرابة ست صفحات- إلى ١٩، والثانية من صفحة ٦٢ إلى صفحة ٧٥، ومما ينبغي التنبه له أنه يُقَدَّمُ على هذه النسخ ما أثبته الشيخ في شرحه العقائد السلفية، لأن الشيخ مازال يغير ويزيد وينقص في منظومته ويحررها مع الأيام، كما حدثني بذلك الشيخ خالد الدرهم.

٢. جوهرة الفرائض.

وهو نظم في الفرائض، ويقع في الصفحة ٢٥ إلى الصفحة ٣٨ من المجموع السابق ذكره.

وجاء في الصفحة الأولى منه: «**كتاب جوهرة الفرائض: لناظمها الأحقر** ....[١] **أحمد بن حجر عفا الله عنه، آمين**»، ومطلعها:

«**يقول راجي رحمة المقتدر** ....[٢] **أحمد بن حجر**»

وعليها تصحيحات بخط الشيخ رحمه الله تعالى.

---

(١) كلمة مطموسة.

(٢) كلمة مطموسة، ويصلح في هذا الموضع كلمة "السلفي"، وقد كان كثيراً ما يثبتها في طرة مؤلفاته رحمه الله، فيناسب ذكرها هنا عملاً بما كان عليه عمله وشأنه وهمه وما أهمه، وما كان يدعو إليه في حياته رحمه الله.

٣. سلم الطلاب لمعرفة علم الإعراب.

جاء في أولها: «**وبعد، فهذه رسالة وجيزة في علم العربية، جعلتها لأمثالي من القاصرين والمبتدئين، وسميتها سلم الطلاب لمعرفة علم الإعراب، والله أسال أن ينفع بها عباده** .....».

وجاء في آخرها: «... **والله أعلم، وهذا آخر ما أوردناه في هذه الرسالة ولله الحمد أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً في السراء والضراء، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبة الكرام، وأسال الله قبوله والنفع التام، وتاريخ الختام في رجب الحرام، حينما كنت بهجر حرسها الله سنة ١٣٥٣**».

وقد أتحفني بهذا المجموع المشتمل على هذه التحف أخي الفاضل الشيخ أبو سليمان عبد الله بن يوسف، فجزاه الله خير الجزاء.

وقد وقف هو عليه بمساعدة الأخ الفاضل عبد الغفار كاتب الشيخ والقائم على مكتبته بعد وفاته رحم الله الجميع.

٤. شرح على جوهرة الفرائض.

جاء على طرته: «هذه الكراسة من تأليف الأستاذ أحمد بن حجر، وبخط سيف بن سعيد بن غباش ١٣٦٤.

وهي الآن ملك سيف بن سعيد بن غباش».

وتنتهي في نهاية الكلام عن التعصيب، وتقع في اثنتين وثلاثين صفحة.

٥. شرح على الرحبية.

جاء في آخرها: «قد انتهينا من الفرائض في ٣ جمادى الأولى ١٣٦٤، على يد شيخنا أحمد بن حجر حرسه الله وأبقاه، آمين، نسأل الله زيادة العلم في الدنيا، والجنة في الأخرى، آمين.

صحح الحقير الفقير إلى ربه أحمد بن علي بن سعيد الشامسي».

وهو ممن تتلمذ على الشيخ في رأس الخيمة، وقد توفي رحمه الله تعالى، وجاء في الصفحة الأولى بعد كلام عن المبادئ العشرة لعلم الفقه: «أملاه الشيخ أحمد بن حجر».

٦. **شرح على ملحة الإعراب.**

والخط خط أحمد بن علي الشامسي، وآخر الشرح عند الكلام على حرف النصب "أن"، ثم بعض الأبيات والمسائل في الفرائض، وفي آخره رسالة تساقطت أطرافها، وقع عليها أحمد بن سعيد الشامسي، ذكر أنها حررت في ١٣٦٤، ويقع هذا الشرح في ٧٧ صفحة.

٧. **شرح على منظومة الدرر السنية.**

جاء بعد ذكر أبيات من النظم: «**بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى، وبعد، فهذه تقارير سنية، أمليتها حين قراءتي وإقرائي لأحد الإخوان، مقتطفاً كثيراً منها من الشرح .... سالكاً سبيل الإيجاز، مبيناً في الغالب الخلاف، ومرجحاً طريقة الأسلاف، والله أسأل النفع به**» ثم توقيع الشيخ أحمد بن حجر، ورُقِمَ على طرتها: «**هذه منظومة في علم التوحيد، المسماة بالدرر السنية في عقد أهل السنة المرضية لأحمد بن حجر، وبأسفل كل صحيفة جعل تقارير مهمة[1]، منقولة كثير منها من الشرح للناظم**».

وكتب فوقه: في حوز سيف بن سعيد بن غباش.

وكتب في أسفله: في حوز أحمد بن حجر سنة ٨١.

وكتب على غلافه الأخير من داخله: «هذا الدفتر دخل في ملك سيف بن سعيد بن غباش، حرر في ٢ ربيع الأول سنة ١٣٦٤».

وينتهي هذا الشرح في أوائل الكلام على الآيات المشيرة إلى خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وعدد صفحاتها ثمان وثمانون صفحة.

٨. **شرح آخر على الدرر السنية.**

وهو على طريقة الحواشي، وينتهي في أثناء شرح قول الناظم:

«**كذاك نار، جنة، قد وجدا فلتعتقد لا تفنيان أبدا**»

وعدد صفحاته ثلاث وتسعون ومائة صفحة.

---

(١) ولذلك كنت إذا نقلت منها في الرسالة، أطلقت عليها اسم: تقارير مهمة على الدرر السنية.

٩. شرح آخر على الدرر السنية.

وينتهي هذا الشرح عند ذكر ما قيل في عدد الأنبياء والرسل، ثم قوله:

«**وأفضل الـــورى بـــلا امتـــراء محمـــد رســـول ذي النعمـــاء**»

ويبلغ خمساً وتسعين صفحة.

وجاء في أوله: «.... **أما بعد، فهذا شرح وسط**[1] **بين الإيجاز المخل والتطويل الممل، على منظومتي المسماة بالدرر السنية في عقد أهل السنة المرضية، أرجـــو بها الفوز والنجاة يوم الدين، وعلى الله توكلي واعتمادي، وهو حسبي ونعـــم الوكيل**».

وهذه الشروح الثلاثة متقاربة في الألفاظ، وقد يوجد في بعضها ما لا يوجـــد في غيره، وغالباً لا تزيد عما في العقائد السلفية، وربما يوجد فيها بعض العبارات التي لا توجد في العقائد السلفية، ويكون فيها مزيد بيان أو تحقيق في المسألة.

١٠. اختصار شرح السفاريني.

أي لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية، بدأ به رحمه الله وكتب فيه قليلاً، حيث بلغ إلى الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في نظم السفاريني وشرحه، وذلك في كراس بلغ اثنتين وعشرين صفحة.

كتب على طرته بخط الشيخ: «**شروع في اختصار شرح السفاريني**».

١١. كراس كتب على طرته: «**أسئلة الإذاعة، وبعض المباحث**».

وفيه ذكر بعض الأجوبة لمسائل سئل عنها الشيخ، وبعض الموضوعات التي ألقاها في الإذاعة، وعدد صفحاته ١١٧ صفحة.

١٢. ملخص فقهي على صورة السؤال والجواب.

على المذهب الحنبلي، إلى باب الوضوء، في تسع صفحات قديمة، تكاد تتكسر.

١٣. مختصر فقهي، أيضاً على صورة السؤال والجواب.

---

(١) ولذلك كنت عند الإحالة إليها أسميها: بالشرح الوسط، والنسخة الثالثة أطلقت عليها: شرح الدرر السنية، ولو أني قلت حاشية على الدرر السنية لكان أقرب إلى الواقع.

بلغ إلى باب المسح على الخفين، وأعقبه بباب في الإخلاص في جميع النية والأقوال والأفعال، ومخروم من أوله قدر صفحة تقريباً، والأسلوب أسلوب الشيخ أحمد بن حجر، وعدد صفحاته ٢٩ صفحة، وبعده رسالة في بدعية أداء صلاة الظهر بعد الجمعة، وليس للشيخ، وبعدها عقيدة عبد الله بن أبي بكر الملا «نظماً».

١٤. الأجوبة الصومالية عن العقائد الأشعرية.

مسودة في كراسين، وفيها نقص كبير، وهو جواب سؤال عن المسائل التي تميزت بها الأشاعرة وانفردت بها عن غيرها، وعن مصطلحات الشافعية، ويوجد نسخة كاملة من ملخصه بعنوان: «تلخيص الأجوبة الصومالية عن العقائد الأشعرية»، وتقع في أربع عشرة صفحة بخط صغير، وهو مقتصر فقط عما يتعلق بالمسائل التي تميزت بها الأشاعرة.

١٥. خطبة عيد الأضحى.

في كراس لطيف، ولم تبيض، وممكن أن تضم إلى مجموعة خطب الشيخ رحمه الله.

١٦. من أحسن الكلام على بلوغ المرام، الجزء الثالث.

وهو من إملاء الشيخ رحمه الله تعالى، وأوله في الكلام على نواقض الوضوء، وآخره الكلام في حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم سأل أهل قباء فقال: ((إن الله يثني عليكم)) فقالوا: إنا نتبع الحجارة بالماء.

وعدد صفحاته ثمان وأربعون.

١٧. من أحسن الكلام على بلوغ المرام، الجزء الخامس.

أوله في المواقيت للصلاة، وآخره الكلام على أن ستر العورة شرط لصحة الصلاة، وعدد صفحاته خمسون.

١٨. رسالة في ذم البدع والرد على شبه محسني البدع.

وعدد صفحاتها اثنتان وخمسون صفحة، وقد قام الأخ الشيخ محمد نور الإحسان "الأندنوسي" بنسخها وتحقيقها وإعدادها للطباعة، وهو من زملائنا في الدراسات العليا.

١٩. بحث في كلام الله تعالى، "الجزء الثاني".

جاء في آخره: «... **ولأجل احتمال المعنيين أنكر أحمد الإطلاق والإثبات والنفي قبل التفصيل والبيان الذي يحصل به التميز بين المعنيين ومعرفة المراد منهما.**

والحمد لله على ما من به علينا من إكمال هذا الجواب المتضمن لإجابة السائل وزيادة مسائل مفيدة تهم القارئين والباحثين، وأحسب أنه أروى الغليل وأشفى العليل، وقد تم تحريره وتسطيره في اليوم السابع عشر من شهر ذي الحجة عام واحد وتسعين وثلاثمائة وألف هجري، المؤلف أحمد بن حجر قاضي المحكمة الشرعية بدولة قطر».

وعدد صفحاته ٤٨ صفحة، من ٥٨-١٠٤، والجزء الأول من ١-٥٧، لم أقف عليه.

٢٠. كراس وسم على طرته: «**أسئلة محمد نصير والأجوبة عنها**».

وفيه ستة وعشرون سؤالاً، آخرها سؤال عن أبي الحسن الأشعري، وعدد صفحاتها ٧٤ صفحة.

جاء في آخره: «**وفي هذا القدر كفاية، التحرير في ٢٦ من ربيع الأول ١٣٩٦هـ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين**».

٢١. قصيدة مطلعها:

«ألا بشرى لقومي أجمعينا   بنحرير سليلِ الأكرمينا»

وهي في الثناء على عبد الله القصيمي قبل أن ينتكس ويرجع على عقبيه، نسأل الله السلامة والعافية.

في ستة وثمانين بيتاً، جاء في أولها: «**لحضرة الأستاذ العلامة الجليل الشيخ عبد الله بن علي القصيمي، أقدم هذه القصيدة المعبرة عما في الضمير من الإخلاص والولاء، راجياً قبلوها والصفح عن المساوي، من المخلص أحمد بن حجر**».

وعليها تصحيحات بخط الشيخ، وفي الأبيات من ٩-١٣ طمس في بعض كلمات الشطر الثاني.

٢٢. الخطب المنبرية.

وهو مجموعة خطب للشيخ رحمه الله، كان قد أملاها ثم أمر كاتبه عبد الغفار

بجمعها في كراس واحد، كما حدثني عبد الغفار بذلك، وهي خمس عشرة خطبة، في تسع وثمانين صفحة.

٢٣. محاضرات.

وهو كراس كتب على طرته محاضرات، وفيه خطب وكلمات للشيخ رحمه الله، وبعضها مكرر، منسوخ عن بعض الخطب الموجودة في كراريس أخرى للشيخ رحمه الله، وعدد صفحاته مائة واثنتا عشرة صفحة.

٢٤. إكمال الدين ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾.

ويقع في ثلاثة أجزاء، بدأ فيه رحمه الله بذكر تفسير الآية: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينُكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً﴾، نقلاً من كلام المفسرين.

ثم ذكر أن ذلك يقتضي أن هذا الدين عام لجميع الإنس والجن، وأن ذلك يقتضي أيضاً ختم النبوة وعدم الحاجة إلى القوانين الوضعية، واستطرد في الرد على من يطعن في الشريعة، وذكر بعض محاسن الإسلام، وذكر بعض قواعد الشريعة ودلائل كمالها.

ثم ذكر أن كمال الدين أيضاً يقتضي إبطال البدع وعدم الحاجة لها، ثم استطرد في أدلة ذلك والرد على محسني البدع، ثم تلكم على بعض البدع الاعتقادية والعملية.

وجاء في آخره بخط الشيخ رحمه الله مؤرخاً للانتهاء منها: «**آخر الرسالة آخر رمضان ١٤١١**».

٢٥. إجابة السائل الماجد عن بعض أحكام المساجد.

وهو جواب لسؤال ورد لرئيس المحاكم الشرعية الشيخ عبد الله بن زيد آل محمود من رئيس جمعية الدعوة للغة العربية والثقافة الإسلامية في جمهورية موريشيوس الإفريقية، يسأل فيه عن حكم الإسلام في زخرفة المساجد وارتفاع بنائها ومآذنها ومنابرها، وقد أحال الشيخ المحمود السؤال للشيخ أحمد بن حجر.

وكان الفراغ من تحريره في الدوحة في العشرين من صفر عام أربع وأربعمائة بعد الألف، كما جاء في الخطاب المرفق بالجواب المرسل من الشيخ ابن حجر إلى

الشيخ عبد الله بن زيد آل محمود رحمه الله تعالى.

وقد ذكر الشيخ للسائل وأفاده عن مسائل لم يسأل عنها، فضلاً منه وزيادة، فذكر فضل المساجد وبناءها والسعي إليها، وحذر من بعض البدع التي تنتهك بها حرمة المساجد، قال: «**ومن أعظمها وأشنعها وأرذلها بدعة دفن الميت في المسجد، أو في الأرض المتعلقة المحسوبة من المسجد والموقوفة للمسجد، لأن ذلك ذريعة إلى الشرك الأكبر الذي لا يغفر الله لصاحبه إن لم يتب ...**».

ثم ذكر كثيراً من البدع وحذر منها رحمه الله تعالى، وعدد صفحاته اثنتان وأربعون صفحة.

٢٦. ملاحظات على بعض كلام الشرقاوي عن الشيخ ابن تيمية رحمه الله تعالى.

وهي مقالات نشرها الشيخ في جريدة الراية، رداً على بعض مزاعم ذلك الرجل وبعض طعونه في شيخ الإسلام، وفيها تحرير لبعض المسائل التي انتقدها خصومه عليه وشنعوا بها عليه كشد الرحل والاستغاثة والتوسل وغيرها.

وفيها ذكر كلام أهل العلم في الثناء عليه وتلخيص ما ذكره في العقيدة الواسطية، ورد بعض الشبه التي يتعلق بها خصومه ضده، وتأريخها تقريباً في ١٤٠٣/١.

٢٧. كشف الشبهات وحل المشكلات.

وهو في أربعة أجزاء، ذكر فيه بعض شبه القدرية وبعض الإشكالات حول بعض الآيات، وبين الشبه المثارة حول تقسيم التوحيد، وشبه بعض القبوريين والمعتزلة والملاحدة، وشبه المؤولة والمعطلة في الصفات، ورد على شبه بعض الملحدين في إنكار المعجزات، وشبه المستشرقين والرافضة حول القرآن وجمعه ونزوله على سبعة أحرف.

وذكر بعض شبه المرجئة كتعلقهم بحديث: ((من قال لا إله إلى الله دخل الجنة)) وغيرها من الشبه التي يثيرها الغربيون وأتباعهم حول بعض النصوص من الكتاب والسنة.

وتبلغ أجزاؤه الأربعة ثلاثاً وستين وأربعمائة صفحة.

٢٨. كتاب في التدخين.

بين فيه حكم التدخين وأقوال علماء المذاهب الأربعة فيه، وفصل في ذلك، وذكر أضراره، ويقع في أربع وستين ومائة صفحة.

٢٩. القول المجتبى في تحريم الربا.

وهذا من آخر مؤلفات الشيخ رحمه الله، وقد صُفَّ على الحاسوب في أيام الشيخ رحمه الله وتوفي قبل أن يدفعه إلى الطباعة، وقد أرخ مقدمته بغرة رجب الحرام من عام ١٤١٣هـ.

وقد ألف الشيخ هذا الكتاب رداً على الفتاوى التي تزعم أن فوائد المصارف هي من قبيل القراض، قال الشيخ: «**وهذه مغالطة عظيمة وخطأ جسيم**»، وقال: «**وهذه الفتوى المخالفة لكتاب الله وسنة رسوله الكريم وإجماع العلماء من سائر بلاد المسلمين، قد ساعدت على انتشار الربا** ...».

قال: «**وقد كتب الكثيرون في الربا وتحريمه، خصوصاً في هذا العصر، ولكني رأيت أن أساهم بقدر الاستطاعة في بيان تحريمه وأضراره ورد الشبهات التي يثيرها بعض المبيحين للربا، فكتبت هذه الرسالة، وسميتها "القول المجتبى في تحريم الربا"**»، وقد وقع عليها فقال: «**مدينة الدوحة، غرة رجب الحرام ١٤١٣هـ ١٩٩٣، أحمد بن حجر آل بوطامي البنعلي**»، ويقع الكتاب في اثنتين وثلاثين ومائتي صفحة.

ثانياً: الفتاوى والمقالات والخطب المتفرقة.

ترك الشيخ رحمه الله ثروة كبيرة من الفتاوى والمقالات والخطب، إضافة إلى ما تقدم ذكره من الكتب المطبوعة والمخطوطة، وهذه الفتاوى والمقالات والخطب تحتاج إلى عناية لترتيبها وخدمتها وإخراجها، ليستفيد منها الناس ويعم الانتفاع بها، كما حصل الانتفاع بكاتبها ومفتيها وقائلها في أيام صحته وحياته رحمه الله تعالى.

ولما وقفت على هذا التراث الضخم، نسخت منه بالناسخة ما أحتاج إليه في البحث، فاجتمع لدي كم هائل من الفتاوى والمقالات والخطب، احتجت بعد ذلك لترتيبه وتبويبه لأتمكن من الإفادة منه والرجوع إليه متى ما أردت ذلك، أو أراد غيري التوثق من كلامي ونقلي، فقمت بجمع هذه المقالات والفتاوى على حسب الموضوعات العقائدية من غير فصل بين الفتاوى المتتابعة أو ما كان منها مجموعاً بعضه إلى بعض، لأن هذا الجمع والضم قد يكون له سبب أو أثر في فهم الفتاوى، ولا ينتبه له لأول وهلة مما أدى إلى عدم القدرة على التصنيف الموضوعي بشكل تام، مما اضطرني إلى أن أغير ذلك من الترتيب الموضوعي إلى جعلها في أجزاء متتابعة.

وفيما يلي وصف لهذه الأجزاء، ولاسيما الفتاوى المطولة فيها:

الجزء الأول[1]:

وهو مصورات من كراس كتب على طرته: «فتاوى فضيلة الشيخ أحمد بن حجر قاضي المحكمة الشرعية الأولى، رقم (١)» وعدد صفحاته خمسون ومائتي صفحة، وقد صورت منه أربعاً وتسعين صفحة.

الجزء الثاني:

وهو مصورات عن «فتاوى فضيلة الشيخ أحمد بن حجر قاضي المحكمة الشرعية الأولى، رقم (٣)»، وعدد صفحاته ست وسبعون ومائتي صفحة، وقد صورت منه إحدىً وأربعين ومائة صفحة.

الجزء الثالث:

(١) وأنبه مرة أخرى أن هذا باعتبار ما قمت أنا بتصويره من مكتبة الشيخ، ثم جمعه وترتيبه وتقسيمه.

وهو مصورات من الجزء الثاني والرابع من الفتاوى التي سبق ذكرها، والجزء الثاني عدد صفحاته ثلاثون ومائتي صفحة، وعدد ما صورت منه خمس وعشرون صفحة، والرابع عدد صفحاته أربع وسبعون صفحة، وعدد ما صورت منه تسعاً وثلاثين.

الجزء الرابع:

وهو كراس جمع فيه الشيخ كثيراً من فتاواه، كتب على طرته: «الفتاوى»، وهو كراس قديم، وقد رُقمت صفحاته باليد، وبلغ ذلك إلى ثمان وثلاثين وثلاثمائة صفحة، وأوله بعد البسملة: «جواب أسئلة ملا ياسين ١٢/١١/٣٧٨» أي بعد الألف، والذي أعانني في تصويره وتصوير كثير من الكراريس التي تحتاج إلى رعاية خاصة لقدمها وتعرضها للتلف، الأخ الفاضل الشيخ خليفة بن ارحمة الجهام الكواري وفقه الله تعالى، وقد أخذ ذلك منه وقتاً وجهداً كبيراً، وذلك إدراكاً منه لأهمية هذه الفتاوى والمؤلفات، وحفاظاً عليها من التلف والضياع، فجزاه الله خير الجزاء.

الجزء الخامس:

وهو كراس كبير، جمعت فيه بعض الفتاوى للشيخ، مرتبة على الأبواب الفقهية، وعدد صفحاته أربع ومائتا صفحة.

الجزء السادس:

كراس كبير وقديم، سجلت فيه بعض الأحكام القضائية، وفيه فتاوى كثيرة، وبعض ذلك بخط الشيخ رحمه الله، وعدد صفحاته تسع وستون صفحة.

وقام بتصويره بالمصورة الرقمية أخي الفاضل الشيخ خليفة بن ارحمة الكواري وفقه الله تعالى.

الجزء السابع:

مجموع فتاوى من مصوراتي وترتيبي، وعدد صفحاته مائة وواحد وأربعون صفحة.

الجزء الثامن:

وهو مجموع فتاوى من مصوارتي وترتيبي، وعدد صفحاته أربع وتسعون صفحة، في ضمنه فتوى في التوسل، من صفحة ٧ إلى ١٥، وأخرى أيضاً من صفحة ٤٥ إلى ٤٩.

وجواب سؤال عن الذبح لغير الله من صفحة ١٩ إلى ٢٢.

وفتوى عن الجماعات المعاصرة من صفحة ٦٥ إلى ٧٣.

وجواب على استشكال من أن إثبات الصفات يلزم منه التشبيه من صفحة ٨٩ إلى ٩٤، وهو ناقص من آخره.

الجزء التاسع:

وهو مجموع فتاوى من مصوراتي وترتيبي، وعدد صفحاته ثمان وسبعون صفحة، أوله جواب سؤال عن الأشاعرة: هل يعتبرون من أهل السنة.

وفيه جواب عن الفرق بين عقيدة السلف وعقيدة الأشاعرة، وآخر عن التقليد والاجتهاد، وهو من صفحة ٨ إلى ٣٤، وفيه نقص كبير في آخره.

وفي هذا الجزء أيضاً تلخيص الأجوبة الصومالية عن العقائد الأشعرية، وهو من صفحة ٤٥ إلى ٥٩، أربعة عشر صفحة بخط الآلة الكاتبة، خط صغير، لو طبع يخرج أكثر من خمسين صفحة.

الجزء العاشر:

وهو مجموع فتاوى من مصوراتي وترتيبي، وعدد صفحاته خمسة عشر ومائة صفحة، وفي أوله فتوى من ثمانية عشر صفحة حول إثبات النبوة والفرق بين الأنبياء والمصلحين، رداً على من يزعم أن الأنبياء ليسوا إلا رجال مصلحين.

وأكثره في الكلام على الآيات المتعلقة بعصمة الأنبياء والشبه المثارة حولها.

الجزء الحادي عشر:

وهو مجموع فتاوى من مصوراتي وترتيبي، وعدد صفحاته أربعون صفحة، أوله أجوبة عن الأسئلة الواردة من المكرم محمد هادي الباكستاني، وهي من صفحة ١ إلى ٦، وهي ثلاثة أسئلة، أولها عن حكم التميمة من القرآن.

وفيه أسئلة عن الأمور التي يعذر فيها بالجهل، من صفحة ٢٢ إلى ٢٥، ومن ٣٨ إلى ٤٠.

الجزء الثاني عشر:

وهو مجموع فتاوى من مصوراتي وترتيبي، وعدد صفحاته أربعون ومائة صفحة، أوله فتوى عن وحدة الأديان، وأسئلة عن كفر اليهود والنصارى، وسؤال عن تعدد

الجماعات من صفحة ٢٤ إلى ٢٦، وهو ناقص من آخره، وسؤالين عن الفَرْقِ بين الفقه والصوفية، وعن الوهابية هل تخالف عقيدة أهل السنة، من صفحة ٢٧ إلى ٣٧، وبعده أسئلة عن التعامل مع اليهود والنصارى.

وفيه رسالة للشيخ سماها: «إفادة المستفيدين»، وهي من صفحة ٧٧ إلى ٨٢، وفيها نقص من آخرها.

وفيه نسخة أخرى من الأسئلة الباكستانية التي سبق ذكرها في الجزء السابق، وتقع في ست عشرة صفحة، من صفحة ٨٧ إلى ١٠١، وهي ثمانية أسئلة حرر جوابها في الدوحة غرة ذي القعدة عام ١٤١١.

وفيها فتوى في إحداث الكنائس وتجنيس النصارى، وهي من إحدى عشرة صفحة، من صفحة ١٢٧ إلى ١٤٨، ومنها نسخة أخرى في الجزء (٥١/٢٠).

الجزء الثالث عشر:

وهو مجموع فتاوى من مصوراتي وترتيبي، وعدد صفحاته مائة وست وستون صفحة، وأوله فتوى عن تعلق الرافضة بحديث: ((حسين مني وأنا من حسين))، وسؤال عن الزيدية من صفحة ١١ إلى ١٣، وبعده عن حديث ((أنا مدينة العلم وعلي بابها))، وفيه رسالة في الدفاع عن عثمان رضي الله عنه، ولكنها ناقصة من آخرها، وهي من صفحة ٢٣ إلى ٤٢.

ثم بحث في مسألة المتعة يحتاج إلى ترتيب، وبعضه مبيض وبعضه مسودات، وذلك من صفحة ٤٥ إلى ١٣٠، وفي آخره فتوى عن البريلوية وأخرى عن الدروز.

الجزء الرابع عشر:

وهو مجموع فتاوى من مصوراتي وترتيبي، وعدد صفحاته أربع وأربعون، وأوله ردود على محاضرة عبد الحميد الأنصاري، ولعلها التي كان الشيخ نشرها في الجريدة يومئذ، ثم أسئلة تتعلق بزينة المرأة وتعدد الزوجات وتحديد النسل، وسفر المرأة وغيرها.

الجزء الخامس عشر:

وهو مجموع فتاوى من مصوراتي وترتيبي، وعدد صفحاته ثلاث وأربعون ومائة صفحة، وأوله كلمة في إهداء القراءة للأموات.

وفيه رد على الوصية المزعومة لخادم الحجرة الشريفة من صفحة ٣٥ إلى ٣٨، حررت في ١٤٠١/١١/٢٣.

وكلمة حول حفلات الزار من صفحة ٣٦ إلى ٤٣، وفيه تأييد لفتوى الشيخ ابن باز حول الإحداد على الملوك والزعماء من صفحة ٨٩ إلى ٩١.

الجزء السادس عشر:

وهو مجموع فتاوى من تصويري وترتيبي، ويبلغ أربعاً وعشرين صفحة، وفيه سؤال عن الطريقة الختمية وبعض ما يتعلق بالتقليد والاجتهاد، وغير ذلك.

الجزء السابع عشر:

وأغلبه مقالات للشيخ رحمه الله تعالى، وهو من تصويري وترتيبي، ويبلغ تسعاً وأربعين ومائة صفحة.

فيه مقال عن تحضير الأرواح، وعن مكانة القرآن والسنة، وخطبة في الإيمان والعمل الصالح، ومقال في الحج والعمرة، وآخر في حِكَم الحج، ومقال عن الحكم بغير ما أنزل الله، وبحث في الرد على جماعة التكفير، إلا أن فيه نقصاً، ومقال في فصل الدين عن السياسة، وآخر في ميزات التشريع الإسلامي، وغيرها.

الجزء الثامن عشر:

وفيه مجموعة من مقالات الشيخ مصورة عن بعض الجرائد التي نشرت فيها تلك المقالات، ويبلغ خمساً وخمسين صفحة.

الجزء التاسع عشر:

وهو عبارة عن مصورات لأربعة كراريس، الأول فيه بحث عن صحة خطبة المسافر الجمعة في المقيمين، حرر في ١٣٩١/٢/١٩، ثم بحث في الصفات ومذهب الأشاعرة.

والثاني فيه مقال في صلاحية الشريعة لكل زمان ومكان.

والثالث فيه بحث في تكفير المعين.

والرابع أسئلة وأجوبة حول القرآن، وفيه خمس وعشرون سؤالاً أجيب عن ثلاثة منها، وعدد صفحات المجموع ست وثمانون صفحة.

الجزء العشرون:

وهو عبارة عن مصورات لأربعة كراريس.

الأول إجابة عن بعض الأسئلة، بعضها من عبد الله بن خلف السبت الكويتي.

الثاني أجوبة لبعض أسئلة عبد الله بن خلف الكويتي، أولها سؤال عن الخضر.

الثالث فيه جواب عن سؤال عن بناء الكنائس في البلدان الإسلامية، وآخر عن حكم تجنيسهم.

والرابع فيه بعض المقالات، الأول حول حقيقة دين الإسلام، والثاني حول التشبه بالكفار، وآخر حول تشريع الحدود، والرابع حول اليهود وأخلاقهم الذميمة، وعدد صفحات المجموع ثلاث وستون صفحة.

الجزء الحادي والعشرون:

وهو عبارة عن مصورات لثلاثة كراريس.

الأول فيه بعض الخطب، وبعضها بخط الشيخ رحمه الله، والثاني كذلك، بعض الخطب والمقالات، والثالث فيه بعض الخطب أيضاً، وعدد صفحات المجموع مائة وخمس وخمسون صفحة.

الجزء الثاني والعشرون:

وهو عبارة عن مصورات لثلاثة كراريس، الأول فيه الرد على عبد الوارث الكبير حول مقال له يشكك فيه ببعض الأحاديث المخرجة في البخاري وغيره، والثاني في الرد على الدكتورة سهير القلماوي في كلامها حول المرأة والحجاب، وقد عنونه الشيخ بقوله: «كلمة حق في نحر الباطل».

الثالث أجوبة على أسئلة للشيخ محمد، ولعله محمد نصير الذي له أسئلة أخرى، وعدد صفحات المجموع خمس وسبعون صفحة.

الجزء الثالث والعشرون

وهو عبارة عن مصورات لثلاثة كراريس، الأول في حكم التدخين، وهو مؤلف مستقل في ذلك، سبقت الإشارة إليه.

الثاني جواب أسئلة لمحمد نصير ويوسف بن عبد الله المصلي.

الثالث بحث حول دية المرأة، وعدد صفحات المجموع تسع وثلاثون ومائتين.

الجزء الرابع والعشرون:

وهو عبارة عن مصورات لأربعة كراريس، الأول فيه مجموع خطب، الثاني حول كشف وجه المرأة، وكأنه مسودة لبعض مباحث كتاب «الأدلة من السنة والكتاب في حكم الخمار والنقاب».

والثالث فيه بعض الموضوعات والخطب والرد على الوصية المزعومة لخادم المسجد النبوي.

والرابع لعله مسودة لبعض مباحث كتاب الإسلام والرسول، وعدد صفحات المجموع أربع وستون صفحة.

الجزء الخامس والعشرون:

وهو عبارة عن مصورات لمجموعة كراريس كلها في حكم التصوير واتخاذ الصور، ومناقشة الأدلة في ذلك، وهي سبع كراسات، وعدد صفحات المجموع ثلاثون ومائة.

الجزء السادس والعشرون:

وهو مصور عن كراس فيه بعض الرسائل والفتاوى، وعدد صفحاته خمس وثلاثون صفحة.

الجزء السابع والعشرون:

وهو في شرح حديثين، الأول حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكثر ما يدخل الناس الجنة، فقال: ((تقوى الله وحسن الخلق))، وسئل عن أكثر ما يدخل الناس النار، فقال: ((الفم والفرج)).

والثاني حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم: أي العمل أحب إلى الله؟ .... الحديث، وهو مؤرخ في شوال عام ١٣٩٩، وعدد صفحاته عشرون صفحة.

الجزء الثامن والعشرون:

وهو مصور لكراس فيه خطبة عن محاسن الدين وعداء الغربيين، وسؤال عن تزويج الشيوعي بالمسلمة، وسؤال عن حكم طلاء الأظافر بالمناكير، وعدد صفحاته خمس عشرة صفحة.

الجزء التاسع والعشرون:

وهو عبارة عن مصورات لخمسة كراريس قديمة، الأول فيه مجموع خطب، والثاني كذلك، فيه مجموعة خطب، والثالث فيه خطبة عن الإيمان والعمل الصالح، والرابع فيه مجموعة خطب، والخامس فيه خطبة عن البعث والنشور، وعدد صفحاته سبعون صفحة.

الجزء الثلاثون:

فيه مصورات لأوراق متفرقة، عبارة عن رسائل وفتاوى، وعدد صفحاته سبع وعشرون.

الجزء الحادي والثلاثون:

مصور لكراس قديم فيه مجموعة خطب، وعدد صفحاته ثلاث وعشرون صفحة.

الجزء الثاني والثلاثون:

وهو مصور لكراس فيه أسئلة وأجوبة فقهية، ويقع في ست عشرة صفحة.

إلى غير ذلك من الفتاوى والدفاتر التي حوتها ملفات الشيخ الخاصة، التي جمعها كلها وفهرسها الأخ الفاضل الشيخ عبد الله يوسف، فبلغ عدد المصورات من فتوى وكراسٍ ودفترٍ ومقالٍ: مائتين وأحد عشر، وأكثرها قد حواه المجموع الذي جمعته ورتبته، إضافة إلى الكتب المخطوطة التي أشرت إليها.

أسأل الله تعالى أن يكتب للشيخ الأجر العظيم على ما قدم وكتب وألف وقام بالدعوة إلى الله والجهاد في سبيله بقلمه ولسانه، وبقيامه بالحق والدعوة إليه، وأسأله أن ييسر إخراج تراث الشيخ رحمه الله على أفضل وجه وأتمه، وأن يحصل الانتفاع به على أفضل وجه وأتمه إنه ولي ذلك والقادر عليه، والحمد لله رب العالمين.

المبحث الرابع: الكتب التي اهتم بطبعها وقدم لها.

الذي وقفت عليه من الكتب التي قدم لها الشيخ رحمه الله هي:

١. القول الحق في شرح منظومة شهود الحق في إثبات ذات وصفات خالق الخلق.

الشرح للشيخ محمد رشاد بن محمد صالح «إسماعيل زاده»، والنظم للإمام العلامة الشيخ عبد الرحمن بن أحمد بن يحيى الكمالي.

وقد نظمه في الرد على المخالفين لعقيدة السلف في الأسماء والصفات، وركز الكلام في منظومته على صفة الاستواء والعلو ورؤية المؤمنين لربهم في الدار الآخرة.

ويظهر من النظم كما يقول الشيخ: أن الناظم كان متأثراً تأثراً بالغاً من جراء خصومة المناوئين والمعارضين.

٢. إتحاف أهل الهمم الفياضة بأحكام الحيض والنفاس والاستحاضة، مع أدلتها من الكتاب والسنة والإجماع.

جمع وترتيب الفقير إلى رحمة ربه محمد سالم أحمد مود الجكني.

٣. عصمة الأنبياء في الكتاب والسنة والرد على الشبهات الواردة عليها.

تأليف محمد الخضر بن الناجي ضيف الله.

٤. هذه هي الصوفية.

للشيخ العلامة ناصر السنة وقامع البدعة عبد الرحمن الوكيل المصري.

٥. بين الديانة البريلوية ودين الله الإسلام.

تأليف الأستاذ محمد أنور كليم.

٦. كتاب مصرع الشرك والخرافة.

تأليف الشيخ خالد محمد علي الحاج.

٧. كتاب صيحة الحق.

تأليف أبي الوفاء الشيخ محمد درويش رحمه الله تعالى، وهو في بيان التوحيد والتحذير من الشرك، وكشف الكثير من بدع الصوفية وشبهاتهم.

٨. الكلمات النافعات للأخوات المسلمات.

تأليف الشيخ عصام بن محمد الشريف، و لم أقف على الكتاب، ولكن يقول الشيخ في مقدمته بعد أن ذكر أنه قرأ الرسالة بتدبر وإمعان نزولاً عند رغبة مؤلفها، قال: «**والحق يقال أن الرسالة قامت بواجب كبير نحو شقائق الرجال في سلوكهن في تعلم العلم ومعرفة الآداب والأخلاق نحو الزوج والوالدين والجيران والمجتمع عامة**»[(١)]، ثم ذكر مميزاتها.

٩. جماعة التكفير والهجرة.

من إعداد الملازم خليفة بن خميس بن محمد المسلماني.

وقد رأيت الكتاب في مذكرة، ولا أعلم أنه طبع، وطالعته مطالعة يسيرة، ويكفينا ما ذكر الشيخ عن الكتاب، حيث قال: «**إن هذا البحث الذي كتبه أخونا في الله خليفة بن خميس لجدير بالاهتمام به وقراءته، وتَفَهُّم ما جاء فيه**»[(٢)].

وذكر أنه ألم بأطراف الموضوع، وذكر أن حدوث هذه الجماعة كان في عام ١٩٦٥-١٩٧١، عقب إدخال جماعة الإخوان السجن، وأن أول من قام بذلك رجل يدعى علي بن إسماعيل، وشكري أحمد مصطفى، وذكر -أي الكاتب- أن فكرهم يقوم على أساس تكفير وتجهيل المجتمع، وتكفير الحاكم والمحكومين، واستحلال دماء مخالفيهم، ثم ذكر الشيخ أن الرسالة جيدة، وقال: «**يبعد كاتبها حسب ما يظهر عن التعصب، ويتصف بالرزانة والسلوك المعتدل**».

ثم ذكر الشيخ أنه أثناء قراءته للكتاب اطلع على كتاب آخر يسمى «التكفير والهجرة وجهاً لوجه»، مؤلفه رجب مدكور، زعم أنه كان من الجماعة، بل كان نائب شكري مصطفى، وأنه أمره على الجماعة بعض السنوات، وأنه تبين له خطأهم وتبرأ منهم، ثم قال الشيخ: «**إن كانت الرسالة أو الموضوع يوافق ما يقوله رجب مدكور في مؤلَّفه، الأمر الذي يجعلنا نثق بالكاتب** ...» ثم قال: «**إن**

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٥٢/٧-٥٤).

(٢) انظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٦٦/١٣-٦٨).

صح ما كتب عنهم، فإنهم مخطئون وضالون، وأن أقوالهم كأقوال الخوارج ..».
وقد أرخ تحرير ذلك في ١٤٠٩/٧/١٥، وإنما توسعت عند ذكر هذا الكتاب لأني لا أعلم أنه طبع، وفي الذي قبله، لأني لا أعلم أنه يتوفر، فأحببت أن أذكر ولو شيئاً يسيراً يدل على ما في الكتابين، والله الموفق.

وقد تميز تقديم الشيخ رحمه الله لهذه الكتب بمميزات منها:

١. أنه يقرأ الكتاب الذي يقدم له قراءة كاملة، حتى يكون على معرفة تامة بما حواه من مباحث وما تميز به من مزايا، فيرى الشيخ رحمه الله بعد ذلك ما يستدعي التقديم للكتاب أو السعي في طباعته مع التقديم له.
ومن أمثلة ذلك، يقول الشيخ رحمه الله في تقديم كتاب «القول الحق»: «**فقرأت النظم ثم الشرح** ...».
وقال في تقديمه عصمة الأنبياء: «**وقد قرأت كتابه من أوله إلى آخره**»، وقال في تقديم كتاب صيحة الحق: «**فقرأته غير مرة، ووجدت فيه من البحوث المهمة** ...».
والذي يغلب على ظني أن سائر الكتب الأخرى قد قرأها أيضاً إن لم ينص على ذلك، لأنه رحمه الله كان شغوفاً بالقراءة، ولأن هذه الكتب أولاها اهتماماً وسعى في طباعتها، ولما يقرره في مقدمته من بيان مزايا الكتاب الذي يقدم له، مما يدل على مطالعة جيدة إن لم يكن قرأه قراءة كاملة.

٢. براعة الاستهلال.
يستهل الشيخ رحمه الله كل مقدمة من تلك المقدمات بما يناسب موضوع الكتاب وأهميته، كما في مقدمة كتاب عصمة الأنبياء، وهذه هي الصوفية، والبريلوية، ومصرع الشرك والخرافة.
ففي مقدمة كتاب البريلوية اقتبس من كلام الإمام أحمد في مقدمة كتابه الرد على الجهمية والزنادقة، ثم ذكر مصداق ما جاء في الخبر من تفرق هذه الأمة، وبين وجوب الاعتصام والتمسك بالسنة كما في حديث العرباض بن سارية، ثم ذكر ما حدث من خروج هذه الطائفة.

٣. التعريف بالمؤلف وبالكتاب، وهذا في جميع هذه المقدمات، ولاسيما في مقدمة القول الحق، لأن المؤلف مع قوة علمه وخوضه ميدان الدعوة والتعليم، إلا أنه قد يخفى أمره على كثير من أهل هذه البلاد، الخليج والسعودية، فضلاً عن غيرها كمصر وبلاد الشام.

فعرف بالمؤلف تعريفاً شاملاً، فذكر مولده وطلبه للعلم، وتمسكه بمنهج السلف وقيامه بأمر الدعوة ومواجهة المخالفين، وما لاقى من المحن والابتلاء، وما حصل له من عاقبة حميدة مجيدة، ثم ذكر وفاته.

٤. ذكر قصة تأليف الكتاب والحاجة الدافعة لتأليفه.

٥. المشاركة في إبداء الرأي في بعض المسائل المهمة المتعلقة بموضوع الكتاب.

ففي مقدمة كتاب القول الحق ذكر سبب نظم المؤلف للمنظومة، وأنه الخلاف على العقيدة لاسيما في الأسماء والصفات، وأن المؤلف ركز الكلام على مسألة الاستواء والرؤية، ثم عقب بعد ذلك بنقد موقف هؤلاء في عدائهم للشيخ مع أن المسألة معروفة، وكلام السلف مشهور في كتب الحديث والتفسير، ثم بين خطأهم على السلف ودعواهم أن مذهب السلف التفويض، ودعواهم أن مذهب السلف أسلم، ومذهب الخلف أعلم وأحكم.

وهكذا في مقدمة إتحاف أهل الهمم الفياضة، حيث أيد كلام المؤلف في مسألة المرأة الحائض التي تضطر للسفر قبل انقضاء حيضها، أنها تطوف الإفاضة وهي حائض.

واستطرد في تقديم كتاب عصمة الأنبياء في بيان معنى العصمة وأدلة ثبوتها للأنبياء والرسل، وكيف ذهب أهل العلم لبيان ما ظاهره التنقص بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

وهكذا في كتاب هذه هي الصوفية، حيث ذكر خطورة التصوف وآثاره السلبية على الأمة، وضرورة مواجهة ذلك، وهكذا سائر مقدمات الشيخ رحمه الله تعالى.

٦. ذكر مزايا الكتاب الذي يقدم له.

ذكر رحمه الله في كتاب القول الحق، ستة مزايا، منها أنه شرح كافي ووافي، مع التوسط من غير اختصار يخل ولا تطويل ممل، وأنه يقيم الأدلة من الكتاب والسنة، وأن الشارح سلفي العقيدة كالناظم، وأنه كثيراً ما يطيل الوقوف لإثبات العقيدة وغرسها في أذهان القارئين كما صنع الناظم.

أنه أخرج بشرحه هذا ذلك الكنز المدفون، ووضح هذه القصيدة العظيمة التي يزهد فيها الكثيرون.

ورسالة إتحاف أهل الهمم الفياضة ذكر لها سبع مزايا، مع صغر حجمها، ثم قال: «**وبالجملة فالرسالة لا نظير لها ولا غنى لكل فقيه أو مفت من قراءة هذه الرسالة ...**».

وهكذا في سائر الكتب التي قدم لها، يذكر مميزاتها ليزيد القارئ رغبة وحرصاً على قراءتها والإفادة منها.

ثم إننا بنظرة سريعة على هذه الكتب التي قدم لها الشيخ واهتم بطبعها، نجد أنها تدعو إلى العقيدة السلفية الصحيحة، وإلى اتباع الكتاب والسنة، ونبذ البدع والتفرق والاختلاف، وتحذر من العقائد الفاسدة، وترد الشبه الواردة، ليكون المؤمن محصناً من هذه الأفكار والمذاهب الهدامة.

وينفرد كتاب إتحاف أهل الهمم الفياضة بأنه في مسألة فقهية، وكتاب الكلمات النافعات بأنه في الأخلاق والآداب والسلوك، ولا شك أن مسألة الحيض والاستحاضة من المسائل الدقيقة التي اختلف فيها كلام أهل العلم، وتحير فيها بعضهم، ولما كان هذا المُؤَلَّف له قيمة علمية كبيرة، قام الشيخ رحمه الله بالتقديم له، والإشارة إلى أهميته وفائدته الكبيرة.

وهذه النظرة السريعة تبين لنا محط اهتمام الشيخ، ومحل نظره واجتهاده، وهو السعي في إصلاح عقائد المسلمين وتحذيرهم من البدع المضلة، والفرق، والأفكار الهدامة، مع الحرص على أخلاقهم، وتفقيههم في الدين، وأقول في وصف همته نظماً:

حرص على العقائد أن تصفوا لبارئها وعلى العبادات أن تسمو بعابدها

فرحمه الله وغفر له وأجزل له أجره ومثوبته.

الباب الأول

جهود الشيخ رحمه الله تعالى في تقرير التوحيد،

وفيه تمهيد وثلاثة فصول.

الفصل الأول: جهود الشيخ رحمه الله تعالى في تقرير توحيد الربوبية، وفيه تمهيد وثلاثة مباحث.

الفصل الثاني: جهود الشيخ رحمه الله تعالى في تقرير توحيد الألوهية، وفيه ستة مباحث.

الفصل الثالث: جهود الشيخ رحمه الله تعالى في تقرير توحيد الأسماء والصفات وفيه سبعة مباحث.

بسم الله الرحمن الرحيم

التمهيد

المبحث الأول: تعريف التوحيد

التوحيد هو دين الإسلام، وخلاصة دعوة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، ومبدؤها وغايتها، وأولها وآخرها، وعليه مدار الأحكام، وبه نطقت شهادة الإسلام فهي كلمة التوحيد، وهو عنوان السعادة ورأسها، وأصل العبادة وفرعها و به تصح فهو شرط قبولها، من حققه دخل الجنة بغير حساب ولا عذاب، وعلى قدره يكون الأمن في الدنيا والآخرة.

وليس يخفى أمر التوحيد على مؤمن، ولا يلتبس على صاحب فطرة مسلم، بل قد جاءت النصوص تدل على أن الكفار الذين خاصموا النبي صلى الله عليه وسلم وعادوه وآذوه قد عرفوا دينه الذي يدعو إليه، وأنه التوحيد الذي يخالف التنديد الذي هم عليه.

ومع ذلك فقد ضل قوم في معرفته لتَغَيُّرِ فطرهم بخوضهم في الكلام المذموم، وبُعدهم عن النص الشرعي المعصوم، وعن فهمه كما فهمه الصدر الأول من الصحابة والتابعين ومن تبعهم بإحسان رضي الله عنهم أجمعين.

وقد أجاد الشيخ رحمه الله تعالى وأفاد في تعريفه للتوحيد، فعرفه في اللغة، وفي الشرع، وباعتبار الفن المدون.

فأما تعريفه لغة فقال رحمه الله تعالى: «**وأما التوحيد لغة فهو العلم بأن الشيء واحد**»[1].

وهذا التعريف اللغوي هو باعتبار الأمور التي تعلم وتعتقد.

---

(١) العقائد السلفية: (١٧/١)، اختصار شرح السفاريني ص:١، شرح الدرر السنية ص:٣، الشرح الوسط على الدرر السنية ص:٢، الأجوبة الصومالية عن العقائد الأشعرية: (١/٢).

أما باعتبار ما يُفعل فهو بمعنى جعل الشيء واحداً، كما يقال: توحدت الفرق، أي صارت فرقة واحدة، وتوحد المتكلم أي: جعل واحداً بعد أن كان متعدداً، وتوحد رأي الجماعة أي: جعلوه واحداً بعد أن كان آراء مختلفة.

فإن التوحيد في اللغة يدور على إفراد الشيء، قال ابن فارس: الواو والحاء والدال أصل واحد يدل على الانفراد[(١)].

وقال قوام السنة أبو القاسم الأصبهاني: «التوحيد على وزن التفعيل، وهو مصدر وحدته توحيداً... ومعنى وحدته جعلته منفردا عما يشاركه ويشابهه في ذاته وصفاته، والتشديد فيه للمبالغة في وصفه بذلك ... وتقول العرب واحد وأحد ووحد ووحيد أي منفرد، فالله تعالى واحد أي منفرد عن الأنداد والأشكال في جميع الأحوال.

فقولهم وحدت الله من باب عظمت الله وكبرت الله أي علمته عظيما وكبيرا[(٢)] ، فكذلك وحدته أي علمته واحدا متزها عن المثل في الذات والصفات...»[(٣)]

وأما التوحيد في الشرع: فهو توحيد الله تعالى، أي إفراده بما أمر في كتابه وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم أن يفرد به في عبادته وأسمائه وصفاته وأفعاله.

ويسمى دين الإسلام توحيداً، ومن دخل به موحداً، لأن مبناه على التوحيد، توحيدُ الله تعالى في ملكه وأفعاله، وتوحيدُه في ذاته وأسمائه وصفاته، وتوحيدُه في عبادته وألوهيته سبحانه وتقدس عن الشريك وتعالى علواً كبيراً[(٤)]، وتوحيد الألوهية هو أعظم

---

(١) معجم مقاييس اللغة ص:١٠٨٤.

(٢) وهاهنا معنى آخر في التكبير فوق اعتقاده كبيراً، وهو أنه أكبر من كل شيء، وهذا هو المعنى المقصود من التكبير، فالمطلوب من العبد أن لا يكون شيء أعظم ولا أكبر من الله في قلبه، وأن يعتقد أن الله أكبر وأعظم من كل شيء. انظر: الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية: (٥/٢٣٨-٢٣٩)، فقه الأدعية والأذكار لشيخنا وابن شيخنا الشيخ عبد الرزاق بن الشيخ عبد المحسن البدر حفظهما الله تعالى: (١/٢٨٥).

(٣) الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة: (١/٣٣١-٣٣٢).

(٤) انظر: الدر النضيد على أبواب التوحيد: ص٤، التنبيهات السنية على العقيدة الواسطية ص:٩، حاشية كتاب التوحيد لابن قاسم ص:١١، التمهيد لشرح كتاب التوحيد ص:٦، عقيدة ◄

أنواعه وأقسامه فإنه متضمن لها، وهي مستلزمة له، وعليه كانت الخصومة بين الأنبياء وأممهم[1].

وقد جاءت عبارة الشيخ رحمه الله تعالى مبينة لذلك، فقال رحمه الله تعالى في مقدمة كتابه تطهير الجنان والأركان ومقدمة كتابه الأجوبة السنية: «**وشرعاً إفراد المعبود بالعبادة مع اعتقاد وحدته –والتصديق بها– ذاتاً وصفاتاً وأفعالاً**»[2].

والمقصود بيان أن التوحيد المطلوب شرعاً يتناول كل ما أمر الله ورسوله بإفراد الله تعالى به، وهو أنواع التوحيد الثلاثة كما هو معلوم، وكما بينه الشيخ رحمه الله تعالى، وقرره في عدة مواضع من كتبه[3].

أما تعريف التوحيد باعتبار الفن المدون، فقد قال الشيخ رحمه الله تعالى:

«**ويطلق بمعنى الفن المدون ويُعَرَّف بأنه علم يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية مكتسب من أدلته اليقينية يعني من الأدلة النقلية الصحيحة المفيدة للعلم ومن البراهين العقلية**»[4].

قوله «**ويطلق بمعنى الفن المدون**» أي أن التوحيد يطلق ويراد به علم الاعتقاد أو أصول الدين، ويدل على ذلك قوله «**علم يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية**» ويدخل في هذا التعريف مسائل الإيمان والقدر والإمامة وغيرها، مما قد بحثه الشيخ رحمه الله تعالى في هذا الكتاب، أي كتاب «العقائد السلفية».

التوحيد للشيخ صالح الفوزان ص:٢١.

(١) سيأتي الكلام في ذلك مفصلاً إن شاء الله تعالى، وانظر: خطبة بعنوان التوحيد والشرك ضمن مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢١/٦٤).

(٢) تطهير الجنان ص:١٧، هامش رقم ٥، والأجوبة الصومالة عن العقائد الأشعرية: (٢/١)، العقائد السلفية: (١/١٧)، تقارير سنية على الدرر السنية ص:٢-٣، شرح الدرر السنية ص:٣-٤، الشرح الوسط على الدرر السنية ص:٢-٤.

(٣) وسيأتي الكلام على أقسام التوحيد في المبحث التالي.

(٤) العقائد السلفية: (١/١٧)، الشرح الوسط على الدرر السنية ص:٢، اختصار شرح السفاريني ص:١، تطهير الجنان ص:١٧.

وفي هذا التعريف يظهر بوضوح لدى القارئ الكريم معلم من أبرز معالم المنـــهج السلفي،الذي تمسك به أهل السنة والجماعة، وهو التمسك بالكتاب والسنة، والاعتـــصام بهما، لاسيما في مباحث الاعتقاد والتوحيد، ولا يفرقون بين آحـــاد ولا متـــواتر، وأنهـــا عندهم إذا صح النقل أفادت العلم، وأوجبت الاعتقاد والعمل، وأنها ليست من المتـــشابه الذي لا يُعرف معناه، ولا من المجازات التي لا يُعرف المراد منها، ولا في ظاهرها ما يوهم الباطل والضلال.

وقول الشيخ رحمه الله تعالى : «**المفيدة للعلم**» واضح في الدلالة على ذلك.

مع عدم إهمال أهل السنة للأدلة والبراهين العقلية، بل إنهم يقررون أن أعظم الأدلة والبراهين العقلية قد جاءت بها النصوص ودلت عليها، خلافا لما عليه المتكلمون من اعتماد العقل ودعوى أن النصوص لا تفيد إلا الظن[(١)].

ثم إن الشيخ رحمه الله تعالى إذ بين حد هذا العلم وعرفه لغة وشرعاً وباعتبار الفن المدون، بَيَّنَ بعض ما يتعلق بتعريفه ويساعد على تصوره، جرياً على عادة أهل العلـــم في التصنيف، ليتصور الطالب الفن الذي هو مُقدِم عليه فيسهل عليه فهمه وإدراك مباحثـــه ومطالبه.

فقال رحمه الله تعالى:

«**واستمداده من القرآن والحديث الصحيح والإجماع والنظر**»[(٢)].

وهذا فيه التأكيد على ما تقدم من اعتماد النصوص الشرعية، وأنها أدلة يقينية مع صحة النقل، إضافة إلى جعل الإجماع من أدلة هذا الباب وهذا الفن، والنظرُ المرادُ به الأدلة العقلية كما تقدم.

قال رحمه الله تعالى:

«**ومسائله: القضايا النظرية الشرعية الاعتقادية ككون العلم صفة من صـــفاته**

(١) انظر: الأجوبة الصومالية (١٠/١)

(٢) العقائد السلفية: (١٨/١)، اختصار شرح السفاريني ص:١.

تعالى»[1].

والمقصود أن هذا الفن يبحث في المسائل العلمية الاعتقادية، فخرج بذلك المسائل العملية، ولا يعني ذلك عدم تعلق العمل بالاعتقاد، بل إن الاعتقاد يتبعه العمل، وترك العمل دليل على عدم الاعتقاد أو ضعفه.

والأصح أن يقال في بيان مسائله أنها: القضايا النظرية الشرعية الاعتقادية ككون العلم صفة من صفاته تعالى، والقضايا العملية المتعلقة بإفراد الله بالعبادة، ككون الذبح له قربة وطاعة، ولغيره شركاً وردةً.

لأنه من المعلوم أنه يدخل في هذا العلم تقرير توحيد الألوهية، وهو المعبر عنه بالتوحيد العملي، أو توحيد القصد والطلب.

ثم أشار رحمه الله إلى **ثمرة هذا العلم**، معبراً عن ذلك بقوله:

«وغايته أن يصير الإيمان والتصديق بالأحكام الشرعية متقناً محكماً لا تزلزله شبهة من شبه المبطلين.

ومنفعته سعادة الدنيا والآخرة»[2].

وبهذا يُبينُ الشيخُ جانباً عظيماً في أهمية دراسة العقائد، وأنها تحمي المسلم من شبه أهل الكفر والإلحاد والبدع والأهواء، وتورث إيماناً قوياً، واعتقاداً صادقاً، سواء في مسائل الاعتقاد أو في أحكام الشرع الشريفة.

وأن دراسة علم التوحيد من أهم أسباب السعادة، بل به تكون السعادة، وبفقدانه تفقد السعادة ويحل الشقاء في قلب المؤمن، وفي حياة الفرد والمجتمع، قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾[3].

ثم قال: **«وواضعه هو الله ثم رسوله صلى الله عليه وسلم، وبالترتيب المدون**

---

(١) المراجع السابقة.

(٢) العقائد السلفية: (١٨/١)، اختصار شرح السفاريني ص:١.

(٣) طه:١٢٤.

الأئمة كالإمام أحمد والإمام الأشعري وغيرهما»[1].

والمراد من ذلك أن علم التوحيد كما هو مشاهد الآن بقواعده وضوابطه مستنبط مأخوذ من كلام الله وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم، رتبه على هذه الهيئة أئمة الإسلام فيما دونوه وكتبوه، في بيان ما يجب لله في التوحيد وما يجب اعتقاده في دين الإسلام، وأبو الحسن الأشعري رحمه الله تعالى كتب في بيان معتقد أهل السنة، وذلك بعد ما ترك مذهب الاعتزال والكلابية إلى ما عليه أهل السنة والجماعة وما أثر عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى، وسيأتي تقرير الشيخ للمراحل التي مر بها الأشعري رحمهما الله تعالى.

والمقصود أن ما حصل من الترتيب والتقعيد والتقرير مستنداً إلى الكتاب والسنة التي أُخذ عنها هذا العلم فهو الصحيح المقبول، وما كان مخالفاً لما جاء فيهما فهو مردود مرفوض.

وقوله: «**وواضعه هو الله ثم رسوله**» لا ينبغي أن يفهم منه التفريق بين الكتاب والسنة في الاستدلال وأخذ الأحكام، فكلاهما وحي من الله تعالى.

ثم بين الشيخ رحمه الله تعالى في نهاية ذلك حكم تعلمه فقال: «**وحكم التوحيد الوجوب على كل مكلف، أي بأن يعرف الله بما فُطِرَ عليه**[2] **وبصفاته، وبمخلوقاته الدالة عليه، وأن يعبده ولا يعبد سواه»**[3].

وبهذا يكون رحمه الله تعالى قد أتى على بيان المقدمات العشرة المتعلقة بهذا الفن وهذا العلم، وهي:

١- بيان حده، وهو التعريف اللغوي والشرعي.

٢-وموضوعه، وهو العقائد الدينية.

٣-وثمرته.

---

(١) العقائد السلفية: (١٨/١)، اختصار شرح السفاريني ص:١.

(٢) أي العبدُ، أي أنه يعرف الله بفطرته التي فطره الله عليها، ويعرفه بصفاته، وبمخلوقاته....

(٣) اختصار شرح السفاريني ص:١، وفي هذا بيان لما قرره أهل العلم من أن معرفة الله تعالى ثابتة في الفطرة، وأنها تزيد وتقوى بالنظر في آياته ومخلوقاته وبمعرفة أسمائه وصفاته، وسيأتي البحث في ذلك مفصلاً بإذن الله تعالى وتوفيقه.

٤- واستمداده.

٥- وواضعه.

٦- ومسائله.

٧- وحكمه، فهذه سبعة.

وأما اسمه ونسبته وفضله فلا يخفى ذلك، **فأما اسمه** فعلم التوحيد، وبذلك صدر الشيخ رحمه الله تعالى هذه المباحث فقال في أول العقائد السلفية: «**تعريف التوحيد وبيان مبادئ هذا العلم**»[١]،ثم ذكر هذه المباحث النفيسة التي تكلمنا عليها في هذا المبحث، وفي اختصار شرح السفاريني قال: «**المقدمة الثانية تعريف علم التوحيد**»[٢]،ثم ذكر هذه المباحث أيضاً.

ومما يُسمى به هذا العلم ويطلق عليه أيضاً الاعتقاد، والسنة، وأصول الدين، والشريعة، والإيمان، كما هو معلوم، ومما يدل على ذلك تسمية أئمة أهل السنة لكتبهم في هذا الباب بهذه الأسماء.

وأما تسميته بعلم الكلام فإن ذلك لا يعرف عند أهل السنة، ولا يصح أن يسمى علم التوحيد به، وإنما أطلق ذلك المتكلمون على ما يخوضون فيه من المسائل التي يزعمون أنه يجب اعتقادها أو لا يجوز[٣]،وما يتبع ذلك من مباحث كلامية وفلسفية لا صلة لها بالكتاب ولا بالسنة أخذوها عن فلاسفة اليونان، وغيرهم، فإن هم سموا ذلك علم الكلام فهم وشأنهم.

وأما علم التوحيد عند أهل السنة فليس هو علم الكلام ولا مأخوذاً منه، ولذا فإن الشيخ رحمه الله تعالى لم يرتض فعل السفاريني حينما عرف التوحيد وأدخل فيه بعض عبارات المتكلمين، فقال في «اختصار شرح السفاريني» بعد أن بيَّن تعريف التوحيد وبيَّن مبادئ هذا الفن، قال: «**أتى المؤلف** [أي السفاريني] **بتعريف مطنب ممزوج ببعض كلام**

---

(١) العقائد السلفية: (١٨/١).

(٢) ص:١.

(٣) وإن كانوا في بعض ذلك أصابوا الحق.

المتكلمين، فأعرضت عنه وأتيت بهذا التعريف المذكور أعلاه ...»[1].

بل إن كل مقدمة من المقدمات العشرة لعلم الكلام تخالف وتباين نظيرتها من علم التوحيد، وهذا واضح لمن تأمله وكان عارفاً بحقيقة الأمر في كلٍ.

وقد صرح الشيخ رحمه الله تعالى ببعد علم الكلام عن التوحيد وخلوه منه فقال: **«إن المؤمن العاقل لتأخذه الدهشة والاستغراب من هؤلاء الذين أفنوا أعمارهم في دراسة العلوم ولاسيما علم الكلام الذي سموه علم التوحيد وهو خالٍ عنه»**[2].

وقال أيضا: «**والحال أنه ليس فيه من التوحيد الخالص إلا النزر اليسير، بل فيه الشكوك والحيرة والتعطيل والاضطراب، حتى قال بعضهم:**

نهاية إقدام العقول عقال … وأكثر سعي العالمين ضلال

وأرواحنا في وحشة من جسومنا … وغاية دنيانا أذا ووبال

ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا … سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا»[3]

وأما **فضل علم التوحيد ونسبته** إلى باقي العلوم فهو أفضلها وأشرفها، لتعلقه بتوحيد الله تعالى وإثبات ربوبيته وألوهيته وأسمائه وصفاته، وسائر أبواب الاعتقاد التي تتحقق بسلامتها النجاة والسعادة في الدارين.

قال رحمه الله تعالى: «**فإن علم توحيد الإله بأقسامه الثلاثة، أشرف العلوم وأجلها، إذ هو الدين الصحيح، الذي لا يقبل الله ديناً سواه، وهو المقصود بقوله تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلاَمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾**[4]**»**[5].

كما قد تقدم بيانه والإشارة إليه.

---

(١) ص:١، وقد تقدم ذكر التعريف الذي أشار إليه رحمه الله.

(٢) كلام الله ص:٢١، والعقائد السلفية: (١/٢٥٠).

(٣) العقائد السلفية (١/١١)، والأبيات للرازي، كما ذكر ذلك شيخ الإسلام، وأنها في غير موضع من كتبه، مثل كتابه أقسام اللذات، انظر: درء التعارض: (١/١٦٠)، ومنهاج السنة: (٥/٢٧١).

(٤) آل عمران:٨٥.

(٥) العقائد السلفية: (١/٥).

وبهذا يتم الكلام في بيان جهود الشيخ رحمه الله تعالى في تعريف التوحيـــد لغـــة وشرعاً وباعتبار الفن المدون نفعنا الله بذلك والحمد لله رب العالمين.

المبحث الثاني: في بيان أقسام التوحيد ودفع الشبه في ذلك.

لقد تقدم الكلام في تعريف التوحيد لغة وشرعاً وباعتبار الفن المدون، وتبين أنه في الشرع ثلاثة أنواع، توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، وتوحيد الأسماء والصفات.

وربما قيل فيه إنه نوعان، فيقال توحيد علمي وتوحيد عملي، التوحيد العلمي هو توحيد المعرفة والإثبات، ويشمل توحيد الله تعالى في ربوبيته وأسمائه وصفاته، وإثبات ما جاء الخبر به عن الله تعالى في النصوص الشرعية، والتوحيد العملي هو توحيد الله تعالى في القصد والطلب، أي إفراده بالعبادة والتأله حتى يكون هو المألوه وحده للعبد، وهذا توحيد الألوهية أو توحيد العبادة.

فآل الأمر على كلا التعبيرين إلى إفراد الله عز وجل في عبادته وفي ربوبيته وأسمائه وصفاته جل وعز وتقدس.

وقد دل على ذلك كثير من النصوص من الكتاب والسنة، ومنها قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ للّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ وهي أول أو ثاني آية في كتاب الله عز وجل، وفيها يُعَلِّمُ الله تعالى عباده ويحثهم على حمده وتوحيده، وقد دلت هذه الآية على أقسام التوحيد الثلاثة، حيث أن الله تعالى حمد نفسه ووصفها بما يدل على استحقاقها للحمد، فوصف نفسه بأنه الله أي المألوه وهذا توحيد الألوهية، ووصف نفسه بأنه رب العالمين وهذا توحيد الربوبية، ووصف نفسه بأنه الرحمن الرحيم وهذا توحيد الأسماء والصفات.

فمن فهم هذه المعاني وأَقَرَّ بها، أقر لله تعالى بالتوحيد الذي أراده من عباده وحمد الله تعالى على جلاله وكمال ألوهيته وربوبيته وعظيم صفاته، ومن اختل فهمه للتوحيد رجع عليه ذلك بعدم الفهم لآيات الله وبيناته، فمن أين له بعد ذلك القيام بمقام العبودية والتعظيم والحمد، الذي ينبني على معرفة صفات المحمود وخصائصه ونعمه وآياته.

والمقصود أن هذه الآية تدل دلالة واضحة على أقسام التوحيد.

ومن الآيات الدالة على ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾[1] ، فقد انتظم في هذه الآية سلك

(١) مريم:٦٥.

التوحيد والعبودية على أتم وجه وأكمله، فقد أرشد الله جل جلاله عباده إلى استحضار ما استقر في فطرهم من وصفه بالربوبية العامة لهذا الكون، وقررهم بذلك، وإذا كان ذلك معلوماً مستقراً في الفطر، أمر سبحانه بلازمه وهو إفراده بالعبادة والمداومة عليها والاصطبار لها، فمن التزم تلك المعرفة وعمل بها، كان ذلك قائداً له إلى توحيد الله في عبادته وقصده وطلبه وخوفه ورجائه وسائر أعماله وأقواله وباطنه وظاهره.

ثم بين سبحانه لعباده ما يعينهم على القيام بعبوديته، ويملأ قلوبهم من محبته وتعظيمه، والرغبة إليه، والرهبة منه، ويرسخ فيهم مقامات التوحيد، فقال عز وجل: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ أي ليس له سمي له مثل اسمه، فهو المنفرد بجميع أسمائه وصفاته.

ومن عقل ذلك ساقه وقاده إلى محبة الله وتعظيمه غاية المحبة والتعظيم، فإن من كَمُلَ في أسمائه وصفاته، تعلقت به القلوب محبة وتعظيماً ورغبة ورهبة وتوكلاً وإنابة، فكان هو مألوهها ومعبودها، لا إله لها غيره، ولا معبود لها سواه، وليس بعد ذلك شيء أنفع للمؤمن من هذا ولا آنس ولا معين.

والمقصود أن الآية تدل على أقسام التوحيد، التي من عرفها وآمن بها مسلماً مصدقاً رفعته إلى أعلى المنازل، وحصل له من السعادة والرضا واليقين والعبودية ما حصل، ومن جهل ذلك أو بعضه حصل له من الجفاء وقسوة القلب والبعد عن الله تعالى بقدر ما جهل، ولذا كان أعظم الناس ضلالاً في هذا وبعداً أهل الجهل والكلام الفاسد، وأعظمهم خشية وإيماناً أهل العلم، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾(1).

والآيات الدالة على ذلك كثيرة جدا، بل القرآن كله في بيان التوحيد والدعوة إليه.

قال الشيخ رحمه الله تعالى: «**والقرآن مملوء من الدعوة إلى التوحيد، والتنفير من الشرك وأهله، والإخبار عما أحل بذويه، وعما يثيب الموحدين ويجزيهم خير الجزاء، بل القرآن كله في التوحيد وحقوقه وجزائه.**

---

(1) فاطر:٢٨.

وبيانه: أن[1] القرآن: إما خبر عن الله وأسمائه وصفاته، وهو التوحيد العلمي الخبري.

وإما دعوة إلى عبادته وحده لا شريك له، وهو التوحيد الإرادي الطلبي.

وإما أمر ونهي، وإلزام بطاعته، فذلك من حقوق التوحيد.

وإما عن إكرامه لأهل التوحيد، فهو جزاء توحيده.

وإما خبر عن أهل الشرك وما يعاقبهم به، فهو جزاء من نبذ التوحيد.

والرسالة المحمدية كسائر الرسالات، مؤسسة على بناء التوحيد، وهدم الشرك، وحسم مادته»[2].

وأما الأدلة من السنة فهي كثيرة جداً، ومما يدل دلالة واضحة على تقسيم التوحيد ما أخرجه اللالكائي بسنده عن ابن عباس رضي الله عنه قال: جاء رجل من بني سعد بن بكر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: يا ابن عبد المطلب، فقال: ((قد أجبتك))، قال: أنا وافد قومي ورسولهم، وإني سائلك فمشتد مسألتي إياك، وأنا ناشدك فمشتد نشادي إياك، فلا تجدن علي، قال: ((نعم))، قال: فأخبرني من خلق السماء؟ قال: ((الله))، قال: فمن خلق الأرض؟ قال: ((الله))، قال: فمن نصب هذه الجبال وجعل منها ما جعل؟ قال: ((الله))، قال: فبالذي خلق السماء وخلق الأرض ونصب هذه الجبال آلله أرسلك؟ قال: ((نعم)).

وفي حديث شريك عن أنس: يا محمد أنشدك بربك وبرب من كان قبلك آلله بعثك إلى الخلق كلهم؟ قال النبي صلى الله عليه وسلم: ((نعم)).[3]

وفي حديث ابن عباس: أتتنا كتبك وأنبأتنا رسلك أن نشهد أن لا إله إلا الله وأن

---

(١) في الأصل «أي» ويحتمل أن يكون المراد «آي».

(٢) انظر: العقائد السلفية: (١/٥٨).

(٣) حديث أنس أخرجه البخاري من طريق شريك عنه في كتاب العلم، باب طرح الإمام المسألة على أصحابه ليختبر ما عندهم من العلم: (١/٤٦)، وأخرجه مسلم من طريق ثابت بن أسلم عنه في كتاب الإيمان، باب السؤال عن أركان الإسلام: (١/٤١).

ندع اللات والعزى فنشدتك به هو أمرك؟ قال: ((نعم))..........» الحديث

قال اللالكائي: «وحديث ابن عباس إسناده صحيح جيد غريب»[1].

والحديث واضح الدلالة على توحيد الربوبية وأنه مستقر عند العرب في فطرهم، وأن النبي صلى الله عليه وسلم يقرره في هذا الحديث أوضح تقرير، وهذا هو التوحيد العلمي الخبري، وواضح أيضا أن من كان يرسله النبي صلى الله عليه وسلم ليبلغ هذا الدين،أنه كان يدعو إلى ترك الآلة والأنداد، وترك عبادتهم، وعبادة الله وحده، وهذا واضح في إثبات توحيد الألوهية وأنه أول وأهم ما كان يدعو إليه النبي صلى الله عليه وسلم، وأول وأهم ما يدعو إليه من يرسلهم لتبليغ هذا الدين.

فلا عجب والأمر كذلك أن يتتابع أهل العلم على بيان تلك الأنواع ويقررونها في كتبهم استنباطاً واستقراءاً من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

وليس عالم من أهل السنة من لدن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أن تقوم الساعة إلا وهو يقرر ذلك ويوجد في كلامه، إما بلفظه وإما بمعناه، كيف لا ؟! وهذا أصل دين الإسلام، وقاعدة قواعده العظام، فدين الله هو التوحيد، والتوحيد هو دين الإسلام، تنتظم فيه عقائده وأحكامه وشرائعه وآدابه.

وممن أثر عنه ذلك من أهل العلم والسنة الإمام أبو حنيفة النعمان، ففي كتاب الفقه الأبسط[2]: «والله يُدعى من أعلى لا من أسفل، لأن الأسفل ليس من وصف الربوبية والألوهية في شيء».

وقال في الفقه الأكبر: «فَكَفَرَ من كَفَرَ بفعله، وإنكاره وجحوده الحق، بخذلان الله تعالى إياه، وآمن من آمن بفعله، وإقراره وتصديقه، بتوفيق الله تعالى ونصرته له»[3].

فقوله «بفعله» المراد به أفعال العبد التي هي القصد والطلب فمن وحد الله بها كان

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: (٢٢٢/١)، ورواه الإمام أحمد: (٢٦٤/١)، وأبو داوود في كتاب الصلاة، باب ما جاء في المشرك يدخل المسجد: (٣٢٧/١).

(٢) ص:١٥، كما في عقيدة الإمام أبي حنيفة، للشيخ محمد بن عبد الرحمن الخميس ص:١٢.

(٣) كما في شرح الفقه الأكبر للمغنيساوي ص:١١٨-١١٩، وانظر: عقيدة الإمام أبي حنيفة، للشيخ محمد بن عبد الرحمن الخميس ص:١٩.

موحدا وهذا هو التوحيد العملي، ومن صرفها لغير الله تعالى فعبد غيره فهو كافر بسبب هذا الفعل.

وقوله «إنكارِه وجحودِه الحق» وفي مقابله قال: «إقرارِه وتصديقِه» فهذا هو التوحيد العلمي وهو الإيمان القلبي بما يجب الإيمان به وأول ذلك وأعظمه الإيمان بأسماء الله وصفاته ثم الإيمان بسائر شرائع الدين وأحكامه.

ومما جاء عن الإمام مالك والشافعي رحمهما الله تعالى ما أخرجه الهروي في ذم الكلام بسنده قال: «جاء رجل إلى المزني يسأله عن شيء من الكلام فقال: إني أكره هذا، بل أنهى عنه كما نهى عنه الشافعي، فلقد سمعت الشافعي يقول: سئل مالك عن الكلام في التوحيد فقال مالك: محال أن يظن بالنبي صلى الله عليه وسلم أنه علم أمته الاستنجاء و لم يعلمهم التوحيد، والتوحيد ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم: ((أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله))[1] فما عصم به الدم والمال حقيقة التوحيد»[2].

ففسر الإمام مالك رحمه الله تعالى التوحيد الذي يعصم به الدم والمال بالتوحيد العملي، توحيد العبادة وتوحيد الألوهية، ولا عجب فهو الذي أنكره المشركون، ولأجله كانت الخصومة بينهم وبين الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وسيأتي بيان ذلك.

والمقصود أن الإمام مالكاً يثبت هذا القسم، بل يفسر التوحيد به، ومثله في ذلك الإمام الشافعي رحمه الله تعالى، إذا هو المستدل بكلام شيخه مالك رحمه الله. ومثلهما المزني، وكل من سلك مسلكهم فهو على هذا السبيل وهذا المعتقد الجليل.

وأما التوحيد العلمي الخبري توحيد الأسماء والصفات، فإن كلام الإمام مالك رحمه الله تعالى فيه أشهر من أن يذكر، وهو قوله: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول،

(١) أخرجه البخاري من حديث ابن عمر في كتاب الإيمان، باب ﴿فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم﴾: (٣٢/١)، ومسلم من حديث أبي هريرة، ومن حديث ابن عمر في كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ....: (٥١/١)، وفي حديث ابن عمر (حتى يشهدوا).

(٢) ذم الكلام وأهله: (٢٨٣/٤)، وانظر: عقيدة إمام دار الهجرة للشيخ محمد بن عبد الرحمن الخميس ص:١١.

والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة»[1].

وهذه قاعدة عظيمة جامعة في تقرير توحيد الأسماء والصفات.

وروي عن الشافعي رحمه الله تعالى أنه قال: «القول في السنة الـتي أنـا عليهـا، ورأيت أصحابنا عليها، أهلَ الحديث، الذين رأيتُهم وأخذتُ عنهم، مثلَ سفيان ومالـك وغيرهما، الإقرار بشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وأن الله تعالى على عرشه في سمائه يقرب من خلقه كيف شاء، وأن الله تعالى يترل إلى السماء الدنيا كيف شاء»[2].

وفي هذا النص يفسر الإمام الشافعي رحمه الله تعالى السنة أي العقيـدة بـالإقرار بالشهادة، وفيها إثبات الألوهية لله تعالى وحده، وهذا هو التوحيد العملي توحيد الألوهية، ثم بإثبات الصفات، وضرب على ذلك مثالاً بصفة الاستواء والقرب والترول، وهذا هـو التوحيد الخبري، التوحيد العلمي، توحيد المعرفة والإثبات، توحيد الأسماء والصفات.

ولا يشك جاهل فضلاً عن عاقل في إيمان الأئمة واعتقادهم لتوحيد الربوبية وإن لم ينصوا عليه، فإن الأغلب أن يذكر ما يحصل به الرد على المخالفين، ولا شك أن الحال التي يعيشها المتكلم وما عليه المستمع، يملي على المتكلم ويستدعي منه أن ينبه علـى أمـور ويؤكد عليها، وربما ترك ذكر شيء لأنه مسلم به معلوم، ومن تنبه لهذا فتح له باب في فقه كلام السلف ومعرفة مرادهم.

والمراد أن النص يفيدنا كما أفاد الذي قبله أن هذه عقيدة أهل العلم والسنة، لقول الإمام الشافعي: «السنة التي أنا عليها، ورأيتُ أصحابنا عليها، أهل الحديث....».

فلا يشك بعد ذلك منصف أن الإقرار بأقسام التوحيد ووجوب اعتقادهـا مـن معتقدات أهل الإسلام وأهل السنة الكرام[3].

---

(١) انظر: «الأثر المشهور عن مالك رحمه الله تعالى في صفة الاستواء» دراسة تحليلية للـشيخ عبـد الرزاق بن عبد المحسن البدر، وانظر: عقيدة الإمام مالك للشيخ محمد الخميس ص:١٤.

(٢) انظر: اجتماع الجيوش الإسلامية ص:١٦٤، وانظر: عقيدة الإمام الشافعي للشيخ محمد الخميس ص:٨.

(٣) انظر: شرح السنة للمزني ص:٧٤، واعتقاد أهل السنة للحافظ أبي بكر الإسمـاعيلي ص:٣٢، والإبانة لابن بطة كتاب الرد على الجهمية: (١/٢١٠)، والإبانة الصغرى له أيـضاً ص:١١١، ◄

وقد سلك في هذا الطريق المستقيم والمنهج القويم الشيخ العلامة رئيس القضاة أحمد بن حجر رحمه الله تعالى مقتدياً بكتاب الله عز وجل، وبسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، وبالسلف الصالح رضي الله عنهم.

فبين في كثير من كتبه أن التوحيد الذي أمر الله به عباده ودعاهم إليه ينقسم إلى هذه الأقسام الثلاثة[1]، فقال: «**فإن علم توحيد الإله بأقسامه الثلاثة، أشرف العلوم وأجلها، إذ هو الدين الصحيح، الذي لا يقبل الله ديناً سواه، وهو المقصود بقوله تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلاَمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾**[2]»[3].

بل وشرح كل قسم منها، واهتم رحمه الله تعالى بدفع الشبه التي يقيمها «أعداء الدعوة إلى التوحيد» على تقسيم التوحيد.

١٢١، وشرح السنة للالكائي: (٢١٨/١)، والرسالة الوافية لمذهب أهل السنة في الاعتقادات وأصول الديانات لأبي عمرو الداني ص:٤٦، واعتقاد السلف أصحاب الحديث للصابوني ص:٢٦، واعتقاد الشافعي لأبي الحسن على بن أحمد الهكاري ص:٢٦، وكتاب الاعتقاد لابن أبي يعلى ص:٢٣، ومنازل الأئمة الأربعة لأبي زكريا السلماسي ص:١٠٥-١٠٩، وفصل في بيان اعتقاد أهل الإيمان لأبي طاهر إبراهيم بن أحمد القرشي ص:١٣ وما بعدها، وتجريد التوحيد للمقريزي ص:٩، ودرجات الصاعدين إلى مقامات الموحدين لمحمد بن أحمد الحفظي ص:٢٢، وغاية النفحات في دراسة الأسماء والصفات لأحمد بن منصور آل سابك ص:٩، والقول السديد في الرد على من أنكر تقسيم التوحيد للشيخ عبد الرزاق البدر.

وهذه بعض المصادر والمراجع التي فيها بيان أقسام التوحيد، وبعضها فيه التصريح بالأقسام الثلاثة، وفي بعضها الإشارة إلى توحيد الألوهية والأسماء والصفات أو الربوبية والأسماء والصفات، وذكر هذه المراجع على سبيل المثال وليس على سبيل التقصي.

(١) العقائد السلفية: (٥،٢٤/١)، تقارير مهمة على الدرر السنية ص:٣، شرح الدرر السنية ص:٣-٤، الشرح الوسط على الدرر السنية ص:٢، تطهير الجنان ص:١٨، منظومة اللآلي السنية في التوحيد والنهضة والأخلاق المرضية ص:٢،٣، خطبة في التحذير من الشرك ووسائله ضمن مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٥/٣١) وغيرها.

(٢) آل عمران:٨٥.

(٣) العقائد السلفية: (٥/١).

فقال رحمه الله: «**قال بعض القبوريين**[1] **إن تقسيم التوحيد إلى ثلاثة أنـــواع لم يقل به النبي صلى الله عليه وسلم...**»[2].

فأشار رحمه الله تعالى إلى أن أصل هذه المقولة من القبوريين الذين عكفـــوا علـــى القبور، وغلوا في أصحابها، وصرفوا عباداتهم من الـــذبح والنـــذر والطـــواف والـــدعاء والاستغاثة إلى أصحابها، مع الله تعالى أو من دونه.

وبين أن من يتصدر لنشرها أيضاً هم المخرفون القبوريون، المناهضون لدعوة الأئمة المصلحين المجددين، فقال :«**يقول مخالفو الشيخ محمد بن عبد الوهاب مـــن الخـــرافيين والقبوريين إن الشيخ محمداً ومن تبعه يقسمون التوحيد إلى توحيد الربوبية وتوحيـــد الألوهية، وهذا لم يقله النبي صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه، فتوحيد الربوبية هـــو نفس توحيد الألوهية، وتوحيد الألوهية هو نفس توحيد الربوبية، وأول من ابتدع هذا التقسيم ابن تيمية، وتبعه محمد بن عبد الوهاب، وبناء على هذا التقسيم كفروا كـــل من خالفهم**»[3].

وهذه إشارة لطيفة جداً، فإن الموحد لله تعالى في عبادته وأسمائه وصفاته، المقر لـــه بالربوبية لا يضره إذا قيل أنواع التوحيد ثلاثة أو اثنين أو لم يُقَلْ ذلك، فإنه قد التزم ما أمر به الله، ووحَّده وأفرده بما يُحِبُّ أن يُفْرَدَ ويُوَحَّدَ به.

وإنما يغضب من ذلك ويردُّه من كان هذا التقسيم يُظهر ضلاله وشركه، فإذا ذُكر التوحيد زَعم أنه القول بتوحيد الربوبية ليستر به سوءته وشركه، واجتهد أن يوهم الخلق بأن التوحيد هو إفراد الله بالخلق والرزق والتدبير فقط، فكان نفي أنواع التوحيـــد مـــن هؤلاء سلماً إلى نفي توحيد الألوهية، وتضليلاً للخلق، وإبقاء على المال والطعام، والترؤسِ

---

(١) وفي بعض كتبه رحمه الله عند ذكر هذه الشبهة قال: «أورد بعض المتعصبين»، كما في الـــشرح الوسط (ص١٢).

(٢) كشف الشبهات وحل المشكلات: (٤٥/١)، العقائد السلفية: (٦٦/١)، الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب ص:٩٩، تقارير مهمة على الدرر السنية ص:٥-٦، الشرح الوسط على الـــدرر السنية ص:١٢.

(٣) الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر (ص:٩٩).

على الجهلة الطغام.

ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى حاكياً قول هؤلاء: «**وبناء على هذا التقسيم كفروا كل من خالفهم، حيث قالوا إن الذين يتوسلون ويستغيثون بالأنبياء والصالحين ويطلبون منهم قضاء الحاجات مشركون بالله**»[1].

وهنا يبين الشيخ رحمه الله تعالى غرض هؤلاء من إنكار التقسيم، وهو إنكار أن ما وقعوا فيه شركٌ، ومن ثَمَّ الطعن على أهل السنة أنهم يكفرونهم أو يكفرون المسلمين.

ثم بين الشيخ رحمه الله تعالى بعض شبههم فقال:

«**وتشبثوا أولاً بما ذكرنا سالفاً أن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه لم يذكروا ذلك.**

وثانياً قول الله تعالى: ﴿أَلَسْتَ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَى﴾[2] .

وثالثاً قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاء إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾[3].

ورابعاً حديث سؤال الملكين: أن الملكين يقولان لمن وضع في قبره: (من ربك؟)[4] **ولا يقولان له من إلهك، ولو كان بين الإله والرب فرق لما اقتصروا على السؤال عن أحدهما**»[5].

ولهم شبهة أخرى ذكرها الشيخ بعد ذلك، وهي أن سبب كفر الكفار هو إنكارهم لوجود الله عز وجل وجحدهم له، أو إنكارهم أنه الخالق لكل شيء، فمن لم ينكر ذلك لم يكفر، أي ليس هو عدم إفراد الله بالعبادة والألوهية، واحتجوا لهذا الزعم

---

(١) وهذا يؤكد أن المصدر الذي خرجت منه هذه الشبهة وروج لها في صفوف العوام والجهلة، حتى يلتبس عليهم أمر هذا الدين وأمر العلماء المصلحين، أنهم أصحاب الدجل والخرافات والعقائد الشركية الفاسدة.

(٢) الأعراف: ١٧٣.

(٣) الزخرف:٨٤.

(٤) سيأتي تخريجه ص: ١٥٦.

(٥) الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص:٩٩.

الباطل بآيات منها: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ﴾[1] .

فحاصل شبههم **أولاً**: أن هذا التقسيم لم يقله النبي صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه رضي الله عنهم، وأنهم لم يقولوا لمن دخل في دين الله أن هناك توحيدين.

ثانياً: أنه لا فرق بين الألوهية والربوبية، ولا بين الرب والإله في اللغة ولا في النصوص الشرعية.

ثالثاً: أن كفر المشركين كان لإنكارهم وجود الله أو عدم الإيمان بأنه خالق كل شيء.

ومقصودهم وغايتهم إثبات أن هذا تقسيم مبتدع، ابتدعه ابن تيمية وتبعه عليه ابن عبد الوهاب ليكون ذريعة لتكفير المسلمين.

ومن لي بهؤلاء الجهلة ينبههم على ما يترتب على هذه الشبه الكاسدة الفاسدة من فتح أبواب الشرك بالله، ومن الاعتذار للمشركين عن شركهم، وأنه يلزم من ذلك تخطئة كل من كفرهم وجاهدهم من أهل العلم، وهذا من أعظم الطعن في أفاضل الأمة من العلماء والمجاهدين والمصلحين، ومن الانتصار لأهل الشرك والضلال من أولياء الشياطين، وقد أجاب الشيخ رحمه الله تعالى عن هذه الشبه وفندها بما يسر قلب المؤمن الموحد.

فأما الجواب عن الشبهة الأولى فقال:

«**إن مدعي هذه الشبهة إما أن يريد أنهم لم يذكروه –أي تقسيم التوحيد– باللفظ المذكور.**

وإما أن يريد أنهم لم يذكروه ولا بالمعنى، ولم يُفهموا من دخل في الدين أن هناك توحيدين.

إن أراد الأول فلا يضرنا ولا ينفعه، لأننا لا نزعم أن الرسول صلى الله عليه وسلم يتكلم بألسنتهم واصطلاحاتهم.

وإن أراد الثاني نازعناه، وقلنا إنك لم تقم دليلاً عليه.

بل نقول إن الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه علموا الداخلين في الدين

---

(١) الفرقان: ٦٠.

أن هناك توحيد ألوهية وتوحيد ربوبية، بقولهم لهم قولوا لا إله إلا الله ولا تعبدوا إلا الله ولا تدعوا إلا إياه، مع قولهم لا خالق ولا رازق إلا الله».

ثم قال متهكماً بهؤلاء المشوشين: «**وهؤلاء يريدون أن يكون كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم أفصحِ البشر آتياً على اصطلاحاتهم، بأن يقول: ينقسم التوحيد قسمين، إلى آخر العبارة، ولو كان كلام الرسول صلى الله عليه وسلم ككلامهم لما قُبِلَ الإسلام**»[1].

وهذا جواب في غاية المتانة والإفحام، وقال أيضاً:

«**إن ترد أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل به لفظاً ولا معنى فباطل، فإنه صلى الله عليه وسلم قال: ((أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ....))**[2] **الحديث، وهذا هو توحيد الألوهية، والنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه علموا الداخلين في الإسلام بأن لا يعبدوا إلا الله وهو ما نريده**[3]**، وأكثر القوم كانوا معترفين بالربوبية، فكانوا عارفين بمعاني الألفاظ لا يحتاجون إلى تفرقة**[4]**، فإذا قيل لهم لا**

---

(١) الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص:١٠٦.

(٢) وتجدر الإشارة إلى أن هذه الكلمة كلمة الشهادة قد شملت أنواع التوحيد الثلاثة، «فدلت على إثبات العبادة لله ونفيها عمن سواه، كما دلت أيضاً على توحيد الربوبية، فإن العاجز لا يصلح إلهاً، ودلت على توحيد الأسماء والصفات، فإن مسلوب الأسماء والصفات ليس بشيء، بل هو عدم محض، قال الشيخ تقي الدين ابن تيمية رحمه الله تعالى: «شهادة أن لا إله إلا الله فيها الإلهيات وهي الأصول الثلاثة، توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية وتوحيد الأسماء والصفات، وهذه الأصول الثلاثة تدل عليها أديان الرسل وما أنزل إليهم، وهي الأصول الكبار التي دلت عليها وشهدت بها العقول والفطر» ا.هـ. نقلاً عن التنبيهات السنية ص:٩، وانظر: القول السديد على من أنكر تقسيم التوحيد لشيخنا الشيخ عبد الرزاق بن شيخنا الشيخ عبد المحسن العباد ص:٣٢.

(٣) والذي يريده الشيخ هو إثبات توحيد العبادة، لأنه هو الذي يحوم حول إنكاره هؤلاء، وما جاؤوا بهذه الشبهة إلا لإنكاره والتخلص منه، وأن يبقوا على ما هم عليه من الشرك.

(٤) أي لا يحتاجون إلى تقسيم وتعداد، فيقال القسم الأول والثاني وهكذا، ثم يذكر لهم الفرق بين ◄

إله إلا الله ولا خالق ولا رازق إلا الله، عرفوا ما تدل عليه الجملة الأولى والثانية.

وأنت حين توازن بين قوله تعالى إخباراً عنهم: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾[2] يظهر لك ما قلناه بجلاء ووضوح[3].

على أنه لا يضرنا أن النبي صلى الله عليه وسلم وصحبه لم يصطلحوا هذا الاصطلاح[4]، لأنا نقول تؤخذ الأشياء بمعانيها، ولا يلزم أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته رضي الله عنهم يمشون على النهج المصطلح عليه.

وغاية قولنا أن معنى الرب في اللغة غير معنى الإله، فيدل الأول على الإحاطة والخلق والإيجاد والتربية، ويدل الثاني على المعبود بحق أو باطل.

ونقول في الجواب ثانياً إن لم يقسم النبي صلى الله عليه وسلم التوحيد إلى أقسام ثلاثة، فلم يحصره في قسم واحد -كما تزعم- ومعنى الألفاظ الواردة في القرآن والسنة واللغة تساعدنا على ذلك، وليس معك ما ينصرك على دعواك»[5].

وأما الشبهة الثانية:

وهي زعمهم أنه لا فرق بين الإله والرب، ولا بين توحيد الألوهية وتوحيد الربوبية فهو كلام باطل لغة وشرعاً.

الأول والثاني ليسهل عليهم فهمه وتصوره، فإن القوم كانوا أصحاب سليقة وفهم للخطاب، لم تدخل عليهم العجمة فتفسد عليهم عقولهم.

(١) الزخرف: ٨٧.

(٢) سورة ص: ٥.

(٣) أي أنهم يقرون بأن الله خالقهم، وهذا هو إقرارهم بربوبيته سبحانه، ويعرضون عن جعل العبادة والتأله لواحد وهو الرب الخالق فلا يفردونه بذلك، بل يريدون أن تبقى الآلهة متعددة، وهذا شركهم في الألوهية.

(٤) في الأصل الإصلاح.

(٥) الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص:١٠٠.

وقد احتجوا على زعمهم هذا **أولاً** بقوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾[1] أي لو كان بين الإله والرب فرق لما اكتفى بالسؤال عن الرب فقط.

والجواب:

١. أن الآية لم يذكر فيها كثير مما يجب الإيمان به، أو لا يكون مؤمناً إلا من آمن به، كالملائكة والرسل والكتب والبعث، فهل هذه الأشياء مما لا يلزم الإيمان بها[2].

٢. أن سؤال الله لهم عن الربوبية وتقريرهم بها لأنه «**يهديهم إلى الألوهية لو عقلوا ولم ينقادوا للشيطان، فإن من يعقل لا يعبد إلا من له الأمر والنهي والنفع والضر، ولو خُلي الناس وفطرهم لما عبدوا إلا الله، ولولا مشيخة الضلال المُحَسنين لهذه البدعة وسدنة القبور لما وجدت من يستغيث بالأولياء ويطوف بهم، قال الله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ﴾**[3]»[4].

٣. قال الشيخ: «**لو تدبر هؤلاء في قولهم قليلاً لرأوا أن الله سألهم عن التوحيدين، فقوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ سؤال عن الربوبية والرب، وقوله تعالى: ﴿أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ﴾**[5]**، نهي عن اتباع الآباء في الشرك وأمر بعبادته وحده، فالتوحيدان متغايران بصريح الآية**»[6].

---

(١) الأعراف: ١٧٣.

(٢) انظر: الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص:١٠٦-١٠٧.

(٣) الروم: ٣٠.

(٤) المصدر السابق ص:١٠٦.

(٥) الأعراف: ١٧٣.

(٦) الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص:١٠٦.

٤. قال الشيخ: نقول ليس النزاع على الألفاظ، فهبوا الرب يطلق على الإله لغة، فهل يدل هذا أن توحيد الألوهية -الذي يراد منه إفراد الله بالعبادة- هو توحيد الربوبية الذي يراد منه الإيمان بأن الله خالق كل شيء، بيده كل شيء، يا ليت هؤلاء يهتدون إلى محل النزاع[1].

٥. وقال: «**ونقول مَنْ أنبأكم أن القرآن ذكر جميع ما سألهم عنه وما أشهدهم عليه، ومَنْ أخبركم أنه لم يشهدهم على توحيد الألوهية؟**

ما معكم من شبهة على ذلك غير أن القرآن لم يذكره على فهمكم[2]**، ومن قال إن القرآن حدث بكل ما حصل وما كان في الأزمان الذاهبة**»[3].

ثانياً: احتجوا بحديث سؤال الملكين وأنهما يقولان لمن وضع في قبره (من ربك؟) ولو كان هناك فرقاً بين الإله والرب لما اقتصر السؤال على أحدهما أي على الرب، ولو كان توحيد الألوهية لازماً للدخول في الدين والخلوص من الشرك لسئل عنه الميت.

والجواب:

١. «**قرر العلماء أنه إذا أطلق لفظ الرب، فيشمل معنى الربوبية والألوهية، وكذلك إذا أطلق لفظ الإله، كالفقير والمسكين، فإذا أطلق الفقير دخل**

---

(١) والمقصود أنه لو قيل أن المعنى اللغوي للرب هو المعنى اللغوي للإله لا فرق بينهما لغة، فلا ينفي ذلك كون الشريعة جاءت بالأمر بإفراد الرب عز وجل بالعبادة والألوهية وهذا توحيد الألوهية، وإفراد الله عز وجل بالإيمان بأنه خالق كل شيء وبيده الأمر كله، وهذا هو توحيد الربوبية، وأن هذان التوحيدان مطلوبان من العبد.

فالنزاع في أن الأدلة الشرعية هل دلت على إفراد الرب عز وجل بالعبادة مع إفراده بالربوبية أو لم تدل إلا على إفراده بالربوبية، ولا شك أنها دلت على كلا الأمرين كما تقدم بيان ذلك.

(٢) وهذه إشارة لطيفة إلى أن سوء فهمهم، أو تعديهم على النصوص وتحريفهم لمعانيها هو سبب جهلهم وانحرافهم، فإن النصوص واضحة الدلالة على أن من لم يفرد الله بالعبادة والألوهية لم يخرج من زمرة المشركين، ولم يدخل في عداد المسلمين الموحدين، ثم إن عدم العلم بالشيء ليس علماً بعدمه كما هو معلوم.

(٣) الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص:١٠٠.

المسكين في المعنى، ولكن يفترقان في المعنى إذا أفرد الرب بلفظ والإله بلفظ[1]، وكذلك الفقير والمسكين، والإيمان والإسلام، ولهذا يقال إذا اجتمعا تفرقا، وإن افترقا[2] اجتمعا.

٢. **أن الملائكة تسأل الميت عن ثلاثة أشياء، عن الرب والرسول والدين، ولا شك أن السؤال عن الرسول والتصديق له هو سؤال عن كل شيء جاء به وتصديق به، ومنه توحيد الألوهية، وأن السؤال عن الدين والإقرار بالإسلام يشمل السؤال عن كل ما هو دين، ومنه أن لا إله غير الرب، فالإيمان بذلك هو إيمان بذاك.**

فقولهم: إن السؤال كان عن الرب فقط غلط فاحش.

٣. **قد ورد في أحاديث سؤال الميت أنه يجيب ملائكة العذاب ويقول: لا إله إلا الله[3]، ويشهد بذلك، فلم يقتصر على الرب فقط، كما زعم هؤلاء لقصورهم في علم الحديث»[4].**

ويزيد ذلك أيضاً أن في بعض طرق الحديث أنه يقال له: ومن كنت تعبد[5].

وأما الشبهة الثالثة:

وهي زعمهم أن كفر المشركين كان لإنكارهم وجود الله، أو إنكارهم أنه الخالق لكل شيء، وقد احتجوا لهذا الزعم الباطل بآيات.

---

(١) العبارة فيها خلل، والمراد أنها إذا ذكرت في سياق واحد افترقت في المعنى.

(٢) في الأصل «وإن اتحدا».

(٣) أخرجه البخاري من حديث البراء بن عازب مرفوعاً: (إذا أُقعد المؤمن في قبره أُتي ثم شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فذلك قوله: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ﴾) كتاب الجنائز، باب ما جاء في عذاب لقبر: (٤٠٧/١).

(٤) هذه الأجوبة من كتاب «الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر» ص:١٠١.

(٥) أخرجه أحمد: (٢٣٣/٣)، وأبو داوود في كتاب السنة، باب المسألة في القبر وعذاب القبر: (١١٢/٥)، وصححه الألباني، وأصله في مسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه وإثبات عذاب القبر والتعوذ منه: (٢١٩٩/٤).

منها قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ﴾[1] قال الشيخ رحمه الله تعالى: «**والجواب:**

١. **ليس في الآية الكريمة إنكار للرحمن، إنما فيه استفهام عنه: بما، التي يسأل بها عن حقيقة الشيء، والمصدق بوجود الأمر يسأل عنه، لا خلاف بين اللغويين في ذلك، فهم يقولون: ما الروح، كما قال تعالى: ويسألونك عن الروح وهم يؤمنون بها، ويقولون ما الملائكة وما الجن وهم يؤمنون بهم**»[2].

٢. «**على أننا لو قلنا الاستفهام إنكاري، فإنه إنكار للتسمية بالرحمن لا غير، كما يوضحه كتابة صلح الحديبية**»[3].

٣. قال الحافظ ابن كثير رحمه الله تعالى في تفسير الآية: «وكانوا ينكرون أن يسمى الله باسمه الرحمن كما أنكروا ذلك يوم الحديبية»[4].

ولو أنهم كانوا ينكرون ذاته كما يزعم المعارض لما قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم: أما الرحمن فلا نعرفه، ولكن اكتب باسمك اللهم، ولأنكروا اسم الله كما أنكروا اسم الرحمن والرحيم، وهذا يفسر الآية ويوضح معنى قولهم: ﴿وَمَا الرَّحْمَنُ﴾[5] .

قال الشيخ: «**فتأمل إن المشركين ما كانوا ينكرون الإله ولا الرب وإنما كانوا ينكرون اسم الرحمن**»[6].

٤. قال الشيخ: «**هذه الآية على فهمهم مخالفة لتسمية العرب مشركين بالله،**

---

(١) الفرقان: ٦٠.

(٢) الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص:١٠٣، العقائد السلفية: (٦٣/١).

(٣) العقائد السلفية: (٦٣/١).

(٤) تفسير القرآن العظيم: (٣١٢/٣).

(٥) انظر: الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص:١٠٣-١٠٤.

(٦) العقائد السلفية: (٦٣/١).

والناس –قاطبة– يقولون إنهم مشركون بالله، فلو كانوا جاحديه لما كانوا مشركين به، فتسميتهم مشركين بالله يدل أنهم مؤمنون بوجوده، ولكن عبدوا معه غيره[1].

٥. **وقال: إذا كان أمثال قوله: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾**[2] **إلى غيرها من الآيات الكثيرة لا يدل على إيمانهم بالله، وإيمانهم بأنه خالق كل شيء، فمن العجب أن تدل الآية المذكورة على جحدهم الله، وإذا كانوا**[3] **يكذبونهم في قولهم: الله خالق كل شيء، فلماذا لا يكذبونهم في قولهم وما الرحمن.**

وإذا كانوا يقولون للرسول: الله خالق كل شيء، كاذبين، اضطراراً للحجة، وقلوبهم جاحدة[4]**فكيف ينكرون الرحمن**[5]**؟؟»**[6].

٦. وقال: «**أن تسمية الشخص بالمشرك تدل على اعترافه بذلك** [أي بالرب] **لأن الشرك من الشركة**»[7]، فهو معترف بربوبيته ولكن يجعل له شريكاً بالعبادة.

---

(١) الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص:١٠٤.

(٢) لقمان: ٢٥.

(٣) أي أصحاب هذه الشبه.

(٤) وذلك أن أصحاب هذه الشبه من القبوريين إذا قيل لهم: الكفار كانوا يقرون بالربوبية بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾، قال هؤلاء القبوريون إن المشركين يقولون ذلك على سبيل المجادلة والاضطرار من غير اعتقاد.

فلا حول ولا قوة إلا بالله كيف وصل الأمر بهؤلاء إلى الاعتذار عن المشركين والمحاجة عنهم.

(٥) أي فكان الواجب أن لا ينكروا الرحمن لئلا يتناقضوا في قولهم إنه خالق السماوات والأرض، وذلك على زعمهم الباطل إن معنى قولهم ((وما الرحمن)) الإنكار لوجوده.

(٦) الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص:١٠٤.

(٧) العقائد السلفية: (٦٤/١)، الشرح الوسط ص:١١، كشف الشبهات وحل المشكلات ص:٤٩.

٧. إذا كانوا ينكرون وجود الرب عز وجل، فكيف يقولون يوم القيامة كما حكى الله عنهم: ﴿تَاللَّهِ إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ * إِذْ نُسَوِّيكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[1] فقالوا إن ضلالهم كان بسبب تسويتهم بين الله وبين معبوديهم، وهذا يدل على عدم إنكارهم له سبحانه[2].

وإذ قد بين الشيخ رحمه الله تعالى الجواب الواضح المبين وأبطل تلك الشبهات فقد ظهر جلياً أن تقسيم التوحيد إلى توحيد في المعرفة والإثبات وتوحيد في القصد والطلب، أو تقسيمه إلى توحيد في الربوبية وتوحيد في الألوهية وتوحيد في الأسماء والصفات، أنه هو التوحيد الذي أمر الله به في كتابه وأرسل به رسله، وبه تحصل النجاة والفلاح، وأنه حق يقين، وأنه مما قامت عليه الأدلة والبراهين، ولا ينكره إلا جاحد مكابر قد غرق بالجهلِ، وعَمِيَ عن كتاب الله تعالى، وعن فهم حقيقة دين الإسلام، وقام مناضلاً عن إخوانه المشركين مناوئاً للدِّين الحق المبين، وللدعاة المصلحين، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وإذا علمت أن التوحيد أقسام ثلاثة فاعلم أن الشرك أيضاً منقسم إلى ما يضاد هذه الأقسام.

قال الشيخ رحمه الله في تعريف الشرك: «**اعتقاد أن في الخلق من يماثل المولى في الصفات، أو يشاركه في الأفعال، أو يصرف العبادة لغير الله سبحانه**»[3].

وهذا يبين أن الشرك يكون في الأسماء والصفات، ويكون في الربوبية، ويكون في الألوهية أما الشرك في الأسماء والصفات فيكون بأن يعتقد العبد أن غير الله تعالى يماثل الله سبحانه في صفاته، كمن يعتقد أن غير الله يعلم الغيب مع الله، أو يسمع دعاء الملهوف، أو غير ذلك مما هو من صفات الله تعالى.

---

(١) الشعراء:٩٧-٩٨.

(٢) انظر: الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص:١٠٥.
وهناك بعض الشبه الأخرى والأجوبة عنها تركتها لأجل الاختصار، ومن أراد معرفتها فليرجع إلى المواضع التي تمت الإحالة عليها.

(٣) إعانة القريب المجيب: (١١٢/٢).

والشرك في الربوبية يكون بأن يعتقد أن غير الله تعالى يشاركه في أفعاله، كـــالخلق والرزق، وإغاثة الملهوف، وكشف الضراء، والإماتة، والإحياء ، وغيرها.

والشرك في الألوهية فسره الشيخ بأن يصرف العبد شيئاً من العبادة لغير الله.

ولا يستقيم للعبد توحيده إلا إذا خَلُصَ من الشرك بجميع أنواعـــه وأقـــسامه، ولا يخلص من الشرك بأقسامه وأنواعه إلا بتحقيق التوحيد بأقسامه وأنواعه.

رزقنا الله توحيده وجعلنا من عباده المخلِصين المخلَصين الذين عرفـــوا التوحيـــد وقاموا به ودانوا لله رب العالمين.

المبحث الثالث: أهمية التوحيد.

قد تقدم ذكر شيء من أهمية التوحيد، وما يدل على أهميته، عند الكلام على تعريف التوحيد وغايته ومنفعته ونسبته وفضله.

وأسوق هنا أيضاً بعض العبارات للشيخ رحمه الله تعالى، فيها بيان أهمية التوحيد، وأهمية العناية به.

قال الشيخ رحمه الله تعالى: «**غير خاف ما لعلم التوحيد من شرف عظيم، وفضل شامخ، ودرجة سامية على سائر العلوم.**

وكيف لا يكون كذلك وهو علم أصول الدين، وزبدة رسالات المرسلين، ومن أجله نصبت القبلة، وشرعت سيوف الجهاد، وعليه أُسست الملة ؟!

ولذا كانت حاجة العباد إليه فوق كل حاجة، وضرورتهم إليه فوق كل ضرورة، لأنه لا حياة حقيقية، ولا سعادة، ولا نجاة، إلا بمعرفة العبد ربه ومعبوده بألوهيته وأسمائه وصفاته.

إذ على هذه المعرفة تبنى مطالب الرسالة كلها، من أولها إلى آخرها»(١).

وبين رحمه الله تعالى أن تحقيق التوحيد هو الغاية في إرسال الرسل، فقال رحمه الله تعالى: «**فلا يخفى أن الله بعث رسله الكرام ليدعوا أممهم إلى عبادته وتوحيده، بإفراده وحده بالعبادة، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً إِلَى قَوْمِهِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ * أَنْ لا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ﴾(٢)، ﴿وَإِلَى عَادٍ أَخَاهُمْ هُوداً قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾(٣)، ﴿وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْباً قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾(٤)، وأوحى إلى رسولنا العظيم صلى الله عليه وسلم**

---

(١) العقائد السلفية: (١/٧).

(٢) هود:٢٥-٢٦.

(٣) هود: من الآية٥٠.

(٤) هود: من الآية٨٤.

في القرآن الكريم: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[1]»[2].

ثم قال رحمه الله تعالى مبيناً أهمية التوحيد أيضاً: «**فلذا كان أول واجب على العبد معرفة ربه وتوحيده بإفراده بالعبادة، لأن التوحيد بمترلة الأساس للعبادات، إذ العبادة لا تقبل إلا به، ومن أجل ذلك كان علم التوحيد أجل قدراً من سائر العلوم، وأعلاها مترلة ورفعة.**

إذ به يتميز الموحد من المشرك، والمؤمن من الكافر، وبه تحقن الدماء وتحترم الأموال، وعليه مدار النجاة من النار، وبه ينال العبد السعادة الأبدية»[3].

وقال أيضاً: «**فإن علم توحيد الإله بأقسامه الثلاثة، أشرف العلوم وأجلها، إذ هو الدين الصحيح، الذي لا يقبل الله ديناً سواه، وهو المقصود بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْأِسْلامِ دِيناً فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾[4]**»[5].

وقال رحمه الله تعالى: «**إن تمكين العقيدة نعمة عظيمة، ومقصد رفيع، يتبعه استقرار النفوس، وراحة الضمائر، والشعور بالعزة والكرامة**»[6].

وبين رحمه الله تعالى أن أهم مبدأ وأساس في دعوة الأنبياء هو الدعوة إلى التوحيد، وتصحيح العقيدة في الله، والإخلاص له، وإفراده بالعبادة[7].

وبين أنه أول ما يجب أن يبدأ بالدعوة إليه، وأن تنصرف همة الدعاة إليه، هو تحقيق التوحيد بأنواعه الثلاثة، لأن البدع والشركيات إذا استولت على الإنسان سلبته عقله،

---

(١) البقرة:٢١.

(٢) تقديم مصرع الشرك والخرافة ص:أ.

(٣) تقديم مصرع الشرك والخرافة ص:أ.

(٤) آل عمران:٨٥.

(٥) العقائد السلفية: (١/٥).

(٦) الخطب المنبرية ص:١٢٨.

(٧) انظر: العقائد السلفية: (١/٣٩٠، ٣٩٦، ٣٩٧).

فأصبح كالبهيمة يتبع كل ناعق[1].

وقد انتظمت هذه العبارات ما يزيد على عشرين نقطة، واضحة للمتأمل، تدل على أهمية التوحيد، وأن الضرورة إليه فوق كل ضرورة، وتدعو العاقل إلى الاهتمام به، والإقبال عليه، وعلى تعلمه، والعمل به.

ولمزيد الاهتمام بشأن التوحيد وتعليمه لاسيما مع الصغر، فقد بين الشيخ أنه أول ما يجب على الآباء نحو أولادهم، فقال:

«**أيها الناس، إن أول ما يجب عليكم نحو أولادكم أن تعلموهم العقائد الصحيحة، من معرفة الله وعظمته وجلاله، وأنه الخالق المعبود لا غيره، وتعلموهم معرفة رسوله صلى الله عليه وسلم ...** »[2].

وبين رحمه الله تعالى أنه لا يكفي أن يدرس في المدارس الابتدائية وغيرها، قصص الأنبياء دون التوحيد، بل لابد من تدريس أصل الإسلام، وهو عقائده وعباداته وحكمه وآدابه[3].

وإضافة إلى حثه رحمه الله تعالى على ترسيخ العقيدة في الصغر والاهتمام بذلك، فقد حذر من دخول الأولاد للمدارس الأجنبية، لأنها تسمم أفكارهم وتفسد عقائدهم، لما فيها من الإلحاد والعقائد المخالفة لعقائد الإسلام.

فقال في التعليق على حديث ((كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته)): «**أما بالنسبة للأولاد فعليه أن ينشأهم نشأة صالحة ويربيهم تربية إسلامية، وأن يعلمهم عقيدة التوحيد ... وإذا كان جاهلاً يرسلهم إلى من يعلمهم من مدرسة وغيرها، ويراقبهم في سيرهم، كيلا ينحرفوا ... ولا يرسلهم إلى مدرسة إلحادية أو مسيحية، كي لا يسمموا أفكارهم بعقائد ضالة**»[4].

---

(١) انظر مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٢/٢١-٢٢).

(٢) الخطب المنبرية ص:٢٢.

(٣) انظر: فتاوى: (٢/١٦٠-٤/١٤).

(٤) إعانة القريب المجيب: (٢/١٦)، وانظر: الخطب المنبرية ص:١٧.

ولما تكلم رحمه الله تعالى عن خطورة كتمان العلم، وأنه يجب على العلماء تبليغه ونشره، قال: «**فعليهم أن يعلموا الناس العلم النافع الواجب عليهم معرفته، كتوحيد الله بأنواعه الثلاثة** .....»[1].

فقدمه في الذكر لعظم شأنه ومزيد الاهتمام والعناية به.

ومن الأمور التي نبه عليها الشيخ رحمه الله تعالى أن الحاجة إلى علم التوحيد تزيد وتتأكد الضرورة إليه في هذه الأزمان، لظهور البدع والأفكار المنحرفة، قال رحمه الله:

«**ولفشوا البدع والضلالات والديانات والمذاهب والنحل الباطلة، واختلاط الحق بالباطل، فقد أصبحت حاجة المسلمين إليه فوق كل حاجة، والضرورة إليه فوق كل ضرورة، إذ لا نجاح في الدنيا ولا سعادة في الآخرة إلا بالعقيدة الصحيحة**....»[2].

فالواجب إذاً هو مزيد الاهتمام بتعلم العقيدة وتعليمها وغرسها في قلوب الأبناء، لتكون لهم حصناً من تلك البدع والانحرافات الفكرية والأخلاقية، ولا شيء أنفع لهم في تحصينهم من ذلك من تعلمهم العقيدة الصحيحة، لاسيما مع انتشار وسائل الاتصال الكثيرة التي تحمل تلك المفاسد، وتبثها وتزينها للناس في كل وقت وحين.

وفي ختام هذا المبحث أقول: إن الناظر المتأمل في كتب الشيخ رحمه الله تعالى يرى أنها من أولها إلى آخرها، تدور على شأن هذه العقيدة، بياناً لها، ودعوة إليها، ودفاعاً عنها، وتحذيراً من مخالفتها، وكشفاً لشبه مخالفيها.

وفي هذا أعظم بيان من الشيخ لأهمية التوحيد أو العقيدة، دراسة وفهماً، وتعلماً وتعليماً، وعملاً وتبليغاً، فرحمه الله تعالى وأسكنه فسيح جناته، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) تطهير المجتمعات ص:٢٨٥، وانظر: ص:٨٢، ١٣٨.

(٢) العقائد السلفية: (٥/١).

الفصل الأول

جهود الشيخ رحمه الله تعالى في تقرير توحيد الربوبية.

وفيه تمهيد وثلاثة مباحث

المبحث الأول: جهوده رحمه الله تعالى في بيان الأدلة على وجود الله تعالى، وإبطال شبه الملحدين.

المبحث الثاني: جهوده في بيان أول واجب

المبحث الثالث: جهوده في بيان أن توحيد الربوبية ليس هو الغاية، وأنه دليل لتوحيد الألوهية.

التمهيد:

توحيد الربوبية كما تقدم، يعني إفراد الله تعالى بالربوبية، والعلم بذلك واعتقـــاده، وكلمة الرب في اللغة كما يقول ابن فارس رحمه الله تعالى: على ثلاثة أصول، ومتى أُنعم النظر كان الباب كله قياساً واحداً.

قال: «فالأول: إصلاح الشيء والقيام عليه، فالرب المالك والخالق والـــصاحب، والرب المصلح للشيء، يقال رب فلان ضيعته، إذا قام على إصلاحها.... والله جل ثناؤه الرب، لأنه مصلح أحوال خلقه.....

والأصل الآخر: لزوم الشيء والإقامة عليه، وهو مناسب للأصـــل الأول، يقـــال أربت السحابة بهذه البلدة، إذا دامت.....

والأصل الثالث: ضم الشيء للشيء، وهو أيضاً مناسب لما قبله.... ومـــن هـــذا الباب الرِّبابة، وهو العهد، يقال للمعاهدين أرِبَّة، قال [من البسيط]:

كانت أرِبَّـــتَهم بهْـــز وغـــرهم عقد الجوار وكانوا معشراً غُـــدُراً

وسمي العهد رِبابةً لأنه يجمع ويؤلف»[1].

قال ابن منظور: «قال ابن الأنباري: الرب ينقسم على ثلاثة أقسام، يكون الـــرب المالك، ويكون الرب السيد المطـــاع.... ويكـــون الـــرب المـــصلح، ربَّ الـــشيء إذا أصلحه.....»[2].

قال في القاموس: «ورَبَّ: جمع، وزاد، ولزم، وأقام»[3].

قال ابن الأثير: «والرب يطلق في اللغة على المالك والسيد والمدبر والمربي والقـــيم والمنعم، ولا يطلق غير مضاف إلا على الله تعالى»[4].

والرب هو الله عز وجل، وهو رب كل شيء ومالكه، وله الربوبية علـــى جميـــع

(١) معجم مقاييس اللغة ص:٣٩٨.

(٢) لسان العرب: (٥/٩٥).

(٣) ص:٨٢.

(٤) النهاية في غريب الحديث: (٢/١٧٩).

الخلق، ولا يقال الرب في غير الله إلا بالإضافة(١).

وقد قال الشيخ رحمه الله تعالى في شرح كلمة رب من قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾: «﴿رَبِّ﴾ **هو السيد المربي الذي يسوس من يربيه ويدبر شؤونه، ويطلق على الخالق والمالك والرزاق، ولا يستعمل الرب بالتعريف لغير الله بل بالإضافة، تقول رب الدار ورب هذه الأنعام، كما قال الله تعالى حكاية عن يوسف عليه السلام في عزيز مصر: ﴿إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ﴾(٢)**»(٣).

وإذ تبيَّنَت معاني كلمة الرب في اللغة، وأوجه استعمالها، فإن توحيد الربوبية هو إفراد الله تعالى بما يليق به من تلك المعاني، والتي يجمعها قول أهل العلم في تعريفه، وهو كما يقول الشيخ رحمه الله تعالى:

«**توحيد الربوبية: الاعتقاد بأن الله هو الخالق الرازق المحيي المميت المدبر للأمور**»(٤).

وقال: «**أما توحيد الربوبية فهو توحيده بأفعاله تعالى، مثل اعتقاد أن الله هو الخالق الرازق المحيي المميت**»(٥).

وهذا الاعتقاد من أهم المبادئ وأوليات العقيدة، وإن لم يَكْثُرِ الكلامُ حوله، لأنه مركوز في الفطر، وقد أقر به المشركون، وبه أُلزموا بتوحيده سبحانه بألوهيته، كما سيأتي بيانه.

قال الشيخ: «**فالنفع والضر بيده سبحانه وتعالى، وليس لأي مخلوق أدنى سبب**

---

(١) انظر: لسان العرب: (٩٤/٥)، القاموس المحيط ص:٨٢، النهاية في غريب الحديث: (١٧٩/٢).

(٢) يوسف: من الآية٢٣.

(٣) الجمعة ومكانتها في الدين ص:٣١٠.

(٤) إكمال الدين: (٦٦/٢).

(٥) العقائد السلفية: (٢٤/١)، وانظر: تطهير الجنان ص:١٨، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٧٨/١٢)، الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص:١٣، وص:٦٤.

إلا أن يريد الله ذلك، قال تعالى: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلا رَادَّ لِفَضْلِهِ﴾ [1]، ومن أوليات العقيدة الإسلامية أن يؤمن العبد بأن الله تعالى خالق الكون ومدبره، بيده الأمر كله، وليس لمخلوق ولو كان رسولاً، أي شأن في تدبير هذا الكون، وتدبير أمور العباد، وجلب السعادة أو الشقاء لهم.

فإذا كان الله يخاطب نبيه صلى الله عليه وسلم قائلاً: ﴿قُلْ لا أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرّاً وَلا نَفْعاً إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ إِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ فَلا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [2]، فما بالك بغيره؟؟!» [3].

وفيما يلي إن شاء الله تعالى بيان الأدلة على ذلك وإبطال شبه الملحدين فيه، والله تعالى الموفق.

---

(١) يونس: من الآية١٠٧.

(٢) يونس: ٤٩.

(٣) تطهير المجتمعات ص:٧٦.

المبحث الأول: جهوده رحمه الله تعالى في بيان الأدلة على وجود الله تعالى، وإبطال شبه الملحدين.

قال العلامة ابن حجر رحمه الله تعالى: «**اتفقت أكثرية البشر الساحقة على وجود الرب تبارك وتعالى، وعلى أنه الخالق، ولم ينكر الرب إلا الدهرية والشيوعية.**

والفطر والعقول والكتب السماوية تنادي على هؤلاء الجهلاء الكافرين بأنهم خارجون عن الحق وعن زمرة العقلاء»[(١)].

وذلك أن إنكار الرب عز وجل مصادم للفطرة والعقل، ومصادم لما جاءت به الأنبياء عن ربها.

وقد جاءت النصوص مبينة ومرسخة لهذا الأصل العظيم، الذي تنبني عليه سائر الأصول كتوحيد الألوهية، والأسماء والصفات،وإثبات الرسالات، والمعاد، وغيرها، فهي فرع لهذا الأصل العظيم.

ولذا فإن كل دليل في إثبات تلك الأصول، هو أيضاً دليل لإثبات وجود الرب عز وجل، إذ وجود الفرع دليل على وجود الأصل.

أولاً: الأدلة النقلية

لقد نبه الشيخ رحمه الله تعالى على أن الكلام في إثبات وجود الرب عز وجل يكون من طريق العقل، وأن الاستدلال له يكون من باب الاستدلال العقلي، ونبه على أن الأدلة النقلية فيه هي أدلة عقلية، وبراهين ساطعة قوية.

ولذا قال الشيخ رحمه الله تعالى –معنوناً–:

«الأدلة النقلية على إثبات وجود الرب –وهي في نفس الوقت أيضاً عقلية–

---

(١) العقائد السلفية: (٢٥،٩٨/١)، الشرح الوسط ص:٢، وانظر: تطهير الجنان ص:١٩ و مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٧/٣).

والرد على المنكرين»[1].

وسبب ذلك أن الذي ينكر وجود الله تعالى؛ لا يقر برسـله، ولا بكلامـه، ولا شرائعه وأحكامه، فبقي أن يخاطب بشيء وراء ذلك، كالخطاب العقلي، أو إثارة الفطرة التي أفسدها ما أفسدها، وكل ذلك يكون بالحجة العقلية، والبرهان العقلي، الذي يهدي —بإذن الله– من يريد الحق، ويدله إلى الإيمان بالله، والإذعان له سبحانه.

وقد اشتمل القرآن الكريم على أقوى تلك البراهين وأصـحها، بأسـهل عبـارة وأوضحها.

ومن الآيات التي استدل بها الشيخ رحمه الله تعالى:

١. قوله تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾[2]، قال: «**وهم بداهة لم يخلقوا من غير شيء، وطبعاً لم يخلقوا أنفسهم، ولم يدَّعِ أحدٌ منهم ولا ممن قبلـهم أو بعدهم أنه خالق السماوات والأرض، فمن الخالق إذاً؟!**

وليس لهذا السؤال إلا جواب واحد، لا يملك الإنسان إذا ترك نفـسه إلا أن يجيب كإجابة المشركين، كما أخبر الله عنهم في كتابه المجيد: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَـقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾[3]»[4].

وقول الشيخ رحمه الله تعالى: «**وهم بداهة لم يخلقوا من غير شيء**» يفسره قوله: «**تقرر في بداهة العقول أنه لا يوجد أثر بلا مؤثر، ولا فعل بلا فاعـل** .....»[5]، وإلا للزم «**أن العدم سبب الوجود، وهذا غاية البطلان**...»[6].

ثم قال رحمه الله تعالى مستدلاً على إثبات الربوبية لله تعالى وحده، وأنـه الخـالق سبحانه وحده:

---

(١) العقائد السلفية: (١/٢٥).

(٢) الطور: ٣٦.

(٣) الزخرف: ٩.

(٤) تطهير الجنان ص:١٩-٢٠.

(٥) العقائد السلفية: (١/٢٥).

(٦) العقائد السلفية: (١/٣٥).

«٢. قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ﴾ [(١)].

٣. قال تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾[(٢)].

إلى غير ذلك من الآيات التي لا تكاد تحصى، وهي تدعو الإنسان إلى أن ينظر ببصيرته وعقله، وأن يفكر في مخلوقات الله العظيمة، ليهديه عقله ونظره إلى أنها لم توجد صدفة، وإلى أنها لا بد لها من خالق خلقها»[(٣)].

٤. قوله تعالى: ﴿أَفَلا يَنْظُرُونَ إِلَى الْأبلِ كَيْفَ خُلِقَتْ * وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ * وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ * وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾[(٤)].

وقد أشار رحمه الله تعالى إلى الحكمة من تخصيص هذه الأمور الأربعة بالذكر، ومخاطبة العرب بها فقال: «**إن أكثرهم كانوا بدواً يتنقلون في القفار لأجل الكلأ والمراعي، فإذا نظروا إلى أسفل وجدوا الأرض، وإذا نظروا إلى سفنهم ومراكبهم وأحسن أموالهم وجدوها الإبل، وإذا نظروا إلى أعلى وجدوا السماء، وإذا نظروا إلى الجوانب في الشرق والغرب والشمال والجنوب وجدوا الجبال.**

---

(١) الأعراف: من الآية١٨٥.

(٢) الزمر: من الآية٦٢.

(٣) العقائد السلفية: (٢٥/١)، وأحب أن أشير هنا إلى أن هذه الآيات وغيرها، قد استدل بها السلف على إثبات ربوبية الله عز وجل، وساقوها في كتبهم لتبطل قول أهل الباطل والإلحاد، وترسخ الإيمان في قلب المؤمن، وتزيده تعظيماً لله تعالى، وعلماً بربوبيته.

وانظر: في ذلك: المجلد الأول من كتاب التوحيد للإمام ابن مندة رحمه الله تعالى فقد ساق فيه كثير من الآيات التي تدل على خلق الله تعالى للكون وعلى عظيم صنعه ولطفه بعباده، مما يدعو إلى الإيمان به، وإفراده بالعبادة، والمحبة، والخوف، والرجاء، والتوكل، والإنابة، والإخلاص في جميع الأعمال له سبحانه.

وانظر: كذلك: أقوال التابعين في مسائل التوحيد والإيمان لعبد العزيز بن عبد الله المبدل: (١٤٤/١) وما بعدها.

(٤) الغاشية: ١٧-٢٠.

فلأجل هذا جاء الخطاب لهم يوجههم أن ينظروا ويتفكروا في الإبل والأرض والسماء والجبال، كيف خلقها الله تعالى وأحكم صنعها وجعل فيها للعباد منافعٌ، عليها مدار حياقم ومعاشهم، ليتوصلوا في ذلك النظر إلى نبذ الآلهة المزعومة، وتوحيد الله وإفراده بالعبودية»[1].

ثم بسط الكلام في بيان عظم هذه المخلوقات وعجيب صنعها وما فيها من الحكم.

ومما ذكره في شأن الجبال مقتبساً ذلك من كتاب مفتاح دار السعادة للعلامة ابن القيم رحمه الله تعالى، قوله: «**وإذا تأملت خلقتها العجيبة البديعة على هذا الوضع وجدها في غاية المطابقة للحكمة، فإنها لو طالت واستدقت كالحائط لتعذر الصعود عليها والانتفاع بها، وسترت عن الناس الشمس والهواء فلم يتمكنوا من الانتفاع بها، ولو بسطت على وجه الأرض لضيقت عليهم المزارع والمساكن ولملأت السهل، ولما حصل لهم بها الانتفاع من التحصن والمغارات والأكنان، ولما سترت عليهم**[2] **الرياح ولما حجبت السيول، ولو جعلت مستديرة -شكل الكرة- لم يتمكنوا من صعودها ولما حصل لهم بها الانتفاع التام، فكان أولى الأشكال والأوضاع بها وأليقها وأوقعها على وفق المصلحة هذا الشكل الذي نُصبت عليه، ولقد دعانا الله سبحانه في كتابه إلى النظر فيها وفي كيفية خلقها، فقال: ﴿أَفَلا يَنْظُرُونَ إِلَى الْأبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ * وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ * وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ﴾**[3] **فخلقها ومنافعها من أكبر الشواهد على قدرة باريها وفاطرها وعلمه وحكمته ووحدانيته»**[4].

٥. ومما استدل به الشيخ على ربوبية الله تعالى، القرآنُ العظيم وإعجازه، وما حواه

---

(١) الجمعة ومكانتها في الدين ص:٣٦٨، وفي العبارة الأخيرة إشارة إلى الغاية من النظر في المخلوقات والاستدلال بها على إثبات ربوبية الله تعالى وأنه الخالق الموجد لهذا الكون وإثبات كماله وحكمته وقدرته، والغاية من ذلك هي نبذ الآلهة من دونه وإفراده بالعبادة كما قال الشيخ رحمه الله تعالى.

(٢) في مفتاح دار السعادة «عنهم».

(٣) الغاشية الآيات ١٧-٢٠

(٤) الجمعة ومكانتها في الدين ص:٣٧١.

من التشريع، الكامل الشامل لكل ما يحتاجه الخلق من: العبادات، والمعاملات، والأخلاق، والسلوك، والسياسة، والاجتماع وغيرها، فقال رحمه الله تعالى:

«من أقواها هذا القرآن العظيم، الذي أنزله الله تعالى على سيد العالمين، المعجز ببلاغته وفصاحته وتناسقه وعلومه وفنونه ونظرياته العلمية وغير ذلك»(1).

فقد تحدى الله عز وجل الجن والإنس بأن يأتوا بسورة من مثله فعجزوا، قال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ وَادْعُواْ مَنِ اسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ اللّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾(2) وقال تعالى: ﴿قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْأِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾(3)، وهذا من أقوى البراهين على وجود الله تعالى، إذ الكلام لا بد له من متكلم، ولما كان -أي القرآن- كلامه، كان خارجاً عن طوق البشر، ولا شك أنه لو كان كلام بشر لأمكن أن يعارضه بعض الفصحاء، إن لم نقل كلهم، وإذا بطل أن يكون كلام بشر، فهو كلام خالق البشر، فكان هذا دليلاً على وجوده تعالى وعلمه وقدرته(4) .

ثانياً: دليل الفطرة

قال الله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ﴾(5).

وفي الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه: ((ما من مولود إلا يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه، كما تُنْتَجُ البهيمة بهيمة جمعاء، هل تحسون فيها من جدعاء، حتى تكونوا أنتم تجدعونها))(6) ثم يقول أبو هريرة رضي الله عنه: ﴿فِطْرَتَ اللَّهِ

(1) العقائد السلفية: (1/33).

(2) يونس: 38.

(3) الإسراء: 88.

(4) انظر: العقائد السلفية: (1/33-34)، والإسلام والرسول ص:27-29.

(5) الروم: من الآية30.

(6) الجمعاء أي مجتمعة الخَلْق سوية الأطراف سليمة من الجدع، والجدع هو قطع الأنف أو الأذن ◄

الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ﴾[١].

وفي رواية: ((ما من مولود يولد إلا وهو على الملة)) وفي رواية: ((إلا على هذه الملة))[٢].

وقد أشار الشيخ ابن حجر رحمه الله تعالى إلى ما دلت عليه هذه الأدلة وأن الله تعالى خلق خلقه إذ خلقهم مريدين لهذا الدين وهذه الملة، قابلين لها، وأنهم يصيرون إليها إن لم يعترض ذلك عارض، ويمنع منه مانع من الموانع التي تؤثر على هذه الإرادة وتغيرها فقال رحمه الله تعالى عند كلامه عن الفطرة ودلالتها على الخالق سبحانه[٣]:

«وهو الشعور المغروس في النفس الإنسانية بوجوده سبحانه، وهو شعور فطر الله الناس عليه، وهو المعبر عنه بالغريزة الدينية، وهو المميز للإنسان عن الحيوان[٤]،

أو الشفة، وهو بالأنف أخص، وإذا أطلق غلب عليه، ومعنى الحديث أن المولود يولد على نوع من الجبلة، وهي فطرة الله تعالى وكونه مهيئاً لقبول الحق طبعاً وطوعاً، لو خلته شياطين الإنس والجن وما يختار لم يختر غيرها، انظر النهاية لابن الأثير: (١/٢٤٦-٢٤٧).

(١) رواه البخاري: كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه وهل يعرض على الصبي الإسلام: (١/٤٠٣)، ورواه مسلم في كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة، وحكم موتى أطفال الكفار وأطفال المسلمين: (٤/٢٠٤٧).

(٢) أخرجها مسلم في كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة، وحكم موتى أطفال الكفار وأطفال المسلمين: (٤/٢٠٤٧).

(٣) وهذا النص أوله نقل من كتاب العقائد الإسلامية لسيد سابق.

(٤) القول بأن الغريزة الدينية –وبعبارة أدق التأله لله سبحانه– هي الفرق بين الإنسان والحيوان قول جيد موافق للأدلة، فإن الله تعالى وصف الكفار بأنهم كالأنعام أو أضل، قال تعالى: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٤٤] وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَتَمَتَّعُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ الْأَنْعَامُ وَالنَّارُ مَثْوًى لَّهُمْ﴾ [محمد: ١٢] أي أنهم لما أعرضوا عن هذا الدين وعبادة الله تعالى كانوا كذلك.

خلافاً لمن يقول إن الفرق هو النطق وهذا خطأ، لأنه ثبت أن هذه الحيوانات لها لسان ونطق لا نعرفه ولا نفهمه، قال تعالى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ ...﴾ [النمل: ١٨] وقال تعالى في ذكر قول نبيه سليمان: ﴿عُلِّمْنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ﴾ [النمل: ١٦].

◄

وقد يغفو هذا الشعور بسبب من الأسباب، فلا يستيقظ إلا بمثير يبعث على يقظته من ألم يترل به، أو ضر يحيط به، وإلى هذا تشير الآية الكريمة: ﴿وَإِذَا مَسَّ الْأِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنْبِهِ أَوْ قَاعِداً أَوْ قَائِماً فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُ مَرَّ كَأَنْ لَمْ يَدْعُنَا إِلَى ضُرٍّ مَسَّهُ﴾[1] ا.هـ.

وما كان ينبغي أن يدور حول هذه الحقيقة أدنى ريب وخلف، لأن ذلك مما يدركه الحيوان فضلاً عن الإنسان، فإنك إذا ضربت الحمار مثلاً، التفت ليرى من ضربه، لأنه مركوز في فطرته أن الأثر لا يكون بلا مؤثر»[2].

وللعلامة ابن القيم رحمه الله تعالى كلام قريب من ذلك، أسوقه هنا لحسنه وبيانه، قال رحمه الله تعالى: «الوجه الرابع: أنه إذا ثبت أن في الفطرة قوة تقتضي طلب معرفة الحق، وإيثاره على ما سواه، وأن ذلك حاصل مركوز فيها من غير تعليم[3] الأبوين ولا غيرهما.

بل لو فرض أن الإنسان تربى وحده، ثم عقل وميز، لوجد نفسه مائلة إلى ذلك، نافرة عن ضده، كما تجد الصبي عند أول تمييزه يعلم أن الحادث لا بد له من محدث، فهو يلتفت إذا ضرب مِنْ خَلْفِهِ، لعلمه أن تلك الضربة لا بد لها من ضارب، فإذا شعر به بكى حتى يُقْتَص له منه فيَسْكُن.

فلقد رُكِزَ في فطرته الإقرارُ بالصانعِ وهو التوحيد، ومحبة القصاص وهو العدل.

وإذا ثبت ذلك ثبت أن نفس الفطرة مقتضية لمعرفته سبحانه ومحبته وإجلاله

بل سائر الخلق كذلك، قال تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ [الإسراء: ٤٤].

وقد أظهر الله للناس من ذلك أشياء وعلامةً على نبوة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم منها: تسبيح الحصى في يده صلى الله عليه وسلم، وحنين الجذع، والحجر الذي كان يسلم عليه في مكة صلوات ربي وسلامه عليه وعلى آله وصحبه.

(١) يونس: من الآية١٢.

(٢) العقائد السلفية: (١/٢٩-٣٠).

(٣) في الأصل: «تعلم».

وتعظيمه والخضوع له، من غير تَعَلُّمٍ ولا دُعاءٍ لذلك ..... فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين، يدعون العباد إلى موجَب هذه الفطرة، فإذا لم يحصل مانعٌ يمنعُ الفطرة عن مقتضاها، استجابت لدعوة الرسل ولا بدّ، بما فيها من المقتضِي لذلك، كمن دَعَا جائعاً أو ظمآناً إلى شراب أو طعام لذيذ نافع، لا تَبِعَةَ فيه عليه، ولا يكلفه ثمنه، فإنه ما لم يحصل هناك مانع، فإنه يجيبه ولا بد»[1].

وقال الشيخ رحمه الله تعالى: «**وكما فطر الله عباده على توحيده ومعرفته فطرهم على استهجان الظلم وتقبيحه بجميع أنواعه**»[2].

قال العلامة السعدي في تفسيره: «وهذا الأمر الذي أمرناك به هو ﴿فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ ووضع في عقولهم حسنها، واستقباح غيرها، فإن جميع أحكام الشرع الظاهرة والباطنة قد وضع الله في قلوب الخلق كلهم الميل إليها، فوضع في قلوبهم محبة الحق، وإيثار الحق، وهذا حقيقة الفطرة.

ومن خرج عن هذا الأصل فلِعَارِضٍ عرض لفطرته أفسدها، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: ((كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه)).

﴿لا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ﴾ أي لا أحد يبدل خلق الله فيجعل المخلوق على غير الوضع الذي وضعه الله»[3].

إذاً فالفطرة وهي الخلقة التي خلق الله الناس عليها توجبُ معرفة الله تعالى والإيمان بوجوده، بل وتوجب محبته وإرادته، توحيده وتأليهه، وطلبه والتعلق به، وقبول شرعه ودينه. فضلاً عن الإقرار بوجوده وربوبيته، والحمد لله رب العالمين.

ثالثاً: الأدلة العقلية على وجود الله تعالى

---

(١) شفاء العليل ص:٥٠١.

(٢) تطهير المجتمعات: (ص٢٠٠).

(٣) تيسير الكريم الرحمن بتفسير كلام المنان ص:٦٤٠-٦٤١. وانظر: تفسير ابن جرير: (١٠/١٨٢)، وتفسير ابن كثير (٣/٤١٦).

«مما لا يقبل الخلاف أنك إذا رأيت بناءاً، لم تشك في أن له بانياً، وإذا رأيت ساعة تشير إلى الأوقات، أيقنت أن لها صانعاً رتب أجزاءها، وإذا كان من المُسَلَّم أن ساعة حقيرة، بل إبرة، لا توجد بلا صانع، فكيف بهذا الكون العظيم، الذي يبهر العقول، ويحير الألباب، قد وجد بلا موجد؟!! ونظم بلا منظم؟!! وكان كل ما فيه من نجوم وغيوم، وقفار وبحار، وليل ونهار، لا يحصيها العد، ولا يأتي عليها الحصر، قد وجدت بلا موجد يخرجها من العدم؟!!»[1].

وقد ضرب الشيخ رحمه الله تعالى لمن ينكر ربوبية الله تعالى وخلقه للكون مثالاً رائعاً، فقال: **«وما مثل من ينكر الخالق إلا كمن رأى كتاباً بديعاً في مبانيه، بليغاً في معانيه، ..... وفيه من الأدب الرائع، والشعر البارع، ما يسمو على شعر المتنبي، وأدب أبي العلاء، فلما نظر فيه قال: ما هذا الكتاب إلا أوراق كانت في صندوق، وكان معها شيء من حروف الطباعة، ثم هُزَّ الصندوق هَزَّات، فَعَمِلَتْ حروف الطباعة في الأوراق عملها، فَوُجِدَ ذلك الكتاب على ما ترون.**

فهل يقول ذلك إلا منسلخ من العقل .... فكيف بهذا الكون العظيم، الذي يبهر العقول ويحير الألباب قد وجد بلا موجد ونظم بلا منظم؟! ....»[2].

وجمل ما استدل به الشيخ رحمه الله تعالى من الأدلة العقلية على وجود الرب عز وجل، وأنه الخالق لهذا الكون، ما يلي[3]:

١. ما تقدم قبل قليل وهو أنه قد تقرر في بداهة العقول من أنه لا يوجد أثر بلا مؤثر، وأن الحادث لا بد له من محدث واستقرار ذلك في الفطر.

وتجدر الإشارة هنا إلى إنكار الشيخ رحمه الله تعالى على طريقة المتكلمين في الاستدلال بالحوادث على وجود الله تعالى، وأنه تطويل وتعقيد من غير فائدة، فإن

(١) العقائد السلفية: (٢٦/١)، وانظر: تطهير الجنان ص:١٩، الشرح الوسط ص:٢، شرح الدرر السنية ص:٥.

(٢) الشرح الوسط ص:٢.

(٣) انظر: العقائد السلفية: (٣٣/١).

استدلالهم بالحوادث على وجود المحدث لها مبني على مقدمتين، كما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى نقلاً عن الباجوري[1].

وخلاصة ذلك إثبات أن الحوادث موجودة، وأن وجودها ممكنٌ غير واجب، إذاً فلا بد لها من مُحْدِثٍ أوجدها يكون واجب الوجود، وطريق إثبات ذلك:

أولا: إثبات حدوث الأعراض بمشاهدة تغيُّرِها من عدمٍ إلى وجودٍ وعكسه، وكل ما هو كذلك فهو حادثٌ، فيَنتُج أن الأعراض حادثة.

ثم نُثبت حدوث الأجرام -أي هذا العالم- بملازمتها للأعراض الحادثة، فنقول الأجرام ملازمة للأعراض الحادثة، وكل ما كان كذلك فهو حادث، فينتج أن الأجرام حادثة.

ثم نقول: وكل ما كان حادثاً يستحيل عليه القدم، والأجرام حادثة، إذاً يستحيل عليها القدم.

ثم نقول: وكل ما يستحيل عليه القدم وثبت حدوثُه وإمكانُه فلا بد له من محدِث واجبٍ، إذاً فالعالم لا بد له من محدث واجب الوجود.

وقد قال الشيخ رحمه الله تعالى معترضاً على هذا المسلك بعد أن ذكر كلام الباجوري: «**هذا الكلام الطويل العريض المبني على قواعد المناطقة، يقصد به إثبات الخالق، وأنه المُوجِدُ للأكوان كلها، وأن العالم حادث، وقد سبقت الأدلة بما أغنى عن هذا القياس المنطقي**[2] **لكن لا بأس بذلك أن يخاطب من لا يفهم إلا بمثل هذه الأقيسة**»[3].

وقال في اختصار شرح السفاريني، معترضاً على طريقة المتكلمين: «**وأصرح من ذلك وأوضح أن نفس حدوث الحوادث دليل على إثبات المُحْدِثِ لها، فإن العلم بأن**

---

(١) العقائد السلفية: (١/٨٢-٨٣)، وانظر: تحفة المريد (ص:٥٠).

(٢) المراد ما تقدم ذكره في أول كتاب العقائد السلفية من أدلة ربوبيته تعالى، وهو موضوع المبحث الذي بين أيدينا.

(٣) العقائد السلفية: (١/٨٣).

الحادِث لا بد له من مُحْدِث أبين من العلم بأن الممكن لا بد له من واجب.

فتكون هذه الطريقة أبين وأقصر كما في النظم»[1].

---

(١) ص:١٩، وانظر: شرح الأصفهانية: (١/٤١-٤٢)، والمراد بالنظم: قول السفاريني رحمه الله:

دلـت علـى وجـوده الحـوادث   سـبحانه فهـو الحكـيم الـوارث

وقد صرح شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى بفساد الطريق الذي سلكه المتكلمون، وأنه لا فائدة منه وإن كان صحيحاً.

قال في شرح الأصفهانية: «فإن هذه الطريقة -أي الاستدلال بالممكنات على واجب الوجود- وإن كانت صحيحة بلا ريب، لكن نتيجتها إثبات وجودٍ واجبٍ، وهذا لم ينازع فيه أحد من العقلاء المعتبرين، ولا هو من المطالب العالية، ولا فيه إثبات الخالق ولا إثبات وجودِ واجبٍ أبدعَ السماوات والأرض ....

وإنما فيه أن في الوجودِ وجوداً واجباً، وهذا يُسلمه منكرو الصانع كفرعون و الدهرية المحضة من الفلاسفة والقرامطة ونحوهم يقولون: أن هذا الوجود واجب الوجود بنفسه ......» [مجموع الفتاوى: (١/٣٨-٣٩)، وانظر: (١/٤٥-٥٠)].

وقال في درء التعارض: « قلت الطريقة المذكورة في القرآن هي الاستدلال بحدوث الإنسان وغيره من المحدثات المعلوم حدوثها بالمشاهدة ونحوها على وجود الخالق سبحانه وتعالى، فحدوث الإنسان يُستدل به على المُحدِث لا يحتاج أن يستدل على حدوثه بمقارنة التغير أو الحوادث له ووجوب تناهي الحوادث.

والفرق بين الاستدلال بحدوثه والاستدلال على حدوثه بين، والذي في القرآن هو الأول لا الثاني، كما قال تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾[الطور:٣٥]، فنفس حدوث الحيوان والنبات والمعدن والمطر والسحاب ونحو ذلك معلوم بالضرورة بل مشهود لا يحتاج إلى دليل، وإنما يعلم بالدليل ما لم يعلم بالحس وبالضرورة، والعلم بحدوث هذه المحدثات علم ضروري لا يحتاج إلى دليل، وذلك معلوم بالحس أو بالضرورة، إما بإخبار يفيد العلم الضروري أو غير ذلك من العلوم الضرورية، وحدوثُ الإنسان من المني، كحدوثِ الثمار من الأشجار وحدوث النبات من الأرض وأمثال ذلك، ومن المعلوم بالحس أن نفس الثمرة حادثة كائنة بعد أن لم تكن وكذلك الإنسان وغيره، كما قال تعالى: ﴿أَوَلا يَذْكُرُ الْأِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئاً﴾[مريم:٣٧] وقال تعالى: ﴿قَالَ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئاً﴾ ......

◄

٢. النظام الدقيق لهذا الكون المتمثل بالسنن الكونية في الخلق والتكوين والتطور لسائر الكائنات الحية، فإنها جميعاً خاضعة لهذه السنن متقيدة بها لا تخرج عنها.

وذكر لذلك أمثلة، منها خلق الإنسان، فإنه يعلق نطفة في الرحم، ثم تمر به أطوار عجيبة لا دخل لأحد غير الله فيها، يخرج بعدها بشراً سوياً، فهذا بالنسبة لخلقه وتكوينه،

وإذا كان كذلك فالطريقة المذكورة في القرآن هي المعلومة بالحس والضرورة، ولا يحتاج مع ذلك إلى إقامة دليل على حدوث ما يحدث من الأعيان، بل يستدل بذلك على وجود المحدث تعالى.

وأما المعتزلة والجهمية ومن تبعهم فطريقتهم المشهورة في إثبات حدوث العالم وإثبات الصانع هي الاستدلال بإثبات الأعراض أولاً، وإثبات حدوثها ثانياً، وبيان استحالة خلو الجواهر عنها ثالثاً، وبيان استحالة حوادث لا أول لها رابعاً، وقد وافقهم عليها أكثر الأشعرية وغيرهم، وهذه هي التي ذمها الأشعري وبين أنها ليست طريقة الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم ولا من اتبعهم، وإنما سلكها من يخالفهم من الفلاسفة وأتباعهم المبتدعة كما تقدم، وقد تقدم نقل كلامه في ذلك وهو المقصود، وكلامه يقتضي أنها محرمة في الدين مبتدعة لا حاجة إليها، لطول مقدماتها وغموضها وما فيها من النزاع، وهذا هو الذي قصدناه، وهو أنه نقل اتفاق السلف على الاستغناء عن هذه الطريقة»[درء التعارض: (٧/٢١٩-٢٢٤)].

والمقصود بيان فساد طريقة المتكلمين وضعفها، ووجوب المصير إلى الطريقة الشرعية في الاستدلال، قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «ولما كان القياس الكلي فائدته أمر مطلق لا معين، كان إثبات الصانع بطريق الآيات هو الواجب كما نزل به القرآن وفطر الله عليه عباده، والقرآن إذا استعمل في الآيات الإلهيات [القياس] استعمل قياس الأولى لا القياس الذي يدل على المشترك ....

والفرق بين الآية وبين القياس، أن الآية تدل على عين المطلوب الذي هي آية وعلامة عليه، فكل مخلوق فهو دليل وآية على الخالق نفسه»[مجموع الفتاوى: (١/٤٨)].

وقال: «ثم إن هؤلاء إذا قُدِّرَ أنهم أثبتوا واجب الوجود، فليس في دليلهم أنه مغاير للسماوات والأفلاك، وهذا مما بَيَّنَ تهافتهم فيه الغزالي وغيره»[مجموع الفتاوى: (١/٥٠)].

وقال: «ومن استدل على الجلي بالخفي فإنه إن تكلم بحق فلم يسلك طريق الاستدلال»[شرح الأصفهانية: (١/٣٤)]..... وقال: «فإثبات الصانع بمثل هذه المقدمات لو كانت صحيحة خطأ، وإن لم تكن صحيحة كان الدليل باطلاً»[شرح الأصفهانية: (١/٣٤)].

وكذلك الحال بالنسبة لتنشئته وتطويره، فمن طفولة وصبا إلى شباب وفتوة، إلى كهولة وشيخوخة[1].

وهذه السنن عامة في الإنسان والحيوان والأشجار والنبات والأفلاك، ثم ضرب الشيخ لذلك سبعة أمثلة من المظاهر الكونية، تدل على دقة الصنع وإبداع الخالق العظيم[2]، ومن ذلك كون البحار مالحة، ولو كانت حلوة لتعفنت وفسدت الحياة على وجه الأرض.

٣. اعتقاد بلايين البشر بوجود الرب عز وجل وعبادتهم له، والعادة جارية بتصديق الواحد و الاثنين، فضلاً عن الجماعة والأمة، والعقل يحيل تواطؤ هذه البلايين على الكذب[3].

٤. الفطرة، وتقدم الكلام عليها.

٥. ظاهرة الإلهام والهداية.

والمراد بذلك ما جبل الله عليه مخلوقاته من تحصيل مصالح حياتها، والحفاظ على نوعها، فألهم مخلوقاته ما يعينهم على ذلك، وضرب لذلك ثلاثة أمثلة، منها ما هدى الله إليه الدجاج وألهمه من أن يحرك بيضه بين فترة وأخرى، ولولا ذلك لما فقس البيض، ولا خرجت منه أفراخ، ولانقطع نسل الدجاج في العالم.

فظاهرة الإلهام والهداية التي أودعها الله في هذا الكون تدل على خالق حكيم مبدع، أحكم كل شيء، وأتقن كل شيء[4].

٦. وهو برهان عقلي[5]، وخلاصته أن لصدور هذا الكون فروضاً ثلاثة لا يخرج عنها.

---

(١) انظر: العقائد السلفية: (٢٥/١) وما بعدها.

(٢) انظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٦/١٠).

(٣) قال الشيخ عند ذكر هذا الوجه من كتاب «منهاج المسلم» بزيادة، انظر: العقائد السلفية: (٢٩/١)

(٤) انظر: العقائد السلفية: (٣٠/١-٣٣). وقال أنه عن كتاب «شبهات وردود» لعبد الله علوان

(٥) انظر: العقائد السلفية: (٣٣/١-٣٦) بتلخيص وتصرف من العقائد الإسلامية.

الأول أن يكون صدر في العدم.

الثاني أن تكون الصدفة وحدها هي التي نشأ عنها هذا الكون البديع.

الثالث أن ثمة موجد أوجد هذا الكون وأنشأه.

فأما الأول فهو باطل، لأن الأسباب مرتبطة بمسبباتها، ولا يتصور العقل أو يوجد معلول بدون علة، ولا مُسَبَّبٌ دون أن يُسبق بِسَبَبٍ، ولا نتيجة من غير أن يكون لها مقدمات.

ومعنى هذا الافتراض أن يكون وُجِدَ من نفسه، وصدر منقطعاً عن أسبابه، وهذا محال عقلاً وواقعاً، لأن وجود الأشياء من نفسها مع انقطاعها عن أسبابها، ترجيح لجانب الوجود على جانب العدم بدون مرجح، وترجيح جانب الوجود على جانب العدم بدون مرجح محال.

وهو مساوٍ لقولنا العدم سبب الوجود، وهذا في غاية البطلان، ففاقد الشيء لا يعطيه.

وهذا ما أشار إليه قوله تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ * أَمْ خَلَقُوا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بَلْ لا يُوقِنُونَ﴾[1].

والفرض الثاني

وهو أعظم تهافتاً من الفرض الأول، فإن الصدفة لا يمكن أن ينبثق عنها هذا النظام، ولا أن يصدر عنها هذا الإحكام.

إن الذرة -وهي أصغر الأشياء- يحار العقل والعلم في تركيبها المحكم وتناسقها العجيب، وتآلف أجزائها مع بعضها بعض.

وإذا بطل الفرض الأول والثاني، لأنهما خارجان عن دائرة العقل والمنطق والعلم، لم يبق إلا **الفرض الثالث**.

وهو أن لهذا الكون خالقاً ومدبراً، دلت عليه مخلوقاته العظام كالسماء والأرض والشمس والقمر والكواكب والبحار والأشجار، وما إلى ذلك كلها تنادي على وجود

---

(١) الطور، آيات: (٣٥-٣٦).

ربها وخالقها[1].

وهاهنا شبهة يوردها بعض الملحدين، يريد أن يشكك في وجود الله تعالى، وهي قولهم: لو كان للكون خالق لأدركناه بإحدى الحواس الخمسة.

وقد بين الشيخ رحمه الله تعالى فساد هذه الشبهة، وضرب لذلك مثالاً بالروح والعقل، فقال رحمه الله تعالى: «**مخلوقاته تدل عليه، والاستدلال بهذا ثابت بالعقول والفطر**»[2] ثم قال في تقرير ذلك وبيانه مخاطباً من يزعم هذا الزعم الفاسد: «**هل تؤمن بوجود روحك في بدنك التي بين جنبيك، فلا يمكنه إلا أن يجيب بقوله نعم.**

هل أدركتها بحواسك؟ لا لا.

إذاً كيف تؤمن بها؟ يقول إن حركاتي وسكناتي تدل عليها، لأنها آثارها.

نقول هذا الليل والنهار والشمس والقمر والسماء والأرض وأضعاف أضعاف ما قلنا، كلها آثار تدل عليه، فلا محيص له إلا أن يقر»[3].

وقال: «**من المسلم لدى العقلاء أن ليس كل ما لا يحسه الإنسان بإحدى حواسه يسوغ له إنكاره، فكل شخص لا بد له أن يقر بأن أباه وطأ أمه، وأنه ولدته أمه، فهل يحس بشيء من ذلك؟ كما يعرف أنه ولد صغيراً وربي بالتغذية وبالحضانة، فهل أحس بشيء من ذلك؟ ويعرف كثيراً من المدن ولم يدركها بحواسه، فهل يمكنه الإنكار؟ وهذا عالم الميكروبات قد كان خفياً، وقد اكتشف من عهد قريب، فهل يمكن أن يقال إنه لم يكن فيما سلف من الأزمان؟! وبالجملة فمنكر مثل هذه الضروريات أحق باسم الجنون من اسم العقل.**

ولا أظن أن هناك من يتصف بالعقل ثم يأتي بهذه السفسطة، إلا أن يكون ملبساً ومموهاً»[4].

---

(١) العقائد السلفية: (١/٣٣-٣٦) و(١/٧٢).

(٢) الشرح الوسط ص:١٨، تقارير مهمة ص:٨.

(٣) الشرح الوسط ص:١٨، تقارير مهمة ص:٨.

(٤) العقائد السلفية: (١/٧٤-٧٥)، الشرح الوسط ص:١٩.

وقال: « **ما كل ما لا يدرك يصح أن ينفى، هذه الروح السارية فينا، التي مـا نأتي وما نذر من الأعمال من أثرها، فهل تدرك بإحدى الحواس؟**

فإذا كانت لا تدرك -بلا خوف ولا جدل- فهل يصح لأحد أن يقول لـيس للروح حقيقة، ولا وجود لها؟؟ وقل مثل ذلك في العقل والتفكير.

وذات الله تعالى أجل وأكبر من أن تدرك بالحواس أو بالعقول، أو تحـيط بها الأفكار. قال تعالى: ﴿لا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾[1].

ومن المتفق عليه عند جميع العقلاء أن العجز عن معرفـة الأشـياء لا ينفـي وجودها»[2].

الرد على من يقول إن الطبيعة هي الخالقة:

ومن جنس هؤلاء الملحدين الذين ينكرون وجود الله تعالى الدهريون والشيوعيون، الذين يزعمون أن الطبيعة هي الخالقة.

وقد أشار رحمه الله تعالى إلى بعض ما يدل على فساد هذا القول، فقـال: «**مـع العلم أن الطبيعة التي يؤلهونها هي هذه المخلوقات، بما أودع الله فيها مـن خـصائص وصفات، كالسماء والأرض والشمس والكواكب والبحار والأشجار .. إلخ**

فالطبيعة كما ترى لا حياة لها ولا علم ولا سمع ولا بصر ولا قـدرة ولا إرادة ولا عقل، فكيف أوجدت الإنسان وهو المتصف بهذه الصفات؟!

وهل يعقل أن تهب الطبيعة هذه الصفات للإنسان الذي بفضل تلك الـصفات غاص أعماق البحار، وغزا الفضاء والكواكب، والحال أنها مجردة مـن كـل تلـك الصفات؟!

ومن المسلم عقلاً أن فاقد الشيء لا يعطيه، فهؤلاء من سـخافتهم وجهلـهم وعنادهم لأهل الأديان، جحدوا ربوبية خالق الكائنات، المتصف بكل صفات الكمال

---

(١) الأنعام: ١٠٣.

(٢) العقائد السلفية: (١/٣٦-٣٧)، وانظر: إعانة القريب المجيب: (٢/٣٢٩).

والمتره عن كل نقص، وذهبوا إلى خالقية الطبيعة الصماء الــتي لا تحــس ولا تعقــل .... ومما يوضح بطلان معتقدهم ورأيهم أن يقال: إن الطبيعــة قــد سُــخرت للإنسان، فأصبح سيداً على ما في الأرض، يبني ويهدم ويتصرف بأجزائها كيف شاء، وهي لا تقاوم سيطرته ولا تتمرد عليه، ولا تملك لنفسها نفعاً ولا ضراً، فكيف تكون خالقة؟؟!

فأدنى صانع من البشر الذي يصنع الإبرة الحقيرة –فضلاً عن الأشياء العظيمة– لابد أن يتصف بالحياة قبل كل شيء، ثم بالعقل والعلم والقدرة والإرادة، حتى يتسنى له صنع ما يريده، فلو حاول جاهل مع اتصافه بالحياة والعقل والإرادة أن يصنع شيئاً لما استطاع، لكونه غير عالم، فكيف بالطبيعة التي ليس لها من تلك الصفات شــيء؟! وصدق الله العظيم: ﴿أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْـأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلا هُــدىً وَلا كِتَابٍ مُنِيرٍ﴾[1]»[2].

وإذ كان هذا القول ظاهر الفساد ومعلوم البطلان فما هــي أســباب ظهــوره وانتشاره؟ إنها العداوة المستقرة في النفوس الخبيثة تجاه الأديان، والطمع في إفساد النــاس والتسلط على أعراضهم وأموالهم.

وفي ذلك يقول الشيخ رحمه الله تعالى: «**وأعتقد أن هؤلاء إنكــارهم لــذلك لا يتجاوز اللسان، ولكن عناداً لأهل الأديان وليتسنى لهم استعباد الــشعوب وســلب الإيمان منهم والأموال، ببث هذا الكفر الصريح والإباحية الفاضــحة والــشيوعية في الأموال والأعراض**»[3].

فالحمد لله الذي أنقذ عباده المؤمنين من ظلمات الخرافات والأوهام والاعتقــادات الفاسدة والآراء الضالة المنحرفة، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

---

(١) لقمان: ٢٠.

(٢) تطهير الجنان والأركان ص:٢٠-٢١، وانظر: الفتاوى: (١٧/٤-١٨)، (١٦٣/٢).

(٣) تطهير الجنان والأركان ص:٢٠-٢١.

المبحث الثاني: جهوده في بيان أول واجب.

لقد جاءت النصوص الشرعية الكثيرة من كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وآله وسلم دالة على أن أول ما يخاطب به المدعوون ويجب عليهم ويؤمرون به هو شهادة أن لا إله إلا الله، وإفراد الله بالعبادة والقيام بتحقيق التوحيد لله رب العالمين، فهو أول مطلوب وأعظم مرغوب.

ومما يدل على ذلك أن الرسل صلوات الله وسلامه عليهم كانت أول ما تقرع به أسماع أقوامهم بالدعوة إلى التوحيد وإفراد الله بالعبادة، وقد قال الشيخ رحمه الله تعالى: «**أما كان كل رسول يقرع أسماع قومه أول مرة يا قوم اعبدوا الله ما لكم من إله غيره**»[1].

وقال في بيان ذلك وتقريره أيضاً: «**إن أول واجب على العبد هو معرفة الله المليك العلام، والاعتقاد بربوبيته وألوهيته لينجو من النار ويحظى بالجنة دار السلام**»[2].

وقال رحمه الله تعالى: «**قال في شرح الطحاوية، الصحيح أن أول واجب يجب على المكلف شهادة أن لا إله إلا الله، لا النظر ولا القصد إلى النظر ولا الشك كما هي أقوال لأرباب الكلام المذموم، بل أئمة السلف كلهم متفقون على أن أول ما يؤمر به العبد الشهادتان، ومتفقون على أن من فعل ذلك قبل البلوغ لم يؤمر بتجديد ذلك عقب بلوغه، بل يؤمر بالطهارة والصلاة إذا بلغ أو مَيَّزَ عند مَنْ يرى ذلك. إ.هـ**»[3].

وهذا القول من الوجاهة بمكان لا يخفى، والحديث الصحيح: ((أمرت أن أقاتل

---

(١) الشرح الوسط ص:٥، العقائد السلفية: (٥٤/١)، وانظر: العقائد السلفية: (٣٨/١، ٤٥)، شرح الدرر السنية ص:٨، تقارير مهمة ص:٤.

(٢) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٥/٣١).

(٣) شرح الطحاوية ص:٧٨.

الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ...))[1] **صريح في ذلك»**[2].

وما ذكره الشيخ ونقله عن شارح الطحاوية هو الصحيح الذي دلت عليه الأدلة كما قال، وقد دلت على ذلك أيضاً سيرة النبي عليه الصلاة والسلام وسيرة أصحابه من بعده رضي الله عنهم وما سار عليه أئمة الإسلام من بعدهم.

وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: «والنبي صلى الله عليه وسلم لم يَدْعُ أحداً من الخلق إلى النظر ابتداءً، ولا إلى مجرد إثبات الصانع، بل أول ما دعاهم إليه الشهادتان، وبذلك أمر الصحابة كما قال في الحديث المتفق على صحته لمعاذ لما بعثه إلى اليمن: ((إنك تأتي قوماً أهل كتاب، فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله))[3].

وكما في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: ((أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأني رسول الله ...))[4].

وفي حديث ابن عمر رضي الله عنه: ((أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة))[5].

وهذا مما اتفق عليه أئمة الدين وعلماء المسلمين، فإنهم مجمعون على ما علم بالاضطرار من دين الرسول صلى الله عليه وسلم أن كل كافر يُدْعى إلى الشهادتين، سواء

---

(١) رواه البخاري في كتاب الإيمان، باب ﴿فإن تابوا وأقاموا الصلاة ...﴾: (٣٢/١)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب بيان عدد شعب الإيمان وأفضلها وأدناها ...: (٦٣/١)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) العقائد السلفية: (٧٦/١).

(٣) رواه البخاري في كتاب الزكاة، باب لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة: (٤٣٤/١)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام: (٥٠/١).

(٤) رواه البخاري في كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة: (٤١٦/١)، وكتاب الجهاد والسير، باب دعاء النبي صلى الله عليه وسلم إلى الإسلام والنبوة ....: (٩٠٨/٢)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ....: (١٥٢/١).

(٥) رواه البخاري برقم ٢٥، ومسلم برقم ٣٦.

كان معطلاً أو مشركاً أو كتابياً، وبذلك يصير الكافر مسلماً ولا يصير مسلماً بدون ذلك»[1].

ثم إن الشيخ رحمه الله تعالى أشار فيما نقله عن شارح الطحاوية إلى أن المكلف إذا بلغ وقد حصل منه الإقرار بالشهادتين قبل بلوغه فإنه لا يؤمر بها عند البلوغ، بل يؤمر بما لم يأت به من الواجبات كالطهارة والصلاة وغيرها.

وأما من فسدت فطرته، فصار إلى الإلحاد وإنكار الرب عز وجل، أو غير ذلك، فإنه وإن أُمر بالاستدلال والنظر المشروع لمعرفة الله وإثبات وجوده، فإن ذلك يجب عليه وجوب الوسائل للوصول إلى المقاصد، فيبقى الواجب الأول، هو شهادة أن لا إله إلا الله وإفراد الرب عز وجل بالعبادة، وهذا النظر إنما وجب على هذا الذي فسدت فطرته، لأنه لا يتم له تحقيق الشهادتين إلا به، فهو من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

وقد قرر الشيخ رحمه الله تعالى ذلك بقوله: «**وقال البعض: مَنْ فسدت فطرته بتقليد آبائه وقومه ونحو ذلك وجب عليه النظر الموصل إلى المعرفة، ومن لا فلا وهذا أعدل ما قيل.....**»[2].

قال شيخ الإسلام: «وإذا خاطب الشارع الناس، فإنما يأمر العبد ابتداءً بما لم يؤده من الواجبات دون ما أداه.

فلم يخاطب المشركين ابتداءً بالمعرفة، إذ كانوا مقرين بالصانع، وإنما أمرهم بالشهادتين، ولو لم يكونوا مقرين بالصانع، فإنه لم يأمرهم بإقرار مجرد عن الشهادتين، بل أمرهم بالشهادتين ابتداءً، والشهادتان تتضمن المعرفة.

فلو أقروا بالصانع وعرفوه من غير إقرار بالشهادتين لم يقبل ذلك منهم، ولم يخرجوا بذلك من الكفر، ولم يُرَتِّب خطابهم بذلك شيئاً بعد شيء، بل خاطبهم بالجميع ابتداءً»[3].

---

(١) درء التعارض: (٨/٦-٧).

(٢) الشرح الوسط ص:٢٠، وتقارير مهمة ص:٨، والعقائد السلفية: (١/٧٦).

(٣) درء التعارض: (٨/١٤-١٥).

فظهر مما تقدم أن أول واجب يأمر به الشرع ويطلبه هو الإقرار بالشهادتين، وهو أول دعوة الرسل، وأن المكلفين إذا بلغوا أو ميزوا متفاوتون فيما يطالبون به على حسب أحوالهم.

وإذا تبين ذلك فإنه قد خاض أهل الكلام المذموم في هذه المسألة، وزعموا أن أول واجب هو النظر أو القصد إلى النظر، أو الشك، على اختلاف بينهم، وابتعدوا عن النصوص وخالفوا ما جاءت به اتباعاً والتزاماً لما أصلوه من الأصول الفاسدة.

وقبل الكلام في بيان فساد ما ذهبوا إليه من إيجاب النظر أو القول بأنه أولُ واجب، نبين الطرق الشرعية الدالة على معرفة الله تعالى.

قال الشيخ رحمه الله تعالى جواباً على سؤال: أين الطريق الموصل إلى معرفة الله تعالى: «**نجيب قائلين: نستدل بمخلوقاته ونمشي في مهايع ما منحنا من الفطرة السليمة والعقل والحواس، ناظرين إلى آياته العظام ومخلوقاته العظام كالسماء والأرض والشمس والقمر وعلى الأخص أنفسنا التي بين جنوبنا، فيكشف لنا ذلك الطريق، بأن هؤلاء لا بد لها من صانع، وذاك ما نريده ونسميه رباً.**

كما نعرفه بصفاته المذكورة في القرآن والسنة، وليس في وسع البشر معرفة كنه الذات كما قلنا، لهذا لما سأل المشركون النبي صلى الله عليه وسلم عن حقيقة الإله، أمن حديد أم من نحاس أم من ذهب، ظناً منهم أنه من جنس آلهتهم الباطلة، أنزل الله على نبيه جوابهم بقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ *وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾[1] فأجابهم بصفاته، فكأنه يقول قل يا محمد أدعوكم إلى عبادة إله موصوف بالأحدية والصمدية وعدم الكفؤ له، ومعلوم أن القلوب تأله من كانت تلك صفاته»[2].

وقال في العقائد السلفية: «**الثاني: نعرفه بأسمائه وصفاته الحسنى المذكورة في**

---

(١) انظر: تفسير ابن جرير ٧٤٠/١٢، وتفسير ابن عطية ٦٠٢/١٥.

(٢) الشرح الوسط ص:١٧-١٨، وانظر: تقارير مهمة ص:٧-٨، و مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٥/٣١)، العقائد السلفية: (٧٦/١، ٧٢-٧٤).

القرآن والسنة، لأن الأسماء والصفات هي الوسائل التي تَعَرَّف الله بها إلى خلقه، وهي النوافذ التي يطل منها القلب على الله مباشرة، وهي التي تحرك الوجدان وتفتح أمام الروح آفاقاً فسيحة، تشاهد فيها أنوار الله وجلاله، ولا سيما الأسماء الحسنى التي أمرنا أن ندعوه بها كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا﴾[1]»[2].

وخلاصة ما تقدم أن معرفة الله تعالى تكون بأمور ثلاثة:

١. الفطرة التي جعلها الله في عباده وخلقهم عليها.

٢. العقل، وذلك بالنظر في آياته ومخلوقاته.

٣. الأسماء الحسنى والصفات العلى التي جاءت في الكتاب والسنة وتعرف الله بها إلى عباده ليعرفوه ويعبدوه.

وهي جميعاً طرق شرعية، دلت عليها النصوص وأمرت بها.

وإذا علم هذا، فما هو النظر الذي يعنيه المتكلمون ويزعم بعضهم أنه أول واجب يجب على المكلف، مع العلم بأن الشيخ قد ذمه ونهى عنه، وذلك عندما ذكر وجوب النظر على من فسدت فطرته، فقال: «**ولكن لا يجب عليه النظر مشياً على قواعد المناطقة والمتكلمين، وإنما الواجب عليه أن يستدل على معرفة ربه بالنظر إلى الكائنات الجسام ليهديه إلى معرفة باريها، حيث قلنا سابقاً نعرفه بآياته ومخلوقاته كما نعرفه بصفاته**»[3]، وأشار أيضاً إلى ذمه ورده واتفاق السلف على ذلك في النقل المتقدم آنفاً عن شارح الطحاوية رحمه الله تعالى.

والأمر كما قال الشيخ رحمه الله تعالى، فإن النظر المشروع الذي دلت عليه النصوص وهو الاستدلال بالمخلوق على خالقه، ومع كونه مشروعاً إلا أنه ليس بأول واجب.

أما المتكلمون ومن نحا نحوهم فإنهم إذا قالوا بوجوب النظر أو قالوا بأنه أول

---

(١) الأعراف: من الآية١٨٠.

(٢) العقائد السلفية: (٧٣/١).

(٣) الشرح الوسط ص:١٩-٢٠، وانظر: العقائد السلفية: (٨٣/١).

واجب، فإنهم يريدون به شيئاً آخر وهو النظر والاستدلال على حدوث الأجسام، والاستدلال بحدوثها على وجود مُحْدِثها.

ويجعلون ذلك طريقهم إلى إثبات وجود الرب عز وجل.

وقد تقدم بيان أن هذا المسلك وإن كان صحيحاً إلا أن غايته إثبات وجودِ واجبٍ ليس فيه إثباتُ وجودِ الخالقِ الذي أبدعَ السماواتِ والأرض، ولا فيه إثباتُ مغايرتهِ للعالم ولا مباينتهِ له، ولا إثباتِ كماله.

بل إن سلوك هذا المسلك أوجب لمن سلكه مخالفةَ كثيرٍ مما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ومخالفةَ صريحِ المعقول، كما حصل لمن سلكها من الجهمية والمعتزلة والكلابية وغيرهم من الخوض في نفي الأسماء والصفات وتعطيل الرب عز وجل عن الاتصاف بها.

فالجهمية التزموا لأجل ذلك نفي أسماء الله وصفاته، إذ قالوا الصفات أعراض تقوم بالموصوف، وقالوا لا يعقل موصوف بصفة إلا أن يكون جسماً، فاعتقدوا حدوث كل موصوف بصفة، والتزموا ذلك حتى لا يرجع على أصلهم الذي به أثبتوا وجود الرب بالنقض والإبطال، إذ إنهم اعتقدوا أنه لا يمكن إثبات وجوده إلا بهذه الطرق.

فالتزموا لأجل ذلك ما أدت إليه من اللوازم الباطلة، فاعتقدوا حدوث كل موصوف، والرب قديم غير محدث ولا بد، فالتزموا نفي صفاته، وإذا كانت الأسماء مستلزمة للصفات، نفوا الأسماء والصفات، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

والمعتزلة استعظموا نفي الأسماء لما فيها من تكذيب القرآن تكذيباً ظاهراً، ولما فيها من الخروج عن العقل والتناقض، إذ لا بد من التمييز بين الرب وغيره بالقلب واللسان، فما لا يميز من غيره لا حقيقة له ولا إثبات، فصاروا متناقضين، إذ أقروا بالأسماء ونفوا الصفات، فأثبتوا حياً عليماً قديراً حكيماً سميعاً بصيراً، بلا حياة ولا علم ولا قدرة ولا حكمة ولا سمع ولا بصر.

ثم جاء ابن كلاب ومن تبعه كالأشعري وغيره فقالوا لا بد من إثبات الصفات إتباعاً للدليل السمعي.

فزعموا أن الصفات ليست أعراضاً، وقالوا أن العرض لا يبقى زمانين، فجاءوا بهذا

القول المحدث الذي أضحك العقلاء، وخالفوا به الحس والعقل حتى لا يرجعوا على أصل قولهم الذي أثبتوا به وجود الرب بالنقض والإبطال، والتزموا لذلك نفي الأفعال الاختيارية عن الرب عز وجل، فأنكروا أن يقوم به فعل يحصل بمشيئته واختياره وقدرته.

والمقصود التنبيه على افتراق الأمة بسبب هذه الطريقة، وان ما يوجبه كثير من النظار من النظر والاستدلال ويجعلونه أصل الدين والإيمان، وهو هذه الطريقة المبتدعة في الشرع، المخالفة للعقل التي اتفق سلف الأمة وأئمتها على ذمها وذم أهلها.

قال شيخ الإسلام في كتاب النبوات بعد ما قرر ما تقدم: «وذم السلف للجهمية الذين اتبعوا هذه الطريقة أولاً متواتر مشهور، قد صُنِّفَ فيه مصنفات، وذمُّهم لأهل الكلام والمتكلمين مما عُنِيَ به أهل هذه الطريقة، كذم الشافعي لحفص الفرد[١] الذي كان على قول ضرار بن عمر[٢]، وذم أحمد بن حنبل لأبي عيسى محمد بن عيسى برغوث[٣] الذي كان على قول حسين النجار[٤]، وذمهما وذم أبي يوسف ومالك وغيرهم لأمثال هؤلاء الذين سلكوا هذه الطريقة.

وقد صُنِّفَ في ذمِّ الكلامِ وأهله مصنفات أيضاً، وهو متناول لأهل هذه الطريقة قطعاً، فكان إيجاب النظر بهذا التفسير باطلاً قطعاً، بل هذا نظر فاسد يناقض الحق والإيمان.

---

(١) ويكنى أبا عمرو، قال ابن حجر في اللسان (٣٧٦/٢): مبتدع، قال النسائي صاحب كلام لا يكتب حديثه، وكفره الضافعي في مناظرته، وانظر: الفرق بين الفرق للبغدادي ص: ١٩٦، وميزان الاعتدال: (٨٧/٢).

(٢) وهو من رؤوس المعتزلة، قال الذهبي في السير (٥٤٤/١٠): قال الإمام أحمد بن حنبل شهدت على ضرار بن عمرو عند سعيد بن عبد الرحمن، فأمر بضرب عنقه فهرب.
وله أقوال عدة انفرد بها، ومنها قوله بأن الله تعالى يرى يوم القيامة بحاسة سادسة يرى بها المؤمنون ماهية الإله، وذكر البغدادي في الفرق بين الفرق ص: ١٩٦ أن حفص الفرد تبعه على ذلك.

(٣) قال الذهبي عنه في السير (٥٥٤/١٠): وهو رأس البدعة، أبو عبد الله محمد بن عيسى الجهمي، أحد من كان يناظر الإمام أحمد وقت المحنة، ت سنة ٢٤٠.

(٤) هو الحسين بن محمد بن عبد الله النجار من كبار المتكلمين، وذكر البغدادي عدة مقالات انفرد بها ابن النجار هذا، انظر: الفرق بين الفرق ص: ١٩٢، وانظر السير: (٥٥٤/١٠).

ولهذا صار من يسلك هذه الطريقة من حذاق الطوائف يتبين لهم فسادها، كما ذكر مثل ذلك أبو حامد الغزالي وأبو عبد الله الرازي وأمثالهما»[1].

وبما تقدم يظهر فساد وضلال ما يزعمه المتكلمون من النظر، فضلاً عن وجوبه أو كونه فوق ذلك بأن يقال إنه أول واجب.

وإذا تبين فساد هذا الأصل الذي أصلوه وجعلوه أصل دينهم وإيمانهم، فكل ما بني عليه فاسد، كقولهم بتأثيم من لم يسلك هذا المسلك، أو كزعم بعضهم فساد اعتقاد من لم يكن اعتقاده مبني على هذا الأصل وإبطال إيمانه.

إذا تقرر ذلك، فإن وجوب معرفة الله تعالى وتوحيده، وأن ذلك أول واجب، راجع إلى ورود الشرع، يقول الشيخ رحمه الله تعالى: «**أول واجب على العبد معرفة الله شرعاً لا عقلاً كما زعمت المعتزلة**»[2].

يقرر رحمه الله أن وجوب معرفة الله تعالى لا تكون إلا بالشرع، فإن العقل وإن أدرك الحسن والقبح في بعض الصور ــ وخفي عليه الكثير منها ــ إلا أن الوجوب والتحريم والثواب والعقاب متعلق بورود الشرع.

وقد علم مما تقدم أن معرفة الله تعالى مركوزة في الفطر، دالٌّ عليها الصحيح من العقل والنظر، ثم إن ورود الشرع يؤكد ما دلت عليه الفطرة، ويهدي إلى الدليل العقلي الصحيح، ويبين تلك المعرفة ويفصلها، بما فيه من الأخبار الصادقة عن صفات الله تعالى، وأسمائه، ونعوت جلاله وكماله، ويعلم به وجوب الواجبات وثوابها، وتحريم المحرمات وعقابها، ومن ذلك ما يتعلق بذات الرب تعالى وأسمائه وصفاته وأفعاله.

فمن تمسك بذلك سعد ونجا، ومن أعرض عنه شقي وهلك، قال تعالى: ﴿فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلا يَضِلُّ وَلا يَشْقَى * وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى * قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيراً * قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ

---

(١) النبوات: (١/٢٧٤-٢٧٨).

(٢) فهم يقولون إن وجوب معرفة الله تعالى ثابت بالعقل، ويقولون إن العقل يحصل به الإيجاب والحظر، ويترتب على ذلك الثواب والعقاب.

انظر: درء التعارض: (٨/١٥-١٦)، مفتاح دار السعادة: (٢/٥٤٠وما بعدها).

آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى﴾[1].

وقال تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيراً مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ * يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلامِ وَيُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾[2].

وقد دلت الآيات على أن الثواب والعقاب معلق باتباع الهدى الذي جاء به الرسول أو تركه والإعراض عنه، لا بمجرد العقل، ودلت أيضاً على أن الله تعالى هدى الخلق بهذا الرسول الذي أرسله يبين لهم ويهديهم ويخرجهم من الظلمات إلى النور، لا بمجرد العقل، والله تعالى أعلم.

---

(١) طه: ١٢٣-١٢٦.

(٢) المائدة: ١٥-١٦.

المبحث الثالث: جهوده في بيان أن توحيد الربوبية ليس هو الغاية، وأنه دليل لتوحيد الألوهية.

تقدم الكلام في تعريف توحيد الربوبية، وقبله الكلام في أقسام التوحيد والأدلة عليها، والرد على القبوريين الذين ينكرونه لما فيه من كشفٍ لباطلهم وبيان لشركهم وضلالهم.

والمقصود هنا بيان أن الغاية من إرسال الرسل هو القيام بتحقيق العبادة لله وحده، وأن توحيد الربوبية دليل لذلك ومرشد إليه ومستلزم له.

وأن النجاة لا تحصل بالإقرار بالربوبية إن لم يصحبه إفراد الرب بالعبودية، وخلع الأنداد والكفر بالطاغوت، فإنه لا يتحقق إيمان العبد إلا بإجتماع ذلك، قال تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾[(١)].

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولاً أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾[(٢)].

قال الشيخ رحمه الله تعالى في تطهير الجنان بعد أن عرّف توحيد الربوبية: «**وهذا قد أقر به المشركون السالفون وجميع أهل الملل من اليهود والنصارى والصابئين والمجوس، ولم ينكر هذا التوحيد إلا الدهرية فيما سلف والشيوعية في زماننا ...**»[(٣)].

وفي هذا المعنى يقول الشيخ في اللآلئ السنية:

«هذا و توحيد ربوبيته — لم يكن في الناس من قد أنكرا
ما سوى نزرٌ قليلٌ قد نفى — رَبَّنا، أَقْبِحْ بمن قَدْ كَفَرا»[(٤)]

---

(١) البقرة: ٢٦٥.

(٢) النحل: ٣٦.

(٣) ص:١٨، وانظر: العقائد السلفية: (٢٤/١)، تقارير مهمة على الدرر السنية ص:٢، شرح الدرر السنية ص:٣.

(٤) اللآلئ السنية في التوحيد والنهضة والأخلاق المرضية ص:٢.

ثم قال في تطهير الجنان: «**الدليل على إقرار المشركين بتوحيد الربوبية**

قال تعالى: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لا يَعْلَمُونَ﴾(١) **وقوله تعالى: ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاء وَالأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ السَّمْعَ والأَبْصَارَ وَمَن يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيَّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَن يُدَبِّرُ الأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللّهُ فَقُلْ أَفَلاَ تَتَّقُونَ * فَذَلِكُمُ اللّهُ رَبُّكُمُ الْحَقُّ فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلاَّ الضَّلاَلُ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ ﴾**(٢) **وقوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾**(٣) ......»(٤).

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله تعالى في تفسير الآية الأولى: «يقول تعالى مخبراً عن هؤلاء المشركين به أنهم يعرفون أن الله خالق السماوات وحده لا شريك له، ومع هذا يعبدون معه شركاء، يعترفون أنها خلق له وملك له»(٥).

وقال في آية الزخرف: «أي ليعترفن بأن الخالق لذلك هو الله وحده لا شريك له، وهم مع هذا يعبدون معه غيره من الأصنام والأنداد»(٦).

وهذا يوضح أن الإقرار وحده لا يكفي لنجاة العبد، بل هو حجة عليه، وقد قرر الشيخ رحمه الله تعالى ذلك بقوله تحت عنوان: «**"توحيد الربوبية لا يدخل الإنسان في دين الإسلام لتعلم أيها القارئ الكريم أن هذا التوحيد لا يدخل الإنسان في دين الإسلام": ولا يعصم دمه وماله ولا ينجيه في الآخرة من النار إلا إذا أتى معه بتوحيد الألوهية ...**»(٧).

وقال رحمه الله تعالى تحت عنوان: «**اعتقاد المشركين الأولين بتوحيد الربوبية**

---

(١) لقمان: ٢٥.

(٢) يونس، الآيتان: ٣٢-٣٣.

(٣) الزخرف: ١٠.

(٤) تطهير الجنان والأركان ص:١٨-٢٢.

(٥) (٤٣٤/٣)، وانظر: تفسير القرطبي: (٧٠/١٤)، وتفسير السعدي ص:٦٥٠.

(٦) (١٢٥/٤)، وانظر: تفسير ابن جرير: (٢١٩/١١).

(٧) تطهير الجنان والأركان ص:٢٣.

ثانياً: إن الجاهلية كانت تعتقد أن الله هو الخالق الرازق المحيي المميت الضار النافع، وأن الخير والشر بيده سبحانه وتعالى، وإنما عبدوا أصنامهم لتقربهم إلى الله زلفى، كما قال الله عنهم: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾[1]، وقال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لا يَضُرُّهُمْ وَلا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾[2].

ولو كان هذا الاعتقاد الذي ذكره المبتدعون نافعاً[3] لما أباح الله دماء المشركين وأموالهم، وأمر نبيه بجهادهم، وكل ذلك لتحقيق معنى كلمة لا إله إلا الله»[4].

إذاً فتحقيق هذه الكلمة هو الذي كانت عليه الخصومة بين الأنبياء وأممهم، وليس على اعترافهم وإقرارهم بأنه الخالق المالك المدبر، وهو توحيد الربوبية.

وهذا هو ما يدل عليه كلام الشيخ، وتدل عليه الآيات التي استدل بها لذلك دلالة واضحة.

بل إن إقرارهم بالربوبية كان حجة عليهم، ويلزمهم به الإقرار بالألوهية وصرف العبادة لله تعالى، وبهذا جاء الرسل، وبهذا احتجوا على المخالفين لهم.

قال الشيخ رحمه الله تعالى: «**وهو** -أي توحيد الألوهية- **التوحيدُ الذي جاءت به الرسل إلى أممهم، لأن الرسل عليهم الصلاة والسلام جاؤوا بتقرير توحيد الربوبية الذي كانت أممهم تعتقده، ودعوتِهم إلى توحيد الألوهية كما أخبر الله عنهم في كتابه المجيد** ......».

فذكر بعض الآيات ثم قال: «**وقال عن عيسى: ﴿إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾**[5].

---

(١) الزمر: ٣

(٢) يونس: ١٨.

(٣) أي مجرد الإقرار بالربوبية.

(٤) الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص:٦٤-٦٥.

(٥) آل عمران: ٥١.

وأمر الله نبيه محمداً أن يقول لأهل الكتاب: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً وَلا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾(١).

وقال الله تعالى منادياً جميع البشر: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾»(٢).

فانظر إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ﴾ حيث جعل الله تعالى إقرارهم بربوبيته شاهداً على ألوهيته، وداعياً إلى صرف العبادة له سبحانه وتعالى، وتأمل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ حيث جعل مقتضى خلقه ولازمُه أن يُقصَدَ بالعبادة وحدَه دون غيره، إذ الخالق هو المستحق للعبادة.

ولما كان الاعتقاد بربوبيته تعالى سائقاً إلى توحيده في العبادة، ويُقصد بتقريره أن يدل على ذلك، وكان علم العبد بأفعال الرب وصفاته سائقاً له إلى الإخلاص لمولاه وقَصدِه بأفعاله وحده، دون من سواه، قال الشيخ رحمه الله تعالى في خطبةٍ له، مقرراً ذلك:

«**فقد أقام الله الأدلة العقلية والكونية على ربوبيته وخالقيته ورازقيته، وما عليك إلا أن تنظر وتتفكر، حتى يرشدك النظر إلى ربك العظيم الذي خلقك من ماء مهين، موضوعٍ في قرار مكين، ثم خلق النطفة علقة، فخلق العلقة مضغة، فخلق المضغة عظاماً، فكسا العظام لحماً، ثم أنشأك خلقاً آخر بنفخ الروح وتمام الخلقة، فتبارك الله أحسن الخالقين.**

وانظر إلى السماوات مزينة بالكواكب والشمس والقمر والنجوم، انظر إلى السحب والرعود والبرق والأمطار والغيوم، انظر إلى الأرض وما حوته من جبال ونبات وأشجار وأنهار وبحار وحيوانات وأطيار ومعادن ......».

---

(١) الأعراف: ١٤٠.

(٢) تطهير الجنان ص:١٨-٢٦، وانظر: الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثالث عشر ص:١٢-١٣.

ثم قال: «**وإذا نظرت وتفكرت في نفسك وفي مخلوقاته من عظيمٍ وحقيرٍ مهينٍ دلك العقل وأرشدك النظر إلى معرفة رب العالمين، وأنه الخالق لجميع الكائنات، وأنه خَلَقَ العالم وأبدع المصنوعات، وأنه الخالق الرزاق المحيي المميت للخلائق أجمعين، وإذا عرفت ربك، إذا عرفت ربوبيته وأنه خالقك ورازقك، كنت ميتاً فأحياك، وأنعم عليك بجلائل النعم والنعيم، ثم يميتك ثم يحييك ويحاسبك ويجازيك، على ما أسلفت من عمل بر وخير كريم، وعلى ما اقترفت من شرك وظلم وفسق أثيم، وإذا عرفت ربك فعليك بتوحيده وإقراره بالعبادة، لتنال الحسنى مع الزيادة، وأنه إله العالمين والمعبود الحق لأهل السماوات والأرضين ....**»[1].

والمقصود أن النصوص الشرعية تدل دلالة واضحة على:

١. أن الأقوام الذين أرسل إليهم الرسل، وبعثوا فيهم، ما كانوا ينكرون ربوبية الله تعالى وملكه وتدبيره، إلا من شذ منهم فأنكر ذلك وجحده بلسانه، بل يقرون بذلك، وقد جعل الله ذلك حجة عليهم في وجوب إفراده بالعبادة.

٢. أن الإقرار بالربوبية من غير القيام بلازمها، وهو إفراد الله بالعبادة لا ينفع صاحبه ولا يخرجه من الكفر ولا يدخله الجنة ولا يعصم دمه وماله.

٣. أن الإقرار بالربوبية يلزم منه صرف العبادة لله تعالى وحده وإفراده بالألوهية، وهذا هو الغاية التي من أجلها أرسلت الرسل وأنزلت الكتب[2].

وبيان هذا القسم هو موضوع الفصل الآتي، والله تعالى الموفق والهادي.

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٣١/١٥-١٦).

(٢) وانظر: في تقرير ذلك: اقتضاء الصراط المستقيم: (٨٥٤/٢)، منهاج السنة: (٢٨١/٣)، الفتاوى: (١٥٦/١٠)، شرح الطحاوية ص:٧٩ وما بعدها، تجريد التوحيد للمقريزي ص:٢١ وما بعدها، فتح المجيد ص:٣٩، وقطف الجنى الداني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني لشيخنا العلامة عبد المحسن العباد ص:٥٨، وانظر: تفاسير أهل العلم للآيات التي سبق الاستدلال بها، وما في معناها من الآيات كذلك، كتفسير ابن جرير وابن كثير والبغوي والسمعاني والقرطبي والسعدي وغيرها.

الفصل الثاني

جهود الشيخ رحمه الله تعالى في تقرير توحيد الألوهية.

وفيه ستة مباحث

المبحث الأول: جهود الشيخ رحمه الله تعالى في تعريف توحيد الألوهية.

المبحث الثاني: جهود الشيخ رحمه الله تعالى في بيان أهمية توحيد العبادة، وبعض المسائل المتعلقة بها.

المبحث الثالث: الأدلة النقلية والعقلية على توحيد الألوهية.

المبحث الرابع: جهوده رحمه الله تعالى في بيان فضل «لا إله إلا الله» وشروطها التي لا تقبل إلا بها.

المبحث الخامس: جهوده في حماية جناب التوحيد، والتحذير من الشرك.

المبحث السادس: جهوده في بيان أقسام الشرك وأسباب انتشاره.

المبحث الأول: جهود الشيخ رحمه الله تعالى في تعريف توحيد الألوهية.

تقدم الكلام في تعريف التوحيد(١) والأُلُوهية من مادة أَلَهَ يأْلهُ إلاهةً وأُلُوهية، وهي لغة بمعنى العبادة، ومنه الإله أي المعبود.

قال الشيخ رحمه الله تعالى: «**الإله يطلق على كل معبود بحق أو باطل، هذا أصل وضعه في اللغة، ثم غلب على المعبود بحق**»(٢).

وقد دل على ذلك كلام أئمة اللغة، قال ابن فارس رحمه الله تعالى: «الهمزة واللام والهاء أصل واحد، وهو التعبد، فالإله: الله تعالى، وسمي بذلك لأنه معبود، ويقال تأله الرجل: إذا تعبَّد، قال رؤبة:

لله دَرُّ الغانيات المُدَّهِ سبَّحنَ واسترجعن من تَأَلُّهي(٣)

وقال الحافظ ابن جرير رحمه الله تعالى: «وأما تأويل قول الله تعالى ذكره ((الله)) فإنه على معنى ما روي لنا عن عبد الله بن عباس: (هو الذي يألهه كل شيء ويعبده كل خلق)(٤)»، ثم ذكر قول رؤبة ثم قال: «ولا شك أن التأله: التفعل، من أله يأله، وأن معنى أله إذا نُطق به «عبد الله» وقد جاء منه مصدر يدل على أن العرب نطقت منه بفعل يفعل بغير زيادة، وذلك ما حدثنا به سفيان بن وكيع قال: حدثنا أبي عن نافع بن عمر عن عمرو بن دينار عن ابن عباس أنه قرأ: ﴿وَيَذَرَكَ وإلاهَتَكَ﴾ قال: عبادَتَك، ويقال إنه كان يُعبَد ولا يَعبُد ....» وروى مثله عن مجاهد.

ثم قال: «ولا شك أن الإلاهة على ما فسره ابن عباس ومجاهد مصدر من قول القائل: أله اللهَ فلانٌ إلاهةً، كما يقال عبَدَ اللهَ فلانٌ عبادةً»(٥).

وبذلك يظهر ولله الحمد أن معنى الألوهية هو العبودية، وتوحيد الألوهية أي

---

(١) في التمهيد للباب الأول.

(٢) تطهير الجنان ص:٥٠-٥١.

(٣) معجم مقاييس اللغة ص:٨٦، وانظر: لسان العرب: (١/١٨٨)، القاموس المحيط ص:١١١٩.

(٤) تفسير الطبري: (١/٨٢)، وانظر: تفسير ابن كثير: (١/١٨)، وتفسير السعدي ص:٣٩.

(٥) (١/٨٢-٨٣).

توحيد العبودية، وهذا المعنى هو لغوي شرعي[1].

وليتضح المعنى المقصود من توحيد الألوهية والعبودية، فإنه لا بد من بيان معنى العبادة وتوضيحها، وفي ذلك يقول الشيخ رحمه الله تعالى:

«**العبادة في اللغة الذل، يقال طريق معبد وبعير معبد: أي مذلل**»[2]، وقال: «**وأصل العبادة التذلل والخضوع مع المحبة**»[3]، وقال: «**العبادة معناها كمال المحبة وكمال الذل والخضوع له سبحانه وتعالى، وهذا من حيث اللغة**»[4].

ويؤيد ذلك ما نقله صاحب اللسان عن الزجاج أنه قال في قوله تعالى: «﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ أي نطيع الطاعة التي يخضع معها، وقيل إياك نوحد، وقال: معنى العبادة في اللغة الطاعة مع الخضوع، ومنه طريق معبد إذا كان مذللاً بكثرة الوطء».

ونقل عن الأزهري قال: «والمعبد الطريق الموطوء».

وقال: «أصل العبودية: الخضوع والتذلل»[5].

وإذا تبين معناها في اللغة، وأنه يدور على الطاعة مع الخضوع و الذل، فإن المعنى الشرعي مأخوذ من ذلك.

ولذا يقول الشيخ رحمه الله تعالى: «**أصل العبادة الذل والخضوع مع المحبة، وسميت وظائف الشرع على المكلفين عبادات، لأنهم يلتزمون ويفعلون خاضعين**

---

(١) إلا أنه بقيت الإشارة إلى أنه لا معبود بحق إلا الله، وذلك أن العبادة واقعة لغيره ومصروفة لمن دونه، ولكن ذلك باطل وضلال ولا شك، فإنها لا تكون حقاً إلا لله تعالى، ولا يستحق العبادة إلا من خلق، وهو الله عز وجل.

(٢) الجمعة ومكانتها في الدين ص:٣١٢.

(٣) الخطب المنبرية ص:١، و مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٨٣/١)، وانظر: لسان العرب: (١٠/٩).

(٤) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢٠/٩-١٠)، (١٣/٢٤).

(٥) لسان العرب:(١٠/٩-١٣)، وانظر: معجم مقاييس اللغة ص:٧٢٨، والقاموس المحيط ص:٢٦٨.

متذللين، والعبادة هي طاعة الله بامتثال ما أمر الله به على ألسنة الرسل»[1].

وقال أيضاً هي في الشرع: «**عبارة عما يجمع كمال المحبة والخضوع والخوف**»[2].

وقال في تعريفها أيضاً: «**طاعة الله بامتثال ما أمر واجتناب ما عنه نهى وزجر**»[3].

وقال أيضاً: «**امتثال أوامر الله ورسوله مع كمال الحب والخضوع والانتهاء عما زجر عنه**»[4].

وقال أيضاً: «**هي أقصى المحبة وأقصى الخضوع**»[5].

وقال: «**والعبادة في الإسلام لا تعني الشعائر التعبدية فحسب، بل إن العبادة تعني الخضوع والطاعة والانقياد لله سبحانه وتعالى في كل ما أمر من أمور الحياة الدنيوية والأخروية**»[6].

وقد ذكر أيضاً رحمه الله تعالى عند تعريفه للعبادة في كثير من المواضع ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى، وهو قوله: «**العبادة اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة**»[7].

---

(١) الخطب المنبرية ص:١-٢، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٨٣/١).

(٢) الجمعة ومكانتها في الدين ص:٣١٢، إعانة القريب المجيب: (٥١٠/١).

(٣) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٨٣/١)، (٦٤/٢١)، الخطب المنبرية ص:١-٢.

(٤) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٣/٢٤-١٦).

(٥) الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص:٧١.

(٦) إكمال الدين: (٢١٥/١).

(٧) الجمعة ومكانتها في الدين ص:٣١٢، إعانة القريب المجيب: (٥١٠/١)، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٦/٣١)، أسئلة الإذاعة ص:٢٣، تطهير المجتمعات ص:٥٦، تحذير المسلمين ص:٩١، إكمال الدين: (٦١/٢)، مجموع فتاوى ومقالات ◄

وخلاصة ذلك أن العبادة إن عُرِّفت باعتبار أفرادها، فهذا الأخير هـــو التعريـــف الجامع لذلك.

وإن عُرفت باعتبار حقيقتها فهي التذلل والخضوع والمحبة مع الخوف والانقياد.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «لكن العبادة المأمور بها تتضمن معـــنى الـــذل ومعنى الحب، فهي تتضمن غاية الذل لله تعالى بغاية المحبة له»(١).

وإذاً فالقيام بما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة على سبيل الخضوع والمحبة والذل والانقياد، هو العبادة المأمور بها شرعاً، ولا يتحقق ذلك إلا بالتزام ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم باطناً وظاهراً، وفي هذا المعنى يقول العلامة ابن القيم رحمه الله تعالى:

وعبادة الـــرحمن غايـــةُ حُبِّـــهِ ... مع ذُل عابِده، همـــا قطبـــان

وعليهما فَلَكُ العبـــادةِ دائـــرٌ ... ما دار حتى قامـــتِ القطبـــان

ومدارهُ بالأمرِ أمـــرِ رســـولهِ ... لا بالهوى والنفسِ والشيطانِ(٢)

فالعبادة في البيت الأول، المراد به حقيقتها وأصل معناها، ثم قال: وعليهما فلـــك العبادة دائر، أي أفراد العبادة دائرة على غاية الحب وغاية الذل.

ومدار الأمر كله على أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم والتزام شرعه ودينه، لا بالهوى والنفس والشيطان.

وهذا المعنى هو خلاصة ما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى فيما تقدم نقله عنه.

إذا تبين ذلك، فإنه يدخل في العبادة جميع الطاعات من الواجبات والمـــستحبات الظاهرة أو الباطنة، ومما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى على سبيل المثال: «**الصلاة والطواف**

وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٨٣/١)،(٩/٢٠-١٠)، وانظر: كلام شيخ الإسلام في الفتاوى: (١٤٩/١٠) وهي رسالة العبودية له رحمه الله تعالى.

(١) الفتاوى: (١٥٣/١٠).

(٢) انظر: شرح النونية لأحمد بن إبراهيم بن عيسى، المسمى «توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم الموسومة بالكافيـــة الـــشافية في الانتـــصار للفرقـــة الناجيـــة»: (٢٥٣/١).

والحج والصوم والنذر والاعتكاف والذبح والسجود والركوع والخوف والرجاء والرهبة والرغبة والخشية والتوكل والاستغاثة والاستعانة والحلف، إلى غير ذلك مما لا سبيل إلى عده وحصره»[1].

وإذ تبين معنى العبادة وأنواعها، وقد علم أن توحيد الألوهية معناه إفراد الله بالعبادة، فتوحيد الألوهية هو صرف جميع أنواع العبادات إليه سبحانه وتعالى، «**وأن لا يعبد سواه، ولا يرجى غيره، ولا يتوكل إلا عليه، ولا يخشى أو يرهب إلا الله**»[2].

ويوضح رحمه الله تعالى ذلك بقوله: «**فحين نقول: لا إله، نكون قد نفينا العبادة عن كل معبودٍ، سواءٌ**[3] **كان معبوداً بحق أو بغير حق، وحين نقول: إلا الله، نكون قد أثبتنا العبادة فقط للمعبود بحق سبحانه وتعالى، وهو الله جل وعلا، والعبادة في الإسلام لا تعني الشعائر التعبدية فحسب، بل إن العبادة تعني الخضوع والطاعة والانقياد لله سبحانه وتعالى في كل ما أمر من أمور الحياة الدنيوية والأخروية**»[4].

وقال أيضاً: «**توحيد الألوهية ويسمى توحيد العبادة، وهو إفراد الله تعالى بالعبادة والتأله والخضوع والذل والحب والافتقار، وتوضيحه: صرف جميع العبادات إليه من الصلاة والطواف والنحر والحلف والنذر وغير ذلك**»[5].

وإذ تبين ذلك ظهر فساد ما ذهب إليه المتكلمون في تفسير الإله بالقادر على الاختراع، أو الخالق أو المالك، وأن ذلك غير مستقيم، لا من حيث المعنى اللغوي ولا من

---

(١) انظر: أسئلة الإذاعة ص:٢٣، تحذير المسلمين ص:٩٢، الجمعة ومكانتها في الدين ص:٣١٢، تطهير المجتمعات ص:٥٦، إكمال الدين: (٦١/٢)، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٨٣/١).

(٢) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٧٨/١٢).

(٣) في الأصل (سواه) و لا يستقيم به المعنى، فالصواب ما أُثبت، والله أعلم.

(٤) إكمال الدين: (٢١٥/١)، وانظر: الخطب المنبرية ص:١.

(٥) الشرح الوسط ص:٤، وانظر: شرح الدرر السنية ص:٤-٦، تقارير مهمة ص:٢، العقائد السلفية: (٣٨/١).

حيث استعمالها في النصوص الشرعية[١].

وهذا الفهم الخاطئ لمعنى الإله، سَبَّبَ الانحرافَ في فهم معنى الشرك، فصار كثير منهم يظن أن الشرك هو اعتقاد خالق مع الله تعالى، وصاروا يجعلون دعاء الأموات والاستغاثة بهم وما شابه ذلك من الكفر العملي، بمترلة من أتى حائضاً أو امرأة في دبرها[٢].

قال الشيخ رحمه الله تعالى: «**فلو عرفوا أن معنى لا إله إلا الله أي لا معبود بحق في الوجود إلا الله ..... وعرفوا أن ما يأتون به لأوليائهم وساداتهم وقبور صالحيهم، من الذبح أو النذر لهم، أو التبرك بتراب قبورهم أو الصلاة إليها، أو الطواف بأضرحتهم، أو طلب قضاء حاجة منهم، ولو عرفوا أن ذلك تأليه لأولئك الصالحين، والإلهية لا تصلح إلا لله، لعلموا أن هذا شرك أكبر**»[٣].

إذاً فتوحيد الألوهية هو إفراد الله تعالى بالألوهية، أي العبادة، أي بكمال المحبة وكمال الذل وكمال الخضوع، وصرف جميع العبادات لله تعالى وحده، من صلاة وصيام وطواف وحج ونذر وذبح وخوف ورجاء وتوكل ودعاء، وسائر أنواع العبادات.

وفي ذلك يقول الشيخ رحمه الله تعالى:

«وبتوحيدِ ألوهيته … جاء الإسلامُ الشريف آمراً
نُفْرِدُ الله بأفعالٍ لنا … مثلَ تعظيمٍ وحُبٍ صَدَرا
ودعاءٍ ورجاءٍ وولاء … ويمينٍ معَ ما قد نُذِرا
وصلاةٍ وطوافٍ ونسكْ … خشيةٍ أو رغبةٍ فاعتبرا
كلُ هذا داخلٌ في قوله … واعبدوا الله أيا من شَعَرا»[٤]

---

(١) انظر: تطهير الجنان ص:٤٩، والشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص:٦٤.

(٢) انظر: الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص:٦٣.

(٣) تطهير الجنان ص:٥٤.

(٤) اللآلئ السنية ص:٣.

وهذا المعنى هو المقصود بكلمة التوحيد «لا إله إلا الله»[1].

وتحسن الإشارة في ختام هذا المبحث إلى ما قرره الشيخ رحمه الله تعالى من أن هذه العبادة وهذا التوحيد هو حق الله تعالى على خلقه وعبيده، فيقول رحمه الله تعالى: «**فحق الله على العبد أن يوحده وان يصرف له كل عبادة في السراء والضراء ولا يشرك به شيئا من المخلوقين**»[2].

وقال: «**فالعبادة بجميع أنواعها إنما تصدر عن تأله القلب بالحب والخضوع والتذلل رغبا ورهبا وهذا كله لا يستحقه إلا الله تعالى فمن صرف من ذلك شيئا لغير الله فقد جعل له ندا فلا ينفعه مع ذلك قول ولا عمل**»[3].

أي إذا وقع في الشرك حبط عمله وخرج من الدين، وهذا يدل على عظم هذا الحق وخطورة الإخلال به، والله الموفق.

---

(١) كما في الخطب المنبرية ص:١، وإكمال الدين: (١/٢١٥).

(٢) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٤٢/٢٩)، وانظر: أسئلة الإذاعة ص:٩١-٩٢، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٠١/١٢).

(٣) إعانة القريب المجيب: (٣٨٤/١).

المبحث الثاني: جهود الشيخ رحمه الله تعالى في بيان أهمية توحيد العبادة، وبعض المسائل المتعلقة بها.

أولاً: جهوده رحمه الله تعالى في بيان أهمية توحيد العبادة

إن مما تميز به الشيخ رحمه الله تعالى هو الحرص الشديد على تصفية عقائد الناس وعباداتهم مما دخلها من الشركيات والبدع، فتجده وإن ألف في ذلك مؤلفات خاصة، إلا أنه أيضاً لا يكاد يترك مناسبة للدعوة إلى الله وبيان العقيدة الصحيحة والتحذير مما يخالفها من الشرك والبدع؛ إلا ويسارع إلى ذلك.

وقد كُتب إليه مرةً سُؤال عن كيفية الوضوء وأداء الصلاة، فما كان منه رحمه الله تعالى إلا أن قَدَّمَ الجواب ببيان الأصول الثلاثة التي يسأل المرء عنها في قبره، والتي بها يصح إيمانه وإسلامه، وهي معرفة الله وتوحيدُه، ومعرفة النبي صلى الله عليه وسلم واتباعُه، ومعرفة دين الإسلام والعملُ به[1].

ولما حث رحمه الله تعالى على التناصح جعل أول ما ينبغي الإرشاد إليه والتناصح فيه أمر العقيدة[2].

وبَيَّنَ رحمه الله تعالى أن أعظم ما ينبغي على العلماء أن يهتموا بنشره وتعليمه هو التوحيد، ببيان محاسنه، وتقبيح الشرك وتهجينه والتحذير من البدع[3].

وقد بين رحمه الله تعالى أيضاً أن البدء بأمر التوحيد وإصلاح القلوب وتطهيرها من الشرك والوثنية، هي الطريقة التي كان عليها أمر التشريع في هذا الدين حيث كان التدرج بالتشريع وكان البدء بتطهير القلوب من الشرك وتقويمها بعقائد الإيمان الصحيح، من اعتقاد الوحدانية لله والإيمان بالرسل والكتب والبعث والجزاء[4].

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٢/٧٧-٧٩)، وسمى هذه الرسالة «إفادة المستفيدين».

(٢) انظر: إعانة القريب المجيب: (١/٦٩).

(٣) انظر: تطهير المجتمعات ص:١٣٨، ٨٢، ٢٨٥.

(٤) كشف الشبهات: (٣/٦٦-٦٧).

وقد تقدم الكلام في جهود الشيخ رحمه الله تعالى في بيان أهمية التوحيد عموماً[1]، ونحن نَذْكر هنا **جهوده رحمه الله تعالى في بيان أهمية توحيد الألوهية** وإخلاص العبادة لله وحده لا شريك له، ويظهر ذلك بإذن الله تعالى في النقاط التالية:

١. إن هذا التوحيد توحيد الألوهية هو معنى شهادة أن لا إله إلا الله، التي لا يدخل في الإسلام إلا بها، ولا يخفى فضلها[2]، وقد تقدم بيان ذلك في المبحث السابق.

٢. أنه أول ما يبدأ به الرسل دعوتهم، وأول ما يقرعون به أسماع أقوامهم، قال الشيخ رحمه الله تعالى: «**ولهذا ما بعث الله رسولاً إلى قومه إلا كان أول ما يدعوهم إليه، يقول اعبدوا الله مالكم من إله غيره، كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾**[3] ، **وقال: ﴿وَإِلَى عَادٍ أَخَاهُمْ هُوداً قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ أَفَلا تَتَّقُونَ﴾**[4]، **وهكذا سائر الرسل كما في سورة الأعراف وهود وغيرهما**»[5].

وقال في اللآلئ السنية:

كل قومٍ جاءهم من ربِّهم	**مُرْسَلٌ قال ابتداءً قَرَّرا**
اُعْبُدوا الله أيا قومي فما	**مِنْ إلهٍ غَيرُه قد قَدرا**[6]

---

(١) الباب الأول، التمهيد.

(٢) انظر: إعانة القريب المجيب (١/ ٣٨٤-٣٨٩)، فضل كلمة الإخلاص لابن رجب رحمه الله تعالى.

(٣) الأعراف:٥٩.

(٤) الأعراف:٦٥.

(٥) الخطب المنبرية ص:١٦٦، وانظر: تطهير الجنان ص:٢٦، الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص:١٣، الشرح الوسط ص:٥،تقارير مهمة ص:٤، شرح الدرر السنية ص:٨.

(٦) ص:٣.

٣. أن تحقيق هذا التوحيد هو الحكمة من خلق الخلق، وإرسال الرسل، وإنزال الكتب، وقد تقدم أن أكثر الأمم لا تخالف في إفراد الرب عز وجل بالخلق والملك والتدبير، ولا تُنازع في ذلك، وأن إرسال الرسل كان لأجل تحقيق توحيد الألوهية[١].

قال الشيخ رحمه الله تعالى في جواب سؤال عن الذبح لغير الله تعالى: «**اعلم وفقني الله وإياك أن الله جل جلاله ما خلق الخلق إلا لعبادته، كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[٢] ومن أجل ذلك أرسل الله الرسل، وأنزل الكتب، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولاً أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾[٣]**»[٤].

وقال: «**إن الله تعالى أرسل الرسل لمحو الوثنية وتشييد صرح التوحيد، ومعنى التوحيد إفراده بالعبادة ....**»[٥].

وفي محاضرة أو مقال له بعنوان «المسلمون والقرآن» قال: «**لماذا أنزل الله هذا القرآن؟ الجواب: أنزله لإقامة صرح التوحيد ومحو الوثنية من الأرض، وتطهير الأذهان والعقول من الشرك والخرافات والأوهام، وتوجيههم إلى عبادة الملك العلام**»[٦].

---

(١) المبحث الثالث من الفصل الأول.

(٢) الذاريات:٥٦.

(٣) النحل: ٣٦.

(٤) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٩/٨)، وانظر: (٨٢/١)، (٥٤/٢٩)، الشيخ محمد بن عبد الوهاب عقيدته السلفية ودعوته الإصلاحية ص:٤٠.

(٥) العقائد السلفية: (٥٠٦/٢)، وانظر: تقارير مهمة ص:٤، الشرح الوسط ص:٥، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٦/١)، الإمام محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص:١٣، تطهير الجنان ص:٢٣.

(٦) محاضرات ص:١٢، وانظر: أيضاً: الخطب المنبرية ص:١٥٥، ١٦٤، تطهير المجتمعات ص:٢٠٦، إعانة القريب المجيب: (٣٨٦/١)، (٣٠٦/٢)، تقارير مهمة ص:٦٠، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٩٢/١٧)، وغيرها.

٤. أنه أعظم أسباب الفلاح والسعادة في الدنيا والآخرة، وبه النجاة من النار، قال رحمه الله تعالى لما تكلم على مسألة الاستغاثة، في أثناء رده على الشرقاوي: «**فهذا الموضوع الذي ذكرته من أفراد توحيد الألوهية، ولا يَدخلُ المرءُ في دين الإسلام؛ ويحقن دمه؛ وينجو من النار في الدار الآخرة؛ إلا بتوحيد الألوهية**»[1].

٥. مما يدل على أهميته أيضاً كثرة الآيات الآمرة بتوحيد الله وعبادته، بل القرآن كله في هذا التوحيد، وقد تقدم ذكر كلام الشيخ رحمه الله تعالى في هذا[2]، وقال في خطبة بعنوان «التوحيد والشرك»: «**فقد أكثر الله في القرآن العظيم من الأمر بعبادته وتوحيده وإفراده بالعبادة، وتهجين الشرك وذمه، وأنَّ مآل صاحبه إن لم يتب إلى النار.**

فمن الآيات الآمرة بتوحيده قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[3] وقوله: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً﴾[4]، وقال الله مخبراً عن لقمان في وصيته لابنه: ﴿يَا بُنَيَّ لا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾[5]، وقال الله: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾[6]، وقال الله : ﴿إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ

(١) ملاحظات على بعض كلام الشرقاوي عن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى ص:٣٩، وانظر: تطهير الجنان ص:٢٣، وقد تقدم أن توحيد الربوبية لا يكفي في الدخول في الإسلام، وانه لا يعصم الدم والمال إلا بتحقيق توحيد الألوهية في: المبحث الثالث من الفصل الأول.

(٢) انظر: ص:١٤١، وانظر: العقائد السلفية: (٥٨/١)، (٩٥/٢)، وانظر: مدارج السالكين: (٤١٧/٣).

(٣) البقرة:٢١.

(٤) النساء:٣٦.

(٥) لقمان:١٣.

(٦) الأنعام:٨٢.

اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾[1]»[2].

٦. أن تحقيق التوحيد هو الغاية المقصودة من سائر العبادات، وقد بين الشيخ رحمه الله تعالى ذلك عند كلامه على مميزات هذه الشريعة، ومنها أنها شريعة ربانية، قال: «**وربانية الوِجْهَةِ معناها أن هدف الشريعة الأول والأعلى هو ربط الناس بالله تعالى، حتى يعرفوه حق معرفته، ويعبدوه حق عبادته، وليس هذا خاصاً بما يتعلق بالعبادات الفرده فحسب، ولكنه يشمل ذلك سائر أحكام الشريعة**» ثم ضرب لذلك مثالاً بالكسب والنكاح فقال في النكاح: «**ظاهِرُهُ التمتع والتلذذ وقضاء الوطر، وهذا بالنسبة لغير المؤمن، أما المؤمن الذي أعماله كلها مرتبطة بالله، ويقصد من وراء ذلك رضا الله، فيقصد بالنكاح إعفاف نفسه وحصانتها من الوقوع في حمئة الرذيلة، كما يقصد في نفس الوقت إعفاف زوجته عن الحرام، كما يهدف إلى حصول النسل الصالح تكثيراً لسواد الأمة ......**»[3].

وقال في بعض خطبه: «**فمن الحكم السامية في الصيام، وكل عبادة كلف الله بها الأنام، أنها روابط وصلات، تربط العبد بربه في الدوام، وتجعله لا يزال ذاكراً مستشعراً ألوهيته وعظمته، راجياً فضله ورحمته**»[4].

وقال: «**الغاية التي تريد الشريعة الإسلامية تحقيقها هي إقامة العباد على منهج العبودية الصادقة لله، وهذه العبودية الصادقة تؤسس نظام الحياة الإنسانية على المعروفات وتطهره من المنكرات....**»[5].

٧. أنه أعظم الحقوق لأنه حق الله تعالى، وهو أعرف معروف وأشرف عمل،

---

(١) المائدة:٧٢.

(٢) الخطب المنبرية ص:٢-٣، وانظر: تطهير الجنان ص:٤٥-٤٩.

(٣) محاضرات ص:٦٢-٦٤.

(٤) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢/٢٩).

(٥) إكمال الدين: (١١٥/٢)، وانظر: (١١٧/٢-١١٨).

وضده الشرك أنكر المنكرات وأقبح عمل[1]، ولا تقبل سائر الأعمال إلا به[2]، والحاجة إليه فوق كل حاجة، والضرورة إليه فوق كل ضرورة[3].

وهو أعظم أنواع التوحيد، إذ هو متضمن لها وهي مستلزمة له، وهو مقصود دعوة الأنبياء كما تقدم، رزقنا الله تحقيقه، ومتعنا بالقيام به وأعاذنا مما يخالفه من الشرك والبدع والفسوق والعصيان، والحمد لله رب العالمين.

ثانياً: جهوده رحمه الله تعالى في بيان بعض المسائل المتعلقة بالعبادة

المسألة الأولى: في ذكر بعض أنواع العبادة وبيان أدلتها

وقبل أن نبدأ ببيان أنواع العبادة وأدلتها، فإن من المناسب أن نذكر أصلاً بينه الشيخ رحمه الله وهو في معرفة العبادة التي من صرفها لغير الله كان مشركاً.

قال رحمه الله تعالى: «**الأصل في هذا الباب أن كل ما شرعه الله لعباده وأمرهم به، ففعله لله عبادة، فإذا صرف من تلك العبادة شيء لغير الله فهو مشرك مصادم لما بعث الله به رسوله، من قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصاً لَهُ دِينِي﴾[4] وقوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾[5] فدخل في هذا الضابط جميع العبادات كالصلاة والصيام والنذر والدعاء والطواف والاستغاثة والاستعاذة والرجاء والخوف والتوكل ....**»[6].

فما دلت النصوص على شيء أنه من شرع الله ودينه ففعله لله عبادة له، وقَصْدُهُ به تَقَرُّبٌ إليه، وصرفه لغيره شرك به سبحانه وتعالى، وبهذا يتضح لك وجه الاستدلال بكثير من الآيات على أن هذه عبادة وأن صرفها لغير الله شرك.

---

(١) انظر: إعانة القريب المجيب.

(٢) انظر: مقدمة مصرع الشرك والخرافة ص:أ.

(٣) انظر: العقائد السلفية: (١/٥).

(٤) الزمر:١٤.

(٥) البينة.

(٦) ملاحظات على بعض كلام الشرقاوي عن الشيخ ابن تيمية ص:٣٨.

وهذا الأصل الذي ذكره رحمه الله تعالى موافق لما مر معنا من تعريف العبادة وتعريف الألوهية.

وهذا يدل على أن العبادة ليست الصلاة والسجود فقط كما قد يتوهم كثير من الناس، بل يدخل فيها أيضاً أعمال القلوب والجوارح

وكثير من العامة والجهلة لا ينكر ما يقع من دعاء غير الله من نذر أو طواف أو خوف، خوفَ سرٍ، بل ربما يقع في بعض ذلك، مع كونه ينكر على من يراه يسجد أو يصلي لغير الله.

وقد بين الشيخ رحمه الله تعالى أن الذبح لغير الله كالصلاة لغير الله وقال: «**ولو رأى الناس مسلماً يصلي لغير الله، لبادروا إلى تكفيره من غير استفتاء علماء الدين وهم مصيبون**[1]**، ولو رأوا -وكم رأوا- من يذبح لغير الله لرضوا بهذا الصنع، وتأول لهم مُرَوِّجُو البدع والضلال من المنتسبين إلى العلم بما يحسن هذا الفعل الشنيع والعمل القبيح.**

وما هذه التفرقة إلا أنهم ألفوا الذبح لغير الله، ولم يألفوا الصلاة لغير الله، على أن الصلاة لغير الله قد وقعت من بعض الأغبياء»[2].

وهذه إشارة لطيفة إلى خطورة علماء السوء وشيوخ الضلالة، الذين هونوا في عيون الناس وقلوبهم هذه المنكرات العظيمة والشرك الصريح، كالذبح لغير الله تعالى أو النذر أو الدعاء أو غيرها من العبادات التي هي حق الله تعالى الذي يختص به ولا يجوز أن يصرف لسواه.

والمقصود أن العبادة أنواعها كثيرة، وقد ذكر الشيخ رحمه الله ذلك في مواضع من كتبه تبييناً وتحذيراً من أن يصرف منها شيء لغير الله تعالى، وتنبيهاً إلى ما قد يَغْفُلُ عنه

---

(١) أي في تكفيره، لأن ذلك مما علم من الدين بالضرورة، والمقصود الإشارة إلى ما عند العامة من الإنكار لذلك، والجزم بكونه كفراً، والقطع بذلك، مع جهلهم بأمر الذبح لغير الله وكونه شركاً وعدم استنكاره، أما مسألة العذر بالجهل فستأتي في موضعها في الباب الثاني.

(٢) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٢/٢٠-١٣)، (٢٠/٨).

بعض الناس أو كثيرٌ منهم من كونه من العبادات العظيمة التي لا يجوز صرفها لغير الله تعالى.

ولا شك أن هذا من شأن الأئمة المصلحين المجددين، الذين سلكوا مسلك الأنبياء والمرسلين في الدعوة إلى توحيد الخالق وتحذيرِ الناس من أنواع الشرك وطرقه وأسبابه.

ومن ذلك قوله رحمه الله تعالى: «**واعلموا أن من أنواع العبادة الركوع والسجود والطواف والنذر والذبح والاستغاثة والاستعانة والحلف والتوكل، إلى غير ذلك مما هو معروف**

فدليل الركوع والسجود قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾(١).

ودليل الصلاة والذبح قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ* لا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾(٢) **وللحديث الصحيح: ((لعن الله من ذبح لغير الله))**(٣).

ودليل النذر والطواف قوله تعالى: ﴿وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾(٤).

ودليل الحلف الحديث الوارد عن ابن عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله

---

(١) الحج:٧٧، والشاهد قوله بعد ذكر الركوع والسجود ﴿ وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾ أي بذلك الركوع والسجود وبسائر العبادات.

(٢) الأنعام: ١٦٢-١٦٣، ومعناها أني أمرت بعدم الإشراك بالله في صلاتي وذبحي، بل أمرت أن يكون ذلك خالصاً لله وحده، وأن تكون حياتي ومماتي على ذلك.

(٣) أخرجه الإمام مسلم عن علي رضي الله عنه في كتاب الأضاحي، باب تحريم الذبح لغير الله تعالى ولعن فاعله: (١٥٦٧/٣).

(٤) الحج:٢٩، فلما أمر الله بذلك طاعة له ورضي عن المؤمنين بفعله وأحبه منهم، دل على أنه من العبادات التي تصرف له ويبتغى بها رضاه، فمن صرفها لغيره كان مشركاً به مع الله تعالى في هذه العبادة.

عليه وسلم: ((من حلف بغير الله فقد أشرك)) وفي لفظ: ((فقد كفر))(1).

ودليل الاستعانة قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾(2) **والحديث الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((إذا سألت فاسأل الله وإذا استعنت فاستعن بالله))**(3).

ودليل الخوف قوله تعالى: ﴿وَخَافُونِ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾(4).

ودليل التوكل قوله تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾(5).

ودليل الرهبة قوله تعالى: ﴿وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾(6).

---

(1) رواه أبو داوود كتاب الأيمان والنذور باب ما جاء في كراهية الحلف بالآباء: (٣/٥٧٠)، ورواه الترمذي في كتاب الأيمان والنذور باب ما جاء في كراهية الحلف بغير الله: (٤/٩٣).
والمقصود بالكراهة هنا التحريم كما هو معروف في استخدام السلف وكلامهم.

(2) أي لا نعبد إلا إياك ولا نستعين إلا بك على الحصر كما يفيده تقديم المعمول على العامل.

(3) رواه الترمذي في كتاب صفة القيامة والرقائق والورق، باب ٥٩: (٤/٥٧٦).

(4) آل عمران: من الآية١٧٥.

(5) المائدة: من الآية٢٣.

ولا يخفى أن الله تعالى في هذه الآية وفي التي قبلها جعل الخوف والتوكل شرطاً في الإيمان، أي إن كنتم مؤمنين فإنكم تخافوني وتتوكلون علي، فمن لم يفعل ذلك لم يكن مؤمناً، والمراد بالخوف هو الخوف القلبي أو خوف السر، وليس المراد الخوف الذي طبع عليه الإنسان من الأشياء الضارة كالحيوانات المفترسة أو من الظالم القادر على الظلم والبطش، وإن كان ذلك يضعف مع قوة الإيمان ويقوى مع ضعف الإيمان، وأما خوف الغائبين والخوف على الرزق وعدم التوفيق وما شابه ذلك فصرفه لغير الله شرك وكفر بالله العظيمِ القادرِ على كل شيء، المهيمنِ عليه.

(6) البقرة: من الآية٤٠، وهذا الأسلوب يفيد الحصر كما تقدم، أي لا تكون الرهبة إلا منه سبحانه وتعالى، والكلام في الرهبة كالكلام في الخوف، والرهبة هي الخوف الشديد الذي يوجب العمل في الهروب من المخوف منه، قال ابن القيم رحمه الله » وأما الرهبة فهي الإمعان في الهرب من المكروه وهي ضد الرغبة التي هي سفر القلب في طلب المرغوب فيه« مدارج السالكين (١/٥٠٨).

ودليل الاستغاثة قوله تعالى: ﴿وَلا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لا يَنْفَعُكَ وَلا يَضُرُّكَ فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذاً مِنَ الظَّالِمِينَ﴾(١)»(٢).

وقال رحمه الله مستدلاً على أن الاستغاثة حق الله تعالى، وأن صرفه لغيره شرك أكبر: «**وقوله: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلا رَادَّ لِفَضْلِهِ﴾**(٣) **وقوله: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَنْ دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ * وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ﴾**(٤) **والمستغيث بالرسول إنما ينادي ويدعو غير الله، كأن يستغيث قائلاً: يا رسول الله أنقذني في هذه الشدة، أو يا عبد القادر أو يا دسوقي أو يا رفاعي أو يا بدوي .... إلخ، ولا ريب أن المستغيث بغير الله داخل في هذه الآية وأمثالها.**

وكيف يستغيث العاقل المؤمن بغير الله وهو يقرأ هذه الآيات أو يسمعها، ومنها قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ أَإِلَهٌ مَعَ اللَّهِ قَلِيلاً مَا تَذَكَّرُونَ﴾(٥) **...... أي ليس إله مع الله يجيب المضطر ويكشف السوء ....**»(٦).

ومن أنواع العبادة الدعاء

وهو نوعان: دعاء مسألة ودعاء عبادة، قال الشيخ: «**ويراد به في القرآن هذا تارة وذاك تارة، ويراد به مجموعهما، فدعاء المسألة هو طلب ما ينفع الداعي، من جلب نفع أو كشف ضر، ولهذا أنكر الله على من يدعو أحداً من دونه لا يملك ضراً**

---

(١) يونس:١٠٦، والاستغاثة هي دعاء المكروب الملهوف، والدعاء كله لا يكون إلا لله، والآية صريحة في أن من صرفه لغير الله يكون من الظالمين، والمراد هنا الظلم الأكبر.

(٢) تحذير المسلمين عن البدع والابتداع في الدين ص:٩٤، وانظر: تطهير الجنان ص:٢٩، إكمال الدين: (٦٣/٢)، العقائد السلفية: (٣٨/١)، الجمعة ومكانتها في الدين ص:٣١٢، وغيرها.

(٣) يونس: من الآية١٠٧.

(٤) الأحقاف:٥-٦، وقد سمى الله تعالى في الآية دعاءهم غيره عبادة لهم من دونه وإشراك لهم معه.

(٥) النمل:٦٢.

(٦) تطهير الجنان ص:٤٠-٤٢.

ولا نفعاً، كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَـــرّاً وَلا نَفْعـــاً وَاللَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾[1]»[2].

قال: «ويطلق الدعاء على العبادة التي بمعنى توحيد الله وإفراده بالعبادة، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُـــمْ عَنْ دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ* وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ﴾[3] فسمى الله دعاء غير الله عبادة بقوله: ﴿وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ﴾ وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهاً آخَرَ لا بُرْهَانَ لَهُ بِـــهِ فَإِنَّمَـــا حِـــسَابُهُ عِنْـــدَ رَبِّـــهِ إِنَّـــهُ لا يُفْلِـــحُ الْكَافِرُونَ﴾[4]»[5].

ثم قال رحمه الله تعالى[6] مبيناً الحكم فيمن صرف شيئاً من العبادة لغير الله تعـــالى: «فمن ركع أو سجد لحي أو ميت أو نذر لغير الله كـــأن ينـــذر لقبـــور الأوليـــاء أو الصالحين، أو يذبح لهم، أو للأشجار أو للعيون، أو يطوف بقبر نـــبي أو ولي، كـــأن يطوف بقبر الرسول أو بقبر علي بن أبي طالب أو البدوي أو غيرهم، أو يستغيث بهم في الشدائد، كأن يقول يا رسول الله أنقذني أو المدد يا عبد القادر الجيلاني، أو يطلب من غير الله ما لا يقدر عليه إلا الله، كأن يطلب عافية من مرض، أو قدوم غائـــب، أو يرزقه ولداً، أو نحو ذلك من الأمور التي ليست في قدرة المخلوق أن يفعلها، فإنه يكون بكل فعل من هذه الأفعال مشركاً بالله العظيم شركاً أكبر، لا يغفر الله له إلا أن يتوب، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ

---

(١) المائدة:٧٦.

(٢) ملاحظات على بعض كلام الشرقاوي عن الشيخ ابن تيمية ص:٣٨، وانظر: إعانـــة القريـــب المجيب: (٤١٣/١).

(٣) الأحقاف:٥-٦.

(٤) المؤمنون:١١٧.

(٥) إعانة القريب المجيب: (٤١٣/١-٤١٤)، وانظر: تحذير المسلمين ص:٢٣٥.

(٦) في تحذير المسلمين، وكذلك في تطهير الجنان.

بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَى إِثْماً عَظِيماً﴾[1]»[2].

وإذا كان صرف العبادة لغير الله تعالى باطل شرعاً، وخروجاً من الدين، فهو كذلك قدح في العقل وخروج عن مقتضاه، فكيف يعبد ويدعا ويسأل من لا يقدر على جلب الخير لنفسه ودفع الضر عنها، وقد بين الشيخ رحمه الله تعالى ذلك بقوله: «**وقال مبيناً عجز تلك الآلهة التي عبدها المشركون من أن تجلب لهم نفعاً أو تدفع عنهم ضراً، بل ولا تدفع عن نفسها فضلاً عن غيرها، فقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَاباً وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئاً لا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ﴾**[3] **وقال مبيناً أن النفع والضر بيده لا بيد غيره بقوله: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلا رَادَّ لِفَضْلِهِ﴾**[4].... **فإذا كان الضر النازل بالرسول لا يستطيع أن يدفعه، فكيف يستطيع الرسول – وأولى من هو دونه – أن يدفع ضراً نزل بغيره** ....»[5].

ثم إنه مما يجب أن يعلم وهو كالقاعدة في هذا الباب أن العبادة بجميع أنواعها إنما هي صادرة عن تأله القلب محبة وخضوعاً وتذللاً ورغبة ورهبة، وهذا لا يستحقه إلا الله تعالى[6].

فائدة في أنواع الذبح التعبدية

بين الشيخ رحمه الله تعالى أنه ثلاثة أنواع، الأضحية والعقيقة والهدي للكعبة خاصة، وأما الذبح العادي فهو ما يقصد به الطعام يكرم به الذابح نفسه ويوسع به على عياله، أو يقدمه لضيفه[7].

---

(١) النساء:٤٨.

(٢) تحذير المسلمين ص:٩٥، تطهير الجنان ص:٤٣-٤٤.

(٣) الحج: من الآية٧٣.

(٤) يونس: من الآية١٠٧.

(٥) تطهير الجنان ص:٤٦-٤٨.

(٦) انظر: إعانة القريب المجيب: (٣٨٤/١).

(٧) انظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٠/٢٠)، (١٩/٨).

قال: «**والذبح الديني يسمى نسكاً، وكانت العرب تنسك في جاهليتها النسائك حول أصنامها وأنصابها تقرباً إليها، وتحتفل لذلك، ولما جاء الإسلام قضى على تلك الذبائح الشركية، وأوجب توحيد الله تعالى والإخلاص له في جميع الأعمال، ما كان منها عادة وما كان منها عبادة**»(1).

المسألة الثانية: الواجب على العبد أن يكون بين الخوف والرجاء

وهذه المسألة وإن كانت متعلقة ببعض أنواع العبادة، إلا أنها من قواعد السير إلى الله تعالى وسياسة النفس في طريق العبودية لله، والوصول إلى رضاه.

قال الشيخ رحمه الله تعالى مقرراً هذا الأصل العظيم: «**فيجب على العبد أن يكون دوماً بين الرجاء والخوف، ولهذا جاءت الآيات القرآنية ترشد العبد بأن يكون بين الرجاء والخوف، مع الإتيان بالمأمورات وترك المنهيات**(2) **قال تعالى: ﴿نَبِّئْ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ * وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ الْعَذَابُ الْأَلِيمُ﴾**(3)»(4).

قال الحافظ ابن كثير: «وهذه الآية دالة على مقامي الرجاء والخوف»(5).

ثم قال الشيخ: «**والحكمة في كون العبد مأموراً بأن يكون بين حالتي الرجاء في الله في رحمته وجنته، والخوف من عذابه وعقابه، لأنه إذا غلب جانب الرجاء قد يتكاسل عن العمل ويتكل على الرجاء، وإن غلب جانب الخوف قد ييأس من رحمة الله ﴿إِنَّهُ لا يَيْأَسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾**(6) »(1).

---

(1) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١١/٢٠)، وانظر(١٩/٨) وما بعدها.

(2) وفعل ذلك هو من آثار الخوف والرجاء، بل إنهما يقتضيان ذلك على حسب قوتهما وضعفهما.

(3) الحجر:٤٩-٥٠.

(4) إعانة القريب المجيب: (٥٨٧/١)، وانظر: (٣٧٢/١) و(٢٩٩/٢)، و مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٥٩/١٧).

(5) تفسير ابن كثير: (٥٣٤/٢).

(6) يوسف: من الآية٨٧.

فالخوف والرجاء للعبد في سيره إلى الله والدار الآخرة كالجناحين للطائر، فمتى قوي جناحاه وامتدا كانا أقوى على التحليق به وسرعة الطيران والبعد عن أماكن الخطر، وإذا ضعف أحدهما اختل طيرانه وانقطع به السير وسقط.

وهكذا العبد المؤمن، يدفعه الخوف من الله تعالى إلى ترك المحظورات، والبعد عن المنهيات، وفعل الطاعات، ويدفعه الرجاء به تعالى إلى الإقبال على محابه سبحانه وتعالى من أعمال القلوب والجوارح، وترك ما يسخطه.

وكل ما قوي خوفه ورجاؤه قويت آثارهما التي ذكرنا، فاشتد سيره وأسرع إلى مولاه، أما من غلب عليه جانب الخوف وضعف فيه جانب الرجاء أداه ذلك إلى الانقطاع عن العمل وترك السير واليأس من روح الله ورحمته ورضاه، وصار إلى العطب وركوب الشبهات والبعد عن الله.

ومتى غلب عليه جانب الرجاء وضعف فيه جانب الخوف من الله أداه ذلك إلى التقصير في الطاعة وركوب المحارم والوقوع في حبائل الشيطان واتباع الهوى.

وهل يبقى العبد في جميع أحواله بين الرجاء والخوف؟ أم أنه يغلب أحدهما أحياناً ؟ يقول الشيخ رحمه الله تعالى: «**قال الفقهاء إن المريض في حالة الاحتضار يغلب جانب الرجاء على جانب الخوف**»[2].

وقد ذكر ابن القيم رحمه الله تعالى عن بعض السلف أهم استحبوا أن يقوي في الصحة جناح الخوف على جناح الرجاء، وعند الخروج من الدنيا يقوي جناح الرجاء على جناح الخوف، وقال: هذه طريقة أبي سليمان[3] وغيره، قال ينبغي للقلب أن يكون الغالب عليه الخوف، فإن غلب عليه الرجاء فسد.

وهذا لا يُسلم، فإنه إن غلب أحدهما على الآخر حصل له من الخلل بقدر ذلك، وكما أنه يحصل الخلل بتغلب الرجاء، فكذلك يكون بتغلب الخوف كما تقدم شرحه.

---

(١) إعانة القريب المجيب: (٥٨٧/١).

(٢) إعانة القريب المجيب: (٥٨٧/١)، وانظر: (٢٩٩/٢).

(٣) هو أبو سليمان الداراني عبد الرحمن بن أحمد، وقيل ابن عطية، من كبار الزهاد، ت (٢٠٥) وقيل (٢١٥)، انظر: سير أعلام النبلاء: (١٨٢/١٠).

ولذلك قال ابن القيم: «وقال غيره أكمل الأحوال اعتدال الرجاء والخوف -أي على كل حال- وغلبة الحب، فالمحبة هي المركب والرجاء حادٍ والخوف سائق، والله الموصل بمنه وكرمه»[1].

والذي يظهر لي والله أعلم أنه لا بد من استصحاب الخوف والرجاء دوماً على السواء، من غير ترجيح أحدهما على الآخر على كل حال، سواء في حال الصحة والقوة أو في حال الضعف والمرض وعند الموت، وتغليب أحدهما مضر في كل وقت، فتغليب الرجاء على الخوف عند الموت يضعف الخوف، وربما أدى إلى الغرور أو العجب بالعمل أو الأمن من مكر الله تعالى.

وفيما يروى عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى أنه قال عند احتضاره: «لا بعد، لا بعد» فلما سئل عن ذلك قال: «إبليس لعنة الله عليه قائم بحذائي وهو عاضٌّ على أنامله يقول: يا أحمد فتني، وأنا أقول: لا بعد حتى أموت »[2]

وهذا دليل استحضار جانب الخوف من عقاب الله تعالى وحبوط العمل وعدم تقبله، مع حصول الطمع في العفو والصفح وقبول العمل والرضا عن العبد.

وفي الحديث المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم: أنه دخل على شاب وهو في الموت فقال: ((كيف تجدك؟)) قال: أرجو الله يا رسول الله وأخاف ذنوبي، فقال: رسول الله صلى الله عليه وسلم ((لا يجتمعان في قلب عبد في مثل هذا الموطن إلا أعطاه الله ما يرجو وآمنه مما يخاف))[3] .

فدل على أن الكمال هو اجتماع الخوف والرجاء حتى في ساعة الاحتضار.

ولكن يقال إنه يظهر أثر الخوف وعلامته وأثر الرجاء وعلامته على العبد بحسب حاله، والكمال في حقه أن يستويا في قلبه، ولا يغفل عن أحدهما ولا يرجح أحدهما، وإن كان ظهور أثر وعلامة أحدهما أبلغ من ظهور علامة الآخر وأثره.

---

(١) مدارج السالكين: (١/٥١٣).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١/٣٤١).

(٣) أخرجه الترمذي في كتاب الجنائز، باب ١١: (٣/٣١١)، وقال حسن غريب. وأخرجه ابن ماجة في كتاب الزهد باب ذكر الموت والاستعداد له: (٢/١٤٢٣).

فعند التعرض للوقوع في شيء من المحرمات أو خشية ذلك، يظهر أثر ما في القلب من الخوف مع وجود الرجاء في رحمة الله تعالى أن يثيبه وينجيه ولا يضيع عمله الصالح.

وعند القيام بالطاعة يظهر جانب الرجاء في رحمة الله وقبوله مع وجود الخوف في القلب من عدم التقبل.

والذي يوضح هذا المقام أن الرجاء الصحيح يصاحبه الخوف، والخوف الصحيح يصاحبه الرجاء، وتخلف الخوف عن الرجاء يقلبه إلى أمن من مكر الله وعجب بالنفس وغرور، وتخلف الرجاء عن الخوف يحوله إلى يأس من روح الله وقنوط من رحمته، فالصواب أن يكونا متلازمين متصاحبين على الدوام، والله تعالى أعلم.

المسألة الثالثة: في ركني العمل

لقد بين الشيخ رحمه الله تعالى أن العمل له ركنان لا يقبل إلا بهما، لا يقبل بأحدهما دون الآخر، وهما الإخلاص والمتابعة.

أما الإخلاص فقد عرفه بقوله: «**الإخلاص بأن يكون العمل مجرداً من الرياء والسمعة**»[1]، وقال أيضاً: «**الإخلاص في الأعمال أن يكون العمل لله وحده لا شريك له**»[2].

واستدل لذلك بقوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ﴾[3] وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحاً وَلا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَداً﴾[4].

قال القرطبي: «﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ أي ليوحدوه» وقال: «﴿مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ أي بالعبادة»[5].

---

(١) تحذير المسلمين ص:٢٠٣-٢٠٤، إكمال الدين: (٢/٩٠-٩١).

(٢) إعانة القريب المجيب: (١/٢٣)، والنقول القادمة في هذه المسألة من هذه المواضع الثلاثة.

(٣) البينة.

(٤) الكهف: من الآية١١٠.

(٥) تفسير القرطبي: (٢٠/١٣٤).

وقال السعدي في الآية: «قاصدين بجميع عباداتهم الظاهرة والباطنة وجه الله وطلب الزلفى لديه»[1].

وهو الإخلاص كما قرره الشيخ رحمه الله تعالى.

وأما آية سورة الكهف فإن فيها دلالة على ركني العبادة، قال ابن كثير رحمه الله تعالى: «﴿فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحاً﴾ أي ما كان موافقاً لشرع الله، ﴿وَلا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَداً﴾ وهو الذي يراد به وجه الله وحده لا شريك له، وهذان ركنا العمل المتقبل لا بد أن يكون خالصاً صواباً على شريعة رسول الله صلى الله عليه وسلم»[2].

وأما الثاني فهو المتابعة، قال الشيخ رحمه الله تعالى في بيانه: «**الثاني أن يكون مطابقاً لسنة الرسول صلى الله عليه وسلم**» وقد دل على ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحاً وَلا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَداً﴾[3] وقد تقدم.

واستدل الشيخ رحمه الله تعالى أيضاً بقوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾[4]، وبقوله صلى الله عليه وسلم: ((من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد))[5]، ومعنى الآية كما يقول الحافظ ابن كثير رحمه الله تعالى: «أي مهما أمركم به فافعلوه ومهما نهاكم عنه فاجتنبوه، فإنه يأمر بخير وإنما ينهى عن شر»[6].

وقال العلامة السعدي: «ولذلك أمرنا الله بالقاعدة الكلية والأصل العام، فقال: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ وهذا شامل لأصول الدين وفروعه ظاهره وباطنه، وأن ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم يتعين على العباد الأخذ به

---

(١) تفسير السعدي ص:٩٣٢، وانظر: تفسير ابن كثير: (٥٤٠/٤).

(٢) تفسير ابن كثير: (١٠٦/٣)، وانظر: تفسير ابن جرير: (٢٩٩/١٢)، وتفسير السعدي ص:٤٨٩، وتفسير القرطبي: (٦٦/١٩).

(٣) الكهف: من الآية١١٠.

(٤) الحشر: من الآية٧.

(٥) رواه البخاري في كتاب الصلح باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود: (٨١٩/٢)، ورواه مسلم في كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة: (١٣٤٣/٣).

(٦) تفسير ابن كثير: (٣٣٦/٤).

واتباعه، ولا تحل مخالفته، وأن نص الرسول صلى الله عليه وسلم على حكم الشيء كنص الله تعالى لا رخصة لأحد ولا عذر له في تركه ....»[1].

والمقصود أنه واجب الاتباع في الأمر والنهي، وأنه لا يحل الخروج عن شرعه ودينه وما جاء به، فمن عمل بذلك كانت أعماله على السداد والصواب، موافقة لما أُمــر بــه ونُهي عنه وشرع له، وهذا هو ما يدل عليه الحديث: ((من عمل عملاً ليس عليه أمرنـا فهو رد)) قال الحافظ ابن رجب رحمه الله تعالى: «فالمعنى إذاً أن من كان عمله خارجاً عن الشرع ليس متقيداً بالشرع فهو مردود»[2].

قال الشيخ: «((**فهو رد)) أي مردود على صاحبه، وقد فسر السلف الصالح قوله تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً﴾**[3] **أخلصه وأصوبه** ...»[4].

وقد اثر ذلك عن الفضيل بن عياض رحمه الله تعالى فقيل له: يا أبا علي ما أخلصه وأصوبه؟؟ قال: إن العمل إذا كان خالصاً و لم يكن صواباً لم يقبل، وإذا كان صـواباً و لم يكن خالصاً لم يقبل حتى يكون خالصاً صواباً، والخالص أن يكون لله والصواب أن يكون على السنة[5].

وقد ذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى أن جماع الدين أصلان، إخلاص القصد مع حسن العمل، فلا يعبد إلا الله، ولا يعبد إلا بما شرع، فلا يعبد بالبدع، ثم ذكر أثر الفضيل بن عياض ثم قال: «وهذان الأصلان هما تحقيق الشهادتين اللتين هما رأس الإسلام، شهادة أن لا إله إلا الله و شهادة أن محمداً رسول الله، فإن الشهادة لله بأنه لا إله إلا هو تتضمن إخلاص الإلهية له، فلا يجوز أن يتأله القلبُ غيره، لا بحب ولا بخوف ولا رجاء ولا إجلال ولا إكرام ولا رغبة ولا رهبة ....»[6].

---

(١) تفسير السعدي ص:٨٥١.

(٢) جامع العلوم والحكم: (١٧٧/١).

(٣) الملك: من الآية٢.

(٤) إعانة القريب المجيب: (٢٣/١).

(٥) رواه أبو نعيم في الحلية: (٩٥/٨).

(٦) اقتضاء الصراط المستقيم: (٨٤٣/٢).

وبذلك يحقق الإنسان العبادة التي أمر الله بها، ولذلك يقول ابن القيم رحمه الله تعالى: «لا يكون العبد متحققاً بـ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ إلا بأصلين عظيمين، أحدهما متابعة الرسول صلى الله عليه وسلم، والثاني الإخلاص للمعبود، فهذا تحقيق إياك نعبد»[1].

إذا علم ما تقدم فإن الشيخ رحمه الله تعالى قال في بيان معنى العبادة كما في تطهير الجنان: «**لا بد لها من ركنين أساسيين، الأول: نهاية الخضوع والذل، والثاني: المحبة، قال شيخ الإسلام بعد أن فسر العبادة بمعنى الذل ما نصه: (لكن العبادة المأمور بها تتضمن معنى الذل ومعنى الحب، فهي تتضمن غاية الذل لله تعالى بغاية المحبة له ....)**»[2].

وليس هناك تعارض بين قوله هذا وبين ما تقدم من أن ركني العبادة هما الإخلاص والمتابعة، فإن المراد بالركنين هنا الأصلين الذين اشتمل عليهما معنى العبادة وحقيقتها، فلا تتحقق العبادة إلا إذا كان مبناها على الخضوع والذل والمحبة، فهذا كلامٌ في جنس العبادة وحقيقتها، أما ما به تتحقق أفرادها وتقبل عند الله فبالركنين الذين تقدما، وهما الإخلاص لله والمتابعة لرسوله صلى الله عليه وسلم.

ثم إنه مما ينبغي الإشارة إليه إن الإخلال في الإخلاص والمتابعة راجع إلى الخلل في المحبة والخضوع والذل.

فضعف الخضوع والذل في قلب العبد يورثه الخروج عن الشريعة والابتداع، وضعف المحبة يورث انصراف القلب عن الله تعالى، فيقصد بالعبادة غير الله أو يشركه مع الله، فيقع العبد في الشرك، سواء الأصغر أو الأكبر، نسأل الله السلامة والتوفيق، وبذلك يظهر تآلف الكلام وتناسقه، والحمد لله رب العالمين، والله تعالى أعلم.

المسألة الرابعة: الأخذ بالأسباب لا ينافي التوكل

قال العلامة ابن القيم رحمه الله تعالى في معنى التوكل: «التوكل محض الاعتماد

---

(١) مدارج السالكين: (١/١٠٤).

(٢) تطهير الجنان ص:٢٧-٢٨، وكلام شيخ الإسلام في العبودية ص:٢٦، الفتاوى: (١٠/١٥٣).

والثقة والسكون إلى من له الأمر كله»[1] وقال: «التوكل معنى يلتئم في أصلين، في الثقة والاعتماد، وهو حقيقة: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾»[2].

قال الشيخ رحمه الله تعالى: «**إن الدنيا دار الأسباب، فالتمسك بالأسباب لا ينافي حقيقة التوكل**»[3].

وهذا الكلام في غاية المتانة والتحقيق، فإن الله سبحانه وتعالى قد أجرى سنته في خلقه أن حصول الأشياء يكون باجتماع أسبابها وانتفاء موانعها، وجعل تحصيل الأسباب ومباشرتها أمراً فطرياً ضرورياً لا ينفك أحد عنه.

ولذلك قال من قال من أهل العلم إن نفي الأسباب أن تكون أسباباً نقص في العقل، ونفي الأسباب ونفي تأثيرها إنما هو قول أهل البدع من الجبرية، كالجهمية والأشعرية وغيرهم.

وهذا معنى قول الشيخ إن الدنيا دار الأسباب، أي قائمة على اعتبار الأسباب، وأنه يحصل بها مسببها بأمر الله تعالى ومشيئته، وقد كانت سنة النبي صلى الله عليه وسلم الأخذ بالأسباب، فلبس يوم أُحدٍ درعين[4]، واستأجر دليلاً يدله الطريق في يوم هجرته صلى الله عليه وسلم[5].

وهذا يدل أيضاً على أنه لا يمكن أن يكون الأخذ بالأسباب منافياً لحقيقة التوكل، كيف وقد صدر الأخذ بها من إمام المتوكلين وأفضل الخلق أجمعين، وأعلمهم بالله وأتقاهم له صلوات الله وسلامه عليه؟!

وبيان ذلك أن الأخذ بالتوكل هو أخذ بأحد الأسباب، بل هو من أقوى الأسباب

---

(١) مدارج السالكين: (١٣٦/٢).

(٢) مدارج السالكين: (٩٦/١).

(٣) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٧٦/١٠).

(٤) رواه أبو داوود: كتاب الجهاد باب لبس الدروع: (٧١/٣)، وابن ماجة كتاب الجهاد باب السلاح: (٩٣٨/٢)، والإمام أحمد: (٤٤٩/٣).

(٥) رواه البخاري كتاب الإجارة باب إذا استجر أجير ليعمل له بعد ثلاثة أيام أو ....: (٦٦٦/٢).

في حصول المُتَوَكَّل فيه، وإنما المحظور هو ركون القلب إلى الأسباب وثقته بها، فهذا هو الذي يناقض التوكل، أما مجرد تعاطيها كما أمر الله تعالى، مع الثقة به سبحانه وتعالى وتفويض الأمور إليه، فإنه لا ينافي التوكل أبداً.

قال العلامة ابن القيم رحمه الله تعالى: «ومنه[1] اشتباه خلع الأسباب بتعطيلها، فخلعها توحيد وتعطيلها إلحاد وزندقة، فخلعها عدم اعتمادِ القلب عليها، ووثوقِه وركونِه إليها مع قيامِه بها[2]، وتعطيلها إلغاؤها عن الجوارح»[3].

وخلاصة الكلام أن الالتفات إلى الأسباب شرك في التوحيد، ومحو الأسباب أن تكون أسباباً نقص في العقل، والإعراض عن الأسباب بالكلية قدح في الشرع وإنما التوكل المأمور به ما اجتمع فيه مقتضى التوحيد والعقل والشرع[4].

ومما يناسب ذكره في هذا المقام أن الدين يرجع إلى معنيين، وهما العبادة والتوكل، قال الشيخ رحمه الله تعالى في تفسير قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾: «**ولأجل الاهتمام والحصر قدم المفعول وهو إياك وكرر، أي لا نعبد إلا إياك ولا نتوكل إلا عليك، قال الحافظ ابن كثير: (وهذا هو كمال الطاعة، والدين يرجع إلى هذين المعنيين)، وهذا كما قال بعض السلف: الفاتحة سر القرآن، وسرها هذه الكلمة: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ فالأول: تبرؤ من الشرك، والثاني تبرؤ من الحول والقوة والتفويض إلى الله عز وجل، وهذا المعنى في غير آية من القرآن كما قال الله تعالى: ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾[5] وقال: ﴿رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَاتَّخِذْهُ وَكِيلاً﴾[6]**»[7]. والله تعالى أعلم.

---

(١) أي من الأمور التي تشتبه في هذا الباب.

(٢) أي قيامه بالأسباب.

(٣) مدارج السالكين: (١٢٣/٢).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٣٥/١٠).

(٥) هود: من الآية١٢٣.

(٦) المزمل:٩.

(٧) الجمعة ومكانتها في الدين ص:٣١٢، وانظر: تفسير ابن كثير: (٢٤/١)، ومدارج السالكين: (٩٥/١-٩٦).

المبحث الثالث: الأدلة النقلية والعقلية على توحيد الألوهية.

لا شك أن توحيد الألوهية هو مقصد دعوة الأنبياء والمرسلين، والحكمة من خلق الإنس والجن، والقرآن كله في الدعوة إلى هذا التوحيد كما تقدم في المباحث السابقة، والمقصود هنا بيان شيء من الأدلة، لا سيما العقلية في ذلك.

والالتفات في مثل هذا المقام إلى الأدلة العقلية، لأسباب كثيرة منها:

١. أن هذا هو مضمون أكثر الأدلة السمعية في هذا الباب.
٢. ليكون حجة على من لم يؤمن بالنقل من غير المسلمين ومن الكفار الذين توجه لهم الدعوة إلى الإسلام وتوحيد المليك العلام.
٣. ليتبين أن ما دل عليه الشرع وأمر به هو مقتضى ما فُطِرَ عليه الخلق ووُضِعَ في عقولهم قَبُولُهُ والانقيادُ له.
٤. ليكون ذلك معيناً لمن ضعف إيمانه أو تسلط عليه شياطين الإنس والجن بشيء من الشبه والتمويهات، فيكون ذلك معيناً له في رفع ذلك ودفعه بأمر الله وحوله.

أولاً: الأدلة النقلية

«**والآيات والأحاديث في بيان استحقاق الله للعبادة وتحريم الشرك كثيرة، بل القرآن كله في التوحيد**»[1].

ومما استدل به الشيخ رحمه الله تعالى قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ* الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشاً وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقاً لَكُمْ فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[2] فقال رحمه الله تعالى: «**أي وحدوا ربكم وأفردوه بالعبادة، لأنه هو الذي خلقكم من العدم، وأسبغ عليكم جزيل النعم، وخلق من قبلكم من الأمم، وهو الذي**

(١) العقائد السلفية: (٤٦/١) وتقدم بيان ذلك.

(٢) البقرة:٢١-٢٢.

مهد لكم الأرض وجعلها صالحة للافتراش والعمل عليها، وهو الذي كون السماء بنظام متماسك كنظام البناء، وهو الذي أنزل من السماء مطراً يسقي به الزرع ويغذي به النبات.

فالخالق لهذه الأشياء هو المستحق للعبادة عقلاً وفطرةً ووجداناً، ﴿فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ أي شركاء تخضعون لهم وتَخُصُّوهم بالعبادة وأنتم تعلمون بطلان ذلك، لأنكم إذا سئلتم من رزقكم من السماوات والأرض ومن يدبر الأمر تقولون الله.

فلم إذاً تدعون غيره بهذه الوسائط وتستشفعون به[١]، ومن أين أتيتم بهذه الوسائط التي لا تضر ولا تنفع، ومن أين جاءكم أن التقرب إلى الله يكون بغير ما شرعه الله، حتى قلتم كما قال تعالى: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾[٢] وقد قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولاً أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾[٣] من معبود أو متبوع أو مطاع»[٤].

فبين الشيخ أن الدعوة إلى إفراد الله بالعبادة ونبذ الآلهة المزعومة والوسائط والشفعاء هو العبادة التي أمر الله أن يفرد بها، وهو التوحيد الذي جاءت به الرسل ودعت إليه الأمم.

ثم إنه رحمه الله بين أن هذه دعوة الأنبياء جميعاً، مذ حدث الشرك في بني آدم من عهد نوح إلى خاتمهم صلى الله عليه وآله وسلم.

وذكر رحمه الله تعالى من الأدلة النقلية حديث ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: قلت يا رسول الله: أي الذنب أعظم؟؟ قال: ((أن تجعل لله نداً وهو خلقك)) قلت: إن ذلك لعظيم، قلت ثم أي؟؟ قال: ((أن تقتل ولدك مخافة أن يطعم معك)) قلت: ثم أي؟؟

---

(١) أي أنكم عبدتم غيره لما اتخذتم هذه الوسائط واستشفعتم بها.

(٢) الزمر: من الآية٣.

(٣) النحل: من الآية٣٦.

(٤) العقائد السلفية: (١/٤٢-٤٣).

قال: ((أن تزاني بحليلة جارك))[1].

ولنا أن نقول إن كل ما تقدم ذكره من أدلة على أهمية التوحيد أو ما استُدلَّ بـه على أنواعه وفضله، وأنه دعوة الرسل جميعاً، كله من الأدلة النقلية، بل كل ما تقدم مـن مباحث هو دليل على توحيد الألوهية، والله تعالى الموفق.

ثانياً: الأدلة العقلية

قد ذكر الشيخ رحمه الله تعالى في هذا المقام ثمانية أدلة، وفيما يأتي تلخيص ذلـك من قوله رحمه الله تعالى[2].

١. إن العقل يحكم بأن الخالق الرازق المحيي المميت الضار النافع هو الذي يستحق أن يُعبد ويُرجى ويُخشى ويُدعى، لا من كان مخلوقاً ضعيفاً مفتقراً معرضـاً لحوادث الدهر ونوائب الزمان، ولو كان رسولاً أو مَلَكاً.

٢. أن من حكم العبادة أنها تمثل خضوع العبد لصاحب القدرة المطلقـة والإرادة التامة والقوة الظاهرة والعلم الشامل، وهذه الـصفات لا توجـد إلا في الله سبحانه وتعالى.

٣. وأن من حكم العبادة أنها بمثابة الشكر للمنعم الذي أوجدنا من العدم، وربانا بصنوف النعم، وميزنا بالعقل والنطق والعلم، وكرمنا على سائر الخلق، والعبد عاجز عن مكافأة خالقه، وشُكْرُ العبد على قدر طاقته، وذلك باتباع أوامـره واجتناب نواهيه، وهذا هو العبادة، وغير الله تعالى لم يفعل شيئاً من الخلق أو الرزق والإيجاد والإحياء والإماتة حتى يستحق أن يعبد كما قال تعالى: ﴿قُـلْ أَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَاوَاتِ ائْتُونِي بِكِتَابٍ مِنْ قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَارَةٍ مِنْ عِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾[3].

٤. الآية السابقة وهي حجة دامغة وتدل على أن هذه الآلهة ليس لها مـدخلاً في

---

(١) رواه البخاري في كتاب التفسير باب قوله تعالى ﴿فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْـدَاداً وَأَنْـتُمْ تَعْلَمُـونَ﴾: (١٣٥٢/٣)، ورواه مسلم في كتاب الإيمان، باب كون الشرك أقبح الذنوب: (٩٠/١).

(٢) مع المحافظة -قدر الإمكان- على لفظ الشيخ رحمه الله، انظر: العقائد السلفية: (٤٦/١-٥٠).

(٣) الأحقاف:٤.

خلق شيء من الأرض أو من فيها من المخلوقات، ولا لها شركة في السماوات وما فيها، فكيف والحال كذلك يكون لها شيء من التعبد.

إذ لا يسوغ في العقل عبادة من لا يملك لنفسه نفعاً ولا ضراً ولا موتاً ولا حياة ولا نشوراً، بل العقل يوجب علينا عبادة من خلقنا ورزقنا وأحيانا وأماتنا، عبادةَ من وسع علمه كل المخلوقات، وبيده الضر والنفع والإسعاد والإشقاء، وبيده الحياة والموت والذل والعز والفقر والغنى، لا يستريب في مثل هذا من له مسكة من عقل، وإنما ندد الله بعُبَّاد الأصنام أنهم يعبدون من لا يسمع ولا يبصر ولا يقدر.

٥. أن العبد كما أنه يعبد الله شكراً له على نعمه، فهو كذلك يعبده بامتثال أمره واجتناب نهيه، لعلمه أنه إذا أماته يحييه ويجازيه بأعماله.

وهل لغير الله تعالى أن يجازي من لا يعبده بعقاب أو يثيبه إن عبده بنعم وثواب، وجميع الخلق تحت قبضة الله وكلهم مكلفون معرضون للثواب والعقاب، فبأي شيء استحق المخلوق أن يعبد.

٦. لو كانت عبادة غير الله جائزة لما أرسل الله الرسل وأنزل الكتب وأمر بجهاد المشركين وأباح دماءهم وأموالهم.

٧. قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلاً مِنْ أَنْفُسِكُمْ هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآياتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[1]، أي إذا لم ترضوا أن يساويكم عبيدكم فيما تملكون ويكونوا لكم شركاء في أموالكم وأهليكم، حتى تخافون أن ينفردوا بتصرف دونكم، فإن لم ترضوا بذلك فكيف تجعلون لله من مملوكيه وعبيده وخلقه من يساويه؟! كيف وعبيدكم الذين تحت أيديكم ليس ملككم على الحقيقة، وإنما هم إخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم.

٨. وهو برهان عقلي آخر جاء به القرآن الكريم يجتث شجرة الشرك من جذورها، ويأتي على بنيانه من القواعد، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ

---

(١) الروم:٢٨.

فَاسْتَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَاباً وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئاً لا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ* مَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾[1].

وهذه الآية خطاب لمن يدعو غير الله ويعبد غير الله، بأن الذين تعبدونهم بصرف العبادات لهم، وتخضعون لهم، لو اجتمعوا كلهم وتكاتفوا وتعاضدوا بأن يخلقوا ذباباً أو على الانتصار من الذباب إذا سلبهم شيئاً لا يقدرون على ذلك، وهم أقل مما هنالك، فعلام تعبدونهم؟؟ إن أقل درجات المعبود أن يقدر على نفع عابده ودفع ما يضره، وهذه الآلهة لا تقدر على خلق أضعف المخلوقات وأهونها، فكيف بما هو أكبر، ولا تقدر أن تمنعه أن يأخذ شيئاً منها، فكيف يستحسن عاقل عبادتها من دون الله.

ثم نقل رحمه الله تعالى عن ابن القيم رحمه الله تعالى قوله: «وهذا المثل من أبلغ ما أنزل الله لبطلان الشرك وتجهيل أهله وتقبيح عقولهم، والشهادة على أن الشيطان قد تلاعب بهم أعظم من تلاعب الصبيان بالكرة»[2].

ثم قال رحمه الله تعالى منبهاً على أمر عظيم في شمول هذه الحجج لكل من عبد غير الله تعالى، سواء عبد شجراً أو حجراً أو عبداً صالحاً أو قبراً أو رسولاً أو ملكاً: «**ولا فرق بين عبادة أولئك المشركين للأصنام والأوثان، وهؤلاء القبوريين الذين يعبدون الأنبياء والصالحين**»[3].

ثم قال رحمه الله تعالى في الهامش مبيناً الصورة التي وقع بها هؤلاء القبوريين في عبادة الصالحين والأنبياء فقال: «**وعبادتهم للأنبياء والصالحين بخضوعهم وتذللهم أمام قبورهم والطواف حولها وبالنذور إليها، وبطلب حوائجهم كشفاء مرضاهم أو إعطائهم ولداً أو ما شاكل ذلك، فهذه الأمور هي من أنواع العبادة، فمن صرفها لغير الله أصبح عابداً لغيره مشركاً به، حتى لو قال بلسانه أنا مسلم لا أرضى**

---

(١) الحج: ٧٣-٧٤.

(٢) انظر: العقائد السلفية: (١/٤٦-٥٠).

(٣) العقائد السلفية: (١/٥٠).

بالشرك.....»[1].

إذاً فهذه بعض البراهين الشرعية من الأدلة السمعية والعقلية، وهي حجة على وجوب صرف العبادة لله وحده، وأنه المستحق لها دون من عداه، وحجة على ضلال وشرك من عبد غير الله تعالى في كل زمان ومكان، سواء كان المعبود نبياً أو ولياً أو حجراً أو غير ذلك، والله تعالى الموفق.

(١) العقائد السلفية: (٥٠/١).

المبحث الرابع: جهوده رحمه الله تعالى في بيان فضل «لا إله إلا الله» وشروطها التي لا تقبل إلا بها.

لا شك أن هذه الكلمة من أعظم الكلام عند الله، وأعظم ما يقوله عباده المؤمنون الموحدون ويتقربون به إليه سبحانه، فهي إقرارٌ بالتوحيد والعبودية لله رب العلمـــين، وفي الحديث: ((خير ما قلت أنا والنبيون من قبلي: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير))[1].

وهي الكلمة الفاصلة بين الإسلام والكفر مع شهادة أن محمداً رسول الله، «**وهي كلمة التقوى كما قال الله تعالى: ﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا﴾**[2] **وهي العروة الوثقى كما قال الله: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾**[3] **وهي مفتاح الدخول لدين الإسلام، وهي مفتاح الجنة** ....»[4].

ولا يخفى ما لهذه الكلمة من شأن عظيم وفضل كبير[5]، ومما يبين ذلك أن نقول أن هذا الباب وما فيه من فصول ثلاث، كله يدور على هذه الكلمة ولأجل هذه الكلمة، أي تحقيق الألوهية له سبحانه وتعالى.

ومن المعلوم أن هذه الكلمة لا يُقبل مجردُ التلفظ بها من غير معرفة ما دلت عليـــه، ولا ينتفع بذلك قائلها، بل لا ينتفع بها قائلها إلا إذا قالها مع الإتيان بشروطها التي دلـــت عليها نصوص الكتاب والسنة.

---

(١) أخرجه الترمذي في كتاب الدعوات باب في دعاء يوم عرفة: (٥/٥٣٤)، وذكر العلامة الألباني رحمه الله للحديث طرقاً وشواهد ثم قال: «وجملة القول أن الحديث ثابـــت بمجمـــوع هـــذه الشواهد والله أعلم» انظر: السلسلة الصحيحة برقم (١٥٠٣).

(٢) الفتح: من الآية٢٦.

(٣) البقرة: من الآية٢٥٦.

(٤) إعانة القريب المجيب: (١/٣٨٦).

(٥) انظر: تحقيق كلمة الإخلاص لابن رجب، وهي مطبوعة مع مجموعة رســائل ابــن رجــب: (٣/٤٣-٨٧).

وقد بين الشيخ رحمه الله تعالى شروط هذه الكلمة، وأنا أسوق هنا كلامه في تقرير كل شرط[1] ، ثم أبين ذلك، وأذكر بعض أدلته.

قال رحمه الله تعالى:

١. «**العلم المنافي للجهل: فمن لم يعرف المعنى فهو جاهل بمدلولها، ومعناها البراءة من كل ما يعبد من دون الله وإخلاص العبادة لله وحده**».

ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾[2] قال العلامة حافظ الحكمي: «﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ﴾ أي بلا إله إلا الله، ﴿وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ بقلوبهم معنى ما نطقوا به بألسنتهم»[3].

وفي الدر المنثور عن مجاهد قال: «﴿إلا من شهد بالحق﴾ قال كلمة الإخلاص ﴿وهم يعلمون﴾ إن الله حق وعيسى وعزير والملائكة يقولون لا يشفع عيسى وعزير والملائكة إلا من شهد بالحق وهو يعلم الحق»[4].

قال المعلمي: «فقيد نفع الشهادة، قيده بالعلم بالمشهود به»[5] ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم: ((من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله دخل الجنة))[6].

ثم قال رحمه الله تعالى:

٢. «**اليقين المنافي للشك: لأن من الناس من يقولها وهو شاك فيما دلت عليه**

---

(١) وقد ذكر الشيخ رحمه الله تعالى هذه الشروط في تطهير الجنان والأركان ص:٥٢، وفي الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص:٨٩، وإعانة القريب المجيب: (٣٨٨/١).
وأشار رحمه الله تعالى أنه لخص ذلك من كلام الشيخ عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب رحمهم الله تعالى.

(٢) الزخرف: من الآية٨٦.

(٣) معارج القبول: (٤١٩/٢)، وانظر تفسير ابن جرير: (٢١٨/١١-٢١٩).

(٤) الدر المنثور: (٧٣٦/٥).

(٥) رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله ص:٣٢.

(٦) رواه مسلم في كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً: (٥٥/١).

من معناها».

وهذا لا تنفعه، لأنه لا بد من الجزم بما دلت عليه، كما في الحديث: ((أشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، لا يلقى الله بهما عبد غير شاك فيهما إلا دخل الجنة))(١) وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا﴾(٢).

ثم قال رحمه الله تعالى:

٣. «الإخلاص المنافي للشرك: فإن من لم يخلص أعماله كلها لله فهو مشرك شركاً ينافي الإخلاص، كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصاً لَهُ الدِّينَ﴾(٣)».

قال تعالى: ﴿فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصاً لَهُ الدِّينَ* أَلا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ﴾(٤) وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصاً لَهُ الدِّينَ﴾(٥) وفي الحديث: ((أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال لا إله إلا الله خالصاً من قلبه أو نفسه))(٦).

ثم قال رحمه الله تعالى:

٤. «الصدق المنافي للنفاق: لأن المنافقين يقولونها ولكنهم لم يطابق قولهم ما في جنانهم، فصار قولهم كذباً لمخالفة الظاهر الباطن، كما أخبر الله عنهم: ﴿يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾(٧)».

كما في حديث معاذ رضي الله عنه: ((ما من أحد يشهد أن لا إله إلا الله وأن

---

(١) رواه مسلم في كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً: (٥٥/١).

(٢) الحجرات: من الآية١٥.

(٣) الزمر:١١.

(٤) الزمر: من الآيات ٢-٣.

(٥) الزمر:١١.

(٦) رواه البخاري في كتاب العلم باب الحرص على الحديث: (٥٩/١).

(٧) الفتح: من الآية١١.

محمداً عبده ورسوله صدقاً من قلبه إلا حرمه الله على النار))[1].

وقد قال تعالى في صفة المنافقين وتوعدهم على كذبهم فيما أظهروا من الإيمـــان: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ* يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّـــذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ* فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضاً وَلَهُـــمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾[2].

ثم قال رحمه الله تعالى:

٥. «القبول المنافي للرد: لأن من الناس من يقولها مع معرفة معناها لكن لا يقبل ممن دعاه إليها إما كبراً وإما حسداً أو غير ذلك من الأسباب».

وقد ذكر الله تعالى في كتابه وبيَّن نَصْرَهُ ورِضَاهُ عمن قَبِلَها وانتقامَه ممـــن ردهـــا وأباها كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ رُسُلاً إِلَى قَوْمِهِمْ فَجَـــاءُوهُمْ بِالْبَيِّنَـــاتِ فَانْتَقَمْنَا مِنَ الَّذِينَ أَجْرَمُوا وَكَانَ حَقّاً عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾[3]، وكذلك أخـــبر ســـبحانه وتعالى في آيات كثيرة ما وعد به القابلين لهذه الكلمة من الثواب، وما أعده لمن ردها من العذاب، كما في سورة (ق) و (ص) وغيرهما.

ثم قال رحمه الله تعالى:

٦. «الانقياد المنافي للترك: ويحصل الانقياد بالعمل بما فرض الله، وترك ما حرم الله والتزام ذلك، لأن الإسلام حقيقته أن يسلم العبد بقلبه وجوارحـــه لله وينقاد له بالتوحيد والطاعة كما قال الله: ﴿وَمَنْ يُسْلِمْ وَجْهَهُ إِلَى اللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾[4]».

ويظهر من عبارة الشيخ أن الانقياد بمعنى الاستسلام لله ســـبحانه وتعـــالى وهـــو كذلك، ولهذا فإنه يستدل بهذا الشرط بالآيات التي فيها الإسلام له سبحانه وتعالى كقوله

---

(١) رواه البخاري في كتاب العلم باب من خص بالعلم قوما دون قوم، كراهيـــة أن لا يفهمـــوا: (٦٧/١).

(٢) البقرة:٨-١١.

(٣) الروم:٤٧.

(٤) لقمان:٢٢.

تعالى: ﴿وَأَنِيبُوا إِلَى رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا لَهُ﴾[1] ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِيناً مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾[2] ﴿وَمَنْ يُسْلِمْ وَجْهَهُ إِلَى اللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾[3] قال الشيخ حافظ الحكمي رحمه الله تعالى: «ومعنى ﴿يُسْلِمْ وَجْهَهُ﴾ أي ينقاد، ﴿وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ موحد، ومن لم يسلم وجهه إلى الله ولم يك محسناً فإنه لم يستمسك بالعروة الوثقى، وهو المعنيُّ بقوله عز وجل بعد ذلك: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَلا يَحْزُنْكَ كُفْرُهُ إِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ فَنُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾[4]»[5].

قال المعلمي في هذا المعنى: «ومنها [أي شروط لا إله إلا الله] أن يكون النطق على سبيل الالتزام، أي: التزم أن يعمل طول عمره بمضمون كلمة التوحيد ولا يخالفها، وأدلته أكثر من أن تحصى، منها قوله جل وعلا: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً وَلا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾[6] وهذا كالتفصيل لكلمة التوحيد وفيه بيان الالتزام»[7].

وقال: «وأيضاً فالاعتراف والتصديق إنما هما بمثابة الوسيلة للالتزام، وأما التسليم والرضا فإنه مستلزم للالتزام، بل لو قيل هو المغلب في شهادة أن لا إله إلا الله لما كان بعيداً بدلالة الاكتفاء بها من المشرك المحارب وإن لم يسمع شيئاً من البراهين المبطلة للشرك»[8].

ثم قال رحمه الله:

---

(١) الزمر: من الآية٥٤.

(٢) النساء: من الآية١٢٥.

(٣) لقمان: من الآية٢٢.

(٤) لقمان:٢٣.

(٥) معارج القبول: (٢/٤٢١-٤٢٢).

(٦) آل عمران:٦٤.

(٧) رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله ص:٣٦.

(٨) رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله ص:٣٧.

٧. «المحبة المنافية لردها: فلا يحصل لقائلها معرفة وقبول إلا بالمحبة، لما دلت عليه من الإخلاص المنافي للشرك، فمن أحب الله أحب دينه ومن لا فلا».

قال الحافظ ابن رجب رحمه الله تعالى: «قول لا إله إلا الله يقتضي أن لا يحب سواه، فإن الإله هو الذي يطاع محبة وخوفاً ورجاءً، ومن تمام محبته محبة ما يحبه وكراهة ما يكرهه، فمن أحب شيئاً مما يكرهه الله أو كره شيئاً مما يحبه الله لم يكمل توحيده ولا صِدْقُه في قول لا إله إلا الله، وكان فيه من الشرك الخفي بحسب ما كرهه مما يحب الله وما أحبه مما يكرهه الله، قال تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمُ اتَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ اللَّهَ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ﴾[(١)]، قال الليث عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿لا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئاً﴾[(٢)] قال لا تحبوا غيري ....» ثم قال: «قال الحسن: اعلم أنك لن تحب الله حتى تحب طاعته...»[(٣)].

وقال العلامة حافظ الحكمي رحمه الله تعالى في توضيح معنى كون المحبة من شروط لا إله إلا الله أن المراد بذلك: المحبة «لهذه الكلمة.

ولما اقتضته.

ودلت عليه.

ولأهلها العاملين بها الملتزمين لشروطها.

وبغض ما ناقض ذلك.

قال الله عز وجل: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَاداً يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبّاً لِلَّهِ﴾[(٤)]»[(٥)].

وفي الحديث: ((ثلاث من كن فيه وجد بهن حلاوة الإيمان: أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، وأن يحب المرء لا يحبه إلا لله، وأن يكره أن يعود في الكفر بعد إذ

---

(١) محمد:٢٨.

(٢) النور: من الآية٥٥.

(٣) تحقيق كلمة الإخلاص ضمن مجموعة رسائل ابن رجب: (٦١/٣).

(٤) البقرة: من الآية١٦٥.

(٥) معارج القبول (٤٢٤/٢).

أنقذه الله منه كما يكره أن يقذف في النار))[1].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه: ((لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين))[2].

وأمر المحبة في هذا المقام أمر عظيم، قال ابن القيم رحمه الله تعالى: «وهي روح الإيمان والأعمال والمقامات والأحوال التي متى خلت منها فهي كالجسد الذي لا روح فيه»[3].

وقال: «فلو بطلت مسألة المحبة لبطلت جميع مقامات الإيمان والإحسان، ولتعطلت منازل السير إلى الله، فإنها روح كل مقام ومنزلة كل عمل، فإذا خلا منها فهو ميت لا روح فيه.

ونسبتها إلى الأعمال كنسبة الإخلاص إليها، بل هي حقيقة الإخلاص، بل هي نفس الإسلام، فإنه الاستسلام بالذل والحب والطاعة لله، فمن لا محبة له لا إسلام له البتة.

بل هي حقيقة شهادة أن لا إله إلا الله ...... وأصل التأله التعبد، والتعبد آخر مراتب الحب، يقال عبَّده الحب وتيمه إذا مَلَّكَهُ وذَلَّلَه لمحبوبه، فالمحبة حقيقة العبودية»[4].

وأحب أن أختم هذا المبحث بما قال شيخ الإسلام عبد العزيز بن باز رحمه الله تعالى تعليقاً على هذه الشروط، حيث ذكرها صاحب فتح المجيد، قال رحمه الله تعالى: «وهذه[5] تجتمع فيمن يقولها[6] عن إيمان وصدق وإخلاص وبراءة من الشرك وأهله» ثم قال: «وهذه الشروط السبعة يعرفها من تأملها، وجِماعُه أن يقول ذلك عن صدق وعن

---

(١) رواه البخاري كتاب الإيمان باب من كره أن يعود في الكفر كما يكره أن يلقى في النار من الإيمان: (٣١/١)، وفي كتاب الأدب باب الحب في الله: (١٩٠٨/٤)، ورواه مسلم في كتاب الإيمان، باب بيان خصال من اتصف بهن وجد حلاوة الإيمان: (٦٦/١).

(٢) رواه البخاري في كتاب الإيمان باب حب الرسول صلى الله عليه وسلم من الإيمان: (٣٠/١).

(٣) مدارج السالكين: (٨/٣-٩).

(٤) مدارج السالكين: (٢٧/٣-١٨).

(٥) أي الشروط.

(٦) أي كلمة "لا إله إلا الله".

إخلاص وعن براءة من الشرك وأهله ومحبة لله جل وعلا ورسوله، هذا هو الإخلاص.

لا يقولها وهو لا يعرف معناها، أو لا يؤمن به، أو لا يصدق به، أو لا يخلص فيها بل يشرك مع الله، أو لا ينقاد لما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم بل لا بد من هـــذا كله.

وجمعها بعضهم في بيت:

علم يقين وإخلاص وصدقك مع ... محبـــة وانقيـــاد والقبـــول لهـــا

وزاد الشيخ سعد بن عتيق رحمه الله تعالى:

وزيد ثامنها الكفران منـــك بمـــا ... سوى الإله من الأشياء قـــد أُلهـــا

فصار شرطاً ثامناً من باب الإيضاح، لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾[1].

والمقصود أن الإنسان يأتي بهاتين الشهادتين عن علم وبصيرة ومحبـــة لله ورســـوله وانقياد للشرع، وقبول ومحبة وصدق، فإن قال ذلك عن غير هذه الشروط ما صار مؤمناً بها، فالجاهل بمعناها ما وحد الله، لا بد أن يعرف معناها، وهو ترك الـــشرك وإخـــلاص العبادة لله وحده، ولا بد أن يكون عن يقين ليس عن تردد وشك، ولا بد أن يكون عـــن صدق ليس عن كذب كالمنافق يقولها باللسان وهو مكذب بالباطن، ولا بد أن يحب الله ورسوله، ولا بد من الانقياد للشرع وقبول الشرع، أما من ترك الشرع و لم يقبله و لم يرده فليس بمسلم.

فلا بد أن يكون عنده انقياد للشرع وقبول وخضوع له مع محبـــة لله ورســـوله وإخلاص لله في ذلك والصدق في ذلك، والكفر بالطاغوت يعني يتبرأ من عبادة غـــير الله وينكرها ويعتقد بطلانها، وأن العبادة بحق هي عبادة الله وحده سبحانه وتعالى كما قـــال تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾[2] وقال صلى الله عليه وسلم: ((من قال لا إله إلا الله وكفر بما يعبد من دون الله فقـــد حـــرم مالـــه

---

(١) البقرة: من الآية٢٥٦.

(٢) البقرة: من الآية٢٥٦.

ودمه))[1]»[2].

والله تعالى الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

---

(١) رواه مسلم في كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ......: (٥٣/١).

(٢) من تعليقه رحمه الله تعالى على فتح المجيد علقته من كلامه على نسختي الخاصة.

المبحث الخامس: جهوده في حماية جناب التوحيد، والتحذير من الشرك.

أولاً: جهوده في حماية جناب التوحيد

لقد كان الشيخ رحمه الله تعالى ذا عناية شديدة بحماية جناب التوحيد ومن تأمل كتب الشيخ رحمه الله تعالى وجده على هذا المسلك العظيم، ووجد مؤلفاته تدور على هذا المقصد العظيم.

وكل من سلك مسلك الأنبياء في الدعوة إلى الله تعالى وترسَّم خطاهم؛ تجده قد انصب اهتمامه إلى هذا الجانب وعظُمت همته في تخليص الناس من الشرك وتحذيرهم من أسبابه وطرقه، قال الله تعالى في ذكر دعاء الخليل عليه الصلاة والسلام: ﴿وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾[1] فدل على أن الخوف من الشرك والحذر منه والعناية بجناب التوحيد هو مسلك الأنبياء والأصفياء.

وذلك لأن أهم ما جاءت به الرسل واعتنت به هو إقامة التوحيد وحفظه، والتحذير من الشرك وأسبابه، ومن كمال هذه الشريعة وهذه الرسالة الخاتمة؛ عنايتها بذلك أيما عناية، حتى جاء النهي عن الألفاظ الموهمة أو التي تؤدي إلى الغلو الذي يسبب الوقوع في الشرك.

ومما يبين عناية الشيخ بذلك واهتمامه به:

١. أنه ورد إليه سؤال عن العقيقة هل هي واجبة أم مستحبة، فأجاب ثم تطرق إلى تسمية المولود وما يستحب من ذلك ثم قال: «**ويحرم تسميته باسم معبد لغير الله، كعبد العزى وعبد الكعبة وعبد النبي وعبد الرسول**»[2].

ولم يكن السؤال عن ذلك، ولكنه حِرْصُ الشيخ رحمه الله تعالى على التحذير من الشرك وحماية جناب التوحيد، وتنبيه الناس إلى هذه المسائل المهمة وتحذيرهم مما يخدش توحيدهم وإيمانهم.

---

(١) إبراهيم: من الآية٣٥.

(٢) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٨/٣٧).

٢. أنه رحمه الله لما تكلم عن التطير والتشاؤم، بين اهتمام النبي صلى الله عليه وسلم بجانب التوحيد وسده لذرائع الشرك وأسبابه، فقال: «**فلما بعث الله رسوله محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم للناس كافة ليخرجهم من تلك الظلمات الشركية والأوهام والخيالات الشيطانية، فقد قام بأعباء الدعوة خير قيام، وقضى على عبادة الأصنام، وهدم صروح كل الاعتقادات التي تنافي أصل التوحيد أو كماله، وأرشدهم إلى أن يفردوا الله بعبادته وحده جل جلاله، وأن لا يتعلق قلبهم بغيره في صرف عبادةٍ لأي مخلوق -ولو كان رسولاً أو ملكاً فضلاً عن غيرهما- واعتقاد نفع أو ضر بغيره، وكان صلى الله عليه وسلم حريصاً أشد الحرص أن يسد منافذ جميع الوسائل التي توصل العبد إلى الشرك ...**».

ثم ذكر بعض الأدلة في نفي التطير والتشاؤم، ثم قال: «**وهذه الأحاديث وأمثالها تبين لنا كمال حرصه صلى الله عليه وسلم وشفقته على الأمة الإسلامية، كي لا يقعوا في مهاوي الشرك أو يسلكوا الطرق المفضية إليه، فصلوات الله وسلامه عليه الذي قال الله في شأنه: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾**(١) **كان حريصاً أشد الحرص أن يسد منافذ جميع الوسائل التي توصل العبد إلى الشرك**»(٢).

وتأمل قول الشيخ رحمه الله تعالى: «**أن يسد منافذ جميع الوسائل...**» فليس الأمر فقط هو سد الوسائل، بل ما يوصل إلى هذه الوسائل أيضاً يسد ويغلق حتى يكون العبد بعيداً أشد البعد عن الوقوع في الشرك وفي مأمن من أسبابه وطرقه.

٣. وقال رحمه الله تعالى في الجواب عن من يُسَوِّغ صور العظماء ويقول إنها من باب رد الجميل لهم لِما قاموا به من أعمال جليلة لبلادهم وأممهم، ومن باب تذكير الناس بذلك فقال: «**إن الإسلام يحرم الغلو في تقديس الأشخاص سداً**

---

(١) التوبة:١٢٨.

(٢) تطهير المجتمعات من أرجاس الموبقات ص:٧٣-٧٤، وانظر: الخطب المنبرية ص:٤٠-٤٢.

لذريعة الوثنية التي جاء بها الرسل جميعهم وآخرهم وخاتمهم محمد صلى الله عليه وسلم، حتى أنه صلى الله عليه وسلم لم يرض أن يغلو النـــاس فيـــه ويرفعوه فوق منزلته، فقال كما في الحديث الصحيح: ((لا تطروني كمـــا أطرت النصارى ابن مريم))[(١)] أي لا تغلوا فِيَّ كما غلـــت النـــصارى في المسيح.

وهل فشت الوثنية في العالم إلا من باب الصور وتقديسها، والنبي صلى الله عليه وسلم شدد وسد كل طريق ينفذ إلى الشرك بالله، حتى دعا ربه فقال: ((اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد))[(٢)]»[(٣)].

٤. بين رحمه الله تعالى أن النهي عن اتخاذ القبور مساجد أو البناء عليها أو إيقـــاد السرج عليها إنما نُهي عنه حماية لجناب التوحيد أن يخدش وتقـــع الفتنـــة في القبور وأهلها، وذكر في تقرير ذلك أحاديث، منها حديث عائشة، قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي لم يقم منه: ((لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد)) ولولا ذلك لأبرز قبره غير أنه خشي أن يتخذ مسجداً[(٤)] متفق عليه.

«وقولها خُشي هو بضم الخاء تعليلاً لمنع إبراز قبره»[(٥)]

٥. بين أيضا أن من صور حماية جناب التوحيد المنع من الصلاة عند القبور أو في

---

(١) رواه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَـــرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا﴾: (١٠٧٢/٢).

(٢) رواه أحمد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: (٢٤٦/٢)، وقال العلامة الألبـــاني في تحـــذير الساجد ص:٢٥: «سنده صحيح»، وانظر: هداية الرواة: (٣٤٩/١).

(٣) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٥٢/١٢).

(٤) رواه البخاري في كتاب الجنائز باب ما يكره من اتخاذ المساجد على القبور: (٣٩٥/١)، ورواه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن بناء المساجد علـــى القبـــور ......: (٣٧٧/١).

(٥) تطهير المجتمعات ص:٧٧.

المقابر وإن لم يتخذ عليها مسجداً واستدل بحديث: ((الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام))[1] وحديث: ((لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليهـــا))[2]، وذلك قطعاً لدابر الغلو فيها وفي أصحابها، أن ينصرف لهم شيء من العبـــادة من دون الله أو تتعلق قلوب الناس بهم.

ولما كان بعض الناس ممن لم يدرك الحكمة من ذلك فقال إن النهي عن ذلك لأجل تخوف النجاسة، رد الشيخ ذلك وأبطله، لأنه انحراف عن فهم المقـــصد العظيم الذي هو حماية جناب التوحيد والخشية من الوقوع في الشرك فقـــال: «**فهذا أبعد شيء عن مقاصد الرسول، وهو باطل من عدة أوجه، منها أن الأحاديث كلها ليس فيها فرق بين المقبرة المنبوشة والحديثة كمـــا يقـــول المعللون بالنجاسة.**

ومنها أنه صلى الله عليه وسلم لعن اليهود والنصارى على اتخاذهم قبـــور أنبيائهم مساجد، ومعلوم قطعاً أن هذا ليس لأجل النجاسة، فإن ذلـــك لا يختص بقبور الأنبياء، لأن قبور الأنبياء من أطهر البقاع، لـــيس للنجاســـة عليها طريق ألبتة، فإن الله سبحانه حرم على الأرض أن تأكل أجـــسادهم، فهم في قبورهم طريون.

ومنها أنه نهى عن الصلاة إليها.

ومنها أنه أخبر أن الأرض كلها مسجد لا المقبرة والحمام، ولو كان ذلـــك لأجل النجاسة لكان ذكر الحشوش والمجازر أولى من ذكر القبور ....»[3].

٦. قرر رحمه الله تعالى أن ما جاء من النهي عن الصلاة عند شروق الشمس وعند

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة باب المواضع التي لا تجوز الصلاة فيها: (٣٣٠/١)، والترمذي في أبواب الصلاة باب ما جاء أن الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام: (١٣١/٢)، وابـــن ماجة كتاب المساجد والجماعات باب المواضع التي تكره فيها الصلاة: (٢٤٦/١)، وصـــححه العلامة الألباني في صحيح ابن ماجة برقم: ٦١٢.

(٢) رواه مسلم في كتاب الجنائز، باب النهي عن الجلوس على القبر والصلاة عليه: (٦٦٨/٢).

(٣) تطهير المجتمعات ص:٧٨-٧٩.

غروبها حذراً من مشابهة عُبّادها مبني على هذا الأصل العظيم، وقد قرر الشيخ ذلك عندما ذكر ما وقع من بعض العرب من عبادة الشمس في الجاهلية، قال: «**ومن أجل ذلك نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن تحري الصلاة في هذه الأوقات قطعاً لمشابهة الكفار وسداً لذريعة الشرك وعبادة الأصنام**»(١).

٧. ومما أشار إليه الشيخ في تقرير هذا الجانب أن مما تشمله حكمة الله من تعرض الأنبياء عليهم الصلاة والسلام للموت والمرض، التنبيه على أن من كان كذلك لا يصح أن يكون إلهاً ورباً يعبد، وإذا كان هذا في الأنبياء والرسل فغيرهم من باب أولى(٢).

وعلى كل حال فإن حماية جناب التوحيد والقيام به وتحقيقه هو الذي من أجله أرسلت الرسل، وهذا أعظم أهداف الشرائع ومقاصدها(٣).

ومما ينبغي أن يعلم أيضاً أن كل ما يقال في بيان أهمية التوحيد أو في التحذير من الشرك وبيان خطورته وسوء مآله فهو مؤكد على حفظ جناب التوحيد ودال على وجوب العناية به، والله الموفق.

ثانياً: جهوده في التحذير من الشرك

ونبدأ بذكر معنى الشرك، قال الشيخ رحمه الله تعالى: «**الشِّرْكُ مأخوذ من الشَّرِكَة، ومعناه أن يجعل العبدُ مخلوقاً من مخلوقاته نداً لله، أي مثيلاً في صرف العبادة إليه، سواء صرف كل العبادات أو بعضها**»(٤) وقال والشرك «**هو دعوة غيره معه**»(٥).

وقال في تعريفه: «**اعتقاد أن في الخلق من يماثل المولى في الصفات، أو يشاركه في**

---

(١) العقائد السلفية: (٢/١٥).

(٢) انظر: الشرح الوسط ص:٨١-٨٢، تقارير مهمة ص:٦٦، العقائد السلفية: (١/٣١٩).

(٣) انظر: ما تقدم (أهمية توحيد الألوهية)، وتطهير المجتمعات ص:٢٩٥، الرد على الشرقاوي ص:٢٩، البابية والبهائية ص:٥١.

(٤) إعانة القريب المجيب: (١/٥١٠)، تطهير المجتمعات ص:٥٦، الخطب المنبرية ص:١٧٨.

(٥) تحذير المسلمين ص:١٦٧، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢١/٦٦).

الأفعال، أو يصرف العبادة لغير الله سبحانه»[1].

وفي هذا التعريف الأخير بين الشيخ رحمه الله تعالى أن الشرك يكون في الأسماء والصفات، ويكون في الربوبية، ويكون في الألوهية[2].

وجماع ذلك أن الشرك هو تسوية المخلوق الفقير الضعيف بالخالق الغني القوي، تسوية للعبد المربوب بالرب المعبود، فما أقبح هذا الذنب وأعظمه.

وقد تكلم الشيخ رحمه الله تعالى كثيراً في بيان خطورة الشرك والتحذير منه، ولعلنا نبرز ذلك في النقاط الآتية.

١. أنه مناقض لأصل دعوة الرسل وأساسها، فإنه ما أرسلت الرسل إلا لمحو الوثنية من الأرض وإقامة صرح التوحيد[3]، فأعظم مقاصد الشريعة وأهدافها هو تطهير عقول الناس وعقائدهم من دنس الشرك ورجسه واجتثاث جذوره[4].

وقال رحمه الله تعالى ضمن بيانه فساد ما يدَّعيه البهاء: «**وأي شريعة**[5] **سماوية أتت سالفاً إلى أن انتهت بالشريعة الإسلامية كان أكبر هدفها وأسمى غاياتها هي الإصلاح والقضاء على جرثومة الفساد والشرك والظلم، وليس في شريعة البهاء ذلك الهدف السامي»**[6].

٢. أن الشرك أعظم الذنوب والمعاصي وأكبرها، وأعظم انحراف وقعت فيه الأمم[7]، وفي حديث ابن مسعود رضي الله عنه: قال رجل يا رسول الله أي

---

(١) إعانة القريب المجيب: (١١٢/٢).

(٢) كما تقدمت الإشارة إليه في تمهيد الباب الأول.

(٣) انظر: الرد على الشرقاوي ص:٢٩، تقارير مهمة ص:٤، الشرح الوسط ص:٥، العقائد السلفية: (٥٤/١-٥٨).

(٤) انظر: تطهير المجتمعات ص:٢٩٠.

(٥) أي وكل شريعة.

(٦) البابية والبهائية ص:٥١.

(٧) انظر: الخطب المنبرية ص:١٤، ١٦٦، وتطهير المجتمعات ص:١٣٦، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٢٩/٢١).

الذنب أعظم؟ قال: ((أن تدعو لله نداً وهو خلقك ....))[1] قال الشيخ في أثناء شرحه: «**وذلك أكبر الكبائر، لأن الله تعالى هو الذي خلقك من العدم، وأسبغ عليك جزيل النعم، فهو المستحق للعبادة لا غيره....**»[2].

وكلما ذكرت الكبائر فالشرك أول ما يذكر من ذلك وأول ما يحذر منه، ولذا فإن الشيخ لما ابتدأ الكلام في الكبائر في كتابه تطهير الجنان، وقد تكلم في ثمانين كبيرة من كبار الذنوب، ابتدأ ذلك بالشرك بالله لما تحقق لديه أن ذلك أكبر الكبائر وأعظم الذنوب[3].

٣. أن كل ذنب فهو معرض للغفران وهو تحت مشيئة الله تعالى، إلا الشرك فإنه إن لم يتب منه صاحبه قبل موته فإن الله لا يغفره.

قال الشيخ رحمه الله تعالى في معنى قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾[4]: «**فيجوز أن يغفر الله للمذنب ويجوز أن يعذبه إن لم يتب، إلا الشرك بالله العظيم فلا يغفر الله للمشرك إلا إذا تاب عن شركه وكفره، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَى إِثْماً عَظِيماً﴾[5] فقوله تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ﴾ يشمل الصغيرة والكبيرة حتى ولو لم يتب ....**»[6].

٤. أن الوعد بمغفرة سائر الذنوب معلق بالسلامة من الشرك أي كثيره وقليله صغيره وكبيره كما في الحديث ((يا ابن آدم لو أتيتني بقراب الأرض خطايا ثم

---

(١) تقدم تخريجه ص: ٢٢٨.

(٢) تطهير المجتمعات ص:١٣٦.

(٣) انظر: ص:٥٥، وانظر: الخطب المنبرية ص:١٨٧، وتحذير المسلمين ص:٩٠، ٣٥٥.

(٤) الزمر: من الآية٥٣.

(٥) النساء:٤٨.

(٦) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٠٤/١٧)، وانظر: العقائد السلفية: (٤٠٤/١)، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٥١/٨-٥٢)، تحذير المسلمين ص:١٦٩.

لقيتني لا تشرك بي شيئا لأتيتك بقرابها مغفرة))[1][2].

٥. أن صاحب الشرك الأكبر إذا لم يغفر له فإنه يكون مخلداً في النار.

قال رحمه الله تعالى: «**المشرك مخلد في النار أبداً كما قال تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَفِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ* خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾**[3] **أي مدة البرزخ**[4]**، قال الله: ﴿لابِثِينَ فِيهَا أَحْقَاباً* لا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْداً وَلا شَرَاباً* إِلَّا حَمِيماً وَغَسَّاقاً﴾**[5]»[6] والمقصود أنهم خالدين فيها لا يخرجون منها، كلما مضى حقب جاء حقب بعده[7].

واستدل أيضاً بقوله تعالى: **﴿إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾**[8][9].

٦. أن الشرك لا ينفع معه عمل، ولا تصح معه طاعة، بل يسبب حبوط الأعمال وضلالها، وهو قريب من الذي قبله، وذلك أن الشرك ينقض الإسلام كما

---

(١) رواه الترمذي في كتاب الدعوات باب فضل التوبة والاستغفار وما ذكر من رحمة الله لعباده: (٥/٥١٢).

(٢) انظر: إعانة القريب المجيب (١/٤٠٦).

(٣) هود: ١٠٦- ١٠٧.

(٤) أي المراد بالاستثناء في الآية مدة البرزخ، وقال بعضهم أن الاستثناء في الآية يعود على عصاة أهل التوحيد الذين يخرجون من النار، قال الحافظ ابن كثير: «وهذا الذي عليه كثير من العلماء قديماً وحديثاً في تفسير هذه الآية» (٢/٢٤١-٢٤٢)، وقال الشيخ السعدي رحمه الله تعالى في تفسيره: «إلا المدة التي شاء الله أن لا يكونوا فيها، وذلك قبل دخولها كما قاله جمهور المفسرين، فالاستثناء على هذا راجع إلى ما قبل دخولها» ص:٣٩٠.

(٥) النبأ: ٢٣-٢٤-٢٥.

(٦) تحذير المسلمين ص:١٦٩.

(٧) انظر: تفسير ابن كثير: (٤/٤٦٤)، قيل من الحُقْب وهو الدهر، وقيل الحِقْبَة وهي المدة من الزمان، وقيل ثمانون عاماً. انظر مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني ص: ٢٤٨.

(٨) المائدة: من الآية٧٢.

(٩) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٨/٥٢).

ينقض الحدث الوضوء، قال رحمه الله تعالى: «**ومن أتى بما يصيره مـــشركاً فمحكوم عليه بالشرك وإن تلفظ بالشهادتين، لأن الشرك ينافي الإســـلام كما ينافي الحدث الوضوء، ولا ينفعه تسميته للـــشرك بمحبـــة الـــصالحين وتوقيرهم، لأن العبرة بالحقائق لا بمجرد الأسماء**»[1].

وقال: «**فمع عدم الإيمان أو شَوبِه بالشرك الأكبر لا تنفعه أعماله الـــصالحة في يوم الثواب والعقاب لأن الكفر والشرك محبطان للعمل قال تعالى مخاطبا لنبيه صلى الله عليه وسلم ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْـــبَطَنَّ عَمَلُـــكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِين﴾** [2]»[3].

٧. كثرة الآيات الناهية عن الشرك والآمرة بالتوحيد، وهذا يدل على عظم ذلك في الشريعة، وعظمه عند الله تعالى، فمن ذلك سورة الفاتحة التي اشتملت على مقاصد القرآن الكريم على سبيل الإجمال، ومنه الأمر بالتوحيد والنهي عـــن الشرك قال الشيخ رحمه الله تعالى: «**إنها اجتثت جذور الشرك التي كانـــت فاشية في جميع الأمم ..... كعبادة الأوثان في الأمم الكـــافرة المـــشركة، وكعبادة الأولياء والصالحين في هذه الأمة المحمدية**»[4].

وقال رحمه الله تعالى: «**بل أكثر الآيات في السور المكية تنهى عن الشرك وتأمر بالتوحيد**»[5].

ثم إن الأمر بالتقوى في مقدمة ما يتناوله ترك الشرك الأكبر والأصغر، وكـــم في القرآن من الأمر بالتقوى والحث عليها.[6]

---

(١) العقائد السلفية: (٦٥/١)، وانظر: تقارير مهمة ص:٥، وانظر: الشيخ محمد بن عبد الوهـــاب مجدد القرن الثاني عشر ص:٦٧، الشرح الوسط ص:٧.

(٢) الزمر:٦٥.

(٣) إعانة القريب المجيب (٤٠٣/٢).

(٤) الجمعة ومكانتها في الدين ص:٣٠٥، وانظر: ص:٣١٠-٣١٢.

(٥) تحذير المسلمين ص:١٦٧.

(٦) انظر: إعانة القريب المجيب: (٥٦٣/١).

قال الشيخ: «**وتفسير التقوى أن تفعل ما أمرك الله ورسوله به من العبادات القولية والفعلية، واجتناب المعاصي التي نهى الله عنها ورسوله، وأعظمها الشرك بالله العظيم...**»[1].

٨. ومما يدل على خطورة الشرك والتحذير منه أن المشرك بسبب بعده عن التوحيد والعقيدة الصحيحة يصبح مركباً سهلاً للشيطان وأوليائه من الإنس يلعبون فيه كما يشاءون، ولذا تجد الخرافات والشعوذة تتسلط على من ضعف توحيده، حتى يؤمن بكثير من الخرافات والأوهام كما هو الحال في التطير والتشاؤم بالأيام والشهور وغيرها.

ومن صور ذلك أنه في اعتقاد كثير من الجهلة إذا مات ميت في يوم ممطر واحتبس المطر أن ينبشوا قبر ذلك الميت ويأخذوا قطعة من كفن الميت ويحرقوها ثم يذروا الرماد في الجو، وبعضهم يُظهر الميت من القبر ويأخذ التراب من تحته ويذره في الجو جهة القبلة، وذلك لأجل أن يأتيهم المطر.[2]

وغير ذلك من الاعتقادات الفاسدة التي أشار لها الشيخ وبين أنها بسبب البعد عن التوحيد.

قال رحمه الله تعالى بعد أن ذكر طرفاً من ذلك: «**هذه كلها من السفاهة والضلالة، وقلة العقل، وضعف الإيمان، وفشو الجهل، وقلة العلم، لأن قلة العلم وانتشار الجهل يجعلان الإنسان كالبهيمة، لا يعقل ولا يعي أمراً، ولا يفهم في دينه ما يجب وما لا يجب، وما يجوز أن يعتقد وما لا يجوز، فعند الجهال من غرائب البدع ومدهشات العادات ما لا يتصوره عاقل، ومن ذلك حكا لي بعض إخواننا العمانيين أنه وجد في بعض الغابات الإفريقية في نواحي زنجبار قوماً عراة، يلتحف بعضهم بورق الموز يستر سوءتيه فقط، ومر على قوم وإذا هم قد ربطوا رجلاً على جذع شجرة ويضربونه، فسألهم لماذا تضربونه؟ فأجابوا إن العادة عندنا إذا قحط المطر نربط أميرنا**

(١) الخطب المنبرية ص:١٤.

(٢) انظر: تحذير المسلمين ص:١٩٠.

على شجرة ونضربه حتى يأتي المطر.

كما أخبرني كثير من الجهال أنه إذا عقد الرجل على امرأة، وكان الرجل ماتت له زوجة أو زوجتان من قبل، يعقدون له على شجرة ثم على المرأة، حتى إذا نزل شؤمه وبلاؤه ونحوسته تنزل على الشجرة لا على المرأة.

ومن سخافة كثير من العوام أنهم إذا وجدوا طفلهم نحيفاً هزيلاً، زعموا أن الجن أبدلوه، فيأخذون الابن ويجعلونه في عدل، وفي العدل الثاني ملحاً، ويضعونه في المقبرة لمدة معلومة من الليل، ثم يأخذونه ويظنون أن الجن استرجعوا ابنهم وردوا ابنهم الحقيقي، وهكذا يسيطر الجهل على أولئك العوام، ويلعب الشيطان بعقول أولئك الأنعام»[1].

ويتسلط عليهم أولياؤهم من الإنس، من الكهان والمشعوذين ويتخذونهم سخرياً، فيأكلون أموالهم، وينتهكون أعراضهم، ويستعبدونهم.

أما المؤمن الموحد الذي يعلم علم اليقين أن الله هو الخالق الرازق المدبر، الذي بيده العطاء والمنع والضر والنفع، فيستسلم له بالتوحيد، وينقاد له بالطاعة، ويصرف له الذل والخوف والمحبة، فإن من تحصن بذلك كيف تناله تلك الخرافات؟! وكيف تسيطر عليه تلك الأوهام؟! وكيف يستعبده أولئك اللئام؟!

٩. ويدل عليه ما سبق وهو أن الشرك كما يقول الشيخ: «**إهدار لكرامة الإنسان التي كرمه الله بها، وإذلال له، حيث يتدنى ويتذلل لمخلوق من ماء مهين مثله، يخضع بين يديه ويتضرع لديه، راجياً منه وخائفاً.**

كما فيه إهدار لقيمة العقل الذي شرف الله به صاحبه وجعله مكرماً ومميزاً به على غيره، وبه يدرك العلوم، ويخترع الصنائع، ويسخر الطبيعة، ويستخرج منها ما يكون به سيداً عليها.

فهل يليق بالإنسان الذي وهبه الله هذه الصفات أن يسقط نفسه ويذلها لقبر أو لشجر أو لكوكب أو لنار أو لصنم أو لبقر؟!!

---

(١) تحذير المسلمين ص:١٩٣.

الجواب: لا يليق به، والمراد من الإنسان أن يكون شريفاً مطاعاً عزيزاً أبياً، لا مهاناً وذليلاً ومستعبداً للأوهام والظنون والخيالات.

بل المطلوب منه أن يعبد خالقه الذي وهبه تلك الصفات السنية، وأهّله لتلك المراتب العلية، وأن يتذلل بين يديه يرجو رحمته ويخاف عذابه ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُوراً﴾[1]»[2].

١٠. إذاً فالشرك كما أنه قبيح ومحرم شرعاً، فهو قبيح وممجوج عقلاً وذوقاً وإنصافاً[3].

فمن صح عقله وسلمت فطرته، لا يقبل ذلك، بل ينفر منه ويمجه، ومما يدل على هذا ما أخرجه البخاري عن جبير بن مطعم رضي الله عنه قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالطور، فلما بلغ هذه الآية: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ* أَمْ خَلَقُوا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بَلْ لا يُوقِنُونَ* أَمْ عِنْدَهُمْ خَزَائِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ الْمُصَيْطِرُونَ﴾[4] كاد قلبي أن يطير[5].

قال ابن كثير في تفسير الآيات: هذا المقام في إثبات الربوبية وتوحيد الألوهية[6]، وقال الشيخ السعدي في تفسيره: «وهذا استدلال عليهم بأمر لا يمكنهم فيه إلا التسليم للحق أو الخروج عن موجب العقل والدين» ثم قال: «فإذا بطل هذان الأمران[7] وبان استحالتهما تعين القسم الثالث أن الله الذي خلقهم، وإذا تعين ذلك علم أن الله تعالى هو المعبود وحده الذي لا تنبغي العبادة ولا تصح إلا له تعالى»[8].

---

(١) الإسراء: من الآية٥٧.

(٢) الخطب المنبرية ص:١٨٥-١٨٦، إعانة القريب المجيب: (٥١٠/١).

(٣) انظر: إعانة القريب المجيب: (٥١٠/١)، الخطب المنبرية ص:١٨٥.

(٤) الطور: ٣٥-٣٦-٣٧.

(٥) رواه البخاري كتاب التفسير باب تفسير الطور: (١٥٤٢/٣).

(٦) (٢٤٥/٤).

(٧) أي كونهم خلقوا من غير خالق ولا موجد، أو كونهم خلقوا أنفسهم.

(٨) ص:٨١٦.

والمعنى أن هذه الحجة العقلية على توحيد الألوهية -ببيان صاحب الربوبية وإبطال الشرك في العبادة، وإبطال عبادة تلك الآلهة، التي لم تفعل شيئاً و لم تخلق- أثرت فيه ذلك الأثر العظيم الذي كان سبباً في دخوله في الإسلام، وهذا يدل على أن العقل الصحيح ينفر من الشرك ويمجه ولا يقبله.

وأختم هذا المبحث بإشارة لطيفة من الشيخ تدل على ما ينبغي أن يعطى هذا الباب من الاهتمام والتوقي، وهي أنه لا يكفي في التحذير من الأعمال الشركية وبيان حكمها مجرد قولنا كلمة حرام، أو محرم، وإن كانت هي كذلك محرمة، ولكنه لا يعطي ما ينبغي أن يكون من التحذير والترهيب، ويوهم مساواتها لما هو دونها من المعاصي، قال رحمه الله تعالى: «**وأنه لا يجوز لنا أن نسمي عملاً هو شرك أكبر، فعلاً محرماً، لأن المحرمات وإن كانت بعضها كبائر غير أنها لا تكون في سلك الشرك الأكبر، بل الشرك الأصغر هو من أكبر الكبائر فضلاً عن الشرك الأكبر**»[1].

فرحمه الله رحمة واسعة، وجزاه عن الإسلام خير الجزاء.

---

(١) تحذير المسلمين ص:٦.

المبحث السادس: جهوده في بيان أقسام الشرك وأسباب انتشاره.

الشرك ينقسم إلى ثلاثة أقسام، و ينقسم إلى قسمين.

فمن حيث مقابلته ومضادته للتوحيد فهو ثلاثة أقسام، شرك في الألوهية وشرك في الربوبية وشرك في الأسماء والصفات[(١)].

ومن حيث ذات الشرك، وكونه مخرجاً من الملة أو غير مخرج، فهـو ينقسم إلى قسمين، شرك أكبر يناقض أصل التوحيد ويخرج من ملة الإسلام، وشرك أصغر ينـاقض كمال التوحيد، بل يذهب ببهائه وصفائه وإن لم يكن مخرجاً من ملة الإسلام، وذلك لأنه لا ينفي أصل التوحيد والإيمان، والكلام هنا في التقسيم الأخير.

ومعرفة الشرك وأقسامه وذرائعه وأسبابه مما يحتاجه الموحد، ليحذر الوقوع فيـه، ويحافظ على نقاء توحيده، ويسلم من أن يدخل عليه ما يشوبه أو يكدر صفاءه.

مع ما في ذلك من السلامة من الشرك والابتعاد عنه، إذ هو أخطر الأمور علـى العبد في دينه ودنياه.

وفي الحديث: ((إن أخوف ما أخاف عليكم الشرك الأصغر))[(٢)].

والكلام في أقسام الشرك وأسباب انتشاره من قبيل بيان خطورته والتحذير منـه، والشيخ رحمه الله تعالى قد بين ذلك وفصله للأمر الذي ذكرناه، وهـو الابتعـاد عنـه والتحذير منه.

أولاً: أقسام الشرك

بين الشيخ رحمه الله تعالى أن الشرك ينقسم إلى شرك أكبر وشرك أصغر، فالشرك الأكبر[(٣)]: «....**بأن يشرك مع الله غيره في عبادة من العبادات، كالسجود لغـير الله،**

---

(١) كما تقدم في تمهيد الباب الأول ص: ١٥٧.

(٢) أخرجه الإمام أحمد: (٥/٤٢٨-٤٢٩)، والبيهقي في شعب الإيمان: (١٢/٢٠١)، وقال العلامة الألباني في السلسلة الصحية برقم:٩٥١ إسناده جيد.

(٣) وقد تقدم بيانه وتعريفه في المبحث السابق.

والنذر لغير الله تعالى من الأنبياء والأولياء وغيرهم، والاستغاثة بالمخلوق، كأن يستغيث برسول أو نبي أو ملك أو ولي عند الشدائد .....»[1].

وحكمه: أن من مات عليه ولم يتب منه فإن الله لا يغفره، ويكون صاحبه ممن وجبت له النار والعياذ بالله تعالى[2].

والشرك الأصغر كما يقول رحمه الله تعالى: «**غير مخرج من الملة، كالحلف بغير الله إن لم يقصد تعظيم المخلوق كتعظيم الخالق، وكالرياء**»[3] «**ومثل واو التشريك في قول ما شاء الله وشاء فلان**»[4].

ويظهر من هذا أنه يحد الشرك الأصغر بما أطلق عليه في النصوص أنه شرك، ولكنه لا يصل إلى حد الشرك الأكبر فلا يكون مخرجاً من الملة.

وقد جعل بعض أهل العلم هذا الفرق هو ما يميز الشرك الأصغر عن الأكبر[5]، وقال بعض أهل العلم أن الشرك الأصغر هو جميع الأقوال والأفعال التي يتوسل بها إلى الشرك الأكبر[6].

والذي يبدو أن كلا الأمرين من الشرك الأصغر[7].

وحكمه: ظاهر أيضاً من كلام الشيخ وهو أنه ليس مخرجاً من الدين، فصاحبه لا يخلد في النار.

---

(١) إعانة القريب المجيب: (٢٩/١).

(٢) انظر: على سبيل المثال: إعانة القريب المجيب: (٥١٠/١)، (٨٩/١)، تطهير الجنان والأركان ص:٤٤، العقائد السلفية: (٣٨/١ وما بعدها).

(٣) الخطب المنبرية ص:١٦٩، وص:١٨٨.

(٤) تطهير المجتمعات ص:١٣٨.

(٥) انظر: مدارج السالكين: (٣٥٢/١)، تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد ص:٤٥، حاشية كتاب التوحيد ص:٥٠.

(٦) انظر: القول السديد في مقاصد التوحيد ص:٢٤، وانظر: القول المفيد على كتاب التوحيد: (٢٦٤/١-٢٦٦).

(٧) انظر: مجموع الفتاوى: (٧٢/٧، ٨٢)، وانظر: معارج القبول: (٤٣٢/٢-٤٣٣).

وهل يغفر لصاحبه في الآخرة إن لم يتب منه في الدنيا؟

قد بين الشيخ ذلك فيما نقله عن شيخ الإسلام رحمهما الله تعالى فقال: «**الشرك نوعان، أكبر وأصغر، فمن خلص منهما وجبت له الجنة.**

ومن مات على الأكبر وجبت له النار.

ومن خلص من الأكبر، وحصل له بعض الأصغر مع حسنات راجحة على ذنوبه دخل الجنة.

ومن خلص من الأكبر، ولكن كثر الأصغر حتى رجحت به دخل النار.

فالشرك يؤاخذ به العبد إذا كان أكبراً، أو كان كثيراً أصغر، والأصغر القليل في جانب الإخلاص الكثير لا يؤاخذ به[1]»[2].

والذي يظهر من هذه العبارة أن الشرك الأصغر لا يدخل تحت المشيئة، ولا ينجو منه العبد إلا إذا تاب منه قبل موته، أو كان له حسنات كثيرة عظيمة ماحية تغمر هذا الذنْب وتبطل أثره، وهو الذي يترجح والله تعالى أعلم[3].

وهذا فيه دلالة على أن الشرك الأصغر أعظم من الكبائر، لأن الكبائر تحت المشيئة، قد يغفرها الله سبحانه وتعالى ويعفو عنها، وقد يؤاخذ بها.

وقد قرر الشيخ رحمه الله تعالى ذلك في أثناء كلامه عن التمائم وتعليقها، فذكر ما أخرجه ابن أبي حاتم عن حذيفة رضي الله عنه أنه رأى رجلاً في يده خيط من الحمى، فقطعه وتلا قوله تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾[4].

وما روى وكيع عن حذيفة أنه دخل على مريض يعوده، فلمس في عضده فإذا فيه خيط، فقال: (ما هذا؟) قال: رقي لي فيه، فقطعه وقال: (لو مت وهو عليك ما صليت

---

(١) كما في تيسير العزيز الحميد ص:٩٧-٩٨، وانظر: إعانة القريب المجيب: (٢٩/١).

(٢) تطهير الجنان والأركان ص:٤٤-٤٥.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى: (٣٠٠/١-٣٠١)، قرة عيون الموحدين ص:٣٤ باب الخوف من الشرك، حاشية كتاب التوحيد ص:٥٠-٥١، القول المفيد على كتاب التوحيد: (٢٦٧/١).

(٤) يوسف:١٠٦.

عليك).

ثم قال: «**وبهذا يتضح أن الشرك الأصغر أكبر من الكبائر، كما يشهد بذلك كلام الصحابة رضوان الله عليهم**»[(١)].

ويكفي دلالة على ذلك أنه يدخل في مسمى الشرك، بل إنه يستدل عليه بالآيات التي جاءت في الشرك الأكبر، كما في الأثر المتقدم عن حذيفة رضي الله عنه، قال الشيخ نقلاً عن فتح المجيد: «**استدل حذيفة رضي الله عنه بالآية المذكورة بأن هذا شرك، ففيه صحة الاستدلال على الشرك الأصغر بما أنزل الله في الشرك الأكبر لشمول الآية، ودخوله في مسمى الشرك**»[(٢)].

أما أنواع الشرك، أي صُوَرُه فهي كثيرة جداً، وإذا قيل إن الشرك هو صرف العبادة لغير الله تعالى[(٣)]، فإن كل ما قيل فيه أنه من أنواع العبادة، فصرفه لغير الله تعالى يكون نوعاً من أنواع الشرك، ولذا يقول الشيخ رحمه الله تعالى: «**فمن ركع أو سجد لمخلوق حي أو ميت، أو ذبح له، أو طاف بقبره، أو نذر له، أو استغاث بميت أو بحي، بعيد أو قريب، فيما لا يقدر عليه إلا الله، كشفاء مريض ونزول مطر، يكون بذلك مشركاً شركاً أكبر، لا يغفره الله إن لم يتب**»[(٤)].

قال: «**ومن أنواع الشرك: لبس الحلقة، وربط الخيط في العضد أو العنق لرفع البلا أو العين أو الحمى أو دفع ما يكون من مرض أو ضراء.**

لما ورد عن عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً في يده

---

(١) تحذير المسلمين ص:١٠٩، إكمال الدين: (٧٧/٢)، وانظر: تحذير المسلمين ص:٦، تطهير المجتمعات ص:٨٤، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٣٢/١).

(٢) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٤٥/١٥)، وانظر: فتح المجيد ص:١٤٣.

(٣) تقدم في المبحث (الأول- والثاني).

(٤) تطهير المجتمعات ص:٥٧، وانظر: ص:١٣٨، وأسئلة الإذاعة ص:٢٣-٢٥.

[وفي رواية] في عضده حلقة من صفر، فقال: ((ما هذه؟)) قال: من الواهنة -عرق يأخذ بالمنكب- فقال: ((انزعها فإنها لا تزيدك إلا وهناً، فإنك لو مت وهي عليك ما أفلحت أبداً))(١).

ومن الشرك: العزائم بالأسماء المجهولة، أو بأسماء الشياطين، أو بأسماء الملائكة، أو بأسماء النبيين، ومن الشرك: التمائم من غير آي الكتاب، كالطلاسم والحروز بكتابات مجهولة أو بأسماء العفاريت والشياطين، أو التحرز من العين والبلاء بقطع الملح أو الحديد أو عظم أو ضرس أو ناب.

أيضاً ولست معلقاً لتميمة   أو حلقة أو ودعة أو ناب

لرجاء نفع أو لدفع بلية   الله ينفعني ويدفع ما بي

وفي الحديث: ((من تعلق تميمة فلا أتم الله له)) أي علقها متعلقاً بها قلبه في طلب خير أو دفع شر، ((فلا أتم الله له)) دعاء عليه، ((ومن تعلق ودعة فلا ودع الله له))(٢) أي لا جعله في دعة وسكون.

وفي رواية: ((من تعلق تميمة فقد أشرك))(٣)، ولابن أبي حاتم عن حذيفة أنه رأى رجلاً وفي يده خيط من الحمى فقطعه وتلا قوله: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾.

ومن الشرك: التولة، وهو ضرب من السحر تصنعه بعض النساء الفاسقات لجلب محبة الزوج، وبغض من سواها من الزوجات، وقد يصفونه للتفريق بين المحبين وبين الآباء والبنين.

وعن ابن مسعود قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ((إن

---

(١) رواه أحمد: (٤/٤٤٥)، وابن ماجة في كتاب الطب باب تعليق التمائم: (٢/١١٦٢).

(٢) رواه أحمد: (٤/١٥٤)، وابن حبان في كتاب الرقى والتمائم، ذكر الزجر عن تعليق التمائم التي فيها الشرك بالله: (١٣/٤٥٠).

(٣) رواه أحمد: (٤/١٥٦)، والحاكم: (٤/٢١٥) كتاب الطب.

الرقى والتمائم والتولة شرك))[1] **رواه أحمد وأبو داود.**

ومن الشرك: الاستغاثة بالأولياء والصالحين في الشدائد، وتقديم عرائض الشكوى للمقبورين، أو اعتقاد النفع والضر لديهم[2].

ومن الشرك: القسم بغير الله العظيم، كقوله: وهذه النعمة، وهذا الوقت الشريف، أو بشرفي أو بشرف أبي، أو بالنبي الكريم، لقوله صلى الله عليه وسلم: ((من حلف بغير الله فقد كفر)) وفي رواية ((فقد أشرك))[3].

ومن الشرك بالله: الذبح لعيون المياه الجارية، أو للأشجار المقدسة، أو للجن والزار، بل للأنبياء والأولياء، لقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾[4]**، وفي الحديث الصحيح: ((لعن الله من ذبح لغير الله))**[5]**»**[6].

وقد قسم رحمه الله تعالى في بعض كلامه الشرك إلى ضروب فقال: «**منها ما ذكره الله تعالى عن مشركي العرب من عبادتهم للأصنام باتخاذهم أولياء وشفعاء عند الله، يقربون**[7] **المتوسل بهم إلى الله تعالى ويقضون الحاجات عنده.**

وهذا الشرك هو بعينه الذي وقع فيه عباد الأنبياء والصالحين، لأنهم يزعمون كزعم مشركي العرب أنهم وسائط بينهم وبين الله ....».

ثم قال: «**ومن أنواع الشرك: ما ذكره الله عن النصارى بقوله: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهاً**

---

(١) رواه أبو داود في كتاب الطب باب في تعليق التمائم: (٢١٢/٤).

(٢) أي اعتقاد أنهم يملكون النفع والضر.

(٣) رواه أبو داود والترمذي، وقد تقدم ص: ٢١٣.

(٤) المائدة: من الآية٣.

(٥) رواه مسلم، وقد تقدم ص: ٢١٣.

(٦) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢١/٦٦-٦٨)، وانظر: (٣١/١٧-١٨).

(٧) أي الأصنام.

﴿وَاحِداً لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[1].

وشركهم كان في الطاعة للرهبان والأحبار في تحليل ما حرم الله، وتحريم ما أباح الله، والتحليل والتحريم من خصائص الرب العظيم»[2].

وهذا يكون من قبيل الشرك في الربوبية بالنظر إلى أنهم اعتقدوا في أحبارهم ورهبانهم أنهم يشرعون الدين ويبدلون في الدين، فاعتقدوا فيهم صفة من صفات الربوبية، وهي استحقاق الأمر والنهي وتشريع الدين للناس أو التبديل فيه.

ويكون من قبيل الشرك في الألوهية بالنظر إلى صرفهم لأحبارهم ورهبانهم الطاعة التي لا ينبغي أن تكون إلا لله تعالى، وهي التي منشؤها التعظيم والتدين بما يأمرون به وينهون عنه.

وسيأتي مزيد بيان لهذه المسألة إن شاء الله تعالى[3] .

وهذان الضربان اللذان أشار إليهما الشيخ رحمه الله تعالى يرجعان إلى أن الشرك هو تسوية المخلوق بالخالق، سواء في الألوهية أو الربوبية أو الأسماء والصفات، وتقدم بيان ذلك [4].

ثانياً: أسباب انتشار الشرك.

مع ما جاء في الشريعة من التحذير من الشرك وبيان خطورته، ومع كثرة النصوص الشرعية في القرآن والسنة في ذلك، إلا أنه وقع فيه الكثير.

قال الشيخ رحمه الله تعالى: «**وقد وقع أكثر الأمة الإسلامية في سائر الأقطار في الشرك الأكبر، وذلك لصرفهم كثيراً من العبادات لقبور الأنبياء والصالحين، كالحلف والنذر والاستغاثة بهم والطواف بقبورهم، بل الأمر تعدى إلى عبادة الأشجار**

---

(١) التوبة: ٣١.

(٢) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٣/٢٤-١٦).

(٣) في المبحث السادس من الفصل الثاني من الباب السادس ص: ٩٦١.

(٤) انظر: التمهيد للباب الأول ص: ١٥٧.

والكهوف، بدعوى أن هذه الشجرة للولي الفلاني، هدانا الله وإياهم إلى سواء السبيل»[1].

وقال رحمه الله تعالى في بيان ما وصل إليه حال الناس من الجهل في الدين، والوقوع في الشرك، وصرف العبادات لغير الله:

«سادَ هذا الخلقَ جهلٌ وفَشَا ... وهوى النَّفْسِ عليهمْ سَيْطَرا
وعلومُ الشرعِ منهم أقْفَرت ... كحديثٍ أو كتوحيدٍ يُرى
صَيَّروا سنةَ طه بدعةً ... وبعكسٍ حُكْمُهُم قدْ ظَهَرا
عَبَد الأكثَرُ منْهُم صالحاً ... ونبياً ووليًا شُهِرا
كل قُطرٍ عندهُم معبودُهم ... أشرَكوهُ بالذي قد فَطَرا
وقِباباً فوقَهم قَد أسَّسوا ... خَالفوا المُختارَ فيما حذَّرا»[2]

إلى آخر ما ذكره رحمه الله تعالى من تفصيل في أحوال الناس، وهذا الذي حصل في الأمة وصار أمرها إليه، قد أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم كما في الحديث: ((لتتبعن سنن من كان قبلكم ...))[3]، سواء في ذلك المعاصي أم البدع أم الشرك.

وفي الحديث أيضاً: ((لا تقوم الساعة حتى يلحق حي من أمتي بالمشركين، وحتى تعبد فئام من أمتي الأوثان))[4].

---

(١) إعانة القريب المجيب: (١/١١)، وانظر: (١/١٥٦)، وانظر: العقائد السلفية: (٢/٩٥)، تقارير مهمة ص:٦٩، الشرح الوسط ص:٨١-٨٢، تطهير المجتمعات ص:٥٧، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٥/٦٣)، الخطب المنبرية ص:٤٢.

(٢) اللآلئ السنية ص:٣-٤.

(٣) رواه البخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: ((لتتبعن سنن من كان قبلكم)): (٥/٢٢٨٥)، ورواه مسلم في كتاب العلم، باب اتباع سنن اليهود والنصارى: (٤/٢٠٥٤).

(٤) الحديث أصله في مسلم في كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض: (٤/٢٢١٥)، وهذه الزيادة عند أبي داود في كتاب الفتن والملاحم باب ذكر الفتن ودلائلها: (٤/٤٥٠)، والترمذي في كتاب الفتن، باب ما جاء لا تقوم الساعة حتى يخرج كذابون: ◄

فإن قيل فما معنى قوله صلى الله عليه وسلم في خطبة الوداع: ((إن الشيطان قد يئس أن يعبد بأرضكم، ولكن رضي أن يطاع فيما سوى ذلك مما تحاقرون من أعمالكم، فاحذروا، إني تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا أبداً كتاب الله وسنة نبيه))[1].

فالجواب كما قال الشيخ رحمه الله تعالى: «**هذا إخبار عن يأس الشيطان، وذلك مبني على ظن إبليس وتخمينه أن لا يعبد بالجزيرة أو بالحجاز، ذلك لما رأى من قوة الإسلام وانتصاره، ودخول العرب فيه أفواجاً أفواجاً، فليس فيه مستمسك للمخرفين والقبوريين حتى يتسلحوا بهذا الحديث ويردوا على أهل الحق القائمين بالإنكار على أهل الشرك والعناد، ويقولوا لهم: أعمالنا ليست شركية كالاستغاثة والنذر لغير الله، لأن الشرك عبادة للشيطان وطاعة، والحديث قد نفى ذلك.**

وقوله في آخر الحديث: ((إني تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا أبداً كتاب الله وسنة نبيه)) يُبين بياناً واضحاً أن كل ما خالف كتاب الله وسنة محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم فهو ضلال، ولا ريب أن الشرك بالله مخالف لكتاب الله ولسنة الرسول صلى الله عليه وسلم، بل القرآن يصرح بأن الشرك كفر وضلال في آيات عديدة، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهاً آخَرَ لا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾[2].

فلو لم يعلم الرسول بوحي الله له أنه سيحدث الشرك في بعض العرب أو بعض أمكنة الجزيرة، لما حذرهم هذا التحذير، على أن هناك أحاديث كثيرة تفيد بكل صراحة بوقوع الشرك في هذه الأمة»[3].

(٤٣٢/٤)، ورواها ابن ماجه في كتاب الفتن باب ما يكون من الفتن: (١٣٠٤/٢)، وأخرجه الحاكم: (٤٤٩/٤)، وقال صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

(١) رواه الإمام أحمد: (٣٦٨/٢)، وقال الهيثمي في المجمع: «رواه البزار، ورجاله رجال الصحيح»، وصححه العلامة الألباني في السلسلة الصحيحة برقم: ٤٧١، ١٦٠٨، ٢٦٣٥.

(٢) المؤمنون:١١٧.

(٣) إعانة القريب المجيب: (٣٧/١-٣٨).

إذا تبين ذلك وعلمت ما وقع فيه الناس اليوم من مشابهة للمشركين الأولين في العمل والشرك، فاعلم أن بعض الناس في هذه العصور المتأخرة قد فاق في شركه أولئك الجاهلين، قال الشيخ رحمه الله تعالى:

«فما أجهل عباد القبور بحالهم، وما أعظم ما وقعوا فيه من الشرك المنافي لكلمة الإخلاص لا إله إلا الله، فإن مشركي العرب ونحوهم جحدوا لا إله إلا الله لفظاً ومعنىً، وهؤلاء المشركون أقروا بها لفظاً وجحدوها معنىً، فتجد أحدهم يقولها وهو يأله غير الله بأنواع العبادة، كالحب والتعظيم والخوف والرجاء والتوكل والدعاء وغير ذلك من أنواع العبادة، بل زاد شركهم على شرك العرب بمراتب، فإن أحدهم إذا وقع في شدة أخلص الدعاء لغير الله تعالى، ويعتقدون أنه أسرع فرجاً لهم من الله، بخلاف حال المشركين الأولين، فإنهم يشركون في الرخاء، وأما في الشدائد فإنما يخلصون لله وحده، كما قال تعالى: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلْكِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾[1].

فبهذا تبين أن مشركي أهل هذا الزمان أجهل بالله وتوحيده من مشركي العرب قبلهم»[2].

إذا تبين ذلك فإنه مما ينبغي الاعتناء به هو معرفة الأسباب التي أدت إلى هذا الانحراف الخطير، ليسلك المؤمن المسلك الصحيح في منع ذلك ودفعه، وتحذير الناس من هذه الأسباب وما تؤدي إليه من الهلاك العظيم، وفي ما يلي بيان ما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى من هذه الأسباب:

١. **الجهل** بأحكام الشريعة وأصولها، **والجهل** بسيرة النبي صلى الله عليه وسلم وحقيقة ما جاء به ودعا إليه.

وقد أشار الشيخ رحمه الله تعالى إلى كونه سبباً في وقوع الناس في الشرك في

---

(١) العنكبوت:٦٥.

(٢) إعانة القريب المجيب: (٣٨٤/١-٣٨٥) نقلاً عن فتح المجيد باب فضل التوحيد وما يكفر من الذنوب.

مواضع كثيرة، بل في أغلب المواطن التي تكلم فيها عن الشرك أو عن أسباب انتشاره[1].

والجهل في الحقيقة هو باب تدخل منه أكثر الشرور وتلج منه معظم البدع، وإنما قدمت ذكره لأنه عامل مساعد في سائر الأسباب.

٢. الغلو في الصالحين.

ومعناه كما يقول الشيخ رحمه الله تعالى: «**الإفراط بالتعظيم بالقول والاعتقاد**»[2] وهذا السبب من أعظم أسباب الشرك، وكثير من الأسباب الأخرى لها صلة به وتعلق.

يقول الشيخ رحمه الله تعالى تحت عنوان «**سبب الشرك الغلو في الصالحين**»: «**ومن هنا نعلم أن الشرك إنما حدث في بني آدم بسبب الغلو في الصالحين**»[3].

وهذا الحصر المراد به خطورة الغلو، وأنه أعظم الأسباب، قال الشيخ: «**ولهذا**[4] **قال الله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ﴾**[5]**، أي لا تفرطوا في تعظيمه حتى ترفعوه عن منزلته التي أنزله الله، فتنزلوه المنزلة التي لا تنبغي إلا لله.**

وورد في الحديث الصحيح عن عمر بن الخطاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى بن مريم، إنما أنا عبد، فقولوا عبد الله ورسوله))[6] **أي لا تتجاوزوا الحد في مدحي، فتنزلوني فوق منزلتي التي أنزلني الله بها، كما غلت النصارى في عيسى، فادَّعوا فيه الألوهية، وإنما أنا عبد الله ورسوله، فَصِفُوني كما وَصَفَني ربي.**

---

(١) انظر: على سبيل المثال: العقائد السلفية: (١٣/٢)، وعامة الإحالات الآتية تجد فيها الإشارة إلى ذلك.

(٢) تحذير المسلمين ص:٩٣، تطهير الجنان والأركان ص:٣١.

(٣) المصادر السابقة.

(٤) أي لخطورة الغلو وما يؤدي إليه من الفساد.

(٥) النساء: من الآية١٧١.

(٦) رواه البخاري، وقد تقدم ص: ٢٤٣.

ولكن أبى الجاهلون والمخرفون إلا مخالفة أمر رسول الله، وارتكاب نهيه، فناقضوه أعظم مناقضة، وضاهؤوا النصارى في غلوهم وشركهم، وبنوا القباب والمساجد على أضرحة الأولياء والصالحين وصلوا فيها -وإن كان لله- لكن بقصد تعظيم المقبورين، وطافوا بقبورهم واستغاثوا بهم في كشف الملمات، وقضاء الحاجات، ورأوا أن الصلاة في أضرحة الأولياء أفضل من الصلاة في المساجد، وجرى منهم الغلو في الشعر والنثر ما يطول عده، حتى جوزوا الاستغاثة بالرسول صلى الله عليه وسلم وسائر الصالحين في كل ما يستغاث فيه بالله.

ونسبوا إليه علم الغيب حتى قال بعض الغلاة: لم يفارق الرسول الدنيا حتى علم ما كان وما يكون، وخالفوا القرآن: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾[1]»[2].

٣. اتخاذ التماثيل والصور.

ولا شك أن هذا من صور الغلو، ومن أعظم أسباب الشرك، وما جرى لقوم نوح، وما قص الله من خبرهم أكبر دليل على ذلك، وقد بين الشيخ رحمه الله تعالى هذا الأمر، وأن أول ما حدث الشرك وكان في قوم نوح كان بسبب ذلك، فبعد أن ذكر تكذيبهم لنوح عليه السلام قال: «**وقالوا كما في القرآن الكريم: ﴿وَقَالُوا لا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلا تَذَرُنَّ وَدّاً وَلا سُوَاعاً وَلا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْراً﴾[3]، وفي الصحيح عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما في هذه الآية قال:** (**هذه أسماء رجال صالحين من قوم نوح، فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا فيها أنصاباً، أي صوروهم على صور أولئك الصالحين وسموها بأسمائهم، ففعلوا ولم تعبد، حتى إذا هلك أولئك ونسي العلم عبدت**[4].

قال الحافظ ابن القيم رحمه الله تعالى: "قال غير واحد من السلف لما ماتوا

---

(١) الأنعام: من الآية٥٩.

(٢) تحذير المسلمين ص:٩٣، وانظر: تطهير الجنان والأركان ص:٣١-٣٥، الشرح الوسط ص:٦.

(٣) نوح:٢٣.

(٤) رواه البخاري في كتاب التفسير باب تفسير نوح: (١٥٧٢/٣).

عكفوا على قبورهم، ثم صوروا تماثيلهم، ثم طال عليهم الأمر فعبدوهم"[(١)]»[(٢)].

وهذا ظاهر في أن المنع من التصوير إنما هو سد لذريعة الوثنية والغلو المحرم الـذي يؤدي إلى الشرك.

٤ . تعظيم القبور.

الفتنة في القبور فتنة عظيمة، وهي من مظاهر الغلو في الصالحين، فإن أصحاب تلك القبور ينسب لهم الصلاح، وإن لم يكونوا في الحقيقة كذلك.

وتعظيم القبور يكون بالبناء عليها، سواء بني عليها مسجداً، أو قبة ولو من غير مسجد، فإن ذلك يكون فتنة للعوام، فيدخل في قلوبهم تعظيم القبر واعتقاد أن له شأناً خاصاً، وهذا هو مقصود السدنة الذين يقومون بتلك القبور، ويضفون عليها وعلى أصحابها هالة من التعظيم والتقديس، بما يصنعونه من بناء وزخارف وستور وبخور، وما يزعمونه من كرامات للمقبور في حياته وبعد مماته، من قضاء الحوائج وشفاء المرضى، حتى إذا وقع في قلوب الناس تعظيمه والاعتقاد فيه، صرفوا إليه النذور والصدقات، وتبوأ القبر بسدنته مكانة التعظيم والاحترام، وحصل لهم بذلك ما يريدون من الوجاهة والمكانة بين أولئك الطغام، وتسلطوا عليهم وعلى أموالهم وأعراضهم.

ولا تسأل بعد ذلك عن صور الشرك التي يصرفها أولئك العوام لهذه القبور ومن فيها -إن كان فيها- من طواف ودعاء واستغاثة وذبح ونذر[(٣)].

وقد بين الشيخ رحمه الله تعالى أن اتخاذ القبور مساجد، أو إيقاد السرج عليها، وبناء القباب، أو الطواف بها، وما شابه ذلك أنه من الأمور المنكرة، التي عظمت الفتنة بها، قال رحمه الله تعالى: «**وقد كتب كثير من العلماء في كتبهم البيان والتحذير عن**

---

(١) إغاثة اللهفان: (١/١٨٤).

(٢) تطهير الجنان ص:٣٠-٣١، وانظر: تحذير المسلمين ص:٩٢، العقائد السلفية: (١/٥٦)، وانظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٢/٥٢).

(٣) انظر: إجابة السائل الماجد ص:٢٢-٢٦، تطهير المجتمعات ص:٧٧-٨١، تحذير المسلمين ص:١٧١-١٧٢، ٣٤، إعانة القريب المجيب: (١/١٥٦)، الإمام محمد بن عبد الوهاب عقيدته السلفية ودعوته الإصلاحية ص:٥٩.

هذه الأمور التي مآلها إلى الشرك، المتمثل بعبادة الأنبياء والصالحين، استناداً إلى ما جاء في الأحاديث الصحيحة والحسنة عن النبي صلى الله عليه وسلم، تلك الأحاديث التي لا تبعد أن تكون قد بلغت مبلغ التواتر المعنوي ....»[1].

ثم ذكر رحمه الله تعالى طرفاً من الأحاديث والآثار الدالة على ذلك، ثم قال: **«وللتوضيح أكثر أقول: إن مجرد البناء على القبر، وإن لم يكن شركاً، إلا أنه يكسب نازل القبر مهابة وإجلالاً وتعظيماً في قلوب العامة، سيما إذا زخرف وطلي بالذهب، وعلق عليه الستائر، وزين بالكهرباء وبالنقوش، وانتصبت له السدنة، فهناك البلية العظمى، حيث إن الزائر إذا رأى تلك الفخامة والعظمة للقبر .... فهناك تمتلك الزائر الروعة والدهشة، فيقدس القبر تقديساً لا ينبغي أن يكون إلا لله العظيم، فتراه يصلي للقبر ويدعو ويستغيث به، ودعاء الميت ولو كان رسولاً والاستغاثة به شرك لا ريب فيه ...»**[2].

ومما هو قريب من ذلك تعظيم بعض الأماكن، ودعوى البركة فيها، أو استحباب تقبيلها، فإن ذلك ذريعة إلى الوثنية، والاعتقاد في تلك الأماكن والأحجار والأشجار أن لها تأثيراً[3].

٥. ما يقوم به بعض أدعياء العلم وعلماء السوء من الترويج للبدع الشركية أو المؤدية للشرك.

ولهم في ذلك أساليب شتى، فمنها ما تقدم من بناء القباب الشاهقة على القبور، وجعل السدنة، ولا تسأل عما يقوم به هؤلاء السدنة من التلبيس على العامة وتعليمهم كيف يدعون ويطوفون وينذرون، وغير ذلك من مظاهر الشرك والضلال، ويكتبون لهم التمائم والعزائم بأسماء الجن والشياطين، فيفسدون عقائدهم ويدخلونهم في عقائد

---

(١) تطهير المجتمعات ص:٧٧.

(٢) تطهير المجتمعات ص:٧٩-٨٠.

(٣) انظر: تحذير المسلمين ص:٣٤، تطهير المجتمعات ص:٧٩-٨٠.

المشركين الضالين[1].

«ومن ذلك تأليف كتب تدعو إلى عبادة الأنبياء والصالحين، سكبت في قالب حب الأنبياء والأولياء، وأنهم هم الشفعاء لنا عند الله، والواسطة بيننا وبينه تعالى، ويعززون كلامهم بحكايات عن الصالحين ليس لها حظ من الصدق، وبأحاديث موضوعة، كحديث: لو اعتقدتم بحجر لنفعكم، وبأقيسة فاسدة» ثم قال الشيخ في الهامش معلقاً: **«هذا الحديث صريح في الوثنية المحضة، ينادي على قائله بأنه من أشد أعداء الإسلام، ومن الدعاة إلى عبادة الأحجار والأوثان والأصنام، فكيف يروج هذا الحديث على أناس يزعمون أنهم من العلماء»**[2].

ومنها تشويه صورة العلماء المصلحين المجددين، الذين يحاربون ما عليه هؤلاء من البدع والضلال، حتى تجد بعضهم يؤلف المؤلفات ويشحنها بالأكاذيب على هؤلاء العلماء، تنفيراً للناس عنهم، كيلا يتبعوهم، فتبقى لهم رآستهم على العوام ومآكلهم من هذا الحطام[3].

٦. الأحاديث الموضوعة الضعيفة.

وهي إحدى الوسائل التي يستخدمها دعاة السوء وعلماء السوء لنشر البدع الشركية، أو المؤدية إلى الشرك.

وربما تمسكوا ببعض الأحاديث الصحيحة، ولكن على فهم خاطئ واستدلال باطل، بل ربما زعموا أن شيئاً من القرآن يدل على باطلهم وبدعهم وإفكهم.

كما في مسألة التوسل[4] والاستغاثة[5] وشد الرحل[1].

---

(١) انظر: تطهير الجنان ص:١٠، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٧/٣١)، الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص:١٧.

(٢) تطهير الجنان ص:١١، وانظر: إعانة القريب المجيب: (١٥٦/١).

(٣) انظر: الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب ص:١٦-١٧.

(٤) انظر: الإمام محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص:٤٧ وما بعدها إلى ص:٦٠، وانظر: تطهير الجنان ص:٦٩-٧٢.

(٥) انظر: الإمام محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص:٦٩، ٨١، ٨٣، ٨٤، وانظر: ◄

ولما للأحاديث الضعيفة والموضوعة من آثار خطيرة في نشر البدع، سواء الشركية أو غيرها، فإن الشيخ رحمه الله تعالى قد ختم كتابه: «تحذير المسلمين من البدع والابتداع في الدين» ببيان جملة كبيرة من ذلك، فقال:

«**ومن جراء تلك الأحاديث نجد قل من يخطب أو يعظ أو يحاضر أو يؤلف إلا ويأتي بأحاديث ضعيفة أو موضوعة**» ثم ذكر بعض مفاسدها فقال: «**كما أنها نشرت البدع، وأفسدت بعض الأحاديث عقائد الجاهلين من الصوفية وغيرهم، حتى أنهم أخذوا يعبدون قبور الأنبياء والصالحين، بصرف النذور والطواف إليهم، واعتقاد جلب النفع ودفع الضر عنهم، لأنهم قرؤوا أو سمعوا حديثاً مكذوباً على رسول الله صلى الله عليه وسلم، مثل: لو اعتقدتم في حجر لنفعكم، وهذه وثنية صريحة لا تخفى على عاقل فضلاً عن عالم**»[2].

ثم ذكر رحمه الله تعالى بعض الأحاديث المكذوبة في فضائل علي، وهي مما يسبب الغلو فيه رضي الله عنه، كما تفعل الرافضة ذلك، وذكر أيضاً بعض الأحاديث التي تسبب الغلو في الرسول صلى الله عليه وسلم، كما وقع عند الصوفية ومن ذلك: توسلوا بجاهي، فإن جاهي عند الله عظيم، وحديث: توسل آدم بالنبي صلى الله عليه وسلم.

ثم أورد رحمه الله تعالى مائتين وثمانية وعشرين حديثاً من هذا القبيل، مرتبة على أبواب، ثم أتبع ذلك بالإشارة إلى أبواب روي فيها أحاديث، وليس فيها شيء صحيح[3].

فرحمه الله وجزاه على نصحه وحسن بلائه خير الجزاء وخير العاقبة والثواب.

٧. **الطرق الصوفية وما تحويه من البدع والانحرافات الكثيرة** التي تؤدي إلى الغلو والشرك، كالبدع المتعلقة بالقبور من البناء عليها والطواف بها وغير

تطهير الجنان ص:٧٩ وما بعدها، وقد تكلم الشيخ على مسألة التوسل والاستغاثة في تحذير المسلمين ص:٩٥-١٠١، وانظر ص: ١١١٩ من هذه الرسالة.

(١) انظر: الإمام محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص:١١٧-١١٨، وتحذير المسلمين ص:١٧٢.

(٢) تحذير المسلمين ص:٣٠١-٣٠٢.

(٣) انظر: تحذير المسلمين ص:٣٠٤-٣٥٢.

ذلك.

وكبدع المولد، وما يحصل فيها كثيراً من الشرك والغلو، ويكفي قولهم ببدعة الحلول ووحدة الوجود، وبدعة التجلي وغيرها.

وتكفي الإشارة هنا إلى أن هذه الطرق بما فيها من البدع والانحراف كانت من أعظم أسباب انتشار الشرك في الأمة[1]، وسيأتي مزيد بيان إن شاء الله تعالى في الباب التاسع.

---

(١) انظر: تحذير المسلمين ص:٢١، ١٢٤ وما بعدها، العقائد السلفية: (٥٨/١)، مقدمة مصرع الشرك والخرافة، تطهير الجنان ص:١٠، تطهير المجتمعات ص:٨٠، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٧/٣١).

الفصل الثالث

جهود الشيخ رحمه الله تعالى في تقرير توحيد الأسماء والصفات.

وفيه سبعة مباحث.

المبحث الأول: جهوده رحمه الله تعالى في تعريف توحيد الأسماء والصفات.

المبحث الثاني: جهوده في بيان مذهب السلف في باب الأسماء والصفات.

المبحث الثالث: قواعد في منهج السلف في الأسماء والصفات.

المبحث الرابع: جهوده في بيان فساد طريقة المتكلمين في باب الأسماء والصفات.

المبحث الخامس: جهوده رحمه الله تعالى في إبطال القول بالتعطيل والقواعد التي اعتمدها الخلف في تقريره.

المبحث السادس: جهوده في إثبات صفتي الاستواء والكلام، والرد على المخالفين في ذلك.

المبحث السابع: جهوده في بيان بعض الفوائد المتعلقة بالأسماء والصفات.

المبحث الأول: جهوده رحمه الله تعالى في تعريف توحيد الأسماء والصفات.

إن الأسماء والصفات المذكورة في القرآن والسنة هي أعظم «**الوسائل التي تعرف الله بها إلى خلقه، وهي النوافذ التي يطل منها القلب على الله مباشرة، وهي التي تحرك الوجدان وتفتح أمام الروح آفاقاً فسيحة، تشاهد فيها أنوار الله وجلاله.**

ولاسيما الأسماء الحسنى التي أمرنا أن ندعوه بها، كما في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا﴾[1]»[2].

وصفات الله تعالى وأسمائه الحسنى تدعو من عرفها إلى التعلق بالله تعالى والتأله له وعبادته.

ولذا فإن معرفة أسماء الله تعالى وصفاته هي الأساس الذي يبنى عليه معرفة الله تعالى، والتعبد له سبحانه، بالحب له، والخضوع لجنابه، والخوف من عقابه، والطمع في ثوابه، والرجاء في عفوه وفضله وإحسانه.

فلا عجب إذاً أن يسعى الشيطان الرجيم برجله وركابه إلى إفساد اعتقاد الناس في هذا الباب.

ولا عجب أن يسعى أهل العلم والإيمان للانتصار لدين الله تعالى، وبيان الحق الذي يجب اعتقاده، وكشف الباطل وبيان تهافته وتزيفه.

وقد قام الشيخ رحمه الله تعالى بتقرير هذا الباب على أصول أهل السنة والجماعة، ورد على المخالفين فيه بما يظهر الحق ويدحض الباطل ويكشف الشبهة، وإني إذ أبين ذلك ليعلم الناس ما كان عليه علماء أهل السنة من المعتقد الراسخ والحق، فيعرفوا لهم قدرهم ويقتدوا بهم، اتباعاً لكتاب الله وسنة رسوله وما عليه السلف الصالح رحمهم الله تعالى.

وقد بين الشيخ رحمه الله تعالى المراد بتوحيد الأسماء والصفات بعدة عبارات، منها قوله في اللآلئ السنية:

---

(١) الأعراف: من الآية ١٨٠.

(٢) العقائد السلفية: (٧٣/١).

«كل وَصــف وصــف الله بــه نَفْــسَهُ أو مــا الــنبيُّ أخــبرا

لا تُــؤَوِّلْ واثْبِتَنــهُ يــا أُخَــيَّ لا تُعَطِّل لا تُمَثِّل واحْــذَرا»[١]

وقال: «**هو أن يعتقد العبد اعتقاداً جازماً أن ما أخبر الله به في كتابه من أوصافه العليا وأسمائه الحسنى، وكذلك ما جاءت به الأحاديث الصحيحة من أسمائه وصــفاته هي كما يليق بجلال الله وعظمته وكبريائه**»[٢] أي ثابتة له كما يليق بجلاله وعظمته[٣].

وقال رحمه الله تعالى لما بين ما عليه الشيخ المجدد محمد بن عبد الوهاب رحمــه الله تعالى في هذا الباب مقرراً له مؤيداً: «**ويثبت جميع صفات الله العليا وأسمائه الحسنى كما نطق الكتاب وجاءت به السنة الصحيحة**» وذكر بعض الصفات ثم قال: «**يُــؤمن بهــا ويُمِرُّها كما جاءت، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غــير تكييــف ولا تمثيــل**»[٤] «**وكذلك ينفون عنه ما نفاه عن نفسه، مع إثبات ما أثبته من الصفات من غير إلحــاد، لا في أسمائه ولا في آياته**»[٥].

وخلاصة ما تقدم أن توحيد الأسماء والصفات هو:

أن يُنفى عن الله جل جلاله ما نفاه عن نفسه، وأن يعتقد ثبوت جميع ما جاء في نصوص الكتاب والسنة من الأسماء والصفات، ثبوتاً يليق بجلال الله تعالى وعظمته.

إثبات من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، فلا يلحد في أسمائه ولا في آياته، وفيما يلي بيان المعاني التي اشتمل عليها هذا التعريف مما قرره الشيخ رحمــه الله تعالى.

قوله: إثبات من غير تحريف

---

(١) اللآلئ السنية ص:٣.

(٢) تطهير الجنان ص:١٠٧.

(٣) انظر: العقائد السلفية: (١/٧٠)، تقارير مهمة على الدرر الــسنية ص:٣، الــشرح الوســط ص:١٤.

(٤) الشيخ محمد بن عبد الوهاب عقيدته السلفية ودعوته الإصــلاحية ص:٤٠، وانظــر: ص:٣٢، ٤٣، ٥١، ٥٥، ٥٩ وغيرها.

(٥) الأجوبة الصومالية عن العقائد الأشعرية: (٢/٤٢).

قال رحمه الله تعالى: «**فالتحريف لغة: التغيير وإمالة الشيء عن وجهه، يقال انحرف عن كذا أي مال وعدل.**

واصطلاحاً: هو تغيير ألفاظ الأسماء والصفات أو معانيها.

فالتعريف ينقسم إلى قسمين:

الأول: تحريف اللفظ، كقراءة بعض المبتدعة قول الله سبحانه: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً﴾[1] بنصب لفظ الجلالة.

والثاني: التحريف المعنوي، كقولهم في قوله سبحانه وتعالى: ﴿اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾[2] استولى عليه»[3].

ومراد المحرفين في كلا الحالين هو صرف اللفظ عن أن يكون فيه إثبات صفات الله تعالى وإمالته عن ذلك، وتغيير معناه إلى معنى آخر، فراراً من إثبات صفات الكمال والجلال ومن ثم الوقوع في صفات النقص، ولكن أكثرهم لا يعلمون.

قوله: ولا تعطيل

«**والتعطيل لغة: الإخلاء، يقال جِيدٌ عُطْل، أي خالٍ من الزينة.**

ومعناه هنا جحد الصفات وإنكار قيامها بذاته سبحانه، ونفي ما دلت عليه من صفات الكمال»[4].

«**والمعطل هو من ينكر صفات الله تعالى كالجهمية والمعتزلة، أو يؤولوها، كأن يؤول اليد بالقدرة، والاستواء بالاستيلاء، والغضب بإرادة الانتقام، ونزول الله في كل**

---

(١) النساء: من الآية١٦٤، فيكون الذي حصل منه الكلام هو موسى صلى الله عليه وسلم، وسيأتي تفصيل هذه المسألة ص: ٣٩٧.

(٢) الأعراف: من الآية٥٤.

(٣) الأجوبة الصومالية عن العقائد الأشعرية: (٤٣/٢)، وسيأتي الكلام في صفة الاستواء وبيان شبه من يحرفها أو ينفيها أو يؤولها من أهل البدع ص: ٣٧٣.

(٤) الأجوبة الصومالية: (٤٤/٢).

ليلة إلى السماء الدنيا بنزول الرحمة كما عليه كثير من المتكلمين ....»[1].

قوله: ومن غير تكييف

«والتكييف معناه لغة: الصفة، يقال كَيَّف الشيء أي جعل له كيفية معلومة، وكيفية الشيء صفته وحاله.

ومعنى التكييف اصطلاحاً: تعيين كنه الصفة وكيفيتها، فالمكيفة هم الذين يطلبون تعيين كنه صفات الباري، وهذا مما استأثر الله به، فلا سبيل إلى الوصول إليه»[2].

والمقصود أن إثبات الصفات لله تعالى لا يكون معه تكييف، ولا يلزم منه القول بتكييفها، بل نثبتها من غير خوض ولا كلام في كيفيتها، لأنه مما استأثر الله بعلمه.

قوله ولا تمثيل

«والتمثيل هو التشبيه، يقال مثل الشيء بالشيء إذا ساواه وشبه به، وجعله مثله وعلى مثاله في التشبيه.

والمثيل والنظير ألفاظ متقاربة»[3].

«والمشبهة من شبه الله العظيم بخلقه، كأن يعتقد أن الله يشبه عبده، أو أن علمه أو إرادته أو قدرته كعلم المخلوق أو قدرته أو إرادته، وهكذا سائر الصفات، وكذا إذا قال استواءه على العرش كاستواء العبد على الراحلة أو استواء السفينة على الأرض»[4].

والمقصود أن إثبات الصفات ليس على سبيل مشابهة الله للخلق ولا يقتضيه، ولا يصح أن يفهم منه أنه مثلهم، فهو إثبات للصفة على ما يليق بالله تعالى من غير مماثلة ولا مشابهة للخلق.

---

(١) الجمعة ومكانتها في الدين ص:١٣٥.

(٢) الأجوبة الصومالية: (٢/٤٣).

(٣) الأجوبة الصومالية: (٢/٤٣).

(٤) الجمعة ومكانتها في الدين ص:١٣٥.

الإلحاد في أسمائه وآياته

قوله من غير إلحاد: «**أي من غير ميل وعدول عن الحق الثابت.**

والإلحاد معناه لغة: الميل والعدول عن الشيء، ومنه اللحد في القبر لانحرافه إلى جهة القبلة.

واصطلاحاً: العدول بأسماء الله وصفاته وآياته عن الحق الثابت»[1].

والمقصود أن مسلك أهل السنة يتميز بعدم الإلحاد في أسماء الله وصفاته، فيُثبتُ ما أثبتته النصوص، ويُنفى ما نفته، فلا يميلون بها عن معانيها، ولا ينحرفون عن اتباع النصوص، ولا يردونها، ولا يردون ما دلت عليه من إثبات الصفات لله تعالى، بل يؤمنون بها ويثبتون ما دلت عليه من المعاني من غير تشبيه ولا تكييف ولا تمثيل ولا إلحاد ولا تحريف ولا تعطيل.

«**تنزيه بلا تعطيل وإثبات بلا تكييف**»[2] على حد قوله جل وعلا: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[3].

وإذ ظهر المقصود من توحيد الأسماء والصفات وتبين معناه، فإن ذلك هو مذهب السلف رحمهم الله تعالى كما سيأتي بيانه وتقريره في المباحث التالية إن شاء الله تعالى.

---

(١) الأجوبة الصومالية: (٢/٤٤).

(٢) انظر: الأجوبة الصومالية: (٢/٤٤).

(٣) الشورى: من الآية١١.

المبحث الثاني: جهوده في بيان مذهب السلف في باب الأسماء والصفات، وبيان براءتهم من مذهب التفويض والرد على المفوضة.

تقدم في المبحث السابق بيان المقصود من توحيد الأسماء والصفات، وأنه إثبات ما جاء في النصوص الشرعية من الأسماء والصفات من غير تحرف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، ونفي ما جاء نفيه في النصوص، من غير إلحاد في أسماء الله تعالى ولا في آياته.

«**والمراد بمذهب السلف ما كان عليه الصحابة الكرام رضوان الله عليهم، وأعيان التابعين لهم بإحسان، وأتباعهم، وأئمة الدين ممن شُهد له بالإمامة وعُرف عِظَمُ شأنه في الدين، وتلقى الناس كلامهم خلفاً عن سلف، كالأئمة الأربعة، والسفيانين، والليث بن سعد، وابن المبارك، والنخعي، والبخاري، ومسلم، وسائر أصحاب السنن، دون من رمي ببدعة، أو شهر بلقب غير مرضي، مثل الخوارج والروافض والمرجئة والجبرية والجهمية والمعتزلة وسائر الفرق الضالة**»[1].

وقد قرر الشيخ رحمه الله تعالى أنه إذا قيل عقيدة السلف أو طريقتهم، فإنه لا يقف عند معين، بل كل من سلك مسلكهم فهو منهم.

فقال: «**والمراد بالسلف الصحابة والتابعون وتابعوهم، وكل من سلك طريقهم فهو سلفي، نسبة إليهم، ومعنى السلف: المتقدمون، بعكس الخلف فإنهم المتأخرون، فمن جاء بعد القرون المفضلة وسلك طريقة المبتدعين فهو من الخلف**»[2].

والمراد أن من جاء بعد القرون المفضلة ولم يسلك الطرق المبتدعة، بل بقي على طريقة السلف فهو سلفي ومن السلف، باعتبار نسبته إليهم، وسلوك طريقهم، لا باعتبار وجوده في زمنهم.

---

(١) العقائد السلفية: (١٦/١)، وانظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٨/٩)، (٢١٦/٤)، (٢٤/٣-٢٥)، (٤٤/٢٢-٤٥)، الأجوبة الصومالية: (٤٢/٢).

(٢) الأجوبة الصومالية: (٤٢/٢).

قال رحمه الله تعالى: «**وإنما قالوا بأن السلف من كانوا قبل الثلاثمائة، والخلف من كانوا بعدهم، والحق أنهم حددوا بذلك الوقت لأن الغالب على أصحاب القرون الثلاثة الأولى الوقوف عند الحدود المعروفة للسلف، كما غلب على من بعدهم الشذوذ عن ذلك، فلم يسموا سلفاً صالحاً إلا لهذا، وإلا فأصول الفرق الأربعة التي دخلت على الإسلام، وهي المعتزلة والشيعة والخوارج والمرجئة فهؤلاء جميعهم لم يتجاوزوا في نشأة مذاهبهم عصر الصحابة والتابعين وتابعيهم.**

فالفارق بين السلف وغيرهم هو أن السلف يؤمنون بما جاء في القرآن والأحاديث الصحيحة من أسماء الله وصفاته جل جلاله يثبتونها، لا يؤولونها، ولا يكيفونها، ولا يمثلونها بصفات المخلوقين ...».

ثم قال: «**وأما غيرهم ممن لم يكن على طريق أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وتابعيهم وتابعي تابعيهم فليسوا من السلف، ولا من الخير في شيء، وإن كانوا معاصرين للسلف في الزمان.**

وما دامت المسألة ليست مسألة معاصرة، وإنما هي سنة وطريقة، فمن تأخر في الزمان وكان على سنن أولئك السابقين فهو ملحق بهم»(١).

وإذا تقرر ذلك فإن السلف الصالح من الصحابة والتابعين والأئمة المهديين «**أتباع الرسول صلى الله عليه وسلم وورثته القائمين بسنته، لم يصفوه إلا بما وصف الله به نفسه، [أو وصفه به رسوله]**(٢)**، ولم يجحدوا صفاته ولم يشبهوها بصفات خلقه، ولم يعدلوا بها عما أنزلت له لفظاً ولا معنىً، بل أثبتوا له الأسماء والصفات، ونفوا عنه مشابهة المخلوقات، فكان إثباتهم بريئاً من التشبيه، وتنزيههم خالياً من التعطيل، لا كمن شبهه حتى كأنه يعبد صنماً، أو عطله حتى كأنه يعبد عدماً**»(٣).

وقال رحمه الله تعالى: «**والسلف الصالح –والذين أظهر مذهبهم وناضل عنه**

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٩/٨-٩).

(٢) ليست هذه في النص، وهي من كلام الشيخ في غير هذا الموضع كثيرة جداً، وهذا ظاهر.

(٣) الأجوبة الصومالية عن العقائد الأشعرية: (٢/٤٤).

الإمام أحمد- يثبتون لله ما جاء في القرآن وصح في الحديث من غير تكييف ولا تمثيل ولا تأويل ولا تشبيه، فيقولون الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، فكما أن ذاته لا تشبه ذوات المخلوقين، فكذلك صفاته لا تشبه صفات المخلوقين، فقالوا: لله علم يليق به، وللمخلوق علم يليق به، وليس علم الله كعلم المخلوق، واشتراك شيئين في لفظ لا يوجب اتحادهما في الحقيقة»[1].

وخلاصة ذلك أن منهج السلف وطريقتهم في هذا الباب ينتظم في:

١. اعتماد النصوص في مسائل الاعتقاد والتعويل عليها.

٢. عدم التفريق بين الكتاب والسنة في الاعتماد عليهما والاستدلال بهما.

٣. إثبات كل ما جاءت به نصوص الكتاب والسنة من الأسماء والصفات، والإيمان بها على ما دلت عليه من المعاني المعروفة في لغة العرب.

٤. إثباتهم للأسماء والصفات إثباتٌ لا يعتريه تمثيل ولا تكييف.

٥. إثباتهم أيضاً لا يلحقه تأويل ولا تعطيل.

٦. تَقَيُّدُهم بالنصوص في النفي كما تقيدوا بها في الإثبات.

٧. أن نفيهم تنزيه له سبحانه وتعالى عما نزه نفسه عنه، ونزهه عنه رسوله صلى الله عليه وسلم، وليس تعطيلاً لما وصف به نفسه ووصفه به رسوله صلى الله عليه وآله وسلم.

٨. قطع الطمع عن العلم بالكيفية، والتطلع إليها وعدم البحث في ذلك.

وإذا تقرر هذا فإنه يجب أن يعلم أن ذلك مما اتفق عليه السلف الصالح، ولا يعرف فيه خلاف بينهم.

فأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لم يعرف بينهم خلاف في ذلك، بل آمنوا بما دلت عليه النصوص واعتقدوه، ولم يسألوا عنه ولم يستشكلوه لبيانه ووضوحه، ولصدق إيمانهم وجودة قرائحهم.

---

(١) نقض كلام المفترين على الحنابلة السلفيين ص:٣٤، وانظر: شرح الدرر ص:٣١، تطهير الجنان ص:١١١-١١٥.

وهكذا درجوا في عهد الخلافة الراشدة، ودرج على ذلك السلف الصالح من بعدهم، إيماناً بالنصوص واقتداءً بأصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم(1).

قال الشيخ رحمه الله تعالى: «**مع العلم أنه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم حرف واحد** [أي في تأويل شيء من الصفات] **ولا عن الصحابة الكرام، ولا عن التابعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين، كالأئمة الأربعة وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة وابن المبارك والليث بن سعد وسائر أهل الصحاح والسنن كالبخاري ومسلم والترمذي والنسائي وأبي داوود وابن ماجة وسائر أئمة المسلمين، كل هؤلاء وأمثالهم من أهل الفقه والحديث يثبتون لله الصفات الواردة في الوحيين من غير تشبيه ولا تعطيل ولا تمثيل، ويقولون الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، فكما أن الذات المقدسة لا تشبه ذوات المخلوقين، فكذلك صفاته جل جلاله لا تشبه صفات المخلوقين، كما قال تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾** ....» ثم قال: «**ويعتقدون في النفي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾(2) فيثبتون الصفات إثباتاً بلا تمثيل وتنزيهاً بلا تعطيل**»(3).

وقال رحمه الله تعالى: «**أما مسائل الاعتقاد فإن الصحابة والتابعين وسائر الأئمة المهديين لم يختلفوا، فترى عقيدة الإمام أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد ابن حنبل وسفيان الثوري وابن المبارك وإسحاق بن راهويه وسائر علماء الحديث ومحققي علماء التفسير كلهم على عقيدة السلف الصالح.**

لم يؤولوا آيات الصفات وأحاديثها، ولم يشبهوا الله بخلقه، تعالى الله عن

---

(1) انظر: العقائد السلفية: (1/7-9).

(2) الشورى: من الآية11.

(3) تحذير المسلمين ص:103، وانظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (8/87، 94،89)، العقائد السلفية: (1/78، 120)، تطهير الجنان ص:116، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (9/9)، إكمال الدين: (2/7)، تقارير مهمة على الدرر السنية ص:21، 16، الشرح الوسط ص:34-35، شرح الدرر ص:31-33، مختصر شرح السفاريني ص:2.

ذلك»[1].

«وبالجملة فأهل القرون المفضلة ومن نهج منهجهم من أهل الحديث والفقه والتصوف الصحيح[2] **على هذا الاعتقاد الصحيح السليم.**

قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى: «لا يوصف الله تعالى إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم، لا يتجاوز القرآن والحديث»[3].

وقال الإمام مالك: «الاستواء معلوم والكيف مجهول، والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة»[4].

وقال الشافعي: «آمنت بالله وبما جاء عن الله على مراد الله، وآمنت برسول الله وبما جاء عن رسول الله»[5].

«هكذا قول سائر الأئمة، لا يحصرون الصفات ولا يكيفونها ولا يمثلونها»[6].

وأدنى نظرة في كتاب من الكتب التي ألفها بعض علماء أهل السنة في حكاية مذهبهم وعقيدتهم، ترى هذا الأمر واضحاً جلياً.

كما في أصول السنة للإمام أحمد، والسنة للمزني، والسنة لابن أبي عاصم، والسنة للخلال، والتوحيد لابن خزيمة، والشريعة للآجري، واعتقاد السلف أصحاب الحديث للصابوني، والإبانة لابن بطة، والسنة للالكائي، وغيرها.

---

(١) ملاحظات على بعض كلام الشرقاوي عن الشيخ ابن تيمية ص:٢٢.

(٢) التصوف مصطلح دخيل على الإسلام، ويكفي أنه سبب لوجود التفرق المنهي عنه، ولو لم يكن فيه إلا هذا لكفى بذلك ذماً له وتحذيراً عنه، ويراد به أحياناً كما هو في هذا السياق بعض من اشتهر بالزهد والعبادة والمراقبة وما شابه ذلك، وسوف يأتي التفصيل في ذلك في الباب التاسع، في الفصل الثاني منه إن شاء الله تعالى انظر ص: ١٢٥٥.

(٣) ذكره شيخ الإسلام انظر: الحموية ص:٢٧١.

(٤) انظر: «الأثر المشهور عن مالك رحمه الله في صفة الاستواء» دراسة تحليلية لشيخنا الشيخ عبد الرزاق البدر وفقه الله تعالى.

(٥) العقائد السلفية: (١/١٣٢-١٣٤).

(٦) العقائد السلفية: (١/٧٨)، وانظر: أقوال التابعين في التوحيد والإيمان: (٣/٨٠٤-٨١٠).

والأدلة من الكتاب والسنة على مذهب السلف لا تكاد تحصر، ولعله يظهر شيء من ذلك عند البحث في بعض الصفات على وجه التفصيل.

ومع تضافر الأدلة وكثرتها، واتفاق السلف على ذلك وتتابعهم عليه، إلا أنه وقع من الخلف ما وقع، وحصلت منهم المعارضة لعقيدة أهل السنة ولأهلها.

بل نسب بعضهم إلى السلف القول بتفويض المعاني- في آيات الصفات وأحاديثها- لله، وقال بعضهم أن مذهب الخلف أعلم وأحكم، وإن قال إن مذهب السلف أسلم[1].

ولا شك أن هذا كله باطل وخطأ، وقد بين الشيخ رحمه الله تعالى ما في هذا الكلام من الجهل والظلم والطعن في السلف.

فأما ما نسبه هؤلاء إلى السلف من التفويض، فذلك حيث ظنوا أن طريقة السلف هي مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث من غير فقه لذلك، بمترلة الأميين الذين قال الله فيهم: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾[2].

وأن طريقة الخلف هي استخراج معاني النصوص على خلاف ظاهرها وصرفها عنه بأنواع المجازات، وغرائب اللغات.

وسبب ذلك اعتقادهم أنه ليس في نفس الأمر صفة دلت عليها هذه النصوص لما قام فيهم من الشبهات الفاسدة، التي دفعتهم إلى إنكار ما دلت عليه من المعاني الظاهرة، واعتقاد عدم ثبوت ذلك.

فلما اعتقدوا انتفاء الصفات في نفس الأمر، وكان مع ذلك لابد للنصوص من معنى، بقوا مترددين بين الإيمان باللفظ وتفويض المعنى –وهو ما يسمونه طريقة السلف- وبين صرف اللفظ إلى معانٍ أخرى بنوع من التكلف، وهو ما يسمونه طريقة الخلف.

فكذبوا على طريقة السلف، وجهلوها، وضلوا في تصويب طريقة الخلف التي ابتدعوها، فصار هذا الباطل مركباً من فساد العقل والكفر بالسمع، فإن نفي معاني

---

(١) انظر: مقدمة شهود الحق ص:١٠.

(٢) البقرة:٧٨.

الصفات وما دلت عليه إنما اعتمدوا فيه على أمور عقلية ظنوها بَيِّناتٍ وهي شبهات، والسمع حرفوا فيه الكلم عن مواضعه.

فلما انبنى أمرهم على هاتين المقدمتين كانت النتيجة استجهال السابقين الأولين واستبلاههم(١).

قال الشيخ رحمه الله تعالى: «**نسبة التفويض إلى السلف باطل، لأن التفويض من أخبث المذاهب، ومن المعلوم أن الله أمرنا أن نتدبر القرآن، وحثنا على عقله وفهمه، فكيف مع ذلك يراد منا الإعراض عن إدراكه ومعرفته؟**

فإنه على قول هؤلاء يكون الأنبياء والمرسلون لا يعلمون معاني ما أنزل الله عليهم من هذه النصوص، ولا الملائكة ولا السابقون الأولون، وكفى بذلك قبحاً وشناعة»(٢).

وقال: «**وهنا دقيقة يجب التنبيه إليها، وهي أن كثيراً من الخلف يقول: إن معتقد السلف هو تفويض معاني الصفات بحيث تكون بلا معنى، أي متى ما سمعوا بصفة لله عز وجل فوضوا معانيها لأول مرة.**

فلم يثبتوها ثم يفوضون الكيفية، فهم لا يثبتون في الحقيقة صفة حينما فوضوا معرفة معاني الصفات لله» أي حقيقة التفويض هو عدم إثبات الصفات.

«**وصفات الباري جل جلاله نحن المسلمين نعرف معانيها، وأنها حقيقة لله، ولكنا نفوض العلم بكيفيتها وكنهها لله عز وجل على ما قاله ربنا عن نفسه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ ونسبة هذا الاعتقاد للسلف خطأ وكذباً، وهو من شر المذاهب**»(٣).

---

(١) انظر: العقائد السلفية: (٢٦٩/١)، وشرح الدرر ص:٦٤-٦٩، والحموية لشيخ الإسلام رحمه الله تعالى ص:٢٠٢، وما بعدها.

(٢) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٥٠/٩)، الأجوبة: (٤٠/٢)، وانظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٩٢/٨).

(٣) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٩٢/٨).

ولما كان التفويض بهذا المعنى الباطل، كذباً على السلف، ونتيجته اتهام السلف بنفي الصفات في واقع الأمر مع الجهل بها وعدم معرفة معانيها، قال رحمه الله تعالى: «**فينبغي لمن يتكلم في العقائد في تأليف أو بحث أن يفرق بين الإثبات وتفويض الكيفية**[1] **وبين التفويض من أول مرة**[2]**، إذ معنى التفويض تجهيل الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم بأنهم لا يعلمون ما أنزل الله، وهذا من القبح بمكان لا يخفى، وأكثر المتأخرين هذا شأنهم في عدم التفرقة، وينسبون ذلك للسلف، وبرأ الله السلف عن هذه العقيدة، أي عقيدة التفويض**»[3].

ومما حاولوا الاستدلال به على نسبة التفويض للسلف رحمهم الله تعالى ولا يُسلم لهم، قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾[4] على الوقوف على لفظ الجلالة.

وبنوا استدلالهم بالآية على أمرين:

الأول: أن نصوص الصفات من المتشابه، الذي يوهم ظاهره التجسيم والتمثيل.

الثاني: أن التأويل المراد في الآية هو التأويل الذي اصطلح عليه المتكلمون.

فأما دعوى أن نصوص الصفات من المتشابه فسوف يأتي الكلام عليها إن شاء الله تعالى[5].

ويكفينا الآن قول الشيخ رحمه الله تعالى رداً على زعمهم هذا: «**وما أدري كيف يفهم من الآيات والأحاديث ما زعموا، والحال أنه صفة الخالق على ما يليق به، وصفة المخلوق على ما يليق به، فكما أن وجوده تعالى ليس كوجودنا، فصفاته الباقية**[6] **ليس كصفاتنا ....**» ثم قال: «**والحق أنه لا يفهم من القرآن والحديث التجسيم والتمثيل إلا**

(١) وهو مذهب السلف.

(٢) وهو ما يزعم المتكلمون أنه قول السلف ظلماً منهم وعدواناً.

(٣) مقدمة شهود الحق ص: ١٠-١١.

(٤) آل عمران: من الآية٧.

(٥) في المبحث الخامس من هذا الفصل، انظر ص: ٣٥٨.

(٦) أي "الأخرى".

ذو عقل سخيف، ممن تلطخ بأرجاس الفلسفة، واستورد مبادئه من جهم بن صـــفوان ونظرائه من المعطلة ...»[1].

وإذا بطل كون معنى الصفات من المتشابه، فكونه من التأويل الذي لا يعلمه إلا الله باطل أيضاً.[2]

ومعنى الآية عند من وقف على قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ أي أن حقائق ما أخبر الله به من الأمور الغيبية وكيفياتها لا يعلمه إلا الله، ومن ذلك أمر الجنة وما فيهـــا، والنار وما فيها، فلا يعلم حقائق ذلك وكيفياته إلا الله، ويدخل في ذلك كيفية صفاته جل وعلا، فهو مما استأثر الله بعلمه، فلا يعلم كيفية صفاته غيره سبحانه وتعالى.

وأما من وقف على قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ فيكون معنى الآية والمراد بالتأويل فيها هو معاني ما أخبر الله به، وليس كيفياته المجهولة، بل معاني ذلك، وهذا يعلمه أهل العلم، ومنه معاني الصفات، فإنه يُعلم معناها ويفسر ويترجم[3].

وبذلك يظهر بطلان استدلالهم بالآية على نسبة التفويض للـــسلف، ويظهـــر أن نصوص الصفات ليست من المتشابه أصلاً، وأن المراد بالتأويل الذي لا يعلم هو كيفيـــة الأمور الغيبية التي لم يطلع عليها، والسلف قائلون بتفويض علم الكيفية، بل وقطع الطمع عن معرفة ذلك والتطلع إليه، ولكنهم لا يفوضون العلم بمعاني ما أنزل الله على رسوله في الصفات وغيرها على ما تقدم بيانه.

ومما استدلوا به أيضاً، وليس لهم فيه حجة ولا دليل، بل هو حجة عليهم، قـــول الإمام مالك رحمه الله تعالى: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول».

فقد نقل الشيخ رحمه الله تعالى عن الشيخ ملا علي القاري عنـــد كلامـــه عـــن الاستواء، أنه نسب إلى السلف عدم تأويل الاستواء، وتفويض أمره وعلمه إلى الله تعالى،

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٩/٥٠).

(٢) وسوف يأتي الكلام على التأويل مفصلاً إن شاء الله تعالى، في المبحث الخـــامس، انظـــر ص: ٣٤٤.

(٣) انظر: العقائد السلفية: (١/٢٧١-٢٧٢)، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمـــد بـــن حجر رحمه الله: (٩/٤٩-٥٠)، الأجوبة الصومالية: (٢/٤٥-٤٧)، الحموية ص:٢٩٢-٢٩٤.

مستدلاً بقول مالك رحمه الله تعالى وعبارته: ومختار السلف عدم التأويل، بل اعتقاد التنزيل مع وصف التنزيه له سبحانه عما يوجب التشبيه، وتفويض الأمر إلى الله وعلمه في المراد به، كما قال الإمام مالك: «الاستواء معلوم والكيف مجهول، والسؤال عنه بدعة والإيمان به واجب».

قال الشيخ رحمه الله تعالى معلقاً: «**هناك فرقٌ بين التفويض وإثبات الاستواء، فعبارة الإمام مالك قال: «الكيف مجهول» ولم يقل الاستواء مفوض علمه، بل الاستواء معروف في لغة العرب بمعنى العلو والارتفاع، والكيفية هي المجهولة.**

وتعبير الشيخ علي القاري غير دقيق فتنبه، لأن الكثير ممن يريدون نقل مذهب السلف، أو يريدون أن يقولوا إننا على مذهب السلف في العقيدة، يظنون أن تفويض معنى الصفات هو مذهب السلف، وليس الأمر كذلك، بل نؤمن بمعنى الصفات كالاستواء والوجه ونثبته، ونفوض الكيفية، لأن الكيفية هي المجهولة، لأنه كما لا يعلم كنه ذاته جل وعلا، فكذلك لا يعلم كنه صفاته جل وعلا»[1].

وبذلك يظهر بُعْدُ الخلف عن فهم مذهب السلف وغلطهم الشديد عليهم في نسبة التفويض إليهم.

وهم لما غلطوا بذلك، أضافوا إليه غلطا آخر، وأساءوا إلى السلف إساءة أخرى فقالوا مذهب الخلف أعلم وأحكم.

وبنوا هذا القول على تلك الدعوى، دعوى أن السلف مذهبهم هو التفويض، وأنهم آمنوا بألفاظ مجردة، لم يفهموا لها معنى، وهو باطل كما تقدم.

ومما قاله الشيخ في رد هذه الشبه عن السلف ما نقله عن شيخ الإسلام رحمهما الله تعالى قال: «**قال شيخ الإسلام: ولا يجوز أن يكون الخالفون أعلم من السالفين كما قد يقول بعض الأغبياء –ممن لا يعرف قدر السلف، بل ولا عرف الله ورسوله والمؤمنون به حقيقة المعرفة المأمور بها– من أن طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم**

---

(١) العقائد السلفية: (١/١٧٣).

وأحكم»[1].

وقال الشيخ مستدلاً لبطلان هذه المقالة: «**لأن القرآن الكريم أثنى على الصحابة والتابعين في قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾**[2].

فالمتبع بإحسان يشمل تابع التابعين ومن نحا نحوهم.

ثم الحديث الصحيح لعمران بن حصين: ((خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم .....))[3].

فكيف يفضل تلاميذ المناطقة والفلاسفة والجهمية والمعتزلة على هؤلاء الأبرار الذين حفظوا لنا الدين كاملاً، ونقلوه لنا بكل ضبط وأمانة»[4].

وقال رحمه الله رداً على الباجوري: «**وقوله طريقة الخلف أعلم وأحكم كلام تشمئز منه النفوس، ولا يجوز أن يكون الخالفون أعلم بالله من السابقين»**[5].

إذاً فهذا الكلام السيئ -أي دعوى أن مذهب الخلف أعلم وأحكم- مبني على الجهل والظلم، الذي هو دعوى أن طريقة السلف هي التفويض في معاني الصفات، برأ الله

---

(١) العقائد السلفية: (١/٢٦٨-٢٦٩)، وانظر: شرح الدرر السنية ص:٦٠-٦٤، الأجوبة الصومالية: (٢/٣٩-٤٠)، وانظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٩/٥٠)، وانظر: كلام شيخ الإسلام في الحموية ص:٢٠٢-٢٠٥.

(٢) التوبة:١٠٠.

(٣) رواه البخاري في كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، باب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم و رضي الله عنهم: (٣/١١٢٣)، ولفظه خير أمتي قرني، ورواه مسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم: (٤/١٩٦٤).

(٤) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٨/٩٣)، وانظر: مقدمة شهود الحق ص:١٠.

(٥) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٩/٥٠).

السلف من هذه المقالة ونزههم عنها.

وقد تقدم بيان مذهبهم رحمهم الله تعالى وما فيه من نقاء وضياء وحياة وبهاء بعيداً عن هذه المقالات الفاسدة والشبهات المضلة، والحمد لله رب العلمين.

المبحث الثالث: قواعد في منهج السلف في الأسماء والصفات.

إن اعتقاد أهل السنة والجماعة في باب الأسماء والصفات ومنهجهم فيه مبني على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم كسائر أمور الدين وأبواب الاعتقاد ومباحثه، وقد تقدم بيان ذلك.

ولا شك في أهمية القواعد في كل فن من الفنون أو علم من العلوم، فإنها تضبط مسائله وتبين مآخذها وتنظم منثورها وتقيد شواردها وتقرب متباعدها[1].

وهي للعلوم بمنزلة الأساسِ للبنيانِ، والأصول للأشجار، فبها يثبتُ العلم ويقوى وينمى نماء مطرداً[2].

وهذه القواعد التي ذكرها أهل السنة في هذا الباب مأخوذة من نصوص الكتاب والسنة، مؤيدة بكلام السلف رحمهم الله تعالى، والمقصود منها ترسيخ المعتقد الصحيح ودفع تلبيسات أهل الباطل وتمويهاتهم التي اخترعوها لنشر باطلهم وبدعهم.

فهي تابعة للكتاب والسنة، مبينة لدلالات النصوص الشرعية، وليست مصادمة لها كشأن قواعد أهل البدع التي منشؤها الدفاع عما أصلوه من البدع، ومأخذها هو عقولهم مع ما قد يصاحب ذلك من قصد التمويه والتلبيس.

وفيما يلي بيان لما قرره الشيخ رحمه الله تعالى منها، أو ذكره في معرض بيان معتقد أهل السنة في هذا الباب والرد على المخالفين فيه.

القاعدة الأولى: أسماء الله تعالى وصفاته توقيفية.

وذلك أنها من الغيب الذي لا يدرك إلا من طريق الخبر، فما صح به الخبر فجاء في القرآن أو السنة الثابتة، فإنه يؤمن به ويسلم له.

---

(١) انظر: القواعد لابن رجب: (٤/١).

(٢) انظر: طريق الوصول إلى العلم المأمول، للعلامة السعدي ص:٤، وانظر: الأثر المشهور عن الإمام مالك في صفة الاستواء المبحث الثالث.

كما قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى: «لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم، لا يتجاوز القرآن والحديث»[1].

وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال: «ولا ينبغي لأحد أن ينطق في ذات الله بشيء، بل يصفه بما وصف به نفسه، ولا يقول فيه برأيه شيئاً، تبارك الله وتعالى رب العالمين»[2].

وهذا أمر مستقر عند السلف رحمهم الله تعالى ورضي عنهم، وقد قرر الشيخ رحمه الله تعالى ذلك، فقال في منظومته الدرر السنية:

«أسماء ربي الملك المعبود ... موقوفة أيضاً على الورود»

قال في شرح الدرر: «**أي أن أسماءه تبارك وتعالى لا يطلق عليه إلا ما ورد الشرع به، ولا يطلقون ما ورد المنع به** ....» ثم قال: «**قال السفاريني:**

صفاته كذاته قديمة[3] ... أسماؤه ثابتة عظيمة

لكنها في الحق توقيفية ... لنا بذا أدلة وفية[4]»[1]

---

(١) ذكره شيخ الإسلام في الحموية.

(٢) شرح الطحاوية: ص١١٣، وانظر: عقيدة الإمام أبي حنيفة ص:١٢ للشيخ محمد الخميس وفقه الله تعالى.

(٣) الإخبار بلفظ القديم بأن يراد به معنى الأول لا بأس به، والمحظور هو إطلاق ذلك وصفاً لله تعالى أو اسماً من أسمائه، فإنها توقيفية، كما هي الإشارة في البيت الثاني، ومراد السفاريني رحمه الله تعالى هنا الإخبار عن الصفات والأسماء بأنها قديمة كما هو ظاهر، وفي ذلك تفصيل بالنسبة لما يتعلق بالصفات، فإنها ذاتية وفعلية، والفعلية منها متعلقة بإرادة الله ومشيئته وحكمته، مثل الكلام والخلق والرزق وغيرها، ولا يصلح أن يقال في مثل ذلك أنه قديم إلا بالنظر إلى أصل الصفة واتصاف الله بها، أما آحادها فإنها تتجدد كلما أراد الله ذلك وشاءه، انظر: تعليق الشيخ أبا بطين على كلام السفاريني في هامش اللوامع: (١/١١٢) وانظر: العقائد السلفية: (١/٤٨)، وسيأتي التعليق على إدخال الأشاعرة القديم في أسماء الله تعالى في المبحث الرابع إن شاء الله تعالى.

(٤) انظر: لوامع الأنوار: (١/١٢٤).

وقال رحمه الله تعالى: «**والمختار عند السلف أن أسماء الله وصفاته توقيفية**»[2].

وقال أيضاً: «**ولا يخفى أن صفات الله وأسماءه توقيفية باتفاق السلف والخلف**»[3].

القاعدة الثانية: أسماء الله تعالى أعلام وأوصاف.

فهي أعلام باعتبار أنها تدل على ذات الرب عز وجل، وهي أوصاف باعتبار ما تدل عليه من المعاني.

قال الشيخ نقلاً عن العلامة ابن القيم رحمهما الله تعالى: «**أسماء الله هي أسماء ونعوت، فإنها دالة على صفات الكمال، فلا تَنَافي فيها بين العلمية والوصفية، فالرحمن اسم له ووصف له، ووصفه لا ينافي إسميَّته، فمن حيث هو صفة جرى تابعاً على اسم الله، كقوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾.**

ومن حيث هو اسم ورد في القرآن غير تابع مثل قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ * عَلَّمَ الْقُرْآن﴾[4]»[5].

---

(١) شرح الدرر ص:٤٥، وانظر: الشرح الوسط ص:٥٢-٥٣، تقارير مهمة على الدرر السنية ص:٣٧، العقائد السلفية: (١٤٩/١)، وانظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١١/٩)، الأجوبة الصومالية: (٢/٢).

(٢) العقائد السلفية: (١٠٥/١)، (٨٦/١).

(٣) الأجوبة الصومالية: (١٩/١،١٦)، وانظر: بدائع الفوائد: (٢٨٤/١)، لوامع الأنوار: (١٢٤/١)، القواعد المثلى للشيخ ابن عثيمين رحمه الله تعالى ص:١٣، شروح الواسطية عند قول المصنف: «ومن الإيمان بالله الإيمان بما وصف به نفسه في كتابه».

(٤) الرحمن:١-٢.

(٥) العقائد السلفية: (١٤٩/١)، شرح الدرر السنية ص:٤٥، تقارير مهمة ص:٣٦، الشرح الوسط ص:٥٢، وانظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢٢٩/٩)، وشرح جوهرة الفرائض ص:١٣، وانظر: كلام ابن القيم رحمه الله تعالى في بدائع الفوائد: (٤٢/١، ٢٨٥)، وانظر: القواعد المثلى، القاعدة الثانية ص:٨، والتنبيهات السنية ص:٢٠، ◄

القاعد الثالثة: كل كمال في المخلوق فالخالق أولى به.

وهذه القاعدة مستقرة في فطرة الإنسان، كما أنه مستقر في فطرته أن الإله منزه عن كل نقص، مستحق لكل كمال.

وإذا كان المخلوق الضعيف قد اتصف بشيء من الكمال، فخالق الكمال فيه أولى من الاتصاف بالكمال على أتم وجه وأكمله.

قال الشيخ رحمه الله تعالى مقرراً ذلك: «**وكل كمال في المخلوق فالله أولى به، وواهب الشيء لا يكون فاقداً له، ألا ترى الخليل عليه السلام -كما أخبر الله عنه- يوبخ أباه بقوله تعالى: ﴿يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لا يَسْمَعُ وَلا يُبْصِرُ وَلا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئاً﴾**[1] **وقال تعالى تبكيتاً لعبادة الأصنام: ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ * أَوْ يَنْفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ﴾**[2].

فترى أن في هذه الآيات توبيخاً لقوم يعبدون أصناماً خلت عن هذه الكمالات، وتجردت عن هذه الخصائص، وتسفيهاً لأحلامهم، فدل ذلك على أن المودع في الفطر أن من شأن الإله أن يكون سميعاً يجيب من دعاه، بصيراً يرى من يعبده»[3].

ولذلك ترى كثيراً ممن يعبدون بعض المخلوقين، لا يسمح لنفسه إلا أن يُسبغ عليه صفات الربوبية، فيزعم أنه يسمعه ويراه وأنه يغيثه ويعينه ويقدر على جلب الخير له ودفع الضر عنه، ويغضب أشد الغضب إذا تنقصه غيره، ولو كان معبوده بقرة أو شجرة أو غير ذلك.

ويعبِّرُ بعض أهل العلم عن هذه القاعدة بقوله: «كل كمال في العبد غير مستلزم

ولوامع الأنوار: (١/١٢٤).

(١) مريم: من الآية٤٢.

(٢) الشعراء: من الآية٧٢-٧٣.

(٣) العقائد السلفية: (١/٩١)، وانظر: الشرح الوسط ص:٢٤، تقارير مهمة ص:١٢، شرح الدرر السنية ص:١٤، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٨/٤٧)، نيل الأماني ص:٢٥، وانظر: القواعد المثلى ص:١٨، القاعدة الأولى في الصفات.

للنقص، فالرب أحق به»[1].

والمقصود من ذلك إخراج ما هو في ظاهره كمال، وهو ليس كـذلك كالولـد بالنسبة لوالده، فالرجل الذي يولد له أكمل ممن لا يولد له، وذلك باعتبار أنه يحصل له من التباهي به والتكاثر، ويكون له عوناً عند كبره وحاجته ما لا يحصل للآخر، فكان الولـد كمالاً للوالد باعتبار نقص الوالد وحاجته له، فلما كان هذا حصل له ما هو بحاجة لـه وسدها، كان أكمل من الآخر الذي ليس لم يحصل له ما يسد به حاجته تلك.

ومثل ذلك النوم في حق المخلوق، فإنه كمال في حقه لأنه يحـصل بـه تكميلـه واستمرار قوته وعطائه.

فهو كمال له بهذا الاعتبار، وإلا فإنه إن كان لا ينام ولا يحصل له ضعف ولا فتور كان هو الأكمل.

ولذا فإن هذه في حقيقتها ليست كمالاً بل نقصاً، وإنما اعتبرت كمالاً بالنظر إلى حال الإنسان وقياساً على غيره من بني جنسه.

ولو كانت كمالاً في ذاتها كالعلم والسمع والبصر، لكان اتصاف الله بهـا أولى، فمعطي الكمال أحق به، وإذا تبين ذلك كان ما تقدم صحيحاً لا إشكال فيـه، وهـذه العبارة فيها تجنُّبٌ لما قد يحصل من الوهم بسبب إسراع الذهن إلى أن يظن كمالاً ما ليس بكمال، والله تعالى أعلم.

القاعدة الرابعة: ليس في الكتاب والسنة وصفُ الله تعالى بنفي محض لا يتضمن إثباتاً.

وذلك أن الله تعالى لا يوصف إلا بصفات الكمال التي لا نقص فيها بوجه مـن الوجوه، والنفيُ المحضُ الذي ليس تحته إثباتٌ، عدمٌ، والعدمُ ليس بشيء حتى يكون كمالاً أو مدحاً أو تعظيماً.

ولذا فإن وصف الله تعالى بالعدم المحض لا يكسب القلب علماً به، ولا محبة لـه،

---

(١) جلاء الأفهام ص:٣٧١، وانظر: الصواعق المرسلة: (١٠١٨/٣)، درء التعارض: (٣٤١/٢).

ولا قصداً، ولا طلباً، ولا خوفاً، ولا رجاء، إن لم يورث ذلك بعداً وجفاء، والعياذ بالله.

ولا يكون النفي مفيداً إلا إذا تضمن كمال ضد المنفي، وهو الذي جاءت به النصوص، كما قال تعالى: ﴿لا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلا نَوْمٌ﴾[1] أي لكمال قيوميته[2].

وقد قرر الشيخ رحمه الله تعالى هذه القاعدة فقال عند ذكر صفة العين لله تعالى: «**كما يوضح ذلك حديث ابن عمر كما في مسلم: إن الرسول صلى الله عليه وسلم ذكر الدجال بين ظهراني الناس فقال:** ((**إن الله ليس بأعور، ألا أن المسيح الدجال أعور العين اليمنى**))[3].

فقد نفى نقص العور عن الله، فيدل على إثبات العين، لأن من قواعد الكتاب والسنة لا يأتيان بنفي محض ليس تحته إثبات، ولكن بنفي وتحته إثبات معنى أكمل وأجمل من المنفي.

وانظر إلى قوله: ﴿لا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلا نَوْمٌ﴾ كيف استلزم هذا النفي كمال قيوميته: ﴿وَلا يَؤُودُهُ حِفْظُهُمَا﴾ كمال قدرته»[4].

وقال: «**ومعلوم أن المدح إنما يكون بالصفات الثبوتية، وأما العدم المحض فليس بكمال، فلا يمدح به، وإنما يمدح الرب بالنفي إذا تضمن أمراً وجودياً، كمدحه بنفي السنة والنوم المتضمن لكمال القيومية، ونفي الموت المتضمن لكمال الحياة، ونفي اللغوب والإعياء المتضمن لكمال القدرة، ونفي المِثْل المتضمن لكمال ذاته وصفاته.**

ولهذا لم يمدح بعدم محض لم يتضمن أمراً ثبوتياً، فإن المعدوم يشارك الموصوف في

---

(١) البقرة: من الآية٢٥٥.

(٢) انظر: الجواب الصحيح: (٢٠٩/٣-٢١٢)، الصواعق المرسلة: (١٣٦٩/٤).

(٣) رواه مسلم في كتاب الإيمان، باب ذكر المسيح ابن مريم والمسيح الدجال: (١٥٥/٠١)، وكتاب الفتن وأشراط الساعة، با ب ذكر الدجال وصفته وما معه: (٢٢٤٧/٤)، ورواه البخاري في كتاب الفتن باب ذكر الدجال: (٢٢٢٧/٥).

(٤) شرح الدرر ص:٢٣-٢٤.

ذلك العدم، ولا يوصف الكامل بأمر يشترك هو والمعدوم فيه»[1].

ومما يوضح هذه القاعدة أيضاً أن الوصف بمجرد النفي يعني إثبات العدم[2].

القاعدة الخامسة: تتريه الله تعالى يكون بإثبات ما ورد، ولا يكون بنفي الصفات.

تقدم أن الله تعالى متره عن كل نقص، مستحق لكل كمال، وتقدم أنه لا يوصف بالنفي المحض لأنه لا يتضمن إثباتاً ولا يصح أن يوصف الله به، لأنه عدم محض لا يقتضي شيئاً من الكمال، ومثل ذلك أيضاً الأمر في نفي الصفات، فإنه لا يكون تتريهاً لله تعالى، لأنه كما أنه سلب لما ثبت في حق الله تعالى من الصفات، والسلب أمر عدمي كالنفي المحض، ليس فيه مدح ولا كمال.

فهو كذلك تعطيل للرب عز وجل عن صفاته التي وصف بها نفسه، وتمدح بها، وتعرف بها إلى خلقه.

وهو كذلك وصف له بالنقص الذي يقابل صفات الكمال ويضادها.

«والمترهون لله عما وصف به نفسه من الصفات الثابتة في القرآن والسنة الصحيحة من الاستواء والترول واليدين والوجه، كأنهم أعلم بالله من رسوله، فلو كان لهذه التأويلات أصل لكان على الله ورسوله أن يبينا ذلك بما يفيد التأويل الذي تزعمه المؤولة، وحيث لم يأت شيء من ذلك لزم إما أن يكون رسوله كتم ما يجب بيانه، والرسول العظيم مأمور بالبلاغ والبيان، ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة.

وإما أن يكون هؤلاء أعلم بالله من رسوله، وأشد تتريهاً منه، أو[3] **أنهم أنصح وأشفق على الأمة من رسوله ببيان الهدى من الضلال.**

---

(١) العقائد السلفية: (١/٢٦٠-٢٦١).

(٢) انظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٨/٩١)، وانظر: مدارج السالكين: (١/١٨٣).

(٣) في الأصل «و».

فليختر هؤلاء أحد الأمرين، وكلاهما مر، بل فجور وكفر»[1].

ومما تقدم يعلم أنه لا يمكن أن يكون نفي صفات الرب عز وجل تنزيهاً كما يزعمه المعطلة النفاة، لما يتضمنه من الباطل ولما يلزم منه من الضلال.

ولذا فقد لجأ المعطلة والنفاة إلى التعبير عن الصفات والأفعال بألفاظ تنفر السامع وتوحشه، وتدعوه إلى قبول نفيهم وتعطيلهم، فقالوا عن الصفات أعراضاً وعن الأفعال حوادث

قال الشيخ: «**والناس الذين لا يحيطون بمراميهم ولا يدركون أغراضهم، يخدعون ويؤخذون بهذه العبارات والأسماء، فإنهم إذا قيل لهم إن الله منزه عن الأعراض والحوادث حسبوا هذا صحيحاً، فلم ينازعوا فيه، لأنهم يحسبون أن الأعراض والحوادث التي ينزهون الله عنها هي ما يعرفونه من كلام الناس واصطلاحهم، فإن ذلك في كلام الناس هو التغيرات والاستحالات، والحوادث عندهم هي الأشياء المخلوقة والطوارئ المفاجئة المؤذية، ولا ريب أن الله منزه عن هذا كله.**

ولكن ليس هذا هو ما يريدون تنزيه الله عنه، إنما يريدون به تعطيله من أفعاله وصفاته وما يقوم به من أوصاف الربوبية، كالخلق والإحياء والإيجاد والضر والنفع والخطاب والكلام، وغير ذلك من الصفات اللازمة للفَعَّالِ لما يُريدُهُ، القاهِرُ فوقَ عباده، ولكنهم ترجموا الأفعال والصفات بالأعراض والحوادث تنفيراً وإيحاشاً من الإيمان بصفاته وأفعاله.

ولو أن هؤلاء النفاة سموا الأشياء أسمائها، فسموا صفات الله وأفعاله بالصفات والأفعال كما سماها الله وأنبياؤه والسلف قاطبة وجمهور المسلمين، وقالوا إن الله منزه عن أن يفعل وأن يقول وأن ينادي وأن يخلق ويوجد الأشياء ويوجد ما يشاء إذا ما شاء، لما آمن الناس لهم ولما خدعوا بقولهم وتعطيلهم.

وقد عرفت مقصودهم بتنزيه الله عن حلول الحوادث، فلا يروج عليك شغبهم

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١/٤٠) ، (٨/٧٦)، وانظر: (٩/١٧)، كشف الشبهات: (١/١٣).

وأقاويلهم الباطلة»[1].

القاعدة السادسة: متى قامت الصفة بموصوف لزمها أربعة أمور.

هذه القاعدة أصلٌ في نفي التشبيه الذي يبني عليه المعطلة مذاهبهم في التعطيل، وأصل في إثبات الكمال لله تعالى على ما يليق بجلاله وعظيم سلطانه.

وقد نقل الشيخ هذه القاعدة عن الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى، قال الشيخ:

«تنبيه: ذكر الإمام المحقق ابن القيم في البدائع أن الصفة متى قامت بموصوفها لزمها أمور أربعة، أمران لفظيان، وأمران معنويان.

فاللفظيان ثبوتي وسلبي، فالثبوتي أن يشتق للموصوف منها اسم، والسلبي أن يمتنع الاشتقاق لغيره.

والمعنويان ثبوتي وسلبي، فالثبوتي أن يعود حكمها إلى الموصوف ويخبر بها عنه، والسلبي أن لا يعود حكمها إلى غيره ولا يكون خبراً عنه.

وهذه قاعدة عظيمة في معرفة الأسماء والصفات، كالكلام والعلم ونحوها»[2].

وضرب لذلك ابن القيم رحمه الله تعالى مثالاً فقال: «فإنها إذا قامت بمحل كان هو المتكلم دون من لم تقم به، وأُخبر عنه بها، وعاد حكمها إليه دون غيره، فيقال: قال وأمر ونهى ونادى وناجى وأخبر وخاطب وتكلم وكلم ونحو ذلك، وامتنعت هذه الأحكام لغيره.

فيستدل بهذه الأحكام والأسماء على قيام الصفة به وسلبها عن غيره، وعلى عدم قيامها به، وهذا هو أصل السنة الذي ردوا به على المعتزلة والجهمية وهو من أصح الأصول طرداً وعكساً»[3].

ومما تحسن الإشارة إليه هنا أن الشيخ رحمه الله تعالى اعتنى بما ذكره الإمام ابن

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٩/٥٥).

(٢) العقائد السلفية: (١/١٠٦-١٠٧)، بدائع الفوائد: (١/٢٩٢).

(٣) بدائع الفوائد: (١/٢٩٢).

القيم رحمه الله تعالى من قواعد الأسماء والصفات في كتابه بدائع الفوائد، وقد أورد في بعض رسائله كثيراً من تلك القواعد، كما في رسالة له رحمه الله تعالى تتعلق ببيان الفرق بين عقيدة السلف وعقيدة الأشاعرة، حيث نقل أغلب هذه القواعد التي عنون لها ابن القيم رحمه الله تعالى بقوله: «فائدة جليلة»[1].

وهذا يدل على اهتمامه رحمه الله تعالى بهذه القواعد ومعرفته بمدى فائدتها للقارئ والمتعلم، ولذا قال قبل إيراد ما انتقاه منها: «**وإليكم ما نقلته من كلام الحافظ ابن القيم رحمه الله جملاً مفيدة تعجيلاً للفائدة**»[2].

ولا بأس بذكر هذه القواعد والفوائد التي انتقاها رحمه الله تعالى، ولو بشيء من الاختصار:

١. أن ما يجري صفة أو خبراً على الرب تبارك وتعالى أقسام:

أحدها ما يرجع إلى نفس الذات، كقولك ذات وموجود وشيء.

الثاني ما يرجع إلى صفات معنوية، كالعليم والقدير والسميع.

الثالث ما يرجع إلى أفعاله، نحو الخالق والرازق.

الرابع ما يرجع إلى التنزيه المحض ولا بد من تضمنه ثبوتاً إذ لا كمال في العدم المحض، كالقدوس والسلام.

الخامس ولم يذكره أكثر الناس، وهو الاسم الدال على جملة أوصاف عديدة لا تختص بصفة معينة، بل هو دال على معان لا على معنى مفرد، نحو المجيد والعظيم والصمد .....

٢. أن ما يدخل في باب الأخبار عنه تعالى أوسع مما يدخل في باب أسمائه وصفاته، كالشيء والموجود والقائم بنفسه، فإنه يخبر به عنه، ولا يدخل في أسمائه الحسنى وصفاته العليا.

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٩/٢٩-٣١)، وبدائع الفوائد: (١/٢٨٠-٣٠٠).

(٢) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٩/٢٩-٣١).

٣. أن الصفة إذا كانت منقسمة إلى كمال ونقص لم تدخل بمطلقها في أسمائه، بل يطلق عليه منها كمالها، كالمريد والفاعل، فإن هذه الألفاظ لا تدخل في أسمائه، وإنما يُطلق عليه مثلُ الخالق والرازق والمحيي والمميت.

٤. أنه لا يلزم من الإخبار عنه بالفعل مقيداً أن يشتق له منه اسم مطلق كما غلط فيه بعض المتأخرين فجعل من أسمائه الحسنى «المضل».

٥. أن الاسم من أسمائه له دلالات، دلالة على الذات والصفة بالمطابقة، ودلالة على أحدهما بالتضمن، ودلالة على الصفة الأخرى باللزوم.

٦. أن أسماءه الحسنى لها اعتبارات، اعتبار من حيث الذات، واعتبار من حيث الصفات، فهي بالاعتبار الأول مترادفة، وبالاعتبار الثاني متباينة.

٧. أن ما يطلق عليه في باب الأسماء والصفات توقيفي، وما يطلق عليه في باب الأخبار لا يجب أن يكون توقيفياً، وهذا فصل الخطاب.

٨. أن الاسم إذا أطلق عليه جاز أن يشتق منه المصدر والفعل إن كان متعدياً، نحو السميع والبصير والقدير، يطلق عليه منه السمع والبصر والقدرة، ويخبر عنه بالأفعال، نحو ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ﴾ ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾[1].

فأما إن كان لازماً لم يخبر عنه به، نحو الحي، فلا يقال حيي، ولكن يطلق عليه الاسم والمصدر.

٩. أن أفعال الرب تبارك وتعالى صادرة عن أسمائه وصفاته، وأسماء المخلوقين صادرة عن أفعالهم.

والرب تعالى فعاله عن كماله، والمخلوق كماله عن فعاله فاشتقت له الأسماء بعد أن كمل بالفعل، والرب تبارك وتعالى لم يزل كاملاً، فحصلت أفعاله عن كماله.

١٠. أن أسماء الله تعالى منها ما يطلق عليه مفرداً ومقترناً بغيره، وهو غالب الأسماء، كالقدير والسميع والبصير والحكيم، وهذا يسوغ أن يدعى به مفرداً

---

(١) المرسلات:٢٣.

ومقترناً بغيره.

ومنها ما لا يطلق عليه بمفرده بل مقروناً بمقابله، كالمانع والضار والمنتقم، فلا يجوز أن يفرد هذا عن مقابله، فإنه مقرون به، فهو المعطي المانع، الضار النافع، المنتقم العفو، المعز المذل، لأن الكمال في اقتران كل اسم من هذه بمقابله، لأنه يراد به أنه المتفرد بالربوبية وبتدبير الخلق والتصرف فيهم......

فهذه الأسماء المزدوجة تجري الأسماء فيها مجرى الاسم الواحد(١).

القاعدة السابعة: الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات.

والقاعدة المتممة لهذه القاعدة أن الكلام في بعض الصفات كالكلام في البعض الآخر.

فالقاعدة الأولى يخاطب بها المعطل الذي لا يثبت الصفات أصلاً كالمعتزلة.

والقاعدة الثانية يخاطب بها من يثبت بعض الصفات ويعطل الأخرى كالأشاعرة(٢)

---

(١) انظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٩/٢٩-٣١)، بدائع الفوائد: (١/٢٨٠-٢٩٥).

(٢) الأشاعرة ينتسبون إلى أبي الحسن الأشعري، ومن أشهر أقوالهم:

١. القول بإثبات الصفات السبع التي دل عليها العقل، وهي عندهم السمع والبصر والعلم والكلام والقدرة والإرادة والحياة.

٢. القول بالكسب، وقد اختلفت عباراتهم في التعبير عنه وبيانه لغموضه وخفائه حتى قيل: أخفى من كسب الأشعري.

٣. قولهم بالكلام النفسي وأنه معنى واحد قديم ليس بحرف ولا صوت.

٤. قولهم الإيمان هو التصديق، وإخراجهم العمل عن مسمى الإيمان.

ومن أشهر علمائهم الرازي والجويني والشهرستاني وغيرهم.

وأما أبو الحسن الأشعري فهو مخالف لهم، وهم مخالفون له لأنه رجع إلى عقيدة أهل السنة وما عليه الإمام أحمد كما صرح بذلك في كتابه الإبانة، وفي مقالات الإسلاميين.

وانظر للمزيد كتاب منهج أهل السنة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله تعالى، وانظر ص: ٣١٣ ٤٤٦، ٨٤٠ من هذه الرسالة، وللشيخ ابن حجر رحمه الله رسالة فيما تميزت به الأشاعرة، لعل ◄

والماتريدية[1].

وذلك أنهم جميعاً يزعمون فيما ينفونه أنه يقتضي التشبيه والتجسيم، ولا يرون في ما أثبتوه تشبيهاً ولا تجسيماً، والباب واحد، وليس عندهم فرق صحيح بين ما أثبتوه وما نفوه، يقول الشيخ رحمه الله تعالى في مناقشة من يرد الصفات وينفيها بهذه الشبه: «**نقول للمعطل: هل تقر بوجود الله تعالى أو لا؟**

فإن قال لا فهو كافر بالربوبية، فيجب علينا حينئذ إقامة الأدلة على ربوبيته تعالى، وقد سبق كثير منها، وإن أقر بوجود الله فيقال له: هل وجوده كوجودنا؟

فمن اليقين أن يقول: لا كوجودنا، بل له وجود يخصه.

فنقول له: فكذلك صفاته ليست كصفاتنا، لأن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات.

فكما أن ذاته ليست كذوات غيره، فكذلك صفاته ليست كصفات غيره»[2].

ومثل ذلك يقال لمن يثبت بعض الصفات دون البعض الآخر، فإن الجميع من باب واحد.

فيقال له ما أثبت من الصفات هل هي كصفات المخلوق أم أنها على وجه يخصه ويليق به؟ فلا شك أن يقول إنها على ما يليق به وعلى وجه يخصه.

الله ييسر إخراجها.

(١) هم أتباع أبي منصور الماتريدي، وهي من الفرق الكلامية كالأشاعرة، سلكوا مسلك الأشاعرة وخالفوهم في مسائل قليلة ودقيقة أيضاً كمسألة الحكمة والتعليل والكسب.
ومن أشهر علمائهم أبو منصور الماتريدي وأبو اليسر البنردوي وأبو المعين النسفي والتفتازاني، وهذا الأخير يتنازعه الأشاعرة والماتريدية مما يدل على تقارب المذهبين.
انظر للمزيد: الماتريدية وموقفهم من توحيد الأسماء والصفات للشيخ الشمس السلفي الأفغاني.

(٢) العقائد السلفية: (١٣٥/١)، وانظر: كشف الشبهات وحل المشكلات: (١/٢)، تطهير الجنان ص:١١١، الإمام محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص:١٤٢، تقارير مهمة ص:٢٢، شرح الدرر السنية ص:٤٠، الشرح الوسط ص:٣٥، نقض كلام المفترين على الحنابلة السلفيين ص:١٩، ٣٤، تتريه السنة والقرآن ص:٨٢.

فالجواب إذاً: فكذلك ما تنفيه منها لا يلزم منه التشبيه، وإنما هو على ما يليق به سبحانه.

فالكلام في بعض الصفات كالكلام في البعض الآخر[1].

القاعدة الثامنة: اشتراك شيئين في مطلق الاسم لا يوجب اتحادهما في الحقيقة.

وهذه القاعدة متممة للقاعدة السابقة، والمراد بمطلق الاسم هو المعنى الذي يدل عليه اللفظ عند الإطلاق، أي عند عدم تعلقه بموصوف معين، كما يقال علم وحياة ووجود.

واشتراك الشيئين في مطلق الاسم معناه اشتراكهما في المعنى العام الذي يفهم من اللفظ عند انقطاعه عن الإضافة.

ولولا وجود هذه المعاني في الألفاظ لكانت أصواتاً لا معنى لها، بمنزلة أصوات البهائم والطيور، ولما أمكن فهم الخطاب ولا التعبير عن شيء من الأشياء أو المعاني، سواء المحسوسة أو المعقولة.

قال رحمه الله تعالى في تقرير هذه القاعدة: «**وليعلم المعطل أن اشتراك شيئين في مطلق الاسم لا يوجب اتحادهما في الحقيقة.**

فإذا قيل إن العرش موجود، والذباب موجود، فهل يفهم عاقل أن وجود العرش كوجود الذباب؟

وكذلك إذا قيل إن الله موجود، والمخلوق موجود، لا نفهم من هذا أن وجوده تعالى كوجود المخلوق.

وإذا قلنا لله علم وللمخلوق علم، لم يكن علمه تعالى كعلم المخلوق، وهكذا القول في سائر الصفات»[2].

---

(١) انظر: العقائد السلفية: (١/١٤١-١٤٧)، تقارير مهمة ص:٢٣ وما بعدها، الشرح الوسط ص:٣٦-٤٦، وانظر: التدمرية ص:٣١-٤٣ وما بعدها.

(٢) العقائد السلفية: (١/١٣٥-١٣٦)، كشف الشبهات وحل المشكلات: (٢/٢)، وانظر: نقض ◄

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «ولهذا سمى الله نفسه بأسماء وسمى صفاته بأسماء، فكانت تلك الأسماء مختصة به إذا أضيفت إليه لا يشركه فيها غيره.

وسمى بعض مخلوقاته بأسماء مختصة بهم مضافة إليهم؛ توافق تلك الأسماء إذا قطعت عن الإضافة والتخصيص.

و لم يلزم من اتفاق الاسمين تماثل مسماهما واتحاده عند الإطلاق والتجريد عن الإضافة والتخصيص.

فقد سمى الله نفسه حياً فقال: ﴿اللَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾[1].

وسمى بعض عباده حياً فقال: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾[2].

وليس هذا الحي مثل هذا الحي، لأن قوله: ﴿الْحَيُّ﴾ اسم لله مختص به، وقوله: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾ اسم للحي المخلوق مختص به.

وإنما يتفقان إذا أطلقا وجردا عن التخصيص، ولكن ليس للمطلق مسمى موجوداً في الخارج، ولكن العقل يفهم من المطلق قدراً مشتركاً بين المسمَّيَيْن.

وعند الاختصاص يقيد ذلك بما يتميز به الخالق عن المخلوق، والمخلوق عن الخالق، ولابد من هذا في جميع أسماء الله وصفاته، يفهم منها ما دل عليه الاسم بالمواطأة والاتفاق، وما دل عليه بالإضافة والاختصاص المانعة من مشاركة المخلوق للخالق في شيء من خصائصه سبحانه وتعالى»[3].

والمقصود أنه يعلم معنى الصفات لله تعالى بمعرفة المعنى الذي يدل عليه اللفظ حال الإطلاق والاختصاص، مع معرفة ما تدل عليه الإضافة والاختصاص من معنى زائد على

كلام المفترين على الحنابلة السلفيين ص:١٩-٢٠، ٣٤-٣٥، تنزيه السنة والقرآن ص:٧٩-٨٠.

(١) البقرة: من الآية٢٥٥.

(٢) يونس: من الآية٣١.

(٣) التدمرية ص:٢١-٢٢، وانظر: تقريب التدمرية ص:١٩-٢٠، والفتاوى: (٥/٢٠٠) وما بعدها.

المعنى المطلق، كالعلم والسمع والبصر، يدرك معناه العام المطلق، فإذا أضيف إلى الله عز وجل كان المراد العلم التام الكامل، علم ما كان، وما يكون، وما لم يكن لو كان كيف يكون، وهكذا السمع والبصر يعلم معناها المطلق ويضاف إليه ما يناسب المضاف إليه من المعاني، والله تعالى أعلم وهو الموفق والهادي.

القاعدة التاسعة: الإضافة نوعان، إضافة صفات وإضافة أعيان.

والفرق بين هاتين الإضافتين فرق بديهي كما يقول الشيخ رحمه الله تعالى(١).

ولكن لما صار أهل الكلام يسفسطون ويزعمون أن صفات الله تعالى المضافة إليه سبحانه أنها ذوات مخلوقة أضيفت إليه على سبيل التشريف كبيت الله وناقة الله، احتيج إلى مثل هذا التفصيل.

وفساد قولهم معلوم بالشرع، بل هو تكذيب للشرع، كما هو معلوم فساده في العقل بل هو تمويه في العقل وإفساد للتصور ومخالف لبداهة العقول.

وهذا التفصيل الذي في هذه القاعدة يبين ذلك، قال الشيخ رحمه الله تعالى مقرراً هذا الأصل: «**وأما المضاف إلى الرب نوعان، الأول: أعيان قائمة بنفسها كبيت الله وناقة الله وروح الله وعبد الله، فهذه الإضافات إضافة تشريف وتخصيص، وهي إضافة مملوك إلى مالكه**»(٢).

وقال في موضع آخر: «**فهذه إضافة التشريف أو التنويه بما امتاز به من الصفات العظيمة**»(٣).

فهذه الإضافة إنما هي إضافة إما أن تقتضي التشريف بالمضاف والتنويه بذكره، أو يكون المراد منها مجرد بيان كونه مملوكاً مربوباً لله عز وجل.

---

(١) كما في مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٧/١٩)، بحث كلام الله تعالى ص:٢٩.

(٢) العقائد السلفية: (١/١١٤)، وانظر: نقض كلام المفترين على الحنابلة السلفيين ص:١٢٧.

(٣) بحث كلام الله تعالى ص:٢٩.

وذلك أنها أعيان قائمة بنفسها، ولها صفاتها القائمة بها، فيمتنع أن تكون صفات لغيرها، لأن الصفة إنما هي معنى قائم بالموصوف لا تكون قائمة بذاتها ولا توجد من غير محل تقوم فيه إلا فيما يتصوره الذهن لا في الحقيقة.

وما كان كذلك -أي أعياناً قائمة بنفسها- فأضيفت لغيرها كان ذلك دليلاً على أن المراد من الإضافة هو التنبيه إلى ما اختصت به من تملك أو تشريف أو تعظيم(١).

ثم قال رحمه الله تعالى: «**الثاني: ما يضيفه الله إلى نفسه من المعاني والصفات التي لا تقوم بنفسها، كعلم الله وقدرته وإرادته وكلامه.**

فهذه الإضافات تقتضي قيام هذه المعاني بالمضاف إليه واتصافه بها، وهذا فرق بديهي»(٢).

أي لما كان هذا النوع من المضافات معان يتصورها الذهن ولا تقوم بنفسها ولا بد لها من ذات تقوم بها وتتعلق بها، كانت إضافتها إلى الله تعالى دليلاً على كونها صفة له سبحانه وتعالى خلاف النوع الذي تقدم والله الموفق.

القاعدة العاشرة: في تقسيم الصفات وأنواعها.

الصفات تنقسم إلى ثبوتية وسلبية، والثبوتية تنقسم إلى ذاتية وفعلية.

لم يتوسع السلف رحمهم الله تعالى في تقسيم الصفات وتنويعها كما يقول شيخ مشايخنا العلامة محمد أمان بن علي الجامي رحمه الله تعالى قال: «إذ ليس من عادتهم الإسراف في الكلام في المطالب الإلهية، بل لا يكادون يتجاوزون الكتاب والسنة في مبحث الصفات، إلا أن أولئك الذين حضروا زمن الفتنة (بعد نشأة علم الكلام في عهد العباسيين) وابتلوا بمناقشة علماء الكلام وجدالهم بأسلوبهم اضطروا للخوض في تقسيم

---

(١) وانظر: الفتاوى: (١٧/١٥١)، الصفدية: (٢/٦٧)، بدائع الفوائد ص:٣٧١ وما بعدها.

(٢) بحث كلام الله تعالى ص:٢٩، وانظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٩/١٧)، العقائد السلفية: (١/١٢٤).

الصفات بِقَدَرٍ ...»[1].

والمقصود هنا بيان أن الصفات تنقسم إلى ثبوتية وسلبية، قال الشيخ رحمه الله تعالى: «**فالثبوتية: ما أثبته الله تعالى لنفسه في كتابه، أو على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكلها صفات كمال، لا نقص فيها بوجه من الوجوه، كالحياة، والعلم، والقدرة، والاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا، والوجه، واليدين، ونحو ذلك.**

فيجب إثباتها لله تعالى حقيقةً على الوجه اللائق به، بدليل السمع والعقل، أما السمع: فمنه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلالاً بَعِيداً﴾[2]، فالإيمان بالله يتضمن الإيمان بصفاته، والإيمان بالكتاب الذي نزل على رسوله يتضمن الإيمان بكل ما جاء فيه من صفات الله، وكون محمد صلى الله عليه وسلم رسوله يتضمن الإيمان بكل ما أخبر به عن مرسله وهو الله عز وجل.

---

(١) الصفات الإلهية في الكتاب والسنة ص:١٩٩.

وذلك أيضاً لعدم حاجتهم لمثل ذلك، لجودة الفهم وعدم دخول الشبه، فلما دخلت العجمة على الناس وساء فهمهم، احتاج أهل العلم للتفصيل والتقسيم والتنويع، استنباطاً واستقراء للنصوص الشرعية، لا ابتداعاً واختراعاً تبعاً للأوهام العقلية، وتشتد الحاجة إلى ذلك إذا وجد التلبيس والتمويه من أهل البدع والضلال من الفلاسفة والمتكلمين كما هو الشأن في القاعدة السابقة.

فكثير من الأمور تكون بديهية لا تحتاج إلى تفصيل وتقسيم، ولكن إذا قام أهل الباطل بتمويههم وتلبيسهم احتاج أهل العلم وحماة العقيدة لبيان تلك الفروق والتقاسيم، ليظهر الحق ويبطل كيد أهل الأهواء والبدع، كما هو الشأن في أقسام التوحيد وأقسام الصفات وأنواع الإضافة وغيرها من التقاسيم التابعة للكتاب والسنة المأخوذة منها بالاستقراء والاستنباط الصحيح.

(٢) النساء:١٣٦.

وأما العقل: فلأن الله أخبر بها عن نفسه، وهو أعلم بها من غيره، وأصدق قيلاً، وأحسن حديثاً من غيره، فوجب إثباتها له كما أخبر بها من غير تردد ....».

ثم قال: «**والصفات السلبية: ما نفاه الله عن نفسه في كتابه، أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم، وكلها صفات نقص في حقه، كالموت، والنوم، والجهل، والعجز، والتعب، فيجب نفيها عن الله مع إثبات ضدها على الوجه الأكمل، لأن النفي المحض الذي لا يتضمن صفة ثبوتية لا يأتي القرآن والحديث به، لأن النفي ليس بكمال إلا أن يتضمن ما يدل على الكمال**[1]»[2].

وهذا التقسيم يوضحه ويقيده ما تقدم ذكره من منهج السلف في الأسماء والصفات، وأنه إثبات ما وردت به النصوص ونفي ما نفته النصوص، إثبات من غير تكييف ولا تمثيل، وتنزيهٌ من غير تحريف ولا تعطيل كما تقدم شرحه في المبحث الثاني، وقد نبه الشيخ رحمه الله تعالى إلى ذلك.

والخلف كالأشاعرة وغيرهم لهم تقسيم للصفات، وستأتي بإذن الله تعالى مناقشة الشيخ لهم في المبحث التالي، والله الموفق والهادي.

---

(١) تقدم بيان ذلك في القاعدة الرابعة.

(٢) العقائد السلفية: (٨١/١)، وانظر: القواعد المثلى ص:٢١.

المبحث الرابع: جهوده في بيان فساد طريقة المتكلمين في باب الأسماء والصفات.

تقدم الكلام في المباحث السابقة في بيان مذهب السلف رحمهم الله تعالى في توحيد الأسماء والصفات، وما هم عليه من اتباع الكتاب والسنة والأخذ بالنصوص الشرعية والوقوف عندها.

وهذان المبحثان في بيان ما أحدثه المخالفون وزلت به أقدامهم فانحرفوا عن منهج السلف في هذا الباب العظيم، الذي هو أصل الأصول، لأنه معرفة الرب العظيم، وهؤلاء هم أهل الكلام المذموم الذي ذمه السلف[1].

ولا يخفى ما حصل بسبب ما أحدثه المتكلمون من المقالات في صفوف المسلمين من التفرق والاختلاف المنهي عنه، وما تبعه من ضعف وتسلط الأعداء.

قال الشيخ رحمه الله تعالى: «**من المحن التي ابتلي بها المسلمون، التراع والجدل والتفرق والاختلاف ورمي بعضهم بعضاً بالتفسيق تارة وبالتكفير أخرى، وذلك لأن أكثرهم ترك الاستدلال بالكتاب والسنة ورجعوا إلى القواعد المنطقية الفلسفية، فآل بهم الأمر إلى ما آل.**

وإلا لو رجعوا إلى كتاب الله وسنة نبيه وقالوا كلنا متفقون على أن الله ربنا وخالقنا ومعبودنا، لا شبيه له ولا نظير ولا مثيل له: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾....» إلى أن قال: «**لو مشوا على هذا الصراط المستقيم لما حصل ما حصل من التفرق والانقسام**»[2].

والأصل الذي يجتمع عليه الخلف أي المتكلمون هو الإعراض عن الكتاب والسنة، والزهد في النصوص الشرعية، وتقديم العقل وتعظيمه، والانحراف في الصفات، وتحريف نصوصها أو تكذيبها.

---

(١) انظر من أمثلة انحرافهم أيضاً ص: ١٧٤ وما بعدها، وص: ١٨٨ وما بعدها.

(٢) نقض كلام المفترين ص: ٤٠-٤١.

وغاية ما يذهبون إليه وجماع شبههم في هذا الباب هو دعوى التشبيه في النصوص، وأن إثبات النصوص يلزم منه تشبيه الخالق بالمخلوق وعَدَم كونه قديماً متزهاً عن صفات المخلوقات، وسواء قالوا يلزم منها التجسيم أو الحدوث أو التعدد أو التركيب أو غير ذلك، فكله مرده إلى أنه بذلك لا يكون متزهاً عن صفات المخلوقين، بل يكون مشابهاً لهم مماثلاً لهم، فلا يكون خالقاً.

قال الشيخ نقلاً عن الحافظ ابن حجر العسقلاني: «**وحاصل الاحتجاج للنفي**[1] **الرجوع إلى القياس على أصوات المخلوقين**»[2].

وقال أيضاً ناعياً عليهم: «**ومع ذلك فاتهم الفرق بين الخالق والمخلوق، وذلك لاستيلاء الأقيسة الكلامية على أدمغتهم حتى أذهلتهم عن المغايرة بين الخالق والمخلوق**»[3].

وإذا كان هذا هو حاصل قول نفاة الصفات -من المعتزلة والأشعرية وغيرهم[4]- وحاصل أقيستهم، فلم يبعد الشيخ رحمه الله إذ يصف حججهم وشبههم التي يوردونها في وجوب ما ذهبوا إليه من التأويل الفاسد الذي هو غاية التعطيل والجحد لوجود الرب عز وجل، بقوله: «**يوردون خيالات من نسج أفكارهم الملطخة بعذرات الفلاسفة، ويسمونها عقليات، وإنما هي أوهام وجهليات، إذ العقول لا تخالف الشرائع، ووظيفتها أن تسلم ذلك بعد إدراكها أو تحير فيها**[5]»[6].

ويقول رحمه الله متعجباً مما وصلوا إليه _ولا سيما الأشاعرة_ من رد النصوص واتباع العقول والآراء والتعلق بالشبه الفاسدة: «**فيا لله العجب من هؤلاء القوم -مع**

(١) أي نفي صفة الكلام، وسائرُ الصفات كذلك.

(٢) صفة الكلام ص:٦.

(٣) العقائد السلفية: (١/ ٢٥٠)، كلام الله ص:٢١.

(٤) انظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٨/ ٩٠).

(٥) في الأصل «فيه».

(٦) تقارير مهمة ص:٥١.

فضلهم وعلمهم[1]- كيف يلعب بهم الشيطان وتُغريهم آراء الفلاسفة وتلامذتهم المعتزلة تحت ستار التنزيه لله وعدم مشابهته للمخلوقات.

فعلى زعمهم يكونون منزهين الله أشد تنزيهاً من الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه والتابعين، لأن أولئك قابلوها بالتسليم والانقياد ولم يؤولوها ولم يردوا ما ثبت منها ...»[2].

وفي هذا الكلام وفيما سبقه أيضا إشارة إلى أمرٍ مُهم وهو أن مذهب التعطيل يرجع إلى الفلاسفة الذين تأثر بهم المعتزلة وكذلك الأشاعرة.

وهذا يبين كيف تسلل هذا المرض إلى الأمة، وأنها تلقته عن الأشعرية والماتريدية، وهم عن المعتزلة عن شيوخهم الجهمية عن أساتذتهم من الفلاسفة الملاحدة الذين لا يؤمنون بدين ولا نبوة، بل مقصودهم هو جحد الربوبية فروجوا ذلك في قالب التنزيه والبعد عن التشبيه.

ولذلك يقول رحمه الله عند ذكر منكري الصفات ومن ينفي الشيء وضده: «**وهل هذه إلا سفسطة وجنون، والظاهر أن الواضع لهذا المذهب الباطل كان قصده هو الجحد المحض، فأخذ يسكبه في قوالب التنزيه ويبرزه بهذه المناهج، تارة بزعم التأويل، وتارة بزعم المجاز** ...» ثم قال: «**ومآل هذه الأقوال نبذ الكتاب والسنة وتفضيل طريقة المتفلسفين والمتكلمين الوارثين علومهم عن الصابئة والفلاسفة الضالين على منهج القرآن والسنة ومنهج الصحابة والتابعين والأئمة المهتدين**»[3].

وقال أيضاً فيمن ينفي الصفات: «**وما القصد من هذه الأقوال إلا إنكار الربوبية، فروجوها على حساب التنزيه**»[4].

---

(١) الكلام مع الأشاعرة وقوله «مع فضلهم وعلمهم» حيث منهم من هو فقيه أو محدث أو مفسر أو غير ذلك.

(٢) العقائد السلفية: (١/٢٨٢).

(٣) تقارير مهمة ص:٢٤-٢٥، العقائد السلفية: (١/١٤٢)، وانظر: الشرح الوسط ص:٣٨.

(٤) تقارير مهمة ص:٢٣، وانظر: ص:٢٠، الشرح الوسط ص:٣٦-٣٧، العقائد السلفية: (١/١٣٦)، وانظر: (٢/١٦٧).

وهذا يؤكد على وجوب نبذ هذه الخيالات والأوهام والسخافات والأقيسة الفاسدة التي لا تفرق بين الخالق والمخلوق التي سيطرت على عقول النفاة، والتي قد عرف مصدرها وغايتها.

ويؤكد على وجوب الرجوع الصادق الحق إلى كتاب الله الحق وإلى سنة رسوله الصادق الناطق بالحق: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى * عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى﴾[1] والتمسك بذلك واليقين به وعدم الالتفات إلى ما خالفه.

ومما قرره الشيخ هنا أن المخالفين في هذا الباب ليسوا على درجة واحدة، وإنما ينقسمون إجمالاً إلى ثلاثة مذاهب، وهم الجهمية والمعتزلة والأشاعرة[2].

وهذا التقسيم راجع إلى اعتبار موقفهم من الصفات ونفيها، ولذا سوف يكون الكلام في هذا المبحث تابعاً لهذا التقسيم، ويتبع ذلك إن شاء الله تعالى الإشارة إلى تقسيم آخر هو باعتبار موقفهم من نصوص الأسماء والصفات وممن جاء بها وتمسك بها.

قال الشيخ رحمه الله تعالى: «**انقسم الناس**[3] **إجمالاً إلى ثلاثة مذاهب: مذهب الجهمية نسبة إلى الجهم بن صفوان، وكنيته أبو محرز وقيل كان من سمرقند، وقيل من ترمذ، ويمتاز مذهبه بالجبر المحض ونفي الصفات، والرؤية، والقول بأن القرآن مخلوق، ونفي الأسماء والصفات، زاعماً أنه يتره الله عن مشابهة المخلوقات** ...»[4].

فنفت الجهمية الأسماء والصفات بدعوى أن ظاهر النصوص يفيد التشبيه والتجسيم، وقد أجاب الشيخ رحمه الله تعالى عن ذلك وأبطل هذه الدعوى بما يلي[5]:

١. أن ظاهر النصوص لا يفهم منه ما يدل على خصائص صفات المخلوقين، ولو كان كذلك لما خالف أحد في رده، ولكنه ليس مراداً بالاتفاق، للقطع بأنه

(١) النجم:٤-٥.

(٢) انظر: تحذير المسلمين ص:١٠٢، وإكمال الدين: (٧٢/٢) بالإضافة إلى الإحالات الآتية.

(٣) المراد أهل الكلام المخالفون لما عليه السلف.

(٤) الأجوبة الصومالية: (١١/٢)، وانظر: نقض كلام المفترين ص:١٩-٢٠، وص:٣٣، تتريه السنة والقرآن ص:٧٨-٧٩.

(٥) انظر: هذه الأجوبة في: العقائد السلفية: (١٠٦/١-١٠٧).

تعالى ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله.

٢. أن الصفة تتبع الموصوف فظاهر هذه الصفات على ما يليق بالله تعالى، وليس في العقل ولا في السمع ما ينفي هذا.

٣. كما أن ذاته المقدسة ليست كذوات المخلوقين، فكذلك صفاته ليست كصفات المخلوقين، فالقول في الصفات فرع عن الكلام في الذات[(١)].

ثم قال رحمه الله تعالى: «**المذهب الثاني مذهب المعتزلة، وهؤلاء وافقوا جهماً في نفي الصفات والرؤية والقول بخلق القرآن، ولكن أثبتوا لله أسماءه كحي وعليم وقدير...**»[(٢)].

قال: «**وقالوا سميع بلا سمع بصير بلا بصر ونفوا الكلام، وقالوا بل يخلق الله الكلام منفصلاً عنه ...**»[(٣)].

وقال: «**والمعتزلة قد أقرت بالصفات المعنوية وأنكرت صفات المعاني**[(٤)] **زاعمة – زيادة على ما زعمه جهم– أن ثبوت هذه الصفات مع كونها قديمة يلزم منه تعدد القدماء**»[(٥)].

ثم قال رحمه الله تعالى: «**والجواب أولاً: لا يجوز لمسلم أن ينكر ثبوت ما صح نقلاً وعقلاً، ويأتي بمثل هذه التشكيكات التي تشم منها رائحة الإلحاد**»[(٦)].

قال: «**بل عليه الإيمان والتسليم ويجزم أن عقله قاصر مهما بلغ وعلا وارتقى أن يدرك كنه ذاته تعالى أو صفاته، فإذا كان لا يدرك كنه كثيرٍ من المخلوقات كالروح**

---

(١) وهي القاعدة السابعة من قواعد الأسماء والصفات، التي سبق ذكرها في المبحث السابق.

(٢) الأجوبة الصومالية: (٢/١١)، وانظر: العقائد السلفية: (١/١٠٦).

(٣) نقض كلام المفترين ص:٣٣.

(٤) والمراد بالمعنوية الأسماء، وسيأتي بيان هذه الألفاظ عند ذكر مذهب الأشاعرة طريقتهم في الأسماء والصفات.

(٥) الأجوبة الصومالية: (٢/١٢).

(٦) العقائد السلفية: (١/١٠٧-١٠٨)، وانظر: نقض كلام المفترين ص:١٢٨.

والعقل فكيف يمكنه أن يدرك كنه الله أو صفاته»[1]

وقال في الشرح الوسط: «**ثانياً: إنما المحظور في تعدد القدماء المتغايرة، ونحن نمنع تغاير الذات مع الصفات على أن الممتنع تعدد القدماء إذا كانت ذوات مستقلة لا تعدد صفات لذات واحدة.**

وتوضيح هذا أننا نقول ليست الصفات عين الذات ولا غيرها، وهذا القدر متفق عليه عند جميع أهل السنة، ووقع الخلف في تفسير الغير، قالت الأشعرية ومن وافقهم من أتباع الأئمة الأربعة: إن الغير ما جاز مفارقة أحدهما للآخر، وبعبارة أخرى ما يصح انفكاكها عن الآخر، وليست عين الذات لأن مفهومها غير مفهوم الذات.

قال شيخ الإسلام في الجواب الصحيح: «والذي عليه سلف الأمة وأئمتها إذا قيل لهم علم الله وكلام الله هل هو غير الله أو لا، لم يطلق النفي ولا الإثبات، لأن إثبات الغيرية يوهم أنه مباين له، والنفي يثبت العينية، بل نطلب الاستفصال، فنقول له صفات الموصوف لا تكون مباينة له منفصلة عنه، وإن كان مخلوقاً، فكيف بصفات الخالق؟!

وإن أراد بالغير أنها ليست هي هو، فليست الصفة هي الموصوف فهي غيره بهذا الاعتبار، واسم الرب إذا أطلق يتناول الذات المقدسة الموصوفة بصفات الكمال، وهذه الصفات ليست زائدة على هذا المسمى، بل هي داخلة في المسمى، ولكنها زائدة على الذات المجردة التي تثبتها النفاة[2] فأولئك لما زعموا أنه ذات مجردة، قال هؤلاء: الصفات زائدة على ما أثبتموه من الذات»[3]إ.هـ.

وبالجملة فلا يعقل موجود بدون صفات، لكن قد يفرضه الذهن لأنه يفرض أشياء مستحيلة الوقوع.

وينبغي أن يعلم أن هناك فرق بين التقدير الذهني والوجود الخارجي، وليس كل

---

(١) نقض كلام المفترين ص:١٢٨.

(٢) أي نفاة الصفات الذين يثبتون ذاتاً ليس لها صفات.

(٣) انظر: الجواب الصحيح: (٣/٢٩٧-٢٩٨) مع اختلاف في اللفظ لا يؤثر في المعنى.

ما يفرضه الذهن يكون له وجود في الخارج، وبهذا تعرف ضعف مقالة الجهمية ونظائرهم من منكري الصفات ...»(1).

وقال في العقائد السلفية: «**وما أحسن ما قال شيخنا الشيخ عبد الله الحنفي رحمه الله تعالى في منظومته في علم الكلام، قال رحمه الله تعالى:**

والشبهة التي علينا تورد ... من أنه قد يلزم التعدد

مدفوعة بقولنا يمتنع ... تعدد الذوات يا من يسمع»

ثم قال: «**فهل يعقل إله موجود لا علم له، ولا إرادة، ولا سمع، ولا بصر، ولا قدرة، ولا كلام، ولا محبة، ولا غضب، ولا رضا، ولا رحمة، ولا كره، ولا بغض، ولا داخل العالم، ولا خارجه، ولا فوق، ولا تحت، ولا يمين، ولا يسار؟! فهل هذا إلا معدوم لا وجود له في الحقيقة؟!**

لا يقول بهذا من يتصف بالحجى ويعرف ما يقول»(2).

ويتضح من هذا أن نتيجة مذهب الجهمية والمعتزلة واحد هو نفي وجود الله تعالى، لأن نفي الأسماء معناه إثبات العدم، وإثبات أسماء لا معاني لها ولا تدل على صفات، هو مثلُ نفيها، فحقيقة المذهبين ونتيجتهما واحدة وهي إنكار وجود ربٍ معبود يسمع عباده ويراهم، يحب مؤمنهم ويكره كافرهم، وإنما إثبات شيء مستحيل لا وجود له إلا في أذهان شرار الخلق من المعطلة نفاة المعبود من الجهمية والمعتزلة.

أما المذهب الثالث فهم الأشاعرة، وقد توسع رحمه الله تعالى في الكلام على مسلك الأشاعرة في الأسماء والصفات، وتقسيمهم لها وبيان مواطن الخلل التي وقعوا فيها.

بل إنه رحمه الله تعالى ألف رسالة في بيان ما تميزت به الأشاعرة في مسائل الاعتقاد، وهي أجوبة لأسئلة وردت إلى الشيخ رحمه الله تعالى وسماها: «الأجوبة الصومالية عن العقائد الأشعرية» ثم لخصه.

وأيضاً توسع في الرد عليهم في كتابه "العقائد السلفية" وسائر شروح الدرر السنية،

---

(1) الشرح الوسط ص:٢٧-٢٩، وانظر: العقائد السلفية: (١/١٠٧-١٠٨).

(2) العقائد السلفية: (١/١٠٧-١٠٨).

و"نقض كلام المفترين على الحنابلة السلفيين"، و"تتريه السنة والقرآن عن أن يكونا من أصول الضلال والكفران" وغيرها.

وخلاصة ما تميزت به الأشعرية كما في تلخيص الأجوبة الصومالية عن العقائد الأشعرية خمس مسائل(١):

١. حصر الصفات في عشرين صفة.

٢. تأويل الصفات الخبرية.

٣. ولعهم في نفي العلو.

٤. القول بحدوث صفات الأفعال.

٥. الكلام على القرآن، أي القول بخلق القرآن وإثبات الكلام النفسي.

٦. إثبات الكسب للعبد.

وهذه النقاط الخمس الأولى تبين بوضوح مسلك الأشاعرة في باب الأسماء والصفات، وتَظهرُ بذلك مخالفتهم لمذهب السلف رحم الله تعالى حيهم وميتهم.

وسنتكلم الآن بإذن الله تعالى على مسلكهم في هذا الباب على وجه العموم، وسيأتي إن شاء الله الكلام على مسألة العلو والكلام وقاعدة التأويل وغيرها في المباحث القادمة.

فمما تميز به مسلك الأشاعرة في هذا الباب حصرهم الصفات في عدد معين، ونفي سائر الصفات الواردة، وهذا من البدع التي أحدثوها.

قال رحمه الله تعالى في الدرر السنية بعد أن بين مسلك السلف في إثبات الأسماء والصفات، قال:

«لا تحصر الصفات في عشرينا   بل آمناً بما أتى يقينا

فحصرها في عدد معلوم   من بدع القوم من المعلوم»(٢)

وسبب ذلك هو ابتعادهم عن منهجِ السلفِ واعتقادِهم وأقوالِهم في مسائل

---

(١) انظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٤٦/٩).

(٢) العقائد السلفية: (٧٧/١)، وانظر: نقض كلام المفترين ص:٣٣.

الاعتقاد، وتأثرهم بما دخل على الأمة الإسلامية من التجهم والفلسفة اليونانية، قال الشيخ رحمه الله تعالى: «**وليس للخلف دليل على حصر الصفات في عشرين، بل القرآن والسنة يردان ذلك الحصر المزعوم، ولكن لما عربت الكتب اليونانية الفلسفية، واشتغل بها قوم من علماء المسلمين، وتشبعوا بمبادئها، ورسخت في أذهانهم قواعدها، نظروا فوجدوا أن هناك آيات وأحاديث تنص على صفات الله سبحانه، وبحسب ما قرؤوا وفهموا من تلك العلوم أن هذه الصفات لا تنبغي أن تكون لله، ذلك الإله الذي تصوروه بحسب معلوماتهم الفلسفية، فبقوا متحيرين بين الكفر بالله وبين الإيمان**»(1).

فإنهم إذا أخذوا بهذه العلوم المعظمة عندهم جحدوا الصفات وأنكروا ربهم وكفروا به، ولم يمكنهم الإيمان بالصفات وإقرارها كما جاءت، لمخالفتها للقواعد العقلية المزعومة عندهم، وصاروا إلى مسالك شتى في التعطيل والتحريف كما بينه الشيخ رحمه الله تعالى وقرره.

وهذا يدل على أن أعظم أسباب انحراف الأشاعرة وغيرهم هو تأثرهم بالفلسفة وكلام الجهمية، وتمسكهم بالأوهام العقلية التي كانوا يظنون أنها قواطع وبراهين تخالف ما جاء في نصوص الوحيين وكلام الله ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

فخاضوا في هذا الباب معتمدين على العقل، مقدمين له على النصوص التي سلطوا عليها القواعد الفاسدة، كالمجاز والتأويل، وأنها آحاد وغير ذلك، ليسلم لهم ما أصلوه من الأوهام العقلية التي يسمونها قواعد وأصول وبراهين.

وبسبب خوض الأشاعرة في هذا الباب بالعقل المجرد، جاؤوا بهذا الحصر وبهذا التقسيم المحدث المخالف لما عليه السلف رحمهم الله تعالى.

فقالوا الأحكام العقلية ثلاثة: الوجوب والاستحالة والجواز، فأوجبوا لله عشرين صفة، وهي صفات المعاني وعددها سبعة، والمعنوية وهي مشتقة منها وعددها سبعة، والسلبية وعددها خمسة، والنفسية وهي واحدة.

وقالوا يستحيل عليه أضدادها، ويجوز في حقه تعالى صفة واحدة وهي إيجاد الممكن

---

(1) العقائد السلفية: (١/٧٨).

أو إعدامه كالخلق والرزق والإعدام والإحياء، وما إلى ذلك، كما قال في الجوهرة:

وجائز في حقــه مــا أمكنــا　　　إيجاداً إعداماً كرزقــه الغــنى

ثم عطلوا وأولوا سائر الصفات الأخرى الواردة في الكتاب والـسنة، ويـسمونها الصفات الخبرية، كالاستواء والوجه والنزول واليدين والعلو والقَدَم والرحمة، وزعمـوا أن هذه الصفات لا بد لها من تأويل، لأن فيها مشابهة للخالق بالمخلوق(١).

فرجعوا في ذلك إلى مسلك الجهمية كما رجعت إليه المعتزلة.

وأما الصفات العشرين التي أثبتوها فإنهم زعموا أنهم استندوا في إثباتها على البراهين العقلية وجاءت الأدلة السمعية مقوية لها ومعززة(٢).

وهذا يوضح أن اعتمادهم إنما هو على العقل، وأن النصوص لا وزن لها عندهم في الحقيقة، فإن وافقتهم أخذوا بها استئناساً، وإن خالفتهم أولوها وحرفوها وردوها.

وسيأتي مزيد بيان لذلك عند ذكر القواعد الفاسدة التي اعتمدوا عليهـا في هـذا الباب.

وهذه الصفات العشرين تنقسم عندهم إلى أربعة أقسام:

١. صفة نفسية، ٢. الصفات السلبية، ٣. صفات المعاني، ٤. الصفات المعنوية.

وقد أورد الشيخ بيانها بألفاظهم وعبارتهم، ثم أَتبع ذلك بما تيسر من نقدهم وبيان موطن الخلل في كلامهم، والقصد من ذلك كما يقول رحمه الله تعالى: «**لكـي يفهـم القارئ إذا قرأ الكتب الموضوعة في هذا الفـن اصـطلاحاتهم، ومـا يعنـون بهـذه الصفات**»(٣)، ويحصل له بذلك أيضاً التنبه إلى موضع النقص والخطأ في كلامهم.

---

(١) انظر: الأجوبة الصومالية: (٢/١٣- ١٤).

(٢) انظر: الأجوبة الصومالية: (٢/١٤).

(٣) العقائد السلفية: (١/٨٠)، شرح الدرر السنية ص:١٠، وأحب أن أنبه القارئ لكتب الـشيخ رحمه الله تعالى أنه ربما يسلك هذا المسلك في غير هذا الموطن، وربمـا اسـتعمل عبـارتهم أو اصطلاحهم أحياناً، مع تعديله أو تغيره تنبيهاً على ما فيه من النقص، وما يحتاجه من التعـديل، ليكون صحيحاً مقبولاً، كما في تعريفه لعلم التوحيد، وفي بعض كلامه في الأسماء والـصفات، والله أعلم.

أولا: الصفة النفسية

قال الشيخ رحمه الله تعالى: «**وهي صفة الوجود، ومعنى النفسية كونها منسوبة إلى نفس الشيء وذاته، فهي من حيث أنها صفة مغايرة للذات، ومن حيث الحقيقة متحدة، أي نفس الذات**»[1].

وإطلاق الأشاعرة هنا لفظ الغير في قولهم صفة مغايرة للذات، فيه إجمال،كما تقدم، فإن الغير قد يراد به ما كان مفارقاً للشيء، فيجوز وجود أحدهما وعدم الآخر، أو مفارقة أحدهما في الزمان والمكان والوجود.

وبهذا المعنى لا يصح أن يقال إن الصفات غير الذات.

وإن أُريد بالغير ما ليس هو عين الشيء، ويعبر عنه بأنه ما جاز العلم بأحدهما دون الآخر، فالصفات على هذا الاعتبار غير الذات[2].

وعلى كل حال فإن الصفات لا تكون إلا تابعة للذات قائمة بها، ولا تقوم الصفات بنفسها، بل لا بد لها من ذات، والذات لا تكون إلا بصفات، وما ليس له صفة فهو معدوم.

ولكن لما صار المتكلمون يتصورون في أذهانهم ذاتاً منفكة عن الصفات، وصفات من غير ذات، صاروا يقولون مثل هذا الكلام، وهذا لا وجود له في خارج الذهن وخياله.

وبالتفصيل السابق يتضح ما قيل في صفة الوجود، وأنها من حيث أنها صفة مغايرة للذات، ومن حيث الحقيقة فهي متحدة أي نفس الذات.

ولكن هذا المعنى ليس خاصاً بصفة الوجود، بل هو عام يقال في جميع الصفات فلا وجه لتخصيص صفة الوجود بأنها صفة نفسية دون غيرها من الصفات، وإنما يخص الأشاعرة هذه الصفة بهذا المعنى لأنهم في واقع الأمر لا يكادون يثبتون على الحقيقة صفة غير هذه الصفة كما سيتضح مما سيأتي في هذا المبحث إن شاء الله تعالى، وإلا فإن جميع

---

(١) الأجوبة الصومالية (١٥/١)، العقائد السلفية: (٨١/١)، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٤٦/٩).

(٢) انظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة: (١٠٩٠/٣-١٠٩٤)، وانظر ص: ٣١١.

الصفات قائمة بالذات كما هو مبين وموضح في موضعه.

ثانياً: الصفات السلبية

قال الشيخ رحمه الله تعالى: «**وسميت بالسلبية لأنها تسلب أضدادها**»[1].

وهي خمسة: البقاء، والقدم، ومخالفة الحوادث، وقيامه بالنفس، والوحدانية.

وقد عرفوا هذه الصفات الخمس كما يحكي الشيخ ذلك عنهم بقوله:

«**البقاء هو امتناع لحوق العدم...**

والقدم أي لا أول لوجوده...

ومخالف لغيره أي أن الله تعالى مخالف لغيره من المخلوقين في صفاته وأفعاله، بمعنى أن ليس له شبيه ولا نظير في الصفات والأفعال.

ومعنى قيامه بالنفس: أنه لا يفتقر إلى ذات يقوم بها...

ومعنى الوحدانية: أنه لا نظير له في الذات والصفات والأفعال...»[2].

وهذه الصفات في الحقيقة صفات ثبوتية إلا مخالفة الحوادث، ولكنهم لما ذهبوا إلى أنها سلبية عرفوها بالنفي والسلب بقصد تأكيد كونها سلبية، وإيهام القارئ أنها صفات سلبية، وهذا لا يفيدهم شيئاً عند التمحيص كما قال الشيخ رحمه الله تعالى: «**وأنا أقول كل صفاته كذلك**[3] **فلا معنى لتخصيص هذا العدد بهذا الاسم، يوضحه أننا إذا قلنا ويستحيل عليه أضداد هذه الصفات، فإنه قاعدة عامة، واندرج تحتها السلبية وغيرها**»[4].

---

(١) تقارير مهمة ص:١٠، الشرح الوسط ص:٢١، وانظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٤٦/٩)، الأجوبة الصومالية (١/ ١٥-٢٣)، الأجوبة الصومالية: (٢/١-٤).

(٢) العقائد السلفية: (١/٨١-٨٥) وانظر: تقارير مهمة ص:١٠، الشرح الوسط ص:٢١، وانظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٤٦/٩)، الأجوبة الصومالية (١/١٥-٢٣)، الأجوبة الصومالية: (٢/١-٤).

(٣) أي تسلب أضدادها.

(٤) تقارير مهمة ص:١٠، وانظر: الشرح الوسط ص:٢١.

وهذا واضح جداً، إذ أن اتصاف الله تعالى بصفات الكمال معناه عدم اتصافه وامتناع اتصافه بأضدادها، فكل صفة لله تمنع اتصاف الله بضدها.

ولو قال قائل صفات المعاني أيضا سلبية، فالعلم بمعنى عدم الجهل، والحياة بمعنى عدم الموت، والبصر بمعنى عدم العمى، والسمع بمعنى عدم الصمم، وهكذا، لكان صحيحاً على حسب تعريفهم، ولكنهم لما أثبت العقل عندهم هذه الصفات أثبتوها، وجعلوها صفاتاً ثبوتية سموها صفات المعاني، ولما لم يثبت العقل تلك الصفات لجئوا إلى جعلها من باب السلوب، لأن باب السلوب -على طريقتهم- ليس بشيء حتى يضطروا إلى تأويله أو نفيه، فهذا التقسيم هو إلى كونه نوع من التهرب من إثبات الصفات والفرار من الإقرار بها أقرب منه إلى كونه قضية علمية أو أنه بسبب وجود ما يقتضيه من المعاني الفارقة التي تستوجب التقسيم مع ما فيه من إيهامِ الإقرار بها وإثباتها.

فتعريف الأشاعرة للصفات السلبية بما تقدم، لا يساعدهم على حصرها في هذا العدد.

فإن قيل قد عرف بعضهم الصفات السلبية أنها التي تدل على سلب ما لا يليق بالله عن الله من غير أن يدل على معنى وجودي قائم بالذات(١).

فاشتَرَطَ هنا عدم دلالتها على معنى وجودي قائم بالذات، فخرج بذلك الصفات الثبوتية وبقيت السلبية.

فالجواب أنه خرج بذلك كل معنى ثبوتي، ولم يبق إلا النفي المحض والسلب المحض الذي ابتلي به المتكلمون، وقد تقدم في المبحث السابق أن هذا ليس بشيء، بل هو عدم محض، فلا يكون مدحاً ولا كمالاً،حتى يتضمن إثبات صفات الكمال لله، وما لم يكن مدحاً ولا كمالاً لا يصح أن يكون في صفات الله تعالى، فإن أسماء الله تعالى حسنى، بالغة في الحسن والكمال.

وعلى هذا فما يدخل تحت هذا التعريف لا يصح أن يكون من صفات الله تعالى،

---

(١) انظر: الصفات الإلهية في الكتاب والسنة ص:٢٠٠-٢٠١، منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات ص:٨.

بل إنَّ وصف الله بذلك هو النقص والعيب، وليس من الكمال في شيء.

وهذا المسلك، أي طريقة الوصف بالسلوب والنفي المحض هو مسلك الجهمية وهو مخالف لطريقة الكتاب والسنة، فإنها جاءت بالإثبات المفصل والنفي المجمل.

ثم إن الشيخ رحمه الله تعالى تعقب الأشاعرة هنا أيضاً في إطلاق بعض هذه الصفات على الله تعالى، وفيما اشتمل عليه بعضها من المعاني الباطلة أو الناقصة فقال: «**وقد أطلق المتكلمون عليه سبحانه وتعالى صفة القدم ومخالفة الحوادث وقيامه بالنفس، وهذه الثلاثة بهذه الألفاظ مبتدعة، حيث أنها لم ترد في الكتاب ولا في السنة، والقول المختار لدى السلف والخلف أن أسماء الله وصفاته توقيفية**[1] .... **فالأولى إطلاق الصفة الواردة**[2] »[3].

فإطلاق هذه الصفات لا يصح، وإن قصد بها معنى صحيحاً، فإن فيما ورد من الصفات في الكتاب والسنة غنية عن غيرها، كما إنه قد يوجد في غيرها من المعاني الباطلة كما في هذه التي أطلقها الأشاعرة.

فأما وصف الله بالقديم فإنهم وإن أرادوا به أنه لا أول لوجوده، ولكن الوارد في القرآن والسنة هو الأول، والقديم في لغة العرب هو المتقدم على غيره، فيقال قديم للعتيق، وحديث للجديد، كما قال الله تعالى: ﴿حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾[4]، فلفظ القديم من حيث هو لا يستلزم المدح والكمال، ولا مطلق القدم، وليس فيه دلالة على أن غيره مفتقر إليه محتاج إليه.

قال رحمه الله تعالى: «**ولا يخفى أنه لم يرد في شيء من القرآن والأحاديث الصحيحة بأن القديم من أوصاف الله، والأولى**[5] **أن يوصف الله بما ورد، وهو الأول**

---

(١) كما تقدم في المبحث السابق.

(٢) أي باللفظ الوارد.

(٣) العقائد السلفية: (٨٦/١)، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٤٦/٩)، والأجوبة الصومالية: (١٦/١) وما بعدها، و(٢/٢).

(٤) يس: من الآية٣٩.

(٥) أي الواجب كما تقدم تقريره في المبحث السابق من أن أسماء الله تعالى وأوصافه توقيفية.

والآخر»[1].

وقال رحمه الله تعالى في إطلاقهم على الله تعالى صفة مخالفة الحوادث: «**ولا ريب أن هذا اللفظ لم يرد في الكتاب ولا في السنة، والذي وصف الله به نفسه أنه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾**[2] **والفرق بين العبارتين ظاهر، وبيانه أن عبارة الأشاعرة فيها أن الله مخالف لغيره، والقرآن يقول إن أحداً من المخلوقين لا يماثله ولا يكافئه، فلم يكن اللفظان مترادفين حتى يلزم من صحة إطلاق أحدهما صحة إطلاق الآخر.**

وهناك فرق آخر، فإن الظاهر من المخالفة للحوادث أن ما ثبت للمخلوقين من الصفات كالقدرة والعلم والسمع والبصر لا يصح أن يثبت للخالق، وليس ذلك مراداً[3]**، فقد ثبت للخالق قدرة لا يقف في سبيلها شيء، وللمخلوق قدرة محدودة، وللخالق علم شامل محيط، ولم يؤت المخلوق من العلم إلا قليلاً، وهكذا سائر الصفات»**[4].

وأما إطلاقهم على الله تعالى صفة قيامه بالنفس، فإنهم وإن فسروه بمعنى صحيح، وهو أنه لا يقوم بغيره، ولكن الذي جاء في النصوص قوله تعالى: ﴿الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾: «**ومعنى القيوم القائم الحافظ لكل شيء، والمعطي له ما به قوامه، وذلك المعنى المذكور في قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾**[5]»[6].

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٩/٤٦)، وانظر: العقائد السلفية: (١/٨٥-٨٦)، الأجوبة الصومالية (١/١٩-٢٠).

(٢) الشورى: من الآية١١.

(٣) أي من النصوص، وإن كان يوافق مسلك الأشاعرة في سائر الصفات غير الصفات السبع التي أثبتوها.

(٤) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٩/٤٦)، وانظر: العقائد السلفية: (١/٨٥-٨٧).

(٥) الرعد: من الآية٣٣.

(٦) العقائد السلفية: (١/٨٧-٨٨)، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه ◄

وفرق بين قولك لا يقوم بغيره، وقولك لا يفتقر لغيره وكل شيء غيره يفتقر إليه غاية الافتقار ولا يقوم إلا به.

ولما في هذه الألفاظ من النقص في المعنى بحيث لا يثبت معه الكمال اللائق، كقولهم القيام بالنفس، أو لكون المعنى أصلاً لا يستلزم مدحاً، كقولهم مخالف الحوادث أو القديم، لذلك فإن هذه الألفاظ لا يصلح أن تكون صفاتاً لله عز وجل، لأن صفات الله تعالى يجب أن تكون حسنى، أي بالغة في الحسن أعلاه وأكمله، وما أرادوه من المعنى الحق الصحيح موجود في الأسماء الحسنى والصفات العلى الثابتة في الكتاب والسنة، التي لا نقص فيها، ولا تستلزمه البتة، كاسمه تعالى الحي القيوم، واسمه الأول والآخر، وكما وصف الله تعالى نفسه بقوله: ليس كمثله شيء.

ولا ينقضي العجب من قوم ذهبت عقولهم حتى عكسوا الأمر، فعدلوا عن الإثبات إلى النفي، وعما جاء عن الله تعالى وعن رسوله صلى الله عليه وسلم من صفات المدح والكمال إلى غيرها من الألفاظ الهزيلة الضعيفة.

فهنيئا لمن نجاه الله من ذلك، ورزقه التمسك بما عليه السلف، فعرف الله، وخافه ورجاه، وعبده ودعاه.

ثالثاً: صفات المعاني

وهي عندهم سبع صفات: العلم والكلام والسمع والبصر والإرادة والحياة والقدرة.

وقد بين الشيخ رحمه الله تعالى مرادهم بقولهم صفات معاني فقال: «**إضافة الصفات إلى المعاني بيانية أي صفات هي المعاني، والمعاني جمع معنى وهو لغة ما قابل الذات، واصطلاحاً كل صفة قائمة بموصوف موجبة له حكماً ككونه قادراً وكونه مريداً، فإنهما لازمان للقدرة والإرادة وهكذا غيرها**»(1).

الله: (٤٧/٩)، الأجوبة الصومالية: (١/٢١-٢٢)، (٣/٢).

(١) العقائد السلفية: (٨٩/١).

وفيما يلي بيان ذلك مع الاختصار[1]:

١. العلم

وهو صفة أزلية متعلقة بجميع الواجبات والجائزات والمستحيلات على وجه الإحاطة، من غير سبق خفاء، والدليل النقلي على ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ الَّذِي لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْماً﴾[2].

وقال تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْماً﴾[3] وقال تعالى: ﴿أَلا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾[4].

والدليل العقلي:

أ- إيجاد الأشياء، إذ لو لم يكن عالماً لم يمكنه إيجاد هذه الأشياء على هذا النظام البديع، فإن كل من يريد أن يعمل عملاً لا بد أن يتصوره، وهل يبني البناء إلا مهندس خبير، عالمٌ من قبل أن يبني كيفية البناء، والله ليس كمثله شيء.

ب- أن مما لا يقبل الجدل أن في مخلوقاته من هو عالم، ويستحيل أن يكون واهب العلم فاقداً له.

وهذا يدل على أن ما تقدم من الصفات السلبية عندهم ليست كذلك، أي ليست من قبل المعاني المضافة إلى الله التي توجب حكماً للذات، وهذا يؤكد أن مقصودهم هو النفي المحض المجرد الذي ليس تحته شيء، ولا يتضمن إثبات شيء وجودي سوى العدم، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

(١) انظر: الكلام في تعريف الصفات السبع الآتية في العقائد السلفية: (١/٨٩-٩٤)، تقارير مهمة ص:١١-١٤، شرح الدرر السنية ص:١٣-١٧، الشرح الوسط ص:٢٣-٢٧، الأجوبة الصومالية: (١/٢٣-٣١)، (٢/٥-٦)، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٩/٤٧).

(٢) طه:٩٨.

(٣) الطلاق:١٢.

(٤) الملك:١٤.

ج- أنه يلزم من عدم كونه عالماً نقصان الخالق وكمال المخلوق، وهـذا باطـل ومستحيل على الله سبحانه وتعالى اتصافه بالجهل.

٢. الكلام

وهو عندهم صفة أزلية قائمة بذاته تعالى، قال الشيخ: «**قال أهل الحديث والسنة إن الله لم يزل متكلماً إذا شاء ومتى شاء وكيف شاء، وفي هذا المقام نـزاع طويـل، وسيأتي الكلام عنه في بحث الكلام**»[(١)].

وكما أفرد الشيخ رحمه الله ذلك بالبحث، سنفرده بإذن الله تعالى وسيأتي إن شاء سبحانه في المبحث السادس[(٢)].

٣. السمع

وهو صفة أزلية قائمة بذاته، تتعلق بالمسموعات من الأصوات.

٤. البصر

وهو صفة أزلية تتعلق بالمبصرات من الذوات والأعراض، والدليل النقلي عليهمـا قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعاً بَصِيراً﴾[(٣)] وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[(٤)] .

والدليل العقلي:

أ- أنها من صفات الكمال والله أولى به.

ب- أنها كمال في المخلوقات، ومعطي الكمال أولى به.

جـ أنه من المودع في الفطر أن الإله من شأنه أن يكون سميعاً يجيب دعاء عباده، وبصيراً يرى من يعبده.

---

(١) العقائد السلفية: (٨٠/١).

(٢) ص: ٣٩٧، وسيأتي التعليق هناك على قولهم في هذه الصفات أنها أزلية قائمة بذاته تعـالى ص: ٤٠٧.

(٣) النساء: من الآية١٣٤.

(٤) الشورى: من الآية١١.

٥. الإرادة

وهي صفة قائمة به تعالى، تخصص الممكن ببعض ما يجوز عليه كالإيجاد والإعدام، فخرج الواجب والمستحيل، فلا تتعلق الإرادة بهما، والدليل النقلي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾[١].

والدليل العقلي: أن العقل حاكم أن الضدين بالنسبة إلى القدرة سواء، فلا بد من مخصص، وإلا لزم ترجيح أحد الضدين بلا مرجح، وهذا باطل[٢].

و لم يذكر الشيخ رحمه الله تعالى هنا أنها صفة أزلية، والأشاعرة ينصُّون على ذلك.

٦. الحياة

وهي صفة أزلية ذاتية ثبوتية، وتقتضي صحة العلم والقدرة لاستحالة قيامها بغير الحي.

والدليل النقلي قوله تعالى: ﴿الله لا إله إلا هو الحي القيوم﴾ وقوله تعالى: ﴿وَعَنَتِ الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ﴾[٣] .

والدليل العقلي:

أ- اتفاق العقلاء على اتصاف الله عز وجل بالحياة.

ب- أن الصفات كالقدرة والإرادة والحياة لا تقوم إلا بمن كان حياً.

ج- إن لم يكن حياً لزم من ذلك أن نقول باتصاف الميت بتلك الصفات وهو باطل.

٧. القدرة

«وهي صفة أزلية قائمة بذاته تعالى، يتأتى بها إيجاد كل ممكن وإعدامه» وقال أيضاً:

---

(١) يـس:٨٢.

(٢) جاء في تعريف الإرادة في شرح الدرر السنية قوله: «ويراد منها المشيئة، وهي صفة زائدة قائمة به تخصص الممكن ....» والمراد بقوله هنا صفة زائدة، أي على الذات المجردة من الصفات كما يتخيله النفاة للصفات، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في أول المبحث.

(٣) طـه: من الآية١١١.

وهي صفة أزلية تؤثر في المقدورات عند تعلقها بها، فإنه جل شأنه قادر على جميع الممكنات، وتعلق القدرة بالممكن تعلق إيجاد وإعدام، وتعلق الإرادة به تعلق تخصيص، والدليل النقلي قوله تعالى: ﴿وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيماً حَكِيماً﴾[2].

والدليل العقلي:

أ- لو لم يكن قادراً لم يمكنه إيجاد العالم، فوجود العالم دليل على قدرته.

ب- كل فاعل لا بد أن يكون قادراً.

ومجمل ما استدل به الأشاعرة على إثبات هذه الصفات السبع:

١- أنها صفات كمال، وعدم اتصاف الله بها نقص يستحيل في حق الله تعالى.

٢- اتصاف بعض المخلوقين بها، ومعطيهم إياها أولى بها.

٣- الاستدلال بآثارها، كالاستدلال بوجود الخلق على صفة العلم والإرادة والقدرة.

إضافة إلى الاستدلال بالنصوص الشرعية.

وهم في الحقيقة لا يعتمدون اعتماداً مباشراً على النصوص، بل اعتمادهم على عقولهم واستدلالهم بالنصوص تبع للدليل العقلي.

ولو كان النص الشرعي معتبراً مقدماً لأثبتوا سائر الصفات التي دل عليها الشرع، ولكن واقع الأمر خلاف ذلك.

ولهذا فهم يسمون هذه الصفات المعنوية بالصفات الثبوتية والعقلية، وما عداها فهو خبري يوهم التشبيه، ويجب تأويله أو تفويضه وعدم إثباته، قال الشيخ رحمه الله تعالى عند ذكر صفات المعاني: «**وتسميها المتأخرون الصفات الثبوتية والعقلية، وهي بزعمهم ثبوتها واقع بالعقل زيادة على النقل، كما يسمون ما عدا المعاني والمعنوية والسلبية بالصفات الخبرية، كالوجه واليدين، زعماً منهم أنها ثابتة بالخبر فقط، ولم يؤيدوا زعمهم**

---

(١) المائدة: من الآية١٢٠.

(٢) النساء: من الآية١٧.

برهان مقبول»[1].

وقد ذكر الشيخ رحمه الله تعالى أن مما امتازت به الأشاعرة هو تأويل الصفات الزائدة عن العشرين التي أثبتوها، فيؤولون الاستواء والوجه والنزول والمحبة والرضا وغيرها، وسيأتي الكلام في ذلك إن شاء الله تعالى.

والمقصود هنا الإشارة إلى أن إثباتهم لهذه الصفات هو لثبوتها بالدليل العقلي، أما ما يثبت بالخبر دون العقل فهو محل التأويل والتفويض.

وفي ختام البحث في صفات المعاني، أشار الشيخ رحمه الله تعالى إلى أنها تنقسم – أي كما يقول الأشاعرة– إلى قسمين، ماله تعلق بشيء، وما لا يتعلق بشيء، فصفة الحياة لا تعلق لها بشيء.

والقسم الآخر على ثلاثة أنواع، فالقدرة والإرادة تتعلقان بكل شيء جائز الوقوع، ولا تتعلق بالواجب ولا بالمستحيل.

والعلم والكلام يتعلقان بكل واحد من الواجبات والجائز والمستحيل.

والسمع والبصر يتعلقان بكل موجود واجباً كان أو جائزاً، عيناً كان أو معنى، كلياً كان أو جزئياً.

والله تعالى أعلم.

رابعاً: الصفات المعنوية

قال الشيخ رحمه الله تعالى: «**وسميت بالمعنوية لأنها منسوبة إلى صفات المعاني، ومشتقة منها، فإن الاتصاف بها فرع الاتصاف بالسبع الأول**[2]**، لأن اتصاف محلٍ من المحال بكونه عالماً أو قادراً أو حياً مثلاً، لا يصح إلا إذا قام به العلم أو القدرة أو الحياة، وقس على هذا»**[3].

---

(١) الشرح الوسط ص:٢٢-٢٣، وانظر: تقارير مهمة ص:١١.

(٢) أي صفات المعاني.

(٣) العقائد السلفية: (١٠٤/١).

فاشتق الأشاعرة من كل صفة من هذه الصفات اسم لله تعالى، فجعلوا الصفات مصدراً للأسماء، فاشتقوا من العلم اسم العليم، ومن الحياة اسم الحي، ومن القدرة اسم القدير، ومن الإرادة اسم المريد، ومن الكلام اسم المتكلم، ومن السمع اسم السميع، ومن البصر اسم البصير.

قال الشيخ رحمه الله تعالى معقباً على ذلك: «**ولكن جاءت النصوص باسم العليم والقدير والسميع والبصير والحي، ولكن لم تأت باسم المتكلم والمريد، فإن هذين الاسمين لم يردا في القرآن ولا في الأسماء الحسنى، ومعناهما حق**[1].

ولكن الأسماء الحسنى هي التي يدعى بها، وهي التي جاءت في الكتاب والسنة، وهي التي تقتضي المدح والثناء بنفسها.

وأما الكلام فجنسه ينقسم إلى محمود ومذموم، كالصدق والكذب، وكذلك الإرادة منها الممدوح والمذموم.

فلو سمينا الله بذلك لكان معناه الثناء على الله بما يصلح أن يكون ثناء وما لا يصلح... والمختار عند السلف والخلف أن أسماء الله وصفاته توقيفية كما مضى»[2].

وقد بين الشيخ رحمه الله تعالى أن ما قرره من المنع من إطلاق اسم المتكلم والمريد قد قال به بعض الأشاعرة أيضاً، كما في الشرح الجديد على جوهرة التوحيد[3].

والذي أدى بالأشاعرة أو بعضهم إلى إدخال اسمي المريد والمتكلم في أسماء الله تعالى هو أنهم جعلوا الصفات مصدراً تؤخذ منه الأسماء، والصحيح كما تقدم أن هذا الباب توقيفي، وأيضاً باب الصفات أوسع من باب الأسماء، لأن من الصفات ما يتعلق بأفعال الله تعالى كالنزول والمجيء، ومنه الكلام والإرادة، ومثل ذلك يوصف الله تعالى به ولا يسمى

---

(١) أي في مقصود من أطلق ذلك، وأنه أراد أنه تعالى متصف بالكلام والإرادة، ولا يقصد الشيخ أن الله تعالى متصف بكل كلام وكل إرادة، كما سيأتي التفصيل في نهاية الفقرة.

(٢) العقائد السلفية: (١/١٠٤-١٠٥)، وانظر: الشرح الوسط ص:٢٩، شرح الدرر السنية ص:٢١-٢٢، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٩/١٢).

(٣) انظر: الأجوبة الصومالية: (١/٤٤)، (٢/١٢-١٥)، و مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٩/٤٨).

به، فلا يقال الجائي والنازل كما لا يقال المتكلم والمريد[1].

وخلاصة ما تقدم أن الأشاعرة يوجبون لله تعالى عشرين صفة، واحدة نفسية، وخمسة سلبية، وسبعة معاني، وسبعة معنوية، ويمنعون أضدادها وهي عشرون صفة مستحيلة على الله تعالى، فبقى من الأحكام العقلية الثلاثة الجواز، وفيه صفة واحدة يعبرون عنها بقولهم جائز في حقه الخلق والرزق والإحياء والإماتة، ومجموع ذلك واحد وأربعون صفة فقط، الواجبة منها عشرون[2].

ولا يكاد يسلم منها عند التحقيق شيئاً يثبتونه على الوجه الصحيح.

وأما الصفات الأخرى الواردة في الكتاب والسنة فهي عندهم محل التأويل والرد، ويسموها الصفات الخبرية.

قال الشيخ رحمه الله تعالى: «**وتسميتهم لها خبرية زعماً منهم أنها تثبت بالخبر فقط، ولا يدل عليها العقل، لهذا حكم المتأخرون بتأويلها، وقد وافقت الخلف بذلك الجهمية والمعتزلة.**

والسلف الأبرار ومن وافقهم من المتأخرين الأخيار أثبتوا كل ما ورد في

---

(١) ومن المناسب هنا ذكر أوجه دلالة النصوص على الصفات، وهي ثلاثة كما قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله تعالى في القواعد المثلى ص:٢٩: «الأول: التصريح بالصفة كالعزة والقوة والرحمة والبطش والوجه واليدين ونحوها.

الثاني: تضمن الاسم لها مثل الغفور متضمن للمغفرة، والسميع متضمن للسمع.....

الثالث: التصريح بالفعل أو وصف دال عليها، كالاستواء على العرش والترول إلى السماء الدنيا، والمجيء للفصل بين العباد يوم القيامة، والانتقام من المجرمين.

الدال عليها على الترتيب قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، وقول النبي صلى الله عليه وسلم : ((يترل ربنا إلى السماء الدنيا)) الحديث، وقال الله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفّاً صَفّاً﴾ وقوله: ﴿إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْتَقِمُونَ﴾.

وجه رابع ذكره الشيخ عبد الرزاق العباد وهو النفي المتضمن كمال ضد المنفي.

(٢) انظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٤٨/٩)، والأجوبة الصومالية: (١٣/٢، ٤٨)، (١/٢).

الكتاب والسنة...»[1].

وهذه إشارة أخرى إلى أن اعتماد الأشاعرة على العقل، وأنه هو مصدر تلقيهم في اعتقاداقم إضافة إلى الأصول والقواعد الفلسفية، وهذا هو سبب ما صاروا إليه من التناقض والاضطراب ومخالفة مذهب السلف وموافقة مذهب الجهمية والمعتزلة، إما في ظاهر القول وحقيقته، أو في حقيقته وإن خالفوهم في الظاهر.

والمقصود هنا أنهم زعموا أن سائر الصفات دون العشرين التي أثبتوها يلزم منها التشبيه، تشبيه الخالق بالمخلوق وهو ممتنع، ولذا فلا بد من تأويلها، وربما ذهب بعضهم إلى التفويض أو نسبه إلى السلف.

وقد تقدم إبطال نسبة ذلك إلى السلف، وإبطال دعواهم أن مذهب الخلف أعلم وأحكم[2].

ومما يبطل هذه الشبهة الواهية ما تقدم من أن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، وأن الكلام في بعض الصفات كالكلام في البعض الآخر[3] وهذا من أبلغ الردود ومما يبين تناقضهم وتهافتهم.

ومما يبطل شبهتهم أيضاً أن اشتراك شيئين في مطلق الاسم لا يوجب تماثلهما ولا اتحادهما في الحقيقة، وهذا يقطع دابر هذه الشبهة أيضاً، وقد تقدم بيان ذلك[4].

إضافة إلى أن هذه الدعوى فيها طعن في النصوص الشرعية من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وأنهم تكلموا بما ظاهره التشبيه أو ما يوهم التشبيه، وسيأتي الكلام في نقض هذا الأصل عند المتكلمين في المبحث القادم، والمقصود هنا الإشارة إلى ما في هذه الكلمات من الفساد والضلال والطعن في الدين، ولو أنهم رجعوا إلى أنفسهم لوجدوا أن توهم التشبيه لم يأت من النصوص، وإنما جاء من فهومهم الفاسدة وعقولهم

---

(١) الشرح الوسط ص:٣٠، تقارير مهمة ص:١٦، وانظر: الأجوبة الصومالية: (٣٧/٢)، و مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٩/٤٨-٤٩).

(٢) انظر: المبحث الثاني من هذا الفصل ص: ٢٧٧.

(٣) انظر: المبحث الثالث، القاعدة السابعة ص: ٢٩٩.

(٤) انظر: المبحث الثالث، القاعدة الثامنة ص: ٣٠٠.

الملوثة بكلام الفلاسفة والجهمية وأمثالهم(١).

وقد نزه الله تعالى نفسه ونزه نبيه عن مثل هذه الأوهام والأقوال، فقال تعالى: ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ * وَسَلامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ * وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾(٢).

وقد فند الشيخ رحمه الله تعالى ما ذهبوا إليه في تأويل هذه الصفات، واستدل على إثباتها صفة صفة، وأنهم يلزمهم نظير ما فروا منه في جميع هذه التأويلات، وسيأتي أمثلة لذلك إن شاء الله تعالى في المبحث السادس.

وإذا تبين القارئ حقيقة ما عليه الأشاعرة وما وقعوا فيه من مخالفات في هذا الباب كحصر الصفات أو إطلاق أسماء وصفات لم يأت بها النص مع ما عليها من المآخذ، وما حصل لهم من اضطراب في التقسيم وخلل في الإثبات، فما أثبتوه مع قلته ليس فيه تحقيق للصفات المثبتة بزعمهم.

وأما سائر الصفات وهي الأعم الأغلب فإنهم لا يثبتونها لله تعالى، بل يعطلونها وينفونها.

إذا تبين ذلك، فقد قرر الشيخ رحمه الله تعالى أن هذا الذي يتبناه الأشاعرة ويناظرون عليه ليس هو مذهب أبي الحسن الأشعري الذي رجع إلى عقيدة السلف وتمسك بما كان عليه الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى والسلف الصالح، ولذا فهو بريء من التأويل الذي يقول به الأشاعرة والماتريدية(٣).

وقد سئل الشيخ رحمه الله تعالى ما معنى السلفي والأشعري، فقال: «**السلفي التابع في اعتقاده ما كان عليه الصحابة والتابعون وتابعوا(٤) التابعين، كالإمام الشافعي ومالك وأحمد والإمام أبي حنيفة في اعتقاد ما وصف الله به نفسه أو وصفه به رسوله لا**

(١) انظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٩/٥٠-٥١)، الأجوبة الصومالية: (٢/٤٠-٤٢).

(٢) الصافات: ١٨٠-١٨١-١٨٢.

(٣) انظر: العقائد السلفية: (١/١٠-١١).

(٤) في الأصل «تابعي».

يتجاوز القرآن والحديث ....» ثم ذكر الأشعري فقال: «**واشتهر بعلم التوحيد، ووقعت بينه وبين المعتزلة مناظراتٍ، ألف كتباً في الرد عليهم ونصر أهل السنة والجماعة، واشتهر بالزعامة والإمامة وتبعه أكثر الشافعية والمالكية، إلا أنهم خالفوه في بعض المسائل، منها مسائل الصفات، فإنهم أولوا الاستواء والنزول، كما فعلت الشيعة والمعتزلة والخوارج، وآخر كُتُبِ الإمام الأشعري المسمى بالإبانة، ينادي ببطلان ما ذهبوا إليه وأولوه، ولذلك تركنا مذهبهم وعولنا على مذهب السلف، والبحث في هذا يطول**»(١).

وقال أيضاً بعد ذكر رجوع الأشعري إلى مذهب السلف: «**ولكن الأشاعرة لم يتبعوا الإمام في جميع معتقداته، ومن هنا جاء الفرق بينهم وبين السلف**»(٢).

بل نص رحمه الله تعالى على موافقتهم للجهمية، حيث قالوا إن الله تعالى في كل مكان كما قالت الجهمية، تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً(٣).

وقال بعد ذكر صفة الاستواء وذكر الأدلة عليها وبيان كلام أهل العلم في إثباتها واتفاق السلف على ذلك: «**وقد علم الكثيرون زيف ما كان يروجه المبطلون من دعوى اتباعهم للسنة، والحال أنهم يؤولون الصفات الخبرية لاسيما الاستواء والوجه والنزول، ولهذا ولقصد الاختصار لم نذكر أقاويل أولئك الأعلام، ولكن أنقل للقارئ كلام الإمام الأشعري، ليعرف أن التأويل الذي تدين به الأشاعرة وتنسبه إلى الإمام الأشعري هو نفس تأويل المعتزلة والجهمية، ولا تصح تلك النسبة إلى الإمام** ....»(٤) ثم ذكر

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٤/١١٦-١١٨)، (٣/٢٤-٢٥)، (٢٢/٤٥-٤٧)، وانظر فتوى أخرى صرح فيها بمخالفة الأشاعرة للأشعري وأنه اختار مذهب السلف في الصفات: (٢/٨٢)، (١/١٨)، (١٢/١٩)، وانظر: الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص:١٤١، وتحذير المسلمين ص:١٠٧-١٠٨.

(٢) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٩/١٠).

(٣) انظر: العقائد السلفية: (١/٢٠٩).

(٤) شرح الدرر السنية ص:٥٤، وانظر: تقارير مهمة ص:٤٥، الشرح الوسط ص:٦٠، العقائد السلفية: (١/١٩٧) وما بعدها، ملاحظات على بعض كلام الشرقاوي ص:١٢، وانظر: ◄

كلام الأشعري في كتابه الإبانة.

وقال في مقدمة مختصر الأجوبة الصومالية، بعد أن ذكر عقيدة أبي الحسن الأشعري ونقل كلام أهل العلم في ذلك، ونقلهم كلامه في الإبانة والمقالات وتقريرهم ذلك، قال: «**وإذا قد علمت عقيدة الإمام فيما نقلناه إليك أو قرأت كتاب الإبانة، ومقالات الإسلاميين، ثم قارنت بين كلام الإمام [في]**[1] **الإبانة وعقيدته وبين عقيدة الأشاعرة المتداولة في كتبهم كالجوهرة وشروحها، والسنوسية وشروحها، تبين لك أن الفرق شاسع، وأنه كما قال الشاعر:**

سارت مشرقة وسرت مغرباً ... شتان بين مشرق ومغرب

وعلمت أيضاً أن الأشاعرة قد خالفوا الإمام وأن نسبتهم إليه غير صحيحة، فلا معول على عقيدتهم ولا التفات إليها.

أولاً: لأنها مخالفة لمذهب السلف الصالح،الذي كان عليه الصحابة الكرام رضوان الله عليهم، وأعيان التابعين لهم بإحسان، وأتباعهم، وأئمة الدين ممن شهد له بالأمانة وعرف عظم شأنه في الدين، كالأئمة الأربعة، والسفيانين، وابن المبارك، وإسحاق بن راهويه، والإمام البخاري، ومسلم، وسائر أهل السنن رحمة الله عليهم أجمعين.

ثانياً: أنهم خالفوا إمامهم الذي ينتسبون إليه كما أوردنا تلك النصوص ....»[2].

وقد تعلق بعض الخلف والأشاعرة بما جاء في كتاب اللمع لأبي الحسن الأشعري

مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٨/٩١).

(١) ليس في الأصل.

(٢) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٩/٧٦)، وانظر: العقائد السلفية: (١/١٩٧-١٩٩)، و مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٨/٩٠)، وقد نص فيه على براءة الإمامين مالك والشافعي من انتساب الأشاعرة وغيرهم لهما.

من تأويل الصفات الخبرية، وقالوا يُؤخذ به ولا دليل على تأخر الإبانة عنه.

وقد ذكر الشيخ رحمه الله تعالى هذا الاعتراض وأجاب عنه بما ملخصه:

١. أن الإمام أبا الحسن الأشعري رحمه الله تعالى كانت له ثلاثة أدوار.

الدور الأول ابتداء أمره ونشأته، حيث تتلمذ على أبي علي الجبائي شيخ المعتزلة، وكان زوج أمه، فأخذ عنه الاعتزال فكان معتزلياً، فلما توغل في الاعتزال تبين له فساد مذهب المعتزلة، فتركه وأعلن براءته منه.

الدور الثاني بعد رجوعه عن مذهب المعتزلة أقبل على كتب أهل السنة، ولكنه وافق ابن كلاب فأثبت بعض الصفات وأوّل بعضاً، وكتابه اللمع كتبه في هذا الدور.

الدور الثالث الرجوع إلى مذهب السلف، وذلك لما تضلع من عقائد أهل السنة والجماعة، ووقف على الأحاديث الواردة في الصفات وما ورد عن الصحابة والتابعين والأئمة المهديين، وما كان عليه الإمام أحمد، وانتصب للرد على أهل البدع والضلال، وفي هذا الدور الأخير كتب كتابه الإبانة والموجز ومقالات الإسلاميين.

٢. إن هذا المعتقد الصحيح هو اللائق بإمامته وجلالة قدره، لأنه قال رحمه الله تعالى في الإبانة: «باب في إبانة قول أهل الحق والسنة، فإن قال لنا قائل قد أنكرتم قول المعتزلة والقدرية والجهمية والحرورية والرافضة قيل له قولنا الذي نقول به وديانتنا التي ندين بها، التمسك بكتاب ربنا عز وجل وبسنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وما روي عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون، وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن حنبل —نضر الله وجهه ورفع درجته وأجزل مثوبته— قائلون، ولمن خالفه مجانبون»ا.هـ.

ولا يَظُنُّ بهذا الإمام الجليل أن يرجع عن كتاب الله وسنة نبيه وأقوال الصحابة والتابعين والأئمة المهتدين إلا مبتدعٌ ضالٌ أو جاهل سيء الظن، وهذا يؤكد أن كتابه الإبانة والمقالات بعد كتاب اللمع.

٣. إن الذين كتبوا عنه اعتقاده من العلماء والمؤرخين ذكروا عنه هذا المعتقد الصحيح الذي فيه إثبات هذه الصفات، وحكوا عنه ذلك من كتابه الإبانة ومقالات الإسلاميين، ومن أبرز أولئك ابن عساكر في: تبيين كذب المفتري،

وابن العماد الحنبلي في: شذرات الذهب، وتاج الدين السبكي في: طبقات الشافعية الكبرى، والسيد محمد بن محمد الحسيني الزبيدي شارح الإحياء.

ولذلك فإنه لا التفات إلى قول من يقول إن كتاب الإبانة مدسوس على أبي الحسن الأشعري، أو أنه ليس من آخر ما كتبه، إذ كيف يعتمد هؤلاء الأعلام في ذكر عقيدته على هذه الكتب ولا تكون له أو يكون قد رجع عنها[1]؟!

وقد أرسل الشيخ رحمه الله تعالى نداءه إلى الأشاعرة حرصاً منه على رجوعهم إلى الحق، فقال: «**وها أنا أوجه الخطاب للأشاعرة الذين يزعمون أنهم يقلدون أبا الحسن الأشعري رحمه الله، فإن كانوا أشاعرة صدقا وحقا، فالإمام الأشعري نص في كتاب الموجز ومقالات الإسلاميين، والإبانة التي هي آخر كتبه على عقيدة السلف الصالح، من إثبات الصفات، كالوجه واليدين والنزول وما إلى ذلك من الصفات الواردة في الكتاب والسنة من غير تكييف ولا تمثيل، وأنه على عقيدة الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى**»[2] ثم ذكر كلامه في الاستواء وإنكاره لتأويل من يؤول ذلك بالاستيلاء والملك والقهر والقدرة وجحد أن يكون الله على عرشه كما قال أهل الحق.

وأحسب أنه بعد هذا التقرير والتوضيح من الشيخ رحمه الله تعالى قد ظهر واتضح بجلاء مخالفة الأشاعرة لما عليه مذهب السلف الصالح من الصحابة والتابعين وتابعيهم والأئمة الأربعة ولما عليه الإمام أبو الحسن الأشعري رحمه الله تعالى، ومن نظر في ما تقدم في المبحث السابق من ذكر منهج السلف وفي هذا المبحث الذي فيه بيان مسلك المتكلمين، وعرف ما شرحناه فيه من موقف الأشاعرة وبيان مسلكهم، علم أن الأشاعرة ليسوا من أهل السنة، لاسيما المتأخرين الذين وافقوا الجهمية والمعتزلة في تعطيل الصفات ونفيها، حتى فيما ادعوا إثباته، فغالب ذلك إثبات لفظي مع التعطيل والنفي في حقيقة

---

(١) انظر: في هذه الأجوبة: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٩/٧٥-٧٦)، العقائد السلفية: (١/١٩٩-٢٠١).

(٢) تطهير الجنان ص:١٢١، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٩/٣٤).

المعنى كما تقدمت الإشارة إليه وكما سيأتي توضيحه بالأمثلة في المبحث السادس إن شاء الله تعالى.

وقد تقدمت بعض العبارات من كلام الشيخ تدل دلالة واضحة على مخالفة الأشاعرة لمذهب أهل السنة وعدم صحة انتسابهم إليها، ومن ذلك قوله: «**وقد علم الكثيرون زيف ما كان يروجه المبطلون من دعوى انتسابهم للسنة، ...**».

وقوله عند ذكر رجوع الأشعري إلى عقيد السلف: «**ولكن الأشاعرة لم يتبعوا الإمام في جميع معتقداته، ومن هنا جاء الفرق بينهم وبين السلف...**».

وقوله: «.... **فلا يعول على عقيدتهم ولا التفات إليها، أولاً لأنها مخالفة لمذهب السلف الصالح...**».

وقوله: «**وآخر كتب الإمام الأشعري المسمى بالإبانة ينادي ببطلان ما ذهبوا إليه وأولوه، ولذلك تركنا مذهبهم وعولنا على مذهب السلف**».

ولأن هذه المسألة قد التبست على بعض من يقصد الخير ويتحرى الإنصاف، فإلى القارئ زيادة على ما تقدم مما قرره الشيخ رحمه الله تعالى في ذلك.

قال رحمه الله تعالى في ذكر أقسام المعطلة: «**ومنهم الأشعرية والماتريدية الذين يزعمون أنهم من أهل السنة...**» ثم قال: «**لكنهم رحمهم الله أولوا الصفات الخبرية لله تعالى كاستوائه على العرش، والحال أن الله ذكره في ست**[1] **آيات من القرآن العظيم، فأولوا الاستواء بالاستيلاء تبعاً للمعتزلة...**»[2].

ومن ذلك ما ذكره في مسألة الاستواء، وعند ذكر حديث الجارية واعتراض المعطلة عليه وجرأتهم في رده، ثم قال: «**وليس العجب من الجهمي والمعتزلي، وإنما**

(١) الاستواء على العرش ذكر في سبع آيات، ولكنه ورد في ست آيات بلفظ ﴿ثم استوى على العرش﴾ وهي في: الأعراف ٥٤، يونس ٣، الرعد ٢، الفرقان ٥٩، السجدة ٤، الحديد ٤، وجاءت بلفظ ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ في سورة طه ٥، وانظر ص: ٣٧٦.

(٢) تحذير المسلمين ص:١٠٢، إكمال الدين: (٦٨/٢)، وانظر: ما تقدم في هذا المبحث عند ذكر الأشاعرة.

العجب كل العجب ممن ينتسب إلى السنة ويؤلف كتباً في التفاسير والأحاديث، ثم يجهر بهذا القول المخالف لجميع الشرائع السماوية ولسائر الآيات القرآنية ولجميع السلف الصالح من الصحابة والتابعين والأئمة المهتدين، فإذا كان هذا شأنه، فمتى صحت نسبته إلى السنة؟! وكم لهؤلاء من أقوال صريحة في خلاف ما عليه سلفنا الصالح هدانا الله وإياهم إلى سواء السبيل»(1).

فتأمل هذه العبارة، وتأمل قوله: «**فإذا كان هذا شأنه فمتى صحت نسبته إلى السنة؟!**».

وقال أيضاً لما سئل عن بعض الفرق والجماعات، ومن المحق منها من المبطل، فقال في الجواب:

«**والمعيار من المحق من المبطل من هذه الجماعات ومن غيرها هو كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم الصحيحة أو الحسنة، والرسول صلى الله عليه وسلم قال: ((ما أنا عليه وأصحابي))**(2) **فكل من كان عقيدته موافقة لكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وأصحابه، ومن كان في تشريعاته الفرعية يعتقد بالكتاب والسنة ولا يتعصب لمذهب مخصوص ولا لقول أحد من غير دليل يسانده فهو على الحق والصواب** ....».

ثم قال: «**إذا أردت أن تعرف الحق من الباطل ففي العقائد زن عقائد هذه الفرق بعقائد السلف الصالح، وعقائد السلف الصالح إجمالاً إثبات ما ورد في القرآن وفي الأحاديث الصحيحة أو الحسنة من أسماء الله وصفاته، كالعلم والبصر والقدرة والإرادة والكلام والاستواء على عرشه والنزول والوجه واليدين والرحمة والغضب،**

(1) العقائد السلفية: (1/159).

(2) رواه أبو داود في كتابه السنة باب شرح السنة: (5/4)، والترمذي في كتاب الإيمان باب ما جاء في افتراق هذه الأمة وقال حديث أبي هريرة حسن صحيح: (5/25)، ورواه أحمد: (4/102)، الحاكم: (1/128) وصححه ووافقه الذهبي، وصححه العلامة الألباني في السلسة الصحيحة برقم: (224، 1492).

إلى غير ذلك، والسلف الصالح يثبتون كل ذلك إثباتاً بلا تمثيل وتتريهاً بـــلا تعطيـــل، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾.

فمن كان مؤولاً من هذه الفرق في هذه العقائد فاجزم بأنه على خطأ وضلال، وإن كان عالماً كبيراً وداعية من دعاة الإسلام ....»[١].

وما قرره الشيخ هنا وفيما سبق أيضاً من أن الأشاعرة ليسوا من أهـــل الـــسنة كغيرهم من النفاة والمعطلين موافق لما قرره كبار العلماء والمحققون من أئمة أهل السنة في هذه الأيام وفيما مضى أيضاً، وقد سمعت العلامة شيخ الإسلام ابن باز رحمه الله تعالى في آخر شرح له على الواسطية، حيث سئل: هل يقال إن الأشاعرة من أهل السنة؟ فأجاب: «لا ليس من أهل السنة»[٢].

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في أول الواسطية: «أما بعد، فهذا اعتقاد الفرقة الناجية المنصورة إلى قيام الساعة، أهل السنة والجماعة ...» ثم ذكر اعتقادهم، ومعلـــوم عند كل من له أدنى اطلاع أن الأشاعرة يخالفون شيخ الإسلام في الاعتقاد الذي ذكـــره فيها لاسيما في باب الأسماء والصفات والإيمان والقدر وغيره أيضاً، ولا يخفى على من له اطلاع المناظرة التي كانت بينهم وبينه على العقيدة الواسطية[٣].

قال الشيخ العلامة ابن عثيمين رحمه الله تعالى في شرح كلام شيخ الإسلام المتقدم: «وعُلِمَ من كلام المؤلف رحمه الله أنه لا يَدْخُلُ فيهم من خالفهم في طريقتهم، فالأشاعرة مثلاً والماتريدية لا يعدون من أهل السنة والجماعة في هذا الباب[٤] لأنهم مخالفون لما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه في إجراء صفات الله تعالى على حقيقتها، ولهـــذا

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٨/٦٧-٦٨).

(٢) وقد علقت ذلك على نسختي الخاصة.

(٣) انظر: الفتاوى: (٣/١٦٠) وما بعدها، (٣/١٩٤) وما بعدها.

(٤) وهذا لا يعني تخصيص ذلك بهذا الباب كما فهم البعض، وما يأتي من كلامه رحمه الله تعالى يرد هذا الفهم، وأما قول القائل هم من أهل السنة فيما وافقوا فيه أهل السنة، وليسوا مـــن أهـــل السنة فيما خالفوا فيه أهل السنة، فهذا شيء لا يخصهم، بل يصدق على غيرهـــم كالكراميـــة والمعتزلة والخوارج وغيرهم، وليس تحت هذا القول تحقيق لهذا المقام ولا نفي له، والله أعلم.

يخطئ من يقول إن أهل السنة والجماعة ثلاثة، سلفيون وأشعريون وماتريديون، فهذا خطأ، نقول كيف يكون الجميع أهل السنة وهم مختلفون؟! فماذا بعد الحق إلا الضلال...»[1].

وقد قرر ذلك أيضاً الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن أبا بطين كما في الدرر السنية في ألأجوبة النجدية، في جواب له عن بعض الفرق ومذاهبهم، وقد فصل فيه في بيان الفَرْقِ بين أهل السنة والأشاعرة ثم قال: «فإذا تحققت ما ذكرناه من مذهب الأشاعرة في نفي صفات الرب سبحانه غير السبع التي ذكرنا، ويقولون إن الله لم يتكلم بحرف ولا صوت، وأن حروف القرآن مخلوقة ويزعمون أن كلام الرب سبحانه معنى واحد، وأن نفس القرآن هو نفس التوراة والإنجيل، لكن إن عبر عنه بالعربية فهو قرآن، وإن عبر عنه بالسريانية فهو إنجيل، ولا يثبتون رؤية أهل الجنة ربَّهم بأبصارهم.

إذا عرفت ذلك عرفت خطأ من جعل الأشعرية من أهل السنة»[2].

وإذا علمت ذلك وتحققته، فلا يشكل عليك ما جاء في فتوى للشيخ ابن حجر رحمه الله تعالى فيها اعتبار الأشاعرة من أهل السنة، حيث قال: «**وكون الكثيرين منهم قد خالف السلف في الصفات بأن أولها، واعتقادهم في كلام الله العظيم أنه هو الكلام النفسي، وأن القرآن الكريم عبارة عن ذلك الكلام، مع موافقتهم للسلف لسائر الصفات وفي رؤية الله في الدار الآخرة وفي أمور الحشر والنشر وغير ذلك، فإن هذا لا يخرجهم من حيز أهل السنة والجماعة**»[3].

فهذا الكلام خلاف ما قرره الشيخ رحمه الله تعالى وشرحه مراراً وتكراراً، وهو مخالف لما عليه أهل العلم كما تقدم بيانه، وهو أيضاً ليس بدقيق.

فإن الأشاعرة يخالفون في الأعم الأغلب سواء في مسائل الاعتقاد أو في مسائل الصفات، ولا يثبتون رؤية الله تعالى يوم القيامة.

---

(١) شرح العقيدة الواسطية ص:٤٠.

(٢) الدرر السنية في الأجوبة النجدية: (٣٦٤/١).

(٣) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١/٩).

ولا يثبتون إلا سبع صفات إثباتاً ظاهرياً، وعند التحقيق لا يكاد يبقى منها إلا صفة الحياة والوجود، فإن ما يثبتونه من الصفات هو عندهم صفات أزلية، وقد تقدم بيان ما تحت هذه العبارة من نفي حقيقة الصفات.

مع ما قد عُلم من أن مرجعهم في كل ذلك إلى العقل وتعويلهم عليه، والنصوص إن لم توافق ذلك فمآلها إلى التأويل والتفويض كما تقدم.

إضافة إلى أنهم يخالفون في مسائل الإيمان ومسائل القدر والحكمة والتعليل كما سيأتي بيانه في موضعه إن شاء الله تعالى، وقد صرح الشيخ أنهم في القدر كالجبرية[(١)].

وهذا يبين ضعف هذه الفتوى وأنه لا يعول عليها لا في تحقيق قول الشيخ ابن حجر رحمه الله تعالى ولا في تقرير أصل المسألة وذلك لأمور:

١. لمخالفتها لسائر كلام الشيخ وفتاويه وتصانيفه التي فيها بيان مخالفة الأشاعرة لأهل السنة، ومفارقتهم لهم في التفصيل والإجمال، وطريقة والاستدلال.
٢. لتناقضها في نفسها مع اختصارها، ففي أولها أن الكثيرين منهم خالف السلف في الصفات بأنْ أولها، ثم قال بعد ذلك أنهم يوافقون السلف في سائر الصفات وفي رؤية الله في الدار الآخرة و....
٣. ذكر في هذه الفتوى أن الأباضية يخالفون أهل السنة في الأعم الأكثر، ولذلك لا يعتبرون من أهل السنة خلافاً للأشاعرة.
ومن تأمل اعتقاد الأباضية لم يجد فرقاً بينه وبين الأشاعرة من حيث الموافقة للسنة إلا في نزر يسير لا يمكن به تمييز إحداهما عن الأخرى.
٤. أن الشيخ جعل قولهم في القدر كالجبرية، ولم يعدهم من أهل السنة أيضاً[(٢)].
٥. لمخالفتها لما قرره أهل العلم المحققين في ذلك ومن حسن الظن بالشيخ رحمه الله تعالى أن يكون موافقاً لهم لا مخالفاً، لاسيما مع كثرة كلامه وقوته في موافقتهم.

---

(١) انظر: الأجوبة الصومالية: (٢/٣٥).

(٢) انظر: الأجوبة الصومالية: (٢/٣٥).

٦. لعدم صحة الاستدلال الذي جاء فيها وضعفه.

٧. لأن فيها خلاف ما يُعرف من موقف الأشاعرة،كما قرره الشيخ نفسه، فإن فيها أنهم يثبتون رؤية الله تعالى يوم القيامة، وأنهم يوافقون السلف في سائر الصفات، والحال هو عكس ذلك.

٨. لمخالفتها لحديث الافتراق المشهور الذي هو عمدة هذا الباب، وفيه أنه لما سُئل صلى الله عليه وسلم عن الفرقة الناجية قال: ((الجماعة)) وفي رواية قال: ((هي من كان على ما أنا عليه اليوم وأصحابي))[١].

ومما هو معلوم وظاهر مما تقدم أن الأشاعرة ومثلهم الماتريدية وغيرهم من المعطلة مخالفين لما كان عليه السلف الصالح، سواء في منهج الاستدلال أو في تفاصيل المسائل وأفرادها.

٩. أن الشيخ رحمه الله تعالى نفسه في مَطلع كتابه تحذير المسلمين عن الابتداع والبدع في الدين، اعتبر مذهب الأشاعرة الذي هو اعتقاد بعض الصفات وعدم اعتقاد بعضها الآخر من الإحداث في الدين، ومن أحدث في الدين ما ليس منه فهو رد[٢]، فكيف يكون بعد ذلك منهجاً مرضياً ومسلكاً سلفياً؟!

فهذا كله يؤكد ويوضح ما قرره الشيخ وأكده مراراً وتكراراً أن الأشاعرة ليسوا على منهج السلف وليسوا من أهل السنة والجماعة.

وإذ قد أنهينا الكلام فيما يتعلق بموقف المخالفين في باب الأسماء والصفات إجمالاً، وهم الجهمية والمعتزلة والأشعرية، وقد ذكرنا في أول المبحث أن هذا التقسيم باعتبار مذاهبهم في النفي، وأنهم يقسمون تقسيماً آخر هو باعتبار موقفهم من نصوص الأسماء والصفات وممن جاء بها وتمسك بها.

وفي ذلك يقول الشيخ رحمه الله تعالى: « **المنحرفون عن طريقة السلف ثلاث طوائف:**

---

(١) تقدم قبل عدة صفحات.

(٢) انظر: تحذير المسلمين ص:١٤.

١. أهل التخييل.

٢. أهل التأويل.

٣. أهل التجهيل.

فأهل التخييل هم المتفلسفة ومن سلك سبيلهم من متكلم ومتصوف ومتفقه فإنهم يقولون أن ما ذكره الرسول من أمر الإيمان بالله واليوم الآخر إنما هو تخييل للحقائق لينتفع به الجمهور لا أنه بين الحق ولا هدى به الخلق ولا أوضح بها الحقائق.

ثم هم على قسمين، منهم من يقول أن الرسول لم يعلم الحقائق على ما هي عليه، ويقولون أن من المتفلسفة من علمها، ويزعمون أن من الفلاسفة والأولياء منهم أعلم بالله واليوم الآخر من المرسلين، وهذه مقالة غلاة الملحدين من الفلاسفة والباطنية.

ومنهم من يقول بل الرسول علمها لكن لم يبينها وإنما تكلم بما يناقضها، وأراد من الخلق فهم ما يناقضها، لأن مصلحة الخلق في هذه الاعتقادات التي لا تطابق الحق.

ويقول هؤلاء يجب على الرسول أن يدعو الناس إلى اعتقاد التجسيم مع أنه باطل، وإلى اعتقاد معاد الأبدان مع أنه باطل، ويخبرهم بأن أهل الجنة يأكلون ويشربون مع أن ذلك باطل، زاعمين أنه لا يمكن دعوة الخلق إلا بهذه الطرق التي تتضمن الكذب لمصلحة العباد.

وأما أهل التأويل فيقولون إن النصوص الواردة في الصفات لم يقصد بها الرسول أن يعتقد الناس الباطل، ولكن قصد بها معاني ولم يبين لهم تلك المعاني، لأنه أراد أن ينظروا فيعرفوا الحق بعقولهم ثم يجتهدوا في صرف تلك النصوص عن مدلولها.

ومقصوده امتحانهم وتكليفهم وإتعاب أذهانهم وعقولهم ليصرفوا كلامه عن مدلوله ومقتضاه ولكي يعرف الحق من [غير][1] جهته، وهذا قول المتكلمة والجهمية والمعتزلة ومن دخل معهم في شيء من ذلك كالأشعرية وبعض الحنابلة.

---

(١) ليس في الأصل، وبها يستقيم المعنى.

ومن المعلوم بالاضطرار أن الرسل جاءت بإثبات الصفات ونصوص الصفات في الكتب الإلهية أكثر وأعظم من نصوص المعاد، ويقال لهم معلوم أن مشركي العرب وغيرهم كانوا ينكرون المعاد، وقد أنكروه على الرسول وناظروه عليه، بخلاف الصفات فإنه لم تكن العرب تنكرها، فعلم أن إقرار العقول بالصفات أعظم من إقرارها بالمعاد، وأن إنكار المعاد أعظم من إنكار الصفات، فكيف يجوز مع هذا أن يكون ما أخبر به من الصفات ليس كما أخبر به؟! وما أخبر به من المعاد هو على ما اخبر به؟!

وأما الصنف الثالث وهم أهل التجهيل فهم كثير من المنتسبين إلى السنة واتباع السلف، يقولون أن الرسول لم يعرف معاني ما أنزل الله إليه من آيات الصفات، ولا جبريل يعرف معاني الآيات، ولا السابقون الأولون عرفوا ذلك، وكذلك قولهم في أحاديث الصفات أن معناها لا يعلمه إلا الله، مع أن الرسول تكلم بها ابتداء، فعلى قولهم تكلم بكلام لا يعرف معناه.

وهؤلاء يظنون أنهم اتبعوا قوله تعالى: ﴿وما يعلم تأويله إلا الله﴾ فإنه وقف أكثر السلف على قوله: ﴿وما يعلم تأويله إلا الله﴾ وهو وقف صحيح لكن لم يفرقوا بين معنى الكلام وتفسيره وبين التأويل الذي انفرد الله تعالى بعلمه، وظنوا أن التأويل المذكور في كلام الله تعالى هو التأويل المذكور في كلام المتأخرين، وغلطوا في ذلك.

فإن لفظ التأويل قد يراد به ثلاث معان، فالتأويل في اصطلاح كثير من المتأخرين هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن بذلك، فلا يكون معنى اللفظ الموافق لدلالة ظاهره تأويلاً على اصطلاح هؤلاء، وظنوا أن مراد الله تعالى بلفظ التأويل ذلك، وأن للنصوص تأويلاً يخالف مدلولها لا يعلمه إلا الله ولا يعلمه المتأولون، ثم كثير من هؤلاء يقولون تجرى على ظاهرها، فظاهرها مراد مع قولهم أن لها تأويلاً بهذا المعنى لا يعلمه إلا الله، وهذا تناقض وقع فيه كثير من هؤلاء المنتسبين إلى السنة من أصحاب الأئمة الأربعة وغيرهم.

والمعنى الثاني أن التأويل هو تفسير الكلام سواء وافق ظاهره أو لم يوافقه، وهذا هو معنى التأويل في اصطلاح جمهور المفسرين وغيرهم، وهذا التأويل يعلمه الراسخون

في العلم، وهو موافق لوقف من وقف من السلف على قوله: ﴿وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم﴾ كما نقل ذلك عن ابن عباس ومجاهد ومحمد بن جعفر بن الزبير ومحمد بن إسحاق وابن قتيبة وغيرهم، وكلا القولين حق باعتبار كما بسطناه في موضع آخر، ولهذا نقل عن ابن عباس هذا وهذا وكلاهما حق.

والمعنى الثالث أن التأويل هو الحقيقة التي يؤول الكلام إليها وإن وافقت ظاهره، فتأويل ما أخبر الله به في الجنة من الأكل والشرب واللباس والنكاح وقيام الساعة وغير ذلك هو الحقائق الموجودة أنفسها لا ما يتصور من معانيها في الأذهان ويعبر عنه باللسان، وهذا هو التأويل في لغة القرآن كما قال الله تعالى عن يوسف: ﴿يا أبت هذا تأويل رؤياي من قبل قد جعلها ربي حقاً﴾ وقال تعالى: ﴿هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتي تأويله يقول الذين نسوه من قبل قد جاءت رسل ربنا بالحق﴾ وقال الله تعالى: ﴿فان تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً﴾ وهذا التأويل هو الذي لا يعلمه إلا الله، وتأويل الصفات هو الحقيقة التي انفرد الله تعالى بعلمها، وهو الكيف المجهول الذي قال فيه السلف كمالك وغيره الاستواء معلوم والكيف مجهول، فالاستواء معلوم يعلم معناه ويفسر ويترجم بلغة أخرى وهو من التأويل الذي يعلمه الراسخون في العلم، وأما كيفية ذلك الاستواء وهو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله تعالى. انتهى ملخصاً من الحموية[1]»[2].

وبهذا يتم ما قصدنا إلى بيانه في هذا لمبحث من جهود الشيخ رحمه الله تعالى في بيان مسلك المخالفين في باب الأسماء والصفات على سبيل الإجمال، ولما كان هؤلاء قد اعتمدوا في تقرير تعطيلهم، ونفيهم للصفات، على قواعد وتأصيلات عقلية، مخالفة ومصادمة للأدلة الشرعية ونصوص الكتاب والسنة، وللأدلة العقلية الصحيحة الموافقة للأدلة الشرعية ناسب أن نورد مناقشة الشيخ لهم في ذلك في المبحث التالي، والله الموفق.

---

(١) انظر: من ص:٢٨٢ إلى ص:٢٩٤.

(٢) الأجوبة الصومالية: (٢/٤٥-٤٨).

المبحث الخامس: جهوده رحمه الله تعالى في إبطال القول بالتعطيل والقواعد التي اعتمدها الخلف في تقريره.

في هذا المبحث سيكون الكلام إن شاء الله تعالى في بيان جهود الشيخ ابن حجر رحمه الله تعالى في إبطال التعطيل الذي أحدثه الخلف وسموه تأويلاً، وإبطال ما أحدثوه لترسيخ هذا المذهب الباطل المصادم لنصوص الكتاب والسنة وعقيدة سلف الأمة، فنقول وبالله التوفيق

لابد -في مستهل هذا البحث- من بيان معنى التأويل والمراد به عند السلف، والمراد به في اصطلاح الخلف.

قال الشيخ رحمه الله تعالى: «**فالتأويل لغة: هو تفعيل، من آل، يؤول إلى كذا إذا صار إليه**(١)**، فالتأويل التصيير، وأولته تأويلاً إذا صيرته إليه.**

وتسمى العاقبة تأويلاً لأن الأمر يصير إليها، قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾(٢) **أي أحسن عاقبة.**

وتسمى حقيقة الشيء المخبر به تأويلاً لأن الأمر ينتهي إليه، ومنه قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ﴾(٣) **فمجيء تأويله مجيء نفس ما أخبرت الرسل من اليوم الآخر والمعاد وتفاصيله والجنة والنار.**

فالتأويل في كتاب الله المراد منه حقيقة المعنى الذي يؤول اللفظ إليه، وهي الحقيقة الموجودة في الخارج.

---

(١) قال ابن فارس: «وآل يؤول أي رجع» (معجم مقاييس اللغة ص:٩٩)، وانظر: القاموس المحيط ص:٨٦٦.

(٢) النساء: من الآية٥٩.

(٣) الأعراف: من الآية٥٣.

فإن الكلام نوعان: خبر وطلب، فتأويل الخبر هو الحقيقة.

وتأويل الوعد والوعيد هو نفس الموعود والمتوعد به.

وتأويل ما أخبر الله به من صفاته العلى وأفعاله، نفس ما هو عليه سبحانه وما هو موصوف به من الصفات العلى.

وأما المعتزلة وغيرهم من المتكلمين، فمرادهم بالتأويل صرف اللفظ عن ظاهره، وهذا هو الشائع في عرف المتأخرين من أهل الأصول والفقه، ولهذا يقولون: التأويل على خلاف الأصل، والتأويل يحتاج إلى دليل.

وهذا التأويل هو الذي صُنِّف في تسويغه وإبطاله من الجانبين، فممن صنف في إبطال التأويل على رأي المتكلمين[1] القاضي أبو يعلى والشيخ ابن قدامة، وقد حكى غير واحد إجماع السلف على عدم القول به.

فبالجملة، فالتأويل الذي يوافق ما دلت عليه النصوص وجاءت به السنة هو التأويل الصحيح، وقد سبق بيانه، وغيره هو الفاسد»[2].

وقال أيضاً في بيان مراد الناس بالتأويل: «**وقال المتكلمون أن التأويل هو صرف اللفظ عن معناه الحقيقي إلى نوع من المجاز، وزعموا أن هذا التأويل ينجيهم من ضلال التمثيل والتجسيم، وهذه هي طريقة الخلف، أخذوها من مذهب جهم بن صفوان ومن المعتزلة....**»[3].

ولما تقرر عند كثير من المتأخرين أن هذا هو معنى التأويل صار يظن أن هذا المعنى هو المراد في النصوص الشرعية ومن كلام السلف، كما في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي

---

(١) أي إبطال التأويل الفاسد الذي يقول به المتكلمون.

(٢) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٤/٩)، وانظر: آخر المبحث السابق.

(٣) تنزيه السنة والقرآن ص:٤٤-٤٥، وانظر: العقائد السلفية: (٢٧٦/١).

الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾[١].

ولما انضم إلى ذلك ما توهموه من دخول نصوص الصفات في المتشابه حصل لهم بذلك خلط كثير وتناقض كما تقدمت الإشارة إليه في آخر المبحث الرابع، ومن ذلك تجهيل السلف ونسبة التفويض إليهم.

حتى زعم بعضهم أن مذهب السلف هو التأويل الإجمالي، على معنى التأويل عندهم، ومرادهم أن السلف صرفوا ألفاظ النصوص عن ظاهرها و لم يعينوا لها معانٍ أخرى، أمَّا هم فاجتهدوا في بيان تلك المعاني على التفصيل.

وكل هذا بسبب جهلهم بما كان عليه السلف، وظنهم أن السلف يفوضون العلم بمعاني ألفاظ الصفات، وقد تقدم في المبحث الثاني إبطال نسبة التفويض للسلف وبيان ما في ذلك من المحاذير[٢].

وقد سبق ذلك بيان معتقد السلف الصالح رضي الله عنهم في هذا الباب وما كانوا عليه من الإيمان بما جاء في الكتاب والسنة من أوصاف الكمال والجلال، مع غاية التقديس والتعظيم والإجلال، مذعنين لما أخبرهم الله عن نفسه وما أخبرهم به رسولهم عن ربه، قابلين له، لا يتوهمون فيه تشبيهاً ولا يحسون فيه نقصاً، كما يتوهمه من سُلب التوفيق وحاد عن الطريق.

ومضى على ما كان عليه الصحابة الكرام السلفُ الصالح من بعدهم، مبرئين من داء توهم التشبيه، مسَلَّمِينَ من مسالك التعطيل والتحريف، قال الشيخ رحمه الله تعالى: «**مع العلم أنه لم يثبت عن النبي حرف واحد ولا عن الصحابة الكرام ولا عن التابعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين، كالأئمة الأربعة، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وابن المبارك، والليث بن سعد، وسائر أهل الصحاح والسنن كالبخاري ومسلم والترمذي والنسائي وأبي داود وابن ماجة، وسائر أئمة المسلمين، كل هؤلاء وأمثالهم من أهل الفقه والحديث يثبتون لله الصفات الواردة في الوحيين من غير تشبيه ولا**

(١) آل عمران:٧.

(٢) وانظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٩/٤٩-٥١).

تعطيل ولا تمثيل، ويقولون الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، فكما أن ذاته المقدسة لا تشبه ذوات المخلوقين، فكذلك صفاته جل جلاله لا تشبه صفات المخلوقين.

فيقولون كما قال الله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾ ﴿وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيماً﴾(1) ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعاً بَصِيراً﴾(2) ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾(3) ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾(4) ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾(5) ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾(6) ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلالِ وَالْأِكْرَامِ﴾(7) ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾(8).

ويعتقدون في النفي ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾(9) فيثبتون الصفات إثباتاً بلا تمثيل، وتتريهاً بلا تعطيل»(10).

وقال: «وأول من عرف عنه القول بنفي الأسماء والصفات هو الجهم بن صفوان تابعاً للجعد بن درهم.

وفي أوائل المائة الثالثة فشت هذه المقالة، وكان المتصدر لنشرها والدعوة إليها بشر المريسي في عصر المأمون وأحمد بن أبي دؤاد، وهما اللذان أظهرا القول بخلق

---

(1) الأحزاب: من الآية٤٠.

(2) النساء: من الآية٥٨.

(3) البقرة: من الآية٢٥٥.

(4) يس:٨٢.

(5) الأعراف:١٥٦.

(6) طه:٥.

(7) الرحمن:٢٧.

(8) المائدة: من الآية٦٤.

(9) الشورى: من الآية١١.

(10) تحذير المسلمين ص:١٠٣، إكمال الدين: (٢/٧٠-٧١).

القرآن»[1].

وقال عند ذكره ظهور البدع: «**ثم جاء تلميذه جهم بن صفوان وضم إلى ذلك قوله ببدعة التعطيل، وهي نفي أسماء الله وصفاته، ثم جاء دور المعتزلة في عصر المأمون بن هارون الرشيد، والمعتزلة قوم تأثروا بالفلسفة، ورأوا أن بعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية في صفات الله لا توافق آراءهم من حيث ما يعلمون من القواعد الفلسفية، ولم يستطيعوا أن ينكروا تلك الآيات والأحاديث التي في صفات الله وفي كلام الله جل جلاله، فلجئوا إلى التأويل، زاعمين أنهم يوفقون بين العقل والنقل...**»[2].

وهذا يبين أن بدعة التعطيل التي يسمونها تأويلاً غرضها هو جعل النصوص عند السامع توافق ما ذهبوا إليه أو لا تخالفه، وإذا علم كما تقدم أن حقيقة قولهم هو نفي الصفات، سواء في ذلك الأشاعرة أو المعتزلة أو الجهمية، فنتيجة ذلك هو أن يكون معنى هذه النصوص هو نقيض ما تدل عليه، وهذا غاية التحريف والتبديل لو كانوا يعلمون.

والأشاعرة والماتريدية في ما أولوه وفي أكثر ما ادعوا إثباته في ذلك كالمعتزلة والجهمية.

ولما كان هذا التأويل أمراً محدثاً في الدين، فمن المحال أن يكون لهم فيه دليل، قال الشيخ رحمه الله تعالى عند ذكر ما أحدثوه من التأويل: «**فهذا التأويل لا يستطيعون أن يثبتوا عليه دليلاً من القرآن ولا من السنة ولا من أقاويل الصحابة ولا من التابعين ولا من الأئمة، وإنما أخذوه متأثرين من آراء المعتزلة والجهمية الذين فكروا بعقولهم إننا لو أنكرنا النصوص القرآنية في الصفات الإلهية كفرنا، ولو أثبتنا ونحن عندنا من علم الفلسفة والمنطق ما يقودنا إلى عدم إثبات هذه الصفات**[3] **فالأولى أن نؤول، ونلتمس**

(١) تحذير المسلمين ص:١٠١.

(٢) تحذير المسلمين ص:١٩-٢٠.

(٣) أي ولا يمكن لنا ترك ما عندنا.

من اللغة العربية ما يكون لنا مسوغاً ...»[1].

وقال: «**ولا ريب أن تأويل الأسماء والصفات الثابتة في القرآن والحديث الصحيح من البدع المحدثات، وكل بدعة فهي ضلالة وكل ضلالة في النار**»[2].

والمقصود هنا أن هذا التعطيل والتحريف والتبديل الذي يسمونه تأويلاً:

١. مسلك مبتدع محدث في الدين.

٢. أنه خلاف لما عليه أئمة الدين من الصحابة ومن بعدهم.

٣. أنه خرق لما أجمعت عليه الأمة من الإيمان بنصوص الأسماء والصفات وعدم تعطيلها ولا تحريفها ولا تأويلها، بل الإيمان بما دلت عليه من المعاني على الوجه اللائق بذي الجلال والإكرام، من غير تشبيه ولا تمثيل ولا تكييف.

٤. أنه اتباع لآراء وعقليات موهومة، وتقديم لها على النصوص الشرعية المعصومة.

٥. أنه تأثر وتشبه بفلاسفة الأمم الضالة، بل بملاحدة الفلاسفة، وقد نُهِيَت هذه الأمة عن الأخذ بما عليه الأمم السابقة وعن التشبه بهم.

وخلاصة ما ذهبوا إليه أنه لا بد من التأويل في نصوص الأسماء والصفات فراراً من التشبيه والتجسيم، وأنه لا يتحقق تتريه المولى جل وعلا إلا بجحد ما أنزل الله تعالى على رسوله من صفات كماله وجلاله، وأن لا يوصف سبحانه بشيء من ذلك ألبتة.

ثم اختلفوا في ذلك إلى طرق كما تقدم بيانه في المبحث السابق، وفيما يلي ذكر بعض الأوجه الدالة على فساد هذا المنهج وبطلانه:

١. قد تقدم أن تتريه الله تعالى عن النقص لا يكون بنفي صفات الكمال، بل بإثباتها ونفي ما يضادها من النقص والعيب، وأن مجرد النفي لا يعتبر تتريهاً[3][1].

---

(١) الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص:١٤١، وانظر: العقائد السلفية: (٧٨/١-٧٩).

(٢) تحذير المسلمين ص:١٠٤، إكمال الدين: (٧١/٢).

(٣) انظر: المبحث الثالث، القاعدة الرابعة والخامسة ص: ٢٩٢.

٢. أن من زعم أنه يعطل أو يؤول الصفات تنزيهاً لله تعالى عن التشبيه، فقد زعم أنه أشد تنزيهاً لله من رسوله صلى الله عليه وسلم ومن أصحابه رضي الله عنهم وتابعيهم بإحسان، وأنه صلى الله عليه وسلم كتم ما يجب بيانه من ذلك، وحقيقة الأمر على خلاف ذلك، قال الشيخ رحمه الله تعالى: «**كما يزعم هؤلاء بأنهم أولوا فراراً من التشبيه والتمثيل، فهل المؤولة أعلم بالله وأشد تنزيهاً لله من النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه والتابعين ومن الأئمة المهتدين؟!**

أم أن هؤلاء تأثروا بآراء المعتزلة والفلاسفة ومشوا على منهاجهم، وفي الحديث الشريف: ((**عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، عضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور**))[٢]»[٣].

وقال رحمه الله تعالى: «**فلو كانت هذه التأويلات لها أصل لكان على الله ورسوله أن يبينا، ولَقُرِنَ ذلك بما يفيد التأويل الذي تزعمه المؤولة، وحيث لم يأت شيء من ذلك، لزم إما أن يكون رسوله كتم ما يجب بيانه، والرسول العظيم مأمور بالبلاغ والبيان، ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة، وإما أن يكون هؤلاء أعلم بالله من رسوله وأشد تنزيهاً منه، وأنهم أنصح وأشفق على الأمة من رسوله ببيان الهدى من الضلال، فليختر هؤلاء أحد الأمرين، وكلاهما مُر، بل فجور وكفر**»[٤].

٣. يقال لهم ما تزعمون من التأويل إما أنه واجب أو لا، «**ومما لا محيص لهم ولا**

---

(١) وما ذهبوا إليه من التأويل هو في الحقيقة نفي لما جاء في النصوص.

(٢) أخرجه أبو داوود في كتاب السنة باب في لزوم السنة: (١٣/٥)، والترمذي في كتاب العلم باب الأخذ بالسنة واجتناب البدع: (٤٣/٥)، وقال حسن صحيح، وابن ماجة في المقدمة باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين: (١٦/١).

(٣) تحذير المسلمين ص:١٠٣-١٠٤، إكمال الدين: (٧٠/٢-٧١).

(٤) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٧٦/٨)، وانظر: الإمام محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص:١٤٣-١٤٤، وانظر: العقائد السلفية: (٢٨٢/١).

مفر منه أن يجيبوا بما يلي:

فإما أن يقولوا: إن التأويل لآيات الصفات وأحاديثها واجب، والواجب إذاً حكم شرعي، فيتحتم عليهم أن يسندوا تأويلهم إلى الله وإلى رسوله المشرع.

وإما أن يقولوا: لا يجب التأويل، فيقال لهم: إذاً اسلكوا مسلك السلف الصالح ودعوا أنفسكم من التكلف ودعوا الناس وعقائدهم الصحيحة، ولا تفسدوها عليهم بهذه التأويلات الجائرة والظنون الباطلة والآراء الفلسفية الزائفة»[1].

٤. لما كان التأويل هو من جنس نفي الصفات وهو تعطيل لها، فإنه كما يحتج على نفاة الصفات بصفة الوجود كذلك يحتج على من يؤولها بذلك[2].

٥. أن التأويل يفتح باب هدم الإسلام ويسلط عليه أعداءه، ولا يمكن معه الإنكار على مبطل أبداً.

وبيان ذلك كما يقول الشيخ رحمه الله تعالى مخاطباً من يؤول نصوص الصفات: «**إذ مادامت تسوغ التأويل في باب أسماء الله وصفاته لا يمكنك أن تنكر على مبطل، لأنك إن أنكرت على قرمطي في تأويله لنصوص التكاليف ونصوص المعاد يجيبك: إني أولتها كما أولت أنت في الصفات، ولا يعقل نفي تأويلي وقبول تأويلك.**

وإذا أنكرت على المرجئة، وبينت لهم نصوص الوعيد، أجابوك بتأويل النصوص وأن المقصود منها التخويف فقط، وأنت قائل بالأقاويل التي أعظم من هذه.

---

(١) العقائد السلفية: (٢٨٢/١).

(٢) انظر: العقائد السلفية: (١٣٥/١)، الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص:١٤٢، تقارير مهمة ص:٢٢، كشف الشبهات: (٤/٢)، وقد تقدم هذا الاستدلال في المبحث الثالث ص: ٢٩٩.

وإن أنكرت سب الصحابة رضي الله عنهم وكفرهم وأوردت لهم النصوص الدالة على فضلهم قالوا لك إنها مؤولة.

فإذا قلت تأويلكم غير مقبول، قالوا كيف يقبل منك التأويل الذي يرجع إلى الخالق، ولا يقبل منا ما يرجع إلى المخلوق!

الحاصل أنه لا يمكن للمؤول أن ينكر على مبطل أو يناظره إلا ويناضله بسلاح ذلك المناضل حتى ينتصر عليه، وهل فتح هذا الباب إلا هدمُ أساس الدين؟!»(١).

٦. ومما يدل على فساد قول المؤول أنه لا يستطيع التفرقة بين ما يسوغ تأويله وما لا يسوغ، وبيان ذلك كم يقول الشيخ رحمه الله تعالى: «**لا ريب أن الله وصف نفسه بصفات كالسمع والبصر والقدرة والإرادة والاستواء والوجه واليد.**

وسمى نفسه بأسماء كالعليم والسميع والبصير والقدير.

وأخبر عن نفسه بأفعال كخبره أنه يحب ويرضى ويغضب ويترل إلى السماء، إلى غير ذلك من الصفات والأسماء والأفعال.

فيُقال للمؤول: هل تؤول هذه كلها على خلاف ظاهرها؟

أم تفسر الجميع على ظاهره وحقيقته، مثبتاً للحقائق نافياً للمماثلة؟

أم تثبت البعض وتؤول البعض على سبيل التفرقة التي ستعجز عنها؟

فإن اخترت الأول كان ذلك عناداً وكفراً صريحاً وجحداً للربوبية، وبيان ذلك أنه لا يعقل إله مجرد عن الأسماء والصفات كما لا يوجد إنسان مجرد عن ذلك، كأن نقول هنا إنسان لا طويل ولا قصير، ولا متحرك ولا ساكن، ولا جاهل ولا عالم، ولا في الشرق ولا في الغرب، ولا في الشمال

---

(١) العقائد السلفية: (١/١٣٧-١٣٨)، الإمام محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص:١٤٣-١٤٤، وانظر: العقائد السلفية: (١/٢٥٥)، (٢/١٦٩، ١٢٥)، تقارير مهمة ص:٣١، الشرح الوسط ص:٤٧، الرد الشافي الوافر ص:٢٤٩.

ولا في الجنوب، ولا فوق ولا تحت وهكذا دواليك، فهل هذا إلا سفسطة وجنون؟

وإن اخترت الثاني فلا كلام وهو المطلوب.

وإن اخترت الثالث فيقال لك: ما الفرق بين ما أثبته وبين ما نفيتـــه مـــن السمع والعقل، وما الذي سوغ لك تأويل بعض الصفات دون بعضها؟

فدلالة النصوص على اتصافه تعالى بالعلم والحياة والسمع والبصر والقدرة والإرادة كدلالتها على اتصافه بالوجه واليدين والحب والبغض والرحمـــة والمحبة والقدرة، فلم أثبت تلك ونفيت هذه؟ وأولت المحبة والرحمة بالإرادة واليد بالقدرة، فإن إقرارك ببعض الصفات دون البعض يلزمك نظـــير مـــا فررت منه كما ستراها الآن»[1].

وهذا هو الوجه السابع وهو:

٧. أن المؤول لم يستفد من تأويله شيئاً، فإنه يفر من إثبات الصفة بدعوى أنهـــا تستلزم التشبيه، فيصير إلى تأويلها بصفة أخرى، كما يقولـــون الرحمـــة إرادة الإحسان أو التفضل، ففسروا الرحمة بالإرادة، وقالوا اليد بمعنى القدرة، ففروا من إثبات صفة اليد وأولوها إلى صفة القدرة، وهذا لا يجدي لهم شيئاً، فإنه إن لزم التشبيه في الأولى لزم في الثانية، وإن لم يلزم التشبيه في الثانية لم يلـــزم في الأولى، فما فروا منه إما أن يوجد فيما فروا إليه أو لا يوجـــد في الجميـــع، وتوضيح ذلك كما يقول الشيخ رحمه الله تعالى:

«**فإن قلت إثبات الإرادة والمشيئة لا يستلزم تشبيهاً ولا تجسيماً، وإثبـــات حقائق هذه الصفات يستلزم ذلك لأنها لا تعقل إلا في الأجسام.**

حيث إن الرحمة رقة تعتري طبيعة الحيوان، والمحبة ميل النفس لجلب ما ينفعها، والغضب غليان دم القلب، واليد للجارحة.

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢٧/٩)، العقائد الـــسلفية: (١٤١/١)، الشرح الوسط ص:٣٦، تقارير مهمة ص:٢٣، كشف الشبهات: (١١/٢).

قلنا وكذلك الإرادة هي ميل النفس لجلب ما ينفعها ودفع ما يضرها، وكذلك جميع الصفات من العلم والسمع والبصر والحياة والقدرة هي أعراض قائمة في الأجسام في الشاهد[1]، لأن العلم انطباع صورة المعلوم في نفس العالم، والقدرة صفة تؤثر في المقدورات، وهكذا بقية الصفات، فكيف لزم التشبيه فيما قلنا ولم يلزم فيما قلتم؟!

وهنا لا محيص من الإقرار أو الإنكار، فما تؤولونه من الصفات يلزمكم فيه نظير ما فررتم منها، كما رأيتم، فررتم من اليد وقلتم بالقدرة، وما هي إلا عرض في الشاهد المحسوس والله متره عن ذلك، فإن قلتم ليس كقدرتنا قلنا ويده ليست كيدنا.

فررتم من اتصافه بالغضب والرحمة والمحبة بزعمكم هي أعراض بشرية، وأولتم بالإرادة وقد رأيتم مآل الإرادة ومآل هذه الصفات»[2].

٨. ومما يبين فساد مسلك التأويل المحاذير العظيمة التي يقتحمها المؤول عند تأويله لصفات الكمال والجلال.

قال رحمه الله تعالى: «**ومما يبين غلطهم ويوضح ما سلف أن كثيراً من الناس يتوهم في بعض الصفات، أو كثير منها، أو أكثرها، أو كلها أنها تماثل صفات المخلوقين ثم يريد أن ينفي ذلك الذي فهمه، فيقع في أربعة أنواع من المحاذير.**

أحدها: مَثَّل ما فهمه من النصوص بصفات المخلوقين، وظن أن مدلول النصوص هو التمثيل.

---

(١) أي فيما هو مشاهد، وهذا يبين حقيقة قولهم وقاعدتهم الفاسدة وهي قياس الشاهد على الغائب، أي قياس الخالق على المخلوق تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

(٢) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢٧/٩)، العقائد السلفية: (١٤١/١)، الشرح الوسط ص:٣٦، تقارير مهمة ص:٢٣، كشف الشبهات: (١١/٢)، وانظر: ملاحظات على كلام الشرقاوي ص:٢٠-٢١.

الثاني: إذا جعل ذلك هو مفهومها وعطله بقيت النصوص معطلة عما دلت عليه من إثبات الصفات اللائقة بالله.

الثالث: أنه ينفي تلك الصفات عن الله بغير علم، فيكون معطلاً لما يستحقه الرب.

الرابع: أنه يصف الرب بنقيض تلك الصفات، من صفات الأموات والجمادات، أو صفات المعدومات.

والخلاصة أنه شبه أولاً ثم عطل ثانياً، فجمع بين القبيحين ووقع في الضلالين»[1].

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «فيكون قد عطل صفات الكمال التي يستحقها الرب تعالى ومثله بالمنقوصات والمعدومات، وعطل النصوص عما دلت عليه من الصفات، وجعل مدلولها هو التمثيل بالمخلوقات، فيجمعُ في اللهِ وفي كلامِ اللهِ بين التعطيل والتمثيل، فيكون ملحداً في أسمائه وآياته»[2].

وإذا تبين فساد هذا المسلك الذي زعمه المعطلة وسموه تأويلاً، وكما قالوا هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن بذلك[3].

فإن هذا المسلك مع فساده إلا أنهم لم يلتزموه حقيقة، وما هو إلا ستار جعلوه دون تعطيلهم وجحدهم للصفات، وهذا يتبين بذكر بعض أنواع هذا التأويل الفاسد وأمثلته، قال الشيخ رحمه الله تعالى: «**وهو أنواع، منها:**

١. تأويل لا يحتمله اللفظ ببنيته الخاصة[4] **من تثنية [وجمع]**[5] **وإن احتمله مفرداً، كتأويل قوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ أي بالقدرة أو النعمة، فإن هذا**

---

(١) العقائد السلفية: (١/٢٧٨-٢٧٩)، تنزيه السنة و القرآن ص:٤٢، وقال في هامش العقائد: «من (التدمرية) بتلخيص وزيادة إيضاح في بعض المواضع»، وانظر: التدمرية ص:٧٩-٨١.

(٢) التدمرية ص:٨٠-٨١.

(٣) انظر: آخر المبحث الرابع.

(٤) في الأصل الخاص.

(٥) ليس في الأصل.

التأويل وإن صح استعماله في بعض التراكيب، لكن لا يصح في التركيب الذي ورد له النص، ..... فإنه مما لا ريب فيه أن العرب تقول لفلان عندي يد، وقال عروة بن مسعود للصديق رضي الله عنه: (لولا يد لك عندي لم أجْزِكَ بها لأجبتك)[1].

ولكن وقوع اليد في هذا التركيب الذي أضاف سبحانه فيه الفعل إلى نفسه ثم تعدى الفعل إلى اليد بالباء التي هي نظير كتبت بالقلم، وجعل ذلك خاصة حظي بها صفيه آدم دون البشر، كما قد خص المسيح بأنه نفخ فيه من روحه، وخص موسى بأنه كلمه بلا واسطة، فهذا مما يحيل تأويل اليد في النص بالنعمة أو القدرة وإن كانت في تركيب آخر تصلح لذلك، فلا يلزم صلاحية اللفظ لمعنى ما في تركيبٍ، صلاحيته له في كل تركيب.

٢. ما لم يحتمله سياقه وتركيبه وإن احتمله في غير ذلك السياق، كتأويل قوله: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾[2] بأن إتيان الرب إتيان بعض آياته التي هي أمره وهذا يأباه السياق كل الإباء، فإنه يمتنع حمله على ذلك مع التقسيم والتنويع والترديد.

وكتأويل قوله: ((إنكم ترون ربكم عياناً كما ترون القمر ليلة البدر صحواً، ليس دونه سحاب، وكما ترون الشمس في الظهيرة صحواً ليس دونها سحاب)) فتأويل الرؤية في هذا السياق بما يخالف حقيقتها وظاهرها في غاية الامتناع، وهو ردٌّ وتكذيبٌ يستتر صاحبه بالتأويل.

٣. التأويل الذي يوجب تعطيل المعنى الذي [في][3] غاية العلو والشرف ويحطه إلى معنى دونه بمراتب.

---

(١) أخرجه البخاري في الشروط، باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب، وكتابة الشروط: (٢/٨٣٤).

(٢) الأنعام: من الآية١٥٨.

(٣) ليس في الأصل.

مثاله تأويل الجهمية: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾[1] ونظائره بأنها فوقية الشرف، كقولهم الدرهم فوق الفلس.

فعطلوا حقيقة الفوقية المطلقة التي هي من خصائص الربوبية المستلزمة لعظمة الرب تعالى، وحطوها إلى كون قَدْرِه فَوْقَ قَدْرِ بني آدم.

وكذلك تأويلهم استواءه على عرشه بقدرته عليه وأنه غالب عليه.

فيا لله العجب هل شك عاقل في كونه غالباً لعرشه قادراً عليه حتى يخبر به سبحانه في سبعة مواضع من كتابه مطردة بلفظ واحد ليس فيها موضع واحد يراد به المعنى الذي أبداه المتأولون؟

وهذا التمدح والتعظيم كله لأجل أن يعرفنا أنه غلب على عرشه وقدر عليه بعد خلق السموات والأرض؟

أفترى لم يكن غالباً للعرش قادراً عليه في مدة تزيد على خمسين ألف سنة ثم تجدد له ذلك بعد خلق هذا العالم.

٤. تأويل اللفظ بمعنى لا يدل عليه دليلٌ من السياق، ولا قرينة تقتضيه، فإن هذا لا يقصده المبين الهادي بكلامه إذ لو قصده لحف بالكلام قرائنَ تدل على المعنى المخالف لظاهره حتى لا يوقع السامعَ في اللبْسِ، فإن الله تعالى أنزل كلامه بياناً وهدى فإذا أراد به خلاف ظاهره ولم يحف به قرائن تدل على المعنى الذي يتبادرُ غيرُه إلى فهمِ كلِ أحدٍ، لم يكن بياناً ولا هُدى.

ومثال ذلك تأويل المؤولين اليد بالقدرة والاستواء بالاستيلاء ونحو ذلك.

فأين القرائن الحافة التي تدل على غير المعنى الظاهر حتى يتشبث بها المؤولون، وأين بيان الرسول –الذي أنزل الله عليه القرآن وفيه هذه الآيات– أن المعنى المراد في مثل هذه الآيات ما يقوله المتكلمون؟

وعليه فإذا لم يكن شيء من ذلك، فإن المعنى الظاهر في لغة العرب هو ما قاله السلف، ولكن معنى كل صفة حسبما تليق بالموصوف كما سبق بيانه

---

(١) الأنعام: من الآية١٨.

غير مرة»[1].

وإذا تبين أن التأويل المزعوم هو مجرد دعوى لا حقيقة لها سوى الجحد والتعطيل وأنه مجرد ستار لإخفاء ذلك وإظهاره بمظهر الحقائق العلمية، فإن المعطلة النفاة يقدمون لهذا المسلك الفاسد بمقدمات ويردفونه بمبررات حتى يجد له في النفوس مساغاً وعند السامعين قبولاً.

فقدموا له بما زعموه من أن ظاهر النصوص التشبيه والتجسيم، وأردفوه بدعوى معارضة المنقول للمعقول، وأيدوا ذلك بدعوى المجاز.

وأما الأحاديث التي فيها ما ينادي بضلالهم ويصرح بنقيض قولهم، فإنهم ردوها بدعوى أنها أحاديث آحاد لا تفيد اليقين.

وجعلوا بذلك للتعطيل صورة المسائل العلمية، وادخلوه فيما تقتضيه المسلمات العقلية.

وإذا قد بينا فساد هذا المسلك وما يقتضيه من المحال، فمن تمام ذلك بيان ما في مقدماته وقواعده من التمويه والضلال، فنقول:

أولاً دعوى أن ظاهر النصوص يدل على التشبيه والتجسيم.

هذه الدعوى هي الشبهة التي تعلق بها جميع المعطلة والنفاة، فكل من عطل صفة أو نفاها زعم أن إثباتها يلزم منه التشبيه، بل إن جميع البدع في هذا الباب سببها أن أصحاب هذه الفرق والبدع لم يستطيعوا أن يحملوا النصوص على ما يليق بالله عز وجل، وما فهموا منها إلا ما يفهم من المخلوق فكان ضلالهم هو قياس الخالق على المخلوق وحمل النصوص الواردة في صفات الله عز وجل على ما يفهم من صفات المخلوق، وتَوَهُّمُ هذا المعنى في الصفات أ ي المشابهة بين الخالق والمخلوق هو الذي دفعهم إلى إنكارها وجحدها وتعطيلها بزعم تنزيه الله تعالى عن مشابهة المخلوقات، كما قال قائلهم:

«وكل نص أوهم التشبيها أوله أو فوض ورم تنزيها»

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٩/١٥-١٦).

وقبل أن نبدأ بذكر الجواب عن هذه الشبهة، نُقَدِّمُ ذكر فائدة، بل قاعدة ذكرها الشيخ رحمه الله تعالى في هذا المقام فقال: «**فائدة: ظواهر نصوص الصفات معلومة لنا باعتبار، ومجهولة لنا باعتبار آخر، فباعتبار المعنى هي معلومة، وباعتبار الكيفية التي هي عليها مجهولة، وقد دل على ذلك السمع والعقل، أما السمع فمنه قوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾[1] وقوله جل ذكره: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[2].**

والتدبر لا يكون إلا فيما يمكن الوصول إلى فهمه ليتذكر الإنسان بما فهمه منه، وكون القرآن عربياً ليعقله من يفهم العربية، يدل على أن معناه معلوم وإلا لما كان فرق بين أن يكون باللغة العربية أو غيرها.

وبيان النبي صلى الله عليه وسلم القرآنَ، شامل لبيان لفظه وبيان معناه.

وأما العقل فلأن من المحال أن ينزل الله تعالى كتاباً أو يتكلم رسوله صلى الله عليه وسلم بكلام ويقصد بهذا الكتاب وهذا الكلام أن يكون هداية للخلق، ويبقى في أعظم الأمور وأشدها ضرورة مجهول المعنى بمنزلة الحروف الهجائية التي لا يفهم منها شيء....

وأما دلالتها على جهلنا لها باعتبار الكيفية، فمعنى الكيفية أن يعتقد المثبت أن كيفية صفات الله تعالى كذا وكذا، وهذا اعتقاد باطل بدليل السمع والعقل.

أما السمع فمنه قوله تعالى: ﴿وَلا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْماً﴾[3] وقوله تعالى: ﴿وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً﴾[4]، ومن المعلوم أنه لا علم لنا بكيفية صفات ربنا لأنه تعالى أخبرنا عنها ولم يخبرنا عن كيفيتها.

---

(١) ص:٢٩.

(٢) النحل: من الآية٤٤.

(٣) طـه: من الآية١١٠.

(٤) الإسراء:٣٦.

فيكون تكييفنا قفواً لما ليس لنا به علم، وقولاً بما لا يمكننا الإحاطة به.

وأما العقل، فلأن الشيء لا تعرف كيفية صفاته إلا بعد العلم بكيفية ذاته أو العلم بنظيره المساوي له، أو بالخبر الصادق عنه، وكل هذه الطرق منتفية في كيفية صفات الله عز وجل، فوجب بطلان تكييفها.

وأيضاً فإننا نقول: أي كيفية تقدرها لصفات الله تعالى؟

إن أي كيفية تقدرها في ذهنك فالله أعظم وأجل من ذلك، وأي كيفية تقدرها لصفات الله تعالى فإنك ستكون كاذباً فيها لأنه لا علم لك بذلك.

وحينئذ يجب الكف عن التكييف تقديراً بالجنان أو تقريراً باللسان أو تحريراً بالبنان. إ.هـ من القواعد المثلى للشيخ محمد الصالح العثيمين»[1] رحم الله الناقل والمنقول عنه.

وإذا تقرر ذلك فاعلم أن دعوى أن ظاهر النصوص التشبيه أو التجسيم قائمة على ضد هذه القاعدة التي تقررت بالدليل السمعي والعقلي.

فإن صاحب هذه الدعوى ادعى علم الكيفية في هذه النصوص، وأنها مماثلة لكيفية صفات المخلوقين، ثم ذهب يبطل ويحرف ما دلت عليه من المعاني، فما لم يكن معلوماً من النصوص ادعى فيه العلم وهو مخطئ كاذب فيه.

وما كان معلوماً كَذَّبَهُ وتحايل في رده ولم يؤمن به، وهذا يكفي في كشف هذه الدعوى وبيان بطلانها.

وهكذا ذكر الشيخ رحمه الله تعالى أوجهاً كثيرة في الجواب عن هذه الشبهة[2]،

---

(١) العقائد السلفية: (١/١٣٣-١٣٤)، وانظر: القواعد المثلى ص:٣٤، وص:٢٧.

(٢) انظر: العقائد السلفية: (١/١٣٥ وما بعدها)، (١/١٠٦)، (١/٢٢٢)، (١/٢٧٦-٢٧٩)، الشرح الوسط ص:٣٥-٥١، تقارير مهمة ص:٢٢-٣٥، شرح الدرر السنية ص:٣٩-٤٢، كشف الشبهات: (٢/١ وما بعدها)، الإمام محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص:١٤٢-١٤٥، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٩/٢٦ وما بعدها، (٩/١٣-١٧، ٥٠)، والأجوبة الصومالية: (٢/٤١)، ملاحظات على بعض كلام الشرقاوي ص:٢٥-٢٦.

ونلخص ذلك فيما يلي:

١. نقول لهذا المعطل: ماذا تقول في وجود الله تعالى، فإنه سيقول: وجود يخصه لا يشبه وجود المخلوق، فنقول: فكذلك صفاته تخصه لا تشبه صفات المخلوق، والباب واحد، وهذا يبطل دعوى التشبيه في الصفات من أساسها، ويبطل ما يبنى عليها من التعطيل والجحد لصفات الرب عز وجل.

٢. إن دعواكم يلزم منها نفي صفات الله تعالى، بل هذا هو مرادكم وما تصرحون به على تفاوت بينكم، والعقل لا يستطيع أن يقبل أن هناك موجوداً مجرداً من جميع الصفات.

٣. أن قولكم لو كان له علم وقدرة ووجه ويد لكان جسماً مركباً، نقول: لو كان ليس له علم ولا قدرة ولا علو ولا وجه... إلخ لكان معدوماً، إذا لا يعهد إله مجرد عن هذه الصفات كلها.

٤. نقول ما هدم الإسلام وزعزعه وسلط عليه أعداءه حتى أضعفوه بعد أن كان قوياً إلا من باب التأويل، وتقدم بيان ذلك.

٥. أن القرآن أنزله الله لهداية البشر وإخراجهم من ظلمات الوثنية والإلحاد والشرك إلى نور الإيمان والتوحيد والإسلام وتقديس الله وتنزيهه عما لا يليق بجلاله.

وقد اهتدى بالقرآن العظيم والنبي صلى الله عليه وسلم ملايين البشر، وصاروا بعد تلك الوثنية والكفريات من المؤمنين المنزهين لله تعالى.

فلو كان ظاهر تلك الآيات دالة على التمثيل والتجسيم لما كانوا منقولين من الوثنية والكفر، إذ هو الوثنية بعينها، ولا كان هناك معنى لهداية البشر ولا فائدة من القرآن والرسول صلى الله عليه وسلم، بل أتيا بما يدل على التجسيم والتشبيه.

٦. أن الله تعالى أمر نبيه صلى الله عليه وسلم بالتبليغ، فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾[١] ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدىً

---

(١) المائدة: من الآية٦٧.

وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾[1].

فهل بيَّن الرسول صلى الله عليه وسلم هذه التأويلات التي زعموها، ومن المعلوم أنه لم يأت بشيء مما تقولون، بل جاء يؤكد خلاف ذلك من إثبات الصفات لله تعالى وتأكيدها.

٧. أنه لو كان ما تقولونه حق، وقد عُلم أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقله ولم يدل عليه، بل قال خلافه، ومعنى هذا أنه صلى الله عليه وسلم لم يبين ما هو واجب بيانه من الحق، وهذا طعن في الرسول صلى الله عليه وسلم وفي مرسله سبحانه وتعالى، إذ أرسل رسولاً يكتم الحق ويخبر بخلافه، وهذا عين الضلال والفرية.

٨. قد بين النبي صلى الله عليه وسلم لأمته كل ما يحتاجون إليه من آداب قضاء الحاجة، ويستحيل أن يكون هذا التأويل بزعمكم مما يجب أن يعتقده المؤمنون في ربهم ومعبودهم ثم لا يبينه لهم.

٩. إذا كان ما يظهر من القرآن وما يدل عليه لفظه ومعناه هو التشبيه والتجسيم وهو عين الضلال، فكيف يصح أن يقال فيه: ﴿وَهُدىً وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾[2] ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾[3].

١٠. وكيف يؤمر باتباعه قال تعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾[4].

١١. يلزم من قولكم نسبة التجسيم والتشبيه إلى القائل لذلك وهو الله جل جلاله والرسول صلى الله عليه وسلم، وهذا أولى من نسبته لنا، إذ نحن معتقدون ما أُخْبرنا به.

١٢. قولكم يلزم من هذه النصوص التشبيه، دعوى غير مسلمة من أساسها، ولازم لا نلتزمه بل نبطله، كما تقدم.

---

(١) النحل: من الآية٨٩.

(٢) النحل: من الآية٨٩.

(٣) الإسراء: من الآية٨٢.

(٤) الأعراف: من الآية٣.

١٣. دعوى أن ظاهر هذه النصوص التشبيه والتجسيم مقطوع ببطلانه لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾ وقوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيّاً﴾(١)، فالتشبيه مقطوع بعدمه لهذه الآيات.

١٤. أن هذا الكلام من البدع المحدثة المخالفة لما سار عليه الصحابة والتابعون ومن تبعهم بإحسان، وكل بدعة فهي ضلالة، وقد تقدم ذكر ذلك.

١٥. وهو كافٍ في إبطال هذه الدعوى، وهو أنها قامت على قياس الخالق على المخلوق، وهو أخبث قياس وأفسده.

١٦. أن هذه الأوهام سببها العجمة وعدم الفهم، أما العرب الذين نزل بينهم القرآن فلم يفهم أحد منهم ذلك، ولا دار في خلده، حتى كفار قريش لم يجدوا في ذلك مطعناً على النبي صلى الله عليه وسلم، وهم أحرص ما يكونون على شيء من ذلك.

فهذه الأوجه وغيرها مما ذكره أهل العلم تبين تهافت هذه الدعوى(٢)، وأن المقصود منها هو التعطيل وأنها ليست من التنزيه في شيء، وأن منهج السلف هو الحق الذي سلم من آفات التعطيل، واشتمل على كمال التقديس والتنزيه.

ثانياً: دعوى تعارض العقل والنقل(٣).

إن سبب توهم التعارض بين العقل والنقل هو تأثر عقول القائلين بذلك بالقواعد الفلسفية الخاطئة، فلما انحرفت عقولهم وفهومهم وجدوا تلك المعارضة، وليتهم إذ وجدوا ذلك رجعوا على أنفسهم بالشك وعقولهم بالوهم، ولكنهم رجعوا على نصوص الوحي بالطعن والتخطئة، وما علموا أن الخطأ والوهم حاصل من جهة عقولهم وقواعدهم الفلسفية المتناقضة، ولا أدري أيدرك هؤلاء أنهم يقدمون أكبر خدمة لمن يريد الطعن في

---

(١) مريم: من الآية٦٥.

(٢) أي دعوى أن النصوص توهم التشبيه والتجسيم.

(٣) وهي إحدى المقدمات التي يرتقون منها إلى رد النصوص وتحريفها.

دين الإسلام وتشويه صورته من اليهود والنصارى وغيرهم بدعوى أنه يخالف العقل.

أو لم يعلم هؤلاء أن الله تعالى أنزل كتابه وأرسل رسله لمن يعقل وأنه سبحانه عفا عن المجانين ومن ذهبت عقولهم ورفع القلم عنهم؟!

وقد جعل الشيخ رحمه الله تعالى هذه المقالة من المغالطات التي مشى عليها المتكلمون فقال: «**ومن الأخطاء الفاحشة المشتهرة في كتبهم، التي جعلوها من المسلمات التي لا تقبل المناقشة، وردوا من أجلها كثيراً من أحاديث العقائد الصحيحة، قولهم: إذا تعارض الدليل النقلي مع الدليل العقلي، قدم الدليل العقلي على الدليل النقلي، لأن العقل أصل للنقل، ويجب تأويل الدليل السمعي لأجل موافقته للدليل العقلي**»(١).

وقد بين رحمه الله تعالى تهافت هذا الكلام وفساده، فقال:

[١]- «**والحق ما قال شيخ الإسلام: إن كلاً من الدليلين إما قطعي وإما غير قطعي، فالقطعيان لا يمكن أن يتعارضا حتى ترجح أحدها على الآخر.**

وإذا تعارض ظني في كل منهما مع قطعي، وجب ترجيح القطعي مطلقاً.

وإذا تعارض ظني مع ظني من كل منهما، رجحنا المنقول على المعقول، لأن ما لا ندركه بغلبة الظن من كلام الله ورسوله أولى بالإتباع مما ندركه بغلبة الظن من نظرياتنا العقلية التي يكثر فيها الخطأ جداً»(٢).

وذلك لأنه لا يمكن أن يوجد التعارض بين الأدلة القطعية: «**سواء أكانا عقليين أو سمعيين أم أحدهما عقلياً والآخر سمعياً، وهذا متفق عليه بين العقلاء.**

لأن الدليل القطعي هو الذي يجب ثبوت مدلوله، ولا يمكن أن تكون دلالته باطلة، وحينئذ، فلو تعارض دليلان قطعيان، وأحدهما يناقض مدلول الثاني للزم الجمع بين النقيضين، وهو محال، بل ما يرد من التعارض بين الأدلة التي يحسبونها قطعية، فلا

---

(١) العقائد السلفية: (١/٢٧٩).

(٢) العقائد السلفية: (١/٢٧٩-٢٨١).

بد أن يكون أحدهما غير قطعي، أو أن لا يكون مدلولهما متناقضين»[1].

[٢]- وقال رحمه الله تعالى: «أما قولهم: إن العقل هو الأصل في معرفتنا بالسمع، وإذا قدمنا النقل كان ذلك طعناً في أصله -الذي هو العقل- فهذا غير مسلم، لأنهم إن أرادوا بالعقل الغريزة التي فينا، فتلك ليست علماً يتصور أن يعارض النقل، وهي شرط في كل علم عقلي أو سمعي كالحياة، وما كان شرطاً في الشيء امتنع أن يكون منافياً له.

وإن أرادوا بالعقل المعرفة الحاصلة بالعقل، فجوابنا لهم: إن من المعلوم أنه ليس كل ما يعرف بالعقل يكون أصلاً للسمع ودليلاً على صحته، فإن المعارف العقلية أكثر من أن تحصر، والعلم بصحة السمع غايته أن يتوقف على ما به يعلم صدق الرسول صلى الله عليه وسلم، وليس كل العلوم العقلية يعلم بها صدق الرسول صلى الله عليه وسلم، بل ذلك يعلم بما يعلم به أن الله أرسله، مثل إثبات الخالق، وتصديقه للرسول بالآيات، وأمثال ذلك.

وإذا كان كذلك، لم يكن جميع المعقولات أصلاً للنقل، لا بمعنى توقف العلم بالسمع عليها، ولا بمعنى الدلالة على صحته.

[٣]- وأما قولهم: إن العقل أصل للنقل، فإما أن يراد به أنه أصل لثبوته في نفس الأمر، أو أصل في علمنا بصحته.

والأول لا يقوله عاقل، فإن ما هو ثابت في نفس الأمر بالسمع أو بغيره هو ثابت، سواء علمنا بالعقل أو بغير العقل ثبوته، أو لم نعلم ثبوته لا بعقل ولا بغيره، إذ عدم العلم ليس علماً بالعدم، وعدم علمنا بالحقائق لا ينفي ثبوتها في أنفسها.

فما أخبر به الصادق المصدوق هو ثابت في نفس الأمر، سواء علمنا صدقه أو لم نعلم، ومن أرسله الله إلى الناس هو رسوله، سواء علم الناس أنه رسوله أو لم يعلموا، وما أخبر به فهو حق، وإن لم يصدقه الناس.

فثبوت الرسالة في نفسها، وثبوت صدق الرسول، وثبوت ما أخبر به في نفس

---

(١) العقائد السلفية: (٢٧٩/١).

الأمر ليس موقوفاً على وجودنا، فضلاً عن أن يكون موقوفاً على عقولنا أو على الأدلة التي نعملها بعقولنا.

وأما الثاني فجوابه قد مر، فتبين بذلك أن العقل ليس أصلاً لثبوت الشرع في نفسه، ولا معطياً له صفة لم تكن له، وليس أصلاً في معرفتنا بالسمع، ودليلاً لنا على صحته.ا.هـ. من "تفسير المنار" ملخصاً من "موافقة صحيح المعقول لصريح المنقول"»[1].

[٤]- وهو مما ينبغي أن يعلم ويستقر في القلوب والعقول أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لا تأتي بما تحيله العقول الصحيحة وإن جاءت بما تحار فيه، يقول الشيخ رحمه الله تعالى: «**إن الرسل عليهم الصلاة والسلام صادقون فيما يخبرون به، ولا يتم إسلام ولا إيمان إلا بتصديقهم في كل ما أخبروا به، ولم تخبر بما تحيله العقول.**

بل أخبارهم قسمان، أحدهما ما يشهد العقل والفطر السليمة به.

ثانيهما ما لا تدركه العقول بمجردها، كالغيوب التي أخبروا بها عن تفاصيل البرزخ واليوم الآخر والثواب والعقاب[2]، فلا يكون خبرهم محالاً في العقول أصلاً.

والحاصل أن الأنبياء لا تأتي بما تحيله العقول، ولكن تأتي بما توافقه العقول وتدركه أو تحير فيه، وكل خبر يُظن أن العقل يحيله فلا يخلو من أحد أمرين، إما خطأ في النقل أو فساد في العقل.

فتكون شبهة خيالية ظن صاحبها أنها أمر عقلي صريح، والحال أنه خيال وهمي غير صحيح، قال الله تعالى: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ﴾[3] ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْساً إِلَى رِجْسِهِمْ﴾[4]»[1].

---

(١) العقائد السلفية: (١/٢٨٠)، وانظر: درء التعارض: (١/٨٠-٩٠)، وانظر: الصواعق المرسلة للإمام ابن القيم: (٣/٧٩٧) وما بعدها.

(٢) ومن ذلك عامة الصفات الخبرية.

(٣) سبأ: من الآية٦.

(٤) التوبة:١٢٥.

وقال رحمه الله تعالى: «**والعقل لا يحكم باستحالة ما صح ثبوته في الوحيين، وما تلتجئ إليه أصناف المعطلة من الحكم باستحالة بعض ما ورد على حساب العقل، إنما هي أوهام وخيالات وشبه مظلمات لا عقليات، صحيحات، لكن روجوها على حساب العقل وفي قالب التتريه**»[2].

وقد سئل رحمه الله تعالى: هل يجوز تحكيم العقل في المسائل الشرعية الدينية المنصوص عليها .....؟

فأجاب: «**لا يجوز تحكيم العقل في النصوص القطعية، وإنما وظيفة العقل فهم العقائد وإقامة دلائلها، والآداب الشرعية (ومنافعها)**[3]**، والترجيح بين الأدلة في الأحكام الاجتهادية التي ليس فيها نصوص قطعية عند المستعد لذلك**»[4].

ومن كلامه العظيم رحمه الله تعالى وله تعلق بموضوعنا ما قاله في خطبة له عن القرآن الكريم: «**ولا حاجة بعده وبعد السنة المطهرة إلى قانون وإصلاح ورأي فلان وفلان، فيه الأدلة العقلية والنقلية على الوحدانية والألوهية والربوبية الشاملة لجميع أصناف البرية**[5]**، وعلى أسمائه الحسنى وصفاته العلى، فيه الأدلة القاطعة على رسالة المرسلين وعلى البعث والمعاد والحساب والميزان و......**»[6].

[٥]- أنه: «**ليس كل ما لا تصل العقول إلى إدراكه مستحيل الحصول في ذاته، فلو قال قائل قبل سبعين سنة إن هناك طائرات من حديد تطير في الجو، وعليها مدافع ورشاشات، وتقطع المسافات البعيدة التي تستغرق بسير الدواب أو السفن الشراعية**

---

(١) كشف الشبهات: (١/٥٢-٥٣)، وانظر: العقائد السلفية: (١/٤٧٢-٤٧٣)، (٢/٤٢٦، ٤٨٧)، شرح الدرر ص:٥٦-٥٧، تقارير مهمة ص:٥١، ٢٠، الشرح الوسط ص:٣٤، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٩/٥١).

(٢) الشرح الوسط ص:٣٤، تقارير مهمة ص:٢٠.

(٣) أظنها كذلك.

(٤) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٣/١٥).

(٥) هذه الجملة ترجع على «الربوبية».

(٦) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٣١/٩).

أياماً عديدة، تقطعها بساعات قليلة، لكان كل سامع يكذب القائل ويصفه بقلة العقل، لكونه مخالفاً لذوي التفكير والعقول آنذاك، ولكن كون عقولنا لا تصل إلى إدراك ذلك لا تجعل الطائرات في دائرة المستحيل ....»[1].

[٦]- أن تقديم العقل على النقل من أعظم أسباب التفرق الذي وقع بين المسلمين، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في المبحث السابق.

وذلك لأن الإحالة إلى العقل إحالة إلا ما لا يمكن الوقوف عليه والاعتماد عليه «**ولا يغني من العلم شيئاً، لأن العقول تختلف، فقد يقول زيد بعقله في مسألة كذا، ويخالفه عمرو، فإلى أين المرجع؟!**

إن قلتم كل يحكم بعقله، فقد بان ضلالهم، إذاً فلماذا أرسل الله الرسل وأنزل الكتب، لو كانت العقول تغني شيئاً»[2].

ولا يمكنهم تقديم عقل فلان على عقل غيره، ولا يقبل كل واحد إلا بعقله، ولذا صاروا إلى فرق لا تعد ولا تحصى، كما قال الشيخ: «**ولذلك لما حكموا عقولهم اختلفوا، فالمعتزلة أكثر من عشرين فرقة، والشيعة كذلك ...**»[3].

وخلاصة ما تقدم:

١. أنه لا يلزم من عدم إدراك العقل للشيء وعدم تصوره له، لا يلزم من ذلك كونه مستحيلاً، وليس كل ما يحار فيه ولا يقدر على إدراكه يكون مستحيلاً.
٢. أن الاعتماد على العقول، اعتماد على ما لا يمكن الوقوف عليه ولا تحصيله.
٣. أن الرسل صلوات الله وسلامه عليهم لا تأتي بما تحيله العقول، وإن كانت قد تأتي بما تحار فيه العقول.
٤. أن دعوى المعارضة بين العقل والنقل دعوى وهمية وبحجة وهمية أخرى وهي دعوى التتريه بالقول بالتعطيل، والمراد من ذلك التعطيلِ الإبقاءُ على الرواسب

---

(١) العقائد السلفية: (١٦٦/٢).

(٢) سبيل الجنة ص:٩.

(٣) نقض كلام المفترين ص:١٣١.

الفكرية التي جاءت من فلاسفة اليونان الملاحدة.

٥. أن الدليل القطعي لا يعارض القطعي سواء كانا أو أحدهما سمعياً أو عقلياً، والقول في التعارض يرجع إلى الدليل، من حيث هو دليل، وليس من حيث هو سمعي أو عقلي.

٦. بيان تهافت قولهم أن العقل أصل للسمع وإنما هو دليل يدل على السمع وعلى صدق قائله.

وبهذا يظهر ضعف وفساد هذه القاعدة التي لأجلها أو بها رد المتكلمون كثيراً من نصوص الكتاب والسنة، سواء في الصفات أو في غيرها، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

ثالثاً: دعوى المجاز.

وهذا هو نهاية المطاف وآخر تلك المراحل، وإليه تُوصلُ تلك المقدمات، حتى إذا ما وضعت النصوص بين يديه وسلمت إليه حوَّلها إلى ما يشاء أهل البدع من المعاني الباطلة.

فبعد أن تقرر أن نصوص الشريعة ظاهرها التشبيه، فلا بد من التأويل لتحقيق التنزيه.

أو تقرر أن العقل يعارض النقل ولا بد من تقديم العقل لأنه أصل النقل، والعقل دل على امتناع الصفات عن الخالق، تقدس سبحانه وتعالى عن إفكهم وباطلهم.

فإذا قرروا ذلك جاء دور المجاز لتكتمل حلقات التعطيل فتصرف النصوص عما دلت عليه من المعاني العظيمة -التي رضيها الله تعالى لنفسه وآمن بها أنبياؤه ورسله وأتباعهم رضي الله عنهم- إلى ما يزعم المعطل أنه يوافق عقله وهواه من التأويل والتعطيل، وقد تقدم بيان بطلانه وبعض ما فيه من التناقض والفساد.

وقد أشار الشيخ رحمه الله تعالى إلى رد العلامة ابن القيم رحمه الله تعالى دعوى المجاز في كتابه «الصواعق المرسلة» وهذا بحق تحويل إلى مليء قد وَفَّى لِكُلٍّ حَقَّهُ وأَظْهَرَ

مستحقه، وقد بلغ ذلك في مختصر كتابه الصواعق ما يزيد عن سبعمائة صفحة[1].

وقال في مقدمة ذلك كما في مختصر الصواعق: «فصل في كسر الطاغوت الثالث الذي وضعته الجهمية لتعطيل حقائق الأسماء والصفات هو طاغوت المجاز.

هذا الطاغوت لَهَجَ به المتأخرون والتجأ إليه المعطلون، وجعلوه جنة يتترسون بها من سهام الراشقين، ويصدون به عن حقائق الوحي المبين».

ثم قال: «تقسيمكم الألفاظ ومعانيها واستعمالها فيها إلى حقيقة ومجاز، إما أن يكون عقلياً أو شرعياً أو لغوياً أو اصطلاحياً.

والأقسام الثلاثةُ الأُولُ باطلة، فإن العقل لا مدخل له في دلالة وتخصيصه بالمعنى المدلول عليه حقيقة كان أو مجاز، فإن دلالة اللفظ على معناه ليس كدلالة الانكسار على الكسر، والانفعال على الفعل، ولو كانت عقلية لما اختلفت باختلاف الأمم، ولما جهل أحد معنى لفظ.

والشرع لم يرد بهذا التقسيم ولا دل عليه ولا أشار إليه، وأهل اللغة لم يصرح أحد منهم بأن العرب قسمت لغاتها إلى حقيقة ومجاز، ولا قال أحد من العرب قط هذا اللفظ حقيقة وهذا مجاز، ولا يوجد في كلام من نقل لغتهم عنهم مشافهة ولا بواسطة، ولهذا لا يوجد في كلام الخليل وسيبويه والفراء وأبي عمرو بن العلاء والأصمعي وأمثالهم ..... وهذا الشافعي وكثرة مصنفاته ومباحثه مع محمد بن الحسن وغيره لا يوجد فيها ذكر المجاز البتة، وهذه رسالته التي هي كأصول الفقه، لم ينطق فيها بالمجاز في موضع واحد .....».

ثم قال: «إذا علم أن تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز ليس تقسيماً شرعياً ولا عقلياً ولا لغوياً فهو اصطلاح محض، وهو اصطلاح حادث بعد القرون الثلاثة المفضلة بالنص، وكان منشؤه من جهة المعتزلة والجهمية ومن سلك طريقهم من المتكلمين ...» إلى آخر ما قال رحمه الله تعالى[2].

ومما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى في بيان بطلان القول بالمجاز قوله في الجواب عن

(١) من صفحة: ٦٩٠ إلى ١٤٠٠.

(٢) مختصر الصواعق ما بين ص:٦٩٠ و ٧٠٠ من الجلد الثاني.

تأويل المتكلمين لصفة الرحمة: «**إنه لا يستحيل على الله ما وصف به نفسه، وتأويلكم هذا من باب المجاز**[1]، **والمجاز يصح نفيه**[2]، **فهل يجوز أن يُنفى عن الله الرحمة؟ فمن جوز هذا فقد خالف صريح القرآن وصريح الأديان**»[3].

وقال أيضاً: «**والعجب من هؤلاء المعطلة أنهم يعتقدون صفة الرحمة للمخلوق حقيقة وفي الخالق مجازاً، فعلى حد قولهم فإنه:**

أولاً يلزم أن يكون المخلوق أكمل من الخالق.

وثانياً المجاز يصح نفيه، وإذاً يجوز أن يقال لا يتصف الله بالرحمة والحال أن القرآن الكريم مملوء بوصفه تعالى بالرحمة وكذلك الأحاديث، كقوله تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾[4] **﴿إِنَّهُ بِهِمْ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾**[5] **﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾**[6] **إلى غير ذلك من الآيات التي لا تحصر، وفي الحديث: ((الراحمون يرحمهم الرحمن))**[7]»[8].

وأما ما يتعلق بدعوى أن الأحاديث أخبار آحاد لا تفيد اليقين فلا يعتمد عليها في باب العقائد التي يطلب فيها الجزم، فهذه شبهة واهية كأختها المجاز، وهي عند التحقيق لا وجود لها أيضاً كالمجاز، وإنما هو وهم ودعوى لا دليل عليها، وسيأتي بيان ذلك في الباب السابع إن شاء الله تعالى[9].

---

(١) أي كما تقولون.

(٢) وهذا بإجماع أهل المجاز.

(٣) العقائد السلفية: (١٢٦/١).

(٤) الأنعام: من الآية٥٤.

(٥) التوبة: من الآية١١٧.

(٦) يونس: من الآية١٠٧.

(٧) رواه أبو داوود في كتاب الأدب، باب في الرحمة: (٢٣١/٥)، ورواه الترمذي في كتاب البر والصلة، باب ما جاء في رحمة المسلمين: (٢٨٥/٤)، وصححه العلامة الألباني.

(٨) العقائد السلفية: (١٢٦/١)، وانظر: (١٢٩/١، ٧٩، ٢٨١-٢٨٢).

(٩) انظر ص: ١٠٠٤.

وبهذا يظهر أن هذه القواعد لا حقيقة لها، وأنها مجرد شبه خيالية يظنها أصحابها قواعد عقلية، التبست عليهم بسبب بعدهم عن نصوص الكتاب والسنة وعن علماء الكتاب والسنة، وخوضهم في كتب الكلام والفلسفة التي حذر منها أهل العلم كما قال الشافعي رحمه الله تعالى: «لقد اطلعت من أهل الكلام على شيء والله ما ظننت مسلماً يقول به، ولأن يبتلى العبد بكل ما نهى الله عنه ما خلا الشرك خير له من أن يبتلى بالكلام»[1].

وسئل الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى عما أحدثه الناس من الكلام في الأعراض والأجسام فقال: «دع مقالات الفلاسفة، عليك بالأثر وطريقة السلف، وإياك وكل محدثة فإنها بدعة»[2].

وقال أبو يوسف صاحب الإمام أبي حنيفة: «من طلب الدين بالكلام تزندق»[3].

والله تعالى الموفق والهادي، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) انظر: ذم الكلام وأهله للهروي: (٢٩٠/٤)، مناقب الشافعي للبيهقي: (٤٠٤/١)، عقيدة الشافعي للشيخ محمد بن عبد الرحمن الخميس ص:٥١.

(٢) ذم الكلام وأهله للهروي: (٢١٣/٤)، وانظر: عقيدة الإمام أبي حنيفة للشيخ محمد بن عبد الرحمن الخميس ص:٢٦.

(٣) ذم الكلام وأهله للهروي: (٢٠٩/٤)، وانظر في هذه النقول: منهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل للنقل: (٩٤٧/٣-٩٤٨).

المبحث السادس: جهوده في إثبات صفتي الاستواء والكلام، والرد على المخالفين في ذلك.

لقد أفرد الشيخ رحمه الله تعالى الكلام في بعض الصفات بعد تقرير مذهب أهل السنة في الصفات، نظراً لكثرة المشاغبات من أهل البدع حولها، ومن ذلك صفتي الاستواء والكلام

وفي ما يلي بيان جهوده رحمه الله تعالى في إثباتهما والرد على شبه المخالفين فيهما.

المسألة الأولى: صفة الاستواء والعلو.

قال رحمه الله تعالى: «**أفردت الكلام عن الاستواء وما اكتفيت بِعَدِّهِ في الصفات التي مضت، مع صفة الوجه واليدين وما إلى ذلك من الصفات الخبرية، لأن كلام العلماء قد كثر في هذا الباب، حتى أفرد بعض أهل العلم هذه الصفة بتأليف مستقل، لكثرة مشاغبات المتكلمين من الجهمية والمعتزلة والخوارج وبعض الأشاعرة**»[1].

وقد كان من مسلكه رحمه الله تعالى في بحث هذه الصفة في العقائد السلفية أن جعله في خمسة أقسام:

١. معنى الاستواء.
٢. إيراد الأدلة على ثبوت الاستواء.
٣. إيراد البراهين العقلية.
٤. إبطال الشبه النقلية للمخالفين.
٥. إبطال الشبه العقلية للمخالفين.

---

(١) العقائد السلفية: (١/١٥٢)، وانظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٩/١٧)، ومن تلك المؤلفات كتاب العرش لابن أبي شيبة، وكتاب إثبات صفة العلو لابن قدامة، وكتابي العرش والعلو للذهبي، وغيرها، انظر: مقدمة تحقيق كتاب العلو للذهبي، تحقيق الشيخ عبد الله بن صالح البراك..

وعلى ذلك نمضي بإذن الله تعالى[1].

أولاً: معنى الاستواء لغة

بين رحمه الله تعالى أن الاستواء في لغة العرب على وجهين، مطلق ومقيد، قال: «**فالمطلق ما لم يوصل معناه بحرف كقوله: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَى﴾[2] وهذا معناه كمل وتم، يقال: استوى النبات واستوى الطعام.**

وأما المقيد فثلاثة أنواع.

أحدها مقيد بإلى، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾[3] واستوى فلان إلى السطح والغرفة»[4].

وهذا بمعنى العلو والارتفاع بإجماع السلف[5].

«**وثانيهما: مقيد بعلى كقوله تعالى: ﴿لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ﴾[6] وقوله تعالى: ﴿وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ﴾[7] وقوله تعالى: ﴿فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ﴾[8]، وهذا أيضاً**

---

(١) انظر: العقائد السلفية: (١٥٣/١)، وقد استغرق الكلام فيها ما يزيد عن ثمانين صفحة، وانظر: تقارير مهمة ص:٣٩-٥٨، شرح الدرر السنية ص:٤٨-٥٩، الشرح الوسط ص:٥٤-٧٠، وغالب ما في هذه الثلاثة موجود في العقائد السلفية، وفيها زيادة عليه، ولذا فإني أكتفي بالإحالة إلى العقائد السلفية عن الإحالة إليها في هذه المسألة، وانظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٧/٩) وما بعدها.

(٢) القصص:من الآية١٤.

(٣) البقرة: من الآية٢٩.

(٤) العقائد السلفية: (١٥٣/١)، وانظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٨/٩).

(٥) كما نص عليه ابن القيم كما في مختصر الصواعق: (٨٨٩/٣).

(٦) الزخرف: من الآية١٣.

(٧) هود: من الآية٤٤.

(٨) الفتح: من الآية٢٩.

معناه العلو والارتفاع والاعتدال بإجماع أهل اللغة».

ثم قال منبهاً على ما قد يشكل من بعض كلام المفسرين: «**ولا ينافي العلو والارتفاع ما فسره بعضهم باستقر في قوله تعالى: ﴿وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ﴾ أي استقرت، لأنها مع كونها مستقرة عليه، هي عالية ومرتفعة عليه، كما لا ينافي تفسير بعضهم لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾ بمعنى قصد أو صعد، لأنه إذا تعدى بإلى أفاد القصد مع العلو وضعاً، يقال: استوى إلى كذا بمعنى قصد إليه مستعلياً عليه.**

وثالثها: المقرون بواوِ مع، التي تعدي الفعل إلى المفعول معه، نحو استوى الماءُ والخشبةُ، بمعنى ساواها»[1].

وقال: «**إذا تعدى الاستواء بالحرف، فإن معناه في غاية الظهور، فليس فيه إجمال يحتاج معه إلى التفصيل، ولا هو من الألفاظ المشتركة التي تحتمل أكثر من معنى، ولا هو منقول من حقيقته إلى مجازه، بل إذا تعدى بعلى الموضوعة للاستعلاء كان نصاً في العلو لا يحتمل معنى آخر**»[2].

ثم نقل عن ابن جرير رحمهما الله تعالى تفسير الاستواء بالعلو وأنه أبدى عجبه ممن أنكر هذا المعنى المفهوم من كلام العرب وتأوله بتأويل مستنكر[3].

ثانياً: الأدلة على ثبوت الاستواء، وهي من الكتاب والسنة، وأقوال الصحابة والتابعين والأئمة المهتدين.

قال رحمه الله تعالى:

«قد جاء الاستواء في الكتاب   في سبع آيات بلا ارتياب

ذكر الله الاستواء في سبعة مواضع من القرآن، هي:

---

(١) العقائد السلفية: (١/١٥٣-١٥٤)، وانظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٩/١٨-١٩).

(٢) العقائد السلفية: (١/١٥٤).

(٣) انظر: العقائد السلفية: (١/١٥٥).

١. قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾[1].

٢. ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾[2].

٣. ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾[3].

٤. ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾[4].

٥. ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ﴾[5].

٦. ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾[6].

٧. ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾[7]»[8].

ثم أورد بعض الأحاديث في ذلك، ومنها أحاديث المعراج، قال: «**وهي متواترة، وقد ثبت ثبوتاً لا يرقى إليه شك ولا ريب، أنه صلى الله عليه وسلم أسري به من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، ثم نصب له المعراج ....**» ثم قال: «**إن في أحاديث المعراج وصعود النبي صلى الله عليه وسلم إلى ربه تبارك وتعالى .... لدليل ساطع وبرهان قاطع على علو الله على عرشه، فلو كان في كل مكان -كما يقول الجهمي**

(١) الأعراف: من الآية٥٤.

(٢) يونس: من الآية٣.

(٣) الرعد: من الآية٢.

(٤) طـه:٥.

(٥) الفرقان: من الآية٥٩.

(٦) السجدة: من الآية٤.

(٧) الحديد: من الآية٤.

(٨) العقائد السلفية: (١/١٥٥-١٥٦)، وانظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٩/٢٠).

والمعتزلي- لما كان معنىً لعروج المصطفى صلى الله عليه وسلم، إذ يكون تحصيل حاصل»[1].

ثم قال: «وبالجملة فالنصوص الواردة المتنوعة المحكمة [الدالة][2] **على علو الله على خلقه، وكونه فوق عباده، تقرب من عشرين نوعاً.**

فهاك بعض هذه النصوص[3]:

١. **التصريح بالفوقية مقروناً بأداة (من) المعينة للفوقية بالذات، في قوله تعالى:** ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾[4].

٢. **ذكرها مجردة عن الأداة، كقوله تعالى:** ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾[5].

٣. **التصريح بالعروج، نحو قوله تعالى:** ﴿تَعْرُجُ الْمَلائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾[6].

٤. **التصريح بالصعود إليه، كقوله تعالى:** ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾[7].

٥. **التصريح برفعه بعض المخلوقات، كقوله تعالى:** ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾[8].

٦. **التصريح بالعلو المطلق الدال على جميع مراتب العلو ذاتاً وقدراً وشرفاً، كقوله تعالى:** ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾[9] **وقوله تعالى:** ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾[10].

---

(١) العقائد السلفية: (١/١٥٦-١٥٧)، وانظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٨/٨٨، ٩١)، (٩/٢٠).

(٢) ليس في الأصل.

(٣) المراد الأنواع.

(٤) النحل: من الآية٥٠.

(٥) الأنعام: من الآية١٨.

(٦) المعارج: من الآية٤.

(٧) فاطر: من الآية١٠.

(٨) النساء: من الآية١٥٨.

(٩) البقرة: من الآية٢٥٥.

(١٠) سبأ: من الآية٢٣.

٧. التصريح بتنزيل الكتاب منه، كقوله تعالى: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾[١] وقوله تعالى: ﴿تَنْزِيلٌ مِنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾[٢].

٨. التصريح بأنه تعالى في السماء، كقوله تعالى: ﴿أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ﴾[٣]، وهذا عند المفسرين من أهل السنة على أحد وجهين: إما أن يكون (في) بمعنى (على)، وإما أن يراد بالسماء العلو، لا يختلفون في ذلك، ولا يجوز الحمل على غيره[٤].

٩. التصريح بالاستواء مقروناً بأداة (على) مختصاً بالعرش الذي هو أعلى المخلوقات.

١٠. التصريح برفع الأيدي إلى الله، كقوله صلى الله عليه وسلم: ((إن الله يستحي من عبده إذا رفع إليه يديه أن يردهما صفراً))[٥].

١١. الإشارة إليه حساً إلى العلو، كما أشار إليه من هو أعلم بربه لما كان بالمجمع الأعظم حيث قال لهم: ((أنتم مسؤولون عني، فماذا أنتم قائلون؟)) قالوا: نشهد أنك قد بلغت وأديت ونصحت، فرفع إصبعه الكريم إلى السماء، رافعاً لها إلى من هو فوق كل شيء قائلاً: ((اللهم اشهد))[٦].

١٢. التصريح بلفظ أين، كقول أعلم الخلق به، وأنصحهم لأمته، وأفصحهم بياناً عن المعنى الصحيح، بلفظ لا يوهم باطلاً بوجه ما: ((أين الله)) في غير

---

(١) غافر:٢.

(٢) فصلت:٢.

(٣) الملك: من الآية١٦.

(٤) وانظر: إعانة القريب المجيب: (٢/٢٠، ١٠١، ٣٠٨).

(٥) أخرجه الحاكم من حديث سلمان رضي الله عنه وقال هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، المستدرك: (١/٤٩٧)، ووافقهما العلامة الألباني كما في تخريج شرح الطحاوية برقم: (٣١٧).

(٦) قطعة من حديث جابر الطويل في ذكر حج النبي صلى الله عليه وسلم، وقد أخرجه مسلم في كتاب الحج باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم: (٢/٨٨٦).

موضع.

١٣. شهادته صلى الله عليه وسلم لمن قال: إن ربه في السماء، بالإيمان»[١].

ثم ذكر من أقوال الصحابة رضي الله عنهم كأبي بكر وعمر وعبد الله بن رواحة وحسان بن ثابت وابن عباس وقال: «**وأما قول الصحابة كلهم، فهو ما روي عن عدي بن العمرية قال: خرجت مهاجراً إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فذكر قصة طويلة، وقال فيها: فإذا هو ومن معه يسجدون على وجوههم ويزعمون أن إلههم في السماء، فأسلمت وتبعته**[٢]»[٣].

ومن أقوال التابعين ذَكَرَ قولَ مسروق وقتادة وسليمان التيمي ومقاتل، ثم قال: «**قول التابعين جملة**

روى البيهقي بإسناد صحيح إلى الأوزاعي قال: كنا والتابعين متوافرون نقول: (إن الله جل ذكره فوق عرشه ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته)[٤]»[٥].

ثم ذكر أقوال الأئمة الأربعة فقال:

«**١- قول الإمام مالك:**

عن ابن وهب قال: كنت عند مالك، فدخل رجل فقال: يا أبا عبد الله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ كيف استوى؟

فأطرق مالك وأخذته الرُّحَضَاء، ثم رفع رأسه فقال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ كما وصف نفسه، ولا يقال كيف؟، وكيف عنه مرفوع، وأنت صاحب بدعة، أخرجوه.

---

(١) العقائد السلفية: (١/١٦٠-١٦١)، وقال ملخصاً من شرح الطحاوية.

(٢) أخرجه ابن قدامة في إثبات صفة العلو برقم: ٢١، وقال الذهبي في العلو حديث غريب (رقم: ٣٥، ٥٣).

(٣) العقائد السلفية: (١/١٦٤)، وانظر: تحذير المسلمين ص:١٠٤.

(٤) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات: (٢/١٨١).

(٥) العقائد السلفية: (١/١٦٦).

وروى يحيى بن يحيى التميمي، وجعفر بن عبد الله، وطائفة، قالوا: جاء رجل إلى مالك فقال: يا أبا عبد الله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ كيف استوى؟ قال: فما رأيت مالكاً وجد من شيء كموجدته من مقالته، وعلاه الرحضاء -يعني العرق- وأطرق القوم، فَسُرِّيَ عن مالك وقال: الكيف غير معقول، والاستواء منه غير مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وإني أخاف أن تكون ضالاً، وأمر به فأخرج[1].

٢- قول الإمام الشافعي:

قال الإمام ابن الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي: حدثنا أبو شعيب وأبو ثور عن الشافعي رحمه الله قال: القول في السنة التي أنا عليها ورأيت أصحابنا عليها أهل الحديث الذين رأيتهم وأخذت عنهم، مثل سفيان ومالك وغيرهما: الإقرار بشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وأن الله تعالى على عرشه في سمائه، يقرب من خلقه كيف شاء، وأن الله تعالى يترل إلى السماء الدنيا كيف شاء[2].

وصح عن الشافعي أنه قال: خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه حق قضاها الله في سمائه، وجمع عليها قلوب عباده، ومعلوم أن المقضي في الأرض، والقضاء فعله سبحانه وتعالى المتضمن لمشيئته وقدرته[3] .

٣- قول الإمام أبي حنيفة:

قال رحمه الله: من قال لا أعرف ربي في السماء أم في الأرض فقد كفر، لأن الله يقول: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، وعرشه فوق سبع سموات، قلت -أي قال أبو مطيع البلخي لأبي حنيفة-: فإن قال إنه على العرش لكن يقول لا ادري العرش في السماء أم في الأرض، قال: هو كافر لأنه أنكر أن يكون في السماء وأنه يُدْعَى من

(١) انظر: الأثر المشهور عن مالك رحمه الله تعالى في صفة الاستواء، دراسة تحليلية للشيخ المحقق عبد الرزاق بن شيخنا العلامة عبد المحسن العباد البدر.

(٢) أخرجه ابن قدامة في العلو برقم: ١٠٨، والذهبي في العلو برقم: ٤٠٤.

(٣) أخرجه ابن قدامة في العلو برقم: ١٠٩، وصححه عنه ابن القيم في اجتماع الجيوش ص:١٦٥.

أعلى لا من أسفل[1].

٤- قول الإمام أحمد:

روي عن الإمام أحمد أنه قال: استوى كما أخبر، لا كما يخطر على قلب البشر[2]**، قال الميموني: سألت أبا عبد الله أحمد بن حنبل عمن قال الله ليس على العرش، فقال: كلامهم كله يدور على الكفر**[3]**»**[4].

وذكر أيضاً جملة من أقوال أصحاب الأئمة الأربعة وجملة من أقوال أهل الحديث كالإمام البخاري ومسلم والترمذي وابن خزيمة.

وذكر أقوال أئمة أهل الكلام كأبي الحسن الأشعري والجويني والرازي والباقلاني، قال[5]: «**فإن قالوا فهل تقولون إنه في كل مكان؟ قيل: معاذ الله، بل هو مستوٍ على العرش، كما أخبر في كتابه فقال تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾**[6] **وقال: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾**[7] **وقال تعالى: ﴿أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ﴾**[8].

ولو كان في كل مكان لكان في جوف الإنسان وفمه وفي الحشوش، والمواضع التي يُرْغَبُ عن ذكرها، تعالى الله عن ذلك، ولوجب أن يزيد بزيادة الأماكن إذا خلق منها ما لم يكن خلقه، وينقص بنقصانها إذا بطل منها ما كان.

ولصح أن يرغب إليه نحو الأرض، وإلى وراء ظهورنا وعن أيماننا وشمائلنا، وهذا

---

(١) أخرجه الذهبي في العلو برقم: ٣٣٢، وابن قدامة في العلو مختصراً برقم: ٩٧.
انظر: اجتماع الجيوش الإسلامية ص:١٣٨-١٣٩، ومجموع الفتاوى: (٥/٤٦-٤٨).

(٢) ذكره مرعي الكرمي في أقاويل الثقات ص: ١٢١، والسفاريني في لوامع الأنوار: (١/٢٠٠).

(٣) انظر: اجتماع الجيوش الإسلامية ص:٢٠٠ وما بعدها.

(٤) العقائد السلفية: (١/١٦٧-١٦٩)، وانظر: تحذير المسلمين ص:١٠٥-١٠٧.

(٥) أي الباقلاني فيما نقله الشيخ رحمه الله تعالى.

(٦) طـه:٥.

(٧) فاطر: من الآية١٠.

(٨) الملك: من الآية١٦.

ما قد أجمع المسلمون على خلافه[1]»[2].

وذكر أيضاً أقوال بعض أئمة اللغة كثعلب[3] وابن الأعرابي[4] والخليل[5] والأخفش[6]، وبعض المفسرين كابن كثير والبغوي والقرطبي وغيرهم.

وما كل هذه النقول إلا ليعلم القارئ أن هذا هو اعتقاد أئمة الإسلام وعلمائهم، ومن له السبق والفضل فيهم، وأصحاب العلم والفهم منهم، وأنه إنما خالف في ذلك خلوف بعدهم لم يتبعوا آثارهم ولم يهتدوا بهديهم، ولم يأخذوا بما كان عليه أهل العلم منهم[7].

وهذا أيضاً يدل على الإجماع الذي وقع، وأن إثبات هذه الصفات مما اتفق عليه أهل العلم والفضل السالف منهم ومن تبعهم بإحسان.

ثالثاً: الأدلة العقلية على إثبات الاستواء.

بعد أن ذكر رحمه الله تعالى معنى الاستواء، وذكر الأدلة النقلية، وما ورد عن أهل العلم في تقرير الإيمان به وإثباته لله تعالى كما يليق بجلاله من غير تكييف ولا تشبيه ولا تمثيل، عقد رحمه الله تعالى فصلاً في ذكر البراهين العقلية على علو الله تعالى واستوائه على

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى: (٩٩/٥)، واجتماع الجيوش الإسلامية ص: ٣٠٠، ٣٠١ هامش (١).

(٢) العقائد السلفية: (٢٠٣/١).

(٣) هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد، العلامة المحدث، إمام الكوفيين في النحو واللغة، انظر: معجم الأدباء: (١٠٢/٥)، شذرات الذهب: (٢٠٧/٢).

(٤) هو محمد بن زياد بن الأعرابي، إمام اللغة، انظر: سير أعلام النبلاء: (٦٨٧/١٠)، شذرات الذهب: (٧٠/٢).

(٥) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي شيخ سيبويه وصاحب العربية منشئ علم العروض، انظر: سير أعلام النبلاء: (٤٢٩/٧)، شذارت الذهب: (٢٧٥/١).

(٦) هو المفسر هارون بن موسى بن شريك الثعلبي، مقرئ دمشق، كان عالماً في التفسير والنحو والمعاني، انظر: سير أعلام النبلاء: (٥٦٦/١٣)، شذرات الذهب: (٢٠٩/٢).

(٧) انظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٨٧/٨).

العرش.

ويمكن تلخيص ذلك في خمسة براهين[1]:

أولاً أن يقال: ذاته سبحانه وتعالى إما أن تكون قابلة للعلو على العالم، أو لا تكون قابلة.

فإن كانت قابلة لذلك وجب وجوده، لأنه صفة كمال، ولأنها إذا قبلته ولم تتصف به اتصفت بضده، وهو نقص.

وإن لم تكن قابلة للعلو، لزم أن يكون ما يقبل العلو أكمل منها، فإن المراتب ثلاثة، أدناها لا يقبل أن يكون فوق غيره، ثم ما يقبل أن يكون عالياً ولكنه غير متصف بذلك، وأعلاها ما قبل ذلك واتصف به.

والذي يوضح ذلك أن ما لا يقبل أن يكون فوق غيره أو عالياً عليه، أحد أمرين:

إما أن يكون عرضاً لا يقوم بنفسه، فلا يقبل أن يكون عالياً على غيره.

وإما أن يكون أمراً عدماً فلا يقبل ذلك.

ثانياً: أن الله تعالى لما خلق العالم، فإما أن يكون خَلَقَهُ في ذاته أو خارجاً عنها، والأول باطل لأمرين:

١- لاتفاق المسلمين والكافرين على أنه لم يخلقه في ذاته.

٢- أنه يلزم أن يكون محلاً للخسائس ولا يقول بذلك أحد، لا من الوثنيين ولا من الموحدين.

والثاني وهو كونه خلقه خارجاً عن ذاته، فينبغي أن يكون منفصلاً عنه، فتعينت المباينة، وإذا تعينت المُبَايَنَةُ لزم أن يكون في العلو، لأنه أَشْرَفُ الجهات.

ومما يدل على تعين المباينة:

١- أن كونه تعالى لا داخل العالم ولا خارجه يقتضي نفي وجوده وكونه داخل العالم، تقدم بطلانه، فتعين أن يكون خارج العالم، فلزمت المباينة.

٢- أن العلم البديهي يقطع أن كل موجودين إما أن يكون أحدهما سارياً في

---

(١) انظر: العقائد السلفية: (١/٢١٤-٢١٩).

الآخر قائماً به، كالصفات، وإما أن يكون قائماً بنفسه بائناً من الآخر، ولا ريب أن الله تعالى قائم بنفسه، بل من أخص صفاته كونه بائناً من مخلوقاته.

وإذا كان بائناً لزم أن يكون عالياً، كما تقدم.

ثالثاً: أن من ينكر علو الله على عرشه، ويقول أنه ليس فوق العرش رب، وليس مبايناً للعالم ولا حالاً فيه، هم طائفة من النظار الذين تأثروا بآراء الفلاسفة، والكل يعلم ما عليه الفلاسفة من المقالات الكفرية، كإنكار حدوث العالم وإنكار الحشر وإنكار علم الله بالجزئيات، ومنها هذه المقالة وأنه ليس مبايناً للعالم ولا حالاً فيه، ولا داخل العالم ولا خارجه، وهذا يقتضي نفي وجوده والقول بقدم العالم، وهذا ما يريدون، وأول من عرف عنه هذا القول في الإسلام هو الجهم بن صفوان.

رابعاً: إن القسمة العقلية في هذه المسألة رباعية:

إما أن يقال إنه تعالى في كل مكان.

أو ليس في مكان.

أو في جهة غير العلو.

أو في جهة العلو.

أما الأول، وهو كونه في كل مكان فهو باطل، لأنه خلاف إجماع المسلمين، ولأنه يقتضي كونه حالاً في المخلوقات ممازجاً لها، وأي عاقل يرضى لربه ذلك[(١)]؟!

وأما الثاني، وهو أنه لا في مكان، أي لا فوق ولا تحت ولا خلف ولا أمام .... فهذا مردود من وجوه عديدة:

١- مردود بالضرورة، فإن العقول تنكر ولا تستطيع أن تدرك موجوداً قائماً بنفسه له كل صفات الكمال وليس في الجهات المفروضة.

٢- إن من الأحكام الثابتة عند العقلاء أن الأمرين المتناقضين لا يجتمعان ولا يرتفعان، فلا يمكن أن يكون الشيء الواحد لا متصلاً ولا منفصلاً، ولا قريباً ولا بعيداً، ولا موجوداً ولا معدوماً، ولا متحركاً ولا ساكناً.

---

(١) وانظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٨/٨٧، ٩١).

٣- لو صح قولكم لصح أن يقال إن الله لا موجود ولا معدوم، ولا حي ولا ميت، ولا عالم ولا جاهل، ولا خالق ولا ليس بخالق، فيمكن أن يقال ذلك بدعوى الفرار من مثل ما ادعيتم الفرار منه، وإذا جاز ارتفاعُ نقيضينِ، جاز ارتفاع غيرهما، ولا شك أن هذا في غاية البطلان والسفه والإلحاد.

وأما الثالث، وهو أنه يكون في جهة غير العلو، فجوابه من وجوه:

١- أنه خلاف إجماع المسلمين.

٢- أنه ضد الأخبار السماوية، لأنها تخبر أنه تعالى مستوٍ على عرشه.

٣- أنه بالبداهة العلو أشرف الجهات، وبالبداهة أن لله أعظم الشرف وأتمَّه، فإذا أمكن أن يكون في جهة، فلن تكون غير العلو.

وإذا علمت بطلان الأقسام الثلاثة، علمت أنه لا يصح إلا القسم الرابع، وهو ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾.

ومن الأدلة والبراهين على علو الله تعالى على خلقه، استقرار ذلك في الفطر السليمة، حيث إن الخلق بطباعهم وفطرهم يرفعون أيديهم عند الدعاء إلى جهة العلو ويقصدونها بقلوبهم عند التضرع لله تعالى.

وهذا معلوم **بالحس**، **والوجدان**، و**المشاهدة**، حتى أنك لتسمع من العالم والجاهل والصغير والكبير والمؤمن والكافر يقول لك في معرض كلام أو غضب: أما تخاف من الله الذي فوقنا.

وقد اعترض على هذا بعض المؤولة، فزعم أن ذلك لأن السماء قبلة الدعاء، كما أن الكعبة قبلة الصلاة، أما ترى أننا نضع الجبهة على الأرض مع أنه ليس في جهة الأرض.

فأجاب الشيخ رحمه الله تعالى بما يلي(١):

أولاً: أن هذا لم يقله أحد من السلف، ولا أنزل الله به من سلطان، وهذا من الأمور الشرعية الدينية، فلا يجوز أن يخفى على جميع سلف الأمة وعلمائها.

---

(١) انظر: العقائد السلفية: (١/٢١٨-٢١٩)، وقد أشار رحمه الله تعالى إلى أن هذه الأجوبة ملخصة من شرح الطحاوية.

ثانياً: أن قبلة الدعاء هي قبلة الصلاة، وأنه يستحب للداعي أن يستقبل القبلة كما ورد عنه صلى الله عليه وسلم في مواطن كثيرة.

ثالثاً: لو كانت السماء قبلة الدعاء، لكان المشروع أن يوجه الداعي إليها وجهه حال الدعاء، وهذا لم يشرع [1].

وأما قولهم في رد العلو بوضع الجبهة على الأرض حين السجود، فما أفسده من رد ونقض، فإن واضع الجبهة إنما قصده الخضوع لمن فوقه بالذل له، لا أن يميل إليه إذ هو تحته، فإن هذا لا يخطر في قلب ساجد.

رابعاً: الشبه النقلية وردها.

لقد تعلق المعطلة النفاة للصفات في نفي صفة الاستواء ببعض النصوص، زاعمين أنها تدل على نفي الاستواء، وأن الله في كل مكان.

وقد ناقش الشيخ رحمه الله تعالى بعض هذه الأقوال وبين ضلالهم وجهلهم فيما فهموه من هذه النصوص، حتى زعموا أنها تدل على ما توهموه.

وفي الحقيقة إنهم لا يقرؤون النصوص بقصد معرفة ما دلت عليه من الحق والهدى واعتقاده والعمل به، وإنما يقرؤونها بقصد البحث عما يمكن التعلق به للانتصار لما عندهم من الأهواء والمعتقدات الباطلة، ولذا فإنهم يستدلون بمثل ما سيأتي ذكره من الآيات، ولا يستدلون بمثل قوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ ﴿تَعْرُجُ الْمَلائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ وغيرها مما هو كثير جداً دال على العلو للعلي الغفار، وإنما استعملوا معها أساليب التحريف والتبديل، ولجؤوا إلى بعض الآيات التي ظنوا أن فيها ما يؤيد بدعتهم.

---

(١) وهناك وجه آخر، وهو أن كون كذا، قبلة لكذا، هو من الأمور التي تعرف في الشرع ولا بد لها من تعلم، ولكن رفع اليد عند الدعاء وتوجه القلب إلى السماء مما يفعله المؤمن ويفعله الكافر الذي لا عهد له بالشرع، بل حتى البهائم، فما أدراهم أن هذه قبلة، وليس غيرها قبلة، فدل على أن هذا مستقر في الفطرة التي غرست فيهم، وليس أمراً اكتسبوه كما يكتسبون معرفة قبلة الصلاة.

وقد ذكر الشيخ هنا بعض النصوص التي تعلقوا بها، وأتبعها بالرد السديد، وإليك أخي القارئ تلخيص ذلك بإذن الله تعالى:

الشبهة الأولى[1]:

تعلقهم بقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾[2].

قالوا هذا دليل قاطع على أنه تعالى في السماء وفي الأرض، فدل على نفي الاستواء، ومثله قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾[3] وقوله: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾[4] فهذه الآيات تدل على أنه في كل مكان.

والجواب:

أولاً: إن هذه الأخبار إما أن تدل على ما ذكرتم من أنه في كل مكان، أو لا تدل، فإن كانت لا تدل –وهو كذلك كما سيأتي بيانه- بطلت الشبهة رأساً.

وإن دلت فلا يخلوا الحال من أمرين: إما أن يوجد ما يدل على صرفها عن ظاهرها أو لا، فإن كان الأول فهذا هو الذي يدفع القول بأنه ليس في كل مكان، وإن كان الثاني قلنا: وجب عليكم أن تؤمنوا بمقتضى ذلك وأنه في كل مكان، وأنتم لا تؤمنون بمقتضى ذلك، لأن كثيراً من الأمكنة لا يمكنكم القول بأن الله فيها، كالمزابل ونحوها.

فأنتم مخطئون لا محالة، لم تؤمنوا بعلوه سبحانه وتعالى و لم تؤمنوا بمقتضى براهينكم الدالة بزعمكم على أنه في كل مكان.

ثانياً: قام الإجماع بيننا وبينكم على أنه ليس في كل مكان، وأن ظاهر ذلك مؤول، فاتبعنا الإجماع وبقيت أخبار علوه ليس هناك ما يسوغ تأويلها، فقلنا بمقتضاها.

ثالثاً: ما أوردتم مُعَارَضٌ بأخبار علوه، فتحتم الترجيح، فوجدنا الأقوى الأحق أن

---

(١) انظر: العقائد السلفية: (١/٢٢٠-٢٢٣).

(٢) الزخرف: من الآية٨٤.

(٣) الأنعام: من الآية٣.

(٤) البقرة: من الآية١١٥.

لا نؤول أخبار علوه وأن تُرَجَّح:

١. لكثرتها. ٢. لظهورها. ٣. لموافقتها للإجماع.

٤. لموافقتها للعقل. ٥. لموافقتها لرفعة الرب عز وجل.

رابعاً: وهذا ناقضٌ لأصلِ قولكم أن هذه الأخبار التي ذكرتم لا تدل على ما ادعيتم، فقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾ أي معبودٌ في السماء وفي الأرض، كما يقال: السلطان مطاع في كل مكان، والعالِمُ محبوب في كل مكان، وهذه تفاسير القرآن بين أيدينا، كابن جرير وابن كثير والبغوي.

وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ معناه أنه يعلم سركم وجهركم في كل مكان، لأن الجار والمجرور معمول لقوله: ﴿يَعْلَمُ﴾.

والقرآن نزل بلغة العرب، والعربي لا يفهم من هذه الآيات إلا ما ذكرنا، ولكن هؤلاء أخذوا يفسرون القرآن على حسب أفهامهم وأهوائهم، ويضعون قواعد واصطلاحات من عِنْدِيَّاتهم ويحملون الآيات والأحاديث عليها.

وأما قوله: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ فالأرجح أن الآية تدل على أنه تعالى محيط بالخليقة، ولا تدل على الاستقرار، كما لو قلنا: أينما تلتفتوا تبصروا السماء أمامكم، فمثل هذا لا يدل على أن السماء في كل مكان، وإنما يدل على الإحاطة بالرائي.

وبذلك يظهر بطلان هذه الشبهة وفساد تعلقهم بتلك الآيات وسوء فهمهم لمعانيها.

الشبهة الثانية(١):

تعلقهم بحديث الإدلاء الذي فيه: ((والذي نفس محمد بيده لو أنكم أدليتم رجلاً بحبل إلى الأرض السفلى لهبط على الله)) ثم قرأ: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾(٢).

ومرادهم أنه لو كان تعالى على العرش لما قال لو دليتم رجلاً بحبل لهبط على الله،

(١) انظر: العقائد السلفية: (١/٢٢٣-٢٢٤).

(٢) الحديد:٣.

فالهبوط ينافي العلو.

والجواب:

أولاً: إن الحديث حكم عليه الترمذي الذي أخرجه بالغرابة(١).

ثانياً: الحديث من رواية الحسن عن أبي هريرة وهو لم يسمع منه، ففيه انقطاع.

ونقول للمؤولة أنتم لا تستدلون بالحديث الآحاد ولو كان صحيحاً، فكيف تستدلون بحديث غريبٍ منقطعٍ ضعيفٍ؟!

ثالثاً: لو صح الحديث فإن المقصود به إحاطة الخالق سبحانه وتعالى لمخلوقاته بعلمه الشامل، ولهذا قرأ في تمام الحديث قوله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ (٢).

الشبهة الثالثة(٣):

تعلق المعطلة بقوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا

---

(١) الحديث أخرجه الترمذي في كتاب تفسير القرآن باب ومن الحديد: (٥/٣٧٦)، وقال حديث غريب من هذا الوجه، وقال الذهبي في العلو: «والمتن منكر لا أعرف وجهه» (١/٥٨٩)، ورواه ابن أبي عاصم في السنة برقم: ٥٧٨، وضعفه العلامة الألباني رحمه الله تعالى في التعليق عليه.

(٢) فسره الشيخ هنا بالإحاطة، وهو الصواب، وقد فسره بعضهم بالعلم، أي هبط على علم الله، واستدل به أيضاً بعض الحلولية والاتحادية على الحلول والإتحاد.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «التحقيق أن الحديث لا يدل على شيء من ذلك إن كان ثابتاً، فإن قوله ((لو أدلى بحبل لهبط)) يدل على أنه ليس في المُدلِي ولا في الحبل ولا في الدلو ولا في غير ذلك وإنما تقتضي أنه في تلك الناحية.

وكذلك تأويله بالعلم تأويل ظاهر الفساد من جنس تأويلات الجهمية.

بل بتقدير ثبوته يكون دالاً على الإحاطة».

الفتاوى: (٦/٥٧٣-٥٧٤)، وانظر: درء التعارض: (٦/٣٣٥).

(٣) انظر: كراسة «تابع لكتاب التوحيد» ص:١٩-٢٠.

يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾[1].

والجواب:

١. أن الصحابة والتابعين الذي حمل عنهم التأويل في القرآن قالوا في هذه الآية: هو على العرش وعلمه في كل مكان، وما خالفهم في ذلك أحد يحتج بقوله.

٢. قد نقلنا فيما سبق عن الإمام مالك والترمذي والإمام أحمد وغيرهم أن الله فوق العرش وعلمه في كل مكان.

٣. مما يؤيد أن المعية هنا معية العلم افتتاح الآية بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ أي: ألم تعلم، ﴿أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ يعني أنه عالم بجميع المعلومات، لا تخفى عليه خافية، ثم أكد ذلك بقوله: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلاثَةٍ...﴾ الآية، وختمها بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾.

فإن قيل هذا من التأويل الذي تنهون عنه ولا تقرونه، فالجواب:

نحن ننازعكم فيما لم يأت عن الرسول صلى الله عليه وسلم ولا عن الصحابة ولا عن التابعين، لا فيما ثبت عنهم، فأعلم الخلق بتفسير الكتاب بعد النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه، وعنه أخذوا ذلك، وعنهم أخذ التابعون.

فهل أوَّل أحد منهم صفة الاستواء أو الوجه أو النزول؟!

الشبهة الرابعة[2]:

وهي من أكبر شبهاهم ويرددوها كثيراً، وهي استدلالهم بقول الشاعر:

قد استوى بشر على العراق ... من غير سيف ودم مهراق

ويقولون القرآن عربي، وينبغي تأويل الموهم للجسمية والجهة -بزعمهم- بحسب اللغة العربية، وهذا الشاعر العربي قال: «قد استوى بشر» أي استولى.

وقد ذكر الشيخ **الجواب** من وجوه عديدة، نذكر بعضها مع الاختصار:

---

(١) المجادلة: من الآية٧.

(٢) انظر: العقائد السلفية: (١/٢٢٥-٢٢٧)، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٩/٢٣-٢٥، ٣٢)، تطهير الجنان والأركان ص:١١٥-١٢٠.

١. أن هذا البيت مصنوع مختلق، وليس من شعر العرب الذين يحتج بقولهم.

٢. أن تفسير استوى باستولى لم يقل به أحد من الصحابة ولا من التابعين ولا من الأئمة المهتدين، وإنما هو تفسير الجهمية والمعتزلة الذين ليس لهم قدم صدق في العالمين.

٣. أن الاستيلاء يكون بعد المقاومة والمغالبة، فمن الذي كان مستولياً على العرش حتى يكون الله غلبه واستولى عليه؟! تعالى الله عن إفك المعطلة.

٤. أن الاستيلاء عام على كل الخلق، فلا وجه لتخصيص العرش.

٥. أنه إن كان استيلاءُ الله تعالى كاستيلاءِ بشرٍ على العراق فهذا تشبيه، فإن قالوا استيلاء يليق به، فهلا قالوا استواء يليق به، ولم يتعرضوا لكلام الله بالتحريف والتعطيل.

٦. لو صح هذا البيت لم يكن فيه حجة لهم، فإنه على ظاهره، فإن بشر هذا كان أخاً لعبد الملك بن مروان، وكان أميراً على العراق، فاستوى على سرير ملكها كما هو عادة الملوك، وهذا يطابق معنى كلمة استوى في اللغة.

هذه بعض الوجوه التي ذكرها رحمه الله تعالى، وهي كافية لبيان بطلان استدلالهم بهذا البيت على ما أرادوه من التعطيل والتحريف، وقد أشار رحمه الله تعالى في آخر ما ذكره من الوجوه إلى أن العلامة ابن القيم رحمه الله تعالى ذكر اثنين وأربعين وجهاً في بطلان تفسيرهم الاستواء بالاستيلاء، في كتابه الصواعق المرسلة[١]، قال: «**فرحمه الله وجزاه عن الإسلام خير الجزاء**»[٢].

خامساً: إبطال الشبه العقلية

كما حاول المعطلة النفاة أن يبحثوا عن دليل في النقل يؤيد ما أحدثوه من المقالات الفاسدة، ولم يكن نظرهم فيها نظر الباحث عن الحق، فكذلك الأمر في شأن الأدلة

(١) انظر: مختصر الصواعق: (٣/٨٨٨-٩٤٦).

(٢) العقائد السلفية: (١/٢٢٧).

العقلية، فإنهم ذهبوا يبحثون عما يؤيد بدعهم من الأدلة العقلية، ولو أنهم تجردوا عن التعصب لأهوائهم لأدى بهم النظر العقلي الصحيح إلى إثبات الكمال لله تعالى، وعدم معارضة النصوص، وقد تقدم من ذكر الأدلة العقلية على الاستواء ما فيه مقنع لطالب الحق ومريده، فإنه ليس في العقل ما يدل على نفي الصفات، كما أن الأدلة العقلية الصحيحة قائمة على موافقة ما جاءت به النصوص، ولكن المتكلمين أعملوا عقولهم في معارضة النصوص انتصاراً لبدعهم، فجاءوا بأمور زعموا أنها براهين قاطعة، وما هي عند التحقيق إلا أوهام وخيالات.

وقد أورد الشيخ رحمه الله تعالى أهم تلك الشبه الخيالية، وأجاب عنها بما يظهر الحق ويكشف ضعفها وتهافتها.

الشبهة الأولى[1]:

قالوا: لو كان فوق العرش لكان جسماً، والتجسيم باطل، فكونه فوق العرش باطلٌ إذاً.

قال الشيخ: «**هذه شبهتهم التي يذكرونها ويعتمدون عليها كأنها برهان إلهي أو تنزيل سماوي، وما هي إلا سخافة من السخافات، وما أدري ما المناسبة بين الفوقية والتجسيم.**

وهي كما ترى –بحسب زعمهم– قائمة على دعويين:

الأولى: إن كل ما هو في جهة فهو جسم.

الثانية: وباطل أن يكون الله جسماً»[2].

وقد أبطل الشيخ رحمه الله تعالى كلاً من هاتين الدعويين، وسنعرض ذلك باختصار، أما الدعوى الأولى فباطلة لما يلي:

١. إن الأعراض والمعاني في جهات، وهذا ثابت بالضرورة والمشاهدة، وهي ليست أجساماً، بل هي قسيمة الأجسام.

---

(١) انظر: العقائد السلفية: (١/٢٨٨-٢٣٠)، نقض كلام المفترين ص:٣٨-٣٩.

(٢) العقائد السلفية: (١/٢٢٨).

٢. أن المخالف يسلم بصفات كثيرة كالعلم والحياة والقدرة والوجود، فإذا كانت هذه الصفات لا تقتضي بأن يكون جسماً، فكذلك العلو والاستواء لا يقتضي أن يكون جسماً.

٣. أن هذه الشبهة في الحقيقة ليست واردة على صفة العلو والاستواء لله تعالى بل واردة على وجوده جل جلاله كأن يقال: الله موجود، والموجود إما أن يكون عرضاً أو جسماً، وباطل أن يكون الله عرضاً، فلم يبق إلا أن يكون جسماً، وسواء قيل إنه في السماء أم لا

فإن قلتم يمكن أن يكون ثمة موجود ليس جسماً، أمكن أن يكون ثم موجود في السماء وفوق العرش وليس جسماً بالضرورة.

فلا ضرر إذاً من القول بأنه في السماء، أو بأنه مستوٍ على العرش، لأنه لا يلزمُ من هذا معنى فاسداً من حيث الصفة.

وأما الدعوى الثانية وهي قولهم: والله باطل أن يكون جسماً، فالجواب:

١. أن هذا ظلم للنصوص، حيث زعم أن ظاهرها التجسيم والتشبيه.

٢. نحن لا نقول بالجسمية[1] ومعاذ الله ونُقَدِّسُ الله، ولكن نقر النصوص كما جاءت من غير تحريف ولا تأويل.

فإن قالوا: لا يصح الإيمان بنص يدل على الجسم لأنه يدل على الحدوث، **فالجواب:**

١. لا نلتزم ما زعمتم أن النصوص دالة على التجسيم، وقد تقدم بيان بطلان هذه

---

(١) لفظ الجسم من الألفاظ المجملة، وقد اختلفت اصطلاحات الناس في مدلوله، وطريقة أهل السنة في مثل هذه الألفاظ أن لا يقر الخصم عليها، ولا تُنفى مطلقاً ولا تُثبت مطلقاً، وإنما يستفصل عن المراد منها والمعنى المقصود منها، فما كان من حق يُقر ويُعبر عنه بالألفاظ الشرعية، وما كان من باطل يُنفى ولا يُقر. انظر: التدمرية ص:٥٣، وشرحها التحفة المهدية ص:١٤٠، ومجموع الفتاوى: (٦/٣٠٤-٣٢٠ وما بعدها).

ومراد الشيخ هنا أننا لا نقول بتشبيه الله عز وجل بالمخلوقين، وإن كنا لا نقر بأن ما جاء في النصوص يلزم منه ذلك، ولذا فإنا نقر بما جاءت به ولا نحرفها ولا نؤولها.

الشبهة في المبحث السابق.

٢. نقول ما دليلكم على أن الجسمية تقتضي الحدوث؟

فإن قالوا: الأجسام كلها حادثة، فلو كان جسماً لكان حادثاً.

فنقول: هذا كقول القائل لو كان موجوداً لكان جسماً، لأن الموجودات كلها إما أجسام وإما أعراض.

وكقول القائل لو كان موصوفاً لجاز أن يفقد صفاته أو بعضها، قياساً على الشاهد، مثل أن يقال لو كان حياً لجاز موته، لأن كل حي يموت.... إلى غير ذلك من الأقيسة الفاسدة التي مآلها نبذ النصوص وتحريفها.

الشبهة الثانية[1]:

قالوا: لو كان الله مستوياً على العرش لكان محمولاً له، وتعالى الله عن أن يحمله شيء، أو أن يكون في حاجة إلى ما يحمله.

والجواب:

١. أن استواءه جل وعلا صفة من صفاته وفعل من أفعاله لا يلزم منه الحاجة والافتقار كما هو شأن سائر صفاته وأفعاله كالحكمة والأمر والنهي، ولا يلزم منها أن يكون محتاجاً.

٢. لا يلزم من كونه فوق العرش مستوٍ عليه أن يكون محمولاً له، وقد جرت سنة الله تعالى بذلك، فهذه السماوات والأجرام العلوية قائمة فوقنا وفوق الأرض، ولم تكن الأرض حاملة لها، ولم نكن نحن حامليها، وهذا السحاب فوق الهواء، والهواء فوق الأرض، وليس الأعلى محمولاً للأدنى، بل الأسفل والأعلى قائمان بقدرة الله تعالى وبأمره.

الشبهة الثالثة[2] :

---

(١) انظر: العقائد السلفية: (١/٢٣٠-٢٣١)، و مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٩/٢١).

(٢) انظر: العقائد السلفية: (١/٢٣١-٢٣٣)، و مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٩/٢٢).

قالوا: لو كان فوق العرش لكان لا يخلو من ثلاث حالات:

١. إما أن يكون أكبر من العرش، فيلزم أن يكون مركباً من أمرين: القدر المساوي والقدر الزائد، وهو متره عن التركيب، والمركب لا بدل له من فاعل، وهذا محال.
٢. وإما أصغر.
٣. وإما مساوياً له، ولا نزاع في بطلان هذين الأمرين.

فالقول بفوقيته على العرش باطل إذاً.

والجواب:

أن هذه الشبهة بقطع النظر عن صحتها أو بطلاها ليست واردة من جهة الاستواء والعلو فقط، بل واردة من حيث وجوده تعالى، فإن الله تعالى موجود، والمخلوق موجود.

فإما أن يكون الله تعالى أصغر أو مساوياً أو أكبر.

فلا فرار من تلك المحاذير، فيلزم إذاً نفي وجوده تعالى، أو وجود العالم، وكل هذا باطل، فثبت أن هذه المقدمات باطلة، فما بني عليها فهو باطل.

الشبهة الرابعة(١):

أن القول بالاستواء يدل على أنه تعالى كان غير عالٍ ثم علا.

والجواب:

١. إن الله تعالى وصف نفسه بالعلو في عدة آيات من كتابه، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَؤُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾(٢) وقوله: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾(٣) وقوله: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾(٤) إلى غير ذلك من الآيات التي تصفه بالعلو، وجاءت بالجملة الاسمية الدالة على ثبوت علوه واستمراره، وأنه له العلو المطلق، علو

---

(١) انظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٧٤/٨) وما بعدها، (٣٧/١) وما بعدها.
(٢) البقرة: من الآية٢٥٥.
(٣) سبأ: من الآية٢٣.
(٤) الرعد: من الآية٩.

الذات وعلو القدر وعلو القهر وأنه لم يزل ولا يزال عالياً، فكيف يقال بعد ذلك أنه لم يكن عالياً؟!

٢. أنه هناك فرق بين صفة العلو له سبحانه وصفة الاستواء، ومن ذلك أن العلو لله تعالى قد علم بالعقل والفطرة السليمة، وأما الاستواء فإن طريقه السمع.

٣. أن الاستواء من صفات الأفعال، مثل كونه تعالى خالقاً ورازقاً، وهذه الصفات تظهر عند وجود متعلقها، ولا يعني ذلك عدم اتصافه بها قبل ذلك، مثل صفة الانتقام، فإنه سبحانه وتعالى إذا انتقم من الكفار والعصاة ظهرت هذه الصفة، ولما خلق العرش واستوى عليه ظهرت هذه الصفة، ولا يعني انعدام هذه الصفات في حقه قبل ذلك.

وفي ختام بحث هذه المسألة وتقرير مذهب أهل السنة بالحجج النقلية والعقلية، وذكر أقوالهم، وبيان اتفاقهم والرد على المخالفين لهم، ودحض شبههم، يقول الشيخ رحمه الله تعالى: «**والخلاصة أن الكتاب والسنة وكلام السلف الصالح الأول متفقة على أن الله في السماوات مستو على عرشه استواء يليق بجلاله وكماله، ومتفقة على أن إنكار هذه الصفات ضلالة ظاهرة وبدعة منكرة، وخلاف لدين الإسلام ولضرورياته ولنصوصه المتعددة المتكاثرة ...**» ثم قال: «**ونحن نتحدى المخالفين لنا أن يأتوا بحرف واحد من الكتاب أو السنة الصحيحة أو من كلام السلف كالصحابة والتابعين وتابعيهم، يدل على ما زعموه من تأويل هذه الصفة، أو أن في إثباتها نقصاً أو تشبيهاً أو تجسيماً لله تعالى -تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً- فوالله لو صعدوا السموات ونزلوا أعماق الأراضين السبع لما وجدوا ما يؤيدهم سوى تلك التأويلات الفاسدة ومقولات الجهمية والمعتزلة الباطلة.**

ولا أدري كيف تجاهل هؤلاء أن القرآن والسنة قد بَيَّنَا أحكام الوضوء والطهارة والحيض وآداب الخلاء وأنواع المحرمات، ولا يُذْكَرُ فيهما لفظ واحد يشير أن الله ليس في السماء وأن تأويلهم على صواب»(١).

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٣٣/٩)، تطهير الجنان ◄

وقال أيضاً: «**وفيما أوردناه من الأدلة ورد الشبهات كفاية ومَقْنَعٌ لمن يريد الحق والإنصاف .... فنسأل الله لنا ولجميع المؤولين الهداية والتوفيق والاعتصام بعقيدة السلف الكرام، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب**»[1].

المسألة الثانية: صفة الكلام.

قال الشيخ رحمه الله تعالى في اللآلئ السنية:

«وكلام الله منه قد بدى ... وإليه عَوْدُهُ فاعتَبِرا

غيرُ مخلوقٍ بلا شَكٍ حَصَلْ ... كَفِّرَنْ من قال مخلوقاً أَرى»[2]

لقد بين الشيخ رحمه الله تعالى مذهب السلف في هذه المسألة غاية البيان، فزيادة على ما قرره وبينه من مذهبهم في شأن الصفات عموماً، وهو يعم كل صفة، فقد أفرد هذه الصفة بالبحث في كتاب العقائد السلفية ونقض كلام المفترين، بل إنه رحمه الله تعالى قد ألف رسالة مستقلة في تحرير القول في هذه المسألة وبيان مذهب أهل السنة ونقض مذهب المخالفين لهم بعنوان: «بحث كلام الله»[3] أجاد فيها وأفاد رحمه الله تعالى.

وسنعرض هنا بإذن الله تعالى إلى بيان جهوده في تقرير مذهب أهل السنة وبيان أدلته، وبيان قول المخالفين وتفنيد شبههم بحول الله تعالى وقوته، على نسق ما تقدم في صفة العلو والاستواء، فنقول وبالله العون والتسديد:

أولاً: بيان مذهب السلف وأدلتهم[4].

والأركان ص:١١٩-١٢٠.

(١) العقائد السلفية: (١/٢٣٣).

(٢) اللآلئ السنية ص:٣، وانظر: محاضرات ص:١٠.

(٣) وهي جواب لسؤال ورد إلى الشيخ، وقد بلغت خمس صفحات ومائة صفحة، ومن المؤسف والمؤلم أنه فقد منها الجزء الأول ويبلغ سبع وخمسين صفحة، والحمد لله تعالى على كل حال.

(٤) انظر: العقائد السلفية: (١/٢٣٤) وما بعدها، شرح الدرر السنية ص:١٤٦ وما بعدها، وانظر: نقض كلام المفترين ص:٢٢، ٤٨، ٥٠، ٧١، ١٠٢، ١٢٠، وبحث كلام الله ص:٣٠ وما بعدها، الأجوبة الصومالية: (١/٣١-٣٢)، (٢/٩)، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ ◄

قال رحمه الله تعالى: «**وقد كان السلف متفقون على أن كلام الله غير مخلوق، وأنه تعالى لم يزل متكلماً إذا شاء، ومتى شاء، وكيف شاء، وأن الكلام صفة له قائمة بذاته، وهو يتكلم بصوت يسمع، وأن نوع الكلام قديم وإن لم يكن الصوت المعين قديماً، وعلى هذا مضى السلف وأهل الحديث وسائر الأئمة المهتدين.**

والدليل على أنه موصوف بالكلام من النقل قول الله تعالى في كتابه المجيد: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾[1] وقال الله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً﴾[2] وقال الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلامَ اللَّهِ﴾[3] وقال الله تعالى مخاطباً لموسى عليه السلام: ﴿إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالاتِي وَبِكَلامِي فَخُذْ مَا آتَيْتُكَ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾[4] وقال الله تعالى: ﴿مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ﴾[5]».

وذكر آيات ثم قال: «**وفي الحديث الشريف: ((ما من عبد إلا سيكلمه الله يوم القيامة ليس بينه وبينه ترجمان))[6]**»[7].

ثم ذكر رحمه الله تعالى بعض البراهين العقلية الدالة على صفة الكلام لله تعالى، وفيما يلي بيانها بشيء من الاختصار:

١. أن التكلم من أوصاف الكمال، وضده من أوصاف النقص، وكل كمال فالله

الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٩/٥٦).

(١) الأعراف: من الآية١٤٣.

(٢) النساء: من الآية١٦٤.

(٣) التوبة: من الآية٦.

(٤) الأعراف: من الآية١٤٤.

(٥) البقرة: من الآية٢٥٣.

(٦) أخرجه البخاري من حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه بلفظ: ((...ثم ليقفن أحدكم بين يدي الله ليس بينه وبينه حجاب ولا ترجمان يترجم له، ثم ليقولن له....)) الحديث، كتاب الزكاة باب الصدقة قبل الرد: (١/٤٢٠)، والطبراني في الكبير: (١٧/٩٤-٩٥).

(٧) العقائد السلفية: (١/٢٣٤-٢٣٥).

أولى أن يوصف به[1].

٢. إذا ثبت أن الكلام صفة كمال في المخلوق، فخالقه أولى بالكمال، لأن معطي الكمال أحق بالكمال.

٣. أن الله تعالى وبخ عباد العجل وأبان قلة أفهامهم وبين بطلان ألوهية العجل لأنه لا يتكلم ولا يملك لعابديه ضراً ولا نفعاً، فقال تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لا يُكَلِّمُهُمْ وَلا يَهْدِيهِمْ سَبِيلاً﴾[2] وقال: ﴿أَفَلا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً وَلا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرّاً وَلا نَفْعاً﴾[3] فدل أن من صفات الإله أنه يتكلم، وأن الكلام صفة كمال.

٤. أن الله تعالى ذم المنافقين فقال: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾[4] فدل أن عدم الكلام صفة نقص، والله تعالى متره عن النقص[5].

وقد تقدم ذكر اتفاق السلف وإجماعهم على إثبات صفة الكلام لله تعالى وأن القرآن كلام الله، ومن قال القرآن مخلوق فهو كافر، وقد ذكر الشيخ في ذلك قول الإمام أحمد وابن المبارك وسفيان بن عيينة ووكيع ويزيد بن هارون[6]، ونقل عن السفاريني أن محمد بن عبد الله الكرجي الشافعي يروي في كتابه «الفصول في الأصول» عن أبي حامد

---

(١) وتقدم تقرير ذلك عند ذكر بعض قواعد أهل السنة في الأسماء والصفات.

(٢) الأعراف: من الآية١٤٨.

(٣) طـه:٨٩.

(٤) البقرة: من الآية١٨.

(٥) انظر: العقائد السلفية: (٢٣٦/١)، شرح الدرر السنية ص:١٤٧ وما بعدها، و مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٩١/٨)، نقض كلام المفترين ص:١١٧-١٢٠.

(٦) هو يزيد بن هارون بن زاذي الحافظ، قال الذهبي: «الإمام القدوة شيخ الإسلام ... كان رأساً في العلم والعمل، ثقة، حجة، كبير الشأن توفي سنة ٢٠٦» سير أعلام النبلاء: (٣٥٨/٩)، وانظر: تاريخ بغداد: (٣٣٧/١٤).

الإسفراييني[1] يقول: «**مذهبي ومذهب الشافعي وفقهاء الأمصار أن القرآن كــلام الله غير مخلوق، ومن قال مخلوق فهو كافر، والقرآن حمله جبريل مسموعاً من الله، والــنبي سمعه من جبريل، والصحابة سمعوه من النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا الذي نتلوه نحن بألسنتنا وما بين الدفتين وما في صدورنا مسموعاً ومكتوباً ومحفوظاً ومقــروءاً، وكــل حرف كالباء والتاء كلام الله غير مخلوق، ومن قال مخلوق فهو كافر، عليه لعــائن الله والملائكة والناس أجمعين**[2]»[3].

وهذا يبين مذهب السلف في إثبات صفة الكلام والإنكار على من ينفيهــا وأنــه كافر، ومثله من أنكر أن يكون القرآن كلام الله، أو قال بأنه مخلوق كما يقول المعتزلــة، ويوافقهم فيه الأشاعرة في حقيقة الأمر كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

ثانياً: بيان مذهب المعتزلة ودحض شبههم.

ذهبت المعتزلة ومن نحا نحوهم من أهل البدع إلى أن كــلام الله مخلــوق، خلقــه منفصلاً عنه في بعض الأجسام كما خلق السموات والأرض وسائر المخلوقات، وذلــك بناءً على أصلهم الفاسد وهو أن إثبات الصفات يلزم منه تعدد القدماء[4]، وقالوا: ومعنى كونه متكلماً عندهم أنه خالق الكلام، وإنما يضاف إليه القرآن فيقال كلام الله على سبيل التشريف كما يقال بيت الله وناقة الله[5].

قال رحمه الله تعالى في الجواب عن ذلك: «**فإنه ولا شك فيه أنه لا يعقــل مــن «المتكلم» إلا من قام به الكلام، فإن الكلام صفة المتكلم، ولا يقال لمن أوجد الكــلام**

(١) الأستاذ العلامة شيخ الإسلام أبو حامد أحمد بن أبي طاهر محمد بن أحمد الإســفراييني، شــيخ الشافعية ببغداد، انظر: سير أعلام النبلاء: (١٩٣/٧)، شذرات الذهب: (١٧٨/٣).

(٢) انظر: لوامع الأنوار: (١٦٢/١).

(٣) العقائد السلفية: (٢٥٣/١-٢٥٤)، وانظر: شرح الدرر السنية ص:١٤٨-١٥٠.

(٤) تقدم الرد على هذه الشبهة في المبحث الرابع، انظر ص: ٣١٠.

(٥) انظر: العقائد السلفية: (٢٣٦/١)، شرح الدرر الــسنية ص:١٥٠، نقــض كــلام المفتــرين ص:١١٥، بحث كلام الله ص:٢٧-٢٨، الأجوبة الصومالية: (٣٨/١).

في غيره أنه هو المتكلم بذلك الكلام، بل يكون الكلام صفة للمحل الذي قام به وصار عرضاً له.

كما أن العلم والقدرة إذا قاما بمحل كان هو العالم القادر، ولو كان كما يقولون لكان الكلام هو كلام ذلك الجسم الذي يخلق فيه، ولكانت الشجرة هي القائلة: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾[1] لأنهم يزعمون أن الله خلق هذا الكلام في تلك الشجرة التي كان عندها موسى، وتصور هذا الكلام كافٍ في بطلانه.

وأما قولهم أن إضافة الكلام إلى الله أنها إضافة تشريف كإضافة البيت والناقة فغلط صريح، والجواب أن يقال:

بل هي إضافة صفة إلى موصوف، لأن الإضافة نوعان:

أحدهما: ما يضيفه الله إلى نفسه من الأعيان المخلوقة، كالبيت والناقة ونحوهما، فهذه إضافة التشريف أو التنويه بما امتاز به من الصفات العظيمة.

والثاني: ما يضيفه الله إلى نفسه من المعاني والصفات التي لا تقوم بنفسها، كعلم الله وقدرته وإرادته وكلامه، فهذه الإضافة تقتضي قيام هذه المعاني بالمضاف إليه واتصافه بها، وهذا فرق بديهي»[2].

وقد حاول المعتزلة الاستدلال على مذهبهم الفاسد ببعض النصوص، ولكن الشيخ رحمه الله تعالى بين ما في ذلك من الخطأ، ومن ذلك:

١. تعلقهم بقوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾[3]، قالوا: القرآن شيء فيكون داخلاً في عموم كل، فيكون مخلوقاً.

وقد **أجاب** الشيخ رحمه الله تعالى على هذه الشبهة من **وجوه**[4].

---

(١) القصص:من الآية٣٠.

(٢) بحث كلام الله ص:٢٨-٢٩، وانظر ص: ٢٩٦ من هذه الرسالة.

(٣) الزمر: من الآية٦٢.

(٤) انظر: هذه الوجوه في: العقائد السلفية: (١/٢٣٦-٢٣٨)، وانظر: نقض كلام المفترين ص:١٢١-١٢٣.

الوجه الأول: إن هذا الاستدلال من هؤلاء عجيب جداً، إذ أنهم لا يعترفون ولا يعتقدون أن أفعال العباد مخلوقة لله، فإن كان العموم مراداً من قوله تعال: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ فلماذا أخرجوا أفعال العباد؟!

الوجه الثاني: إن كلام الله تعالى صفة من صفاته، به تكون الأشياء مخلوقة، إذ بأمره تكون المخلوقات -يعني وأمره من كلامه- قال الله تعالى: ﴿وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾[1].

فَفَرَّق بين الخلق والأمر، فلو كان الأمر مخلوقاً للزم أن يكون مخلوقاً بأمر آخر، والآخر بآخر، إلى ما لا نهاية له، وهذا يلزم منه التسلسل.

الوجه الثالث: يصح على قولهم أن يقال إن علم الله وقدرته داخل في عموم قوله: ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ فيكون ذلك مخلوقاً، وما كان جوابهم على ذلك فهو جوابنا لهم.

الوجه الرابع: أنه يلزم من قول المعتزلة أن كل ما أحدثه الله تعالى في الجمادات وخلقه في الحيوانات هو صفات له، ويلزم منه أن يكون متكلماً بكل كلامٍ خَلَقَهُ في غيره، وعلى هذا المعتقد الفاسد قال بعض الصوفية الاتحاديين:

وكل كلام في الوجود كلامه سواء علينا نثره ونظامه

وتصور هذا الكلام كافٍ في بطلانه وفساده.

الوجه الخامس: أن عموم «كل» في كل موضوع بحسبه ويعرف ذلك بالقرائن، ألا ترى قوله تعالى: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا لا يُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ﴾[2] ومساكنهم شيء، ولا تدخل في عموم ﴿كُلَّ شَيْءٍ﴾ لأن المراد تدمير كل شيء يقبل التدمير بالريح عادة، أو ما يستحق التدمير.

وكذلك قوله تعالى حكاية عن بلقيس: ﴿إِنِّي وَجَدْتُ امْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾[3] فالمراد من كل شيء يحتاج إليه الملوك، وهذا القيد يفهم

---

(١) الأعراف: من الآية٥٤.

(٢) الأحقاف: من الآية٢٥.

(٣) النمل:٢٣.

من قرائن الكلام، وهو من أنواع التخصيص عند أهل الأصول.

وإذا عرفت ما ذكرناه لك، فاعلم أن المراد من قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ أي خالق كل موجود سوى الله، فدخل في هذا العموم أفعال العباد، ولم يدخل في العموم الخالقُ وصفاتُه.

٢. تعلق المعتزلة بقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾[١] والرسول هنا هو محمد صلى الله عليه وسلم، وفي الآية الأخرى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ * ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ﴾[٢] والرسول هنا هو جبريل، وهذا يدل على أن الرسول الملكي أو الرسول البشري أحدثه.

والجواب[٣]:

١. أن إضافته إلى الرسول الملكي أو البشري إنما هو لأجل أنه يقوم بتبليغه، فجبريل يبلغه النبي صلى الله عليه وسلم، والنبي صلى الله عليه وسلم يبلغه أمته.

ومما يدل على ذلك أنه إذا أحدثه أحدهما امتنع أن يحدثه الآخر، فدل على أن نسبته لهما نسبة تبليغ وليس نسبة إحداث.

٢. ومما يزيد ذلك توضيحاً أن الله قد كفر من جعله قول بشر، قال تعالى: ﴿فَقَالَ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ * إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ * سَأُصْلِيهِ سَقَرَ * وَمَا أَدْرَاكَ مَا سَقَرُ﴾[٤].

٣. أن الكلام كلام من قاله مبتدئاً لا من قاله مبلغاً[٥].

فإن قيل إنه يوجد في القرآن كثير من كلام المخلوقات من كلام الناس والجن والطير والنمل وغير ذلك.

---

(١) الحاقة:٤٠.

(٢) التكوير:١٩-٢٠.

(٣) انظر: العقائد السلفية: (١/٢٤٤-٢٤٥).

(٤) المدثر:٢٤-٢٧.

(٥) وانظر: القول الأقوم ص:٦٩.

فالجواب:

١. أن الله تعالى لما حكى عن نوح وموسى وسليمان وغيرهم قولهم لقومهم، وجواب أولئك لهم، لم يحكه بالنص، وإنما تكلم بمعناه.

٢. يؤكد ذلك ويدل عليه أن أكثر ما حكى القرآن عن الأنبياء وأممهم لم يكونوا عرباً، بل ما حكاه الله تعالى عن الهدهد والنمل وما شابه ذلك من الحيوانات فإن الطير والنمل لا ينطقان بكلام فصيح.

٣. أن الصحابة والتابعين وسائر علماء أهل السنة والجماعة قرروا أن ما بين دفتي المصحف كلام الله، مع علمهم بما أخبر الله به عن نوح وهود وصالح وموسى.

إذاً فهذا مما حكاه الله عنهم وليس هو عين قولهم[(١)].

٣. تعلقوا بقوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ﴾[(٢)]، فقالوا محدث أي مخلوق.

والجواب: أن المعنى محدث أي في نزوله[(٣)].

٤. تعقلوا بقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً﴾[(٤)] وقالوا جعلناه أي خلقناه.

والجواب[(٥)]: أنَّ «جعل» إذا تعدت لمفعول واحد كانت بمعنى خلق، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾[(٦)].

أما إذا تعدت لمفعولين فإنها تكون بمعنى صَيَّرَ، كقوله تعالى: ﴿وَلا تَجْعَلُوا اللَّهَ

---

(١) انظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٨/٨١-٨٢)، (١/٤٩-٥٢).

(٢) الأنبياء: من الآية٢.

(٣) انظر: العقائد السلفية: (١/٢٤٥)، نقض كلام المفترين ص:١٢٣.

(٤) الزخرف: من الآية٣.

(٥) انظر: العقائد السلفية: (١/٢٣٦-٢٤٦)، نقض كلام المفترين ص:١٢١-١٢٤، وانظر: أيضاً: ص:١٢٥-١٣٦، وانظر: شرح الدرر السنية ص:١٥١-١٥٢.

(٦) الأنعام: من الآية١.

عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ﴾[(١)] وقوله: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثاً﴾[(٢)].

وقد ذكر الشيخ رحمه الله تعالى للمعتزلة بعض الشبه الأخرى وأجاب عنها بما لا يدع مجالاً للشك، ونكتفي بما ذكرناه عما لم نذكره، لئلا يطول بنا المقام، وفيما ذُكِرَ دليل ظاهر على جهود الشيخ العظيمة في الانتصار لمذهب السلف والرد على المخالفين والجوب عن إيراداتهم وشبههم، ليظهر الحق لكل طالب حق ومنصف، والله تعالى هو الهادي إلى سواء السبيل.

ثالثاً: مذهب الأشاعرة.

ذهب الأشاعرة إلى أن كلامه تعالى صفة أزلية[(٣)] وأنه معنى واحد قائم بذات الله هو الأمر والنهي والخبر والاستخبار، إن عبر عنه بالعربية كان قرآناً وإن عبر عنه بالعبرانية كان توراة، ليس بحرف ولا صوت، ولا يتعلق بقدرته ومشيئته، وهذا هو الكلام النفسي.

وقالوا: إطلاق الكلام على النفسي حقيقي، وعلى اللفظي مجازي، ولذا فهم يقولون إن القرآن بمعنى الكلام النفسي ليس بمخلوق، وأما القرآن بمعنى اللفظ الذي نقرؤه فهو مخلوق[(٤)].

وقد ذكر الشيخ أقوالاً أخرى للأشاعرة، ولكن هذا هو أشهرها.

وهذا الكلام العجيب المتناقض من الأشاعرة سببه أنهم يسيرون على أصول المعتزلة[(٥)] ثم يريدون موافقة السلف.

---

(١) البقرة: من الآية٢٢٤.

(٢) الزخرف: من الآية١٩.

(٣) تقدم بيان مرادهم بالصفة الأزلية في المبحث الرابع.

(٤) انظر: العقائد السلفية: (٢٤٧/١)، نقض كلام المفترين ص:١١٥، الأجوبة الصومالية: (٣٢/١ وما بعدها)، (٦/٢ وما بعدها)، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٥٥/٩-٥٦)، وانظر قول الأشاعرة في: تحفة المريد ص:١٠٦.

(٥) وهي زعمهم أن إثبات الصفات يلزم منه تعدد القدماء وتشبيه الخالق بالمخلوق، وهذا يضاد ما يجب من تنزيه الله تعالى عن مشابهة الحوادث، وقد تقدمت مناقشتهم في ذلك في المبحثين ◄

ولذا يقول رحمه الله تعالى: «**يظهر أنهم كانوا متأثرين جداً بمذهب المعتزلة، فأرادوا أن يأتوا بقول وسط بين المعتزلة والسنة، فأثبتوا لله الكلام النفسي، وقالوا إنه قديم قائم بذاته، وأما القرآن بمعنى اللفظ الذي نقرؤه فهو مخلوق** ....» ثم قال: «**وهذا كما يرى القارئ سفسطة لا معنى لها**»[1].

وقال أيضاً: «**وإذا تأمل العارف في كلام الأشاعرة في صفة الكلام لله، تجدهم لا يفترقون عن المعتزلة، وذلك أنهم يقولون الكلام صفة نفسية قائمة بذات الله سبحانه وتعالى، وأما القرآن والتوراة والزبور والإنجيل إلى أخره، فهي عبارة عن معنى ذلك الكلام، ويصرحون بحدوث هذا، ولكنهم يقولون: لا يقال هذا الكلام إلا في مقام التعليم، أما ترى أنهم نفوا صفة الكلام التي يثبتها السلف: "إن الله لم يزل متكلماً إذا شاء ومتى شاء بحرف وصوت"**»[2].

فلم يقولوا قولاً مستقيماً على أصولهم، ولا قولاً صحيحاً موافقاً للسلف، وجاءوا بقول يخالف أولُه آخرَه، وينقض آخرُه أولَه، وفيما يلي مناقشتهم في قولهم هذا في صفة الكلام.

١. يقولون: هو شيء واحد قديم، هو الأمر، وهو النهي، وهو الخبر، وهو الاستخبار، وهو القرآن، وهو التوراة، وهو... وهذا قول واضح البطلان، ولكن نقول كيف لا يستحي من هذه حاله، حيث يقول: مذهب الخلف أعلم وأحكم؟!

فأين العلم والحكمة من قولهم في كلام الله تعالى الذي يقول الله تعالى فيه: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَاداً لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَداً﴾[3]، وهم يقولون شيء واحد قديم، هو الأمر والنهي و....

السابقين.

(١) بحث كلام الله ص:١٦.

(٢) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٨/٩١).

(٣) الكهف:١٠٩.

وقد قال رحمه الله تعالى في بيان فساد هذا القول: «**إن من المعلوم بضرورة العقل والدين أن التوراة إذا عربناها لم يكن معناها معنى القرآن، والقـــرآن إذا ترجمنـــاه إلى العبرانية لم يكن توراة.**

ومعنى آية الكرسي ليس معنى ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾، ومعنى ﴿قُلْ هُوَ اللَّـــهُ أَحَدٌ﴾ ليس معنى ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾....»[1].

٢. وأما قولهم: إنه صفة أزلية قائمة بذاته، ولا تتعلق بمشيئته وقدرته، فقد قـــال الشيخ في الجواب عنه: «**يلزم أن يكون الله يتكلم بغير اختيـــاره وإرادتـــه، وهذا من القبح بمكان لا يخفى**»[2].

---

(١) العقائد السلفية: (٢٤٩/١)، بحث كـــلام الله ص:٢٤-٢٥، وانظـــر: الأجوبـــة الـــصومالية: (٣٦/١)، (٩/٢)، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٥٦/٩).

(٢) العقائد السلفية: (٢٤٩/١).

ومراد الأشاعرة من قولهم في هذه الصفة أو غيرها من الصفات السبع المعنوية أنها أزلية أي أنهـــا قديمة لا تتجدد، ولا يحدث منها شيء ولا تتعلق بالمشيئة والإرادة.

فيقولون في صفة العلم مثلاً إنه علم قديم واحد أزلي لازم لذاته، وأنه تعالى يعلم ما كان ومـــا يكون بعلم واحد أزلي قديم لازم لذاته لا يتجدد له عند وجود المعلومات نعـــت ولا صـــفة، وعلمه بها قبل وقوعها هو علمه بها بعد وقوعها، وإنما يتجدد مجرد التعلق بين العلم والمعلـــوم، وهكذا في سائر الصفات.

فيقولون إنه يريد جميع الأشياء بإرادة واحدة قديمة لازمة للذات، ويسمع جميع الأصوات بسمع واحد، ويرى جميع الأشياء ببصر واحد قديم أزلي لازم للذات.

ولتوضيح هذا المقام نقول: إن الأشاعرة في الأصل يزعمون أن إثبات الصفات لله تعالى يلزم منه حلول الحوادث، ولذا فإنهم نفوا صفات الله تعالى إلا سبعاً دل عليها العقل، فلم يمكنهم نفيهـــا لإثبات العقل إياها، وإثباتها يجب أن يلزم منه –كما هو قولهم- حلول الحوادث بالله تعالى كما لزم من سائر الصفات، فلما كان الأمر كذلك، لجئوا إلى إثباتها على وجه لا يلزمهم به حلـــول الحوادث على فهمهم، فصاروا إلى إثباتها على وجه لا تكون به صـــفات في حقيقـــة الأمـــر، وجاءوا بهذا القول الذي خالفوا فيه المعقول والمنقول، فزعموا أنها صفات واحدة أزلية لازمـــة لذات الله أزلاً وأبداً، وأنه لا يتجدد لله عند وجود هذه الموجودات نعت ولا صفة، وإنما يتجدد ◄

مجرد تعلق بين هذه الصفات الأزلية وبين الموجودات، تعلقٌ بين العلمِ والمعلومِ والقدرةِ والمقدورِ، وهكذا.

وهذا التعلق الذي فروا إليه للتخلص من هذا المأزق هو في الحقيقة أمر وهمي لا حقيقة له، قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى بعد ذكر مذهبهم هذا: «وإنما المقصود هنا أنه إذا كان يسمع ويبصر الأقوال والأعمال بعد أن وجدت، فإما أن يقال إنه تجدد شيء، وإما أن يقال لم يتجدد شيء، فإن كان لم يتجدد، وكان لا يسمعها ولا يبصرها، فهو بعد أن خلقها لا يسمعها ولا يبصرها.

وإن تجدد شيء فإما أن يكون وجوداً أو عدماً، فإن كان عدماً فلم يتجدد شيء، وإن كان وجوداً فإما أن يكون قائماً بذات الله أو قائماً بذات غيره.

والثاني يستلزم أن يكون الغير هو الذي يسمع ويرى، فتعين أن ذلك السمع والرؤية الموجودين قائم بذات الله، وهذا لا حيلة فيه.

والكلابية يقولون في جميع هذا الباب المتجدد هو تعلُّقٌ تعلَّقَ بين الأمر والمأمور، وبين الإرادة والمراد، وبين السمع والبصر والمسموع والمرئي.

فيقال لهم:

هذا التعلق إما أن يكون وجوداً وإما أن يكون عدماً، فإن كان عدماً فلم يتجدد شيء، فإن العدم لا شيء، وإن كان وجوداً [وهذا حقيقة الفعل والصفة وأثرهما] بطل قولهم.

وأيضاً فحدوث تعلُّقٍ -هو نسبةٌ وإضافة- من غير حدوث ما يوجب ذلك ممتنع، فلا تحدث نسبة وإضافة إلا بحدوث أمر وجودي يقتضي ذلك.[فكما يقال في خلقَهُ ورزقَهُ، يجب أن يقال في سمعهُ ورآهُ].

والطوائف متفقون على حدوث نسَبٍ وإضافاتٍ وتعلقاتٍ، لكن حدوثُ النسب بدون حدوث ما يوجبها ممتنع، فلا تكون نسبةً وإضافةً إلا تابعة لصفةٍ ثبوتية، كالأبوةِ والبنوةِ والفوقيةِ والتحتيةِ والتيامنِ والتياسرِ، فإنها لا بد أن تستلزم أموراً ثبوتية» (رسالة في الصفات الاختيارية، جامع الرسائل: ٢/١٧-١٨)

وبذلك يظهر ما ينطوي تحت قولهم في هذه الصفات إنها أزلية من المعاني الفاسدة، لأنها بنيت على أصول فاسدة، ولو أنهم قالوا كما قال السلف إن صفات الله تعالى لا تشبه صفات المخلوقين كما أن ذاته لا تشبه ذواتهم، وكما أن له وجوداً يخصه، كذلك له صفات تخصه، ◄

٣. وأما قولهم: إنه ليس بحرف ولا صوت، فقد استدلوا لذلك بزعمهم:

١. إن الحروف والأصوات لا بد لها من مخارج وأدوات.

٢. إن الصوت يستحيل بقاؤه كما يستحيل بقاء الحركة، وما امتنع بقاؤه امتنع قدم عينه.

٣. أنه يلزم من الصوت والحرف التعاقب، أي بأن يأتي حرف بعد حرف، والقديم لا يكون مسبوقاً بغيره.

ولذا قالوا لا يجوز تعدده، ويلزم أن يكون معنى واحد هو الأمر والنهي ....

وإليك أخي القارئ الجواب مستفاداً من كلام الشيخ رحمه الله تعالى(١):

١. إن المؤمن العاقل لتأخذه الدهشة والاستغراب من هؤلاء الذين أفنوا أعمارهم في دراسة علم الكلام -ويسمونه علم التوحيد وهو خال عنه- قد فاتهم الفرق بين الخالق والمخلوق لاستيلاء الأقيسة الكلامية على عقولهم، إذ ما زعموه من المخارج والأدوات وما نمقوه من الشبه الواهية إنما تصح في المخلوق الذي يتكلم بفم ولسان، ولكن الخالق جل وعلا ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾(٢).

لخرجوا من جميع هذه الإشكالات وتخلصوا من هذه التناقضات مع إثبات التعظيم والتتريه لله رب العالمين.

والأشاعرة في هذا المقام يشابهون المعتزلة، فالمعتزلة يقولون عالم وقادر وسميع، ولكن بلا علم ولا قدرة ولا سمع، والأشاعرة يقولون علم وقدرة وسمع، ولكن لا أثر لها في معلوم ولا مقدور ولا مسموع، فمآل الأقوال واحد وهو نفي الصفات، كما أن مصدرها واحد وهو توهم التشبيه في إثبات الصفات ونفيها وتعطيلها بدعوى حلول الحوادث، وعدم سلوك مسلك السلف في الإثبات الحقيقي مع نفي المماثلة على حد قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾.

انظر: شرح الطحاوية ص:١٢٣-١٢٤.

(١) انظر: العقائد السلفية: (٢٤٩/١) وما بعدها، بحث كلام الله تعالى ص:٢٠ وما بعدها.

(٢) الشورى: من الآية١١.

٢. قال الله تعالى: ﴿الْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَى أَفْوَاهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَا أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[١] فهل الأيدي والأرجل ستتكلم يوم القيامة وتشهد بفم ولسان، أم أنها تنطق بقدرة الله تعالى من غير أن يلزم ذلك؟!

٣. هل الحجر الذي سلم على النبي صلى الله عليه وسلم والذراع المسموم الذي نطق بأنه مسموم هل كان له لسان ومخرج؟!

٤. قد شاهد الناس في هذا العصر الفوتوغراف والمسجل يتكلمان وليس فيهما مخارج وأدوات.

٥. قولهم إن الصوت يستحيل بقاؤه، ليس عليه دليل قائم، وما هناك إلا فلسفة من تفلسف المعتزلة والجهمية، لو كان بمجرد خروجه من الفم يفنى، لما أمكن جذبه وسماعه من المذياع على بعد مئات ألوف الأميال.

٦. إذا ثبت أن موسى عليه الصلاة والسلام سمع كلام الله، فلا يجوز أن يكون الذي سمعه إلا بصوت وحرف، لأنه لو كان معنىً في النفس لم يمكن سماعه، فلا يكون هناك تكليم لموسى إذاً[٢].

ثم قال ابن حجر رحمه الله تعالى: «**قال الحافظ ابن حجر في شرح البخاري: ومن نفى الصوت يلزمه أن الله لم يُسمع أحداً من ملائكته ولا رسله كلامه، بل ألهمهم إياه إلهاماً، وحاصل الاحتجاج بالنفي، الرجوع إلى القياس على أصوات المخلوقين....**» إلى أن قال: «**وصفات الخالق لا تقاس على صفات المخلوقين**»[٣].

٤. وأما ما أحدثوه من بدعة الكلام النفسي، فقد استدلوا له بقول الأخطل النصراني

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما ... جعل اللسان على الفؤاد دليلاً

---

(١) يس:٦٥.

(٢) انظر: هذه الوجوه في: العقائد السلفية: (١/٢٥٠-٢٥١)، وانظر: شرح الدرر السنية ص:١٥٣-١٥٥، بحث كلام الله ص:٢١-٢٥.

(٣) العقائد السلفية: (١/٢٥٢)، فتح الباري:

وقد أجاب رحمه الله تعالى على هذا الاستدلال بهذه الوجوه[1]:

١. إن هذا الاحتجاج من العجب، فإنه لو احتج محتج في مسألة بحديث في الصحيحين لقالوا: خبر آحاد ولردوا الاحتجاج به، وهذا البيت لم يثبت نقله بإسناد، لا آحاد ولا غيره، ولا تلقاه أهل العربية بالقبول، فلا يثبت به أدنى شيء من اللغة فضلاً عن مسمى الكلام.

٢. مسمى الكلام أو القول ونحوها لا يحتاج فيه إلى قول شاعر، بل هو مما يعرف معناه كل أحد، كما يعرف معنى اليد والرأس.

٣. أن أهل اللغة إنما يحتج باستعمالهم للألفاظ، وليس من شأنهم أن يضعوا الحدود ولا يقول أحد منهم الرأس كذا واليد كذا والكلام كذا، فعلم أن الأخطل لم يرد في البيت ذكر مُسَمَّى الكلام.

٤. أن مراده أن أصل الكلام هو المعنى الذي في الفؤاد، فإذا قال إنسان ما ليس في قلبه فلا تثق به، ولهذا قال قبل ذلك:

لا يعجبنك من خطيب خطبة ... حتى يكون مع الكلام أصيلا
إن الكلام لفي الفؤاد وإنما ... جعل اللسان على الفؤاد دليلاً

٥. قوله: «مع الكلام» دليل على أنه سمى اللفظ الظاهر كلاماً، وإن لم يعلم قيام معناه في القلب.

٦. أن هذا البيت موضوع ومنسوب إلى الأخطل.

٧. أن الذي قاله الأخطل:

إن البيان لفي الفؤاد وإنما ... جعل اللسان على الفؤاد دليلاً

وهذا أقرب للصحة.

٨. على تقدير ثبوت ما نسبوه للأخطل فلا يجوز الاستدلال بقوله لأنه نصراني،

---

(١) انظر: هذه الأوجه في: بحث كلام الله ص:١٦-٦٠، العقائد السلفية: (٢٤٨/١-٢٤٩)، وقد أشار رحمه الله تعالى إلى أن بعض هذه الوجوه من شرح الشيخ أحمد بن عيسى على نونية ابن القيم رحمه الله تعالى.

والنصارى قد ضلوا في معنى الكلام وزعموا أن عيسى نفس كلمة الله وليست هي كلمة «كن».

٩. أنه يلزم من ذلك أن يسمى الأخرس متكلماً.

١٠. أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((إن صلاتنا هذه لا يصح فيها شيء من كلام الناس))[١] واتفق الفقهاء على تحريم الكلام في الصلاة عمداً لغير مصلحتها، وأنها تبطل بذلك، مع العلم أنهم متفقون على أن ما يقوم بالقلب من المعاني لا يبطل الصلاة، ولو كان كلاماً لبطلت.

١١. أنه ورد في الصحيحين: ((إن الله تعالى تجاوز عن أمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تتكلم أو تعمل به))[٢] فَفَرَّقَ بَيْنَ الكلامِ وحديث النفس، ولو كان حديث النفس كلاماً لما كان هناك فرق.

وبهذا يظهر تهافت مذهب الأشاعرة في صفة الكلام وسقوط ما زعموه من الكلام النفسي، وأن حقيقة قولهم هو قول المعتزلة، وهو أن هذا القرآن وسائر كلام الله تعالى مخلوق، وأن الله لا يتكلم متى شاء إذا شاء بحرف وصوت كما يقول السلف، والخلاف بينهم وبين المعتزلة دائر حول إثبات الكلام النفسي، فالأشاعرة والكلابية يثبتونه، والمعتزلة تنفيه[٣].

ومما يزيد الأمر بياناً والمسألة وضوحاً قوله رحمه الله تعالى: «**وجميع الأقوال في الكلام تنحصر في أصلين**

الأول: هل قوله وصف له قائم بذاته، أم خارج عنه؟

الثاني: هل قوله متعلق بمشيئته وقدرته أم لا؟

فقالت الأشاعرة والكلابية إن كلامه معنى قديم قائم بذاته، لا تعلق له بمشيئته

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب تحريم الكلام في الصلاة: (١/٣٨١).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الطلاق باب الطلاق في الإغلاق والكره و.....: (٤/١٦٩٧)، ومسلم في كتاب الإيمان باب تجاوز الله عن حديث النفس والخواطر بالقلب إذا لم تستقر: (١/١١٦).

(٣) وانظر: الأجوبة الصومالية: (١/٣٥).

وإرادته.

فمنهم من جعله معنى واحداً في الأزل هو الأمر والنهي والخبر ... إلخ

ومنهم من قال إنه خمس معانٍ مختلفة.

وأما ألفاظ القرآن فحادثة أحدثها الله للدلالة على هذا المعنى القديم.

فالخلاف بينهم وبين المعتزلة في المعنى النفسي لا في القرآن الذي نكتبه ونقرؤه، فإن الأشاعرة والكلابية متفقون مع المعتزلة على حدوث هذا القرآن، لكن يثبتون المعنى النفسي لله، وتنفيه المعتزلة.

وأما القائلون بأن الكلام متعلق بمشيئته وقدرته فطائفتان

إحداهما: الجهمية ومتأخرو المعتزلة، فإنهم قالوا القرآن مخلوق خلقه الله كما خلق السموات والأرضيين ....».

إلى أن قال: «**وأما الفرقة الثانية من القائلين بأن الكلام متعلق بمشيئته وقدرته**[1] **فانقسموا إلى طائفتين**

الأولى: الكرامية أتباع محمد بن كرام، وهؤلاء ذهبوا إلى أن الله تعالى يتكلم بمشيئته بالقرآن العربي وغيره، إلا أنهم لا يقولون لم يزل متكلماً إذا شاء، فيجعلون كلامه حادثاً في ذاته مسبوقاً بالعدم[2].

وأما الطائفة الثانية من القائلين بأن الله تكلم بكلام قائم بذاته متعلق بمشيئته وإرادته، فهم أصحاب الحديث أهل السنة والجماعة، كالإمام أحمد والبخاري ومسلم وأضرابهم.

قالوا: إن الله لم يزل متكلماً إذا شاء ....»[3].

وبهذا يظهر ويتميز مذهب أهل السنة وما هم عليه من تعظيم الله تعالى والإيمان بما أنزل على رسوله صلى الله عليه وسلم عن مذهب أهل البدع وما هم عليه من الاختلاف

---

(١) أي ولم يقولوا أنه مخلوق.

(٢) أي نوع الكلام.

(٣) بحث كلام الله تعالى ص:٢٦-٣٠.

والتناقض والمخالفة لنصوص الكتاب والسنة ومذهب السلف الصالح رضـــي الله عنـــهم، فجزا الله شيخنا خير الجزاء ونفعنا الله تعالى بعلمه.

وقد تكلم رحمه الله تعالى بتفصيلٍ أيضاً في مسألة الرؤية، وبين أيضاً صفة المعيـــة والنزول والرحمة والرضا والغضب والمجيء والأصابع والعينين واليدين والوجـــه والـــساق والقدم والمحبة، وذكر ما قال فيها الخلف مبيناً فساد تأويلاتهم، ومن أراد ذلك فإنه يرجع إليه في مظنته من كتبه[1] وكتب أهل العلم رحمهم الله تعالى، وفيما ذكرناه مـــن صـــفة الاستواء والكلام ما يكفي العاقل اللبيب في معرفة بطلان ما عليه المؤولـــة مـــن المعتزلـــة والأشاعرة وغيرهم، وسلامة معتقد أهل السنة وموافقته لكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم والسلف الصالح، والحمد لله رب العالمين.

(١) انظر: العقائد السلفية (١/١٠٩-١٣١)، الشرح الوسط ص:٣٠-٣٥، شرح الـــدرر الـــسنية ص:٢٣-٢٩، تقارير مهمة ص:١٦-٢١.

المبحث السابع: جهوده في بيان بعض الفوائد المتعلقة بالأسماء والصفات.

في هذا المبحث نعرض بعض ما اشتمل عليه كلام الشيخ رحمه الله تعالى من فوائد أو ضوابط تتعلق بالأسماء والصفات، تتميماً للفائدة، وإظهاراً لجهوده رحمه الله تعالى.

أولاً: هل أسماؤه تعالى محصورة في تسعة وتسعين، وما المراد بإحصائها؟

لقد قرر رحمه الله تعالى أن أسماء الله تعالى غير محصورة في تسعة وتسعين كما يظن البعض أنه مدلول قوله صلى الله عليه وسلم: ((إن لله تسعة وتسعين اسماً، مائة إلا واحداً، من أحصاها دخل الجنة))(١) فقال رحمه الله تعالى: «**أسماء الله غير محصورة في هذا العدد، بدليل ما ورد في الحديث: ((اللهم إني أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو علمته أحداً من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عندك، أن تجعل القرآن العظيم ربيع قلبي ونور صدري وجلاء حزني وذهاب همي وغمي**(٢) ... إلخ...»(٣).

فإن قيل: فما هو المقصود بالحصر في الحديث؟

فالجواب أن هذه الأسماء التسعة والتسعين هي التي من شأنها أن من أحصاها دخل الجنة، وليس المراد أن أسماء الله تعالى فقط هذا عددها كما يقول القائل: إن عندي مئة فرس أعددتها للجهاد في سبيل الله تعالى، وليس معنى ذلك أنه ليس لديه غيرها مما يركبه أو يملكه سواها(٤).

---

(١) رواه البخاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه في كتاب الشروط باب ما يجوز من الاشتراط والثنيا في الإقرار، والشروط التي يتعارفها الناس بينهم، وإذا قال مائة إلا واحدة أو اثنتين: (٨٤٠/٢)، ورواه مسلم عنه أيضاً في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار باب في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها: (٢٠٦٢/٤).

(٢) رواه الإمام أحمد (٥٠٨/١)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة برقم:١٩٩.

(٣) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٤٥/٨).

(٤) وانظر: بدائع الفوائد: (٢٩٣/١-٢٩٤)، والصفات الإلهية في الكتاب والسنة ص:١٧٦، القواعد المثلى ص:١٣-١٥.

وقد أشار رحمه الله تعالى إلى أن ما ورد في عدها لا يثبت، فقال رحمه الله تعالى: «**أسماؤه الحسنى جاءت فيما رواه الترمذي وقال إنه غريب...**»[1] وذكر بعضها.

وقد اجتهد أهل العلم في معرفة هذه الأسماء وانتقائها من سائر الأسماء الواردة في الكتاب والسنة.

فإن قيل: فما المراد بإحصائها؟

فالجواب كما يقول الشيخ: «**وقع اختلاف في معنى إحصاء أسمائه الحسنى، فقيل إحصاء ألفاظها، وقيل فهم معانيها ومدلولها، وقيل دعاؤه بها**»[2].

والصحيح أن كل ذلك وغيره داخل في إحصائها، وبعضه داخل في بعض، فإنه لا يمكن فهم معانيها إلا بإحصاء ألفاظها، ولا يتأتى دعاؤه بها إلا بفهم معانيها.

وقد أشار الحافظ ابن حجر في شرح البخاري بعد أن ذكر أقوال أهل العلم في الإحصاء إلى أنه على مراتب، وكل ينال من الأجر والثواب الموعود على حسب تحقيقه لذلك[3].

وقد بين الشيخ رحمه الله تعالى أهمية إحصاء الأسماء الحسنى والعلم بها فقال: «**تنبيه: إحصاء أسمائه الحسنى والعلم بها أصل العلم بكل معلوم، فإن المعلومات سواه إما أن تكون خلقاً أو أمراً، والعلم إما علم بما كونه أو علم بما شرعه، ومصدر الخلق والأمر عن أسمائه الحسنى ....**»[4].

وهذا دليل على عظم هذه الأسماء وعظم أمرها في حياة العبد، فهي أساس له في علمه وعمله، وهذا يدل على أن من فسد اعتقاده في باب الأسماء والصفات فإنه يفسد

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٩/٤٥)، وقد بين الحافظ ابن حجر ضعف الحديث، وانظر: شرح البخاري: (١/٢١٨-٢١٩)، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: «وتعيينها ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم باتفاق أهل المعرفة بحديثه» مجموع الفتاوى: (٦/٣٨٢).

(٢) العقائد السلفية: (١/١٥٠).

(٣) انظر: فتح الباري: (١١/٢٢٨-٢٣٠).

(٤) العقائد السلفية: (١/١٤٩-١٥٠).

علمه وعمله، ومن صح إيمانه بأسماء الله تعالى وصفاته صح سائر اعتقاده وعمله، ومثال ذلك أن من آمن بأسماء الله تعالى العليم والحكيم والقادر والخالق لا بد أن يثبت القدر على ما تقتضيه الحكمة، ومن آمن باسم الله تعالى القدوس والعظيم والعلي أثبت له كل كمال ونزهه عن النقائص والعيوب، ووصفه بما وصف به نفسه من أوصاف الكمال والجلال، ومن صح اعتقاده في ذلك قوي توحيده لله وخوفه ورجاؤه وانقياده، وقوي توكله وحسن عمله وخلقه، وهكذا، فإن الإيمان بالأسماء الحسنى والصفات العلى مشتمل على صحة العلم والعمل وسلامتهما، ومُقْتَضٍ لذلك، والله تعالى الموفق والهادي.

ثانياً: الاسم الأعظم.

قال الشيخ رحمه الله تعالى في معنى قوله تعالى ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾: «**"الله" علم على الرب تبارك، يقال إنه الاسم الأعظم، لأنه يوصف بجميع الصفات كما قال الله: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ * هُوَ اللَّهُ الَّذِي لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ * هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾[1] فأجرى الأسماء الباقية كلها صفات له، كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا﴾[2]**»[3].

وقال بعض أهل العلم إن الاسم الأعظم هو الحي القيوم، لأن ذلك يستلزم جميع صفات الكمال، وقوله تعالى: ﴿الله لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾[4] أعظم آية في كتاب الله تعالى[5]. وقيل غير ذلك والله تعالى أعلم[6].

---

(١) الحشر:٢٢-٢٤.

(٢) الأعراف: من الآية١٨٠.

(٣) الجمعة ومكانتها في الدين ص:٣٠٨، وانظر: مدارج السالكين: (١/٥٥-٥٦).

(٤) البقرة: من الآية٢٥٥

(٥) انظر: مجموع الفتاوى: (١٨/٣١١).

(٦) مدارج السالكين: (١/٤٧)، فتح الباري: (٢١/٢٢٧-٢٢٨).

ثالثاً: ضابط في الأسماء الحسنى.

قال رحمه الله تعالى: «**ولكن الأسماء الحسنى هي التي يدعى بها، وهي التي جاءت في الكتاب والسنة، وهي التي تقتضي المدح والثناء بنفسها**»[1].

وهذه ثلاثة ضوابط يعرف بها الاسم من أسمائه تعالى، فلا بد أن يكـــون وارداً في الكتاب والسنة، لأن الأسماء والصفات توقيفية كما سبق في المبحث الثالث.

ولا بد أن يكون مقتضياً للمدح والثناء بنفسه، وهذا مقتضى قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾، فوصفها بالحسنى أي التي بلغت في الحسن غايته.

وقوله: ﴿فَادْعُوهُ بِهَا﴾ دليل للضابط الثالث، فلا يصح أن يدعى سبحانه وتعالى بما ليس من أسمائه وإن كان يصح الإخبار عنه به كالشيء والموجود.

كما أنه لا يجوز أن تدعى الصفات لأن الدعاء لا يكون إلا للـــذوات المتـــصفة بالصفات.

رابعاً: الاسم والمسمى.

قال الشيخ رحمه الله تعالى: «**الحق أن الاسم غير المسمى**»[2] وقال: «**الاسم مـــا دل على مسماه**»[3].

أشار الشيخ رحمه الله تعالى بهذا إلى مسألة دقيقة، زلت فيها أقدام، ويعبرون عـــن هذه المسألة بقولهم: هل الاسم هو المسمى أو غيره.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: «... والصواب أن يمنع مـــن كـــلا

---

(١) العقائد السلفية: (١٠٤/١)، الشرح الوسط ص:٢٩، شرح الدرر الـــسنية ص:٢١، مجمـــوع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٢/٩)، وانظر: شرح الأصفهانية: (٥/١).

(٢) العقائد السلفية: (١٤٩/١) وقد نسب ذلك لابن القيم رحمه الله تعالى، انظر: بدائع الفوائـــد: (٢٩/١).

(٣) شرح الرحبية ص:١٠.

الإطلاقين، ويقال كما قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾[1] وكما قال صلى الله عليه وسلم: ((إن لله تسعة وتسعين اسماً، من أحصاها دخل الجنة))[2].

والذين أطلقوا أنه المسمى كان أصل مقصودهم أن المراد به هو المسمى، وأنه إذا ذكر الاسم فالإشارة به إلى مسماه، وإذا قال العبد حمدت الله ودعوت الله وعبدت الله فهو لا يريد إلا أنه عبد المسمى بهذا الاسم.

والذين نفوا ذلك رأوا أن نفس اللفظ أو الخط ليس هو الأعيان المسماة بذلك.

وآخرون فرقوا بين التسمية والاسم، فجعلوا الألفاظ هي التسمية، وجعلوا الاسم هو الأعيان المسماة بالألفاظ، فخرجوا عن موجب اللغة المعروفة التي جاء بها الكتاب والسنة.

وأصل مقصود الطوائف كلها صحيح[3]، إلا من توسل منهم بقوله إلى قول باطل، مثل قول الجهمية: «إن الاسم غير المسمى» فإنهم توسلوا بذلك إلى أن يقولوا أسماء الله غيره، ثم قالوا: وما كان غير الله فهو مخلوق بائن عنه .....»[4].

وسبب الإشكال هو الإجمال الذي يقع في معنى كلمة «الغير».

قال ابن القيم رحمه الله تعالى: «فإنها يراد بها معنيان.

أحدهما: المغايرة لتلك الذات المسماة "بالله" وكل ما غاير "الله" مغايرة محضة بهذا الاعتبار فلا يكون إلا مخلوقاً.

ويراد به مغايرة الصفة للذات إذا جردت عنها، فإذا قيل علم الله وكلام الله غيرُه، بمعنى أنه غير الذات المجردة عن العلم والكلام كان المعنى صحيحاً ولكن الإطلاق باطل

---

(١) الأعراف: من الآية١٨٠.

(٢) تقدم تخريجه في أول المبحث.

(٣) الكلام هنا في مقصودهم ومرادهم، فهم أرادوا معناً صحيحاً وإن كان قد حصل في ألفاظهم خطأ أو نقص، والعبارة الصحيحة أن يقال: الاسم للمسمى، كما قال شيخ الإسلام في أول كلامه هذا.

(٤) مجموع الفتاوى: (١٢/١٦٩-١٧٠)، وانظر: (٦/١٨٥-٢١٢)، والصفات الإلهية ص:١٨٧-١٨٨.

...»[1]، وإنما كان الإطلاق باطلاً لما يحصل به من إيهام المعنى الأول.

والذي جاءت به النصوص ودلت عليه أن الاسم للمسمى، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا﴾ وفي الحديث: ((إن لله تسعة تسعين اسماً ....)).

وليزداد الأمر وضوحاً، أنقل كلام الإمام ابن القيم الآتي، قال رحمه الله تعالى: «فإن قيل: فالاسم عندكم هو المسمى أو غيره؟ قيل: طالما غلط الناس في ذلك وجهلوا الصواب فيه، فالاسم يراد به المسمى تارة، ويراد به اللفظ الدال عليه أخرى.

فإذا قلت: قال الله كذا، واستوى الله على عرشه، وسمع الله، ورأى الله، وخلق، فهذا المراد به المسمى نفسه.

وإذا قلت: الله اسم عربي، والرحمن اسم عربي، والرحمن من أسماء الله، والرحمن وزنه فعلان، والرحمن مشتق من الرحمة ونحو ذلك، فالاسم هاهنا للمسمى، ولا يقال غيره، لما في لفظ الغير من الإجمال.

فإن أريد بالمغايرة أن اللفظ غير المعنى فحق.....»[2].

ومراد الشيخ رحمه الله تعالى حيث قال: «**الاسم غير المسمى**» وحيث قال: «**الاسم ما دل على المسمى**» هو ما أشار إليه ابن القيم رحمه الله تعالى آنفاً.

خامساً: القول في الألفاظ المبتدعة المجملة، كالجهة والحيز والجسم وغيرها.

لقد بين الشيخ رحمه الله تعالى أن هذه الألفاظ لم ترد في كلام الله ولا كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا يلزم المؤمن إثباتها ولا يلزمه نفيها، وإنما الواجب اعتقاد إثبات ما دلت النصوص على إثباته، واعتقاد نفي ما دلت على نفيه وانتفائه، لاسيما وهذه الألفاظ اختلف من تكلم بها أو أحدثها في معناها المراد منها، فما كان من المعاني حقاً دلت عليه النصوص فهو حق ثابت، وما كان من المعاني مخالفاً لما دلت عليه النصوص فهو مردود.

---

(١) بدائع الفوائد: (٣١/١).

(٢) شفاء العليل ص:٤٥٧ الباب السابع والعشرون.

ولذا يقول رحمه الله تعالى: «**قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في التدمرية: وما تنازع فيه المتأخرون نفياً أو إثباتاً فليس على أحد، بل ولا له أن يوافق أحداً على إثبات لفظه أو نفيه، حتى يعرف مراده، فإن أراد حقاً قُبل، وإن أراد باطلاً رُد، وإن اشتمل كلامه على حق وباطل، لم يقبل مطلقاً، ولم يرد جميع معناه، بل يوقف اللفظ ويفسر المعنى**»[1].

ثم قال: «**فيقال لمن نفى، أتريد بالجهة أنها شيء موجود مخلوق، فالله ليس داخلاً في المخلوقات.أم تريد بالجهة ما وراء العالم، فلا ريب أن الله فوق العالم مباين للمخلوقات.**

وكذلك يقال لمن قال: «الله في جهة» أتريد بذلك أن الله فوق العالم، أو تريد أن الله داخل في شيء من المخلوقات؟

فإن أردت الأول فهو حق، وإن أردت الثاني فهو باطل.

وكذلك لفظ التحيز إن أراد به أن الله تحوزه المخلوقات، فالله أعظم وأكبر، بل قد وسع كرسيه السموات، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾[2] ...» إلى أن قال: «**وإن أراد به أنه منحاز عن المخلوقات، أي مباين لها منفصل عنها ليس حالاً فيها، فهو سبحانه كما قال أئمة السنة فوق سمواته على عرشه بائن من خلقه**»[3].

وهكذا الأمر فيمن نفى أو أثبت الجسمية لله تعالى، فإنه يقال له:

«**ما مرادك بالجسم؟**

فإن قال: أردت بالجسم معناه في لغة العرب، وهو البدن الكثيف الذي لا يسمى في اللغة جسم سواه، فهذا المعنى منفي عن الله سبحانه وتعالى عقلاً وسمعاً.

وإن قال: أردت به المركب من المادة والصورة أو المركب من الجواهر الفردة

---

(١) العقائد السلفية: (١٧٦/١)، التدمرية ص:٦٥.

(٢) الزمر: من الآية٦٧.

(٣) العقائد السلفية: (١٧٧/١-١٧٨)، التدمرية ص:٦٦-٦٨.

فهذا منفي عن الله قطعاً، والصواب نفيه من الممكنات أيضاً[1] فليس الجسم المخلوق مركباً من هذه ولا من هذه.

وإن قال أردت بالجسم ما يوصف بالصفات، وتمكن رؤيته بالأبصار، ويتكلم بكلام ويسمع ويبصر ويرضى ويغضب، فهذه المعاني ثابتة لله تعالى، وهو موصوف بها، فلا ننفيها عنه لتسمية النفاة للموصوف بها جسماً ....»[2].

وكما يقال في لفظ الجهة والحيز والجسم، يقال في العرض والجوهر والتركيب وسائر الألفاظ المحدثة التي أحدثها المعطلة وبنوا عليها مذاهبهم الباطلة.

سادساً: لفظ الحركة.

إن مما هو معلوم أن أهل السنة والجماعة يثبتون لله تعالى ما أثبت لنفسه من الصفات والأفعال، كالاستواء على العرش والنزول إلى السماء الدنيا في ثلث الليل الآخر وفي عشية عرفة، والمجيء لفصل القضاء يوم القيامة، وغير ذلك من الصفات الواردة في الكتاب والسنة، من غير تشبيه ولا تكييف ولا تمثيل، إثباتاً على ما يليق بجلاله وكماله عز وجل.

ومن شغب أهل البدع في ذلك أنهم يقولون إن ذلك ممتنع، لأنه يلزم منه الحركة والانتقال.

قال الشيخ رحمه الله تعالى ضمن كلامه على حديث أبي رزين، ورداً على دعوى أن الاستواء يلزم منه الانتقال والحركة: «**ثانياً: على فرض صحة الحديث، فالحركة والانتقال من صفات الحي، والله موصوف بالحياة بإجماع جميع العقلاء، وهل هذا إلا من صفات فعاله، والسلف قائلون بذلك كإتيانه ونزوله ومجيئه وسائر صفات**

---

(١) أي المركب من الجواهر الفردة.

(٢) العقائد السلفية: (١/١٧٩-١٨٠)، وانظر: نقض كلام المفترين ص:٣٦، ١٣٠، التدمرية ص:٥٣-٥٤، الصواعق المرسلة: (٣/٩٣٩-٩٣٤)، ومختصر الصواعق: (١/٣٢٧-٣٣٢).

أفعاله»[1].

ولا شك أن إثبات ذلك من أقوال أهل السنة، قال عثمان بن سعيد الدارمي في نقضه على بشر المريسي، وهو في ذلك يحكي مذهب أهل السنة: «فإن أمارة ما بين الحي والميت الحركة، وما لا يتحرك فهو ميت لا يوصف بحياة كما وصف الله تعالى الأصنام الميتة فقال: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لا يَخْلُقُونَ شَيْئاً وَهُمْ يُخْلَقُونَ * أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾[2].

فالله الحي القيوم القابض الباسط يتحرك إذا شاء، ويفعل ما شاء، بخلاف الأصنام الميتة»[3].

قال الشيخ نقلاً عن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمهما الله تعالى: «**وطائفة أخرى من السلفية كنعيم بن حماد الخزاعي والبخاري صاحب الصحيح وأبي بكر بن خزيمة وغيرهم، كابن عبد البر وأمثاله يثبتون المعنى الذي يثبته هؤلاء، ويسمون ذلك فعلاً، لكن يمتنعون عن إطلاق لفظ الحركة لكونه غير مأثور»**[4].

وقال شيخ الإسلام في الاستقامة: «والمنصوص عن الإمام أحمد إنكار نفي ذلك، و لم يثبت عنه إثبات لفظ الحركة، وإن أثبت أنواعاً قد يدرجها المثبت في جنس الحركة، فإنه لما سمع شخصاً يروي حديث النزول ويقول: ينزل بغير حركة ولا انتقال ولا تغير[5] حال، أنكر أحمد ذلك وقال: (قل كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهو كان أغير على ربه منك)»[6].

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى كما في مختصر الصواعق: «وأما الذين أمسكوا عن

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٨/٧٥).

(٢) النحل: ٢٠-٢١.

(٣) الرد على بشر المريسي للدارمي ص:١٦٤، وانظر: الاستقامة لابن تيمية: (١/٧٠ وما بعدها).

(٤) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٨/٧٥)، وانظر: درء التعارض: (٢/٨).

(٥) في الأصل: «بغير».

(٦) الاستقامة: (١/٧٢-٧٣).

الأمرين وقالوا: لا نقول يتحرك وينتقل، ولا ننفي عنه ذلك، فهم أسعد الناس بالصواب والاتباع، فإنهم نطقوا بما نطق به النص وسكتوا عما سكت عنه، وتظهر صحة هذه الطريقة ظهوراً تاماً فيما إذا كانت الألفاظ التي سكت النص عنها مجملة محتملة المعنيين: صحيح وفاسد، كلفظ الحركة، والانتقال، والجسم، والحيز، والجهة، والأعراض، والحوادث، والعلة، والتغيير، و التركيب، ونحو ذلك من الألفاظ التي تحتها حق وباطل، فهذه لا تقبل مطلقاً ولا ترد مطلقاً»[1].

وبين ابن القيم رحمه الله تعالى أن الحركة قد يراد بها انتقال الجسم أو العرض من مكان هو محتاج إليه إلى مكان آخر يحتاج إليه، وهذا يمنع إثباته للرب تبارك وتعالى.

ويراد بالحركة والانتقال، حركة الفاعل من كونه غير فاعل إلى كونه فاعلاً، وانتقاله أيضاً من كونه غير فاعل إلى كونه فاعلاً، فهذا المعنى حق في نفسه.

وقد يراد بالحركة والانتقال ما هو أعم من ذلك، وهو فعل يقوم بذات الفاعل يتعلق بالمكان الذي قصد له وأراد إيقاع الفعل بنفسه فيه، وهذا حق لا ينفى، مثل مجيئه يوم القيامة لفصل القضاء، ونزوله في عشية عرفة، وغير ذلك[2].

وخلاصة الكلام أن الحركة بمعناها الذي هو من خصائص المخلوقين لا يجوز أن تثبت لله تعالى، وما كان من لوازم أفعاله سبحانه وتعالى لم يجز نفيه عنه، وهو مراد من أثبت ذلك من الأئمة كالدارمي، وكما يروى عن الإمام أحمد وإسحاق وسعيد بن منصور والحميدي، فالإخبار بمثل ذلك يكون إخباراً عن معنى حق من لوازم صفاته تعالى الثابتة، ولازم الحق حق، والإخبار بما يوافق النصوص لا حرج فيه، لا سيما إذا كان لإبطال كلام أهل البدع وشبههم.

أما باب الأسماء والصفات فهو توقيفي في ألفاظه ومعانيه، فيكون مراد الأئمة الذين أثبتوا لفظ الحركة هو من باب تقرير المعاني الحقة اللازمة من الصفات الثابتة والإخبار بها، والله تعالى أعلم وهو الهادي للصواب.

---

(١) مختصر الصواعق: (١٢٣١/٣).

(٢) انظر: مختصر الصواعق: (١٢٣١/٣-١٢٣٣).

الباب الثاني
جهود الشيخ رحمه الله تعالى في تقرير مباحث الإيمان والإسلام،
وفيه فصلان.

الفصل الأول: جهود الشيخ رحمه الله تعالى في تقرير مباحث الإيمان وما يتبعها، وفيه اثنا عشر مبحث.

الفصل الثاني: جهود الشيخ رحمه الله تعالى في تقرير مباحث الإسلام، وفيه ثلاثة مباحث.

الفصل الأول

جهود الشيخ رحمه الله تعالى في تقرير مباحث الإيمان وما يتبعها، وفيه اثنا عشر مبحث.

المبحث الأول: جهوده في تعريف الإيمان لغة وشرعاً.

المبحث الثاني: جهوده في بيان مذاهب الناس في حقيقة الإيمان وبيان الحق في ذلك.

المبحث الثالث: جهوده في تقرير زيادة الإيمان ونقصه.

المبحث الرابع: جهوده في تقرير الاستثناء في الإيمان.وبيان مسلك السلف في ذلك.

المبحث الخامس: جهوده في بيان حكم صاحب الكبيرة.

المبحث السادس: جهوده في بيان حكم تارك الصلاة.

المبحث السابع: جهوده في بيان تفصيل القول في علاقة العمل بالإيمان.

المبحث الثامن: جهوده في بيان الكفر والشرك والنفاق وأنواعها والفرق بينها.

المبحث التاسع: جهوده رحمه الله في بيان الردة وأحكامها، ونواقض الإسلام.

المبحث العاشر: جهوده في بيان مسألة قيام الحجة، وحكم تكفير المعين.

المبحث الحادي عشر: جهوده في بيان حكم أهل الفترة.

المبحث الثاني عشر: جهوده في بيان حكم إيمان المقلد.

تمهيد

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

«**الإيمان والإسلام من المسائل العظيمة التي أخذت جل اهتمام أهل العلم من السلف الصالح وغيرهم، حيث إن الله تعالى علق بهما السعادة والشقاء واستحقاق الجنة والنار**»[1].

«**فهما أساس السعادة الحقيقية والحياة الكريمة السعيدة في هذه الدار وفي الدار الآخرة**»[2].

وفي الإيمان والإسلام يجتمع الدين كله، وما من منزلة في الدين ولا درجة لعباد الله الصالحين ولا عمل صالح للمؤمنين إلا وهو داخل فيهما.

فإذا عُلم مع ذلك أن أول خلاف وقع في الأمة هو الخلاف في مسمى الإيمان والإسلام ، وكثر نزاع الناس واضطرابهم في ذلك، وذلك من حين خرجت الخوارج وقالت بتكفير مرتكب الكبيرة وإخراجه من حيز الإيمان والإسلام وتخليده في عذاب النار[3].

إذا علم ذلك، تبين مدى أهمية هذه المسائل ومدى خطورة الخوض فيها على خلاف منهج أهل السنة والجماعة، وتبين أيضاً مدى أهمية معرفتها واعتقادها على الوجه الصحيح الموافق لما جاء به النبي الأمي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

ولا شك أن معرفة ذلك على الوجه الصحيح سبب عظيم للقيام به والتحلي

---

(١) العقائد السلفية: (١/٤٠٠).

(٢) محاضرات ص: ٧٧، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٦٨/١٧).

(٣) انظر: العقائد السلفية: (١/٤٠٠)، مجموع الفتاوى: (٥/٧)، والمراد أنهم قالوا بإخراجه من الإسلام إلى الكفر، وإنما عبر عن الكفر بتخليده في النار لأن ذلك نتيجة الكفر لازمة له، خلافاً لمن زعم أنه قد يكون كافراً ولا يخلد في النار، وفي تصرف الشيخ ابن حجر في العبارة هنا وسياقها على هذا الوجه رد على مثل هذه المقولة المخالفة للأصول والضوابط المعروفة عند أهل العلم.

والتخلق به حتى يتحقق مسماه في العبد، ويفوز بما رتب عليه من الأجر والثواب.

وقد ذكر الشيخ رحمه الله تعالى أن الله عز وجل قد رتب على الإيمان مئة خصلة، قال: «**كل خصلة منها خير من الدنيا وما فيها، من تلك الخصال الأجر العظيم، قال الله: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْراً عَظِيماً﴾**(١)**، ومنها الدفع عنه شرور الدنيا والآخرة، قال الله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدَافِعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾**(٢).

ومنها استغفار الملائكة حملة العرش لهم، قال الله: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾(٣).

ومنها موالاة الله لهم، ولا يذل من والاه الله، قال الله: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾(٤).

ومنها العزة، قال الله: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لا يَعْلَمُونَ﴾(٥).

ومنها الرفعة في الدنيا والآخرة، قال الله: ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾(٦)»(٧).

وقد كان للشيخ أحمد بن حجر رحمه الله تعالى جهود مباركة طيبة في تقرير مباحث هذا الباب على وفق الأدلة الشرعية وفهم أهل السنة والفرقة المرضية، وفيما يلي بيان ذلك إن شاء الله تعالى مقسماً على فصلين ينطويان على خمسة عشر مبحثاً، والله تعالى الموفق والهادي.

---

(١) النساء: من الآية١٤٦.

(٢) الحج: من الآية٣٨.

(٣) غافر: من الآية٧.

(٤) البقرة: من الآية٢٥٧.

(٥) المنافقون: من الآية٨.

(٦) المجادلة: من الآية١١.

(٧) محاضرات ص: ١٠١-١٠٢.

المبحث الأول: جهوده رحمه الله تعالى في تعريف الإيمان لغة وشرعاً.

إن مما درج عليه أهل العلم في مطلع بحوثهم تعريف الألفاظ التي يدور عليها البحث، وبيان دلالاتها في اللغة ودلالاتها في الشرع، لأن في ذلك ضبطاً وتنبيهاً وبياناً لأصل المسألة.

وعلى ذلك جرى عمل الشيخ رحمه الله تعالى فقال:

«**الإيمان لغة: التصديق، لقوله تعالى إخبارً عن إخوة يوسف لما أتوا أباهم مخبرينه أن يوسف قد أكله الذئب: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾[1] أي بمصدق لنا، هذا من حيث اللغة**»[2].

والإيمان مصدر، آمن يؤمن إيماناً، فهو مشتق من الأمن، وهو ضد الخوف[3].

وتعريف الإيمان في اللغة بأنه التصديق جرى عليه أكثر أهل العلم، ولعل في ذلك بعض التجاوز، وتفسيره بالإقرار أجود وإن كان بينهما فرق أيضاً[4].

وقد فسر الشيخ رحمه الله تعالى في بعض كلامه الإيمان بأنه الإقرار فقال: «**الإيمان هو الإقرار بالله وبرسوله وملائكته وكتبه واليوم الآخر والقدر خيره وشره**»[5] وقال مرة: الاعتراف مكان الإقرار[6].

وفي تحقيق لطيف لشيخ الإسلام في هذه المسألة يقول: «فإن الإيمان مشتق من الأمن، فإنما يستعمل في خبرٍ يؤتمن عليه المُخبر» قال: «ولهذا لم يوجد قط في القرآن وغيره لفظ آمن له إلا في هذا النوع، والاثنان إذا اشتركا في معرفة الشيء يقال صدق أحدهما

---

(١) يوسف: من الآية١٧.

(٢) العقائد السلفية: (١/٤٠٠-٤٠١)، وانظر: القول الأقوم ص: ٨٢، والشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٩٣.

(٣) انظر: لسان العرب: (١/٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥).

(٤) وانظر: شرح الواسطية للشيخ ابن عثيمين ص: ٥٧٣.

(٥) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١١/٢١).

(٦) محاضرات ص: ٣.

صاحبه، ولا يقال آمن له، لأنه لم يكن غائباً عنه ائتمنه عليه.

وهذا قال: ﴿فَآمَنَ لَهُ لُوطٌ﴾[1] ﴿فَقَالُوا أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا﴾[2] ﴿قَالَ آمَنْتُمْ لَهُ﴾[3] ﴿يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾[4] فيصدقهم فيما أخبروا به مما غاب عنه، وهو مأمون عنده على ذلك.

فاللفظ متضمن معنى التصديق، ومعنى الائتمان والأمانة، كما يدل عليه الاستعمال والاشتقاق.

ولهذا قالوا: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا﴾ أي لا تقر بخبرنا ولا تثق به ولا تطمئن إليه ﴿وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾، لأنهم لم يكونوا عنده ممن يؤتمن على ذلك، فلو صدقوا لم يأمن لهم[5].

وقال العلامة الشيخ ابن عثيمين رحمه الله تعالى: "ثم إن كلمة صدقت لا تعطي معنى كلمة آمنت، فإن آمنت تدل على طمأنينة بخبره أكثر من صدقت، ولهذا لو فسر الإيمان بالإقرار لكان أجود، فنقول: الإيمان الإقرار، ولا إقرار إلا بتصديق، فنقول: أقر به كما نقول آمن به، وأقر له كما نقول آمن له"[6].

وخلاصة البحث أن لفظ الإيمان مأخوذ من الأمن الذي هو الطمأنينة والثقة والقبول وسكون القلب وزوال الخوف وانقطاع الشك والتردد.

ولذا قال الأزهري: "والأصل في الإيمان الدخول في صدق الأمانة التي ائتمنه الله عليها"[7].

---

(١) العنكبوت: من الآية٢٦.

(٢) المؤمنون: من الآية٤٧.

(٣) طـه: من الآية٧١.

(٤) التوبة: من الآية٦١.

(٥) مجموع الفتاوى: (٧/٢٩١-٢٩٢)، وانظر: (٧/١٢٠-١٣١)، (٧/٢٨٦-٢٩٦) وما بعدها، وشرح حديث جبريل لشيخ الإسلام ص: ٤١٣-٤١٨.

(٦) شرح الواسطية ص: ٥٧٣-٥٧٤.

(٧) كما في لسان العرب: (١/٢٢٥)، تهذيب اللغة: (١٥/٥١٤).

وجاء في اللسان: "الإيمان ضد الكفر، والإيمان بمعنى التصديق، ضده التكذيب" وهذا يدل على أن الأصل في الإيمان هو ما يقابل الكفر مع استعماله فيما يقابل التكذيب، أي التصديق، وهو راجع إلى الثقة في خبر المخبر.

وقال الزجاج: "الإيمان إظهار الخضوع والقبول للشريعة ولما أتى به النبي صلى الله عليه وسلم واعتقاده وتصديقه بالقلب"(١).

وجاء في اللسان عن اللحياني(٢): "يقال ما آمَنْتُ أن أجد صَحابَةً إيماناً، أي ما وثقت، والإيمان عنده الثقة"(٣).

أي ما وثقت أن أجد رفقة مأمونة.

قال في النهاية: "وفي الحديث (المؤذن مؤتمنٌ) مؤتمنُ القوم الذين يثقون إليه ويتخذونه أميناً حافظاً"(٤).

وقال ابن فارس: "الهمزة والميم والنون أصلان متقاربان، أحدهما الأمانة التي هي ضد الخيانة، ومعناها سكون القلب، والآخر التصديق"(٥)، قلت: وهو راجع إلى الأول، فالأصل واحد.

وقال الراغب: "أصل الأمن طمأنينة النفس وزوال الخوف"(٦).

وقال في القاموس: "آمن به إيماناً صدقه، والإيمان الثقة وإظهار الخضوع وقبول الشريعة"(٧).

---

(١) كما في لسان العرب: (١/٢٢٤).

(٢) هو علي بن المبارك وقيل بن حازم، أبو حازم الخُتَّلي اللحياني، من بني لحيان بن هذيل بن مدركة، وقيل سمي باللحياني لعظم لحيته. انظر معجم الأدباء: (٤/٢١٠)، بغية الوعاة: (٢/١٨٥)

(٣) لسان العرب: (١/٢٢٣).

(٤) (١/٧١).

(٥) ص: ٨٨-٨٩.

(٦) مفردات القرآن ص: ٢٦.

(٧) ص: ١٠٦٠.

فهذا ما يتعلق بتعريف الإيمان ومعناه من حيث اللغة، وهو كما قلنا يدور على الطمأنينة والثقة والقبول وسكون القلب وزوال الخوف وانقطاع الشك والتردد.

وأما تعريفه في الشرع، فقد بين الشيخ رحمه الله تعالى أنه قول وعمل واعتقاد، كما هو قول السلف الصالح رضي الله عنهم، وفي ذلك يقول رحمه الله تعالى في منظومته الدرر السنية:

«وعند أهل الحق أتباع الأثر	**إيمانهم قول وقصد معتبر**
وثلث عمل الأركان	**قال بذا ذو العلم والعرفان**
كمالك والشافعي الألمعي	**وأحمد ذاك الإمام اللوذعي**[(١)]
وغيرهم من سائر الأئمة	**ذوي الهدى الناصحين الأمة»**[(٢)]

وقال في شرحها:

«**وأما في الاصطلاح: فهو تصديق ما جاء به الرسول تصديقاً تاماً، مستلزماً لما وجب من الأعمال، ومحله القلب.**

ثم هو مركب من ثلاث:

١. قولٌ، أي نطقٌ باللسان بأن يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فمن لم يقر ويصدق بلسانه مع القدرة لا يسمى مصدقاً، وليس مؤمناً كما اتفق على ذلك سلف الأمة من الصحابة التابعين لهم بإحسان»[(٣)].

قال رحمه الله تعالى مستدلاً على ذلك:

١) «**أنه جاء في الحديث الصحيح: ((أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك**

---

(١) قال في القاموس ص: ٦٨٤: «اللوذعي الخفيف الذكي الظريف الذَّهِنُ الحديد الفؤاد واللَّسِنُ الفصيح»، وانظر: لسان العرب: (١٢/٢٦٨).

(٢) هذه الأبيات وشرحها في العقائد السلفية: (١/٤٠٠-٤٠٣).

(٣) وانظر: العقائد السلفية: (١/٤٠٥-٤٠٨).

عصموا مني دماءهم إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله تعالى))[1].

٢) **أن كل من أتى إلى النبي صلى الله عليه وسلم راغباً في الإسلام كان أول ما يأمره به أن ينطق بالشهادتين، وهذا مما اشتهر في الأحاديث والتفاسير والسير، بحيث لا يخفى على أحد شم رائحة دين الإسلام، أما قال لقريش: قولوا كلمة تملكون بها العرب، وتدين لكم بها العجم، فلما استفسروا عنها، فسرها بكلمة التوحيد لا إله إلا الله، وهنا قالوا: أجعل الآلهة إلهاً واحداً إن هذا لشيء عجاب.**

٣) **لما أرسل النبي صلى الله عليه وسلم معاذاً إلى اليمن قال: ((إنك تأتي قوماً من أهل الكتاب، فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله...))**[2] **الحديث»**[3].

قال:

«**٢. وقصد معتبر، أي تصديق بالجنان تصديقاً جازماً غير متردد، وإلا فليس بمعتبر، فمن تكلم بكلمة التوحيد غير معتقد لها فهو منافق، وليس بمؤمن، وليس ناجياً من النار، ولا تنفعه كلمة الشهادتين ولا إتيانه بأركان الإسلام، لأن هذا كان شأن المنافقين، كانوا ينطقون بالشهادتين ويصلون مع النبي صلى الله عليه وسلم الصلوات، وقد يصومون، ولكن الله فضحهم وكشف أستارهم وبين كذب دعواهم الإيمان والإسلام، وذلك في قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ * اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾**[4].

---

(١) تقدم تخريجه ص: ١٨٥.

(٢) تقدم تخريجه ص: ٢٨٥.

(٣) العقائد السلفية: (١/٤٠٥-٤٠٦).

(٤) المنافقون: ١-٢.

٣. العمل بالأركان، هذا هو اللفظ الوارد عن السلف، قال الإمـــام البخـــاري في كتابه الإيمان: باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: ((بني الإسلام على خمس)) وهو قول وعمل يزيد وينقص»[١].

ثم نقل عن الحافظ ابن حجر قوله: «**"وفي رواية الكشميهني "قول وعمل" وهو اللفظ الوارد عن السلف الذين أطلقوا ذلك.**

فأما القول، فالمراد به النطق بالشهادتين، وأما العمل فالمراد به ما هو أعم مـــن عمل القلب والجوارح، ليدخل الاعتقاد والعبادات"[٢]»[٣].

وفي هذه الجملة من كلام الشيخ رحمه الله تعالى بيان شاف لحقيقـــة الإيمـــان في الشرع كما عليه مذهب السلف رحمهم الله تعالى مع إشارة لطيفة في إبطـــال الأقـــوال المخالفة لهم في هذا الباب.

وإليك بعض ألفاظ السلف في ذلك:

قال الإمام عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل رحمهم الله تعالى في كتابـــه الـــسنة: "سمعت أبي رحمه الله وسئل عن الإرجاء فقال: نحن نقول الإيمان قـــول وعمـــل يزيـــد وينقص...."[٤].

وأخرج البيهقي في مناقب الشافعي رحمه الله تعالى عن الربيع بن ســـليمان قـــال: "سمعت الشافعي يقول: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص"[٥].

وأخرج اللالكائي عن الإمام البخاري رحمه الله تعالى أنه قال: "كتبت عن ألـــف

---

(١) صحيح البخاري: (١/٦٧).

(٢) فتح الباري: (١/٦١).

(٣) العقائد السلفية: (١/٤٠١-٤٠٣)، وانظر: القول الأقوم ص: ٨٢-٨٣، الإمام محمد بن عبـــد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٩٣، شرح الدرر ص: ١١٩-١٢٢، محاضرات ص: ٣، ٧٧، ٨٠، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجـــر رحمـــه الله: (٢١/١١)، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٧/٦٨جـــ، ١٠٣).

(٤) (١/٣٠٧).

(٥) (١/٣٨٧).

نفر من العلماء وزيادة، و لم أكتب إلا عمن قال الإيمان قول وعمل، و لم أكتب عمن قال الإيمان قول"[(١)].

وأخرج عن الأوزاعي أنه قال: "لا يستقيم الإيمان إلا بالقول، ولا يستقيم الإيمان والقول إلا بالعمل، ولا يستقيم الإيمان والقول والعمل إلا بنية موافقة للسنة، فكان من مضى من السلف لا يفرقون بين الإيمان، والعمل من الإيمان، والإيمان من العمل.

وإنما الإيمان اسم يجمع، كما يجمع هذه الأديان اسمها، وتصديقه العمل، فمن آمن بلسانه وعرف بقلبه وصدق ذلك بعمله، فذلك العروة الوثقى التي لا انفصام لها، ومن قال بلسانه و لم يعرف بقلبه و لم يصدق بعمله، لم يقبل منه وكان في الآخرة من الخاسرين"[(٢)].

وقد نقل ابن بطة رحمه الله تعالى في كتابه الإبانة عن أبي عبيد القاسم بن سلام تسمية من كان يقول الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، فذكر أئمة الأمصار من التابعين ومن بعدهم من أهل مكة والمدينة واليمن ومصر، وممن سكن العواصم والكوفة والبصرة وأهل المشرق وغير ذلك، كلهم يقول الإيمان قول وعمل يزيد وينقص[(٣)].

وقد بين الشيخ رحمه الله تعالى اتفاق السلف على ذلك في منظومته الدرر السنية، وفي شرحها أيضاً كما تقدم ، ومن ذلك ما نقله عن الحافظ ابن رجب رحمه الله تعالى قوله: «**المشهور عن السلف وأهل الحديث أن الإيمان قول وعمل ونية، وأن الأعمال كلها داخلة في مسمى الإيمان، وحكى الشافعي رضي الله عنه إجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم ممن أدركهم على ذلك**»[(٤)].

وسيأتي ذكر بعض الأدلة على ذلك عند ذكر علاقة العمل بالإيمان إن شاء الله تعالى، وما ذكر من إجماع أهل العلم على ذلك فهو من أعظم الأدلة التي لا يُنازِعُ فيها من وفقه الله تعالى وهداه، والحمد لله أولاً وآخراً.

---

(١) السنة للالكائي: (٥/٩٥٩).

(٢) السنة للالكائي: (٥/٩٥٦)، ورواه ابن بطة في الإبانة برقم: ١٠٩٧.

(٣) انظر: الإبانة لابن بطة ص: ٨٠٢-٨٢٦، وقد ذكر ما يزيد عن مئة وثلاثين رجلاً من أوعية العلم وأئمة الدين وفقهاء الأمصار وعلمائها.

(٤) العقائد السلفية: (١/٤٠٣-٤٠٩)، وانظر: جامع العلوم والحكم: (١/١٠٤).

المبحث الثاني: جهوده في بيان مذاهب الناس في حقيقة الإيمان وبيان الحق في ذلك.

لا يخفى على من له أدنى اطلاع على الكتب التي نقلت مذهب السلف أن قولهم في الإيمان: أنه اعتقاد وقول وعمل يزيد وينقص، وأنه شعب وأجزاء لا يذهب كله بذهاب بعضه، ولا يكون تاماً كاملا بوجود بعضه.

ثم إن الناس الذين اختلفوا عليهم بعد ذلك أحد رجلين، إما رجل غلا، وإما آخر جفا.

فأما أهل الغلو فهم الخوارج ومن سلك سبيلهم، كالمعتزلة، فزعموا أن الإيمان يزول ولا يبقى منه شيء بزوال بعضه.

وأما أهل الجفاء فهم المرجئة على اختلاف فرقهم، فإنهم ذهبوا إلى إخراج العمل عن أن يكون من الإيمان، فقالوا يكون مؤمناً كامل الإيمان وليس معه من العمل شيء.

وفيما يلي مناقشة هذه الأقوال على وفق ما دلت عليه الأدلة والنصوص الشرعية، وبينه الشيخ رحمه الله تعالى وقرره.

أولاً: قول الخوارج والمعتزلة

بين رحمه الله تعالى أن الخوارج والمعتزلة ذهبوا إلى أن الإيمان مركب من اعتقاد وقول وعمل، قال: «**ولكن الفارق بيننا وبينهم هو أن عمل الجوارح من العبادات وترك المحرمات وإن كان ثالثاً، ولكنه شرط كمال لا شرط صحة، وقالت الخوارج والمعتزلة بل شرط صحة، ومن هنا قلنا إن الفاسق بإتيانه الكبيرة ليس كافراً وليس مخلداً في النار**»[1].

ومراد الشيخ رحمه الله تعالى من قوله عن العمل: «**ولكنه شرط كمال لا شرط صحة**» أي أن العمل مؤثر في تكميل الإيمان بعد التصديق والإقرار، وتخلفه يؤثر في نقصه

(١) العقائد السلفية: (١/٤٠٣-٤٠٤)، وانظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٧/١٠٤)، وشرح الدرر ص: ١٢٤.

من كماله، لا في ذهابه كله وزواله.

والمراد بالعمل هنا ما سوى الأعمال التي قامت الأدلة على أن تركها كفر، كالصلاة كما هو قول الشيخ رحمه الله تعالى[1]، ولذلك يقول: «**ومن هنا قلنا إن الفاسق بإتيانه الكبيرة ليس كافراً وليس مخلداً في النار**».

والمراد بالشرط هنا معناه اللغوي، وليس معناه الاصطلاحي عند الأصوليين، وهذا واضح، فإن الشيخ رحمه الله تعالى يقرر هنا أن العمل من الإيمان، وأن الإيمان مركب من القول والعمل والاعتقاد.

والذي ينبغي في التعبير عن مذهب أهل السنة هو ترك العبارات المجملة كهذه العبارة التي وقع الإجمال في سائر مفرداتها، فالعمل يطلق على عمل القلب وعمل اللسان وعمل الجوارح.

والشرط قد يفهم منه ما هو خارج عن ماهية الشيء كما هو عند الأصوليين، وقد لا يفهم منه ذلك، والكمال قد يراد به الواجب وقد يراد به الكمال المستحب.

والذي دلت عليه النصوص أن الأعمال من الإيمان ومن شعب الإيمان، قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾[2]، وقال صلى الله عليه وسلم: ((الإيمان بضع وسبعون أو بضع وستون شعبة، أعلاها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان))[3].

فنقول الأعمال من الإيمان وهي من شعب الإيمان، وهي متفاوتة في مترلتها من الإيمان، فمنها ما يكون تركه كفر كالصلاة عند كثير من أهل العلم، ومنها ما هو واجب وتركه نقص في الكمال الواجب، ومنها ما هو مستحب وتركه نقص في الكمال المستحب.

وليس شيء من الأعمال تركه كفر إلا الصلاة على الصحيح من أقوال أهل

(١) كما سيأتي في المبحث السادس ص: ٤٧٨.

(٢) البقرة: من الآية١٤٣.

(٣) رواه البخاري في كتاب الإيمان باب أمور الإيمان: (١/٢٩)، ومسلم في كتاب الإيمان باب عدد شعب الإيمان وأفضلها وأدناها: (١/٦٣).

العلم[1]، كما قال الإمام أحمد في رسالته إلى عبدوس بن مالك العطار: «وليس شيء من الأعمال تركه كفر إلا الصلاة»[2].

وعلى كل حال فتلك العبارة إذا صدرت ممن يقول: الإيمان قول وعمل واعتقاد، يزيد وينقص، ويذم المخالفين لذلك من الخوارج والمرجئة، كالشيخ العلامة أحمد بن حجر؛ فإنه ينبغي أن تحمل على ما تقدم بيانه مما يوافق قوله ومعتقده السديد، الموافق لقول أهل السنة والجماعة رحم الله حيّهم وميّتهم.

إذا تقرر ذلك فمراد الشيخ أيضاً بكون العمل شرط في صحة الإيمان عند الخوارج، أي أن تخلف شيء من العمل يبطل الإيمان عندهم ويفسده، وهو ما يعبرون عنه بتكفير صاحب الذنب أو الكبيرة، والمراد بالشرط هنا معناه اللغوي أيضاً وليس المعنى الاصطلاحي للأصوليين، كما تقدم بيانه.

ومما يدل على ذلك أن الشيخ رحمه الله تعالى بين أن الخوارج والمعتزلة ممن يرى أن الإيمان مركب من القول والعمل والاعتقاد كما هو قول السلف[3]، ولكن الفرق بينهما هو أنهم يرون أن ترك شيء من العمل يكون كفراً، أما أهل السنة فلا يرون أن ترك شيء من ذلك كفر إلا ما دل الدليل على كونه كفراً.

ومما يزيد ذلك وضوحاً قول الشيخ رحمه الله تعالى في النطق بالشهادتين: «**وأما النطق باللسان فليس فيه خلاف عندهم** [أي أهل السنة] **أنه شرط صحة**» وقطعاً ليس المراد بالشرط هنا ما هو خارج عن مسمى الإيمان، وإنما المراد المعنى اللغوي، أي ما لابد منه لصحة الإيمان ولا شك أنه جزء منه، وتقدم ذكر الأدلة على ذلك.

ومع اتفاق الخوارج والمعتزلة على هذه البدعة في مبدأها وغايتها، إلا أن ثمة فروقاً بينهم، ويبين الشيخ ذلك بقوله:

«**وقالت الخوارج: هو كافر ومخلد في النار، هذا بالنسبة لما عند الله، والدار**

---

(١) سيأتي التفصيل في ذلك، في المبحث السادس ص: ٤٧٨.

(٢) ص: ٦٠.

(٣) العقائد السلفية: (١/٤١٥).

الآخرة، ولكن تجري عليه الأحكام الإسلامية الظاهرة في الحياة الدنيا.

وقالت المعتزلة بالواسطة، يعني لا هو مؤمن ولا هو كافر، وعللوا ذلك بأن نفي الإيمان عنه من أجل أن الإيمان اسم مدح، والفاسق لا يستحق المدح، فلا يكون مؤمناً،، ولا كافراً لإيمانه بما يجب الإيمان به، وإقراره بالشهادتين، ولوجود سائر الأعمال فيه.

وإذا مات بلا توبة خلد في النار، إذ ليس في الآخرة إلا فريقان، فريق في الجنة وفريق في السعير، لكن يخفف عليه ويكون دركته فوق دركات الكفار»(١).

قول الشيخ في مذهب الخوارج في صاحب الكبيرة في الدنيا أنهم يجرون عليه الأحكام الإسلامية الظاهرة في الحياة الدنيا محل نظر، فإن المعروف من مذهبهم أنهم يستبيحون أموال ودماء مخالفيهم إذ حكموا بكفرهم، ولا يعاملونهم معاملة المسلمين في أحكام الدنيا، بل وفوق ذلك وهو أنهم إذا اختلفوا في مسألة افترقوا وكفّر بعضهم بعضاً وتبرأ بعضهم من بعض(٢).

وأهون فرق الخوارج مع مخالفيهم الإباضية، ومع ذلك فالذي ذُكر عنهم أنهم يزعمون أن مخالفيهم من أهل الصلاة كفاراً وليسوا بمشركين، حلالٌ مناكحتهم وموارثتهم، حلالٌ غنيمة أموالهم من السلاح والكراع عند الحرب، حرام ما وراء ذلك، وحرام قتلهم وسبيهم في السر، إلا من دعا إلى الشرك في دار التقية ودان به(٣).

وقال البغدادي: "وحرموا دماءهم في السر واستحلوها في العلانية .... وقالوا باستحلال بعض أموالهم دون بعض"(٤).

فإن صح ما ذكره الشيخ رحمه الله في الإباضية وهذا غير ظاهر -لأنهم يستحلون

---

(١) العقائد السلفية: (١/٤٠٣-٤٠٤).

(٢) انظر: مثالاً على ذلك مقالات الإسلاميين: (١/١٨٨-١٨٩)، الفرق بين الفرق ص: ١٠٧

(٣) مقالات الإسلاميين للأشعري: (١/١٨٤-١٨٥)

(٤) الفرق بين الفرق ص: ١٠٣، وانظر: الملل والنحل للشهرستاني: (١/١٣١)، والفصل في الملل والأهواء والنحل: (٢/٢٥٠)، وانظر: الإباضية بالجريد تأليف صالح باجيه، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب: (١/٥٦-٦٠).

دماء مخالفيهم ولا يحرمون جميع أموالهم- فإنه لا يصح في غيرهم قطعاً، والله أعلم.

وما ذكره رحمه الله من مذهب المعتزلة فهو ما يسمونه بالمترلة بين المترلتين، وهو أصل من أصولهم التي خالفوا فيها أهل السنة والجماعة.

وظاهر مذهبهم أن صاحب الكبيرة عندهم بمثابة المنافق، فلا يسمونه كافراً، بل يعاملونه معاملة المسلم، ولكنه إذا مات من غير توبة فهو مخلد في النار كما أن المنافق مخلد في النار.

وقد دلت الأدلة الشرعية على أن صاحب الكبيرة ليس كافراً، وأنه وإن كان متوعداً بالنار إلا أن الله تعالى قد يعفو عنه ويغفر له ويدخله الجنة.

ولذلك يقول الشيخ رحمه الله تعالى بعد العبارة السابقة: «**وكأنهم غفلوا عن قوله تعالى: ﴿وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾[2]**»[3].

وهذه الآية وإن كانت في التائبين، فقد دلت الآية الأولى على أنه سبحانه وتعالى يعفو عن عباده ابتداءً تفضلاً وكرماً، كما دل عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾[4] فدل على أن ما دون الشرك داخل تحت مشيئة الله تعالى فإن شاء الله غفره له بفضله وإن شاء عذبه عليه بعدله، ولكن من عذبه من أهل التوحيد فإن مصيره إلى الجنة.

ثانياً: قول المرجئة

اختلفت مذاهب المرجئة في حقيقة الإيمان، وتعددت مقالاتهم في ذلك، وقد أوصلهم الأشعري في المقالات إلى اثنتي عشرة فرقة، والأمر الذي يجمعهم هو أنهم يخرجون العمل عن مسمى الإيمان، ويرون أن العبد يكون مؤمناً كامل الإيمان ولو لم يعمل بشيء من العمل، وهم بذلك يقابلون الخوارج والمعتزلة.

---

(١) المائدة: من الآية١٥، الشورى: من الآية٣٠.

(٢) الزمر:٥٣.

(٣) العقائد السلفية: (٤٠٤/١).

(٤) النساء: من الآية٤٨.

ولذلك يقول الشيخ رحمه الله تعالى: «**وقابلتهم** [أي المعتزلة والخوارج] **المرجئة، فقالت إن من تلفظ بالشهادتين هو مؤمن مسلم وإن لم يعمل بأعمال أهل الإسلام، فالعمل ليس عندهم شرط صحة ولا شرط كمال**»[1].

يريد الشيخ أنهم ليسوا على مذهب الخوارج ولا على مذهب أهل السنة، فليس لترك العمل عند المرجئة أثرٌ في نقص الإيمان، كما يقول أهل السنة، فضلاً عن أن يكون له أثرٌ في ذهابه، كما يقول الخوارج.

وقد تقدم التنبيه على ما في إطلاق القول بأن العمل شرط صحة أو شرط كمال من الإجمال.

وقد فصل الشيخ رحمه الله تعالى في ذكر فرق المرجئة، فذكر الحنفية والكرامية والجهمية ومعهم الأشاعرة والماتريدية، وفيما يلي نذكر ما يبين موقف الشيخ رحمه الله تعالى من أقوالهم.

١. الحنفية

قال رحمه الله تعالى:

«وخالف النعمان في الأعمال ... ولم يصب في ذلك المقال

وقوله مخالف الدليل ... في سنة البشير والنذير

ش: ذهب الإمام أبو حنيفة وكثير من أصحابه –رحمهم الله تعالى– إلى أن الإيمان هو الإقرار باللسان والتصديق بالجنان، وليس الأعمال من الإيمان.

وهذا القول كما ترى مخالف لمذهب سلف الأمة وأئمتها القائلين بأن الأعمال من الإيمان»[2].

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٠٤/١٧)، وانظر: إعانة القريب المجيب: (٣٨٣/١).

(٢) العقائد السلفية: (٤٠٨/١-٤٠٩)، قال ابن أبي العز شارح الطحاوية رحمه الله تعالى: "وذهب كثير من أصحابنا إلى ما ذكره الطحاوي رحمه الله أنه الإقرار باللسان والتصديق بالجنان، ومنهم من يقول إن الإقرار باللسان ركن زائد ليس بأصلي، وإلى هذا ذهب أبو منصور ◄

ثم ذكر كلام السفاريني رحمه الله تعالى في تقرير مذهب السلف[1] ، ثم قال:

«والإمام أبو حنيفة وأصحابه وإن أخرجوا العمل من الإيمان، لكن بما أنهم والسلف والأشاعرة[2] متفقون أن العاصي لا يخلد في النار، بل يعذب إن لم يغفر الله له بقدر ما يستحقه؛ فمن هنا يكاد أن يكون الخلاف لفظياً فلا يترتب على ذلك فساد عقيدة غير أن ذلك تقوية لمذهب المرجئة وتشجيع للفساق على اجتراح السيئات والمعاصي»[3].

قرر الشيخ رحمه الله تعالى هنا مسألتين، الأولى مخالفة أبي حنيفة وبعض أصحابه لمذهب السلف رحمة الله على الجميع، وهذا واضح لا إشكال فيه.

الثانية أن هذه المخالفة تكاد تكون لفظية، لاتفاق الجميع على أن العاصي مذموم معرض للعقوبة إن لم يعف الله عنه، وعلى أن الإيمان يستلزم العمل[4].

وقول الشيخ هنا: «**يكاد أن يكون الخلاف لفظياً**» يحتمل أنه أراد أنه يكاد أن لا يكون هناك خلاف، أو أن يكون مراده أنه يكاد أن يكون الخلاف في اللفظ دون الحكم.

فإن أراد الأول فهو قريب، لأن الخلاف مع مرجئة الفقهاء هو في إطلاق الألفاظ والأسماء دون الأحكام، لاتفاقهم على أن صاحب الذنب تحت المشيئة، وأنه مُعَرَّض للعقوبة، وأنه مأمور بالعمل مذموم على تركه.

وإن أراد أنه يكاد أن يكون الخلاف في اللفظ دون الحكم، فهذا هو واقع الأمر من غير تردد.

والذي يبدو أن مراد الشيخ الأول، وهو أنه يقرب أن لا يكون هناك خلاف مع

الماتريدي رحمه الله، ويروى عن أبي حنيفة رضي الله عنه" [ص: ٣٣٢]، وانظر: مجموع الفتاوى: (١١٩/٧).

(١) لوامع الأنوار: (٤٠٦/١).

(٢) وهذا عند بعضهم كما سيأتي بيانه.

(٣) العقائد السلفية: (٤٠٩/١-٤١٠).

(٤) العقائد السلفية: (٤١٠/١)، وانظر: شرح الطحاوية ص: ٣٣٣.

مرجئة الفقهاء، وذلك للاتفاق على حكم العاصي وأنه تحت المشيئة، إلا أن هذا فيه بعض التجوز، فإنه لأول وهلة يظهر ما فيه من موافقة المرجئة في تهوين أمر المعاصي والفسوق، ولذا قال الشيخ: «**غير أن ذلك تقوية لمذهب المرجئة وتشجيع للفساق** .....».

ومما يبين ذلك أيضاً:

أولاً: أن هذا القول فيه تناقض من حيث إثبات كمال الإيمان للعاصي مع ذمه واعتقاد تعرضه للعقوبة والعذاب الشديد، وكمال الإيمان ينافي ذلك، فإن المؤمن الذي كمَّل إيمانَه، موعودٌ بدخول الجنة والنجاة من النار.

ثانياً: أن هذا القول مبني على أن الإيمان مجرد تصديق القلب، وأن العمل ليس من الإيمان.

ثالثاً: هذا القول يؤدي إلى القول بتساوي إيمان الناس، وهذا ما صرح به الحنفية وغيرهم.

إذاً فهذا القول قد يؤدي إلى فسادِ اعتقادٍ، وما ذلك إلا لفساد الأصل الذي بني عليه وهو أن الإيمان في الشرع هو مجرد التصديق، أو التصديق والقول فقط.

ومن هنا يظهر أن هذا الخلاف اللفظي – أي الحاصل في الألفاظ والأسماء – قد ترتبت عليه أمور عملية واعتقادية.

وفي هذه المسألة يقول شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: "فإن كثيراً من النزاع فيها لفظي، لكن اللفظ المطابق للكتاب والسنة هو الصواب، فليس لأحد أن يقول بخلاف قول الله ورسوله، لا سيما وقد صار ذلك ذريعة إلى بدع أهل الكلام من أهل الإرجاء وغيرهم، وإلى ظهور الفسق، فصار ذلك الخطأ اليسير في اللفظ سبباً لخطأ عظيم في العقائد والأعمال، فلهذا عظم القول في ذم الإرجاء"[1].

وهذا الكلام العظيم موافق لما أشار إليه الشيخ ابن حجر في كلامه السابق، وهذا يدل على سعة علمه وعمق فهمه، رحمه الله تعالى ورحم جميع علماء المسلمين.

---

(١) مجموع الفتاوى: (٣٩٤/٧)، وانظر: ص ٣٩٧.

٢. مذهب الكرامية

قال الشيخ رحمه الله تعالى: «**الكرامية هم أتباع أبي عبد الله محمد بن كرام، كان من سجستان وكان عابداً وممن يثبت الصفات**»[(١)].

وأشار إلى أنهم فرق كثيرة، وأنهم نُسبوا إلى التشبيه، وأما مذهبهم في الإيمان فيبينه الشيخ رحمه الله تعالى بقوله:

«وقال قوم إنه الإقرار ... أهل النفاق عندهم أبرار
أتباع كرام بهذا اعتقدوا ... وخالفوا الصواب فيما اعتمدوا»[(٢)]

قال في الشرح: «**قالوا إن الإيمان هو الإقرار باللسان، ونفوا** [أن يكون][(٣)] **التصديق بالقلب والعمل بالأركان من الإيمان، وتصور هذا القول كافٍ في فساده، ولا أدري كيف يدين بهذا الاعتقاد من يدين بالإسلام، بل من يتصف**

---

(١) العقائد السلفية: (١/٤١٨)، وانظر: مقالات الإسلاميين: (١/٢٢٣)، الملل والنحل للشهرستاني: (١/٩٩)، ولسان الميزان: (٥/٣١٥).

وقال الشيخ جابر بن إدريس في كتابه: مقالة التشبيه وموقف أهل السنة منها: "وكان ابن كرام وأتباعه من مثبتي الصفات .... إلا أنهم خاضوا في طلب كيفيات بعض الصفات، إلى أن انتهى بهم المقام إلى القول بالتجسيم، ونُسب إليهم التشبيه...." ثم قال: "لكن الذي ينبغي أن يعلم أن المجسم كما تقدم هو الذي يطلق على الله أنه جسم، وقد لا يكون مشبهاً إلا إذا تضمن قوله إثبات شيء من خصائص المخلوقين لله تعالى.

والكرامية أطلقوا على الله تعالى بأنه جسم، ولكنهم فسروا مرادهم بأنه الموجود، القائم بنفسه كما سيأتي، وعلى هذا أطلق عليهم العلماء بأنهم مجسمة وحكموا عليهم بأنهم مبتدعة..." ثم قال: "والمتأمل لمناظراتهم يجد أنهم أقرب إلى الحق من الأشاعرة المعطلة..." قال: "لكونهم وافقوا أهل السنة في إثبات الصفات، حتى قال شيخ الإسلام فيهم وفي الكلابية: "والكلابية وكذلك الكرامية فيهم قربٌ إلى أهل السنة والحديث، وإن كان في مقالة كلٍ من الأقوال ما يخالف أهل السنة والحديث" [مقالة التشبيه: (١/٣٠٢-٣٠٦)].

(٢) العقائد السلفية: (١/٤١٦).

(٣) ليس في الأصل وبه يتضح المعنى.

بالعقل»[1].

وقال: «**هل يعقل أن نسميه مؤمناً وهو غير مصدق بقلبه بالإيمان بالله العظيم أو برسوله الأمين صلى الله عليه وسلم، وقد قال الله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ * اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ * ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا فَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لا يَفْقَهُونَ﴾**[2].

فالله سبحانه وتعالى كذبهم في دعوى الإيمان، ثم حكم بكفرهم بقوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ آمَنُوا﴾ أي بلسانهم ﴿ثُمَّ كَفَرُوا﴾ أي بقلوبهم وجوارحهم.

فقوم يحكم الله عليهم بالكذب، وبعدم الإيمان، كيف يطلق عليهم بأنهم مؤمنون؟!».

ثم قال: «**وقد ذكر الله المنافقين في سورة البقرة في ثلاث عشرة آية، وصفهم بعدم الإيمان، وأنهم يخادعون الله، وأنهم مرضى القلوب، وأنهم مفسدون، وأنهم سفهاء، وأنهم يستهزؤون بالمؤمنين، وأنهم اشتروا الضلالة بالهدى، وأنهم صم بكم عمي، إلى غير ذلك.**

فإذا كان هذا قول الله فيهم، فكيف يحكم بإيمانهم؟!»[3].

ثم نقل الشيخ عن "الملل والنحل" -باختصار- أن الكرامية: «**فرقوا بين تسمية المؤمن مؤمناً فيما يرجع إلى أحكام الظاهر والتكليف، وفيما يرجع إلى أحكام الآخرة والجزاء، فالمنافق عندهم مؤمن في الدنيا حقيقة، مستحق للعقاب الأبدي في الآخرة»**[4].

---

(١) العقائد السلفية: (٤١٧/١).

(٢) المنافقون: ١-٢-٣.

(٣) العقائد السلفية: (٤٢٠/١-٤٢١).

(٤) العقائد السلفية: (٤١٩/١)، وانظر: الملل والنحل: (١٠٤/١).

وهو قول ظاهر البطلان كما قرر الشيخ[1] وقال: «**وأما تفرقتهم بين الأحكام الدنيوية والأحكام الأخروية فهذه لا تجدي شيئاً، فكيف نحكم لهم بالإيمان، ثم نقول إنهم مخلدون في النار؟!**

فإن قيل أن المنافقين الذين كانوا في المدينة في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم كان يعاملهم معاملة المسلمين، فهذا دليل على أنه يكفي في الإيمان الإقرار».

فالجواب كما يقول الشيخ رحمه الله تعالى:

«**أولاً: الإيمان كما سبق بيانه يتركب من ثلاث: قول باللسان واعتقاد بالجنان وعمل بالأركان.**

فالذين كانوا في عصر النبي صلى الله عليه وسلم كانوا ينطقون بالشهادتين ويقومون بأعمال الإسلام كالصلاة والصيام وسائر الأركان وحتى الجهاد، فحصل منهم الركنان، القول والعمل، وبقي التصديق بالجنان، فذلك موكول إلى الله تعالى...» ثم قال:

«**ثانياً: أن المصلحة تقتضي ذلك، لئلا يقال أن الرسول صلى الله عليه وسلم يقتل أصحابه، أو يعاملهم معاملة سيئة، وهم في الظاهر من أتباعه، وبذلك تنزاح شبهتهم وتبطل**»[2].

والحمد لله رب العالمين.

٣. مذهب الجهمية والأشاعرة والماتريدية.

بين الشيخ رحمه الله تعالى أن الجهمية والأشاعرة والماتريدية ذهبوا إلى أن الإيمان شيء واحد في القلب، فقالت الجهمية هو المعرفة، وقالت الأشاعرة والماتريدية هو

---

(١) العقائد السلفية: (٤١٧/١).

(٢) العقائد السلفية: (٤٢٢/١).

التصديق[1]، قال: «**وذهب محققو الأشاعرة والماتريدية وغيرهم إلى أن النطق شرط في إجراء الأحكام الدنيوية**»[2].

وقال عند ذكر أقسام الناس باعتبار قولهم في الإيمان من حيث كونه مركباً أو بسيطاً: «**١. مبني على كونه بسيطاً كالتصديق وحده بالقلب، وهذا مذهب جهم ومن وافقه من الأشاعرة وغيرهم، وعلى هذا يكون اليهود الذين عرفوا بقلوبهم رسالته مؤمنين، وكفى بذلك قبحاً**»[3].

وفي هذه العبارة جعل الشيخ رحمه الله تعالى مذهب الجهمية ومذهب الأشاعرة واحداً وفي هذا إشارة إلى أن حقيقة القولين واحدة، وأنه ليس هناك فرق بين قول من يقول إنه التصديق، وقول من يقول إنه المعرفة.

وقد بين شيخ الإسلام رحمه الله تعالى أنه ليس هناك فرق يذكر بين التصديق الذي في القلب مجرداً عن غيره من أعمال القلب وبين المعرفة.

يقول رحمه الله تعالى: "وأيضاً فإن الفرق بين معرفة القلب وبين مجرد تصديق القلب -الخالي عن الانقياد الذي يجعل قولَ القلب- أمراً دقيقاً، وأكثر العقلاء ينكرونه، وبتقدير صحته لا يجب على كل أحد أن يوجب شيئين لا يتصور الفرق بينهما، وأكثر الناس لا يتصورون الفرق بين معرفة القلب وتصديقه، ويقولون إن ما قاله ابن كلاب والأشعري من الفروق كلام باطل لا حقيقة له، وكثير من أصحابه اعترف بعدم الفرق"[4].

ولذلك يقول رحمه الله تعالى في كتابه الإيمان الكبير: "والقاضي أبو بكر الباقلاني نصر قول جهم في مسألة الإيمان متابعة لأبي الحسن الأشعري، وكذلك أكثر أصحابه..." ثم قال: "وهو قول لم يقله أحد من أئمة السنة، بل قد كفر أحمد بن حنبل ووكيع وغيرهما من قال بقول جهم في الإيمان الذي نصره أبو الحسن، وهو

---

(١) انظر: العقائد السلفية: (١/ ٤١٥،٤١٤، ٤٠٧).

(٢) العقائد السلفية: (١/٤٠٦-٤٠٧).

(٣) العقائد السلفية: (١/٤١٤).

(٤) مجموع الفتاوى: (٧/٣٩٨).

عندهم شر من قول المرجئة"[1].

والشيخ ابن حجر رحمه الله تعالى يؤيد ذلك كما في صنيعه في العبارة السابقة له حيث جعل قولهم قولاً واحداً، واستدل على بطلانه بما جاء في شأن اليهود من أنهم عرفوا صدق نبوته بقلوبهم، قال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾[2].

ولما ذكر رحمه الله تعالى مذهب جهم قال: «**أما قوله هنا إن الإيمان هو المعرفة القلبية لله وللرسول صلى الله عليه وسلم ففي الآيات القرآنية مما يرد هذا ما لا يحصى إلا بكلفة، فعلى قول جهم إن فرعون وقومه كانوا مؤمنين، فإنهم عرفوا صدق موسى لفرعون، حتى قال له -كما قال تعالى-: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ هَؤُلاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ بَصَائِرَ﴾[3] وقال تعالى: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْماً وَعُلُوّاً فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ﴾[4].**

وأهل الكتاب كانوا يعرفون النبي صلى الله عليه وسلم كما يعرفون أبناءهم، ولم يكونوا مؤمنين به، بل كانوا كافرين به معادين له»[5].

وخلاصة ذلك أن هذه الأدلة كما هي تبطل قول الجهمية في الإيمان، فهي دالة على بطلان قول الأشاعرة والماتريدية، لأن مؤدى القولين وحقيقتهما واحدة.

ثم إن الأشاعرة اختلفوا في شأن القول كما تقدمت الإشارة إلى ذلك، قال رحمه الله تعالى: «**وذهب محققو الأشاعرة والماتريدية وغيرهم أن النطق شرط في إجراء الأحكام الدنيوية، وقال فريق منهم إنه شرط في صحة الإيمان، وقال جماعة من الأشاعرة إن النطق شطر، بمعنى أنه جزء في حقيقة الإيمان لا يعتد بإيمان من**

---

(١) مجموع الفتاوى: (١١٩/٧-١٢٠).

(٢) البقرة: من الآية٨٩.

(٣) الإسراء: من الآية١٠٢.

(٤) النمل:١٤.

(٥) العقائد السلفية: (٤١٥/١-٤١٦).

فقده، وعليه فالقول بكونه شرط صحة أو القول بالشطرية فمآل القولين واحد، والخلف بينهما في اللفظ والعبارة لا في المعنى.

وتوضيحه أن التارك للنطق مع القدرة غير معتد بإيمانه، لأنه لم يـأت بـشرط صحته، وهو الإقرار باللسان.

وعلى القول بالشطرية ليس بمؤمن لفقد جزء من الإيمان، وهو جزء من حقيقته، وإذا فقد جزء الحقيقة فقدت كلها»[١].

قلت وهذا باعتبار مذهب الأشاعرة، لأنهم يخرجون الأعمال من الإيمان ويقولـون إنه لا يتجزأ، فإذا ذهب بعضه ذهب كله.

إلا أن يكون المراد بحقيقته هنا أي أصله الذي بزواله لا يبقى في القلب إيمان.

بقي أن نقول إن هناك فرقاً بين من قال إن إقرار اللسان شرط ومن قال إنه شطر، وهو أن الأول لا يرى أنه من الإيمان داخل في مسماه، ويوفقهم على ذلك من قال منهم إن النطق شرط لإجراء الأحكام في الدنيا.

وأما الآخر فيرى أنه من الإيمان وجزء من مسماه، وهذا موافق لقول أهل السنة من حيث إدخال النطق باللسان في مسمى الإيمان.

وأما من قال إن النطق شرط في إجراء الأحكام الدنيوية وليس شـرطاً في الإيمـان فمعنى ذلك أنه إذا تمكن من النطق بالشهادتين، فلم ينطق، و لم يمنعه مانع من عجز أو غيره فإنه مؤمن عند الله.

وإلى هذا ذهب محققو الأشاعرة كما نقله الشيخ عـن "غايـة البيـان في شـرح الزبد"[٢]، قال: «**وذهب كثير من محققيهم إلى ثانيهما**»[٣].

قال الشيخ رحمه الله تعالى: «**ويبطل قول محققيهم القائلين باكتفاء التصديق القلبي وإن لم ينطق بلسانه مع تمكنه من الإقرار وأنه مؤمن عند الله، هو أنه كـم مـن**

---

(١) العقائد السلفية: (١/٤٠٦-٤٠٨).

(٢) العقائد السلفية: (١/٤٠٧).

(٣) العقائد السلفية: (١/٤٠٧).

كافر كان في الباطن مصدقاً بالله ورسوله صلى الله عليه وسلم ولكن لما لم ينطق بالشهادتين حكم بكفره، لأنه لم يكن معذوراً في عدم النطق بعذر اخترام المنية أو خرس اللسان.

فإن أجابوا: الحكم بكفر أولئك بالنسبة للأحكام الدنيوية لأن الإقرار باللسان شرط لإجراء الأحكام الإسلامية.

قلنا فهذا أبو طالب عم الرسول صلى الله عليه وسلم كم حمى الرسول ودافع عنه صلى الله عليه وسلم وقال:

ولقد علمت أن دين محمد ... من خير أديان البرية دينا

لولا الملامة أو حذار مسبة ... لوجدتني سمحاً بذاك مبيناً

ولما سأل العباس بن عبد المطلب الرسول صلى الله عليه وسلم: هل نفعت عمك بشيء، قال ما معناه: شفعت فيه، ولولا شفاعتي لكان في الدرك الأسفل في النار، ولكن هو الآن في ضحضاح من النار [1].

فأين إذاً قول محققي الأشاعرة إن المصدق بقلبه مؤمن عند الله؟

أما قال الله: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْماً وَعُلُوّاً فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ﴾»[2].

وبين رحمه الله تعالى أن شبهتهم في ذلك هي أن الإيمان هو التصديق وضده الكفر وهو التكذيب، والتصديق والتكذيب محلهما القلب لا شغل للسان بهما.

وقد أجاب رحمه الله تعالى بأنه لا يصح أن يقال إن ما يقابل الإيمان هو التكذيب فقط، وإنما يقابل بالكفر، والكفر ليس تكذيباً فقط، كما أن الإيمان ليس تصديقاً فقط، ولو قال أنا أعلم أنك صادق ولكن لا أتبعك لكان كافراً.

---

(١) رواه البخاري في كتاب مناقب الأنصار باب قصة أبي طالب: (١١٨٤/٣)، ومسلم في كتاب الإيمان باب شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم لأبي طالب: (١٩٥/١) ولفظه: ((هو في ضحضاح من نار، ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار)).

(٢) العقائد السلفية: (٤٠٧/١-٤٠٨).

وكذلك الكفر ليس تكذيباً فقط، وإذا كان الكفر يكون تكذيباً، ويكون مخالفة ومعاداة بلا تكذيب، فكذلك الإيمان يكون تصديقاً وموافقة وموالاة وانقياداً، ولا يكفي مجرد التصديق[1].

ومما أحب أن أشير إليه أني وجدت بعض المتأخرين من الأشاعرة يقولون أنه إذا قيل الإيمان في الشرع هو التصديق، فالمقصود بالتصديق الإذعان والقبول كما نص عليه في تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد[2]، وكذلك في عون المريد لشرح جوهرة التوحيد[3]، وكما نقله الشيخ عن «غاية البيان في شرح زبد بن رسلان»[4].

وهذا القول وإن كانوا تخلصوا به من الالتزام بإيمان الكفار الذين كانوا يعرفون حقيقة نبوته ورسالته صلى الله عليه وسلم، إلا أنه لا يوافق مذهب أهل السنة تماماً إلا بإدخال سائر أعمال القلوب وأعمال الجوارح والنطق باللسان في مسمى الإيمان وحقيقته، كما دلت عليه الأدلة وكلام السلف الصالح رضي الله عنهم.

وقول الأشاعرة هذا أي أن الإيمان هو التصديق الذي هو بمعنى الإذعان والانقياد، إذا انضم له القول بأن الإقرار باللسان من الإيمان أيضاً -كما تقدم عن بعض الأشاعرة- كان هذا كقول مرجئة الفقهاء، وهو لا شك أهون من قول الجهمية كما تقدم عن شيخ الإسلام رحمه الله تعالى.

والله تعالى أعلم وهو الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

---

(١) انظر: العقائد السلفية: (١/٤٠٨).

(٢) ص: ٥٣.

(٣) (١/٢٣٩).

(٤) انظر: العقائد السلفية: (١/٤٠٧).

المبحث الثالث: جهوده في تقرير زيادة الإيمان ونقصانه.

إن مما يميز عقيدة أهل السنة والجماعة في مسائل الإيمان هو قولهم بزيادة الإيمان ونقصانه.

ولذلك يقول الإمام أبو محمد البربهاري في شرح السنة في ذكر ما يميز أهل السنة من أهل البدعة: «ومن قال الإيمان قول وعمل يزيد وينقص فقد خرج من الإرجاء كله أوله وآخره»[1].

وسئل أبو عمر الأوزاعي إمام أهل الشام عن الإيمان أيزيد وينقص؟ قال: «نعم حتى يكون كالجبال، قلت فينقص؟ قال نعم حتى لا يبقى منه شيء»[2].

وهو قول أهل السنة والجماعة كما قرره الشيخ ابن حجر، فقال في الدرر السنية:

«إيماننا ينقص بالعصيان تزيده الطاعات بالبرهان

كم آية تقول بالزيادة هذا الصواب واغنم الإفادة»[3]

وذكر في شرح هذه الأبيات ما روي عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: (إن من فقه العبد أن يتعاهد إيمانه وما نقص منه، وإن من فقه العبد أن يعلم أيزداد أم ينقص، وإن من فقه الرجل أن يعلم نزغات الشيطان أن تأتيه)[4].

وما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: (الإيمان يزيد وينقص)[5]، وما

---

(١) ص: ١٢٩، ثم قال: «ومن قال الصلاة خلف كل بر وفاجر، والجهاد مع كل خليفة، ولم ير الخروج على السلطان بالسيف، ودعا لهم بالصلاح، فقد خرج من قول الخوارج أوله وآخره»، وإنما ذكرت هذه العبارة لمناسبتها لمسائل الإيمان ولواقع الحال.

(٢) شرح أصول السنة للالكائي: (١٠٣٠/٥).

(٣) انظر هذه الأبيات وشرحها في: العقائد السلفية: (٤٢٣/١-٤٢٥).

(٤) رواه عبد الله في السنة: (٣١٤/١)، واللالكائي: (١٠١٥/٥)، وانظر: زيادة الإيمان ونقصانه لفضيلة الشيخ عبد الرزاق العباد حفظه الله تعالى ص: ١١٣-١١٤.

(٥) رواه عبد الله في السنة: (٣١٤/١)، واللالكائي: (١٠١٦/٥)، وانظر: زيادة الإيمان ونقصانه ص: ١١٤.

روي عن عمر رضي الله عنه أنه كان يقول لأصحابه: (هلموا نزدد إيماناً، فيذكرون الله عز وجل)[1].

قال: «**وقد اتفق الصحابة والتابعون على ما قلنا من زيادته ونقصه**»[2].

وقد كثر في كتب أهل السنة واشتهر نقل ذلك عن الصحابة والتابعين ومن تبعهم بإحسان، قال شيخ الإسلام في شرح حديث جبريل: «والمأثور عن الصحابة وأئمة التابعين وجمهور السلف وهو مذهب أهل الحديث وهو منسوب إلى أهل السنة؛ أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وأنه يجوز الاستثناء فيه»[3].

وقال في الواسطية: «ومن أصول أهل السنة والجماعة أن الدين والإيمان قول وعمل، قول القلب واللسان، وعمل اللسان والجوارح، وأن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية».

وقال الشيخ رحمه الله تعالى في شرح الدرر السنية: «**اتفق على ذلك**[4] **السلف والخلف**[5] **ودليلهم نقلاً قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَاناً﴾**[6]**، وقال الله: ﴿وَإِذَا مَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَاناً﴾**[7].

وأما الدليل العقلي فلأنه لو لم يتفاوت حقيقة الإيمان لكان إيمان آحاد الأمة، بل

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في الإيمان ص: ٣٦، واللالكائي: (١٠١٢/٥)، وانظر: زيادة الإيمان ونقصانه ص: ١١٠.

(٢) العقائد السلفية: (٤٢٤/١)، والذي ذكره الباجوري في شرح الجوهرة أنه قول جمهور الأشاعرة، انظر: ص: ٥٩-٦٠.

(٣) شرح حديث جبريل ص: ٣٦٦.

(٤) أي زيادة الإيمان ونقصه.

(٥) انظر: السنة للالكائي: (٩١١/٤)، (١٠٣٦/٥)، والشريعة للآجري ص: ١١٢-١٢٠، وغيرها من كتب العقائد، وانظر: زيادة الإيمان ونقصانه.

(٦) الأنفال: من الآية٢.

(٧) التوبة: من الآية١٢٤.

المنهمكين على الفسق والمعاصي مساوياً لإيمان الأنبياء والملائكة، واللازم باطل، فكذا الملزوم»[1].

وإذ بين رحمه الله تعالى مذهب السلف في ذلك فإنه أشار إلى ما ورد عنهم في ذلك من ألفاظ، وذلك في نقله عن شيخ الإسلام ابن تيمية قوله: «**مذهب أهل السنة والحديث أن الإيمان يتفاضل، وجمهورهم يقولون يزيد وينقص، ومنهم من يقول يزيد ولا [يقول]**[2] **ينقص»**[3].

فأما القول بالتفاضل والقول بالزيادة والنقصان فمؤداها واحد، وقد روي لفظ التفاضل عن ابن المبارك رحمه الله تعالى فقال: «الإيمان قول وعمل، والإيمان يتفاضل»[4].

وقال الإمام أحمد في بيان قول ابن المبارك هذا: «يا عجباه، إن قال لكم يزيد وينقص رجمتموه، وإن قال يتفاضل تركتموه، وهل شيء يتفاضل إلا وفيه الزيادة والنقصان»[5].

ولذلك يقول شيخ الإسلام: «وكان مقصوده الإعراض عن لفظ وقع فيه النزاع إلى معنى لا ريب في ثبوته»[6]، وعلى كل فالمعنى واحد.

وقد ورد عنه أيضاً القول بالزيادة والنقصان كما بينه شيخنا وابن شيخنا عبد الرزاق البدر حفظه الله تعالى[7].

وأما من قال بالزيادة وتوقف في إطلاق النقص، فهي رواية عن مالك، وذلك في أول الأمر إذ وجد ذكر الزيادة في القرآن ولم يجد ذكر النقص، فتوقف فيه، وقوله الثاني المشهور عنه هو القول بالزيادة والنقصان.

---

(١) ص: ١٢٤-١٢٥، وانظر: العقائد السلفية: (٤٢٤/١).
(٢) زيادة من الفتاوى: (٢٢٣/٧)، وبها يصح المعنى، كما سيأتي بيانه.
(٣) العقائد السلفية: (٤٢٣/١)، وانظر: مجموع الفتاوى: (٢٢٣/٧).
(٤) أخرجه عبد الله في السنة: (٣١٦/١)، واللالكائي: (١٠٣٢/٥).
(٥) مسائل الإمام أحمد لابن هاني: (١٢٧/٢).
(٦) حديث جبريل ص: ٣٧١-٣٧٢.
(٧) انظر: زيادة الإيمان ونقصانه ص: ١٢٤-١٢٥.

قال شيخ الإسلام: «والرواية الأخرى عنه وهو المشهور عند أصحابه كقول سائرهم[١] أنه يزيد وينقص»[٢].

قال الشيخ عبد الرزاق العباد: «ولهذا لما عدد الإمام أحمد من قال الإيمان يزيد وينقص من أهل العلم، عدّ منهم مالكاً رحمه الله مع علمه أنه روي عنه القول بأن الإيمان يزيد مع التوقف في النقصان، ولما عدد عبد الرزاق رحمه الله القائلين بأن الإيمان يزيد وينقص عدّ منهم مالكاً رحمه الله، وهكذا صنع أبو عبيد وغيرهم من أهل العلم، وما ذاك إلا لأنه المشهور عن مالك رحمه الله تعالى»[٣].

وبهذا يتبين معنى ما أشار إليه الشيخ من هذه العبارات عند أهل السنة، ويعلم أن قول أهل السنة -لا خلاف بينهم- أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص.

ثم أشار الشيخ رحمه الله تعالى إلى ما وقع فيه كثير من المتكلمين من نفي الزيادة والنقصان، فخالفوا أهل السنة.

قال رحمه الله تعالى: «**وقال كثير من الماتريدية لا يزيد ولا ينقص لأنه مجرد التصديق والإذعان، فهو حقيقة واحدة، فكيف يمكن أن يقبل الزيادة والنقص**»[٤].

ثم قال مبيناً الأمر الذي دفعهم إلى هذه المقولة وعليه بنوا القول بمنع الزيادة والنقص في الإيمان فقال: «**وهذا بناء على قولهم بعدم دخول الأعمال في الإيمان، فمن قال بدخول الأعمال يقول بزيادته ونقصه، ومن لا فلا**»[٥].

وحتى لو قيل إن الإيمان هو التصديق كما تقوله الماتريدية والأشاعرة، فإن التصديق

---

(١) أي سائر أئمة أهل السنة.

(٢) شرح حديث جبريل ص: ٣٧١، وانظر: زيادة الإيمان ونقصانه ص: ٢٧٧-٢٩٠، فقد بين الشيخ حفظه الله تعالى بما يشفي ويكفي أن الإمام مالكاً رحمه الله تعالى لم يكن ينفي النقص، وإنما توقف في اللفظ وقوفاً عند النص إذ لم يظهر له ذلك في أول الأمر، وأن القول بالزيادة والنقص مشهور عنه، وقد ذكر ذلك عنه من ستة طرق.

(٣) زيادة الإيمان ونقصانه ص: ٢٨٩-٢٩٠.

(٤) العقائد السلفية: (٤٢٤/١).

(٥) العقائد السلفية: (٤٢٤/١).

يزيد وينقص أيضاً، وهذا من أوجه الزيادة والنقصان في الإيمان[1]، ولذا قال الشيخ ابن حجر رحمه الله تعالى: «**وقولهم إن التصديق لا يقبل الزيادة والنقص مردود بما قاله النووي**[2] **الأظهر المختار أن التصديق يزيد وينقص بكثرة النظر ووضوح الأدلة، ولهذا كان إيمان الصديق**[3] **أقوى من إيمان غيره بحيث لا تعتريه شبهة.**

وقال: ويزيده بياناً أن كل واحد يعلم أن ما في قلبه يتفاضل، حتى أنه يكون في بعض الأحيان أعظم إخلاصاً وتوكلاً منه في بعضها، وكذلك التصديق والمعرفة بحسب ظهور البراهين وكثرتها»[4].

وليس مراد الإمام النووي رحمه الله تعالى أن الزيادة والنقص منحصرة في التصديق، فإنه رحمه الله تعالى يقرر دخول الأعمال في الإيمان، فقال رحمه الله تعالى: «وأما إطلاق اسم الإيمان على الأعمال فمتفق عليه عند أهل الحق، ودلائله في الكتاب والسنة أكثر من أن تحصر وأشهر من أن تشهر....»[5].

ومن قال بذلك كان القول بالزيادة والنقص عنده واضح، لأن الإيمان عنده شامل لأعمال الجوارح وأعمال القلوب، وأيضاً فمن قرر التفاضل في التصديق والزيادة والنقص فيه فتقريره لذلك في أعمال الجوارح من باب أولى، فإن تفاضل العمل أوضح من تفاضل التصديق وأظهر، والمقصود أن مراد النووي رحمه الله أن القول بالزيادة والنقص لازمٌ

---

(١) انظر هذه الأوجه في مجموع الفتاوى: (٧/٢٣٢-٢٣٧ و ٥٦٢-٥٧٤).

(٢) أي وقد أصاب الحق، ولا ينبغي أن يفهم أحد من هذا أن الاعتماد والاحتجاج حاصل بكلامه لأنه كلامه، فإن من المتقرر عند أهل العلم أن الحجة في كلام الله ورسوله وأن لا عصمة إلا في كلام الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، قال مجاهد: (ليس أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا وهو يؤخذ من قوله ويترك) [جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر: (٢/٩٢٥-٩٢٦)، وانظر: أعلام الموقعين: (١/٥٩ وما بعدها)].

(٣) في شرح مسلم: (ولهذا يكون إيمان الصديقين أقوى) وهو أظهر، ونقل الشيخ فيه تصرف.

(٤) العقائد السلفية: (١/٤٢٤)، وشرح مسلم للنووي: (١/١٤٨)، والعبارة الأخيرة لابن حجر كما في فتح الباري: (١/٦١).

(٥) شرح مسلم: (١/١٤٩).

حتى لمن قال إن الإيمان هو التصديق، وليس مراده أن أمر الزيادة والنقصان خاص بالتصديق كما توهمه البعض.

ثم تكلم ابن حجر رحمه الله فيما يتعلق بزيادة إيمان الأنبياء والملائكة، وقرر أن إيمان الأنبياء يزيد ولا ينقص، وذلك لوجوب العصمة المانعة من نقص الإيمان[1]، وسيأتي الكلام في مسألة عصمة الأنبياء في الفصل الثالث من الباب الثالث إن شاء الله تعالى[2].

وعلى كل حال فإنه من المقرر أن الأنبياء هم أفضل البشر وأعظمهم وأكملهم وأكثرهم إيماناً.

وأما ما يتعلق بإيمان الملائكة فسيأتي إن شاء الله في الفصل الأول من الباب الثالث بإذن الله تعالى، والله الموفق وعليه التكلان[3].

---

(١) انظر: العقائد السلفية: (١/٤٢٥).

(٢) انظر ص: ٦٦٤.

(٣) انظر ص: ٥٧٦.

المبحث الرابع: جهوده رحمه الله تعالى في تقرير الاستثناء في الإيمان وبيان مسلك السلف في ذلك.

إن مما جرى عليه المصنفون في العقائد ذكر مبحث الاستثناء بعد الكلام في زيادة الإيمان ونقصه، وذكر مبحث زيادة الإيمان ونقصه بعد الكلام في دخول الأعمال في مسمى الإيمان، وذلك لتعلق هذه المسائل وترتب بعضها على بعض، فمن قال بدخول الأعمال في الإيمان قال بزيادته ونقصه، وقال أيضاً بالاستثناء فيه، فالسنة تنادي بأختها والبدعة تجر أختها.

قال الشيخ ابن حجر رحمه الله تعالى:

«وجاز الاستثناء في الإيمان ولم يجب بواضح البرهان
ليس محرماً بلا اشتباه والقول بالتحريم يا ذا واهي»[1]

ش: الاستثناء في الإيمان كأن يقول: أنا مؤمن إن شاء الله، وهو من المسائل التي اختلفوا فيها على ثلاثة أقوال، الأول: الجواز، ولذا قال:

"وجاز الاستثناء في الإيمان"

وعليه فليس إذاً بواجب ولا بمحرم، والقول بالجواز هو قول السلف وأهل الحديث والأشاعرة[2].

بين الشيخ أن معنى الاستثناء في الإيمان، أي عدم القطع بحصوله، وبين أن ذلك هو قول السلف، وقد كثرت الروايات عنهم في تقرير ذلك، فعن سعيد بن جبير قال: سألت ابن عمر، قال: قلت أغتسل من غسل الميت؟ قال: مؤمن هو؟ قلت: أرجو، قال: فتمسح بالمؤمن ولا تغتسل منه[3].

---

(١) العقائد السلفية: (١/٤٢٦).
(٢) سيأتي التعليق على ذلك بعد تقرير قول السلف في الاستثناء إن شاء الله تعالى.
(٣) رواه عبد الله في السنة: (١/٣٢١).

وعن إبراهيم النخعي قال: قال رجل لعلقمة أمؤمن أنت؟ قال: أرجو[1].

وعن جرير بن عبد الحميد الضبي: «كان الأعمش ومنصور ومغيرة وليث وعطاء بن السائب وإسماعيل بن خالد وعمارة بن القعقاع والعلاء بن المسيب وابن شبرمة وسفيان الثوري وأبو يحيى صاحب الحسن وحمزة الزيات يقولون نحن مؤمنون إن شاء الله ويعيبون من لم يستثن»[2].

ولكن لم يكن استثناء السلف في الإيمان لأجل الشك كما يزعم بعضهم، ولـذا يقول الشيخ ابن حجر: «**ومحل الجواز إذا لم يرد المستثني الشك، وإلا فلا.**

فالإمام أحمد وغيره من السلف كانوا يجزمون ولا يشكون في وجود ما في القلوب من الإيمان في هذه الحال، -أي حال الاستثناء- **ويجعلون الاستثناء عائداً إلى الإيمان المطلق المتضمن فعل المأمور**»[3].

إذ أن العمل من الإيمان كما تقدم تقرير ذلك.

«**فإذا قال الرجل أنا مؤمن بهذا الاعتبار فقد شهد لنفسه بأنه من الأبرار المتقين القائمين بفعل جميع ما أمروا به وترك كل ما نهو عنه، فإذا قال الرجل أنا مؤمن فكأنه زكى نفسه وشهد لنفسه بأنه من الأبرار المتقين، وهذه شهادة لنفسه بما لا يعلم.**

ولو ساغ له أن يشهد لنفسه، لساغ له أن يشهد بالجنة لنفسه، ومعلوم تقصير الإنسان في بعض المأمورات، فيقول الرجل أنا مؤمن إن شاء الله»[4].

وقد دلت عبارة الشيخ هذه على أن استثناء السلف كان لاعتبار دخول العمل في الإيمان، ومن الذي يزعم أنه جاء بالعمل كله، وأيضاً لما في الجزم بالإيمان من تزكية المرء لنفسه، فهذان مأخذان للسلف في الاستثناء في الإيمان.

قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى: «أذهب إلى حديث ابن مسعود في الاستثناء في

---

(١) رواه أبو عبيد في الإيمان ص: ٦٨، وابن أبي شيبة في الإيمان ص: ٩، وعبد الله في السنة: (٣٤٠/١)، والآجري في الشريعة ص: ١٤٢.

(٢) رواه عبد الله في السنة: (٣٣٥/١)، والآجري في الشريعة ص: ١٤٢).

(٣) العقائد السلفية: (٤٢٧/١).

(٤) العقائد السلفية: (٤٢٦/١).

الإيمان، لأن أصل الإيمان قول وعمل، والعمل الفعل، فقد جئنا بالقول ونخشى أن نكـــون قد فرطنا في العمل، فيعجبني أن نستثني في الإيمان بقول أنا مؤمن إن شاء الله»[1].

ومن مآخذ السلف في الاستثناء أن الإيمان النافع هو ما يكون متقـــبلاً عنـــد الله تعالى، وهذا لا نجزم به ولا ندعيه، فلأجل ذلك نستثني.

وفي بيانه يقول الشيخ ابن حجر: «**أو يحمل**[2] **على القبول، فإذا قال إن شاء الله، أي إن شاء الله قبوله منا، وكان سليمان بن حرب يحمل هذا على التقبل، يقول نحـــن نعمل ولا ندري أيقبل منا أو لا؟**»[3].

نقله عن سليمان بن حرب الإمام أحمد وأقره كما أخرجه الخلال في السنة[4].

ومن مآخذ السلف في استثنائهم في الإيمان أنه يصح الاستثناء فيما لا يشك فيـــه، قال ابن حجر رحمه الله تعالى: «**ويحتجون أيضاً** -أي السلف- **بجواز الاستثناء فيمـــا لا شك فيه ..... وإن كنا لا نشك فيما في قلوبنا من الإيمان فالاستثناء فيما يعلم وجوده مما جاءت به السنة لما فيه من الحكمة، قال تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَـــاءَ اللَّهُ آمِنِينَ﴾**[5]، **وقال صلى الله عليه وسلم في الميت: ((وعليه يبعث إن شـــاء الله))**[6]، **وقال صلى الله عليه وسلم لما وقف على المقابر: ((وإنا إن شاء الله بكم لاحقـــون))**[7] .....»[8].

وخلاصة ذلك أن مأخذ السلف في الاستثناء قد يتلخص في أربعة أمور:

---

(١) رواه الخلال في السنة: (٣/٦٠٠)، وانظر: الفتاوى: (٧/٤٤٧).

(٢) العقائد السلفية: (١/٤٢٦-٤٢٧).

(٣) (٣/٥١٧)، ورواه ابن بطة في الإبانة: (٢/٨٧٣).

(٤) (٣/٥٩٧).

(٥) الفتح: من الآية٢٧.

(٦) رواه أحمد: (٦/١٣٩)، وابن مندة في كتاب الإيمان: (٣/٢١٣) وقال محققه إسناده صـــحيح، ورواه البيهقي في عذاب القبر ص: ٤٣.

(٧) رواه مسلم في كتاب الطهارة باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء: (١/٢١٨).

(٨) العقائد السلفية: (١/٤٢٧).

١. أن الإيمان المطلق شامل لكل ما أمر الله به، ولا يدعي أحد أنه جاء بكل ذلك.

٢. البعد عن تزكية النفس.

٣. أن الإيمان النافع هو المتقبل عند الله.

٤. أن الاستثناء جائز في الأمور المتيقنة التي لا شك فيها[١].

وأحب أن أشير هنا إلى أن السلف رحمهم الله تعالى وإن رأوا الاستثناء بهذه الاعتبارات إلا أنه روي عن بعضهم عدم الاستثناء، وهذا باعتبار أصل الإيمان لا باعتبار مطلق الإيمان وكماله.

ولعل الشيخ لم يذكر ذلك إما اختصاراً أو لأنه باعتبار أصل الإيمان، والمسألة باعتبار مطلق الإيمان ومسمى الإيمان، أو لأن ذلك كان على سبيل الإفحام في الرد على من يسأل عن الإيمان لِيُلْزِمِ الناسَ بمذهب المرجئة.

ومما يوضح ذلك ما جاء عن إبراهيم التيمي أنه قال: «وما على أحدكم أن يقول أنا مؤمن، فوالله لئن كان صادقاً لا يعذبه الله على صدقه وإن كان كاذباً لما دخل عليه من الكفر أشد عليه من الكذب»[٢].

وإنما يكون كذبه في قوله أنا مؤمن كفراً إذا كان المراد أصل الإيمان، لأن كذبه في دعوى أصل الإيمان كفر، أما كذبه في دعوى كماله فلا يكون كفراً، وأيضاً لو كانت الدعوى على كمال الإيمان لاعْتُبِرَ ذلك تزكيةً للنفس يُذَمُّ عليها إن صَدَقَ، فكيف إن كان كاذباً[٣].

ومما يزيد ذلك وضوحاً ما روي عن الحسن أنه لما سأله رجل عن الإيمان فقال: «الإيمان إيمانان، فإن كنت تسألني عن الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله والجنة والنار والبعث والحساب فأنا مؤمن، وإن كنت تسألني عن قول الله عز وجل: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ

---

(١) انظر تفصيل ذلك في كتاب زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه ص: ٤٥٥ وما بعدها، وأقوال التابعين في مسائل التوحيد والإيمان: (١٢٤٣/٣) وما بعدها.

(٢) رواه ابن أبي شيبة في كتاب الإيمان ص: ٢٣.

(٣) وانظر: زيادة الإيمان ونقصانه للشيخ المحقق عبد الرزاق البدر حفظه الله تعالى ص: ٤٨٤ وما بعدها.

الَّذينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَاناً وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ * الَّذينَ يُقيمُونَ الصَّلاةَ وَممَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفقُونَ * أُولَئكَ هُمُ الْمُؤْمنُونَ حَقّاً لَهُمْ دَرَجَاتٌ عنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾[1] فوالله ما أدري أنا منهم أم لا»[2].

قال البيهقي: «فلم يتوقف الحسن في أصل إيمانه في الحال، وإنما توقف في كماله الذي وعد الله عز وجل لأهله الجنة....»[3].

إذاً فقول السلف هو الاستثناء في الإيمان باعتبار المآخذ التي تقدم ذكرها، وجاء عن بعضهم ترك ذلك، وهذا باعتبار أصل الإيمان، ولذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: «وأما الاستثناء في الإيمان بقول الرجل: "أنا مؤمن إن شاء الله" فالناس فيه على ثلاثة أقوال: منهم من يوجبه، ومنهم من يحرمه، ومنهم من يجوز الأمرين باعتبارين، وهذا أصح الأقوال»[4].

وأما نسبة القول بجواز الاستثناء في الإيمان للأشاعرة فمحل نظر، والمعروف عن الأشعرية هو عدم جواز الاستثناء في الإيمان لأنه عندهم التصديق؛ إلا باعتبار الموافاة فلا بد منه عندهم[5].

بل إن الشيخ رحمه الله تعالى لما ذكر من يقول بوجوبه باعتبار الموافاة ذكر قول ابن رسلان وهو من الأشاعرة[6].

وبين رحمه الله تعالى أن شبهتهم في ذلك: «**أن الإيمان هو ما مات عليه الإنسان، والإنسان إنما يكون عند الله مؤمناً أو كافراً باعتبار الموافاة، وهو ما سبق في علم الله أنه**

---

(١) الأنفال: الآيات (٢-٤).

(٢) رواه البيهقي في الاعتقاد ص: ١٢٠، وفي الشعب: (١/٢١٨).

(٣) الاعتقاد للبيهقي ص: ١٢٠.

(٤) الفتاوى: (٧/٤٢٩)، وانظر ما بعدها إلى ٤٦٠.

(٥) انظر: الإنصاف للباقلاني ص: ٦٠، الإرشاد للجويني ص: ٣٣٦، وشرح الإرشاد لأبي بكر بن ميمون ص: ٦٣٩، وانظر: تبصرة الأدلة للنسفي: (٢/٨١٥)، والتمهيد لقواعد التوحيد للامشي ص: ١٤٤.

(٦) انظر: العقائد السلفية: (١/٤٢٧).

يموت عليه، وما قبل ذلك لا عبرة به» ثم قال: «**قال ابن رسلان**[1]:

إن الشقي لشقي الأزل وعكسه السعيد لم يبدل»

قال ابن حجر: **فالسعادة والشقاوة عندهم لا تتبدلان، واستثناؤهم بمعنى إن شاء الله إيماننا في الأزل، أو إن شاء الله موتنا على الإيمان ....»**[2].

وحاصل الأمر أنهم لما رأوا أن السلف يستثنون في الإيمان ورأوا ثبوت ذلك عنهم ولم يكونوا ممن حقق مذهب السلف وعلم مقصدهم ومأخذهم في الاستثناء، بل هم قد خالفوا السلف وزعموا أن الإيمان هو التصديق، وزعموا أنه لا يزيد ولا ينقص، والاستثناء في مثل ذلك يكون خروجاً من الإيمان إلى الكفر، وكان عظيماً عندهم إن ينسبوا إلى السلف ذلك، قالوا إن استثناء السلف راجع إلى ما يوافي به العبد ربه وهو غير معلوم في الحال.

قال الشيخ: «**ولكن ليس هذا قول أحد من السلف، لا الأئمة الأربعة ولا غيرهم، ولا كان الذين يستثنون في الإيمان أو يجوزونه يعللونه بهذا التعليل، وإنما يعللونه بما سبق**[3]**....»**[4].

وأما قول ابن رسلان الذي نقله الشيخ وبين معناه فهو مبني على نفي أفعال الله الاختيارية مع ما تقدم من قولهم بأن الإيمان هو التصديق وأنه لا يزيد ولا ينقص.

فمن مات مؤمناً وكان قبل ذلك كافراً فهو عندهم لا يزال مؤمناً منذ أن خُلق لا يزال مؤمناً، محبوباً لله تعالى.

ومن مات على الكفر وكان قبل ذلك مؤمناً فإنه عندهم كافر منذ أن خلق لم يزل كافراً مبغوضاً عند الله تعالى.

---

(١) هو أحمد بن حسن بن علي بن يوسف بن علي بن رسلان الرملي الشافعي، انظر شذرات الذهب: (٢٤٨/٧)، البدر الطالع: (٤٩/١-٥٢)، الضوء اللامع: (٢٨٢/١)، معجم المؤلفين: (٢٠٤/١).

(٢) العقائد السلفية: (٤٢٧/١-٤٢٨).

(٣) يشير إلى ما تقدم من مآخذ السلف في الاستثناء.

(٤) العقائد السلفية: (٤٢٨/١).

قال شيخ الإسلام: «وابن كلاب وأتباعه بنوا ذلك –أي القول بالاستثناء لأجل الموافاة– على أن الولاية صفة قديمة لذات الله، وهي الإرادة والمحبة والرضا ونحو ذلك.

فمعناها إرادة إثابته بعد الموت، وهذا المعنى تابع لعلم الله، فمن علم أنه يموت مؤمناً لم يزل ولياً لله، لأنه لم يزل الله مريداً لإدخاله الجنة، وكذلك العداوة.

وأما الجمهور فيقولون الولاية والعداوة وإن تضمنت محبة الله ورضاه وبغضه وسخطه، فهو سبحانه يرضى عن الإنسان ويحبه بعد أن يؤمن ويعمل صالحاً، ،وإنما يسخط عليه ويغضب بعد أن يكفر كما قال تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمُ اتَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ اللَّهَ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ﴾[1] فأخبر أن الأعمال أسخطته، وكذلك قال: ﴿فَلَمَّا آسَفُونَا انْتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾[2] قال المفسرون: أغضبونا ....».

ثم قال: «وقوله: ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لا تَفْعَلُونَ * كَبُرَ مَقْتاً عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لا تَفْعَلُونَ * إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفّاً كَأَنَّهُمْ بُنْيَانٌ مَرْصُوصٌ﴾[3] وكانوا قد سألوه: لو علمنا أي العمل أحب إلى الله لعملناه، وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ﴾[4] فهذا يدل على أن حبه ومقته جزاء لعملهم وأنه يحبهم إذا اتقوا وقاتلوا ....

ومثل هذا قوله: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحاً قَرِيباً﴾[5] .... بين أنه رضي عنهم هذا الوقت، فإن حرف إذ ظرفٌ لما مضى من الزمان، فعلم أنه ذاك الوقت رضي عنهم بسبب ذلك العمل»[6].

---

(١) محمد: من الآية٢٨.

(٢) الزخرف: من الآية٥٥.

(٣) الصف: الآيات:٢-٤.

(٤) غافر:١٠.

(٥) الفتح:١٨.

(٦) الفتاوى: (٧/٤٤٢-٤٤٤).

إلى غير ذلك من الآيات كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾[1].

وبذلك يظهر بطلان ما ذهبوا إليه من قدم صفة الولاية والمحبة، كما أنهم أخطئوا في دعواهم قدم الصفات الاختيارية عموماً[2].

وهذا يدل على بطلان ما ذهبوا إليه من أن الإيمان هو إيمان الموافاة، ومما يدل على فساد ما ذهبوا إليه اللوازم الفاسدة لهذا القول، ومنها:

١. وجوب الاستثناء في الكفر، فكما أنه لا يعلم هل يختم له بالإيمان، فكذلك لا يعلم هل سيختم له بالكفر، فكما يقول أنه مؤمن إن شاء الله، يقول أنه كافر إن شاء الله، لأن العاقبة مجهولة على كل حال، وقد التزم بعضهم ذلك.

٢. ويلزم منه الاستثناء في الأعمال الصالحة لأنها لا تكون كذلك، إلا إذا مات على الإيمان، وإذا مات على الكفر لم تعتبر، فيقول من صلى وصام وحج البيت الحرام: صليت إن شاء الله وصمت إن شاء الله وحججت إن شاء الله، بل يلزم منه أيضاً الاستثناء في ما فعله العبد من الأعمال السيئة.

ولذلك يقول الشيخ: «**واطرد بعضهم حتى في الأعمال الصالحة فإنه يقول صليت إن شاء الله، وأفرط بعض غلاتهم حتى قال هذا ثوبي إن شاء الله طرداً في كل شيء**»[3].

أي أن الأشياء الموجودة إذا كانت في علم الله تتبدل أحوالها فإنه يستثني في صفاتها الموجودة في الحال، فيقال هذا صغير إن شاء الله، لأنه قد يجعله الله كبيراً، ويقال للمرتد هذا كافر إن شاء الله لإمكان أن يتوب[4].

وبطلان هذه اللوازم يدل على بطلان لازمها، وبما تقدم يظهر بطلان القول بوجوب الاستثناء باعتبار الموافاة وهو قول الكلابية والأشاعرة ومن تبعهم.

القول الثالث وهو تحريم الاستثناء.

---

(١) الزمر: من الآية٧.

(٢) انظر ص: ٤٠٧ من هذا الكتاب.

(٣) العقائد السلفية: (٤٢٨/١).

(٤) انظر: الفتاوى: ٠٧/٤٣٢-٤٣٤)، وانظر: زيادة الإيمان ونقصانه ص: ٥١٠ وما بعدها.

قال الشيخ: «**وهو قول الجهمية والمرجئة ووافقهم الإمام الماتريدي**[١] **وأتباعه وعليه الحنفية**»[٢].

وفي بيان شبهتهم في ذلك يقول رحمه الله تعالى: «**حيث إن الجهمية والمرجئة قالوا إن الإيمان شيء واحد يعلمه الإنسان في نفسه كالتصديق بالرب، فعلمنا بإيماننا كعلمنا بتكلمنا بالشهادتين ..... فلا معنى للاستثناء، ويأتي الاستثناء فيما يُشك به، وإيماننا لا شك فيه، فمن استثنى في إيمانه فهو شاكٌ فيه، وسموهم الشاكة**»[٣].

وقد تقدم بيان فساد قول الجهمية والمرجئة في الإيمان، وأن مذهب السف أنه قول وعمل واعتقاد يزيد وينقص، ولما ضل هؤلاء في الإيمان وزعموا أنه المعرفة أو التصديق ذهبوا هذا المذهب الفاسد، بل وضللوا السلف المتمسكين بمذهبهم وسموهم الشاكة، بل «**قال بعض غلاة الحنفية**[٤] **بعدم جواز نكاح المرأة الشافعية، لأنها تستثني في إيمانها، وبالتالي لا يصح نكاحها، وكفى بهذا القول قبحاً وضلالاً وجهلاً**»[٥].

وقال أيضاً: «**فهل هذا إلا تكفير صريح لجميع الشافعية، علماً بأن الاستثناء في الإيمان هو مذهب السلف الصالح وعليه الصحابة والتابعون والشافعي ومالك وأحمد وغيرهم من الأئمة، وخالف في ذلك أبو منصور الماتريدي الذي تقلده الحنفية في عقائدها**»[٦].

ومن تأمل ما تقدم علم صحة مذهب السلف وموافقته للحق واستقامته عليه، قال

---

(١) اشتهر على كثير من الألسنة وصف الماتريدي بالإمام وذلك لانتشار مذهبه الكلامي في صفوف بعض المذاهب الفقهية، وليس في ترجمته ما يفيد عن علمه وإمامته، بل أكثر كتب التراجم لم تتعرض له ألبتة، وللوقوف على ذلك انظر: الماتريدية وموقفهم من توحيد الأسماء والصفات للشيخ الشمس السلفي الأفغاني: (١/٢٤٠) وما بعدها.

(٢) العقائد السلفية: (١/١٢٦)، وانظر: شرح الدرر السنية ص: ١٢٧.

(٣) العقائد السلفية: (١/٤٢٨).

(٤) وفي كتاب سبيل الجنة نسبه إلى كتاب مجمع الأنهر من كتب الحنفية ص: ٩٠.

(٥) العقائد السلفية: (١/٤٢٨).

(٦) سبيل الجنة ص: ٩٠.

الشيخ رحمه الله تعالى: «**وبعد عرض هذه الأقوال الثلاثة تجد أن القول بجواز الاستثناء هو الصواب، وهو الوسط بين الطرفين المتطرفين، وأعني بهما القائلين بالوجوب والقائلين بالتحريم**»[1].

وفي هذا إشارة وبيان لتوسط أهل السنة بين طرفي الإفراط والتفريط، وأخذهم بالاعتدال والعدل في كل شيء، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) العقائد السلفية: (١/٤٢٨).

المبحث الخامس:جهوده في بيان حكم صاحب الكبيرة.

«اعلم أن الذنوب تنقسم إلى قسمين، صغائر وكبائر، فالكبيرة ما فيها حد أو وعيد أو لعن أو غضب من الله، كالزنا وعقوق الوالدين وشهادة الزور وشرب الخمر وقذف المحصنات.

والصغيرة ما ليس فيها حد أو وعيد أو لعن أو غضب، كالقبلة من الأجنبية والنظر إليها ونحو ذلك، ما لم يصر على المعصية، فإذا أصر وعمل مرة بعد مرة أصبحت كبيرة»[1].

«وذهب بعض العلماء أن المعاصي كلها كبائر، منهم أبو بكر الباقلاني وإمام الحرمين، نظراً لعظمة من يُعْصى، وهو كقول الخوارج[2]»[3].

«وقد دل القرآن والسنة وإجماع الصحابة والتابعين بعدهم والأئمة على أن من الذنوب كبائر وصغائر، قال الله تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلاً كَرِيماً﴾[4]، وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْأِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ﴾[5].

وفي الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: ((الصلوات الخمس والجمعة

---

(١) إعانة القريب المجيب: (٢/٢٦٦).

(٢) ذكر الأشعري في المقالات عن بعض فرق المرجئة أنهم يقولون: «كل معصية فهي كبيرة»: (١/٢٣١) وهذا غريب جداً، وهو بمذهب الخوارج لائق لا المرجئة.

وتشبيهه بقول الخوارج راجع إلى أن في كليهما غلو ومجاوزة في تعظيم الأمر والنهي، والله أعلم.

(٣) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٨/٢).

(٤) النساء:٣١.

(٥) النجم: من الآية٣٢، ومما فسر به اللمم هو أن يصيب الرجل الذنب ثم يتوب منه، وفسر بغير ذلك، انظر تفسير ابن كثير: (٤/٢٥٨).

إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان مكفرات لما بينهن إذا اجتنبت الكبائر ...))[1]»[2].

وإذا تبين انقسام الذنوب إلى صغائر وكبائر؛ فاعلم أنه قد حصل خلاف في حد الكبيرة، والفرق بينها وبين الصغيرة «**وأحسن ما يقال: ما فيه وعيد شديد بنص كتاب أو سنة أو أوجب حداً أو ورد فيه نفي إيمان أو لعن**»[3].

وقد سئل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى عما قيل في حد الكبيرة فأجاب: «الحمد لله رب العالمين، أمثل الأقوال في هذه المسألة القول المأثور عن ابن عباس ذكره أبو عبيد وأحمد بن حنبل وغيرهما، وهو أن الصغيرة مادون الحدين، حد الدنيا وحد الآخرة، وهو معنى قول من قال: ما ليس فيها حد في الدنيا، وهو معنى قول القائل: كل ذنب ختم بلعنة أو غضب أو نار فهو من الكبائر، ومعنى قول القائل: ليس فيها حد في الدنيا ولا وعيد في الآخرة.....»[4].

قال الشيخ رحمه الله تعالى: «**وأما الذين قالوا بأنها كلها كبائر فقد نظروا إلى عظمة من يعصى، ومعلوم أن معصية العبد بالنسبة لعظمة الله جل جلاله تكون كبيرة.**

كما قالوا إن المعصية تتضمن الاستهانة بأمر المطاع ونهيه وانتهاك حرمته، وهذا لا فرق فيه بين ذنب وذنب.

وهؤلاء قد أحسنوا في توجيه [قول من يقول][5] **الذنوب كلها كبائر، ولكنها**

---

(١) رواه مسلم في كتاب الطهارة مكفرات لما بينهن ما اجتنبت الكبائر: (٢٠٩/١).

(٢) تطهير المجتمعات ص: ١٠، نقلاً عن ابن القيم في الجواب الكافي ص: ١٩٢.

(٣) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢/٨)، وانظر: تطهير المجتمعات من أرجاس الموبقات ص: ١٢، ١٣، ٥٦، ١٥٧، إعانة القريب المجيب: (٥١٠/١)، (٢٦٦/٢)، الخطب المنبرية ص: ١٨٦-١٨٧، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢٥/٧٠-٧١)، وانظر: لوامع الأنوار للسفاريني: (٣٦٥/١)، وتفسير ابن كثير: (٤٦١/١)، وفتح الباري: (١٩٠/١٢).

(٤) الفتاوى: (٦٥٠/١١-٦٥٧).

(٥) ليس في الأصل، وبه يتضح المعنى.

بالنسبة للمؤاخذة والعقوبة كما ذهب إليه الجمهور والله أعلم»[1].

وهذا التوجيه محل نظر، ولذا فقد أشار إليه العلامة السفاريني بقوله: «ويقال» على صيغة التضعيف، بعد أن ذكر أن الصواب تقسيم الذنوب إلى كبائر وصغائر[2]، قال تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾ وقال: ﴿الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ﴾ فجعل الذنوب كبائر وصغائر، مع النظر إلى جانب النهي والإثم والإشارة إليه، وهذا فيه إشعار بجانب من وقعت في حقه المخالفة والمعصية، ومع ذلك جعل منها ما هو كبائر وفواحش، ومنها ما هو لمم وصغائر.

ثم إن المخالفة لا تكون ذنباً إلا بالنظر إلى مقام الناهي ومنزلته، لذلك لا تعتبر مخالفة الملك لطلب بعض جنوده ذنباً أو مخالفة الأب لأمر ابنه وزوجه ذنباً، أما مخالفة هؤلاء لمراد من هو فوقهم كالأب والملك فلا شك أنه ذنب.

مع التنبيه إلى أن تعظيم جانب الأمر والنهي والغلو فيه إنما هو شأن الخوارج كما أشار إليه الشيخ رحمه الله تعالى فيما تقدم.

وأما قولهم إن المعصية تتضمن الاستهانة بأمر المطاع، فالجواب عن ذلك أولاً: أن المعصية قد تقع لشهوة عارضة من غير استهانة، ثانياً: أن الاستهانة ذنب مستقل، وهو ذنب عظيم، إذا انضم إلى غيره من الصغائر أثر فيه فرفعه من درجة الصغائر إلى أن يصير كبيرة من الكبائر.

قال السفاريني رحمه الله تعالى: «وقال بعض العلماء: تصير الصغيرة كبيرة بخمسة أشياء، الإصرار عليها والتهاون بها والفرح بها والافتخار بها وصدورها عن عالم فيقتدى به فيها»[3].

ونقل الحافظ ابن حجر عن الحليمي «بأن الصغيرة قد تنقلب كبيرة بقرينة تنضم إليها»[4].

---

(١) تطهير المجتمعات ص: ١٢-١٣.

(٢) انظر: لوامع الأنوار: (١/٣٦٥).

(٣) (١/٣٦٦).

(٤) فتح الباري: (١٢/١٩١).

قال الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى: «وها هنا أمر ينبغي التفطن له، وهو أن الكبيرة قد يقترن بها من الحياء والخوف والاستعظام لها ما يلحقها بالصغائر، وقد يقترن بالصغيرة من قلة الحياء وعدم المبالاة وترك الخوف والاستهانة بما يلحقها بالكبائر بل يجعلها من أعلى رتبها....»[(١)].

والحاصل أن القول بأن الذنوب كلها كبائر باعتبار عظمة من عُصِي محل نظر، والصحيح أن الذنوب صغائر وكبائر سواء من حيث كونها ذنوب وآثام، أو من حيث المؤاخذة والعقوبة عليها والله أعلم.

وإذا علم أن الذنوب صغائر وكبائر فإن رحمة الله الواسعة لا يتعاظمها ذنب فلا يغفر إلا لمن تاب منه قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾[(٢)] أي لمن مات على ذنبه من غير توبة، وأما من تاب فإنه يغفر له كما سبق، قال تعالى: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾[(٣)].

والمقصود أن الذنوب قد يحصل لها ما يكفرها، وفي هذا يقول الشيخ: «**أما الذنوب الصغائر فيكفرها[(٤)] اجتناب الكبائر كما قال تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلاً كَرِيماً﴾ كما تكفرها الصلوات الخمس وصلاة الجمعة وصيام النوافل والأذكار الواردة وغيرها كما يذكر في الأحاديث، أما الكبائر فلا يكفرها إلا التوبة النصوح**»[(٥)].

وقال في التعليق على حديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي فيه: ((فكذلك مثل

(١) مدارج السالكين: (١/٢٣٧).

(٢) النساء: من الآية٤٨.

(٣) الزمر:٥٣.

(٤) في الأصل «فتكفرها».

(٥) إعانة القريب المجيب: (٢/٢٦٦).

الصلوات الخمس يمحوا الله بهن الخطايا))[1]، قال:

«**قال العلماء: إن الغفران في هذه الأحاديث المرتب على أداء عبـــادة يكـــون للذنوب الصغائر فقط لا الكبائر، أما بالنسبة للذنوب الكبائر فلا يغفرهـــا إلا التوبـــة الصادقة، وإن كان في حقوق المخلوق فلابد من رد الحق إلى صاحبه أو وارثه والتوبـــةِ النصوحِ، إلا في الحج ففيه خلاف.....**»[2].

أي أن الصغائر مقيد غفرانها باجتناب الكبائر، أما الكبائر فلابد فيها من التوبـــة، ومما يدل على ذلك قوله رحمه الله تعالى بعد ذكر مجموعة من النصوص الدالة على غفران بعض الأعمال للذنوب: «**والأحاديث الواردة في غفران الذنوب للمتوضئ والمـــصلي جماعة، وللصائم يوم عرفة ويوم عاشوراء وغير ذلك من الأحاديث كثيرة، وقد قـــال المحققون فيها إنها محمولة على غفران الصغائر**[3]**، أما الكبائر فلا يغفرهـــا إلا التوبـــة النصوح**»[4].

وقال في بعض أجوبته في شأن عدم غفران الكبائر: «**إن عدم غفـــران الكبـــائر مذكور في الحديث نفسه، وهاك نص الحديث: ((الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان مكفرات لما بينهن ما لم تغش الكبائر)) متفق عليه**[5]**، فـــانظر إلى الحديث، قيد غفران الذنوب ما لم تغش الكبائر**»[6].

---

(١) رواه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة باب الصلوات الخمس كفارة، (١/١٧٩)، ومسلم في كتاب المساجد و مواضع الصلاة، باب المشي إلى الصلاة تمحى به الخطايا وترفع الـــدرجات، (١/٤٦٢).

(٢) إعانة القريب المجيب: (١/١٣٥)، وانظر: (١/٤٤١).

(٣) وهو مقيد باجتناب الكبائر كما تقدم.

(٤) تطهير المجتمعات ص: ١٢.

(٥) تقدم تخريجه وأنه في مسلم برقم ٢٣٣، وقد رواه من ثلاث طرق عن أبي هريرة، و لم أجده عند البخاري و لم يذكره في تحفة الأشراف إلا عند مسلم وغيره من أصحاب السنن.

(٦) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١١/٢٩)، (١٠/١٢).

وخلاصة ذلك أن الصغائر تغفر بأسباب كثيرة بشرط اجتناب الكبائر، وأن الكبائر والصغائر تغفر لمن تاب منها توبة صحيحة[1].

أما من لم يتب من كبيرته فهو موضوع هذا المبحث، وقد اختلف الناس في اسمه وحكمه، فقال بعضهم هو كافر مخلد في النار وهم الخوارج ومن شابههم، وقال قوم هو مؤمن كامل الإيمان من أهل الجنة وهم المرجئة، وقال أهل السنة والجماعة أنه مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته، وأنه تحت المشيئة، إن شاء الله عذبه وإن شاء غفر له، وفيما يلي تفصيل ذلك بإذن الله تعالى.

قال الشيخ رحمه الله تعالى: «**مذهب أهل السنة والجماعة سلفاً وخلفاً أن مرتكب الكبيرة أو المصر على الصغيرة لا يكون كافراً خارجاً عن نطاق الإسلام والإيمان، فلذا ينصون في كتب العقائد بأنهم لا يكفرون أهل القبلة بمطلق المعاصي والكبائر، كما قال السفاريني في منظومته:**

لا يخرج المرء من الإيمان   بموبقات الذنب والعصيان[2]

ولأهل السنة والجماعة أدلة من القرآن والسنة على كون العاصي غير كافر، وإذا كان غير كافر فليس مخلداً في النار....... لكن وإن لم يكن كافراً فهو فاسق، ويقال فيه مؤمن ناقص الإيمان كما قلت في النظم: "لكن يعد من ذوي النقصان" فهو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته»[3].

قال: «**وقالت أهل السنة سلفاً وخلفاً: العاصي إن لم يتب فهو تحت المشيئة إن شاء غفر له وإن شاء عذبه**

ومن يمت ولم يتب من الخطا   فأمره مفوض لذي العطا

---

(١) انظر: لوامع الأنوار: (١/٣٩٧-٤٠١).

(٢) لوامع الأنوار: (١/٣٦٦).

(٣) العقائد السلفية: (١/٤٣٥)، وانظر: (١/٤٣٨، ٤١٣-٤١٤)، الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٩٦، إعانة القريب المجيب: (١/٤٠٦).

فإن يشأ يعفو وإن شاء انتقم   وإن يشا أعطى وأجزل النعم[1]

دليلنا على أن الفاسق مؤمن قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحاً﴾[2] ولا توبة إلا من ذنب، فأمرهم بالتوبة بعد الذنب وسماهم مؤمنين، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ * إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾[3]»[4] أي فأثبت الأخوة الإيمانية بينهم مع وجود الاقتتال.

ثم ذكر حديث عبادة في الصحيحين الذي في خبر البيعة، وفي آخره: ((فمن وفى منكم فأجره على الله ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب به في الدنيا فهو كفارة له ومن أصاب من ذلك شيئاً ثم ستره الله فهو إلى الله إن شاء عفا عنه وإن شاء عاقبه))[5].

والمراد أن أهل السنة لا يحكمون بكفر صاحب الكبيرة الذي لم يتب منها، ولا يقولون هو كامل الإيمان، وإنما يقولون نقص من إيمانه بقدر ذنبه، فهو مؤمن بأصل إيمانه فاسق بقدر ذنبه، ولا يقولون هو مخلد في النار، ولا يقولون هو ممن يدخل الجنة ابتداءً من غير عذاب، وإنما يقولون هو متوعد بالعقوبة إن لم يغفر الله له، وهو تحت المشيئة إن شاء الله عذبه وإن شاء عفا عنه[6].

وخالف في ذلك الخوارج والمعتزلة، فقالوا هو مخلد في النار، وقالت الخوارج

---

(١) وهذه الأبيات للسفاريني في منظومته الدرة المضيئة، انظر شرحها: لوامع الأنوار: (٣٨٧/١).

(٢) التحريم: من الآية٨.

(٣) الحجرات:٩-١٠.

(٤) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٨/١-٢).

(٥) رواه البخاري في مواضع منها كتاب الإيمان باب ١١، ورواه مسلم في كتاب الحدود باب الحدود كفارات لأهلها: (١٣٣٣/٣).

(٦) انظر: العقائد السلفية: (٤٣٥/١-٤١٣)، الدرر السنية ص: ١٢٧-١٢٩، مع المراجع المتقدمة.

يسمى كافراً، وقالت المعتزلة لا مؤمن ولا كافر في مترلة بين المترلتين[1].

وقالت المعتزلة «**مخلدون في النار وعذابهم أهون من عذاب الكفار، فمخالفتهم أوجبت لهم الخلود، وبالنظر إلى إسلامهم وجب تخفيف العذاب**»[2].

وقولهم هذا مبني على أن زوال بعض الإيمان يَنقضُه كلَّه ويُذهبُه كلَّه، وأن الإيمان لا يتبعض فيذهب بعضه ويبقى بعضه، بل إما يبقى كله أو يزول كله، وعلى أن الناس يوم القيامة إما معذب وإما منعم كما تقدم بيانه في أول الفصل.

ولهم في ذلك بعض الشبه، ومن ذلك تعلقهم ببعض النصوص التي فيها نفي الإيمان أو الوصف بالكفر، كحديث: ((لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن))[3] وحديث: ((سباب المسلم فسوق وقتاله كفر))[4]، وكقوله: ((من رغب عن سنتي فليس مني))[5] وغيرها من نصوص الوعيد.

وقد بين الشيخ أن ما جاء من ذلك فيه نفي الإيمان، فالمراد نفي الإيمان الكامل[6] وأنه لو كان إذ ذاك عنده إيمان قوي لردعه عن الوقوع في هذه الرذيلة، وأنه يكون بسببها

---

(١) انظر: العقائد السلفية: (٤٣٥/١، ٤١٣/١)، و مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٨/١).

(٢) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٨/١)، وانظر: لوامع الأنوار: (٣٨٩/١).

(٣) رواه البخاري في كتاب الحدود باب ما يكره من لعن شارب الخمر وأنه ليس بخارج من الملة: (٢١١٧/٥)، ومسلم في كتاب الإيمان باب بيان نقصان الإيمان بالمعاصي ونفيه عن المتلبس بالمعصية على إرادة نفي كماله: (٧٦/١-٧٧).

(٤) رواه البخاري في كتاب الإيمان باب خوف المؤمن أن يحبط عمله وهو لا يشعر: (٤٠/١)، ورواه مسلم في كتاب الإيمان باب قول النبي صلى الله عليه وسلم سباب المسلم فسوق وقتاله كفر: (٨١/١).

(٥) رواه البخاري في كتاب النكاح باب الترغيب في النكاح: (١٦١٣/٤)، ومسلم كتاب النكاح باب استحباب النكاح: (١٠٢٠/٢).

(٦) انظر: الخطب المنبرية ص: ٩٢، إعانة القريب المجيب: (٣١١/١، ٥١٤/١، ٢٢٣/٢)، إعلام الأنام ببيان الغناء الحلال والحرام ص: ٢٨.

ناقص الإيمان معرضاً للعقوبة إن شاء الله ذلك[1].

أو أنه يحمل على الاستحلال، أي أنه يكون موصوفاً بالكفر أو ينفى عنه الإيمان إذا كان مستحلاً لذلك[2]، وإلا كان كفراً أصغر، وكفر نعمة، لأن ما أطلق عليه لفظ الكفر و لم يكن كفراً مخرجاً م الملة فلا يترل عن درجة الكبيرة[3].

وأما قوله: ((فليس مني)) كما في حديث: ((من رغب عن سنتي فليس مني)) فالمعنى أنه ليس على ديني الكامل، وليس من أهل هدي وطريقتي[4].

وللشيخ رحمه الله تعالى في كتابه كشف الشبهات وحل المشكلات جواباً مفصلاً في الرد على من تعلق ببعض هذه النصوص، وخلاصة ذلك أن النصوص متضافرة مع إجماع المسلمين على أن العصيان ليس كفراً، وأن العاصي يدخل الجنة وإن طال مكثه في النار ما لم يتلبس بكفر أو شرك، وأن هناك أجوبة كثيرة عن مثل هذه النصوص التي تعلق بها الخوارج، ومنها:

١. أنها لمن استحل.
٢. أن ذلك يكون سبباً في الدخول إلى النار وأن التمادي فيه قد يكون سبباً في خروجه من الدين والخلود في النار.
٣. أن النفي "أي نفي دخول الجنة" واقع على حالة من الحالات وزمن من الأزمان، لا على كل الحالات وكل الأزمان[5].

ومن كلامه رحمه الله تعالى في إبطال قول الخوارج ومن شاههم قوله: «**ودعوى**

---

(١) انظر: تطهير المجتمعات ص: ١٦٨، إعانة القريب المجيب: (١٣٤/٢)، كشف الشبهات: (٢٤/٤-٢٥).

(٢) انظر إعانة القريب المجيب: (١٣٤/٢)، الخمر وسائر المسكرات ص: ١٣٤، تطهير المجتمعات ص: ٢٦٨، ٢٧٧.

(٣) تطهير المجتمعات ص: ٢٩٣.

(٤) انظر: تطهير المجتمعات ص: ١١٣، إعانة القريب المجيب: (٥٠١/١، ٥٧٥)، (١٠/٢، ٢١٨، ٢٣٩، ٩٨).

(٥) كشف الشبهات ص: (١٢٩/١-١٢٨).

كون مرتكب الكبيرة يكون كافراً، باطلةٌ، وغفلةٌ عن سيرة الرسول وأصحابه، فقد أُتي بشارب خمر في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم شرب مرتين أو ثلاثاً، وأقاموا عليه الحد، فلعنه بعض الصحابة، فقال الرسول صلى الله عليه وسلم لا تلعنه فإنه يحب الله ورسوله.

ورجم رجلاً قد زنى، وامرأة قد زنت، وصلى عليهما، فلو كان شارب الخمر كافراً لما منع الرسول من لعنه، ولو كان الزاني كافراً لما صلى عليه ....»[1].

فنصوص القرآن والسنة وسيرة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه دالة على بطلان قول الخوارج بتكفير صاحب الكبيرة والحكم بتخليده في النار مع ما فيه من خرق إجماع المسلمين الثابت قبل خروج الخوارج وبعدهم، والله تعالى هو الهادي والموفق، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) تنزيه السنة والقرآن ص: ٨٥-٨٦.

المبحث السادس: جهوده في بيان حكم تارك الصلاة.

لقد بين الشيخ رحمه الله تعالى في غير ما موضع أهمية الصلاة وعظيم مكانتها عند الله تعالى، ومن ذلك قوله رحمه الله تعالى:

«**الصلاة ركن الدين وعماده المتين، وعنوان الاستقامة، ومثال الكمال، وباب التقوى، ومعين الإخلاص، ونور الإيمان، وهي شعار الأنبياء والصالحين، وديدن الأولياء والمتقين، وهي العلامة الفارقة بين المؤمنين والكافرين، وصلة بين العبد ورب العالمين، فرضها الله سبحانه وتعالى ليلة الإسراء والمعراج بغير واسطة جبريل الأمين .... ولا غرو إذا كانت بهذه المترلة الراقية لأنها قد حوت من أنواع العبادات ما لم يحو غيرها، ففيها قراءة القرآن والدعاء والتضرع والخشوع والركوع والسجود المبرهنة على كمال خضوعِ العبد لربه وافتقاره إليه، وفيها الصمت عن كلام الدنيا عبارة عن صوم دقائق**[1]**، وفيها الإقرار لله بالوحدانية والربوبية، واعتراف المصلي بالعبودية، والإقرار لمحمد بالرسالة، ومن ضمنها الإيمان بنبوات الأنبياء ورسالاتهم، وفيها إهداء أسمى التحيات لله، والسلام على عباده الله، والصلاة على رسوله وعلى آله.....**»[2].

وقال في بعض خطبه: «**يا أيها الناس اتقوا الله وأطيعوه، ومن أعظم التقوى إقامة الصلاة والمحافظة على شروطها وآدابها وأداؤها في أول الأوقات، وقد فرضها الله على كل بالغ عاقل من الإناث والذكور والعبيد والأحرار .....**»[3].

وإذا تبين فضل الصلاة ومترلتها في الدين وأنها ثاني أركان الإسلام، فاعلم أن أهل العلم قد اختلفوا في حكم تارك الصلاة، وقد بحث الشيخ رحمه الله تعالى هذه المسألة في

---

(١) كذا في الأصل، وكأن العبارة فيها سقط.

(٢) إعانة القريب: (١/١٣٧-١٣٨).

(٣) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١/٣١)، وانظر: (٥١/٢٩)، وأسئلة الإذاعة ص: ٩، ٣٠-٣١.

عدة مواضع من كتبه(١) وأشار إليها في مواضع كثيرة(٢).

فأما من ترك الصلاة جاحداً لوجوبها فقد اتفق أهل العلم على كفره وخروجه من دائرة الدين ولحوقه بالكفرة الملحدين.

بل قرر رحمه الله تعالى أن من جحد شيئاً من شروطها يكفر بذلك، كمن زعم أنه لا داعي للصلاة أثناء العمل لأنها تعطل عنه ويمكن أداؤها بعد الانتهاء من العمل، فقال بعد بيان أدلة أن الصلاة مفروضة بأوقاتها المعلومة: «**وقد أجمع المسلمون أن الأوقات من شروط الوجوب الصحة**(٣) **للصلاة، ومن الأمور المفروضة، فمن زعم أنه لا داعي للصلاة في أثناء العمل لأنها تعطله، فقد خالف إجماع المسلمين وكفر بالله رب العالمين، إن كان لا يعتقد بفرضية الوقت** ....»(٤).

وأما من تركها كسلاً وتهاوناً غير جاحد لوجوبها فقد قرر الشيخ رحمه الله تعالى تقريراً واضحاً في جميع تلك المواضع أن القول بكفره مسألة خلافية بين أهل العلم من أئمة المذاهب الأربعة وغيرهم، وبين أيضاً أن القول الراجح الذي تسنده الأدلة هو القول بكفر تارك الصلاة ولو تهاوناً وكسلاً.

قال رحمه الله تعالى في جواب لسؤال عن حكم تارك الصلاة:

«**أجمع أهل العلم من سائر المذاهب أن تارك الصلاة جاحداً لوجوبها كَفَرَ وخَرَجَ عن ملة الإسلام، وهكذا الحكم فيمن جحد ركناً لها كالركوع والسجود أو**

---

(١) انظر: تطهير المجتمعات ص: ٨٥-٨٩، إعانة القريب المجيب: (١/١٣٧-١٣٩)، تحذير المسلمين عن البدع والابتداع في الدين ص: ٣١١، الجمعة ومكانتها في الدين ص: ١٤٣، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٥/١٣٤، ٢٠٢)، (٣/٥) وما بعدها،(٢٩/٥١)، أسئلة الإذاعة ص: ٧٩ وما بعدها، وغيرها.

(٢) العقائد السلفية: (١/٤٠٥)، إعانة القريب المجيب: (١/١٥٢، ١١٢)، أسئلة الإذاعة ص: ٩، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢١/١٤٤)، (٨/٣٣)، (٧/١٤)، (٣١/١-٥).

(٣) كذا في الأصل ولعله من (شروط الوجوب وشروط الصحة).

(٤) أسئلة الإذاعة ص: ٧٦-٧٩، وانظر: المغني لابن قدامة: (٢/٣٥٩).

شرطاً مجمعاً عليه كستر العورة واستقبال القبلة والوضوء والتيمم[1].

وأما من اعتقد وجوبها وتركها تكاسلاً وتشاغلاً بما لا يعد في الشرع عذراً فقد اختلف العلماء، فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي لا يكفر بل يفسق، ويستتاب، فإن لم يتب قتل حداً عند الإمام مالك والشافعي وغيرهما، لما ورد في الحديث الذي رواه البخاري ومسلم عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله))[2].

وقال أبو حنيفة لا يقتل بل يعزر ويحبس حتى يصلي.

وقال الإمام أحمد وهو قول إسحاق بن راهويه وعبد الله بن المبارك والنخعي والحكم بن عتيبة وأبي وأيوب السختياني[3] وأبي داوود الطيالسي وأبي بكر بن شيبة وغيرهم وطائفة من العلماء بكفره للحديث.

وحجة الإمام أحمد ومن معه ما رواه مسلم وأبو داوود والترمذي عن جابر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة))[4]».

ثم قال: «**وعن بريدة قال: قال رسول الله: ((العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة،**

---

(١) انظر: المغني لابن قدامة: (٣/٣٥٩).

(٢) الحديث تقدم تخريجه ص: ١٨٥، قال ابن قدامة ما معناه أن هذا الحديث حجة لمن قال بكفر تارك الصلاة، وليس فيه حجة لمن قال بعدم كفره، لأنه قال فيه إلا بحقها، والصلاة من حقها، انظر: المغني: (٣/٣٥٣)، وعلى كل حال فهو من النصوص العامة التي تقابل بالمخصص، كما سيأتي في كلام الشيخ رحمه الله.

(٣) في الأصل (وأبي أيوب السختياني).

(٤) رواه مسلم في كتاب الإيمان باب بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة: (١/٨٨)، ورواه أبو داوود في كتاب السنة باب في رد الإرجاء: (٥/٥٨)، والترمذي في أبواب الإيمان باب ما جاء في ترك الصلاة: (٥/١٤).

فمن تركها فقد كفر))[1] رواه أحمد وأصحاب السنن.

وحمل الأئمة الثلاثة أحاديث التكفير على الجاحد أو المستحل للترك، وعارضوها ببعض النصوص العامة كقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾[2].

ثم ذكر قول الشوكاني وتعقبه في بعض كلامه، ثم قال: «**فأحسن جواب أن تقول للقائلين بعدم كفره متمسكين بتلك العمومات: إن ما تحتجون به عام، وأحاديث كفر تارك الصلاة خاصة، والخاص يقضي على العام، والله أعلم**»[3].

وقد توسع الشيخ رحمه الله تعالى في الاستدلال على ذلك في كتابه تطهير المجتمعات[4] فقال: الكبيرة الثالثة عشرة: ترك الصلاة تعمداً، قال الله تعالى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ * قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ ....﴾[5] ثم قال:

«**فالآية أوضح دليل على أن تارك الصلاة من أصحاب الجحيم والعياذ بالله**» ثم ذكر بعض الآيات والأحاديث والآثار وأقوال أهل العلم.

وما قرره الشيخ رحمه الله تعالى هو الذي تسنده الأدلة كما قال وعليه جمع من المحققين كالعلامة ابن القيم وشيخ الإسلام ابن تيمية، قال الشيخ في العقائد السلفية:

«**والشيخ** –أي ابن القيم– **يدندن حول تكفير تارك الصلاة كسلاً لا اعتقاداً**»[6].

---

(١) رواه الترمذي في أبواب الإيمان باب ما جاء في ترك الصلاة: (١٥/٥)، والنسائي في كتاب الصلاة باب الحكم في ترك الصلاة:(٢٣١/١)، وابن ماجة في كتاب الصلاة باب ما جاء في ترك الصلاة: (٣٤٢/١)، ورواه أحمد في المسند: (٣٧٠/٣، ٣٨٩).

(٢) النساء: من الآية٤٨.

(٣) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٥/٣-٧)، (٢٠٢/٥-٢٠٤)، وانظر: (١٣٤/٥)، إعانة القريب المجيب: (١٣٩/١)، تحذير المسلمين ص: ٣١١.

(٤) انظر ص: ٨٥-٨٩.

(٥) المدثر:٤٢-٤٣.

(٦) (٤٠٥/١).

أما شيخ الإسلام ابن تيمية فقد أشار إلى ذلك في كتاب الإيمان الأوسط[1] بعد أن ذكر الأقوال في المسألة قال: وهي روايات عن أحمد، وقال: «وأما الذين لم يكفروا بترك الصلاة ونحوها فليست لهم حجة إلا وهي متناولة للجاحد كتناولها للتارك، فما كان جوابهم عن الجاحد كان جواباً لهم عن التارك»[2].

فإن استدلالهم استدلال بالعمومات في مقابل التخصيص، وهو استدلال ضعيف كما قال الشيخ ابن حجر رحمه الله تعالى.

قال شيخ الإسلام: «وأجود ما اعتمدوا عليه قوله صلى الله عليه وسلم: ((خمس صلوات كتبهن الله على العبد في اليوم والليلة، فمن حافظ عليهن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة، ومن لم يحافظ عليهن لم يكن له عند الله عهد إن شاء عذبه وإن شاء أدخله الجنة))[3].

قالوا فقد جعل غير المحافظ تحت المشيئة، والكافر لا يكون تحت المشيئة، ولا دلالة في هذا، فإن الوعد بالمحافظة عليها، والمحافظةُ فعلها في أوقاتها كما أمر، كما قال تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلاةِ الْوُسْطَى﴾[4] وعدم المحافظة يكون مع فعلها بعد الوقت كما أخر النبي صلى الله عليه وسلم صلاة العصر يوم الخندق، فأنزل الله آية الأمر بالمحافظة عليها وعلى غيرها من الصلوات.

وقد قال تعالى: ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ

---

(١) انظر: الفتاوى: (٧/٦٠٩-٦١٥)، وانظر: (٧/٣٠٢)، وانظر: المغني لابن قدامة: (٣/٣٥١-٣٥٨)، وشرح مسلم للنووي: (٢/٧٠-٧١).

(٢) الفتاوى: (٧/٦١٣-٦١٤).

(٣) رواه أبو داوود في كتاب الصلاة باب ما جاء في المحافظة على وقت الصلاة: (١/٢٩٦)، وابن ماجة في كتاب الصلاة باب ما جاء في فرض الصلوات الخمس والمحافظة عليها: (١/٤٤٩)، والنسائي في كتاب الصلاة باب المحافظة على الصلوات الخمس: (١/٢٣٠)، وصححه الشيخ الألباني كما في صحيح ابن ماجة: (١/٤١٨) برقم: ١١٥٨.

(٤) البقرة: من الآية٢٣٨.

فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيّاً﴾[1] فقيل لابن مسعود وغيره: ما إضاعتها؟ فقال: (تأخيرها عن وقتها) فقالوا: ما كنا نظن ذلك إلا تركها، فقال: (لو تركوها لكانوا كفاراً.....)[2]»[3].

«ومن الأمور المترتبة على ترك الصلاة على القول بكفره وهو الصحيح الذي تؤيده الأدلة:

١. يعد من زمرة الكفار.

٢. لا يجوز أن يتزوج بامرأة مسلمة تؤدي الصلاة وسائر الأركان.

٣. لا تقبل شهادته لأنه إما أن يكون كافراً أو فاسقاً، والكفر أليق.

٤. يجب أن يقتل إن لم يتب.

٥. لا يغسل ولا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين.

٦. لا يرث من أقاربه المسلمين ولا يرثونه، بل ماله لبيت أموال المسلمين.

أما في الآخرة فقد أعد الله له جهنم وساءت مصيراً، ويكون مخلداً فيها إن لم يتب قبل الموت.....»[4].

«وخلاصة الكلام أن من ترك الصلاة إن كان جاحداً لوجوبها أو زاعماً أنها رياضة من الرياضات يقوم مقامها أي عمل رياضي فهذا كافر بإجماع المسلمين......

وأما إذا تركها كسلاً مع اعتقاد فرضيتها فهذا أيضاً يستتاب فإن تاب والتزم بأدائها فبها ونعمت، وإلا فيقتل.

لكن هل يقتل حداً أو كفراً؟ قال الجمهور ومنهم الإمام الشافعي ومالك يقتل حداً، وحكمه مسلم فاسق، وعليه فيغسل ويصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين ويرث ويورث.

وقال طائفة من العلماء ومنهم الإمام أحمد يقتل كفراً كالمرتد، فالإمام أحمد لا

---

(١) مريم:٥٩.

(٢) رواه ابن جرير في تفسير الآية، (٣٥٥/٨)، وانظر الدر لمنثور للسيوطي (٤٩٩/٤).

(٣) الفتاوى: (٦١٤/٧) الإيمان الأوسط ص:٥٦٣.

(٤) تطهير المجتمعات ص: ٨٩.

فرق عنده بين أن يتركها جحداً بوجوبها أو كسلاً مع اعتقاد وجوبها في كونه كافراً»[1].

وبذلك يعلم أن هذه المسألة من المسائل الاجتهادية بين أهل السنة، ولا يصلح فيها التشنيع على المخالف فيها ورميه بشيء من البدع كما يفعله بعض الجهلة والمتعصبة، لأن الخلاف في هذه المسألة لم يقم على مجرد الرأي والهوى، وإنما قام الخلاف فيها لأدلة خاصة في شأن الصلاة تنازع أهل العلم في دلالتها أهي على الكفر الأكبر أم الأصغر كما هو واضح مما سبق، والله تعالى الموفق والهادي والحمد لله رب العالمين.

---

(١) إعانة القريب المجيب: (١/١٣٩).

المبحث السابع: جهوده في بيان تفصيل القول في علاقة العمل بالإيمان.

لقد تقدم في المبحث الأول بيان قول أهل السنة والجماعة في الإيمان، وأنه اعتقاد وقول وعمل يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، ثم غلا الخوارج ومن شايعهم، فكفّروا من فرط في شيء من العمل وقالوا بخلوده في النار، وجفا المرجئة بأصنافهم فأخرجوا العمل من الإيمان.

وهذا المبحث هو في بيان أهمية العمل وعلاقته بالإيمان، وفي ذلك رد على المرجئة الذين أهملوا جانب العمل حتى ألغوه تماماً، سواء في جانب الإتيان بالطاعة أو مقارفة المعصية، حتى قالوا لا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة، وفي هذا المذهب من الفساد والإغراء بالمعاصي وفتح أبواب الشرور والشهوات ما لا يخفى على عاقل مؤمن، وقد بين الشيخ مراراً وتكراراً أهمية العمل، وأن الإيمان يدعو إلى العمل، وأنه لا تتحقق النجاة إلا بالعمل، وفيما يلي بعض النقول عنه رحمه الله تعالى في تقرير ذلك.

قال رحمه الله تعالى: «**إن دين الإسلام دين عقيدة وشريعة**» وبعد أن ذكر ما يجب اعتقاده إجمالاً قال: «**وأما الشريعة فهي الأعمال الظاهرة كالصلاة، والصيام، والزكاة، والحج، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والبر بالوالدين، وصلة الأرحام، وسائر الأحكام في البيوع والأنكحة وغيرها.**

فلا بد لكل من يدعي الإيمان أن يقوم بالأعمال الصالحة التي أمر الله بها ورسوله، فالإيمان والعمل الصالح مقترنان، فإذا ترك من يدعي الإيمان الأعمال الصالحة أو بعضها فلا يكون صادقاً في إيمانه، فالإيمان تصديق بالجنان وقول باللسان وعمل بالأركان، كما قال بعضهم:

إيماننا قول وقصد وعمل تزيده التقوى وينقص بالزلل

وتقريراً لما قلنا من أن الإيمان والعمل الصالح مقترنان، فلا إيمان بلا عمل ولا عمل بلا إيمان، نورد إليكم بعض الآيات القرآنية بهذا الشأن، قال الله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ * إِنَّ الْأِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ * إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا

بِالصَّبْرِ﴾(١) وقال تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ * وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرّاً يَرَهُ﴾(٢) وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلاً﴾(٣) وقال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾(٤) وقال تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحاً مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾(٥).

والآيات في هذا الشأن كثيرة، وكلها تقرن الإيمان بالعمل الصالح ليعلم الناس أن مجرد دعوى الإيمان من غير أن يؤيده عمل لا يقبل، وأن هذه الدعوى(٦) من الأماني الكاذبة»(٧).

وقال رحمه الله تعالى: «**وينبغي له** -أي العبد- **أن يعتقد بقلبه معنى هاتين الشهادتين بكل يقين لا يعتوره شك، ولا ريب، ثم يقوم بالأعمال ببدنه وسائر أعضائه تلك الأعمال التي شرعها الله ورسوله من العبادات المالية والبدنية، فإذا فعل ذلك فقد أصبح مؤمناً كاملاً، وصار من المفلحين الفائزين.**

وأما مجرد ادعائه الإيمان والإسلام بدون أن يأتي بالأعمال المشروعة، أو يضيف إلى ترك الأعمال التلبس بالمحرمات، فذلك الادعاء كذب وزور ليس له حقيقة ولا نصيب من الصحة، إذ لو كان مؤمناً، وكانت شجرة الإيمان في قلبه راسخة لأثمرت الأعمال الصالحة.

وإليكم البرهان على ما قلنا، قال الله تعالى: ﴿الم * ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ

---

(١) العصر:١-٢-٣.

(٢) الزلزلة:٧-٨.

(٣) الكهف:١٠٧.

(٤) الجاثـية:٢١.

(٥) النحل:٩٧.

(٦) في الأصل (الدعوَ).

(٧) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٤/٢٤).

هُدىً لِلْمُتَّقِينَ * الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ * وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ * أُولَئِكَ عَلَى هُــدىً مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾» ففسر الآيات ثم قال:

«**فانظر رعاك الله كيف جعل إقامة الصلاة والإنفاق مضافين إلى الإيمان بالقرآن وبالكتب السالفة وبالآخرة.....**»[1].

وقال: «**وثمرة الإيمان العمل، فإذا لم يكن عمل فلا إيمان كامل**»[2].

وتقدم قوله: «**فإذا ترك من يدعي الإيمان الأعمال الصالحة أو بعضها، فلا يكون صادقاً في إيمانه .....**».

ومن كلامه الدقيق في ذلك قوله: «**فترك العمل إما يذهب الإيمان بالكلية كترك الصلاة، أو يضعفه، فإذا صار ضعيفاً، وتمادى في ترك العمل ولم يترجر عن المنهيات فلا بد أن يذهبَ الإيمانُ وينسلخَ منه**[3]»[4].

وقد دل كلام الشيخ المتقدم على أنه لا يتحقق الإيمـــان الواجـــب، ولا يكـــون صاحبه صادقاً في دعواه ذلك إلا بالإتيان بالأعمال الصالحة المأمور بها شرعاً، أمر إيجاب، كما أنه لا يتحقق له الإيمان المستحب حتى يأتي بالشعب المستحبة.

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٧/٦٨جـ-٦٩)، وانظر: ص: ٦٩-٧٢، ففيها بعض الآيات والاستدلالات، وانظر: إعانة القريب: (٢/٤٠٣-٤٠٥)، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢٤/٣)، محاضـــرات ص: ٣، ٨١-٨٣، وانظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بـــن حجـــر رحمـــه الله: (٢١/١١)، (٢٩/٦٩-٧٠)، والخطب المنبرية ص: ٢٧.

(٢) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢١/١١).

(٣) المراد أنه يفضي به التهاون إلى فعل ما يكفر به، فعند ذلك يخرج من الإيمان بالجملة، كما قـــال العلماء: «المعصية بريد الكفر» وأما المعاصي إن لم يصحبها شيء من المكفرات فإن صـــاحبها مسلم لم يخرج بها من الإسلام، وهو تحت مشيئة الله تعالى إن شاء غفر له وإن شاء عذبه.

(٤) محاضرات ص: ٣، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمـــد بـــن حجـــر رحمـــه الله: (٢١/١١)، وفيه «يذهب الإيمان كله».

ودل أيضاً على أن العمل الذي يكون تاركه كافراً بتركه هو الصلاة، وما سوى ذلك فإن تركه ضعف في الإيمان ونقص من كماله الواجب، وأن ترك ذلك يعرضه لعذاب الله وسخطه وأليم عقابه، ويبعد صاحبه عن وصف الإيمان الكامل، وعن سيما المؤمنين.

وقد بين الشيخ ذلك في مقال له بعنوان "الإيمان والحج في الإسلام" فقال: «... **وأما العمل بالأركان أي بالجوارح، فالمقصود به الأعمال الظاهرة كالصلاة والصيام والحج والجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وما إلى ذلك، إذا ترك هذه الأعمال أو بعضها ففيه تفصيل.**

وخلاصته: من ترك ركناً من أركان الإسلام كالزكاة والصيام والحج جاحداً لوجوب ذلك فهو كافر مرتد بإجماع المسلمين، أما تارك الصلاة إن جحد الوجوب فهو كافر بلا خلاف، وإن تركها كسلاً وتهاوناً بلا عذر، ففيه خلاف، والراجح كفره»[1].

وهذا يبين أن العمل الذي هو من الإيمان، وعلامةٌ على صدق صاحبه في دعواه الإيمان، أنه على مراتب وليس على مرتبة واحدة، فمنه ما يدل عدمه على ضعف الإيمان ونقصه من كماله الواجب، ومنه ما يدل عدمه على نقص الإيمان المستحب، ومنه ما يكون عدمه ناقضاً للإيمان وهو ترك الصلاة على الراجح عند الشيخ كما تقدمت الإشارة إليه.

فإن قال قائل: كيف يجتمع التصديق الجازم الذي لا شك فيه بالمعاد والجنة النار، ويتخلف العمل؟ وهذه الشبهة هي شبهة من يغلو في الأمر والنهي أو يرى أن مخالفة أي شيء منه يكون كفراً وهم الخوارج ومن تأثر بهم.

فنقول: هذه شبهة ذكرها الشيخ وقال في الجواب عنها: «**هذا لعمر الله سؤال صحيح، فاجتماع هذين الأمرين من أعجب الأشياء، ولكن هذا التخلف له عدة أسباب.**

أحدها: ضعف العلم ونقصان اليقين، ومن ظن أن العلم لا يتفاوت، فقوله من

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٧/٨٩).

أفسد الأقوال وأبطلها، وقد سأل إبراهيم الخليل ربه أن يريه إحياء الموتى عياناً بعد علمه بقدرة الرب ليزداد طمأنينة، كما قال تعالى مخاطباً إبراهيم: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ....﴾[١].

وثانيها: عدم استحضار الشخص لجلال الله وعظمته في كثير من أوقاته أو أكثرها وعند إتيانه بالأعمال أو ارتكاب المنهيات.

ثالثها: تقاضي الطبع وغلبة الهوى واستيلاء الشهوة.

رابعها: حب العاجلة ورُخَصُ التأويل، وإلف العوائد.

خامسها: غرور الشيطان وطول الأمل، ورقدة الغفلة.

وجماع هذه الأسباب يرجع إلى ضعف البصيرة والصبر واليقين.

ولهذا مدح الله أهل الصبر واليقين وجعلهم أئمة الدين، فقال الله: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾[٢]»[٣].

وفي مقابل من يغلو في أمر العمل، نجد هناك من يهون أمر العمل، بل يزعم أنه مادام ضمير الإنسان نقياً نزيهاً، سليم القلب، لا ينوي لأحد سوء، فإن ذلك يكفيه، وإن لم يعمل شيئاً من الأعمال، وإن وقع في المنهيات، وربما يستدلون على ذلك ببعض النصوص كقوله صلى الله عليه وسلم: ((من قال لا إله إلا الله حرمه الله على النار))[٤]، وحديث: ((نية المؤمن خير من عمله، وعمل المنافق خير من نيته))، وحديث: ((نية المؤمن أبلغ من عمله))[٥].

---

(١) البقرة: من الآية٢٦٠.

(٢) السجدة:٢٤.

(٣) كشف الشبهات وحل المشكلات: (١/١٦-١٨).

(٤) تقدم تخريجه ص: ٢٤١.

(٥) وكلاهما ضعيف، انظر: المغني عن حمل الأسفار للعراقي: (٢/١١٧١)، المقاصد الحسنة ص: ٤٤٥، كشف الخفا: (٢/٤٣٠)، الفوائد المجموعة ص: ٢٥٠، سلسلة الأحاديث الضعيفة برقم: ٢٧٨٩، ٦٠٤٥، وذكر ابن رجب عن يحيى بن أبي كثير قوله: (تعلموا النية فإنها أبلغ من العمل) [جامع العلوم والحكم: (١/٧٠)]، والمراد أن العبد يبلغ مع حسن نيته مبلغاً، ◄

قال الشيخ: «**وقد أسرف قوم وهم المرجئة، فاحتجوا بهذه الأحاديث، قالوا لا دخل للعمل في دخول الجنة، ولا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة، وهذا القول من الدين والصواب في مكان سحيق، وهو مخالف لقطعيات الدين وإجماع أئمة المسلمين، ومخالف الضرورة والمعقول**»[1].

ثم ذكر أن النصوص قد دلت على أن من ترك الصلاة أو شعيرة من شعائر الإسلام الكبرى فمصيره إلى النار[2]، وقال: «**وفي غير ما آية من كتاب الله أن أهل الجنة هم الذين آمنوا وعملوا الصالحات كما قال الله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلاً﴾[3]**»[4].

وبين أن العمل في القرآن هو الطريق إلى الجنة، قال تعالى: ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[5].

«**وقد عرف الله المؤمنين في آيات عدة بأوصاف، كقوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾[6] فالإيمان بلا عمل لا فائدة فيه، لأن الإيمان اعتقاد بالجنان وقول باللسان وعمل بالأركان.**

وكم في كتاب الله من الوعيد لمن عصاه كقوله: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً﴾[7] وقال: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ

عظيماً وأجرا كبيراً وذلك لأن الثواب على العمل متعلق بالإخلاص فيه وإرادة وجه الله تعالى، بل حتى المباحات يؤجر عليها من حسنت نيته فيها، بل يؤجر على العمل ولو لم يتمكن منه.

(١) كشف الشبهات وحل المشكلات: (٣/١٢٩-١٣٠).

(٢) كما في التفصيل الذي سبق ذكره.

(٣) الكهف:١٠٧.

(٤) كشف الشبهات وحل المشكلات: (٣/١٣٠).

(٥) النحل: من الآية٣٢.

(٦) الحجرات:١٥.

(٧) الجـن: من الآية٢٣.

يُدْخِلْهُ نَاراً خَالِداً فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾[1] **فهذه براهين قاطعة على أن الشهادتين وحدهما لا يعصمان من الكفر ولا من النار ولا يوجبان الجنة»**[2].

ثم بين رحمه الله تعالى أن من أوجه الرد على هذه الشبهة أنه لو صح التمسك بظاهر هذه النصوص في ترك ما عدا النطق بالشهادتين من العمل؛ لصح أيضاً أن النار محرمة على من قال ذلك ولو كفر بالملائكة والنبيين والكتب المترلة والبعث بعد الموت، وغير ذلك مما لم يذكر في الحديث، وهذا لا يقوله مِلِّيٌّ، ثم قال:

«إذن لا بد من معنى لهذه الأحاديث ومن مَحْمَلٍ، فالجواب: يجب أن نفهم حال رسول الله وحال الذين خاطبهم الرسول صلى الله عليه وسلم بتلك الأحاديث، لنستطيع فهمها ولنعصم من الضلال فيها، ونحن إذا نظرنا بعين البصيرة وجدنا الذين كانوا في زمن الرسول وأولئك المخاطبين بتلك الأخبار لم يكونوا يأبون منه إلا الشهادتين، فأما إذا أقر أحد منهم بأن لا معبود إلا الله وأن محمداً رسول الله لم يأبى الأعمال، ولم يمتنع من القيام بالطاعات التي جاء بها، بل أذعن لذلك جملة ..... فإذن قوله صلى الله عليه وسلم ((من شهد أن لا إله إلا الله حرمه الله على النار)) يريد من قبل دعوته التي جاء بها وهي التوحيد والتصديق أنه رسول الله، وذلك مستلزم للأعمال والطاعات، ولا يراد به أن يقول ذلك مع ترك الأعمال، فإن هذا لم يكن موجوداً في المخاطبين، ولا معهوداً في زمنهم، وحمل الأخبار على ما لا يعهد ولا يعلم لا يجوز مطلقاً»[3].

ثم ذكر وجهاً آخر، وخلاصته أن من شهد أن لا إله إلا الله وعرف معناها أوجب ذلك له عبادة الله وحده وامتثال أمره ونهيه، وكذلك من شهد أن محمداً رسول الله وجب عليه الإيمان بكل ما جاء به وطاعته فيما أمر والانتهاء عما نهى عنه، ومن لم يكن كذلك

---

(١) النساء: ١٤.

(٢) كشف الشبهات وحل المشكلات: (٣/١٣١-١٣٢).

(٣) كشف الشبهات وحل المشكلات: (٣/١٣٢-١٣٤).

لم يكن مؤمناً ولا شاهداً على الحقيقة[1]، فالإيمان الذي يدخل الجنة ويحرم على النار يشمل الإذعان بكل ما جاء به.

وكما أن تلك الأحاديث لا تصلح دليلاً على أن من قال لا إله إلا الله وإن لم يؤمن بعيسى أو نوح أو اليوم الآخر أنه في الجنة؛ كذلك لا تدل على أن من قال ذلك ولو لم يعمل أنه في الجنة[2].

وأما دعوى أن سلامة القلب ونقاء الضمير وحسن النية يكفي ولا حاجة إلى العمل، فقد بين الشيخ ضلالها ومناقضتها للدين من أوجه كثيرة، نشير إليها باختصار:

١- أن الإيمان بالله يستلزم التصديق بكل ما أمر به ونهى عنه.

٢- أن الإيمان قول باللسان واعتقاد بالجنان وعمل بالأركان، فدخل فيه العمل.

٣- هذا القول ينبئ عن خبث طوية وسوء نية، لأن قائله لا يعتقد بوجوب الشرائع اللازمة، بدليل أنه أقام نقاء الضمير مقام الأعمال المطلوبة، ولو آمن بالشرائع لعمل بها، لأن الإيمان بذلك يسوق إلى العمل به.

٤- هذا القول يناقض الشريعة ويهدمها، لأن الشريعة أوامر ونواهٍ، وقد زعم هذا أنه يستغني عن العمل بذلك بنقاء الضمير.

٥- أن في هذا القول استدراكاً على الله ورسوله وطعناً في الله ورسوله في هذه التشريعات والأوامر والنواهي التي لا حاجة لها، ويكفي عنها صفاء السريرة ونقاء القلب.

٦- أن هذا القول فيه نسبة الجهل إلى الرسول، لأن مفاده أنه لم يكن يعلم أن الوجدان الحي والقلب النظيف كاف في استقامة العبد وفلاحه.

٧- أن هذا القول في الحقيقة من دساس ومكائد الأعداء في القضاء على الدين وإضعافه، فإنهم كما زعموا أن الدين لله والوطن للجميع وأرادوا فصل الدين عن الحياة، يريدون أيضاً أن يقضوا على العبادة والأعمال الصالحة بدعوى أنه يكفي

---

(١) المراد هنا الحقيقة الكاملة.

(٢) انظر: كشف الشبهات وحل المشكلات: (٣/١٣٥-١٣٧).

نقاء الضمير.

٨- إذا كان نقاء الضمير وسلامة القلب كافياً عن العمل، فما الفرق بين المسلم واليهودي والنصراني؟! فالكل يدعي ذلك ويزعمه.

٩- إن هذا القول ينادي على صاحبه أنه لا يؤمن بالله ولا برسوله ولا بالبعث والجزاء، ولو آمن بالله لأطاعه، ولو آمن بالرسول لاتبعه وأطاعه، ولو آمن بالبعث والحشر والنشر والثواب والعقاب لعمل عملاً صالحاً ينجيه في ذلك اليوم.

١٠- هذا القول فيه تثبيط الناس عن العمل الصالح، وإغراء بهم لارتكاب الآثام واتباع الشهوات، وهذا يؤدي إلى الانصراف عن الدين والإعراض عن الشريعة.

١١- الآيات والأحاديث الدالة على بطلان هذا القول كثيرة، وقد تقدم بعضها[1].

وأما حديث: ((نية المؤمن خير من عمله، وعمل المنافق خير من نيته))، وحديث: ((نية المؤمن أبلغ من عمله)) قد بين رحمه الله تعالى أن الأول حديث ضعيف هالك لا يحتج به، والآخر موضوع.

والأول لو صح فمعناه أن النية المجردة من العمل خير من العمل المجرد عن النية، هذا وجه، والوجه الثاني أن يقال خيرية النية بالنسبة لمحلها، لأن محلها القلب، والقلب محل معرفة الله وتوحيده وحبه ومعرفة رسوله وحبه، والأعمال الظاهرة محلها الجوارح، فهذا وجه للتفضيل.

ووجه ثالث وهو أن التفاضل حاصل بين جزأين متلازمين كالصلوات الخمس فقيل أفضلها الصبح وقيل العصر وهو الأرجح مع أن الكل مفروض[2].

والحاصل أن النية المجردة عن العمل لا تقوم مقام العمل، وإن كان قد يثاب عليها إن كان صادقاً ولم يتمكن من العمل، والعبادات المفروضة لا تسقط بمجرد النية، كمن

---

(١) انظر: محاضرات ص: ٣-٩، الخطب المنبرية ص: ٢٧-٣٧، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٤/٢٤-٩)، (١١/٢١-٢٦)، إعانة القريب المجيب: (٤٠٣/٢-٤٠٥).

(٢) أي كما أن الصلوات تتفاضل ولا يغني بعضها عن بعض، فكذلك العمل والنية يتفاضلان ولا بد منهما جميعاً وإن كان بعضهما أفضل من بعض.

قصد الحج وأخذ بأسباب السفر و لم يتمكن لأمر منعه، أو سافر و لم يدرك الحج، فهـذا يثاب على قصده ولكن لا يسقط عنه الفرض، على أن النية تكون خيراً إذا كانـت نيـة عملٍ صالح، لا مجرد نقاء الضمير وسلامة القلب[1].

وخلاصة هذا المبحث أن العمل من الإيمان، وأنه دليل عليه، وأن عـدم العمـل ضعف في الإيمان، وأن مجرد التلفظ بالشهادة لا يحقق النجاة للعبد، بل يكـون معرضـاً للعقوبة على قدر ذنبه وإثمه إن لم يقع في ترك ما تركه كفر كالصلاة، أو إن لم يؤد به هذا التهاونُ والتقصيرُ إلى الوقوع في الكفر، وأن منزلة المؤمن عند الله بقدر ما يُحَصِّل مـن الإيمان اعتقاداً وقولاً وعملاً، والله تعالى الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

---

(١) انظر: الخطب المنبرية ص: ٣٠-٣١، محاضرات ص: ٨-٩.

المبحث الثامن: جهوده في بيان الكفر والشرك والنفاق وأنواعها والفرق بينها.

إن مما تتم به معرفة الشيء وبيانه، وتضبط حدوده وتميزه عن غيره، وتقطع اشتباهه، معرفة ما يضاده، فبضدها تتميز الأشياء.

وإذ تقدم الكلام على الإيمان وبعض ما يتعلق به من مباحث، فإن بيان ما يضاده من الكفر والشرك وحد ذلك وأنواعه وأسبابه مما يزيد الأمر وضوحاً، مع ما فيه من معرفة الشر لأجل الحذر منه والتحذير عنه.

وفي هذا المبحث سيكون الكلام بإذن الله تعالى عن معنى الكفر والشرك والنفاق وحقيقة ذلك وأنواعه، وفي المبحث التالي سيكون الكلام فيما يتعلق بما ينقل المرء من الإسلام إلى الكفر، وما يترتب على ذلك من أحكام[1]، والله الموفق.

فأما ما يتعلق بمعنى الشرك وأنواعه وأقسامه فقد تقدم في الباب الأول[2]، وخلاصة ذلك أن الشرك مأخوذ من الشركة، وهو اعتقاد أن في الخلق من يماثل المولى في الصفات أو يشاركه في الأفعال أو يصرف العبادة لغير الله سبحانه وتعالى[3]، وهو ثلاثة أقسام باعتبار مقابلته ومضادته للتوحيد بأقسامه الثلاثة، فشرك في الألوهية وشرك في الربوبية وشرك في الأسماء والصفات، وينقسم إلى قسمين باعتبار كونه مخرجاً من الملة أو لا، وهو المراد بقولنا شرك أكبر وشرك أصغر.

أما الكفر: فهو «**لغة التغطية والستر، ولهذا يقال للفلاح كافر لأنه يغطي الحب في التراب، والعرب تسمي الليل كافراً لأنه يستر الأشياء ويخفيها، قال تعالى: ﴿اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ﴾[4] ومعنى الكفار هنا: الزراع**»[1] أي عدم قبول ما جاء به

---

(١) وقد تكلم على ذلك وفصله وبينه شيخنا الشيخ إبراهيم بن عامر الرحيلي نفع الله به في كتابه: "التكفير وضوابطه".

(٢) ص: ١٥٧، ٢٤٥، ٢٥٤.

(٣) إعانة القريب المجيب: (١١٢/٢).

(٤) الحديد: من الآية ٢٠.

النبي صلى الله عليه وسلم من ربه.

قال رحمه الله تعالى: «**وفي الشرع: الكفر هو رد الحق بعد معرفته**»[2].

وقال أيضاً: «**ومن أنكر الرب نسميه كافراً، لأن الكفر بمعنى الجحد والستر، وكذا من أنكر البعث أو نبياً من الأنبياء أو كتاباً من الكتب السماوية، أو أحل محرماً أو حرم مباحاً مجمعاً عليهما**

والكفر أنواع:

كفر عناد ككفر أبي جهل.

وكفر إباء ككفر إبليس.

وكفر جحد ككفر فرعون»[3].

وذكر الشيخ رحمه الله تعالى في معرض رده على من جعل الإيمان هو التصديق أن الكفر يكون بالتكذيب كما يكون بغيره من أنواع الكفر[4].

وقد انتظم فيما تقدم من العبارات ستة أو سبعة من أنواع الكفر.

وهذه الأنواع التي ذكرها الشيخ هي من قبيل الكفر الأكبر المخرج من الملة، وهي راجعة إلى اعتبار السبب الباعث إلى الكفر، هل هو معاندة الشرع، أو الإباء والامتناع منه، أو الجحود له.

والشيخ رحمه الله تعالى لم يرد بذكر هذه الأنواع الاستقصاء، وإنما التمثيل بأشهرها التي ربما يدخل فيها غيرها مما ذكره أهل العلم.

فالجحود والتكذيب والإنكار بمعنى، والإباء والاستكبار والإعراض أيضاً بينها

---

(١) الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٩٢، مجموع مقالات ص: ١٠٥.

(٢) الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٩٢، مجموع مقالات ص: ١٠٥.

(٣) العقائد السلفية: (٦٤/١)، وانظر: إعانة القريب المجيب: (١٥٨/٢)، الشرح الوسط ص: ١١-١٢، تقارير مهمة على الدرر السنية ص: ٥، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٣٩/٧).

(٤) العقائد السلفية: (٤٠٨/١).

تقارب، والعناد والاستكبار أيضاً بينها تقارب[1].

ومن المناسب الإشارة إلى أن الكفر ينقسم باعتبار حكمه إلى أكبر وأصغر، فالأكبر ما كان مخرجاً من الملة، والأصغر ما كان دون ذلك.

قال ابن القيم رحمه الله تعالى: «فأما الكفر فنوعان، كفر أكبر وكفر أصغر، فالكفر الأكبر هو الموجب للخلود في النار، والأصغر موجب لاستحقاق الوعيد دون الخلود»[2].

وأما **النفاق في اللغة** فهو: «**الدخول من باب والخروج من باب كاليربوع**»[3] «**وأصل النفاق أن تبطن خلاف ما تظهر**»[4].

وأما شرعاً فهو قسمان، عملي واعتقادي، «**فالعملي: هو الذي جاء في الحديث الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم:** ((**آية المنافق ثلاث، إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا ائتمن خان**)) [5]**، وهذا القسم لا يخرج صاحبه عن الملة، بل يكون فاسقاً.**

والقسم الثاني: النفاق الاعتقادي، وهو إظهار الإيمان وإبطان الكفر، وفي العصور المتأخرة سمي زنديقاً، وفي هذا القسم نزلت السورة»[6] أي سورة المنافقون.

وفي بيان وجه تسمية كلا القسمين نفاقاً يقول رحمه الله تعالى: «**أن كليهما إخبار بخلاف الواقع وما في نفس الأمر، فكما أن المنافق الاعتقادي يظهر الإسلام ويخبر غيره بأنه مسلم وفي الباطن كافر، فكذلك الكاذب والخائن ومخلف الوعد، فهؤلاء أظهروا وأخبروا خلاف ما هو الواقع**»[7].

---

(١) انظر: التكفير وضوابطه لشيخنا الشيخ إبراهيم بن عامر الرحيلي.

(٢) مدارج السالكين: (٣/٣٣٧).

(٣) إعانة القريب المجيب: (٢/٢٣٥).

(٤) الجمعة ومكانتها في الدين ص: ٣٣٥.

(٥) رواه البخاري في مواضع منها كتاب الإيمان باب علامة المنافق، (١/٣٥)، ومسلم في كتاب الإيمان باب خصال المنافق، (١/٧٨).

(٦) الجمعة ومكانتها في الدين ص: ٣٣٥.

(٧) الجمعة ومكانتها في الدين ص: ٣٣٥، وانظر: إعانة القريب المجيب: (٢/٢٣٥).

ولما كان المنافق يخالط المسلمين ويظهر الإسلام كان خطره أعظم من غيره من المشركين والكفار، ولذا حذر الله منهم عباده، وذكر في القرآن أوصافهم ليُعرَفُوا ويُحْذَرُوا، كما في سورة البقرة وبراءة والمنافقون وغيرها[1].

وفي بيان آثارهم السيئة على الأمة يقول الشيخ رحمه الله تعالى: «**وحينما انتشر الدين ودخل الناس فيه أفواجاً من العرب والعجم والأقربين والأبعدين، كثر أهل النفاق من اليهود والنصارى والمجوس وسائر الوثنيين، ولعبوا في السياسة دوراً هاماً، وكذبوا على الله ورسوله، واستعان بهم الشيطان على الفتنة والتفريق بين المؤمنين قديماً وحديثاً، وما كثر القتل وتعاقبت الدول في البلاد الإسلامية إلا بعمل المنافقين، وما تعددت المذاهب الباطلة والسبل الضالة إلا بما صنعوه من الأحاديث المكذوبة وزينوه من الأهواء والآراء الشيطانية، مؤيدين لها ببطال التفسير والنظريات الفلسفية، وأدخلوا من الخرافات والقصص ما ملئوا به دواوين الإسلام، وفتنوا به ضعفاء العقول وأشباه العلماء، ومن أخبار الزنادقة ومن لف لفهم –ممن يظهر الإسلام ويبطن الكفر– ما يدلك على عظيم الخطر، وكبير الفتنة في عقائد المسلمين والأحكام المنصوص عليها في القرآن والحديث بأفعال المنافقين**»[2].

ويتحصل مما سبق أن الشرك والكفر والنفاق تنقسم إلى ما يضاد الإيمان بالكلية، وهو الأكبر منها، وإلى ما يضاد كماله الواجب من الذنوب والمعاصي ويعبر عنه بالأصغر.

فما كان من قبيل الجحود والإنكار والستر والتغطية سمي كفراً، وما كان من قبيل مضاهاة المخلوق بالخالق سمي شركاً، وما كان من قبيل إظهار خلاف الباطن سمي نفاقاً، وكل ذلك منه أكبر ومنه أصغر.

وهذا راجع إلى أن هذه المعاني تندرج تحتها صفات الكفار وأعمالهم، فمن وقع في بعض هذه الصفات والأعمال أطلق عليه وصفها، فإن كانت من قبيل الأكبر، كالذبح لغير الله أو إنكار اليوم الآخر أو نبي من الأنبياء، أو إبطان شيء من ذلك، وإظهار الإيمان

---

(١) انظر: الجمعة ومكانتها في الدين ص: ٣٣٤، وإعانة القريب المجيب: (٢/٢٣٥).

(٢) الجمعة ومكانتها في الدين ص: ٣٣٤.

به، كان ذلك خروجا من دائرة الإسلام إلى دائرة الكفر، والعياذ بالله.

وإن كان مما هو دون ذلك، كالحلف بغير الله، أو قتال المسلم، أو الكذب في الحديث، كان ذلك من قبيل الشرك الأصغر والكفر الأصغر والنفاق الأصغر.

وقد ذكر الشيخ رحمه الله أن لفظ الكفر إذا جاء في النصوص وحمل على الزجر ولم يحمل على ظاهره، فأقل أحواله أن يكون كبيرة من الكبائر[1]، وقل مثل ذلك في لفظ الشرك والنفاق.

وها هنا مسألة تَطَرّق الشيخ رحمه الله تعالى إلى بيانها، وهي الفرق بين الشرك والكفر، وكون كل شرك كفر وكل كفر شرك، يقول رحمه الله تعالى بعد أن ذكر العبارة السابقة في تعريف الكفر وبعض أنواعه: «**ومن تقرب بعبادة لغير الله من نبي أو صالح أو ملك أو كوكب وما أشبه ذلك نسميه مشركاً، لأن الشرك شيء واحد وهو جعل شريك مع الله أو عبده دون الله، لأنه مأخوذ من الشركة**».

وقال محشياً على قوله «**ونسميه مشركاً**»: «**أي وكافراً، لأن كل شرك كفر وبالعكس**»[2].

فأما الفرق بين الشرك والكفر كما قرره الشيخ فيظهر من وجوه:

١- أن الكفر أنواع، فمنه العناد ومنه الإباء ومنه الجحود، وغير ذلك، أما الشرك فهو نوع واحد وهو جعل شريك مع الله تعالى في عبادة من العبادات.

٢- أن الكفر راجع إلى معنى الجحد والستر، والشرك راجع إلى معنى مساواة غير الله بالله في التقرب والتعبد.

٣- يظهر مما سبق أن الكفر أعم من الشرك، لأن الكفر عام في إنكار كل ما هو من الدين، ومن ذلك إفراد الله بالعبادة، فمن أنكر ذلك فهو كافر.

ولذلك يقول الشيخ ونسمي المشرك كافراً، وذلك لأنه يعاند الشرع ويأبى قبوله والخضوع له، وربما يصاحب ذلك جحود وإنكار واستكبار.

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٧٣/٢٥).

(٢) العقائد السلفية: (١/٦٤-٦٥).

وأما قوله وبالعكس، أي وكل كافر مشرك، فإن ذلك بالنظر إلى كونه جعل هواه متبعاً مطاعاً مع الله تعالى، وجعل محبة ذلك مقدمة على محبة الله تعالى ومراده، والله تعالى أعلم.

المبحث التاسع: جهوده رحمه الله في بيان الردة وأحكامها، ونواقض الإسلام.

بعد أن تقدم بيان معاني الكفر والشرك والنفاق وأنواعها، فإنه يناسب بعد ذلك أن نذكر ما يوقع فيها والعياذ بالله ليكون العبد على حذر من ذلك، وهو المعبر عنه بالردة، أو نواقض الإسلام، نسأل الله السلامة وحسن الخاتمة.

يقول الشيخ رحمه الله تعالى:

«**الردة هي الرجوع للوراء لغة.**

وشرعاً قطع الإسلام بقول أو فعل أو نيَّة»[1] وقال في بعض فتاواه: «**ولو مازحاً**»[2] قال: «**والقول: كأن ينطق بجحد الربوبية أو الألوهية، أو إنكار نبي من الأنبياء، أو كتاب من الكتب المنزلة، أو ينكر البعث، إلى غير ذلك من المكفرات.**

والفعل: كأن يسجد لغير الله تعالى، مثل أن يسجد لصنم أو لقبر أو غيرهما، أو أن يلقي المصحف أو بعضه في القاذورات، أو يمزقه إهانةً، وأمثال ذلك.

والنية: كأن ينوي في قلبه أن يرتد عن الدين، أو يعتقد بقلبه وإن لم ينطق بالكفر بالرسول صلى الله عليه وسلم أو أحد من المرسلين، وهذا في الباطن مرتد وفي الظاهر يعامل معاملة المسلمين إذا لم يجهر بما يعتقد، ويسمى في عرف الشرع بالمنافق»[3].

وفي هذا بيان أن الكفر قد يحصل بعمل أو بقول أو باعتقاد، كما أن الإيمان يكون بالقول والعمل والاعتقاد.

وهذا خلاف لما عليه المرجئة الذين يحصرون الكفر في التكذيب أو في عمل القلب فقط، وخلاف لما عليه الخوارج الذين يجعلون أيَّ ذنبٍ كفراً، وذلك حيثُ قُيِّدَ الكفرُ هنا

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٧/١٠٥)، الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٩٢.

(٢) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٥/٢٦).

(٣) القول الأقوم ص: ٩٣-٩٤.

ببعض الأعمال التي ثبت بالدليل كونها كفراً، أو بمناقضتها لأصل الإيمان كما في الأمثلة السابقة.

وقد اهتم الشيخ رحمه الله تعالى بالتنبيه على كثير من صور الردة ونواقض الإسلام تحذيراً للناس منها، وتنفيراً لهم عنها، لا سيما مع كثرة الجهل وفشو الأفكار الدخيلة على المسلمين من بلاد الكفر وانتشارها في وسائل الإعلام الكثيرة.

ومن ذلك تحذيره من النواقض العشرة[1]التي ذكرها بعض أهل العلم، قال رحمه الله تعالى في تطهير الجنان والأركان عن درن الشرك والكفران: «**وإذا ذكرت للقارئ لا إله إلا الله، ولا إله إلا الله هي كلمة التقوى ومفتاح الإسلام ومفتاح دار السلام، من الجدير أن أذكر نواقض الإسلام، فهاك بيانها:**

الأول: الشرك في عبادة الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾[2] ﴿إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾[3]، ومنه الذبح لغير الله، كمن يذبح للجن أو للقبر.

الثاني: من جعل بينه وبين الله وسائط يدعوهم ويسألهم الشفاعة، ويتوكل عليهم فقد كفر إجماعاً.

الثالث: من لم يكفر المشركين أو يشك في كفرهم أو صحح مذهبهم كفر.

الرابع: من اعتقد أن غير هدي النبي صلى الله عليه وسلم أكمل من هديه، أو أن حكم غيره أحسن من حكمه، كالذين يفضلون حكم الطواغيت على حكمه فهو كافر.

الخامس: من أبغض شيئاً مما جاء به الرسول، ولو عمل به، كفر.

السادس: من استهزئ بشيء من دين الرسول أو ثوابه أو عقابه، والدليل قوله

---

(١) وخصَّت هذه العشرة بالذكر لكثرة الجهل بها وكثرة الوقوع بها أو التهاون بها واعتقاد أنها لا تبلغ هذا المبلغ.

(٢) النساء: من الآية٤٨.

(٣) المائدة: من الآية٧٢.

تعالى: ﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ * لا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾(١).

السابع: السحر، ومنه الصرف والعطف، فمن فعله أو رضي به كفر، والدليل قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلا تَكْفُرْ﴾(٢).

الثامن: مظاهرة المشركين ومعاونتهم على المسلمين، والدليل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾(٣).

التاسع: من اعتقد أن بعض الناس يسعه الخروج عن شريعة محمد كما وسع الخضر الخروج عن شريعة موسى عليه السلام فهو كافر.

العاشر: الإعراض عن دين الله، لا يتعلمه ولا يعمل به، والدليل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْتَقِمُونَ﴾(٤).

ولا فرق في جميع هذه النواقض بين الهازل والجاد والخائف، إلا المكره، وكلها من أعظم ما يكون خطراً، وأكثر ما يكون وقوعاً، فينبغي للمسلم أن يحذرها ويخاف منها على نفسه، نعوذ بالله من موجبات غضبه وأليم عقابه»(٥).

وفيما يلي بعض الوقفات مع هذه النواقض.

أما النواقض الثلاثة الأُوَل فالأمر فيها واضح، وقد تقدم الكلام على ذلك في الفصل الثاني من الباب الأول.

وأما تقييده رحمه الله تعالى الناقض الرابع بتفضيل غير حكم الله على حكمه، أو تقديم هدي غير النبي صلى الله عليه وسلم على هديه، فإن ذلك تقيد له بصورة من الصور

---

(١) التوبة: من الآيتين ٦٥-٦٦.

(٢) البقرة: من الآية١٠٢.

(٣) المائدة: من الآية٥١.

(٤) السجدة:٢٢.

(٥) ص: ٥٤-٥٦، والشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٩٠-٩١، وهي مأخوذة من كلام الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى، انظر: مجموع مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب: (٦/٢٥٨).

المكفرة ليخرج ما هو من قبيل الكبائر، والشيخ قد ذكر تفصيل ذلك، وسيأتي ذكره إن شاء الله في الفصل الثاني من الباب السادس[1].

وأما كون بغض شيء مما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم من نواقض الإيمان، فذلك لأنه ينافي محبة الدين وقبوله والانقياد له، وذلك شرط في الإيمان، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْساً لَهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ * ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ﴾[2].

وسيأتي الكلام عن السحر ومظاهرة المشركين، وأما ما ذكره من الناقض التاسع فذلك لمخالفته لقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْأِسْلامَ دِيناً﴾[3] ومخالف أيضاً للاعتقاد بعموم شريعته صلى الله عليه وسلم، وأنه خاتم النبيين، وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله في الباب التاسع[4].

«**وأما السحر، فهو في اللغة عبارة عما خفي ولطف ولهذا جاء في الحديث: ((إن من البيان لسحرا))**[5]....»[6].

قال: «**وهل له حقيقة، الأكثرون على أن السحر له حقيقة، وإلا لم يأمر الله بالاستعاذة منه، وقال أبو حنيفة والمعتزلة ليس له حقيقة، وإنما هو تخييل للناظر**»[7].

قال: «**واختلفوا فيمن يتعلم السحر ويستعمله، فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد**

---

(١) انظر ص: ٩٦١.

(٢) محمد:٨- ٩.

(٣) المائدة: من الآية٣.

(٤) انظر ص: ١٣١١.

(٥) رواه البخاري من حديث ابن عمر، في كتاب النكاح باب الخطبة: (١٦٥٧/٤)، وفي كتاب الطب باب إن من البيان لسحرا: (١٨١٤/٤)، ومسلم من حديث عمار بن ياسر في كتاب الجمعة باب تخفيف الصلاة والخطبة: (٥٩٤/٢).

(٦) تطهير المجتمعات ص: ٥٨، إعانة القريب المجيب: (٥١٢/١).

(٧) تطهير المجتمعات ص: ٥٨، إعانة القريب المجيب: (٥١٢/١)، وانظر: تفسير ابن كثير: (١٤٠/١)، فتح القدير ص: ١٢١، معارج القبول: (٥٥٨/٢).

يكفر بذلك، [وعليه يقتل كما ورد عن جندب مرفوعاً: (حد الساحر ضربة بالسيف) رواه الترمذي وقال الصحيح أنه موقوف[1]، وفي صحيح البخاري عن بجالة بن عبدة قال: (كتب عمر بن الخطاب أن اقتلوا كل ساحر وساحرة)[2]، وصح عن حفصة رضي الله عنها أنها أمرت بقتل جارية لها سحرتها، فقتلت[3]][4].

وقال الشافعي رحمه الله تعالى إذا تعلم السحر قلنا له صف لنا سحرك، فإن وصف ما يوجب الكفر مثل ما اعتقده أهل بابل من التقرب إلى الكواكب السبعة وأنها تفعل ما يلتمس منها فهو كافر، وإن كان لا يوجب الكفر فإن اعتقد إباحته فهو كافر».

ثم قال رحمه الله تعالى مبيناً الراجح في المسألة: «**وقد سماه الله كفراً بقوله: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلا تَكْفُرْ﴾ وقال الله: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ﴾[5].**

ومن هذه الآيات نعلم أن مذهب الأئمة الثلاثة في تكفير الساحر أرجح من قول الشافعي، واقتران السحر بالشرك في هذا الحديث[6] يبرهن لنا على عظيم جريمة السحر وفساده، لأنه جمع بين الكفر والإضرار بالناس»[7].

---

(١) كتاب الحدود باب ما جاء في حد الساحر: (٤٩/٤).

(٢) رواه أبو داود في كتاب الخراج والإمارة والفيء باب في أخذ الجزية من المجوس (٤٣١/٣)، ولكن الذي في البخاري أصله، كما أشار إلى ذلك الشيخ سليمان بن عبد الله في تيسير العزيز الحميد ص:٣٩١-٣٩٢، وقال رواه القطيعي بإسناد حسن.

(٣) أخرجه عبد الله بن أحمد في المسائل، برقم (١٥٤٣)، ورواه البيهقي في كتاب القسامة باب تكفير الساحر وقتله إن كان ما يسحر به كلام كفر صريح (١٣٦/٨).

(٤) ما بين المعقوفتين في الهامش.

(٥) البقرة: من الآية١٠٢.

(٦) يريد حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: ((اجتنبوا السبع الموبقات، قيل وما هن؟ قال: الشرك بالله والسحر ....)) الحديث.

(٧) تطهير المجتمعات ص: ٥٨، إعانة القريب المجيب: (٥١٢/١).

والقول بكفر الساحر إذا تعلم السحر رجحه أكثر أهل العلم، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «أكثر أهل العلم على أن الساحر كافر يجب قتله»[(١)].

وبعض أهل العلم فرق بين أنواع السحر، فقال إنَّ ما كان منه باستخدام الشياطين فهو كفر، وما كان باستخدام العقاقير والتدخين فإنه لا يكون كفراً، وبعض هؤلاء قالوا يقتل على كل حال إما ردة وإما حداً، وبعضهم قال يقتل إن كان سحره كفراً لأنه مرتد، وإلا لم يكن حكمه القتل[(٢)].

ومن أنواع السحر التي ذكرها الشيخ حفلات الزار، وذكر أنه مرض.

وهو مرض عصبي خبيث، يطرأ على الرجال والنساء ويزيد بالهم، والغم، والانحباس في البيت، ويخفف من حِدته الفرحُ والسرور والرياضة في الأماكن ذات النسيم العليل، ويَتوهم بعضُ المصابين به، أن به طائفاً من الجن يَمسُّه بأذى، وأن الجني تسلط عليه، فيطلبون له حفلة الزار ظناً منهم وتوهماً أنه لا بد له من ذلك ليذهب عنه الذي به.

فيذهبون به إلى زعيم الزار، وتُدق الطبول، ويحصل الاختلاط والرقص، فيترل عند ذلك جني على رجل أو امرأة معروفة بالزار، ويتكلم بزعمهم فيقول هذا الرجل به جني بسبب كذا وكذا، ويطلبون من المريض وأهله مطالب كالتقرب للزار بالذبح أو بطعام أو ذهب.

وما هذا إلا مكائد يراد بها سلب أموال الناس، ثم قال رحمه الله تعالى:

«وترى أكثر الفاعلين لهذه الأفعال عواماً وعبيداً طفقوا يلعبون بعقول السخفاء والجهال، ويظهرون أنهم قادرون على علاج الأمراض التي قد لا يشخصها بعض

---

(١) الفتاوى: (٣٨٤/٢٩)، وانظر: تفسير ابن جرير: (٥٢٦/١-٥٢٧)، فتح القدير ص: ١٢١، معارج القبول: (٥٤٩/٢ وما بعدها)، تفسير ابن سعدي ص: ٦١، القول المفيد على كتاب التوحيد: (٥/٢).

(٢) انظر: المغني لابن قدامة: (٣٠٠/١٢-٣٠٣)، حاشية كتاب التوحيد لابن قاسم ص: ١٨٦، القول المفيد على كتاب التوحيد: (٦/٢)، سلسة شرح الرسائل للشيخ صالح الفوزان ص: ٢٢٩-٢٣١، التمهيد لشرح كتاب التوحيد ص: ٢٩٩.

الأطباء»[1].

ولِمَا يحصل فيه من الذبح والتقرب لغير الله، والاختلاط والفجور، وكشف العورات، وسلب أموال الناس، واللعب بعقولهم، وغير ذلك، فقد وصفها الشيخ بقوله:

«**ومن أشنع القبائح، وأرذل الوسائل الشركية**»[2] وقال فيه أيضاً: «**الزار من البدع الشنيعة القبيحة التي قد تجر إلى الكفر في بعض الأحيان**»[3].

ومما تجدر الإشارة والتنبيه له: أن كثيراً ممن يزعم أن به هذا المرض أو التلبس بالجن «**كاذب في دعواه، وقصده إقامة حفلة الزار ودق الطبول واختلاط الرجال بالنساء وسماع الأغاني والطرب**»[4].

وهذا المرض العصبي قد يكون كسائر الأمراض، وله علاجه المعروف عند الأطباء، وقد يكون سببه تسلط الجني على الأشخاص، وهذا يعالج بقراءة القرآن، وعلاجه بهذه الحفلات من البدع والضلالات المحدثة، فإن ذَبَحَ للجن أو للشيطان بقصد دَفْعِ شره فقد كفر بالله العظيم[5].

ومما ذكره الشيخ أيضاً من أنواع السحر تعلم علم النجوم، كما ورد عن ابن عباس مرفوعاً: ((من اقتبس شعبة من النجوم فقد اقتبس شعبة من السحر زاد ما زاد))[6].

قال: «**إلا ما يتعلق بعلم المواقيت لمعرفة دخول الشهور والبروج وأوقات الصلوات الخمس .... مما هو مبني على قواعد حسابية فلا بأس بذلك**»[7].

---

(١) تحذير المسلمين ص: ١١٢، الرد على محسني البدع ص: ٤٨.

(٢) تحذير المسلمين ص: ١١٢، الرد على محسني البدع ص: ٤٨.

(٣) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١١٦/٢)، (٥٠/٨).

(٤) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١١٦/٢)، (٥٠/٨).

(٥) انظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١١٧/٢)، (٥٠/٨).

(٦) رواه أبو داود في كتاب الطب باب في الكاهن: (٢٢٦/٤)، ورواه ابن ماجة في كتاب الأدب باب تعلم النجوم: (١٢٢٨/٢)، ورواه أحمد في المسند: (٢٢٧/١، ٣١١)، وصححه الألباني كما في صحيح ابن ماجة برقم (٣٠١٧) والسلسلة الصحيحة برقم (٧٩٣).

(٧) تطهير المجتمعات ص: ٦٠.

وقبل أن نختم الكلام في هذه المسألة أحب أن أشير إلى أمر مهم ذكره الشيخ رحمه الله تعالى، وقد انخدع به أكثر العوام، وهو ما يزعمه الدجالون والسحرة والكهان من الإخبار بالغيب، وهو في الحقيقة غيب نسبي إضافي، أي باعتبار الأشخاص والأمكنة، فقد يطلع البعض على أحداث ووقائع لا يطلع عليها غيرهم، وما يحدث في بعض البلاد فإنه لا يكون غيباً عند من حضره من أهل ذلك البلد، وإن كان غيباً بالنسبة لغيرهم من أهل البلاد الأخرى، وما تخبر به الكهان والمشعوذون هو من هذا القبيل، فهو بالنسبة للبعض غيب ولكنه ليس كذلك لغيرهم، كالشيطان الذي يستعين به الساحر والكاهن[1].

وهذا أحد الفروق الجلية بين الساحر الكاذب، والنبي الصادق، وستأتي الإشارة إلى ذلك في الباب الثالث إن شاء الله تعالى[2].

وهل الكاهن والعراف كالساحر؟

صرح الشيخ رحمه الله تعالى أن الكهانة كُفرٌ كالسحر ومثل الكاهن والعراف أيضاً[3] وقال: «**الكاهن هو من يدعي علم المستقبل بالتنجيم أو زجر الطير أو طرق الحصى والودع ونحوه، أو فنجان القهوة، وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل ذلك، فعن عائشة قالت: سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ناس عن الكهانة فقال: ((ليسوا بشيء))[4] متفق عليه.**

ومعناه أن قولهم باطل لا حقيقة له، وعن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((من اقتبس علماً من النجوم اقتبس شعبة من السحر زاد ما زاد))[5] رواه أحمد وأبو داوود وابن ماجة، فأفاد أنه حرام كالسحر ....».

---

(١) انظر: العقائد السلفية: (٢/١٧٢-١٧٣).

(٢) انظر ص: ٦٨٣.

(٣) انظر: إعانة القريب المجيب: (٢/٢٥٤، ٢١٨)، (١/٥٦٨)، الجمعة ومكانتها في الدين ص: ٢٩٤.

(٤) رواه البخاري في كتاب الأدب باب قول الرجل للشيء ليس بشيء وهو ينوي أنه ليس بحق: (٤/١٩٥٣)، ورواه مسلم كتاب السلام باب تحريم الكهانة وإتيان الكهان: (٤/٢٢٢٨).

(٥) تقدم قبل قليل.

ثم قال: «**وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال:** ((**من أتى كاهناً أو عرافاً فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد**))[1] **رواه أحمد ومسلم، والمراد بالكفر حقيقته إن اعتقد أنهما يعلمان الغيب وإلا فالمراد به المعصية الكبيرة القريبة من الكفر**»[2].

وهذا يبين لنا وجه كون ذلك كفراً، وذلك لما فيه من ادعاء علم الغيب مع ما قد يصاحبه من استخدام الشياطين واستعمالهم، وتقدم أن هذا كفر أيضاً.

وكل من الكاهن والعراف والساحر يحرم الذهاب إليهم وسؤالهم أو تصديقهم أو إعطاؤهم أجراً، بل الالتجاء إلى ذلك مع ما فيه من الإثم أو الكفر مفسد للعقول وضار بالمصالح، إذ يعتقد من استمع لكلامهم أنه قد اطلع على شيء مما حجب عنه، وقد يقدم أو يحجم، وربما يفرح أو يحزن، حتى يكون في تصرفه في أموره كالذي يسعى وراء أوهام وسراب وخيالات، وربما كان الشر فيما ظنه خيراً، والخير فيما ظنه شراً[3]، وهذا من شؤم هذه المعاصي وضررها، والعقوبة عليها في الدنيا قبل الآخرة، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وأما مظاهرة المشركين وموالاتهم فهذه مسألة كثر الكلام فيها، وركب فيها أهل الضلال والفتن من الخوارج ومن سار في فلكهم الألفاظَ العامة المطلقة، وحملوها على غير معانيها، ولبسوا على الناس أمر دينهم، وولجوا بهم في أودية التكفير المظلمة، مخالفين نصوص الكتاب والسنة ودين الإسلام وإجماع علمائه الكرام.

ولذا فإنه لابد من بيان هذه المسألة والتفصيل فيها ليعرف الحق ويميز من الباطل،

---

(١) بهذا اللفظ أخرجه أحمد: (٢/٤٢٩)، الحاكم: (١/٨)، والبيهقي: (٨/١٣٥)، وعند مسلم عن صفية عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((من أتى عرافاً فسأله عن شيء لم تقبل له صلاة أربعين ليلة)) كتاب السلام، باب تحريم الكهانة وإتيان الكهان: (٤/١٧٥١).

(٢) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٣/٣٥-٣٦).

(٣) انظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٣/٣٦-٣٧).

قال الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ﴾[1] وذلك من خلال ما قرره الشيخ ابن حجر موافقاً منهج أهل السنة والجماعة رحم الله حيهم وميتهم.

قال في "تطهير المجتمعات من أرجاس الموبقات" «**الكبيرة الرابعة: "موالاة أهل الكفر والشرك من اليهود والنصارى وسائر الملاحدة، ومن يشرك بالله بعبادة الأنبياء والصالحين"**

اعلم وفقني الله وإياك أيها القارئ الكريم أن معنى موالاة الكافرين الموافقة على دينهم وإعانتهم بالنصرة أو بالمال، أو بالتجسس على بلاد المسلمين لمصلحة الكفار والمشركين، أو تكثير سوادهم، حتى ولو زعم أنه يداهنهم لدفع شرهم، فليس يقبل عذره، بل يجب عليه أن يهاجر من بلادهم إذا اقتضى الحال من أن يوافقهم على كفرهم وضلالهم على حساب دينه الحنيف.

وإليك بعض الآيات الواردة في حكم موالاة أهل الشرك والضلال، من القرآن المجيد.

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَاداً فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي تُسِرُّونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنْتُمْ وَمَنْ يَفْعَلْهُ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ وسبب نزول صدر هذه السورة الكريمة وهي الممتحنة، قصة حاطب بن أبي بلتعة»[2].

ثم ذكر الحديث، وفيه ذلك قول حاطب رضي الله عنه : (وما فعلته كفراً ولا ارتداداً عن ديني، ولا رضا بالكفر بعد الإسلام)، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((إنه قد صدقكم))[3].

---

(١) الأنعام:٥٥.

(٢) تطهير المجتمعات ص: ٦٨.

(٣) رواه البخاري في كتاب الجهاد باب الجاسوس: (٩٢٤/٣)، (٩٤٦/٣)، وكتاب المغازي باب فضل من شهد بدر: (١٢١٥/٣)، وكتاب التفسير باب لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء: ◄

ثم قال: «**فحاطب رضي الله عنه كان مسلماً حقاً وصحابياً فاضلاً وكان من أهل بدر، ومع ذلك جاءت هذه الآيات تنكر عليه وعلى كل من فعل مثل فعله، ولم يقبل له عذر**[1] ....».

ثم قال: «**والقرآن مملوء من الآيات التي تحرم موالاة أهل الشرك والكفر والإلحاد، وهذا الدليل الثاني قوله تعالى: ﴿لا تَجِدُ قَوْماً يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ﴾**[2] **الآية**».

ثم قال: «**وقد قال الله في آية أخرى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا آبَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنِ اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَى الْأِيمَانِ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾**[3].

ففي هاتين الآيتين أوضح بيان أن لا عذر لأحد في محبة الكفار أو المشركين أو الملحدين، ولو كانوا أقرب قريب كالآباء والأبناء، ولا عذر لأحد في موافقته ومداهنته للكفار بحجة الخوف على الأموال والأولاد[4] **كما يعتذر به كثير من الناس.**

فكيف بمن اتخذ الكفار الأباعد أولياء وأصحاباً يحبهم ويظهر لهم الموافقة على دينهم.

الدليل الثالث قوله تعالى: ﴿وَلا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لا تُنْصَرُونَ﴾[5]**، فذكر تعالى أن الركون إلى الظلمة من**

(١٥٥٧/٣)، ورواه مسلم كتاب فضائل الصحابة باب فضائل أهل بدر وقصة حاطب: (١٩٤١/٤).

(١) أي لم يقبل له عذر فيما حمله على ذلك الفعل، ولذلك لم يقر عليه، ولكن عُذِرَ في تأوله فلم يأثم.

(٢) المجادلة: من الآية٢٢.

(٣) التوبة:٢٣.

(٤) في الأصل الأقوياء.

(٥) هود:١١٣.

الكفار الظالمين موجب لمسيس النار، ولم يفرق بين خائف منهم وغـيره، إلا المكـره ....»[1].

ولو نظرنا إلى تعريف الشيخ للموالاة نرى أنه اشتمل على نوعي الموالاة: المـوالاة المكفرة والموالاة التي هي كبيرة من الكبائر دون الكفر الأكبر.

فقال في الأولى: الموافقة على دينهم.

وقال في الثانية: إعانتهم بالنصرة أو بالمال أو بالتجسس ... أو تكثير سوادهم.

ومما يدل على أن من الموالاة ما لا يكون كفراً أكبر، قصة حاطب رضي الله عنه، فإن الآيات التي نزلت في ذكر ما حصل منه صدرت بنداء المؤمنين ونهيهم عـن مـوالاة وموادة الكفار، وبيان عداوتهم وكفرهم وإيذائهم للمؤمنين، مما يقتضي التبرؤ منهم وعدم موالاتهم ولا مودتهم.

ولو كان ما حصل من حاطب رحمه الله تعالى كفراً لكان ذلـك ردة في حقـه تستوجب تجديد الإيمان والدخول في الدين، ولما لم يكن شيء من ذلك علم أن فعله وإن كان ذنباً قد تاب منه وغفره الله له لسابقته وبلائه، فإنه لم يكن كفراً أبداً.

وقد جاء في الحديث: (ما فعلته كفراً ولا ارتداداً عن ديني ولا رضا بالكفر بعـد الإسلام) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((أنه قد صدقكم)).

والشيخ رحمه الله تعالى يشير إلى هذا المعنى بقوله: «**فحاطب رضي الله عنه كـان مسلماً حقاً وصحابياً فاضلاً** ....».

ومن رائع الكلام وجميل العبارات ما سطره يراع العلامة عبد اللطيف بـن عبـد الرحمن بن حسن في كشف شبهة من يتعلق بما ورد في النصوص من ألفـاظ كـالموالاة والمعاداة والركون والكفر وغيرها، ويحملها على غير محملها ويسيء فهمها، حتى يقـع في تكفير المسلمين وولاتهم كما هو شأن الخوارج ومن سلك مسلكهم، وذلك في رسـالته التي سُميت «ضوابط في التكفير»، ومما قال فيها:

«ولفظ الظلم والمعصية والفسوق والفجور والموالاة والمعاداة والركون والـشرك

---

(١) تطهير المجتمعات ص: ٧٠-٧١.

ونحو ذلك من الألفاظ الواردة في الكتاب والسنة قد يراد بها مسماها المطلق وحقيقتها المطلقة، وقد يراد بها مطلق الحقيقة.

والأول هو الأصل عند الأصوليين، والثاني لا يحمل الكلام عليه إلا بقرينة لفظية أو معنوية، وإنما يعرف ذلك بالبيان النبوي وتفسير السنة».

ثم قال: «وكذلك اسم المؤمن والبر والتقي يراد بها عند الإطلاق والثناء غير المعنى المراد في مقام الأمر والنهي»[(١)].

وقال رحمه الله تعالى منكراً على من يخوض في هذا الباب وهو ليس له بأهل لعدم رسوخه في العلم ومعرفة أصول الشريعة: «وخضتم في مسائل من هذا الباب كالكلام في الموالاة والمعاداة .... والحكم بغير ما أنزل الله .... لا يتكلم فيها[(٢)] إلا العلماء من ذوي الألباب ومن رزقه الله الفهم عن الله، وأوتي الحكمة وفصل الخطاب، والكلام في ذلك يتوقف على معرفة ما قدمناه، ومعرفة أصول عامة كلية لا يجوز الكلام في هذا الباب وفي غيره لمن جهلها وأعرض عن تفاصيلها.

فإن الإجمال والإطلاق وعدم العلم بمعرفة مواقع الخطاب وتفاصيله يحصل به شيء من اللبس والخطأ وعدم الفقه عن الله ما يفسد الأديان ويشتت الأذهان، ويحول بينها وبين فهم السنة والقرآن...»[(٣)].

وخلاصة هذا المبحث:

١. أن من الموالاة ما يكون كفراً أكبر وناقضاً من نواقض الإسلام، وهو محبة دين الكفار وموافقتهم على دينهم.
٢. ومنها ما يكون دون ذلك، ولكنه إثم عظيم ومن كبائر الذنوب إلا في حق المكره.
٣. أن الخوف على الأموال والأولاد لا يعتبر عذراً في إظهار الموافقة لهم ومداهنتهم -ما لم يحصل إلى حد الإكراه- بل إن ذلك من أعظم الذنوب إن لم يؤدِّ إلى الكفر الأكبر.

---

(١) عيون الرسائل: (١/١٧٠-١٧٢).
(٢) أي وهذه المسائل لا يتكلم فيها.
(٣) عيون الرسائل: (١/١٦٦).

٤. أن الموالاة والمعاداة والركون وما شابهها من الألفاظ هي على درجات متفاوتة، كلفظ الشرك والكفر والظلم، منها ما يكون أكبر ومنها ما يكون أصغر، وكل ذلك بعضه أعظم من بعض.

قال الشيخ في قوله تعالى: ﴿وَلا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لا تُنْصَرُونَ﴾.

قال: «**فذكر الله تعالى أن الركون إلى الظلمة من الكفار والظالمين موجب لمسيس النار ولم يفرق بين خائف منهم وغيره إلا المكره، فكيف بمن اتخذ الركون إليهم ديناً ورأياً حسناً وأعانهم بما قدر عليه من مال ورأي، وأحب زوال التوحيد وأهله، واستيلاء أهل الشرك عليهم؟! فإن هذا أعظم الكفر والركون ....**»[1].

وقد اشتملت هذه العبارة على خلاصة المبحث مع ما تقدم من فوائد لمن تأمل ذلك.

ومما ذكره الشيخ أيضاً من نواقض الإسلام وحذر منه وبين أن صاحبه يكون مرتداً خارجاً عن دائرة الإسلام:

١. إنكار ما هو معلوم من الدين بالضرورة، قال: «**وقد قرر جميع العلماء أن إنكار ما هو معلوم من الدين بالضرورة كفر ليس في هذا خلاف**»[2]، ومن أمثلة ذلك إنكار وجوب الحج وصيام رمضان[3]، قال رحمه الله تعالى: «**فإن لم يعتقد وجوب الحج فهو كافر، وبهذا فسر قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾[4] أي جحد وجوبه**»[5].

---

(١) تطهير المجتمعات ص: ٧٠-٧١.

(٢) القاديانية ودعايتها الضالة ص: ٦٤.

(٣) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٧/٧)، (٢٠/١١).

(٤) آل عمران: من الآية٩٧.

(٥) إعانة القريب المجيب: (٤٥٨/١).

٢. استحلال ما علم تحريمه في الدين، كمن استحل الخمر[(١)] أو الحشيش[(٢)] أو الربا[(٣)] أو استحل قتل المسلم[(٤)] أو استحل أَخْذَ ماله بغير حق[(٥)] أو استحل مال المعاهد، قال رحمه الله تعالى:

«**وأكل مال الغير بغير مسوغ شرعي لا شك أنه كبيرة من كبائر الذنوب، بل لو استحل مال أخيه المسلم أو مال الذمي أو المعاهد بلا موجب يقتضيه يكون كفراً**»[(٦)].

وبمناسبة أن الكلام هنا على نواقض الإسلام وهي مما يزعم الخوارج التعلق به أو ببعضه لإغواء العامة وتحميسهم وإثارتهم ضد حكامهم، نرى أن من النواقض استحلال أموال المعاهدين والذميين، الذي كثيراً ما يقع فيه هؤلاء.

وهذا يدل على جهلهم بالدين وبأحكام الشريعة، فبينما يرمون غيرهم بشيء من النواقض جهلاً وظلماً، نراهم يقعون في بعضها حقيقة وفعلاً ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

٣. الاستهزاء بشيء من الدين أو بعبادة من العبادات، سئل الشيخ رحمه الله تعالى: ما حكم من استخف أو استهزأ بالعبادات كالصلاة أو المصلين ولو على سبيل المزاح؟ فأجاب:

«**الاستخفاف والاستهزاء بالعبادات القطعية كالصلاة لا يكون سببه في الغالب إلا عدم الإيمان بها، فحكم فاعله إن كان مسلماً في الأصل حكم المرتدين،**

---

(١) انظر عبارات الشيخ في ذلك في كتاب: الخمر وسائر المسكرات ص: ١٨، ٥٨، ٩٢، ١٣٤.

(٢) انظر: الخمر وسائر المسكرات ص: ١٣٨-١٣٩.

(٣) انظر: إعانة القريب المجيب: (٥٩٦/١)، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٠١/٢١).

(٤) انظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٣١/١١).

(٥) انظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٥٦/٤)، تطهير المجتمعات ص: ١٩٥.

(٦) تطهير المجتمعات ص: ١٩٥.

ولكن بعض المزاح في ذلك لا يقصد به الاستخفاف والاستهزاء.
والعبرة في الحكم المذكور قصد فاعله، وأقل ما يقال في المزاح المشتبه أنه مكروه أو حرام»[1] والمراد بقوله: «**المشتبه**» أي المشتبه في كونه استهزاء أو لا، فإن لم يظهر أنه من الاستهزاء فهو مكروه أو محرم.

٤. الاستهزاء بنبي من الأنبياء أو الطعن به أو تنقصه بشيء[2].

٥. الكفر بنبي من الأنبياء أو كتاب من الكتب كفر أكبر وخروج من دين الإسلام يبيح دم صاحبه[3].

٦. «**اعتقاد أن بشراً غير الرسول صلى الله عليه وسلم له أن يشرع الأحكام ويحلل الحرام ويحرم الحلال**»[4] وكذلك القول بأن «**الأحكام الشرعية لا تلائم هذا العصر...**»[5] كل ذلك كفر بالله العظيم.

٧. القول بالأخذ بالقرآن فقط دون السنة، قال رحمه الله تعالى: «**ولو أن امرؤ قال لا نأخذ إلا ما وجدناه في القرآن لكان كافراً بإجماع الأمر**[6]**، ولكان لا يلزمه إلا ركعة ما بين دلوك الشمس إلى غسق الليل وأخرى عند الفجر**[7]**، لأن ذلك هو**

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٦٩/٤-١٧٠)، (١٩/٣-٢٠)، وانظر: (٤٤/١٨).

(٢) انظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١/١٠-٢)، (٨١/١٢)، وانظر: الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٩٢-٩٥، القول الأقوم ص: ٤٨-٤٩.

(٣) القول الأقوم ص: ٤٨-٤٩.

(٤) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٠٢/١٣).

(٥) اختصار شرح السفاريني ص: ٤، وانظر: العقائد السلفية: (٢٦٥/٢)، تطهير الجنان والأركان ص: ٤٩، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٧/١٢).

(٦) كذا، ولعله «الأمة».

(٧) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلاَةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُوداً﴾ الإسراء:٧٨.

أقل ما يقع عليه اسم الصلاة، ولا حد للأكثر في ذلك، وقائل هذا كافر مشرك حلال الدم والمال، وإنما ذهب إلى هذا بعض غالية الرافضة ممن قد أجمعت الأمة على كفرهم»[١].

وقد ذكر رحمه الله تعالى جملة من الأمور المكفرة عند فقهاء المذاهب الأربعة في معرض رده على بعض المبتدعة في زعمهم أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأتباعه يكفرون الناس بأدنى شبهة، ومن ذلك نفي وجود الرب عز وجل أو وصفه بما لا يليق بكماله وجلاله، أو جحد شيء من صفاته، وغير ذلك مما مر معنا بعضه أو شبيهاً به[٢] فيقاس عليه.

ونقل أيضاً عن بعض أهل العلم نظماً في ذكر بعض الأقوال والأعمال والاعتقادات الكفرية بعبارة سهلة وواضحة وجميلة، اشتملت على نحوٍ من ثلاثين مكفراً، قال في آخرها:

«فكل ذا كفر صريح معتبر   فافهمه واهجر من تولى وكفر»[٣]

ومما ينبغي التنبه له في ختام هذا المبحث أنه لا ينفع الرجل كثرة الصلاة والصيام والعبادات المتنوعة والأعمال الصالحة إذا جاء معها بأمرٍ كفري يوجب خروجه من دائرة الإسلام.

قال الشيخ رحمه الله تعالى في معرض رده على القادياني وأتباعه: «**وعلى العلماء أن ينبهوا الناس ويرشدوهم ويبينوا لهم ضلال هذه الفرقة وكفرها، ولا يغتر بصلاقم وبناء مساجدهم وقراءة القرآن ونحو ذلك من الأمور.**

لأن الإنسان لو عبد الله بجميع أنواع العبادات، لكنه اعتنق مبدأ من مبادئ الكفر لأصبح مرتداً عن دين الإسلام، لا تشفع له عبادته[٤] **حتى يتوب عن ضلاله**

---

(١) الخطب المنبرية ص: ٥٧-٥٨، نقلاً عن السنة ومكانتها في التشريع.

(٢) انظر: الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٩٣-٩٥.

(٣) انظر: العقائد السلفية: (٦٨/١-٦٩).

(٤) في الأصل «شفاعته» ولعله سبق قلم من الكاتب.

وكفره ويرجع إلى دين الإسلام»[1].

وقال في معرض رده على من افترى على الشيخ المجدد: «**أما من أتى بالشهادتين، ثم أتى بما يبطل شهادته، وكان عارفاً، أو بُيِّنَ له فلم يرجع عن رأيه أو عن قوله، فيُحْكَمُ عليه بالشرك وبالكفر ولو كان يقول أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ولو صلى وصام»**[2].

وبهذا ينتهي ما قصدنا إليه من ذكر جهود الشيخ رحمه الله تعالى في بيان معنى الردة وبعض أحكامها وصورها، أما ما يتعلق بتَنْزِيل ذلك على المعين من الناس وما يترتب عليه من أحكام، فهو موضوع المبحث التالي إن شاء الله تعالى.

---

(١) القاديانية ودعايتها الضالة ص: ٥، وانظر: ص: ٦٤.

(٢) الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٨٩.

المبحث العاشر: جهوده في بيان مسألة قيام الحجة، وحكم تكفير المعين.

بعد أن تقدم الكلام في بيان جهود الشيخ رحمه الله تعالى في حقيقة الإيمان وبعض مباحثه، ومعنى الكفر وبعض ما يتعلق به من أحكام الردة، وذكر شيء من نواقض الإسلام.

فإن هاهنا مسألة زلت عند بابها أقدام، وخاض فيها وضل من لم يقتد بإمام، ألا وهي الحكم على المعين بما أطلق من هذه الأحكام، فإنه لم يزل أهل العلم يفرقون بين الحكم المطلق والحكم على المعين من الأنام، ويشترطون في ذلك بلوغ الحجة والعلم والبيان، قال الشيخ رحمه الله تعالى: «**إنه انعقد إجماع علماء الإسلام على أن من بلغته الدعوة بلوغاً كافياً، ولم يؤمن برسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ينجوا من العذاب الخالد**»[1].

وقال: «**وهكذا الشرائع لا تُؤاخِذُ الإنسان إلا بعد البلوغ والبيان للأوامر والنواهي.....**»[2].

ولذلك كانت الرسل ترسل بلسان قومها، كما قرر الشيخ وقال: «**فإن شرط التكليف تمكن العباد من فهم ما أرسل به الرسول إليهم، وذلك يحصل بأن يرسل بلسان يُعرف به مراده، ثم جميع الناس متمكنون من معرفة مراده بأن يعرفوا ذلك اللسان أو يعرفوا معنى الكتاب بترجمة من يترجم معناه وهذا مقدور للعباد**»[3].

وقد اجتهد الشيخ رحمه الله تعالى في بيان هذه المسألة وهي أن بلوغ الحجة والبيان شرط واجب لنزول الأحكام، ويعيد في ذلك ويكرر: «**لأن كثيراً من المشاغبين وذوي الأغراض يشنعون على الدعاة المصلحين، وينفرون الناس عن قبول دعوقم بدعوى أنهم يكفرون المسلمين، ويجعلونهم في صف المشركين، مع أنهم من المؤمنين والمصلين**

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٧/١٢).

(٢) الخمر وسائر المسكرات ص: ٧٩.

(٣) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٣/١٦).

الخاشعين ..... والحال أنه لم يقل أحد من أهل السنة –سلفاً وخلفاً بتكفير مسلم موحد بل ينهون عن ذلك أشد النهي، وإنما يقولون إن عبادة المخلوق عادة جاهلية[1] وشرك في الألوهية....»[2]، والمراد أنهم لا يكفرونه إلا بعد إقامة الحجة وإزالة الشبهة، كما سيأتي بيانه.

وفي كلام الشيخ المتقدم إشارة مهمة إلى أن أهل السنة يشتغلون بيان دين الإسلام والتحذير من الشرك والدعوة إلى عبادة الله وحده لا شريك له، ومن عُلِمَ اَنه قامت عليه الحجة التي يَكْفُرُ تاركها فإنهم لا يتوقفون في تكفيره، وليس همهم وشغلهم هو البحث عن تكفير المعينين والنظر في تتريل الكفر عليهم، كما سيأتي تقريره إن شاء الله تعالى.

والمقصود هنا بيان اهتمام الشيخ رحمه الله تعالى ببيان هذه المسألة وتقريرها لكثرة ما حصل فيها من لبس أو تلبيس، سواء بسبب من يتعجل بالتكفير قبل إقامة الحجة، أو من يكذب من أهل البدع على أهل السنة ويرميهم بتكفير كل مخالف لهم من عامة الناس وخاصتهم، تنفيراً منهم عن دعوة الحق وعن الدعاة المصلحين.

وللشيخ رحمه الله تعالى بحثٌ في مسألة تكفير المعين[3]، –وهو جواب لسؤال– بين فيه هذه المسألة، وأيد كلامه بنقول عن أهل العلم، كشيخ الإسلام ابن تيمية والعلامة الآلوسي والشيخ عبد الرحمن بن حسن شارحاً لكلام جده الإمام الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمهم الله تعالى وكذلك عن الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن.

قال فيه رحمه الله تعالى: «**جـ هذه المسألة مبنية على تكفير المعين، والتكفير قسمان:**

تكفير بالعموم[4] كأن نقول: من سجد لغير الله أو نذر لغير الله أو استغاث بغير

---

(١) ليس المراد بالعادة هنا ما هو قسيم العبادة، وإنما المراد أنها من أفعالهم المعروفة عنهم، وهي شرك أكبر كما قال الشيخ.

(٢) العقائد السلفية: (٦١/١).

(٣) وهو ضمن مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٩/٥٨-٧٣).

(٤) أي التكفير المطلق، والقسم الذي يقابله هو تكفير المعين، وهو عند قوله: «وأما الفرد المعين ...»

الله أو طاف بغير الكعبة يكون مشركاً وكافراً.

وأما الفرد المعين كزيد أو عمر إذا قام بتلك الأعمال التي ينبغي أن تصرف لله ذي الجلال، وصَرَفَها لغيره تعالى من الأنبياء والصالحين؛ فهذا لا نبادره بالتكفير لكونه قد يكون جاهلاً، أو عنده شبهة»[1].

ومعنى ذلك أن المعين لا يترل عليه حكم العمل الكفري الذي قام به إذا وجد فيه أحد أمرين: الجهل، أوالشبهة.

ثم يواصل رحمه الله تعالى كلامه وكأنه يجيب على قول من يقول إن هذه أمور عظيمة لا تخفى، فلا عذر فيها لأحد البتة، فيقول: «**لاسيما وقد أفسد العلماء والقبوريون والمتصوفة المبطلون عقائد الأكثرين بالدعوة تارة وبالتأليف أخرى إلى هذه الأعمال التي هي من أنواع العبادة، بصرفها لغير الله سبحانه وتعالى بشبهة أنهم يتوسلون بالأنبياء والصالحين أو يجعلونهم واسطة بينهم وبين الله، وأنها من قبيل تعظيم الأنبياء والصالحين، ويوردون من الأحاديث الموضوعة والضعيفة والحكايات السمجة عن كرامات الأولياء وتصرفاتهم .... ونحو ذلك من الأقاويل البدعية والشركية ما أفسد عقائد الجمهور وضللهم.**

فأخذ هؤلاء يعبدون الأنبياء والصالحين، بل حتى الكهوف والأشجار ويحسبون أنهم يحسنون صنعاً من جراء تأثير دعايات أولئك الدجاجلة المضلين، وما علموا أن عبادتهم التي أتوا بها على هذا الوجه إشراك بالله رب العالمين .....

لهذه الأسباب قلنا لا يبادر المعين بالتكفير حتى نورد له الحجج، وتقوم عليه الحجة على أن هذه الأعمال عبادةٌ، وصرفها لغيره شركٌ بالله رب العالمين،فإن أصر بعد ذلك على أعماله المنافية للإسلام فعند ذلك يحكم عليه بالشرك».

ثم قال: «**وإلى السائل تأييداً لما قلت قول شيخ الإسلام أحمد بن تيمية رحمه الله**» فذكر له كلاماً، ومنه قوله: «**وأيضاً فإن تكفير الشخص المعين وجواز قتله موقوف على أن تبلغه الحجة النبوية التي يكفر من خالفها، وإلا فليس كل من جهل شيئاً من الدين**

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٥٨/١٩).

يكفر، ولهذا لما استحل طائفة من الصحابة والتابعين كقدامة بن مظعون وأصحابه شرب الخمر، وظنوا أنها تباح لمن عمل صالحاً على ما فهموه من آية المائدة[1]، اتفق علماء الصحابة كعمر وعلي وغيرهما أنهم يستتابون، فإن أصروا على الاستحلال كفروا، وإن أقروا به جلدوا.

فلم يكفرهم بالاستحلال ابتداء لأجل الشبهة التي عرضت لهم حتى يتبين لهم الحق، فإذا أصروا على الجحود كفروا.

وقد ثبت في الصحيحين حديث الذي قال لأهله إذا أنا مت فاسحقوني ثم ذروني في اليم، فوالله لإن قدر الله علي ليعذبني عذاباً ما عذبه أحداً من العالمين.

فأمر الله البر فرد ما أخذ منه وأمر الله البحر فرد ما أخذ منه، وقال، ما حملك على ما فعلت؟ قال خشيتك يارب، فغفر له[2].

فهذا اعتقد أنه [إن][3] فعل ذلك لا يقدر الله على إعادته، وأنه لا يعيده أو جوز ذلك وكلاهما كفر، لكن كان جاهلاً لم يتبين له الحق بياناً يكفر بمخالفته، فغفر الله له ....»[4].

ونقل عن الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن ما نقله عن جده محمد بن عبد الوهاب قوله: «**فجنس هؤلاء المشركين وأمثالهم ممن يعبد الأولياء والصالحين**

---

(١) قال الشيخ في الهامش: «وهي قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا وَآمَنُوا ثُمَّ اتَّقَوْا وَأَحْسَنُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ المائدة:٩٣».

(٢) رواه البخاري في كتاب التوحيد باب قول الله تعالى ﴿يريدون أن يبدلوا كلام الله﴾: (٢٣٤١/٥)، ومسلم كتاب التوبة باب سعة رحمة الله تعالى وأنها تغلب غضبه: (٢١٠٩/٤).

(٣) ليس في الأصل.

(٤) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٥٨/١٩-٦٣)، الاستغاثة: (٤٩٢/٢-٤٩٤).

يحكم بأنهم مشركون، ونحكم بكفرهم إذا قامت عليهم الحجة الرسالية»[1].

وقد نص الشيخ أيضاً في كثير من كتبه وقرر وجوب التفريق بين الحكم المطلق والحكم على المعين في مسألة التكفير، فليس كل من وقع في مكفر فهو كافر في نفس الأمر حتى تقام عليه الحجة وتبين له المحجة.

قال في العقائد السلفية بعد أن بين توحيد الألوهية والأدلة عليه، ورد على بعض شبه القبوريين، وقرر أن ما يفعلونه هو الشرك الأكبر الذي كان عليه عباد الأصنام، قال:

«ولكن هل يحكم على الشخص المعين أو الطائفة المخصوصة المتلوثة بتلك الخصال المنافية للتوحيد بالشرك والكفر، مع أنها مؤمنة بالله والرسول وآتية بالشرائع؟

الجواب:

يقال هذا العمل شرك أو كفر مثلاً، كالسجود لولي أو الطواف بقبره أو النذر له، ولكن الشخص المعين، أو الطائفة المخصوصة لا نبادرها بالتكفير، بل الواجب تبليغها بآيات القرآن وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم المبينة للشرك والمحذرة عنه، وأن ليس لصاحبه نصيب من الجنة، وأن هذه الأعمال هي شرك، فإذا أصر الشخص المعين، أو الطائفة المخصوصة وعاندت، ولم تقبل، فعند ذلك يحل عليها إطلاق الشرك، أو عليه إن كان فرداً معيناً»[2].

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٧٢/١٩)، ومنهاج التأسيس ص: ٦٠.

(٢) العقائد السلفية: (٥٧/١-٥٨)، وانظر مثل هذا التقرير في: شرح الدرر السنية ص: ٨، الشرح الوسط ص: ٨-١٠، إجابة السائل الماجد ص: ٢٣، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٨٤/١، ٨٩)، (١٣٩/٧)، (١٠٩/٤)، (١٦/٢٠-١٧)، إكمال الدين: (٦٥/٢)، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٥٣/٨، ٥٩، ٧٢)، (٢٥/١١، ٢٢، ٣٨، ٤١)، (١٦/١٥-١٧)، (١٧/١٢، ٧٥)، (١٣/١٦)، (١٠/٢٥)، أسئلة الإذاعة ص: ٢٥-٢٧، ملاحظات على بعض كلام الشرقاوي ص: ٣٨، نقض كلام المفترين ص: ٨١، تطهير المجتمعات ص: ٨١، ١٣٨، الشيخ محمد بن عبد الوهاب ◄

ومراد الشيخ بالطائفة هنا المجموعة من الناس كأهل مسجد أو قرية، وليس المراد الفرق المعروفة كالجهمية والرافضة، فإن إطلاق الكفر على هذه الفرق هو من باب التكفير المطلق وليس المعين، كأن يقال الجهمية كفار والرافضة كفار، ولا يلزم من هذا تكفير كل شخص منهم بعينه، لاحتمال وجود مانع كالجهل أو التأويل كما قرره الشيخ وأئمة الإسلام رحمهم الله تعالى.

وخلاصة ما قرره الشيخ رحمه الله أنه لابد من تحقق أمورٍ قبل تكفير المعين، وهي:

١- تحقق الحكم المطلق في حكم تلك المسألة، وأنها من الشرك الأكبر أو الكفر الأكبر.

٢- عدم التسرع والمبادرة إلى تكفير من وقع في شيء من ذلك قبل معرفة حاله.

٣- إقامة الحجة عليه إن كان جاهلا.

٤- أن ذلك يكون ببيان الأدلة من الكتاب والسنة.

٥- أن لا يوجد تأويل أو شبهة.

٦- إن حصل العناد بعد ذلك والإصرار على هذه الأعمال فإنه يحكم على صاحبها بالشرك والكفر.

ولم يفرق الشيخ رحمه الله في ذلك بين مسائل الألوهية وغيرها، بل أكثر كلامه منصب على ما يقع فيه الناس من الشرك في الألوهية، كالذبح والاستغاثة والنذر وغيرها، لِمَا حَصَلَ فيها من الجهل وتلبيس علماء الضلال ومجاراتهم للعوام، ومما يؤكد ذلك ويبينه إجابته رحمه الله تعالى على السؤال التالي:

قال السائل: عندنا طائفة من الشباب يمتنعون عن الأكل من اللحوم التي عند الجزارين بحجة أن الشرك قد غلب على المجتمع، مع العلم أنهم لم يتيقنوا أن هذا الجزار قد وقع في الشرك أم لا، ويحكمون بالشرك والكفر على الطوائف التي تدعو غير الله وتذبح لصاحب الضريح، وذلك قبل أن يقيموا عليهم الحجة في ذلك، فهل هم على صواب في ذلك أم لا؟

مجدد القرن الثاني عشر ص: ٦٢-٦٣، ٨٨-٨٩، ١٢٢، الشيخ محمد بن عبد الوهاب عقيدته السلفية ودعوته الإصلاحية ص: ٨٢-٨٣، إعانة القريب المجيب: (٣٨٨/١).

فأجاب رحمه الله تعالى: «**السؤال تتعلق به مسألتان:**

الأولى: امتناعهم عن ذبح الجزارين بحجة أنهم مشركون.

فالجواب إذا كانوا لم يتيقنوا من الجزار بأنه مشرك، فلا يجوز لهم الامتناع، فكم من موحدين في وسط مئات من المشركين، ولا يجوز إطلاق الشرك والكفر على من ظاهره الإسلام إلا بحجة بينة.

الثانية: تكفير من يذبح لغير الله(١) كما يقول السائل؛ لا يجوز إلا بعد أن تقام عليهم الحجة بالآيات والأحاديث، فإن أصروا على ذلك فيجوز أن يطلق عليه لفظ الشرك، ويعامل معاملة المشرك، أما قبل ذلك فلا، يقول الله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً﴾(٢) وقال تعالى: ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾(٣)، والجهل غلب على الناس، وأكثر العلماء مقصرون في تبليغ الحجة، بل العلماء ثلاثة أقسام أمام هذه البدع الشركية وغير الشركية:

١. **من يقف موقف الحياد ويخرس لسانه أن يقول الحق، لكنه لا يعارض أمراً بمعروف أو نهياً عن منكر.**
٢. **من يجامل هؤلاء الضالين ويداهن، بل قد يحسن أعمالهم بحجة أنهم من فَرْطِ حبهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم، أو للصالحين، يعملون هذا، ما ترونه أنتم أيها السلفيون شركاً، وهم لا يقصدون إلا القربى، والشفاعة، والمحبة، وهذه الأعذار الواهية هي أعذار مشركي قريش، وسائر العرب، قال الله تعالى: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾(٤).**
٣. **من يُنْكِر ويُحَذِّر ويُبَيِّن للناس أن هذه الأعمال المبتدعة منها ما هو شرك صريح كالطواف بالقبر والذبح له والاستغاثة به، ومنها ما هو غير شرك صريح لكنه**

---

(١) أي تكفير رجل بعينه.

(٢) الإسراء: من الآية١٥.

(٣) الأنفال: من الآية٤٢.

(٤) الزمر: من الآية٣.

ذريعة ووسيلة إلى الشرك كالبناء على القبر وإسراج القناديل والصلاة لله ولكن عند القبر بقصد أن تضاعف له الحسنات، فهذا من الذرائع الشركية ولا يجوز أن يعمله مسلم، لأن الحسنات تضاعف في بيوت الله المساجد، أما إذا صلى لقبر الولي أو النبي بقصد تعظيمه ونيل الشفاعة فهذا شرك أكبر والعياذ بالله، كطائفة من الهنود والباكستانيين، يصلون صلاةً خاصةً باسم الشيخ عبد القادر رحمه الله، تسمى الصلاة الغوثية، والله أعلم بالصواب»[1].

فانظر إلى قوله عن تكفير من يذبح لغير الله: «**ولا يجوز إلا بعد أن تقام عليهم الحجة بالآيات والأحاديث**».

وفي هذا إشارة إلى أنه لا يكفي أن نقول له قال أهل العم كذا وكذا لأنه عنده من مشايخ الضلال والدجالين من يحسن فيهم الظن، ويفتونه بأن ذلك من محبة الصالحين، ومما يقرب لرب العالمين.

فإن أصر بعد بيان الأدلة من الكتاب والسنة فلا شك في كفره، وقد سبق في كلام الشيخ من نصوص الكتاب والسنة ما فيه الدلالة على ذلك، مع ما تقدم أيضاً من تقرير أهل العلم، كشيخ الإسلام وغيره ممن تقدم النقل عنهم.

وانظر إلى قصة قدامة بن مظعون رضي الله عنه ومن معه كيف أنهم حصلت لهم الشبهة فتأولوا الآية، فاستحلوا شرب الخمر، فلم يحكم كبار الصحابة بكفرهم حتى يبين لهم وترفع الشبهة عنهم، مع ما في حكم الخمر من اشتهار وظهور، حتى إن الفقهاء يضربون به المثل لما يعلم حكمه من الدين بالضرورة[2].

ولكن ينبغي التنبه هنا إلى مسألة مهمة وهي أنه وإن اشترط في تكفير المعين إقامة الحجة عليه، بأن ما وقع منه هو من الشرك، وإزالة الشبهة عنه في ذلك، ولكن منع تكفيره بعينه قبل هذا لا يعني التساهل في أكل ذبيحته والصلاة خلفه.

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٥٩/٨).

(٢) انظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٢/٧٥-٧٦)، (٤١/١١).

فقد جاء عن السلف والأئمة النهي عن الصلاة خلف أصحاب البدع الكفرية وعن أكل ذبائحهم، فقد سئل الإمام أحمد عن الصلاة خلف المبتدعة، فقال: أما الجهمية فلا، وأما الرافضة الذين يردون الحديث فلا[(١)].

وعن معاذ بن أبي معاذ العنبري أنه قال: صليت خلف رجل من بني سعد ثم بلغني أنه قدري، فأعدت الصلاة بعد أربعين سنة أو ثلاثين سنة[(٢)].

وفي السنة لعبد الله بن أحمد أن وكيعاً سئل عن ذبائح الجهمية فقال: لا تؤكل لأنهم مرتدون[(٣)].

وعن أحمد بن يونس أنه قال: «إنا لا نأكل ذبيحة رجل رافضي، فإنه عندي مرتد»[(٤)].

فهذه الآثار تدل أن أصحاب البدع الكفرية لا تؤكل ذبائحهم ولا يصلى خلفهم، أما من علم أنه معذور بتأويل أو نحوه فإنه يصلى خلفه كما جاء عن الإمام أحمد أنه صلى خلف الأئمة الذين كانوا على رأي الجهمية ويدعون إليه ويعاقبون من خالفهم، وأنه كان يرى الإئتمام بهم والصلاة خلفهم والحج والغزو معهم، لأنهم لم يعلموا أن ما هم عليه كفر، بل كانوا يجهلون ذلك، ذكر هذا شيخ الإسلام في الإيمان الأوسط[(٥)].

وهذا يبين أن قول الشيخ رحمه الله أنهم لا يمتنعون عن أكل ما يذبحه من وقع في بدعة كفرية، حتى يتيقنوا كفره، صوابه أنهم إن لم يقم لديهم العلم بأنه يعذر لتأويل أو جهل ونحوه، فإنهم يتركون أكل ذبيحته، كما يتركون الصلاة خلفه، كما جاء عن

---

(١) طبقات الحنابلة: (١٦٨/١).

(٢) رواه عبد الله بن أحمد في السنة: (٣٨٦/٢)، وانظر: شرح السنة للبربهاري ص: ١٠٨، والشريعة للآجري ص: ٢٥٧.

(٣) (١١٧/١).

(٤) رواه اللالكائي في السنة (١٥٤٦/٤)

(٥) انظر: مجموع الفتاوى: (٥٠٧/٧-٥٠٨)، وانظر: كتاب شيخنا الشيخ إبراهيم بن عامر الرحيلي "موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع": (٣٤٧/١-٣٤٨، ٣٩٩ وما بعدها).

السلف رحمهم الله تعالى.

والمقصود هنا أن الأمر راجع في الحكم على المعين بالكفر إلى معرفة حاله وزوال موانع التكفير عنه، وتوفر شروطه فيه.

وأنه وإن قيل في بعض الأمور أنه لا يعذر فيها الذي يعيش بين المسلمين وفي الحواضر، فإن ذلك راجع إلى أن دعوى الجهل فيها كذب من قائله وتخلص من العقوبة.

فمن عرف أن مثله لا يجهل ذلك فإنه لا يعذر بدعوى الجهل، ومن اطُّلِعَ منه على جهله وعدم علمه أو وجود شبهة عنده فإنه يعذر كما دلت على ذلك النصوص السابقة وكلام أهل العلم[1].

ولذلك لما زعم بعض الناس ممن لم يفرق بين الحكم المطلق والحكم على المعين أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب يكفر المسلمين الذين يتوسلون ويستغيثون بغير الله وأن هذا تكفير لجمهور المسلمين وأكثر المسلمين، قال ابن حجر رحمه الله تعالى رداً على هذه التضليلات:

«ومما ينبغي ذكره أن يعلم أن الشيخ وأتباعه السلفيين لا يبادرون بتكفير من يرونه مستغيثاً بغير الله، أو طائفاً بالقبر، أو ناذراً له؛ حتى يقيموا عليه الحجة من كتاب الله وسنة نبيه ....».

ثم يبين ذلك من وجوه، فقال: «**أولاً: أنهم لا يكفرون المتوسلين مطلقاً كما سبق بيانه.**

ثانياً: أنهم لا يكفرون الجاهل قبل إقامة الحجة عليه.

ثالثاً: لا يلزم منه تكفير جمهور المسلمين، لأن الأكثرية من المسلمين جاهلون، بل وكثير من المنتسبين للعلم يجهلون هذه الحقائق وتشتبه عليهم، فمنهم من لا يفرق بين توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية، ومنهم من لا يفرق بين الكفر الاعتقادي والكفر العملي، فيجعل دعاء الأموات والاستغاثة بهم والنذر لهم والطواف حول قبرهم والاستنجاد بهم والحلف بهم وطلب قضاء الحوائج منهم، يجعلون هذه الأمور من الكفر

(١) وانظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام: (٧/٦٠٩-٦١٠).

العملي بمترلة تارك الصلاة عند من لا يقول بكفره بل يقول فاسق، وبمترلة كفر تارك الحج .....

ومنهم من لا يميز ويفرق بين التوسل والاستغاثة، ومنهم من يقول إن الآيات الواردة في عبادة غير الله وأنها من الشرك، يقصد بها عبادة الأوثان والأصنام والأحجار التي كانت تعبدها الجاهلية ولا يقولون لا إله إلا الله.

ومن أجل هذه الأمور اشتبهت هذه الحقائق على مدعي العلم، وقد يكون مدرساً أو مؤلفاً، فضلاً عن العوام، فلهذه الأسباب لم يقولوا بشرك من يستغيث بغير الله أو ينذر لغير الله أو يطوف بقبور الصالحين، لظنهم أنه من الكفر العملي لا من الشرك الأكبر»[١].

فإذا اجتمع مع هذا علماء الضلال المروجون لتلك البدع وسدنة القبور والقائمين عليها وعلى إغواء الناس بها بأنواع الحيل، عظمت المحنة على الناس واشتد الخطب بهم، واشتد الجهل بمعالم الدين كما هو حال كثير من الناس في بعض البلدان، وكما كان الحال في الجزيرة العربية قبل دعوة الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى[٢].

وخلاصة هذه المسألة الكبيرة أن من عدل الله تعالى وحكمته ورحمته أنه لا يؤاخذ أحداً ولا يعذب أحداً إلا بعد بلوغ الحجة وظهورها، كما قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً﴾[٣].

قال ابن جرير: «يقول تعالى ذكره: وما كنا مهلكي قوم إلا بعد الإعذار إليهم بالرسل وإقامة الحجة عليهم بالآيات التي تقطع عذرهم»[٤] ثم أخرج عن قتادة قوله في هذه الآية: «إن الله تبارك وتعالى ليس يعذب أحداً لم يسبق إليه من الله خبر أو يأتيه من الله بينة».

---

(١) الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٦٢-٦٣، وانظر: نقض كلام المفترين ص: ٨١.

(٢) انظر: الشيخ المجدد محمد بن عبد الوهاب ص: ١٠-١١.

(٣) الإسراء: من الآية١٥.

(٤) (٨/٥٠).

وقال تعالى: ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾[1] قال ابن جرير رحمه الله تعالى: «ليموت من مات من خلقه عن حجة لله قد أُثبتت له، وقَطَعَتْ عذرَهُ وعبرة قد عاينها ورآها، ﴿وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ يقول وليعش من عاش منهم عن حجة لله قد أثبتت له وظهرت لعينه فعلمها ...»[2].

وقال تعالى: ﴿رُسُلاً مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾[3] قال الشيخ محمد الأمين: «يصرح في هذه الآية الكريمة بأنه لابد أن يقطع حجة كل أحد بإرسال الرسل ....»[4].

إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث التي تقرر هذا الأصل العظيم الذي هو مقتضى عدل الله تعالى وحكمته ورحمته[5]، كما بين ذلك الشيخ وأكده، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) الأنفال: من الآية٤٢.

(٢) (٢٥٨/٦)، وانظر: تفسير ابن كثير: (٣٠١/٢).

(٣) النساء: من الآية١٦٥.

(٤) أضواء البيان: (٤٢٩/٣).

(٥) انظر: كتاب شيخنا الشيخ إبراهيم بن عامر الرحيلي "التكفير وضوابطه": ص: ٢٥٣-٢٦١.

المبحث الحادي عشر: جهوده رحمه الله تعالى في بيان حكم أهل الفترة.

الكلام في هذا المبحث قريب من الكلام في المبحث السابق من حيث وقوع الكفر مع عدم بلوغ الحجة، ولكن المبحث السابق في حق المعين الذي الأصل فيه الإسلام، وهذا المبحث لا يقصد فيه معين، وإنما في حق من لم يبلغه الإسلام و لم يعلم به أصلاً.

وقد اشتهرت الترجمة لهذه المسألة بحكم أهل الفترة، ويلحق بهم كل من لم تبلغه الدعوة، أو بلغته مشوهة، أو مات صغيراً من أولاد المشركين.

ولا يدخل في أهل الفترة من سمع بدين الإسلام ثم أعرض عن البحث عنه ومعرفته، قال الشيخ: «**وهؤلاء الجهال من اليهود والنصارى وغيرهم قد يعتذرون بمثل هذا العذر، أي أنهم لم يدرسوا الإسلام، أو لم يُبَلِّغُهم أحد عنه بصورته الصحيحة الواقعة، وهذا غير مقبول، إذ الواجب على من سمع بدين الإسلام أو برسوله العظيم أن يبحث حتى يصل إلى الحقيقة.**

وفي هذا العصر انتشرت الكتب والصحف وكثرت الإذاعات باللغات المختلفة، مما لم يُبق عذراً لمعتذر»[1].

والمقصود أن وسائل الإعلام الكثيرة قد قطعت العذر على الكثيرين، حيث سهلت على من أراد الوقوف على حقيقة الإسلام والمسلمين أن يقف عليها ناصعة غير مشوهة ولا محرفة، وإن كان لم يزل هناك من لم تبلغه الدعوة أو بلغته مشوهة وهو غير قادر على التحري ومعرفة الحق، وهؤلاء حكمهم حكم أهل الفترة ولا شك، وهو كما قرره الشيخ رحمه الله تعالى بقوله:

«..... **وأهل الفترة عند الأشعرية هم**[2] **ناجون، وهناك قول آخر لكثير من أهل السنة أنهم يمتحنون يوم القيامة في العرصات، فمن أطاع دخل الجنة، وانكشف**

---

(١) الإسلام والرسول في نظر منصفي الشرق والغرب ص: ١٢٤.

(٢) انظر: تحفة المريد للباجوري ص: ٢٠٢.

علم الله فيهم بسابق السعادة[١]، ومن عصى دخل النار داخراً وانكشف علم الله فيه بسابق الشقاوة، وقال العلامة ابن كثير عن هذا القول "يجمع الأدلة كلها"»[٢].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في ذكر أهل الجاهلية الذين لم يصل إليهم ما جاءت به الأنبياء: «فهؤلاء في ضلال وجهل وشرك وشر: لكن الله يقول: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً﴾، وقال: ﴿رُسُلاً مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾[٣] وقال: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمِّهَا رَسُولاً يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَى إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ﴾[٤] فهؤلاء لا يهلكهم الله ويعذبهم حتى يرسل إليهم رسولاً.

وقد رويت آثار متعددة في أن من لم تبلغه الرسالة في الدنيا فإنه يبعث إليه رسول يوم القيامة في عرصات القيامة»[٥].

ومن هذه الأحاديث حديث الأسود بن سريع رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((أربعة يوم القيامة يدلون بحجة، رجل أصم لا يسمع، ورجل أحمق، ورجل هرم، ومن مات في الفترة، فأما الأصم فيقول: يارب جاء الإسلام وما أسمع شيئاً، وأما الأحمق فيقول: جاء الإسلام والصبيان يقذفونني بالبعر، وأما الهرم فيقول: لقد جاء الإسلام وما أعقل، وأما الذي مات على الفترة فيقول: يا رب ما أتاني رسولك فيأخذ مواثيقهم لَيُطِيعُنَّهُ، فيرسل إليهم رسولاً أن ادخلوا النار، قال فوالذي نفسي بيده لو

---

(١) أي انكشف للناس ما سبق لهم في علم الله من السعادة، والله تعالى لا يخفى عليه خافية، عالم الغيب والشهادة.

(٢) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١/٢٠)، (٧/٨٤)، وانظر: (٧/٢٠)، (١٢/٧٥)، (١١/٣٩)، وانظر: تفسير ابن كثير: (٣/٢٩-٣١).

(٣) النساء: من الآية١٦٥.

(٤) القصص:٥٩.

(٥) الفتاوى: (١٧/٣٠٨)، وانظر: الدرر السنية في الأجوبة النجدية: (١/٣٦٧-٣٧١).

دخلوها لكانت عليهم برداً وسلاماً))[(١)].

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله تعالى بعد أن ذكر الأحاديث في هذا الباب ورجح القول بامتحانهم يوم القيامة، قال رداً على من قال بتضعيف هذه الأحاديث: «إن أحاديث هذا الباب منها ما هو صحيح كما نص على ذلك كثير من أئمة العلماء، ومنها ما هو حسن، ومنها ما هو ضعيف يتقوى بالصحيح والحسن، وإذا كانت أحاديث الباب الواحد متصلة متعاضدة على هذا النمط أفادت الحجة عند الناظر فيها...»[(٢)].

وفي قول ابن حجر رحمه الله تعالى: «**وهناك قول آخر لكثير من أهل السنة**» إشارة إلى أن ما ذهب إليه الأشاعرة هو قول لبعض أهل السنة، ولكن القول الذي عليه أكثرهم ومحققوهم هو القول بامتحانهم.

قال ابن كثير في ذكر الأقوال ومناقشتها: «أحدها أنهم في الجنة، واحتجوا بحديث سمرة أنه عليه الصلاة والسلام رأى إبراهيم عليه السلام وأولاد المسلمين وأولاد المشركين[(٣)]، وبما تقدم في رواية أحمد عن خنساء عن عمها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((المولود في الجنة))[(٤)]، وهذا استدلال صحيح، ولكن أحاديث الامتحان أخص منه، فمن علم الله أنه يطيع جعل روحه في البرزخ مع إبراهيم وأولاد المسلمين

---

(١) رواه أحمد: (٢٤/٤)، والضياء في المختارة: (٤٦٣/١)، والطبراني في الكبير: (٢٨٧/١)، وصححه العلامة الألباني كما في السلسلة الصحيحة برقم: ١٤٣٤.

(٢) تفسير ابن كثير: (٣١/٣).

(٣) قطعة من حديث سمرة في رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم وهو حديث طويل أخرجه البخاري في مواضع منها كتاب التعبير باب تعبير الرؤيا بعد صلاة الصبح: (٢٢٠٥/٥)، وانظر: تحفة الأشراف: (٨١/٤)، ورواه مسلم مختصراً في كتاب الرؤيا باب رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم: (١٧٨١/٤).

(٤) روا أحمد: (٥٨/٥، ٤٠٩)، وأبو داوود في كتاب الجهاد باب في فضل الشهادة: (٣٣/٣)، وصححه الألباني في صحيح أبي داوود برقم: (٢٢٠٠)، وانظر: هداية الرواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة: (٢٤/٤).

الذين ماتوا على الفطرة، ومن علم منه أنه لا يجيب[1] فأمره إلى الله تعالى، ويوم القيامة يكون في النار، كما دلت عليه أحاديث الامتحان ونقله الأشعري عن أهل السنة»[2].

وخلاصة ذلك أن أهل الفترة يمتحنون يوم القيامة، فمن أطاع دخل الجنة ومن عصى دخل النار، وهذا هو الذي ترجحه الأدلة، وهو الموافق لما جاء في كتاب الله تعالى، قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً﴾ وقوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحاً غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُمْ مَا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَنْ تَذَكَّرَ وَجَاءَكُمُ النَّذِيرُ فَذُوقُوا فَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ نَصِيرٍ﴾[3] وقال تعالى: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُمَراً حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِ رَبِّكُمْ وَيُنْذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا بَلَى وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾[4]، إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث، فنسأل الله تعالى الفوز بالجنة والنجاة من النار، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) أي لا يجيب إلى ما يؤمر به يوم القيامة من الاقتحام في النار.

(٢) تفسير ابن كثير: (٣١/٣).

(٣) فاطر:٣٧.

(٤) الزمر:٧١.

المبحث الثاني عشر: جهوده رحمه الله تعالى في بيان حكم إيمان المقلد.

التقليد لغة: هو جعل الشيء في العنق محيطاً به.

وشرعاً: هو قبول كلام الغير من غير معرفة دليله[1].

فإذا قلد الرجل في مسائل الإيمان فأخذ قول غيره من غير معرفة دليله، واعتقد ذلك وجزم به، فهل يصح إيمانه ويعتد به؟

ذكر الشيخ رحمه الله الخلاف مع المتكلمين في هذه المسألة، وبين الراجح الذي دلت عليه الأدلة، وقرره العلماء المحققين، وفي ذلك يقول: «**فصل في ذكر الخلاف في إيمان المقلد**

والجزم بالتقليد في الأصول ... قد صححوا للنقل والمعقول

فالجازمون من عوام الخلق ... موحدون للإله الحق

بعدم الجواز بعض العلما ... قال به فلتنبذن ولتعلما

ثم على هذا المقال اختلفا ... بالكفر قال بعض من قد أسرفا

وبعضهم قد قال بالعصيان ... كلاهما مخالف البرهان»

ثم قال: «**وقد منع كثير من العلماء التقليد في الأصول والفروع، ومنهم من حرمه في الأصول فقط.**

وإليكم مآخذ من حرم التقليد:

الأول: إن الله أمرنا بالتدبر والتفكر والنظر في مخلوقاته وآياته من السموات والكواكب والأرضين، وغير ذلك.

الثاني: إن الله ذم التقليد، وسفه رأي من قلد آباءه وأجداده، فقال تعالى: ﴿بَلْ قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُهْتَدُونَ﴾[2].

---

(١) انظر: العقائد السلفية: (١/٤٤١)، سبيل الجنة ص: ٥٢، وانظر: المسودة: (٢/٨٥٠)، البحر المحيط للزركشي: (٦/٢٧٠)، شرح مختصر الروضة للطوفي: (٣/٦٥٠).

(٢) الزخرف:٢٢.

الثالث: يقول الله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ﴾[1] فألزمنا بالعلم.

ويَلْزَمُنا ذلك لقوله تعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلاً مَا تَذَكَّرُونَ﴾[2]، فتعين طلب اليقين في الوحدانية، ويقاس عليها غيرها، والتقليد لا يفيد إلا الظن، والظن لا يكفي هنا.

الرابع: إن التقليد لو أفاد علماً، فإما بالضرورة وهو باطل، وإما بالنظر فيستلزم الدليل والأصل عدمه، ولهذا قال ابن حمدان في نهاية المبتدئين: «كل ما يطلب فيه الجزم يمتنع التقليد فيه، لأنه لا يفيده، قال كثير من أهل النظر: يحرم التقليد في معرفة الله والتوحيد والرسالة، وكذا في أركان الإسلام الخمسة ونحوها مما تواتر» ا.هـ.

وبناء على حرمة التقليد وعدم الاكتفاء به، قال بعضهم بكفر المقلد، وعليه السنوسي في الكبرى.

ولا يخفى ما في هذا القول من المجازفة والإسراف، وتكفير الأكثرين، لأنه من البديهي أن الذين دخلوا في الدين كان أكثرهم من الجهال والأعراب والأجلاف، وقد حكم النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة رضي الله عنهم من بعده بصحة إيمانهم، ولم يوجب عليهم معرفة الدليل والبرهان.

وقال بعضهم بعصيانه مع الاكتفاء به، سواء كان فيه أهلية النظر أم لا، وبعضهم قيد عصيانه إن كان فيه أهلية النظر».

ثم قال مبيناً الراجح في المسألة: «والحق الذي لا محيد عنه أن الجازمين من عوام المسلمين موحدون مؤمنون، وإن كان جزمهم عن تقليد، وعليه أكثر المحققين.

ولا يجب النظر والاستدلال، بل قال بعضهم إن إيمان المقلد صحيح ويحرم عليه النظر، لأنه مظنة الوقوع في الشبه والضلال لاختلاف الأذهان... »[3].

---

(١) محمد: من الآية١٩.

(٢) الأعراف:٣.

(٣) العقائد السلفية: (١/٤٤١-٤٤٣).

والناظر في اختلاف أهل العلم في هذه المسألة يجد أن مرجعه إلى ثلاثة أمور:

الأول: الاختلاف في تعين الدليل الذي توجب معرفته الخروج عن وصف التقليد، والذي عليه أكثر المتكلمين والأصوليين أن الدليل هو النظر العقلي في إثبات وجود الله تعالى، عن طريق إثبات حدوث الحوادث أو إمكانها، وهي طريقة طويلة وعرة كثيرة العوائق والمهالك، وقد عبر عنها من دخلها وأدرك حقيقتها بقوله:

نهايـــة إقــدام العقـــول عقـــال ... وأكثر ســعي العــالمين ضــلال
وأرواحنا في وحشة من جــسومنا ... وغايـــة دنيانـــا أذاً ووبـــال
ولم نستفد من بحثنا طول عمرنـــا ... سوى أن جمعنا فيه قيل وقــالوا[1]

وقال الآخر[2]:

لعمري لقد طفت المعاهد كلــها ... وقلبت طرفي بين تلــك المعــالم
فلم أر إلا واضعاً كــف حــائر ... على ذقن أو قارعاً ســنَّ نــادم

وقد تقدم بيان فساد هذه الطريقة، وأن غايتها لمن لم يهلك وينقطع في شعابها إثبات وجود واجبٍ لا يتميز عن غيره بفعل ولا صفة، فليس فيها إثبات الخالق الذي أبدع المخلوقات من السموات والأرض، الحي العليم القادر الذي له الأسماء الحسنى والصفات العلى.

وأكثر من قال بتحريم التقليد في الإيمان ووجوب الاستدلال والنظر إنما أراد هذا، وإذا تبين ما تقدم علم أن هذا النظر فاسد لا يحصل به الإيمان فضلاً عن كونه واجباً أو كونه أول واجب أو كونه شرطاً في صحة الإيمان، إن لم يكن سبباً في الضلال كما هو حال أكثر المتكلمين.

ولذا فإن من قال بتحريم هذا النظر لأنه مظنة الوقوع في الشبه والضلال فقد

---

(١) الأبيات للرازي كما تقدم ص: ١٣٩.

(٢) وهو الشهرستاني كما في كتابه نهاية الإقدام في علم الكلام ص: ٣، وفيه:

لقد طفت في تلــك المعاهــد كلــها ... وســــــيرت طــــــــرفي .....

وانظر منهاج السنة: (٥/٢٧٠).

أصاب فإنه من أعظم أسباب الضلال والانحراف في باب الاعتقاد[1].

الثاني: الاختلاف في تعين ما يجب الإيمان به ليصح الإيمان، وعند كثير من المتكلمين أن المراد بذلك هو الإيمان بوجود الله وأنه الخالق المالك ثم أضافوا إلى ذلك وجوب إثبات ذلك بدليل الحدوث والإمكان كما سبقت الإشارة إليه.

ومن المعلوم أن إثبات وجود الله تعالى وأنه الخالق المالك لا يصير به العبد مؤمناً ولا ينجو به من النار حتى يعتقد بأنه هو المعبود وحده، المألوه وحده، ويقر برسالة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، وهذا هو مقتضى شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وهي الكلمة الطيبة التي تعصم صاحبها من النار[2].

إذاً فمن أوجب الاستدلال على طريقة المتكلمين للخروج من ربقة التقليد وتصحيح الإيمان، قد جانب الصواب من وجهين:

١. من حيث فساد هذا المسلك في الاستدلال.

٢. من حيث أنه إن سلم في استدلاله فغايته إثبات ما لا يتم به الإيمان، وهو إثبات الربوبية التي كان يثبتها كفار قريش، كما حكى الله عنهم، قال تعالى: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ)﴾[3] وقوله: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾[4]، بل إن ما يثبته كفار قريش من الربوبية فوق ما يثبته بعض المتكلمين.

الثالث: النظر إلى ما جرت عليه سنة النبي صلى الله عليه وسلم وما كان عليه عمل أصحابه من بعده ومن جاء بعدهم من الأمراء والعلماء.

حيث أنهم كانوا يقبلون الإسلام ممن يدخل في الإسلام من غير سؤال ولا بحث عن كون إيمانهم حاصل بالنظر والاستدلال الذي يقول به المتكلمون، أو لا، بل مع القطع

---

(١) انظر كتاب: الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات، وانظر ص: ١٧٤ وما بعدها من هذا الكتاب.

(٢) تقدم شرح ذلك في الباب الأول، الفصل الأول، المبحث الثالث ص: ١٩٢.

(٣) العنكبوت:٦١.

(٤) الزخرف:٨٧.

بأن هؤلاء لم يعلموا بهذا النظر المعين، ولا بهذا الاستدلال، بل ولم يخطر لهم على بالٍ أصلاً.

وهذا من أقوى الأدلة على بطلان تلك الأقوال، ولاسيما قول من غلا وزعم كفر من لم يكن إيمانه مبنياً على النظر والاستدلال الذي زعمه المتكلمون.

ولذلك اختلفت عباراتهم في التخلص من هذا المأزق والجمع بين القول بوجوب الاستدلال على طريقتهم وبطلان إيمان المقلد، وبين ما أجمع عليه المسلمون من قبول إسلام من أسلم وقبول إيمان العامة.

ولذلك زعم بعضهم أن الخلاف في إيمان المقلد إنما بالنظر إلى أحكام الآخرة، وأما أحكام الدنيا من التناكح والتوارث وحرمة المال والدم، فيكفي فيها الإقرار، وقد حكاه الشيخ ابن حجر عن أبي منصور الماتريدي[1].

وقال بعضهم إن العوام قد حصل منهم القدر الكافي من الاستدلال العقلي على وجود الله تعالى، وقدمه، وحدوث ما سواه، وإن عجزوا عن التعبير عنه باصطلاح المتكلمين.

وقد علم أن إثبات وجود الله تعالى وأنه الخالق وما سواه مخلوق أمر مركوز في الفطر، لا يحتاج إلى استدلال، مع ما فيه من أدلة شرعية وأدلة عقلية صحيحةٍ جاء بها الشرع ودل عليها.

وهذا القول محاولة للتخلص من هذا الإشكال، ولكنه رجوع إلى أصل المتكلمين في أن الغاية هي إثبات وجود الرب وأنه قديم، على طريقتهم المعهودة، وقد تقدمت الإشارة إلى هذا في النقطة السابقة.

والراجح في المسألة وهو الموافق لسنة النبي صلى الله عليه وسلم وسيرته وسيرة أصحابه من بعده، وأهل العلم والفقه، وهو ما بينه الشيخ رحمه الله تعالى بقوله:

«والحق الذي لا محيد عنه أن الجازمين من عوام المسلمين موحدون مؤمنون، وإن كان جزمهم عن تقليد، وعليه أكثر المحققين، ولا يجب النظر والاستدلال.

---

(١) العقائد السلفية: (١/٤٤٣)، وانظر: لوامع الأنوار: (١/٢٧٤).

بل قال بعضهم إن إيمان المقلد صحيح، ويحرم عليه النظر لأنه مظنة الوقوع في الشبه والضلال .....»[1].

ولكن ينبغي التنبه هنا إلى أمور:

الأول: أنه ليس المراد بالتقليد هنا هو تقليد الآباء والأجداد والحمية لهم، أو تقليد الرؤساء والسادة المطاعين واتباعهم، فإن هذا من اتباع الهوى وهو الذي ذمه الله تعالى في كتابه وعابه على المشركين كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لا يَعْقِلُونَ شَيْئاً وَلا يَهْتَدُونَ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوُا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾[3] وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَتَحَاجُّونَ فِي النَّارِ فَيَقُولُ الضُّعَفَاءُ لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعاً فَهَلْ أَنْتُمْ مُغْنُونَ عَنَّا نَصِيباً مِنَ النَّارِ﴾[4].

وقد بين الله تعالى أن الواجب الإعراض عن هذا التقليد إلى اتباع ما أنزل الله على رسله، فإنهم حجة الله التي أعذر بها إلى خلقه.

والمراد بالتقليد هنا هو تقليد العامي الذي عجز عن معرفة الدليل من الكتاب والسنة وثبوت ذلك ومعرفة مدلول ألفاظه ومعرفة معانيه الصحيحة، للعالم الذي يغلب على ظنه أنه مصيب وصادق فيما يخبر به عن الله ورسوله.

وقد دل على هذه المرتبة قوله تعالى: ﴿فَاسْأَلوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ﴾[5] وقول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث صاحب الشجة: ((ألا سألوا إذ لم يعلموا، فإنما شفاء العي السؤال))[6].

---

(١) العقائد السلفية: (١/٤٤١-٤٤٣).

(٢) البقرة:١٧٠.

(٣) البقرة:١٦٦.

(٤) غافر: ٤٧.

(٥) النحل: من الآية٤٣.

(٦) رواه أبو داود من حديث جابر رضي الله عنه في كتاب الطهارة باب في المجروح يتيمم، (١/٢٣٩)، وله شاهد من حديث ابن عباس أخرجه ابن ماجة في كتاب الطهارة باب في ◄

والفرق بين هذا التقليد وبين التقليد المذكور أولاً:

أولاً: هو أن التقليد المذكور أولاً الحاصل فيه اتباع الهوى وتقديم محبة الآباء والسادة والكبراء على محبة الحق واتباعه.

وأيضاً فإن هذا المقلد يتبع الظن أيضاً لأنه يُجَوِّز أن يكون مُقَلَّدَهُ مصيباً ويُجوزُ أن يكون مخطئاً، ولا يعلم أهو مصيب أم مخطئ، فلا تحصل له ثقة ولا طمأنينة إلى أي الأمرين.

أما التقليد الثاني وهو تقليد العالم حيث يجوز تقليده، فهو بمترلة اتباع الأدلة المتغلبة على الظن، كخبر الواحد والقياس، لأن المقلِّد يغلب على ظنه إصابة العالم المجتهد كما يغلب على ظنه صِدْقُ المُخبر[1].

الثاني: تأكيد الشيخ على وجوب البعد عن طريقة المتكلمين ومسالكهم لما فيها من الخطر والتعرض للشبه والضلال، وقوله هنا: «**ولا يجب النظر والاستدلال**» أي على طريقة المتكلمين، وقد تقدمت الإشارة إلى ما فيها من الجهل والظلم.

الثالث: أن قوله: «**ويحرم عليه النظر، لأنه مظنة الوقوع في الشبه**» هو كسابقه المراد به النظر الذي زعم وجوبه أهل البدع والكلام، فإنه يصدق عليه هذا الوصف.

وأما النظر الشرعي الصحيح وطلب العلم والدليل من الكتاب والسنة فإن هذا مطلوب شرعاً، قال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾[3]، وفي الحديث: ((من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له به طريقاً إلى الجنة))[4]، وفضل العلم وطلبه لا

المجروح تصيبه الجنابة فيخاف على نفسه إن اغتسل، (١/١٨٩).

(١) انظر: مجموع الفتاوى: (٢٠/١٥-١٧)، (١٩/٢٦٠ وما بعدها)، انظر ما حكاه الزركشي عن ابن السمعاني في البحر المحيط: (٦/٢٧٩)، شرح العقيدة السفارينية لابن عثيمين رحمه الله تعالى ص: ٣٠٧.

(٢) الزمر: من الآية٩.

(٣) المجادلة: من الآية١١.

(٤) رواه مسلم في كتاب الذكر، والدعاء، والتوبة، والاستغفار، (٤/٢٠٧٤).

يخفى على أحد.

الرابع: أنه ينبغي أن يورث تقليدُ العالمِ عند من يقلِّدَه العلمَ والاطمئنانَ، ومتى لم يورثه ذلك لورود شبهة أو غيرها فإنه يجب عليه أن يسأل من هو أعلم وأوثق عنده، أو يطلب معرفة الدليل ليذهب ما عنده من التردد والشك.

الخامس: أن المسألة مفروضة في تقليد من يجوز تقليده من أهل العلم وأئمة المسلمين المتبعين فيما يقولونه لما ثبت عن سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم[1].

فيجب على العامي أن يقلد من هذا وصفه ومن يغلب على ظنه أنه يخبره ويدله على حكم الله ورسوله فيما يسأله عنه من اعتقادٍ أو عملٍ.

والله تعالى الموفق.

---

(١) انظر: التسعينية: (١/١٩٥).

الفصل الثاني

جهود الشيخ رحمه الله تعالى في تقرير مباحث الإسلام.

وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول: جهوده في تعريف الإسلام لغة واصطلاحاً.

المبحث الثاني: جهوده في بيان العلاقة بين الإسلام والإيمان.

المبحث الثالث: جهوده في بيان زيادة الإسلام ونقصانه.

المبحث الأول: جهوده في تعريف الإسلام لغة واصطلاحاً.

قال الشيخ رحمه الله تعالى:

«وفسر الإسلامُ بالأعمال والانقيادِ زد لذي الجلال
كالنطق بالشهادة والصلاةِ والصومِ والحجِ مع الزكاةِ
وأمر معروفٍ ونهي المنكرِ وإن يظُنَّ النهي لم يؤثر

ش: لما أنهيت الكلام عن الإيمان، شرعت في بيان الإسلام.

فالإسلام في اللغة يأتي بمعنى الاستسلام والانقياد، كما يأتي بمعنى الصلح والأمن»[1].

وقال: «**والإسلام يطلق على الاستسلام والانقياد وترك التمرد والعناد، وهو عام في القلب واللسان والجوارح، هذا من حيث اللغة**»[2]، وقال: «**الإسلام في اللغة: الطاعة والإذعان**»[3].

«**وأما في الاصطلاح فهو موافق للغة إلا أنه يقال في تعريفه: هو الاستسلام لله وحده بالخضوع له بعبادته وحده .....**»[4].

وهذا بمعنى ما قاله الشيخ المجدد المصلح محمد بن عبد الوهاب حيث قال في الأصول الثلاثة: «هو الاستسلام لله بالتوحيد، والانقياد له بالطاعة والبراءة من الشرك وأهله».

وفي هذا إظهارٌ ومراعاةٌ لأعظم ما ينبغي الخضوع فيه لله والاستسلام له به، وهو

---

(١) العقائد السلفية: (٤٢٩/١).

(٢) شرح الدرر السنية ص: ١٢٠.

(٣) العقائد السلفية: (٢٦١/٢)، وانظر: معجم مقاييس اللغة ص: ٤٨٧، لسان العرب: (٣٤٥/٦).

(٤) شرح الدرر السنية ص: ١٢٠، وانظر: العقائد السلفية: (٤٢٩/١)، (٢٦١/٢)، محاضرات ص: ٧٩، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٦٨/١٧ ب، ٩٨، ١٠٣)، شرح الرحبية ص: ٢.

توحيده وإفراده بالعبادة، فذلك أعظم الطاعات، وترك ما يضاده من الشرك هو أعظم المنهيات.

وفسر النبي صلى الله عليه وسلم الإسلام: «**بأعمال الجوارح الظاهرة من القول والعمل، فأجاب لما سأله جبريل عن الإسلام ((أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً))**(١)**، لأن من امتثل أمر الله ورسوله وأتى بهذه الأركان الخمس فقد استسلم وانقاد وخضع لله، وهو معنى الإسلام**»(٢).

«**وهو دين جميع الأنبياء والمرسلين كما أخبر الله تعالى عن نبيه نوح أنه قال: ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾**(٣)**، وكما أخبر الله عن نبيه إبراهيم بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ * إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ * وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾**(٤) **وقال تعالى عن يوسف مخاطباً ربه: ﴿أَنْتَ وَلِيِّي فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ تَوَفَّنِي مُسْلِماً وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ﴾**(٥)**وقال تعالى عن موسى قائلاً لقومه: ﴿وَقَالَ مُوسَى يَا قَوْمِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ﴾**(٦) **وقال عن عيسى: ﴿فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَى مِنْهُمُ الْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ**

---

(١) رواه البخاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه في كتاب الإيمان باب سؤال جبريل النبي صلى الله عليه وسلم عن الإيمان والإسلام والإحسان وعلم الساعة: (١/٤٠)، ورواه مسلم من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه في كتاب الإيمان باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان، وهو أول حديث عند مسلم رحمه الله تعالى.

(٢) العقائد السلفية: (١/٤٣١).

(٣) يونس: من الآية٧٢.

(٤) البقرة: ١٣٠- ١٣٢.

(٥) يوسف: من الآية١٠١.

(٦) يونس:٨٤.

الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ آمَنَّا بِاللَّهِ وَاشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾[١]»[٢].

وذلك لأن جميع ما جاءت به الأنبياء والمرسلين أصوله واحدة.

ثم إن اسم الإسلام صار علماً بالغلبة على الدين الذي جاء به محمد صلى الله عليه وسلم[٣].

ولنا أن نقول إنه يطلق بالمعنى العام فيكون المراد به كل دين جاء به نبي ورسول، كما تقدم ذلك في الآيات السابقة، ويطلق بمعنى خاص وهو ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم كما في قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْأِسْلامَ دِيناً﴾[٤]، وقال: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْأِسْلامِ دِيناً فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾[٥].

وباعتبار أن الإسلام يطلق على أعمال الجوارح الظاهرة –كما فُسِّرَ في حديث جبريل المشهور– فهو الجزء الثالث من الإيمان، لأن الإيمان اعتقاد بالقلب ونطق باللسان وعمل بالجوارح[٦].

والذي يظهر أنه بهذا الاعتبار يدخل فيه النطق بالشهادتين أيضاً، فهو من عمل الجوارح، وقد دل على هذا حديث جبريل.

وهذا يبين أن الإسلام أعم والإيمان أخص، فكل مؤمن مسلم، ولا ينعكس[٧]، كما سيأتي تفصيل ذلك في المبحث التالي إن شاء الله.

ومما أشار له الشيخ رحمه الله تعالى من المباحث في معنى الإسلام أنه يطلق بمعنيين: يطلق بمعنى الاستسلام والخضوع القدري القهري، ويطلق بمعنى الخضوع والانقياد الطوعي

---

(١) آل عمران:٥٢.

(٢) العقائد السلفية: (١/٤٢٩-٤٣٠).

(٣) انظر: العقائد السلفية: (١/٤٣٠)، (٢/٢٦١).

(٤) المائدة: من الآية٣.

(٥) آل عمران:٨٥.

(٦) انظر: العقائد السلفية: (١/٤٣١).

(٧) انظر: العقائد السلفية: (١/٤٣١-٤٣٢).

الاختياري.

قال رحمه الله تعالى: «**فالإسلام تدور مادته على الاستسلام والخضوع، فإذا كان الاستسلام والخضوع بالطاعة لله تعالى بالاختيار يكون إسلاماً** [أي شرعياً] **–والإسلام الشرعي معناه توحيد الله والاستسلام والانقياد لله طوعاً ولرسوله–**[1].

وأما مجرد الانقياد بغير الطاعة الاختيارية فهو إسلام كوني لا شرعي، ولهذا قال تعالى في الإسلام الشرعي: ﴿وَأَنِيبُوا إِلَى رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا لَهُ﴾[2] **وقال في الإسلام الغير اختياري: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعاً وَكَرْهاً وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾**[3]**، ومعنى أسلم هنا أي خضع لأمر الله وأطاع لما وضع في العالم من قوانين**»[4].

وبين الشيخ رحمه الله تعالى أن الإسلام يأتي أيضاً في مقابلة الشرك، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيّاً فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلا يُطْعَمُ قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾[5].

كما يأتي في مقابلة الكفر كما في قوله تعالى: ﴿وَلا يَأْمُرَكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَاباً أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾[6][7].

وهذا راجع إلى أن لفظ الإسلام هنا بمعنى الدين، فهو شامل لمعنى الإسلام ومعنى الإيمان، كما سيأتي تقريره في المبحث التالي إن شاء الله تعالى.

ولشيخ الإسلام تحقيق لطيف في معاني الإسلام وإطلاقاته، وخلاصته أن الإسلام

---

(١) ما بين المعترضتين مُدْخل من العقائد السلفية: (٢/٢٦١).

(٢) الزمر: من الآية٥٤.

(٣) آل عمران:٨٣.

(٤) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢٠/٩١)، وانظر: العقائد السلفية: (٢/٢٦١).

(٥) الأنعام:١٤.

(٦) آل عمران:٨٠.

(٧) انظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢٠//٩١-٩٢).

يستعمل لازماً ومتعدياً، فيجمع معنيين، أحدهما: الانقياد والاستسلام، والثاني: إخلاص ذلك وإفراد الله به، وهذا له معنيان، أحدهما الدين المشترك وهو التوحيد الذي بعث الله به جميع الأنبياء، والثاني ما اختص به محمد صلى الله عليه وسلم، وهذا له مرتبتان، الأولى: الظاهر من القول والعمل، والثانية أن يكون هذا الظاهر مطابقاً للباطن.

قال: «فتكون الخلاصة من هذا أن القيام بالأعمال الظاهرة التي منها المباني الخمسة تأتي في المرتبة الأولى من مراتب الإسلام، فإن انضاف إلى القيام بالأعمال الظاهرة مطابقة الباطن للظاهر، فهو الإسلام الذي بمعنى الإيمان والدين، والله أعلم»[1].

ولما كان مقتضى الإسلام هو الاستسلام لأمر الله ورسوله والخضوع والانقياد لهما، أنكر رحمه الله تعالى على المتهاون في ذلك، وبين أن تهاونه في ارتكاب المعاصي يقدح في كمال إسلامه وخضوعه لربه، فقال: «**ما معنى المسلم إذا لم ينقد لأمر الله ورسوله؟! وعجيب أمر المسلمين في هذا العصر، يخالفون الله ورسوله ويجهرون بعصيانهم، ويقلدون أعداء الله ورسوله ويدَّعون الإسلام والإيمان.**

فعلى المسلم إن كان مسلماً حقيقياً أن يمتثل الأوامر الواردة في الوحيين، وأن ينتهي عما نهى عنه الكتاب والسنة، وإلا فإسلامه غير كامل»[2].

وقال رحمه الله تعالى: «**إنه ينبغي لنا أن نفهم من الإسلام ما فهمه الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه والتابعون لهم بإحسان، أنه إسلام النفس كلها لله، بقلبه وقالبه، وأن يكون الإنسان كله متوجهاً إلى[3] الله، وأن تكون أفكاره وعقائده وأعماله محكومة بالدستور الذي أقره الله.**

لا ينبغي أن يُفهم من الإسلام ما يفهمه الكثيرون من المسلمين الذين تسممت أفكارهم بالدعايات الغربية وأكاذيب المستشرقين وتلاميذهم، أنه مجموعة من العبادات يؤديها الإنسان بمعزل عن السلوك العملي، وأن الإنسان يستطيع أن يعبد الله بكل

---

(١) مجموع الفتاوى: (٧/٦٣٥-٦٣٦).

(٢) تطهير المجتمعات ص: ٢٣٦، وانظر: مجموع مقالات ص: ٩٨.

(٣) في الأصل: «إلا» وهو خطأ من الناسخ.

إخلاص، ثم يتجه لغيره في أي أمر من أمور الحياة ....[1].

ثم بين أنه لا ينبغي أن يفهم الإسلام أنه يكون بمجرد النية الطيبة من دون عمل، بل مع الانسياق وراء الشهوات والمطامع الدنيوية، أو أنه مقتصر على العبادات وحدها، أو الأحوال الشخصية، بل هو شامل لكل العبادات والمعاملات بين الأفراد أو بين الراعي والرعية، أو بين الدول، وقال: «**لم يهمل الإسلام سياسة الحكم كما يفهمه الجهلاء بالدين الإسلامي ...... الإسلام ينبغي أن يفهم أنه كما أتى بالعقائد والعبادات والمعاملات وأتى بسياسة الدولة أو نقول الحكام**[2] **مع رعاياهم ومع الدول الأخرى من مسلمين وكافرين، وأتى بالتشريع الجنائي بنصوص واضحة تلتزم الجماعة**[3] **المسلمة بتنفيذها .... كما أتى بتقاليد المجتمع وآداب السلوك وآداب الجنس بتشريعات وجيهة وتوجيهات سديدة .....**»[4].

وأشار في أثناء كلامه رحمه الله تعالى إلى براءة الإسلام مما ألصق به من بدع وضلالات شوهت محاسنه وأضعفته في قلوب أهله، وأكد على وجوب التزام تعاليم الإسلام من غير زيادة ولا نقصان[5].

وتعبيره رحمه الله تعالى عن الشريعة بأنها «**الدُّستور الذي أقره الله**» فيه نظر، وهو لفظة معربة معناها: الدفتر الذي تجمع فيه قوانين المملكة، ويطلق على الوزير الكبير الذي يُرجع في أحوال الناس إلى ما رَسَمَهُ[6].

وأصل الدَّسْرِ في اللغة هو الدفع[7].

ولعل الشيخ رحمه الله تعالى أراد بهذا التعبير أن يناسب الكلام فهم بعض الناس من

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢٠/٩٢-٩٣).

(٢) كذا، ولعله "علاقة الحكام ...".

(٣) في الأصل "جماعة".

(٤) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢٠/٩٦-٩٧).

(٥) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢٠/٩٤).

(٦) انظر القاموس المحيط ص:٣٥٣، التعريفات للجرجاني ص:١٧١، الكليات للكفوي ص:٤٥١.

(٧) انظر: معجم مقاييس اللغة ص: ٣٥٦.

حوله ممن يعظم القوانين والدساتير فيكون ذلك أدعى للتأثير فيهم وتحريك قلوبهم وفهومهم لإدراك هذه الحقائق وتعظيمها

ولكنِ الصحيح أن يعبر عن المعاني الشرعية بالألفاظ الشرعية، فيقال: "محكومة بشرع الله، أو بدين الله، أو بالأحكام الشرعية" أو ما شابه ذلك، وقوله: «**أقره الله**» قد يفهم منه بأنه تشريع سابق من غيره ولكنه أقره، وهذا قطعاً لم يرده الشيخ و لم يقصده.

وهذا يوضح لنا ضرورة التزام الألفاظ الشرعية في التعبير عن المعاني الشرعية، لما في ذلك من السلامة من اللوازم التي لا يقصدها المتكلم في كلامه، بل ربما لم تخطر بباله، كما هو الظن بالشيخ رحمه الله تعالى في هذه الكلمة، ومن عرف ضعف نفسه وتقصيرها لم يتطاول على أهل العلم وأقال عثراتهم وعرف لهم قدرهم وصان أعراضهم.

ومن كان كذلك، كان حرياً بأن يوفق ويرزق العلم ويُحْمَدَ الذكر، نسأل الله تعالى من فضله وتوفيقه.

المبحث الثاني: جهوده في بيان العلاقة بين الإسلام والإيمان.

تقدم في المبحث السابق أن الإسلام مأخوذ من الاستسلام والخضوع والانقيـــاد، وتقدم في بداية الفصل الأول في هذا الباب أن الإيمان معناه في اللغة الإقرار والتصديق، وأنه مأخوذ من الأمن.

ولذلك فإنه إذا اقترن ذكر الإسلام بالإيمان يفسر الإسلام بما يناسب معناه، وهـــو أعمال الجوارح الظاهرة، ويفسر الإيمان بما يناسب معناه وهو أعمال القلب ووظائفه، كما في حديث جبريل المشهور لما سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الإيمان، فقال: ((أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره)).

وفسر الإسلام بأعمال الجوارح الظاهرة من القول والعمل، فقال: ((أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً))[1].

وبيان ذلك: «**أن الإسلام والإيمان من الأسماء التي تشمل مسميات متعددة عند إفرادها وإطلاقها، فإذا قرن ذلك الاسم بغيره صار دالاً على بعض تلك المـــسميات، والاسم المقرون به دال على باقيها، وهذا كاسم الفقير والمسكين، فإذا أفرد أحـــدهما دخل فيه كل من هو محتاج، فإذا قرن أحدهما بالآخر دل أحد الاسمين على بعض أنواع ذوي الحاجات، والآخر على باقيها**»[2].

قال شيخ الإسلام: «لكن التحقيق ابتداء هو ما بينه النبي صلى الله عليه وسلم لمـــا سئل عن الإيمان والإسلام، ففسر الإسلام بالأعمال الظاهرة والإيمان بالأصول الخمـــسة، فليس لنا إذا جمعنا بين الإسلام والإيمان أن نجيب بغير ما أجاب به النبي صـــلى الله عليـــه وسلم.

---

(١) انظر: العقائد السلفية: (٤٣١/١)، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بـــن حجـــر رحمه الله: (٩٩/١٧-١٠٠).

(٢) العقائد السلفية: (٤٣٣/١-٤٣٤)، وانظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بـــن حجر رحمه الله: (٩٩/١٧-١٠٠).

وأما إذا أفرد اسم الإيمان فإنه يتضمن الإسلام، وإذا أفرد الإسلام فقد يكون مع الإسلام مؤمناً بلا نزاع، وهذا هو الواجب»[1].

أي أنه يكون مع إسلامه مؤمناً، أي محصلاً لأصل الإيمان، ولا نزاع في إمكان ذلك ووجوده ووقوعه.

ولذا فإن « **النبي صلى الله عليه وسلم وإن كان قد فسر في حديث جبريل الإيمان بالاعتقادات القلبية والإسلام بالأعمال الظاهرة.**

ولكنه قد فسر الإيمان في حديث وفد عبد القيس بتفسير الإسلام كما في الصحيحين عن ابن عباس أنه قال لوفد عبد القيس: ((آمركم بأربع، بالإيمان بالله وحده، وهل تدرون ما الإيمان بالله وحده؟ شهادة أن لا إله إلا الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان، وأن تعطوا من المغانم الخمس))[2].

وكما في حديث: ((الإيمان بضع وستون شعبة أو سبعون، أعلاها لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان))[3].

وكما فسَّر في حديثٍ آخر الإسلام بما فسر به الإيمان، كما في مسند الإمام أحمد عن عمرو بن عنبسة، قال: جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله ما الإسلام؟ قال: ((أن تسلم قلبك لله وأن يسلم المسلمون من لسانك ويدك))، قال: فأي الإسلام أفضل؟ قال: ((الإيمان))، قال: وما الإيمان؟ قال: ((أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت))[4]»[1].

---

(١) الفتاوى: (٧/٢٥٩-٢٦٠)، وانظر: (٧/١٠ وما بعدها)، (٧/٥٥١-٥٥٧).

(٢) رواه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة باب ﴿مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾، (١/١٧٧)، ورواه مسلم في كتاب الإيمان باب الأمر بالإيمان بالله ورسوله صلى الله عليه وسلم و... ، (١/٤٦).

(٣) الحديث رواه البخاري في كتاب الإيمان باب بأمور الإيمان، (١/٢٩)، ورواه مسلم في كتاب الإيمان باب بيان شعب الإيمان وأفضلها، وأدناها، ...، (١/٦٣).

(٤) رواه عبد الرزاق في مصنفه (١١/١٢٧)، ومن طريقه الإمام أحمد في المسند (٤/١١٤)، وقال الهيثمي في المجمع (١/٥٩)، رواه أحمد و الطبراني في الكبير بنحوه، ورجاله ثقات.

ومما يوضح ذلك ويبين العلاقة بين الإسلام والإيمان ما نقله الشيخ عن شيخ الإسلام من قول أبي طالب المكي: «**مثل الإسلام من الإيمان كمثل الشهادتين إحداهما من الأخرى في المعنى والحكم، فشهادة الرسول غير شهادة الوحدانية، فهما شيئان في الأعيان، إحداهما مرتبطة بالأخرى في المعنى والحكم كشيء واحد، كذلك الإيمان والإسلام أحدهما مرتبط بالآخر، فهما كشيء واحد، لا إيمان لمن لا إسلام له ولا إسلام لمن لا إيمان له، إذ لا يخلو المسلم من إيمان به يصح إسلامه، ولا يخلو المؤمن من إسلام به يحقق إيمانه، ثم قال: وقد أجمع أهل القبلة على أن كل مؤمن مسلم وكل مسلم مؤمن**»(٢).

وهذا يبين المسألة التي ترجم لها الشيخ بقوله هل الإسلام والإيمان شيئان أم شيء واحد، فقال: «**قيل هما شيء واحد، ونقل عن محمد بن نصر المروزي وابن عبد البر.**

وقيل هما شيئان، وهو قول الأكثرين، كأحمد بن حنبل وابن أبي ذئب، وأبي خيثمة ويحيى بن معين.

والمعنى على قولهم: شيئان في المفهومية، ومن حيث هما، لا من حيث الحكم كما قدمنا من كلام شيخ الإسلام»(٣).

أي ما نقله عن أبي طالب المكي رحم الله تعالى الجميع.

وبهذا يتبين أيضاً أن الإيمان أخص من الإسلام، فكل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمن.

قال الشيخ: «**وهذا من حيث مفهوميهما** [أي الإسلام والإيمان] **وأما الحكم الشرعي، فلا يصح أن يقال هو مؤمن لا مسلم أو مسلم لا مؤمن**»(٤).

---

(١) العقائد السلفية: (٤٣١/١-٤٣٢).

(٢) العقائد السلفية: (٤٣٢/١-٤٣٣)، وانظر: مجموع الفتاوى: (٣٣٢/٧-٣٣٤)،. جامع العلوم والحكم: (١٠٥/١-١١٤).

(٣) العقائد السلفية: (٤٣٣/١).

(٤) العقائد السلفية: (٤٣٢/١).

وقد قرر ذلك أيضاً في بعض المقالات مستدلاً بقوله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْأِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾[1]، وقال:

«**إن الإيمان أخص من الإسلام كما هو مذهب أهل السنة والجماعة، ويدل عليه حديث جبريل عليه السلام حين سأل عن الإسلام ثم عن الإيمان ثم عن الإحسان، فترقى من العام أي من الإسلام إلى الأخص وهو الإيمان ثم إلى الأخص منه وهو الإحسان**»[2].

وقد قرر ذلك الإمام اللالكائي في كتابه السنة، حيث ترجم بقوله: «"سياق ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في أن الإسلام أعم من الإيمان، والإيمان أخص منه" قال تبارك وتعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْأِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ وقال الزهري: الإيمان العمل والإسلام الكلمة، وعن الحسن ومحمد بن سيرين أنهما كانا يهابان مؤمن ويقولان مسلم، وبه قال من الفقهاء حماد بن زيد ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، وأحمد بن حنبل»[3] ثم ذكر الروايات في ذلك.

ثم نقل الشيخ ابن حجر عن ابن كثير قوله: «**والصحيح أنهم[4] قوم ادعوا لأنفسهم مقام الإيمان، ولم يحصل لهم بعد، [فأدبوا وأعلموا أن ذلك لم يصلوا إليه بعد][5] ولو كانوا منافقين لعُنفوا وفُضحوا، كما ذكرهم الله تعالى في سورة[6] براءة، وإنما قيل لهؤلاء تأديباً: قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْأِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ أي لم تصلوا إلى حقيقة الإيمان.**

ثم بين الله تعالى الإيمان الكامل: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ

---

(١) الحجرات: من الآية١٤.

(٢) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٩٩/١٧)، وانظر: تفسير ابن كثير: (٢٢٠/٤).

(٣) (٨٩٢/٤-٨٩٣)، وانظر: جامع العلوم والحكم: (١٠٦/١-١٠٧).

(٤) في الأصل «أنه» والتصويب من التفسير.

(٥) ما بين المعكوفين من التفسير.

(٦) في التفسير «كما ذكر المنافقين في سورة».

لَمْ يَرْتَابُوا﴾[1] الآية»[2].

أي أن هذه الصفات العظيمة لم يبلغوها وإن كانوا من أهل الإسلام، ولا ينفي عنهم الإيمان الذي يصح به إسلامهم، وهو الإقرار والتصديق أو ما هو دون هذه الصفات العظيمة التي هي صفات أهل اليقين والثبات، الذين بذلوا أنفسهم وأموالهم في سبيل الله حتى وصلوا إلى درجات الكمال، الذي استحقوا به التزكية باسم الإيمان، والشهادة لهم بهذه المترلة الرفيعة، وفي هذا أبلغ رد على المرجئة الذين يزعمون إنه بمجرد الكلمة والدخول في الإسلام يكون كامل الإيمان.

وقول الشيخ رحمه الله تعالى هنا: إن مذهب أهل السنة أن الإيمان أخص من الإسلام لا يخالف ما ذكره من الاختلاف في لفظ الإسلام والإيمان، هل هما شيء واحد أم شيئان.

لأن من قال اسم الإيمان والإسلام شيء واحد ومن ثم منع إطلاقه على من نقص إيمانه بالمعصية فذلك باعتبار تحقيقه وكماله، لا باعتبار أنه مفارق للدين كما تقوله الخوارج والمعتزلة، وحملوا قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ على أهم كانوا منافقين أظهروا الإسلام.

فهم وإن خالفوا في عدم التفريق بين الإسلام والإيمان، ولكنهم لم يخالفوا في حكم العاصي ونزول درجته عن الكمال مع عدم خروجه عن دائرة الإسلام إلى الكفر، وهم يقولون، كما أن الفاسق لا يسمى بالبر والمتقي، فكذلك لا يسمى بالمؤمن والمسلم فالاسمان عندهم سواء.

ولكنهم أيضا لم ينكروا دخول الفاسق في الخطاب باسم الإيمان، لأن المخاطب باسم الإيمان كلٌّ من معه شيء منه، والخطاب أمر ونهي لهم، ومعاصيهم لا تُسقط عنهم الأمر والنهي.

ولذلك يقول شيخ الإسلام بعد ذكر الاختلاف في هذه المسألة: «أن من لم يكن

---

(١) الحجرات: من الآية١٥.

(٢) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله تعالى: (٩٩/١٧).

من المؤمنين حقا، يقال فيه إنه مسلم، ومعه إيمان يمنعه الخلود في النار وهذا متفق عليه بين أهل السنة»[1].

فذكر خلافهم في إطلاق الاسم عليه ثم ذكر اتفاقهم على أنه معه من الإيمان ما يمنعه من الخلود في النار.

ولذا فأهل السنة مجمعون على أن أهل الإيمان في درجات ومراتب بعضهم فوق بعض، ومجمل ذلك هي المراتب التي ذُكرت في حديث جبريل، وهي الإسلام والإيمان والإحسان، وإن كان قد حصل نزاع يسير في مسمى بعض الأسماء، وهو نزاع متأخر لم يكن معروفا عند السلف[2].

تنبيه: ذكر الشيخ رحمه الله تعالى أن ابن كثير خالف قول ابن جرير وقتادة والنخعي رحمهم الله في تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْأِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾[3] ، حيث نسب إليهم القول بأن أولئك الأعراب كانوا منافقين يظهرون الإيمان، وليسوا كذلك[4].

والذي وجدته عند ابن كثير أنه بعد أن ذكر ما رجحه في معنى الآية قال: «وهذا معنى قول ابن عباس رضي الله عنهما وإبراهيم النخعي وقتادة واختاره ابن جرير، وإنما قلنا هذا لأن البخاري رحمه الله ذهب إلى أن هؤلاء كانوا منافقين يظهرون الإيمان وليسوا كذلك، وقد روى عن سعيد بن جبير ومجاهد وابن زيد أنهم قالوا في قوله تبارك وتعالى: ﴿وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ أي استسلمنا خوف القتل والسبي ...»[5].

ثم قال: «والصحيح أنهم قوم ادعوا لأنفسهم مقام الإيمان .....»[6].

---

(١) مجموع الفتاوى: (٧/٢٤١)، وانظر ما بعدها، وانظر: (٧/٣٥٧، و٦٦٥)، وما بينهما وما بعدهما.

(٢) انظر مجموع الفتاوى: (٧/٣٦٥-٣٦٦).

(٣) الحجرات: من الآية١٤.

(٤) انظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله تعالى: (١٧/٩٩).

(٥) تفسير ابن كثير: (٤/٢٢٠).

(٦) تفسير ابن كثير: (٤/٢٢٠).

ولعل سبب ذلك اختلاف الطبعات ووجود السقط والتحريف الذي يحيل المعنى، والله أعلم.

ونختم هذا المبحث بفائدة ذكرها الشيخ في الحكمة من اختلاف أجوبته صلى الله عليه وسلم لمن جاء يبايعه على الإسلام والإيمان، وهو شامل لغير ذلك، فقال رحمه الله تعالى: «**لأن الرسول صلى الله عليه وسلم كان أول ما يشترط بعد التوحيد إقام الصلاة لأنها رأس العبادات البدنية، ثم الزكاة لأنها رأس العبادات المالية، ثم يعلم كل قوم ما حاجتهم إليه أَمَسّ، فبايع جريراً على النصيحة لأنه كان سيد قومه فأرشده إلى تعليمهم بالنصيحة لهم.**

وبايع وفد عبد القيس على أداء الخمس لكونهم أهل محاربة مع من يليهم من كفار مضر»[(١)].

والحمد لله رب العالمين.

---

(١) الرد الشافي الوافر ص: ٢٤٧، وانظر: بعض الفوائد فيما يتعلق بما وجه إليه وفد عبد القيس دون غيرهم من الأحكام في فتح الباري: (١٦٢/١)، وشرح مسلم: (١٨٤/٢).

المبحث الثالث: جهوده في بيان زيادة الإسلام ونقصانه.

تبين في المبحث السابق أن الإسلام هو استسلام العبد لله تعالى وخضوعه بامتثال الأوامر وترك المنهيات.

وأن الإسلام والإيمان من الألفاظ التي إذا اجتمعت افترقت وإذا افترقت اجتمعت، فاجتماعهما في الذكر يقتضي افتراقهما في المعنى، وافتراقهما في الذكر يعني اجتماعهما في المعنى.

«**فإذا جاءا معاً كما في حديث جبريل دل على أن الإيمان جنس تصديق القلب**[وعمله][1] **وأن الإسلام جنس العمل**»[2] أي بالجوارح.

وبناء على ذلك فإن الإسلام إذا أريد به ما يشمل معنى الإيمان فالقول بزيادته ونقصه واضح جداً، لأن الإيمان يزيد وينقص كما تقدم في الفصل السابق.

وإن أريد بالإسلام ما يدل عليه عند اقترانه مع الإيمان وهو أعمال الجوارح فلا إشكال أيضاً في زيادته ونقصه، وذلك لأن العمل يزيد وينقص، وفي الحديث أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم أي الإسلام خير؟ قال: ((تطعم الطعام وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف))[3]، وعن جابر قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ((المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده))[4].

وقد بوب لها النووي رحمه الله تعالى في شرح مسلم بقوله: «باب بيان تفاضل الإسلام وأي أموره أفضل».

---

(١) هذه الإضافة لتوضيح أن عمل القلب لا يقتصر على التصديق، بل إن القلب له أعمال كثيرة كالحب والخوف والرجاء والتوكل والتعظيم، وغيرها.

(٢) العقائد السلفية: (٤٣٤/١).

(٣) رواه البخاري في كتاب الإيمان باب إطعام الطعام من الإسلام: (٢٩/١)، ومسلم في كتاب الإيمان باب تفاضل الإسلام وأي أموره أفضل: (٦٥/١).

(٤) رواه البخاري في كتاب الإيمان باب المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده: (٢٩/١)، ومسلم في كتاب الإيمان باب تفاضل الإسلام وأي أموره أفضل: (٦٥/١).

وقال في حديث جابر: «قالوا: معناه المسلم الكامل، وليس المراد نفي أصل الإسلام عمن لم يكن بهذه الصفة، بل هذا كما يقال العلم ما نفع أو العالم زيد أي الكامل أو المحبوب، وكما يقال الناس العرب والمال الإبل، فكله على التفضيل ....»[1].

وقد أشار الشيخ رحمه الله تعالى إلى نقص الإسلام بترك الالتزام بالأمر والنهي فقال: «**فعلى المسلم إن كان مسلماً حقيقياً أن يمتثل الأوامر الواردة في الوحيين، وأن ينتهي عما نهى عنه الكتاب والسنة، وإلا فإسلامهم غير كامل**»[2].

وأما إن أريد بالإسلام ما يدخل به الرجل في الإسلام ويخرج به من الكفر، وهو كلمة الشهادة فإن هذا لا يقبل الزيادة والنقصان.

وإطلاق الإسلام على هذا منقول عن الإمام الزهري رحمه الله تعالى وغيره من أهل العلم كالإمام أحمد، قال الزهري: «إن الإسلام الكلمة والإيمان العمل»[3].

وليس المراد بذلك الإسلام الواجب المذكور في حديث جبريل، وإنما المراد ما يصير به الرجل مسلماً متميزاً عن اليهود والنصارى تجري عليه أحكام المسلمين[4].

وخلاصة ما تقدم أن الإسلام يطلق ويراد به الدين المأمور به ظاهراً وباطناً، ويدخل في ذلك الإيمان.

ويطلق ويراد به ما يقابل الإيمان وهو الأعمال الظاهرة.

ويطلق ويراد به ما يحكم لصاحبه بدخوله في الإسلام وتميزه عن ملل الكفر وهو الشهادة.

وبالاعتبارين الأولين فهو يزيد وينقص، ويستثنى فيه، وبالاعتبار الأخير فإنه لا يستثنى فيه لأن نقص ذلك كفر.

---

(١) شرح مسلم للنووي: (١٠/٢).

(٢) تطهير المجتمعات ص: ٢٣٦، وانظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٩٨/١٧، ٦٨ ب)، محاضرات ص: ٧٩.

(٣) رواه الخلال في السنة: (٦٠٧/٣)، واللالكائي في السنة: (٨٩٢/٤)، وانظر: الفتاوى: (٤١٥/٧-٤١٦).

(٤) انظر: الفتاوى: (٤١٥/٧-٤١٦).

والله تعالى الموفق، وبهذا يتم الباب الثاني، ويتلوه الباب الثالث في بيـــان جهـــود الشيخ رحمه الله تعالى فيما يتعلق بالإيمان بالملائكة والكتب والرسل، ونسأله ســـبحانه أن يعصمنا من الكفر والضلال والفسوق والعصيان، وأن يحفظ علينا إسلامنا وإيماننا، ويختم لنا بخير، والحمد لله رب العالمين.

الباب الثالث

جهود الشيخ رحمه الله تعالى في تقرير الإيمان بالملائكة والكتب والرسل، وفيه ثلاثة فصول.

الفصل الأول: جهود الشيخ رحمه الله تعالى في تقرير الإيمان بالملائكة، وفيه ثلاثة مباحث

الفصل الثاني: جهود الشيخ رحمه الله تعالى في تقرير الإيمان بالكتب، وفيه ثلاثة مباحث .

الفصل الثالث: جهود الشيخ رحمه الله تعالى في تقرير الإيمان بالرسل وفيه ثمانية مباحث .

الفصل الأول

جهود الشيخ رحمه الله تعالى في تقرير الإيمان بالملائكة، وفيه ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: جهوده في تقرير الإيمان بالملائكة وذكر بعض أوصافهم.

المبحث الثاني: جهوده في بيان عصمة الملائكة والزيادة والنقصان في إيمانهم، والمفاضلة بينهم وبين صالحي البشر.

المبحث الثالث: جهوده في تقرير الإيمان بالجان، وبعض ما يتعلق بذلك.

المبحث الأول: جهوده في بيان وجوب الإيمان بالملائكة، وذكر بعض أوصافهم وأعمالهم.

الإيمان بالملائكة هو من جملة الإيمان بالغيب الذي مدح الله به المؤمنين وجعله من أوصافهم التي تميزهم عن غيرهم.

والإيمان بالملائكة من مبادئ الإسلام، فإنهم هم الذين يتلقون عن الله تعالى الشرائع والأحكام، وعنهم تتلقى الأنبياء، فهم الطريق لمعرفة الحق الذي ارتضاه لعباده وربط به سعادتهم في الدنيا والآخرة[1].

ولذا فإن من أنكر الملائكة و لم يؤمن بهم فقد أنكر الوحي الذي جاءت به وكانت الواسطة فيه بين الله تعالى وبين أنبيائه ورسله.

وقد أجمعت الكتب السماوية والأديان الإلهية على الإيمان بالغيب كالإيمان بالجن والملائكة.

ولا ينكر الإيمان بالغيب ويقول لا أؤمن إلا بما يقع تحت إحدى حواسي إلا ملحد كافر بالله مخالف لجميع الشرائع السماوية[2].

وقد بين الشيخ رحمه الله تعالى جملة كبيرة مما يتعلق بالإيمان بهذا الركن العظيم، وهو الركن الثاني من أركان الإيمان الستة المذكورة في حديث جبريل المشهور، وفيما يلي تفصيل ذلك بإذن الله تعالى.

الملائكة في اللغة جمع ملك، وأصله مَلأَك حذفت منه الهمزة لكثرة استعماله وأُلقيت حركتها على ما قبلها، والمَلأَكُ والملأَكَةُ الرسالة[3].

وقال الشيخ رحمه الله تعالى: «**الملأك هو الملك وجمعه ملائكة، وحذفت همزة ملأك لكثرة الاستعمال، وأصل وزنه مفعل، فقيل ملك، وقد تحذف الهاء في الجمع**

---

(١) انظر: الخطب المنبرية ص: ١٠٢.

(٢) انظر: العقائد السلفية: (١/٢٨٨-٢٨٩).

(٣) انظر: لسان العرب: (٢/٢١٠)، القاموس المحيط ص: ٨٥٦.

فيقال: مَلائك، وأصل ملأك بتقديم الهمزة، من الألوكة وهي الرسالة، ثم قدمت اللام على الهمزة في الجمع فقيل ملائكة أو ملائك»[1].

هذا من حيث الاشتقاق اللغوي، وأما في الشرع فيقول الشيخ رحمه الله تعالى: «**الملائكة أجسام نورانية مبرأة من الشهوة، لها القدرة على التشكل، مختصين بالعبادة، لا يعصون الله ما أمرهم**»[2].

وقال في منظومته الدرر السنية:

«أما المَلاكُ فعباد مكرمون	**ويفعلون ما به قد يؤمرون**
وأنهم قد خلقوا من نور	**وليسوا بالإناث والذكور**
ومن يقل بأنهم ذكور	**فَسِّقْه أو أنوثة كفور»**[3]

وقال في شرحها: «**فالملائكة، أو الملأ الأعلى، عالم غيبي غير محسوس، وليس لهم وجود جسماني يدرك بالحواس.**

وهو من عوالم ما وراء الطبيعة أو غير المنظورة التي لا يعلم حقيقتها إلا الله، وهم مجبولون على الطاعة، ومترهون عن المعاصي، قال تعالى: ﴿ عَلَيْهَا مَلائِكَةٌ غِلاظٌ شِدَادٌ لا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾[4]**»**[5].

والمراد بقوله أجسام نورانية أي أنها خلقت من نور كما نص عليه في مواضع[6]، مستدلاً بحديث عائشة رضي الله عنها : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((خلقت الملائكة من نور، وخلق الجان من مارج من نار، وخلق آدم مما وصف لكم))[7].

---

(١) العقائد السلفية: (١/٢٨٨).

(٢) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٢/٧٩).

(٣) العقائد السلفية: (١/٢٨٤).

(٤) التحريم: من الآية٦.

(٥) العقائد السلفية: (١/٢٨٩).

(٦) انظر: العقائد السلفية: (١/٢٨٩)، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٥/٤٢).

(٧) رواه مسلم في كتاب الرقاق باب في أحاديث متفرقة: (٤/٢٢٩٤).

وقوله "**ليس لهم وجود جسماني يدرك بالحواس**" أي ليس لهم أجسام موصوفة بكونها تدرك بالحواس، ولكن لهم أجسام نورانية كما في العبارة السابقة.

ونفي كونها تدرك بالحواس محل نظر، فإن النصوص قد دلت على أنها قد تدرك بالحواس، كالنظر كما أنها دلت على أنها أجسام مخلوقة موصوفة بصفات كثيرة، كقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلائِكَةِ رُسُلاً أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ﴾[1].

وفي المسند عن ابن مسعود قال: (رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم جبريل وله ستمائة جناح قد سد الأفق، يسقط من جناحه التهاويل والدرر والياقوت ما الله به عليم)[2].

فذكر أجنحتهم وأنها تُرى، وذكر عِظَمِ خلقهم، وأيضاً ما ورد من كلامهم وأفعالهم كما سيأتي ذكر بعض ذلك، وهذا كله يدل على أنهم أجسام وذوات قائمة بنفسها ولها أوصافها الخاصة بها مما ذكرناه هنا وغيره، وأنها تُدرك، فتُرى، وتُسمع.

والمقصود أنها ليست مجرد أرواح أو أنوار، بل هي أجسام موجودة ومخلوقة وموصوفة، وهو مذهب جمهور المسلمين[3].

وقد نص الشيخ في بعض كلامه على قيامها بأنفسها، فقال:

«والملائكة ليسوا كالبشر، فهم لا يأكلون ولا يشربون ولا ينامون ولا يتصفون بالذكورة والأنوثة، وإنما هم عالم آخر قائم بنفسه ومستقل بذاته، لا يتصفون بشيء مما يتصف به البشر من الحالات المادية»[4].

---

(١) فاطر: من الآية١.

(٢) مسند الإمام أحمد: (٣٩٥/١)، وانظر: (٣٩٤/١-٣٩٨)، وصححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع برقم: ٣٤٦٤.

(٣) العقائد السلفية: (١٦٥/٢).

(٤) العقائد السلفية: (٢٩٠/١)، وانظر: كتاب شيخنا الشيخ المحقق محمد بن عبد الوهاب العقيل في «الملائكة المقربين» ص: ١٥- وص: ٦٥ وما بعدها.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: «وهم عباد لله[1] أحيـــاء نـــاطقون يتزلون إلى الأرض ويصعدون إلى السماء ولا يفعلون إلا بإذن ربهم كما أخـــبر عنـــهم: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَداً سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ * لا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِــأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ * يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى وَهُمْ مِنْ خَـــشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ﴾[2]»[3].

وقال السفاريني رحمه الله تعالى: «والحق أن الملائكة عليهم السلام ذوات قائمـــة بأنفسها ....»[4].

ومن أسمائهم ما جاء في كلام الشيخ المتقدم وهو أنهم يسمون بالملأ الأعلـــى[5]، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿لا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى﴾[6]، والملأ هم الجماعة، ونـــسبهم إلى العلو لأنهم سكان السماء[7].

ومن أسمائهم السفرة، وقد فسره الشيخ رحمه الله تعالى بقوله: «**السفرة الرســـل لأنهم يسفرون إلى الناس برسالات الله**»[8].

قال ابن كثير رحمه الله تعالى في قوله تعالى ﴿بِأَيْدِي سَفَرَةٍ﴾[9]: قال ابـــن عبـــاس ومجاهد والضحاك وابن زيد هي الملائكة .... ثم قال: وقال ابن جريـــر والـــصحيح أن السفرة الملائكة، والسفرة يعني بين الله تعالى وبين حلقه، ومنه يقال السفير الذي يـــسعى بين الناس في الصلح والخير كما قال الشاعر:

---

(١) في الأصل "الله".

(٢) الأنبياء:٢٦-٢٨.

(٣) مجموع الفتاوى: (٣٣٢/١٧).

(٤) لوامع الأنوار: (٤٤٦/١)، ثم ذكر بعض صفاقم مما ذكرناه أو سنذكره إن شاء الله تعالى.

(٥) العقائد السلفية: (٢٨٩/١).

(٦) الصافات: من الآية٨.

(٧) انظر كتاب «الملائكة المقربين» لشيخنا الشيخ محمد بن عبد الوهاب العقيل ص: ٣٢.

(٨) إعانة القريب المجيب: (٣٤٨/١).

(٩) عبس:١٥.

وما أدع السفارة بين قومي   وما أمشي بغشٍ إن مشيت»[1]

وقال البخاري: «سفرةٌ: الملائكةُ، واحدهم سافر، سفرتُ أصلحتُ بينهم، وجعلت الملائكة إذا نزلت بوحي الله وتأديبه كالسفير الذي يُصلح بين القوم»[2].

وقال الزجاج: «والسفرة الكتبة يعني به الملائكة، واحدهم سافر وسفرة، مثل كاتب وكتبة، وكافر وكفرة، وإنما قيل للكتاب سفرة وللكاتب سافرٌ لأن معناه أنه يُبين الشيء ويوضحه، يقال أسفر الصج إذا أضاء، وسفرت المرأة إذا كشفت النقاب عن وجهها، ومنه سفرت بين القوم أي كشفت قلب هذا وقلب هذا لأصلح بينهم»[3].

وبهذا يظهر أن جميع هذه المعاني متقارب وبعضها يدخل في بعض، وهي أن سفرة بمعنى الرسل أو الكَتَبَةُ أو المصلحُ بين القوم، وكل هذا من عمل الملائكة، فإنها تأتي بالوحي والأوامر الكونية والشرعية، وهي الكتبة أيضاً، وما تأتي به إلى البشر فيه صلاحهم ورضى مولاهم عنهم، فاجتمعت هذه المعاني كلها في عمل الملائكة، والله تعالى الموفق.

ومن صفاتهم التي ذكرها الشيخ رحمه الله تعالى[4]:

أنهم لا يشربون ولا يأكلون ولا ينامون، وأن مسكنهم السماوات، وأنهم يموتون عند النفخ في الصور، وأن الله أعطاهم القدرة على التشكل بالصور البشرية، واستدل بقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَاناً شَرْقِيّاً * فَاتَّخَذَتْ مِنْ دُونِهِمْ حِجَاباً فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَراً سَوِيّاً﴾[5]، وبحديث جبريل المشهور قال: «**ودخلت جماعة منهم على سيدنا إبراهيم عليه الصلاة السلام في صورة الآدميين يحملون إليه البشرى وظنهم ضيوفاً فقدم إليهم الطعام، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلاماً قَالَ سَلامٌ فَمَا لَبِثَ أَنْ جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ﴾[6]**»[1].

---

(١) تفسير ابن كثير: (٤/٤٧٢).

(٢) صحيح البخاري كتاب التفسير باب تفسير سورة عبس: (٣/١٥٨٢).

(٣) معاني القرآن: (٥/٢٨٤).

(٤) انظر: العقائد السلفية: (١/٢٩٠).

(٥) مريم:١٦-١٧.

(٦) هود:٦٩.

وقال أنهم لا يوصفون بذكورة ولا أنوثة، ثم إنه رحمه الله تعالى فرق بين من يصفهم بالذكورة فقال إنه فاسق، وأما من يصفهم بالأنوثة فقال إنه كافر(٢).

والذي يظهر في سبب التفريق أن من وصفهم بالأنوثة فقد كذب القرآن، فإن الله تعالى نفى ذلك راداً على الكفار قولهم هذا فقال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثاً أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلونَ﴾(٣) وقال سبحانه: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلائِكَةِ إِنَاثاً إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلاً عَظِيماً﴾(٤)، فمن وصفهم بذلك فقد كذب القرآن وشابه الكفار.

وأما من وصفهم بالذكورية فهو فاسق لتطاوله على مقام الملائكة، وقوله عليهم بما لا علم له به وتجاسره على الكلام في أمور الغيب بالخرص والتخمين والجهل المبين، والله تعالى أعلم.

ومن المباحث التي أشار إليها رحمه الله تعالى تفاضل الملائكة فيما بينهم والتفاضل بينهم وبين صالحي البشر، فأما ما يتعلق بالتفاضل مع صالحي البشر فسيأتي في المبحث التالي.

وأما تفاضلهم فيما بينهم فيقول رحمه الله تعالى: «**فأفضلهم جبريل كما قلت في النظم: "وأفضلهم رسول وحي ربنا" ثم ميكائيل ثم إسرافيل ثم ملك الموت**»(٥).

ومراده بالنظم قوله في الدرر السنية:

«أفضلهم رسول وحي ربنا ... للأنبيا والمرسلين الأمنا

يليه ميكائيل إسرافيل ... وبعدهم في الفضل عزرائيل»(٦)

---

(١) العقائد السلفية: (١/٢٩٠)، وانظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢٠/٣٨).

(٢) انظر: العقائد السلفية: (١/٢٩٠)، وتقدم في الأبيات المذكورة في أول المبحث.

(٣) الزخرف:١٩.

(٤) الإسراء:٤٠.

(٥) العقائد السلفية: (١/٢٩١).

(٦) العقائد السلفية: (١/٢٩١).

وقال رحمه الله منبهاً على إطلاق اسم عزرائيل: «**وإطلاق عزرائيل على ملك الموت لم يرد به نص صحيح، وإنما هو مأخوذ من الإسرائيليات، وأتيت بهذا الاسم لضرورة النظم، والاسم الشرعي الوارد هو ملك الموت**»[1]

وإن كانت ضرورة النظم لا تصل إلى هذا الحد، ولو قال:

يليه ميكائيل إسرافيل　　　فقابض الأرواح يا خليل

لكان حسناً، والمقصود هو بيان تفاضل الملائكة.

وتفضيل جبريل عليه السلام واضح لمن تأمل ما جاء ذكره في الكتاب والسنة من عظيم صفاته وأهمية الأعمال التي توكل إليه وأسمائه الشريفة كروح القدس والروح الأمين، والروح، ومن أعظم أعماله نزوله بالوحي، يقول الشيخ رحمه الله تعالى:

«**يظهر من تتبع الآيات القرآنية والسنة الإلهية فيما يختص بالأنبياء والمرسلين أن جبريل هو الواسطة غالباً وفي عامة الأحوال بين الله تبارك وتعالى وبين الأنبياء بوحي الشرائع**».

ثم قال منبهاً على مسألة دقيقة تدل على ضلال المتكلمين وفساد مذهبهم وما يجر إليه من الانحراف عن الحق والهدى فقال: «**ولكن أكثر المتكلمين ممن صنف في العقائد لم ينوهوا بكون جبريل هو الواسطة الغالبة في شأن النبوة والرسالة، واقتصروا على ذكر الوحي فقط إلا قليلاً ممن ذكر جبريل**»[2].

يريد رحمه الله تعالى أن ضلالهم في مسألة الكلام جرهم إلى الإعراض عن ذكر فضيلة جبريل عليه الصلاة والسلام.

ومما يدل على تفضيل هؤلاء الملائكة على غيرهم، توسل النبي صلى الله عليه وسلم في دعائه إلى الله بربوبيته لهم وذلك قوله في دعاء الاستفتاح: ((اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة ....))[3] الحديث، وهذا دليل

---

(١) العقائد السلفية: (٢٨٤/١).

(٢) الرد الصريح المبين ص: ١٢٢.

(٣) رواه مسلم في كتاب صلاة المسافرين، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه :(٥٣٤/١).

على فضلهم وعظيم قدرهم عند الله تعالى.

ومن المسائل التي ذكرها أيضاً رحمه الله تعالى، أن ظاهر النصوص يدل على أن خلق الملائكة كان دفعة واحدة، وذلك في جواب سؤال عن ذلك قال فيه:

«لم يأت في الكتاب والسنة ما يبين كيفية ذلك، ولا يجوز للإنسان أن يخوض في شيء لم يرد به النص، ولكن الذي يظهر من الآيات والأحاديث أن خلقهم كان بدفعة واحدة.

وورد أن من قال كذا من الذكر يخلق الله كذا وكذا من الملائكة، فيسبحون له، ولكن لا يصح هذا، والله أعلم بالصواب»[1].

وقوله «**لم يرد به النص**» إن كان المراد أنه لم يأت في النصوص الشرعية ما يدل على ذلك فإن الواجب السكوت عنه وعدم تقرير شيء فيه، لأنه من علم الغيب الذي لا يصح الخوض فيه بمجرد الرأي، بل نقف حيث وقفت النصوص.

وإن أراد بالنص ما يعنيه الأصوليون وهو ما لا يحتمل إلا معنى واحداً، وأنه قد جاءت نصوص شرعية يفهم منها أو يظهر منها ما ذكره، فللكلام وجه، ولكني لم أقف على شيء يدل على ذلك، ويفهم منه ذلك، والله أعلم.

وأما ما يتعلق بأعمال الملائكة فهي كثيرة جداً، فإن الله تعالى مع ما أعطاهم من التعبد بأنواع العبادات فإنه جعلهم المنفذين لأمره الكوني، وقد ذكر الشيخ رحمه الله تعالى طرفاً من أعمال الملائكة فقال:

«ولهم أعمال يقومون بها بأمر الله، فمنهم من وظيفته النزول بالوحي إلى الأنبياء والرسل، وهو جبريل عليه السلام، كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ * نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ * عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ﴾[2]**، ومنهم من يحمل العرش كما قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾**[3].

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٧٣/٢٣).

(٢) الشعراء:١٩٢-١٩٣-١٩٤.

(٣) غافر: من الآية٧.

ومنهم الموكلون بحفظ بني آدم، ومنهم الموكلون بقبض الأرواح كملك الموت، ومنهم الملكان اللذان يكتبان أعمال العباد، ومنهم الملكان اللذان يسألان الميت في قبره عن ربه وعن نبيه وعن دينه كمنكر ونكير، ومنهم الموكل بالأمطار وبالأرزاق كميكائيل.

ومنهم الموكل بتعذيب أهل النار كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَاراً وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلائِكَةٌ غِلاظٌ شِدَادٌ لا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾[١].

ومنهم خازن النار كمالك ومنهم خازن الجنة كرضوان[٢]، ومنهم الراكع أبداً، ومنهم الساجد أبداً، ومنهم الموكل بنفخ الصور كإسرافيل، وما خفي من أعمالهم أكثر مما علمنا، والله أعلم»[٣].

وقد فصل رحمه الله تعالى في العقائد السلفية[٤] في شأن الملائكة الموكلين بكتابة أعمال بني آدم، بعد أن قال في النظم:

«وقد وكل الإله ذو الإنعام   اثنين حافظين للأنام[٥]

فيكتبان كل فعل قد صدر   كما أتى في قول خالق البشر»[٦]

فقال: «**يكتبون كل ما يصدر من العبد من خير أو شر أو غيرها، قولاً كان أو عملاً أو اعتقاداً، في كل حال وعلى كل حال.**

---

(١) التحريم: ٦.

(٢) لم أقف على شيء ثابت في تسمية خازن الجنة برضوان، ومن ذلك حديث أنس أخرجه الدارقطني في كتاب الرؤية، برقم: ٦٤ وقال محققه إسناده ضعيف، وحديث أبي هريرة في فضل سورة يس، وهو ضعيف أيضاً، انظر إتحاف الخيرة المهرة: (٢٥٩/٦).

(٣) العقائد السلفية: (٢٩١/١-٢٩٢)، وانظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٣/٣١)، (٥٧/١٧).

(٤) (٤٩٦/٢-٤٩٨)، وانظر: شرح الدرر السنية ص: ١٦٤-١٦٥.

(٥) أي لكل واحد من الأنام، كما يدل عليه كلامه في شرح هذين البيتين في العقائد السلفية.

(٦) العقائد السلفية: (٤٩٦/٢).

قال مجاهد: حتى أنينه في مرضه، واستدل لذلك بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ * كِرَاماً كَاتِبِينَ * يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾[1] وفي آية أخرى: **﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾**[2]»[3].

وبين أن معنى الآية أنهما يوصفان بالحفظ والحضور لا أن هذه أسماء لهما، وذكر الاختلاف في عددهم، وأن المشهور أنهما اثنان، أي مع كل عبد، قال: «**وهو الظاهر من لفظ القرآن**»[4].

وبين أن الصحيح أن على الكفار حفظة لعموم النصوص، قال: «**وهو الجاري على القول بتكليفهم بفروع الشريعة**»، وذكر أن الصحيح في الصبي أنه يكتب له حسنات ولا يكتب عليه، أي لعدم تكليفه، بخلاف المجنون فإنه لا يكتب لا له ولا عليه.

ورجح أن الملائكة يكتبون عمل الجن أيضاً، وبين أن هناك من الملائكة من يحفظ العبد من المضار سوى الموكلين بالكتابة لقوله تعالى: ﴿لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾[5].

وأشار إلى أن الكتابة حقيقة بآلة وقرطاس ومداد يعلمه الله، حملاً للنصوص على ظواهرها.

والذي يظهر من النصوص هو دلالتها على حصول الكتابة في صحائف، وليس فيها ما يدل على أنها قراطيس، أو أن ذلك بمداد، والواجب الوقوف عند مدلولات النصوص، كما بين رحمه الله عند ذكر قول من قال من أهل العلم أن لسانه قلمها وريقه مدادها، فقد بين أن مثل ذلك لا يخوض فيه المؤمن، وأن كيفية ذلك تفوض إلى الله تعالى.

وكذلك لما ذكر الاختلاف في مكانهما قال أيضاً الأسلم التوقف وعدم الخوض في

---

(١) الانفطار: ١٠-١١-١٢.

(٢) ق: ١٨.

(٣) العقائد السلفية: (٢/٤٩٦)، وانظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢١/١٢١).

(٤) العقائد السلفية: (٢/٤٩٦)، وانظر: شرح الدرر ص: ١٦٤.

(٥) الرعد: من الآية ١١.

ذلك، وذلك لما تقرر من أن هذه الأمور الغيبية يؤمن فيها بما دلت عليه الأخبار ولا يتكلف ما وراء ذلك ويفوض كيفيته إلى الله تعالى.

وأشار رحمه الله تعالى هنا إلى بعض الفوائد، ونختم الكلام بذكر فائدة لطيفة وهي قوله: «**ولقائل أن يقول: ما الفائدة من كتب الملكين مع أن الله عليم بكل شيء؟ وجوابه: فَعَل ذلك إقامة للعدل وترغيباً في الحسنات وترهيباً عن السيئات، وأن العبد إذا علم بهذا استحى وترك المعصية**»[1].

والله تعالى أعلم وهو الموفق والهادي.

---

(١) العقائد السلفية: (٢/٤٩٧)، وانظر: ما يتعلق بالكرام الكاتبين: (٢/٤٩٦-٤٩٨)، وشرح الدرر السنية ص: ١٦٤-١٦٥.

المبحث الثاني: جهوده في بيان عصمة الملائكة والزيادة والنقصان في إيمانهم، والمفاضلة بينهم وبين صالحي البشر.

أولا: ما يتعلق بعصمة الملائكة.

يقول الشيخ رحمه الله تعالى: «**والقول في عصمة الملائكة كالقول في عصمة الرسل، فقد وقع الإجماع على أن الرسل منهم معصومون في باب التبليغ عن الله، ثم وقع الخلاف في غير المرسلين منهم....**»[(١)].

والذي يظهر أن الكلام في عصمة الملائكة أوضح منه في عصمة الأنبياء، فإن النصوص في ذلك واضحة، كقوله تعالى: ﴿لا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾[(٢)] وقد استدل به الشيخ، وفيه أيضاً قوله تعالى: ﴿لا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾[(٣)] وقوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾[(٤)].

ثم إن ما في البشر من الجبلة على الشهوة والضعف والخطأ والنسيان منتفٍ في حقهم.

وبهذا يظهر أن القول بعصمة الملائكة واضح، والتفريق بين الرسل منهم وغير الرسل غير وارد، وإن كان حفظ الوحي والرسالة يوجب في حق الرسل منهم العصمة في التبليغ كما أنه يوجب العصمة في التبليغ في حق الرسول البشري.

وعلى كل فقد وقع الخلاف في غير الرسل منهم كما يقول الشيخ، وقال: «**ولم يأت المجوزون للذنوب بحجة نيرة**».

وأما ما استدل به المجوزون بقصة هاروت وماروت فالجواب كما يقول الشيخ:

---

(١) العقائد السلفية: (٣٨٢/١)، تقارير مهمة على الدرر السنية ص: ٦٨.، وسيأتي الكلام في عصمة الرسل صلوات الله وسلامه عليهم في الفصل الثالث من هذا الباب.

(٢) التحريم: من الآية٦.

(٣) الأنبياء:٢٧.

(٤) النحل:٥٠.

«أنها لم تثبت بسند صحيح إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وكل ما ورد فمرجعها إلى كعب الأحبار، وفي بعضها إلى علي بن أبي طالب وابن مسعود، ولكن الظاهر أنها من أخبار اليهود، وإليهم يرجع المصدر، وقد علم كذبهم وافتراؤهم، فلا ثقة بنقلهم.

وكيف يجوز صدور الذنب منهم وقد قال الله تعالى: ﴿لا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾»[1].

وما ذهب إليه الشيخ رحمه الله تعالى في شأن هاروت وماروت هو ما رجحه ابن كثير رحمه الله تعالى.

وقد ذهب إلى أن معنى الآية أن اليهود اتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان في السحر: أي ما تفتريه وتنسبه إلى سليمان عليه السلام وجبريل وميكائيل، وما كفر سليمان أي بتعليمه السحر وما أنزل الله السحر على الملكين، ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر ببابل هاروت وماروت، أي أن السحر من عمل الشياطين وأنها تعلم الناس ذلك ببابل، وأن الذين يعلمونهم ذلك رجلان اسم أحدهما هاروت واسم الآخر ماروت[2].

وذهب بعض أهل العلم إلى أن هاروت وماروت ملكين أُنزلا إلى الأرض فتنة للناس، وكانا يُحَذِّران مَنْ جاءهما ليتعلم منهما السحر ويقولان له أن هذا كفر، وأن تعليمهما السحر هو مما أذن الله لهما فيه ابتلاء للناس واختباراً، فلا لوم عليهما في ذلك.

وهذا القول نصره ابن جرير رحمه الله تعالى وغيره.

وعلى هذا القول فليس هناك ما ينافي عصمة الملائكة، فإنهما كانا منفذين لما أمرهما الله تعالى به اختباراً منه لعباده، ثم إن هذا السحر لا يحصل به الضرر لأحد إلا بعد إذن الله تعالى قال سبحانه: ﴿وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾[3].

---

(١) العقائد السلفية: (٣٨٢/١)، تقارير مهمة على الدرر السنية ص: ٦٨.

(٢) انظر: تفسير ابن كثير: (١٢٩/١-١٣١).

(٣) البقرة: من الآية١٠٢.

وقيل أنهما ملكان جعل الله عز وجل فيهما الشهوة والقدرة على المعاصي وأنزلهما إلى الأرض اختباراً أو ابتلاء فحصل منهما ما حصل.

وإن صح هذا وهو لا يصح كما نبه عليه الحافظ ابن كثير رحمه الله تعالى[1] فإنه لا ينافي عصمة الملائكة، لأن هؤلاء حصل منهم ما حصل بعد أن خرجوا عن طبيعة الملائكة إلى طبيعة البشر من الشهوة والقدرة على المعصية.

فظهر بذلك أن ما جاء من خبر هاروت وماروت لا دليل فيه ينافي عصمة الملائكة على كل حال، والله تعالى أعلم، والحمد لله رب العالمين.

ثانياً: الزيادة والنقصان في إيمان الملائكة.

قال الشيخ رحمه الله تعالى: «**وإيمان الملائكة لا يزيد ولا ينقص، لأن إيمانهم جبلي بأصل الطبيعة، وما كان كذلك لا يقبل التفاوت.**

وقال بعضهم هم كالأنبياء، يزيد ولا ينقص، وما هنا دليل على نفيه»[2].

والذي يقتضيه ما تقدم من عصمتهم عن مخالفة ما أمروا به وأنهم مجبولون على الطاعة عدم وقوع النقصان في إيمانهم مع وقوع الزيادة فيه لقيامهم بما أمروا به وطُلب منهم، ويؤكد ذلك ما تقدم في ذكر صفاتهم وأفعالهم وأنهم يركعون ويسجدون ويطوفون بالبيت المعمور، وأنهم يخافون ربهم من فوقهم وأنهم من خشيته مشفقون، وغير ذلك مما هو من الأعمال الصالحة، وهي زيادةٌ في الإيمان.

وهذا يُقوي القول بأن إيمانهم يزيد ولا ينقص، يزيد لوقوع الطاعة منهم والأعمال الصالحة، ولا ينقص لعصمتهم من الخطأ والمخالفة، والله تعالى أعلم.

ثالثاً: التفضيل بين الملائكة وصالحي البشر.

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير: (١/٣٣٥)، وانظر: كتاب الشيخ محمد بن عبد الوهاب العقيل "الملائكة المقربين" ص: ٥٠-٥٢.

(٢) العقائد السلفية: (١/٤٢٥).

لقد بين الشيخ رحمه الله تعالى هذه المسألة بياناً شافياً، ولخص المهم فيها في بحث لطيف، وقبل أن أنقل كلامه أحب أن أشير إلى أمرين:

الأول فضل نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم وأنه أفضل الخلق، فقد روى الحاكم بسنده عن بشر بن شغاف عن عبد الله بن سلام قال: (كنا جلوساً في المسجد يوم الجمعة، فقال: إن أعظم أيام الدنيا يوم الجمعة، فيه خلق آدم وفيه تقوم الساعة، وإن أكرم خليقة الله على الله أبو القاسم صلى الله عليه وسلم.

قال: قلت يرحمك الله فأين الملائكة؟

فنظر إليّ وضحك وقال: يا ابن أخي هل تدري ما الملائكة، إنما الملائكة خلق كخلق السماء والأرض والرياح والسحاب وسائر الخلق لا يعصي الله شيئاً ...) الحديث.

قال أبو عبد الله: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وليس بموقوف، فإن عبد الله بن سلام على تقدمه في معرفة قديمة من جملة الصحابة، وقد أسنده بذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم في غير موضع والله أعلم»، ووافقه الذهبي[1].

وقد أشار إلى ما قاله الحاكم من جلالة عبد الله بن سلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى فقال مستدلاً بهذا الأثر: «وكان عالماً بالكتاب الأول، والكتاب الثاني إذ كان كتابياً، وقد شهد له النبي صلى الله عليه وسلم بحسن الخاتمة، ووصيه معاذ عند موته، وأنه أحد العلماء الأربعة الذين يُبْتَغَّى العلم عندهم ....»[2].

الثاني أن البحث دائر في المفاضلة بين الملائكة وصالحي البشر، فأما من ليس من أهل الصلاح والتقى فلا شك في فضل الملائكة عليه، إلا أن يكون مآله إلى الجنة ويكون النظر باعتبار المآل لا الحال كما ذكره أهل العلم وقرره الشيخ رحمه الله تعالى كما سيأتي.

وقد انتصر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في مبحث لطيف إلى أن قول أهل السنة هو القول بتفضيل صالحي البشر على الملائكة، فقال في أوائل كلامه: «وكنت أحسب أن القول فيها محدث حتى رأيتها سلفية صحابية فانبعثت الهمة إلى تحقيق القول

---

(١) المستدرك: (٤/٥٦٨-٥٦٩)، وبذيله تلخيص الذهبي رحمهم الله تعالى.

(٢) مجموع الفتاوى: (٤/٣٥٧).

فيها، فقلنا حينئذ بما قاله السلف ....»[1].

وإلى القارئ الكريم ما وعدناه به من ذكر تقرير الشيخ لهذه المسألة، قال رحمه الله تعالى:

«لم يرد نص صريح في القرآن والسنة في التفضيل بين البشر والملائكة، ولكن علماء أهل السنة استنبطوا من الآيات القرآنية تفضيل البشر على الملائكة لا مطلقاً، بل بالتفصيل، كما سيأتي بيانه[2]، وإلى القارئ بعض تلك الأدلة:

١. قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾[3] فالمسجود له أفضل من الساجد.

فإن قيل لم لا يجوز أن يكون السجود لله تعالى وآدم كالقبلة؟

فالجواب: إنه لو لم يكن السجود دالاً على علو منصب المسجود له على الساجد، لما قال إبليس: ﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾[4] إذ لم يوجد ما يصرف هذا الكلام إليه سوى هذا السجود، فدل ذلك السجود على ترجيح منصب المسجود له على الساجد.

٢. أن آدم عليه السلام كان أعلم من الملائكة، والأعلم أفضل لقوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ﴾[5] وقد قال تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ إلى قوله تعالى: ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾[6].

٣. إن طاعة البشر أشق، والأشق أفضل، فإن البشر مجبولون على الشهوة والحرص

---

(١) مجموع الفتاوى: (٣٥٧/٤ وما بعدها).

(٢) يشير رحمه الله تعالى إلى ما سيذكر من أن ذلك التفضيل لصالحي البشر، وان الملائكة أفضل من الفسقة، أو ما قيل من أن ذلك باعتبار كمال النهاية.

(٣) البقرة: من الآية٣٤.

(٤) الإسراء: من الآية٦٢.

(٥) الزمر: من الآية٩.

(٦) البقرة: ٣١-٣٢.

والغضب والهوى ونحوها، وهذه من أكبر الموانع وهي مفقودة في الملك».

وقوله «**والأشق أفضل**» ليس على إطلاقه، وكثيراً ما يكون الأفضل في غير الأشق، ولو قيل إنه أفضل بسبب وجود منازعة النفس وشهواتها، وما كان مع منازعة أفضل مما لم يكن معه منازعة، لوجود مغالبة الهوى، والشهوة والإعراض عن مطلوب النفس، إلى مراد الله تعالى فله وجه بهذا الاعتبار وهو المقصود والله أعلم.

فإن قيل أن من بلغ إلى أن تحصل منه الطاعة ولا تنازعه نفسه إلى خلافها فهو أكمل ممن لم تزل نفسه تنازعه إلى ضدها، بحيث لم يبلغ بعد ترويضها، فمن راض نفسه فهو أرفع مترلة ممن لم يبلغ هذه المترلة، فالجواب أن هذا لو قيل فإنه معتَبر في من وجد فيه أصل المنازعة والمغالبة لهوى النفس ومراداتها، كما هو الحال في البشر، أما الملائكة فهم ليسوا كذلك أصلاً.

٤. قول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحاً وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾[١] والعالم عبارة عما سوى الله تعالى، والآل يراد به الرجل نفسه ويراد به أقاربه الأدنون، ويراد به أتباعه.

٥. ولأن الناس في الموقف إنما يتشفعون بالأنبياء لا بالملائكة.

وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: لا شك أن للبشر طاعات لم يثبت مثلها (للملائكة) كالجهاد والغزو ومخالفة الهوى والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والصبر على البلايا والمحن والرزايا، وقد ثبت أنهم يرون ربهم ويبشرهم بإحلال رضوانه عليهم، ولم يثبت مثل هذا للملائكة.

وأما التفصيل في التفضيل فقد قال الإمام أبو الوفا بن عقيل:

الصحيح تفضيل الأنبياء والصالحين على الملائكة، والملائكة أفضل من الفسقة.

وقيل: من كان خيره أكثر من شره فهو خير من الملائكة، ومن كان شره أكثر من خيره فالبهائم خير منه.

قال الإمام المحقق ابن القيم في كتابه بدائع الفوائد:

---

(١) آل عمران:٣٣.

سئل شيخ الإسلام ابن تيمية روّح الله روحه عن صالحي بني آدم والملائكة أيهما أفضل؟

فأجاب بأن صالحي البشر أفضل باعتبار كمال النهاية، والملائكة أفضل باعتبار البداية، فإن الملائكة الآن في الرفيق الأعلى مترهون عما يلابسه بنو آدم مستغرقون في عبادة الرب، ولا ريب أن هذه الأحوال الآن أكمل من أحوال البشر، وأما يوم القيامة بعد دخول الجنة فتصير حال صالحي البشر أكمل من حال الملائكة، قال وبهذا التفصيل يتبين سر التفضيل، وتتفق أدلة الفريقين ويصالح كل منهم على حقه»[1]، والله الموفق.

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٠/٢٦-٢٧)، مشيراً إلى أنه ملخص من لوامع الأنوار البهية، وانظر ص: ١٣-١٤، وانظر: مجموع الفتاوى: (٤/٣٥٧) وما بعدها، وشرح الطحاوية ص: ٣٠١ وما بعدها، ولوامع الأنوار البهية: (٢/٣٩٨ وما بعدها)، كتاب الشيخ محمد بن عبد الوهاب العقيل "الملائكة المقربين" ص: ٢٠٥-٢٠٩.

المبحث الثالث: جهوده في تقرير الإيمان بالجان، وبعض ما يتعلق بذلك.

الإيمان بالجان من الإيمان بالغيب كالإيمان بالملائكة، لأنهم عالم غيبي غُيِّبَ عنا فلا نراه إلا إذا تشكل الجني على بعض الصور.

والإيمان بالغيب من أعظم صفات المؤمنين، قال تعالى: ﴿ألـم * ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ هُدىً لِلْمُتَّقِينَ * الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾[١].

وإنما سمي الجن جناً لاجتنانهم واستتارهم عن العيون[٢].

وقد جاءت نصوص كثيرة بذكر الجن وبيان بعض أحوالهم، وكل ما ثبت من ذلك وجب الإيمان به وتصديقه، ومن أعظم ما يستفيده المؤمن من معرفته بالجن وأحوالهم ألا يقع فريسة للدجالجة والمشعوذين والسحرة والكهان، وأن لا يتوهم علم الغيب أو القدرات الخارقة للعادة في بعض البشر أو الجمادات أو الكهوف والأشجار، فيقع في تعظيم غير الله وعبادة غير الله مع الله، فيقع في الشرك ويخسر آخرته ودنياه التي ضيعها بفقد عقله وتسلط الأوهام على قلبه كما هو حال كثير ممن غرر بهم أعداء الله من شياطين الإنس والجن.

وفيما يلي بعض المسائل المتعلقة بالإيمان بالجن والله ولي التوفيق.

المسألة الأولى: اعتقاد وجود الجن وذكر بعض صفاتهم.

قال الشيخ رحمه الله تعالى مقرراً وجود الجن ومنكراً على من ينكر ذلك: «**لا بد من اعتقاد وجود الجن، قال الله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْأِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[٣] فمن أنكر الجن وقال لا وجود لهم فقد كفر بالله العظيم، وهذا شأن الملاحدة والفلاسفة، وبعض المثقفين ثقافة غربية كافرة، لأن هؤلاء ينكرون كل غيب كالآخرة**

---

(١) البقرة:٢-٣.

(٢) لوامع الأنوار البهية: (٢/٢٢٠).

(٣) الذاريات:٥٦.

وما فيها من حساب وعقاب وجنة ونار، ومن عالم الغيب الذي ينكرونه عالم الجن»(١).

وأما عن كيفية خلق الله للجن فقد أجاب رحمه الله تعالى على سؤال وجه له بذلك فقال:

«**هذه أسئلة لا فائدة منها، وثانياً: إن الجن من ذرية إبليس، أما إبليس نفسه فقد ذكر الله أنه خلقه من مارج من نار، وبعد أن لعن وطرد لم يأت نص يبين كيف وقع التوالد منه، كما بين الله أن آدم تزوج حواء، أما ذريته فهم يتوالدون من ذكر وأنثى كالبشر، ويموتون كذلك**»(٢).

وقال أيضاً أنهم: «**مخلوقون قبل آدم كما قال تعالى: ﴿وَالْجَانَّ خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ مِنْ نَارِ السَّمُومِ﴾**(٣)»(٤)، وفي الآية أيضاً ما يدل على أنهم مخلوقون من نار كما قرره الشيخ وكما جاء في السنة من حديث عائشة رضي الله عنها(٥).

وبين رحمه الله تعالى أنهم عقلاء مخاطبون بالتكليف، وقال أيضاً: «**إنهم يأكلون ويشربون ويتزوجون ويموتون....... وأعمارهم أطول من أعمار الإنس**»(٦).

وذكر رحمه الله تعالى أن بعض أهل العلم قالوا أن منهم صنفاً لا يأكلون ولا يشربون، وهذا القول مَرْوِي عن وهب بن منبه.

والذي يدل عليه ظاهر النصوص أنهم يأكلون ويشربون كما في حديث ابن مسعود رضي الله عنه أنه لما أتى النبي صلى الله عليه وسلم داع من الجن فذهب معه فقرأ عليهم القرآن، وأنه صلى الله عليه وسلم انطلق بأصحابه فأراهم آثارهم وآثار نيرانهم وهذا فيه أنهم كالإنس في الجملة، وفي الحديث أنهم سألوه الزاد، فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم: ((لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه يقع في أيديكم أوفر ما كان لحماً، وكل بعرة

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٥/٤٠).

(٢) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢٣/١٧٣).

(٣) الحجر:٢٧.

(٤) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٥/٤٢).

(٥) انظر: ص:٥٦٤.

(٦) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٥/٤٠).

علف لدوابكم))، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((فلا تستنجوا بهما فإنهما طعام إخوانكم)) [1].

ومما يدل على تناكحهم وتكاثرهم قوله تعالى: ﴿أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ﴾[2] وقوله: ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلا جَانٌّ﴾[3][4].

وقد أعطاهم الله القدرة على التشكل والتصور كما هو شأن الملائكة، وفي ذلك يقول رحمه الله تعالى: «**أعطاهم الله القدرة على التشكل، فيتشكلون بصور الحيات والإبل والقطط والبقر وغير ذلك، وحتى بصورة الإنس، كما جاء الشيطان قريشاً في صورة سراقة بن مالك بن جعشم لما أرادوا الخروج إلى بدر، فحثهم وشجعهم إلى هلاكهم ودمارهم[5]، قال تعالى: ﴿وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ وَقَالَ لا غَالِبَ لَكُمُ الْيَوْمَ مِنَ النَّاسِ وَإِنِّي جَارٌ لَكُمْ فَلَمَّا تَرَاءَتِ الْفِئَتَانِ نَكَصَ عَلَى عَقِبَيْهِ وَقَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِنْكُمْ إِنِّي أَرَى مَا لا تَرَوْنَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾[6]**»[7].

وإذا تبين شيء من صفاتهم وأحوالهم، فهل الجن هم الشياطين؟

يقول الشيخ رحمه الله تعالى: «**إن الشيطان والجني نوع واحد حقيقة، ويطلق الشيطان على كل متمرد وعات**»[8].

والشيطان وصف يطلق أيضاً على من تمرد من الإنس وعتى، كما يطلق على من كان من الجن كذلك، قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوّاً شَيَاطِينَ الْأِنْسِ وَالْجِنِّ

---

(١) رواه مسلم في كتاب الصلاة باب الجهر بالقراءة في الصبح والقراءة على الجن: (١/٣٣٢).

(٢) الكهف: من الآية٥٠.

(٣) الرحمن:٧٤.

(٤) انظر: لوامع الأنوار للسفاريني: (٢/٢٢٢).

(٥) انظر: تفسير ابن كثير: (٢/٣٠٣-٣٠٤).

(٦) الأنفال:٤٨.

(٧) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٥/٤١)، وانظر: (٢٠/٣٨)، (١١/٣٣).

(٨) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٥/٤٢).

يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُوراً﴾[1]، والله تعالى أعلم.

المسألة الثانية: في تكليف الجن وإرسال الرسل إليهم.

قرر الشيخ رحمه الله تعالى أن الجن عقلاء مخاطبون بالتكاليف الشرعية وأن منهم المسلم والكافر والبر والفاجر، «**وأنهم مكلفون بالعقائد والفروع، غير أنهم ليسوا مثل الإنس في مماثلة الأعمال الفرعية**».

وذكر أن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى سئل عن الجان هل هم مخاطبون بمجرد التصديق أم بفروع الإسلام أيضاً، وأنه أجاب فقال: «**لا ريب أنهم مأمورون بأعمال زائدة على التصديق، ومنهيون عن أعمال غير التكذيب، فهم مأمورون بالأصول والفروع بحسبهم، فإنهم ليسوا مماثلين للإنس في الحد والحقيقة، فلا يكون ما أمروا به وهو عنه مساوياً لما على الإنس من الحد، لكنهم مشاركون الإنس في جنس التكليف بالأمر والنهي، والتحليل والتحريم، وهذا ما لم أعلم فيه نزاعاً بين المسلمين[2]، وكذلك لم يتنازعوا أن أهل الكفر والفسوق والعصيان منهم يستحقون عذاب النار، كما يدخلها من الآدميين.**

لكن تنازعوا في أهل الإيمان منهم، فذهب الجمهور من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد إلى أنهم يدخلون الجنة.

وروي من حديث رواه الطبراني: (أنهم يكونون في ربض الجنة، يراهم الإنس من حيث لا يرونهم)[3].

وذهب طائفة منهم أبو حنيفة -فيما نقل عنه- إلى أن المطيعين منهم يصيرون

---

(١) الأنعام: من الآية١١٢.

(٢) حكى الإجماع على ذلك غير واحد، انظر: شرح مختصر الروضة للطوفي: (٢١٨/١)، البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي: (٣٨٤/١).

(٣) لم أجده، وذكر شيخ الإسلام أنه رواه الطبراني في المعجم الصغير.

تراباً كالبهائم ويكون ثوابهم النجاة من النار"»[1].

قال ابن كثير رحمه الله تعالى بعد أن ذكر قول من يقول إن مؤمنهم لا يدخل الجنة: «والصحيح أن مؤمنهم كمؤمني الإنس يدخلون الجنة كما هو مذهب جماعة من السلف».

واستدل بقوله تعالى: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّتَانِ * فَبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾[2] قال: «فقد امتن الله تعالى على الثقلين بأن جعل جزاء محسنهم الجنة، وقد قابلت الجن هذه الآية بالشكر القوي أبلغ من الإنس فقالوا: ولا بشيء من آلائك ربنا نكذب فلك الحمد، فلم يكن تعالى ليمتن عليهم بجزاء لا يحصل لهم.

وأيضاً فإذا كان يجازي كافرهم بالنار وهو مقام عدل فلأن يجازي مؤمنهم بالجنة وهو مقام فضل بطريق الأولى والأحرى ......»[3].

إلى غير ذلك من الاستدلالات والبراهين المذكورة، وقد استنكر رحمه الله تعالى بعض الأقوال الغريبة التي ذكرت في هذا المقام ولا دليل عليها كقول من يقول إنهم لا يدخلون بُحْبُوَحة[4] الجنة، وإنما يكونون في ربضها[5] وحولها، وقول من يقول إنهم لا يرون بني آدم وبنو آدم يرونهم، بعكس ما كانوا عليه في الدنيا، وغير ذلك، قال: «وكل هذه الأقوال فيها نظر ولا دليل عليها»[6].

ثم ذكر الشيخ رحمه الله تعالى بعض الأدلة على تكليفهم كحديث ابن مسعود

---

(١) القول الأقوم: ص: ٣١-٣٢، وانظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٤٠/١٥)، وانظر كلام شيخ الإسلام في: مجموع الفتاوى: (٢٣٣/٤-٢٣٤)، وانظر: فتح الباري: (٣٩٨/٦).

(٢) الرحمن: ٤٦-٤٧.

(٣) تفسير ابن كثير: (١٧٣/٤).

(٤) جاء في النهاية في غريب الحديث (٩٨/١): «بحبوحة الدار وسطُها».

(٥) قال في النهاية أيضاً: «هو بفتح الباء ما حولها خارج عنها، تشبيهاً بالأبنية التي تكون حول المدن وتحت القلاع» (١٨٥/٢).

(٦) تفسير ابن كثير: (١٧٣/٤).

الذي تقدم، ومن ذلك قوله تعالى في ذكر قول الشيطان ﴿إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾[1] وأن العقوبة لا تكون إلا على ترك مأمور أو فعل محظور.

ومن ذلك قوله تعالى في ذكر قول الجن: ﴿يَا قَوْمَنَا إِنَّا سَمِعْنَا كِتَاباً أُنْزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقٍ مُسْتَقِيمٍ * وَمَنْ لا يُجِبْ دَاعِيَ اللَّهِ فَلَيْسَ بِمُعْجِزٍ فِي الْأَرْضِ﴾[2] فأمروا بإجابة الداعي وهو الرسول، وإجابته الاستجابة إلى أمره ونهيه، وطاعتُه، وهي العبادة التي خلق لها الإنس والجن كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْأِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[3].

وكل ذلك وغيره كثير في القرآن والسنة مما فيه الدلالة على مخاطبتهم بالوعد والوعيد والثواب والعقاب، أدلة كثيرة على تكليفهم، والله تعالى الموفق.

فإن قيل فهل مخاطبتهم بالأمر والنهي والتشريعات كانت برسل منهم أم بما جاءت به رسل الإنس إلى أقوامها؟

ذكر الشيخ رحمه الله تعالى الخلاف في هذه المسألة[4]، والصحيح المشهور أن الجن ليس فيهم رسل وإنما فيهم نذر، كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَراً مِنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا أَنْصِتُوا فَلَمَّا قُضِيَ وَلَّوْا إِلَى قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ﴾[5].

قال ابن كثير رحمه الله تعالى: «وقد استدل بهذه الآية على أنه من الجن نذر وليس فيهم رسل، ولا شك أن الجن لم يبعث الله تعالى منهم رسولاً كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالاً نُوحِي إِلَيْهِمْ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى﴾[6] .... وقال عن إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام: ﴿وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ﴾[7] فكل نبي بعثه الله تعالى بعد

---

(١) الأنفال: من الآية٤٨.

(٢) الأحقاف: من الآيتين٣١-٣٢.

(٣) انظر: القول الأقوم ص: ٣٢، مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام: (٤/٢٣٤).

(٤) انظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٥/٤٠).

(٥) الأحقاف:٢٩.

(٦) يوسف: من الآية١٠٩.

(٧) العنكبوت: من الآية٢٧.

إبراهيم فمن ذريته وسلالته»[1].

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا كِتَاباً أُنْزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ فيه ما يدل على ذلك، فلو كان فيهم رسل لعلموا ذلك وكان علمهم بهم آكد من علمهم برسالة موسى، ولضربوا لرسالة النبي صلى الله عليه وسلم مثلاً بما عندهم من الرسل لا بموسى عليه الصلاة والسلام، وهو من الإنس.

وقال شارح الطحاوية إن ظاهر هذه الآية دال على أن موسى مرسل إليهم أيضاً، والله تعالى أعلم[2].

ومما يجب أن يعلم هنا أنه وإن حصل الخلاف في وجود رسل من الجن إليهم إلا أنه «**مما يجب أن يعتقد المسلم أن نبينا محمداً صلى الله عليه وسلم كما أرسل إلى الإنس أرسل إلى الجن، قال تعالى: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَراً مِنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا أَنْصِتُوا فَلَمَّا قُضِيَ وَلَّوْا إِلَى قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ﴾ وقال تعالى: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآناً عَجَباً* يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ وَلَنْ نُشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَداً﴾[3]**»[4].

وقد توسع الشيخ رحمه الله تعالى في الاستدلال لذلك في كتابه القول الأقوم في عموم رسالة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم إلى جميع الأمم.

قال: «**وقد ذكرنا بعض الأدلة المصرحة بعموم رسالته صلى الله عليه وسلم وهي تدل على أنه مرسل حتى إلى الجن**»[5].

ثم ذكر بعض الأدلة التي تنص على ذلك، فذكر آية الأحقاف السابقة ثم قال: «**..... وأنهم بعد سماعه رجعوا إلى قومهم يأمرونهم بإجابة داعي الله، وينذرونهم**

---

(١) تفسير ابن كثير: (١٧٢/٤)، وانظر: مجموع الفتاوى: (٢٣٤/٤).

(٢) انظر: شرح الطحاوية ص: ١٦٦.

(٣) الجن: ١-٢.

(٤) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٤١/١٥)، وانظر: إكمال الدين: (٩٧/١، ٢٩د-٩٩).

(٥) القول الأقوم ص: ٢٨.

بالعذاب إن لم يجيبوه، وهذا صريح في إرساله إليهم كما لا يخفى، وكـذلك سـورة الرحمن وما اشتملت عليه من وعد ووعيد وتبشير وإنذار إلى الجـن والإنـس علـى السواء، اقرأ قول الله تعالى: ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْأِنْسِ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَنْفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ فَانْفُذُوا لا تَنْفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ﴾(١) وقوله تعالى: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُـمْ أَيُّهَا الثَّقَلانِ * فَبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾(٢) والسورة كلها فيها خطاب للإنس والجن بعد كل آية ﴿ فَبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ تجد هذه الآيات صريحة في بعثة النبي صلى الله عليه وسلم إلى الثقلين.

وذهابُهُ إلى الجن ودعوته إلـيهم، استفاضـت بهـا الأخبـار وجـاءت بهـا الأحاديث.....»(٣).

ثم ذكر أحاديث ومنها ما رواه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه كان يحمل مع النبي صلى الله عليه وسلم إداوة لوضوئه وحاجته فبينما هو يتبعـه بهـا فقال: ((من هذا؟)) فقال: أنا أبو هريرة، فقال: ((ابغني أحجاراً أستنفض بها، ولا تـأتني بعظم ولا بروثة))، فأتيته بأحجار أحملها في طرف ثوبي حـتى وضـعت إلى جنبـه، ثم انصرفت، حتى إذا فرغ مشيت معه، فقلت ما بال العظم والروثة؟ قال: ((هما طعام الجن، وقد أتاني وفد نصيبين –ونعم الجن– فسألوني الزاد فدعوت الله لهم أن لا يَمُرُّوا بعظم ولا بروثة إلا وجدوا عليها طعاماً))(٤).

ثم ذكر بعض الأحاديث الأخرى ثم قال:

«**فقد تبين مما سقته من الآيات والأحاديث في إرساله صلى الله عليه وسلم إلى**

---

(١) الرحمن:٣٣.

(٢) الرحمن:٣١-٣٢.

(٣) القول الأقوم ص: ٢٨-٢٩.

(٤) صحيح البخاري كتاب مناقب الأنصار باب ذكر الجن: (١١٧٨/٣)، وقد ذكر قبلـه بـاب إسلام أبي بكر وسعد بن أبي وقاص وبعده باب إسلام أبي ذر وسعيد بن زيد وعمر بن الخطاب رضي الله عنهم ورحم علماء المسلمين.

الجن والإنس، وأنهم مطلوب منهم أن يسلموا، وبالفعل أسلم منهم الكثيرون ...»[1].

وفي ختام هذه المسألة نذكر فائدة لطيفة من كلام الشيخ رحمه الله تعالى وهي نتيجة لما سبق من تكليفهم بالشرائع ومخاطبتهم بالنصوص التي خوطب بها الإنس، يقول رحمه الله تعالى: «**وفيهم الفاسق والتقي، وفيهم أديان ومذاهب مختلفة كالإنس، لأن الله تعالى أخبر عنهم فقال تعالى: ﴿وَأَنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ كُنَّا طَرَائِقَ قِدَداً﴾[2] يعني مذاهب شتى، مسلمين ويهود ونصارى وشيعة وسنة**»[3].

ومن اللطائف في ذلك ما ذكره ابن كثير في تفسيره قال: «وقال أحمد بن سلمان النجاد في أماليه: حدثنا الحسن بن أسلم بن سهل بحشل حدثنا علي بن الحذاء بن سليمان وهو أبو الشعثاء الحضرمي شيخ مسلم حدثنا أبو معاوية قال سمعت الأعمش يقول: تروح إلينا جني فقلت له: ما أحب الطعام إليكم؟ فقال: الأرز، فقلت: فأتيناهم به فجعلت أرى اللقم تُرفع ولا أرى أحداً، فقلت: فيكم هذه الأهواء التي فينا؟ قال: نعم، فقلت: فما الرافضة فيكم؟ قال: شرنا.

قال ابن كثير: «عرضت هذا الإسناد على شيخنا الحافظ أبي الحجاج المزي فقال هذا إسناد صحيح إلى الأعمش»[4].

عصمنا الله تعالى بالسنة وهدانا إلى طريق الجنة والله هو الهادي إلى سواء السبيل.

المسألة الثالثة: تسلط الجني على الإنسي.

تقدم بعض ما يتعلق بحقيقة الجن وتكليفهم، وأن فيهم المؤمن والكافر والبر والفاجر، وأن من أنكر وجودهم فقد كفر بالله العظيم وشابه بذلك الملاحدة والفلاسفة ومن تأثر بالثقافات الغربية الكافرة.

---

(١) القول الأقوم ص: ٣١.

(٢) الجن:١١.

(٣) القول الأقوم ص: ٣١، وانظر: مجموع الفتاوى: (٤/٢٣٧).

(٤) تفسير ابن كثير: (٤/٤٣١).

وهاهنا مسألة تكلم فيها من تكلم، وأنكرها من أنكرها، سواء ممن ينكر وجود الجن أو لا ينكر وجودهم ولكن ينكر دخول الجني في الإنسي، معرضاً عن النصوص أو مؤولاً لها أو متبعاً لعقله وهواه، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وقد قرر الشيخ رحمه الله تعالى أن للجن تسلطاً على الإنس وأنه نوعان:

«الأول: بالوسوسة والإغراء لارتكاب الشرك بالله والمعاصي والشهوات ..... وتسلطه هذا على الكفرة والفساق والمذنبين من ضعفاء الإيمان، قال تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ * إلا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ * قَالَ هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ * إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إلا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾(١) فالأنبياء والصالحون المخلصون في عباداتهم وأعمالهم ليس له تسلط عليهم، بل يبتعد عنهم كما جاء في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم يخاطب عمر بن الخطاب رضي الله عنه: ((ما سلكت فجاً إلا سلك الشيطان فجاً غير فجك))(٢)»(٣).

ثم قال: «**الثاني: تسلطه بإيذائه بدن الإنسان أو تلبسه به:**

جمهور أهل السنة يرون أن الشيطان قد يؤذي الإنسان بنوع من الصرع لظاهر قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبا لا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾(٤) والمس هو الضرب الشديد»(٥).

وقوله رحمه الله تعالى: «**وجمهور أهل السنة**» يوهم أن منهم من ينكر ذلك وهو غير صحيح، فالمعروف عن أهل السنة الإقرار بذلك، ولا يعرف إنكار ذلك إلا عن بعض

---

(١) الحجر:٣٩-٤٢.

(٢) رواه البخاري في كتاب فضائل الصحابة باب مناقب عمر بن الخطاب أبي حفص القرشي العدوي رضي الله عنه: (١١٣٣/٣).

(٣) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٤١/١٥).

(٤) البقرة: من الآية٢٧٥.

(٥) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٤١/١٥-٤٢).

أهل البدع.

وقال في أجوبته لمحمد نصير: «**أقول وتلبس الجن ببدن بعض الناس واقع محسوس وينقلونه الناس بالتواتر، مما لا مجال لإنكاره، فترى الممسوس يتكلم بلغة عربية فصحى والممسوس أعجمي اللسان، أو يتكلم بالإنجليزية أو الهندية والممسوس لا يحسن تينك اللغتين ...**».

ثم قال: «**والحاصل أن مس الجني للإنس قد يسبب الأذى له بصرع أو جنون ونحو ذلك، وهو ثابت بالنقل وبالمحسوس، ويدل على ذلك ما ورد في الحديث: ((ما من مولود يولد إلا يمسه الشيطان فيستهل صارخاً ....))**[1]»[2].

وعلى كل فالقول بتلبس الشيطان لبدن الإنسان هو قول أهل السنة ومما تواتر عن أهل العلم والعامة، وإنما يعرف إنكار ذلك عن بعض أهل الكلام والبدع، ولذا يقول شيخ الإسلام: «ولهذا أنكر طائفة من المعتزلة كالجبائي وأبي بكر الرازي وغيرهما دخول الجن في بدن المصروع، ولم ينكروا وجود الجن، إذ لم يكن ظهور هذا في المنقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كظهور هذا، وإن كانوا مخطئين في ذلك.

ولهذا ذكر الأشعري في مقالات أهل السنة والجماعة أنهم يقولون أن الجني يدخل في بدن المصروع كما قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبا لا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾.

وقال عبد الله بن أحمد: قلت لأبي إن قوماً يزعمون أن الجني لا يدخل في بدن الإنسي، فقال: يا بني يكذبون، هو ذا يتكلم على لسانه.

وهذا مبسوط في موضعه»[3].

وقال أيضاً في جواب سؤال عن ذلك: «وكذلك دخول الجني في بدن الإنسان

---

(١) رواه البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه في مواضع منها كتاب التفسير باب ﴿وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾: (١٣٧٨/٣)، ومسلم كتاب الفضائل باب فضائل عيسى عليه السلام: (١٨٣٨/٤).

(٢) أسئلة محمد نصير والأجوبة عنها ص: ٢٩.

(٣) مجموع الفتاوى: (١٢/١٩).

ثابت باتفاق أئمة أهل السنة والجماعة».

ثم ذكر الآية وما نقل عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى، ثم قال: «وليس في أئمة المسلمين من ينكر دخول الجني في بدن المصروع وغيره ....»[(١)].

وقد قرر ذلك المفسرون من أهل العلم في تفسير آيات الربا كما هو معلوم.

وقد استدل الشيخ لتقرير ذلك ببعض الأحاديث[(٢)] منها حديث المرأة السوداء التي كانت تصرع فجاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: إني أصرع وإني أتكشف فادع الله لي، قال: ((إن شئت صبرت ولك الجنة وإن شئت دعوت الله أن يعافيك)) فقالت: أصبر، فقالت: إني أتكشف فادع الله أن لا أتكشف فدعا لها[(٣)].

ومنها قوله صلى الله عليه وسلم: ((إن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم))[(٤)].

وقد أورد الشيخ رحمه الله تعالى هذا الحديث في كتابه كشف الشبهات وحل المشكلات وذكر أنه قد يشكل على من يحكم الحس ويصعب عليه أن يؤمن إلا بما وقع عليه بصره ورآه بعينه، وأجاب عن دعوى الإشكال فيه من ستة أوجه.

ومنها أن الروح كذلك جارية في الجسم مجرى الدم ولا تدرك بالحواس، ولا يشعر الواحد منا بذلك ولا يبصره ولا ينكره.

ومنها أن الجراثيم القتالة تجري في دم الإنسان ولحمه وهو لا يحسها ولا يبصرها[(٥)].

---

(١) مجموع الفتاوى: (٢٧٦/٢٤)، وانظر في أدلة ذلك والرد على من ينكره كتاب: "برهان الشرع في إثبات المس والصرع" للشيخ علي بن حسن بن علي الحلبي الأثري.

(٢) انظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٥/٤١-٤٢)، (٧/٧).

(٣) رواه البخاري في كتاب المرضى باب فضل من يصرع من الريح: (١٨٠٩/٤)، وقد ذكره الشيخ بالمعنى.

(٤) رواه البخاري في كتاب بدء الخلق باب صفة إبليس وجنوده: (١٠١٠/٢)، ورواه مسلم في كتاب السلام: (١٧١٢/٤).

(٥) انظر كشف الشبهات وحل المشكلات: (١٠٣/٣-١٠٦).

وهكذا الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم كما أخبر به الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم.

ومن الأحاديث التي استدل بها رحمه الله تعالى حديث يعلى بن مرة وفيه أن امرأة جاءت بصبي لها وقالت: يا رسول الله هذا صبي أصابه بلاء وأصابنا منه بلاء، يؤخذ في اليوم ما أدري كم مرة، قال: ((ناولنيه)) فرفعته إليه فجعلته بينه وبين واسطة الرحل ثم فغر فاه فنفث فيه ثلاثاً وقال: ((بسم الله أنا عبد الله اخسأ عدو الله)) ثم ناولها إياه ... الحديث[1].

وفي هذه الأحاديث كفاية ومقنع لمن سلم وانقاد لما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولما عليه أئمة الدين وعلماء المسلمين رحمة الله عليهم أجمعين.

وإذا تقرر ذلك فإنه ليس كل الصرع من الجان كما قرره الشيخ رحمه الله تعالى، وذكره أيضاً عن ابن القيم رحمه الله تعالى وقال: «**بل إنه قد يكون ناشئاً عن مرض نفسي أو عصبي أو عضوي.**

وفي هذه الحالة يكون علاجه عن طريق الأطباء المتخصصين، سواء بالأدوية اللازمة أو الترويح عن النفس بالطرق الصحيحة ......»[2].

وأما من عُلم أن به شيطاناً فإنه يعالج بقراءة القرآن والأدعية الشرعية التي ليس فيها شرك ولا أسماء أعجمية، ولا يجوز أن يستخدم في ذلك الرقى البدعية أو الشركية ولا التمائم والعزائم، أو بالذبح لغير الله كالذبح للجن تقرباً لهم، فإن ذلك كفر وشرك بالله العظيم[3]، والخلاصة أنه إما أن يعالج بالقراءة والأدعية أو بالطب والترويح عن النفس بحسب حقيقة الحال وسببه، إلا أن يكون مدعي ذلك كاذباً، فقد بين الشيخ رحمه الله تعالى «**أن الأكثرين من العوام يكذبون في كون بهم جنياً، ..... وبعضهم يتظاهر بأن به**

(١) أخرجه أحمد: (٤/١٧١-١٧٢)، والحاكم: (٢/٦١٧) وقال هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه بهذه السياقة، ووافقه الذهبي.

(٢) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٥/٤٢)، وانظر: (٧/٨).

(٣) انظر مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢/١١٧)، (٨/٥٠)، (١١/٢٤)، أسئلة محمد نصير والأجوبة عنها ص: ٢٩.

جنياً لأجل حاجة في نفسه كي يأتوا له بالطبول ويطبلون له»[1].

وذكر أن بعضهم لما هدد بالضرب والحبس لم يعد يأتي له ما يزعمه من الجن، ولم يحدث له ما كان يحدث قبل ذلك، وأن بعضهم لما ضرب اعترف أنه كاذب وليس به شيء من ذلك[2].

وفي هذا تحذير وتنبيه للناس حتى لا يغتروا بكل من ادعى ذلك لمقاصد وأغراض دنيوية.

ولعل كثرة من يدعي ذلك كاذباً كان سبباً في دعوى بعض العامة والجهلة ومن تأثر بأقوال الفلاسفةِ وأفكارِ الغربيين إنكار تلبس الجني بالإنسي.

ولكن من رزقه الله العلم بالكتاب والسنة والاطلاع على كلام أهل العلم وآتاه العقل والفطنة تبين له الصادق منهم والكاذب، وأقر بما جاء في النصوص وبما دلت عليه من الحق وقال به أهل العلم وقرروه، والحمد لله رب العالمين.

المسألة الرابعة: التعامل مع الجن ومناكحتهم.

سئل رحمه الله تعالى عن التعامل مع الجن ودعوتهم وهل يمكن رؤيتهم بالعين، فأجاب:

«الجن لا يرى بالخلقة التي خلقه الله عليها، بل يرى بشكل إنسي أو حيوان مثلاً، لأن للجن قوة التشكل.

فإذا أمكن أن يراه في صورة إنسان وأن يدعوه للإيمان فلا مانع، لأن النبي صلى الله عليه وسلم رأى الجن ودعاهم للإيمان، فأسلم المدعوون، وفيهم الآن المسلمون والكافرون ....»[3].

وفتوى الشيخ هذه مبنية على معتقد أهل السنة والجماعة من اعتقاد وجودهم

---

(١) أسئلة محمد نصير والأجوبة عنها ص: ٢٩.

(٢) أسئلة محمد نصير والأجوبة عنها ص: ٣٠-٣١.

(٣) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٣/٧)، (٢١،٣٣/١١).

وأنهم مخاطبون بشريعة الإسلام وأن ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم من الأمر والنهي والحلال والحرام، أنه مبعوث به إلى الإنس والجن.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: «يجب على الإنسان أن يعلم أن الله عز وجل أرسل محمداً صلى الله عليه وسلم إلى جميع الثقلين الإنس والجن، وأوجب عليهم الإيمان به وبما جاء به وطاعته، وأن يحلوا ما حلل الله ويحرموا ما حرم الله ورسوله ..... وأن كل من قامت عليه الحجة برسالة محمد صلى الله عليه وسلم من الإنس والجن فلم يؤمن به استحق عقاب الله تعالى كما يستحقه أمثاله من الكافرين الذين بعث إليهم الرسول، وهذا أصل متفق عليه بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان وأئمة المسلمين وسائر طوائف المسلمين أهل السنة والجماعة وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين، لم يخالف أحد من طوائف المسلمين في وجود الجن، ولا في أن الله أرسل محمداً صلى الله عليه وسلم إليهم»[1].

والمقصود أن الجن من ضمن المكلفين المخاطبين بالشرائع بحسبهم كما تقدمت الإشارة إليه.

وعلى هذا فإنهم يعاملون بالدعوة إلى الإسلام والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومنعهم من الظلم، فكما أنه لا يجوز الاعتداء عليهم فكذلك يمنعون من الظلم والاعتداء بقدر الوسع والطاقة[2].

ومن تحريم الاعتداء عليهم ما جاء من النهي عن قتل العوامر قبل إنذارها ثلاثاً لأنها قد تكون من الجن تشكلت بصورتها، ويدل لذلك ما جاء في حديث أبي سعيد الخدري: ((إن بالمدينة جناً قد أسلموا فإذا رأيتم منها شيئاً فآذنوه ثلاثة أيام، فإن بدا لكم بعد ذلك فاقتلوه فإنما هو شيطان))[3].

قال الشيخ: «**وأخذ بعض العلماء من حديث أبي سعيد الأول**[4] **وهو قوله ((إن**

---

(١) مجموع الفتاوى: (١٩/٩-١٠).

(٢) انظر مجموع الفتاوى: (١٩/٣٩ وما بعدها).

(٣) رواه مسلم في كتاب السلام باب قتل الحيات وغيرها: (٤/١٧٥٦).

(٤) المراد: المذكور أولاً لأن فيه: ((إن بالمدينة)) وفي الروايات الأخرى لم يأت ذكر ((بالمدينة)).

بالمدينة جناً ...)) إلخ أن الإنذار ثلاثاً خاص بالمدينة، وصحح بعض العلماء أنه عام في كل بلدة، لا تقتل حتى تنذر.

ثم الظاهر أن الإنذار مندوب، وإن اقتضى كلام بعض الحنابلة وجوبه حيث قال: قتل الجن بغير حق لا يجوز كالإنس ولو كان كافراً، والجن يتصورون بصور شتى، وحيات البيوت قد تكون جناً وتؤذن ثلاثاً، فإن ذهبت وإلا قتلت، فإنها إن كانت حية أصلية قتلت، وإن كانت حية جنية فقد أصرت على العدوان بظهورها للإنس في صورة حية تفزعهم بذلك[1]. ا.هـ»[2].

أما ما يتعلق بمناكحتهم فقد رجح الشيخ رحمه الله تعالى عدم الجواز مستدلاً بقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجاً لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾[3][4].

وقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجاً وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾[5]، أي والجن ليسوا من أنفسنا فلا يكون منهم أزواجاً لنا، ولو كان يصلح أن يكون لنا منهم أزواجاً لامتن الله بذلك علينا كما امتن علينا بأزواجنا الذين من جنسنا.

وإذا انضم إلى ذلك أن الله أمر بحفظ الفروج إلا على الأزواج أو ملك اليمين كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ * إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ * فَمَنِ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾[6]، تبين أن الاتصال بالجن ولو بما ظاهره عقد نكاح لا يكون نكاحاً وإنما هو مما وراء ذلك، وهو من الاعتداء

(١) وهو ما يفيده كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى كما في الفتاوى: (١٩/٤٤-٤٥).
(٢) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٧/٢٨).
(٣) الروم: من الآية٢١.
(٤) انظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٧/١٣)، (١١/٢١-٣٣).
(٥) النحل: من الآية٧٢.
(٦) المؤمنون:٥-٧.

المحرم المنهي عنه، لأنهم ليسوا من أنفسنا، فلا يكون منهم أزواجاً لنا.

ووقوع ذلك لا يدل على جوازه كسائر أنواع العقود والأنكحة المحرمة، والله تعالى أعلم.

قال شيخ الإسلام: «وكره أكثر العلماء مناكحة الجن»[(١)].

«وفي مسائل حرب عن الحسن وقتادة والحكم وإسحاق كراهتها ....»[(٢)].

والمراد بالكراهة هنا التحريم لما تقدم من الأدلة.

وأيضاً إذا كانت الكفاءة معتبرة في حق الإنس وهم يطلع بعضهم على أحوال بعض، فكيف بمن لا يمكن الاطمئنان ولا الوثوق بمعرفة حقيقة أحوالهم لا من حيث العدالة فحسب، بل من حيث الكفر والإيمان!؟

فمنع ذلك هو الصواب والله تعالى أعلم.

المسألة الخامسة: استحضار الجن أو الأرواح.

فرق الشيخ رحمه الله تعالى هنا بين تحضير الجن واستخدامهم وتحضير الأرواح، أي ما سوى الجن كأرواح بني آدم.

وبين رحمه الله تعالى أن تحضير الأرواح كذب وخداع وباطل، وذلك في جواب سؤال وجه له وهذا نصه:

هل يجوز التنويم المغناطيسي وتحضير الأرواح ومخاطبتها شفهياً أو كتابياً؟ وهل هذا ثابت أم لا؟

فقال رحمه الله تعالى: «**يجوز**[(٣)] **إذا لم يكن فيه ضرر ولا معصية ولا خداع لأحد، كما يفعل كثير من الممارسين لذلك، والتنويم ثابت لا مراء فيه، وأما تحضير الأرواح أو مخاطبتها فليس له أصل ثابت، وأكثر ما يقال فيه خداع باطل**»[(٤)].

(١) مجموع الفتاوى: (١٩/٣٩-٤٠)، وانظر: لوامع الأنوار للسفاريني: (٢/٢٢٤-٢٢٥).

(٢) كما في لوامع الأنوار للسفاريني: (٢/٢٢٥).

(٣) أي التنويم المغناطيسي.

(٤) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٤/١٦١).

وقال في العقائد السلفية: «**إن استحضار الأرواح قد شاع وانتشر في أوروبا وفي بعض البلدان الشرقية، ويزعمون أنهم يحضرون أرواح الموتى ويخاطبونها، وتخبرهم عما يريدون من الأمور الغيبية، وهذا باطلٌ شرعاً، وعقلاً، وحساً**، .....»[1].

ثم بين أنه استحضار للجن وأنهم يموهون به على الناس ويزعمون أن هـــذه أرواح الموتى.

وفي هذا النقل ما يبين أن الشيخ رحمه الله تعالى يرى إمكان وقوع استحضار الجن واستعمالهم.

واستخدام الإنس للجن على أنواع ثلاثة، ذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى[2].

الأول: استخدامهم في المحرمات والفواحش والظلم والشرك.

الثاني: استخدامهم في الأمور المباحة كإحضار ماله أو دلالته على مكان فيه مـــال ليس له مالك، أو دفع من يؤذيه.

الثالث: أن يستعملهم في طاعة الله ورسوله كما يستعمل الإنس في ذلك، فيأمرهم بما أمر الله به ورسوله وينهاهم عما نهاهم الله عنه ورسوله، وهذه حال نبينا محمد صـــلى الله عليه وسلم، وحال من اقتدى به من أمته وهم أفضل الخلق، فإنهم يأمرون الإنس والجن بما أمرهم الله به ورسوله، وينهون الإنس والجن عما نهاهم الله عنه ورسوله.

وهذا هو مقتضى ما تقدم من أنه صلى الله عليه وسلم مبعوث إلى الإنس والجن، ومقتضى ما تقدم من وجوب أمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر.

ومما يدل على وقوع استخدام الإنس للجن والجن للإنس قوله تعـــالى: ﴿وَيَـــوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعاً يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ قَدِ اسْتَكْثَرْتُمْ مِنَ الْأِنْسِ وَقَالَ أَوْلِيَاؤُهُمْ مِنَ الْـــأِنْسِ رَبَّنَـــا

---

(١) العقائد السلفية: (٣١/٢).

(٢) انظر: الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الـــشيطان ص: ٣٦٤-٣٦٥، والفتـــاوى: (٨٧/١٣-٨٨)، وانظر: (٤١/١٩ وما بعدها)، وانظر: شرح العقيدة السفارينية للشيخ محمد بن صـــالح العثيمين رحمه الله تعالى ص: ٤٩٨.

اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَا أَجَلَنَا الَّذِي أَجَّلْتَ لَنَا قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا﴾[1].

قال شيخ الإسلام: «ويدخل في هذا الاستمتاعُ بالاستخدام» ثم قال: «وتارة يخدم هؤلاء لهؤلاء في أغراضهم، وهؤلاء لهؤلاء في أغراضهم، فالجن تأتيه بما يريد من صورة أو مال أو قتل عدوه، والإنس تطيع الجن، فتارة تسجد له، وتارة تسجد لما يأمره بالسجود له، وتارة تمكنه من نفسه، فيفعل به الفاحشة، وكذلك الجنيات، منهن من يريد من الإنس الذي يخدمه، ما يريد نساء الإنس من الرجال، وهذا كثير في رجال الجن ونسائهم، فكثير من رجالهم ينال من نساء الإنس ما يناله الإنسي .....»[2].

فإذا تبين ذلك وتقرر فإنه قد جاء في بعض فتاوى الشيخ رحمه الله تعالى ما قد يُفهم منه خلاف ذلك، وذلك في جواب سؤال عن إمكان إحضارهم فقال:

«أما إحضار الجن فيزعم بعض الدجالين أن عنده كتباً وعزائم يحضر بها الجان، وقصده من ذلك أكل أموال الناس بهذه الطرق الشيطانية، ومن المعروف عند أهل العلم أن تسخير الجان كان من خصوصيات النبي سليمان عليه السلام.

ومن الأدلة على ذلك ما روى البخاري عند تفسير قوله تعالى حكاية عن سليمان: ﴿قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكاً لا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾[3] عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((إن عفريتاً من الجن تفلت علي البارحة -أو كلمة نحوها- ليقطع علي الصلاة فأمكنني الله تبارك وتعالى منه، وأردت أن أربطه إلى سارية من سواري المسجد حتى تصبحوا وتنظروا إليه كلكم، فذكرت قول أخي سليمان عليه الصلاة والسلام: ﴿قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكاً لا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي﴾ قال روح فرده خاسئاً)).

وكذا رواه مسلم والنسائي من حديث شعبة به[4]»[1].

---

(١) الأنعام: من الآية١٢٨.

(٢) مجموع الفتاوى: (١٣/٨١-٨٢).

(٣) ص:٣٥.

(٤) رواه البخاري في كتاب التفسير باب قوله ﴿وَهَبْ لِي مُلْكاً لا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي إِنَّكَ أَنْتَ
◄

ثم ذكر الشيخ رواية مسلم وفيها: ((والله لولا دعوة أخينا سليمان لأصبح موثوقاً يلعب به صبيان أهل المدينة))[2].

وهذه الفتوى يحتمل أن تكون محمولة على حكاية حال غالب هؤلاء الدجالين الذين يكذبون في زعمهم القدرة على استحضارهم واستعمالهم، وإنما يريدون خداع الناس وإرهابهم وأكل أموالهم.

والأوضح من هذا أن المراد تكذيبهم في دعوى التسلط على الجن والتمكن منهم والقدرة على استخدامهم كما كان شأن سليمان معهم، وهو شأن الملك مع من هو تحته.

وحقيقة أمرهم أنهم وسائر المشعوذين والكهان يخضعون للجان ويعبدونهم ويطيعونهم في مقابل ما يخدمهم به الجن من تلمس الأخبار ومعرفة أماكن الضوال وغير ذلك، بل ربما يمكنون الجن من أنفسهم كما تقدم في كلام شيخ الإسلام رحمه الله تعالى.

فالذي يزعمه هؤلاء ولا يُقَرُّ لهم به هو ما يظهرونه للعوام من التسلط على الجن والتمكن من أمرهم والقدرة عليهم بتلك العزائم والكتب المزعومة وهذا هو التسخير الذي اختص به سليمان عليه الصلاة والسلام، فلا يمكن أن يمكنون منه.

وبمثل هذه الدعاوى يهابهم العوام ويعظمونهم ويبذلون لهم ما يطلبون من المال وغيره، ولذلك كذبهم الشيخ في ذلك ونفاه عنهم.

وبذلك لا يتعارض هذا النص مع ما تقدم من أنهم يستعملون الشياطين ليموهون على الناس أنهم استحضروا أرواح بعض الأموات.

ولا يتعارض أيضاً مع ما تقدم تقريره من مسائل كالتعامل معهم ومناكحتهم ودعوتهم للإسلام وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر وتقرير تلبس الجن بالإنس ومعالجة

الْوَهَّابُ﴾: (١٥٧١/٤)، وفي كتاب أحاديث الأنبياء باب قوله ﴿وَوَهَبْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَانَ نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ)﴾: (١٠٦٤/٢).

(١) أسئلة محمد نصير والأجوبة عنها ص: ٣١.

(٢) في كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب جواز لعن الشيطان في الصلاة والتعوذ منه ...: (٣٨٤/١-٣٨٥).

ذلك بقراءة القرآن، فكل ذلك دال على معاملتهم ومخاطبتهم وهو من جنس استحضارهم، وإن كان ذلك ليس على درجة واحدة، بل بعضه محرم وبعضه مستحب أو واجب، فمن المحرم مناكحتهم واستخدامهم في الظلم والعدوان، ومن المستحب أو الواجب، دعوتهم للدين ، وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر، بحسب الحال والقدرة.

والله تعالى أعلم، وهو الموفق والهادي إلى سواء الصراط.

الفصل الثاني

جهود الشيخ رحمه الله تعالى في تقرير الإيمان بالكتب.

وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول: جهوده في تقرير الإيمان بالكتب إجمالاً وتفصيلاً.

المبحث الثاني: جهوده في بيان وقوع التحريف في الكتب السابقة ونسخ القرآن لها وهيمنته عليها.

المبحث الثالث: جهوده في بيان بعض المسائل المتعلقة بالقرآن الكريم.

المبحث الأول: جهوده في تقرير الإيمان بالكتب إجمالاً وتفصيلاً.

إن من عقائد أهل الإسلام المعلومة الإيمان بما أنزل الله على رسله من الكتب الـــتي جعلها منهجاً لأممهم تهديهم إليه صراطاً مستقيماً.

والإيمان بالكتب هو الركن الثالث من أركان الإيمان، وقد قرر الشيخ رحمـــه الله تعالى وجوب الإيمان بكل ما أنزل الله منها، وأن من كفر بواحد منها فهو كافر، مستدلاً بآيات منها قوله تعالى: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْـــمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ * فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾(1).

وقوله تعالى: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُـــلٌّ آمَـــنَ بِاللَّـــهِ وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَـــكَ رَبَّنَـــا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾(2).

وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَـــى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الـــصَّلاةَ وَآتَـــى الزَّكَـــاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّـــذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾(3).

قال: «**والكتاب اسم جنس لكل كتاب أنزله الله يتناول التوراة والإنجيل كمـــا**

---

(١) البقرة:١٣٦-١٣٧.

(٢) البقرة:٢٨٥.

(٣) البقرة:١٧٧.

يتناول القرآن»[1].

وقال أيضاً في بيان المراد بالكتب التي يجب الإيمان بها: «**الكتب: ما أنزل الله على أنبيائه ومنها التوراة والإنجيل والزبور وصحف إبراهيم والقرآن**»[2].

وفي هذا إشارة إلى أن الإيمان بالكتب إيمان إجمالي وإيمان تفصيلي، فما ذكره الله تعالى وسماه في كتابه أو على لسان رسوله فإنه يؤمن به إيماناً خاصاً، وهي الخمسة المذكورة، وإن قيل إن صحف موسى غير التوراة فهي ستة، كما يفيد صنع الشيخ رحمه الله تعالى حيث عد صحف موسى غير التوراة.

مع أنه نص في الدرر السنية وفي شرحها العقائد السلفية على أن الكتب أربعة سوى صحف إبراهيم، فذكر التوراة والزبور والإنجيل والقرآن، فتكون جميعاً خمسة[3].

وعلى كل حال فالأمر دائر بين أن تكون صحف موسى من ضمن التوراة أو لا كما أشار إلى ذلك الشيخ ابن عثيمين رحمه الله تعالى[4].

والأدلة على هذه الكتب معروفة ومشهورة، وفيما يلي بعض الآيات الدالة عليها[5]:

١. التوراة وهي التي أنزلها الله تعالى على موسى، قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدىً وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ﴾[6].

---

(١) القول الأقوم ص: ٤٨-٤٩، وانظر: العقائد السلفية: (٢٩٢/١)، خطبة عيد الأضحى ص: ١٤، الخطب المنبرية ص: ١٠٢.

(٢) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٧٩/١٢)، وانظر: العقائد السلفية: (٢٩٢/١).

(٣) انظر: العقائد السلفية: (٢٨٤/١، ٢٩٣).

(٤) انظر: شرح الواسطية له ص: ٥٠، وانظر: شرح الواسطية من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية ص: ١٦، ومجموع الفتاوى: (٣١٢/٧).

(٥) انظر: العقائد السلفية: (٢٩٢/١-٢٩٣).

(٦) المائدة: من الآية٤٤.

وقد نقل الشيخ عن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمهما الله تعالى أن لفظ التوراة قد عرف أنه يراد به جنس الكتب التي يقر بها أهل الكتاب، فيدخل في ذلك الزبور ونبوة أشعيا وسائر النبوات غير الإنجيل.

٢. الإنجيل وهو الكتاب الذي أنزله الله على عيسى بن مريم، قال تعالى: ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِمْ بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ وَآتَيْنَاهُ الْأِنْجِيلَ فِيهِ هُدىً وَنُورٌ وَمُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ وَهُدىً وَمَوْعِظَةً لِلْمُتَّقِينَ﴾(١).

٣. الزبور وهو الكتاب الذي أنزله الله تعالى على داوود، قال تعالى: ﴿وَآتَيْنَا دَاوُدَ زَبُوراً﴾(٢).

٤. صحف إبراهيم وموسى، قال تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى * صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى﴾(٣).

٥. وآخر الكتب السماوية نزولاً وهو القرآن الكريم.

وقد قرر الشيخ ابن حجر رحمه الله تعالى أن من كفر بواحد من هذه الكتب فهو كافر مباح الدم وإن آمن بسائر ما يجب الإيمان به، وقال: «**فلو قال أحد من الناس أنا أؤمن بالغيب وهو مع ذلك لا يؤمن ببعض ما أنزل الله على محمد صلى الله عليه وسلم أو ببعض ما أنزل على من قبله لم يكن مؤمناً، حتى يؤمن بجميع ما أنزل إليه وما أنزل من قبله**»(٤).

وفي ذكر عدد ما أنزله الله من الكتب يقول الشيخ: «**وقيل إنها مائة وأربعة، ولكن ليس هناك دليل يمكن الاعتماد عليه**»(٥).

فإن قيل إن مع كل نبي أو رسول كتاب كما يدل عليه قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا

---

(١) المائدة:٤٦.

(٢) النساء: من الآية١٦٣.

(٣) الأعلى:١٨-١٩.

(٤) القول الأقوم ص: ٥٠.

(٥) العقائد السلفية: (٢٩٢/١).

رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ﴾[1][2] فإن عدد الكتب يكون بعدد الأنبياء أو الرسل، وفيه حديث أبي ذر الذي سيأتي ذكره إن شاء الله تعالى في الفصل التالي.

ولكني وجدت الشيخ رحمه الله تعالى يقول: «**لا يخفى أن الله سبحانه وتعالى أرسل الرسل عليهم الصلاة والسلام وأنزل على بعضهم الكتب** ....».

وهذا يفيد أن بعض الرسل والمراد الأنبياء[3] لم يترل عليهم كتب، ولعله مما يؤيد هذا أن النبي يكون متمماً لشريعة رسولٍ قبله، فيكون عاملاً بكتابه.

وقد ذكر السفاريني رحمه الله تعالى أن بعض الأنبياء يشتركون في كتاب واحد كالتوراة، فهي لموسى عليه السلام، وكذلك لهارون، ويوشع، ومَنْ بعدَهم من أنبياءِ بني إسرائيل[4] والله تعالى أعلم.

---

(١) الحديد: من الآية٢٥.

(٢) كما أشار إليه العلامة ابن عثيمين رحمه الله تعالى في شرح الواسطية ص: ٤٩-٥٠.

(٣) يظهر ذلك إن شاء الله في مبحث الفرق بين الرسول والنبي في الفصل التالي.

(٤) لوامع الأنوار: (٢/٢٥٩).

المبحث الثاني: جهوده رحمه الله تعالى في بيان وقوع التحريف في الكتب السابقة ونسخ القرآن لها وهيمنته عليها.

تقدم في المبحث السابق أن معتقد أهل السنة هو الإيمان بكل كتاب أنزله الله تعالى على رسله وأنبيائه، ما سمي لنا منها وما لم يسمَّ.

وأن من معتقدهم الإيمان بما يسمى منها على وجه الخصوص، ولكنه يجب أن يعلم أن الإيمان بهذه الكتب وهي التوراة والإنجيل والزبور وصحف إبراهيم وموسى هو إيمان بما أنزله الله تعالى عليهم، لا بما هو في أيدي اليهود والنصارى مما يزعمون نسبته إلى هؤلاء الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، فإن هذه الكتب لم تحفظ، بل قد عَرَضَ لها الضياع والتحريف والتبديل[1].

ثم إنها مع ذلك قد نسخت بشريعة الإسلام وبعثة النبي صلى الله عليه وسلم، وفيما يلي بيان تقرير الشيخ رحمه الله تعالى لما حصل لها من تحريف وتبديل، ونسخها بنزول القرآن وبعثة النبي صلى الله عليه وسلم.

قال الشيخ رحمه الله تعالى:

«وآخر الكتب السماوية نزولاً هو القرآن الكريم، المعجز بأسلوبه وبلفظه وبمعناه لجميع البشر والجن، قال تعالى: ﴿قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْأِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾[2]».

ثم قال: «**ومما يجب الإيمان به أن نعتقد أن القرآن الكريم قد نسخ جميع الكتب المنزلة، ولا ينزل الله بعده كتاباً، كما ليس بعد محمد صلى الله عليه وسلم رسول أبداً.**

وإن تعاليم القرآن صالحة لكل زمان ومكان، ولكل أمة جيل حتى يرث الله ارض ومن عليها، وذلك أنه قد حوى خلاصة التعاليم الإلهية التي تضمنتها الكتب السالفة، وأنه مُؤَيِّدٌ للحق الذي جاءت به تلك الكتب من عبادة الله وحده والإيمان

---

(١) انظر: الإسلام والرسول ص:١٨٥.

(٢) الإسراء:٨٨.

برسله، والتصديق بيوم الجزاء ووجوب إقامة الحق والتخلق بمكارم الأخلاق.

قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِناً عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً﴾[١] أي أن الله تعالى أنزل القرآن الكريم على النبي صلى الله عليه وسلم مقترناً بالحق في كل ما جاء به، ومصدقاً لما تقدمه من الكتب الإلهية التي أنزلها الله على الأنبياء السابقين ورقيباً عليها، يقرر ما فيها من حق ويبين ما دخل عليها من تحريف وتصحيف»[٢].

ولما كان القرآن كذلك أي ناسخاً لما قبله من الكتب وخاتمة لها ليس بعده كتاب، صانه الله تعالى من أن تمتد إليه يد التحريف أو التصحيف أو التغيير أو التبديل، قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ * لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[٣] وقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[٤][٥]، بخلاف الكتب السابقة التي علم الله تعالى أنه سيأتي بعدها ما ينسخها.

ومما استدل به الشيخ رحمه الله تعالى على وقوع التحريف في الكتب السابقة:

أولاً: ما ذكره الله تعالى في كتابه من حصول ذلك ووقوعه[٦] كقوله تعالى: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ﴾[٧] وقوله تعالى: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ

---

(١) المائدة: من الآية٤٨.

(٢) العقائد السلفية: (٢٩٣/١-٢٩٤).

(٣) فصلت: من الآية٤١-٤٢.

(٤) الحجر:٩.

(٥) وانظر: العقائد السلفية: (٢٩٣/١، ٢٩٨)، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٩/١٢).

(٦) انظر: العقائد السلفية: (٢٩٥/١)، (١٩٩/٢).

(٧) المائدة: من الآية٤١.

كَلامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾[1] وقوله: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَناً قَلِيلاً فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ﴾[2].

ثانياً: أنها لم تنقل إلينا نقلاً صحيحاً، وليس هناك سند متصل لها يوصلها إلى موسى وعيسى كالقرآن الكريم الذي اتصل سنده بالرسول الموحى إليه من الله تعالى، وحفظه كثير من الصحابة، ونقل نقلاً متواتراً[3].

ثالثاً: «**أن التوراة عندما استولى البابليون على بيت المقدس أحرقها ملكهم وخربوا بيت المقدس وجعلوها خاوية على عروشها، وقتلوا آلافاً من بني إسرائيل .... وبعد مضي قرن أو أكثر رجعت الدولة لبني إسرائيل .... ويقال أن بعد رجوعهم أملى عزير التوراة على بعض بني إسرائيل، وهذا الذي أملاه حرف بنو إسرائيل كثيراً منه**»[4].

«**وأما الإنجيل فأصبح منذ قرون عدة أناجيل كتبت بعد المسيح عليه السلام بمئات السنين، وبعد أن عقد المسيحيون عدة مجاميع ومؤتمرات اختاروا منها هذه الأربعة التي هي الآن بيد النصارى وفيها ما ينقض بعضها .....**»[5].

رابعاً: مما يدل على تحريفها وتبديلها ما جاء فيها من الباطل، ومن ذلك وصف الله تعالى بما لا يليق، كوصفه بالحزن والتأسف، ونعت الأنبياء بما يمس شرفهم وكرامتهم، فجاء فيها عن إبراهيم أنه كذاب وأن لوطاً زنى بابنته ......

فيقول رحمه الله تعالى: «**فهل ثمة دليل على التحريف أقوى من هذه الأمور**»[6].

---

(١) البقرة:٧٥.

(٢) البقرة:٧٩.

(٣) العقائد السلفية: (٢/٣٧)، (١/٢٩٧).

(٤) العقائد السلفية: (٢/٣٨) وانظر: (١/٢٩٧).

(٥) العقائد السلفية: (٢/٣٨)، وانظر: (١/٢٩٦)، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٧/١٣٢-١٣٤).

(٦) العقائد السلفية: (١/٢٩٦)، وانظر: دراسات في الأديان اليهودية والنصرانية ص: ١٠٨ وما ◄

خامساً: أن الله تعالى لم يتولى حفظها ووكل حفظها إليهم فضيعوها وحرفوها وبدلوها، قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدىً وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ وَلا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَناً قَلِيلاً﴾[1] ولكنهم حرفوا وبدلوا كما تقدم.

ولو أراد الله عز وجل لها البقاء وأن لا تنسخ بشريعة بعدها لتكفل بحفظها كما تكفل بحفظ هذا الدين وحفظ القرآن الكريم، فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[2].

ولكن أراد الله سبحانه وتعالى أن تنسخ تلك الشرائع بنسخ بعضها بعضاً حتى تكون رسالة النبي صلى الله عليه وسلم هي الشريعة الناسخة لها جميعاً والخالدة إلى قيام الساعة[3].

وقد بين الشيخ رحمه الله تعالى أن مما يؤكد نسخ القرآن لتلك الكتب وهذه الشريعة لتلك الشرائع:

١- ما جاء في الكتب السابقة من البشارة برسالة النبي صلى الله عليه وسلم أو من ذكر رسول يأتي.

ولو كانت تلك الشرائع كاملة مستوفية لحاجة البشر لما كانت هناك حاجة إلى كتب ورسل تأتي بعدها كما هو الشأن في رسالة النبي صلى الله عليه وسلم، فإن

بعدها، ولمزيد بيان في ما يوضح تحريف هذه الكتب وبطلانها انظر: شفاء الغليل في بيان ما وقع في التوراة والإنجيل من تبديل لأبي المعالي الجويني، وتحفة الأريب في الرد على أهل الصليب لأبي محمد عبد الله الترجمان الميورقي، وانظر: دراسات في الأديان اليهودية والنصرانية للشيخ سعود بن عبد العزيز الخلف ص: ٩٤ وما بعدها، ص: ٢٠٠ وما بعدها.

(١) المائدة: من الآية٤٤.

(٢) الحجر:٩.

(٣) انظر: العقائد السلفية: (١٩٩/٢).

كمالها يقطع الحاجة لكتاب أو رسول يأتي بعدها[1].

وقد ذكر الشيخ بعض النصوص من تلك الكتب السابقة، ومنها ما جاء في سفر التثنية: «(١٨:١٨) **أقيم لهم نبياً من وسط إخوهم مثلك وأجعل كلامي في فمه، فيكلمهم بكل ما أوصيه به.**

وفي إنجيل يوحنا: وأنا أطلب من الأب أن يعطيكم فارقليطاً آخر ليبقى معكم إلى الأبد»[2].

وهذا يدل على أن رسالات الله لم تتم بتلك الكتب وأولئك الرسل بل هي تنبؤ بما بعدها من الرسل والرسالات، وهذا بخلاف ما جاء في القرآن من بيان كمال الدين، وختم النبوة بسيد المرسلين، كما سيأتي تقريره في الباب التالي إن شاء الله تعالى.

٢- الحكم بكفر من لم يؤمن منهم بالنبي صلى الله عليه وسلم، ولو كانت شرائعهم لم تنسخ و لم تبدل لكان يجوز بقاؤهم عليها ولا يعتبر ذلك كفراً، والأدلة تنادي بكفرهم كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلاً * أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقّاً وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَاباً مُهِيناً﴾[3]

قال الشيخ: «**وقد نزلت الآية في اليهود والنصارى، وحكم الله بكفرهم لأهم آمنوا بأنبيائهم وكفروا بالنبي صلى الله عليه وسلم.**

ومعنى التفريق بين الله ورسله الإيمان بالله والكفر برسله، والتفريق بين رسله الإيمان ببعضهم دون بعض»[4].

---

(١) انظر: القول الأقوم ص: ٧٢-٧٤، محاضرات ص: ٥٨، إكمال الدين ص: ٩٩ وما بعدها.

(٢) القول الأقوم ص: ٧٣-٧٤ نقلاً عن الرسالة المحمدية للشيخ سليمان الندوي، وسيأتي توضيح ذلك عند ذكر البشارات بنبوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم في الفصل التالي إن شاء الله تعالى.

(٣) النساء: ١٥٠-١٥١.

(٤) القول الأقوم ص: ٨٣-٨٤.

٣- الأمر بقتالهم حتى يؤمنوا أو يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون كما قال تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾(١).

٤- مما يدل على نسخ أديانهم وأنها دخلها التحريف والتبديل أن الله عز وجل برأ خليله إبراهيم عليه الصلاة والسلام من دين اليهودية والنصرانية والإشراك قال تعالى: ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيّاً وَلا نَصْرَانِيّاً وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفاً مُسْلِماً وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾(٢).

ولا معنى لهذه التبرئة إلا تتريه إبراهيم عليه السلام من التدين بهذه الأديان المحرفة الباطلة(٣).

ومن تأمل أي دليل من الأدلة السابقة يعلم أنه يكفي ويستقل في إقامة البرهان على تحريف الكتب السابقة ونسخ القرآن لها، فكيف وهي مجتمعة، فلا ينبغي بعد ذلك لمؤمن أن يتردد في ذلك أو يشك فيه، ولا أن يستمع لما يلقيه بعض المشبوهين أو الجهلة حول وحدة الأديان وأنه لا فرق بين المسلم واليهودي والمسيحي لأنهم كلهم يعترفون بالله ويعبدونه.

فإن هذا كما نص الشيخ «**قول باطل، وجهل بحقيقة دين الإسلام وكفر بالله العظيم وبرسله، والدليل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْأِسْلامِ دِيناً فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾(٤) وقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْأِسْلامَ دِيناً﴾(٥).**

فمن لم يؤمن برسول الله محمد صلى الله عليه وسلم فهو كافر، لأن الإيمان بالله

---

(١) التوبة:٢٩.

(٢) آل عمران:٦٧.

(٣) انظر: القول الأقوم ص: ٨٤-٨٦.

(٤) آل عمران:٨٥.

(٥) المائدة: من الآية٣.

يستلزم الإيمان بجميع الأنبياء والرسل وخاتمهم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

وقائل هذا القول إما أن يكون جاهلاً بحقيقة الأديان ولا سيما دين الإسلام، أو أنه كائد يريد بث هذه الفكرة بين المسلمين للقضاء على دين الإسلام ......».

ثم قال: «**ومما لا شك فيه أن هذا القول باطل وضلال وقد قال الله عز وجل: ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِناً كَمَنْ كَانَ فَاسِقاً لا يَسْتَوُونَ﴾[(١)] فإن كان الفاسق والمؤمن الكامل ليسا بدرجة واحدة، فكيف يكون الكافر والمسلم بدرجة واحدة؟!»**[(٢)].

ومع ما تقدم ذكره من بيان تحريف تلك الكتب، بل وتناقضها ونسخها بالقرآن الكريم، ومع الحكم بكفرهم والأمر بقتالهم، لا يبقى لطالب الحق والهدى شك ولا تردد في كفرهم وضلالهم وبطلان ما هم عليه.

نسأل الله تعالى أن يحسن ختامنا ويرزقنا الثبات على الإيمان وأن لا يزيغ قلوبنا بعد إذ هدانا، وأن يرحم علماءنا ويغفر لهم على ما بينوه من العلم والهدى ويجزيهم خير الجزاء، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) السجدة:١٨.

(٢) القول الأقوم ص: ٨٠-٨١، وانظر ما بعدها، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١/١٢) وما بعدها.

المبحث الثالث: جهوده في بيان بعض المسائل المتعلقة بالقرآن الكريم.

«القرآن الكريم هو كتاب الله العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد.

والقرآن هو كتاب الله فيه نبأ ما قبلكم وخبر ما بعدكم وحكم ما بينكم، وهو الفصل ليس بالهزل، من تركه من جبار قصمه الله، ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله، وهو حبل الله المتين، وهو الذكر الحكيم، وهو الصراط المستقيم، وهو الذي لا تزيغ به الأهواء، ولا تلتبس به الألسن، ولا تنقضي عجائبه، ولا تشبع منه العلماء، من قال به صدق، ومن عمل به أُجر، ومن حكم به عدل، ومن دعا إليه هدي إلى صراط مستقيم ..... فيه آيات بينات ودلائل واضحات، وأخبار صادقة، ومواعظ رائعة، وشرائع راقية، وآداب عالية، بعبارات تأخذ بالألباب، وبلاغة يقصر عن وصفها اللسان والخطاب، فهو آية الله الدائمة وحجته الخالدة، ومعجزة محمد صلى الله عليه وسلم الباقية ما بقي الدهر ......»[1].

إلى آخر كلامه رحمه الله تعالى الذي ذكره في بعض خطبه وفي مقدمة رده على الصاوي.

وفيه إشارة إلى عظمة هذا الكتاب وعظيم صفاته وفضله وشرفه، وللشيخ رحمه الله تعالى بحوث جليلة وعظيمة تتعلق بهذا الكتاب الكريم، سواء في أثناء كتبه أو في مقالات مستقلة[2]، وفيما يلي إلقاء الضوء على بعض ما قرره الشيخ من المسائل المهمة المتعلقة بالقرآن الكريم، والله تعالى ولي التوفيق.

أولاً: تعريف القرآن وذكر بعض صفاته وخصائصه.

القرآن لغة: «**قيل مشتق من القَرْي، ومنه قريت الماء من الحوض .... قال أبو**

---

(١) تنزيه السنة والقرآن ص: ١٨-١٩، محاضرات ص: ١١-١٢.

(٢) انظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٧/١-٢٩).

عبيد: سمي القرآن قرآناً لأنه جمع السور بعضها إلى بعض، وقال الراغب: سمي قرآناً لكونه جمع ثمرات الكتب المنزلة سابقاً.

وقيل لأنه جمع أنواع العلوم كلها كما قال تعالى: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾[1]، وقال بعضهم هو في اللغة مصدر مرادف للقراءة، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾[2].

ثم نُقل من المعنى المصدري وجُعل اسماً للكلام المعجز المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم من باب إطلاق المصدر على مفعوله»[3].

واختار ابن الأثير المعنى الأول، قال: «وسمي القرآن قرآناً لأنه جمع القصص والأمر والنهي والوعد والوعيد والآيات والسور بعضها إلى بعض، وهو مصدر كالغفران والكفران»[4].

وذكر الشيخ رحمه الله أن بعض العلماء ذكر للقرآن نيفاً وتسعين اسماً، قال: **«ولكن أكثرها صفات له لا أسماء مستقلة، ومن أشهر تلك الأسماء الفرقان كما قال تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيراً﴾[5]، والكتاب كما قال تعالى: ﴿حم وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾[6]، والنور كما قال الله: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُوراً مُبِيناً﴾[7]**، والذكر لقوله تعالى: **﴿وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ﴾[8]**، والروح لقوله: **﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحاً مِنْ أَمْرِنَا﴾[9] إلى غير ذلك من الأسماء التي ذكرها في**

---

(١) الأنعام: من الآية٣٨.

(٢) القيامة:١٧.

(٣) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٨٢/١٩)، (١/١٧).

(٤) النهاية في غريب الحديث: (٣٠/٤).

(٥) الفرقان:١.

(٦) الزخرف:١-٢.

(٧) النساء: من الآية١٧٤.

(٨) الأنبياء: من الآية٥٠.

(٩) الشورى: من الآية٥٢.

البرهان»[1].

وشرعاً: قال رحمه الله تعالى: «**هو كلام الله المعجز، المترل على نبيه صـــلى الله عليه وسلم ليكون حجة على نبوته ورسالته**»[2].

وقال أيضاً: «**هو الكلام المعجز، المترل على النبي، المكتـــوب في المـــصاحف، المنقول بالتواتر، المتعبد بتلاوته**»[3].

وهذان التعريفان يكمل بعضهما بعضاً، قال رحمه الله تعالى: «**وهذا التعريف جمع بين الإعجاز، والتتريل، والكتابة في المصاحف، والنقل بالتواتر، والتعبد بتلاوته، وهـــي الخصائص العظمى التي امتاز بها القرآن الكريم، وإن كان امتاز بكثير سواها...**»[4].

وذكر رحمه الله تعالى أن أول ما نزل على الراجح صدر سورة العلق، وقيل المدثر، وقيل الفاتحة، وأن آخر ما نزل على الراجح قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ﴾[5].

وبين رحمه الله تعالى الحكمة من نزوله مفرقاً، ومن أعظم ذلك تثبيت قلب الـــنبي صلى الله عليه وسلم والتدرج في التشريع وتسهيل حفظه ومسايرة الحوادث، إلى غير ذلك من المباحث المهمة التي يجدها القارئ في كلام الشيخ رحمه الله عند الإحـــالات الـــسابقة والآتية[6].

ثانياً: بعض مزايا القرآن وأوصافه.

اهتم الشيخ رحمه الله تعالى بذكر مزايا القرآن الكريم ومحاســـنه وبيـــان مبادئـــه

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٩/٨٢).

(٢) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٧/١).

(٣) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٩/٨٣).

(٤) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٩/٨٣).

(٥) البقرة: ٢٨١.

(٦) انظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمـــد بـــن حجـــر رحمـــه الله: (١٧/٣٥٢)، (١٩/٨٣).

وإعجازه، في كثير من كتبه ومقالاته، وذلك لما رآه من انشغال الكثيرين عن كتاب الله والجفاء له، والانشغال بغيره من اللهو وما إلى ذلك مما لا فائدة فيه لا للدنيا ولا للآخرة[1]، حتى أصبح الناس تجاه القرآن أصناف كما يقول رحمه الله:

«فالناس تجاه القرآن طبقات:

١. صنف قليل يقرأ القرآن لكن لا يفهم المعنى ويتدبره.

٢. صنف وهم الأكثر قد هجروه بتاتاً، إلا من شاء الله منهم.

٣. صنف يقرؤونه ليأكلوا به، إما في المجالس أو في المحافل أو للموتى وعلى القبور.

٤. صنف وهم الأقلية يقرؤونه بتدبر وإمعان ممتثلين أمر الله ورسوله، قاصدين به التعبد لوجه الله، وهؤلاء هم المؤمنون حقاً، وهم الأقلون»[2].

ولذلك فقد اجتهد الشيخ رحمه الله تعالى في بيان فضائل القرآن ومزاياه ودعوة الناس إلى الرجوع إليه والعمل به، لتكون لهم السعادة في الدنيا والآخرة.

ومما ذكره رحمه الله تعالى في ذلك إضافة إلى ما تقدم في مطلع هذا المبحث قوله: **«إنه الجامع لأسمى المبادئ وأقوم المناهج وخير النظم، الحافل بكل ما يحتاج إليه البشر من حيث العقائد والعبادات والآداب والمعاملات والنظم، قال الله تعالى: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ * يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾[3]»[4].**

وقال أن الله تعالى أنزله وجعله منهجاً كاملاً شاملاً لكل **«ما يحتاجه البشر في العقائد والعبادات والمعاملات والحدود والجنايات والأقضية والأحكام والأخلاق والآداب، إلى غير ذلك، وفرض الله اتباع هذا الكتاب المنزل في قوله تعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَا**

---

(١) انظر: إعانة القريب المجيب: (١/٦٢-٦٣)، ومحاضرات ص: ١٤.

(٢) إعانة القريب المجيب: (١/٦٣).

(٣) المائدة: من الآية١٥-١٦.

(٤) العقائد السلفية: (١/٢٩٩).

أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلاً مَا تَذَكَّرُونَ﴾[١] وقال تعالى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾[٢]»[٣].

وقد قال منبهاً على قول فارس الخوري بك إذ يقول: «أن محمداً أودع شريعته المطهرة أربعة آلاف مسألة علمية واجتماعية وتشريعية».

فقال الشيخ معلقاً: «**تحديه بأربعة آلاف مسألة لعله بحسب فهمه وعلمه، وإلا فما جاء به الرسول الأعظم مما حواه القرآن والسنة لا يدخل تحت الحصر**»[٤].

وقد نَوَّه الله بذكره وعظيم شأنه في كثير من الآيات، وقد ساق الشيخ بعضها في بعض خطبه فقال:

«**القرآن العظيم قال الله في شأنه: ﴿لَوْ أَنْزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَرَأَيْتَهُ خَاشِعاً مُتَصَدِّعاً مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾[٥] وقال تعالى: ﴿الم * ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ﴾[٦] وقال الله تنويهاً بمقامه العظيم: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْراً كَبِيراً﴾[٧] وقال الله في شأنه: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجَا * قَيِّماً لِيُنْذِرَ بَأْساً شَدِيداً مِنْ لَدُنْهُ وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْراً حَسَناً﴾[٨] وقال الله تعالى ﴿حم * تَنْزِيلٌ مِنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ * بَشِيراً**

---

(١) الأعراف:٣.

(٢) الأنعام:١٥٥.

(٣) تطهير المجتمعات ص: ١١٢، وانظر: سبيل الجنة ص: ٢٨، الإسلام والرسول ص: ١٨٥ـــ تتريه السنة والقرآن ص: ٢٢، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٨/٣١).

(٤) الإسلام والرسول ص: ١٨٢.

(٥) الحشر: من الآية٢١.

(٦) البقرة: من الآية٢.

(٧) الإسراء:٩.

(٨) الكهف:١-٢.

وَنَذِيراً فَأَعْرَضَ أَكْثَرُهُمْ فَهُمْ لا يَسْمَعُونَ﴾(١) **وقال جل ذكره: ﴿ألم * تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ * هُدىً وَرَحْمَةً لِلْمُحْسِنِينَ * الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ * أُولَئِكَ عَلَى هُدىً مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾**(٢) ....»(٣).

ثالثاً: الغاية من إنزال القرآن الكريم، وأوجه إعجازه.

إن أعظم ما أنزل الله لأجله القرآن كما يقرر الشيخ رحمه الله تعالى: «**إقامة صرح التوحيد، ومحو الوثنية من الأرض، وتطهير الأذهان والعقول من الشرك والخرافات والأوهام وتوجيههم إلى عبادة الملك العلام**»(٤).

إلى غير ذلك من الأهداف العظيمة والمصالح الجمة التي ذكرها الشيخ رحمه الله تعالى والتي منها: أن يكون دستوراً للأمة تستمد منه تشريع الأحكام والآداب والأخلاق التي تسعد البشر في دنياهم وأخراهم(٥).

ومنها أيضاً: أن يكون معجزة دائمة ما توالت الأيام وتعاقبت الشهور والأعوام على رسالة نبينا الكريم وصدق نبوته عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

وذلك من وجوه كثيرة ذكرها الشيخ رحمه الله تعالى في بعض كتبه(٦)، ومنها:

---

(١) فصلت: ١-٤.

(٢) لقمان: ١-٥.

(٣) محاضرات ص: ١٠-١١، وانظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٨/٣١).

(٤) محاضرات ص: ١٢، وانظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٣/١٧، ٦)، تنزيه السنة والقرآن ص: ٢١.

(٥) انظر: محاضرات ص: ١٢-١٣.

(٦) انظر: العقائد السلفية: (٢٩٨/١،٢٩٣)، (١٠٢/٢-١٠٥)، القول الأقوم ص: ١٢-١٤، الإسلام والرسول ص: ١٨-١٩، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٧/١٧-٩)، كشف الشبهات: (١٧/٢)، وغيرها، وانظر: تفسير القرطبي: (١/، ١٠٨- ◄

١. نظمه البديع المخالف لكل نظم معهود في لسان العرب والأسلوب المخالف لجميع الأساليب، مع حسن التأليف والفصاحة والبلاغة والإيجاز وجزالة الألفاظ.

٢. التصرف في لسان العرب على وجه لا يستقل به عربي حتى يقع منهم الاتفاق من جميعهم على إصابته في وضع كل كلمة وحرف موضعه.

٣. الإخبار بالمغيبات مما وقع في أخبار الأمم الماضية مما لا يعلمه إلا أفراد من أهل الكتاب، ولم يعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم التقى بواحد منهم ولا أخذ عنهم، وبغير ذلك من الأخبار التي تقدمت في أول الدنيا إلى وقت نزوله وهو حي.

٤. الإخبار بأمور ستقع ثم كانت كما أخبر وستكون كما أخبر، ومن ذلك انتصار الروم على الفرس، وفتح مكة، وغيرها كثير.

٥. ما تضمنه من العلم الذي هو قوام الأنام في الحلال والحرام وسائر الأحكام.

٦. الحِكَم البالغة التي لم تجر العادة على أن تصدر من آدمي مع شرفها وكثرتها وصدقها.

٧. التناسب والتوافق في جميعه باطنا وظاهراً من غير اختلاف.

٨. عدم حصول الملل والسآمة على قارئه وسامعه مع الهيبة والخشية والخشوع عند سماعه وتلاوته.

٩. تيسير حفظه وقراءته.

١٠. بقاؤه مصوناً من التغيير والتبديل والتحريف.

١١. ما اشتمل عليه من المعجزات العلمية، وهي الأمور التي اكتشفت في العلم الحديث، وهي داخلة في معنى بعض الآيات القرآنية، وقد ذكر الشيخ رحمه الله تعالى جملة من ذلك ومنها:

١. ما قيل في قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ * بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ﴾[1].

.(١١٠

(١) القيامة:٣-٤.

فذكر الشيخ أن العلم الحديث اكتشف أن لكل بنان بصمة خاصة به وتختلف في اتجاهات خطوطها اختلافاً واضحاً عن جميع البشر، وقد استخدمت هذه البصمات لمعرفة المتهمين بتميز بصماتهم كما هو معروف.

والآية أشارت إلى خلق البنان والقدرة على صنعه وتكوينه، وهذه البصمات داخلة في ذلك.

٢. ما قيل في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لا تَعْلَمُونَ شَيْئاً وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾[١].

فقدم ذكر السمع على البصر، وهذا في مواضع ، ومنها قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعاً وَأَبْصَاراً وَأَفْئِدَةً﴾[٢] وقوله: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً﴾[٣].

وقد جاء في العلم الحديث أن حاسة السمع تسبق حاسة البصر في أداء وظيفتها، فالبصر لا يبدأ عمله إلا في الشهر الثالث، ولا يتم التركيز فيه إلا بعد الشهر السادس، والامتنان بالسمع على البصر وتقديمه في الذكر يوافق كونه يقع ويحصل قبله، وهذا من اللطائف واللفتات التي تدل على أنه من عند العليم الخبير الذي أحاط بكل شيء علماً[٤].

ومما تميز به القرآن الكريم عن سائر المعجزات الأخرى أنه معجزة باقية مستمرة لم يزل ولا يزال يُتحدى به من يُنكر نبوته صلى الله عليه وسلم أو ينكر أنه كلام الله تعالى، أن يأتي بسورة من مثله، وقد خوطب بذلك من قَبْلُ أهل اللغة وفطاحل البلاغة فعجزوا عن ذلك، والقرآن من جنس حروفهم وكلماتهم.

قال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ * فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي

---

(١) النحل:٧٨.

(٢) الأحقاف: من الآية٢٦.

(٣) الإسراء: من الآية٣٦.

(٤) انظر: العقائد السلفية: (٢/١٠٥-١١٠).

وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾[1]، وقوله: ﴿وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ هذه معجزة أخرى، وتحد آخر، كما قال تعالى: ﴿قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْأِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾[2][3].

وكل من سولت له نفسه معارضة القرآن ومحاكاته «**فقد بان سخفه وصار أضحوكة للعالمين، كمسيلمة الكذاب عندما أتى ببعض السور مثل قوله معارضاً سورة الفيل: الفيل وما الفيل وما أدراك ما الفيل له ذنب قصير وخرطوم طويل، وسورة الكوثر بقوله: إنا أعطيناك الجواهر، فصل لربك وجاهر، ولا تطع كل كذاب وساحر.**

فالأمي من الناس يستطيع أن يميز بين كلام الله تعالى وكلام مسيلمة الكذاب الأشر، ويعرف أن كلامه أشبه بالهذيان، وأين هذا الكلام السخيف من آيات القرآن العظيم»[4].

رابعاً: بعض الشبه المثارة حول القرآن الكريم.

ومع ما ظهر واشتهر من إعجاز القرآن الكريم وكماله وشرفه وفضله، حتى عند الكثيرين ممن كفر به ولم يؤمن به من غير المسلمين، إلا أن هناك من حمله العناد والتعصب للباطل وعداوة أهل الحق إلى جحد الحق وإنكار ما هو بمثابة الشمس في رابعة النهار، فادعى أن القرآن هو نوع آخر من كلام النبي صلى الله عليه وسلم كان يهتم به ويحبره ويعنى به مزيد عناية، وأنه ينسبه إلى الله عز وجل ليكون له مزيد قدسية عند الناس، وأن سائر الأدباء كذلك إذا حبروا كلامهم جاء على نمط آخر غير الذي يكون على البديهة.

وقد أجاب الشيخ رحمه الله تعالى عن هذه الشبهة الكاسدة بأجوبة نفيسة، وخلاصة ذلك:

---

(١) البقرة:٢٣-٢٤.

(٢) الإسراء:٨٨.

(٣) انظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٣/١٧، ٥، ٧)، تنزيه السنة والقرآن ص: ٢٠، القول الأقوم ص: ١٢-١٤، الرد الشافي الوافر ص: ١٦٢.

(٤) القول الأقوم ص: ١٢.

١. هذه الشبهة مبنية على قياس فاسد، وهو تشبيه أدباء ذلك العصر الزاهر الذي نزل فيه القرآن وسلمت فيه السليقة بأدباء هذا العصر المولدين الذين فسدت لغتهم وتبلبلت ألسنتهم.

فإن التفاوت الكبير بين الكلام المرسل على البديهة والكلام المحبر لم يظهر إلا منذ فسد اللسان ودخلته العجمة، أما العرب الخلص فإن منهجهم في الكلام واحد، هو نهج السليقة الصافية، بل إن العرب كانوا يعافون الكلام الذي يظهر فيه أثر الصنعة والتكلف.

وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم من أبعد العرب عن هذا التفاصح والتصنع، بل قد كان ينهى عن ذلك، ففي صحيح مسلم ((هلك المتنطعون))[١].

ولما قال ذلك الرجل «كيف أغرم دية من لا شرب ولا أكل، ولا نطق ولا استهل، فمثل ذلك يطل»، قال النبي صلى الله عليه وسلم: ((إنما هذا من إخوان الكهان)) وفي رواية: ((أسجع الجاهلية وكهانتها))[٢]، وما ينبغي له أن يذم شيئاً ثم يقع فيه.

٢. أن هذه الشبهة تخالف الواقع المعروف، فإن القرآن الكريم منه ما كان يأتي مفاجأة من غير انتظار وتفكر ولا تنبه وتدبير على حد زعمهم وإفكهم.

ومنه ما يترل بعد طول تشوق وانتظار وهو أقله، وأسلوبه واحد ونظمه المعجز هو نظمه المعجز.

كما جاء في سبب نزول قوله تعالى: ﴿وَلا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَداً * إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾[٣] وهو أن اليهود قالت لقريش سلوا محمداً عن الروح، وعن أصحاب الكهف وعن ذي القرنين، فسألوه، فقال: ((ائتوني غداً أخبركم)) ولم يستثن، فأبطأ عليه الوحي حتى شق عليه.

---

(١) رواه مسلم في كتاب العلم باب هلك المتنطعون، (٢٠٥٥/٤).

(٢) رواه البخاري في كتاب الطب باب الكهانه، (١٨٣٨/٤)، ومسلم في كتاب القسامة باب دية الجنين ووجوب الدية في قتل الخطأ...، (١٣٠٩/٣-١٣١١).

(٣) الكهف: ٢٣-٢٤.

ثم نزلت الآيات بعد ذلك بمدة طويلة، ولن تجد فرقاً بين أسلوبها وأسلوب أكثر القرآن.

وهذا الذي قيل في القرآن يقال أيضاً في السنة، فإنها جميعاً على نمط واحد، سواء ما كان منه بعد تدبر وتأمل، أو ابتدأه من عند نفسه، أو أجاب به سائلاً، أو كان مداولة في شؤون السلم والحرب.

وهذا يبين أن أسلوب السنة ونمطها واحد لا يختلف على جميع الأحوال، لأنه صلى الله عليه وسلم لم يكن كما يظن هؤلاء الكفار الفجار، والقرآن كلام الله ليس كلام النبي صلى الله عليه وسلم، فله مرتبته العليا وإعجازه وبلاغته التي لا يمكن أن يرقى ولا يحوم حولها كلام البشر(١).

٣. لو كان هذا الوحي مصدره النبي صلى الله عليه وسلم وفيه ما فيه من الإعجاز والعلوم والأخبار، لأمكن أن ينسبه إلى نفسه وأن يدعي به الألوهية فضلاً عن النبوة، ولما كان في حاجة إذا أراد أن يلتمس له قدسية ومكانة إلى أن ينسبه إلى غيره(٢).

٤. لو كان شيء مما زعمه هؤلاء صحيحاً لكان أولى الناس بالإفصاح عنه هم أولئك العرب الفصحاء الذين واجههم النبي صلى الله عليه وسلم بهذا القرآن، وقال إنه من عند الله وتحداهم بأن يأتوا بمثل أقصر سورة منه فعجزوا، وكانوا أحرص الناس على تعجيزه وتكذيبه(٣).

٥. إن واقع السيرة يدل دلالة واضحة على أن القرآن مصدره من عند الله تعالى، فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم تقع له وقائع يحتاج إلى حل لها، فيتوقف ولا يحكم بشيء حتى يأتيه الوحي، وربما مكث أياماً أو طالت المدة، وكان في شدة وضيق. وقد ضرب الشيخ لذلك بعدة أمثلة، ومنها حادثة الإفك التي أرجف فيها لمنافقون

---

(١) انظر: كشف الشبهات: (٢/٤٩-٥٧).

(٢) انظر: العقائد السلفية: (٢/٤١)، كشف الشبهات: (٢/٤٥).

(٣) انظر: العقائد السلفية: (٢/٤١)، كشف الشبهات: (٢/٤٣).

وقالوا ما قالوا في زوج النبي صلى الله عليه وسلم، فما كان يقول إلا: ((إني لا أعلم عنها إلا خيراً))، وطالت المدة، وبعد التحري والسؤال والكل يقولون ما علمنا عليها من سوء، فلم يزد أن قال: ((يا عائشة أما أنه بلغني كذا وكذا، فإن كنت بريئة فسيبرؤك الله، وإن كنت ألممت بذنب فاستغفري الله)).

فماذا كان يمنعه لو كان أمر القرآن إليه أن يبين ما جاء من الآيات في براءتها من أول الأمر، ليحمي بذلك عرضه ويذب عنه ويقطع ألسنة المفترين ويخمد الفتنة[1].

ومما أشكل أيضاً على البعض وقد سُئل الشيخ عنه من سائل مسترشد هو الحكمة في تكرار القرآن لبعض القصص كقصة نوح وإبراهيم وموسى عليهم السلام، والحكمة في عدم تكرار قصة يوسف عليه السلام وسوقها مساقاً واحداً في موضع واحد دون غيرها من القصص.

وقد أجاب رحمه الله تعالى على كل سؤال منها بأوجه مِنَ الحِكَمِ، تظهرُ أو يظهر بعضها لمن تلمسها في كلام العليم الحكيم.

ومما ذكره رحمه الله تعالى:

١. أن إبراز الكلام الواحد في فنون كثيرة وأساليب مختلفة لا يخفى ما فيه من الفصاحة.
٢. أن الله تعالى أنزل القرآن وعَجَّز القوم عن الإتيان بمثل آية لصحة نبوة محمد صلى الله عليه وسلم، ثم بين وأوضح الأمر في عجزهم بأن كرر القصة في مواضع، إعلاماً بأنهم عاجزون عن الإتيان بمثله في أي نظم وبأي عبارة.
٣. أنه إذا كرر القصة زاد فيها أشياء، ألا ترى أنه ذكر الحية في عصا موسى عليه السلام وذكرها في موضع آخر ثعباناً، ففائدته أن ليس كل حية ثعباناً.

وهناك بعض الفوائد الأخرى تركت ذكرها لأجل الاختصار[2]، وأما عن الحكمة

---

(١) انظر: العقائد السلفية: (٤٢/٢-٤٣)، كشف الشبهات وانظر المزيد من الردود على شبه من ينكر أن هذا القرآن هو كلام الله ووحيه للنبي صلى الله عليه وسلم في: كشف الشبهات: (١٧/٢-٥٨)، والعقائد السلفية: (٣٣/٢-٥٦).

(٢) انظر: الوجوه المتقدمة في مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: ◄

في عدم تكرار قصة يوسف، فمما ذكره رحمه الله تعالى:

١. **«ما فيها من تشبيب النسوة به، وتضمن الإخبار عن حال امرأة ونسوةٍ افتتن بأبدع الناس جمالاً وأرفعهم مثالاً، فناسب عدم التكرار لما فيه[١] من الإغضاء والستر على ذلك»**[٢].

٢. **«قال الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني: إنما كرر الله قصص الأنبياء وساق قصة يوسف مساقاً واحداً إشارة إلى عجز العرب، وكأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لهم: إن[٣] كان من تلقاء نفسي تصديره على الفصاحة، فافعلوا في قصة يوسف ما فعلت في قصص سائر الأنبياء .....»**[٤].

ومما تقدم ذكره يتبين للقارئ الكريم طرف من جهود الشيخ رحمه الله تعالى في تحقيق وتقرير الإيمان بهذا الكتاب العظيم، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد، و يتبين كيف كان حرص الشيخ على الدفاع عنه وبيان محاسنه.

ويكفينا أن الشيخ رحمه الله تعالى عاش عمره في الدعوة إلى الكتاب والسنة، وفهمهما الفهم الصحيح كما كان عليه السلف الصالح، والعمل بما فيهما، فإن الشيخ كغيره من علماء أهل السنة كان همه ودأبه الدعوة إلى التمسك بالكتاب والسنة والعمل بهما واتباعهما، والرد على من يحوم حول النيل منهما، أو إثارة الشبه حولهما، فرحمه الله تعالى رحمة واسعة، ورحم جميع علماء المسلمين، وجزاهم خير الجزاء، وألحقنا وإياهم بالنبيين والصديقين والشهداء والصالحين، والحمد لله رب العالمين.

(١٠/٨٩-٩٠).

(١) في الأصل «عدم تكرار لما فيها».

(٢) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٠/٩٠).

(٣) كلمة «إن» ليس في الأصل.

(٤) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٠/٩١).

الفصل الثالث

جهود الشيخ رحمه الله تعالى في تقرير الإيمان بالرسل.

وفيه ثمانية مباحث.

المبحث الأول: جهوده في بيان حاجة الأمم إلى الرسل عموماً وإلى بعثة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم خصوصاً.

المبحث الثاني: جهوده في تقرير الإيمان بالرسل، وذكر الفرق بين النبي والرسول.

المبحث الثالث: جهوده رحمه الله في بيان أن النبوة فضل من الله، لا تنال بالاكتساب، وبيان تفاضل الأنبياء.

المبحث الرابع: جهوده في بيان صفات الأنبياء، وعصمتهم.

المبحث الخامس: جهوده في بيان الوحي وأقسامه والرد على من أنكره.

المبحث السادس: جهوده في بيان المعجزة والكرامة، والفرق بين الأنبياء وغيرهم من الفلاسفة والكهان.

المبحث السابع: جهوده في بيان دلائل نبوة النبي محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم العقلية والحسية، والبشارات السابقة والجواب عن الشبه المثارة حولها.

المبحث الثامن: جهوده في بيان خصائص النبي صلى الله عليه وسلم.

الإيمان بالرسل هو الركن الرابع من أركان الإيمان، وهو الأصل الثاني من الأصول الثلاثة كما يقول الشيخ رحمه الله تعالى[1].

والمراد بذلك هو معرفة العبد ربه ونبيه ودينه، وهذه الأصول الثلاثة هي التي يستقيم بها أمر المؤمن فيعرف خالقه ومعبوده، والرسول الذي هو الواسطة بينه وبينه وما جاء به الرسول من كلام الله وأمره ونهيه، وما يحب من العبد وما يكرهه له، فمن عرف ذلك واستقام عليه حصلت له السعادة في الدنيا الآخرة.

وهذه الأصول هي أول ما يسأل عنه العبد إذا حط رحله في أول مترل من منازل الآخرة وهو القبر، كما في حديث البراء بن عازب رضي الله عنه مرفوعاً، وفيه: ((فيسألانه فيقولان له من ربك وما دينك ومن نبيك .....))[2].

وقد صنف العلامة المصلح المجدد محمد بن عبد الوهاب رسالة عظيمة في بيان هذه الأصول ولها شروح كثيرة نافعة، وللشيخ رحمه الله تأليف حول هذه الأصول على طريقة السؤال والجواب.

إذاً فمعرفة الرسول والرسالة من مهمات الأمور ومن أصول الأصول، وقد قام الشيخ رحمه الله تعالى في كتبه ومصنفاته بتقرير هذا الأصل العظيم وبيان كثير من مسائله وتحصيل كثير من فوائده، وسنعرض لما تيسر من ذلك في المباحث القادمة إن شاء الله تعالى، وبيده سبحانه وحده التوفيق والسداد.

---

(١) العقائد السلفية: (٣٠٠/١).

(٢) أخرجه أبو داوود في كتاب السنة باب في المسألة في القبر وعذاب القبر: (١١٤/٥)، وابن ماجة في كتاب الزهد باب ذكر القبر والبلى: (١٤٢٧/٢)، والنسائي في الجنائز باب مسألة الكافر: (٩٧/٤)، والإمام أحمد في المسند: (٢٨٧/٤)، والبيهقي في إثبات عذاب القبر رقم: ٢١، ٤٤، وفي شعب الإيمان: (٣١٦/٢) وقال هذا حديث صحيح الإسناد.

المبحث الأول: جهوده في بيان حاجة الأمم إلى الرسل وإلى بعثة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم خصوصاً.

«اعلم أن حاجة العباد إلى إرسال الرسل لأجل أن يرشدوا الخلق إلى معرفة الله وعبادته والقيام بشرعه، وتعريفهم ما ينفعهم ويضرهم، وتكميل ما يصلحهم في معاشهم ومعادهم أشدُّ من حاجتهم إلى الغذاء والهواء، وأمس من حاجة المريض إلى الطبيب، فإن آخر ما يعذب بعدم الطبيب، أو بعدم الأكل والشرب والهواء موت الأبدان.

أما إذا لم يحصل للعبد نور الرسالة وحياتها مات قلبه موتاً لا ترجى الحياة معه، وشقي شقاء لا سعادة معها.

فلا فلاح إلا باتباع الرسول، فإن الله خص بالفلاح أتباعه المؤمنين به وأنصاره، كما قال تعالى: ﴿فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[(1)].

كما أن الرسالة أيضاً روح العالم ونور حياته، فأي صلاح للعالم إذا عدم الروح والحياة والنور ....

وكذلك العبد ما لم تشرق في قلبه شمس الرسالة وتناله حياتها وروحها فهو في ظلمة، بل هو من الأموات، قال الله تعالى: ﴿أَوَمَنْ كَانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُوراً يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا﴾[(2)]»[(3)].

كلمات عظيمة وجميلة، واضحة المعنى، سهلة الأسلوب، معبرة أعظم تعبير عن مدى حاجة العباد إلى رحمة رب العباد بإرسال الرسل وإنزال الشرائع، كما يقول رحمه الله أيضاً في الدرر السنية:

---

(١) الأعراف: من الآية١٥٧.

(٢) الأنعام: من الآية١٢٢.

(٣) العقائد السلفية: (١/٣٠٢-٣٠٣)، وانظر: لوامع الأنوار: (٢/٢٥٩-٢٦٠).

«وحاجة العباد للرسول لكي ينير منهج الوصول

لربنا الحميد من عقيدة صحيحةٍ وشِرْعَةٍ حميدة

أشد من حاجتهم للأكل ....»[1]

فإذا كنت تدرك أيها الإنسان بدافع الفطرة ومقتضى الطبع ضرورتك للأكل، فإن ضرورتك أعظم وأشد لرسولٍ يبين لك العقيدة الصحيحة والشريعة الحميدة، ليكون ذلك هو طريقك إلى الوصول إلى الله، وإلى سعادة الدنيا والآخرة.

فإن قال قائل: إن الإنسان مدني بطبعه، وقد وجدت في التاريخ أمم متحضرة وضعت لشعوبها تشريعات وقوانين، وهذا يدل على أن الإنسان يمكنه أن يستغني عن النبوات.

فنقول إن هذه شبهة كاسدة وفاسدة، ولا تخرج إلا من عقل أفسده الإلحاد والكفر بالله، فمن آمن بالله رباً وخالقاً، عليماً بما يصلح عباده، رحيماً بهم، فإنه يؤمن أن حكمته ورحمته تقتضي أن لا يترك عباده بلا أمر ولا نهي ولا شريعة تصلح أحوالهم وترشدهم لأمور دنياهم وأخراهم[2].

بل «**إن من المحال الممتنع عند كل ذي فطرة سليمة أن يكون الملك الحق عاجزاً أو جاهلاً لا يعلم شيئاً ولا يسمع ولا يبصر ولا يتكلم ولا يأمر ولا ينهى ولا يثيب ولا يعاقب ولا يعز من يشاء ولا يذل من يشاء، ولا يرسل رسله إلى أطراف مملكته ونواحيها، ولا يعتني بأحوال رعيته، بل يتركهم سدى وهملاً، وهذا يقدح في ملك آحاد ملوك البشر ولا يليق به، فكيف يجوز نسبة الملك الحق المبين إليه**»[3].

ثانياً: «مهما بلغ البشر من العلم والحكمة والإنصاف فإن تشريعاتهم لا بد وأن يعتريها النقص، ذلك أن القوانين التي يسنها كبار رجال القانون وفلاسفة الحقوق، لا بد وأن يتأثروا بالبيئة التي نشئوا فيها وبالقوانين الأخرى التي وضعها غيرهم، ومهما

---

(١) العقائد السلفية: (١/٣٠٠).

(٢) انظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٠/٣١).

(٣) كشف الشبهات: (١/١٣).

حاولوا أن يلبسوها ثوب العدالة والإنصاف فلا يستطيعون، لأن البشر بذاته ناقص عن الكمال، بل الكمال لله وحده»(١).

فكيف إذا كان من يضعها هو شرذمة من اليهود ومن سار في فلكهم، يسعون إلى إفساد الشعوب وإضلالها واستغلالها والتسلط عليها.

وكأن الشيخ رحمه الله يقول: هذا إذا كان من يضع القوانين البشرية كبار رجال القانون ومن يريد العدل والإنصاف، فهذا هو مآلها، فكيف إن لم يكونوا كذلك؟! لا شك أنها ستكون أغلالاً في رقاب الناس، ولا تزيدهم إلا ذلاً وصغاراً وبؤساً وشقاء كما كان حال الناس قبل بعثة النبي صلى الله عليه وسلم(٢)، وكما هو حال كل من لم يلتزم بشريعته ويحتكم إليها.

ثالثاً: «نقول إن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لم يجيئوا بالقوانين والآداب فقط، ولكنهم جاءوا بعبادة الله وحده وبإحكام هذه العبادة، وبتعريف الناس بخالقهم وفاطرهم، وبالتشريعات للبشر.

ومهما ارتقى العقل البشري فإنه لا يستطيع أن يخرق الحجب ويعرف تفاصيل عالم الغيب الذي جاءت به الرسل، ومنها أخبار يوم القيامة، وهذا من أعظم المقاصد من بعث الرسل، وهي ثلاثة أمور:

١. توحيد الله في ربوبيته وألوهيته وأسمائه وصفاته، وما يجب من عبادته وحده، وهذه ذروة سنامها.

٢. ما يجب اعتقاده من البعث بعد الموت والجزاء على الإيمان والعمل.

٣. التشريع الذي ينزله الله بواسطة رسله للناس، والحدود التي يحدها مما لا مجال فيه للآراء والأهواء.

فأنى تستقل العقول بهذا، وكيف تصل إليه بغير الوحي»(٣).

---

(١) العقائد السلفية: (٣٠٧/١).

(٢) انظر: العقائد السلفية: (٣٠٧/١)، (٧/٢ وما بعدها).

(٣) العقائد السلفية: (٣٠٦/١-٣٠٧).

وخلاصة ذلك أن العقل لا يهتدي لكثير من الأمور لا سيما تفاصيل العبادة وأحوال الآخرة، والمشي على منهج العدالة التامة مع المخلوقين(1).

رابعاً: إن القوانين البشرية الذي يحمل على التزامها هو سطوة الحاكم، فلا يحصل من الكثير التزامه، فلا تترتب عليه المصلحة منه، أما التشريع الإلهي فيحمل عليه الإيمان وحب الله وامتثال أمره، وعلم العبد أن الله مطلع عليه(2).

خامساً: إن عدم إرسال الرسل يلزم منه عدم قيام الحجة على الخلق، وهو منافٍ لما قدره الله تعالى وحكم به كوناً وشرعاً، فإن وظيفة الرسل وحكمة إرسالهم إقامة الحجة على العباد، قال تعالى: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَعِيسَى وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ وَآتَيْنَا دَاوُدَ زَبُوراً * وَرُسُلاً قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلاً لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً * رُسُلاً مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزاً حَكِيماً﴾(3)(4).

وبذلك يظهر فساد تلك الدعوى وضلالُها ويتجلى لنا شيء من ضرورة البشر إلى الرسالة الإلهية ومدى حاجتهم لها، وإذا تبين ذلك فإن حاجة البشرية إلى رسالة خاتم الأنبياء والمرسلين ودينه القويم أعظم وأعظم، ويظهر ذلك بيان ما كانت عليه حالة الأمم قبل بعثته صلى الله عليه وسلم، وما امتازت به هذه الشريعة من المحاسن والكمال والتيسير ورفع الحرج، وصلاحها لكل زمان وكل جيل، فأما هذا فسيأتي بيانه في الباب العاشر إن شاء الله تعالى(5).

وسنعرض هنا إلى ما كانت عليه أحوال العالم قبل البعثة النبوية من الضنك والشقاء والبلاء، مما يبين شدة حاجتهم إلى ما يخرجهم من هذه الظلمات المدلهمة إلى نور

---

(١) انظر: العقائد السلفية: (٣٠٣/١).

(٢) انظر: العقائد السلفية: (٣٠٧/١).

(٣) النساء:١٦٣-١٦٥.

(٤) انظر: العقائد السلفية: (٣٠٣/١-٣٠٤).

(٥) انظر ص: ١٣٢٦ وما بعدها.

الإسلام ورحمته، كما قال ربعي بن عامر رضي الله عنه لما ذهب إلى كسرى: (جئنا لنخرج من شاء الله من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام)[1].

وقد أفاض الشيخ رحمه الله تعالى في بيان ذلك وتقريره في عدة مواضع من كتبه[2]، وفيما يلي تلخيص ذلك بعون الله تعالى.

بعد أن رفع الله المسيح عيسى بن مريم إلى السماء لم يكن يومئذ دين على الحق سوى دين المسيح عليه السلام، ولكن سرعان ما بدل الأحبار والرهبان وحرفوا كتاب الله كما فعلت قبلهم اليهود، ليترأسوا على العوام ويسلبوا الأموال باسم الزعامة الدينية، وباسم الكنيسة، أو بدافع الجهل والغلو في الدين، ولم يبق على دين عيسى بن مريم الصحيح قبيل البعثة المحمدية إلا نفر قليل كما في قصة سلمان الفارسي رضي الله عنه.

فقد عم الشرك بالله العظيم والكفر به، وعم الظلم والجور من الملوك والرؤساء في سائر البلاد والأرجاء.

أما الروم فكانت تدين بالمسيحية المحرفة، فجاء بولس فطمس ما بقي فيها من آثار التوحيد وطعمها بخرافات الجاهلية والوثنية التي كانت عليها، وقضى قسطنطين على البقية الباقية حتى أصبحت النصرانية مزيجاً من الخرافات اليونانية، والوثنية الرومانية، والأفلاطونية المصرية، وتحكمت القساوسة والرهبان في الجهلة والعوام، وفرضوا عليهم تقديسهم واحترامهم حتى أحلوا الحرام وحرموا عليهم الحلال، فأطاعوهم في ذلك وقدسوهم كما تقدس الآلهة، حتى سجدوا لهم من دون الله ونذروا لهم الأموال الطائلة.

وبلغ بهم الانحلال الاجتماعي والقلق الاقتصادي غايته، وكثرت مصائب أهل البلاد، وانتشر الفقر وانهارت الأخلاق والقيم والفضائل.

وأما الفرس فكانت تدين بالمجوسية وعبادة النار مع ما فيها من الأديان الباطلة

---

(١) انظر تاريخ الطبري (٤٧٥/١)، والكامل لابن الأثير (٤١٣/١)، والبداية والنهاية (٤٦/٧).

(٢) انظر: العقائد السلفية: (٢/٧-٢١)، تحذير المسلمين ص: ١٣٧-١٣٨، الإسلام والرسول ص: ١٨-٢٣، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٠/٨٣-٨٤)، (١٢/٨٣-٨٤)، الجمعة ومكانتها في الدين ص: ٣٢٢.

كالإباحية والشيوعية التي أتى بها مزدك حتى أباحوا نكاح المحارم، وذكر المؤرخون أن يزدجرد الثاني الذي حكم في أواخر القرن الخامس تزوج ابنته ثم قتلها.

وكانت الأكاسرة ملوك الفرس يدعون أنهم يجري في عروقهم دم إلهي، فكان الفرس ينظرون إليهم كآلهة، ويرونهم فوق مقام البشر، فلا تسأل عن الغطرسة والكبر والظلم وأكل حقوق الناس وإهانتهم وإذلالهم.

وأما الهند فكانت أسوأ حالاً وأحط من غيرها، فقد كثرت فيها الآلهة حتى تجاوزت الملايين، وحتى عبدت الفروج وآلات التناسل، ومع ما كانوا عليه من الإلحاد والكفر، فلم يعرف تاريخ الأمم نظاماً طبقياً أشد قسوة واستهانة بالإنسان من النظام الذي عرف في الهند، واعترفت به دينياً ومدنياً، ومن ذلك أنهم قسموا أهل البلاد إلى أربعة طبقات.

١. البراهمة وهم الطبقة العليا، الكهنة ورجال الدين.

٢. الحاترياس وهم رجال الحرب.

٣. البانيات وهم رجال الزراعة والتجارة.

٤. السودارس وهم أرباب الحرف والمهن الرديئة.

وهؤلاء هم الطبقة التي تخدم الطبقات الأخرى، وينظر لهم بكل ازدراء واحتقار، ولا يحل لأهل طبقة أن ينكحوا من طبقة فوقهم، ولا أن يدخلوا معابدهم.

ولا شك أن فساد الاعتقاد والإلحاد يجر إلى كل شر ورذيلة، فقد شاع فيهم الانحلال والإباحية والتدهور الأخلاقي والظلم والاستعباد كما هو معروف.

وأما العرب فإنهم قد كانوا على دين إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام فترة من الزمن، وكانوا يعتقدون أن الله واحد لا شريك له، ولا وزير ولا معين ولا ظهير، موصوف بصفات الكمال، وكانوا يعتقدون بالبعث بعد الموت، وكانوا يصلون ويصومون ويحجون ويزكون، ويصلون الرحم ويكرمون الضيف إلى غير ذلك من الأخلاق الحميدة، حتى طال عليهم الأمد وكثر فيهم الجهل، وجروا على شهوات أنفسهم وراجت فيهم الآراء الفاسدة، لا سيما بعد أن أظهر فيهم عمرو بن لحي الخزاعي عبادة الأصنام ودعا لها قريش فأجابوه لذلك، وفشت عبادة الأصنام في العرب.

قال الشيخ: «**فحجوا إليها ونحروا لها الهدي وتقربوا إليها بالمناسك وأحلوا وحرموا، مع إقرارهم بالخالق الرازق المحيي المميت النافع الضار، وهو الذي يسمى توحيد الربوبية، وهو الذي أقر به الكفار جميعهم، عبدوها بشبهة أنهم تقربهم إلى الله لأنهم ليس لهم أهلية أن يعبدوه بلا واسطة**» قال: «**وهكذا -في هذا العصر وقبله من عصور- يَدَّعي عُباد القبور والأنبياء والصالحين** .....»[1].

ومن العرب من عبد الملائكة وقد رد الله عليهم بقوله: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعاً ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلائِكَةِ أَهَؤُلاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ * قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنْتَ وَلِيُّنَا مِنْ دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُمْ بِهِمْ مُؤْمِنُونَ﴾[2].

ومنهم من عبد الجن وهم شرذمة قليلة من أهل البوادي، وقد حكى الله ذلك بقوله: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْأِنْسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقاً﴾[3].

ومنهم من عبد الشمس واتخذوا لها صنماً بيده جوهرة على لون النار وله بيت خاص قد بنوه باسمه وجعلوا له الوقوف والسدنة، فمنهم من يأتي إلى هذا البيت ويصلي فيه ويصومون للصنم ويدعونه ويستشفون به، وإذا طلعت الشمس أو غربت سجدوا لها.

ومنهم من عبد القمر، وزعموا أنه يستحق العبادة، وأنه إليه تدبير هذا العالم السفلي، واتخذوا له صنماً على شكل عجل وبيده جوهرة، يعبدونه ويسجدون له ويصومون له أياماً معدودة من كل شهر.

ومنهم من عبد النار وهم أشتات من العرب، وكأن ذلك سرى إليهم من الفرس والمجوس.

وصنف من العرب عبدوا الكواكب وهم طائفة من بني تميم عبدوا (الدبران) وبعض قبائل لخم وخزاعة، وقريش عبدوا (الشعرى العبور) وأول من سن ذلك أبو كبشة.

وصنف منهم كان على دين اليهود، وصنف على دين النصارى، وكانت النصرانية

---

(١) العقائد السلفية: (١٤/٢).

(٢) سبأ:٤٠-٤١.

(٣) الجن:٦.

في ربيعة وغسان وبنو تغلب وأهل نجران.

وأما من الناحية السياسية فكانوا في شتات وضياع، لا ملك ولا سلطان يطاع ويدبر ألأمور وتجتمع عليه الكلمة، ومنهم من خضع للفرس كالمناذرة، ومنهم من خضع للروم كالغساسنة وبني تغلب، ومنهم من خضع للحبشة كاليمن، أما أهل الحجاز ونجد، فكانوا في تفكك وانقسام، لكل عشيرة وقبيلة سيد يرجعون إليه، يغير بعضهم على بعض، ويسفك بعضهم دم بعض، ويسبي بعضهم نساء بعض، وفشت فيهم العادات المنكرة كشرب الخمر ولعب الميسر ووأد البنات عند بعضهم، والنهب والسلب، والظلم، حتى كان الظلم وغيره من العادات السيئة من المفاخر والمناقب.

إلا ما بقي فيهم من بعض العادات الحسنة التي جاء الإسلام وأكدها كالصدق والشجاعة والإقدام وإكرام الضيف ونجدة الملهوف والوفاء وحماية الجار وغيرها.

قال الشيخ رحمه الله: «**ومما أسلفناه من حالة الأمم يتبين لنا أن العالم كان في حاجة ماسة إلى بعثة رسول يدعوهم إلى عبادة الله الواحد الأحد، ويطهرهم من الشرك والكفر، ويرفع عنهم جور الملوك والرؤساء، ويهبهم الكرامة والحرية، وينشر بينهم العدل، والنظام الصالح، وينشئهم على الآداب والأخلاق الزكية، ويعلمهم الدين الصحيح الذي يسعدهم في دنياهم وآخرتهم، فلذا أغاث الله العباد، فبعث محمداً صلى الله عليه وسلم رسولاً إلى الناس كافة ورحمة للعالمين**»[1] كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾[2] وأنزل عليه القرآن العظيم، الحاوي لجميع ما يحتاجه البشر من أمور الدنيا والدين، وما انتقل إلى الرفيق الأعلى حتى أكمل الله به الدين، وأتم به النعمة على العالمين، ولا سيما العرب.

فكون منهم دولة ذات سيادة ووحدة متماسكة، وجعلهم رؤساء وسادة ورسل هداية إلى جميع البشر، وفتحوا بتعاليمه المنيرة وسيرتهم الطاهرة وأحكامهم العادلة البلدان والأمصار قبل أن يفتحوها بالسيف والسنان، حتى أعجبت بهم الأمم ودخلوا في دين الله

---

(١) تحذير المسلمين ص: ١٣٨، وانظر: المراجع السابقة.

(٢) الأنبياء:١٠٧.

أفواجاً، وزخرت كتب التاريخ من المسلمين وغيرهم بفتوحاتهم وحضاراتهم وعمرانهم.

قال الشيخ: «**فكل ما يوجد من خير في العالم أجمع، فهو من آثار رسالته صلى الله عليه وسلم، لأن رسالته قد عم خيرها وانتشرت تعاليمها بين أكثر الأمم، فهدى الله من هدى، وبقي على الضلال والكفر من لم يرد الله هدايته، ولكن انتفع بآثار الرسالة المحمدية**»[1].

وضرب لذلك مثالاً لما حصل للنصارى في الحروب الصليبية اختلاط بالمسلمين عرف كثير منهم ما لهذه الرسالة المحمدية من المحاسن والمزايا، التي تسارع العقول إلى قبولها وإلى التصديق بها، فرجعوا مقتبسين كثيراً من مبادئ العدالة الإنسانية والحضارة، وهكذا أيضاً حصل ببعثاتهم التي توافدت إلى جامعات الأندلس ومدارسها، فرجعوا منها بمختلف العلوم، ومن ذلك الحين بدأت نهضتهم وتقدمهم، وهكذا القول في أهل الهند والصين وغيرها.

بهذا العرض السريع لما كانت عليه الأمم وكيف أغاث الله الخلق ورحمهم بهذا الدين، يتبين لنا شيء من عظمة هذا الدين، مع ما يظهر بوضوح من حاجة الخلق إلى الرسالات السماوية ولا سيما هذه الرسالة الخاتمة الكاملة، التي امتن الله سبحانه وتعالى بها على الأمة، قال تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ * هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولاً مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ * وَآخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ * ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾[2].

قال الشيخ: «**أي وإرسال هذا الرسول إلى البشر مزكياً هادياً معلماً فضل منه وإحسان إلى عباده، كما تفضل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم فخصه**

---

(١) العقائد السلفية: (٢/٢٠)، وانظر إضافة لما تقدم: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٧/١٢٤).

(٢) الجمعة: ١-٤.

بالرسالة ....»[1].

وقد سمى الله تعالى النبوة رحمة كما سماها علماً، قال تعالى: ﴿فَوَجَدَا عَبْداً مِنْ عِبَادِنَا آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْماً﴾[2]، «**ومن إطلاق الرحمة على النبوة قوله تعالى في سورة الزخرف: ﴿وَقَالُوا لَوْلا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ * أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾[3] وقوله في الدخان: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ * أَمْراً مِنْ عِنْدِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ * رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾[4]**»[5].

وهذا يجرنا إلى مسألة أخرى وهي أن إرسال الرسل تفضل من الله تعالى ورحمة منه على خلقه، خلافاً للمعتزلة الذين يوجبون على الله ما يوجبون بعقولهم، ومن ذلك قولهم بوجوب إرسال الرسل، وقولهم هذا مبني على قولهم في مسألة التحسين والتقبيح العقليين، ووجوب الصلاح والأصلح على الله تعالى[6].

وقد صرح شيخ الإسلام بأن القول بالإيجاب والتحريم على الله تعالى بالقياس على خلقه أنه قول المعتزلة القدرية، وأنه قول مبتدع مخالف لصحيح المنقول وصريح المعقول، قال: «وأهل السنة متفقون على أنه سبحانه خالق كل شيء ومليكه، وأن ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وأن العباد لا يوجبون عليه شيئاً، ولهذا كان من قال من أهل السنة بالوجوب قال: إنه كتب على نفسه الرحمة، وحرم على نفسه، لا أن العبد نفسه يستحق على الله شيئاً كما يكون للمخلوق على المخلوق، فإن الله هو المنعم على العباد بكل خير، فهو الخالق لهم وهو المرسل إليهم الرسل، وهو الميسر لهم الإيمان والعمل الصالح ....»[7].

---

(١) الجمعة ومكانتها في الدين ص: ٣٢٤.

(٢) الكهف:٦٥.

(٣) الزخرف:٣١-٣٢.

(٤) الدخان:٤-٦.

(٥) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٣٦/٢٠).

(٦) انظر في ذلك: مفتاح دار السعادة: (٤١٢/٢) وما بعدها، اقتضاء الصراط المستقيم: (٧٨٤/٢-٧٨٦)، وانظر: المعتزلة وأصولهم الخمسة ص: ٢٠٤، ولوامع الأنوار: (٢٥٦/٢).

(٧) اقتضاء الصراط المستقيم: (٧٨٥/٢-٧٨٦).

وهذا يوافق ما قرره الشيخ ابن حجر حيث يقول في منظومته الدرر السنية:

«......................... **ولم تجـب رسـالة بالعقـل**

لكنما الـرب الكـريم أرسـلا إلى الأنـام رسـلاً تفـضلا

مبـشرين المـؤمنين الأتقيـا ومنـذرين الكـافرين الأشـقيا

بجنـة دار النعـيم والهنـا وبـالجحيم والعـذاب والعنـا

كي لا يكـون للعبـاد حجـة بعد بيـان واضـح المحجـة»[(١)]

قال رحمه الله: «**أي مع كون إرسال الرسل لا يجب عليه عقلاً، ولكنه تفـضل على عباده ولطف بهم فأرسل الرسل وسائط بينه وبين عباده، لكي يدعوهم إلى عبادة الله وحده، ويعرفوهم طريق السعادة .....**»[(٢)].

وقال أيضاً: «**فإرسال الرسل لمعاضدة العقل أمر جائز في حقه، وواجب وقوعاً وسمعاً**»[(٣)]، أي أنه لا يجب عليه بالعقل كما يقوله المعتزلة، ولكن العقل يجيز ذلـك، ودل الشرع والواقع على وجوبه، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً﴾[(٤)] وقوله: ﴿رُسُلاً مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾[(٥)] ولقوله تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾[(٦)].

وأعظم ذلك هو الرحمة بالوحي والشرائع التي تخرج الناس بإذن ربهم من الظلمات إلى النور، ومن الشقاء إلى السعادة في الدنيا والآخرة.

ولعله من المناسب الإشارة إلى ما في إرسال الرسل من الحكم، كما أشار إليه رحمه الله في النظم، وهو متمم لما سبق في هذا المبحث، وداخل في عمومه، ومن ذلك:

---

(١) العقائد السلفية: (١/٣٠٠)، وهذه الأبيات متممة للأبيات المذكورة في أول المبحث.

(٢) العقائد السلفية: (١/٣٠٨).

(٣) العقائد السلفية: (١/٢١٠) نقلاً عن لوامع الأنوار، انظر: (٢/٢٥٩).

(٤) الإسراء: من الآية١٥.

(٥) النساء: من الآية١٦٥.

(٦) الأنعام: من الآية٥٤.

١. إقامة الحجة على الخلق، قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُمْ بِعَذَابٍ مِنْ قَبْلِهِ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولاً فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَذِلَّ وَنَخْزَى﴾[١] وقال تعالى: ﴿رُسُلاً مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾[٢].

٢. إقامة صرح التوحيد والدعوة إلى عبادة الله وحده، والتحذير من الشرك وأهله[٣].

٣. بيان الشرائع التي يكون بها العدل، وانتظام أمور الناس وقطع دابر الظلم بين العباد[٤].

ولذلك اختار الله الرسل واصطفاهم، وجعلهم من البشر ليمكن الاقتداء بهم، ويحصل الانتفاع منهم، وهذه منة أخرى ونعمة ورحمة من الله تعالى لعباده، ولذلك فقد امتن الله تعالى علينا بإرسال الرسول الذي هو من جنسنا، قال تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلالٍ مُبِينٍ﴾[٥]، وقال تعالى راداً على من زعم أنه لو كان رسولاً لكان ينبغي أن يكون ملكاً: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكاً لَجَعَلْنَاهُ رَجُلاً وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلْبِسُونَ﴾[٦]، أي لجعل على هيئة البشر ليتمكنوا من رؤيته ومخاطبته والانتفاع به[٧].

والمقصود أن في إرسال الرسل من الحكم والمصالح الكثيرة التي لا تخفى، ولعله مما يشير إلى عظمها وكثرتها أنَّ كُلَّ كلامٍ في محاسن الشريعة وحِكَمِها ومصالحها هو إشارة إلى بعض ذلك، والله تعالى هو الموفق والهادي، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) طه:١٣٤.

(٢) انظر: العقائد السلفية: (٣٠٩/١-٣١٠، ٣٠٦-٣٠٧)، تقارير مهمة على الدرر السنية ص: ٦٠.

(٣) انظر: العقائد السلفية: (٣٠٨/١)، تطهير المجتمعات ص: ٢٠٦، مقدمة عصمة الأنبياء ص: ١١، مقدمة مصرع الشرك والخرافة ص: أ.

(٤) انظر: تطهير المجتمعات ص: ٢٠٦، العقائد السلفية: (٣٠٦/١-٣٠٨).

(٥) آل عمران:١٦٤.

(٦) الأنعام:٩.

(٧) انظر: العقائد السلفية: (٣٠٥/١)، تقارير مهمة ص: ٦٠-٦١.

المبحث الثاني: جهوده في تقرير الإيمان بالرسل، وذكر الفرق بين النبي والرسول، وذكر عددهم وتفاضلهم.

إن سعادة الخلق وفلاحهم أمر متعلق بالإيمان بالله، والعمل الصالح، واتباع الشريعة، والأخذ بالسنة، والتزام الأمر والنهي، ولا يمكن الوقوف على ذلك ومعرفته إلا عن طريق الرسل، ولذلك كان الإيمان بهم وتحقيق ذلك هو طريق العلم بالحق، ومعرفة الإيمان، والعمل به[(١)].

فالإيمان بالرسل له في الدين مترلة عظيمة، فهو رابع أركان الإيمان كما في حديث جبريل المشهور.

ومن مذهب أهل السنة والجماعة كما قرر الشيخ رحمه الله وجوب الإيمان بالرسل جميعاً، وأن من كفر بواحد منهم فلم يؤمن به، أو أنكر رسولاً من الرسل أو تنقصه، أو استهزأ بواحد منهم، فهو كافر مرتد خارج عن الإسلام[(٢)].

يقول الشيخ رحمه الله: «**وذلك أن المسلمين مقرون بنبوة موسى وعيسى وداود وسليمان وغيرهم من الأنبياء عليهم السلام.**

وعندهم يجب الإيمان بكل كتاب أنزله الله وبكل نبي أرسله الله، وهذا أصل دين المسلمين، فمن كفر بنبي واحد أو كتاب واحد فهو عندهم كافر، بل من سب نبياً من الأنبياء فهو عندهم كافر مباح الدم.

كما قال الله تعالى: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ * فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ

---

(١) وانظر: الخطب المنبرية ص: ١٠٢.

(٢) انظر: الشرح الوسط ص: ١١-١٢، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٨١/١٢)، (٤٤/١٨).

اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾[1] وقال تعالى: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾[2]»[3].

بل صرح رحمه الله تعالى أن من كفر بنبي واحد لم ينفعه إيمانه بسائر الأنبياء، ولا بسائر أركان الإيمان، ولم تنفعه أعماله الصالحة «**ولو أفنى عمره في الأعمال الصالحة، لأنه بعدم إيمانه بالرسول الذي أنكره يكون كافراً بالله أولاً، وبجميع المرسلين ثانياً....**

لأن من أنكر رسولاً واحداً كأنما أنكر جميع المرسلين، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ﴾[4] وقوم نوح كذبوا نوحاً فقط، ولكن نسب الله إليهم تكذيب المرسلين لأنهم بتكذيبهم رسولهم كانوا مكذبين بالرسل جميعاً، إذ لا يتفق تصديق رسول مع تكذيب آخر، ومثل هذه الآية قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ عَادٌ الْمُرْسَلِينَ﴾[5] ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ الْمُرْسَلِينَ﴾[6] ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ الْمُرْسَلِينَ﴾[7] فهذه الآيات تبين تلازم أجزاء[8] الإيمان ثبوتاً وانتفاء، فتكذيب رسول يستلزم تكذيب جميع المرسلين»[9].

---

(١) البقرة:١٣٦-١٣٧.

(٢) البقرة:٢٨٥.

(٣) القول الأقوم ص: ٤٨-٤٩.

(٤) الشعراء:١٠٥.

(٥) الشعراء:١٢٣.

(٦) الشعراء:١٤١.

(٧) الشعراء:١٦٠.

(٨) المراد أركان الإيمان، كالإيمان بأحد الأركان الستة وعدم الإيمان ببعضها، أو الإيمان بشيء من الكتب أو الرسل وعدم الإيمان ببعضها الآخر.

(٩) القول الأقوم ص: ٨٣، وانظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢/١٢)، وانظر: لوامع الأنوار للسفاريني: (٢/٢٦٣-٢٦٤).

ولعل فيما تقدم توضيح لمنزلة الإيمان بالأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام في دين الإسلام، وأنها ركن لا يتم الإيمان إلا بتحقيقه، فإذا تبين ذلك ننتقل إلى الكلام في الفرق بين النبي والرسول.

أما في اللغة «**فالنبي إما أن يكون مأخوذاً من النبوة، وهي الشيء المرتفع، لأن النبي مرفوع الرتبة.**

أو من النبأ وهو الخبر، وحينئذ يصح أن يكون هو فعيلاً بمعنى فاعل، أي هو مخبر عن الله، أو بمعنى مفعول بمعنى أنه مُخبَر -بفتح الباء- من الله»[(١)].

والرسول في اللغة مشتق من رسل، قال ابن فارس: «هو أصل واحد مطرد يدل على الانبعاث والامتداد»[(٢)].

والرسول بمعنى المُرسَل[(٣)]، وهو من يبلغ شيئاً أو يفعل فعلاً أُمر به.

فإذا قيل رسول الله فهو من يأتي برسالة من الله، قال تعالى: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلائِكَةِ رُسُلاً وَمِنَ النَّاسِ﴾[(٤)]، فرسل الله هم الذين يبلغون عن الله أمره ونهيه[(٥)].

وأما تعريف الرسول والنبي في الشرع فلأهل العلم في ذلك عدة أقوال

الأول أن الرسول والنبي شيء واحد ولفظان مترادفان، وقد أشار الشيخ إلى هذا القول في اختصار شرح السفاريني[(٦)] وحسنه في العقائد السلفية[(٧)].

وهذا القول ضعيف، وقد قرر الشيخ خلافه في عدة مواضع من كتبه كما سيأتي، ومما يدل على ضعفه ما جاء في عدد الأنبياء والرسل، كما ستأتي الإشارة إليه في آخر هذا

---

(١) العقائد السلفية: (١/٣٠٠)، وانظر: شرح الدرر ص: ٧٥، وانظر: لسان العرب: (١٤/٩، ٣٠)، القاموس المحيط ص: ٥٠، ١٢٠٣.

(٢) معجم مقاييس اللغة ص: ٤٠٣.

(٣) انظر: القاموس المحيط ص: ٩٠٥.

(٤) الحج: من الآية٧٥.

(٥) انظر: النبوات لشيخ الإسلام: (٢/٧٢١).

(٦) انظر: ص: ١٣.

(٧) انظر: (١/٣٠٢).

المبحث إن شاء الله تعالى.

وجمهور العلماء على التفريق بين النبي والرسول، مع اختلافهم في وجه الفرق بينهما كما سيأتي في الأقوال الآتية.

القول الثاني وهو المشهور في كتب أهل العلم، وهو أن النبي «**إنسان، ذكر، حر، أوحي إليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه، والرسول إنسان، ذكر، حر، أوحي إليه بشرع وأمر بتبليغه**»[١].

وقد قرر الشيخ ذلك في عدة مواضع من كتبه وفتاواه[٢]، إلا أنه انتقد هذا في اختصار شرح السفاريني وفي العقائد السلفية، وقال إن بعض أهل العلم نازع في ذلك واستدل بأمور:

١. مخالفته لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[٣] والإرسال في الآية متعلق بالنبي كما هو متعلق بالرسول، إذاً فهو مأمور بالبلاغ كالرسول.

٢. «**أن العقل لا يستسيغ أن يوحي الله إلى نبي بشرع ثم لا يأمره بتبليغه، لأن الشرع أمانة وعلم، وأداء العلم واجب، وكتمان العلم نقص**»[٤].

٣. أنه يرد عليه ما ذكروه من التعليل في منع نبوة الأنثى بأن النبوة تقتضي الاشتهار بالدعوة، فإذا كانت لا تؤمر بالتبليغ فليس ثمة اشتهار، فمن قال بهذا التعليل لزمه أن يكون النبي يؤمر بالبلاغ والدعوة[٥].

---

(١) العقائد السلفية: (١/٣٠٠-٣٠١)، وانظر: شرح الدرر السنية ص: ٧٥، شرح الرحبية ص: ٢، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٢/٧٩)، وانظر: شرح الطحاوية ص: ١٥٨، ومعارج القبول: (٢/٦٧٥).

(٢) انظر الهامش السابق.

(٣) الحج:٥٢.

(٤) العقائد السلفية: (١/٣٠١).

(٥) انظر: العقائد السلفية: (١/٣٠٣).

القول الثالث «أن الرسول من أوحي إليه بشرع وأنزل إليه كتاب كـإبراهيم وداود وموسى وعيسى ومحمد، والنبي الذي ليس برسول هو من أوحي إليه بشرع ولم ينزل إليه كتاب كإسماعيل وشعيب ويونس ولوط وزكريا، ويرد على هذا أن الله تعالى وصف بعض الأنبياء الذين لم ينزل عليهم كتب بالرسالة[1]**، فقال تعالى في إسماعيل: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولاً نَبِيّاً﴾**[2] **وقال عن يونس: ﴿وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾**[3] **....»**[4].

القول الرابع وهو ما قرره الشيخ رحمه الله بعد البحث والمناقشة للأقوال السابقة، فقال: «**ولعل أحسن تعريف للنبي والرسول هو ما قاله بعضهم إن الرسول من الأنبياء، هو من بعثه الله بشرع جديد يدعو الناس إليه.**

أما النبي الذي ليس برسول فهو من بعث لتقرير شرع سابق، كأنبياء بني إسرائيل الذين كانوا بين موسى وعيسى عليهم السلام.

أو القول بترادف النبي والرسول على أن معناهما واحد»[5].

وتردد الشيخ بين هذين القولين فيه دلالة على عدم اطمئنانه اطمئناناً كلياً لأحدهما، وذلك لأن كلا القولين يرد عليه ما يرد.

أما القول بالترادف فقد سبق بيان ما فيه وأنه مصادم للنصوص، وأما التفريق بين النبي والرسول بأن الرسول هو من بعثه الله بشرع جديد فهذا أيضاً محل نظر، ويرد على هذا ما كان عليه رسول الله عيسى بن مريم فهو لم يأت بشريعة جديدة، بل كان متبعاً للتوراة وإن نسخ بعض أحكامها، وكذلك يوسف عليه السلام فإنه كان على ملة إبراهيم، وداود وسليمان عليهما السلام كانا رسولين وكانا على شريعة التوراة[6].

---

(١) وهذا فيما بلغنا، فلم يأت في النصوص ما يدل على ذلك، ولا ما يدل على نفيه.

(٢) مريم:٥٤.

(٣) الصافات:١٣٩.

(٤) العقائد السلفية: (١/٣٠٣).

(٥) العقائد السلفية: (١/٣٠١-٣٠٢).

(٦) انظر: النبوات لشيخ الإسلام: (٢/٧١٨).

والقول الراجح في ذكر الفرق بين النبي والرسول أن الرسول هو الذي يرسل إلى قوم كفار يخالفونه، ويدعوهم إلى توحيد الله وعبادته وحده لا شريك لـــه، ولا بـــد أن يكذبه بعض قومه، قال تعالى: ﴿كَذَلِكَ مَا أَتَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾[1].

والنبي هو الذي ينبئه الله تعالى بين قوم مؤمنين متبعين لـــشريعة رســـول قبلـــه، فيخبرهم بما أنزله الله إليه من العلم والوحي ويأمرهم به لكونهم يؤمنون بأصـــل الـــدين والرسالة، ويكون معهم داخل تحت شريعةٍ لرسول قبله، إلا أنه قد يوحى إليه في بعـــض الأمور ما ينسخ حكماً سابقاً أو يوحى إليه وحي خاص في أمر معين، كحـــال الأنبيـــاء الذين كانوا في بني إسرائيل[2].

وحالهم هذا أشبه بحال العلماء غير أنهم يوحى إليهم، كما أن العـــالم يجتهـــد في نصوص الشريعة ويهديه الله تعالى بفضله ورحمته إلى ما يشاء من الحق والخير، ولهذا قـــال صلى الله عليه وسلم: ((العلماء ورثة الأنبياء))[3] فعلى قدره من العلم يكون حظه من هذا الميراث، ولهذا أخرج أبو داود الحديث في كتاب العلم باب الحث على طلـــب العلـــم، وهكذا غيره من أهل السنن.

وبذلك يظهر الفرق بين النبي والرسول، وعليه فكل رسول نبي وليس كـــل نـــبي رسول، فإن الرسالة قد جمعت النبوة وزادت عليها.

وأيضاً فالنبي هو رسول باعتبار المعنى اللغوي، فهو مرسل إلى قوم يبلغهم ما أوحي إليه ويدعوهم إلى طاعة الله تعالى والتزام شريعته، كما تقدم في هذا المبحث.

ومما يبين الفرق بين النبي والرسول أيضاً ما جاء في ذكر عدد الأنبياء والرسل، وما قيل في التفاضل بينهم.

---

(١) الذاريات:٥٢.

(٢) انظر: النبوات لشيخ الإسلام: (٧١٨/٢).

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب العلم باب الحث على طلب العلـــم: (٥٧/٤، ٥٨)، والترمـــذي في كتاب العلم باب فضل الفقه على العبادة: (٤٨/٥-٤٩)، وابن ماجة في المقدمة بـــاب فـــضل العلماء والحث على طلب العلم: (٨١/١).

فقد جاء في ذكر الرسل والأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أحاديث، منها حديث أبي ذر رضي الله عنه قال: قلت يا رسول الله أي الأنبياء كان أول؟ قال: ((آدم)) قلت: يا رسول الله ونبي كان؟ قال: ((نعم، نبي مكلم)) قلت: يا رسول الله كم المرسلون؟ قال: ((ثلاثمائة وبضعة عشر جماً غفيراً))[(١)].

وفي رواية أبي أمامة قال أبو ذر: قلت يا رسول الله كم وفاء عدة الأنبياء؟ قال: ((مائة ألف وأربعة وعشرون ألفاً، الرسل من ذلك ثلاثمائة وخمسة عشر جماً غفيراً))[(٢)].

وهذه الأحاديث سكت عليها الحافظ ابن حجر في هداية الرواة[(٣)] ومعنى ذلك أنها حسنة عنده، وقال العلامة الألباني: «وجملة القول إن عدد الرسل المذكورين في حديث الترجمة[(٤)] صحيح لذاته، وأن عدد الأنبياء المذكورين في أحد طرقه وفي حديث أبي ذر من ثلاث طرق فهو صحيح لغيره، ولعله لذلك لما ذكره ابن كثير في تاريخه (٩٧/١) من رواية ابن حبان في صحيحه سكت عنه، ولم يتعقبه بشيء، فدل على ثبوته عنده، وكذلك فعل الحافظ ابن حجر في الفتح (٢٥٧/٦)، والعيني في العمدة (٣٠٧/٧) وغيرهم، وقال المحقق الآلوسي في تفسيره (٤٤٩/٥): "وزعم ابن الجوزي أنه موضوع وليس كذلك، نعم قيل في سنده ضعف جبر بالمتابعة".

وسبقه إلى ذلك والرد على ابن الجوزي الحافظ ابن حجر في "تخريج الكشاف" (١١٤/٤) وهو الذي لا يسع الباحث المحقق غيره كما نراه مبيناً في تخريجنا هذا، والحمد لله»[(٥)].

وإذا تبين ذلك فإن العلامة ابن حجر البوطامي رحمه الله تعالى قد مال إلى ضعف الأحاديث في هذا الباب واضطرابها، ولذا فإنه يقول في منظومته الدرر السنية:

---

(١) رواه أحمد: (١٧٨/٥).

(٢) رواه أحمد: (٢٦٥/٥)، وانظر طرق هذا الحديث في: إتحاف الخيرة المهرة: (٢٣١/١-٢٣٤).

(٣) هداية الرواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة: (٢٥٤/٥).

(٤) يريد حديث أبي أمامة: ((كان آدم نبياً مكلماً، وكان بينه وبين نوح عشرة قرون، وكانت الرسل ثلاثمائة وخمسة عشر)).

(٥) السلسة الصحيحة تحت حديث رقم: ٢٦٦٨.

«ولم يـــرد في عـــدد الأنبيـــاء نص صحيح يـــا أولي الـــذكاء»

قال في الشرح: «**يبين هنا أن ما اشتهر من أن عدد الأنبياء مئة وأربعة وعشرون ألفاً، والرسل عددهم ثلاثمائة وثلاثة عشر لم يصح، وإن كثـــر في ألـــسنة المـــتكلمين والفقهاء معتمدين على رواية ابن حبان من حديث أبي ذر**» فذكر الحـــديث ثم قـــال: «**وقد انتقده الحفاظ ومنهم الولي العراقي، ولم يصححوه، والأسلم الإيمـــان بـــالجميع وعدم التعرض للعدد لقوله تعالى: ﴿وَرُسُلاً قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلاً لَـــمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً﴾**[(١)]»[(٢)].

وتوسع رحمه الله في بيان اضطراب الحديث وضعفه في بعض أجوبته، فـــذكر أن الحافظ ابن كثير ذكر هذا الحديث وأورده من طرق وضعف بعض رواته، ثم قال:

«**فانظر رعاك الله حديث أبي ذر يقول عدد الأنبياء مائة وأربعة وعشرون ألفاً، وعدد الرسل ثلاثمائة وخمسة عشر، وحديث الرقاشي يقول عن أنس ثمانية آلاف نبي، وحديث جابر يقول ابن حاتم ألف نبي، وهذا مما يدل على الاضطراب، وأنه لم يصح في عدد الأنبياء حديث.**

والصحيح ما قال الله ﴿وَرُسُلاً قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْـــلُ وَرُسُـــلاً لَـــمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً﴾»[(٣)].

والذي يظهر أن حديث أبي ذر حديث ثابت، وكما يقول الشيخ الألباني صحيح لغيره، فلا يعارض بالأحاديث الأخرى الضعيفة، وأيضاً لا تعارض بين ذكر عدد الأنبيـــاء والرسل في الحديث وبين قوله تعالى: ﴿وَرُسُلاً لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾ فإن ذكر عددهم لا يعني معرفة أخبارهم وسيرهم المنفي في الآية، فلا تعارض والحمد لله رب العالمين.

---

(١) النساء:١٦٤.

(٢) العقائد السلفية: (٢/٢٤٥)، وانظر: شرح الدرر السنية ص: ٨٢، وتقارير مهمـــة ص: ٨٠، الشرح الوسط ص: ٩٣، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجـــر رحمـــه الله: (١/٢٢)، (٧/٢)، (١٠/٩٧).

(٣) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٠/٩٩).

وخلاصة الأمر ثبوت الحديث وهو شاهد ودليل لما تقدم من التفريق بين الأنبيـــاء والرسل، وأن كل رسول نبي وليس كل نبي رسول، لقوله في الحديث: ((الرســـل مـــن ذلك)) أي من عدد الأنبياء.

ومما يدل على الفرق بينهم أيضاً ما قرره رحمه الله تعالى في مسألة تفاضل الأنبيـــاء والرسل، كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى في المبحث التالي، وهو دليل أيضاً على الفرق بين الأنبياء والرسل، إذ أن من أوجه التفاضل هو فضل الرسالة على مجرد النبوة كما هـــو معروف مشهور، والله تعالى أعلم.

المبحث الثالث: جهوده رحمه الله في بيان أن النبوة فضل من الله، لا تنال بالاكتساب، وبيان تفاضل الأنبياء.

قرر الشيخ رحمه الله تعالى أن النبوة فضل من الله تعالى، يؤتيها من يشاء من عباده، ومن اصطفاه منهم، قال تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾[1]، فهي لا تنال بمباشرة شيء من الأسباب، كملازمة الخلوة والعبادة وتناول الحلال وتصفية البدن وغير ذلك كما يزعمه الفلاسفة، ولذلك يقول رحمه الله في منظومته الدرر السنية:

«نبوة ليست بالاكتساب لكن بفضل الملك الوهاب»[2]

وقال السفاريني رحمه الله:

«ولا تنال رتبة النبوة بالكسب والتهذيب والفتوة

لكنها بفضل من المولى الأجل لمن يشاء من خلقه إلى الأجل»[3]

قال رحمه الله: «**وقد زعمت الفلاسفة أن النبوة تنال بالاكتساب وصفاء النفس، وزعموا أن من شرط الرسول إطلاعه على المغيبات في الأزمنة الثلاثة، لصفاء جوهر نفسه، وشدة اتصاله بالروحانيات العالية من غير سابقة كسب ولا تعلم ولا تعليم.**

فقد تتصل النفس الناطقة بتلك المجردات –يعنون بها الملائكة– اتصالاً معنوياً لتنجذب إليها بواسطة الجنسية ويشاهد ما فيها من صور الحوادث، فيرتسم فيها كمرآة يحاذي بها المرآة الأخرى»[4].

---

(١) الأنعام: من الآية١٢٤.

(٢) كما في العقائد السلفية: (١/٣٨٧)، تقارير مهمة على الدرر السنية ص: ٧٠، الشرح الوسط ص: ٨٣، وانظر: الإسلام والرسول ص: ١٦٩.

(٣) لوامع الأنوار: (٢/٢٦٧).

(٤) العقائد السلفية: (١/٣٨٨)، وانظر المزيد في بيان قولهم والجواب عنه في: تقارير مهمة على الدرر السنية ص: ٧١-٧٦، وانظر: الشرح الوسط ص: ٨٣-٨٧، شرح الدرر السنية ص: ٨١، العقائد السلفية: (٢/١٧٣)، وانظر قول الفلاسفة والرد عليهم في: النبوات لشيخ ◄

وقد أجاب الشيخ رحمه الله تعالى أن الاطلاع على جميع المغيبات ليس من شـــرط النبي والرسول ولا من صفاهم، قال تعالى حكاية عن سيد الأنبياء والمرسلين: ﴿وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ﴾(١).

فالاطلاع على البعض لا يختص بالرسول كما تعترفون بأن المرضـــى والنـــائمين والمرتاضين قد يطلعون على بعض المغيبات، إذاً فبأي شيء يمتاز النبي عن غيره.

قال وباقي ما ذكروه «**من الاتصال بالنفوس المجردة ..... إلخ، لا يفيد إلا ظناً، والظن لا يغني من الحق شيئاً.**

وزعمهم ذلك الاتصالُ المعنوي، والانتعاشُ المزعوم ما هو إلا من الخيالات التي تصورها تلك الأذهان الخالية عن الإيمان، لا وجود لها في الخارج»(٢).

وفي خلاصة هذه المسألة يقول رحمه الله: «**ومن زعم أنها مكتسبة، فهو زنـــديق يجب قتله، لأن كلامه يقتضي اعتقاده ألا تنقطع، بل يكون باب النبوة مفتوحاً، فهـــو مخالف للنص القرآني والأحاديث المتواترة بأن نبينا محمد صلى الله عليه وســـلم خـــاتم النبيين**»(٣).

ومن الآيات الدالة على أن النبوة اختيار من الله تعالى وفضل واصطفاء لا تعلق لها بالكسب ولا تُطلَبُ به، قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحاً وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾(٤) وقوله: ﴿قَالَ يَا مُوسَى إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالاتِي وَبِكَلامِـــي فَخُذْ مَا آتَيْتُكَ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾(٥) وقال عن إبراهيم عليه السلام: ﴿وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾(٦) وقال في إبراهيم وإسحاق ويعقوب: ﴿وَإِنَّهُمْ

الإسلام: (٢/٦٩٤-٧٠٢)، ولوامع الأنوار: (٢/٢٦٨).

(١) الأعراف: من الآية١٨٨.

(٢) العقائد السلفية: (١/٣٨٨)، وانظر المصادر السابقة.

(٣) العقائد السلفية: (١/٣٨٩)، وانظر: لوامع الأنوار: (٢/٢٦٨).

(٤) آل عمران:٣٣.

(٥) الأعراف:١٤٤.

(٦) البقرة: من الآية١٣٠.

عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ﴾[1] وقال: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلائِكَةِ رُسُلاً وَمِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾[2].

وإذا تقرر أن النبوة فضل من الله ونعمة، فإن الله سبحانه وتعالى كما فضل الأنبياء والمرسلين على سائر الخلق أجمعين، فقد فضل بعض النبيين على بعض، ورفع بعضهم درجات كما قال تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ﴾[3].

وأفضل الأنبياء والرسل على الإطلاق هو نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، يقول الشيخ رحمه الله: «**أجمع المسلمون كما قلت سالفاً أن الرسول صلى الله عليه وسلم أفضل الأنبياء والمرسلين والملائكة حتى جبريل الأمين** ....» ثم قال: «**لقد اتفق المسلمون أن الرسول صلى الله عليه وسلم خصه الله بخصائص كثيرة اخْتُصَّ بها دون الأنبياء السالفين** .....»[4]، ثم ذكر بعضها، ولعله يأتي ذكر طرف من ذلك إن شاء الله تعالى في المبحث الثامن[5].

وقد أشار رحمه الله تعالى إلى فضل نبينا محمد صلى الله عليه وسلم على سائر الأنبياء في مواضع كثيرة من كتبه[6]، ومن ذلك قوله في اللآلئ السنية:

«ابتدائي باسم خلاق الورى حامداً في كل حال قد جرى

---

(١) ص:٤٧.

(٢) الحج:٧٥.

(٣) البقرة: من الآية٢٥٣.

(٤) الأدلة الساطعات ص: ١٠٨، وانظر: العقائد السلفية: (٢/٢٤١-٢٤٤)، شرح الدرر السنية ص: ٨٣، تقارير مهمة ص: ٨١، الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٢٨، والعقائد السلفية: (٢/٢٥٧)، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢٩/٢٢).

(٥) انظر ص: ٧٣١.

(٦) انظر: البابية والبهائية ص: ٣، تحذير المسلمين ص: ٣، الشيخ محمد بن عبد الوهاب دعوته الإصلاحية ص: ٩٤، وغيرها.

وصلاة الـــرب تغـــشى أحمـــدا ساد من يأتي ومن قد غـــبرا»[1]

وتفضيل النبي صلى الله عليه وسلم على سائر الأنبياء والمرسلين مما لا يخفى علـــى مسلم إن شاء الله تعالى.

ومن بعض ما أورده الشيخ رحمه الله من دلائل تفضيله صلى الله عليه وسلم، وهي من خصائصه أيضاً:

١. أن الله تعالى أقسم بحياته فقال: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[2]، وهـــذا يدل على شرف حياته وعزته عند الله، وللخالق أن يقسم بما شاء من خلقه إظهاراً لمقام المُقْسَمِ به.

٢. أنه جعل بيعتهم للنبي صلى الله عليه وسلم كبيعتهم له سبحانه وتعالى فقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾[3].

٣. أن الله تعالى أثنى على خُلُقِهِ فقال: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾[4].

٤. أن الله أخبر أنه أخذ الميثاق على النبيين آدم فمن بعده أن يؤمنوا به وينصروه، قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُـــمَّ جَـــاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَـــى ذَلِكُـــمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾[5].

٥. أن الله خصه بخمس لم يعطهن أحد من قبله كما في الحديث: ((أعطيت خمـــساً لم يعطهن أحد قبلي، كان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثـــت إلى النـــاس كافـــة، وأحلت لي الغنائم و لم تحل لأحد قبلي، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، فأيما رجل أدركته الصلاة فليصل حيث كان، ونصرت بالرعب مسيرة شهر، وأعطيت الشفاعة)) ، ومن حديث مسلم ((أعطيت ستاً)) بزيادة ((أعطيت جوامع الكلـــم

---

(١) ص: ٢.

(٢) الحجر: ٧٢.

(٣) الفتح: من الآية ١٠.

(٤) القلم: ٤.

(٥) آل عمران: ٨١.

وختم بي النبيون))[1].

٦. أن الله أخبر أنه وملائكته يصلون عليه، وأمر المؤمنين بالصلاة والتسليم عليه[2].

وأما سائر الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين فقد بين رحمه الله تعالى القول في تفضيلهم في قوله: «**وهم أفضل خلق الله، والرسل أفضل الأنبياء، وأولو العزم أفضل من بقية الرسل، وسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم أفضل من الجميع**»[3].

وقد اختلف أهل العلم في ذكر أولي العزم، والمشهور الذي قرره الشيخ رحمه الله تعالى أنهم خمسة، نبينا صلى الله عليه وسلم وإبراهيم الخليل وموسى وعيسى ونوح عليهم الصلاة والسلام.

وذكر قول الناظم:

«**محمد ثم الخليل والكليم ... عيسى المسيح ثم نوح يا فهيم**»[4]

وذكرهم بهذا السياق يفهم منه الإشارة إلى تفاضلهم بحسبه، وقد نص رحمه الله تعالى على تفضيل الخليل بعد نبينا محمد صلى الله عليهم وسلم أجمعين[5].

قال شيخ الإسلام: «وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم ((أن

---

(١) رواه البخاري في كتاب التيمم بابٌ: (١/١٢٥)، وفي كتاب الصلاة باب قول النبي صلى الله عليه وسلم ((جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً)): (١/١٥٥)، ورواه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة: (١/٣٧٠)، والرواية الأخرى عند مسلم ولفظها ((فضلت على الأنبياء بست)).

(٢) انظر: العقائد السلفية: (٢/٢٤١-٢٤٤)، شرح الدرر السنية ص: ٨٣-٨٤، تقارير مهمة ص: ٨١-٨٣.

(٣) الإمام محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٧٠، وانظر: الجمعة ومكانتها في الدين ص: ١١.

(٤) الجمعة ومكانتها في الدين ص: ١١، العقائد السلفية: (٢/٢٤٤)، شرح الدرر السنية ص: ٧٨، تقارير مهمة ص: ٨٣.

(٥) القاديانية ص: ٨٦.

إبراهيم خير البرية))[1]، فهو أفضل الأنبياء بعد النبي صلى الله عليه وسلم، وهو خليل الله تعالى»، وقال: «والله تعالى جعل في ذريته النبوة والكتاب، وإنما بعث الأنبياء بعده بملته»[2].

وقد قال بعض أهل العلم أنه يحتمل أن يكون المراد بأولي العزم جميع الرسل، فتكون «مِنَ» في قوله ﴿مِنَ الرُّسُلِ﴾ لبيان الجنس[3].

وقد أشار الشيخ إلى ذلك بقوله: «**وزعمت طائفة أن جميع الرسل أولو عزم**»[4].

وهذا القول له اعتباره، فالأولى أن لا يصدر بما يشير إلى ضعفه وعدم اعتباره، فقد أخرج ابن جرير بسنده عن ابن زيد في قوله: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُوا الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ﴾ قال: (كل الرسل كانوا أولي عزم، لم يتخذ الله رسولاً إلا كان ذا عزم، فاصبر كما صبروا)[5].

وقد قدم ابن جرير هذا القول على القول الآخر عند تفسير الآية، بل صدر ذكر قول من قال بتعيينهم بقوله «وقيل».

والمقصود أن الرسل أفضل من الأنبياء، وأن نبينا محمداً صلى الله عليه وسلم أفضل من جميع الأنبياء والرسل، وأن الرسل بعضهم أفضل من بعض، وأفضلهم بعد نبينا هو الخليل إبراهيم، عليهم الصلاة والسلام.

وعلى كلٍ فالمقطوع به تقديم الرسل على الأنبياء، وتقديم نبينا محمد صلى الله عليه وسلم على الرسل والأنبياء، وأن الرسل بعضهم أفضل من بعض كما قال تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ﴾.

وهاهنا إشكال قد يرد، وهو كيف الجمع بين ذلك وبين نهيه صلى الله عليه وسلم

---

(١) رواه مسلم في كتاب الفضائل باب فضائل إبراهيم الخليل عليه السلام، (١٨٣٩/٤).

(٢) مجموع الفتاوى: (٢٠٢/١٠)، وانظر: (٥٠٢/١٠)، (٣١٧/٤).

(٣) انظر: تفسير ابن كثير: (١٧٤/٤).

(٤) العقائد السلفية: (٢٤٥/٢).

(٥) (٣٠٣/١١).

عن تفضيله على غيره أو عن المفاضلة بين الأنبياء، كقوله صلى الله عليه وسلم:))لا تفاضلوا بين الأنبياء))[(١)] وقوله: ((لا يقل عبد أنا خير من يونس بن متى))[(٢)].

وقد ذكر الشيخ هذا الإشكال، وذكر عنه أجوبة فقال:

«**قد أجاب العلماء بأجوبة عديدة أحسنها أنه عليه الصلاة والسلام قال ذلك قبل أن يخبره الله بتفضيله.**

أو المراد أن لا يفضل تفضيلاً يؤدي إلى تنقيص الآخر، أو يؤدي إلى النزاع والخصومة.

وإلا فدلائل تفضيله كثيرة وواضحة، ومن ذلك أنه قال عليه الصلاة والسلام كما في رواية مسلم من حديث أبي هريرة: ((أنا سيد ولد آدم ولا فخر، وأنا أول من ينشق عنه القبر، وأنا أول شافع وأول مشفع يوم القيامة))[(٣)]»[(٤)] والله تعالى أعلم.

---

(١) رواه البخاري في مواضع منها كتاب الأنبياء باب قول الله تعالى: ﴿وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾: (١٠٦٠/٢)، ورواه مسلم في كتاب فضائل موسى عليه الصلاة والسلام: (١٨٤٣/٤).

(٢) رواه البخاري في كتاب الأنبياء باب قول الله تعالى: ﴿وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾: (١٠٦٠/٢)، ورواه مسلم في كتاب فضائل موسى عليه الصلاة والسلام: (١٨٤٣/٤)، وباب في ذكر يونس عليه السلام: (١٨٤٦/٤).

(٣) رواه مسلم في كتاب الفضائل باب تفضيل نبينا محمد صلى الله عليه وسلم على جميع الخلائق: (١٧٨٢/٤).

(٤) العقائد السلفية: (٢٤٤/٢)، وانظر: شرح الطحاوية ص: ١٥٩، تفسير ابن كثير: (٢٨٧/١)، وفتح الباري: (٥١٤/٦، ٥٢١).

المبحث الرابع: جهوده في بيان صفات الأنبياء وعصمتهم.

تقدم عند ذكر الفرق بين النبي والرسول، تعريف النبي والرسول، وجاء في كليهما أنه إنسان ذكر حر أوحي إليه بشرع، وهذا يبين بعض ما يجب في صفة الأنبياء والرسل، إضافة إلى الصفات الأخرى كالصدق والتبليغ والفطنة والأمانة، ويدخل فيها العصمة، وفيما يلي بيان ذلك إن شاء الله تعالى.

أولاً: كونه بشراً، أي ليس ملكاً ولا جنياً.

وهذا من كمال لطفه سبحانه وتعالى ورحمته، ليمكن الانتفاع بهم، لأن البشر خلقوا على هيئة واستعداد لا يتمكنون به من رؤية الملائكة والجن إلا في أحوال مخصوصة، فجعل الله سبحانه وتعالى الرسل بشراً، ولم يجعلهم ملائكة ولا من الجن، لعدم إمكان رؤيتهم ومخالطتهم ومخاطبتهم، فلا تحصل الفائدة المقصودة من إرسالهم حينئذ كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكاً لَجَعَلْنَاهُ رَجُلاً وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلْبِسُونَ﴾[1] وعلى تقدير إرسال ملك، لابد أن يتشكل بشكل رجل يمكنهم مخاطبته والانتفاع به، بالأخذ عنه، ولذا امتن الله على عباده بالرسول الذي هو من جنسهم، فقال تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلالٍ مُبِينٍ﴾[2] [3]، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالاً﴾[4].

ثانياً: كونه رجلاً، أي ليس بأنثى.

وقد نبه رحمه الله على ذلك في تعريف الرسول والنبي، وأشار إليه أيضاً في رده

---

(١) الأنعام:٩.

(٢) آل عمران:١٦٤.

(٣) انظر: العقائد السلفية: (١/٣٠٥-٣٠٦)، تقارير مهمة ص: ٦٠-٦١، الشرح الوسط ص: ٧٢.

(٤) يوسف: من الآية١٠٩.

على من زعم أن النبي هو من أوحي إليه بشرع و لم يؤمر بالبلاغ، وقد تقدم في المبحث السابق.

ومن الأدلة على ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالاً نُوحِي إِلَيْهِمْ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى﴾ قال السفاريني رحمه الله: «فأثبت الله سبحانه الرسالة للرجال الموحى إليهم، وأشعر بنفي ذلك عن غيرهم»(١).

ولما في النبوة من الاشتهار والظهور ومعالجة المدعوين، وأمر المرأة مبني على التستر والصيانة والبعد عن الرجال، ولما هي مجبولة عليه من الضعف والحياء، والرسالة فيها ما فيها من المشاق ومكابدة الدعوة وأذى المخالفين ومعاندهم، وإذا كانت لا تلي الولاية والإمارة، فلئن لا تلي النبوة من باب أولى وأحرى(٢).

ثالثاً: كونه حراً، من أشرف قومه نسباً، وألا يكون رقيقاً.

وهذا مما نص عليه رحمه الله في تعريف النبي والرسول أيضاً، ومما يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى فَبَرَّأَهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا وَكَانَ عِنْدَ اللَّهِ وَجِيهاً﴾(٣) وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ﴾(٤).

وفي صحيح مسلم عن واثلة بن الأسقع يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ((إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل، واصطفى قريشاً من كنانة، واصطفى من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم))(٥).

ومما يخالف كمال الأنبياء وشرفهم كونهم أرقاء، فالرق مع ما فيه من النقص، فإنه

---

(١) لوامع الأنوار: (٢/٢٦٦).

(٢) انظر: فتح الباري: (٦/٥٤٢)، (٧/١٦٧-١٦٨)، ولوامع الأنوار: (٢/٢٦٦).

(٣) الأحزاب:٦٩.

(٤) الحديد: من الآية٢٦، انظر: تفسير ابن جرير: (١١/٦٨٩)، وتفسير ابن كثير: (٤/٣١٦)، فتح الباري: (٦/٥٠٥)، لوامع الأنوار: (٢/٢٦٥).

(٥) كتاب الفضائل: (٤/١٧٨٢).

يحبس صاحبه على خدمة سيده ويمنعه من الانشغال بالدعوة والجهاد والقيام بأمر العامة.

وبذلك يظهر أن الحرية وشرف النسب شرط في صفة النبي إضافة إلى كونه بشراً ورجلاً.

فهذه ثلاثة شروط أو صفات واجبة في الأنبياء وهي متعلقة بذواقم، وهناك صفات أخرى ذكرها الشيخ وغيره من أهل العلم، وهي متعلقة بأخلاقهم وأفعالهم وما جبلوا عليه من الصفات، وهي منقسمة إلى صفات واجبة وصفات مستحيلة[(١)]، وصفات جائزة.

أما الصفات الواجبة فهي أربع صفات[(٢)].

١. **الصدق**، قال الشيخ: «**ومعناه مطابقة الخبر للواقع ولو بحسب اعتقادهم، كما في قوله صلى الله عليه وسلم في قصة ذي اليدين: ((كل ذلك لم يكن))[(٣)]، وهذه الصفة واجبة لهم شرعاً وعقلاً**»[(٤)]، بل حكى الشيخ رحمه الله تعالى اتفاق الأديان على ذلك[(٥)].

ومن الأدلة التي ذكرها الشيخ

١) أنهم لو لم يكونوا كذلك لكانوا دعاة سوء، وحاشاهم من ذلك.

٢) أن الله أيدهم بالمعجزات وهي مُنَزَّلة منزلة قوله: صدق عبدي فيما يبلغ عني، ولو لم يكونوا صادقين لما ظفروا من الله بتأييده لهم ونصره لهم.

٣) قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ * لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ * ثُمَّ لَقَطَعْنَا

---

(١) وهي ما يضاد الصفات الواجبة.

(٢) انظر ما يتعلق بذلك في كتب الشيخ في: العقائد السلفية: (١/٣١٢-٣١٧)، (١/٣٨٢-٣٨٥)، تقارير مهمة على الدرر السنية ص: ٦٢-٦٧، الشرح الوسط ص: ٧٣-٧٧، شرح الدرر السنية ص: ٧٦-٨١، مقدمة عصمة الأنبياء ص: ١١، الرد الصريح المبين ص: ١١٩.

(٣) رواه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة: (١/٤٠٤).

(٤) العقائد السلفية: (١/٣١٢).

(٥) القول الأقوم ص: ١٠، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٢/١٠٢-١٠٣)، تحذير المسلمين ص: ١٢٥.

مِنْهُ الْوَتِينَ﴾[1]، وهو دال على أن الله تعالى لا يؤيد الكاذب ولا ينصره، بل ينتقم منه.

٤) أن الله أمر باتباعهم والأخذ بسنتهم، والله لا يأمر باتباع الكاذبين.

٢. **التبليغ**، أي تبليغ الأمة ما يوحى إليهم من الشرع، ودعوة الناس للدين.

ولو لم يتصفوا بهذه الصفة لما كان هناك ثمة فائدة من اختيارهم للرسالة، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾[2] وقد شهد الله لنبيه بذلك فقال: ﴿لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾[3] وقال: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْأِسْلامَ دِيناً﴾[4].

ولو كانوا كاتمين لكنا مأمورين بالكتمان، وكتمان العلم النافع لمن اضطر إليه من الحرمة بمكان كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾[5].

٣. **الفطنة**، أي بأن يكونوا أذكياء ذوي عقل وحكمة، وقدرة على البيان والإقناع، ليزيلوا الضلالة ويرفعوا الشكوك ويقيموا الحجة ويقرعوا العناد، ومما يدل على اتصافهم بذلك قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ﴾[6] إشارة إلى الآيات التي سبقت، وفيها ذكر محاجته لقومه.

٤. **الأمانة**، قال رحمه الله: «**وهي صفة تتسع لكثير من الفضائل، ككتمان السر والمحافظة على حقوق الناس وإتقان العمل، وصدق الرواية، وأداء الواجب، وغير ذلك مما هو لازم لمقام الرسالة.**

والدليل على وجوبها أنهم مرسلون، يرشدون الأنام إلى الأعمال الحسنة والأفعال

---

(١) الحاقة: ٤٤-٤٦.

(٢) المائدة: من الآية٦٧.

(٣) البقرة: من الآية٢٥٦.

(٤) المائدة: من الآية٣.

(٥) البقرة: ١٥٩.

(٦) الأنعام: من الآية٨٣.

المستحسنة، وتهذيب نفوسهم وترك ما اعتادوا عليه من الأفعال المنكرة والاعتقادات الفاسدة والأوهام الباطلة.

فلا بد أن يكونوا في أعلى درجات الكمال وأسمى مدارج الجمال، متزهين عما لا يليق بمنصب رسالتهم، من الوقوع في المعاصي والاتصاف بسفاسف الأمور، ووجود كل منفر للخلق عن الإقبال إليهم»[1]، ولأنهم محل القدوة والاتباع لدى الخلق، فوجب أن يكونوا بهذه المترلة.

وتقرير هذا يجر إلى مسالة عصمة الأنبياء، ولذا يقول الشيخ أن صفة الأمانة يعبرون عنها بالعصمة أحياناً، وفيها نزاع طويل[2]، وسيأتي الكلام في ذلك إن شاء الله في آخر هذا المبحث.

ومن المناسب أن نبين هنا أن ما تقدم ذكره من الصفات يدخل في معنى الاصطفاء، وما يقتضيه الإرسال، بل إن ما يقتضيه معنى الإرسال، ومقام الرسالة من الاصطفاء وغيره يشمل ما تقدم من الصفات وغيرها، ولا أدري ما وجه تخصيص هذه الصفات بالذكر دون غيرها.

ولقائل أن يقول إن من الصفات الواجبة التي لا بد منها غير ما تقدم الصبر، ليقدر على تحمل أذى قومه وعنادهم وإساءتهم، وأيضاً التقوى، لأنه محل الاقتداء والتأسي، فإن قيل إن الصبر يدخل في التبليغ لأنه يقتضيه، والتقوى تدخل في الأمانة، فيقال فكذلك التبليغ والأمانة يدخلان في الصدق، أو يقال الصدق والتبليغ داخلان في الأمانة.

وعلى كلٍ فإن ما ذكر من الصفات لا شك في وجوب اتصاف الأنبياء والرسل به، ولكن يجب التنبه إلى أن الصفات الواجبة ليست هي هذه فقط، بل كل ما يقتضيه مقام الرسالة ومعنى الاصطفاء داخل في ذلك.

ولذلك يقول الشيخ رحمه الله تعالى: «**وأجمع أهل الأديان السماوية أن الله تعالى**

---

(١) العقائد السلفية: (٣١٤/١) وانظر المراجع السابقة.

(٢) انظر: تقارير مهمة على الدرر السنية ص: ٦٦، شرح الدرر السنية ص: ٨٠، الشرح الوسط ص: ٧٧.

اصطفى من عباده مَنْ جعلهم واسطة بينه وبين خلقه في تبليغ شرائع، ووهبهم مواهب كالصدق والعصمة وقوة الجنان والفطنة الكاملة ما يؤهلهم لهذا المنصب الشريف»[1].

فذكر هذه الصفات ممثلاً بها، و لم يذكر التبليغ، وهو داخـل في معـنى كـونهم واسطة، وذَكَرَ هنا قُوَّة الجنان أيضاً، وقد ذكر السفاريني رحمه الله تعالى فيما يجب للـنبي من الصفات، أن يكون قوياً قادراً على تحمل أعباء الرسالة، ذا عقل صحيح وفهم رجيح، وعلم بالأمور الدينية، حَسَن الخَلْق والخُلُق، ليسهل عليه تحمل الخلق في مخالطتهم وتعليمهم .... ثم قال: «والحاصل اختصاص النبوة بأشرف أفراد النوع الإنساني من كمال العقـل، والذكاء، والفطنة، وقوة الرأي ...... والسلامة من كل ما نفر عن الاتباع.....»[2].

وأما ما يتعلق بالصفات المستحيلة، فهي كل ما يقابل الواجبة كما تقدمت الإشارة إلى ذلك، فإذا وجبت صفة وجب عدم اتصافه بما يضادها، واستحال ذلك في حقه[3].

أما الصفات الجائزة في حقهم، فهو ما يتصف به سائر البشر مما ليس مخلاً بمقـام النبوة وكمال الأخلاق والأدب.

وفي هذا يقول الشيخ رحمه الله تعالى: «**اعلم أن هؤلاء الرسل هم بشر مثلنـا، وتعتريهم الأحوال البشرية مثلنا، من اللذة، والألم، والـصحة، والـسقم، والحيـاة، والموت، والراحة، والتعب، والحاجة إلى الزواج، والتوالد، والأكل، والشرب.**

كما قال في النظم:

وجائز في حقهم ما قـد عـرض مثل جماعهم وأكل ومـرض»[4]

فإن قيل: فما الحكمة من ذلك، فالجواب:

أولاً: تقدم ما في كون الرسل بشراً من الحكمة والمصلحة، وأنه من الـنعم الـتي

---

(١) تحذير المسلمين ص: ١٢٥، وانظر قريباً من هذا المعنى في: الرد الصريح المبين ص: ١١٩.

(٢) لوامع الأنوار: (٢/٢٦٦-٢٦٧).

(٣) انظر الإحالات عند ذكر الصفات الواجبة، العقائد السلفية: (١/٣٨٣-٣٨٥).

(٤) العقائد السلفية: (١/٣٨٥).

امتن الله بها علينا.

ثانياً: هناك حكم أخرى كثيرة ذكرها الشيخ(١)، ومنها:

١. للتشريع، أي أن حصول ذلك منهم فيه تشريع للأمة، ومثال ذلك آداب النوم والطعام والجماع وأحكامها، وما يتبع ذلك من أحكام الصيد والذبائح ومعاشرة الأهل، وسائر ما يعرض للرجل من أحوال، فإنه يَستفيدُ حُكم ذلك من سيرة النبي صلى الله عليه وسلم من قوله وفعله وإقراره.

٢. لتعظيم أجرهم، أي عند معاناة الأمراض والشدائد ومعاداة الكفار وجهادهم، مع ما في ذلك من اقتداء المؤمنين بهم.

٣. للتسلي عن الدنيا والتنبيه على خسة قدرها عند الله، وفي الحديث: ((لو أن الدنيا تزن عند الله جناح بعوضة لما سقى الكافر منها شربة ماء))(٢)، ولو كان تحصيل الدنيا كرامة للعبد لكان أولى الناس بها أكرمهم على الله تعالى.

٤. وهو أعظم هذه الحكم يقول رحمه الله: «**كما أن فيه التنبيه لتلك الفرق الضالة، التي ألهت الأنبياء والصالحين وعبدوهم وأشركوهم برب العالمين، بأن من تعتريه تلك العوارض البشرية، وخاضعاً للنواميس الكونية لا يصلح أن يكون إلهاً ورباً يلجأ إليه.**

وإذا بطلت عبادة هؤلاء الأصفياء، فمن باب أولى بطلان عبادة من دونهم من الأولياء أو الكواكب والشمس والأحجار والأوثان والقبور .....»(٣).

وهذه لفتة عظيمة من الشيخ، تدل على ما كان عليه من الاهتمام بجانب التوحيد وتحذير الناس مما يضاده من الشرك، حريصاً على تنبيه أهل الغفلة، فلعل هذه الإشارة أن

---

(١) انظر: العقائد السلفية: (٣٨٥/١).

(٢) رواه الترمذي في كتاب الزهد باب ما جاء في هوان الدنيا على الله عز وجل وقال هذا حديث صحيح غريب من هذا الوجه: (٤٨٥/٤)، وروواه ابن ماجة في كتاب الزهد باب مثل الدنيا: (١٣٧٧/٢)، وصححه الألباني في صحيح ابن ماجة برقم: ٣٣٣٤.

(٣) العقائد السلفية: (٣٨٥/١)، الشرح الوسط ص: ٨١، تقارير مهمة ص: ٦٩، وانظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٣٠/١٠).

تقع موقع التنبيه والتحذير، أو تكون سبباً في إيقاظ نائم وتنبيه غافل قد وقع فيما يخالف هذا الأصل العظيم، فرحمه الله تعالى كم كان حريصاً على تصحيح العقائد وتصفيتها من كل شائبة، وهذا التعليق بين أيدينا مثال على ذلك، ومثل هذا في الحقيقة يجب أن يحتذى ويبعث الحمية في قلب القارئ والمتعلم للجد والاجتهاد في نشر التوحيد والدعوة إليه والتحذير من الشرك وأسبابه وذرائعه، والله الموفق والهادي.

أما ما يتعلق بمسألة العصمة فسيكون البحث فيها أولاً في أصل العصمة وثبوتها، وثانياً في بعض الشبه المثارة حول عصمة النبي صلى الله عليه وسلم.

أولاً: في معنى العصمة وثبوتها.

العصمة في اللغة معناها المنع، كما قال تعالى: ﴿قَالَ سَآوِي إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ﴾[1]، وعصمته عن الطعام أي منعه عن تناوله[2].

«**وأما في الشرع: فالعصمة هي حفظ الله لأنبيائه ورسله عن الوقوع في الذنوب والمعاصي**»[3].

وفي تحقيق المراد بالعصمة نزاع طويل كما يقول الشيخ، قال: «**والخلاصة أن المسلمين مجمعون على عصمتهم في باب التبليغ عن الله، بحيث لا يجوز أن يستقر فيه شيء من الخطأ، وأجمعوا على أنهم معصومون عن الكفر قبل الوحي وبعده.**

والحق الذي ندين الله به أنهم معصومون أيضاً من الكبائر قبل البعثة وبعدها، وأما الصغائر فقد يلمون بها إما بطريق التأويل أو النسيان أو الخطأ، ولكن لا يقرون عليها، بل ينبهون عليها فينتبهون، أو يلهمون بالاستغفار فيزاد في درجاتهم»[4].

---

(١) هود: من الآية٤٣

(٢) انظر: مقدمة عصمة الأنبياء ص: ١١، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢٨/١٠).

(٣) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢٨/١٠)، وانظر: مقدمة عصمة الأنبياء.

(٤) العقائد السلفية: (٣١٨/١)، وانظر: (٣٢٩/٢)، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٥٢/١٠، ٥٤، ٢٨)، مقدمة عصمة الأنبياء ص: ١١، تقارير مهمة ص: ◄

بين الشيخ رحمه الله تعالى في هذه العبارة أولاً موطن الإجماع والاتفاق، وثانياً موطن الخلاف، ثم قرر الراجح فيما يراه، وهذا من حسن التأليف والبيان.

فأما موضع الاتفاق فهو عصمة الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم في باب التبليغ عن الله تعالى، وعن الكفر قبل أن يوحى إليهم وبعده.

وحصل الخلاف في عصمتهم من الكبائر والصغائر، وظاهر عبارة الشيخ رحمه الله عصمتهم من الكبائر مطلقاً، أي لا على سبيل العمد ولا على سبيل الخطأ والنسيان والتأويل.

وأما الصغائر فقد بين عصمتهم عن تعمدها، وأنها تقع منهم ولكن إما على سبيل الخطأ أو التأويل أو النسيان.

والذي دلت عليه الأدلة في هذا الباب هو العصمة من الإقرار على الذنب، لا من مجرد وقوعه، بل ربما يقع منهم شيء من الصغائر.

قال شيخ الإسلام: «والقول الذي عليه جمهور الناس وهو الموافق للآثار المنقولة عن السلف إثبات العصمة من الإقرار على الذنوب مطلقاً، والرد على من يقول إنه يجوز إقرارهم عليها، وحجج القائلين بالعصمة إذا حررت تدل على هذا القول»[(١)].

وقال أيضاً: «فإن القول بأن الأنبياء معصومون عن الكبائر دون الصغائر هو قول أكثر علماء الإسلام وجميع الطوائف حتى إنه قول أكثر أهل الكلام، كما ذكر أبو الحسن الآمدي أن هذا قول أكثر الأشعرية، وهو أيضاً قول أكثر أهل التفسير والحديث والفقهاء، بل هو لم ينقل عن السلف والأئمة والصحابة والتابعين وتابعيهم إلا ما يوافق هذا القول ....» ثم قال: «وإنما نُقِل ذلك القول في العصر المتقدم عن الرافضة، ثم عن بعض المعتزلة، ثم وافقهم عليه طائفة من المتأخرين وعامة ما ينقل عن جمهور العلماء أنهم غير معصومين عن الإقرار على الصغائر، ولا يقرون عليها؛ ولا يقولون إنها لا تقع بحال ....»[(٢)].

٦٦، الشرح الوسط ص: ٧٧-٢٧٨، شرح الدرر السنية ص: ٨٠.

(١) الفتاوى: (١٠/٢٩٣).

(٢) الفتاوى: (٤/٣١٩-٣٢٠).

والدليل على ذلك ما حكاه الله تعالى عنهم كقوله تعالى: ﴿قَالا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾(١)، وقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾(٢)، وقوله تعالى: ﴿فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعاً وَأَنَابَ * فَغَفَرْنَا لَهُ ذَلِكَ وَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا لَزُلْفَى وَحُسْنَ مَآبٍ﴾(٣)، وغير ذلك من الآيات.

وقد نص الشيخ على أن مثل هذه الآيات دليل على وقوع الصغائر من الأنبياء، ولكنه قرر أن ذلك لا يكون إلا بطرق التأويل أو النسيان أو الخطأ، وأنهم لا يقرون على ذلك، بل ينبهون عليها فينتبهون ويلهمون بالاستغفار.

وقد تقدم في كلام شيخ الإسلام رحمه الله تعالى تقرير كونهم لا يقرون عليها، بل يسارعون إلى التوبة والاستغفار، ويدل على ذلك أيضاً أن الله تعالى لم يذكر في القرآن شيئاً من ذلك عن نبي من الأنبياء إلا مقروناً بالتوبة والاستغفار(٤)، وفي الآيات السابقة ما يدل على هذا.

وأما حصر ذلك بأنه لا يكون إلا على سبيل التأويل والخطأ والنسيان فهو مخالف لظاهر النصوص، ثم إن ما كان على سبيل التأويل والخطأ والنسيان فإنه لا يكون ذنباً ولا معصية، فكيف يكون محل عتاب.

وقد ذهب إليه الشيخ، وهو القول المعروف عن الأشاعرة، أي اعتقادهم وجوب عصمة الأنبياء من الصغائر مطلقاً هو الذي دفعهم إلى التمحل في تأويل النصوص بما يخالف ظاهرها، بل يخالف المنقول عن السلف وما عليه جمهور الأمة، كما يقول شيخ الإسلام، ومما قال أيضاً في وصف مثل هذه التأويلات:

«وهذا القول يقوله طوائف من أهل البدع والكلام والشيعة وكثير من المعتزلة وبعض الأشاعرة، وغيرهم ممن يوجب عصمة الأنبياء من الصغائر، وهؤلاء فروا من شيء

(١) الأعراف:٢٣.

(٢) هود:٤٧.

(٣) ص: من الآية٢٤-٢٥.

(٤) انظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام: (٢٩٦/١٠).

ووقعوا فيما هو أعظم منه، في تحريف كلام الله عن مواضعه.

وأما السلف قاطبة من القرون الثلاثة الذين هم خير القرون وأهل الحديث والتفسير، وأهل كتب قصص الأنبياء والمبتدأ وجمهور الفقهاء والصوفية وكثير من أهل الكلام كجمهور الأشعرية وغيرهم وعموم المؤمنين فعلى ما دل عليه الكتاب والسنة مثل قوله تعالى: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾[1] وقوله: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾[2] ......»[3].

وإثبات ذلك مع ما فيه من موافقة النصوص والوقوف عندها؛ فهو أيضاً لا يُخِل بمقام الرسالة والنبوة، ولا يناقض الأمر بالتأسي بهم والاقتداء بهم كما يقوله من منع ذلك مطلقاً أو منع تعمده.

وكما يقال في الجواب عمن قال بمنع وقوع الصغائر مطلقاً يقال في الجواب عمن ذهب إلى تأويلها بمثل تلك التأويلات السابقة، لأن حقيقة هذه التأويلات هو نفي ما دلت عليه النصوص من معنى المعصية والذنب، وهو فحوى قول من قال بمنع ذلك مطلقاً، فحقيقة القولين ومؤداهما واحد، وما كان جواباً عن أحدهما فهو في معنى الجواب عن القول الآخر.

وقد أجاب الشيخ رحمه الله عن شبهة قول من قال بمنع وقوع الصغائر من الأنبياء مطلقاً، وذِكْرِ بعض احتجاجهم فقال في ذكر بعض من قال بذلك وما ذهبوا إليه من تأويل تلك الآيات: «**منهم القاضي عياض والسبكي وكثير من المتكلمين، والشيعة الإمامية**.

وأجابوا عما استند إليه الأولون –أي من الآيات– بأجوبة منها:

١. أنها لم تكن معصية حقيقية، وإنما هي بالنسبة لعلو منصبهم عدت سيئة.

---

(١) طـه: من الآية١٢١.

(٢) الأعراف: من الآية٢٣.

(٣) مجموع الفتاوى: (٢٠/٨٨-٨٩).

٢. وفي بعضهم بأنها كانت قبل الرسالة»[١].

٣. وأن ذلك يُخل بمقام الرسالة ويغضُّ من منصبهم.

٤. وأنه يخالف الأمر بالتأسي والاقتداء بهم، وينفر عن ذلك[٢].

ولا شك في بطلان هذه التأويلات ومناقضتها للنصوص كما تقدمت الإشارة إلى ذلك، ولذا يقول شيخ الإسلام: «وهذه النصوص لا ترد إلا بنوع تحريف الكلم عن مواضعه، والمخطئ والناسي إذا كانا مكلفين في تلك الشريعة فلا فرق[٣]، وإن لم يكونا مكلفين امتنعت العقوبةُ، ووصفُ العصيان، والإخبارُ بظلم النفس، وطلبُ المغفرة والرحمة»[٤].

وقل مثل ذلك فيما إذا كان ذلك قبل النبوة، فإنه لا تكليف حينئذٍ إلا على قول المعتزلة بالتحسين والتقبيح العقلي وملازمة الثواب والعقاب قبل ورود الشرع وهو باطل.

وإذا لم يكن هناك تكليف قبل النبوة ولا مع النسيان والخطأ والتأول امتنع وصف ذلك بأنه معصية وذنب وخطيئة وظلم، وهو خلاف ما نصت عليه الآيات والأحاديث.

وأما دعوى الإخلال بمقام النبوة ومعارضته للأمر بالاقتداء والتأسي، فقد رده الشيخ بقوله: «**فإن ذلك مردود بأنهم لا يُقَرُّون على الخطأ كسائر الناس، بل يُلهمون بالإنابة فوراً ويزاد في رتبهم، وعند ذلك أي محذور يبقى، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ﴾[٥] فكأن المانعين لم يفقهوا لهذا، وهو أن الله يحبهم على ذلك، وقد حكموا بسد هذا الباب، وما فقهوا ما قال الله تعالى: ﴿فَأُوْلَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَحِيماً﴾**[٦].

---

(١) العقائد السلفية: (٣١٨/١-٣١٩)، وانظر: تقارير مهمة ص: ٦٧، الشرح الوسط ص: ٧٩-٨٠.

(٢) انظر: المصادر السابقة.

(٣) أي بينهما وبين المتعمد.

(٤) مجموع الفتاوى: (٨٩/٢٠).

(٥) البقرة: من الآية٢٢٢.

(٦) الفرقان: من الآية٧٠.

وقولهم «قد أمرنا بالتأسي بهم» هو أن يكون حجة عليهم أقرب من عكسه، لأنهم بتوبتهم واستغفارهم يجب علينا التأسي بهم إذا وقعنا في الذنوب، وهذا تشريع للأمة كي يقتدوا بهم.

كما أن فيه من الحِكم تخفيف غلواء الذين يؤلهون الأنبياء والمرسلين، فقد ابتلاهم بما يوجب عليهم الرجوع معترفين وسائلين العفو والغفران.

فكيف يصح لمخلوق أن يؤلههم ويعبدهم، فإن الإله لا يَطلب الاستغفار والتوبة، ولا يُبتلى بالمصائب، فعلى عقولهم العفاء والدمار»(١).

فهذه أربعة أجوبة سديدة في رد شبهة من قال بوجوب عصمتهم من الصغائر مطلقاً مخالفاً بذلك ظاهر الأدلة الشرعية، كما هي أيضاً جوابٌ سديدٌ لمن تأول ذلك على غير ظاهره فحمله على النسيان، أو قبل النبوة، أو التأويل، أو ما شابه ذلك.

وقد ختم الشيخ هذه الأجوبة بالإشارة إلى تلك الحكمة العظيمة من ذلك، وهذا يدل على اهتمامه الكبير بشأن التوحيد وإقامة الحجة عليه ولفت الأنظار إلى عظيم شأنه وإلى ضلال من وقع في الشرك تحذيراً عنه وتنفيراً منه، كيف لا وهو أعظم شيء نهى الله عنه، ولأجله كانت الخصومة بين الأنبياء وأممهم، وكل داعية إلى الله مخلص في دعوته يرى ما وقع الناس فيه من الشرك والضلال والبدع فإنه سيفرغ وسعه في إنكار ذلك على قدر الطاقة، وبما يناسب الحال ويسعى أن يكونَ سبباً في بيان الحق وكشف الباطل، والله الهادي والموفق.

وأحب أن أشير هنا قبل الانتقال من هذا المبحث، إلى أن الشيخ رحمه الله تعالى نقل عن التفتازاني قوله: «**وأما الصغائر فيجوز عمداً عند الجمهور خلافاً للجبائي وأتباعه، ويجوز سهواً بالاتفاق ....**».

---

(١) العقائد السلفية: (٣١٩/١)، وانظر: تقارير مهمة ص: ٦٧-٦٨، الشرح الوسط ص: ٧٩-٨٠، وانظر: مجموع الفتاوى: (٢٩٢/١٠ وما بعدها، ٣٠٤-٣١٦)، (١٦٨/٤-١٦٩)، (١٤٨/١٥-١٥٠)، (٨٨/٢٠-٨٩).

وقول التفتازاني هذا في شرح العقائد النسفية[1]، وهذا القول في الحقيقة مقلوب، فإن قول الأشاعرة وهو المراد بالجمهور في كلام التفتازاني هو منع الصغائر عمداً لا سهواً، وقول الجبائي من المعتزلة هو جواز ذلك عمداً.

وتقرير نسبة الأقوال على هذا الوجه هو الصحيح كما تقدم في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى، وقد نص على ذلك التفتازاني نفسه في شرح المقاصد حيث يقول: «والمذهب عندنا منع الكبائر .... والصغائر عمداً لا سهواً، لكن لا يُصِرون ولا يُقَرون، بل ينبهون فينتبهون، وذهب إمام الحرمين منا وأبو هاشم من المعتزلة إلى تجويز الصغائر عمداً ....»[2] ثم ذهب يرد على المعتزلة على طريقته التي محصلها رد النصوص وتحريفها كما هو شأن المتكلمين، يعتقدون ثم يستدلون، فإن وافق هواهم وإلا ذهبوا في تحريفه كل مذهب.

والمقصود هنا التنبيه على ما في هذا المنقول من الخطأ، وقد تقدم تقرير المسألة بما فيه الكفاية إن شاء الله تعالى.

ثانياً: في ذكر جهود الشيخ رحمه الله في نفي الشبه المثارة حول عصمة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم.

تقدمت الإشارة إلى أن الشيخ رحمه الله قرر أن وقوع الصغائر من الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم لا يكون إلا نسياناً أو تأويلاً أو خطأ.

ولأجل ذلك فقد سلك رحمه الله تعالى تبعاً لغيره من المفسرين تأويل كثير من النصوص على هذا المسلك، كما في قصة آدم ونوح وداود وغيرهم صلوات الله وسلامه عليهم وعلى سائر الأنبياء والمرسلين[3]، وقد تقدم أن هذا خلاف ما دلت عليه ظواهر النصوص.

---

(١) ص: ١٠٢ طبعة المكتبة الإمدادية كويتا باكستان.

(٢) (٥/٥١).

(٣) انظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٠/٩٢-٩٤، ٦٦-٦٨، ٧٩-٨٠)، مقدمة عصمة الأنبياء في الكتاب والسنة.

وأما ما قد يظنه بعض الجهلة، أو من ضل في فهم بعض النصوص ذنباً لهم أو قادحاً في رسالتهم ونبوتهم، فإن بيان الحق في ذلك وبيان المعنى الصحيح للنصوص والدفع عن مقام الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم فهو من أعظم القربات والأعمال الصالحة، لاسيما إن كان الرد على من يريد أن يشوه مقام النبوة من أعداء الإسلام، وللشيخ رحمه الله تعالى في ذلك جهود مشكورة.

فقد تعرض للجواب على ثمانية شبه أثيرت حول النبي صلى الله عليه وسلم[١]، وكذلك تكلم على الشبهة التي ذكرها بعضهم في قصة موسى عليه الصلاة والسلام مع ملك الموت[٢]، والكذبات التي نسبت لإبراهيم عليه الصلاة والسلام[٣]، وحديث: ((نحن أولى بالشك من إبراهيم))[٤]، وما ذكر في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحاً جَعَلا لَهُ شُرَكَاءَ﴾[٥][٦]، وما ذكر في قصة يوسف[٧] عليه وعلى سائر الأنبياء الصلاة والسلام.

ولأجل الاختصار فسوف نعرض لرده رحمه الله على بعض الشبه المثارة حول مقام خاتم الأنبياء والمرسلين صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

الشبهة الأولى:

قال رحمه الله تعالى: «**يظن بعض الناس أن ظاهر بعض الآيات القرآنية يخل بمقام عصمة سيدنا ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ**

---

(١) انظر: العقائد السلفية: (١/٣٢٠-٣٤٠ وما بعدها)، كشف الشبهات وحل المشكلات: (٢/٧٠)، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٠/٣٢-٤٣).

(٢) انظر: كشف الشبهات وحل المشكلات: (٣/١٦٨-١٧٥).

(٣) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٠/٨١).

(٤) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٠/١٨-١٩).

(٥) الأعراف: من الآية١٩٠.

(٦) كشف الشبهات ص: ٣٥.

(٧) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٠/٦٣-٨١).

ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[1]»[2].

وخلاصة الشبهة التي تعلقوا بها أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قرأ سورة النجم حتى بلغ قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى * وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى﴾[3] ألقى الشيطان على لسانه: "تلك الغرانيق العلى وإن شفاعتهن لترجى" فقال مشركو قريش إنه ذكر آلهتنا بخير فسجد وسجدوا معه.

قالوا: وهذا معناه تسلط الشيطان على قراءة النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا ينافي العصمة ويرفع الوثوق بما يبلغه للعباد.

والجواب عن هذه الشبهة كما قرره الشيخ رحمه الله:

١. إن الشيطان لا يستطيع أن يتسلط على الأتقياء الصالحين المخلصين في أعمالهم لرب العالمين، بنص قول الله تعالى إخباراً عن الشيطان: ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ * إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ﴾[4] وقوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾[5] فكيف بالرسول محمد صلى الله عليه وسلم الكريم العظيم؟!

٢. إن الرسول صلى الله عليه وسلم أجل وأعظم من أن يغويه الشيطان أو يتسلط عليه، لأن عصمة الأنبياء ثابتة عقلاً ونقلاً، ومجمع عليها عما يخل بمقامهم العظيم ومنصبهم الشريف.

٣. إن «**هذه القصة التي رويت فيها للعلماء قولان.**

الأول: أنَّ ليس لها أصل بتاتاً، وما روي من الأحاديث كلها من قبيل الموضوع والضعيف، لا يثبت لها سند متصل ...... فإن قيل: كيف يستقيم هذا الجواب وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى

---

(١) الحج:٥٢.

(٢) العقائد السلفية: (٣٢١/١).

(٣) النجم:١٩-٢٠.

(٤) ص:٨٢-٨٣.

(٥) الحجر:٤٢.

الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾.

فالجواب وهو القول الثاني:

إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يتلفظ بتلك الكلمات لا عمداً ولا سهواً ولا خطأ ولا نسياناً، وإنما ألقاها الشيطان في بعض سكتاته صلى الله عليه وسلم محاكياً نغمة الرسول صلى الله عليه وسلم، بحيث يظن من دنا منه أنه من قوله صلى الله عليه وسلم، وأشاعها، ويؤيد هذا ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير قوله ﴿تَمَنَّى﴾ بـ "تلا" و"قرأ"، واستحسن هذا القول أكثر المحققين ...... ويؤيد ذلك أن في سياق الآيات ما يبين أن ليس لما قالوه أصل، لأن الله تعالى يقول بعد ذلك: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى﴾(1) ......

فكيف تتفق معاني هذه الآيات مع قولهم إنه صلى الله عليه وسلم قال "تلك الغرانيق العلى وإن شفاعتهن لترجى"، فهذا مدح وذاك ذم، وهذا تناقض، والقرآن منزه عن ذلك.

وهذا هو الجواب عما يقال كيف لا يكون للقصة أصل وهذه الآية تقول: ﴿لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً﴾(2) وقد ذكرت سابقا أن الإلقاء كان من الشيطان، لا من الرسول والآية الكريمة تنسب الإلقاء للشيطان» (3).

وبعد أن ذكر الشيخ ما تقدمت خلاصته، أشار إلى أن الشيخ الألباني له رسالة مستقلة في ذلك، سماها "نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق" فقال: «**أورد للقصة عشرة**

(1) النجم:٢٣.

(2) الحج: من الآية٥٣.

(3) العقائد السلفية: (١/٣٢١-٣٢٤)، وانظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٠/٣٢-٤٣).

طرق، وبين أنها ضعيفة، وبعضها مرسل، والمرسل لا تقوم به حجة، وحقق الموضوع بطريقة أهل الحديث، وبطريق المعقول، وهي رسالة نفيسة حرية بالمراجعة في هذا الموضوع»(١).

ويؤيده قول ابن كثير رحمه الله: «ولكنها من طرق كلها مرسلة، و لم أرها مسندة من وجه صحيح، والله أعلم»(٢).

الشبهة الثانية:

حول قوله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى * أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى﴾، قالوا فعاتبه الله على إعراضه عن ابن أم مكتوم، أي فهذا يلزم منه الطعن عليه صلوات الله وسلامه عليه.

«والجواب: مع التسليم أن الخطاب مع النبي صلى الله عليه وسلم لكن لا نسلم كونه ذنباً.

بيانه أن الله تعالى وصف نبيه صلى الله عليه وسلم بحسن الخلق، فقال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾(٣) وقال تعالى: ﴿وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ﴾(٤) وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾(٥)، فلما ظهر منه في بعض الأوقات النادرة خلافه عاتبه عليه وعرفه أن ذلك غير لائق، فيكون ذلك من باب ترك الأولى .....»(٦).

الشبهة الثالثة:

«ومما يوهم ظاهره ما يخل بعصمة النبي صلى الله عليه وسلم قوله تعالى:

---

(١) العقائد السلفية: (٣٢٤/١)، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٤٣/١٠).

(٢) تفسير القرآن العظيم: (٢٢٢/٣).

(٣) القلم:٤.

(٤) آل عمران: من الآية١٥٩.

(٥) الأنبياء:١٠٧.

(٦) العقائد السلفية: (٣٢٤/١-٣٢٥)، وانظر: تفسير ابن كثير: (٤٧١/٤)، تفسير القرطبي: (١٨٥/١٩-١٨٦)، فتح القدير ص: ١٨٩٢.

﴿وَوَجَدَكَ ضَالاً فَهَدَى﴾[1].

ذكر المفسرون أقوالاً عديدة، والصواب منها إن شاء الله تعالى قولان:

الأول: ووجدك ضالاً عما أنت عليه اليوم، فهداك إلى توحيده ونبوته[2].

الثاني: وجدك ضالاً عن معالم النبوة وأحكام الشريعة، فهداك إليها.

ويؤيد هذين القولين قول الله تعالى في سورة هود: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلا قَوْمُكَ مِنْ قَبْلِ هَذَا فَاصْبِرْ إِنَّ الْعَاقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ﴾[3] وقال تعالى في سورة يوسف: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ﴾[4]»[5].

وقال ابن كثير: «﴿وَوَجَدَكَ ضَالاً فَهَدَى﴾ كقوله: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحاً مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلا الْأِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُوراً نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾[6]»[7]، والمراد أنك ما كنت تدري عن تفاصيل هذه الشرائع التي أوحيت إليك.

وهناك شبه أخرى نتركها خشية الإطالة، قد تعرض الشيخ للجواب عنها، حماية لجناب النبي صلى الله عليه وسلم أن يقدح فيه ولو بسوء فهم، ومن الشبه التي أجاب عنها وبين بطلانها ما ادعاه بعض المستشرقين حول تعدد أزواجه صلوات الله وسلامه عليه حقداً منهم وظلماً وعدواناً، وهذا سيأتي بيانه في الباب العاشر إن شاء الله تعالى، في فصل مستقل نذكر فيه بيان عدائهم وكيدهم، وجهود الشيخ رحمه الله في الرد عليهم وإبطال

---

(١) الضحى:٧.

(٢) في الأصل «وثبوته».

(٣) الآية:٤٩.

(٤) الآية:٣.

(٥) العقائد السلفية: (٣٢٥/١-٣٢٦)، وانظر: تفسير القرطبي: (٨٧/٢٠-٩٠)، وفتح القدير ص: ١٩٤٧.

(٦) الشورى: من الآية٥٢.

(٧) (٥٢٥/٤).

كيدهم ومكرهم[1]، والله تعالى الموفق والهادي، والحمد لله رب العالمين.

(١) انظر ص: ١٣٩٣.

المبحث الخامس: جهوده في بيان الوحي وأقسامه والرد على من أنكره.

إن من أصول الإيمان بالرسالة والنبوة الإيمان بالوحي، ولذلك ذهب بعض من أنكر الرسل والرسالات إلى إنكار الوحي، وقبل أن نشرع في بيان الأدلة على إمكان الوحي والرد على الملحدين النافين له، نبين ما قرره الشيخ رحمه الله تعالى في بيان معنى الوحي وأقسامه.

قال الشيخ رحمه الله في تعريفه لغة:

«**الوحي مصدر وحى إليه، من باب وعد، وأوحى إليه بالألف مثله ومصدره الإيحاء، وهو قليل الاستعمال، وبعض العرب يقول وحيت له ووحيت إليه وأوحيت له، ولغة القرآن الفاشية أوحى بالألف مع التقييد بإلى، .... يقال: وحيت إليه بالشيء وحياً وأوحيت، وهو أن تكلمه بكلام يفهمه عنك ويخفى على غيره، بأن يكون على سبيل الرمز والتعرض أو بصوت مجرد عن التركيب أو نحو ذلك.**

وزيادة على ذلك قد يطلق على الرسالة، والأمر، وكل ما ألقيته على غيرك، والرؤيا الصادقة، وغلب استعماله فيما يلقى إلى الأنبياء من عند الله .....»[(١)].

وقال أيضاً إن العرب أطلقته بمعنى الإعلام السريع الخفي، كما أطلقته على إلقاء الشيء على الغير، وعلى الإلهام والإشارة، وأُطلق في القرآن والسنة على ما يأتي من الأقسام[(٢)]، أي أقسام الوحي التي ذكرها رحمه الله تعالى وهي ستة، كما سيأتي.

وقال ابن فارس: «الواو والحاء والحرف المعتل أصل يدل على إلقاء علم في خفاء، أو غيره، إلى غيرك، فالوحي الإشارة، والوحي الكتاب والرسالة، وكل ما ألقيته إلى غيرك حتى عَلِمَه، فهو وحي كيف كان»[(٣)].

---

(١) العقائد السلفية: (٢/٢٣).

(٢) انظر: تقارير مهمة على الدرر السنية ص: ٧٧، الشرح الوسط ص: ٨٩، الرد الشافي الوافر ص: ٧٩-٨٠، وانظر: لسان العرب: (١٥/٢٣٩)، القاموس المحيط ص: ١٢٠٧.

(٣) معجم مقاييس اللغة ص: ١٠٨٥.

وأما الوحي في الشرع فقد ذكر الشيخ رحمه الله أنه على ستة أقسام[1]:

«**١- الرؤيا الصادقة، فكان** [أي النبي صلى الله عليه وسلم] **لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح، كما في صحيح البخاري من حديث الحارث بن هشام.**

والمدة التي كان يوحى إليه في المنام ستة أشهر إلى أن استعلن له جبريل».

وحديث الحارث بن هشام أنه قال: يا رسول الله كيف يأتيك الوحي، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((أحياناً يأتيني مثل صلصلة الجرس، وهو أشده علي، فيفصم عني وقد وعيت عنه ما قال، وأحياناً يتمثل لي الملك رجلاً فيكلمني فأعي ما يقول))[2].

وليس فيه ذكر الرؤيا، والذي فيه ذكر الرؤيا الصادقة هو الحديث الذي بعده، وهو حديث عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت: (أول ما بُدئ به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح ....) الحديث.

وهذا الحديث هو الذي يصلح شاهداً للنوع الأول من الوحي، وهو الرؤيا الصادقة أو الصالحة روايتان.

قال ابن حجر العسقلاني: "وحكى البيهقي أن مدة الرؤيا كانت ستة أشهر" [3].

وحديث الحارث بن هشام فيه الدلالة على القسم الثالث والرابع من أقسام الوحي الآتي ذكرها إن شاء الله.

«**٢- ما كان الملك يلقي في روعه** [أي النبي صلى الله عليه وسلم] **من غير أن يراه، كما قال صلى الله عليه وسلم:** ((**إن روح القدس نفث في روعي أنه لن تموت**

---

(١) انظر هذه الأقسام في: العقائد السلفية: (٢/٢٦-٢٨)، تقارير مهمة ص: ٧٧-٨٠، الشرح الوسط ص: ٨٩-٩٣.

(٢) رواه البخاري في كتاب بدء الوحي، وهو ثاني حديث في صحيحه بعد حديث عمر بن الخطاب: ((إنما الأعمال بالنيات)).

(٣) انظر: فتح الباري: (١/٣٦).

نفس حتى تستكمل رزقها، فاتقوا الله وأجملوا في الطلب))[1] وهذا بمعنى الإلهام.

وهذان القسمان لا يختصان بالأنبياء، بل وقع ويقع لغيرهم، ومن الثاني قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّ مُوسَى أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾[2]......».

٣- أن يتمثل الملك رجلاً ويخاطب النبي صلى الله عليه وسلم، وتقدم أن الملائكة أعطوا القدرة على التشكل، قال الشيخ: «**ولا معنى لأن تنكر[3] ذلك قياساً على ما تعلمه من نفسك، فإنك لا تعرف إلا أحكام عالمك، ومن الغلط البين والجهل الثابت أن تحكم بأحكام عالم على عالم آخر**»[4].

«**٤- أنه كان يأتيه مثل صلصة الجرس، والمعنى أنه صوت كالصلصلة المتصلة المتداركة التي تسمع من الجلاجل ونحوها، ليس بكلام مؤلف من الحروف**».

وفي النهاية لابن الأثير: «الصلصة صوت الحديد إذا حُرِّك، يقال صَلَّ الحديد وصَلْصَل»[5].

وقال الحافظ ابن حجر: «في الأصل صوت وقوع الحديد بعضه على بعض، ثم أطلق على كل صوت له طنين، وقيل هو صوت متدارك لا يدرك في أول وهلة»[6].

قال الشيخ: «**والأقرب أن سببه وجود الملائكة ....**» و لكن ظاهر حديث الحارث ابن هشام يدل على أنه نفس الوحي.

«**٥- أن يكلمه الله من وراء حجاب بلا واسطة ملك كما كلم موسى عليه السلام على جبل الطور، ونبينا ليلة الإسراء والمعراج.**

---

(١) رواه الحاكم في المستدرك (٤/٢) من حديث جابر رضي الله عنه، وقال صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، وأخرجه البيهقي في سننه (٢٦٤/٥)، وروى أيضا من حديث ابن مسعود وحذيفة رضي الله عنهم.

(٢) القصص: من الآية٧.

(٣) في الأصل "ننكر".

(٤) انظر: المصادر السابقة.

(٥) (٤٦/٣).

(٦) فتح الباري: (٢٧/١).

٦- أن يرى الملك في صورته التي خلق عليها، له ستمائة جناح، فيوحي ما شاء الله أن يوحيه إليه، وهذا وقع له مرتين، مرة بعد فتور الوحي وقبل تتابعه، والمرة الأخرى ليلة الإسراء كما قال تعالى في سورة النجم: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى* عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى﴾[١].

وهذه الأقسام كلها تندرج تحت قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْياً أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾[٢].

بيانها أن قوله ﴿إِلَّا وَحْياً﴾ دخل تحته القسم الأول والثاني، ﴿أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ دخل تحته القسم الخامس، وبقية الأقسام تحت قوله ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً﴾».

ثم أشار رحمه الله إلى بعض الأقسام الأخرى التي فيها ضعف، فقال: «**وزاد بعضهم أقساماً أُخر تركناها لضعفها، والصواب ما ذكرناه، كما ذكرها العلامة ابن القيم في زاد المعاد**»[٣].

وهذا التقسيم الذي ذكره الشيخ رحمه الله تعالى هو تقسيم للوحي باعتبار تلقي النبي صلى الله عليه وسلم له ووصوله إليه.

وقد ذكر رحمه الله تعالى تقسيماً آخر يقسم الوحي فيه إلى قسمين، وذلك باعتبار اللفظ والمعنى، فقال ضمن رده على من ينكر حجية السنة وينكر أنها من الوحي الإلهي:

«**إنه من المتفق عليه أن الوحي قسمان:**

قسم أوحي إليه بلفظه ومعناه، وهو القرآن بواسطة جبريل الأمين[٤].

والثاني أوحي إليه بالمعنى فقط، بالإلهام وغيره من طرق الوحي، وهو الأحاديث، فالمعنى من الله واللفظ من الرسول صلى الله عليه وسلم»[٥].

---

(١) النجم:١٣-١٤.

(٢) الشورى:٥١.

(٣) العقائد السلفية: (٢٨/٢).

(٤) ومما هو أيضاً من الوحي لفظه ومعناه الأحاديث القدسية.

(٥) حكم التقليد والتمذهب ص: ١١١، وانظر: سبيل الجنة ص: ١١، العقائد السلفية: ◄

وهذا التقسيم فيه إظهار لمترلة السنة ومكانتها من الدين، وسيأتي لذلك مزيد بسط في الباب السابع إن شاء الله تعالى[1].

وبما تقدم ذكره تتبين لنا جهود الشيخ في بيان معنى الوحي وأقسامه، ومن ثم ننتقل إلى بيان جهوده في الرد على من أنكر حصول الوحي من أهل الإلحاد والعناد، وقد فند الشيخ رحمه الله تعالى شبههم واستبعادهم لذلك، وأشار في مقدمة ذلك إلى أثر الغزو الفكري في إفساد كثير من مدارس ومعاهد المسلمين، حتى انتشرت بعض الأفكار المسمومة، وأظهر كثير ممن تأثر بذلك الإلحاد والطعن في الديانات، وإنكار الرب عز وجل، بينما اتصف البعض بالحذق والمكر، فأظهر المصانعة في ذلك، ولكنه طعن في كثير من العقائد الصحيحة، كإنكار وجود الجن، والملائكة، أو فرضية الصلاة أو الصيام.

ومن آراء الملحدين ما فاه به الكثير منهم: أن الاعتقاد بوحي مترل من السماء بواسطة ملك إلى رسول من البشر، من الأمور التي لا يستسيغها العقل .....

قال: «**فيقال لهؤلاء: إن كنتم تعجبون من إنسان يرى الملائكة ويكلمهم، أو من صوت يسمعه ولا تسمعونه، فإنا نعجب منكم أشد من عجبكم بهذا، فإننا نفهم أنه لو ساغ مثله**[2] **في عصور الجاهلية الأولى ما كان ليسوغ اليوم، وقد ملئت الأرض بالآيات العلمية التي تفسر لعقولنا تلك الحقائق الغيبية**»[3].

ثم شرع رحمه الله ببيان بعض الأوجه التي هي أدلة وبراهين عقلية على إثبات الوحي.

وقوله هنا «**تفسر لعقولنا**» المراد أنها تقرب لها الفهم لذلك والإيمان والإقرار به، وإلا فما ذكر من بعض المخترعات أو المكتشفات ليس فيها ما يبين حقيقة الوحي وكيفيته، ولا يصح أبداً أن نقيس عالم الغيب على ما نشاهده وما نحسه في عالم الشهادة،

(٥٠٥/٢)، محاضرات ص: ٦١.

(١) انظر ص: ٩٨٣ وما بعدها.

(٢) أي مثل هذا الفهم، بل ضعف الفهم والتصور.

(٣) العقائد السلفية: (٢٩/٢).

فإن هذا القياس من أكبر أسباب الضلال التي ضلت بها الفرق الإسلامية، سواء في هذا الباب أو غيره من أبواب الاعتقاد ومسائله، كالأسماء والصفات، والقدر، والحكمة والتعليل، وغيرها.

والمقصود هنا بيان بعض الأوجه التي قررها الشيخ رحمه الله في الرد على من ينكر الوحي ووصفها بقوله: «**وإلى القارئ عدة أدلة حسية وعقلية لا يمكن لأحد أن ينكرها، بل تقسر الخصم والمجادل على الإقرار بها**»[(١)].

وملخص هذه الأوجه[(٢)]:

١- أن عقول الملايين من البشر من أتباع الأنبياء –بما فيهم من علماء وأدباء وفلاسفة وعظماء وعامة وسوقة وشعراء- قد آمنوا بوقوع الوحي على أنبيائهم وقبلته عقولهم، ولم تمانع في ذلك.

٢- أن كل ما عند المانعين أن العلم لا يثبته وهذا ليس فيه دليل، لأن ليس كل ما لم يصل إليه العلم غير موجود، بل العلم نفسه يكذب ذلك، فقد كنا نجهل الميكروبات منذ زمن قريب، أفكان جهلنا بها موجباً لعدم وجودها؟! وقد تقرر في أصول العلوم أن عدم الدليل ليس دليلاً على عدم المدلول.

٣- أن من الوحي ما هو عبارة عن إلقاء الملك في روع النبي صلى الله عليه وسلم، وهو عبارة عن الإلهام، ومثل هذا قد يقع لغيرهم، وهذا أمر معلوم وملموس.

٤- أن من الوحي أيضاً الرؤيا الصادقة، وهي موجودة في كل أمة، ولا أحد ينكرها.

«**والخلاصة أن من آمن بالله رباً، إيماناً صادقاً، وآمن بعالم الغيب، سهل عليه الإيمان بالوحي، بل ولا مناص له من ذلك، لأن سعادة البشر ونظامه مرتبان على الرسالة والنبوة، وقد سبق بيان حاجة البشر إلى الرسالة**»[(٣)].

---

(١) العقائد السلفية: (٢/٢٩).

(٢) انظر هذه الأوجه وغيرها في: العقائد السلفية: (٢/٣٠-٣٢)، الشرح الوسط ص: ٨٧-٨٩، تقارير مهمة ص: ٧٤-٧٦.

(٣) العقائد السلفية: (٢/٣٢).

وكما تصدى رحمه الله للرد على من ينكر أمر الوحي أصلاً، فقد تصدى أيـــضاً لبعض المستشرقين الذين تعلقوا ببعض الشبه في فزعموا عدم حصول الوحي للنبي صلى الله عليه وسلم، وستأتي الإشارة إليها والجواب عنها في الباب العاشر إن شاء الله تعـــالى[1]، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) انظر ص: ١٣٩٩.

المبحث السادس: جهوده في بيان المعجزة والكرامة، والفرق بين الأنبياء وغيرهم من الفلاسفة والكهان.

ذكر الشيخ رحمه الله تعالى أنه لم يختلف المسلمون من السلف والأشعرية والمعتزلة وغيرهم في حصول الآيات، والخوارق للعادات، للأنبياء عليهم الصلاة والسلام، ولا سيما لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم[(١)] و «**أن من ينكر المعجزات لا شك أنه لا يؤمن برسل الله ولا بكتبه المنزلة**»[(٢)] وأنها في مجملها متواترة[(٣)].

وقد كثر في كلام المتأخرين والمصنفين التعبير عن آيات الأنبياء بلفظ المعجزة، وهو لفظ أحدثه المتكلمون لما خاضوا في هذا الباب، وذلك أنهم جعلوا خرق العادة والإعجاز هو الدليل على صدق النبي، ولذلك سمو هذه الآيات بالمعجزة، ففي ذلك يقول الشيخ رحمه الله:

«**كلمة المعجزة لم ترد في القرآن ولا في السنة، ولكن في القرآن الكريم الآيات، وفي لسان السلف بلفظ الآيات أو دلائل النبوة، ولفظ المعجزة من اختراع المتكلمين**»[(٤)].

وقد بين الشيخ رحمه الله تعريفهم للمعجزة، وتناوله أيضاً بشيء من النقد فقال: «**والمعجزة في تعريف علماء الكلام، أمر خارق للعادة، مقرون بالتحدي، مع عدم المعارضة**» كذا قال في العقائد السلفية[(٥)] وزاد في الأدلة الساطعات: «**يظهر على يد مدعي النبوة**»[(٦)]، والمراد بالتحدي هو دعوى النبوة.

---

(١) انظر: الأدلة الساطعات ص: ٩٩.

(٢) الأدلة الساطعات ص: ١٠٧.

(٣) انظر: الأدلة الساطعات ص: ١٠٥.

(٤) الأدلة الساطعات في إثبات المعجزات والكرامات ص: ١٠٠، وانظر: العقائد السلفية: (١٠١/٢-١٠٢).

(٥) (١٠١/٢-١٠٢).

(٦) ص: ١٠٠، وانظر: العقائد السلفية: (٣٩٨/١)، كشف الشبهات وحل المشكلات: (٢٥/٢).

قال: «**وإنما قالوا "أمر" ليتناول الفعل كانفجار الماء من بين أصابعه صلى الله عليه وسلم، ويتناول عدم الفعل، كإحراق النار إبراهيم عليه الصلاة والسلام، واحترزوا بقيد "المقارنة بالتحدي" عن كرامات الأولياء والإرهاصات التي تتقدم البعثة النبوية، وبقيد "عدم المعارضة" عن السحر والشعبذة، فإنهما يمكن معارضتهما**»(١).

وما ذكره رحمه الله في توضيح مرادهم من تعريفهم للمعجزة، ذكر السفاريني قريباً منه عن التفتازاني(٢).

وما ذكروه فيه نظر، وهو راجع إلى ما اعتقدوا وجوبه في الآية وهو أنها خارقة للعادة مع عدم المعارضة، وعند التحقيق يظهر أن ذلك لا يلزم منه أن تكون آية وعلامة على النبوة، وإن كانت آيات الأنبياء هي خارقة لعادة غيرهم من البشر، كما قرره شيخ الإسلام رحمه الله في مواضع من كتابه النبوات.

وقد قرر ذلك الشيخ ابن حجر في كلامٍ نقله عن شيخ الإسلام ابن تيمية بتصرف(٣)، وخلاصة ذلك:

١- أن كون الآية خارقة للعادة وصف لم يصفه القرآن والحديث ولا السلف.

٢- أنه وصف لا ينضبط، ولذلك فهو عديم التأثير، وكونه لا ينضبط لأن نفس النبوة أمر معتاد للأنبياء خارق للعادة بالنسبة لغيرهم، وهكذا السحرة والمشعوذين خوارقهم معتادة لأمثالهم وخارقة لعادة غيرهم، فلم يعد مجرد خرق العادة أمراً مميزاً لخوارق الأنبياء عن خوارق السحرة وأمثالهم، فلابد وأن يرجع الفرق لأمر آخر، فإن الجميع عند عامة الناس أمر خارق لعادتهم.

ومثل ذلك لا يجوز أن يكون دليلاً لأنه لا ضابط له، ولأنه مشترك أيضاً بين الأنبياء وغيرهم.

وهكذا المبرز في فن من الفنون يأتي بما يعجز غيره أن يأتي بمثله، مثل كتاب

---

(١) العقائد السلفية: (١٠١/٢).

(٢) انظر: لوامع الأنوار: (٢٩٠/٢)، شرح المقاصد للتفتازاني: (١١/٥-١٢).

(٣) انظر: العقائد السلفية: (١٠١/٢).

سيبويه، فإنه لا يقدر على مثله عامة الخلق، وهو أيضاً غير معتاد عندهم، وليس هذا دليلاً على نبوته.

وهكذا المعارضة، فإن عامة الناس لا قدرة لهم على معارضة ما يأتي به السحرة والكهان، وإنما يعارضها أمثالهم، أما الأنبياء فإنهم يصدق بعضهم بعضاً، ولا يمكن أن يعارض بعضهم بعضاً، لأنهم أهل حق وصدق، ومثل ذلك شأنه أن يصدق بعضه بعضاً ولا يعارض بعضه بعضاً.

وخلاصة ذلك أن آية النبي لابد أن تكون خارقة لعادة غير الأنبياء ممن بعثوا إليهم من الجن والإنس، ويجب في آياتهم أن لا يعارضها من ليس بنبي، فكلُّ ما عارضه فهو صادرٌ ممن ليس من جنس الأنبياء، فلا يكونُ آية على النبوة، ومن ذلك طلب فرعون من السحرة أن يعارضوا ما جاء به موسى بأن يفعلوا مثل ما يفعل، فلا تبقى حجته مختصة بالنبوة.

فأمرهم موسى أن يأتوا أولاً بخوارقهم، كما قال الله تعالى مخبراً عنه وعنهم: ﴿قَالَ لَهُمْ مُوسَى أَلْقُوا مَا أَنْتُمْ مُلْقُونَ * فَأَلْقَى مُوسَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ * فَأُلْقِيَ السَّحَرَةُ سَاجِدِينَ * قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ * رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ﴾(١).

قال: «**وما سجد السحرة إلا لما رأوا كيف انقلبت عصا موسى حية كبيرة وابتلعت حبالهم وعصيهم –التي انقلبت بسحرهم حيات– فعلموا عندئذٍ أن ما أتى به موسى ليس من جنس مقدورهم، فآمنوا إيماناً جازماً**....»(٢).

ومما يؤكد ذلك ويبينه ما قرره شيخ الإسلام من أن أعظم ما يحصل به التفريق بين آيات الأنبياء وخوارقهم، وبين خوارق السحرة والكهان هو العلم بالفرق الحاصل في نفس صفات هؤلاء وصفات هؤلاء، وأفعال هؤلاء وأفعال هؤلاء، وأمر هؤلاء وأمر هؤلاء، وخبر هؤلاء وخبر هؤلاء، وآيات هؤلاء وآيات هؤلاء(٣).

---

(١) الشعراء:٤٣-٤٨.

(٢) العقائد السلفية: (١٠١/٢)، وانظر: كشف الشبهات: (٢/٢٥-٢٩).

(٣) انظر: النبوات: (١٥١/١ وما بعدها).

فالسحر أمر معتاد في بني آدم، كما أن النبوة معتادة فيهم، وكما أن العقلاء معتادون في بني آدم والمجانين معتادون فيهم، فإن قيل عن شخص إنه مجنون فإنه يُعلم هل هو من العقلاء أم من المجانين بنفس ما يقوله ويفعله، وكذلك يعرف هل هو من جنس الأنبياء أو جنس السحرة بنفس ما يقوله ويفعله.

فكل هذه الأجناس موجودة في الناس معروفة معتادة، وكل واحد منها يعرف بخواصه المستلزمة له، وتلك الخواص آية له مستلزمة له[1].

ومما ذكره شيخ الإسلام رحمه الله تعالى مما يبين الفرق بين آيات الأنبياء وخوارق السحرة والكهان:

١- أن تكون خارجة عن مقدور البشر[2]، بل وعن مقدور جنس الحيوان والجان.

أما خوارق مخالفيهم فهي من جنس أفعال الحيوان من الإنس والجن والطير كقتل الغير وتمريضه.

٢- أن خوارق الأنبياء قد تكون بأفعال الملائكة، أما أولئك فإنهم يستعينون بالشياطين في خوارقهم.

٣- أن من أعظم آيات الأنبياء هو الإخبار بالغيب أخباراً معصومة، فإن هذا يختص بهم، وليس هو موجود لغيرهم.

والمراد أن الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام خوارقهم مختصة بهم لا يشاركهم فيها غيرهم.

والخوارق جنسان، جنس في نوع العلم، وجنس في نوع القدرة، فما اختص به من المقدورات فهو خارج عن قدرة الإنس، والجن، لأنه مبعوث إلى الإنس والجن.

وكذلك ما كان من جنس العلم، فإن النبي قد علمه الله من الغيب الذي عصمه فيه عن الخطأ ما لا يعلمه إلا نبي مثله[3].

---

(١) انظر: النبوات: (١/١٨٩-١٩١ وما بعدها).

(٢) انظر: العقائد السلفية: (٢/١٠٢).

(٣) انظر: أول كتاب النبوات لشيخ الإسلام.

ومما يؤخذ أيضاً على تعريف المتكلمين لآيات الأنبياء أنهم جعلوا ذلــك مقرونــاً بالتحدي، وفي ذلك يقول الشيخ رحمه الله: «**ولكن قولهم مقروناً بالتحدي غير ســديد، فقد تأتي المعجزة بغير تحد**»[1] وقال أيضاً: «**ليس كل الدلائل والبينات أتت تتحــدى القوم، بل منها ما أكرم الله بها رسوله صلى الله عليه وسلم لحاجة ماسة إليها مثل نبــع الماء من بين أصابعه صلى الله عليه وسلم، وتكليم ذراع الشاة المسمومة له، وتكــثير الطعام في جيش الأحزاب ببركته ......**»[2].

وهذا واضح جلي أنه ليس فيه تحد، وإنما ذهب المتكلمون إلى ذلك القيد ليستقيم لهم التفريق بين خوارق الأنبياء وخوارق الصالحين، حيث زعموا أن كل ما خرق به لنبي جاز أن يكون للأولياء، إلا أنه في النبي مقروناً بدعوى النبوة والتحدي، وعريٌّ عن ذلك في الولي، وهذا التفريق ضعيف لما سبق من أن آيات الأنبياء منها ما لم يكن فيه تحد أيضاً.

ثم إن الولي وإن كان من شرطه أن لا يدعي النبوة، وإلا خرج عن ولايته، إلا أن هذا القيد لا يمنع من اشتباه آيات الأنبياء بخوارق الكذاب المدعي للنبوة، لا سيما وقد علم أن مجرد خرق العادة وعدم المعارضة لا يمنع ذلك الاشتباه أيضاً، فالــصحيح أن خــوارق الأولياء والصالحين هي من جنس آيات الأنبياء، ولكنها دونها[3]، وهذا واضح لمن تأمل ما ورد في ذلك من أخبارهم وكراماتهم.

واستدل لذلك شيخ الإسلام بما جاء في وصف آيات الأنبياء بأنها كبرى، كقولــه تعالى: ﴿فَأَرَاهُ الْآيَةَ الْكُبْرَى﴾[4] وقوله: ﴿لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى﴾[5]، وأن ذلك خاص بالأنبياء، ولعل فيما يلي من بيان جهود الشيخ في تعريف الكرامة وشرط الولي ما يزيد الأمر وضوحاً بإذن الله تعالى.

يقول رحمه الله إن الكرامة: «**في اللغة من الكرم، يقال أكرمه إكرامــاً وكرَّمــه**

---

(١) العقائد السلفية: (٣٩٨/١).

(٢) الأدلة الساطعات ص: ١١٦، وانظر ص: ١٢٨.

(٣) انظر: العقائد السلفية: (٤٢٤/٢).

(٤) النازعــات: ٢٠.

(٥) النجم: ١٨.

تكريماً وكرامة ضد إهانة والكرامة ضد الإهانة يدل عليها قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ﴾[1]»[2].

وقبل أن نتبين معناها اصطلاحاً أشير إلى تقسيم ذكره الشيخ وهو راجع إلى المعنى اللغوي للكرامة وهو أن الكرامة على قسمين «**عامة وخاصة**.

أما العامة ففي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً﴾[3]، وكل ما أنعم الله به على بني آدم من نعمة وامتن به عليهم فهو إكرام لهم، غير أن منهم من يشكر الله فيزيده من فضله ومنهم من يكفر فيعذبه .....»[4].

وأما الكرامة الخاصة فهي الكرامة بالمعنى الاصطلاحي، وقد عرفها كثير من المصنفين بما ذكره المتكلمون وفيه من الكلام مثل ما تقدم في تعريف المعجزة.

يقول الشيخ رحمه الله: «**والكرامة في الاصطلاح –أي اصطلاح المتكلمين– الأمر الخارق للعادة يجريه الله على يد عبد صالح، متبع للشرع .....**»[5].

وقد سبق الكلام عند تعريف المعجزة بيان الإجمال الحاصل في قولهم "الخارق للعادة" وأنه لا ينضبط، لأنه عام ومشترك، سواء بين الأنبياء وغيرهم، أو بين الصالحين وغيرهم، وأنه لا يعتبر خرقاً باعتبار ما عهد من أحوالهم وما عرف عنهم، ولذلك يقول الشيخ:

«**والكرامات معتادة في الصالحين منا ومن قبلنا، وليست خارقة لعادة الصالحين**»[6].

---

(١) الحج: من الآية١٨.

(٢) الأدلة الساطعات ص: ١٢١.

(٣) الإسراء:٧٠.

(٤) الأدلة الساطعات ص: ١٢٢.

(٥) الأدلة الساطعات ص: ١٢١، وانظر: ص: ١٠٠، العقائد السلفية: (٤٢١/٢، ١٧٥-١٧٦)، شرح الدرر السنية ص: ١٦٨.

(٦) العقائد السلفية: (١٧٥/٢-١٧٦).

أي وإن كانت خارقة لعادة بعض الناس، إلا أنها معتادة من الصالحين كثيرة فيهم، بل هي من جنس خوارق الأنبياء إلا أن ما يميزها عنها أنها دونها في القدر، فقد يكون للولي تكثير الطعام والشراب، ولكن لا يكون كما كان للنبي صلى الله عليه وسلم في إطعامه الجيش من شيء يشير، وقد يكون للولي عدم الاحتراق في النار كما حصل لأبي مسلم الخولاني، ولكنها لم تكن كنار إبراهيم في عظمتها، فلا تبلغ كرامات الأولياء إلى أن تكون مثل معجزات المرسلين، كما أنهم لا يبلغون في الفضيلة والثواب إلى درجاتهم.

ومما يدل على ذلك أيضاً أنها تابعة لآيات الأنبياء مؤكدة لها بمنزلة ما تقدمهم من الإرهاص[1].

وذلك أن كرامة الولي إنما كانت بسبب متابعته للنبي وعمله بدينه، فهي دالة على صحة دين النبي، وهذا من أعظم ما يميزها عن آيات الأنبياء، وهذا واضح جلي.

ولما كان الولي حقاً -كما سيأتي بيانه- هو من كان متمسكاً بدين النبي مقراً له بالنبوة، مظهراً لطاعته ومتابعته، مجتنباً لمخالفته، كانت الحاجة إنما تمس إلى معرفة الفرق بين خوارق الأنبياء وخوارق من يخالفهم من السحرة والكهان وغيرهم -كما تقدم-.

لا إلى معرفة الفرق بين كرامة الولي ومعجزة النبي، إذ أنه مقر له متابع له، ولذا فإن كرامة الولي ومعجزة النبي يؤيد بعضها بعضاً، فآية النبي دليل على صحة دينه الذي يتبعه الولي، وآية الولي دليل على صدق النبي الذي يتبعه الولي.

والأدلة من القرآن العظيم، والأحاديث النبوية، على ثبوت الكرامة ووقوعها كثيرة جداً، بل هي تبلغ مبلغ التواتر المعنوي، كما أنها معروفة بين الناس مشتهرة.

ومما جاء في القرآن من ذلك:

١. قصة أصحاب الكهف.

٢. ما ذكره الله تعالى عن مريم عليها السلام من كرامات من حملها بعيسى عليه السلام دون أن يمسها بشر، ووجود الرزق عندها في محرابها دون أن يأتيها به إنسان،

---

(١) انظر: العقائد السلفية: (٢/٤٢٤)، الأدلة الساطعات ص: ١٢٨، وانظر: النبوات لشيخ الإسلام ص: ١٤١-١٤٢.

وتساقط الرطب عليها من النخلة لما هزت بجذعها، وكلام عيسى في المهد تبرئة لها، وهو إرهاص بنبوته أيضاً.

ومن السنة:

١. قصة الثلاثة أصحاب الغار الذين انطبقت عليهم الصخرة وهم في الغار.

٢. وقصة العابد جريج وتكلم الصبي الرضيع ببراءته مما اهم به من الزنا.

٣. وقصة الغلام صاحب الأخدود، وقد ذكر الله قصته وقومه في سورة البروج.

وأما ما جاء عن الصحابة والتابعين فشيء كثير، وقد ذكر الشيخ رحمه الله تعالى طرفاً من ذلك، فذكر بعض كرامات الخليفة الراشد أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وعمر بن الخطاب وغيرهما مما هو معروف ومشهور[1].

وإذا كانت الكرامة هي الخارق الذي يظهر على يد الولي، احتيج إلى معرفة الولي ليكون ذلك مميزاً لها عن غيرها من الخوارق، ومميزاً للولي عن غيره من الدجالين والسحرة والمشعوذين، لا سيما مع كثرة من يدعي من هؤلاء الولاية، ويروجون باطلهم على السذج، ويأكلون أموالهم بالباطل، ولذا يقول الشيخ: «**فلذا استحسنت أن أبين نبذة مختصرة في تعريف من هو الولي، ومن يكون ولي الرحمن ومن يكون ولي الشيطان، فأقول وبالله التوفيق:**

الولي ضد العدو، والولاء بكسر الواو وفتحها: القرب والدنو، والمطر بعد المطر، الولي الاسم منه، والمحب والصديق والنصير ..... وأصل الولاية المحبة والتقرب، وأصل العداوة البغض والبعد.

والمراد بولي الله: العالم بالله تعالى، والمواظب على طاعته، المخلص في عبادته، كما في فتح الباري[2]»[3].

---

(١) انظر ذلك وما تقدم من أدلة ثبوتها في: الأدلة الساطعات ص: ١٢٢-١٢٧، العقائد السلفية: (٢/٤٢٣-٤٢٤، ١٧٥-١٧٦)، شرح الدرر السنية ص: ١٦٨-١٦٩.

(٢) (٣٥٠/١١) عند شرح ابن حجر لحديث: ((من عادى لي ولياً)) من كتاب الرقاق باب التواضع.

(٣) تطهير الجنان ص: ٩٨-٩٩، وانظر ما بعدها أيضاً.

وقال: «**وأحسن تعريف للولي ما ذكره الله في كتابه: ﴿أَلا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ * الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾**(١).

فشرط أولاً الإيمان، فمن لم يكن مؤمناً لا يمكن أن يكون ولياً، وكذلك من زعم الإيمان والإسلام وأتى بالشرك فلا يكون ولياً، وإن أتى بالخوارق.

ومن الشرك الاستغاثة بالأنبياء والأولياء وطلب الشفاعة منهم والنذور إليهم والطواف بقبورهم.

الشرط الثاني: التقوى، وهي الائتمار بالمأمورات، والانتهاء عن المنهيات .... فمن لم يكن متقياً بأن أخل بشيء من المأمورات أو اقترف شيئاً من المنهيات ولم يتب فليس بولي، وإن أتى بشيء من الخوارق.

لأن الخوارق قد لا تدل على الولاية، ولأن الخوارق تأتي بها السحرة والكهان وأهل الشعوذة والجن .... فمنهم من يدخل النار إما بدهن بدهنم أو بعزيمة من العزائم الشيطانية، فيتمثل الجني بصورته، فيراه الناس دخل النار، أو يطير في الهواء، أو يخبره ببعض المغيبات ...... ومن شاهد ما يأتي به بعض الكفار من الهند وأوروبا وإيران وسائر أرجاء العالم .... يعلم علماً قطعياً أن مجرد الخوارق لا يدل على الصلاح والولاية»(٢).

ولذلك نبه الشيخ على مزلق عظيم طالما انحدر فيه كثير من العامة وأشباههم، فانحرفوا عن الصراط المستقيم إلى أودية من الضلال والشرك، بعد أن تسلط عليهم وعلى عقولهم بعض الدجالين باسم الولاية والكرامة، فيقول رحمه الله محذراً من ذلك أشد التحذير:

«**إذا علمت هذا تعلم بطلان دعوى كثيرين من المتصوفة وأهل الطرائق**

---

(١) يونس:٦٢-٦٣.

(٢) العقائد السلفية: (٤٢١/٢-٤٢٢)، وانظر: (١٧٦/٢-١٧٧)، الأدلة الساطعات ص: ١٢٨-١٢٩، الإمام محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٢٠٩، تطهير الجنان ص: ٩٨-١٠٦، شرح الدرر السنية ص: ١٦٦-١٦٧.

والمريدين وأمثال هؤلاء، الذين يقل فيهم من يعرف الله حق معرفته، أو يوحده توحيد العبادة والأسماء والصفات، مع ذلك يأتي بالشركيات كالاستغاثة بالصالحين، والصلاة حول ضرائح الميتين، والاعتقاد بعلم الغيب، والنفع والضر، في الأموات المقبورين.

ومع هذه المخزيات، يزعمون أنهم من الصالحين ومن الأولياء المكرمين، ويبجلون أنفسهم لدى العوام وأشباه الأنعام، ويقولون إننا نقدر أن نفعل كذا، وعندنا معرفة الغيب، ونحو ذلك من الدعاوى الباطلة، يرهبون بها الجاهلين، وفي الحقيقة دجلٌ وحيلٌ لسلب أموال العباد، وعدم التقيد بالمأمورات الشرعية، بدعوى المكاشفات والعلوم الباطنية.

ولدى العامة وأشباههم من أدعياء العلم اعتقادات سخيفة لا توافق الشرع ولا العقل في كثير ممن منحوهم لقب الولاية في مثل دعواهم بأنهم يعلمون الغيب، ويقضون حاجات السائلين، ويكشفون كرب المكروبين، ويملكون التصرف في شؤون العالم، ويرددون حكايات في ذلك، وأنهم معصومون عن المعصية.

وكلها عن الحق بمعزل، ولا شك أنها أكاذيب روجها دعاة السوء وسماسرة الضلالة من سدنة القبور الذين يروجون أمثال هذه الأباطيل لتكثر النذور والقرابين، فتمتلئ جيوبهم وخزائنهم بما يقدمه لهم السفهاء والبله والمفتونون»[1].

فرحم الله تعالى الشيخ وأسكنه الفردوس الأعلى وجزاه الله خيراً على نصحه للأمة وشفقته عليها، وحرصه على سعادتها وهدايتها وإنقاذها من كل شر يؤذيها ويضلها عن دينها.

وإذ قد بينا ما يتعلق بالمعجزة والكرامة وما يبينهما عن غيرهما من الخوارق، فمن المناسب أن نختم ذلك بما ختم به الشيخ الكلام عن الكرامات، وهو ذكر أقسام الخوارق

---

(١) العقائد السلفية: (٢/٤٢٢-٤٢٣)، وانظر: (٢/١٧٦)، تحذير المسلمين ص: ١٧١-١٧٢، تطهير الجنان ص: ١٠٥، الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٢٠٩، ٦٨، نقض كلام المفترين ص: ٧٤، ٩٥، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢/٣٩-٤٠)، (٣/٣٨-٣٩).

كما ذكرها بعض العلماء وهي ستة.

قال: «**١. المعجزة، وتقدمت .....**

٢. الخارق المتقدم للنبوة، ويسمى بالإرهاص، كقصة أصحاب الفيل، وتظليل الغمام للرسول.

٣. الكرامة.

٤. الاستدراج، وهو الخارق الظاهر على يد فاسق وذي دجل، وإن كان وفق هواه.

٥. الإهانة والاحتقار، إن كان بعكس مراده، كما فعل مسيلمة الكذاب من تفله في بئر عذبة ليزداد ماؤها حلاوة فصارت ملحاً أجاجاً.

٦. المعونة، كما يظهر على يد بعض عوام المسلمين وضعفاء أهل الدين تخليصاً لهم من المحن والمكاره»(١).

وإذا تبين ما تقدم وعلم الفرق بين آيات الأنبياء والصالحين وبين خوارق السحرة والكهان، فقد تميز أولياء الرحمن من أولياء الشيطان، ومما يزيد ذلك بياناً ووضوحاً معرفة الفروق في أحوالهم وسائر شؤونهم، وقد بين الشيخ رحمه الله ذلك أوضح بيان، وزاده بسطاً وشرحاً فرقاناً بين الحق والباطل، وتمييزاً بين الطيب والخبيث، وملخص ذلك ما يلي:

١. أن ما عليه النبي من السيرة الحسنة والأخلاق العظيمة والصفات الجليلة كالصدق، والمروءة، والوفاء بالوعد، والإعراض عن الدنيا، والزهد فيها، وعبادة الله وحده، تبين البون الشاسع بينه وبين غيره من السحرة والكهان، الذين ديدنهم الكذب، وصفاتهم الظلم والغدر، وشيمتهم إخلاف الوعد، وكل همهم نيل حطام الدنيا، وهكذا المتنبؤون الكذابون، قال: «**ولا أظن أن إنساناً حباه الله ذرة من العقل والتمييز بين الطيب والخبيث، والحق والباطل، ثم لا يميز بين سيرة الأنبياء والمرسلين وبين سيرة السحرة والكهان والمتنبئين، ومن وصلت به الحالة إلى أن لا يميز بين هؤلاء وهؤلاء، فهو أقرب إلى الحيوان، ولا ينبغي أن يعد نفسه من**

(١) العقائد السلفية: (٢/٢٢٤-٢٢٥)، وانظر: لوامع الأنوار البهية: (٢/٣٩٢).

بني الإنسان»[1].

٢. أن الأنبياء تأمر بعبادة الله وتوحيده والإيمان باليوم الآخر والعدل، ولا تقــول ولا تفعل إلا العدل، وأولئك لا بد لهم من الظلم والعدوان على الخلق، وفعل الفواحش والشرك والقول على الله بغير علم، وهي المحرمات التي حرمها الله مطلقاً كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْــيَ بِغَيْــرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَاناً وَأَنْ تَقُولُــوا عَلَــى اللَّــهِ مَــا لا تَعْلَمُونَ﴾[2].

٣. أن ما تخبر به الأنبياء لا يكون إلا صدقاً، وما يخبر به من خالفهم لا بد فيــه مــن الكذب، فإن ما تخبر به الأنبياء إنما هو من علم الغيب الذي علمهم الله، قال تعالى: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَداً * إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَداً﴾[3]، وأولئك إنما تخبرهم الشياطين، قال تعالى: ﴿هَــلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَى مَنْ تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ * تَنَزَّلُ عَلَى كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ * يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَاذِبُونَ﴾[4].

٤. أن آيات الأنبياء خارجة عن قدرة من أرسلوا إليهم، وليست هي من كسبهم ولا بسبب منهم، أما خوارق هؤلاء فإنها مقدورة لغيرهم، وبأسباب يتعاطونها فيــصلوا إليها.

٥. أن درجة النبوة منحة وفضل من الله تعالى لا تكتسب، ولو قدر أنها تكتسب فإنها لا تنال إلا بالأعمال الصالحة والصدق والعدل، وهذا خلاف حال هؤلاء السحرة والكهان، إلى غير ذلك من الوجوه التي ذكرها الشيخ رحمه الله تعالى[5].

فإن قيل: قد تبين لنا الفرق بين الأنبياء ومن خالفهم مــن الكهــان والــسحرة

---

(١) العقائد السلفية: (٢/١٧١).

(٢) الأعراف:٣٣.

(٣) الجــن:٢٦-٢٧.

(٤) الشعراء:٢٢١-٢٢٣.

(٥) انظر ذلك في: العقائد السلفية: (٢/١٧١-١٧٧).

والمشعوذين، ولكن نحتاج إلى مزيد بيان في الفرق بين الأنبياء والمصلحين ومن ظاهرهم الإصلاح، من الفلاسفة والحكماء، إذ أنهم يتصفون أيضاً بمحاسن الأخلاق والدعوة إلى الكمالات النفسية، والبعد عن الرذائل، والأمر بالعدل، والصدق، والنهي عن الكذب والظلم.

فنقول قد ذكر الشيخ فروقاً عديدة يتميز بها كل من هؤلاء وهؤلاء، وإن كان ما عليه النبي من الصفات والسيرة وما يؤيد به من المعجزات وما يأمر به من الشريعة، لا يدع مجالاً لالتباسه بغيره إلا أنه مع هذا قد حصل اللبس عند البعض، حتى إنه ورد للشيخ سؤال نصه:

«هل يوجد دليل من القرآن أو السنة على أن الأنبياء هم أنبياء وليسوا أناساً مصلحين .....» وكل ذلك بسبب ما وقع به الكثيرون من الإعراض عن تعلم الشريعة، حتى وردت عليهم مثل هذه الشبه الإلحادية التي لا تكاد تَرِدُ على مسلم.

وقبل ذكر هذه الفروق نشير إلى معنى الفيلسوف، يقول الشيخ رحمه الله: «**كلمة فيلسوف معناها "محب الحكمة"، "فيلا": محب، "سوف": الحكمة، ويطلق على المتضلع في العلوم العقلية**»[1].

وإلى القارئ الكريم بعض ما ذكره الشيخ رحمه الله من أوجه الفرق بين الأنبياء والحكماء والفلاسفة والمصلحين باختصار[2].

أولاً: أن الرسل عليهم الصلاة والسلام لا يقتصرون على الدعوة إلى الكمالات النفسية والدعوة إلى الأخلاق الحسنة، بل أهم مبدئهم وأساس دعوتهم هو توحيد الله وإفراده بالعبادة والعمل الصالح، والإيمان بالمغيبات، والبعث والحساب، والجنة والنار، وهذا مما لا تجده في كلام الحكماء والفلاسفة، بل أكثرهم لا يؤمن به، بل يكفر بالبعث والحساب والجزاء، وما أحسن ما قال بعضهم:

---

(١) الإسلام والرسول ص: ١٣٤، وانظر: لسان العرب: (٣١٩/١٠)، والملل والنحل للشهرستاني: (٣٦٢/٢).

(٢) انظر ذلك في: العقائد السلفية: (٣٩٠/١-٣٩٩)، و مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٥/١٠-٦).

بثلاثة كفر الفلاسفة العدى إذ أنكروها وهي حقاً مثبتة

علمٌ بجزئيٍّ، حدوثُ عوالمٍ حشرٌ لأجسادٍ وكانت ميتة

ثانياً: الأنبياء والرسل قوم يصطفيهم الله ويختارهم ويعلمهم بالوحي، فمصدرهم الوحي الإلهي، لا دراسة العلوم الطبيعية والرياضية والفلكية والفلسفية، والفلاسفة قوم يعتمدون على معارفهم وعلومهم، وليس لهم صلة بالوحي الإلهي، بل كثير من آرائهم تكون مضاداً لما جاءت به الرسل، كإنكارهم للحشر والمعاد وعلم الله تعالى.

ثالثاً: إن الناظر في سيرة الأنبياء والمرسلين يرى فيهم الزهد في الدنيا والإقبال على عبادة الله تعالى وطاعته، وأما الفلاسفة فأكثرهم كفرة مشركون لا يعرفون الله فضلاً عن أن يعبدوه.

والمصلحون كثير منهم قد يكون على جانب من الصلاح والتقوى ولكن مهما سمت درجته لا يمكن أن يصل إلى درجة النبوة.

رابعاً: أن ما يدعو إليه الأنبياء من العقائد والشرائع ليس نابعاً من ذكائهم أو حميتهم أو تألمهم من واقع معين أو تجارب أو غير ذلك، وإنما مصدره الوحي والرسالة التي اصطفوا بها.

وأما لحكماء والزعماء والمصلحون فما يقومون به إنما هو نتيجة لواقعهم الذي يعانونه ويحسون به، فبعضهم يكون هدفه إصلاحاً سياسياً، وبعضهم دينياً، ولا بد في هذا أن يكون متبعاً لرسول، فلا ينسب لنفسه نبوة ولا رسالة، بل يقول إن الشريعة الصحيحة تخالف ما أنتم عليه من الأوضاع والمسالك المعوجة.

ومنهم من يكون دينياً وسياسياً، وعلى كل فإن المصلح يكون داعياً إلى الرجوع إلى الصواب وموافقة الشريعة الصحيحة والملة القويمة.

خامساً: أن النبي لا يملك أن يحدث تغييراً أو تبديلاً أو تحويلاً أو تعديلاً في رسالته وما أمره الله به ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾(١)، وقال تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ

---

(١) يونس: من الآية١٥.

فَيُدْهِنُونَ﴾[1].

أما الزعماء والمصلحون فقد يحصل منهم شيء من ذلك فيتنازلون عن أشياء كثيرة ويساومون خصومهم.

إلى آخر ما ذكره رحمه الله تعالى من فروق، وفي الحقيقة لا ينبغي أن يلتبس هذا الأمر على أحد كما يقول الشيخ رحمه الله: «**ولا أظن عاقلاً يعرف سيرة الأنبياء، ويعرف شيئاً عن الفلاسفة، ولا يميز بينهما، ويجعل ما أتت به الأنبياء وما أتت به الحكماء سواء، إلا من فقد عقله، وعمت بصيرته وطُبع على قلبه، حيث أصبح لا يميز بين السماء والأرض، والجوهرة والبعرة**»[2].

وبهذا ينتهي هذا المبحث، والله تعالى هو الموفق والهادي والحمد لله رب العالمين.

---

(١) القلم:٩.

(٢) العقائد السلفية: (٣٩٣/١).

المبحث السابع: جهوده في بيان دلائل نبوة النبي محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم العقلية والحسية، والبشارات السابقة والجواب عن الشبه المثارة حولها.

إن معرفة النبي صلى الله عليه وسلم والإيمان به ومحبته من أصول دين الإسلام العظيمة، وأحد الأمور الثلاثة المسؤول عنها في القبر، ولذلك فإن الشيخ رحمه الله تعالى لما سئل مرة عن أحكام الطهارة والصلاة ابتدأ جوابه الذي سماه بـ "إفادة المستفيدين" ببيان وجوب الإيمان بهذه الأصول ومعرفتها، فقال:

«**الأصل الثاني: معرفة الرسول صلى الله عليه وسلم.**

هو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم، النبي الأمي القرشي، وأمه آمنة بنت وهب، ولد في سنة حادثة الفيل، وتوفي والده وهو حمل، كفله جده عبد المطلب، قام برعايته وكفالته، ولما بلغ من العمر سبع سنوات توفي جده عبد المطلب فقام برعايته وتربيته عمه أبو طالب، ولما بلغ من العمر خمساً وعشرين سنة تزوج خديجة بنت خويلد، ولما بلغ من العمر تسعاً وثلاثين وستة أشهر جاءته الرؤيا الواحدة تلو الأخرى في المنام، إرهاصاً لنبوته وتهيئة له، فكان يرى الرؤيا في المنام ويراها في اليقظة كما رآها في المنام، وحبب إليه الخلوة في غار حراء، وهو الجبل المسمى الآن بجبل النور، وبعد أن بلغ من العمر أربعين سنة نزل عليه جبريل وهو في غار حراء، وقال له: اقرأ، فقال: ((ما أنا بقارئ))، فقال له: اقرأ، قال: ((لست بقارئ))، وفي الثالثة قال له اقرأ باسم ربك الذي خلق، وهي أول سورة نزلت عليه، وفتر الوحي مدة، ثم نزلت سورة يا أيها المدثر قم فأنذر، وهنا ابتدأ يدعو قومه إلى عبادة الله وترك عبادة الأصنام، وحصل الأذى الشديد والسخرية والاستهزاء ....»[1].

وقد «**اشتهر النبي صلى الله عليه وسلم بين الموافق والمخالف بالصدق، والأمانة، والوفاء، والحياء، والمروءة، والعدل، والإنصاف، وسائر الصفات السنية**

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٢/٧٨-٧٩).

والشمائل الكريمة ....»[1].

وقد أورد رحمه الله تعالى مقدمة مختصرة في سيرة النبي صلى الله عليه وسلم، في كتابه "الرد الشافي الوافر على من نفى أمية سيد الأوائل والأواخر"[2]، ذكر فيها نسبه، ونشأته، وبعثته، وهجرته، وأهم الأحداث التي حصلت قبل بعثته، وبعدها، حتى وفاته صلوات ربي وسلامه عليه.

والإيمان بالنبي صلى الله عليه وسلم هو ما تقتضيه شهادة أن محمداً عبد الله ورسوله، ومعناها الذي دلت عليه «**طاعته فيما أمر، وتصديقه فيما أخبر، واجتناب ما عنه نهى وزجر، وأن لا يعبد الله إلا بما شرع، لا بالأهواء والبدع**»[3].

فهو عبد فلا يعبد، ورسول فيطاع ولا يكذب، وهذا يباين ما عليه كثير من الجهال من الغلو بالنبي صلى الله عليه وسلم، ولذلك اعترض رحمه الله على قول البوصيري

«وكيف تدعو إلى الدنيا ضرورة   لولاه لم تخرج الدنيا من العدم»

فقال: «**وقد أخطأ الشاعر في شطري هذا البيت، فإن النبي صلى الله عليه وسلم محتاجاً لضرورات المعيشة كسائر البشر، ولم يخلق الله الدنيا لأجل محمد صلى الله عليه وسلم، بل خلق الدنيا والخلق لأجل عبادته جل وعلا كما في الآيتين السالفتين**»[4].

يشير إلى قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْأِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[5]، وأول سورة ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾.

وقرر رحمه الله أن من موجبات الإيمان بالنبي صلى الله عليه وسلم عبداً ورسولاً التصديق برسالته باطناً وظاهراً، واعتقاد محبته صلوات الله وسلامه عليه، فلا يكون المرء

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٠٤/١٠).

(٢) ص: ٢٧-٦٣.

(٣) تطهير الجنان والأركان ص: ٥٧.

(٤) العقائد السلفية: (٣٩/١).

(٥) الذاريات:٥٦.

مسلماً وهو يكرهه ويبغضه، قال: «**وكيف يصح إيمان المرء وهو لا يحب الرسول؟! وفي الحديث الشريف عن النبي صلى الله عليه وسلم: ((لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين))**[(١)]، **وفي حديث آخر: ((لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به))**[(٢)]، **وفي الحديث الصحيح: ((ثلاث من كن فيه وجد بهن حلاوة الإيمان، من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما ......))**[(٣)]»[(٤)].

ويقول رحمه الله: «**فالمسلم يجب عليه أن يحب رسول الله صلى الله عليه وسلم لكونه رسولاً من الله، ومن أجل أنه قد أنقذ البشرية من ظلمات الكفر والشرك والوثنية، ولأن السعادة في محبته المتمثلة في اتباعه واقتفاء شريعته ...... ودعوى محبة الرسول بدون أن تقترن بالعمل الصالح واتباع السنة لا تفيد ولا تنجي العبد من النار**»[(٥)].

ومن لم يؤمن بالنبي صلى الله عليه وسلم فقد نقض شهادة أن محمداً رسول الله «**وجحد تصديق الله لرسوله في دعوى الرسالة، ومن جحد تصديق الله لرسوله فكيف يكون مؤمناً بالله**»[(٦)].

وقد أقام الله تعالى على نبوته صلوات الله وسلامه عليه الدلائل والبراهين والآيات الباهرات التي إذا صادفت قلباً سليماً موفقاً لم يملك إلا الإقرار له بالرسالة وطاعته واتباعه ومحبته.

وفيما يلي إن شاء الله تعالى بيان جانب من جهود الشيخ الكبيرة في بيان دلائل

---

(١) تقدم تخريجه ص: ٢٤٠.

(٢) رواه الخطيب البغدادي في تاريخه: (٣٦٩/٤)، والبغوي في شرح السنة برقم: (١٠٤)، وحسنه النووي في الأربعين، وابن حجر في فتح الباري: (٣٠٢/١١).

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٢٥.

(٥) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢٣/٢) وانظر إعانة القريب المجيب ص: ٤٣٦.

(٦) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٧/١٠).

النبوة وآياتها.

ودلائل النبوة وعلاماتها أعم من المعجزات -كما تسمى- فكل معجزة فهي من دلائل النبوة، وليس كل ما هو من الدلائل يكون معجزة، كصفاته التي خلق عليها ووصف بها في الكتب السابقة، وكختم النبوة الذي بين كتفيه، والبشارات التي في الكتب السابقة[1].

وقد قسم رحمه الله الأدلة على نبوته صلى الله عليه وسلم إلى قسمين:

١. أدلة عقلية وربما قال علمية.

٢. أدلة حسية.

وربما عبر عن ذلك بالمعجزات، فقال معجزات عقلية ومعجزات حسية[2].

ويضاف إلى ذلك البشارات التي جاءت في الكتب السابقة وبشرت برسالته ونبوته، فتحصل من ذلك ثلاثة أقسام.

وسنشير إلى جهوده في ذلك على وفق هذا التقسيم بحسب ما يقتضيه المقام إن شاء الله تعالى.

القسم الأول: الأدلة العقلية.

أولاً: القرآن العظيم.

وقد تقدم في آخر الفصل السابق، الكلام في تعريفه لغة وشرعاً، وذكر خصائصه وأوصافه وأوجه إعجازه أيضاً.

وقد جعل الشيخ رحمه الله تعالى إعجاز القرآن الكريم من الإعجاز العلمي أو العقلي كما في كتابه القول الأقوم[3]، وكتاب الإسلام والرسول في نظر منصفي الشرق والغرب[4]، وكذا كتاب العقائد السلفية[1]، وذلك باعتبارات كثيرة، كإخباره بالمغيبات

---

(١) انظر: العقائد السلفية: (١٠٢/٢).

(٢) انظر هذه الأدلة في العقائد السلفية:(٥٧/٢-١٧٠)، الإسلام والرسول ص: ٢٤، القول الأقوم ص: ١١-١٧، الأدلة الساطعات ص: ١٠٣-٣٠٥، مع ما سيأتي الإشارة إليه في هذا المبحث.

(٣) ص: ١٢.

(٤) ص: ٢٨، ٢٩.

وفصاحته وبلاغته وسلامته من التعارض والتناقض وحسن تشريعاته وأحكامه وغير ذلك من أوجه إعجازه المذكورة سابقاً، ومع ذكر ما فيه من الأدلة والبراهين العقلية في كثير من العقائد.

ثانياً: سيرة النبي صلى الله عليه وسلم واشتهاره بالصدق ومكارم الأخلاق.

١. يقول رحمه الله تعالى: «**إن من يقرأ سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم ويتدبرها بإمعان وإنصاف من حين ولادته إلى حين وفاته يعلم علم اليقين أنه كان صلى الله عليه وسلم صادقاً في نبوته ورسالته**»[٢].

فقد كان معروفاً في قومه بالشرف والنبل والأمانة وكرم الأخلاق وصدق الحديث، حتى لقبوه بالأمين، وكانوا مع عداوتهم وخصومتهم له يضعون عنده الودائع، وعندما أراد الهجرة إلى المدينة أمر علياً رضي الله عنه بردها إلى أهلها «**فإذا كان موثوقاً به ومؤتمناً عند الموافق والمخالف، إذاً فمن المحال أن يخون الله ويكذب عليه ويدعي أنه مرسل منه إلى الخلائق وهو كاذب خائن حاشاه من ذلك وبرأه الله مما هنالك**»[٣].

٢. وأيضاً مع شده عداوتهم وحربهم له لم يتهموه بالكذب حتى إنه «**لما كتب الرسول إلى هرقل ملك الروم يدعوه إلى ألإسلام سأل من من العرب هنا فقالوا جاءت عير من الحجاز، فأرسل إلى كبير من في العير من قريش وهو أبو سفيان ..... فقال هرقل هل عهدتم عليه كذباً؟ فقال أبو سفيان لا، فقال هرقل: ما كان ليذر الكذب على الناس ويكذب على الله**»[٤].

(١) (٧٨/٢).

(٢) العقائد السلفية: (٥٧/٢)، وانظر: الإسلام والرسول ص: ٢٤، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٧/١٠).

(٣) الإسلام والرسول ص: ٢٦.

(٤) الإسلام والرسول ص: ٢٦، وانظر: العقائد السلفية: (٥٨/٢-٦١).

٣. أن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم كانوا من أرجح الناس عقولاً وأخبرهم بأحوال الرجال وسياسة الأمم، كما يدل عليه واقع حالهم وفتوحاتهم، ومع شدة قربهم منه صلى الله عليه وسلم وخلطته بهم لم يزدادوا إلا إيماناً به وتصديقاً، بل أكثرهم اختلاطاً به أكثرهم إيماناً به وتصديقاً له، ولو كان على خلاف ذلك لظهر لهم وتبين، لا سيما مع شد الخلطة، ولكنا نجد أنهم قد بلغ من تصديقهم له أن يصبح الموت من أجل ما يريده منهم ويأمرهم به أحب إليهم من الحياة، وإنفاق المال أحب من إمساكه، ودين الرسول صلى الله عليه وسلم أحب إليهم من الأموال والأولاد والمساكن والزوجات والأوطان، وهذا من دلائل صدقه صلوات الله وسلامه عليه[(١)].

٤. ومما يدل على صدقه أنه لما أخبر بنزول الوحي عليه وأنه نبي مرسل «**بادر إلى تصديقه والإيمان برسالته أقرب الناس إليه وأعلمهم به، فأول من أسلم من الرجال الأحرار أبو بكر الصديق .... صحب النبي صلى الله عليه وسلم قبل البعثة عشرين سنة .... ومن النساء خديجة بنت خويلد زوجته التي عاشرته خمس عشرة سنة قبل أن يبعث، ومن الغلمان علي بن أبي طالب، ومن الأرقاء بلال بن رباح، ومن الموالي زيد بن الحارثة......**»[(٢)] قال: «**وحسبك معرفة زيد بن حارثة الذي اختار الرسول على أبيه وعمه لأنه أخذ عنده مدة طويلة قبل أن يأتي أبوه وعمه، وشاهد من سيد العالمين الخلال الحميدة والصفات السنية، ما ملك عليه مشاعره وعرف أنه الصادق المصدوق، إذ من غير المعقول على ذلك العظيم أن يتدنس بأقذار الكذب**»[(٣)].

٥. ومما يدل على صدقه أنه لما عارضه أقرباؤه وأهل بلده ووقفوا منه موقف العناد والاستهزاء والسخرية، وصبوا عليه وعلى من تبعه أنواع العذاب، كما حاولوا أيضاً

---

(١) العقائد السلفية: (٢/٥٩).

(٢) العقائد السلفية: (٢/٦٧-٦٩).

(٣) العقائد السلفية: (٢/٦٧).

استمالته بالمال والملك والسيادة، كل ذلك لأجل أن يترك الدعوة، وهو فقير لا يملك مالاً ولا سلاحاً ولا قوة، مع قلة الأتباع وضعفهم، ومع ذلك لم يتزحزح قيد أنملة، و لم يدخله اليأس، بل كان يبشر أصحابه بالنصر وأن العاقبة لهم، ولو لم يكن رسولاً من ربه واثقاً بصدق رسالته لما صبر على هذا العذاب، ولما وعد أصحابه القليلين المضطهدين بالنصر والتأييد(١).

٦. أنه لم يتغير و لم تتبدل سيرته لما أيده الله ونصره، ودخل العرب في دين الله، ورجفت منه الملوك، وأسس دولة مستقلة، وجلبت إليه الغنائم، فلم يزل زاهداً في الدنيا معرضاً عن زهرتها، كما هي سيرة الأنبياء وأخلاقهم، ولو كان يريد حب الظهور والرياسة، لسلك مسلك الملوك الظالمين وأهل الترف والدنيا(٢).

ثالثاً: «**أنه قد تحدى اليهود والنصارى، وأخبرهم كما أخبره الله تعالى في كتابه أنهم يجدون نعته في كتبهم، وأن الأنبياء الذين قبله قد بشروا به، فهل أمكنهم أن يكذبوا ذلك، بل آمن الكثيرون منهم، وكفر من كفر عناداً واستكباراً وتمويهاً على أن النبي المبشر به غير محمد صلى الله عليه وسلم**»(٣).

رابعاً: «**أنه نشأ يتيماً فقيراً أمياً بين قوم أميين، لم يتفق له مصاحبةً لعالم أو مطالعة لكتاب، مع الاشتهار بحسن السيرة والسريرة والصدق والعفاف، حتى بلغ الأربعين وهو على ذلك الوصف، ثم أتى بهذا القرآن المجيد الذي فيه قصص الأنبياء والمرسلين، ما لم يكن حتى لليهود والنصارى أن يكذبوا بشيء منه، بل أخبرهم بأنه منعوت في كتبهم، وموصوف بأوصاف ومنها الأمية كما قال تعالى: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ * الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ**

---

(١) انظر: العقائد السلفية: (٢/٦٩-٧٣).

(٢) العقائد السلفية: (٢/٧٣).

(٣) العقائد السلفية: (٢/٧٤).

الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوباً عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالْأِنْجِيلِ﴾[1].

ولو لم يكن نبياً لما قال لهم ما قال واثقاً بما قال، ويعجزون عن تكذيبه ورد دعواه، ولو لم يكن نبياً فمن أين له هذا الكتاب الذي قد حوى مختلف العلوم والفنون، وأتى بهذه الشريعة الغراء الوافية بحاجات البشر من العقائد والأحكام والآداب والأخلاق والعبادات والسياسة والاجتماع وأنباء الغيب الماضية والمستقبلة، قال تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذاً لارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ﴾[2]»[3].

وللشيخ رحمه الله تعالى كتاب مستقل يقرر فيه أمية النبي صلى الله عليه وسلم ويبطل قول من ادعى أنه لم يكن أمياً بل كان يقرأ ويكتب، واسمه "الرد الشافي الوافر على من نفى أمية سيد الأوائل والأواخر".

خامساً: إخباره صلى الله عليه وسلم بالمغيبات سواء في القرآن الكريم أو في السنة النبوية، ومما ذكر الشيخ هنا[4]:

١. قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ﴾[5] قال: «**وقد تحقق هذا الوعد بخلافة الخلفاء الراشدين الذين فتحوا الممالك ونشروا الإسلام حتى تمكن في الأرض .....**»[6].

والذي يظهر أن ذلك قد حصل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، وإن كان توسع

---

(١) الأعراف: من الآيتين١٥٦-١٥٧.

(٢) العنكبوت:٤٨.

(٣) العقائد السلفية: (٢/٧٤-٧٦)، وانظر: الإسلام والرسول ص: ٢٦-٢٩، الرد الشافي الوافر ص: ٢٤، تحذير المسلمين ص: ٣٢٤.

(٤) انظر: العقائد السلفية: (٢/٧٨ وما بعدها)، الإسلام والرسول ص: ٢٩ وما بعدها، الأدلة الساطعات ص: ١٠٣.

(٥) النور: من الآية٥٥.

(٦) العقائد السلفية: (٢/٧٩).

الدولة الإسلامية وانتشارها إلى أطراف الأرض كان في عهد الخلفاء الراشدين.

٢. قوله تعالى: ﴿الم * غُلِبَتِ الرُّومُ * فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ * فِي بِضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ * بِنَصْرِ اللَّهِ﴾[١].

٣. تحديه للعرب بأنهم لا يستطيعون أن يأتوا بسورة من مثل القرآن، وأنهم لن يستطيعوا، قال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ * فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾[٢]، قال: «**وقد تحقق ذلك وعجز العرب عن الإتيان بسورة ولو قصيرة تضاهي سورة من سور القرآن، ولما تحقق عجزهم وفشلوا في ميدان المعارضة ..... عدلوا إلى اللجاج والعناد ورضوا بسفك الدماء واغتنام الأموال، ولو كانوا قادرين لعارضوه وأتوا بسورة من مثله ليقطعوا حجة الرسول عليهم ..... وقد قال تعالى: ﴿قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْأِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾[٣]**»[٤].

ثم ذكر جملة صالحة من الأحاديث التي فيها إخباره صلى الله عليه وسلم بشيء من الأمور المغيبات التي أطلعه الله عليها[٥]، نذكر مثالين مما ذكره منها:

١- «عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((لتتبعن سنن من كان قبلكم، حذو القذة بالقذة[٦]، حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه))

---

(١) الروم:١-٥.

(٢) البقرة:٢٣-٢٤.

(٣) الإسراء:٨٨.

(٤) العقائد السلفية: (٨١/٢)، وانظر: (٨٥/٢).

(٥) انظر: العقائد السلفية: (٨٦/٢-٩٩)، الإسلام والرسول ص: ٣٧-٤٢.

(٦) القذة هي ريشة السهم، وهو مثل يضرب للشيئين يستويان ولا يتفاوتان، كما تقدر ريشة السهم كل واحدة منهما على قدر صاحبتها، انظر النهاية في غريب الحديث: (٢٨/٤).

قالوا: اليهود والنصارى؟ قال: ((فمن؟))، أخرجه الشيخان[١].

فقد وقع ما أخبر صلى الله عليه وسلم منذ قرون

أولاً: ما حدث في اختلافهم في العقائد والمذاهب.

ثانياً: ما وقع فيه الكثيرون من تقديس الأنبياء والأولياء .... حتى أنهم عبدوهم من دون الله.

ولا يزال الأمة يحدث فيها ما يحقق متابعتهم لليهود والنصارى حتى بلغ السيل الزبى في هذا العصر، فترى الأكثرين من المسلمين يقلدون الغربيين في الملابس وإقامة الأعياد كعيد الميلاد لكل إنسان، وعيد الشجرة، وعيد الأم، وحلق اللحى، وشرب الخمر، والسفور، وقتل الوقت في الملاهي، والمسارح، والمجون، وعدم المبالاة بالدين وتحكيم قوانين الكافرين ...»[٢].

٢- «روى مسلم عن ثوبان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((إن الله زوى لي الأرض، فرأيت مشارقها ومغاربها، وإن أمتي سيبلغ ملكها ما زوي لي منها، وأعطيت الكنزين الأحمر والأبيض، ، وإني سألت ربي لأمتي أن لا يهلكها بسنة عامة[٣]، وأن لا يسلط عليهم عدواً من سوى أنفسهم، فيستبيح بيضتهم[٤]، وإن ربي قال: يا محمد إذا قضيت قضاء فإنه لا يرد، وإني أعطيتك لأمتك أن لا أهلكهم بسنة عامة، وأن لا أسلط عليهم عدواً من سوى أنفسهم فيستبيح بيضتهم، ولو اجتمع عليهم من بأقطارها[٥] حتى يكون بعضهم يهلك

---

(١) تقدم ص: ٢٦١.

(٢) العقائد السلفية: (٢/٨٦-٨٧)، الإسلام والرسول ص: ٣٧.

(٣) السنة الجدب، يقال أختهم سنة إذا أجدبوا وأقحطوا فلم يمطروا ولم ينبت لهم شيء، انظر النهاية في غريب الحديث: (٢/٤١٣).

(٤) أي مجتمعهم وموضع سلطانهم ومستقر دعوتهم، وبيضة الدار وسطها ومعظمها، انظر النهاية في غريب الحديث: (١/١٧٢).

(٥) في الأصل «أقطارها».

بعضاً ويسبي بعضهم بعضاً))[1].

ورواه البرقاني في صحيحه وزاد: ((وإنما أخاف على أمتي الأئمة المضلين، وإذا وقع عليهم السيف لم يرفع إلى يوم القيامة، ولا تقوم الساعة حتى يلحق حي من أمتي بالمشركين، وحتى تعبد فئام[2] **من الناس من أمتي الأوثان، وأنه سيكون في أمتي كذابون ثلاثون، كلهم يزعم أنه نبي، وأنا خاتم النبيين، لا نبي بعدي، ولا تزال طائفة من أمتي على الحق منصورة، لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله تبارك وتعالى))**[3].

هذا الحديث الشريف فيه دلائل كثيرة من أدلة نبوته وصدق رسالته صلى الله عليه وسلم، وأنه جدير بالحفظ والاعتناء وإشاعته بين الأمة الإسلامية، ليعرفوا عظمته صلى الله عليه وسلم، ويزدادوا إيماناً بنبوة سيد المرسلين وإمام المتقين، وهذه الدلائل أخبر بها النبي صلى الله عليه وسلم قبل وقوعها، وقد وقعت كما أخبر، وها أنا أبين تلك الدلائل حسب فهمي القاصر وذهني الفاتر ....»[4]، وتلخيص ما ذكره:

أ- تحقق ما أخبر به من اتساع ملك أمته حتى يبلغ أطراف الأرض، وقد حصل ذلك في الفتوحات التي قام بها الخلفاء الراشدون ومن بعدهم.

ب- تحقق ما أخبر به من فتح أمته لملك كسرى وقيصر، والمعبر عنه بقوله: ((وأعطيت الكنزين الأحمر والأبيض)).

ج-استجابة الله تعالى لدعاء نبيه، فلا يقع القحط في جميع الممالك الإسلامية، وإن وقع في ناحية فتمولها ناحية أخرى.

كما أنه لم يسلط عليهم كافراً يستولي على المسلمين ويهلكهم، أو يهلك

---

(١) في كتب الفتن باب هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض: (٢٢١٥/٤).

(٢) الفئام مهموزة: الجماعة الكثيرة، النهاية في غريب الحديث: (٤٠٦/٣).

(٣) تقدم تخريجه ص: ٢٦٥.

(٤) العقائد السلفية: (٩١/٢-٩٢).

معظمهم، وإن وقع الاستعمار في كثير من البلدان ولكنه حكم مؤقت، ولا بد أيضاً أن تبقى ممالك مستقلة كما هو مشاهد.

د- وقوع استيلاء المسلمين على بعض، ووقوع الحروب بينهم وسفك الدماء.

هـ- أنه أخبر صلى الله عليه وسلم أنه إذا جرى النزاع والخلاف بين المسلمين وجرت الحرب فإنه سيستمر ذلك إلى يوم القيامة، وقد وقع ما أخبر به، فأنت ترى من حين مقتل عثمان بن عفان رضي الله عنه إلى يومنا هذا والخلاف مستمر بين المسلمين، وقد نبه رحمه الله هنا على أمر مهم فقال:

«ومما ينبغي أن نفهم أن من القتال ما قد يكون حقاً كقتال أهل التوحيد لأهل الشرك بالله، وجهادهم على تركهم الشرك، وكقتال الفئة الباغية الخارجة عن طاعة الأمير أو الملك بنوع من التأويل وسوء الفهم، كقتال علي بن أبي طالب للخوارج وقتاله لمعاوية في صفين»[1].

و- **«أخبر صلى الله عليه وسلم أنه لا تقوم الساعة حتى يعبد فئام من أمته الأوثان وهذا واقع مشاهد ملموس .... فترى أكثر الأقطار الإسلامية قد اتخذوا قباباً على قبور من يزعمون أنهم أولياء الله، يطوفون حول تلك القبور وينذرون لها ويستغيثون في الشدائد بساكنيها، كاستغاثة الشيعة بعلي والحسين والعباس بن علي، وجهال أهل السنة بالجيلاني، والدسوقي والبدوي ...... مع العلم أن القرآن -يصرح في آيات أكثر من أن تحصر- بالتوحيد وإفراد الله بالعبادة، بل القرآن كله في التوحيد[2]...»**[3].

ز- وفي الحديث إخبار عن ظهور الكذابين المتنبئين، وقد ظهروا، كمسيلمة الكذاب والأسود العنسي **«وظهر في القرن الثالث عشر الدجال الخبيث -في الهند- بسياسة الإنجليز، ميرزا غلام أحمد القادياني، ومحمد على الباب الإيراني،**

---

(١) العقائد السلفية: (٢/٩٣-٩٤).

(٢) تقدمت الإشارة إلى ذلك ص:١٤١.

(٣) العقائد السلفية: (٢/٩٤-٩٥).

وخليفته عبد البهاء، وتبع هذين الدجالين كثيرون».

ح- إخباره صلى الله عليه وسلم أنه مع كثرة الضلال والبدع وتكالب الأمم على الإسلام وانحراف كثير من المسلمين إلا أنه لا ينمحي الدين بل لا تزال طائفة من الأمة على الحق منصورة «**وهذا مما لا ريب فيه، فلقد نجد المدينة الكبيرة ويقطنها ملايين من البشر، وأكثرهم منغمس في بحور الضلال والشرك، أو الشهوات والفسق والفجور، ولكن تجد منهم أناساً قليلين يحافظون على الدين الصحيح، ويتمسكون بالسنة المحمدية، ويرشدون الناس إلى كتاب الله وسنة نبيه، ويحذروهم مما هم فيه من الضلال والفسق والفجور، والتحاكم إلى الطاغوت وعبادة القبور ....**»(١).

ط- تحقق ظهور أئمة الضلال كما جاء في الحديث، وقد حذر النبي صلى الله عليه وسلم منهم أشد تحذير، لعظم خطرهم وشدته وخفاء أمرهم، وذكر الشيخ منهم: عبد الله بن سبأ، وهو أولهم، وقد أظهر الإسلام نفاقاً، ودعا إلى الغلو في علي رضي الله عنه وإلى الفتنة التي أسفرت عن قتل عثمان رضي الله عنه، وظهر بذلك الشيعة والخوارج، وتفرق شمل الأمة واشتعلت نار الحرب والفتنة.

ومن رؤوس الفتن والأئمة المضلين: الجعد بن درهم الذي ادعى إنكار الصفات والقول بخلق القرآن، والجهم بن صفوان الذي أخذ عنه هذه المقالة وأعلنها، حتى كان ظهور المعتزلة الذين تأثروا بالفلاسفة، وتأثر بهم المأمون، وحصلت الفتنة العظيمة، واضطهد أهل السنة وسجن من سجن، ومنهم الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى.

ثم تتابع أئمة الضلال والدعاة إلى النار حتى ظهرت الصوفية والاتحادية، ثم جاء دور الباطنية، وحرفوا القرآن وزعموا أن له باطناً وظاهراً، وكانت دعوتهم ظاهرها التشيع وباطنها الكفر والإلحاد، وتفرعت منها الدرزية والإسماعيلية والنصيرية.

وفي هذا العصر كثرت أئمة الإلحاد والفجور والفساد، فمنهم من يدعو إلى الشيوعية والاشتراكية، ومنهم من يدعو إلى الإباحية، ومنهم من يدعو إلى السفور والاختلاط، ولا

---

(١) العقائد السلفية: (٢/٩٦-٩٧).

ريب أن من ليس عنده حصانة الإيمان والتوحيد فقد يقع في شَرَكِ هؤلاء الضالين المضلين.

فهذه نبذة مما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى من الإخبار بالمغيبات، وهي نوع من الأدلـــة العقلية على صدق نبوته صلى الله عليه وسلم، وبها نختم الكلام عن هذا القسم منها.

القسم الثاني: المعجزات الحسية أو الدلائل الحسية.

ذكر الشيخ رحمه الله أن معجزات النبي صلى الله عليه وسلم الحسية كثيرة جداً، حتى قال بعضهم إنها تبلغ ثلاثة آلاف قال: «**وها أنا أتحف القارئ بعدد قليل من تلك المعجزات الباهرة**»[1].

ثم ذكر رحمه الله تعالى طرفاً منها وتوسع في ذكر انشقاق القمر، والإسراء والمعراج، حيث تكلم في الجواب عن الشبه المثارة حولها، وفيما يلي الإشارة إلى بعض ما ذكره رحمه الله[2]:

١- رد عين قتادة بن النعمان، حيث أصيبت عينه يوم بدر حتى سالت حدقته على وجنتيه، فأرادوا أن يقطعوها، فسألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: ((لا)) فدعاه فغمز حدقته براحته، فكان لا يدري أي عينيه أصيب[3].

٢- إبراء عين على بن أبي طالب رضي الله عنه كما أخرج الشيخان من حديث سهل بن سعد وفيه (فقالوا: يشتكي عينيه، قال: ((فأرسلوا إليه)) فأتي به، فبصق رسول الله في عينيه ودعا له فبرأ حتى كأن لم يكن به وجع)[4].

---

(١) العقائد السلفية: (١١٠/٢).

(٢) انظر: العقائد السلفية: (١١٠/٢-١١٦) وما بعدها، والإسلام والرسول ص: ٤٣-٤٤، وشرح الدرر السنية ص: ١١٦، القول الأقوم ص: ١٤-١٧، الأدلة الساطعات ص: ١٠٣-١٠٥، وانظر: قصيدة ألا بشرى ص: ٣، ونيل الأماني ص: ٣٠، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١/٧)، (٨٧/٢١)، إجابة السائل الماجد ص: ٢٠، كشف الشبهات: (٤٦/٢).

(٣) رواه أبو يعلى في مسنده: (١٢٠/٣)، وأبو عوانة في كتاب الجهاد باب صفة حفر الخندق، قال البيهقي وفي إسناد أبي يعلى يحيى بن عبد الحميد الحماني وهو ضعيف [مجمع الزوائد: (٢٩٧/٨)].

(٤) أخرجه البخاري في مواضع منها كتاب الجهاد باب دعاء النبي صلى الله عليه وسلم إلى الإسلام: (٩٠٧/٢)، ومسلم في فضائل الصحابة باب فضائل علي بن أبي طالب: (١٨٧٢/٤).

٣- نبع الماء من بين أصابعه، وقد ورد في ذلك عدة أحاديث منها ما أخرجه البخاري عن أنس قال: (أتي النبي صلى الله عليه وسلم بإناء وهو بالزوراء فوضع يده في الإناء، فجعل الماء ينبع من بين أصابعه، فتوضأ القوم، قال قتادة: قلت لأنس: كم كنتم؟ قال ثلاثمائة أو زهاء ثلاثمائة)(١)، وكذلك حصل يوم الحديبية، فيما أخرجه البخاري عن جابر رضي الله عنه(٢)، قال رحمه الله: «**قال القرطبي: نبع الماء من بين أصابعه تكررت منه في عدة مواطن في مشاهد عظيمة، وردت من طرق كثيرة يفيد مجموعها العلم القطعي المستفاد من التواتر المعنوي**»(٣)، والصحيح أن العلم القطعي يستفاد من الحديث الذي يرويه العدل الضابط إذا سلم من الشذوذ والعلة ولو لم يبلغ التواتر الذي تكلم به المتكلمون وتبعهم عليه كثير من الأصوليين وغيرهم.

وقد ذكر رحمه الله أيضاً إخبار الشاة المسمومة له بذلك، وتكثير الطعام ببركته صلى الله عليه وسلم، وسقوط الأصنام بإشارته، واستجابة دعائه صلى الله عليه وسلم، وهذا كثير مشهور جداً، وذكر انقياد الشجر، وحنين الجذع، وانشقاق القمر، والإسراء والمعراج، وبما أن الشيخ فصل في المعجزتين الأخيرتين، فإلى القارئ إطلالة على ما قرره الشيخ رحمه الله تعالى فيهما، وما رد به على المنكرين لذلك.

أولاً: معجزة انشقاق القمر للنبي صلى الله عليه وسلم(٤).

بين رحمه الله تعالى بشيء من التوسع أدلة ثبوت هذه الآية العظيمة، من الأحاديث النبوية وكلام أهل العلم من المفسرين وشراح الحديث وغيرهم، وقال في مقدمة ذلك:

«**قال تعالى: ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ * وَإِنْ يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا**

---

(١) رواه البخاري في كتاب المناقب باب علامات النبوة في الإسلام: (١١٠٤/٣)، ورواه مسلم في كتاب الفضائل باب في معجزات النبي صلى الله عليه وسلم: (١٧٨٣/٤).

(٢) رواه البخاري في كتاب المناقب باب علامات النبوة في الإسلام: (١١٠٥/٣).

(٣) العقائد السلفية: (١١١/٢).

(٤) انظر في ذلك: العقائد السلفية: (١١٦/٢-١٥٠)، الأدلة الساطعات ص: ١٠٤، شرح الدرر السنية ص: ١١٦.

سِحْرٌ مُسْتَمِرٌّ﴾[1] وقد ذكر المفسرون، وفي المقدمة ابن جرير والحافظ السيوطي وابن كثير والبغوي والقرطبي والبيضاوي والخازن والفخر الرازي والآلوسي والخطيب الشربيني وجمال الدين القاسمي، وسائر المفسرين، حتى من مفسري الشيعة والإباضية في تفسير هذه الآية، ثبوت انشقاق القمر للرسول صلى الله عليه وسلم، وأوردوا الأحاديث الواردة في الانشقاق، وأكثر الحافظ ابن جرير والحافظ ابن كثير والسيوطي من تلك الأحاديث.

كما ذكر علماء الحديث في الصحاح والسنن والمسانيد الأحاديثَ الواردة حول هذه المعجزة العظيمة، ونحن نكتفي بما أورده الإمامان الجليلان البخاري ومسلم، وكفى بهما علماً وحفظاً واتقاناً واختياراً للصحيح، ونضيف إليهما ما رواه الإمام أحمد في مسنده والبيهقي في دلائل النبوة»[2].

ثم ذكر ما أورده البخاري في كتاب مناقب الأنصار باب انشقاق القمر[3]، وهي حديث أنس: (أن أهل مكة سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يريهم آية، فأراهم القمر شقتين حتى رأوا حراء بينهما).

وحديث ابن مسعود قال: (انشق القمر ونحن مع النبي صلى الله عليه وسلم بمنى، فقال: ((اشهدوا)) وذهبت فرقة نحو الجبل).

وحديث عبد الله بن عباس: (إن القمر انشق على زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم).

قال الشيخ: **«كما ذكر هذه الأحاديث في تفسير ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ﴾[4] كما ذكرها في باب سؤال المشركين أن يريهم النبي آية فأراهم انشقاق**

---

(١) القمر: ١-٢.

(٢) العقائد السلفية: (٢/١١٦)، وانظر: الأدلة الساطعات ص: ١٠٤.

(٣) (٣/١١٨١).

(٤) كتاب التفسير: (٣/١٥٤٦).

القمر[١]»[٢].

ثم استطرد رحمه الله تعالى في ذكر الروايات في ذلك نقلاً عن كتب الحديث والتفسير، وذلك ليطمئن القارئ إلى ثبوت ذلك وإقرار العلماء له دفعاً لما حصل من شبه وتشويش حول هذه المعجزة العظيمة للنبي صلى الله عليه وسلم، ومن الشبه التي ذكرها رحمه الله وفندها[٣]:

(**١**)أنهم سألوا النبي صلى الله عليه وسلم آية ولم يعينوا انشقاق القمر ولا غيرها، فكيف أراهم انشقاق القمر؟ وهلا أراهم آية أخرى أرضية؟ أي أن هذه قد تختلط بما يشاهد في السماء من الكسوف والشهب وغيره.

والجواب:

أ) بأنهم لو لم يطلبوا ذلك لما قالوا (إن هذا سحر سحركم به ابن أبي كبشة فاسألوا السفارة فإن محمداً لا يستطيع أن يسحر الناس كلهم.

ب) أنه أخرج أبو نعيم في الدلائل عن ابن عباس قال: (اجتمع المشركون إلى رسول الله منهم الوليد ابن المغيرة وأبو جهل بن هشام والعاصي بن وائل والأسود بن المطلب والنضر بن الحارث، ونظراؤهم، فقالوا للنبي صلى الله عليه وسلم إن كنت صادقاً فشق لنا القمر فرقتين، فسأل ربه فانشق).

وهذا وإن قال فيه الحافظ «من وجه ضعيف»[٤] ولكن يتأكد بحديث أنس المار المخرج في الصحيحين، وكل ما في الأمر أن حديث أنس أجمل ولم يذكر السائلين بأعيانهم، وحديث ابن عباس ذكر أسماءهم.

(**٢**)أنه جاء في بعض الروايات عن ابن مسعود أن القمر انشق بمكة، وفي رواية "ونحن

---

(١) كتاب المناقب: (١١٢٠/٣)، وقد أخرج هذه الأحاديث مسلم أيضاً في كتاب صفات المنافقين وأحكامهم: (٢١٥٨/٤-٢١٥٩)، وقد ذكر ابن حجر روايات مسلم وألفاظها في العقائد السلفية: (١٢٢/٢-١٢٣).

(٢) العقائد السلفية: (١١٧/٢).

(٣) وانظر الأجوبة عن الشبه المثارة في: العقائد السلفية: (١٢١/٢-١٥٠).

(٤) فتح الباري: (٢٢١/٧).

مع النبي بمنى".

والجواب: أنه لا تعارض، فإن منى في مكة.

(٣)أنه لو وقع انشقاق القمر لجاء متواتراً واشترك أهل الأرض في معرفته.

والجواب: أن ذلك وقع ليلاً وأكثر الناس نيام والأبواب مغلقة، وقل من يرصد السماء، ويحتمل أن يكون القمر ليلة أن كان في بعض المنازل التي تظهر لبعض أهل الآفاق دون بعض كما يظهر الخسوف لقوم دون قوم.

(٤)وهي من الشبه المعاصرة، أنه وإن كانت الأحاديث صحيحة، ولكننا نشك في صحة السند.

والجواب:

أ) أن هذا الكلام متناقض ولا معنى لصحة الأحاديث إلا صحة السند، ولم يُحْكَم على الحديث بالصحة إلا بعد صحة السند.

ب) أنه لا يخفى على أحد شم رائحة العلم لا سيما علم الحديث ما عليه أئمة الحديث من الدقة والإتقان في معرفة الصحيح من الضعيف، ولهم في ذلك مؤلفات في معرفة الرواة وأحوالهم ودرجاتهم، وأن تصحيح هؤلاء الجهابذة لا يمكن أن يكون محل الشك.

ج)أن هذه الأحاديث من الأحاديث المتفق عليها بين الشيخين، وهذه أعلى مراتب الصحة، ولم يتكلم عليها عالم من علماء الحديث –مع كثرتهم– بنقد أو طعن أو غيره، وفيهم النقاد المبرزون كعلي بن المديني ويحيى بن معين ونظرائهم، وشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم والحافظ الذهبي وأمثالهم ممن لا يحصون.

فهل بعد تصحيح هؤلاء الفحول الذين انتهى إليهم علم الحديث ونقد الرجال يبقى مجال لتشكيك مشكك؟ لا يشك في صحة هذه الأحاديث إلا من جهل قدر نفسه وجهل قدر أولئك البحور الزاخرة، أو أراد أن يظهر نفسه بهذه الدعوى ليشهرها بين الورى.

د) أن مجرد الشك في صحة السند والمتن لا يسوغ رد الحديث، وإلا لأمكن رد آلاف الأحاديث، وهذا فتح باب للزندقة والإلحاد.

هـ) أن السنة شقيقة القرآن، فإذا قضينا على السنة المحمدية بمثل هذه الشبه السقيمة فقد قضينا على القرآن، لأن الله يقول لنبيه: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾(١).

(٥) تعلقهم بقوله صلى الله عليه وسلم: ((ما من نبي من الأنبياء إلا وقد أعطي من الآيات ما مثله آمن عليه البشر، وإنما كان الذي أوتيته وحياً أوحاه الله إلي، فأرجو أن أكون أكثرهم تابعاً يوم القيامة))، فقالوا: إن هذا الحديث نص قاطع على أنه ليس له من المعجزات إلا القرآن.

والجواب:

أ) أن هذه مكابرة وإنكار للمعجزات الباهرة العديدة، وقد تقدم ذكر بعض منها.

ب) أن الله تعالى كما أعطى رسله السابقين كثيراً من المعجزات فكذلك أعطى النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك.

ج) أن المراد أن القرآن العظيم أعظم هذه المعجزات، وهذا لا ينافي وجود غيرها، وقوله: ((وإنما كان الذي أوتيته وحياً)) أي بالنسبة لسائر المعجزات،وخص ذلك بالذكر لأنه أعظمها لا أن ليس له سواها، وهذا من القصر الإضافي.

وهناك شبه أخرى نتركها أيضاً طلباً للاختصار، ولعل فيما ذكرناه كفاية في بيان جهوده رحمه الله تعالى في الرد على المخالفين في هذا الباب، وتقرير الحق بدليله والانتصار له.

ثانياً: الإسراء والمعراج(٢).

وهما من أكبر معجزاته صلى الله عليه وسلم بل من خصائصه صلوات الله وسلامه

---

(١) النحل: من الآية٤٤.

(٢) انظر كلام الشيخ في ذلك في: العقائد السلفية: (١٥١/٢-١٧٠)، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٥/١٢)، (١١٣/١٠-١١٤)، الإسلام والرسول ص: ٤٤، الأدلة الساطعات ص: ١٠٣، الرد الشافي الوافر ص: ٤٦-٤٧، شرح الدرر السنية ص: ١١٧-١١٨، وما سيذكر في هذا المبحث هو مستقى وملخصاً من كلامه رحمه الله تعالى.

عليه[1] كما تدل عليه الآية، قال تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[2].

وقد وقع الإجماع أن المراد بالعبد في هذه الآية هو محمد صلى الله عليه وسلم، وقد وردت أحاديث كثيرة في الإسراء والمعراج عن أكثر من ثلاثين راوياً من الصحابة.

وكان الإسراء والمعراج بجسده وروحه صلى الله عليه وسلم قبل الهجرة بسنة، في شهر ربيع الأول، وقيل في رمضان، وقيل في شهر رجب، وهو المشهور.

ولم يأت تعيين الليلة التي فيها أسري به صلى الله عليه وسلم وعرج به إلى السماوات في الأحاديث الصحيحة، وكل ما ورد فهو غير ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم عند أهل العلم بالحديث.

ثم ذكر رحمه الله تعالى ما أخرجه مسلم من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه في قصة الإسراء والمعراج وحديث جابر بن عبد الله عند البخاري ومسلم، ثم ذكر أسماء أربعة عشر من الصحابة ممن روي عنهم حديث الإسراء والمعراج، ثم ذكر كلام ابن كثير رحمه الله تعالى فيما هو محصل مجموع هذه الأحاديث.

ثم نبه على أنه قد وقع الخلاف في عروجه صلى الله عليه وسلم هل كان بروحه وبدنه، وأن الذي عليه جمهور المسلمين أنه عليه الصلاة والسلام عرج به بروحه وبدنه، ثم ذكر كلام ابن القيم رحمه الله في توجيه قول من قال إنه عرج بروحه ولم يفقد بدنه، ثم قال:

«**هذا ما قاله الحافظ ابن القيم في زاد المعاد، ولكن الظاهر أن الأقوال ثلاثة:**

١-عرج بروحه وبدنه، وعليه جمهور المسلمين من الصحابة التابعين وتابعيهم وسائر الأئمة المعتبرين.

٢-وطائفة قالت عرج بروحه.

٣-وطائفة قالت عرج بالمنام.

---

(١) انظر: القول الأقوم ص: ٢٦.

(٢) الإسراء:١.

وهناك قول رابع: وهو أنه أسري به بروحه وبدنه إلى بيت المقدس، وعرج من بيت المقدس إلى السماء بروحه.

وكلها بمعزل عن الصواب إلا القول الأول لما سبق من الأدلة»[1].

ومراده ما سبق من الأحاديث والروايات التي ذكرها.

ولما كان الإسراء ثابتاً بنص الآية، والمعراج إنما أثبت في الأحاديث، وقد حصلت فيه الشبهة، قال: «**فمنكر الإسراء كافر بالله العزيز، ومنكر المعراج مبتدع فاسق**»[2].

ثم عرض رحمه الله تعالى إلى ذكر الجواب عن شبه القائلين أن ذلك كان بالروح أو بالمنام، فذكر **أولاً الشبه النقلية**، وهو:

تعلقهم بحديث عائشة رضي الله عنها (ما فقدت جسد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن عرج بروحه)[3]، وحديث معاوية رضي الله عنه (أنه كان بالروح مناماً)[4].

والجواب:

أ) أن ذلك غير ثابت.

ب) أن عائشة لم تكن في وقت الإسراء زوجاً للنبي صلى الله عليه وسلم، وهذا أيضاً

---

(١) العقائد السلفية: (٢/١٦١).

(٢) تحذير المسلمين ص: ٢٥٧، أسئلة محمد نصير ص: ٣٢.

(٣) أخرجه ابن جرير في تفسيره: (٨/١٦) بسنده عن محمد بن إسحاق عن بعض آل أبي بكر أن عائشة كانت تقول: ..... وذكره، وفي إسناده هذا المبهم، فلا يحتج به، وعزاه في الدر المنثور إلى ابن إسحاق وابن جرير: (٤/٢٨٨).

(٤) أخرجه ابن جرير في تفسيره: (٨/١٦) بسنده عن محمد بن إسحاق قال حدثني يعقوب بن عتبة بن المغيرة أن معاوية بن أبي سفيان كان إذا سئل عن مسرى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: كانت رؤيا من الله صادقة، وعزاه في الدر المنثور إلى ابن إسحاق وابن جرير: (٤/٢٨٨). ويعقوب بن عتبة بن المغيرة من السادسة كما في التقريب برقم: ٧٨٢٥، وليس له رواية عن معاوية، فهو منقطع، وقد نص ابن حجر أن من رمز لهم بهذه الطبقة السادسة لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة، انظر: مقدمة التقريب ص: ٧٥، فكلا الروايتين لا تقوم بها حجة لعدم ثبوتها، كما قال الشيخ رحمه الله تعالى.

يقدم حديث أم هانئ على حديثها لو ثبت.

ج) على فرض ثبوت ذلك عن معاوية، فلعله فهم من قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ﴾[1] فهم أن الرؤيا هنا أي المنامية.

والصحيح أن المراد بها البصرية، وقد ذكر ابن كثير في تفسير هذه الآية ما أخرجه البخاري عن ابن عباس قال: (هي رؤيا عين أريها رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة أسري به)[2] ..... وهكذا فسر ذلك بليلة الإسراء مجاهد وسعيد بن جبير والحسن ومسروق وإبراهيم وقتادة وعبد الرحمن بن زيد وغير واحد»[3]»[4].

ثم ذكر ما يؤيد ذلك في اللغة.

د) أنه قد وردت الروايات العديدة الوفيرة من طريق أكثر من ثلاثين صحابياً، كلها تثبت الإسراء والمعراج بالروح والبدن.

ثانياً: بعض الشبه العقلية.

١) أن صعود الجرم الثقيل إلى السماء غير معقول.

«**والجواب: أن على المسلم أن يؤمن بما جاء في القرآن أو صح في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولا يقابل الوحيين بمثل هذه الشبه العقلية الكاسدة ....**»[5].

٢) أن الحركة الجسمانية البالغة في السرعة إلى هذا الحد غير معقولة.

والجواب: إضافة إلى الجواب السابق

أنه قد ثبت في الهندسة أن قرص الشمس يساوي كرة الأرض مليوناً وستمائة ألف

---

(١) الإسراء: من الآية ٦٠.

(٢) كتاب التفسير باب سورة بني إسرائيل باب ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ﴾: (١٤٦١/٣).

(٣) انظر تفسير ابن كثير: (٤٨/٣).

(٤) العقائد السلفية: (١٦٢/٢).

(٥) العقائد السلفية: (٢٦٤/٢).

مرة، ثم إنا نشاهد أن طلوع قرص الشمس يحصل في زمن لطيف سريع، وهـذا يدل على أن بلوغ الحركة في السرعة إلى هذا الحد أمر ممكن في نفسه، وإذا حصل ذلك لبعض الأجسام أمكن حصوله لغيرها.

٣) أن ذلك يلزم منه خرق السماء والتآمها، وهما ممتنعان عند أهل الفلك والهندسة.

«والجواب:

أولاً: قد قلنا غير مرة إن الذي خلق السماوات والأرض هو الذي أسرى بعبده ..... وأي قيمة لقول علماء الفلك بعد ما صح عن رسول الله في ذلك، وليس من شأن المسلم أن يعارض الحديث الصحيح بقول فلسفي أو فلكي.

وثانياً: قد مر لنا أنه قد ثبت تماثل الأجسام، وعليه فيجوز على السماوات الخرق والالتآم كما يجوز على غيرها كالأرض والماء.

وثالثاً: لو كان القول بمعراج الرسول في بعض ليلة ممتنعاً، لكان القول بنزول جبريل من العرش إلى مكة أو المدينة في لحظة واحدة ممتنعاً، لأن الملائكة أيضاً أجسام عند جمهور المسلمين ..... ولو قلنا بذلك لكان طعناً في نبوة جميع الأنبياء ....»[1].

رابعاً: قد أخبر الله عن عرش بلقيس أنه قد جاء به الذي عنده علم من الكتاب إلى سليمان قبل أن يرتد إليه طرفه، فكيف يعجز الخالق أن يُعْرِجَ رسولَه إليه!؟

خامساً: إن هذه الحركة المتناهية السرعة لا مانع من حصولها للأجسام، بل هي موجودة، وليس كل ما لا تصل العقول إلى إدراكه يكون مستحيلاً في نفسه.

«ولكن من سلب العقل أو الإيمان، واستحوذ عليه الشيطان، وتأثر بآراء الفلاسفة وأشباههم هو الذي يماري ويجادل ويتسلح بسلاح الإنكار ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيّاً مُرْشِداً﴾[2]»[3].

---

(١) العقائد السلفية: (٢/١٦٥-١٦٦).

(٢) الكهف: من الآية١٧.

(٣) العقائد السلفية: (٢/٢٦٧).

ومن الأجوبة التي أوردها على من زعم أن الإسراء والمعراج كان بالروح أو بالمنام:

١) أن افتتاح السورة بقوله ﴿سبحان﴾ يشير إلى أن ذلك أمر عظيم غير معتاد، وأنه من آثار قدرته وكماله سبحانه وتعالى، والمنام أمر عادي يكون للأنبياء وغيرهم.

٢) لو كان بالمنام لما استبعده المشركون ولما أنكروه.

٣) لو كان بالمنام لما نوه الله بذكره في القرآن، لأنه يحصل لكل أحد.

٤) لو كان بالروح فقط لما كان حاجة إلى إتيان البراق، وهو دابة دون البغل وفوق الحمار، والدواب إنما تحمل الأجسام.

٥) لو كان بالروح لما عطش وطلب الماء كما في بعض الروايات.

٦) لو كان مناماً لما كان له صلى الله عليه وسلم به مزية على غيره.

هذا بعض ما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى ملخصاً أو مختصراً من كلامه، خشية مزيد من التطويل.

وفي ختام هذه المسألة فإلى القارئ الكريم ما يناسب ذكره هنا كما يقول الشيخ: «**ومن المناسب لهذا المقام أن نقول: ما اعتاده الكثيرون في كثير من الأمصار من الاحتفال بليلة الإسراء والمعراج بدعة لم يفعلها الرسول صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه ولا التابعون ولا الأئمة المعتبرون.**

وإن كان المحتفلون يزعمون أن ما دفعهم وبعثهم على الاحتفال بتلك الليلة إلا محبتهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فقصدهم إظهار شعورهم نحوه عليه الصلاة والسلام وتعظيمه.

فالجواب أن يقال:

قد يكون هذا صحيحاً، وأن الباعث لهم محبة الرسول، ولكن لا تتمثل المحبة في الاحتفالات المخترعة، وإنما تتمثل في التأسي به صلى الله عليه وسلم، واتباع هديه والتمسك بسنته.

ومهما ادعينا من الحب له عليه الصلاة والسلام، فلن نبلغ معشار حب أبي بكر وعمر وسائر الصحابة له، وهم لم يقيموا لهذه المناسبة ولا لمناسبة أخرى احتفالاً.

وقد وردت الأحاديث الصحيحة والحسنة في النهي عن المحدثات ...... كحديث العرباض بن سارية وفيه: ((إياكم ومحدثات الأمور، فكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة)) رواه الترمذي، وزاد أبو داوود ((وكل ضلالة في النار))[1]»[2].

وبذلك ينتهي الكلام على ما يتعلق بالمعجزات أو الآيات العقلية أو العلمية منها والحسية.

القسم الثالث: البشارات به صلى الله عليه وسلم في الكتب السابقة[3].

في ذكر هذه البشارات إقامة للحجة على من كفر بالنبي صلى الله عليه وسلم من اليهود والنصارى، وأنهم بكفرهم به كفروا بكتبهم المترلة، لأنهم لم يعملوا بما فيهما، لأن الله تعالى يقول: ﴿يَجِدُونَهُ مَكْتُوباً عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالْأِنْجِيلِ﴾[4] ولفظ التوراة يراد به جنس الكتب التي يقر بها أهل الكتاب.

«**واعلم أن الله بعد ما أخبرنا في القرآن العظيم أن محمداً صلى الله عليه وسلم مرسل من ربه للعالمين، وأن اليهود والنصارى يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة والإنجيل، فلا حاجة لنا إلى الاستدلال بغير القرآن العظيم ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ**

---

(١) أخرجه أبو داوود في كتاب السنة باب في لزوم السنة: (١٣/٥)، والترمذي في كتاب العلم باب الأخذ بالسنة واجتناب البدع: (٤٣/٥)، وقال حسن صحيح، وابن ماجة في المقدمة باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين: (١٦/١).

وقوله ((وكل ضلالة في النار)) لم أجده في رواية هذا الحديث، وإنما هو من حديث جابر في حديث خطبة الحاجة، انظر: خطبة الحاجة للشيخ الألباني ص: ٢٦، وقال إسناده صحيح كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية في "إقامة الدليل على إبطال التحليل" من الفتاوى الكبرى: (٥٨/٣).

(٢) العقائد السلفية: (١٥٢/٢)، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١١٣/١٠-١١٤).

(٣) انظر ما يتعلق بهذا القسم في: العقائد السلفية: (١٩٧/٢-٢٣١).

(٤) الأعراف: من الآية١٥٧.

قِيلاً﴾[1].

وقال تعالى: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ * الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوباً عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالْأِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ * قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾[2].

وقال الله مخبراً عن المسيح عليه السلام أنه بَشَّرَ بالرسول في قوله تعالى: ﴿يَا بَنِي إِسْرائيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَاةِ وَمُبَشِّراً بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ﴾[3] ومن المحال أن يخبر الله في قرآنه المجيد ويكون ذلك خلاف الواقع، لأن القرآن كلام الله المجيد ﴿لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[4] حفظه الله من أن تصل إليه يد التغيير والتحريف كما قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[5]»[6].

ثم ذكر تحريف الكتب السابقة وبين أنه لا وثوق بها، لا سيما فيما يخالف القرآن، وعليه فلا قيمة لإنكار اليهود والنصارى بشارة كتبهم بالنبي العظيم، لأنه لا بد أن يكون

(١) النساء: من الآية١٢٢.

(٢) الأعراف: من الآية١٥٦-١٥٨.

(٣) الصف: من الآية٦.

(٤) فصلت:٤٢.

(٥) الحجر:٩.

(٦) العقائد السلفية: (٢/١٩٧-١٩٨).

حصل فيه التغيير والتبديل، ونالته أيدي القسيسين والأحبار، إما استكباراً أو عناداً، كما قال تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾(١).

وإما كتماناً للحق وتلبيساً على عوامهم، وحباً في الرئاسة ونيل الحطام كما قال الله عنهم: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقاً مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾(٢)، وقال تعالى: ﴿سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئاً وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾(٣).

ويؤيد ذلك ما جاء في القرآن الكريم مما يدل على أن من أهل الكتاب ومنهم الأحبار والرهبان والقسس مَنْ آمنوا برسالة النبي صلى الله عليه وسلم، وقرروا أنه متطابق مع ما عندهم كقوله تعالى: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ * يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَأُولَئِكَ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾(٤) وقوله: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِهِ هُمْ بِهِ يُؤْمِنُونَ * وَإِذَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ قَالُوا آمَنَّا بِهِ إِنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّنَا إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلِهِ مُسْلِمِينَ﴾(٥) وقال: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ بَنِي إِسْرائيلَ عَلَى مِثْلِهِ فَآمَنَ وَاسْتَكْبَرْتُمْ إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾(٦)(٧).

ثم قدم رحمه الله تعالى لذكر البشارات بمقدمة أخرى مفادها أنه كان أهل الكتاب من اليهود والنصارى يتناقلون خبر بعثته صلى الله عليه وسلم فيما بينهم، ويذكرون

---

(١) البقرة:٨٩.

(٢) البقرة:١٤٦.

(٣) المائدة:٤٢.

(٤) آل عمران:١١٣-١١٤.

(٥) القصص:٥٢-٥٣.

(٦) الأحقاف:١٠.

(٧) انظر: العقائد السلفية: (٢/١٩٩-٢٠٢).

البشارات في كتبهم، حتى إذا ما بعثه الله تعالى بالهدى ودين الحق آمن به كثيرون، وكان علماؤهم يصرحون بذلك كعبد الله بن سلام وأصحابه من علماء اليهود ...... وأما الذين استكبروا فصاروا يكتمون البشارات التي في كتبهم، ويؤولون ما بقي منها، وقد وضح العلامة المحقق رحمة الله الهندي ذلك في كتابه إظهار الحق بأمور جعلها مقدمات قبل ذكر تلك البشارات، ثم اقتبس الشيخ بعضها، ونحن نذكر بعض ما ذكر الشيخ مختصراً(١):

١. أن أنبياء بني إسرائيل مثل أشعيا وأرميا ودانيال وحزقيال وعيسى عليهم السلام أخبروا عن حوادث تأتي كحادثة بخت نصر وقورش وحوادث أرض أدوم ومصر وغيرها، ويبعد كل البعد أن يخبروا عن ذلك ولا يخبروا عن الأمر الأعظم وهو خروج النبي صلى الله عليه وسلم، الذي حَوَّل وجه الأرض وامتد شرقاً وغرباً، وغلب الأديان وكسر الجبابرة والأكاسرة، وبقي واستمر مدة ألف ومائتين وثمانين عاماً، ويمتد إلى آخر الدنيا، فهذه الحادثة أعظم الحوادث، وما قبلها لا يعد شيئاً بالنسبة لها، فكيف يجوز أن تذكر الحوادث الضعيفة ويترك الإخبار عن هذه الحادثة العظيمة

٢. أنه جاء في إنجيل يوحنا ١٩ (وهذه شهادة يوحنا حين أرسل اليهود من أورشليم كهنة ولاويين ليسألوه من أنت) ٢٠ (فاعترف ولم ينكر، وأقر إني لست أنا المسيح) ٢١ (فَسَألوا إذاً ماذا؟ أنت إيليا؟ فقال أنا لست إيليا، فسألوه أنت النبي؟ فأجاب لا) ٢٢ (فقالوا له من أنت لنعطي جواباً للذين أرسلونا؟ ماذا تقول عن نفسك؟) ٢٣ (قال أنا صوت صارخ في البرية قوموا طريق الرب، كما قال أشعيا النبي) ٢٤ (وكان المرسلون في الفريسيين) ٢٥ (فسألوه وقالوا له: فما بالك تُعَمَّد إن كنت لست المسيح ولا إيليا ولا النبي؟) والألف واللام في "النبي" للعهد أي النبي المعهود الذي أخبر عنه موسى، وهذا يفيد أن هؤلاء الكهنة واللاويين وكانوا من علماء اليهود عرفوا أن يجيء نبي، ولكن شكوا في أنه المسيح أو إيليا أو النبي المعهود. وهذا يبين أنهم كانوا ينتظرون نبياً آخر غير المسيح وغير إيليا، وهو النبي المعهود

---

(١) انظر: العقائد السلفية: (٢/٢٠٣-٢٠٧).

وأن أمره ظاهر ومشهور ومتميز، بحيث لم يكن محتاجاً إلى ذكر اسمه، ويؤكد ذلك ما جاء في إنجيل يوحنا الباب السابع: ٤٠ (فكثيرون من الجمع لما سمعوا هذا الكلام قالوا: هذا بالحقيقة هو النبي) ٤١ (وآخرون قالوا: هذا هو المسيح) فظهر أن النبي المعهود عندهم كان غير المسيح.

٣. مما تقدم يظهر بطلان دعواهم أن المسيح هو خاتم النبيين، لأنهم كانوا ينتظرون المسيح والنبي، ولما لم يكن قد ظهر قبله فلا بد وأنه سيأتي بعده.

٤. الأخبار التي نقلها المسيحيون في حق عيسى لا تصدق عليه على تفسير اليهود وتأويلهم، ولذا فاليهود ينكرونه أشد الإنكار، وعلماء المسيحية لا يلتفتون إلى تفاسيرهم في ذلك، ويفسرونها ويؤولونها بحيث تصدق بزعمهم على عيسى عليه السلام.

وكما أن تأويلات اليهود غير معتبرة عند المسيحيين، فكذلك تأويلات المسيحيين لهذه البشارات غير معتبرة عند المسلمين، مع أن الأخبار التي ننقلها في ذكر محمد صلى الله عليه وسلم أظهر من الأخبار التي ينقلونها في حق عيسى عليه السلام

وإذا تبين ذلك فإلى القارئ بعض ما جاء من البشارات مما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى:

أولاً: جاء في التوراة في سفر التثنية الباب الثامن عشر ١٧ (فقال الرب لي نعم جميع ما قالوا) ١٨ (وسوف أقيم لهم نبياً مثلك من بين إخوتهم وأجعل كلامي في فمه ويكلمهم بكل شيء آمره به) ١٩ (ومن لم يطع كلامه الذي يتكلم به باسمي فأنا أكون المنتقم من ذلك) ٢٠ (فأما النبي الذي يجترئ بالكبرياء ويتكلم في اسمي ما لم آمره بأنه يقوله، أم باسم آلهة غيري فليقتل).

وهذه البشارة ليس بشارة بيوشع عليه السلام كما يزعم اليهود ولا بعيسى كما يزعم علماء البروتستنت، بل هي بشارة بمحمد صلى الله عليه وسلم لوجوهٍ:

١- لما تقدم من أن اليهود المعاصرين لعيسى كانوا ينتظرون نبياً آخر، فلا يكون يوشع ولا عيسى.

٢- أنه وقع في هذه البشارة في وصفه ((نبي مثلك))، ويوشع وعيسى لا يصلح لهما

هذا الوصف لأنهما من بني إسرائيل، و لم يكن من بني إسرائيل من هو مثل موسى، كما في الباب الرابع والثلاثين من سفر التثنية (و لم يقم بعد ذلك من بني إسرائيل مثل موسى ......).

٣- أنه وقع فيها (أجعل كلامي في فمه) وهذا إشارة إلى أنه يحفظ الكلام المترل إليه ويتكلم به، لأنه أمي لا يقرأ ولا يكتب، والمراد القرآن الكريم.

٤- أنه صرح في هذا البشارة بأن الذي ينسب إلى الله ما لم يأمره به يقتل، أي من يكذب في دعواه النبوة فإنه يقتل، فلو لم يكن النبي محمد صلى الله عليه وسلم نبياً حقاً لقتل.

ثانياً: بشارة من إنجيل يوحنا[1].

في الفصل الخامس عشر منه وقال يوحنا: (قال المسيح ..... والفارقليط روح القدس الذي يرسله أبي هو يعلمكم كل شيء، وهو يُذكركم كل ما قلت لكم، أستودعكم سلامي، لا تقلق قلوبكم ولا تجزع فإني منطلق وعائد إليكم، ولو كنتم تحبوني كنتم تفرحون بِمُضِيِّ إلى الأب) وقال: (أيضاً إن خيراً لكم أن أنطلق لأبي إن لم أذهب لم يأتكم الفارقليط، فإذا جاء فهو يوبخ العالم على الخطيئة ..... ولكن إذا جاء روح الحق ذاك الذي يرشدكم إلى جميع الحق لأنه ليس ينطق من عنده بل يتكلم بما يسمع ويخبركم بكل ما يأتي ويعرفكم جميع ما للأب).

«**والفارقليط لفظ يؤذن بالحمد وَتَعَيُّنُ إرادتهِ صلى الله عليه وسلم من كلامه عليه السلام مما لا غبار عليه لمن كشف الله تعالى غشاوة التعصب عن عينيه، وقد فسره بعض النصارى بالحماد وبعضهم بالحامد فيكون في مدلوله إشارة إلى اسمه عليه الصلاة والسلام**»[2].

وقوله: «**من كلامه عليه السلام**» هو سبق قلم، فإنه لا يقطع أن هذا من كلام

---

(١) انظر: العقائد السلفية:(٢/٢١٢-٢١٣)، وقد نقله عن الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لشيخ الإسلام ابن تيمية: (٥/٢٨٤-٢٨٦).

(٢) العقائد السلفية: (٢/٢١٣).

عيسى عليه السلام أو أنه من باب التترل مع من يعتقد أن هذا كلام المسيح عليه السلام وهم النصارى.

وفي العبارة السابقة أوصاف كثيرة لا يمكن أن تنطبق حقاً إلا على رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم، ومن ذلك:

١- (يعلمكم كل شيء) وهذا يوافق كمال شريعته صلى الله عليه وسلم ما لم يكن لغيره قبله.

٢- (إن لم أذهب لم يأتكم الفارقليط) فيه أنه لا يكون هذا النبي إلا بعد عيسى، وليس بعده إلا محمد صلى الله عليه وسلم.

٣- (فهو يوبخ العالم على خطيئته) وهذا فيه عموم رسالته وبيانه لما عليه الأمم من الضلال والفساد.

٤- (يرشدكم إلى جميع الحق) وهذا يوافق ما عليه الشريعة الإسلامية في بيان ما اختلف فيه أهل الكتاب وبيان الحق بأوضح صورة وأجلى عبارة بما لا يكون معه خفاء ولا غموض، كما في الحديث: ((تركتكم على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك))[1].

٥- (لأنه ليس ينطق من عنده بل يتكلم بما يسمع) كما قال تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾[2].

٦- (يخبركم بكل ما يأتي ويعرفكم جميع ما للأب)، وقد أخبر صلى الله عليه وسلم بكل ما يأتي من الفتن وأشراط الساعة والقيامة والحساب والصراط ووزن الأعمال، وكذلك أخبر بما يجب لله تعالى من الأسماء والصفات ونزهه عما وصفه به المخالفون للرسل، وجاء في ذلك وفي غيره بما لم يأت به نبي قبله.

وذكر رحمه الله تعالى ما جاء في إنجيل برنابا من التبشير به صلوات الله وسلامه

---

(١) أخرجه ابن ماجة في المقدمة باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين: (١/١٦)، والحاكم في كتاب العلم: (١/٩٦)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة برقم: (٩٣٧).

(٢) النجم:٣-٤.

عليه، وذلك في الفصل الثاني والسبعين منه، ومن ذلك قوله:

١- (فإني قد أتيت لأهيأ الطريق لرسول الله الذي سيأتي بخلاص العالم).

٢- (إنه لا يأتي في زمنكم بل يأتي بعدكم بعدة سنين حينما يبطل إنجيلي ولا يكاد يوجد ثلاثون مؤمناً).

٣- (وسينتقم من الذين سيقولون إني أكبر من إنسان).

إلى غير ذلك، وذكر أيضاً بعض المبشرات عن دانيال أيضاً نقلاً عن الجواب الصحيح[1]، ثم بين رحمه الله تعالى أن مما يدل على صحة هذه البشارات:

١. أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخاطب اليهود والنصارى بأنه مبشر به في التوراة والإنجيل، فما استطاعوا تكذيب ذلك ولا رده.

٢. أنه شهد كثير منهم بأن ما جاء به يوافق ما جاء به من قبله، ومن ذلك قول النجاشي لما سمع القرآن وبكى حتى اخضلت لحيته: (إن هذا والذي جاء به عيسى ليخرج من مشكاة واحدة ....).

وذكر خبر هرقل أيضاً لما جاءه كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأل عنه أبا سفيان، وقال لما سأله: (فإن كان ما تقوله حقاً فسيملك موضع قدمي هاتين، وقد كنت أعلم أنه خارج ولم أكن أظنه منكم)، وأنه قال لقومه: (هل لكم في الفلاح والرشد، وأن يثبت ملككم وتبايعوا هذا النبي) ثم نكص بعد ذلك وآثر الدنيا على الآخرة فقال لما رأى نفرهم: (أردت أن أختبر شدتكم على دينكم).

قال الشيخ: «**فهذا تضليل منه على قومه، ولكن في هذه القصة لنا دليل على أن كثيراً من أحبار النصارى وعظمائهم وكذلك اليهود، كانوا يعرفون أن محمداً رسول الله صدقاً، وأنه رسول الله حقاً لما يجدونه عندهم من التوراة والإنجيل من أوصافه العظيمة التي تنطبق عليه تمام الانطباق ....**»[2].

ومثل ذلك أيضاً مما يدل على وجود هذه البشارات خبر عبد الله بن سلام وخبر

---

(١) انظر: العقائد السلفية:(٢/٢١٩)، والجواب الصحيح: (٥/٢٧٥) وما بعدها.

(٢) العقائد السلفية: (٢/٢٢٤).

مخيريق وخبر نصارى نجران ما هو معروف، وقد ذكر ذلك في كتابه العقائد السلفية[1].

٣. أنه لما انتشرت الفتوحات في البلاد الإسلامية أسلم من اليهود والنصارى من أهل تلك البلاد مئات الألوف بما فيهم الأحبار والرهبان طوعاً ورغبة من غير جبر ولا اضطرار، ولو ظهر لهم عدم صدق ما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم من هذه البشارات لكان ذلك صاداً لهم عن الإيمان به، بل إن علمهم بهذه البشارات وانطباقها عليه صلى الله عليه وسلم كان دافعاً لهم إلى الإسلام.

وكل ذلك يدل دلالة واضحة على صدق هذه البشارات واشتمال تلك الكتب عليها مع ما حصل ويحصل من التحريف والكتمان، والله غالب على أمره، وبذلك نصل إلى نهاية هذا المبحث، والله تعالى الموفق والهادي، والحمد لله رب العالمين.

(١) (٢/٢٢٥-٢٣١).

المبحث الثامن: جهوده في بيان خصائص النبي صلى الله عليه وسلم.

تقدم في المبحث الثالث بيان فضل النبي صلى الله عليه وسلم، وأنه بإجماع الأمة أفضل الأنبياء على الإطلاق.

وقد وهبه الله تعالى أعلى الصفات وأكمل الأخلاق، كما «**نوه تعالى بذلك فقال: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾**[1]، **ولما سئلت عائشة رضي الله عنها عن خلقه كان جوابها: (كان خلقه القرآن)**[2]»[3]، أي يغضب لغضبه ويرضى لرضاه ويأتمر بأمره وينتهي عن نواهيه ويتخلق بأخلاقه.

وكمال أخلاقه صلى الله عليه وسلم وسموها هي إحدى خصائصه، فلا أحد أعظم منه ولا أسمى خلقاً ولا أدباً.

وقد ذكر الشيخ رحمه الله تعالى في شرحه لبعض الأحاديث[4] أمثلة كثيرة لحسن خلقه وفضله وعلو مرتبته وكماله صلى الله عليه وسلم مما امتاز به واختص به، فلا يشاركه فيه أحد، عليه أزكى الصلاة وأتم التسليم.

وقد تقدم ذكر شيء من خصائصه في المبحث الثالث، وسنذكر هنا بعض ما لم يتقدم ذكره منها[5]:

١. أن الله تعالى اصطفاه على العالمين، أخرج مسلم عن وائلة بن الأسقع قال: قال

---

(١) القلم:٤.

(٢) رواه مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب جامع صلاة الليل ومن نام عنه أو مرض: (٥١٢/١-٥١٣).

(٣) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢/٢٧).

(٤) انظر: رسالة في شرح حديثين ص: ٢-٣، وإعانة القريب المجيب: (٥٧١/١)، القول الأقوم ص: ٣٩.

(٥) انظر: هذه الخصائص في القول الأقوم ص: ١٧-٢٨ وما بعدها، وص: ٦٨-٦٩، العقائد السلفية: (٢٤١/٢، وما بعدها)، (٣٦٨/١)، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢٩/٢٣-٢٤)، (٣١/١).

رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((إن الله اصطفى من ولد إبراهيم إسماعيل، واصطفى من ولد إسماعيل بني كنانة، واصطفى من بني كنانة قريشاً، واصطفى من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم))[1].

٢. أنه أعطي جوامع الكلم.

٣. أنه تعالى لم يناده باسمه إلا بوصف الرسالة والنبوة.

٤. أنه نهى أن يُدعى الرسول صلى الله عليه وسلم باسمه.

٥. أنه تعالى وضع به الأغلال التي كانت على الأمم السابقة، قال تعالى: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾[2]، فجاء صلى الله عليه وسلم بالحنيفية السمحة.

٦. أن الله تعالى جعل اتباعه شرطاً في محبة الله تعالى.

٧. أن الله قرن طاعته بطاعته.

٨. أن الله تعالى خصه بالكوثر.

٩. أن الله تعالى خصه بالشفاعة العظمى، وهي المقام المحمود[3].

١٠. أن الله تعالى خصه بالإسراء والمعراج، وقد تقدم ذكر ذلك في المبحث السابق.

١١. أنه خاتم النبيين فلا نبي بعده، وسيأتي التفصيل في ذلك في الباب التاسع عند ذكر البابية والبهائية، إن شاء الله تعالى[4].

١٢. أنه رحمة للعالمين حتى الكفار، وذلك بتأخير العذاب عنهم، فلم يعاجلوا بالعقوبة كسائر الأمم المكذبة.

واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾[5] وقوله:

---

(١) رواه مسلم في كتاب الفضائل باب فضل نسب النبي صلى الله عليه وسلم وتسليم الحجر عليه قبل النبوة: (١٧٨٢/٤).

(٢) الأعراف: من الآية١٥٧.

(٣) انظر التفصيل في ذلك في الباب الآتي ص: ٧٩٨.

(٤) انظر ص: ١٣١١.

(٥) الأنبياء:١٠٧.

﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾[1]، وذكر أحاديث، منها حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند مسلم: (قيل يا رسول الله ادع على المشركين) قال: ((إني لم أبعث لعاناً وإنما بعثت رحمة))[2].

١٣. أنه أول من تنشق الأرض عنه يوم القيامة كما جاء في الصحيح[3].

١٤. أن معجزته العظمى وهي القرآن، معجزة باقية مستمرة، ومعجزات غيره لم تكن كذلك.

١٥. ذكر في خطبة له عن الصلاة: أن من خصائصه هذه الصلوات الخمس، أي ما فيهن من الأجر والفضيلة.

١٦. أنه مرسل إلى عامة الخلق الإنس والجن[4] وكان الرسل قبله يرسلون إلى أقوامهم خاصة.

وأشار رحمه الله إلى اختلافهم في بعثته إلى الملائكة، وترجيح السبكي ذلك، واستدلاله بما أخرجه عبد الرزاق عن عكرمة قال: (صفوف أهل الأرض على صفوف أهل السماء، فإذا وافق آمين في الأرض آمين في السماء غفر للعبد)[5].

وقال: «**لا دليل للسبكي على هذا الترجيح**» وقال: «**ليس في هذا الحديث ما يصح أن يكون دليلاً على ذلك**»[6].

وأشار رحمه الله إلى أنه لا يشكل على كون بعثته عامة إرسال نوح عليه السلام إلى أهل الأرض كافة، لأنه اتفق أن قومه كانوا إذ ذاك هم أهل الأرض، ولم يكن

(١) الأنفال: من الآية٣٣.

(٢) رواه مسلم في كتاب البر والصلة والآداب، باب النهي عن لعن الدواب وغيرها: (٢٠٠٦/٤).

(٣) تقدم تخريجه ، ص: ٦٥٦.

(٤) انظر: العقائد السلفية: (١٨/٢-٢١٨).

(٥) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، في كتاب الصلاة باب آمين: (٩٨/٢)، وفي إسناده من لم يسمَّ، وشطره الثاني له شاهد أخرجه البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه، في كتاب الأذان بـــاب جهر الإمام بالتأمين: (٢٤٠/١).

(٦) القول الأقوم ص: ٧٠، وأشار إلى المسألة في: العقائد السلفية: (٢٥٤/٢).

غيرهم[1].

ومن الشبه التي أثيرت حول عموم رسالته صلى الله عليه وسلم دعوى بعض اليهود والنصارى أنه مرسل إلى العرب خاصة، وقد سئل عن ذلك رحمه الله تعالى، وكان السائل هو ابنه يوسف[2]، فكان أن أجاب الوالد ولده بجواب مفصل، طبع بعد ذلك في رسالة مستقلة بعنوان: "القول الأقوم في عموم رسالة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم إلى جميع الأمم"[3].

وقد بين رحمه الله تعالى في جوابه هذا أن نشأة هذا القول من الفرقة العيسوية اليهودية التي تنتسب إلى أبي عيسى إسحاق بن يعقوب الأصفهاني الذي كان في زمن المنصور، حيث أظهر هذه الدعوة وتبعه كثير من اليهود، وزعم أنه نبي، وادعوا له آيات ومعجزات، وزعم أنه رسول المسيح المنتظر، وأن عيسى ومحمد إنما بعثا إلى قومهما خاصة.

ومن أجوبته على بطلان هذه الدعوى -أي أنه مرسل إلى العرب خاصة-:

١. أن الرسل متصفون بالصدق، لا خلاف في ذلك بين أصحاب الكتب السماوية، وقد ثبتت نبوة النبي صلى الله عليه وسلم بما لا مجال للشك فيه، فهو متصف بهذه الصفة وهي الصدق، وقد أخبر أنه مرسل إلى الناس كافة.

٢. أن الله أيده بالمعجزات الباهرات، والمعجزات تنزل منزلة «صدق عبدي فيما بلغ عني».

٣. أن الله أمر بقتال اليهود والنصارى إذا لم يؤمنوا به، وهذا أكبر دليل على أنه مرسل إليهم، ومن ذلك أيضاً جهاد أصحابه ضد الروم والفرس وغيرهم.

٤. أن الرسول صلى الله عليه وسلم كاتب الملوك يدعوهم إلى الإسلام، فكتب إلى

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٠/٩٧).

(٢) وكان ذلك عندما كان يوسف بن أحمد بن حجر مسافراً للدراسة في بعض البلاد.

(٣) وانظر أيضاً: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٠/١٠٢)، وما بعدها، العقائد السلفية: (٢/٣٨-٣٩، ٢٥٤)، الجمعة ومكانتها في الدين ص: ٣٢١، تنزيه السنة والقرآن ص: ١٩، محاضرات ص: ٥٥-٥٨).

هرقل وإلى المقوقس، وإلى ملك الفرس وملك الحبشة، وغيرهم، ولو لم يكن مرسلاً إليهم لما كاتبهم يدعوهم إلى الإسلام.

٥.ما ثبت من أنه خاتم النبيين، وهذا يستلزم عموم رسالته إذ لا نبي بعده يدعو الناس ويدلهم على الصراط المستقيم.

وسيجد القارئ الكريم تفصيل هذه الأدلة مع أدلة غيرها مع الجواب عن بعض شبه القوم في كتاب الشيخ القيم: "القول الأقوم" رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

ومن اللطائف التي ذكرها الشيخ في هذا الكتاب أنه جاء في دائرة المعارف البريطانية الطبعة الحادية عشر: «**ولكن ظهر النبي محمد صلى الله عليه وسلم الذي أُرسل هدى للعالمين ....**»[(١)].

ولعله من المناسب أن نختم هذا المبحث وهو ختام هذا الباب ببيان حكم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، وبذكر بعض حقوقه على أمته صلوات الله وسلامه عليه.

قال في تطهير المجتمعات عند ذكر الكبيرة السابعة والأربعين، وهي تمثيل النبي صلى الله عليه وسلم، أو آله، أو أصحابه، قال: «**ولا تخفى مكانة الرسول وما أوجب الله علينا من تعظيمه، وتوقيره، وتعزيره، ومحبته، وتقديمه في الحب، والفداء على النفس والمال والولد، زيادة على الإيمان بنبوته ورسالته.**

قال أبو العباس ابن تيمية: "إن الله سبحانه وتعالى أوجب لنبينا صلى الله عليه وسلم على القلب واللسان والجوارح حقوقاً زائدة على مجرد التصديق بنبوته.

قال ومن حقه أن يكون أولى بالمؤمنين من أنفسهم، قال تعالى: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾[(٢)].

ومن حقه أن يكون أحب إلى المؤمن من نفسه وولده وجميع الخلق ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ

---

(١) القول الأقوم ص: ٧٨.

(٢) الأحزاب: من الآية٦.

﴿فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ﴾[1].

وفي الصحيحين: ((لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين))[2] ومن ذلك أن الله أمر بتعزيره وتوقيره ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِداً وَمُبَشِّراً وَنَذِيراً * لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلاً﴾[3].

قال والتعزير اسم جامع لنصره وتأييده ومنعه من كل ما يؤذيه ...... والتوقير اسم جامع لكل ما فيه سكينة وطمأنينة من الإجلال والإكرام، وأن يعامل من التشريف والتكريم والتعظيم بما يصونه عن كل ما يخرجه عن حد الوقار.

ومن ذلك أنه حرم التقدم بين يديه بالكلام حتى يأذن، وحرم رفع الصوت فوق صوته، وأن يجهر له بالكلام كما يجهر الرجل للرجل، وأخبر أن الذين ينادونه وهو في مترله لا يعقلون، لكوهم رفعوا أصواهم عليه ولكوهم لم يصبروا حتى يخرج إليهم.

قال وأخبر أن ذلك سبب حبوط العمل، فهذا يدل على أنه يقتضي الكفر، لأن العمل لا يحبط إلا به، وأخبر أن الذين يغضون أصواهم عنده هم الذين امتحنت قلوهم للتقوى، وأن الله يغفر لهم ويرحمهم ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لا تَشْعُرُونَ * إِنَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ أُولَئِكَ الَّذِينَ امْتَحَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَى لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ * إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لا يَعْقِلُونَ * وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْراً لَهُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[4] ....»[1].

---

(١) التوبة: من الآية٢٤.

(٢) تقدم تخريجه ص: ٢٤٠.

(٣) الفتح:٨-٩.

(٤) الحجرات:٢-٥.

وقال في بعض خطبه: «**وحق الرسول الإيمان به [و]**[2] **محبته وتوقيره واتباع شريعته وتقديمه على النفس والأولاد وسلوك سبيله المستقيم، ونعلم أنه لا يأمر إلا بالمعروف الذي هو الخير والهدى والبر والصلاح، ولا ينهى إلا عن المنكر الذي هو كل شر وفساد وأعمال قباح**[3]**، وعلينا أن نعزره بنصره ونصر شريعته في حياته وبعد مماته .... ونقتدي به في جميع حركاته وسكناته ....**»[4].

ومن المناسب هنا أن نشير إلى بعض أنواع التعظيم المحرمة التي سببها الجهل والغلو، كما نبه على ذلك الشيخ ضمن رده على ما افتراه زيني دحلان من أن هؤلاء المانعين للتوسل والزيارة يعتقدون أنه لا يجوز تعظيم النبي.... فقال:

«**فإن المانعين للتوسل لا يمنعون مطلق التعظيم ولا يحكمون على فاعله بالكفر والإشراك، وإنما يمنعون التعظيم الذي يتضمن عبادة غير الله، أو نَهَى الله عنه ورسوله، أو التعظيم المحدث الذي لا يدل عليه دليل من الكتاب والسنة.**

ويحكمون بالكفر والشرك على من عظم تعظيماً يتضمن شيئاً من موجبات الكفر والشرك، وأما التعظيم الذي هو ثابت بالكتاب والسنة فهو عين الإيمان ....»[5].

وقد تقدم في المبحث السابق بيان وجوب محبته وأن ذلك من موجبات الإيمان، بل إنه لا يتحقق الإيمان إلا بمحبته وتعظيمه صلى الله عليه وسلم، وفي النقول السابقة إشارة إلى ذلك أيضاً.

---

(١) تطهير المجتمعات ص: ٢٢٦-٢٢٧، وانظر: الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ١١٨-١١٩، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٤٢/٢٩)، وانظر الصارم المسلول: (٨٠١/٣) وما بعدها.

(٢) ليس في الأصل.

(٣) في الأصل "كباح" ولعله تصحيف من الناسخ.

(٤) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٤٢/٢٩).

(٥) الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ١١٨.

ومن أنواع التعظيم المخالف لمقتضى الأدلة الشرعية ما انتشر في هذه الأيام وصار شعاراً للتعبير عن تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم ومحبته وهو قولهم "إلا رسول الله".

وهذه العبارة توهم، بل ظاهرها تقديمه وتعظيمه على كل شيء، وهذا فيه اعتداء على حق الله تعالى وما يجب له من التعظيم والمحبة، فإن محبته وتعظيمه سبحانه وتعالى هي التي تقدم على كل شيء، وما كانت محبة النبي صلى الله عليه وسلم وتعظيمه إلا تابعة لمحبة الله وتعظيمه وطاعة لله وإيماناً به وبنبيه وبما حباه من النبوة والرسالة والمترلة العظيمة الرفيعة.

ومن أعظم أوجه محبته وتعظيمه صلوات الله وسلامه عليه هو الصلاة والسلام عليه في كل وقت وحين.

وقيل في معنى الصلاة أنها «**من الله الرحمة المقرونة بالتعظيم، ومن الملائكة الاستغفار، ومن الآدميين التضرع والدعاء، ولم يرتض هذا ابن القيم ورده من وجوه، ومال إلى أنه عطف وحنو، ومن الأوجه أن الله تعالى غاير بين الصلاة والرحمة في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾**[1].

ومنها أن سؤال الرحمة مشروع لكل مسلم، والصلاة تختص بالنبي، ولهذا منع كثير من العلماء الصلاة على معين غيره، أي وغير الأنبياء والملائكة، ولم يمنع أحد من الترحم على معين من المسلمين ....»[2].

والصحيح في ذلك كما قرره الشيخ أنه «**تجوز الصلاة على معين غير الأنبياء والملائكة ما لم تتخذ شعاراً، أو يخص بذلك واحداً دون غيره، كفعل الرافضة مع أمير المؤمنين علي وأهل بيته دون غيرهم من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، فيكره**

---

(١) البقرة: من الآية١٥٧.

(٢) نيل الأماني ص: ٢٩، الجمعة ومكانتها في الدين تلخيصاً من كلام ابن القيم رحمه الله تعالى في جلاء الأفهام، وقد ذكر في ذلك خمسة عشر وجهاً، انظر: ص: ١٦٣-١٧٩.

حينئذٍ ولو قيل بالتحريم لكان له وجه»[1].

وبين رحمه الله تعالى الاختلاف في وجوبها، فقال: «**ذهب ابن جرير الطبري أنها من المستحبات، وقال بعضهم تجب في العمر مرة واحدة في الصلاة أو غيرها، وتستحب زيادة على الوجوب، وقال بعضهم تجب كلما ذكر اسمه.**

والصحيح أنها تجب في التشهد الأخير من الصلاة وتستحب في كل وقت، ويتأكد الاستحباب عند ذكر اسمه صلى الله عليه وسلم، ويستحب الإكثار منها يوم الجمعة»[2].

وللصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مواطن كثيرة وفضائل وفوائد وثمرات، وقد أشار إلى جملة من ذلك في إعانة القريب المجيب[3]، وذلك عند باب الترغيب من إكثار الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، فذكر بعض الأحاديث ثم أتبع ذلك ببيان معنى الصلاة وحكمها ومواطنها وفوائدها، تقرباً إلى الله تعالى بمحبة نبيه وإظهار فضله ومعرفة حقوقه، اللهم اجمعنا به واحشرنا في زمرته.

وبهذا نصل إلى ختام هذا المبحث، وبه ختام هذا الفصل وبه ختام هذا الباب، نسأل الله تعالى أن يختم لنا بخير ويجعل عواقبنا إلى خير، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

(١) إعانة القريب المجيب ص: ٤٢٩، وانظر: نيل الأماني ص: ٢٩-٣٠، وانظر: الباب الخامس من جلاء الأفهام لابن القيم رحمه الله.

(٢) إعانة القريب المجيب ص: ٤٢٩، وانظر: نيل الأماني ص: ٢٩-٣٠، وانظر: الباب الخامس من جلاء الأفهام لابن القيم رحمه الله.

(٣) انظر: ص: ٤٣٢-٤٣٨، نقلاً وتلخيصاً عن جلاء الأفهام للعلامة ابن القيم رحمه الله تعالى، وقد أفرد ذلك في الباب الثالث والرابع من كتابه المذكور.

الباب الرابع
جهود الشيخ رحمه الله تعالى في تقرير الإيمان بعلامات الساعة واليوم الآخر
وفيه فصلان.

الفصل الأول: جهود الشيخ رحمه الله تعالى في تقرير الإيمان بعلامات الساعة، وفيه ثلاثة مباحث

الفصل الثاني: جهود الشيخ رحمه الله تعالى في تقرير الإيمان باليوم الآخر، وفيه أربعة مباحث

الفصل الأول

جهود الشيخ رحمه الله تعالى في تقرير الإيمان بعلامات الساعة، وفيه ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: جهوده في بيان ما ظهر وانقضى من العلامات الصغرى.

المبحث الثاني: جهوده في بيان الأشراط المتوسطة من العلامات الصغرى.

المبحث الثالث: جهوده في بيان العلامات الكبرى التي تعقبها الساعة.

تمهيد

قال رحمه الله تعالى: «**علم الساعة مما انفرد الله سبحانه وتعالى به، لا يعلمه ملك مقرب ولا نبي مرسل، وقد أخفاها الله تعالى لحكمة يراها، قال الله: ﴿يَسْأَلونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا * فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا * إِلَى رَبِّكَ مُنْتَهَاهَا﴾[(١)] وقال تعالى: ﴿يَسْأَلونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ ثَقُلَتْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً يَسْأَلونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ﴾[(٢)].**

وفي حديث جبريل عليه السلام: (......قال: أخبرني عن الساعة، قال صلى الله عليه وسلم: ((ما المسؤول عنها بأعلم من السائل))، قال: أخبرني عن أماراتها، قال: ((أن تلد الأمة ربتها، وأن ترى الحفاة العراة رعاء الشاة يتطاولون في البنيان)) ....)[(٣)] الحديث ......

ولكن جعل الله لها علامات يستدل بها العبد على قربها، قال تعالى: ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ﴾[(٤)]، وقال تعالى: ﴿فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا فَأَنَّى لَهُمْ إِذَا جَاءَتْهُمْ ذِكْرَاهُمْ﴾[(٥)] وأشراطها أي: أماراتها وعلاماتها»[(٦)].

«والشَّرَط بالتحريك هو العلامة، وجمعه أَشْراط، أما الساعة فهي في اللغة الجزء من أجزاء الليل والنهار، جمعها ساعات وسواع»[(٧)].

---

(١) النازعات:٤٢-٤٤.

(٢) الأعراف:١٨٧.

(٣) تقدم تخريجه ص:٥٤٥.

(٤) القمر:١.

(٥) محمد:١٨.

(٦) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٧/١٨)، وانظر: العقائد السلفية: (٢/٤٣٣)، لوامع الأنوار البهية: (٢/٦٥-٦٦).

(٧) العقائد السلفية: (٢/٤٣٣).

والمراد بالساعة: يوم القيامة.

وقد بين رحمه الله تعالى أن العلماء قسموا أشراط الساعة إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ظهر وانقضى، وهي الأمارات البعيدة.

القسم الثاني: الأمارات المتوسطة، وهي ما ظهر واستمر ولا زال في ازدياد.

وقد أشار الشيخ إلى أن هذين القسمين من قبيل العلامات الصغرى.

القسم الثالث: العلامات الكبرى التي تعقبها الساعة.

وهذا التقسيم هو الذي اعتمدته في مباحث هذا الفصل، إذ أن الشيخ قسم الأشراط كذلك، وعليه جرى عمله في كتابه العقائد السلفية وفي بعض مقالاته.

واعتمده كذلك السفاريني رحمه الله في لوامع الأنوار(١)، وقبله البرزنجي في الإشاعة: «وقال وهذا الترتيب لم أره لغيري، ولعله أقرب إلى الضبط، وأنفع للعوام إن شاء الله تعالى»(٢)، وقد رأيت السخاوي أشار إليه في آخر كتابه القناعة.

وقسمها بعضهم باعتبار قربها من قيام الساعة وعدمه، وباعتبار كونها من جنس المعتاد وعدمه، وهي بهذا الاعتبار تنقسم إلى صغرى وكبرى.

فالكبرى ما كان قرب قيام الساعة، وكان من غير المعتاد، كالدابة وطلوع الشمس من مغربها، وغيرها من العلامات الكبرى، وهذا التقسيم هو المشهور عند أهل العلم، وعليه تدل عبارة الحافظ ابن حجر في الفتح وغيره من العلماء(٣).

وهو أضبط من التقسيم الأول، لأن القطع في بعض العلامات أنها مما ظهر وانقضى ولا تظهر مرة أخرى فيه صعوبة وتكلف، ولذلك فإن كثيراً ممن قسم أشراط الساعة إلى ثلاثة أقسام كما سبق أدخل في القسم الأول وهو قسم ما ظهر وانقضى ما لا يمكن القطع بكونه كذلك، مثل ظهور الدجالين وفيض المال وكثرة الزلازل، فإن مثل ذلك لا يقطع، بل لازال مستمراً أو متزايداً، فالأضبط هو ما ذكره الحافظ ابن حجر وغيره، وهو

---

(١) (٦٦/٢).

(٢) ص: ٢٨.

(٣) انظر: فتح الباري: (١٤٨/١)، (٨٣/١٣-٨٥)، وانظر: أشراط الساعة ليوسف الوابل ص: ٧٧.

المشهور.

ومع أن الشيخ رحمه الله سلك في كتابه التقسيم الأول، إلا أنه راعى هذا التقسيم أيضاً، فإنه قال في القسم الثاني: «**الأمارات المتوسطة من العلامات الصغرى**».

ويفهم من هذا أنه جعل العلامات الصغرى قسمان، ما ظهر وانقضى، وما ظهر وما يزال مستمراً.

وهذا جمع بين الطريقتين، وهو جمع جيد، ولكنه أيضاً أدخل في القسم الأول ما كان حقه أن يكون في القسم الثاني، وهو كثرة المال وفيضه حتى لا تقبل الصدقة، والله تعالى أعلم.

المبحث الأول: جهوده في بيان ما ظهر وانقضى من العلامات الصغرى.

ذكر الشيخ رحمه الله تعالى في هذا القسم ثمان علامات، فمنها:

بعثة النبي صلى الله عليه وسلم(١).

أي أن بعثته دليل على قرب قيام الساعة، لأنه آخر نبي، فلا يليه نبي آخر، وإنما تليه القيامة، واستدل بحديث أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((بعثت أنا والساعة كهاتين)) وضم السبابة والوسطى(٢).

ومنها: موت النبي صلى الله عليه وسلم.

وقد جاء ذلك مصرحاً به في حديث عوف بن مالك رضي الله عنه مرفوعاً، الذي استدل به الشيخ رحمه الله ونصه: ((اعدد ستاً بين يدي الساعة، موتي، ثم فتح بيت المقدس، ثم موتان يأخذ فيكم كقعاص الغنم، ثم استفاضة المال حتى يعطى الرجل مائة دينار فيظل ساخطاً، ثم فتنة لا يبقى بيت من العرب إلا دخلته، ثم هدنة تكون بينكم وبين بني الأصفر، فيغدرون فيأتونكم تحت ثمانين غاية كل غاية إثنا عشر ألفاً))(٣).

وموت النبي صلى الله عليه وسلم هو من علامات الساعة باعتبار إخباره صلى الله عليه وسلم أن موته منها، وأيضاً باعتبار أن من أشراط الساعة ظهور الفتن، وأعظم مصيبة ومحنة مرت على الأمة هي موته صلى الله عليه وسلم.

ولذلك يقول الشيخ عقب الإشارة إلى حديث عوف ين مالك: «**فقد كان موت النبي صلى الله عليه وسلم من أعظم المصائب التي وقعت على المسلمين، فقد أظلمت الدنيا في عيون الصحابة رضي الله عنهم عندما مات عليه الصلاة والسلام**»(٤).

ثم ذكر أثر أنس بن مالك رضي الله عنه وفيه: (وما نفضنا عن رسول الله صلى الله

---

(١) انظر: العقائد السلفية: (٤٣٤/٢، التذكرة للقرطبي: (١٢١٣/٣)، لوامع الأنوار: (٦٦/٢)، إتحاف الجماعة: (٥/٢-٨).

(٢) رواه مسلم في كتاب الفتن وأشراط الساعة باب قرب قيام الساعة: (٢٢٦٨/٤).

(٣) رواه البخاري في كتاب الجزية والموادعة باب ما يحذر من الغدر: (٩٨٠/٢).

(٤) العقائد السلفية: (٤٣٤/٢).

عليه وسلم الأيدي -وإنا لفي دفنه- حتى أنكرنا قلوبنا)[1].

ثم قال: «**فبموته صلى الله عليه وسلم انقطع الوحي من السماء كما في جواب أم أيمن لأبي بكر وعمر رضي الله عنهم عندما زاراها بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم**»[2].

وهذا كله إشارة إلى ما في ذلك من عِظَمِ المُصاب وشدته، ولا شك أن ظهور المصائب والفتن هو من أشراط الساعة، كما جاء في الحديث عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((إن بين يدي الساعة فتناً كقطع الليل المظلم، يصبح الرجل فيها مؤمناً ويمسي كافراً، ويمسي مؤمناً ويصبح كافراً، القاعد فيها خير من القائم، والقائم خير من الماشي، والماشي خير من الساعي ....))[3].

ومن الفتن العظيمة التي تدخل في ذلك: مقتل عثمان رضي الله عنه، وقد عد الشيخ رحمه الله ذلك من أشراط الساعة، فذكر حديث حذيفة لما سأل عمر بن الخطاب رضي الله عنهما عن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الفتن[4]، ثم قال: «**وكان ما أخبر به الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم، فقد قتل عمر وكسر الباب وظهرت الفتن ووقع البلاء، فكان أول فتنة ظهرت هي قتل الخليفة الراشد ذي النورين عثمان بن عفان على يد طائفة من دعاة الشر الذين تألبوا عليه من العراق ومصر** .....»[5].

---

(١) رواه الترمذي في أبواب المناقب باب فضل النبي صلى الله عليه وسلم: (٥/٥٤٩) وقال هذا حديث غريب صحيح، وأخرجه ابن ماجة في كتاب الجنائز باب ذكر وفاته ودفنه صلى الله عليه وسلم: (١/٥٢٢).

(٢) العقائد السلفية: (٢/٤٣٥).

(٣) رواه أبو داوود في كتاب الفتن والملاحم باب النهي عن السعي في الفتنة: (٤/٤٥٧)، وابن ماجة في كتاب الفتن باب التثبت في الفتنة: (٢/١٣١٠)، والحاكم وقال صحيح الإسناد ولم يخرجاه: (٤/٤٤٠)، وسكت عنه الذهبي، وصححه الألباني في صحيح الجامع برقم: ٢٠٤٩.

(٤) انظر: صحيح البخاري كتاب المناقب باب علامات النبوة: (٣/١١٠٨)، ومسلم كتاب الفتن وأشراط الساعة باب في الفتنة التي تموج كموج البحر: (٤/٢٢١٨).

(٥) العقائد السلفية: (٢/٤٣٥-٤٣٦).

ومن الفتن أيضاً: وقعة الجمل وصفين، وقد قرر رحمه الله تعالى: «**أن خروج عائشة وطلحة والزبير رضي الله عنهم أجمعين لم يكن بقصد الخلافة لهما، وليس بقصد القتال، ولكن لأخذ الثأر لقتلة عثمان رضي الله عنه بطريق الصلح.**

وقد اجتهدت رضي الله عنها وطلحة والزبير رضي الله عنهما في خروجهم، وظنوا أن فيه مصلحة للمسلمين، ثم تبين لهم فيما بعد أن ترك الخروج كان أولى ....»[(١)].

وبين أيضاً أن نشوب تلك الحرب، أي موقعة الجمل كان بسبب الخارجين على عثمان وقتلته، فإنهم لما رأوا اتفاق الطرفين على الصلح بيتوا الأمر، قال الشيخ:

«**وفي الليلة التي كان في صباحها الصلح بادروا جيش الزبير وطلحة بالهجوم وهم نيام، فسألوا من أثار هذه الحرب فقالوا جيش علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وفعلوا في جيش على ما فعلوه في جيش طلحة والزبير رضي الله عنهما، من أجل ذلك وقع القتال بين الطرفين، وكل طائفة تعتقد أنها تدافع عن نفسها**»[(٢)].

وهكذا الشأن في موقعة صفين، قال الشيخ رحمه الله تعالى: «**وما حصل من قتال بين علي ومعاوية لم يكن يريده واحد منهما، بل كان في الجيشين من أهل الأهواء متغلبون يحرضون على القتال، الأمر الذي أدى إلى نشوب تلك المعارك ..... وخروج الأمر من يد علي ومعاوية رضي الله عنهما**»[(٣)].

قال شيخ الإسلام في ذكر ما حصل من هذا الاقتتال: «وأكثر الذين كانوا يختارون القتال من الطائفتين لم يكونوا يطيعون لا علياً ولا معاوية، وكان علي ومعاوية رضي الله عنهما أطلب لكف الدماء من أكثر المقتتلين، لكن غُلبا فيما وقع، والفتنة إذا ثارت عجز الحكماء عن إطفاء نارها .....»[(٤)].

---

(١) العقائد السلفية: (٤٣٨/٢).

(٢) العقائد السلفية: (٤٣٨/٢).

(٣) العقائد السلفية: ٤٣٩/٠٢)، نقلاً عن أشراط الساعة للوابل ص: ١٠٣.

(٤) منهاج السنة النبوية: (٤٦٧/٤).

ومنها أي العلامات التي ظهرت وانقضت مما ذكره الشيخ أيضاً: طاعون عمواس، وفتح بيت المقدس، وقد دل عليها حديث عوف بن مالك الذي تقدم.

ومنها: ظهور نار الحجاز، كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((لا تقوم الساعة حتى تخرج نار من أرض الحجاز تضيء أعناق الإبل ببصرى))[1] وقال أنها مدينة معروفة بالشام، ويقال لها حوران، وبينها وبين دمشق مراحل، قال: «**وقد ظهرت هذه النار في منتصف القرن السابع الهجري في عام ٦٥٤ هـ وكانت ناراً عظيمة** ....»[2].

ونقل عن أهل العلم تقرير ذلك كابن حجر والنووي وابن كثير والقرطبي، وقال: «**وهذه النار ليس هي النار التي تخرج في آخر الزمان تحشر الناس إلى محشرهم كما سيأتي في الكلام عليها في الأشراط الكبرى**»[3].

ومنها: أيضاً استفاضة المال والاستغناء عن الصدقة، مستدلاً بحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((لا تقوم الساعة حتى يكثر فيكم المال فيفيض، حتى يهم رب المال من يقبل منه صدقته ....))[4] الحديث.

قال: «**وقد تحقق ذلك في خلافة عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، كان الرجل يخرج بزكاته فلا يجد من يقبلها، وسيكثر أيضاً في آخر الزمان عند نزول عيسى عليه السلام**»[5].

وقال في كتاب الإسلام والرسول: «**فإنه قد أخبر قبل أربعة عشر قرناً بما نراه**

---

(١) رواه البخاري في كتاب الفتن باب خروج النار: (٥/٢٢٢٥)، ومسلم في كتاب الفتن وأشراط الساعة باب لا تقوم الساعة حتى تخرج نار من أرض الحجاز: (٤/٢٢٢٧).

(٢) العقائد السلفية: (٢/٤٣٩).

(٣) العقائد السلفية: (٢/٤٣٩).

(٤) رواه البخاري في كتاب الفتن باب خروج النار: (٥/٢٢٢٥) وكتاب الزكاة باب الصدقة قبل الرد: (١/٤٢٠)، ورواه مسلم في كتاب الزكاة باب الترغيب في الصدقة قبل أن لا يوجد من يقبلها: (٢/٧٠١) وهذا لفظ مسلم.

(٥) العقائد السلفية: (٢/٤٣٧).

الآن عياناً، حيث أن المال قد فاض وكثر لا سيما في البلدان الـــتي أنعـــم الله عليهـــا بالبترول والنفط والمعادن الأخرى، ففي كثير من الأنحاء لا يوجد الفقير الذي يجوز له أخذ الزكاة، ولم يتحقق الاستغناء عن الزكاة بعد عمر بن عبـــد العزيـــز إلا في هـــذه الأيام»[1].

وإذا أمعنا النظر وجدنا أن مثل ذلك حقه أن يذكر في القسم الثاني، وهو الأشراط التي وقعت وتستمر، وفي هذا تأكيد لما قررنا مسبقاً من أن تقسيم الأشـــراط إلى هـــذه الأقسام الثلاثة لا ينضبط، بل يحصل فيه من الخطأ والتراع ما قد يحصل، والأولى أن تقسم إلى صغرى وكبرى كما تقدمت الإشارة إليه، والله تعالى أعلم وهو الموفق والهادي.

---

(١) ص: ٣٨-٣٩.

المبحث الثاني: جهوده في بيان الأشراط المتوسطة من العلامات الصغرى.

عرف الشيخ هذا النوع من العلامات بقوله: «**وهي علامات كثيرة بدأ ظهور كثير منها، ولازالت تكثر**»[١].

أي أنها ظهرت ولم تنقض، بل لا تزال في ازدياد وظهور، وقد ذكر الشيخ رحمه الله جملة من هذه العلامات، ومنها: كثرة الجهل بالعلوم الدينية، وشرب الخمر، وظهور الزنا، وكثرة الهرج والمرج، وكثرة النساء وقلة الرجال.

وذكر حديث أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((إن من أشراط الساعة أن يرفع العلم ويثبت الجهل ويشرب الخمر ويظهر الزنا))[٢].

وعنه أيضاً قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((إن من أشراط الساعة أن يقل العلم ويظهر الجهل ويظهر الزنا وتكثر النساء ويقل الرجال حتى يكون لخمسين امرأة القيم الواحد))[٣].

وذكر حديث ابن مسعود وأبي موسى قالا: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((إن بين يدي الساعة لأياماً ينزل فيها الجهل ويرفع العلم، ويكثر الهرج[٤] والهرج القتل))[٥].

---

(١) العقائد السلفية: (٢/٤٤٠)، وانظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٨/١٨).

(٢) رواه مسلم في كتاب العلم باب رفع العلم وقبضه وظهور الجهل والفتن آخر الزمان: (٤/٢٠٥٦).

(٣) رواه البخاري في كتاب النكاح باب يقل الرجال ويكثر النساء: (٤/١٦٨٢)، ورواه مسلم في كتاب العلم باب رفع العلم وقبضه وظهور الجهل والفتن آخر الزمان: (٤/٢٠٥٦).

(٤) أصل الهرج الكثرة في الشيء والاتساع، ويكثر الهرج أي القتال والاختلاط، انظر النهاية في غريب الحديث: (٥/٢٥٧).

(٥) رواه البخاري في كتاب الفتن باب ظهور الفتن: (٥/٢٢١٢)، ورواه مسلم في كتاب العلم باب رفع العلم وقبضه وظهور الجهل والفتن آخر الزمان: (٤/٢٠٥٦).

ثم قال بعد إيراده هذه الأحاديث: «**كما ترى الحروب المدمرة التي تسيل فيها أنهار الدماء، كالحرب بين العراق وإيران، وفي لبنان وأفغانستان وفي الفلبين وفي الحبشة وإريتريا وفي غير ذلك من الحروب التي لا تخفى**»[1].

وهذه العبارة تدل على تأثرٍ واهتمامٍ بمصائب المسلمين وتوجعاتهم، ثم قال: «**نعم قد ظهر مصداق هذه الأحاديث في زماننا ما عدى خصلتين وهما ذهاب الرجال وكثرة النساء**»[2].

ثم ذكر ذهاب العلم وقال: «**والعلم المقصود في الحديث هو العلم الشرعي، وليس المقصود بقبضه هو انتزاعه من قلوب الرجال، وإنما المراد هو قبض العلماء**».

وذكر حديث عبد الله بن عمرو المشهور وفيه: ((ولكن يقبض العلم بقبض العلماء ...))[3] الحديث.

ثم بين رحمه الله أنه هناك فرق بين قبض العلم وقبض القرآن، فقال: «**وقبض العلم ليس شرطاً بقبض القرآن كما يفهم بعض الناس، وقد قال بعض الأنصار: وكيف يقبض وقد قرأنا القرآن وأقرأناه نساءنا وأبناءنا، فقال صلى الله عليه وسلم: ((ثكلتك أمك إن كنت لأحسبك لمن أفقه أهل المدينة، أوليست التوراة والإنجيل عند اليهود والنصارى؟ فماذا تغني عنهم؟))**[4].

فمجرد بقاء الكتاب في المكتبات لا يوجب بقاء العلم، يقول الحسن البصري: العلم علمان، علم القلب وعلم اللسان، فعلم القلب هو العلم النافع، وعلم اللسان

---

(١) العقائد السلفية: (٢/٤٤٠).

(٢) العقائد السلفية: (٢/٤٤١).

(٣) رواه البخاري في كتال العلم باب كيف يقبض العلم: (١/٥٩)، ورواه مسلم في كتاب رفع العلم وقبضه وظهور الجهل والفتن: (٤/٢٠٥٨).

(٤) رواه أحمد: (٥/٢٦٦)، والطبراني في الكبير: (٨/٢١٥، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: «رواه أحمد والطبراني في الكبير وعند ابن ماجة طرف منه، وإسناد الطبراني أصح، لأن في إسناد أحمد علي بن يزيد وهو ضعيف جداً، وهو عند الطبراني من طرق في بعضها الحجاج بن أرطاة ...»: (١/٢٠٠)، وضعفه الشيخ الألباني رحمه الله في إرواء الغليل: (٢/١٤٣).

حجة الله على عباده»[1].

وهكذا ذهب رحمه الله تعالى يقرر بعض هذه العلامات ويذكر الأدلة عليها من الكتاب والسنة ومصداق ذلك في واقع المسلمين ثم قال: «**والحاصل أن العلامات الصغرى كثيرة، ولو ذهبنا نستقصي كل علامة من العلامات كما ذكرها بعض أهل العلم لتطلب منا مجلداً ضخماً، فمن أراد الزيادة فعليه بالكتب المؤلفة في هذا الشأن، وأكثرهم جمعاً إتحاف الجماعة في أشراط الساعة للتويجري**[2]»[3].

وقوله هنا في ذكر علامات القسم الثاني: «**والحاصل أن العلامات الصغرى كثيرة** ...» يدل على ما قدمناه من أن المشهور المعتمد هو تقسيم العلامات إلى صغرى وكبرى، وأن هذين القسمين هما للعلامات الصغرى، وهذا التقسيم ليس إلا زيادة إيضاح للعلامات الصغرى.

ومما ينبغي التنبه له هو أن الإخبار بكل ذلك هو من دلائل وعلامات نبوته صلى الله عليه وسلم كما أشار إلى ذلك الشيخ رحمه الله[4].

وبالنسبة لما يتعلق بالتشبه واتباع سنن الأمم السابقة، ودعوى النبوة فسوف يأتي مفصلاً في موضعه من هذه الرسالة[5] بإذن الله تعالى، وهو حسبي ونعم الوكيل.

---

(١) روي مرفوعاً، رواه ابن أبي شيبة في المصنف: (١٠٣/٧)، والدارمي: (٣٧٣/١)، وابن عبد البر في جامع العلم وفضله: (٦٦١/١)، وروي موقوفاً، رواه موقوفاً الدارمي أيضاً: (٣٧٤/١) وقال محققه: إسناده صحيح، وصحح الشيخ الألباني وقفه في السلسلة الضعيفة برقم: ٣٩٤٥.

(٢) انظر: المجلد الثاني من: إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط الساعة.

(٣) العقائد السلفية: (٤٤٧/٢).

(٤) انظر: العقائد السلفية: (٤٤٦/٢)، الإسلام والرسول ص: ٣٧ وما بعدها، وانظر ما تقدم في الباب السابق من دلائل نبوته صلى الله عليه وسلم.

(٥) انظر: الباب العاشر الفصل الأول، والباب التاسع الفصل الثاني.

المبحث الثالث: جهوده في بيان العلامات الكبرى التي تعقبها الساعة.

قال رحمه الله تعالى: «**القسم الثالث: العلامات الكبرى التي تعقبها الساعة**»[1].

وهي كما بينها في منظومته الدرر السنية حيث قال:

«مثـــل علامـــات القيامـــة الـــتي ... جاءت بها الأخبار فاجزم واثبـــت
خـــروج دجـــال علـــى الغـــبراء ... نزول عيسى مـــا مـــن الخـــضراء
خروج يـــأجوج ومـــأجوج كـــذا ... هـــدم لكعبـــة فهـــذا يحتـــذى
ثم طلوع الـــشمس مـــن مغربهـــا ... وذات أجيـــاد كـــذا فانتبـــها
وبعـــد فـــاعلم آيـــة الـــدخان ... كما أتى عن الـــنبي العـــدناني»[2]

وقوله: «**العلامات الكبرى التي تعقبها الساعة**» فيه الإشارة إلى الضابط الذي يميز هذه العلامات عن العلامات الصغرى التي سبق الكلام عنها.

فقوله «**الكبرى**» فيه أنها من جنس غير المعتاد، وقوله «**تعقبها الساعة**» فيه أنهـــا تكون قريبة منها فلا تتأخر عنها[3].

وفي بعض نسخ الدرر السنية بعد ذكر هدم الكعبة:

وبعـــد فـــاعلم آيـــة الـــدخان ... كما أتـــى عـــن الـــنبي العـــدناني
ثم طلـــوع الـــشمس مـــن مغربهـــا ... وذات أجيـــاد كـــذا فاثبتـــها
ويـــذهب القـــرآن في الأخبـــار ... وحـــشر نـــار جـــاء لا تمـــاري

و لم يذكر في النظم خروج المهدي، مع أنه ذكر ذلك في الـــشرح، أي العقائـــد السلفية، واختلف أيضاً ترتيبه لها في الشرح عما في النظم، فرتبها في الشرح كما يلي:

١. خروج الدجال.
٢. المهدي المنتظر.

---

(١) العقائد السلفية: (٢/٤٤٧).

(٢) العقائد السلفية: (٢/٤٢٦)، والبيت الأخير في: (٢/٤٦٧).

(٣) انظر في ذلك: لوامع الأنوار: (٢/٦٦)، أشراط الساعة للوابل ص: ٧٧-٧٨.

٣. نزول عيسى عليه السلام.
٤. خروج يأجوج ومأجوج.
٥. هدم الكعبة.
٦. الدخان.
٧. طلوع الشمس من مغربها.
٨. خروج الدابة.
٩. النار التي تحشر الناس.
١٠. رفع القرآن وفناء الأخيار.

ولا أدري هل ترك الشيخ الترتيب في أرجوزته لمراعاة النظم، وقصد ذلك في الشرح فرتبها على حسب زمن وقوعها وتساهل في الترتيب بين الدجال والمهدي لتقارب زمانهما وتداخله أم لم يكن شيء من ذلك.

والذي يظهر أنه قصد الترتيب في شرحه الذي هو العقائد السلفية، وهكذا فعل غيره أيضاً ممن ألف في أشراط الساعة فرتب ذكرها على حسب زمن وقوعها، كما فعل السفاريني رحمه الله تعالى وكما في أشراط الساعة للوابل.

وعلى كل حال فإن من الواضح لمن تأمل الأحاديث، أن أول هذه الأمارات خروج المهدي، حتى إن بعض أهل العلم لم يعد ذلك من الأمارات الكبرى، ثم الدجال، ثم نزول عيسى وقتله للدجال، ثم خروج يأجوج ومأجوج في زمن عيسى.

فترتيب هذه الآيات كما سبق واضح جداً لمن تأمل النصوص الواردة في ذلك، وآخر الآيات أيضاً كما هو ظاهر، النار التي تحشر الناس وتسوقهم إلى محشرهم، أو الريح التي تقبض أرواح المؤمنين كما سيأتي بيانه.

ولا شك أن أدلة هذه العلامات معروفة مشهورة، ولو ذهبنا نتتبع ما ذكره الشيخ من الأدلة والمسائل لطال بنا الكلام، ولكن سنكتفي بذكر بعض ذلك مما يُظهر جهوده رحمه الله تعالى في تقرير الإيمان بعلامات الساعة وأشراطها، والرد على من خالف في ذلك وأنكره، فنقول وبالله التوفيق:

العلامة الأولى ظهور المهدي:

ذكر الشيخ رحمه الله تعالى تقرير أهل العلم لظهور المهدي، وأن الأحاديث قد تكاثرت في ذكر خبره وشأنه، ونقل في ذلك عن الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى والحافظ ابن حجر، ومنها حديث ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم: ((لو لم يبق في الدنيا إلا يوم طول الله ذلك اليوم حتى يبعث رجلاً مني، أو من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي، واسم أبيه اسم أبي، يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً)) وقال:

«**رواه أبو داوود والترمذي، وقال هذا حديث حسن صحيح**[1]**، قال الحافظ وفي الباب عن حذيفة بن اليمان وأبي أمامة الباهلي وعبد الرحمن بن عوف وعبد الله بن عمرو بن العاص وثوبان وأنس بن مالك وجابر وابن عباس وغيرهم، وساق الحافظ أحاديث عديدة في شأن خروج المهدي وحسنها**».

وقال: «**وهذه الأحاديث أربعة أقسام، صحاح وحسان وغرائب وموضوعة**».

ثم بين رحمه الله أن الناس اختلفوا في أمر المهدي إلى أربعة أقوال:

الأول: أنه لا مهدي إلا عيسى، استدلالاً بحديث: ((لا مهدي إلا عيسى بن مريم))[2]، وقد ذكر -نقلاً عن ابن القيم رحمه الله- تضعيف هذا الحديث، وأنه لا يصح، ولو صح لم يكن فيه حجة، ولكنه يحمل على أن عيسى أعظم مهدي بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين يدي الساعة، أي أنه يحمل التخصيص على أنه أكمل وأعظم كما يقال لا سيف إلا ذو الفقار.

الثاني: أنه المهدي الذي ولي من بني العباس، وذكر أن ما جاء في ذلك من أحاديث فكلها غير صحيحة.

الثالث: أنه رجل من أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم من ولد الحسن بن علي

---

(١) رواه أبو داوود في كتاب المهدي: (٤/٤٧٣)، والترمذي في كتاب الفتن باب ما جاء في المهدي: (٤/٤٣٨)، وصححه الألباني في صحيح أبي داوود برقم: ٣٦٠١.

(٢) لم أقف عليه مرفوعاً، ولكن روي عن الحسن أنه قال: المهدي عيسى بن مريم، وروي عن مجاهد أيضاً مثله، ولكن كلها أسانيد ضعيفة جداً، انظر: المهدي المنتظر في ضوء الأحاديث والآثار الصحيحة ص: ٣١، وموسوعة أحاديث المهدي ص: ١٧٤، ١٧٨.

يخرج في آخر الزمان، وقد امتلأت الأرض جوراً وظلماً فيملأها قسطاً وعدلاً وأكثر الأحاديث تدل على هذا.

الرابع: وهو قول الرافضة الإمامية، وهو أن المهدي محمد بن الحسن العسكري، الحاضر في الأمصار، الغائب عن الأبصار.

قال شيخ الإسلام: «وأهل العلم بأنساب أهل البيت يقولون إن الحسن بن علي العسكري لم يكن له نسل ولا عقب ....»[1].

وقال السفاريني رحمه الله في ذكر محمد بن الحسن هذا: «والشيعة تزعم أنه دخل السرداب في دار أبيه وأمه تنظر إليه، فلم يعد يخرج إليها، وذلك سنة خمس وستين ومائتين، وعمره يومئذ تسع سنين» وقال: «وهم ينتظرون ظهوره في آخر الزمان من السرداب بسر من رأى» قال: «وكل ذلك ضرب من الجنون والهذيان ...»[2].

وقد بين الشيخ أن خلاصة أمر المهدي أنه سيظهر في آخر الزمان ويحيي ما اندثر من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعلي كلمة الإسلام، وعلى إثره يخرج الدجال حتى يترل عيسى عليه السلام ويقتل هو والمهدي ومن معه الدجالَ وجنوده[3].

العلامة الثانية خروج الدجال منبع الكفر والضلال[4]:

بين رحمه الله تعالى أن خروج الدجال وما جاء في أمره من العقائد الثابتة عند المسلمين، وقد أكثر رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذكره والتحذير منه، حتى بلغت الأحاديث الواردة عنه مبلغ التواتر المعنوي، بل أمر صلى الله عليه وسلم المسلمين أن يتعوذوا من شره في الصلوات الخمس المفروضة.

وقد ذكر رحمه الله تعالى اثنا عشر حديثاً في وصفه وذكر خروجه، فمنها حديث

---

(١) مجموع الفتاوى: (٢٧/٤٥٢)، وانظر: منهاج السنة: (١/١٢٢، ٤/٧٨، ٨/٢٤٧).

(٢) انظر هذه النقول في: لوامع الأنوار: (٢/٧١-٧٢).

(٣) انظر: العقائد السلفية: (٢/٤٥٤).

(٤) انظر: العقائد السلفية: (٢/٤٤٧-٤٥١)، القاديانية ودعايتها الضالة ص: ٦٦ وما بعدها، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٨/٧-١٨).

أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((ما بعث نبي إلا قد أنـذر أمته الدجال الأعور الكذاب، ألا وإنه أعور، وإن ربكم ليس بأعور، وإن بين عينيه مكتوب كافر)) وفي رواية ((يقرؤه كل مسلم)) رواه أبو داوود(١).

ومما ذكره رحمه الله تعالى من صفاته: «**أنه أول خروجه يدعي الإيمان والصلاح، وإذا قبل قوله واتبع على ذلك ادعى الألوهية** ....»(٢)، وقد روى ذلك الطبراني كما في مجمع الزوائد، قال: «وفيه سعيد بن محمد الورَّاق وهو متروك»(٣)، وقال الحافظ ابن حجر في الفتح: «سنده ضعيف»(٤).

وذكر أيضاً أنه يبث رسله في الأفاق ويأتي بخوارق شيطانية ليفتن الناس عن دينهم، حتى يقول للسماء أمطري فتمطر كما في صحيح مسلم من حديث النواس بن سمعان(٥).

قال: «**وبالجملة، فإن فتنته عظيمة، ففي الحديث: ((ما كانت ولا تكون فتنة حتى تقوم الساعة أعظم من فتنة الدجال، ما من نبي إلا وحذر قومه الدجال)) الحديث رواه الحاكم عن جابر مرفوعاً**(٦).

ولا يستطيع دخول مكة والمدينة وبيت المقدس، ويقتله عيسى عليه السلام بباب اللد، بلدة قريبة من فلسطين على مقدار فرسخ من جهة الشمال.

ومدة مكثه في الأرض أربعون يوماً، يوم كسنة، ويوم كشهر ويوم كجمعة، والبقية كسائر الأيام»(٧).

---

(١) في كتاب الفتن باب خروج الدجال: (٤/٤٩٤-٤٩٥)، ورواه البخاري في كتاب الفتن باب ذكر الدجال: (٥/٢٢٢٦)، ومسلم في كتاب الفتن باب ذكر الدجال: (٤/٢٢٤٨).

(٢) العقائد السلفية: (٢/٤٥١).

(٣) (٧/٣٤٠).

(٤) (١٣/٩٨).

(٥) كتاب الفتن وأشراط الساعة باب ذكر الدجال وصفته وما معه: (٤/٢٢٥٠).

(٦) (١/٢٤) وقال على شرط مسلم.

(٧) العقائد السلفية: (٢/٤٥١)، وانظر في أوصافه: فتح الباري: (١٣/٩٧)، لوامع الأنوار: (٢/٨١ وما بعدها)، وتوسع كثير ممن كتب في الأشراط والفتن في ذكر شأنه وأخباره.

وفي مقال له رحمه الله تعالى حول خروج الدجال ونزول المسيح[1] بعد أن ذكر طرفاً من أدلة خروجه وبعض صفاته، أيد ذلك بالنقل عن مجموعة من أهل العلم ليعلم القارئ أن ذلك من عقائد المسلمين الثابتة التي يجب الإيمان بها.

فذكر قول الإمام أبي بكر الآجري في الشريعة، وقول أبي حنيفة في الفقه الأكبر، وقول الطحاوي في عقيدته، وكلام شارح الطحاوية أيضاً، والبغوي في التفسير، والبرزنجي في أشراط الساعة، وبعض المعاصرين.

وذلك لأن هناك من تأثر بأقوال الدجال غلام أحمد القادياني الذي أنكر خروج الدجال تمهيداً لإنكار نزول المسيح، لأنه يزعم أنه هو المسيح كما سيأتي تفصيله[2].

والعجب كما يقول الشيخ «**ممن يزعم أنه من علماء المسلمين ويبدي حرصه على الدين، ينكر خروج الدجال ونزول المسيح**»[3]، فإنه لا يستغرب من الجاهل أو الكذاب الأفاك كما يستغرب ممن ينتسب إلى العلم والدين.

ومن الشبه التي يتمسك بها من ينكر خروج الدجال، وقد رد عليها الشيخ رحمه الله تعالى:

١. أنه لم يذكر ذلك في القرآن الكريم.

وقد **أجاب** رحمه الله بأنه وإن لم يذكر في القرآن صراحة إلا أن أشراط الساعة مذكورة في القرآن كقوله تعالى: ﴿فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا فَأَنَّى لَهُمْ إِذَا جَاءَتْهُمْ ذِكْرَاهُمْ﴾[4] والرسول صلى الله عليه وسلم الذي أنزل عليه القرآن وكلف بالتبليغ والبيان هو الذي ذكر علامات الساعة وأن منها خروج الدجال وحذر أمته من فتنته، كما سبقت الإشارة إلى ذلك[5].

---

(١) انظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٨/١١-١٤).

(٢) في الباب التاسع، الفصل الثاني، انظر ص: ١٣٠٤.

(٣) العقائد السلفية: (٢/٤٤٧).

(٤) محمد:١٨.

(٥) انظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٨/١٠).

٢. ومن الشبه أيضاً: وجود بعض الاختلاف في الأوصاف التي ذكرت في الأحاديث.

فالجواب كما قرره الشيخ أن الأحاديث متفقة على خروجه، واختلاف بعض الأوصاف لا يمس جوهر الموضوع، وهو وجود الدجال وخروجه، كما لو جاء رجال عديدون وأخبروا أنهم حجوا في هذا العام وطافوا بالبيت الحرام، واختلفوا في بعض وصف الكعبة أو طول مكة وعرضها، فهل معنى هذا أن لا وجود لمكة ولا للكعبة المشرفة؟! لا يقول ذلك إلا من كان مجرداً من عقله(١).

ومما يمكن أن يجاب به أيضاً: أن هذا الاختلاف إما يكون سببه عدم الفهم الصحيح، أو عدم ثبوت النقل، ومن رجع لكلام أهل العلم في ذكر الدجال وشؤونه تبين له وجه الجمع بين ما صح وقد يظن فيه التعارض والله أعلم.

٣. ومن الشبه أيضاً زعمهم أن أحاديث الدجال آحاد، وأن الآحاد لا يصح الاستدلال بها في العقائد.

وهذه الدعوى باطلة بدليل الكتاب والسنة وإجماع السلف، وقد كتب النبي صلى الله عليه وسلم إلى الملوك يدعوهم إلى الإسلام وأرسل بذلك آحادا من أصحابه،كما أرسل معاذا إلى اليمن، إلى غير ذلك من الأدلة التي سيأتي ذكرها في الجواب عن هذه الشبهة في الباب السابع إن شاء الله تعالى(٢).

العلامة الثالثة نزول المسيح عليه السلام(٣).

قرر الشيخ رحمه الله تعالى أن مما يجب على المسلم اعتقاده مما دلت عليه الآيات

---

(١) انظر: القاديانية ودعايتها الضالة ص: ٦٦، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٨/١١-١٢).

(٢) انظر ص: ٩٩٨.

(٣) انظر: العقائد السلفية: (٢/٤٥٤) وما بعدها، القاديانية ودعايتها الضالة ص: ٦٥، ٧١-٨٦، ١٠٣، ١٣١، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢٠/٤٢)، (٦/٧).

والأحاديث حياة المسيح عليه السلام وأنه رفع إلى السماء حياً وأنه يترل إلى الأرض، وأنه بعد نزوله يحكم بشريعة الإسلام، وأنه قد تواترت بتروله الأحاديث، وقد ألف غير واحد من العلماء كتباً ورسائل في إثبات حياته ونزوله[(١)].

ثم قال رحمه الله تعالى: «**وإلى القارئ، من القرآن ومن الأحاديث في إثبات حياة المسيح عليه السلام ورفعه إلى السماء ونزوله: قال الله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ وَكُفْرِهِمْ بِآيَاتِ اللَّهِ وَقَتْلِهِمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلاً * وَبِكُفْرِهِمْ وَقَوْلِهِمْ عَلَى مَرْيَمَ بُهْتَاناً عَظِيماً * وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِيناً * بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزاً حَكِيماً * وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً﴾**[(٢)].

قال المفسرون: إن المعنى إذا نزل عيسى، لأن الضمائر كلها في قوله تعالى: ﴿إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ﴾ إلى أخر الآيات راجعة إلى عيسى عليه السلام، وهذا التفسير يروى عن أبي هريرة وابن عباس وقتادة وابن زيد وهو المتعين الذي لا يجوز غيره لوجوه.

الأول: أنه تفسير أبي هريرة وابن عباس رضي الله عنهما وهما صحابيان جليلان شاهدا التتريل وعرفا معانيه بسليقتهما وتلقيهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

الثاني: أنه موافق للأحاديث المتواترة التي أخبرت بتزول عيسى ودعوته إلى الإسلام وإيمان اليهود والنصارى به» قال: «**أما إيمان اليهود فإنهم كانوا كافرين به، وأما النصارى وإن كانوا يؤمنون بعيسى، ولكن إيمانهم مشوب بالوثنية والإشراك».**

---

(١) ومن ذلك "التصريح بما تواتر في نزول المسيح" لمحمد أنور شاه الكشميري المتوفى سنة ١٣٥٢، ورتبه تلميذه محمد شفيع مفتي باكستان في زمانه، قال شيخنا الشيخ محمد بن عبد الوهاب العقيل في مقدمة تحقيقه لكتاب القناعة في أشراط الساعة للسخاوي ص: ٥٨: «لكنه جمع فيه كثيراً من الأحاديث الضعيفة، و لم يبين درجتها، وعزوه ناقص في أغلب المواضع».

(٢) النساء:١٥٥-١٥٩.

قال: «**ولذلك كان أبو هريرة حين يتلو حديث النزول** [أي نزول عيسى] **يتلو عقبه هذه الآية ......**

الثالث: أن المتحدث عنه قبل هذه الآية هو عيسى عليه السلام ...... فوجب أن تكون الضمائر كلها راجعة إليه أخذاً بدلالة السياق .... ولا يجوز العدول عن ذلك إلا لمقتضى يقتضيه، ولا مقتضى هنا البتة .....»[1].

ثم ذكر قول من قال إن المعنى لا يموت الكتابي حتى يؤمن بعيسى، وذلك عند المعاينة قبل زهوق الروح، وذكر لهم شبهتين:

الأولى: أنه تفسير ابن عباس، وبين أنه لم يصح عنه، بل ما صح واستفاض هو ما ذكر سابقاً.

الثانية: قراءة أبي ﴿وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته﴾ بضم النون، وأجاب بأن هذه قراءة شاذة .....[2].

وهناك شبه أخرى حول إنكار نزول المسيح عليه السلام أثارها المتنبي الكذاب ميرزا غلام أحمد القادياني، محاولاً بها إثبات دعوى نبوته، إذ أنه زعم أنه هو المسيح الموعود به في القرآن، وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى[3].

وقد سبق عند ذكر الدجال ذكر بعض الأحاديث الدالة على نزول المسيح عليه السلام في آخر الزمان، والله تعالى الموفق والعاصم من كل شر، بفضله ومنّه.

العلامة الرابعة يأجوج ومأجوج:

يقول رحمه الله تعالى: «**يأجوج ومأجوج بالهمز وبالتخفيف، سموا بذلك لكثرتهم وشدتهم، وهم من ولد يافث بن نوح، وخروجهم ثابت في الكتاب والسنة وإجماع الأمة، فقال تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ**

---

(١) العقائد السلفية: (٢/٤٥٥-٤٥٦)، القاديانية ودعايتها الضالة ص: ٨٣.

(٢) انظر: العقائد السلفية: (٢/٤٥٦-٤٥٧)، القاديانية ص: ٨٤-٨٥.

(٣) انظر ص: ١٣١٧ من هذه الرسالة.

يَنْسِلُونَ﴾[1].

وأما السنة:

١. ثبت في الصحيحين عن أم حبيبة بنت أبي سفيان عن زينب بنت جحش أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عليها يوماً فزعاً يقول: ((لا إلـه إلا الله، ويـل للعرب من شر قد اقترب، فتح اليوم من رَدْم يأجوج ومأجوج مثل هـذه)) وحلـق بأصبعيه الإبهام والتي تليها، قالت زينب بنت جحش: فقلت يا رسول الله أنهلك وفينا الصالحون؟ قال: ((نعم إذا كثر الخبث))[2] ....»، وذكر أحاديث أخرى، ثم قال مبيناً ما جاء في أمرهم وورد من ذكرهم:

«والذي يتحصل من الأحاديث أنهم أمتان، أو أمة عظيمة كثيرة لا تحصر، حتى يكون رأس بخراسان ورأس بالشام، لا يستطيع أحد قتالهم وحربهم، يعيثون في الأرض فساداً ويأكلون ما دب ودرج، وخروجهم في زمن المسيح، لهذا يجتمع المؤمنون مـع عيسى في الطور بوحي من الله تعالى، ويشتد عليهم الغلاء والقحـط، فعنـد ذلـك يتضرعون إلى الله في إهلاكهم، فيرسل الله تعالى عليهم دوداً في أعنـاقهم، وهـو دود يكون في أنوف الإبل والغنم، فيصبحون موتى، فيرسل الله طيراً كأعنـاق البخـت، فتحملهم فتطرحهم حيث شاء الله، ثم يرسل الله مطراً فيغسل الأرض حـتى تكـون كالمرآة، وتكثر حينئذ البركات، حتى تأكل العصابة من الرمانة، واللقحة مـن الإبـل تكفي الجمع من الناس، والله أعلم بما هناك»[3].

وهذا تلخيص منه رحمه الله لما ورد من ذكرهم في الأحاديث، كحديث النواس بن

---

(١) الأنبياء:٩٦.

(٢) رواه البخاري في مواضع منها: كتاب الفتن باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: ((ويل للعرب من شر قد اقترب)): (٢٢١١/٥)، ومسلم في كتاب الفتن وأشراط الساعة باب اقتراب الفتن وفتح ردم يأجوج ومأجوج: (٢٢٠٧/٤).

(٣) العقائد السلفية: (٤٦٦/٢).

سمعان[1] وغيره، وقد فصل في خبرهم ابن حجر في الفتح[2]، والسفاريني في لوامع الأنوار[3]، كما في غيرها من كتب الأشراط والفتن، والله أعلم.

العلامة الخامسة هدم الكعبة[4]:

وقد بين رحمه الله تعالى أن هذه العلامة ثابتة في الأحاديث الصحيحة، وذكر ما أخرجه البخاري ومسلم والنسائي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((يخرب الكعبة ذو السويقتين من الحبشة)) وفي لفظ: ((ذو السويقتين من الحبشة يخرب بيت الله))[5].

قال: «**والظاهر أن الهدم يكون بعد هلاك يأجوج ومأجوج، وموت عيسى، وهبوب الريح التي يموت بها من في قلبه ذرة من إيمان**».

وهذا هو الأرجح كما قال الشيخ، ويدل عليه ما أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: ((ليهلن عيسى بن مريم بفج الروحاء بالحج أو العمرة أو ليثنيهما جميعاً))[6].

وقد يستفاد هذا أيضاً مما رواه البخاري في كتاب الحج باب قول الله تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَاماً لِلنَّاسِ﴾ عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((ليحجن البيت وليعتمرن بعد خروج يأجوج

---

(١) رواه مسلم في كتاب الفتن وأشراط الساعة باب ذكر الدجال وصفته وما معه: (٤/٢٢٥٠).

(٢) (١٣/١١٣) وما بعدها عند شرحه لباب يأجوج ومأجوج من كتاب الفتن.

(٣) (٢/١١٣) وما بعدها.

(٤) انظر: العقائد السلفية: (٢/٤٦٦-٤٦٧).

(٥) رواه البخاري في كتاب الحج باب جعل الله الكعبة البيت الحرام قياماً للناس وباب هدم الكعبة: (١/٤٧٥-٤٧٦)، ومسلم في كتاب الفتن باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيتمنى أن يكون مكانه من البلاء: (٤/٢٢٣٢).

(٦) كتاب الحج باب إهلال النبي صلى الله عليه وسلم وهديه: (٢/٩١٥).

ومأجوج))[١]، وذهب إلى هذا الترجيح أيضاً السفاريني كما في لوامع الأنوار[٢].

وهناك قول آخر أشار إليه الشيخ بقوله: «**وبعضهم يقول: بعد خروج الدابة**»[٣] وصدره السفاريني بقوله: «وقيل».

وذكر رحمه الله الاستشكال الوارد على هدمها وتسلط ذي السويقتين عليها مع قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَماً آمِناً﴾[٤] وقوله: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[٥]، وأن الله حماه من أصحاب الفيل وجيرانه حينئذ كفار، فكيف يسلط عليه الحبشة وهو قبلة المسلمين وهم جيرانه.

قال الشيخ: «**فالجواب ما ذكره الحافظ ابن حجر في فتح الباري، وهو أن يقال قد أشار النبي صلى الله عليه وسلم للجواب في الحديث بقوله: ((ولن يستحل هذا البيت إلا أهله)) ففي زمن الفيل ما كانوا قد استحلوه فمنعه منهم، وأما الحبشة فلا يهدمونه إلا بعد استحلال أهله له مراراً ...... على أنه ليس في الآية استمرار الأمن المذكور فيه**»[٦].

وهذا الجواب بهذا اللفظ ذكره السفاريني[٧] وقبله البرزنجي في الإشاعة[٨]، وفيه ما فيه، والذي أجاب به ابن حجر كما في الفتح هو قوله: «وأجيب بأن ذلك محمول على أنه يقع في آخر الزمان قرب قيام الساعة، حيث لا يبقى في الأرض أحد يقول الله الله كما ثبت في صحيح مسلم: ((لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض الله الله))[٩] ولهذا وقع في

---

(١) (٤٧٥/١)، وانظر: كلام الحافظ في الفتح: (٥٣٢/٣).

(٢) (١٢٤/٢).

(٣) العقائد السلفية: (٤٦٧/٢).

(٤) العنكبوت: من الآية٦٧.

(٥) الحج: من الآية٢٥.

(٦) العقائد السلفية: (٤٦٧/٢).

(٧) لوامع الأنوار: (١٢٣/٢).

(٨) ص: ٣٠٠.

(٩) كتاب الإيمان باب ذهاب الإيمان آخر الزمان: (١٣١/١).

رواية سعيد بن سمعان: ((لا يعمر بعده أبداً))[1] وقد وقع قبل ذلك فيه من القتال وغـــزو أهل الشام له ....».

وذكر بعض ما حصل من القتال في الكعبة، ومن أعظمه وقعة القرامطة، ثم قـــال: «وكل ذلك لا يعارض قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَماً آمِناً﴾ لأن ذلك وقع إنمـــا بأيدي المسلمين، فهو مطابق لقوله: ((ولن يستحل هذا البيت إلا أهله)) فوقع ما أخبر به وهو من علامات نبوته»[2].

والمراد بقوله: ((لن يستحل هذا البيت إلا أهله)) : أي المنتسبين إليه، أما أهله حقاً فإنهم لا يستحلونه بل يعظمونه وإن حصل منهم قتال فيه فإنه عن تأويل، كما ذكره شيخ الإسلام في منهاج السنة[3].

والمقصود هو بيان ما حصل من الاختزال المخل في سوق كلام الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى.

العلامة السادسة الدخان[4]:

قرر الشيخ رحمه الله تعالى أن هذه الآية ثابتة بالسنة، وثابة في الكتاب، فقد أخرج مسلم من حديث حذيفة بن أسيد قال: طلع علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحـــن نتذاكر، فقال: ((ما تذاكرون؟)) قالوا: الساعة يا رسول الله، قال: ((إنها لن تقوم حـــتى ترو قبلها عشر آيات)) فذكر منها الدخان[5].

وقد ثبت ذلك عن نفر من الصحابة منهم ابن عباس، كما أخرج ابن جرير بسنده

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في المصنف: (٤٦٢/٧)، وأحمد: (٢٩١/٢-٣٢٨-٣١٢-٣٥١)، والحاكم: (٤٥٢/٤-٤٥٣)، وابن حبان: (٢٣٩/١٥)، وقال الهيثمي في الصحيح بعضه أحمد ورجالـــه رجال الثقات: (٢٩٨/٣).

(٢) فتح الباري: (٥٣٩/٣-٥٤٠).

(٣) (٤٧٧/٤).

(٤) انظر: العقائد السلفية: (٤٦٧/٢)، وانظر: لوامع الأنوار: (١٢٩/٢).

(٥) في كتاب الفتن وأشراط الساعة باب في الآيات التي تكون قبل الساعة: (٢٢٢٥/٤).

عن ابن أبي مليكة قال: غدوت على ابن عباس رضي الله عنهما ذات يوم فقال: ما نمت الليلة حتى أصبحت، قلت: لم؟ قال: قالوا طلع الكوكب ذو الذنب فخشيت أن يكون الدخان قد طرق، فما نمت حتى أصبحت، قال ابن كثير وهكذا رواه ابن أبي حاتم عن أبيه عن ابن عمر عن سفيان عن عبد الله بن أبي يزيد عن عبد الله بن أبي مليكة ..... وهذا إسناد صحيح إلى ابن عباس[1].

واختلف في الاستدلال على هذه العلامة الكبرى بالآية التي في سورة الدخان وهي قوله تعالى: ﴿فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ﴾[2] ولذلك يقول الشيخ: «**إن آية الدخان، ثبوتها من السنة أظهر من القرآن**»[3].

وذكر رحمه الله تعالى الخلاف في هذه الآية هل وقعت أم لا، وخلاصة ذلك كما يقول رحمه الله: «**للعلماء قولان:**

١. **قال ابن مسعود رضي الله عنه وتبعه جماعة من السلف: إن هذه العلامة قد وقعت .....**

٢. **إن الدخان من الآيات المنتظرة التي لم تجئ بعد، وستقع قرب قيام الساعة، وإلى هذا القول ذهب ابن عباس وبعض الصحابة والتابعين .....**»[4].

وقد رجح الشيخ القول الثاني –وهو ما رجحه ابن كثير أيضاً– وذلك لأنه ظاهر الأحاديث وظاهر الآية أيضاً، واستدل لكونه ظاهر الآية بأمرين:

١. قوله تعالى: ﴿فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ﴾ أي بين واضح يراه كل أحد.

وعلى قول ابن مسعود أنه خيال رآه كفار قريش بأعينهم من شدة الجوع والجهد.

٢. أن ما فسر به ابن مسعود رضي الله عنه من كلامه، والمرفوع مقدم على

---

(١) (١٤٢/٤)، وانظر: تفسير ابن جرير: (٢٢٧/١١).

(٢) الدخان: ١٠.

(٣) العقائد السلفية: (٤٦٧/٢).

(٤) العقائد السلفية: (٤٦٨/٢-٤٦٩).

الموقوف.

ولا يمنع إذا ظهرت هذه العلامة أن يقولوا: ﴿رَبَّنَا اكْشِفْ عَنَّا الْعَذَابَ إِنَّا مُؤْمِنُونَ﴾[1] فيكشف عنهم ثم يعودون، وهذا قرب القيامة[2].

ونبه رحمه الله إلى أن بعض أهل العلم ذهب إلى الجمع وأنهما دخانان، ظهر أحدهما وبقي الآخر، كما ذكره القرطبي عن ابن مسعود، وأشار إليه ابن جرير[3] رحمهم الله تعالى.

العلامة السابعة طلوع الشمس من مغربها:

قال: «**وذلك ثابت في السنة الصحيحة والأخبار الصريحة، وأشار إليها الكتاب المجيد ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لا يَنْفَعُ نَفْساً إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْراً﴾**[4].

وإليك بعض الأحاديث الواردة»[5]، فذكر أحاديث منها ما أخرجه الشيخان من حديث أبي هريرة: ((لا تقوم الساعة حتى تطلع الشمس من مغربها، فإذا طلعت من مغربها فرآها الناس آمنوا جميعاً، فذاك حين ﴿لا يَنْفَعُ نَفْساً إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْراً﴾))[6][7].

---

(١) الدخان:١٢.

(٢) انظر: العقائد السلفية: (٢/٤٦٩).

(٣) انظر: العقائد السلفية: (٢/٤٦٩)، تفسير ابن جرير: (١١/٢٢٨)، التذكرة للقرطبي: (٣/١٢٦٦)، وانظر: لوامع الأنوار: (٢/١٢٩)، أشراط الساعة للوابل: (٣٨٣).

(٤) الأنعام: من الآية١٥٨.

(٥) العقائد السلفية: (٢/٤٧٠).

(٦) رواه البخاري في كتاب الرقاق باب طلوع الشمس من مغربها: (٤/٢٠٤٠)، وكتاب الفتن باب خروج النار: (٥/٢٢٢٥)، ورواه مسلم في كتاب الإيمان باب بيان الزمن الذي لا يقبل الله فيه الإيمان: (١/١٣٧).

(٧) العقائد السلفية: (٢/٤٧٠).

وذكر رحمه الله تعالى الكلام في مسألة عدم قبول التوبة والأعمال بعد طلوع الشمس من مغربها، فقال ومعنى الحديث أن الكافر لا تقبل توبته وإسلامه إذ ذاك، كما أن المسلم العاصي إذا لم يتب قبل ذلك فحينئذ لا تقبل توبته.

وأما إيمانه السابق فمقبول، كما تقبل التوبة من معصية حدثت بعد طلوع الشمس أو من ولد بعد ذلك فإن توبته وإيمانه مقبولان.

والضابط أن كل بر محدث يكون السبب في إحداثه رؤية الآية، ولم يسبق من صاحبه مثله لا ينفع سواء كان في الأصول أو الفروع .....[1].

ثم ذكر كلام القرطبي والسفاريني رحمهم الله تعالى، وللسفاريني تفصيل جيد في هذا المقام، وهو راجع إلى ما سبق والله أعلم.

العلامة الثامنة خروج الدابة[2]:

بين رحمه الله تعالى أن خروجها ثابت بالكتاب والسنة، قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا لا يُوقِنُونَ﴾[3]، قال: «**ومعنى ﴿وَقَعَ الْقَوْلُ﴾ ما وعدوا من البعث والعذاب**».

وذكر من السنة أحاديث منها حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((ثلاث إذا خرجن لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيراً، طلوع الشمس من مغربها، والدجال والدابة))[4].

وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص عند مسلم قال: (حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أول الآيات خروجاً طلوع الشمس من مغربها، وخروج الدابة

---

(١) انظر: العقائد السلفية: (٢/٤٧٠-٤٧١)، التذكرة للقرطبي: (٣/١٣٤٦، لوامع الأنوار: (٢/١٣٤).

(٢) العقائد السلفية: (٢/٤٧٢).

(٣) النمل:٨٢، انظر: العقائد السلفية: (٢/٤٧٢-٤٧٤).

(٤) رواه مسلم في كتاب الإيمان باب بيان الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان، (١/١٣٨).

على الناس ضحى وأَيَّتُها كانت قبل صاحبتها، فالأخرى على إثرها قريباً)[1].

ومن حرصه رحمه الله تعالى على رد الأقوال المبتدعة المنافية لدين الإسلام أنه تعرض بالرد والتفنيد لقول مبتدع من بعض أهل العصر في شأن الدابة ضعفاً منهم في إيمانهم وانهزاماً أمام حضارة الغرب، حيث قالوا إن المراد بالدابة هو الجراثيم التي تفتك بالإنسان، وأن تكليمها للناس أي بلسان الحال لا المقال، وأن من معاني التكليم التجريح.

فأجاب رحمه الله بأجوبة ملخصها:

١. أن هذا معارضة لأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا القول يلزم منه تكذيب تلك الأحاديث وتكذيب النبي صلى الله عليه وسلم.
٢. إن الجراثيم موجودة من أول الدنيا ومنتشرة في جميع الأرض، أما الدابة فإنها تخرج في آخر الزمان.
٣. أن الجراثيم أنواع لا تحصى، وأما دابة الأرض فإنما هي دابة واحدة.
٤. أن دابة الأرض التي أخبر الله بخروجها ليس من الدواب التي يعرفها الناس، ولا من الجراثيم، بل هي خلق عظيم، ومن خوارق العادات كما جاء ذلك في بعض الأحاديث[2].

وتطرق رحمه الله تعالى لذكر الخلاف في مكان خروجها، وليس في ذلك شيء يثبت.

العلامة التاسعة النار التي تحشر الناس:

كما في حديث حذيفة بن أسيد في ذكر العلامات ((وآخر ذلك نار تخرج من اليمن تطرد الناس إلى محشرهم))[3].

وفي حديث ابن عمر عند الحاكم مرفوعاً ((تبعث على أهل المشرق نار فتحشرهم

---

(١) رواه مسلم في كتاب الفتن وأشراط الساعة باب خروج الدجال ومكثه في الأرض ......، (٤/٢٢٦٠).

(٢) العقائد السلفية: (٢/٤٧٣-٤٧٤) ملخصاً من إتحاف الجماعة للتويجري.

(٣) تقدم في العلامة السادسة.

إلى المغرب تبيت معهم حيث باتوا وتقيل معهم حيث قالوا))[1].

ذكر الشيخ هذه الأحاديث وغيرها، وهي دالة على ثبوت هذه العلامة، وفيها أنها آخر هذه العلامات.

وقيل أن آخر الآيات هبوب الريح التي تقبض أرواح المؤمنين، كما سيأتي في ذكر العلامة الآتية.

وقد ذكر رحمه الله تعالى أن هذا الحشر هو حشر في الدنيا قبل يوم القيامة، وذكر أيضاً الروايات الواردة في خروج هذه النار، فقيل من قعر عدن، وقيل من اليمن، وقيل من برهوت وهو واد فيها، وقيل أنها تحشرهم من المشرق إلى المغرب، وقد يظن فيها التعارض، قال: «**ولا تنافي في تلك الروايات، لأن عدن من اليمن، وبرهوت من عــدن، وأرض الشام التي هي أرض المحشر تكون بالنسبة إلى اليمن في المغرب**»[2].

العلامة العاشرة رفع القرآن وفناء الأخيار:

يقول رحمه الله تعالى: «**بعد ذلك الانتشار للإسلام الذي يعم المشارق والمغارب يضعف الإسلام مرة أخرى، ويترعرع الشر، ويرفع هذا الدين العظيم، ويرفع القرآن، ويذهب العلم، ويقبض الله من كان في نفسه بقية من إيمان، فلا يبق بعد ذلك إلا شرار الخلق، وعليهم تقوم الساعة ....**»[3].

وقد استدل لذلك بأحاديث كثيرة، منها حديث أنس رضي الله عنه ((لا تقــوم الساعة حتى لا يقال في الأرض الله الله))[4].

ومنها حديث ابن عمرو قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((تجيء بعــد

---

(١) (٤٥٨/٤)، وقال صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقال الذهبي: صحيح، وقال في مجمع الزوائــد: رواه الطبراني في الكبير والأوسط، ورجاله ثقات.

(٢) العقائد السلفية: (٤٧٥/٢)، وانظر: لوامع الأنوار: (١٥١/٢)، أشراط الــساعة للوابــل ص: ٤١٩.

(٣) العقائد السلفية: (٤٧٥/٢).

(٤) تقدم في العلامة الخامسة.

موت عيسى عليه السلام ريح باردة من قبل الشام، فلا تبقي على وجه الأرض أحـــداً في قلبه مثقال ذرة من إيمان إلا قبضته، حتى لو أن أحدكم دخل في كبد جبل لدخلت عليـــه حتى تقبضه، فيبقى شرار الناس في خفة الطير وأحلام السباع، لا يعرفـــون معروفـــاً ولا ينكرون منكراً .....)) الحديث[1].

ثم قال نقلاً عن السفاريني: «**وعلى هذا فآخر الآيات المؤذنة بقيام الساعة هبوب تلك الريح كما في القناعة للسخاوي**»[2]، وقد تقدم عند ذكر هدم الكعبة تـــرجيح أن هذه الريح تسبق هدم الكعبة وخرابها، وهو أظهر والله أعلم.

فإن قيل إن هذا -أي ذهاب أهل الإيمان وفنائهم- يتعارض مع قوله ((لا تـــزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق إلى يوم القيامة حتى يأتي أمر الله)).

فالجواب كما يقول رحمه الله: «**هذا غير مصادم للحديث، لأن معناه أنهـــم لا يزالون على الحق حتى تأتيهم هذه الريح اللينة قرب القيامة وعند تظـــاهر أشـــراطها، فأطلق فيه بقاءهم إلى قيام الساعة مريداً أشراطها ودنوها المتناهي في القرب**»[3].

وهذا ظاهر ولله الحمد.

وبعد هذا العرض السريع لجهود الشيخ رحمه الله في بيان هذه العلامات والأشراط يظهر لنا حسن انتقاء الشيخ رحمه الله فيما يذكره من مسائل وروايات، فقد ظهـــر لي أن الشيخ اجتنب الغرائب في هذا الباب وما لم يصح من الأخبار والروايات، واقتصر علـــى أهم ما ذُكر مما يحتاجه القارئ مع التنبيه على الراجح في بعض المسائل التي حصل فيهـــا نزاع وخلاف، والتنبيه أيضاً على بعض المخالفات وما قد يتوهم فيه التعارض لما تقرر في النصوص وفي كلام أهل العلم.

والتوفيق بيد الله وحده، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) رواه مسلم في كتاب الفتن وأشراط الساعة باب خروج الدجال ومكثـــه في الأرض ونـــزول عيسى: (٢٢٥٨/٤).

(٢) العقائد السلفية: (٤٧٨/٢)، لوامع الأنوار: (١٥٣/٢)، القناعة ص: ٧٠.

(٣) العقائد السلفية: (٤٧٧/٢-٤٧٨).

الفصل الثاني

جهود الشيخ رحمه الله تعالى في تقرير الإيمان باليوم الآخر.

وفيه أربعة مباحث

المبحث الأول: جهوده في تقرير الإيمان بالحياة البرزخية.

المبحث الثاني: جهوده في تقرير الإيمان بالنفخ في الصور، والحشر، والحساب والجزاء.

المبحث الثالث: جهوده في تقرير الإيمان بالحوض والشفاعة، والميزان والصراط.

المبحث الرابع: جهوده في تقرير الإيمان بالجنة والنار، وأنهما موجودتان.

المبحث الأول: جهوده في تقرير الإيمان بالحياة البرزخية.

قال رحمه الله تعالى: «**البرزخ في كلام العرب: الحاجز بين شيئين، كما قال تعالى: ﴿وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا بَرْزَخاً﴾[1] أي حاجزاً.**

والبرزخ في الشريعة: الدار التي تعقب الموت إلى البعث، قال تعالى: ﴿وَمِن وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾[2]».

والكلام في هذا المبحث ينتظم في ثلاثة أمورٍ يَجِبُ الإيمان بها، وهي الموت، وسؤال الملكين، وعذاب القبر ونعيمه.

أولاً الموت[3]:

قال رحمه الله: «**فمما يجب علينا الإيمان به: الموت، وهو مفارقة الروح للجسد**»، وتضمنت هذه العبارة معنى الموت ووجوب اعتقاده، خلافاً لما عليه أهل الإلحاد والدهرية من القائلين بالتناسخ.

ومفارقة الروح للبدن تكون بقبض ملك الموت لها، كما ذكر الشيخ رحمه الله تعالى مستدلاً بقوله تعالى: ﴿قُلْ يَتَوَفَّاكُمْ مَلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ﴾[4]، وذكر رحمه الله أنه له أعواناً، ولذا أَسند التوفي إليهم في قوله: ﴿تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾[5]، قال: «**وأما إسناد التوفي إليه تعالى في قوله: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾[6] فلأنه الخالق لذلك، وبهذا يجمع بين الآيات**».

وقرر رحمه الله أن للموت أجلاً محدداً لا يتأخر ولا يتقدم، وأنه حتم لازم لكل

---

(١) الفرقان: من الآية٥٣.

(٢) المؤمنون: من الآية١٠٠.

(٣) انظر: العقائد السلفية: (٢/٤٧٨-٤٧٩).

(٤) السجدة: من الآية١١.

(٥) الأنعام: من الآية٦١.

(٦) الزمر: من الآية٤٢.

حي من المخلوقات، ولو نجا أحد من الموت لنجا منه سيد الأنبياء والمرسلين، قال تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ * ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِنْدَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ﴾(١).

واختلف في الموت، هل هو عرض أو جسم، لما ورد في النصوص: أنه يؤتى به يوم القيامة كهيئة كبش أملح، ثم يذبح بين الجنة والنار(٢).

ورجح رحمه الله تعالى أن الأسلم هو أن نكل علم ذلك إلى الله تعالى، وأنه قد جاءت النصوص بأن الأعمال تعرض في صورة أجسام يوم القيامة، كالصلاة، والصيام، والذكر، وإنه لا مانع من أن يبرز الله للخلائق الموت يوم القيامة على صورة كبش، ويأمر بذبحه.

وقال: «**ثم إن أحوال الآخرة لا تقاس بأحوال الدنيا، فلا ينبغي للمسلم أن يعتريه شك في مثل هذه الأشياء، لورود الأحاديث الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، بل عليه أن يسلم بكل ما جاء في القرآن وصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا يحكم عقله، لأن العقل الصحيح لا يخالف النقل الصحيح، فإن خالف فإما أن يكون العقل سقيماً، أو النقل غير صحيح**»(٣).

وذكر أن المعتزلة ذهبت إلى منع ذلك، لأن الموت عرض ومعنى والأعراض لا تنقلب أجساماً.

والقول بأن الموت عرض، ذهب إليه بعض أهل العلم، ولكن المستنكر هو إنكار ما دلت عليه النصوص، من أنه يؤتى به يوم القيامة على تلك الصورة، ويذبح، فإنه تكذيب للنصوص بمجرد العقل والرأي، ودعوى أن العرض لا ينقلب جسماً لو صحت هذه الدعوى في قدرة المخلوق، فإنها لا تسلم في قدرة الخالق العظيم، وهذا من قياس الخالق

---

(١) الزمر: ٣٠-٣١.

(٢) كما في حديث أبي سعيد الخدري الذي رواه البخاري في كتاب التفسير، سورة مريم، باب وأنذرهم يوم الحسرة (١٤١٧/٣)، ومسلم في كتاب الجنة باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء (٢١٨٨/٤).

(٣) إعانة القريب المجيب: (٣٩٥/٢)، وانظر: العقائد السلفية: (٤٢٦/٢-٤٢٧)، وهذا المعنى قرره الشيخ في مواطن كثيرة من كتبه وفتاويه، رحمه الله تعالى.

على خلقه، الذي بليت به المعتزلة في كثير من مذاهبها الفاسدة.

قال ابن القيم رحمه الله تعالى: «فإن الله ينشئ من الموت صورة كبش يذبح، كما ينشئ من الأعراض أجساماً تكون الأعراض مادة لها، ومن الأجسام أعراضاً، كما ينشئ سبحانه من الأعراض أعراضاً، ومن الأجسام أجساماً، فالأقسام أربعة مقدورة للرب تعالى .....»[(١)].

ثانياً سؤال الملكين[(٢)]:

قرر رحمه الله تعالى أنه مما يجب الإيمان به سؤال الملكين منكر ونكير للميت بعد دفنه، وأنه ورد في ذلك أحاديث كثيرة تبلغ التواتر المعنوي، منها حديث أنس في الصحيحين[(٣)]، ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾[(٤)]، فقد أخرج الشيخان من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم: ((أن هذه الآية نزلت في عذاب القبر)) وزاد مسلم: ((يقال له من ربك؟ فيقول ربي الله ونبي محمد ...))[(٥)].

قال: «**وسميا منكر ونكير لأن خلقهما لا يشبه خلق الآدميين، ولا خلق**

---

(١) حادي الأرواح ص:٥٤٤، وانظر: شرح الطحاوية ص: ١٢٢-١٢٣، ولوامع الأنوار البهية: (٢٣٥/٢).

(٢) انظر: العقائد السلفية: (٤٧٩/٢-٤٨٠)، إعانة القريب المجيب: (٣١٩/٢)، شرح الدرر السنية ص: ١٧٨.

(٣) رواه البخاري في كتاب الجنائز باب ما جاء في عذاب القبر: (٤٠٦/١)، ورواه مسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه وإثبات عذاب القبر والتعوذ منه: (٢٢٠٠/٤).

(٤) إبراهيم: من الآية٢٧.

(٥) رواه البخاري في كتاب الجنائز باب ما جاء في عذاب القبر: (٤٠٧/١)، ورواه مسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه وإثبات عذاب القبر والتعوذ منه: (٢٢٠١/٤-٢٢٠٢).

الملائكة، ولا خلق البهائم، ولا خلق الهوام، بل هما خلق بديع، ليس في خلقهما أُنس للناظرين».

قال: «**والصحيح أنه** -أي سؤال الملكين- **ليس مخصوصاً بهذه الأمة، رَجَّحَ هذا ابن القيم والحافظ عبد الحق والقرطبي، والظاهر أن كل نبي مع أمته كذلك**» أي أنهم يسألون عن الإيمان به، ويعذب من لم يؤمن به.

قال: «**ويستثنى من هذا السؤال الأنبياء والملائكة والشهداء والأطفال، ولا يستثنى الجن لأنهم يسألون ومكلفون في الجملة**»، وقوله: «**لأنهم يسألون**» أي لأنهم في محل المساءلة والمحاسبة.

«**وإن قال قائل: كيف يمكن سؤال الملكين لجميع الموتى في الأماكن المختلفة؟ قلنا أحوال البرزخ والدار الآخرة ليست كحياة الدنيا المعهودة** .....» ثم قرب الشيخ ذلك للقارئ بما يرى في "الرائي" من حديث أو أخبار، فإنه يراه الناس في بلاد متباعدة في آن واحد.

قال: «**ومن عظيم قدرة الله أن جعل الله هذه الاختراعات في الصناعات العديدة ...... تخدم الشريعة الغراء ...... ولا تنافي الشرع الشريف في شيء** .....»(١).

أي أن هذه المخترعات ليس فيها دلالة على بطلان شيء مما دلت عليه النصوص الشرعية، بل فيها ما يقرب للأذهان الإيمان بكثير مما جاء في النصوص.

ثالثاً الإيمان بعذاب القبر(٢):

قرر رحمه الله تعالى وجوب الإيمان بعذاب القبر للأدلة من الكتاب والسنة وإجماع العلماء، قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلائِكَةُ بَاسِطُو أَيْدِيهِمْ

---

(١) العقائد السلفية: (٢/٤٨٣).

(٢) انظر: العقائد السلفية: (٢/٤٨٠-٤٨٧)، شرح الدرر ص: ١٧٩، إعانة القريب المجيب: (١/٨١)، (٢/٣٢٩)، من أحسن الكلام على بلوغ المرام: (٣/٤٦).

أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمُ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنْتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ وَكُنْتُمْ عَنْ آيَاتِهِ تَسْتَكْبِرُونَ﴾[1] وهذا الخطاب عند الموت، ولو أنه تأخر إلى انقضاء الدنيا لما صح ما قالته الملائكة، فدل على أن هذا العذاب واقع في البرزخ.

وقال تعالى: ﴿وَحَاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ * النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوّاً وَعَشِيّاً وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾[2]، فذكر عذاب البرزخ، وهو في قوله: ﴿غُدُوّاً وَعَشِيّاً﴾ والعذاب الأكبر في جهنم يوم تقوم الساعة.

وذكر من السنة أحاديث، منها ما أخرجه البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ((اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر وعذاب النار ومن فتنة المحيا والممات ومن فتنة المسيح الدجال))[3].

وبين رحمه الله أنه يجب الإيمان بكل ما ثبت من أمور الغيب، وإن لم تدرك حقيقتها وكنهها، وكذلك كل ما جاء في القرآن والأحاديث الصحيحة يجب الإيمان به، قال: «**وأما من يقول: لا أؤمن إلا ما**[4] **يدرك بالحواس الخمس، فهو كافر وملحد ....**»[5].

وذكر رحمه الله تعالى أن ممن ينكر عذاب القبر ونعيمه: المعتزلة والروافض[6]، وهذا القول مخالف، بل مصادم للكتاب والسنة والإجماع كما تقدم بيانه.

وقرر رحمه الله أن عذاب القبر ونعيمه على الروح، والبدن تبع لها، قال: «**وهل عذاب القبر على الروح والبدن أو على البدن فقط؟ أو على الروح فقط؟ الصحيح:**

---

(١) الأنعام: من الآية٩٣.

(٢) غافر: من الآية٤٥-٤٦.

(٣) رواه البخاري في كتاب الجنائز باب التعوذ من عذاب القبر: (٤٠٩/١)، ورواه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب ما يستعاذ منه في الصلاة: (٤١٢/١-٤١٣).

(٤) كذا، ولعله «إلا بما».

(٥) إعانة القريب المجيب: (٣٢٩/٢١).

(٦) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٦/١١)، كشف الشبهات: (٥٨/١).

على الروح، والبدن تبع لها، لأن الدور ثلاثة:

١. دار الدنيا، العذاب والنعيم على البدن، والروح تبع لها.

٢. وفي البرزخ العكس.

٣. وفي الآخرة على البدن والروح معاً»[١].

ونقل عن السفاريني، الإجماع على أن عذاب القبر على النفس والبدن، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى[٢]، ونقل عن ابن القيم أن إعادة الروح إلى البدن بعد الموت ليست على الوجه المعهود المألوف في الدنيا، بل إن الروح لها بالبدن خمسة أنواع من التعلقات، متغايرة الأحكام:

١. تعلقها به في بطن الأم جنيناً.

٢. تعلقها به بعد خروجه إلى الأرض.

٣. تعلقها به في حال النوم.

٤. تعلقها به في البرزخ، فإنها وإن فارقت البدن ولكنها لم تفارقه فراقاً كلياً.

٥. تعلقها به يوم بعث الأجساد، وهو أكمل أنواع التعلق ولا نسبة لما قبله إليه[٣].

ونبه رحمه الله تعالى هنا على مسألة عظيمة، وهي أن عذاب القبر ونعيمه لا يختص بمن دفن وقبر، بل كل من مات يناله نصيبه، إما من العذاب أو النعيم، وكذا السؤال والضغطة، والتعبير بعذاب القبر أو السؤال بعد الدفن إنما هو باعتبار الأغلب[٤].

ومما قرره رحمه الله مما يتعلق بالإيمان بعذاب القبر: الإيمان بضغطة القبر وضمته، كما جاء في الحديث: ((إن للقبر ضغطة لو كان أحد منها ناجياً نجا منها سعد بن

---

(١) العقائد السلفية: (٢/٤٨٤)، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١١/٥)، (٢٢/٦٨)، كشف الشبهات وحل المشكلات (١/٥٣).

(٢) انظر: لوامع الأنوار: (٢/٢٤)، وانظر: الفتاوى لشيخ الإسلام: (٤/٢٨٢)، والروح لابن القيم ص: ١٥٢.

(٣) انظر: العقائد السلفية: (٢/٤٨٤)، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١١/٣)، والروح لابن القيم ص: ١٤٧.

(٤) انظر: العقائد السلفية: (٢/٤٨٣).

معاذ))[1]، نسأل الله تعالى العفو والعافية، وأن يرحمنا ويخفف عنا أجمعين.

وإذا تقرر ما سبق بالأدلة الشرعية، فلا عبرة ببعض الشبه التي يذكرها بعض الملحدين والزنادقة المكذبين، المنكرين لعذاب القبر ونعيمه، كما يقول الشيخ رحمه الله تعالى.

وخلاصة شبهتهم في إنكار عذاب القبر وسؤال الملكين، قولهم أنهم يرون المصلوب المدة الطويلة لا يسأل، وأنهم وضعوا على صدر الميت زئبقاً وكشفوا عنه بعد مدة، فوجدوه بحاله، وأنهم رأوا أمواتاً ولم يروا عليهم آثار عذاب أو نيران.

فأجاب رحمه الله تعالى بما ملخصه[2]:

١. أنه قد ثبت أن الأنبياء لا تأتي بما تأباه العقول.
٢. أنه قد ثبت أن من صفاتهم الصدق والعصمة فيما يبلغون عن الله تعالى، فهم مبرؤون من الكذب.
٣. أن النار التي في القبر ليست من نار الدنيا، وإنما هي من نار الآخرة، فلا يصح أن تقاس عليها، وهكذا سائر أمور البرزخ لا تقاس بأمور الدنيا.
٤. مما يدل على ذلك ويقربه: حال النائم، فإنه قد يكون في سرور ونعيم، أو ألم وعذاب، ومن حوله لا يشعر بذلك.
٥. ألا ترى أن الله تعالى يحدث في هذه الدار ما هو أعجب، أما كان جبريل يأتي إلى الرسول صلى الله عليه وسلم فيكلمه بكلام يسمعه، ومن كان جالساً إلى جنبه لا يراه ولا يسمعه؟!
٦. أن لله في حجب ذلك عنا حكمة عظيمة، فإن قوانا لا تثبت لمشاهدة تلك الآيات، وليحصل الإيمان بالغيب، ويبتلي الناس بذلك[3].

---

(١) رواه أحمد: (٦/٥٥)، والبيهقي في إثبات عذاب القبر ص: ١١١، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة برقم: ١٦٩٥.

(٢) انظر: العقائد السلفية: (٢/٤٨٦)، كشف الشبهات: (١/٥١).

(٣) انظر: العقائد السلفية: (٢/٤٥٨)، وانظر أجوبة على شبة أخرى: (٢/٤٨٧)، كشف الشبهات: (١/٥٧).

ومن المسائل المتعلقة بهذا المبحث: سماع الأموات لكلام الأحياء، وقد سئل الشيخ رحمه الله عن ذلك، وبين رحمه الله أن الموتى لا يسمعون، واستدل بقوله تعالى: ﴿إِنْ تَدْعُوهُمْ لا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ....﴾[1] الآية، وقال إنها نص صريح على عدم سماع الأموات.

قال: «**أما خطاب النبي صلى الله عليه وسلم لأهل القليب، فعنه أجوبة منها:**

١. أن كلامه توبيخاً لهم على كفرهم، وموعظة للسامعين.

٢. معجزة للرسول صلى الله عليه وسلم.

وحديث: ((إنه ليسمع خفق نعالهم))[2]، أجاب بعض العلماء: إنه ليسمع خفق نعالهم أي: لو كان حياً، وقال بعضهم: مخصوص بأول الوضع في القبر، مقدمة للسؤال»[3].

ومن المسائل المهمة التي نبه عليها رحمه الله تعالى، وقد ضل فيها من ضل من العوام وجهلة المتعبدة والمتصوفة، وهي عكس المسألة المتقدمة، وهي سماع الأحياء أحوال الأموات من العذاب أو النعيم، أو رؤيتهم بعد دفنهم، قال رحمه الله تعالى:

«**وكل ما يروى من القصص، من أن فلاناً الصالح رأى الميت الفلاني يقظة، معذباً أو منعماً، أو قال له كذا، وأنه رأى قد انشق القبر وخرج منه الميت ورآه في حالة حسنة أو سيئة، فذلك مما لا يصح، لأن عذاب البرزخ كما قلنا محجوب عن الثقلين.**

وعلى فرض أن يكون المخبر صادقاً، فلعله تخيل، أو رأى جنياً متمثلاً بصورة ذلك الميت.

---

(١) فاطر: من الآية١٤.

(٢) وهو قطعة من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، في ذكر عذاب القبر ونعيمه، وهو حديث متفق عليه، وقد تقدم تخريجه ص: ١٥٤.

(٣) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١١/٤)، وانظر: الآيات البينات في عدم سماع الأموات، للعلامة محمد الآلوسي، مع مقدمة محققه العلامة محمد ناصر الدين الألباني ص: ٣٨، ٥٥ وما بعدها.

وكذلك ما ترويه كثير من العامة، من أهم يسمعون أنيناً أو صراخاً من القبر أو القبور، فكل ذلك مما لا يصح، فلا ينبغي الالتفات إليه، ولا ينبغي أن يعتقده مسلم.

وكذا ما يقوله كثير من الصوفية، من أهم يرون النبي يقظة، وأنه يكلمهم ويكلمونه، ويأخذون منه أوراداً أو أحكاماً، حتى أهم يخالفون الشرع، استناداً إلى هذه الأراجيف، فلو كان النبي صلى الله عليه وسلم يُرى يقظة، لكان أحق بذلك أبو بكر وعمر وعثمان وعلي ..... وكم وقفت للصحابة مسائل مشكلة، حكموا فيها بحسب اجتهادهم، ولم يقل أحد منهم نسأل النبي صلى الله عليه وسلم، لأننا سنراه أو سيراه فلان من الصحابة ويسأله»[1].

وبهذا التحقيق اللطيف الممتع، نختم هذا المبحث، سائلين الله تعالى لنا وللشيخ وللقارئ العفو والعافية، والسلامة والمغفرة، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) إعانة القريب المجيب: (٨١/١).

المبحث الثاني: جهوده في تقرير الإيمان بالنفخ في الصور، والحشر، والحساب، والجزاء.

هذا المبحث ينطوي على ثلاثة مسائل:

الأولى: النفخ في الصور.

الثانية: الحشر.

الثالثة: الحساب والجزاء.

وهذه الأمور هي من أهوال ذلك اليوم العظيم، الذي هو يوم البعث أو يوم القيامة، وكل ما يكون في ذلك اليوم وغيره، من أمور الغيب، مما صح الخبر به، فالإيمان به واجب، وهو من أعظم صفات المؤمن، قال تعالى: ﴿الم * ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ هُدىً لِلْمُتَّقِينَ * الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾(١).

قرر الشيخ رحمه الله تعالى في مواطن كثيرة من كتبه، ومقالاته، وخطبه: وجوب الإيمان بيوم القيامة، يوم البعث والجزاء، وأن من أنكر ذلك فهو كافر، خارج عن الإسلام.

وذلك لما للإيمان بذلك من أهمية عظمى، وأثر كبير على الفرد والمجتمع، ورادع قوي عن الانحراف عن الصراط المستقيم، سواء في العقيدة أو الأعمال أو السلوك، وقرر رحمه الله تعالى أن على الخطيب أن تشتمل خطبته على تقرير هذا الأصل العظيم، الذي هو من محاسن الإسلام، ومما اتفقت عليه الشرائع السماوية، ودلت عليه الأدلة العقلية الكثيرة، كما سيأتي بيانه(٢).

---

(١) البقرة: ١-٣.

(٢) انظر: إعانة القريب المجيب: (٣٣٥/٢)، تطهير المجتمعات ص: ٦١، الجمعة ومكانتها في الدين ص: ١٤٤، ٣٦٢، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٧٩/١٠، ٨١)، الشرح الوسط ص: ١١، شرح الدرر السنية ص: ١٨٠، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٤٤/١٨)، (٦٣/٢٩)، (١٠/١٠) وما بعدها، (١٢١/٢١)، كشف الشبهات: (٧٧/٣)، خطبة عيد الأضحى ص: ١٤.

المسألة الأولى النفخ في الصور:

وقد بين النبي صلى الله عليه وسلم المراد به، قال الشيخ رحمه الله: «**وقد فسره النبي صلى الله عليه وسلم، لما سأله أعرابي قائلا: ما الصور؟ قال:** ((**قرن ينفخ فيه**))، **قال الترمذي: حديث حسن**[1]».

وقال رحمه الله: «**قيل فيه ثقوب عدد أرواح الخلائق**».

وهذا مروي عن وهب بن منبه كما في العظمة لأبي الشيخ، وإسناده ضعيف[2]، ثم بين رحمه الله تعالى أن النفخ في الصور مما دلت عليه الأدلة الشرعية، فقال: «**والنفخ في الصور ثابت في كتاب الله المجيد، وأحاديث النبي الكريم كما ستمر بك الآيات**»[3] أي في الكلام على مباحث هذه المسألة.

واختلف في عدد النفخات، هل هي اثنتان أم ثلاثة، ورجح الشيخ رحمه الله تعالى أنها ثلاث نفخات.

النفخة الأولى: نفخة الفزع، وإليها الإشارة بقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ﴾[4]، قال: «**والاستثناء راجع لمن ثبت الله قلبه من الملائكة، وجبرائيل وإسرافيل وملك الموت**» قال: «**وهي التي يتغير بها هذا العالم، ويفسد نظامه ...... فيسير الله الجبال فتمر مر السحاب، وترتج الأرض بأهلها ..... فتذهل المرضع، وتشيب الولدان، وتنشق السماء، وتنتثر النجوم .....**

النفخة الثانية: وهي نفخة الصعق، قال الله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ

---

(١) أخرجه الترمذي في كتاب صفة القيامة، باب ما جاء في شأن الصور، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه: (٥٣٦/٤)، ورواه أيضاً أبو داوود في كتاب السنة، باب في ذكر البعث والصور: (١٠٧/٥)، وصححه الشيخ الألباني.

(٢) انظر: العظمة لأبي الشيخ: (٨٤١/٣)، وقال محققه: «لم أجد من أخرجه غيره»، وذكر أن إسناده ضعيف، لأن فيه محمد بن إبراهيم بن العلاء، وهو منكر الحديث.

(٣) العقائد السلفية: (٤٨٨/٢).

(٤) النمل: من الآية٨٧.

فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ﴾[1]، والصعق هنا: الموت، وبهذه النفخة يهلك كل حي، إلا من شاء الله، وهم حملة العرش وجبريل وميكائيل وإسرافيل.....»[2].

وقد ذكر الحافظ ابن حجر الأقوال في ذكر المراد بالمستثنين في الآية، ثم قال: «قال البيهقي استضعف بعض أهل النظر أكثر هذه الأقوال، لأن الاستثناء وقع من سكان السماوات والأرض، وهؤلاء ليسوا من سكانها، وجبريل وميكائيل من الصافين حول العرش.....»[3].

وأقرب ما قيل في ذلك أنهم الشهداء أو الأنبياء، كما يظهر من صنيع الحافظ في الفتح، والله تعالى أعلم.

ثم يأمر الله من بقي بالموت، ويقول: أنا الجبار، لمن الملك اليوم، ثلاث مرات، فلم يجبه أحد، ثم يقول لنفسه: لله الواحد القهار .... الحديث[4].

النفخة الثالثة: «**وإليها أشار القرآن الكريم، كما في قوله: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَإِذَا هُمْ مِنَ الْأَجْدَاثِ إِلَى رَبِّهِمْ يَنْسِلُونَ﴾[5]، وقول الله تعالى: ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ﴾**[6].

هذه هي نفخة البعث والنشور، وقد جاء من حديث أبي هريرة رضي الله عنه

---

(١) الزمر: من الآية٦٨.

(٢) العقائد السلفية: (٤٨٨/٢-٤٨٩).

(٣) انظر: فتح الباري: (٣٧٨/١١-٣٧٩)، تفسير ابن كثير: (٣٦٤/٣).

(٤) انظر: العقائد السلفية: (٤٨٩/٢)، وهذا جزء من حديث الصور الطويل، المروي عن أبي هريرة رضي الله عنه، وقد اختلف في تصحيحه، وذكر الحافظ أن أبا بكر بن العربي والقرطبي في التذكرة ممن صحح الحديث، قال: وقول عبد الحق الأشبيلي في تضعيفه أولى، وضعفه قبله البيهقي، انظر: فتح الباري: (٣٧٦/١١)، وأشار ابن كثير إلى قبوله، انظر: النهاية في الفتن والملاحم: (٢١٢/١-٢١٩).

(٥) يس: ٥١.

(٦) الزمر: من الآية٦٨.

قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((ما بين النفختين أربعون)) قيل: أربعون يوماً؟ قال أبو هريرة: أبيت، قال: أربعون شهراً؟ قال: أبيت، قال: أربعون سنة؟ قال: أبيت، ينزل من السماء ماء فينبتون كما ينبت البقل، وليس من الإنسان شيء إلا يبلى، إلا عظم واحد، وهو عجب الذنب، منه يركب الخلق يوم القيامة))[1]، **وقوله: ((ما بين النفختين)) أي: نفخة الصعق ونفخة البعث.**

وبين رحمه الله أن القول بأنها ثلاث نفخات «**هو ما قاله كثير من العلماء، منهم شيخ الإسلام ابن تيمية، وابن العربي، وابن كثير، والسفاريني، وحجتهم ما سبق بيانه من عدد النفخات، مستدلين بالآيات السالفة الذكر.**

ورجح بعض العلماء، ومنهم القرطبي والحافظ ابن حجر العسقلاني أنها نفختان، الأولى: يحصل بها الصعق، والثانية يحصل بها البعث، قال تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ﴾ .....»[2].

وعلى كل حال، فإن الإيمان بالنفخ في الصور، وإعادة الأرواح للأبدان، والبعث بعد الموت، مما اتفق عليه أهل الإيمان، بل وسائر أهل الأديان، كما سبق بيانه.

وقد وقع إنكار اليوم الآخر، والبعث بعد الموت من أعداء الرسل ومخالفيهم، ولاسيما مشركي العرب، قال الشيخ رحمه الله: «**ولهذا أكثر الله تعالى في كتابه من ذكر اليوم الآخر، وزيَّفَ شُبه المشركين على إنكارهم البعث وإحياء الله الموتى** .....»[3].

ثم ذكر بعض الآيات الدالة على الإيمان باليوم الآخر، وبعض الآيات في الرد على شبه المشركين، كقوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلاً وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ * قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ * الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَاراً فَإِذَا أَنْتُمْ مِنْهُ تُوقِدُونَ * أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ

---

(١) رواه مسلم في كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ما بين النفختين: (٢٢٧٠/٤).

(٢) العقائد السلفية: (٤٨٩/٢-٤٩٠).

(٣) العقائد السلفية: (٤٢٧/٢)، وانظر: إعانة القريب المجيب: (٣٣٦/٢).

عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَى وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ * إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾[1]، وقد تكلم على تفسيرها بما يشفي الغليل، ثم قال:

«وليعلم أن منكري البعث طوائف:

منها من يجمع بين إنكار الخالق وإنكار البعث، وهم الدهرية سالفاً، والشيوعية في عصرنا.

ومنها من يؤمن بالربوبية وينكر البعث، وهذا حال أكثر المشركين، والمؤمنون من جميع الأديان يؤمنون بالله وبالبعث»[2].

وقد ذكر رحمه الله تعالى لمنكري البعث شبهتين، نكتفي بذكر إحداهما، وهي قولهم: إن الجسم بعد أن تأكله الديدان لا يبقى منه إلا عظاماً نخرة، فإنه لا يمكن أن يرجع، وأنه لم يعهد أو يشاهد أو يسمع عن ميت رجع إلى الحياة بعد أن يبلى.

فأجاب رحمه الله تعالى[3]:

١. بأن هذا الاستبعاد لا نجد له سبباً إلا قياس فعل الله على فعل البشر، فإذا عجزنا عن إحياء الموتى، فإن الله تعالى لا يعجز.
٢. أن مجرد الاستبعاد لا يعتبر دليلاً على النفي أو الإثبات، فبالأمس القريب كنا نرى أشياء مستحيلة الوقوع ثم أصبحت واقعة، كالهاتف والرائي، وما أشبه ذلك.
٣. قد ذكر الله تعالى استبعاد المنكرين، ورد عليهم في مواضع، منها قوله تعالى: ﴿أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَاباً وَعِظَاماً أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾[4] وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَى

---

(١) يس:٧٨-٨٢.

(٢) العقائد السلفية: (٢/٤٢٩).

(٣) انظر العقائد السلفية: (٢/٤٣١-٤٣٢).

(٤) الصافات:١٦.

أَجَلٍ مُسَمّىً ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ وَمِنْكُمْ مَنْ يُتَوَفَّى وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَى أَرْذَلِ الْعُمُرِ لِكَيْلا يَعْلَمَ مَنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئاً وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنْبَتَتْ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ﴾(١).

قال: «**فبعد أن سألهم هل داخلهم الشك، لفت نظرهم إلى آيات الله التي يشاهدونها من غيرهم وفي أنفسهم، وإلى نشأتهم وابتداء خلقهم، وكيف أوجدهم من العدم، وانتهى بهم إلى نتيجة لا يسعهم إلا التسليم بها، والإذعان لها، وهي أن من يقدر على إيجاد المعدوم، فهو على إعادة الموجود أقدر ....**»(٢).

والمقصود بيان وجوب الإيمان بالبعث والحساب والجزاء، وبيان بطلان هذه الدعاوى التي لا يقولها إلا ملحد ومعاند من المشركين أو الدهريين، وأن الشيخ رحمه الله أقام الأدلة والبراهين الشرعية والعقلية على ذلك، فرحمه الله وغفر له على ما بذل من بيان ذلك وتوضيحه.

المسألة الثانية الحشر:

قال رحمه الله تعالى: «**هو عبارة عن سوقهم، بعد إخراجهم من قبورهم جميعاً، إلى الموقف، وهو الموضع الذي يقفون فيه من الأرض المقدسة المبدلة، التي لم يعص الله عليها، لفصل القضاء بينهم، ولا فرق بين من يجازى، كالإنس والجن، ومن لا يجازى، كالحيوان، على ما ذهب إليه المحققون**»(٣).

والمراد بالموقف: هو يوم القيامة، الذي يكون فيه الحساب، والجزاء، وإكرام أهل الطاعة، ولحوق الخزي والندامة لأهل المعصية، مع ما يلحقهم من الذل والهوان والعذاب

---

(١) الحج:٥.

(٢) العقائد السلفية: (٢/٤٣١-٤٣٢)، وانظر: إعانة القريب المجيب: (٢/٣٣٥-٣٣٧)، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٠/١٠-١٢)، (١١/٧-٩)، شرح الدرر السنية ص: ١٨٠-١٨٢.

(٣) العقائد السلفية: (٢/٤٩١).

في هذا اليوم، وبعد هذا اليوم، نسأل الله السلامة والعافية، وحسن الختام والعاقبة، وأن يبيض وجوهنا، إنه هو الغفور الرحيم.

يقول رحمه الله: «**والمراد من يوم الموقف: هو يوم القيامة، لقيام الناس من قبورهم، وقيامهم بين يدي خالقهم، وقيام الحجة لهم وعليهم، وهو يوم يجمع الله فيه الأولين والآخرين، من الإنس، والجن، والدواب، والطير، وغيرها، قال الله تعالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لا رَيْبَ فِيهِ﴾[1] وقال تعالى: ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَتَأْتُونَ أَفْوَاجاً﴾[2].**

ولذلك اليوم أهوال عظيمة، وشدائد جسيمة، تذيب الأكباد، وتشيب الأولاد.....»[3].

وقد اختلف في مدة هذا اليوم، ويقول في ذلك رحمه الله: «**واختلفوا كم مدة القيام والوقوف؟ قيل: مائة سنة، وقيل: ثلاثمائة، وقيل: سبعين، وقيل: ألف، والأسلم الوقوف وتسليم الأمر لله، لتعارض الروايات[4].**

ومنهم من قال: يختلف باختلاف أحوال الناس، فيطول على الكفار، ويتوسط على الفساق، ويخف على الطائعين، كما في صحيح ابن حبان، عن أبي سعيد الخدري: ((والذي نفسي بيده، إنه ليخفف على المؤمن، حتى يكون عليه أخف من صلاة مكتوبة))[5]»[1].

---

(١) النساء: من الآية٨٧.

(٢) النبأ:١٨.

(٣) العقائد السلفية: (٢/٤٩٢).

(٤) أي تعارضها عند الناظر فيها، فإن الأدلة الصحيحة لا يمكن أن تتعارض، وإن ظن الناظر فيها التعارض، إلا أن يكون التعارض بين ما صح سنده وثبت وبين ما لا يصح ولا يثبت.

(٥) أخرجه ابن حبان، كما في الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان: (١٦/٣٢٩)، وهو من رواية دراج عن ابن الهيثم، قال ابن كثير، بعد ذكره الحديث: «إلا أن دراجاً وشيخه أبا الهيثم ضعيفان»: (٤/٤٢٠)، وسكت عليه الحافظ في هداية الرواة: (٥/١٧٦)، وحسنه في الفتح: (١١/٤٥٦).،

وأخرج ابن جرير عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿تعرج الملائكة والروح إليـــه في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة﴾[2] قال: (فهذا يوم القيامة جعله الله على الكـــافرين مقدار خمسين ألف سنة)[3].

وقد رجح هذا القول الأخير؛ القرطبي في تفسيره[4]، واستدل أيـــضاً بحـــديث أبي هريرة في أمر الزكاة، والترهيب من منعها، وفيه: ((حتى يحكم الله بين عباده، في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة))[5].

وعنه أيضاً عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ مقدار نصف يوم من خمسين ألف سنة، فيهون ذلك على المؤمن كتدلي الشمس للغروب إلى أن تغرب))[6].

فدلت النصوص على طول هذا اليوم، وأنه يخفف ذلك على المؤمن، ولعل هـــذا يكون وجهاً في الجمع بين النصوص الواردة في ذلك.

وقد روي التوقف في ذلك أيضاً عن ابن عباس رضي الله عنهما، كما ذكره ابـــن جرير وابن كثير عن ابن أبي مليكة: أن رجلاً سأل ابن عباس عن يوم كان مقداره خمسين ألف سنة ..... قال: (هما يومان، ذكرهما الله في القرآن، الله أعلم بهما) فكره أن يقول في كتاب الله ما لا يعلم[7]، و هذا يوافق ما ذهب إليه الشيخ ابن حجر، والله تعالى أعلم.

---

(١) العقائد السلفية: (٢/٤٩٢-٤٩٣).

(٢) المعارج:٤.

(٣) تفسير ابن جرير: (١٢/٢٢٧)، وانظر تفسير ابن كثير: (٤/٤٢٠).

(٤) تفسير القرطبي: (١٨/٢٤٥).

(٥) رواه مسلم في كتاب الزكاة، باب إثم مانع الزكاة: (٢/٦٨٠).

(٦) رواه أبو يعلى في مسنده: (١٠/٤١٥)، وقال البيهقي في المجمع: «رجاله رجال الصحيح، غـــير إسماعيل بن خالد، وهو ثقة»: (١٠/٣٣٧)، وأخرجه ابن حبان، كما في الإحـــسان بترتيـــب صحيح ابن حبان: (١٦/٣٢٨).

(٧) انظر: تفسير ابن جرير: (١٢/٢٢٨)، تفسير ابن كثير: (٤/٤٢٠).

المسألة الثالثة الحساب والجزاء:

قال رحمه الله تعالى مبيناً المراد بذلك: «**معناه اصطلاحاً: توقيف الله الناس على أعمالهم، خيراً كانت أو شراً، قولاً كانت أو فعلاً، تفصيلاً لجميع جزئيات الأعمال**»[1].

واستدل على ذلك بجملة من الآيات، كقوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ * عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾[2]، وقوله: ﴿أُولَئِكَ لَهُمْ سُوءُ الْحِسَابِ﴾[3]، وقوله: ﴿وَاتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ﴾[4].

وذكر رحمه الله تعالى بعض ما قيل في كيفية الحساب وحصوله، وأنه قيل إنه يخلق الله في قلوب الخلق علوماً ضرورية، بمقادير أعمالهم، وقيل إنه يوقف عباده بين يديه ويؤتيهم كتب أعمالهم، فيقول هذه سيئاتكم قد تجاوزت عنها، وهذه حسناتكم ضاعفتها لكم[5].

والقول الأول هو قول من ينفي الصفات عن الله عز وجل، وينفي صفة الكلام، من الجهمية، كالمعتزلة وغيرهم، وذكر السفاريني رحمه الله أن القول الثاني مروي عن ابن عباس[6].

والقول الثالث، وهو الذي رجحه رحمه الله: «**أن يكلم الله عباده في شأن أعمالهم، وكيفية مآلها من الثواب، وما عليها من العقاب، وقد أتت في الأحاديث طائفة تؤيد هذا الأخير ...... منها ما أخرجه الترمذي، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((لا تزول قدما عبد يوم القيامة، حتى يسأل عن أربع: عن عمره فيما أفناه، وعن**

---

(١) العقائد السلفية: (٢/٤٩٤).

(٢) الحجر:٩٢-٩٣.

(٣) الرعد: من الآية١٨.

(٤) البقرة:٢٨١.

(٥) انظر: العقائد السلفية: (٢/٤٩٥).

(٦) لوامع الأنوار: (٢/١٧٢).

علمه ما عمل به، وعن ماله من أين اكتسبه، وفيما أنفقه، وعن جسمه فيما أبلاه))[1] ......»[2].

ورجح رحمه الله أن السؤال والحساب عن جميع الأقوال والأفعال، لا عن الكفر والإيمان فقط.

وأنه يعم جميع الثقلين، حتى الأنبياء والمرسلين، لقوله تعالى: ﴿فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ﴾[3]، قال: «**إلا أن حساب الأنبياء ليس على سبيل المناقشة**»[4].

وأما بالنسبة للخلاف الحاصل في الكفار، وهل يحاسبون أم لا؟ فيقول رحمه الله تعالى، مفصلاً في ذلك بما يزيل الإشكال: «**وأما الكفار، فلا يحاسبون محاسبة من توزن حسناته وسيئاته، لكونهم معدومي الحسنات، ولكن تعد أعمالهم وتحصى، فيوقفون عليها ويقررون بها**[5].

ونبه رحمه الله تعالى أن من هذه الأمة من يدخل الجنة بغير حساب، قال: «**قال بعض العلماء، وكذلك أطفال المؤمنين، وعموم الآيات الكريمة مخصوصة بأحاديث من يدخل الجنة بغير حساب**»[6].

وهذا إشارة إلى حديث ابن عباس المشهور، وفيه: ((فرأيت سواداً كثيراً، فقيل لي هؤلاء أمتك، ومع هؤلاء سبعون ألفاً يدخلون الجنة بغير حساب ....))[7]، وإلحاق أطفال

---

(١) رواه الترمذي، من حديث برزة رضي الله عنه، في كتاب صفة القيامة والرقاق والورع، باب في القيامة: (٥٢٩/٤)، وقال هذا حديث حسن صحيح، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة برقم: ٩٤٦.

(٢) العقائد السلفية: (٤٩٥/٢).

(٣) الأعراف:٦.

(٤) العقائد السلفية: (٤٩٥/٢).

(٥) وانظر: مجموع الفتاوى: (٣٠٥/٤-٣٠٧).

(٦) العقائد السلفية: (٤٩٦/٢).

(٧) رواه البخاري في كتاب الطب، باب من لم يرق: (١٨٣٦/٤)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب ◄

المؤمنين بهم له وجه قوي، لأن الراجح أنهم في الجنة، وقد ذكر الخلاف فيهم ابن القيم في طريق الهجرتين، ونقل عن أحمد أنهم في الجنة[1]، والله تعالى أعلم.

ومن صور الحساب التي تكون يوم القيامة: تطاير الصحف، والمراد بها كما يقول رحمه الله: «**الكتب التي كتبتها الملائكة، وسطرت ما عمل كل إنسان، من قول أو فعل، قال تعالى: ﴿وَإِذَا الصُّحُفُ نُشِرَتْ﴾[2] أي: التي فيها أعمال بني آدم، نشرت للحساب إلزاماً للعباد ورفعاً للجدل والعناد**»[3].

وقال أنها عامة لجميع الأمم، كما تدل عليه ظواهر الآيات، إلا الأنبياء والملائكة، لعصمتهم، ومن يدخل الجنة بغير حساب[4].

وما ذكره رحمه الله من استثناء الملائكة غريب، فلأنهم ليسوا ممن يحاسب أصلاً، حتى تكون له صحيفة تنشر له يوم القيامة، بل إن الذين يكتبون أعمال بني آدم هم من الملائكة، ومنهم الذين يوكلون بأهوال القيامة وما فيها، ومنهم خزنة الجنة وخزنة النار، وهم المنفذون لأمر الله تعالى في ذلك اليوم، وقبله، وبعده، كما تقدم الكلام في الباب الثالث.

وأما الأنبياء، ومن يدخل الجنة بغير حساب، فما المانع من أخذهم لصحائف أعمالهم بأيمانهم، دليلاً على سعادتهم وإكراماً لهم، كما دلت عليه النصوص، وعمومها يشملهم، فلا وجه لاستثنائهم، والله تعالى أعلم، والحمد لله رب العالمين.

الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب: (١/١٩٩).

(١) طريق الهجرتين، وباب السعادتين ص: ٦٧٣.

(٢) التكوير: ١٠.

(٣) العقائد السلفية: (٢/٤٩٣).

(٤) كما في: العقائد السلفية: (٢/٤٩٣).

المبحث الثالث: جهوده في تقرير الإيمان بالميزان و الصراط والحوض والشفاعة.

هذا المبحث هو امتداد للمبحث السابق، وكل هذه الأمور هي من أهوال ذلك اليوم وشدائده وحوادثه، وقدمت الكلام على الميزان، ثم الصراط، ثم الحوض، ثم الشفاعة، موافقة لصنيع الشيخ رحمه الله تعالى.

أولاً الميزان[1]:

قرر رحمه الله ثبوته بالأدلة الشرعية، ومن ثم يجب الإيمان به، فقال رحمه الله تعالى: «**وهو ثابت بالكتاب، والسنة، والإجماع، قال تعالى: ﴿وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ﴾**[2] **وقال تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئاً وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ﴾**[3]» ثم قال: «**وهو ميزان واحد على الأشهر، لجميع الأمم، ولجميع الأعمال**»[4].

وهل توزن الأعمال؟ أم يوزن العبد مع عمله؟

قال الشيخ: «**والراجح الأول، وصححه ابن عبد البر، والقرطبي، وذهب إليه جمهور المفسرين، ويؤيده حديث البطاقة**[5]».

والذي يظهر أنه الراجح؛ أن الوزن يقع لجميع ما جاء في النصوص، فيكون للعمل تارة، وللعامل أخرى، وللصحف أيضاً، فكل ما وردت به النصوص حق، ولا تعارض بينها، والجمع أولى من الترجيح، وهذا هو ما اختاره جمع من المحققين.

قال ابن كثير رحمه الله تعالى، بعد ذكر الأقوال في المسألة، وما يستدل لها من الأحاديث: «وقد يمكن الجمع بين هذه الآثار، بأن يكون كل ذلك صحيحاً، فتارة توزن

---

(١) انظر: العقائد السلفية: (٢/٤٩٨-٤٩٩).

(٢) الأعراف: من الآية٩.

(٣) الأنبياء:٤٧.

(٤) العقائد السلفية: (٢/٤٩٨-٤٩٩).

(٥) تقدم تخريجه.

الأعمال، وتارة توزن محالها، وتارة يوزن فاعلها، والله أعلم»[1].

وقال الشيخ صالح الفوزان: «ولا منافاة بينها، فالجميع يوزن، ولكن الاعتبار بالثقل والخفة يكون بالعمل نفسه، لا بذات العامل، ولا بالصحيفة، والله أعلم»[2].

وقد ذكر الشيخ ابن حجر رحمه الله تعالى الحكمة من ذلك الوزن، مع علمه تعالى بكل شيء، وأنها إظهار العدل، وبيان الفضل، وفيه تعريف الله عباده ما لهم عنده من الجزاء، من خير، أو شر[3].

ونقل رحمه الله تعالى عن بعض العلماء أن الميزان يكون بعد المحاسبة، لأن المحاسبة لتقرير الأعمال، والوزن لإظهار مقاديرها، وأنه ميزان حقيقي، له كفتان ولسان[4].

قال الحافظ في الفتح: «قال أبو إسحاق الزجاج[5]: أجمع أهل السنة على الإيمان بالميزان، وأن أعمال العباد توزن يوم القيامة، وأن الميزان له لسان وكفتان، ويميل بالأعمال، وأنكرت المعتزلة الميزان، وقالوا هو عبارة عن العدل، فخالفوا الكتاب والسنة، لأن الله أخبر أنه يضع الموازين لوزن الأعمال ....»[6]، وذكر أيضاً عن الحسن أنه ذكر

---

(١) تفسير ابن كثير: (٢/٢٩٣)، وانظر: شرح الطحاوية ص: ٤١٨-٤١٩، ومعارج القبول: (٢/٨٤٨)، وتعليق الشيخ ابن باز على التنبيهات اللطيفة للشيخ عبد الرحمن السعدي ص: ٧١، شرح الواسطية من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية ص: ١٤٢، التنبيهات السنية على العقيدة الواسطية ص: ٢٤٢.

(٢) شرح الواسطية للشيخ الفوزان ص: ١٤٨.

(٣) انظر: العقائد السلفية: (٢/٤٩٩)، إعانة القريب المجيب: (٢/٣٥١)، شرح الدرر السنية ص: ١٨٨.

(٤) انظر: العقائد السلفية: (٢/٤٩٨)، إعانة القريب المجيب: (٢/٣٥١)، شرح الدرر السنية ص: ١٨٨.

(٥) هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السري الزجاج البغدادي، صاحب كتاب معاني القرآن، قال السيوطي في بغية الوعاة: «قال الخطيب: كان من أهل الفضل والدين، حسن الاعتقاد، جميل المذهب، لزم المبرد، وأخذ عنه النحو، وعنه أخذ العربية أبو علي الفارسي» انظر: سير أعلام النبلاء: (١٤/٣٦٠)، بغية الوعاة: (١/٤١١).

(٦) فتح الباري: (١٣/٥٤٨).

عنده الميزان فقال: «له لسان وكفتان»[1].

ولم أقف في ذكر اللسان على شيء مرفوع، ولا موقوف فيكون له حكم المرفوع، والأولى الوقوف عند النصوص.

قال شيخ الإسلام: «وأما كيفية تلك الموازين، فهو بمترلة كيفية سائر ما أخبرنا به من الغيب»[2].

ولعل مراد الزجاج: حكاية الإجماع على الإيمان بالميزان، وعلى وزن أعمال العباد، ثم استطرد إلى ذكر اللسان للميزان، فإني قد تصفحت مجموعة من كتب عقائد السلف[3]، فلم أجد فيها ذكر اللسان في الميزان، وإنما يذكرون ويقررون الإيمان بالميزان، ووزن الأعمال، إلا ما تقدم عن الحسن، وهو من التابعين، ومثل ذلك لا بد فيه من شيء مرفوع، أو ما هو في حكمه، لأنه من أمور الغيب التي تتلقى عن الوحي المعصوم، والله تعالى أعلم.

ثانياً الصراط:

يقول رحمه الله تعالى في تعريفه، وذكر الإيمان به، وبعض أوصافه وأحكامه: «**هو جسر ممدود على متن جهنم، يرده الأولون والآخرون، حتى النبيين والصديقين، ومن يدخل الجنة بغير حساب، وهو ثابت بالأحاديث، واتفقت عليه كلمة أهل السنة**

---

(١) فتح الباري: (٥٤٨/١٣)، ورواه اللالكائي في سياق ما روي في أن الإيمان بأن الحسنات والسيئات توزن بالميزان واجبٌ: (١٢٤٥/٢).

(٢) مجموع الفتاوى: (٣٠٢/٤)، وانظر: شرح الطحاوية ص: ٤١٩.

(٣) ومنها: أصول السنة للإمام أحمد، واعتقاد الإمام أحمد لأبي الفضل التميمي، والسنة للمزني، واعتقاد أهل السنة لأبي بكر الإسماعيلي، ومقدمة ابن أبي زيد القيرواني، وعقيدة السلف للصابوني، والمختار في أصول السنة لابن البنا الحنبلي، والاعتقاد لابن أبي يعلى، واعتقاد أهل السنة لعدي بن مسافر الأموي، وعقيدة الإمام الحافظ عبد الغني المقدسي، وأصول العقائد الدينية للعلامة عبد الرحمن السعدي، وغيرها.

......»[1].

وقد جاء في ذكره أحاديث كثيرة، ذكر منها رحمه الله تعالى حديث أبي سعيد الخدري، عند مسلم، قال: (بلغني أن الجسر أرق من الشعر، وأحد من السيف)[2]، وحديث عائشة الذي خرجه أحمد[3].

وأشار رحمه الله تعالى إلى ما زعمته المعتزلة من أن المراد بالصراط: طريق الجنة، وطريق النار، ولا شك أن هذا تكذيب للنصوص، ورد لها.

ثالثاً الحوض[4]:

قرر رحمه الله أن مما «**يجب على المكلف اعتقاده، لثبوته بالسنة المتواترة، من رواية بضعة وخمسين صحابياً ..... منها ما رواه البخاري عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((إن قدر حوضي كما بين أيلة إلى صنعاء اليمن، وإن فيه من الأباريق كعدد نجوم السماء))**[5] ......»[6].

ورجح رحمه الله تعالى أنه يكون قبل الصراط، قال: «**يرده المؤمنون، ويذاد عنه**

---

(١) العقائد السلفية: (٥٠٠/٢)، وانظر: إعانة القريب المجيب: (٣٥١/٢)، شرح الدرر السنية ص: ١٨٩.

(٢) كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية: (١٦٧/١).

(٣) في مسنده: (١١٠/٦)، وأخرج أبو داوود طرفاً منه في كتاب السنة، باب في ذكر الميزان: (١١٦/٥)، والآجري في الشريعة: (١٣٣٥/٣)، وقال الهيثمي: عند أبي داوود طرفاً منه، ورواه أحمد، وفيه ابن لهيعة، وهو ضعيف، وقد وثق، وبقية رجاله رجال الصحيح: (٣٥٨/١٠)، ورواه الحاكم أيضاً: (٥٧٨/٤)، وضعفه الشيخ الألباني في ضعيف أبي داوود.

(٤) انظر: العقائد السلفية: (٥٠٠/٢-٥٠٢)، إعانة القريب المجيب: (٣٥٢/٢)، شرح الدرر السنية ص: ١٩٠.

(٥) رواه البخاري في كتاب الرقاق، باب في الحوض: (٢٠٥٧/٤)، ورواه مسلم في كتاب الفضائل، باب إثبات حوض النبي محمد صلى الله عليه وسلم وصفاته: (١٨٠٠/٤).

(٦) العقائد السلفية: (٥٠٠/٢-٥٠١).

المرتدون، والظلمة المسرفون، والمعلنون بكبائر الذنوب المُستَخِفُّون، وأهـــل الــضلال والبدع الممقوتون.

وثبت ذلك بروايات كثيرة، منها ما رواه مسلم من حديث عائشة رضـــي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((فوالله ليقتطعن دوني رجال، فلأقــولن: أي رب مني ومن أمتي، فيقول: إنك لا تدري ما أحدثوه بعدك، مازالوا يرجعــون علـــى أعقابهم))[1]»[2].

وقرر رحمه الله تعالى أن الصحيح من كلام أهل العلم: أن لكـــل نـــبي حوضـــاً، وأعظمها وأحلاها وأكثرها وارداً: حوض النبي صلى الله عليه وسلم[3].

وهل هو الكوثر؟ أو غيره؟

قال: «**والراجح أنه غير الكوثر، إلا أنه يستمد من الكوثر، لما أتـــى في بعـــض الروايات، أنه يشخب فيه ميزابان من الكوثر**[4] ......»[5].

رابعاً الشفاعة[6]:

وهي كما يقول رحمه الله: «**السؤال في التجاوز عن الذنوب والجـــرائم**، ......

---

(١) رواه مسلم في كتاب الفضائل، باب إثبات حوض النبي محمد صلى الله عليه وسلم وصـــفاته: (١٧٩٤/٤).

(٢) العقائد السلفية: (٥٠١/٢)، وانظر: إعانة القريب المجيب: (٣٨١/٢).

(٣) انظر: العقائد السلفية: (٥٠١/٢).

(٤) منها ما في صحيح مسلم من حديث أبي ذر رضي الله عنه في كتاب الفضائل، بـــاب إثبـــات حوض النبي محمد صلى الله عليه وسلم وصفاته: (١٧٩٨/٤).

(٥) العقائد السلفية: (٥٠١/٢)، شرح الدرر السنية ص: ١٩٠، إعانة القريب المجيب: (٣٨١/٢)، وانظر في ذكر الكوثر: تطهير المجتمعات ص: ٤١، القول الأقوم ص: ٦٩، الدرر الـــسنية ص: ١٩١.

(٦) انظر: العقائد السلفية: (٥٠٢/٢) وما بعدها، القول الأقوم ص: ٣٢ وما بعدها، إعانة القريب المجيب: (١١٠/١).

والمُشَفِّع: الذي يقبل الشفاعة، والمُشَفَّع: الذي تقبل شفاعته»[1]، وعرفها بعضهم بأنها: سؤال الخير للغير[2].

والمقصود هنا، أن من الأمور العظيمة في ذلك اليوم: الشفاعة، وقد بين الشيخ رحمه الله تعالى أن منها ما هو خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم، ومنها ما يشترك فيه معه غيره من الأنبياء والصالحين والملائكة.

وقد قسم الشيخ رحمه الله شفاعاته صلى الله عليه وسلم إلى سبعة أنواع، فقال: **«الأولى: الشفاعة العظمى، وهي المخصوصة به صلى الله عليه وسلم، وهي متفق عليها، وهي المقام المحمود ...... وهذه الشفاعة هي المرادة بقوله صلى الله عليه وسلم: ((لكل نبي دعوة مستجابة، فتعجل كل نبي دعوته، وإني اختبأت دعوتي شفاعتي لأمتي))**[3].

وهي لجميع الأمم من أهل الموقف، وتكون لأجل حسابهم وإراحتهم من الموقف وفصل القضاء بينهم[4] ......

الثانية: شفاعته في قوم مستحقي النار أن لا يدخلوها.

الثالثة: فيمن دخل النار أن يخرج منها ......

الرابعة: شفاعته في رفع درجات أهل الجنة فوق ما تقتضيه أعمالهم.

الخامسة: شفاعته في أقوام أن يدخلوا الجنة بغير حساب ......

السادسة: شفاعته في تخفيف العذاب، كشفاعته في عمه أبي طالب لتخفيف

---

(١) القول الأقوم ص: ٢٣.

(٢) انظر: لوامع الأنوار: (٢/٢٠٤)، الدر النضيد على كتاب التوحيد ص: ١٤٤.

(٣) رواه البخاري في كتاب الدعوات، باب لكل نبي دعوة مستجابة: (٤/١٩٨٣)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب اختباء النبي صلى الله عليه وسلم دعوة الشفاعة لأمته: (١/١٨٩)، كلاهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) كما في حديث الشفاعة المشهور، وقد أخرجه البخاري من حديث أنس بن مالك، في كتاب الرقاق، باب صفة الجنة والنار: (٤/٢٠٥٣)، ورواه مسلم في كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة مترلة فيها: (١/١٨٠)، وانظر: فتح الباري: (١١/٤٣٤-٤٣٥).

عذابه.

السابعة: شفاعته أن يأذن الله لجميع المؤمنين في دخول الجنة، وقد صح في مسلم: ((أنا أول شفيع في الجنة))[1]»[2].

وقد اختلف في بعض هذه الشفاعات، هل هي خاصة به صلى الله عليه وسلم، أم يشاركه فيها غيره[3].

ومما يدل على أن الشفاعة تكون للنبي صلى الله عليه وسلم ولغيره من الأنبياء والصالحين والملائكة، ما ذكره الشيخ رحمه الله من حديث أبي سعيد مرفوعاً: ((فيقول الله شفعت الملائكة، وشفع النبيون، وشفع المؤمنون، ولم يبق إلا أرحم الراحمين، فيقبض قبضة من النار فيخرج منها قوم لم يعملوا خيراً قط))[4].

وحديث: ((أنا أول شافع وأول مشفع))[5][6]، وكونه أول شافع يدل على أن غيره يشفع بعده.

وقد سئل رحمه الله: هل الأطفال الصغار يشفعون لآبائهم؟

فأجاب: «**نعم، إذا مات له طفل أو طفلان ولم يميز، فإنهم يشفعون لآبائهم وأمهاتهم**»[7].

ونختم هذا المبحث بذكر مناقشة الشيخ رحمه الله لقول الخوارج والمعتزلة في إنكار

---

(١) رواه مسلم في كتاب الإيمان، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: ((أنا أول الناس يشفع في الجنة...)): (١/١٨٨).

(٢) العقائد السلفية: (٢/٥٠٢-٥٠٣).

(٣) انظر تفصيل ذلك في: لوامع الأنوار: (٢/٢١١-٢١٢).

(٤) رواه مسلم في كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية: (١/١٦٧) وما بعدها.

(٥) رواه مسلم في كتاب الفضائل، باب تفضيل نبينا محمد صلى الله عليه وسلم على جميع الخلائق: (٤/١٧٨٢).

(٦) انظر: العقائد السلفية: (٢/٥٠٤)، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١١/٣٠)، (١/٢٣).

(٧) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١/٢١)، (٧/٨٤).

شفاعته صلى الله عليه وسلم فيمن دخل النار أن يخرج منها، وشفاعته في قوم استحقوا دخول النار أن لا يدخلوها، قال: «**وهم محجوجون بالأحاديث الصحيحة الكثيرة، ومنها حديث أنس، أخرجه أبو داوود، والترمذي، والحاكم، والبيهقي، وقالوا حديث صحيح: ((شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي))**[(١)].

وأخرج البخاري عن عمران بن حصين، عن النبي صلى الله عليه وسلم: ((يخرج قوم من النار بشفاعة محمد صلى الله عليه وسلم، ويدخلون الجنة، ويسمون الجهنميين))[(٢)]»[(٣)].

وقد ذكر رحمه الله أن من الشبه التي تعلق بها المعتزلة والخوارج قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْماً لا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً وَلا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ﴾[(٤)] وقوله تعالى: ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾[(٥)] وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ﴾[(٦)] وقد قال تعالى: ﴿وَلا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾[(٧)]، ومن أخزاه الله لا يرتضيه، ومن ارتضاه لا يخزيه.

وقد أجاب الشيخ عن ذلك بعدة أوجه[(٨)]:

١.أن الذي أنزلت عليه هذه الآيات هو الذي نُقل عنه نقلاً متواتراً إثبات

---

(١) أخرجه أبو داوود في كتاب السنة، باب في الشفاعة: (٥/١٠٦)، والترمذي في كتاب صفة القيامة والرقائق والورع، باب ١١: (٤/٥٣٩) وقال: حسن صحيح غريب من هذا الوجه، والحاكم في المستدرك: (١/٦٩) وقال: صحيح على شرط الشيخين، والبيهقي في البعث والنشور: (١/١٢٥)، وصححه الألباني في ظلال الجنة ص: ٣٨٥.

(٢) في كتاب الرقاق، باب صفة الجنة والنار: (٤/٢٠٥٣).

(٣) العقائد السلفية: (٢/٥٠٣)، وانظر: (١/٤١٣).

(٤) البقرة: من الآية٤٨.

(٥) غافر: من الآية١٨.

(٦) آل عمران: من الآية١٩٢.

(٧) الأنبياء: من الآية٢٨.

(٨) انظر: العقائد السلفية: (٢/٥٠٥-٥٠٦).

الشفاعة، شفاعته وشفاعة غيره من الأنبياء، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾[1] والسنة وحي كالقرآن، ويجب علينا أن نؤمن بالوحي، ولا نضرب بعضه ببعض.

٢. أن الآيات التي فيها نفي الشفاعة مخصوصة بالكفار، لأن الظالمين على الإطلاق هم الكفار، ويؤيد هذا أن سياق الخطاب مع الكفار.

٣. أن النفي منصب على الشفاعة المعروفة عندهم، والتي هي بدون إذن من المشفوع عنده، ونحن نثبت الشفاعة التي هي بعد إذنه سبحانه وتعالى، قال تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾[2].

٤. أن قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَنْ تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ﴾ أي: من تدخله مخلداً، وإن سلم أنها في عصاة الموحدين، فخزيهم استحياؤهم من دخول النار مع الكفار، لكنهم يخرجون منها بالشفاعة.

وبذلك تنتهي هذه الشبهة، جعلنا الله ممن يرضى عنهم فيها ويأذن لهم بها، والله الموفق، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) الحشر: من الآية٧.

(٢) البقرة: من الآية:٢٥٥.

المبحث الرابع: جهوده في تقرير الإيمان بالجنة والنار، وأنهما موجودتان.

بين الشيخ رحمه الله تعالى أن الجنة والنار هما مصير الخلق ومآلهم، قال تعالى: ﴿فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ﴾(١)، قال: «**وتطابقت الشرائع السماوية، والكتب الإلهية، بأن مصير أهل السعادة إلى الجنان، وأهل الشقاوة إلى النيران**»(٢).

وبين رحمه الله تعالى أن اسم الجنة مشتق من الستر والتغطية، ومنه الجنين لاستتاره عن العيون قال: «**ومن هذا المعنى سمي البستان جنة لأنه يستر داخله بالأشجار ويغطيه**»(٣).

وقال رحمه الله تعالى:« **وللجنة أسماء عديدة باعتبار صفاتها، ومسماها واحد باعتبار الذات، فهي مترادفة من هذا الوجه، مختلفة باعتبار الصفات**»(٤).

ثم ذكر اثني عشر اسم من أسمائها مع شرحه وبيانه وهذه الأسماء هي:

١- الجنة ٢- دار السلام ٣- دار الخلد ٤- دار المقامة

٥- جنة المأوى ٦- جنات عدن ٧- دار الحيوان ٨- الفردوس

٩- جنات النعيم ١٠- المقام الأمين ١١- ١٢ مقام صدق وقدم صدق(٥)

اللهم لا تحرمنا خير ما عندك بشر ما عندنا.

ومن المسائل المهمة في هذا الباب، خلق الجنة والنار، ووجودهما الآن، وبقائهما وعدم فنائهما، وبين الشيخ ذلك بقوله:« **واتفق أهل السنة على وجود الجنة والنار**»(٦).

---

(١) الشورى: من الآية٧.

(٢) العقائد السلفية: (٥١٢/٢)، شرح الدرر السنية ص:١٩٣، وانظر تطهير المجتمعات ص:٣٣، ٤٦، إعانة القريب المجيب: (٣٨٦/٢).

(٣) إعانة القريب المجيب: (٣٩٢/٢).

(٤) إعانة القريب المجيب: (٣٩٢/٢).

(٥) إعانة القريب المجيب: (٣٩٢/٢-٣٩٣)، ملخصا من حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح للإمام ابن القيم.

(٦) العقائد السلفية: (٥١٢/٢))، شرح الدرر السنية ص:١٩٣، وانظر تطهير المجتمعات ص:٣٣، ◄

والأدلة على ذلك كثيرة جداً، وقد ذكر الشيخ رحمه الله طرفاً منها، ومن ذلك وصف الجنة بأنها أعدت، كقوله تعالى: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾[1] ﴿أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾[2]، وقال تعالى عن النار: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾[3].

قال: «**ومن السنة في صحيح مسلم من حديث أنس:** ((**وأيم الله الذي نفسي بيده، لو رأيتم ما رأيت، لضحكتم قليلاً، وبكيتم كثيراً**))، **قالوا: وما رأيت يا رسول الله؟ قال:** ((**رأيت الجنة والنار**))[4] ...... **إلى غير ذلك من الأحاديث التي تربوا على الحصر**»[5].

ولازال الناس متفقين على وجود الجنة والنار حتى ظهرت المعتزلة، وأنكرت وجودهما بشبهة واهية، يقول رحمه الله تعالى:« **واتفق أهل السنة على وجود الجنة والنار، حتى ظهرت فرقة المعتزلة، وزعمت أنهما سيكونان فيما يأتي، لأن وجودهما قبل الجزاء عبث** .....»[6]. وهذا مخالف لما أجمع عليه المسلمون، ومعارض للنصوص الكثيرة المتواترة في الكتاب والسنة ومقابلة لها بمجرد العقل وتحكمه الفاسد.

وهكذا قال أهل السنة بأبدية الجنة والنار وعدم فنائهما، وإن حصل نوع خلاف في أبدية النار، إلا أن الصحيح الراجح هو أبديتها.

يقول الشيخ رحمه الله تعالى:« **أما أبدية الجنة، فقد اتفق عليه أهل الحق، وهو**

٤٦، إعانة القريب المجيب: (٢/٣٨٦)..

(١) آل عمران: من الآية١٣٣.

(٢) الحديد: من الآية٢١.

(٣) البقرة: من الآية٢٤.

(٤) رواه مسلم من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، في كتاب الصلاة، باب تحريم سبق الإمام بركوع أو سجود ونحوهما: (١/٣٢٠).

(٥) العقائد السلفية: (٢/٥١٣)، وانظر تطهير المجتمعات ص:٣٣- ٤٦.

(٦) العقائد السلفية: (٢/٥١٢))، شرح الدرر السنية ص:١٩٣، وانظر تطهير المجتمعات ص:٣٣، ٤٦، إعانة القريب المجيب: (٢/٣٨٦)..

معلوم بالاضطرار، من القرآن، والسنة، وأخبار الأنبياء»(١).

واستدل بقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُ مِنْ نَفَادٍ﴾(٢)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾(٣)، وقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾(٤)، وبين أن الاستثناء في قوله: ﴿إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ راجع إلى العصاة الخارجين من النار، أي: إلا ما شاء من مدة مكثهم في النار قبل دخول الجنة.

وقيل: إن معناه أهم في خلودهم تحت مشيئة الله تعالى، إشارة إلى أن كل الأمور حتى خلودهم في الجنة؛ راجع إلى مشيئته وإرادته سبحانه وتعالى.

وقيل: الاستثناء راجع إلى مدة إقامتهم في البرزخ، وأشار رحمه الله تعالى إلى أن هناك أقوالاً أُخر، لم يتعرض لها، ذكرها أهل العلم، كابن كثير، والسفاريني، وفي شرح الطحاوية، وغيرها

والمقصود: هو إثبات خلود أهل الجنة، كما دلت عليه النصوص الكثيرة، واتفق عليه أهل السنة، والأدلة من السنة على ذلك كثيرة، كما يقول رحمه الله: «**ومنها: قوله صلى الله عليه وسلم: ((من يدخل الجنة ينعم ولا يبأس، ويخلد فلا يموت))**(٥)**، وقد أتت رواية صحيحة بذبح الموت بين الجنة والنار، على صورة كبش، ثم النداء: ((يا أهل الجنة: خلود فلا موت، ويا أهل النار: خلود فلا موت))**(٦)»(١).

---

(١) العقائد السلفية: (٢/٥١٣)، وانظر تطهير المجتمعات ص:٤٤.

(٢) ص:٥٤.

(٣) الحجر: من الآية٤٨.

(٤) هود:١٠٨.

(٥) رواه الترمذي في كتاب صفة الجنة، باب ما جاء في صفة الجنة ونعيمها: (٤/٥٨٠)، وأخرجه أحمد: (٢/٣٠٥)، وقال محققه: «صحيح بطرقه وشواهده»، وأخرجه ابن حبان كما في الإحسان: (١٦/٣٩٦) برقم: ٧٣٨٧).

(٦) يشير الشيخ إلى حديث أبي سعيد الخدري الذي رواه البخاري في كتاب التفسير، سورة مريم، باب ﴿وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ﴾: (٣/١٤٧١)، ومسلم في كتاب الجنة، باب النار يدخلها ◄

أما أبدية النار، فقد ذكر رحمه الله تعالى أن فيها لأهل السنة قولان، والراجح الذي هو مذهب جمهور الصحابة، والتابعين، والعلماء المشهورين: أنها لا تفنى ولا تبيد، وهناك قول بأن لها أمد تنتهي إليه، قال شيخ الإسلام: قد نقل هذا عن طائفة من الصحابة والتابعين [٢].

ونبه رحمه الله تعالى هنا إلى عدم صحة ما نسب إلى شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم بأنهما يقولان بفناء النار، قال: «**ولكن الصحيح الذي ظهر من كلام شيخ الإسلام في عدة مواضع أنه يقول بأبدية، النار وليس بفنائها.**

وأما الحافظ ابن القيم، فله كلام كثير في حادي الأرواح، وفي الصواعق المرسلة، وقد يورد الأدلة من الطرفين بأسلوبه العجيب، وعباراته الأخاذة، ويشم منه أنه يميل إلى القول بفناء النار، ولكن عند التحقيق يظهر أنه لا يقول بفناء النار كلها، إنما يقول بفناء الطبقة التي يعذب عصاة المسلمين فيها .....»[٣].

وقد أشار الشيخ إلى قول الجهمية بفناء الجنة والنار، وهذا مخالف ومصادم لما تقدم من الآيات والأحاديث، وذكر أيضا ما نقل عن ابن عربي في فصوصه أن أهل النار يعذبون فترة ثم تنقلب طبائعهم نارية فيتلذذون بها لموافقتها لطبائعهم، وشنع على هذه السفسطة فقال: «**ولا يشك ذو عقل في بطلان هذا القول، وتصوره كاف في بطلانه**»[٤].

مع ما فيه من مخالفة الأدلة الصريحة الصحيحة، ومقتضى صريح العقل وصحيحه أيضاً، أعاذنا الله من ناره وأليم عقابه.

الجبارون، والجنة يدخلها الضعفاء: (٤/٢١٨٨).

(١) العقائد السلفية: (٢/٥١٤)، وانظر تطهير المجتمعات ص:٤٤-٤٥.

(٢) انظر: العقائد السلفية: (٢/٥١٤) وانظر الجمعة ومكانتها في الدين ص:٣٥٧.

(٣) العقائد السلفية: (٢/٥١٤)، وانظر "الرد على من قال بفناء الجنة والنار"، لشيخ الإسلام ابن تيمية، و"رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار"، للصنعاني، تحقيق العلامة محمد ناصر الدين الألباني.

(٤) العقائد السلفية: (٢/٥١٥)، وانظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٧/٤٥-٤٦).

وهناك مسائل أخرى قررها الشيخ رحمه الله تعالى، نشير إلى أهمها باختصار، فمنها:

- هل الجنة التي سكنها آدم وأهبط منها هي جنة الخلد؟ أو جنة أخرى غيرها في موضع عال من الأرض؟

ذكر الشيخ رحمه الله تعالى الخلاف في ذلك، وحجج كل فريق وأدلته، نقلاً عن ابن القيم رحمه الله تعالى، قال:

«**وقد أطنب الحافظ ابن القيم في بيان حجج الفريقين، وجواب كل فريق عن حجة الفريق الثاني، ولم يجزم برأي أحد الفريقين** ....» ثم قال: «**وظواهر الآيات والأحاديث تدل على ترجيح قول القائلين بأنها جنة الخلد**»(١).

وقول العلامة ابن القيم في قصيدته الميمية في وصف الجنة:

«فحي على جنات عدن فإنها   منازلك الأولى وفيها المخيم»(٢)

يدل على أنه يرجح القول بأنها جنة الخلد.

ومن أدلة هذا القول، التي ذكرها، ما رواه مسلم في صحيحه، من حديث أبي هريرة وحذيفة رضي الله عنهما قالا: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((يجمع الله تعالى الناس فيقوم المؤمنون حتى تزلف لهم الجنة، فيأتون آدم عليه السلام فيقولون: يا أبانا، استفتح لنا الجنة، فيقول: وهل أخرجكم من الجنة إلا خطيئة أبيكم ....))(٣) الحديث.

وحديث احتجاج آدم وموسى، وفيه قول موسى: ((أخرجتنا ونفسك من الجنة))(٤)، وقوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ﴾(١)،

---

(١) إعانة القريب المجيب: (٣٧٣/٢).

(٢) ص: ٢٩.

(٣) رواه مسلم في كتاب الإيمان: (١٨٦/١-١٨٧).

(٤) رواه البخاري في كتاب القدر، باب تحاج آدم وموسى عليهما السلام: (٢٠٦٨/٥)، ورواه مسلم في كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام: (٢٠٤٢/٤-٢٠٤٤)، كلاهما عن أبي هريرة رضي الله عنه.

مُسْتَقَرٌّ﴾[1]، فدل على أنهم لم يكونوا قبل ذلك في الأرض[2].

– ومنها أن لأهل الجنة فيها من النعيم والطعام والشراب، ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر، وقد وصف الله تعالى ما هم فيه من النعيم في آيات كثيرة، كما في سورة الغاشية، وللشيخ رحمه الله شرح مبسط لذلك في كتابه "الجمعة ومكانتها في الدين"[3].

وقال في آخر ذلك: «**وقد ذكر الله سبحانه كل ما سلف، تصويراً لترف أهل الجنة تصويراً يقربه من عقولهم وأفهامهم، وإلا فإن نعيم الجنة مما يسمو على الفكر، ويعلو فوق متناول الإدراك، فالأشياء التي عدها سبحانه تتشابه مع نظائرها في هذه الحياة الدنيا بأسمائها، فأما حقائقها وذواتها فليست مثلها، ولا قريباً منها، كما أثر عن ابن عباس أنه قال: (ليس في الدنيا مما في الآخرة إلا الأسماء)**[4]»[5].

– وذكر رحمه الله تعالى جملة من الآيات والأحاديث في وصف الجنة ونعيمها وصفة أهلها، في مقدمة كتابه "تطهير المجتمعات من أرجاس الموبقات"، وذكر أيضاً ما يقابل ذلك من حال أهل النار، وما يلقون فيها من العذاب والنكال[6]، نسأل الله تعالى العفو والعافية، والفوز بالجنة، والنجاة من النار.

– ونختم هذا المقام بتنبيه ختم به الشيخ كتابه "إعانة القريب المجيب" بعد أن ذكر الجنة والترغيب فيها، والنار والترهيب منها، فذكر رحمه الله تعالى أن الغاية من ذكر آيات الترغيب والترهيب هو الحث على الإيمان والعمل الصالح، وأن دخول الجنة لا ينال إلا

---

(١) البقرة: من الآية٣٦.

(٢) انظر: إعانة القريب المجيب: (٢/٣٧٠-٣٧٤).

(٣) ص: ٣٦٥-٣٦٨.

(٤) أخرجه ابن جرير في تفسيره: (١/٢١٠)، والضياء في المختارة: (١٠/١٦-١٧)، وعزاه في الدر المنثور: (١/٨٢) لمسدد، وهناد في الزهد، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، والبيهقي في البعث، وصححه العلامة الألباني في السلسلة الصحيحة برقم: ٢١٨٨.

(٥) الجمعة ومكانتها في الدين ص: ٣٦٧-٣٦٨.

(٦) انظر: ص: ٣٣-٥٤، وانظر: إعانة القريب المجيب: (٢/٣٧٧-٣٨٥، ٣٩٤).

بالعمل، ولا ينال بالأماني الفارغة بدون عمل، ثم ذكر آيات من القرآن الكريم من سورة الرحمن، والإنسان، والنبأ، والغاشية، والمرسلات، والنازعات، والزمر، ثم قال:

«**فإذا تدبر المسلم هاته الآيات ...... يعلم أن القعود عن العمل الصالح والاتكال على مجرد رحمة الله هو من الأماني الفارغة، ومن غرور الإنسان وجهله، وعدم تدبره لآيات القرآن ..... فلا بد أن يعرف المسلم أنه لا بد من قرن الإيمان بالعمل الصالح، مع الإخلاص في أعماله لله سبحانه وتعالى وعدم شائبة الشرك الأكبر والأصغر** .....»[1] إلى آخر كلامه وتعليقه العظيم النافع، جزاه الله تعالى خير الجزاء.

وبمناسبة ذكر القول ببقاء الجنة والنار، وعدم فنائهما، استطرد رحمه الله تعالى بذكر ما له حكم البقاء أيضاً، فقال:

«**كالعرش ثم الكرسي ثم القلم والروح واللوح مع العجب اعلم**»

وبين أنه «**لا تعارض في عدم فنائها مع قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾**[2] **لأنه من قبيل العام المخصوص، لأن هذه الثمانية خصت بأدلة أخر، وقيل أن المراد بالآية، أي: قابل للهلاك**»[3].

والعرش في اللغة وفي الشرع: هو سرير الملك[4]، قال ابن جرير: «﴿وترى الملائكة حافين حول العرش﴾ ويعني بالعرش السرير»[5].

والكرسي: هو خلق عظيم بين يدي العرش، وهو موضع القدمين من العرش[6].

والمراد باللوح: هو اللوح المحفوظ، والقلم هو الذي خلقه الله تعالى وأمره بأن يجري بما هو كائن إلى يوم القيامة، فكتب في اللوح المحفوظ كل ما هو كائن، والله أعلم

---

(١) إعانة القريب المجيب: (٢/٤٠٣).

(٢) القصص: من الآية٨٨.

(٣) العقائد السلفية: (٢/٥١٥).

(٤) انظر: معجم مقاييس اللغة، البداية والنهاية لابن كثير: (١/١١، ١٢).

(٥) تفسير الطبري: (١١/٣٥).

(٦) انظر: الفتاوى: (٥/٥٤)، (٦/٥٨٤)، تفسير ابن كثير: (١/٢٩٢).

بكيفية ذلك.

والروح: هي ما يكون بها قوام هذا البدن، والله تعالى أعلم بحقيقة أمرها، وقد عرفها ابن القيم بقوله: «جسم نوراني، علوي، خفيف، حي، متحرك، ينفذ في جوهر الأعضاء، ويسري فيها سريان الماء في الورد، وسريان الدهن في الزيتون، والنار في الفحم ....»[1] كذا قال، والله تعالى أعلم.

والعجب، المراد به عجب الذنب، قال في النهاية: «العجب بالسكون: العظم الذي في أسفل الصلب، عند العجز، وهو العسيب من الدواب»[2]، وفي الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه: ((وليس في الإنسان شيء إلا يبلى، إلا عظماً واحداً وهو عجب الذنب، ومنه يركب الخلق يوم القيامة))[3]، وقال النووي: «وهو رأس العصعص، ويقال له عجم بالميم، وهو أول ما يخلق من الآدمي، وهو الذي يبقى منه ليعاد تركيب الخلق عليه»[4]، وقال الشيخ صفي الرحمن المباركفوري في منة المنعم في شرح صحيح مسلم: «والعجب عظم لطيف فيه [أي في آخر فقار الظهر] يكون مثل حبة الخردل»[5].

وبهذا نختم هذا المبحث، وبه ختام هذا الباب، نسأله سبحانه حسن الختام، وأن يجعل عواقبنا إلى خير، وأن يدخلنا الجنة، ويعيذنا من النار، إنه حسبنا ونعم الوكيل، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) الروح ص: ٤٢٢.

(٢) النهاية في غريب الحديث: (١٨٤/٣)، وانظر: لسان العرب: (٥٢/٩-٥٣)، معجم مقاييس اللغة ص: ٧٤٤.

(٣) رواه مسلم في آخر كتاب الفتن: (٢٢٧١/٤).

(٤) شرح مسلم: (٩٢/١٨).

(٥) (٣٨٩/٤).

الباب الخامس

جهود الشيخ رحمه الله تعالى في تقرير الإيمان بالقضاء والقدر، وما يتعلق به من مسائل، وفيه فصلان

الفصل الأول: جهود الشيخ رحمه الله تعالى في تقرير الإيمان بالقضاء والقدر، وفيه ثلاثة مباحث.

الفصل الثاني: جهود الشيخ رحمه الله تعالى في تقرير بعض المسائل المتعلقة بالإيمان بالقضاء والقدر، وفيه أربعة مباحث.

الفصل الأول

جهود الشيخ رحمه الله تعالى في تقرير الإيمان بالقضاء والقدر، وفيه ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: جهوده في تعريف القضاء والقدر، وبيان مراتب الإيمان بالقدر.

المبحث الثاني: جهوده في الرد على بعض الإشكالات في هذا الباب.

المبحث الثالث: جهوده في بيان موقف السلف من خوض المتكلمين في القدر.

المبحث الأول: جهوده في تعريف القضاء والقدر، وبيان مراتب الإيمان بالقدر.

الإيمان بالقضاء والقدر هو أحد أركان الإيمان الستة، كما في حديث جبريل المشهور.

ويأتي القدر في اللغة، ويراد به التقدير، وهو مساواة الشيء بالشيء، وقياسه وموازنته، ويأتي بمعنى القضاء، أي الحكم، ويأتي بمعنى الطاقة والقدرة، ويأتي بما يدل على مبلغ الشيء وكنهه ونهايته، وغير ذلك(١).

والقضاء في اللغة: هو الحكم، ويأتي بمعنى الصنع والحتم والبيان، والأداء، والانتهاء، والفراغ، والخلق، وغير ذلك(٢).

ومما تقدم، نرى أن هناك تداخل في المعنى اللغوي لكل من القضاء والقدر.

وقد اختلف كلام أهل العلم في تعريف المراد بهما في الشرع، واختار الشيخ رحمه الله تعالى أن «**معنى القدر: إيجاد الله الأشياء على قدر مخصوص، ووجه معين، والقضاء: إرادة الله الأشياء في الأزل على ما هي عليه فيما لا يزال، فالقضاء من صفات الذات، والقدر من صفات الأفعال**»(٣).

وعلى هذا، فالقضاء سابق للقدر ومتقدم عليه، وقال أيضاً: «**القدر: ما قضى الله تبارك وتعالى على عباده وحكم به من أمور أزلاً، من خير وشر، وحياة وموت**»(٤).

وهذا بمعنى الأول، أي أن القدر: هو كون الشيء على ما قضاه الله وحكم به في الأزل.

وذهب بعض أهل العلم إلى عكس ذلك، فقالوا: إن القدر سابق للقضاء، وأن

---

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة ص: ١٧٦، النهاية لابن الأثير: (٢٢/٤)، لسان العرب: (٥٥/١١)، القاموس المحيط ص: ٤١٤، مجموع الفتاوى: (١٤٥/١٦-١٤٦).

(٢) انظر: معجم مقاييس اللغة ص: ٨٩٣، النهاية لابن الأثير: (٧٨/٤)، لسان العرب: (٢٠٩/١١)، القاموس المحيط ص: ١١٩٢.

(٣) العقائد السلفية: (٤٤٩/١)، شرح الدرر السنية ص: ١٤٢.

(٤) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٧٩/١٢).

القضاء هو إحداث الأشياء على وفق القدر الذي قدر الله تعالى أن تكون عليه، وعلى هذا، فالقدر من صفات الذات، وهو سابق للقضاء، والقضاء من صفات الأفعال، وهذا أقرب إلى الصواب، لأن القدر في اللغة بمعنى التقدير، كما قال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[1].

مع التنبيه إلى أن القضاء والقدر من الألفاظ التي يقال فيها: "إذا اجتمعت افترقت، وإذا افترقت اجتمعت"، فإذا ذكرا جميعاً، فالقدر: هو ما قدره الله تعالى في الأزل أن يكون في خلقه، وأما القضاء: فهو ما قضى به سبحانه وتعالى في خلقه، من إيجاد وإعدام، وعلى هذا يكون التقدير سابقاً[2].

ويدل على هذا المعنى، ما رواه مسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص يرفعه: ((إن الله قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه على الماء))[3].

ويتحقق الإيمان بالقضاء والقدر بالإيمان بمراتبه الأربعة، وبعض أهل العلم يجعل الإيمان بالقضاء والقدر على درجتين، كل درجة تتضمن شيئين، كما هو صنيع شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الواسطية، وهو الذي جرى عليه عمل الشيخ رحمه الله تعالى كما في شرح الدرر السنية، حيث قال:

«والإيمان بالقدر على درجتين، إحداهما الإيمان بأن الله سبق في علمه ما يعلمه العباد،من خير وشر، وطاعة ومعصية، قبل خلقهم، مَنْ هو منهم من أهل الجنة، ومن هو منهم من أهل النار، وأعَدَّ[4] لهم الثواب والعقاب جزاء لأعمالهم قبل خلقهم وتكوينهم، وأنه كتب ذلك عنده وأحصاه، وأن أعمال العباد تجري على ما سبق في

---

(١) القمر:٤٩.

(٢) انظر: معالم السنن للخطابي: (٥/٧٧)، النهاية لابن الأثير: (٤/٧٨)، جامع الأصول: (١٠/١٠٤)، شرح الواسطية للشيخ ابن عثيمين ص: ٥٣٩.

(٣) رواه مسلم في كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام: (٤/٢٠٤٤)، ورواه الترمذي في كتاب القدر: (٤/٣٩٨).

(٤) في الأصل: "وعد".

علمه وكتابه.

والدرجة الثانية: أن الله خلق أفعال العباد كلها، من الكفر والإيمان، والطاعة والعصيان، وشاءها منهم .....»[1].

والمقصود أن الإيمان بالقدر ينتظم الإيمان بأمور أربعة:

١. الإيمان بأن الله تعالى عالم بجميع أحوال الخلق، من الطاعات والمعاصي، والأرزاق والآجال، منذ الأزل، وهذه مرتبة العلم.

٢. الإيمان بأن الله كتب ذلك كله في اللوح المحفوظ، كما في حديث عبد الله بن عمرو المتقدم، وهذه مرتبة الكتابة.

٣. الإيمان بمشيئة الله تعالى النافذة، وأن ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، سواء في الذوات، أو الصفات، أو الأفعال، لا معقب لحكمه ولا راد لمشيئته، وهذه مرتبة المشيئة.

٤. الإيمان بأن جميع الأشياء واقعة بقدرة الله تعالى، وأنها مخلوقة له، لا خالق لها سواه، وهذه مرتبة الخلق.

ثم بين رحمه الله تعالى مذهب المخالفين في هذا الباب، فقال: «**فهذه الدرجة** [أي درجة الخلق والمشيئة] **يثبتها أهل السنة، وتنكرها القدرية، والدرجة الأولى أثبتها كثير من القدرية، ونفاها غلاتهم، كمعبد الجهني، الذي سُئل ابن عمر عن مقالته، وكعمرو بن عبيد .....»**[2].

والمراد بالقدرية نفاة القدر، وهم على قسمين كما قرره الشيخ رحمه الله تعالى:

الأول: غلاتهم الذين أنكروا علم الله تعالى بأفعال الخلق، فأنكروا علم الله السابق للأشياء، ويقول الشيخ: «**قال العلماء: والمنكرون لهذا -أي العلم القديم- القائلون الأمر أنف، قد انقرضوا، وهم الذين كفرهم الإمام مالك والإمام الشافعي والإمام**

---

(١) شرح الدرر السنية ص: ١٤٣-١٤٤، وانظر مما يؤيد ذلك أو بعضه في: الإسلام والرسول ص: ٣٤، تطهير المجتمعات ص: ٥٨، كشف الشبهات: (٢٩/٢)، نقض كلام المفترين ص: ١٣٢، بحث كلام الله ص: ٢-٦، العقائد السلفية: (٩٢/١، ٩٨، ١٠٠).

(٢) شرح الدرر السنية ص: ١٤٤، وانظر: مجموع الفتاوى: (٣٨٥/٧)، (٤٥٠/٨).

أحمد، وغيرهم من الأئمة ....»[1].

والثاني: وهم من ينفي دخول فعل العبد تحت مشيئة الله تعالى وقدرته وخلقه، وهؤلاء كما يقول الشيخ، نقلاً عن شيخ الإسلام: «**مبتدعة ضالون، لكنهم ليسوا بمنزلة أولئك**»[2].

وفي مقابل هؤلاء، غلا قوم في إثبات المشيئة والخلق، حتى أخرجوا العبد عن قدرته واختياره، وهم الجبرية، ومن سلك مسلكهم من الجهمية، ومن شاكلهم من الأشاعرة والماتريدية، كما سيأتي في مسألة الكسب.

وقد قام الشيخ رحمه الله تعالى بالجواب عن الشبه التي يتعلق بها المخالفون من القدرية النفاة للقدر، أو الجبرية النفاة لفعل العبد وقدرته، وإلى القارئ تلخيص أجوبة الشيخ رحمه الله تعالى عن هذه الشبه.

أولاً القدرية[3]:

ذكر رحمه الله تعالى احتجاج القدرية لمذهبها في أن فعل العبد لا يدخل تحت مشيئة الله وقدرته وخلقه، وأن العبد منفرد عن الله في إرادة فعله وخلقه مستقل عن مولاه، فذكر أنها احتجت لمذهبها بما جاء في النصوص من إسناد المشيئة والإرادة والفعل والكسب إليه، كقوله تعالى: ﴿لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ﴾[4] وقوله: ﴿فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا﴾[5] وقوله: ﴿يَعْمَلُونَ﴾، ﴿يَفْعَلُونَ﴾ وقوله: ﴿بِمَا كُنْتُمْ تَكْسِبُونَ﴾[6].

وأيضاً احتجوا بالإضافة الخاصة، مثل إضافة الزكاة والصلاة والسرقة والزنا، قالوا:

---

(١) شرح الدرر السنية ص: ١٤٤، وانظر: مجموع الفتاوى: (٨/٤٥٠)، (٧/٣٨٥)، فتح الباري: (٣/٢٩٢).

(٢) شرح الدرر السنية ص: ١٤٤، مجموع الفتاوى: (٧/٣٨٥).

(٣) انظر هذه الشبه والجواب عنها في: العقائد السلفية: (١/٤٥٥-٤٥٧)، (٢/٤٦٢ وما بعدها).

(٤) التكوير:٢٨.

(٥) الكهف: من الآية٧٩.

(٦) الأعراف: من الآية٣٩.

ومعلوم أن هذه الإضافات لا يجوز أن تضاف إلى الله.

وقد **أجاب** رحمه الله تعالى بما ملخصه أن إضافة ذلك لهم لا يمنع من إضافتها إلى الله تعالى، لاختلاف الإضافتين، فإنها تضاف إليهم باعتبار قيامهم واتصافهم بها، وجريان أحكامها عليهم، ولا يصح أن تضاف إلى الله بهذا الاعتبار، وتضاف إلى الله تعالى لعلمه بها، وقدرته عليها، ومشيئته العامة، فإنها معلومة له، مقدورة له.

ويقرب الشيخ ذلك بالأموال، فإنها مخلوقة له، وهي ملكه حقيقة، وقد أضافها إليهم، وهو الذي جعلهم مالكيها، فنسبتها إليهم نسبة تحصيل واكتساب، وليست نسبة خلق وإيجاد، ونسبتها إلى الله تعالى نسبة ملك وخلق وإيجاد، لا نسبة تحصيل واكتساب.

وإذا كان الله تعالى هو خالق العبد، وممده بالقدرة والإرادة، وجميع الأسباب، لم يكن فعله ولا كسبه خارجاً عن قدرته وملكه ومشيئته.

وقد ضرب شيخ الإسلام ابن تيمية لذلك مثالاً باللون والطول، فقال: «وقد علم بصريح المعقول أن الله تعالى إذا خلق صفة في محل كانت صفة لذلك المحل، فإذا خلق حركة في محل كان ذلك المحل هو المتحرك بها، وإذا خلق لوناً أو ريحاً في جسم كان هو المتلون المتروح بذلك، وإذا خلق علماً أو قدرة أو حياة في محل كان ذلك المحل هو العالم القادر الحي ....»[1].

ومن شبههم أيضاً أن العبد لو لم يكن محدثاً لإرادته، فكيف يعاقب على العصيان ويثاب على الطاعة؟ ولو كانت أفعاله بإرادة الله وخلقه، لما جاز الثواب والعقاب.

وقد كان من **جواب** الشيخ عن ذلك قوله: «**العبد بجملته مخلوق لله، جسمه وروحه وصفاته، وخُلِقَ على نشأة وصفة يتمكن بها من إحداث إرادته وأفعاله، وتلك النشأة بمشيئة الله وقدرته، وجعله محدثاً لإرادته وأفعاله، ولذلك أمره ونهاه، والعقاب والثواب يكون على هذه الأفعال والتروك، التي مكنه منها وأقدره عليها، فكان مريداً شائياً بمشيئة الله له، فالرب أعطاه مشيئةً وقدرةً وإرادةً، وَعَرَّفَهُ ما ينفعه وما يضره، وأمره أن يجري بمشيئته وإرادته في الطريق التي يصل بها إلى غاية صلاحه .....**»[2].

---

(١) مجموع الفتاوى: (١٢٦/٨).

(٢) العقائد السلفية: (٤٥٦/١).

والمقصود أن العبد له مشيئة واختيار، ولكنها تابعة لمشيئة الله تعالى، كما قال جل وعز: ﴿لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ * وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾.

ثانياً الجبرية:

من الشبه التي تعلق بها الجبرية: قول الله تعالى: ﴿فَيُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾[1]، قالوا: فدل على أن الضلال والهدى بيد الله تعالى، وليس للعبد كسب ولا عمل.

وقد **أجاب** الشيخ رحمه الله تعالى عن ذلك بوجهين[2]:

١. أنه من الثابت بالبداهة والعقل والمشاهدة والإحساس؛ أن للعبد عملاً اختيارياً، يفعل ما يشاء، ويترك ما يشاء.

٢. أن معنى الآية: أن الله لما دعاهم إلى طريق الخير، وبين لهم سبيل الهداية، وأبوا أن يستجيبوا لداعي الحق، واستكبروا عن سبيل الرشد، فلا جرم أنه يتركهم وما اختاروا لأنفسهم، كما قال تعالى: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ * الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾[3].

فالذين وقع عليهم الإضلال هم الموصوفون بما ذكر، فهو نتيجة مترتبة على مقدمات أتوا بها، ومُسَبَّبٌ عن أسباب، ولو وقع الإضلال على صالحين، يصلون ما أمر الله به أن يوصل، ويصلحون في الأرض، لقلنا إن الله أرغمهم على الضلال -وحاشا لله-.

قلت: ويبين هذا المعنى قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾[4].

يقول الشيخ رحمه الله تعالى: «**فمن اتجه إلى الخير وأخذ بأسبابه، هيأ الله له، ومن**

---

(١) إبراهيم: من الآية٤.

(٢) انظر الجواب عن هذه الشبهة في: العقائد السلفية: (١/٤٥٨-٤٥٩).

(٣) البقرة: من الآية٢٦-٢٧.

(٤) الصف: من الآية٥.

اتجه إلى الشر وتعلق بوسائله، ولاه الله ما تولى، وتركه وما اختار»[1].

ولكن لا يقتصر الإضلال على مجرد ترك العبد وما اختاره من طريق الغواية والضلال، وإن كان هذا نوع إضلال أيضاً، ولكن الإضلال قد يقع عقوبة على فساد العبد وانحرافه، واتباعه لهواه وسبل الشيطان والفساد، كما في الآية السابقة، وكقوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلا تَذَكَّرُونَ﴾[2].

وهناك شبهة يرددها كثير من العامة وأهل المعاصي، إذا ليم أحدهم على معصية فإنه يدفع عن نفسه بقوله: هذه إرادة الله.

والجواب على هذه الشبهة يكون ببيان الفرق بين الإرادة الكونية والإرادة الشرعية، وقد قرر ذلك الشيخ رحمه الله تعالى فقال:

«**الإرادة قسمان:**

إرادة قدرية كونية، وهي الشاملة لجميع الموجودات، وترادفها المشيئة، وهي المرادة من قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقاً حَرَجاً كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ﴾[3]، وقوله تعالى عن نوح عليه السلام: ﴿وَلا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾[4] وقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾[5].

وأما الإرادة الدينية الشرعية، وهي التي ترادفها المحبة والرضا، فكقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾[6] وقوله تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ

---

(١) العقائد السلفية: (٤٥٩/١).

(٢) الجاثية:٢٣.

(٣) الأنعام: من الآية١٢٥.

(٤) هود: من الآية٣٤.

(٥) البقرة: من الآية٢٥٣.

(٦) البقرة: من الآية١٨٥.

عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾[1].

وبين الإرادتين عموم وخصوص مطلق، يجتمعان في حق المخلص المطيع، وتنفرد الإرادة الكونية القدرية في حق العاصي»[2].

فإذا تقرر ذلك اتضح الجواب عن هذه الشبهة، وهو أن ذلك قد أراده الله تعالى كوناً ولم يرده شرعاً، فهو يشاء وقوعه ولكنه لا يحبه ولا يرضاه، يقول الشيخ رحمه الله تعالى في **الجواب عن هذه الشبهة**: «**أجل، هذه إرادة الله** [أي الكونية] **ولكن الله يكره من عباده أن يعملوا الشر، وإن وقع بإرادته، إذ لا يقع في ملكه إلا ما يشاء، وليس معنى المشيئة أنه يحب ذلك الشر، بل معناها أن الشر لا يقع على الرغم منه -وحاشا له- ...**»[3].

ثم بين أيضاً أن إرادة الله تعالى لذلك كوناً، لا تعني أيضاً إرغام العبد على فعل الشر، بل إنه إن فعل الخير أيضاً كان كذلك بإرادة الله أيضاً، وقد تقدم أن للعبد مشيئة واختياراً، لكنه تابع لمشيئة الله تعالى واختياره، وبذلك تزول هذه الشبهة.

ومما يرد هذه الشبهة أيضاً ويفندها، أن يقال لصاحب هذا الذنب: إن كنت تحتج بالقدر على المعصية، فنحن أيضاً نلومك ونوبخك، ونترل بك العقوبة المفروضة عليك، ولا تدفع ذلك عن نفسك، ولا تلم أحداً عليه، فإنه أيضاً بقضاء الله وقدره.

ويذكر أنه جيء لعمر بن الخطاب برجل قد سرق، فاحتج بالقدر، فقال عمر: وأنا أقطع يدك بقضاء الله وقدره.

والمقصود أنه ليس للعبد حجة على المعاصي بكونها مرادة لله تعالى كوناً، لأن ذلك لا يعني أنه ليس للعبد فيها إرادة ولا اختيار، وأيضاً لا يلزم منه المحبة والرضا بها، لأن هذه الإرادة كونية وليست إرادة شرعية، أي شاء الله وقوعها وأراد ذلك لحكمة يعلمها، ولم يأمر بذلك ولم يشرعه ولم يحبه، فلم يرده شرعاً محبوباً له، وإن أراد وقوعه لحكمة يعلمها، والله تعالى هو الموفق والهادي، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) المائدة: من الآية٦.

(٢) العقائد السلفية: (١/٩٢-٩٣)، وانظر: تقارير مهمة على الدرر السنية ص: ١٣.

(٣) العقائد السلفية: (١/٤٦١).

المبحث الثاني: جهوده في الرد على بعض الإشكالات في هذا الباب.

تعرض الشيخ رحمه الله تعالى لبيان ما قد يشتبه أو يشكل على البعض في هذا الباب، سواء من جهة الجمع بين بعض النصوص، أو من بعض الشبه التي يتعلق بها بعض أهل البدع والانحراف في هذا الباب، وسنعرض لما تيسر من ذلك بإذن الله تعالى:

أولاً: حديث أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((من أحب أن يبسط له في رزقه و ينسأ له في أثره فليصل رحمه))[1].

يقول رحمه الله: «**وظاهر الحديث يعارض**[2] **قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاء أَجَلُهُمْ لاَ يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلاَ يَسْتَقْدِمُونَ﴾**[3] **والجمع بينهما من وجهين ....**»[4].

ونحن نوردها إن شاء الله تعالى باختصار:

الأول: أن ذلك كناية عن البركة في العمر، فيوفق إلى الطاعة والعمل الصالح في الوقت القليل، بما يكون لغيره في أوقات كثيرة وعمر أطول منه، ويوفق للعلم الذي ينتفع به من بعده، والصدقة الجارية، والذكر الجميل، فيحصل له من الأجر كأنه قد طال عمره.

الثاني: أن الزيادة الحاصلة إنما هي في علم الملك وما في كتاب الملك، لا بالنسبة لما في علم الله تعالى أو اللوح المحفوظ، ويدل على هذا قوله تعالى: ﴿يَمْحُو اللّهُ مَا يَشَاء وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾[5].

---

(١) رواه البخاري، في كتاب الآداب، باب من بسط له في رزقه بصلة الرحم: (١٨٩٦/٤)، ورواه مسلم، في كتاب البر والصلاة والآداب، باب صلة الرحم وتحريم قطيعتها: (١٨٨٢/٤).

(٢) من المعلوم أن هذا التعارض إنما هو في فهم من أشكل عليه النص، وذلك أن ظاهر النصوص حق، فلا يمكن فيها التعارض، وإنما يأتي التعارض في فهم السامع، أو من عدم صحة النص.

(٣) الأعراف:٣٤.

(٤) تطهير المجتمعات ص: ٢٩٠، وانظر: ص: ٢٢٥، وانظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢٩٨/٤)، (٦٧/٢).

(٥) الرعد:٣٩.

وقد ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى إلى أن الزيادة والنقص حاصلة في صحف الملائكة، وأما علم الله القديم فلا يتغير، قال: «وأما اللوح المحفوظ، فهل يغير ما فيه؟ على قولين، وعلى هذا يتفق ما ورد في هذا الباب من النصوص»[(١)].

وذكر أيضاً أن تأويل هذه الزيادة والنقصان بالبركة غير سديد، لأن هذا أيضاً، أي البركة والنفع مما كتب وقدر، كالأجل والرزق، سواء بسواء.

قال شيخ الإسلام: «ونظير هذا ما في الترمذي وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم: ((أن آدم لما طلب من الله أن يريه صورة الأنبياء من ذريته، فأراه إياهم، فرأى فيهم رجلاً له بصيص، فقال من هذا يا رب؟ فقال: ابنك داوود، قال فكم عمره؟ قال: أربعون سنة، قال: وكم عمري؟ قال: ألف سنة، قال: فقد وهبت له من عمري ستين سنة، فكتب عليه كتاب، وشهدت عليه الملائكة، فلما حضرته الوفاة قال: قد بقي من عمري ستون سنة، قالوا: وهبتها لابنك داوود، فأنكر ذلك، فأخرجوا الكتاب، قال النبي صلى الله عليه وسلم: فنسي آدم فنسيت ذريته، وجحد آدم فجحدت ذريته))[(٢)].

وروي أنه كمل لآدم عمره ولداوود عمره[(٣)]، فهذا داوود كان عمره المكتوب أربعين سنة، ثم جعله ستين، وهذا معنى ما روي عن عمر أنه قال: (اللهم إن كنت كتبتني شقياً فامحني واكتبني سعيداً، فإنك تمحو ما تشاء وتثبت)»[(٤)].

ثانياً: الجمع بين قوله تعالى: ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُواْ هَـٰذِهِ مِنْ عِندِ اللّهِ وَإِن

---

(١) مجموع الفتاوى: (٢٤/٣٨١)، وانظر: (١٤/٤٩٠)، (٨/٥٤٠).

(٢) رواه الترمذي عن أبي هريرة رضي الله عنه في كتاب التفسير، باب ومن سورة الأعراف: (٥/٢٤٩) وقال: حسن صحيح، وقد روي من غير وجه، عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم، رواه الحاكم في المستدرك: (٢/٣٢٥) وقال: هذا على شرط مسلم، ووافقه الذهبي.

(٣) كما في الطبقات لابن سعد: (١/١٢)، والسنة لابن أبي عاصم: (١/١٦١) تحقيق الجوابرة، ص: ٩٠ تحقيق العلامة الألباني وقال: صحيح.

(٤) مجموع الفتاوى: (١٤/٤٩١)، وانظر: تفسير ابن كثير عند قوله تعالى: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ....﴾: (٢/٤٩٨).

تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُواْ هَـــذِهِ مِنْ عِندِكَ قُلْ كُلًّ مِّنْ عِندِ اللّهِ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾[2].

هذا الإشكال وجوابه، أورده الشيخ رحمه الله تعالى نقلاً عن كتاب القضاء والقدر للشيخ أبي الوفاء محمد درويش.

وخلاصة ما ذكره رحمه الله، أن في الآية الأولى: يذكر الله تعالى ما كان من أمـــر المنافقين، وأنهم إذا أصابهم خصب ورزق وثمار وزرع وأولاد، ونحو ذلك، قالوا: هذا من عند الله، وإن أصابهم قحط وجدب ونقص، قالوا: هذا من عندك، أي من قبلك وســـبب اتباعنا لك واقتدائنا فيك، فكانوا يتشاءمون به، فرد الله تعالى عليهم بقوله: ﴿قُلْ كُلًّ مِّنْ عِندِ اللّهِ فَمَا لِهَـــؤُلاء الْقَوْمِ لاَ يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾[3] أي: الجميع بقضاء الله وقدره.

وهذا لا ينافي قوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِن سَـــيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ وهو خطاب للرسول صلى الله عليه وسلم، والمراد به جنس الإنسان كمـــا يقول ابن كثير[4]، ومعناه: أن ما قدره الله عليك من الخير والرزق والثمار والأولاد فهـــو من فضله ورحمته، وما قدره عليك من نقص ذلك أو ذهابه فهو بسبب ذنوبك.

وقد وجه الشيخ فيما نقله عن أبي الوفاء قوله تعالى: ﴿وما أصابك من سيئة فمن نفسك﴾ بقوله: «**وكل سيئة تصيب العبد فهي من نفسه، لأنه أوتي قدرة على العمل، واختياراً في تقدير الباعث عليه من درء المضار وجلب المنافع، وإيثار بعض المقاصـــد، فيخطئ ويوقعه الخطأ فيما يسوؤه.**

فإذا أساء العبد التصرف في عمله، وفرط في النظر في شؤونه، فوجهها بـــسوء اختياره إلى ما يضره، فحق أن ينسب إليه ما جنى على نفسه، ويقال له: ﴿وما أصابك من سيئة فمن نفسك﴾»[5].

---

(١) النساء: من الآية٧٨.

(٢) النساء: من الآية٧٩.

(٣) النساء: من الآية٧٨.

(٤) (٥٠٠/١).

(٥) العقائد السلفية: (٤٦٩/١).

والصحيح في تفسير الآية، أي: بسبب ذنبك وأنا الذي قدرتها عليك[1].

وأما كون العبد أوتي القدرة على العمل والاختيار، وأنه يفرط في شؤونه ويسيء التصرف، فإن مثل ذلك إن كان في حق فاعله ذنب، فهو يندرج في الذنوب التي هي سبب المصائب، وإن لم يكن في حق فاعله ذنب لجهل أو اجتهاد أخطأ فيه، فمثل هذا قد تدركه عناية الله ولطفه، ويصل إلى مقصوده وإن قَصُرَ فهمه وضَعُفَت حيلتُه، وقد يقع فيما لا يحمد من المكروه والمصائب، وهذا ليس هو المراد في الآية، فإن مثل ذلك لا يعد مكروهاً حقيقة، لأنه لا يعاقب عليه في الآخرة، ولا يلحق به ذم ولا لوم، وإن حصل به شيء من المكروه في الدنيا؛ فهو من جملة المصائب المقدرة التي يكون سببها راجع إلى النفس وما حصل منها من تقصير، وقد يكون رفعاً لدرجاته وكفارة له، لاسيما مع الصبر.

وفي مقابل ذلك قد يعمل العبد بالأسباب، ولا يفرط في النظر في شؤونه، ومع ذلك يحصل له خلاف ما قدر، وعكس ما توقع، ويكون ذلك من آثار ذنوبه ومعاصيه أيضاً، وإن كان أخذ بالأسباب على أتم وجه وأحسنه.

وقد قيل: لا يغني حذر من قدر، وقال تعالى: ﴿فَذَرْنِي وَمَن يُكَذِّبُ بِهَذَا الْحَدِيثِ سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ * وَأُمْلِي لَهُمْ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُم بِهِ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[3].

والله تعالى أعلم.

ثالثاً: من الشبه المتعلقة بهذا الباب، شبهة لبعض أهل البدع والضلال من المعتزلة والقدرية والمتفلسفة، وهي أول شبهة تناولها الشيخ رحمه الله تعالى في كتابه «كشف الشبهات وحل المشكلات».

---

(١) انظر: تفسير ابن جرير: (٤/١٧٨-١٧٩)، وتفسير ابن كثير: (٢/٥٠٠-٥٠١).

(٢) القلم: ٤٤-٤٥.

(٣) الأحقاف: ٢٤.

وهي شبهة حول دعاء العبد ربه وسؤاله جلب نفع أو دفع ضر، وتقريرهـا: أن المدعو به إن كان قد قدر لم يكن بد من وقوعه، دعا به العبد أو لم يدع، وإن لم يكن قدر لم يقع، سواء سأله العبد أو لم يسأله، وبناء على ذلك لا فائدة في الدعاء.

قال الشيخ رحمه الله تعالى: «**والجواب:**

أن هاهنا قسماً ثالثاً، غير القسمين الذين جاء تقريرهما في الشبهة، وهو أن هذا المقدور قدر بأسباب، ومن أسبابه الدعاء، فلم يقدر مجرداً عن سببه، ولكن قدر بسببه، فمتى أتى العبد بالسبب، وقع المقدور، وإلا فلا.

وهذا كما قدر الشبع والري بالأكل والشرب، وقدر الولد بالوطء، وحصول الزرع بالبذر، ودخول الجنة بالأعمال، ودخول النار بالأعمال، وهذا القسم هو الحق الذي فات ذلك المبتدع.

أما علم أن طرد مذهبه يوجب تعطيل جميع الأسباب، فيقال لأحدهم: إن كان الشبع والري قد قدر لك، فلا بد من وقوعهما، أكلت أو لم تأكل ...... وإن كان قدر لك الشفاء من المرض، تشفى عالجت أو لم تعالج، وإن لم يقدر فلا، فلا حاجة إذاً للتداوي والعلاج، فهل يقول هذا عاقل؟!

بل الحيوان البهيم مفطور على مباشرة الأسباب التي بها قوامه وحياته، فالحيوانات أعقل وأفهم من هؤلاء الذين هم كالأنعام بل هم أضل سبيلاً.

وحينئذ فالدعاء أقوى الأسباب، فإذا قدر وقوع المدعو به بالدعاء، لم يصح أن يقال لا فائدة في الدعاء، كما يقال: لا فائدة من الأكل والشرب وجميع الحركات والأعمال، وليس شيء من الأسباب أنفع من الدعاء، ولا أبلغ في حصول المطلوب.

وقد جاءت الآيات القرآنية والأحاديث النبوية بالأمر بالدعاء والحث عليه، قال الله تعالى: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾[(١)] وقال: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ﴾[(٢)] .....»[(١)].

---

(١) غافر: ٦٠.

(٢) البقرة: من الآية١٨٦.

وخلاصة مذهب صاحب هذه الشبهة هو: ترك العمل وترك الأخذ بالأسباب، بزعم الاعتماد على ما في علم الله تعالى، وما كتب وقدر، ويلزم من هذا أنه لا حاجة أيضاً للأمر والنهي والشرائع، بل من قدر له السعادة دخل الجنة بلا عمل، ومن قدر له الشقاء دخل الجنة بلا عمل.

قال شيخ الإسلام في ذكر هذا القول ومن يقول به: «فهؤلاء ليسوا طائفة معدودة من طوائف أهل المقالات، وإنما يقوله كثير من جهال الناس .... ومضمون قول هؤلاء تعطيل الأمر والنهي، والحلال والحرام، والوعد والوعيد، وهؤلاء أكفر من اليهود والنصارى بكثير .....»[2].

ولتوضيح المقام نقول: إنه لا يمكن أن يكون علم الله تعالى وتقديره لأحوال العبد عذراً في ترك العمل، ولا مغنياً عنه، وذلك لأمور:

١. أنه مأمور بأخذ السبب الموصل إلى صلاحه وفلاحه في الدنيا والآخرة، وترك ذلك أخلال بما أُمر به، من غير عذرٍ مقبولٍ أو سائغٍ، لا عقلاً ولا شرعاً، وذلك لأن العبد لا يعلم ما سيؤول إليه حاله من شفاء ومرض، وجوع وشبع، وحياة وموت حتى يدعي الركون إليه، ويترك الأخذ بالسبب الموصل إليه.

٢. أنه لو علم ذلك، لما كان هذا يستدعي ترك العمل، فإن النبي صلى الله عليه وسلم خرج يوم بدر فأخبر أصحابه بمصارع المشركين، فقال: هذا مصرع فلان، وهذا مصرع فلان، ثم إنه دخل العريش، وجعل يجتهد في الدعاء ويقول: اللهم أنجز لي ما وعدتني))[3]، وذلك أن علمه بالنصر لا يمنع أن يفعل السبب الذي به ينصر، وهو الاستغاثة بالله[4].

---

(١) كشف الشبهات وحل المشكلات ص: ١-٥، إعانة القريب المجيب: (٤١٧/١)، وانظر: الداء والدواء ص: ٢٢، فتاوى شيخ الإسلام: (٢٨٦/٨) وما بعدها.

(٢) مجموع الفتاوى: (٢٨٧/٨-٢٨٨).

(٣) رواه مسلم من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، في كتاب الجهاد والسير، باب الإمداد بالملائكة في غزوة بدر وإباحة الغنائم: (١٣٨٣/٣).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى: (٢٨٧/٨).

قال شيخ الإسلام: «وقد غلط بعض الناس هنا، وظن أن الدعاء الذي علم وقوع مضمونه، كالدعاء الذي في آخر سورة البقرة، لا يشرع إلا عبادة محضة، وهذا كقـــول بعضهم: إن الدعاء عبادة محضة، لأن المقدور كائن، دعا أو لم يدع.

فيقال له: إذا كان الله قد جعل الدعاء سبباً لنيل المطلوب المقدر، فكيف يقع بدون الدعاء؟ وهو نظير قولهم: أفلا ندع العمل ونتكل على الكتاب[1].

ومما يوضح ذلك أن الله قد علم وكتب أنه يخلق الخلق ويرزقهم ويميتهم ويحييهم، فهل يجوز أن يُظَنَّ أَنَّ تَقَدُّمَ العلمِ والكتابِ مُغْنٍ لهذه الكائنات عن خلقه وقدرته ومشيئته؟

فكذلك علم الله بما يكون من أفعال العباد، وأنهم يسعدون بها ويشقون، كما يَعْلَمُ مثلاً أن الرجل يمرض أو يموت بأكله السم، أو جرحه نفسه ونحو ذلك»[2].

أي لا ينبغي أن يظن أن علمه بذلك من أفعال العبد يغني عن وجودها وترتيـــب مُسَبَّبَاتِها على أسبَابِها، كما جرت حكمة الله تعالى في خلقه، والله تعالى أعلم.

---

(١) وقد كان جواب النبي صلى الله عليه وسلم لهم: ((اعملوا، فكل ميسر لما خلق لـــه)) أي: لا ينبغي أن تتركوا العمل اتكالاً على الكتاب، بل الزموا العمل، وكل سيصير إلى ما خلق له.

(٢) مجموع الفتاوى: (٨/٢٨٧).

المبحث الثالث: جهوده في بيان موقف السلف من خوض المتكلمين في القدر.

إن الواجب على المسلم، التسليم بما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم، واتباع ما كان عليه السلف الصالح رضي الله عنهم، في جميع أمور الاعتقاد والعمل، والبعد عن الجدل والمراء، لا سيما في أمر القضاء والقدر، ليسلم له دينه واعتقاده، ويأمن من الزيغ والانحراف[1].

وأصل القول بالقدر كما يقول الشيخ: «**إنما هو لرجل من أهل العراق، كان نصرانياً فاسلم ثم تنصر**»[2] وذكر أن اسمه كما في بعض الروايات أبو يونس سنسويه[3].

وقد ذكر شيخ الإسلام أن أول من ابتدع الكلام في القدر، رجل بالعراق من أهل البصرة، يقال له سيسويه[4]ويقال: سنسويه، وقيل: سوسن، وقيل: يونس الأسواري، وقيل كان مجوسياً ثم أسلم، وقيل: كان نصرانياً ثم أسلم ثم تنصر، وعنه أخذ معبد الجهني، وعن معبد أخذ غيلان الدمشقي[5].

ثم خاض فيه بعد ذلك من خاض من أهل البدع والكلام، إما إفراطاً أو تفريطاً كما تقدم بيانه في المباحث السابقة.

وقد قرر الشيخ أن السلف حذروا من خوض المتكلمين في القدر، وقال بأنه «**خروج عن الشرع الذي جعل القدر من الأصول الإيمانية التي يجب اعتقادها، والتسليم بها دون مماراة أو جدل، ولم يأذن الشرع للعقل بالخوض فيه، لما يترتب على ذلك من الهلاك في الدين.**

---

(١) انظر: العقائد السلفية: (٤٧١/١، ٤٧٣).

(٢) تنزيه السنة والقرآن ص: ٨٨.

(٣) انظر: تنزيه السنة والقرآن ص: ٨٨.

(٤) انظر: مجموع الفتاوى: (٣٨٤/٧).

(٥) انظر: الإبانة لابن بطة: (٢٩٧/٢)، والسنة للالكائي: (٨٢٧/٢)، ميزان الاعتدال: (٢٦٦/٥)، لسان الميزان: (١٥٢/٣)، (٤٣٢/٦)، مجموع الفتاوى: (٣٨٤/٧)، سير أعلام النبلاء: (١٨٥/٤)، لوامع الأنوار للسفاريني: (٢٩٩/١).

فالقول بالاختيار المطلق واستقلال الإنسان بإرادته وقدرته، يؤدي إلى الغـرور والاستعلاء، مما ينتهي بالإنسان إلى التكبر والاستهتار بالدين.

والقول بالجبر المطلق، يؤدي إلى التنطع والاستهتار والإلحـاد والزندقـة ..... فالقول إذاً بالاختيار، مثل القول بالجبر المطلق، كلاهما يؤدي إلى نفس النتيجة، ومـا ذاك إلا بسبب الخوض في أمور نهى الشرع عن الخوض فيها .....»[1].

ثم أورد قول الطحاوي: «**وأصل القدر، سر الله تعالى في خلقه، لم يطلع علـى ذلك ملك مقرب ولا نبي مرسل، والتعمق والنظر في ذلك ذريعة الخـذلان، وسـلم الحرمان، ودرجة الطغيان، فالحذر الحذر من ذلك، نظراً وفكراً ووسوسة، فإن الله تعالى طوى علم القدر عن أنامه، ونهاهم عن مرامه، كما قال تعالى في كتابه: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾**[2]**، فمن سأل لم فعل، فقد رد حكم الكتاب، ومـن رد حكـم الكتاب كان من الكافرين**».

وقول الطحاوي هذا، هو في الرد على المتعنتين الذين يطلبون معرفة الحكمة مـن أفعال الله تعالى، في إغناء هذا، وإفقار غيره، وهداية هذا، وإضلال غيره، وهو مسلك أهل الإلحاد والزندقة، والمتكلمون بحثهم ونظرهم في فعل العبد وقدرته ومشيئته، هل هو مجبور على ذلك أم أنه مستقل به.

وكلام المتكلمين قد يفضي إلى هذا التساؤل الذي يورده الشيطان علـى العبـد ليورده موارد الهلاك والعطب.

ثم قال رحمه الله: «**وموقف السلف هذا أخذوه عن صاحب الشرع، ففيما رواه مسلم وأحمد، أن الرسول صلى الله عليه وسلم خرج على أصحابه وهم يتنـاظرون في القدر، ورجل يقول: ألم يقل الله كذا؟ ورجل يقول: ألم يقل الله كذا؟ فكأنما فقـئ في وجهه حب الرمان، فقال: ((أبهذا أمرتم؟! إنما هلك من كان قبلكم بهذا، ضربوا كتاب الله بعضه ببعض، وإنما أنزل كتاب الله يصدق بعضه بعضاً، لا يكذب بعـضه بعـضاً،**

---

(١) العقائد السلفية: (٤٧١/١).

(٢) الأنبياء: ٢٣.

انظروا ما أمرتم به فافعلوه، وما نهيتم عنه فاجتنبوه))[1] .....»[2].

فالواجب الذي كان عليه السلف، هو الإمساك عن الخوض في القدر، والاشتغال بالعلم والعمل، وهو ما يستفاد من هذا الحديث، ويقول الشيخ أيضاً: «**والرسول صلى الله عليه وسلم يحدد بنفسه المنهج المناسب الذي يجب على المسلم اتخاذه في هذه المسألة، حين يقول فيما رواه الطبراني**: ((**إذا ذكر القدر فأمسكوا**))[3]»[4].

ويقول أيضاً: «**فالواجب على كل مسلم الإيمان بالقدر، خيره وشره، دون جدل أو بحث، وأن يتجه بدل ذلك بكل طاقته إلى العمل بما أمر الله، ثم يترك النتائج له سبحانه، مع التسليم بأن كل ما يقع له أو يصيبه، هو مثل كل ما في الكون، بقضاء الله وقدره.**

فعلينا أن نشغل نفسنا بما أمرنا به الله وأراده منا، ولا نشغل أنفسنا بما أراده الله بنا ....»[5].

وقد نقل الشيخ هنا عن شارح الطحاوية ما يزيد الأمر وضوحاً وجلاء.

وأنبه هنا إلى أن معرفة معنى القضاء والقدر، ومعرفة ما يصح بمعرفته إيمان العبد بالقضاء والقدر، وطلب تعلم ذلك، لا يدخل قطعاً في البحث المنهي عنه، لأنه مأمور به،

---

(١) رواه أحمد: (١/١٧٨، ١٨١، ١٨٥، ١٩٦) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وقال محققه: صحيح، وصححه الشيخ الألباني في تحقيق شرح الطحاوية ص: ٢٦٠.

(٢) العقائد السلفية: (١/٤٧٢).

(٣) رواه الطبراني من حديث ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم: (٢/٩٦)، ومن حديث عبد الله بن مسعود: (١٠/١٩٨)، وقال الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة (برقم: ٣٤): روي من حديث ابن مسعود وثوبان وابن عمر وطاووس مرسلاً، وكلها ضعيفة الأسانيد، ولكن بعضها يشد بعضاً، ونقل عن العراقي وابن حجر تحسين حديث ابن مسعود، وقال في حاشيته على الطحاوية: «وهو حديث صحيح روي عن جماعة من الصحابة، وقد خرجته في الصحيحة ٣٤» رواه ابن بطة في الإبانة: (١/٢٣٩ رقم: ١٢٧٥)، وابن أبي زمنين في أصول السنة: (٢٦٦ رقم: ١٨٦)، واللالكائي في السنة: (٧/١٣٢٤ رقم: ٢٢٣٥١.

(٤) العقائد السلفية: (١/٤٧٣).

(٥) العقائد السلفية: (١/٤٧٤)، شرح الطحاوية ص: ٢٦١، ٢٤٩ وما بعدها.

فإن الإيمان بالقدر لا يحصل إلا بذلك.

وإنما البحث المنهي عنه هو البحث عن الحكمة التي أخفاها الله عنا في أفعاله ومخلوقاته، وأيضاً الخوض فيما خاض به المتكلمون من القدرية والجبرية، وتقديم العقل على النقل، وضرب النصوص بعضها ببعض، كما جاء النهي عنه في الأحاديث المتقدمة.

والله تعالى الموفق والهادي.

الفصل الثاني

جهود الشيخ رحمه الله تعالى في تقرير بعض المسائل المتعلقة بالإيمان بالقضاء والقدر،

وفيه أربعة مباحث.

المبحث الأول: جهوده في تقرير مسألة الحكمة والتعليل.

المبحث الثاني: جهوده في تقرير مسألة الكسب وخلق الأفعال.

المبحث الثالث: جهوده في بيان مسألة الرزق والأجل.

المبحث الرابع: جهوده في بيان مسألة الرضا بالقضا.

المبحث الأول: جهوده في تقرير مسالة الحكمة والتعليل.

يقول الشيخ رحمه الله تعالى:

«غير الإله وصفات الباري وغير ما الأسما بلا إنكار
مخلوقة لربنا من العدم نكفر الذي يقول بالقدم
يخلق ما يشاء باختيار إلهنا من غير ما اضطرار
لكن ربنا تعالى وعلا لم يخلقن سدىً ومهلاً[1] وبلا
أمر وحكمة وفي النص أتى دليل ما قلنا لذاك يا فتى»[2]

بعد أن قرر رحمه الله تعالى في مطلع هذه الأبيات، وكذلك في شرحها، أن كل ما سوى الله مخلوق مسبوق بالعدم، وأن القرآن الكريم مليء بذكر تفرده سبحانه وتعالى بالخلق، وأنه الخالق وما سواه مخلوق، كقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ للّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ وقوله: ﴿اللّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾[3] وقوله: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾[4] وأنه لم يقل بقدم العالم إلا بعض الفلاسفة، كأرسطو وكان ضالاً مشركاً وله في الإلهيات كلام باطل، مشتمل على ضلال وكفر.

لما قرر رحمه الله تعالى ذلك، بين أنه تعالى لا يخلق ولا يأمر إلا لحكمة بالغة، قال رحمه الله: «**ومن الواضح عند المنصفين من ذوي الطبع السليم أن الله لا يفعل ولا يأمر ولا ينهى إلا لحكمة، كيف لا وهو الحكيم الخبير، فما خلق شيئاً، ولا قضاه، ولا شرعه، إلا لحكمة بالغة، وإن تقاصرت عنها عقول البشر.**

وما قلناه فهو قول أكثر الناس من المسلمين وغيرهم، وقول طوائف من أصحاب أبي حنيفة والشافعي ومالك، وطوائف من المعتزلة والكرامية والمرجئة،وأكثر

---

(١) هكذا هي «ومهلاً» حتى في بعض مخطوطات النظم، ولعل الصواب «وهملا».

(٢) العقائد السلفية: (١/٩٨).

(٣) الزمر: من الآية٦٢.

(٤) الصافات:٩٦.

أهل الحديث والتصوف وأهل التفسير»[1].

وقد استدل على إثبات الحكمة لله تعالى في خلقه وأمره؛ بأن هذا مما يقتضيه العقل السليم، والفطرة السليمة، كما في أول كلامه السابق.

واستدل أيضاً بآيات من القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ﴾[3].

والمراد: أن في الآيتين استخدام ما يدل على التعليل والحكمة، وهو قوله ﴿مِنْ أَجْلِ﴾ وقوله ﴿كَيْ﴾.

ومما استدل به أيضاً قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾[4] وهذا فيه بيان الحكمة من الإرسال، وهي الغاية المقصودة منه، وهو حصول الرحمة للخلق.

واستدل أيضاً بقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَن يُتْرَكَ سُدًى﴾[5] وقوله: ﴿أفحسبتم أنما خلقناكم عبثاً وأنكم إلينا لا ترجعون﴾[6] و «**بقوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَّن نَّجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاء مَّحْيَاهُم وَمَمَاتُهُمْ سَاء مَا يَحْكُمُونَ﴾[7] فدل على أن هذا قبيح يتره الله عنه**»[8].

أي أن تركهم سدى وخلقهم عبثاً وتسوية المحسن بالمسيء، مما استقر في العقل قبحه وتتريه الله تعالى عنه، وأنه خلاف الحكمة والرشد.

وقوله في العبارة السابقة في إثبات الحكمة لله تعالى «**وإن تقاصرت عنها عقول البشر**» فيه الإشارة إلى أن خفاء الحكمة لا يعني عدمها، فإن عقول البشر قاصرة عن

---

(١) العقائد السلفية: (١/١٠١)، وانظر: الجمعة ومكانتها في الدين ص: ٣٥٦-٣٥٧.

(٢) المائدة: من الآية٣٢.

(٣) الحشر: من الآية٧.

(٤) الأنبياء:١٠٧.

(٥) القيامة:٣٦.

(٦) المؤمنون:١١٥.

(٧) الجاثية:٢١.

(٨) العقائد السلفية: (١/١٠١-١٠٢)، وانظر: اختصار شرح السفاريني ص: ١٢.

إدراك الحكمة في كل شيء، وهذا فيه الرد على بعض الفرق الذين يثبتون الحكمة ولكن يجعلونها تابعة لما تدركه عقولهم، فصاروا يقيسون الله على خلقه بعقولهم، فما رأوه حسناً واستحسنته عقولهم أوجبوه على الله تعالى، وما رأوه قبيحاً جعلوه ممتنعاً عن الله تعالى، وهو قول المعتزلة[(١)].

وقد ذهب قوم إلى نفي الحكمة والعلة في أفعال الله تعالى، يقول رحمه الله: «**وقال طوائف من أتباع المذاهب ونفاة القياس والأشعرية: إن الخلق واقع لمحض المشيئة وصرف الإرادة، لا لعلة ولا لحكمة**»[(٢)].

ولا شك أن ما تقدم من الآيات والاستدلالات رد عليهم[(٣)].

وقد ذكر الشيخ لهم شبهة، وهي أن العلة -أي التي يكون لأجلها الخلق- إن كانت قديمة وجب قدم المعلول، وهو محال، أي لأن كل ما سوى الله مخلوق.

وإن كانت -أي العلة- حادثة فتفتقر إلى علة أخرى، أي لأنه لا يكون الإحداث إلا لعلة، فيلزم التسلسل.

قال رحمه الله تعالى والجواب «**لا يلزم من قدم العلة قدم معلولها، كالإرادة فإنها قديمة ومتعلقها حادث**»[(٤)].

ونفي التلازم بين قدم العلة وقدم معلولها يقطع هذه المشاغبة من أصلها، والتمثيل بالإرادة دال على ذلك، سواء على قول الأشاعرة بأنها قديمة ومتعلقها حادث، أو على معتقد أهل السنة بأن نوع الإرادة قديم، وأنه تحدث أعيانها عند المرادات، وكذلك الحكمة.

والمقصود أنه يسلك في إثبات الحكمة ما يسلك في إثبات الفعل والإرادة، يقول ابن القيم رحمه الله تعالى في الوجه الثاني في الرد على هذه الشبهة: «أن من قال إنه خالق

---

(١) انظر: المعتزلة وأصولهم الخمسة ص: ١٥٣، ١٥٩، وانظر: مفتاح دار السعادة: (٤١٢/٢) وما بعدها، (٤٢٢/٢) وما بعدها، لوامع الأنوار: (٢٨٤/١، ٢٨٧، ٣٢٩).

(٢) العقائد السلفية: (١٠١/١).

(٣) وانظر: شفاء العليل ص: ٣١٩-٣٤٦ وما بعدها.

(٤) العقائد السلفية: (١٠٢/١).

مكون في الأزل لما لم يكن بَعْدُ، قال: قولي هذا كقول من قال هو مريد في الأزل لما لم يكن بَعْدُ.

فقولي بقدم كونه فاعلاً كقول هؤلاء بقدم كونه مريداً، وعلى هذا فيمكنني أن أقول بقدم الحكمة التي يخلق لأجلها، ولا يلزم من قدم الحكمة قدم الفاعل، كما لا يلزم من قدم الإرادة قدم المراد ...... فقولي في قدم الحكمة مع حدوث الفعل التي فعل لأجلها؛ كقولكم في قدم الإرادة والتكوين سواء، وما لزمني لزمكم مثله، وجوابكم هو جوابي بعينه».

والمقصود هو أن إثبات الفعل والإرادة كإثبات الحكمة سواء، ولذلك قال رحمه الله تعالى: «ولا يمتنع ذلك على أصول طائفة من الطوائف، فإن من[1] قال من الفلاسفة إن فعله قديم للمفعول المعين[2]؛ يقول إن الحكمة قديمة، ومن قال بحدوث أعيان الفعل ودوام نوعه؛ يقول ذلك في الحكمة سواء، ومن قال بحدوث نوع الفعل وقيامه بالرب؛ قال ذلك في الحكمة أيضاً، كما يقوله كثير من النظار، فلا يمتنع على أصل طائفة من الطوائف إثبات الحكمة في فعله سبحانه»[3].

وقد ذكر رحمه الله عشرة أوجه للرد على هذه الشبهة، فرحمه الله وجزاه عن الإسلام خير الجزاء.

وهذا الجواب الذي ذكره الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله تبع فيه السفاريني في لوامع الأنوار وتأثر به، سواء في الأبيات أو في شرحها، وهذا واضح لمن تأمل ذلك، واهتمام الشيخ بكتاب اللوامع واعتناؤه به واضح؛ وهو دليل على أهمية هذا الكتاب -أي لوامع الأنوار- وعلى كل فإن هذا الجواب جواب مقتضب جداً، ويوهم معنى فاسداً، وهو موافقة الأشاعرة في قولهم في صفة الإرادة، وهو ما لا يقوله ولا يقرره الشيخ ابن حجر رحمه الله[4]، والجواب الواضح هو كما قرره العلامة ابن القيم في شفاء العليل، وقد

---

(١) في الأصل «ومن».

(٢) في الأصل «المعنى».

(٣) شفاء العليل ص: ٣٥٣، وانظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام: (١٥٢/٨-١٥٧).

(٤) انظر الكلام في صفة الإرادة ص: ٣٢٣، ٤٠٧.

سبق نقله، والظاهر أن السفاريني أخذ هذا المعنى وعبر عنه بتلك العبارة التي اختزلها مما أوهم ذلك، وتبعه على ذلك الشيخ أحمد بن حجر رحم الله الجميع.

والمقصود هنا إثبات الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى وأمره كما دلت عليه النصوص، وهو مذهب السلف وأكثر الناس من المسلمين وغيرهم، كما سبق بيانه وتقريره، وإثبات ذلك -كما يقول ابن القيم رحمه الله- مبني على خمسة أصول[1]:

١. إثبات علم الله تعالى وعمومه، وإحاطته بكل معلوم.

٢. إثبات حياته تعالى، وأنه حي حقيقة، وحياته أكمل حياة وأتمها، وهذا يستلزم صفات الكمال ونفي ضدها، ومن لوازم ذلك الفعل الاختياري.

٣. إثبات الفعل الحقيقي وهو الاختياري الإرادي لله تعالى، وقد اشتمل على هذه الثلاثة قول الشيخ في النظم:

«وربنا يخلق باختيار من غير حاجة ولا اضطرار»

٤. أنه سبحانه ربط الأسباب بمسبباتها شرعاً وقدراً، وجعل الأسباب محل حكمته في أمره الديني والشرعي، وأمره الكوني القدري.

٥. أنه تعالى حكيم، لا يفعل شيئاً عبثاً ولا لغير معنى ومصلحة وحكمة، وهذا المعنى موجود في قول الشيخ في نظمه:

«لكن ربنا تعالى وعلا لم يخلقن سدى ومهلاً وبلا
أمر وحكمة وفي النص أتى دليل ما قلنا لذاك يا فتى

فمن حقق هذه الأصول؛ تحقق له هذا المقام، فأثبت لله تعالى أنه خالق كل شيء وأثبت له الحكمة في خلقه وأمره وشرعه، وأثبت فعل العبد وما يترتب عليه، وما يُسبِّبُه للعبد من المدح والذم، والثواب والعقاب، والله الموفق.

ومن المباحث التي لها تعلق بموضوع «الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى» البحث في جواز تعذيب المطيع وإثابة العاصي، والبحث في المراد بالظلم الذي نفاه الله عن نفسه.

وذلك أن من قال بنفي الحكمة في أفعال الله تعالى من الأشعرية، وغيرهم من الظاهرية، وبعض المنتسبين للمذاهب الفقهية، قالوا: إن الله يفعل لمحض المشيئة وصرف

---

(١) انظر: شفاء العليل ص: ٣١٣-٣١٩.

الإرادة، وأنه لا علة ولا حكمة في أفعاله تعالى، فقالوا: يجوز أن يفعل الله تعالى كل مقدور له؛ ولو كان تعذيب المطيع وتنعيم العاصي.

ولذلك قالوا: إن الظلم الذي نفاه الله عن نفسه هو الممتنع لذاته، كالجمع بين النقيضين، وجعل الجسم الواحد في مكانين، وكل شيء مقدور لله تعالى فليس فعله ظلم[1].

وقد نبه الشيخ رحمه الله تعالى على هذه المسألة في بعض تقريراته، فقال:

«... لكن وقع النزاع بين المتكلمين، هل يجوز أن يعذب الطائع ويثاب العاصي أم لا؟

جوزت ذلك الأشاعرة تجويزاً عقلياً، مع قولهم إن الله أخبر أنه لا يفعل ذلك، وقال به السفاريني الحنبلي[2].

ومحققو السلف لا يجوزون هذا على الإله، قال شيخ الإسلام ابن تيمية ما ملخصه ومعناه إن الآيات القرآنية والأحاديث النبوية تنفي الظلم عن الإله، وتثبت العدل في الجزاء، وانه لا يبخس عاملاً، كقوله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾[3].

فقد بين أن عقاب المجرمين عدل لأجل ذنوبهم، لا لأنا ظلمناهم فعاقبناهم بغير ذنب، وقال في آية أخرى: ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ﴾[4] يبين أن هذا العقاب لم يكن ظلماً؛ بل لاستحقاقهم، وإن الله لا يريد الظلم.

وما احتج به المتكلمون بما ورد في السنن: ((لو عذب الله أهل سماواته وأرضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم، ولو رحمهم لكانت رحمته خيراً لهم من أعمالهم))[5].

---

(١) انظر: مفتاح دار السعادة: (٢/٥٤٢-٥٥٢)، لوامع الأنوار: (١/٢٨٧-٢٩١).

(٢) انظر: لوامع الأنوار: (١/٣٢٧-٣٢٨)، وقد نبه السفاريني رحمه الله على أن شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وغيرهم لم يرتضوا بهذا.

(٣) الزخرف: ٧٦.

(٤) غافر: من الآية٣١.

(٥) رواه أبو داوود في كتاب السنة، باب في القدر: (٥/٧٥)، وابن ماجة في المقدمة، باب في

فالجواب: إن العذاب لو وقع لكان لاستحقاقهم ذلك، لا لكونه بغير ذنب.

وقد وردت أحاديث تفيد ما أفادته الآيات، كما روى البخاري ومسلم عن عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، وأن عيسى عبد الله ورسوله، وكلمته وروح منه، والجنة حق والنار حق، أدخله الله الجنة على ما كان من العمل))[1] أي على أي عمل كان سيئاً أو حسناً ...... ((ومن لقيني بقراب الأرض خطيئة لا يشرك بي شيئاً لقيته بقرابها مغفرة)) رواه مسلم[2]»[3].

إذا فالله سبحانه وتعالى لا يعذب أحدا إلا بذنب، ورحمته سبقت غضبه، ولا يبخس عاملا عمله، ولا مطيعا أجره، وكل أفعاله تعالى على غاية الحكمة والرحمة.

والله تعالى أعلى وأعلم وأحكم.

القدر: (٢٩/١)، وقال الشيخ الألباني في تحقيق السنة لابن أبي عاصم: إسناده صحيح (١٠٩/١).

(١) رواه البخاري في كتاب الأنبياء، باب قوله ﴿يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم...﴾ الآية: (١٠٦٩/٢)، ورواه مسلم في كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً: (٥٧/١-٥٨).

(٢) تقدم تخريجه ص: ٢٤٧.

(٣) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٤/٨-٦)، وانظر: مفتاح دار السعادة: (٤٢/٢)، (٥٥٢/٥).

المبحث الثاني: جهوده في تقرير مسألة الكسب وخلق أفعال العباد.

إن من أعظم المسائل التي حصل فيها النزاع والخلاف في باب القدر؛ هي مسألة أفعال العباد، هل هي مخلوقة لله تعالى؟ وهل هي واقعة بإرادة العبد وقدرته؟

يقول الشيخ رحمه الله تعالى في هذه المسألة: «**وقد وقع فيها النزاع بين طوائف من المسلمين، وهي من الغوامض التي ضل في بيدائها الأكثرون**»(١).

وقد افترق الناس هنا إلى ثلاثة طوائف، طرفين ووسط، يقول الشيخ رحمه الله تعالى:

«**القدرية تقول: إن العبد خالق فعل نفسه، وإن الله ما أحدث الشر ولا الخير، بل أمر بالطاعة، ونهى عن المعصية، وزعموا أن إثبات مشيئته العامة، وخلقه لكل شيء؛ يلزم منه القدح في عدل الرب، فعظموا الأمر والنهي، وضلوا في القدر.**

وقابلتهم الجبرية، فقالوا: إن العبد كالحجارة، وأنه لا فعل للعبد أصلاً، ولا قدرة له عليه، ولا قصد ولا اختيار، وأقروا بالمشيئة العامة، وأن الله خالق كل شيء وربه ومليكه، فأحسنوا في إثبات القدر، وأساءوا في الأمر والنهي والوعد والوعيد، وأفرطوا حتى غلا بهم الأمر في الإلحاد؛ فصاروا من جنس المشركين القائلين: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَاء اللّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا وَلاَ حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ﴾(٢).

وقد توسطت أهل السنة، فأقرت بالقدر، وقالوا: إن جميع أنواع الطاعات والمعاصي، والكفر والفساد، واقع بقضاء الله وقدره لا خالق سواه، والعبد غير مجبور على أفعاله، بل هو قادر عليها ومريدها، هذا متفق عليه بين سلفهم وخلفهم»(٣).

وقد كره بعض السلف إطلاق لفظ الجبر، سواء نفياً أو إثباتاً، قال الإمام أبو بكر

---

(١) العقائد السلفية: (٤٥١/١).

(٢) الأنعام: من الآية١٤٨.

(٣) العقائد السلفية: (٤٥٢/١)، وانظر: الأجوبة الصومالية: (٣٠/٢-٣٥)، شرح الدرر السنية ص: ١٣٨-١٤١، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٥٨/٩-٥٩).

الخلال: أخبرنا أبو بكر المروذي، قال: قلت لأبي عبد الله: رجل يقول إن الله جبر العباد، فقال: هكذا لا نقول، وأنكر هذا وقال: يضل الله من يشاء ويهدي من يشاء[1].

وأخرج عن عبد الرحمن بن مهدي قال: أنكر سفيان الثوري (جبر) وقال: الله عز وجل جبل العباد[2].

وأخرج عن بقية بن الوليد قال: سألت الزبيدي[3] والأوزاعي[4] عن الجبر، فقال الزبيدي: أمر الله أعظم، وقدرته أعظم من أن يجبر أو يعضل، ولكن يقضي ويقدر، ويخلق ويجبل عبده على ما أحبه.

وقال الأوزاعي: ما أعرف للجبر أصلاً من القرآن ولا السنة، فأهاب أن أقول ذلك، ولكن القضاء والقدر، والخلق والجبل، فهذا يعرف في القرآن والحديث[5].

وقد بين شيخ الإسلام رحمه الله أن الزبيدي رحمه الله أراد بالجبر المعنى المعروف في اللغة، وهو إلزام الإنسان بغير رضاه، ثم قال: «وجواب الأوزاعي أقوم من جواب الزبيدي، لأن الزبيدي نفى الجبر، والأوزاعي منع إطلاقه، إذ هذا اللفظ قد يحتمل معنى صحيحاً، فنفيه يقتضي نفي الحق والباطل»[6].

والمقصود هو إثبات فعل العبد وقدرته واختياره، وذلك داخل تحت قدرة الله

(١) السنة للخلال: (١/٥٥٥).

(٢) السنة للخلال: (١/٥٥٠).

(٣) السنة للخلال: (١/٥٥٣).

(٤) هو أبو الهذيل محمد بن الوليد بن عامر الزبيدي الحمصي، الإمام الحافظ الحجة القاضي، كان من ألباء العلماء والثقات، وكان أعلم أهل الشام بالفتوى والحديث، توفي عام مائة وثمان وأربعين، وكان من أصحاب الزهري ونظراء الأوزاعي.
انظر: سير أعلام النبلاء: (٦/٢٨١).

(٥) هو أبو عمر عبد الرحمن بن عمرو بن يحمد، شيخ الإسلام، وعالم أهل الشام، كان يسكن الأوزاع، ثم تحول إلى بيروت مرابطاً بها إلى أن مات، قال ابن حجر الفقيه ثقة جليل، مات سنة سبع وخمسين ومائة.
انظر: سير أعلام النبلاء: (٧/١٠٧).

(٦) انظر: درء تعارض العقل والنقل: (١/٦٦-٦٩).

ومشيئته وقدره وقضائه.

وقد نبه الشيخ رحمه الله إلى أن من أعظم أسباب هذا الانحراف عن مذهب أهل السنة وهذا التفرق والاختلاف، سواء في هذا الباب أو غيره؛ هو تقديم العقل على النقل، ثم سوء الفهم لبعض النصوص الشرعية، والأخذ ببعض النصوص دون بعض، ومما يزيد الأمر التباساً على الناس؛ أن هذه الفرق المنحرفة تحرف معاني هذه النصوص لما يوافق عقولها وأصولها.

وقد ذكر الشيخ رحمه الله تعالى ذلك، وضرب له مثالاً بمسألة أفعال العباد، التي هي موضوع هذا المبحث، فقال رحمه الله:

«**اتفقت المعتزلة والجهمية في تحكيم عقولهم في نفي الكلام ونفي الصفات عن الله، وبعد هذا الاتفاق اختلفوا في أفعال العباد.**

فقالت الجهمية: إن العبد مجبور، لا فعل له البتة، بل يخلق الله جميع أفعاله، فاستنتجوا بعقولهم: بما أن الله هو الخالق الحقيقي، وبعض الآيات تسند الفعل[1] **إليه، فحكموا بأنه مجبور** [أي العبد].

وقالت المعتزلة: إنه مختار، يفعل ما يشاء بغير إرادة الله، لأنه يقبح في العقل أن يعذب العبد على الفعل المنهي عنه، وهو خالقه وخالق فعله.

فلو رجعوا إلى الكتاب والسنة، وحكموا الوحيين، واستضاءوا بنور الكتاب والسنة أولاً، وبالعقل الصحيح ثانياً، لعرفوا أنهم مخطئون جميعاً، وعرفوا أن الحق ما عليه أهل السنة والجماعة -من أن الله خالق كل شيء، من الأعيان، والأوصاف، والأفعال، وغيرها- وأن مشيئته تعالى عامة شاملة لجميع الكائنات، فلا يقع منها شيء إلا بتلك المشيئة.

وأن خلقه سبحانه للأشياء بمشيئته، إنما يكون وفقاً لما علمه منها بعلمه الأزلي، ولما كتبه وقدره في اللوح المحفوظ، وأن للعباد قدرة وإرادة تقع بهما أفعالهم، وأنهم الفاعلون حقيقة لهذه الأفعال بمحض اختيارهم، وأنهم لهذا يستحقون عليها الجزاء، إما

---

(١) في الأصل: «العقل»، وفي «بحث كلام الله» نقل الشيخ هذه الفقرة، وقد أثبتت هنالك على الوجه الصحيح كما في ص: ٣.

بالمدح والمثوبة، وإما بالذم والعقوبة.

وأن نسبة هذه الأفعال إلى العباد فعلاً لا ينافي نسبتها إلى الله إيجاداً وخلقاً، لأنه هو الخالق لجميع الأسباب التي وقعت بها»(١).

وهذا تلخيص جيد للخلاف في مسألة القدر وأفعال العباد، وإن كان الشيخ رحمه الله قد ساقه مثالاً لما يورثه ترك الاستنارة بنور الوحي وتحكيم العقول، من الضلال والتفرق والاختلاف.

وقد تقدم شرح مذهب أهل السنة في الإيمان بالقدر، والاستدلال له، وأنه يتضمن الإيمان بأربع مراتب، وهي العلم، والكتابة، والمشيئة، والخلق، وتقدم أيضاً الرد على بعض شبه المخالفين من القدرية والجبرية.

فإذا تقرر ذلك، فقد يسأل سائل عن الكسب، الذي قالت به الأشاعرة، ما حقيقته؟ وإلى أي هذه الأقوال الثلاثة يصير؟

والجواب إنما يكون بمعرفة مرادهم بالكسب، فإذا تبين ذلك، تبين مدى موافقتهم لأحد هذه الأقوال الثلاثة السابقة.

وقد توسع الشيخ رحمه الله تعالى في بيان مذهب الأشاعرة في الكسب، وذلك في رسالته «مختصر الأجوبة الصومالية عن العقائد الأشعرية».

وإذا علم أن هذه الرسالة كانت جواباً لسؤال عما تمتاز به الأشاعرة، وتنفرد به عن غيرها، تبين أن قولهم بالكسب هو أحد هذه المسائل التي انفردوا بها، وتميزوا بها عن سائر الفرق الموافقة والمخالفة.

يقول رحمه الله في هذه الرسالة:

«المسألة السادسة: الكسب عند الأشعرية، قال في الجوهرة:

وعندنا للعبد كسب كُلفا ... به ولكن لم يؤثر فاعرفا

فليس مجبوراً ولا اختيارا ... وليس كلا يفعل اختيارا

الكسب عند الأشعرية له تعاريف، منها: "ما يقع به المقدور من غير صحة

---

(١) نقض كلام المفترين ص: ١٣١، وانظر: العقائد السلفية: (٤٥٢/١-٤٥٣)، الأجوبة الصومالية: (٢٨/٢).

انفراد القادر به"، ولخصها بعض المتأخرين بأنها الاقتران العادي بين القدرة الحادثة والفعل، وأن الله أجرى عادته بخلق الفعل عند قدرة العبد وإرادته، لا بهما ....»[1].

ثم ذكر كلاماً للباجوري، يحاول فيه تفسير كلام صاحب الجوهرة والجمع بين إثبات قدرة العبد وأنها غير مؤثرة في مفعولها، ثم نقل عن الباجوري قوله: «**وبالجملة، فليس للعبد تأثير ما، فهو مجبور باطناً، مختار ظاهراً.**

فإن قيل: إذا كان مجبوراً باطناً، فلا معنى للاختيار الظاهري، لأن الله قد علم وقوع الفعل ولابد، وخلق في العبد القدرة عليه.

أجيب بأنه تعالى لا يُسأل عما يفعل، ولذلك قال سيدي إبراهيم الدسوقي[2]: **"من نظر للخلق بعين الحقيقة عذرهم، ومن نظر لهم بعين الشريعة مقتهم، فالعبد مجبور في صورة مختار" وقال الباجوري: والصوفية يشيرون للجبر كثيراً، وحاشاهم من الجبر الظاهري، وإنما مرادهم الجبر الباطني.ا.هـ. ....».**

ومن فهم مذهب السلف في باب القدر؛ لم يشك في بطلان هذا الكلام الذي ينقض أوله آخره، وآخره أوله، وإلى القارئ الكريم تعقيب العلامة أحمد بن حجر رحمه الله تعالى على ذلك، قال عفا الله عنه: «**فانظر أيها القارئ قول الباجوري: "مجبور باطناً، مختار ظاهراً"، وانظر نقله عن الدسوقي؛ لتفهم أنه لا فرق بين الأشعرية والجبرية في كسب العبد، وإنما زادوا عليه لفظة الكسب، وتعرف في مقالة الدسوقي الإشارة إلى**

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٩/٥٧).

(٢) ذكر ابن العماد في شذرات الذهب (٥/٣٥٠)، نقلا عن طبقات عبد الرؤوف المناوي: "هو إبراهيم الدسوقي الهاشمي الشافعي" ثم ذكر فيه من الغلو الفاضح، المخزي، ما أستغرب كيف يقوله أو يقبله عاقل، ومما ذكره عنه، " أنه كان يعرف لغات الوحش والطير، وأنه صام في المهد، وأنه رأى في اللوح المحفوظ وهو ابن سبع سنين، ...... وأن الدنيا جعلت في يده كالخاتم، وقال توليت القطبانية فرأيت المشرقين والمغربين، وما تحت النجوم، وصافحت جبريل... " إلى آخر هذا الهذيان الذي لا يسعنا أن نقول فيه إلا سبحانك ربنا هذا كذب مشين وإفك مبين،نسألك اللهم العفو والسلامة.

وحدة الوجود، ولهذا قال رئيس القوم:[1]

العبـــد رب، والـــرب عبـــد وليت شعري من المكلـــف»[2]

وقال رحمه الله تعالى معلقاً على ما ذكره الباجوري من أن للعبد كسباً في أفعالـــه الاختيارية، وأنه ليس مجبوراً، وليس لا اختيار له، وأن له قدرة لا تؤثر في مقدورها:

«**ومحصله أن الاختيار هو التمكن من الفعل والترك، ولكنهم قالوا هذا اختيار ظاهري فقط، فمن أثبت الكسب أثبت الاختيار الظاهري، ومن نفاه؛ وهم الجبريـــة، نفى الاختيار الظاهري، فإثباهم الاختيار الظاهري فقط؛ رجوع في الحقيقة إلى مذهب الجبرية، لأن العبرة بالحقائق لا بالألفاظ.**

فما دامت الأشاعرة تقول أن العبد مجبور باطناً، مختار ظاهراً؛ فلم يبـــق بينـــها وبين الجبرية فرق إلا بهذا اللفظ، وهو الكسب العادي المقترن، ولعل الأشاعرة كانت أحذق في التعبير من الجبرية»[3].

أي أن هذا الاختيار الظاهري -وهو مجرد الاقتران العادي [أي الذي ليس له أثر] بين الإرادة والفعل- ليس وراءه شيء، وإنما هو مجرد تخلص من معرة الجبر بتشقيق الكلام وتزويق العبارة.

ولمزيد البيان، ننقل مزيداً من تقرير الشيخ وتحريره لهذه المسألة الدقيقة، يقول رحمه الله: «**وقد فهمتَ أن الناظم**[4] **زعم أن مذهب أهل السنة أن للعبد كـــسباً لأفعالـــه الاختيارية، وأنه مكلف بناءاً على كسبه، وأن ذلك الكسب لم يكن مؤثراً في الفعـــل، فليس العبد مجبوراً على عمله مسلوب الاختيار، ولا يخلق شيئاً من عمله الاختيـــاري،**

---

(١) هو ابن عربي الطائي النكرة.

(٢) مختصر الأجوبة الصومالية ضمن مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمـــه الله: (٩/٥٧).

(٣) مختصر الأجوبة الصومالية ضمن مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمـــه الله: (٩/٥٧).

(٤) أي صاحب جوهرة التوحيد.

هذا ما عناه المصنف»[1] أي صاحب الجوهرة.

فجعل الشيخ هنا نسبة القول بالكسب الذي يعنيه الأشاعرة إلى أهل السنة؛ إنما هو في زعم الزاعم.

ثم نقل عن الشرح الجديد، وهذا ليفيد المطلع أنا لم نتحامل على الأشاعرة، بل حتى بعض شراحهم ينتقدون هذا الكسب، وذلك لأن ما جاؤوا به أمراً عجيباً لا يقبله عاقل، قال رحمه الله: «**قال في الشرح الجديد: "ويلاحظ عليه من وجهين.**

الأول: أن تفسير الكسب بالاقتران أو المقارنة مخالف للّغة ولاستعمال القرآن الكريم، فإن الكسب في اللغة هو الجمع، قال الجوهري: وهو طلب الرزق، وقال: كسبت شيئاً واكتسبته بمعنى واحد، وقد وقع الكسب في القرآن على ثلاثة أوجه:

أحدها: عقد القلب وعزمه، كقوله تعالى: ﴿لاَ يُؤَاخِذُكُمُ اللّهُ بِاللَّغْوِ فِيَ أَيْمَانِكُمْ وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾[2] أي بما عزمتم عليه وعقدتموه.

الثاني: كسب المال في التجارة والزراعة، كقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ الأَرْضِ﴾[3].

الثالث: السعي والعمل، كقوله تعالى: ﴿لاَ يُكَلِّفُ اللّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾[4].

فالكسب في اللغة واستعمال القرآن يرجع إلى ما يكسبه الرجل من عمل القلب أو عمل الجوارح، وهو المعبر عنه بالإجتراح والعمل، كقوله: ﴿أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم ساء ما يحكمون﴾.

الثاني: من وجهي الملاحظة أن بناء التكليف على هذه المقارنة غير مقبول،

---

(١) مختصر الأجوبة الصومالية ضمن مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٩/٥٨).

(٢) البقرة: من الآية٢٢٥.

(٣) البقرة: من الآية٢٦٧.

(٤) البقرة: من الآية٢٨٦.

وينتهي بتكليف العاجز، فإن فعل العبد كما يقارنُ القدرة الحادثة من الكاسب؛ كذلك يقارن علمه وسمعه وبصره، وغير ذلك من بقية الصفات، فأي مزيـــة للقـــدرة إذاً في تعلقها بالفعل.

ولذا قال جمهور العقلاء: إن كسب الأشعري وأحوال أبي هاشم وطفرة النظام من محالات الكلام ..... ولذا قالوا: إن حقيقة مذهب الأشعري هو مذهب الجبر بعينه، ولا فرق إلا في العبارة واللفظ" ....»[1].

ثم قرر رحمه الله مذهب أهل السنة في أفعال العباد وأفاض في ذلك، وقد تقدم في أول المبحث.

فإن قيل: إن الشيخ رحمه الله تعالى لما ذكر في العقائد السلفية توسط أهل السنة في القدر بين الجبرية والقدرية، قال بعد ذكر ما اتفقوا عليه من أن أفعال العباد واقعة بقـــضاء الله وقدره، وأن العبد غير مجبور على أفعاله، بل هو قادر عليها ومريدها، قال: «**هذا متفق عليه بين سلفهم وخلفهم، ولكن اختلفوا في الكسب بعـــدما اتفقـــوا علـــى إثبـــات القدر**»[2]، فجعل القول بالكسب من جملة أقوالهم المختلف فيها، فكيف يقال إن قولهم لا يتفق مع أهل السنة، أو أنه كقول الجبرية.

فالجواب من وجوه:

الأول: أنه لو تنبه القارئ لكلام الشيخ رحمه الله تعالى لما أشكل عليه، فإنه قال في ذكر قول أهل السنة: «**وقالوا إن جميع أنواع الطاعات والمعاصي والكفر والفساد؛ واقع بقضاء الله وقدره، لا خالق سواه، والعبد غير مجبور على أفعاله، بل هو قـــادر عليهـــا ومريدها**»[3].

والأشاعرة غير متفقين مع هذا القول، بل يقولون: هو غير قادر عليها، ولا فاعل

---

(١) مختصر الأجوبة الصومالية ضمن مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمـــه الله: (٩/٥٨).

(٢) العقائد السلفية: (١/٤٥٣).

(٣) العقائد السلفية: (١/٤٥٣).

لها حقيقة، كما تقدم بيانه.

الثاني: أنه قال في أسفل الصفحة نفسها، في وصف قول الأشاعرة بعد أن ذكر تعاريفهم للكسب، وهل هو مؤثر أم لا: «**وهذا القول في الحقيقة، والمعنى، كقول الجبرية، والأمور بحقائقها، لا بالألفاظ المرونقة، إذ إنكاره** [أي الأشعري] **تأثير القدرة كأنه يقول: إن ليس لقدرة العبد إلا مجرد الاقتران، والاقتران كما هو واضح لا اختصاص له بالقدرة، فإن فعل العبد يقارن حياته وعلمه وإرادته وغير ذلك من صفاته، فإذا لم يكن للقدرة تأثير إلا مجرد الاقتران؛ فلا فرق بين القدرة وغيرها**»(١).

وهذا واضح الدلالة على أن قولهم كقول الجبرية

الثالث: أن الذي يبدوا أن الشيخ رحمه الله تعالى في أول الأمر جارى السفاريني رحمه الله في سوق المسألة، كما هو واضح التشابه بين الشرحين والنظمين: «الدرر السنية» و«الدرر المضية» ثم إنه بعد ذلك بين صواب الأمر وحقيقته، وهذه طريقة معروفة عند أهل العلم أنهم قد يوردون المسألة أولاً كما اشتهرت، أو كما هي في الكتب المشهورة، ثم يحررون القول فيها، ليتنبه الطالب والقارئ إلى صواب المسألة.

وحاصل اختلافهم في الكسب، وهل له تأثير أم لا، كما يقرر الشيخ رحمه الله، أن «**الإمام الأشعري، ومن وافقه من أصحاب مالك والشافعي وأحمد، من الذين لا يثبتون قوى ولا طبائع، يقولون: إن الله فعل عندها لا بها، وقالوا: إن قدرة العبد لا تأثير لها في الفعل** ......

وسلف الأمة وأئمتها يقولون: إن العبد فاعل لفعله حقيقة، وأن له قدرة حقيقة، واستطاعة حقيقة، ولا ينكرون تأثير الأسباب الطبيعية، بل يقرون بما دل عليه الشرع والعقل من أن الله يخلق السحاب بالرياح، وينزل الماء بالسحاب، وينبت النبات بالماء، ولا يقولون: القوى والطبائع الموجودة في المخلوقات لا تأثير لها، بل يقرون بأن لها أثراً لفظاً ومعنى، لكن يقولون هذا التأثير هو تأثير الأسباب في مسبَّباتها، والله خالق السبب والمُسَبَّب، فلابد للسبب من سبب آخر يشاركه، ولابد له من معارض يمنعه، فلا يتم

---

(١) العقائد السلفية: (٤٥٣/١).

أثره إلا مع خلق الله له، بأن يخلق الله السبب الآخر ويزيل الموانع .....»[1].

ولعله بهذا العرض يتضح الفرق الكبير بين قول أهل السنة في أفعال العباد وقول من خالفهم من القدرية كالمعتزلة، أومن الجبرية كالجهمية وكالأشعرية في حقيقة مذهبــــهم، والله تعالى أعلم، والحمد لله رب العالمين.

(١) العقائد السلفية: (١/٤٥٣-٤٥٤).

المبحث الثالث: جهوده في بيان مسألة الرزق والأجل.

أولاً مسألة الرزق:

محل الخلاف في هذه المسألة في الحرام، هل هو رزق أم لا، وهي مبنية على القول في خلق أفعال العباد ودخولها تحت مشيئة الله تعالى،وهذا بيانها بإذن الله تعالى.

يقول الشيخ رحمه الله:

«والرزق ما به انتفاع قد حصل　　　فخذ بقولنا ودع أهل الخطل

وعندنا الحلال والحرام والمحظور　　　رزقٌ وقول غيرنا محذور

فالرزق ما يسوقه الكريم　　　لعبده اللطيف يا عليم

ش: الرزق بمعنى الشيء المرزوق عند أهل السنة، وهو ما ساقه الله إلى الحيوان فانتفع به بالفعل.

وبين في النظم أن الرزق ما انتفع به العبد بالفعل، سواء كان من حلال أو حرام.

وقالت المعتزلة: الحرام ليس برزق، وفسروه تارة بمملوك يأكله المالك، وتارة بما لا يُمنعُ عن الانتفاع به، وذلك لا يكون إلا حلالاً .....»[1].

وقول المعتزلة: الحرام ليس برزق؛ لأنهم لم يفرقوا بين الإرادة الكونية والإرادة الشرعية، وجعلوا الإرادة من الله تعالى تقتضي المحبة والرضا، فأخرجوا بذلك كل ما لا يحبه الله ويرضاه عن أن يكون مراداً له سبحانه[2].

وينضم إلى ذلك قولهم بأن أفعال العباد مخلوقة لهم، لا تدخل تحت إرادة الله وقدرته وخلقه ومشيئته.

وينضم إلى ذلك التحسين والتقبيح العقلي، والإيجاب على الله تعالى، والتحريم

---

(١) العقائد السلفية: (٤٧٦)، وانظر: اختصار السفارينية ص: ١١، واللآلئ السنية ص: ١٤.

(٢) انظر: المسائل الاعتزالية في تفسير الكشاف عرض ونقد: (١/١٦٨-١٧٠)، (٢/٨٢٢-٨٢٣).

عليه، بما يقتضيه العقل من التحسين والتقبيح[(١)].

والصحيح أن الرزق كله حلاله وحرامه مقدر من الله تعالى كسائر أفعال العباد، الطاعة والمعصية مقدرة من الله تعالى، ومما سبق في علمه وكتابه وداخل تحت قدرته ومشيئته، وهو لا يحب المعاصي ولا يرضى بها، فلا يريدها شرعاً وإن أراد كونها وخلقها لحكمة يعلمها.

وكما أنه تعالى كتب ما يعمل العبد من خير وشر، وهو يثيبه على الخير ويعاقبه على الشر، فكذلك كتب ما يرزقه من حلال وحرام، مع أنه يعاقبه على الرزق الحرام، وهذا مبني على أن كل ما في الوجود واقع بمشيئته وقدرته، كما تقع سائر الأعمال[(٢)].

إذن فالمسألة مبنية على القول في أفعال العباد ودخولها تحت إرادة الله تعالى وقدرته وعموم خلقه ومشيئته.

ومما يوضح المقام أيضاً، التفصيل الذي نقله الشيخ رحمه الله تعالى عن شيخ الإسلام، قال: «**وللشيخ تقي الدين تفصيل نفيس، قال: "والرزق يراد به شيئان:**

أحدهما: بيان ما ينتفع به العبد، وهذا هو المذكور في قوله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي الأَرْضِ إِلاَّ عَلَى اللّهِ رِزْقُهَا﴾[(٣)].

والثاني: ما يملكه العبد، وهذا هو المذكور في قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾[(٤)] **وقوله تعالى: ﴿وَأَنفِقُوا مِن مَّا رَزَقْنَاكُم﴾**[(٥)]**، والعبد قد يأكل الحلال والحرام، فهو رزق باعتبار الأول لا الثاني»**[(٦)].

---

(١) تقدم بيان أنواع الإرادة، انظر ص: ٨١٩، وتقدم أيضاً الكلام في أفعال العباد، انظر ص: ٨١٤، ٨١٦، وأيضاً الإشارة إلى مسألة التحسين والتقبيح العقليين، انظر ص: ٦٣٨.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى: (٥٤١/٨-٥٤٤)، والمسائل الاعتزالية في تفسير الكشاف: (١٦٩/١-١٧٠).

(٣) هود: من الآية٦.

(٤) البقرة: من الآية٣.

(٥) المنافقون: من الآية١٠.

(٦) العقائد السلفية: (٤٧٧/١)، وانظر: مجموع الفتاوى: (٥٤١/٨)، ولوامع الأنوار: (٣٤٣/١)، ولوائح الأنوار: (١٣٥/١).

ومن أوجه الرد على المعتزلة ما ذكره الشيخ بقوله: «**ويرد عليهم على التفسير الأول[1] أن ما تأكله الدواب ليس برزق، وعلى الثاني[2] أن من أكل الحرام طول عمره لم يرزقه الله أصلاً.**

وتصور هذا القول كاف في فساده، لأن الله تعالى يقول: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي الأَرْضِ إِلاَّ عَلَى اللّهِ رِزْقُهَا﴾ ......»[3].

ثم يقول الشيخ رحمه الله جواباً على قول من يقول: تعريفكم الرزق بما ينتفع منه المرزوق، لا يوافق قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ فالآية تقتضي أنه لا يعتبر في الرزق الانتفاع، يقول رحمه الله:

«**لأن المراد به المعنى اللغوي، فالمعنى: ومما أعطيناهم ينفقون.**

أو المراد به: ما هيئ لكونه رزقاً.

فقولنا والرزق ما به انتفاع قد حصل:

خرج به ما لم ينتفع به بالفعل، فمن ملك شيئاً وتمكن من الانتفاع به، ولم ينتفع به، فليس ذلك الشيء رزقاً له، وإنما يكون رزقاً لمن ينتفع به فعلاً»[4].

وعند التأمل نجد أنه لابد أن يحصل له نوع انتفاعٍ بما ملك تمكن من الانتفاع، أو لم يتمكن، فإن مجرد الملك يحصل به انتفاع، كمن ملك مالاً كثيراً فإنه يحصل له بذلك رضا ولذة، وربما وجاهة ومكانة، ولو لم يكن كثير من ماله بين يديه، أو انتقل إلى غيره بإرث أو هبة، فانتفع به الغير، وهذا أيضاً يحصل به نفع مع النية الحسنة.

وكمن ملك طعاماً كثيراً لا يمكنه أكله، فأهداه أو أطعمه إنساناً أو بهيمة، فإنه ينتفع بذلك في الدنيا والآخرة مع حسن النية كسائر العمل، فالذي يظهر أن كل ما ملكه العبد أو انتفع به فهو رزق له والله تعالى أعلم.

---

(١) أي قولهم «الرزق مملوك يأكله المالك».

(٢) وهو قولهم «ما لا يمنع من الانتفاع به».

(٣) العقائد السلفية: (٤٧٦/١).

(٤) العقائد السلفية: (٤٧٦/١-٤٧٧).

ثانياً مسألة الأجل:

وهي التي يعبر عنها بقولهم: المقتول هل مات بأجله أم قطع عليه القاتل أجله؟!

وهذه المسألة مبنية على تَوَهُّمِ من تَوَهَّمَ أن فعل العبد يعارض ما علم الله تعالى كونه وقَدَّر وقوعه.

وقد تقدم بيان أن ما علم الله تعالى وقوعه فإنه قد علم وقوعه بأسبابه المعلومة أيضاً، وقدر وقوعه بذلك السبب، يقول الشيخ رحمه الله:

«ومن يمت بقتله من الورى فميت[1] بعمره بلا امترا

مذهب أهل السنة أن الهالك حتف أنفه أو بالقتل؛ ميت بأجله، لأن الأجل عندنا لا يقبل الزيادة والنقصان، قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاء أَجَلُهُمْ لاَ يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلاَ يَسْتَقْدِمُونَ﴾[2] وجاء في الحديث: ((إن نفساً لن تموت حتى تستكمل أجلها .....))[3]»[4].

ثم ذكر أن ما جاء في زيادة العمر، فهو محمول على الزيادة في صحف الملائكة أو على البركة، لا بالنسبة لما في علم الله، وقد تقدم ذلك[5].

والمقصود الرد على المعتزلة، فبعضهم يقول: إن الشخص له أجلان، أجل بالقتل، وآخر بالموت، ويستدلون بقوله تعالى: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ﴾[6]، قال الشيخ:

«**فالجواب: أن معنى قوله: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ﴾ أي لا بسبب ﴿أَوْ قُتِلْتُمْ﴾ أي بالسبب، لا أن له أجلين**»، وقوله «**لا بسبب**» أي: لا بسبب ظاهر.

ثم قال: «**وجمهور المعتزلة يقولون أن القاتل قطع على المقتول أجله المحدود، فلو**

---

(١) في الأصل «وميت» وفي بعض نسخ الدرر السنية «فميت» وهو الصواب والله أعلم.

(٢) النحل: من الآية٦١.

(٣) تقدم تخريجه ص:٦٧٩.

(٤) شرح الدرر السنية ص: ١٥٧.

(٥) ص:٨٢١.

(٦) آل عمران: من الآية١٥٨.

لم يقتل لعاش إليه قطعاً»[1].

ومعنى هذا القول أنه إن لم يحصل ما علم الله من قتله فإنه يحصل ما علم من حياته إلى أجل آخر، وهذا من أبطل الباطل، فإن علم الله تعالى لا يناقض بعضه بعضاً، وما علم الله وقوعه فلابد من وقوعه.

وفي هذا جعل العلم جهلاً، وهذا أيضاً محال، وفيه أيضاً أمر ثالث، وهو ظن كاذب ووهم باطل، وهو الظن بأن الله تعالى يقدر الأشياء من غير أسبابها، وهذا خلاف ما جرت به حكمة الله تعالى من ربط المسببات بأسبابها، وترتيب المسببات على أسبابها، وكل ذلك بقدر الله تعالى وقدرته ومشيئته[2].

وحقيقة الأمر أنه تقدير لما لم يكن لو كان كيف يكون، وهذا تقدير لما لا يعلمه إلا الله تعالى، ولذلك فالقطع فيه بشيء من القول على الله بغير علم، ولذلك قال رحمه الله: «**ونحن نقول لجاز أن يموت وأن لا يموت في ذلك الوقت بالنسبة لما في علم الله، أما وقد قتل، فقد بان أن الله علم موته في ذلك الوقت فلا يتخلف علمه**»[3].

وأدرج رحمه الله في بعض فتاواه فتوى لمحمد رشيد رضا رحمه الله، جاء فيها:

«**وقد ذكر سبحانه أن جماعة من المنافقين قالوا عن إخوانهم الذين قتلوا في غزوة أحد: ﴿لَّوْ كَانُواْ عِندَنَا مَا مَاتُواْ وَمَا قُتِلُواْ﴾**[4] **فأمر سبحانه رسوله محمداً صلى الله عليه وسلم أن يقول لهم ﴿لَّوْ كُنتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ﴾**[5] **فبين أن قتل النفس مرهون بسببه، وان القتيل ميت بأجله لا قبله ولا بدون سبب**»[6]، والله تعالى أعلم وإليه يرجع الأمر كله، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) شرح الدرر السنية ص: ١٥٧-١٥٨.

(٢) انظر: الفتاوى: (٢٧٧/٨، ٢٨٠)، ولشيخ الإسلام هناك بحث لطيف وتحقيق عظيم في العلم وأثره في المعلوم، فرق فيه بين العلم العملي والعلم الخبري أو العلم الفعلي والعلم الانفعالي.

(٣) شرح الدرر السنية ص: ١٥٨.

(٤) آل عمران: من الآية١٥٦.

(٥) آل عمران: من الآية١٥٤.

(٦) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٧٢/١).

المبحث الرابع: جهوده في بيان مسألة الرضا بالقضا.

قال الشيخ رحمه الله تعالى:

«............................ **ليس الرضا بواجب على البشر**

بكل مقضي ولكن حتما رضاء خلق بالقضا فاعلما

معناه أنه ليس محتم على العبد أن يرضى بالمقضي الذي هو من فعل العبد، لكن فيه تفصيل سيأتي، وإنما يجب عليه الرضا بالقضا الذي هو من صفات الله.

وإليك التفصيل:

قال الحافظ ابن عبد الهادي: «القضاء يراد به ثلاثة أشياء:

أحدها: الأمر والنهي، فهذا الرضا به واجب.

والثاني: الكفر والمعاصي، فهذا الرضا به ليس بواجب أقول ولا بجائز[1].

والثالث: المصائب التي تصيب العبد، فهل الرضا بها واجب أو مستحب.

وأما المقضي وهو الكفر والمعاصي التي هي أفعال العباد فالرضا بها ليس بواجب»[2].

والمقصود هو التفريق بين القضاء الذي هو من فعل الله تعالى، والمقضي باعتباره فعلاً للعبد.

وفعل العبد، يكون على ضربين : إما طاعة، وإما معصية.

فأما الطاعة فإنه يجب أن يرضى بها، أي بفعل العبد لذلك.

وأما المعصية أو الكفر فلا يجوز الرضا بفعل العبد لذلك.

وأما الرضا بالقضاء باعتباره فعلاً لله تعالى، ففيه تفصيل أيضاً، وقد قسمه ابن القيم رحمه الله تعالى إلى أربعة أقسام:

الأول: الرضا بالقضاء الديني الشرعي، وهو واجب، قال: «وهو أساس الإسلام

---

(١) قوله: «أقول ولا بجائز» من كلام الشيخ ابن حجر، وليتضح ذلك انظر: لوامع الأنوار للسفاريني: (٣٦٢/١).

(٢) العقائد السلفية: (٤٤٩/١)، وانظر: شرح الدرر السنية ص: ١٤٢-١٤٣.

وقاعدة الإيمان، فيجب على العبد أن يكون راضياً به بلا حرج ولا منازعة ولا معارضة ولا اعتراض، قال الله تعالى: ﴿فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾[1]».

الثاني: الرضا بالقضاء الكوني القدري الموافق لمحبة العبد، كالصحة والغنى والعافية، وهذا أمر لازم بمقتضى الطبيعة، قال: «فليس في الرضا به عبودية، بل العبودية في مقابلته بالشكر والاعتراف بالمنة ... وأن لا يعصى المنعم بها....».

الثالث: الرضا بالقضاء الكوني القدري الجاري على خلاف مراد العبد ومحبته، وهذا الرضا به مستحب، وهو من مقامات أهل الإيمان، وفي وجوبه قولان، وهذا كالمرض والفقر والحر والبرد.

قال ابن القيم: «وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية قدس الله روحه يحكيهما على قولين لأصحاب أحمد، وكان يذهب إلى القول باستحبابه، قال ولم يجيء الأمر به كما جاء الأمر بالصبر، وإنما جاء الثناء على أصحابه ومدحهم»[2].

الرابع: الرضا بالقضاء الكوني القدري الجاري عليه اختياره مما يكره الله ويسخطه وينهى عنه، وهذا كأنواع الظلم والفسوق والعصيان التي يفعلها العبد، وهذا الرضا به محرم يعاقب عليه العبد، قال: «وهو مخالفة لربه تعالى، فإن الله لا يرضى بذلك ولا يحبه»[3].

وهذا يوضح الإجمال الذي في عبارة الشيخ، ويوضح قوله: «**ولنا أن نقول بعبارة أخرى: نرضى بالقضاء الذي هو تقديره تعالى، ولا نرضى بالمقضي الذي من أفعالنا القبيحة**».

فانحصر عدم الرضا بالقضاء المتعلق بأفعال العبد القبيحة، والتي هي مقضية لله تعالى أيضاً.

ثم بين رحمه الله تعالى أنه بهذا الوجه يحصل الرد على المعتزلة، الذين ضلوا في هذا الباب، لأنهم لم يفرقوا بين فعل الله تعالى وفعل العبد، وأيضاً لم يفرقوا بين ما أراده شرعاً

---

(١) النساء:٦٥.

(٢) مدارج السالكين: (١٧٠/٢).

(٣) هذه الجملة من كلامه رحمه الله في مدارج السالكين: (١٨٩/٢)، وانظر: (١٨٥/٢).

وأحبه، وما أراده ولم يشرعه ولم يحبه، وإنما أراده كوناً.

يقول رحمه الله: «**وبهذا**[1] **أجاب بعض أهل السنة على المعتزلة عن قولهم: لو كان الكفر بقضاء الله لوجب الرضا به، لأن الرضا بالقضاء واجب، ولكن بالكفر كفر، فأجابهم بالفرق بين القضاء والمقضي**»[2].

بلغنا الله تعالى أعلى الدرجات، ورضي عنا وأرضانا عنه، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) أي بالتفصيل السابق.

(٢) العقائد السلفية: (٤٥٠/١)، وانظر: مدارج السالكين: (١٨٨/٢) وما بعدها، لوامع الأنوار: (٣٦٢/١).

الباب السادس
جهود الشيخ رحمه الله تعالى في تقرير عقيدة أهل السنة في الصحابة والإمامة،
وفيه فصلان.

الفصل الأول: جهود الشيخ رحمه الله تعالى في بيان فضائل الصحابة رضي الله عنهم، وفيه خمسة مباحث.

الفصل الثاني: جهود الشيخ رحمه الله تعالى في تقرير مسائل الإمامة، وفيه سبعة مباحث.

الفصل الأول

جهود الشيخ رحمه الله تعالى في بيان فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، وفيه خمسة مباحث

المبحث الأول: جهوده في تعريف الصحابي، وبيان فضل الصحابة عموماً.

المبحث الثاني: جهوده في بيان فضائل الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم.

المبحث الثالث: جهوده في بيان فضل باقي العشرة وأهل بدر وبيعة العقبة.

المبحث الرابع: جهوده في بيان فضل أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم.

المبحث الخامس جهوده في بيان حكم من سب الصحابة أو تنقصهم والدفاع عنهم.

إن من المباحث العظيمة والجليلة ما يتعلق بأمر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعرفة حقهم وفضلهم، والقيام بما يجب لهم من التعظيم والتوقير، ومعرفة منازلهم وفضائلهم، وهذا مما تميز به أهل السنة والجماعة عن غيرهم من أهل البدع من الخوارج والناصبة وغيرهم، ولاسيما الرافضة والشيعة والباطنية، ولذلك يقول ابن المبارك رحمه الله تعالى: «أصل اثنين وسبعين هوى أربعة أهواء، فمن هذه الأربعة أهواء انشعبت هذه الاثنان وسبعون هوى: القدرية، والمرجئة، والشيعة، والخوارج»[1].

قال البربهاري بعد ذكره كلام ابن المبارك هذا: «فمن قدم أبا بكر وعمر وعثمان وعلياً على جميع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يتكلم في الباقين إلا بخير، ودعا لهم، فقد خرج من التشيع أوله وآخره»[2].

فمن أصول أهل السنة والجماعة معرفة قدر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، والثناء عليهم، والاستغفار لهم، والترحم عليهم، والترضي عنهم، واعتقاد محبتهم وموالاتهم، وعقوبة من أساء فيهم القول[3].

قال أبو عمرو الداني: «ومن قولهم أن يحسن القول في السادات الكرام، أصحاب محمد عليه السلام، وأن تذكر فضائلهم، وتنشر محاسنهم، ويمسك عما سوى ذلك مما شجر بينهم، لقوله صلى الله عليه وسلم: ((إذا ذكر أصحابي فأمسكوا))[4] يعني إذا ذكروا بغير الجميل، ولقوله: ((الله الله في أصحابي))[5]، ويجب أن يلتمس لهم أحسن المخارج

---

(١) رواه ابن بطة في الإبانة، (٣٧٩/١)

(٢) السنة للبربهاري ص: ١٢٨-١٢٩.

(٣) انظر: شرح العقيدة الواسطية من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى ص: ١٧٧، وفيه الإحالة على الصارم المسلول ص: ٥١١، منهاج السنة: (٤٢٢/١).

(٤) تقدم تخريجه ص: ٨٣٣.

(٥) رواه الترمذي في كتاب المناقب، باب فيمن سب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم: (٦٥٣/٥) وقال حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وقال الألباني: ضعيف، كما في نسخة مشهور، ورواه الإمام أحمد في المسند: (٨٧/٤)، (٥٤/٥، ٥٧).

وأجمل المذاهب لمكانهم من الإسلام وموضعهم في الدين والإيمان»[1].

وقال شيخ الإسلام أبو عثمان الصابوني: «فمن أحبهم، وتولاهم، ودعا لهم، ورعى حقهم، وعرف فضلهم، فاز في الفائزين.

ومن أبغضهم، وسبهم، ونسبهم إلى ما تنسبهم إليه الروافض والخوارج لعنهم الله، فقد هلك في الهالكين ....»[2].

وكتب أهل السنة وعقائدهم تزهو وتزدان بذكر مناقبهم ومعرفة حقهم وفضلهم، والإشادة بهم والترضي عنهم، ولا يخلوا كتاب منها من نحو ما ذكرنا.

وقد قال الإمام أحمد بن حنبل في رسالته لعبدوس بن مالك العطار في ذكر أصول السنة: «وخير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر الصديق، ثم عمر بن الخطاب، ثم عثمان بن عفان» ثم ذكر علي بن أبي طالب وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص، ثم ذكر منازلهم ثم قال: «فأدناهم صحبة هو أفضل من القرن الذين لم يروه، ولو لقوا الله بجميع الأعمال ....»[3].

ولذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في الواسطية: «ومن أصول أهل السنة والجماعة سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب محمد صلى الله عليه وسلم، كما وصفهم الله به في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلّاً لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾[4].

وطاعة النبي صلى الله عليه وسلم في قوله: ((لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً، ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه))[5].

---

(١) الرسالة الوافية لمذهب أهل السنة ص: ٢٣٧-٢٣٨.

(٢) الرسالة في اعتقاد أهل السنة وأصحاب الحديث والأئمة ص: ١٠٤.

(٣) أصول السنة ص: ٦٠-٦٢.

(٤) الحشر:١٠.

(٥) رواه البخاري في كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: ((لو كنت متخذاً خليلاً)): (١١٣٠/٣)، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب تحريم سب الصحابة رضي الله عنهم: (١٩٦٧/٤)، كلاهما من حديث أبي سعيد الخدري، ◄

ويقبلون ما جاء به الكتاب والسنة أو الإجماع، من فضائلهم ومراتبـــهم» إلى أن قال: «ويقرون بما تواتر به النقل عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وغيره، من أن أخير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر ويثلثون بعثمان، ويربعون بعلي رضي الله عنهم، كما دلت عليه الآثار، وكما أجمعت الصحابة على تقديم عثمان في البيعة ....»[1].

وقد قرر الشيخ ابن حجر رحمه الله تعالى مذهب أهل السنة في هذا الباب وبينـــه غاية البيان، وذكر من دلائله وبيناته ما تقر به عيون أهل السنة، ويشرق به كل مبتـــدع ضال، وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى في مباحث هذا الفصل، والله الموفق والهـــادي لكل قول فصل، والحمد لله أولاً وآخراً.

ورواه مسلم أيضاً من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(١) العقيدة الواسطية ص: ١١٥-١١٧، تحقيق: أشرف عبد المقصود.

المبحث الأول: جهوده في تعريف الصحابي، وبيان فضل الصحابة عموماً.

المسألة الأولى: جهوده في تعريف الصحابي.

قال الشيخ رحمه الله تعالى في شرح نظم شيخه عبد العزيز بن صالح العلجي "مباسم الغواني" عند قوله:

وصحبه ساداتنا الأبرار هم المهاجرون والأنصار

قال: «**والصحب اسم جمع لصاحب، وهو من اجتمع به صلى الله عليه وسلم مؤمناً، ولو أعمى وصبياً، وإن كان لحظة ومات على ذلك، وخص المهاجرين والأنصار بالذكر لشهرتهما**»[(١)].

وقال في شرحه على الرحبية: «**الصحابة: من اجتمع به مؤمناً ومات على ذلك**»[(٢)].

وتعريف الصحابي بذلك هو الذي قرره وحرره أهل العلم، قال الحافظ ابن كثير: «والصحابي من رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم في حال إسلام الرائي، وإن لم تطل صحبته له، وإن لم يرو عنه شيئاً.

هذا قول جمهور العلماء خلفاً وسلفاً، وقد نص على أن مجرد الرؤية كافٍ في إطلاق الصحبة البخاري وأبو زرعة وغير واحد ممن صنف في أسماء الصحابة، كابن عبد البر وابن مندة وأبي موسى المديني وابن الأثير ....»[(٣)].

وقول الشيخ رحمه الله هنا: «**ولو أعمى**» بيان للمراد بقولهم: «من رأى النبي صلى الله عليه وسلم» وأنه مجرد اللقية التي يحصل بها في العادة الرؤية، فلا يظن ظان أن من منعه

---

(١) نيل الأماني شرح مباسم الغواني ص: ٣١.

(٢) شرح الرحبية ص: ٢.

(٣) اختصار علوم الحديث لابن كثير مع شرحه الباعث الحثيث ص: ٤٩١-٤٩٢، وانظر: الكفاية في معرفة أصول الرواية للخطيب البغدادي: (١٩٢/١)، معرفة علوم الحديث لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري ص: ٢٤.

من الرؤية مانع كالعمى أو غيره لا يعتبر صحابياً، ولذلك عبر الحافظ ابن حجر في النخبة بقوله: «من لقي النبي صلى الله عليه وسلم» وزاد أيضاً في تعريفه للصحابي قوله: «ولـــو تخللت ردة في الأصح»[(١)].

وهذا تحرير دقيق، والمقصود أنه يدخل في عداد الصحابة رضي الله عنهم كما يقرر الشيخ كل من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمناً ومات على الإسلام مهما قصرت مدة لقائه به صلى الله عليه وسلم، ولو لحظة.

ويؤيد هذا أيضاً زيادة على ما سبق قول الإمام أحمد: «كل من صحبه ســـنة أو شهراً أو يوماً أو ساعة أو رآه فهو من أصحابه، له من الصحبة على قدر مـــا صـــحبه، وكانت سابقته معه وسمع منه ونظر إليه نظرة، فأدناهم صحبة هو أفضل من القرن الذين لم يروه»[(٢)].

وقال بمثل ذلك الإمام ابن أبي زيد القيرواني المعروف بمالك الصغير، قال في مقدمة كتابه الجامع: «وكل من صحبه ولو ساعة أو رآه ولو مرة فهـــو بـــذلك أفـــضل مـــن التابعين»[(٣)].

وتقدم ما قرره ابن كثير وابن حجر، وهما الإمامان العظيمان في هذا الباب، وكل ذلك مؤيد لما ذكره الشيخ ابن حجر البوطامي رحمه الله تعالى.

وإذا تقرر ذلك، فننتقل بعده إلى المسألة الثانية، ومن ثم إلى سائر المباحث في هـــذا الفصل إن شاء الله تعالى.

---

(١) نخبة الفكر مع شرحها نزهة النظر للحافظ ابن حجر، والنكت على نزهة النظر لعلي بن حسن الحلبي ص: ١٤٩.

(٢) أصول السنة ص: ٦٢، وانظر اعتقاد علي بن المديني ومن لقيه من السلف كما رواه اللالكائي في السنة: (١/١٨٧)، وانظر: الفتاوى: (٤/٤٦٤)، (٣٥/٥٩)

(٣) انظر: عقيدة الإمام مالك للشيخ سعود الدعجان، وفيه تحقيق لعقيدة ابن أبي زيـــد رحمـــه الله تعالى، وانظر: اجتماع الجيوش الإسلامية ص: ١٥٤.

المسألة الثانية: جهوده في بيان فضل الصحابة رضي الله تعالى عنهم على وجـــه العموم.

«**لا يخفى على أحد ممن قرأ تاريخ الرسول صلى الله عليه وسلم وسيرته وتاريخ أصحابه رضوان الله عليهم –من المسلمين وغيرهم– أهم قد حازوا قـــصب الـــسبق والفضائل بما قاموا من خدمة عظيمة، ومبادرات كريمة، لنصرة هذا الدين الحنيـــف، بتأييدهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم، ونصرهم له، ومواقفهم مشهورة معلومة، لا ينكرها إلا من طمس الله بصيرته.**

وهل ظهر هذا الدين الحنيف إلا بالله أولاً، ثم بما قاموا به من نصرٍ وجهادٍ وبذل نفوسٍ وأموالٍ!»(١)، ففضلهم ظاهر، ومكانتهم لا تخفى على أحد.

وقد بين الشيخ رحمه الله تعالى عظيم مترلهم ورفيع مكانتهم في كتابـــه العقائـــد السلفية، فعقد لذلك ترجمة مستقلة، وكذلك في مؤلف له شرع فيه لما ظهـــرت بعـــضُ الكتابات التي فيها الطعن في بعض الصحابة، ولاسيما عثمان رضي الله عنه، فـــشرع في كتابة رد على هذه الطعونات، وقدم له بمقدمة في فضائل الـــصحابة عمومـــاً، وعثمـــان خصوصاً(٢).

وفي كتابه تحذير المسلمين(٣)، وفي تطهير المجتمعات من أرجاس الموبقات(٤)، حيث جعل الكبيرة التاسعة والخمسين: الوقيعة في أصحاب رسول الله صلى الله عليـــه وســـلم، فذكر فضلهم، وما يجب من الثناء عليهم، وحبهم، والاستغفار لهم.

ولا يكاد يخلو كتاب للشيخ رحمه الله من الثناء عليهم وذكر مناقبـــهم، وكلمـــا سنحت فرصة لبيان ذلك وتقريره اهتبلها وانثنى يكر على من يطعن في أصحاب رســـول

---

(١) العقائد السلفية: (٢/٢٩٤)، وانظر: تطهير المجتمعات ص: ٢٧٢، مجموع فتـــاوى ومقـــالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٣/٢٩).

(٢) ولم أقف منه إلا على هاتين المقدمتين.

(٣) ص: ١٥٢-١٥٥.

(٤) ص: ٢٧١-٢٧٥.

الله صلى الله عليه وسلم أو يقع فيهم، أو يكون في كلامه ما فيه طعن عليهم أو تنقص لهم.

ومن قرأ كلامه رحمه الله في هذا الباب؛ فإنه يرى مدى تعظيمه لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، والذب عنهم وعن أعراضهم، والرد على كل من سولت له نفسه النيل منهم، ويرى أيضاً في كلامه ما في قلبه من محبتهم، وصدق مودتهم، وتعظيمهم، ومعرفة قدرهم ومترلتهم، كما هو شأن أهل العلم والدين، ومن صحت عقائدهم وسلمت فطرهم من سائر المسلمين.

وسأبين في هذا المقام شيئاً من جهوده رحمه الله في ذلك، ونبدأ بذكر ما يجب اعتقاده من فضلهم وتفضيلهم، ثم نذكر بعض ما ذكره الشيخ من أوجه تفضيلهم، أو مما يدل على ذلك ويؤكده، والله تعالى الموفق.

يقول الشيخ رحمه الله تعالى في الدرر السنية، مقرراً ما يجب اعتقاده في فضل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم:

«فأفضل الأنام بعد الأنبياء — صحب الرسول الأتقياء الأصفيا»[(١)]

أي أنهم أفضل الخلق وخير الناس بعد الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وذلك أن خير الناس بعد الأنبياء هم أصحابهم، وخير أصحاب الأنبياء هم أصحاب خير الرسل، أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم[(٢)].

---

(١) العقائد السلفية: (٢/٢٤٩)، وانظر أيضاً: سبيل الجنة ص: ١١٢-١١٣.

(٢) قال الإمام أبو زكريا يحيى بن إبراهيم السلماسي، المتوفى سنة ٥٥٠ في كتابه "منازل الأئمة الأربعة" ص: ١٣٦، في ذكر ما عليه اعتقاد الأئمة: «أجمعوا على أن أفضل الناس: الأنبياء والرسل، وأفضل الناس بعد الرسل والأنبياء عليهم السلام أصحابهم، وأفضل أصحابهم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم، قال الله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾.

وقال القحطاني في نونيته ص: ٢١

«وأجَلُّ صحبِ الرُّسْل صحبُ محمد — وكذاك أفضل صحبه العمران»

وقال الإمام المقرئ أبو عمرو الداني، في الرسالة الوافية ص: ٢٣٦: «وأمته خير الأمم كما قال جل ثناؤه: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾، وقال صلى الله عليه وسلم: ((وجعلت أمتي خير

◄

وقد استدل الشيخ رحمه الله لذلك بأدلة كثيرة[1]، منها:

١. قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ) تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾[2].

وقال: «**هذه الآية نص صريح في كون هذه الأمة المحمدية أفضل من جميع الأمم التي دانت بالدين الإلهي وصدقت الرسل .....**

وإذا تقرر هذا، فهذا الخطاب الذي تشرفت به هذه الأمة النبيلة، موجه مباشرة إلى جميع الصحابة رضوان الله عليهم، وإلى من بعدهم بطريق التبع»[3].

وقد أشار إلى هذا؛ الخطيب البغدادي في الكفاية في معرفة أصول الرواية، فذكر الآية وذكر قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً﴾[4] الآية، وقال: «وهذا اللفظ وإن كان عاماً، فالمراد به الخاص، وقيل هو وارد في الصحابة دون غيرهم»[5].

وقد قرر الشيخ رحمه الله في كلامه السابق، أن كل ما جاء في فضل هذه الأمة، فإن الصحابة رضي الله عنهم أول من يدخل فيه وينطبق عليهم، قبل غيرهم، ولذلك يقول رحمه الله:

«**وقد ثبتت أحاديث كثرة في فضل هذه الأمة، وفي كونها مرحومة، وفي كثرتها**

الأمم))، وخير القرون قرنه الذين بعث فيهم، وأفضل أمته الذين شاهدوه وصدقوه ونصروه، واخذوا عنه، وتلقوا الخطاب منه، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم ....».

وانظر: مجموع الفتاوى: (١١/٢٢١-٢٢٣).

(١) وانظر: العقائد السلفية: (٢/٢٩٤) وما بعدها، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٣/٣١) وما بعدها، تحذير المسلمين ص: ١٥٣.

(٢) آل عمران: من الآية١١٠.

(٣) العقائد السلفية: (٢/٢٩٤-٢٩٥).

(٤) البقرة: من الآية١٤٣.

(٥) (١/١٨٠) باب ما جاء في تعديل الله ورسوله للصحابة، وأنه لا يحتاج للسؤال عنهم، وإنما يجب ذلك فيمن دونهم.

ودخولها الجنة ....» ثم ذكر أحاديث، ثم قال: «**فإذا كان هذا الفضل العظيم في هذه الأحاديث التي ذكرتها -وما لم أذكره أكثر- في هذه الأمة، فلا يرقى أدنى شك ولا ريب أن الصحابة الكرام هم المقدمون في الفضائل والدرجات**»[1].

وهذه قاعدة عظيمة شريفة، تبين مدى فضل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على غيرهم، وشرفهم العظيم، ومكانتهم العالية السامية، وتكشف وتنبه على الكثير من فضائلهم رضي الله تعالى عنهم.

٢. قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقَوْا أَجْرٌ عَظِيمٌ * الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَاناً وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾[2]

قال رحمه الله: «**اشتملت هذه الآية على مدح عظيم للصحابة رضي الله عنهم بقوة الإيمان والصبر على البلاء، وتفويض كل الأمور باللجوء إلى الله تعالى .... ولا خلاف بين العلماء أن الذين استجابوا لله والرسول هم المهاجرون والأنصار، الذين حضروا معه صلى الله عليه وسلم وقعة أحد، أجابوا في ثاني يومها، حين دعاهم إلى الخروج وراء قريش .....**»[3].

٣. قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾[4]

ذكر في بيان دلالتها ومعناها، بعض ما أورده ابن كثير رحمه الله من بديع التفسير والبيان، ومن ذلك أثراً عن عمر رضي الله عنه، وفيه أنه قال فيها: «(لقد كنت

(١) العقائد السلفية: (٢/٢٩٥).

(٢) آل عمران:١٧٢-١٧٣.

(٣) العقائد السلفية: (٢/٢٩٦)، نقلاً عن إتحاف ذوي النجابة بما في القرآن والسنة من فضائل الصحابة لمحمد العربي بن التباني المغربي ص: ١٨-١٩، وانظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٣١/١٣).

(٤) التوبة:١٠٠.

أرى أنا رُفعنا رفعة لا يبلغها أحد بعدنا) فقال أُبَيّ: (إني أره تصديق هذه الآية في أول سورة الجمعة: ﴿وَآخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾[1] وفي سورة الحشر: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ﴾[2] وفي الأنفال: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدُ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ﴾)[3] رواه ابن جرير»[4].

٤. قوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحاً قَرِيباً * وَمَغَانِمَ كَثِيرَةً يَأْخُذُونَهَا وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزاً حَكِيماً﴾[5]

قال: «**وهذه البيعة هي بيعة الرضوان، وكانت بالحديبية، وعدد المبايعين له عليه الصلاة والسلام فيها ألف وخمسمائة من الصحابة**».

وقال: «**فصرح برضاه عن هذا العدد منهم، ومن رضي الله عنه لا يمكن موته على الكفر أو الفسق، وتأمل قوله تعالى: ﴿فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ﴾ يعني من الإيمان والصدق والإخلاص والوفاء ..... ﴿فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ﴾ يعني الطمأنينة ﴿عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحاً قَرِيباً﴾ وهو فتح خيبر، ولا شك أن هذه البيعة كانت في طاعة الله وطاعة رسوله، وذلك موجب لرضوان الله وموجب لدخول الجنة، وقال الله: ﴿وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾[6]**»[7].

ونبه رحمه الله على أنه لا ينبغي أن يفهم من هذه الآية أن الإيمان والفضل مختصان ببيعة أهل الرضوان، بل الصحابة كلهم مؤمنون صادقون في إيمانهم، ولكن لأهل

---

(١) الجمعة:٣.

(٢) الحشر: من الآية١٠.

(٣) الأنفال: من الآية٧٥.

(٤) تفسير ابن كثير: (٢/٣٦٧)، تفسير ابن جرير: (٦/٤٥٥).

(٥) الفتح:١٨-١٩.

(٦) الفتح: من الآية١٧.

(٧) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٣/٣٢).

بيعة الرضوان مزيد خصوصية، كما في الحديث: ((لا يدخل النار أحد ممن بـايع تحت الشجرة))[1]، وقد سبق في آية التوبة: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ ما يدل على حصول الرضا عنهم جميعاً.

٥. قوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعاً سُجَّداً يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَاناً سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْأِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْراً عَظِيماً﴾[2].

قال رحمه الله: «**وهل كان مع رسول الله إلا أصحابه من المهاجرين والأنصار، واقرأ هذا الثناء العظيم والوصف الكريم لأولئك الأصحاب، وَصَفَهُم بالرحمة فيما بينهم، والشدة والغلظة على الكفار، وأهم ركع سجد في أداء الصلوات الخمس والنوافل والتهجد بالأسحار، ثم ماذا يريدون من ذلك؟ هل يريدون جاهاً أو مالاً أو رئاسة؟ لا يريدون شيئاً من ذلك، يبتغون فضلاً من الله ورضواناً .....**»[3].

٦. قوله تعالى: ﴿لا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً

---

(١) رواه أبو داوود في كتاب السنة، باب في الخلفاء الراشدين: (٤١/٥)، والترمذي في كتاب المناقب، باب ما جاء في فضل من بايع تحت الشجرة: (٦٥٢/٥)، كلاهما عن جابر رضي الله عنه، ورواه مسلم عن جابر عن أم مبشر بنحوه، في كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أصحاب الشجرة: (١٩٤٢/٤).

(٢) الفتح:٢٩.

(٣) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٣٣/١٣)، وانظر: العقائد السلفية: (٢٩٩/٢-٣٠٢).

مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلّاً وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾[1].

قال رحمه الله أن الآية: «**نص صريح أيضاً في كون جميعهم في الجنة**»[2].

ومن الأحاديث التي استدل بها على وجوب تفضيلهم والثناء عليهم ومحبتهم:

١. ما أخرج الشيخان وأصحاب السنن من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وفي بعض طرقه عند مسلم قال: كان بين خالد بن الوليد وعبد الرحمن بن عوف شيء، فسبه خالد، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه))[3].

٢. وتواتر عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال: ((خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم))[4].

٣. وأخرج الترمذي وابن حبان في صحيحه من حديث عبد الله بن مغفل رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((الله الله في أصحابي، لا تتخذوهم غرضاً، فمن أحبهم فبحبي أحبهم، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم، ومن آذاهم فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله، ومن آذى الله فيوشك أن يأخذه))[5][6].

قال رحمه الله: «**قوله صلى الله عليه وسلم: ((الله الله)) كلمة تحذير وإنذار، كما يقول المحذر: النار النار، أي احذروا النار، وقوله: ((لا تتخذوهم غرضاً**

(١) الحديد: من الآية١٠.

(٢) العقائد السلفية: (٣٠٢/٢).

(٣) تقدم تخريجه في أول الفصل، وهو عند البخاري ومسلم.

(٤) رواه البخاري في كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، باب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنهم: (١١٢٣/٣)، ورواه مسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم: (١٩٦٢/٤).

(٥) تقدم تخريجه في أول المبحث.

(٦) العقائد السلفية: (٣٠٤/٢)، وانظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٣٦/١٣-٣٨).

بعدي)) أي لا تتخذوهم غرضاً للسب والطعن، كما يقال: اتخذ فلان غرضاً لسبه، أي هدفاً للسب، وقوله: ((فمن أحبهم فبحبي أحبهم، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم)) فهذا من أَجَلِّ الفضائل والمناقب لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، لأن محبة الصحابة واجبة، لكونهم صحبوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونصروه وآمنوا به وواسوه بالأنفس والأموال، فمن أحبهم فإنما أحب النبي صلى الله عليه وسلم، فحب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عنوان محبته، وبغضهم عنوان بغضه، كما جاء في الحديث الصحيح: ((حب الأنصار من الإيمان وبغضهم من النفاق))[1]»[2].

وفي هذه الأدلة والنصوص من القرآن والسنة أوضح دلالة على فضلهم وتفضيلهم، وعلى مكانتهم ومنزلتهم، وإذا تبين ذلك، ننتقل إلى بيان جهود الشيخ رحمه الله تعالى في ذكر بعض صفاتهم التي تدل وتوجب وتؤكد على فضلهم وعلو منزلتهم، فمن ذلك:

١. أنهم خير القرون كما جاء في الحديث المتقدم.

يقول الشيخ رحمه الله تعالى في معنى الحديث: «**أي أفضل الأزمان عند الله عصر الرسول صلى الله عليه وسلم، لازدهار الإسلام وبزوغ شمسه الوضاءة في قلوب العالمين.**

وقد نالت أمته صلى الله عليه وسلم الخيرية على الأمم بنسبتهم إليه، فكيف لا يكون عصره أفضل العصور!

والقرن مائة سنة أو جيل من الناس»[3].

٢. عدالتهم بتعديل الله تعالى لهم، وتعديل رسوله صلى الله عليه وسلم، لمآثرهم

---

(١) رواه البخاري في كتاب الإيمان، باب علامة الإيمان حب الأنصار: (١/٣٠)، ورواه مسلم في كتاب الإيمان، باب الدليل على أن حب الأنصار وعلي رضي الله عنهم من الإيمان ....: (١/٨٥)، كلاهما عن أنس رضي الله عنه نحواً مما ذكره الشيخ رحمه الله.

(٢) تطهير المجتمعات ص: ٢٧٣.

(٣) إعانة القريب المجيب: (٢/٢٤٦)، وانظر: العقائد السلفية: (٢/٣٠٤-٣٠٥).

الحميدة، وقيامهم بنصرة الدين والبذل والتضحية فيه، وقد قرر الشيخ رحمه الله ذلك في مواضع من كتبه[1].

ولما زعم بعض النصارى أن الرسول صلى الله عليه وسلم مرسل إلى العرب خاصة، وأن كونه مرسلاً إلى الناس عموماً مما ادعاه أصحابه قال رحمه الله:

«**إذا جاز الكذب على أتباع محمد صلى الله عليه وسلم فيما يدعونه بأنه أرسل إلى الناس كافة، ويخبرون عن معجزاته الباهرة التي هي دليل صدق أي نبي يدعي النبوة، فلم لا يجوز على أتباع موسى وعيسى الكذب في جميع ما نقلوه وأخبروا عن معجزاهما؟! وهذا يعود إلى إبطال القول بأخبار جميع أتباع النبيين، وما أدى إلى ذلك فهو دليل على فساد قولهم وصحة قول المسلمين**»[2].

والمقصود أن القول بجواز الكذب على أتباع الأنبياء لا يمكن القول به، وأعظمه امتناعاً القول بجواز الكذب على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وقال في رده على دعوى القرآنيين عدم الوثوق بالسنة لعدم الوثوق بصحة نقلها، قال إن هذا يلزم منه تكذيب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبالغ في دفع ذلك عنهم، وبيان صدقهم وحسن بلائهم رضي الله تعالى عنهم[3].

٣. كمال إيمانهم، فهم أكمل الأمة إيماناً، وأصدقهم قولاً وعملاً، قال رحمه الله في تطهير المجتمعات: «.... **لا يستريب فيهم رضوان الله عليهم أنهم كانوا أكمل الناس إيماناً، وأعلاهم درجة ومقاماً، وأنه لم يأت بعدهم من يكون في درجتهم**

---

(١) انظر: العقائد السلفية: (٢/٢٩٤، ١٢١)، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٣/٢٨، ٢٩)، إعانة القريب المجيب: (٢/٢٨٥، ١٤٥)، سبيل الجنة ص: ١١٢، تطهير المجتمعات ص: ٢٧٢، وانظر: الكفاية في معرفة أصول الرواية للخطيب البغدادي: (١/١٨٦-١٨٧).

(٢) القول الأقوم ص: ١٠-١١، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٢/١٠٣)، وانظر أيضاً: سبيل الجنة ص: ١١٢-١١٣.

(٣) انظر: سبيل الجنة ص: ١١٢-١١٣.

أو فضلِهم أو إيمانِهم»[١].

٤. كمال محبتهم للنبي صلى الله عليه وسلم، يدل على ذلك عظم اهتمامهم بشأنه صلى الله عليه وسلم، وحفظهم لسيرته وأقواله وأفعاله، يقول الشيخ عنهم: «**قد أفرغوا وسعهم في الاعتناء به، وبذلوا كل جهدهم في الحفاوة به، وجعلوه صلى الله عليه وسلم موضع اهتمامهم ورعايتهم**»[٢].

وانظر أيضاً إلى شدة شوقهم لرؤيته صلى الله عليه وسلم، مما يدل أيضاً على كمال حبهم له، وفرحهم به صلوات الله وسلامه عليه، وانظر إلى استقبالهم له صلوات الله وسلامه عليه لما جاء مهاجراً.

يقول الشيخ رحمه الله في بعض خطبه، مبيناً ذلك: «**ولما سمع المهاجرون والأنصار بالمدينة خروج الرسول صلى الله عليه وسلم من مكة، صاروا يغدون كل غداة إلى الحرة لاستقباله حتى يردهم حر الظهيرة.**

وأول ما وصل صلى الله عليه وسلم نزل في بني عمرو بن عوف، واستقبله الأنصار استقبالاً حاراً، وأظهروا الفرح والسرور، وأسس مسجده بقباء، ثم ركب وأردف أبا بكر خلفه، وجاء إلى المدينة، وكلما مر على قبيلة من الأنصار دعوه إلى النزول عندهم، وأخذوا بخطام الناقة[٣] ....»[٤].

ولما توفي النبي صلى الله عليه وسلم كان موته من أعظم المصائب التي وقعت على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، حتى أظلمت الدنيا في عيونهم، «**قال أنس بن مالك رضي الله عنه: لما كان اليوم الذي دخل فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة، أضاء منها كل شيء، فلما كان اليوم الذي مات فيه أظلم**

---

(١) تطهير المجتمعات ص: ٢٧٣، وانظر: اختصار شرح السفاريني ص: ٢.

(٢) الرد الشافي الوافر ص: ٢٣١.

(٣) انظر: صحيح البخاري كتاب مناقب الأنصار، باب هجرة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه إلى المدينة: (١١٩٤/٣)، وباب مقدم النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه المدينة: (١٢٠٠/٣).

(٤) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٨٦/٢١).

منها كل شيء، وما نفضنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الأيدي وإنا لفي دفنه حتى أنكرنا قلوبنا[(١)]»[(٢)].

وأدلة كمال محبتهم له صلى الله عليه وسلم واتباعهم لسنته كثيرة جداً، لا تكـــاد تحصر لمن تأملها في سيرته صلى الله عليه وسلم وسيرة أصحابه رضوان الله تعـــالى عليهم.

٥. أن الله تعالى قد أثنى عليهم، ووعدهم بالجنة، كما تقدم في قوله تعالى: ﴿مُحَمَّـــدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ ...﴾ الآية.

٦. بذلهم وتضحيتهم وتحملهم العذاب والمشاق في سبيل دينهم.

يقول رحمه الله: «**إن الصحابة رضوان الله عليهم هاجروا إلى الحبشة، وهاجروا إلى المدينة المنورة، وتركوا أموالهم وأوطانهم، وكثير منهم ترك عياله وزوجتـــه، فلم يبالوا في سبيل حب الله ورسوله بالمال ولا بالعشرة ولا بالوطن» «بل أعظم من ذلك أن منهم من قتل أباه وأراد الأب قتل ابنه ....»**[(٣)]، ثم ذكر رحمه الله خبر بلال رضي الله عنه وعمار بن ياسر وأبيه وأمه وأخيه، وخبر خباب، وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين[(٤)].

فكل هذه التضحيات التي لا يكاد الرجل يتصورها، فضلاً عن أن يصبر عليهـــا، قدمها أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم محبة لدينهم، وثباتاً عليه، وصبراً في سبيله، حتى أظهره الله تعالى، وكانوا هم حملة هذا الدين إلينـــا، وبلغـــوه لنـــا، فالواجب إذاً أن نعرف قدرهم، ونشكر عملهم، ونترضى عنهم، ونذكر خيرهم، ونحمد فضلهم، والحمد لله الموفق إلى معرفة ذلك والثبات عليه.

---

(١) رواه الترمذي في كتاب المناقب، باب فضل النبي صلى الله عليه وسلم: (٥/٥٤٩)، وابن ماجة في كتاب الجنائز، باب ذكر وفاته صلى الله عليه وسلم، وقال الشيخ الألباني رحمه الله: صحيح، كما في نسخة مشهور.

(٢) العقائد السلفية: (٢/٤٣٤).

(٣) العقائد السلفية: (٢/٥٩-٦٠).

(٤) العقائد السلفية: (٢/٦٠-٦١).

ومن صور هذه التضحيات؛ موقف الأنصار المشرف تجاه إخـوانهم المهـاجرين، «**حتى عرض أحدهم على عبد الرحمن بن عوف أن يتنازل لـه عـن إحـدى امرأتيه**»[1] وهو سعد بن الربيع أخو بلحارث بن الخزرج، وقد آخا بينهما الـنبي صلى الله عليه وسلم عند قدومه المدينة[2]، فقال سعد لعبد الرحمن: ((إني من أكثر الأنصار مالاً، وأنا مقاسمك، وعندي امرأتان فأنا مطلق إحداهما، فـإذا انقـضت عدتها فتزوجها، فقال له: بارك الله لك في أهلك ومالك))[3].

٧. كمال علمهم وفقههم، يقول رحمه الله تعالى مبيناً ذلك: «**وقد كانت الـصحابة رضي الله عنهم في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم يتلقون القـرآن منـه، ويقرؤونه، ويتفقهونه، وما أشكل عليهم سألوا الرسول صلى الله عليه وسـلم عنه، واطمأنوا إلى تفسيره، وائتمروا بأوامره، واسترشدوا بإرشاداته، فـأحلوا حلاله، وحرموا حرامه، ولم يتجاوزوا حدوده، وآمنوا بما فيه مـن أسمـاء الله وصفاته، كما آمنوا بما أخبر الرسول صلى الله عليـه وسـلم..... وأذعنـوا لأوامره صلى الله عليه وسلم، وائتمروا بها، وانتهوا عما نهاهم، وهم في كـل ذلك في غاية الخضوع والامتثال، ونهاية الإيقان والإيمان، مع كمال فهمهـم للمبنى وللمعنى من القرآن والسنة ....**»[4].

ولذلك وجب الرجوع إلى فهمهم، والاستنارة به في العمل بالكتاب والـسنة[5]، ومما ينبغي أن يعلم، أنهم الحائزون من كل فضل على أعلاه، ومن كل خير علـى

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٨٧/٢١).

(٢) انظر: السيرة النبوية لابن هشام: (٩٧/٢)، وعيون الأثر في فنون المغازي والسير لابـن سـيد الناس: (٢٣٣/١).

(٣) رواه البخاري في كتاب مناقب الأنصار، باب إخاء النبي صلى الله عليه وسلم بين المهـاجرين والأنصار: (١١٥٨/٣).

(٤) العقائد السلفية: (٧/١)، وانظر: سبيل الجنة ص: ٥.

(٥) سبيل الجنة ص: ٨-٩.

أعظمه، ومن كل شرف أكمله وأتمه[1].

ولذلك فقد أوجب الله تعالى اعتقاد تفضيلهم، كما سبق تقريره، وأوجب أيضاً محبتهم والترضي عليهم.

وقد صرح الشيخ رحمه الله تعالى بوجوب محبتهم، وأنها فرض على كل مسلم[2]، وأنه لا يجوز الخوض فيما حصل بينهم، وقال: «**وعلينا أن نكف ألسنتنا، ولا نخوض فيما جرى بينهم، خوضاً يؤدي إلى تنقيص بعضهم أو سبه، قال ابن رسلان رحمه الله:**

وما جرى بين الصحابة نسكت عنه وأجر الاجتهاد نثبت

ومعاذ الله أن يثني الله على قوم، ويرضى عنهم، ويعدهم بالجنة؛ والحال أنهم يكفرون بعد موته، أو يفسقون، لأن الله لا يرضى عن الكافرين والفاسقين»[3].

وخلاصة ما تقدم أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم هم خير هذه الأمة في كل خير، وأفضلهم في كل فضل، بل هم خير الناس بعد الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

وأن اعتقاد فضلهم ومحبتهم من الواجبات المتحتمات، وأنه يجب عدم التعرض لهم، ويجب كف الألسنة عن الخوض فيما جرى بينهم، والحفاظ على سلامة القلوب والألسنة تجاههم، وعلى هذا مضى أئمة الإسلام، واستقر معتقد أهل السنة والجماعة، وكما بينه الشيخ رحمه الله تعالى وقرره وسار عليه في سائر كتبه وخطبه وفتاواه، وهذا المعتقد العظيم هو مما تميز به أهل السنة والجماعة طاعة لله ورسوله، ومتابعة واقتداء بكتاب ربهم وسنة نبيه، كما قال الشيخ رحمه الله نقلاً عن الحافظ ابن كثير: «**وأما أهل السنة فإنهم يترضون عمن رضي الله عنه، ويسبون من سبه الله ورسوله، ويوالون من يوالي الله، ويعادون من**

---

(١) أي فيما هو من خصائص البشر، ومما يتعلق بهم وبكمالهم.

(٢) انظر: العقائد السلفية: (٢/٢٨٩)، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١/٦).

(٣) إعانة القريب المجيب: (٢/٢١٤-٢١٥)، وانظر: شرح الدرر السنية ص: ١١١-١١٣).

يعادي الله، وهم متبعون لا مبتدعون، ويقتدون ولا يبتدعون، وهؤلاء هم حـــزب الله المفلحون، وعباده المؤمنون»[1].

جعلنا الله منهم، وأختم هذا المبحث بقوله رحمه الله: «**وأجمع أهل السنة ســـلفاً وخلفاً من أهل الفقه والحديث والتفسير والكلام، على تنوع مذاهبهم: أن الواجـــب الثناء على أصحاب رسول الله، وحبهم والاستغفار لهم، والترحم عليهم، والترضـــي عنهم، وموالاتهم، وعقوبة من أساء فيهم القول** .....»[2].

والمراد من ذكره لأهل الكلام، أي أن كثيراً منهم يقولون بوجوب الثناء علـــيهم وحبهم والترحم عليهم والترضي عنهم، كما هو قول أهل السنة، أو يكون المراد أن مـــن دخل في شيء من الكلام من أهل السنة أصلاً فهو قائل بذلك أيضاً، والمقصود أن هذا هو قول المنتسبين إلى السنة على تنوع فنونهم وعلومهم، والله تعالى هو الموفق والهادي، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) العقائد السلفية: (٢/٢٩٧)، وانظر: تفسير ابن كثير: (٢/٣٦٧).

(٢) تطهير المجتمعات ص: ٢٧١، وانظر: ما بعدها.

المبحث الثاني: جهوده في بيان فضائل الخلفاء الراشدين.

تقدم في المبحث السابق بيان فضل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم على وجه العموم، وإن كان في بعض ما ورد دلالة على تفاضلهم فيما بينهم، كقوله تعالى: ﴿لا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلّاً وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾[1].

«**فهذه الآية تصريح في تفاوت الصحابة رضي الله عنهم في الدرجات والمراتب، ونص صريح في كون جميعهم في الجنة**»[2].

إذاً فأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وهم أفضل الناس بعد الأنبياء يتفاوتون فيما بينهم في الفضل والمراتب، بدلالة النصوص الشرعية من القرآن والسنة، كما سيأتي بيانه وتفصيله، وقد قرر ذلك أئمة الإسلام في كتبهم ودواوينهم[3]، وكذلك قرره الشيخ رحمه الله تعالى إذ يقول:

«بعدهم الصديق ثم عمر — وبعده عثمان ثم حيدر
يليهم في الفضل باقي العشرة — فأهل بدر الكرام البررة
كذا من بايع تحت الشجرة — فأهل أحد الكرام الخيرة»[4]

والمراد بقوله «**بعدهم**» أي بعد الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، أي يأتي بعدهم في الفضل الخلفاء الراشدون، أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي بن أبي طالب رضي الله عنهم

---

(١) الحديد: من الآية١٠.

(٢) العقائد السلفية: (٣٠٢/٢) وانظر: إتحاف ذوي النجابة ص: ٥٤.

(٣) انظر: أصول السنة للإمام أحمد ص: ٦٠، السنة للمزني ص: ٥٨، اعتقاد أهل السنة للإسماعيلي ص: ٤٧، شرح مذاهب أهل السنة لأبي حفص بن عمر بن شاهين ص: ٣٢٠، الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد للبيهقي ص: ٢٠٥، المختار في أصول السنة لابن البنا الحنبلي ص: ١٦٦، الاعتقاد لابن أبي يعلى ص: ٤٢، الحجة في بيان المحجة للأصبهاني: (٣٥٧/٢) وما بعدها، وغيرها من كتب الأئمة والعلماء.

(٤) العقائد السلفية: (٣٠٦/٢).

أجمعين، وترتيبهم في الفضل كترتيبهم في الخلافة على النسق الذي أورده الشيخ رحمه الله تعالى هنا، وكما قال:

«ترتيبهم في الفضل كالخلافة ومن يخالف فانبذن خلافه»(١)

وفيما يلي نبذة مما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى من فضائلهم ومناقبهم رضي الله تعالى عنهم:

أولاً الصديق رضي الله عنه(٢):

هو عبد الله أبو بكر بن أبي قحافة بن تميم بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر، ولد لسنتين من عام الفيل، شب على الأخلاق الفاضلة والسيرة الكريمة، وكان حِبّاً لرسول الله صلى الله عليه وسلم قبل النبوة، فلما شرف الله محمداً صلى الله عليه وسلم برسالته كان أول رجل أجابه، قال صلى الله عليه وسلم: ((ما دعوت أحداً إلى الإسلام إلا كانت له كبوة غير أبي بكر))(٣)(٤).

ومما ورد في فضله من الآيات مما ذكره الشيخ رحمه الله:

١. «قوله تعالى: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى * الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى﴾(٥) قال ابن

---

(١) العقائد السلفية: (٢/٢٩٤).

(٢) انظر بعض ما ذكره الشيخ من فضائله في: العقائد السلفية: (٢/٣٠٧-٣٥٢)، (٢/٦٢)، (١/٣٤٧)، شرح الدرر السنية ص: ٨٨، تقارير مهمة على الدرر السنية ص: ٨٤ وما بعدها، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢١/٨٥-٨٧)، إعانة القريب المجيب: (١/٤٠٨).

(٣) أخرجه الديلمي في الفردوس: (٤/٩٢) عن ابن مسعود، ورواه أبو نعيم في تاريخ أصبهان عن ابن عباس: (٢٣٢٥)، ورواه ابن بطة في الإبانة من طريق ابن عباس أيضاً في الكتاب الرابع من فضائل الصحابة: (٢/٤٥٧) وقال محققه: إسناده ضعيف، ورواه أيضاً مرسلاً عن القاسم بن محمد: (٢/٤٥٢)، ومن طريق أخرى أيضاً مرسلة: (٢/٤٩٩)، وانظر أيضاً كتر العمال: (١١/٥٥٥).

(٤) انظر: العقائد السلفية: (٢/٢٩٤).

(٥) الليل:١٧-١٨.

الجوزي: أجمعوا أنها نزلت في أبي بكر[1].

٢. **قال الله تعالى: ﴿ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾[2] هو الصاحب بإجماع المسلمين، ولهذا يكفر من أنكر صحبته لتكذيبه القرآن.**

٣. **وقال تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾[3]، فالذي جاء بالصدق هو النبي صلى الله عليه وسلم، وصدق به هو أبو بكر، وإن قيل إن الآية عامة في كل من صدق بالنبي عليه الصلاة والسلام، فأبو بكر في المقدمة لأنه أول من أسلم من الرجال الأحرار**»[4]، إلى غير ذلك من الآيات.

ومن الأحاديث الدالة على فضله وسبقه، قوله صلى الله عليه وسلم: ((لو كنت متخذاً خليلاً غير ربي لاتخذت أبا بكر خليلاً، ولكن أخوة الإسلام))[5].

وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال: أي الناس أحب إليك؟ قال: ((عائشة))، قلت: من الرجال؟ قال: ((أبوها))، فقلت: ثم من؟ قال: عمر بن الخطاب))[6].

---

(١) انظر: زاد المسير: (١٤٨/٩) ط:المكتب الإسلامي، وانظر: تفسير ابن كثير: (٥٢٢/٤)، والمستدرك للحاكم: (٥٢٥/٢).

(٢) التوبة: من الآية٤٠.

(٣) الزمر:٣٣.

(٤) العقائد السلفية: (٣٠٧/٢).

(٥) رواه البخاري في كتاب الصلاة، باب الخوخة والممر في المسجد: (١٦٢/١)، وفي كتاب فضائل الصحابة، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: ((سدوا الأبواب إلا باب أبي بكر)): (١١٢٥/٣)، ورواه مسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب في فضائل أبي بكر الصديق: (١٨٥٤/٤)، كلاهما من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٦) رواه البخاري في كتاب فضائل الصحابة، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: ((لو كنت متخذاً خليلاً)): (١١٢٧/٣)، وفي كتاب المغازي، باب غزوة ذات السلاسل: (١٣١٦/٣)، ورواه مسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب في فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه: ◄

ومما يدل على فضله أيضاً: اجتماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم على مبايعته بالخلافة، وقد بين الشيخ ذلك، وذكر أيضاً أن بعض الآيات والأحاديث أشارت إلى خلافته، ومما ذكره قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾[1].

ثم ذكر رحمه الله ما قام به أبو بكر رضي الله عنه لما ارتدت العرب بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم من الجهاد، قال: «**فجاهدهم أبو بكر الصديق حق الجهاد، وأظهر من صدق العزيمة، وقوة الشكيمة، ونهاية الشجاعة، ما أعجب به أولو الألباب، واعترفت له جميع الأصحاب، وأعز الله به الدين، وجمع الله به كلمة المسلمين، واذل الله به الكافرين** ......»[2].

وفضائله ومناقبه معلومة مشهورة، وقد استغرق الشيخ رحمه الله تعالى في بيانها والرد على شبهات المخالفين من الرافضة وغيرهم ما يزيد على أربعين صفحة من كتاب العقائد السلفية[3].

ثانياً عمر بن الخطاب رضي الله عنه:

هو عمر بن الخطاب بن نفيل، من بني عدي بن كعب، ولد لثلاث عشرة سنة خلت من ميلاد رسول الله صلى الله عليه وسلم، أسلم في السنة السادسة من البعثة، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو عند اشتداد أذى المشركين فيقول: ((اللهم أعز

(١٨٥٦/٤).

(١) المائدة:٥٤.

(٢) العقائد السلفية: (٣١١/٢).

(٣) انظر: (٣٠٧/٢-٣٥٢).

الإسلام بأحد العمرين))[1] فهدى الله تعالى عمر بن الخطاب وأسلم، لما أراد الله له الخير والسعادة.

وكان المسلمون قبل إسلامه مُسْتَخْفِينَ في دار الأرقم بن أبي الأرقم، فلما أسلم حمزة وأسلم عمر بن الخطاب، خرجوا من دار الأرقم ودخلوا المسجد، وصلوا جهاراً، وأصابت قريش كآبة لإسلام عمر، ولذلك سماه صلى الله عليه وسلم الفاروق، لأن الله فرق به بين الحق والباطل.

ومن فضائله ما جاء في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[2]، قالوا: نزلت في عمر.

قلت: روي ذلك عن سعيد بن المسيب، وسعيد بن جبير، قال ابن كثير: «وفي هذا نظر، لأن هذه الآية مدنية، وإسلام عمر كان بمكة ....»[3].

وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: ((إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه))[4]، وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: ((اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر))[5].

وقد عهد إليه أبو بكر الصديق رضي الله عنه بالخلافة، لأنه خير الأصحاب

---

(١) رواه الترمذي في كتاب المناقب، باب مناقب عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (٥/٥٧٦) وقال: "حديث حسن صحيح غريب من حديث ابن عمر"، وصححه العلامة الألباني، ورواه أيضاً من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، لكنه ضعيف، ورواه ابن ماجة في المقدمة من حديث عائشة رضي الله عنها بلفظ: ((اللهم أعز الإسلام بعمر بن الخطاب خاصة)): (١/٣٩)، وضعفه البوصيري في زوائد بن ماجة ص: ٤٣.

(٢) الأنفال:٦٤.

(٣) تفسير ابن كثير: (٢/٣١٠).

(٤) رواه الترمذي من حديث ابن عمر، في كتاب المناقب، باب في مناقب أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (٥/٥٧٦)، وقال العلامة الألباني رحمه الله: صحيح.

(٥) رواه الترمذي في كتاب المناقب، باب في مناقب أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، كليهما من حديث حذيفة رضي الله عنه: (٥/٥٦٨)، وقال الشيخ الألباني: صحيح.

وأجدرهم بالخلافة، فقام في خلافته بجلائل الأعمال، من نشر الإسلام، وجهاد الأعداء، وفتح الممالك، ونصرة الضعيف، وسد عوز المحتاج، مما لم يختلف فيه اثنان، وغني عن الشاهد والبرهان، وقد امتلأت من أخباره بطون الأسفار، وجرت مجرى الليل والنهار .... [(١)].

ثالثاً «**عثمان بن عفان رضي الله عنه:**

هو عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف الأموي القرشي، ولد في السنة الخامسة من ميلاد رسول الله صلى الله عليه وسلم ..... كان من السابقين الأولين، زوجه عليه السلام بابنتيه، وحضر المشاهد كلها .....»[(٢)].

وفضائله رضي الله عنه كثيرة، وقد ذكر الشيخ رحمه الله تعالى أن من فضائله ما جاء في قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِداً وَقَائِماً يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾[(٣)]، قالوا: نزلت في عثمان[(٤)].

ومن فضائله كما ذكر الشيخ أيضاً، ما «**أخرج الشيخان عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع ثيابه حين دخل عليه عثمان وقال:** ((**ألا أستحي من رجل تستحي منه الملائكة**))[(٥)].

---

(١) انظر: العقائد السلفية: (١/٣٥٠-٣٥٣)، (٢/٣٥٣-٣٦٢)، شرح الدرر السنية ص: ٩٢-٩٦، وانظر أيضاً: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٧/١٢٨)، (١٣/٥٤-٥٦).

(٢) العقائد السلفية: (٢/٣٦٣).

(٣) الزمر:٩.

(٤) وانظر: تفسير ابن كثير: (٤/٤٨).

(٥) رواه مسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عثمان بن عفان رضي الله عنه: (٤/١٨٦٦)، وبمعناه أخرج البخاري عن أبي موسى الأشعري في كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، باب مناقب عثمان بن عفان: (٣/١٣٦٦).

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((من جهز جيش العسرة فله الجنة))[1] ..... **وأخرج أحمد والترمذي وابن ماجة والحاكم عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعثمان: ((يا عثمان إن الله مقمصك قميصاً، فإن أرادك المنافقون على خلعه فلا تخلعه حتى تلقاني))**[2].

وقال الشيخ ابن حجر في الصواعق: "هذا من الأحاديث الظاهرة في خلافته، الدالة دلالة واضحة على حقيقتها، لنسبة القميص، في الحديث، المكنى به عن الخلافة إلى الله تعالى"[3]»[4].

ثم ذكر رحمه الله تعالى بعض فضائله، ومآثره، وأمر خلافته، وقصة مقتله شهيداً رضي الله عنه، فذكر جمعه للقرآن، وأنه أول الناس إسلاماً بعد أبي بكر وعلي وزيد بن حارثة، وجعل النبي صلى الله عليه وسلم يده الشريفة عن يد عثمان رضي الله عنه يوم البيعة يوم الحديبية، وأنه جهز جيش العسرة، إلى غير ذلك من الفضائل المعروفة المشهورة عنه رضي الله عنه.

ومع ذلك نجد كثيراً من الكتاب كما يذكر الشيخ، يذهبون إلى نقد عثمان رضي الله عنه في بعض كتاباهم، ويزعمون حيفه وميله عن الصراط المستقيم، يقول الشيخ رحمه الله: «**والحقيقة أن أولئك الكتاب كتبوا ما كتبوا متأثرين بكتابات أعداء الإسلام، وبكتابات مبغضي الصحابة رضي الله عنهم....**»[5].

---

(١) رواه النسائي في كتاب الأحباس باب وقف المساجد: (٦/٢٣٣)، ورواه الترمذي في كتاب المناقب، باب في مناقب عثمان: (٥/٥٨٣)، ورواه البخاري تعليقاً في كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عثمان رضي الله عنه: (٣/١١٣٦)، وقال الألباني: صحيح.

(٢) أخرجه أحمد في المسند: (٦/٨٦، ١٤٩)، والترمذي في كتاب المناقب، باب في مناقب عثمان رضي الله عنه: (٥/٥٨٧)، وابن ماجة في المقدمة –فضل عثمان رضي الله عنه: (١/٤١)، والحاكم في المستدرك: (٣/٩٩-١٠٠)، وقال الألباني: صحيح.

(٣) الصواعق المحرقة: (١/٣١٨).

(٤) العقائد السلفية: (٢/٣٦٣-٣٦٤).

(٥) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٣/٢٣).

وذكر رحمه الله تعالى أن ممن وقع أيضاً في هذه الورطة بعض من ينتسب إلى العلم، يقول رحمه الله: «**وهذه التخطئة لعثمان، والحكم عليه بالخطأ، والميل عن الإنصاف، تورط فيه كثيرون، ومنهم عالم من أكابر علماء باكستان، وآخر من مصر**(١)**، وقد قتل مظلوماً**»(٢).

ولما كان كذلك فإنه رحمه الله تعالى أخذ على عاتقه الانتصار لعثمان رضي الله عنه، والرد على من طعن فيه أو في خلافته، فبدأ بمؤلف في ذلك ولكنه لم يتمه، أو لم أقف عليه بتمامه، يقول رحمه الله تعالى في أوله: «**وقد كنت منذ زمن طويل أمني نفسي بالكتابة في موضوع الخلفاء، ولكن لكثرة الأشغال والعوائق لم تحصل لي الفرصة التي تمكنني من هذا المرام.**

ولكن بما أن الكتابات الصادرة من المنحرفين عن الصحابة كثرت هذه الأيام، خصوصاً في الخليفة الراشد عثمان، تأكد العزم، وزاد التأكد طلب بعض الإخوان الكتابة في هذا الموضوع ..... فعلى الله توكلت، وابتدأت بعثمان رضي الله عنه لما ذكرته سالفاً»(٣).

أي من كثرة الكتابات المنحرفة في حقه رضي الله عنه حتى من بعض من ينتسب إلى العلم والدين.

وقد أراد الشيخ رحمه الله أن يكون هذا الكتاب في ثلاث مقدمات، ثم موضوع الكتاب، يقول رحمه الله: «**فقبل الدخول في الموضوع، أحب أن أقدم ثلاث مقدمات:**

الأولى: موقف المسلم من اعتقاده نحو الصحابة وأهل البيت.

والثانية: في فضائل الصحابة عموماً، والصحابة خصوصاً.

---

(١) الذي يبدو أنه يقصد بذلك أبو الأعلى المودودي وسيد قطب، فإنهم قد اشتهر عنهم الكلام في عثمان ابن عفان، والطعن عليه، مع خزايا أخرى، من أظهرها تبنيهم مذهب الخوارج والدعوة إليه، ولا حول ولا قوة إلا بالله، والله يعفو ويتوب عنا وعنهم.

(٢) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢٣/١٣).

(٣) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢٥/١٣).

والثالثة في مناقب عثمان وأعماله الجليلة.

ثم الدخول في الموضوع ومناقشة الكتاب في كتاباقم التي لم يحققوا فيها ما يجب عليهم»[1].

وقد بلغ فيه رحمه الله إلى ذكر بعض فضائل عثمان رضي الله عنه، أو أنه أتمه وفُقد فلم نجده، وعلى كل فإن هذا فيه بيانٌ لموقف الشيخ وجهوده في هذه المسألة العظيمة، التي زل فيها من زل من أهل البدع من الخوارج والرافضة، وعصم الله أهل السنة بتمسكهم بالكتاب والسنة، وآثار السلف من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم أجمعين، وألحقنا بهم.

ولما كان مقتل عثمان رضي الله عنه من آثار الفتنة التي أثارها اليهودي عبد الله بن سبأ، أو ابن السوداء، فقد عقد الشيخ رحمه الله ترجمة في ذكر المؤرخين له، والتعريف به، وبأقواله وأفعاله القبيحة الشنيعة، وترجمة في إثبات وجوده، والرد على من أنكره.

يقول رحمه الله تعالى: «**اتفق المحدثون، وأهل الجرح والتعديل، والمؤرخون، وأصحاب كتب الفرق والنحل، والطبقات، والأدب .... على وجود شخصية خبيثة يهودية، وهي شخصية عبد الله بن سبأ، الملقب بابن السوداء، الذي قام بدور خطير، وبذر الشر المستطير ...**

ولم ينكر من له حظ من علم، وذرة من عقل، وجود ابن سبأ إلا في العصر الحاضر من هذا القرن، والقرن المنصرم، وهم نفر قليل ما بين مستشرق حاقد، ومتابع لهم، ومسلم جاهل، أو منكر مكابر من بعض الشيعة اليوم ....»[2].

ومن مقصود هؤلاء هو تبرئة الخوارج والشيعة من أن يكونوا يرجعون في حقيقة مذهبهم إلى هذا اليهودي الخبيث، الذي زرع بذرة هذه الفرق، وأسس مذهبها، مع ما في إنكار وجود هذا الخبيث من مصادمة الحقائق، وتكذيب التاريخ، ورد كلام أهل العلم على اختلاف فنوهم وفهومهم، كما بين الشيخ رحمه الله تعالى.

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢٩/١٣).

(٢) العقائد السلفية: (٣٧٦/٢).

وقد ذكر رحمه الله أن من الذين أنكروه من المستشرقين: «**د. برنارد لويس، وفريد لاندر، ومن أتباع المستشرقين د. طه حسين، و د. كامل حسين، و د. حامد حنفي داوود، ومن الشيعة محمد جواد مغنية، ومرتضى العسكري، و د. علي الوردي**»[1].

ثم ذكر من كتب الشيعة في المقالات والرجال ما فيه الترجمة لابن سبأ، وذكره ولعنه، مع ما تقدم من ذكر كلام المؤرخين له، وفي هذا رد واضح، وكشف فاضح لجهل هؤلاء، واتباعهم للأهواء المذمومة، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

رابعاً علي بن أبي طالب رضي الله عنه[2]:

هو «**علي بن أبي طالب بن عبد المطلب، ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولد قبل الهجرة بواحد وعشرين عاماً، أدركته البعثة وهو مراهق، فاعتنق الإسلام بدون تلكؤ، وكان من السابقين ....**»[3].

بات في فراش النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الهجرة، وزوجه النبي صلى الله عليه وسلم بفاطمة رضي الله عنها، وحضر المشاهد كلها ما عدا تبوك.

وقد ذكر الشيخ رحمه الله تعالى أحاديث في فضله ومناقبه، منها: أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال يوم خيبر: ((لأعطين الراية غداً رجلاً يفتح الله على يديه، يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله ... الحديث، وفيه: فقال: ((أين علي بن أبي طالب؟)) فقيل: يشتكي عينيه، قال: ((فأرسلوا إليه)) فأتي به، فبصق رسول الله صلى الله عليه وسلم في عينيه، ودعا له فبرئ، حتى كأن لم يكن به وجع، فأعطاه الراية ....))[4].

---

(١) العقائد السلفية: (٣٧٦/٢).

(٢) انظر: العقائد السلفية: (٣٧٩/٢-٣٨٢)، شرح الدرر السنية ص: ٩٩، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٤٧/١٧-١٢٨)، (٨٢/٢١-٨٧)، أسئلة الإذاعة ص: ٥٥.

(٣) العقائد السلفية: (٣٧٩/٢).

(٤) رواه البخاري ومسلم، وتقدم ص: ٧١١.

وحديث: ((أما ترضى أن تكون مني بمترلة هارون من موسى))[1]، ونبه الشيخ رحمه الله إلى كثرة ما كذب في فضائله ومناقبه، كحديث مدينة العلم، وأحاديث الوصية[2]، التي وضعها المغرضون ترويجاً لمذاهبهم الباطلة.

قال: «**وعلي أجل قدراً، وأرفع ذكراً، من أن يحتاج لإثبات فضله ومناقبه بتلك الموضوعات الواهية، بعد ما كان من السابقين، ومن المجاهدين للكفار والمشركين، وقد بشره النبي صلى الله عليه وسلم بالجنة كسائر العشرة المبشرة، رضي الله عنه وأرضاه**»[3].

ومن أجمل التنبيهات ما ذكره الشيخ رحمه الله هنا، من الإشارة إلى إنصاف أهل السنة واعتدالهم، ومتانة ديانتهم، وذلك أنه لما اخترعت الشيعة مثالب لأبي بكر وعمر وعثمان، ووافقهم الخوارج في بعض المثالب المخترعة لعثمان ومعاوية، لم يقابلهم أهل السنة باختراع مثالب لعلي رضي الله عنه، بل أثنوا على الجميع، ولم يتورطوا في المثالب والمطاعن ويخالفوا كتاب الله وسنة نبيهم، فالحمد لله على دين الإسلام، كما له الحمد على عقيدة أهل السنة والجماعة، اللهم أوزعنا الله أن نشكر نعمتك علينا، وثبتنا على الدين القويم، والطريق المستقيم، يا رب العالمين[4].

---

(١) رواه البخاري في كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، باب مناقب علي بن أبي طالب: (١١٤٢/٣) وفي كتاب المغازي ، باب غزوة العسرة: (١٣٣١/٣)، ورواه مسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب: (١٨٧٠/٤)

(٢) انظر: ترتيب الموضوعات للذهبي ص: ١٠٠ وما بعدها، ولأخينا الشيخ خليفة الكواري بحثان ماتعان، أحدهما في تخريج حديث مدينة العلم، والآخر في تخريج أحاديث الوصية، بين فيهما ضعف هذه الأحاديث ونكارتها.

(٣) العقائد السلفية: (٣٨٢/٢).

(٤) انظر: العقائد السلفية: (٣٨٢/٢).

المبحث الثالث: جهوده في بيان فضل باقي العشرة، وأهل بدر، وبيعة العقبة.

من المقرر في عقيدة أهل الأثر؛ أن المقدم في الفضل من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين؛ العشرة المبشرون بالجنة، وأفضلهم الخلفاء الراشدون، على ما سبق بيانه، وأنه يليهم في الفضل أهل بدر، ثم أهل بيعة العقبة، وعلى هذا جرى عمل الشيخ رحمه الله تعالى، كما قال في الدرر السنية:

«بعدهم الصديق ثم عمر وبعده عثمان ثم حيدر
يليهم في الفضل باقي العشرة فأهل بدر الكرام البررة
كذاك من بايع تحت الشجرة فأهل أحد الكرام الخيرة»(١)

وفي هذا المبحث نعرج على ذكر جهوده في بيان فضل سائر العشرة المبشرين، وأهل بدر والعقبة، بعد أن تقدم بيان فضل الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم، جرياً على طريقة السلف الصالح وأئمة الإسلام.

أولاً: جهوده رحمه الله في بيان فضل باقي العشرة المبشرين رضي الله عنهم، وهم:

١. أبو محمد طلحة بن عبيد الله بن عثمان بن عمرو بن كعب بن لؤي.
٢. أبو عبد الله الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي.
٣. أبو محمد عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف بن الحارث بن زهرة بن كلاب بن مرة بن كعب.
٤. أبو إسحاق سعد بن أبي وقاص مالك بن وهيب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب بن مرة.
٥. أبو الأعور سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل بن عبد العزى بن رباح بن عبد الله بن رزاح بن عدي بن كعب بن لؤي.

---

(١) العقائد السلفية: (٣٠٦/٢).

٦. أمين الأمة أبو عبيدة عامر بن عبد الله بن الجراح بن هلال بن أُهيب بن ضبة بن الحارث بن فهر بن مالك.

وقد عقد رحمه الله تعالى لكل واحد منهم ترجمة، ذكر فيها بعض مناقبه، وفضائله، وصفاته، وأخلاقه[1]، وكلهم ممن أسلم قديماً، وحضر المشاهد، وشهد له النبي صلى الله عليه وسلم بالجنة، وتوفي وهو عنهم راض، كما قال عمر رضي الله عنه لما قيل له أوص واستخلف، قال: (ما أجد أحداً أحق بهذا الأمر من هؤلاء النفر، الذين توفي رسول الله وهو عنهم راض) وسمى علياً، وعثمان، والزبير، وطلحة وسعداً، وعبد الرحمن[2].

وقد ذكر الشيخ رحمه الله تعالى عند ذكر **طلحة رضي الله عنه:** أنه شهد المشاهد كلها، إلا بدراً، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان قد أرسله مع سعيد بن زيد لاستطلاع عير قريش، وثبت معه يوم أحد، ووقاه بيده فشلت، وجرح يومها جراحاً كثيرة، وكان أحد الثمانية السابقين إلى الإسلام، وكان ممن أسلم على يد أبي بكر.

وقال له صلى الله عليه وسلم يوم أحد لما برك له ليصعد على ظهره: ((أوجب طلحة))[3]، وكان أبو بكر رضي الله عنه إذا ذكر يوم أحد قال: (ذاك كله يوم طلحة)[4]،

---

(١) انظر في ذلك: العقائد السلفية: (٣٨٤/٢-٤٠٠)، شرح الدرر السنية ص: ١٠٣-١٠٧.

(٢) كما في صحيح البخاري كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، باب قصة البيعة والاتفاق على عثمان بن عفان رضي الله عنه: (١١٣٨/٣).

(٣) رواه الترمذي في كتاب المناقب، باب مناقب طلحة بن عبيد الله: (٦٠١/٥)، وقال حسن صحيح غريب، ورواه الحاكم: (٣٧٤/١) وصححه، وسكت عليه الذهبي، وقال الألباني: حسن.

(٤) وهو حديث طويل، رواه أبو داوود الطيالسي في مسنده ص: ٣، والبزار في مسنده: (١٣٢/١)، وابن حبان: (٤٣٧/١٥)، والحاكم: (٢٧/٣)، وقال صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقال الذهبي: إسحاق متروك، يريد إسحاق بن يحيى بن طلحة، وفي: (٣٧٥/٣)، وقال صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، وقال الذهبي: لا والله، وإسحاق قال أحمد متروك.

◄

لما أبلى فيه من البلاء الحسن.

وذكر في سياق حديثه عن **الزبير بن العوام**:

أن أمه صفية بنت عبد المطلب، عمة رسول الله صلى الله عليه وسلم، أسلم وهو ابن ثمان، وقيل ابن ست عشرة، وكان رابعاً أو خامساً، وهاجر إلى الحبشة الهجرتين، وشهد المشاهد كلها، وهو أول من سل سيفاً في سبيل الله، ونزلت الملائكة يوم بدر على سيماه، وثبت مع الرسول صلى الله عليه وسلم يوم أحد.

وعنه قال: (جمع لي رسول الله صلى الله عليه وسلم أبويه يوم أحد)[1]، وعن زرٍ قال: (استأذن ابن جرموز على علي وأنا عنده، فقال علي: بشر قاتل ابن صفية بالنار، ثم قال علي: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ((لكل نبي حواري، وحواريي الزبير)))[2].

وذكر في سياق حديثه عن **عبد الرحمن بن عوف**:

أنه أسلم قبل أن يدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم دار الأرقم، وهاجر إلى الحبشة الهجرتين، وشهد المشاهد كلها، وثبت يوم أحد، وصلى النبي صلى الله عليه وسلم خلفه في غزوة تبوك، وتوفي في سنة اثنتين وثلاثين، ودفن بالبقيع، وصلى عليه عثمان بن عفان، وكان أوصى بذلك.

ومما ذكر أيضاً في حديثه عن **سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه**:

وقال البزار: وهذا الحديث لا نعلم أن أحداً رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا أبو بكر الصديق، ولا نعلم له إسناد غير هذا الإسناد، وإسحاق بن يحيى قد روى عنه عبد الله بن المبارك وجماعة واحتمل حديثه وإن كان فيه، ولا نعلم شاركه في هذا الحديث غيره.

(١) رواه البخاري في كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، باب مناقب الزبير بن العوام: (١١٤٥/٣)، ورواه مسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب في فضائل طلحة والزبير رضي الله تعالى عنهما: (١٨٧٩/٤).

(٢) رواه البخاري في كتاب الجهاد والسير، باب فضل الطليعة: (٨٨٠/٢)، وفي كتاب المغازي، باب غزوة الخندق: (١٢٥٤/٣)، ورواه مسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب في فضائل طلحة والزبير رضي الله عنهما: (١٨٧٩/٤) كلاهما من حديث جابر رضي الله عنه.

أنه أسلم قديماً، وأنه قال: (كنت ثالثاً في الإسلام، وأنا أول من رمى بسهم في سبيل الله)[1]، وشهد المشاهد كلها، وعن علي رضي الله عنه قال: ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفدي أحد بأبويه إلا سعد بن مالك، فإني سمعته يقول له يوم أحد: ((ارم سعد، فداك أبي وأمي))[2].

وعن عائشة قالت: (سهر رسول الله صلى الله عليه وسلم مقدمه المدينة ليلة فقال: ((ليت رجلاً صالحاً من أصحابي يحرسني الليلة)) قالت: فبينما نحن كذلك إذ سمعنا خشخشة السلاح، فقال: ((من هذا؟)) قال: سعد بن أبي وقاص، قال: ((ما جاء بك؟)) قال: وقع في نفسي خوف على رسول الله صلى الله عليه وسلم فجئت أحرسه، فدعا له رسول الله صلى الله عليه وسلم)[3].

وقال في سياق حديثه عن **سعيد بن زيد رضي الله عنه:**

أنه كان ممن أسلم قديماً قبل دخول دار الأرقم، وشهد المشاهد كلها إلا بدراً، لأنه كان في استطلاع لعير قرش مع طلحة بن عبيد الله، وذكر ما رواه الترمذي بإسناده عن عبد الرحمن بن الأخنس قال: (قال سعيد بن زيد: أشهد أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ((رسول الله في الجنة، وأبو بكر في الجنة، وعمر في الجنة، وعلي في الجنة، وعثمان في الجنة، وعبد الرحمن في الجنة، وطلحة في الجنة، والزبير في الجنة، وسعد في الجنة)) ثم قال: إن شئتم أخبرتكم بالعاشر، ثم ذكر نفسه)[4].

---

(١) رواه البخاري في مواضع، منها كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، باب مناقب سعد بن أبي وقاص: (١١٤٦/٣)، ومسلم في كتاب الزهد: (٢٢٧٨/٤).

(٢) رواه البخاري في كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، باب مناقب سعد بن أبي وقاص: (١١٤٥/٣)، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب في فضائل سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه: (١٨٧٦/٤).

(٣) رواه البخاري في كتاب الجهاد، باب الحراسة في سبيل الله: (٨٩٠/٢)، ورواه مسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب في مناقب سعد بن أبي وقاص: (١٨٧٥/٤).

(٤) رواه أبو داوود في كتاب السنة، باب في الخلفاء: (٤٠٣٧/٥)، والترمذي في كتاب المناقب، باب مناقب عبد الرحمن بن عوف: (٦٠٦/٥)، وباب مناقب سعيد بن زيد: (٦٠٩/٥).

وقال في حديثه عن **أبي عبيدة رضي الله عنه:**

أنه هاجر الهجرة الثانية، وحضر المشاهد كلها، وثبت يوم أحد، وقتل أباه يوم بدر كافراً، ومن مناقبه أنه نزع الحلقتين اللتين دخلتا في وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد، فوقعت ثنيتاه، فكان أحسن الناس هتماً(١)، وفي صحيح مسلم: ((إن لكل أمة أميناً، وإن أميننا أيتها الأمة أبو عبيدة بن الجراح))(٢).

وكان من قادة جيوش الفتح لأبي بكر رضي الله عنه، ولو كان حياً عند موت عمر رضي الله عنه لجعله خليفة من بعده.

وأخبارهم رضي الله عنهم معروفة مشهورة مسطورة، لا يكاد يخلو منها كتابٌ، سواء في السير أو الحديث أو العقيدة أو الفقه أو غيرها، رحمهم الله تعالى ورضي عنهم.

ثانياً: جهوده رحمه الله في بيان فضائل أهل بدر وبيعة العقبة.

ذكر الشيخ رحمه الله تعالى بعض الأحاديث التي جاءت في فضلهم، منها:

حديث جابر رضي الله عنه: ((لن يدخل النار رجل شهد بدراً أو الحديبية))(٣).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((اطلع الله على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم، فقد غفرت لكم))(٤).

وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم: ((لا يدخل النار أحد بايع تحت

---

(١) تقدم تخريجه، وهو الحديث الطويل الذي يروى عن أبي بكر رضي الله عنه في غزوة أحد، تقدم في ذكر طلحة رضي الله عنه.

(٢) رواه البخاري في كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب أبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه: (١١٥٠/٣)، ورواه مسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب في فضائل أبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه: (١٨٨١/٤).

(٣) رواه أحمد: (٣٩٦/٣)، وقد ذكر الشيخ أن إسناده على شرط مسلم.

(٤) رواه أبو داوود في كتاب السنة، باب في الخلفاء: (٤٢/٥)، ورواه البخاري ومسلم من حديث علي رضي الله عنه في قصة حاطب رضي الله عنه.

الشجرة))[1].

وعنه أن غلاماً قال: حاطب في النار، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((كذبت، إنه شهد بدراً والحديبية))[2].

وفي هذا وغيره مما تقدم من النصوص، ما يدل على فضلهم، وحصول هذه المزية لهم، مما لم يكن لغيرهم، ولذلك قال أهل العلم والسنة بأنهم أفضل من غيرهم، وساقوا التفضيل على ما ذكرناه مراراً، أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي، ثم سائر العشرة، ثم أهل بدر، ثم أهل العقبة.

ولا يفهم من قول الشيخ رحمه الله في الدرر السنية[3]:

«يليهم في الفضل باقي العشرة فأهل بدر الكرام البررة

كذاك من بايع تحت الشجرة فأهل أحد الكرام الخيرة»

لا يفهم من قوله: «**كذاك من بايع تحت الشجرة**» أن أهل البيعة كأهل بدر في الفضل، فإن هذا غير مراد له قطعاً، كما هو معروف في مذهب أهل السنة والجماعة، وكما هو ظاهر كلام الشيخ رحمه الله تعالى، في غير ما موضع، فمن ذلك أنه بعد أن ذكر أهل بدر وفضلهم، قال: «**يلي أولئك أهل بيعة الرضوان تحت الشجرة**»[4].

وإضافة إلى ما سبق فإنه قد جاء في بعض نسخ الدرر السنية: «**فكل من بايع تحت الشجرة**» كما في شرح الدرر السنية[5]،وفي بعض النسخ الخطية للمنظومة: «**وثم من بايع تحت الشجرة**» وعلى هذا فلا إشكال أصلاً، لأن فيه العطف بالفاء أو ثم، وهذا يفيد الترتيب.

---

(١) رواه مسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب في فضائل أصحاب الشجرة أهل بيعة الرضوان: (١٩٤٢/٤).

(٢) رواه مسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب فضل أهل بدر وقصة حاطب بن أبي بلتعة: (١٩٤٢/٤).

(٣) العقائد السلفية: (٣٠٦/٢).

(٤) العقائد السلفية: (٣٨٣/٢-٣٨٤).

(٥) ص: ٧٤.

وأنبه أيضاً إلى أن الكلام عن فضل أهل بدر وبيعة العقبة جاء في العقائد السلفية بعد ذكر الخلفاء الراشدين وقبل ذكر باقي العشرة المبشرين، وإدخالهم هنا خطأ غير مقصود من الشيخ قطعاً كما هو ظاهر في سائر كلامه، وكما هو واضح في منظومته رحمه الله تعالى.

وأمر آخر وهو في قوله: «**فأهل أحد الكرام الخيرة**»، فإنه يقتضي تفضيلهم على غيرهم.

ومن المعلوم أن التفضيل لابد أن يكون مستنداً إلى نص يدل عليه، ويفهم منه تقديم الفاضل على المفضول، لأن من كان ذا فاضل لم يلزم أن يكون فاضلاً وأن يقدم على غيره، ولذلك فإن ثبوت منقبة لرجل لا يعني تفضيله على من لم يثبت في حقه ذلك، كما في قول النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث المتقدم: ((لكل نبي حواري، وحواريّ الزبير))[1] وكقوله: ((أمين هذه الأمة أبو عبيدة))[2]، ولم يلزم من ذلك تفضيلهم على من لم يقل فيه النبي صلى الله عليه وسلم ذلك، كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي، لما لهم من الفضائل الأخرى التي استدعت تفضيلهم.

والعلم بسائر فضائل الخلق وتميز بعضهم على بعض مما ليس في قدرة الخلق، لأن من الفضائل ما يخفى عن الناس، ولاسيما أن من أعظم أسباب التفاضل هو الإيمان الذي يرسخ في قلوب المؤمنين، ولا يعلم به إلا الله تعالى، كما جاء عن بعض السلف: (ما فضل أبو بكر الناس بكثرة صلاة ولا بكثرة صيام، ولكن بشيء وقر في قلبه))[3]، مع أن فضائله رضي الله عنه كثيرة ظاهرة ومعلومة.

فإذا تقرر ذلك؛ فإن أهل العلم اختلفوا في تفضيل أهل أحد، يقول السفاريني رحمه الله:

---

(١) تقدم قبل قليل.

(٢) تقدم قبل قليل.

(٣) يذكر عن بكر بن عبد الله المزني، انظر: المغني عن حمل الأسفار للعراقي: (٢٣/١)، وذكره ابن القيم في مفتاح دار السعادة عن أبي بكر بن عياش، وقال العجلوني في كشف الخفا ص: ٢٤٨ «وهو عند الحكيم الترمذي، وأبي يعلى عن عائشة وأحمد بن منيع عن أبي بكر، كلاهما مرفوعاً»

«وبعد فالأفضل باقي العشرة   فأهل بدر ثم أهل الشجرة
وقيل أهل أحد المقدمة   والأول الأولى للنصوص المحكمة

قال في الشرح: "والأول" وهو تقديم أهل البيعة في الأفضلية على أهل غزوة أحد "أولى" وأحق وأحرى»[1].

ونسب القول بتقديم أهل أحد إلى متكلمي الأشاعرة، ثم قال: «والذي يظهر لي والله أعلم أنه إن أريد شهداء أحد فنعم، وإلا فيحتاج إلى توقيف فتفطن، فقد وردت الأحاديث في فضل شهداء أحد».

وذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم في والد جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: ((مازالت الملائكة تظله بأجنحتها حتى رفعتموه))[2]، وذكر قوله تعالى: ﴿وَلا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتاً بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ * فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ * يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ اللَّهَ لا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[3]، وذكر ما قيل في تفسيرها، وأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يزورهم ويقول: ((السلام عليكم بما صبرتم، فنعم عقبى الدار))[4].

ومن أعظم ما ذكر في حقهم مما قد يستوجب تفضيلهم؛ أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا ذكر أصحاب أحد يقول: ((أما والله لوددت أني غودرت مع أصحابي بنُحْصِ الجبل))[5].

---

(١) لوامع الأنوار: (٣٦٦/٢).

(٢) رواه البخاري في كتاب المغازي، باب من قتل من المسلمين يوم أحد: (١٢٤٥/٣).

(٣) آل عمران:١٦٩-١٧١.

(٤) أخرجه ابن جرير في تفسيره: (٣٧٧/٧)، وقال السيوطي في الدر المنثور: (١٠٩/٤): «أخرجه ابن المنذر وابن مردويه».

(٥) رواه الإمام أحمد في مسنده: (٣٧٥/٣) وقال محققه: إسناده حسن، ورواه الحارث في مسنده كما في زوائد مسند الحارث: (٧٠٢/٢)، ورواه الحاكم: (٧٦/٢) وقال على شرط مسلم و لم يخرجاه، ووافقه الذهبي، وقواه البصيري كما في إتحاف الخيرة المهرة: (٢٢٣/٥).

والمقصود أن ترتيب أهل أحد في الفضل بعد أهل البيعة من بين سائر الصحابة يحتاج إلى توقيف، ولم أر من ذكره من المتقدمين، وما ذكره السفاريني رحمه الله تعالى من تفضيل شهداء أحد فله وجه، ولكن لا يكون تفضيلهم على أهل بيعة الرضوان، ولذا فإن ما ذكره الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله أدق من وجه، وما ذكره السفاريني رحمه الله أدق من وجه.

أما دقة كلام ابن حجر؛ فمن حيث الأخذ بما استقر عند أهل العلم وجاء في كلام السلف من تقديم أهل بيعة الرضوان، كما هو واضح من صنيع البخاري رحمه الله في كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية(١).

وأما دقة السفاريني؛ فمن حيث حرر جانب الفاضل من أهل أحد الذين جاءت النصوص بفضلهم والثناء عليهم بما لم يأت مثله في غيرهم، وهم شهداء أحد، والله تعالى أعلم.

ومما يدل على تقديم أهل بيعة الرضوان على أهل غزوة أحد، أنه جاء في أهل البيعة ما لم يأت في أهل غزوة أحد من الغفران لهم، وتحريمهم على النار، وأنهم خير أهل الأرض حينئذ.

ويدل على ذلك أيضاً أن الله تعالى لما ذكر أهل البيعة ذكر الرضوان عليهم، وإنزال السكينة، قال تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحاً قَرِيباً * وَمَغَانِمَ كَثِيرَةً يَأْخُذُونَهَا وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزاً حَكِيماً﴾(٢).

ولما ذكر أهل غزوة أحد ذكر عفوه عنهم، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾(٣)، والرضى أعلى من العفو وأسنى(٤).

---

(١) (١٢٦٨/٣).

(٢) الفتح:١٨-١٩.

(٣) آل عمران:١٥٥.

(٤) انظر: لوامع الأنوار: (٣٧٢/٢).

وفي قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقَوْا أَجْرٌ عَظِيمٌ * الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَاناً وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ * فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ وَاتَّبَعُوا رِضْوَانَ اللَّهِ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ﴾[(١)]، فقيده أولاً بقوله: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقَوْا﴾ وذكرهم باتباع رضوانه، ولم يقل ورضي عنهم، وبينهما فرق ظاهر.

ومن مراتب التفضيل، تفضيل من أسلم قبل الفتح، وهم السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار، على غيرهم ممن أسلم بعد الفتح، كما يدل عليه قوله تعالى: ﴿لا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلّاً وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾[(٢)].

قال رحمه الله: «**فقد نفى الله سبحانه وتعالى المساواة بين من أنفق قبل فتح مكة وبين من أنفق ذلك بعده، لأن حاجة الناس كانت قبل الفتح أكثر، لضعف الإسلام، وفعل ذلك كان على المنافقين أشق، والأجر على قدر المشقة**»[(٣)].

واستدل على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم: ((لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه))[(٤)].

وقال: «**وقال عطاء: درجات الجنة تتفاضل، فالذين أنفقوا قبل الفتح في أفضلها**»[(٥)].

ولا يجوز أن يساء فهم الآية، فإنها كما دلت على فضل من أسلم قبل الفتح، فقد دلت على فضل من أسلم بعده، فهي دالة على فضلهم جميعاً، فقد شملهم قوله تعالى: ﴿وَكُلّاً وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ ولا ينبغي أن يفهم منها التنقص أو الطعن على من تأخر

---

(١) آل عمران: ١٧٢-١٧٤.

(٢) الحديد: من الآية١٠.

(٣) العقائد السلفية: (٣٠٢/٢).

(٤) تقدم تخريجه ص:٨٦٢.

(٥) العقائد السلفية: (٣٠٢/٢).

إسلامه كما يحاول ذلك الرافضة ومن دار في فلكهم، ولذلك ينبه الشيخ رحمه الله تعالى هنا فيقول: «**فلا مسوغ لمن يتكلم في معاوية أو في أبيه أبي سفيان، ممن أسلموا يوم الفتح أو بعده، لأن الآية صريحة في ثناء الله عليهم مع تفاوت الدرجات.**

وأبو سفيان رضي الله عنه وإن كان قد حارب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقاد الأحزاب، وأصر على شركه وكفره حتى يوم الفتح، لكنه بعدما أسلم حسن إسلامه، حتى ولاه النبي صلى الله عليه وسلم نجران، وحارب في الفتوحات التي كانت أيام أبي بكر وعمر رضي الله عنهم، وتزوج النبي صلى الله عليه وسلم ابنته حبيبة رضي الله عنها.

وكان معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه من كتاب الوحي، وهو أخو زوج النبي صلى الله عليه وسلم ....»[1].

وفي هذا أبلغ رد على من تجرأ من أهل البدع من الرافضة ومن تأثر بهم، فأخذوا ينالون من معاوية رضي الله عنه ومن أبيه أبي سفيان رضي الله عنه، تحت ستار الانتصار لأهل البيت، وقد كشف الشيخ عن هذه الشبهة في جواب سؤال عن حكم لعن معاوية رضي الله عنه وابنه يزيد، فكان في جوابه رحمه الله أن قال:

«**أجمع أهل العلم كلهم من الفقهاء والمحدثين والمفسرين أن معاوية بن أبي سفيان صحابي نال شرف صحبة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان من كتاب الوحي، وصهر الرسول، ثم لما تولى الخلافة جاهد الكفرة، وهو أول من غزا في البحر وكون أسطولاً بحرياً.**

فكيف يقال بعد هذا كله أنه يجوز لعنه، ولو لم يكن له من الفضل إلا كونه صحابياً لكفى، وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم: ((الله الله في أصحابي، لا تتخذوهم غرضاً بعدي، من أحبهم فبحبي أحبهم، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم))[2]،

---

(١) العقائد السلفية: (٢/٣٠٣).

(٢) تقدم تخريجه ص: ٨٦١.

كما ورد: ((من سب أصحابي عليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين))[1] ....».

ثم ذكر النهي عن اللعن وأن المؤمن لا يكون لعاناً، وأن اللعانين لا يكونون شفعاء ولا شهداء يوم القيامة، أي الذين يتصفون بهذا الفعل، فإن هذا ليس من الخلق والفضل.

ثم ذكر أمر يزيد بن أبي سفيان وقول بعض أهل العلم بلعنه، لأنه أمر بقتل الحسين، أو أنه رضي بقتله وقال: «**ولكن هذا قول ضعيف ولم يثبت بطريق صحيح أن يزيد أمر بقتل الحسين**».

وذكر أنه يؤخذ عليه عدم الانتقام ممن قتل الحسين رضي الله عنه، ثم قال أن التحقيق أنه يجوز أن يقال لعنة الله على قاتل الحسين إن لم يكن قد تاب.

ثم ذكر ما يتعلق به بعض أهل الأهواء لأجل الطعن على معاوية رضي الله عنه بأنه قاتل علياً رضي الله عنه.

وأجاب رحمه الله تعالى بما ملخصه أنَّا وإن كنا نعتقد أن علياً أفضل منه، وأن معاوية مخطئ، إلا أن الخطأ لا يستوجب السب واللعن، والبشر غير معصوم من الخطأ، وله من الفضائل ما هو معروف، ويكفي أنه كان مجتهداً وإن أخطأ، وأن مذهب السلف هو السكوت عما جرى بين الصحابة، ثم ذكر قول ابن رسلان رحمه الله:

وما جرى بين الصحابة نسكت عنه وأجر الاجتهاد نثبت

وذكر قول بعض التابعين لما سئل عن ذلك: (تلك دماء طهر الله منها أيدينا، فلا نلوث به ألسنتنا).

ثم ختم جوابه رحمه الله بنصيحة جليلة نافعة لكل مؤمن، وشافية لمن في قلبه شيء على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «**يجدر بالسائل أن يراجع التاريخ**

---

(١) رواه الطبراني في الكبير عن ابن عباس: (١٢/١١٠)، وقال في المجمع: «فيه عبد الله بن خراش وهو ضعيف، تقدم في فضل الصحابة بعض هذا في ضمن أحاديث»: (١٠/٢١)، وقال الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة برقم (٢٣٤٠): «فالحديث بمجموع طرقه حسن عندي على أقل الدرجات والله أعلم» وكذا في صحيح الجامع برقم (٥١١١، ٦٢٨٥).

الصحيح ليرى ما قام به معاوية وعمرو بن العاص من الأعمال الجليلة والفتوحات العظيمة التي بسببها دخلت مئات الألوف من البشر في دين الإسلام، ورفرفت راية لا إله إلا الله محمد رسول الله على كثير من القرى والمدن العظام، والله تعالى يقول: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرَى لِلذَّاكِرِينَ﴾[1]»[2].

وفي ختام هذا المبحث أذكر بقوله صلى الله عليه وسلم: ((خير القرون قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم))[3]، وقوله: ((لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه)) وقوله تعالى: ﴿وَكُلّاً وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾.

عصمنا الله من الفتن، وجعلنا ممن قال فيهم: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْأِيمَانِ وَلا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلّاً لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾[4] والحمد لله رب العالمين.

---

(١) هود: من الآية١١٤.

(٢) أسئلة محمد نصير والأجوبة عنها ص: ٤٨-٥٥، وانظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١/٧)، إعانة القريب المجيب: (٢/٢١٤-٢١٥).

(٣) تقدم تخريجه ص:٨٧٢.

(٤) الحشر:١٠.

المبحث الرابع: جهوده رحمه الله في بيان فضل أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم.

إن محبة أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم، ومعرفة فضلهم ومكانتهم، من الأمور الواجبة المتأكدة، ومن كان منهم من الصحابة رضي الله عنهم، فإنه له فوق مترلة الصحبة أنه من آل بيته صلى الله عليه وسلم، فله حق الصحبة وحق آل البيت.

يقول الشيخ رحمه الله تعالى:

«حب النبي وآله الكرام — فرض محتم على الأنام

ففضلهم قد جاء في الكتاب — وفي الأحاديث بلا ارتياب

عقيدة أهل السنة والجماعة أهم يرون حب أهل البيت فرضاً، لأهم من ذرية رسول الله صلى الله عليه وسلم، وحب الرسول صلى الله عليه وسلم واجب على كل مسلم»[1].

أي أن حبهم من حبه صلوات الله وسلامه عليه، وقوله «**لأهم من ذرية**» هذا ليس على عمومه، فإن فيهم عمه وأبناء أعمامه وذرياهم، كما سيأتي.

«وما أحسن ما قال بعضهم:

يا أهل بيت رسول الله حبكم — فرض من الله في القرآن أنزله

يكفيكم من عظيم الفضل أنكم — من لم يصل عليكم لا صلاة له

وهذا القول يوافق مذهب الشافعي في بعض أقواله .... ولكن الصحيح المعتمد أن الصلاة عليهم سنة مؤكدة»[2].

وقد اعتمد الشيخ في بعض فتاواه القول بوجوبها، ولذا يقول: «**ومحبة الحسين وأهل البيت وآل الرسول واجبة على كل مسلم، بل لا تصح الصلاة إلا بالصلاة على**

(١) العقائد السلفية: (٢/٢٨٩).

(٢) العقائد السلفية: (٢/٢٨٩).

الرسول وعلى آله ....»[1].

وقد ذكر رحمه الله تعالى مما فيه الدلالة على فضائلهم قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾[2]، وذكر أنه قيل نزلت في علي والحسن والحسين، وقيل في نسائه صلى الله عليه وسلم، ونسبه لابن عباس، قال: واعتمده جمع ورجحوه، وأيده ابن كثير، لأنهن سبب نزولها.

ومن الآيات قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾[3]، وذكر أنه جاء في بيانها أنهم سألوا النبي صلى الله عليه وسلم: كيف نصلي عليك؟ فقال: ((قولوا اللهم صلي على محمد وعلى آل محمد ....))، فدل على أن الصلاة على أهل بيته مما هو داخل في المراد بهذه الآية[4].

وذكر رحمه الله أحاديث في بيان فضائلهم، والحث على القيام بحقوقهم، فمنها:

ما أخرجه مسلم عن زيد بن أرقم: ((أيها الناس إنما أنا بشر مثلكم، يوشك أن يأتيني رسول ربي عز وجل فأجيبه، وإني تارك فيكم الثقلين، أولهما كتاب الله عز وجل، فيه الهدى والنور، فتمسكوا بكتاب الله عز وجل وخذوا به)) وحث فيه ورغب فيه ثم قال: ((وأهل بيتي، أذكركم الله عز وجل في أهل بيتي)) ثلاث مرات....[5].

ومنها: عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال:

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٦/١)، (١٦/٨)، وانظر: (٢٢/٢).

(٢) الأحزاب: من الآية٣٣.

(٣) الأحزاب:٥٦.

(٤) انظر: العقائد السلفية: (٢٩٠/٢).

(٥) رواه مسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه: (١٨٧٣/٤).

((يا أيها الناس ارقبوا محمداً في أهل بيته)) أخرجه البخاري[1].

ثم بين رحمه الله ما اختص به بعض أهل البيت من الفضل، كالحسن والحسين وفاطمة، فذكر أحد عشر حديثاً في فضائلهما، ومنها:

حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة، إلا ابني الخالة عيسى بن مريم ويحيى بن زكريا، وفاطمة سيدة نساء أهل الجنة إلا ما كان مريم))[2].

وإذا كان أهل السنة يعرفون حق أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإنهم لا يغلون في ذلك، ولا يجعلونه سبباً أو ذريعة لبغض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، كما هو حال وشأن الرافضة ومن وافقهم من أهل البدع والضلال[3] الذين يعتقدون أنه لا ولاء إلا ببراء، يريدون لا ولاء لأهل البيت إلا بالبراءة من الصحابة، ويعتقدون عداوتهم لهم.

يقول الشيخ رحمه الله: «**إن الواجب على المسلم، كما أنه يوقر رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويحترمه، ويحبه، ويعتقد أن من لم يحب النبي صلى الله عليه وسلم فليس بمؤمن، لأن كل خير نالته الأمة من الهداية والعلم والسيادة فهو من بركته عليه الصلاة والسلام.**

فإذا كان هذا موقف المسلم من النبي عليه الصلاة والسلام، وهذا ما يجب

---

(١) في كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، باب مناقب قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنقبة فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم: (١١٤٣/٣)، وفي باب مناقب الحسن والحسين رضي الله عنهما: (١١٥١/٣).

(٢) رواه أحمد بهذا التمام في المسند: (٦٤/٣)، ورواه الترمذي في كتاب المناقب، باب مناقب الحسن والحسين: (٦١٤/٥)، والطبراني في الكبير: (٣٨/٣)، والحاكم في المستدرك: (١٦٦/٣-١٦٧) و(١٥٤/٣) بألفاظ متقاربة، وأورده العلامة الألباني في السلسلة الصحيحة برقم: ٧٩٦.

(٣) انظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢١/٢-٢٧)، (٦/١)، (١٦/٨).

اعتقاده وعمله، فكذلك يجب عليه أن يحب أصحابه رضي الله عنهم، وأهل بيته الطاهرين، فلا يجوز أن يوالي الأصحاب ويبغض أهل البيت، كما لا يجوز أن يوالي أهل البيت ويبغض الأصحاب»[1].

وفي هذا بيان لوسطية أهل السنة، وعدلهم، واعتدالهم، وإعطائهم كل ذي حق حقه، ووضعهم الأمر في نصابه، اقتداءً بالكتاب والسنة.

ويقول رحمه الله تعالى: «**فكما يحبون صحابته صلى الله عليه وسلم، فإنهم يحبون أهل بيته صلى الله عليه وسلم، بل يرون حب أهل البيت آكد من حب الصحابة**»[2].

أي من كان من أهل البيت من الصحابة، فإنه يحب من وجهين، إيمانه وصحبته، ولنسبه وكونه من أهل البيت، وغيرهم فإنه يحب لإيمانه وصحبته، وقد يكون من يحب من وجه واحد يحب حباً أعظم ممن يحب من الوجهين، كمن ثبت في حقه تفضيل مخصوص فإنه يقدم، كما قدم أبو بكر وعمر وعثمان على علي رضي الله عنهم أجمعين ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[3]، وكما أنه تعالى فضل أهل بيته صلى الله عليه وسلم واختارهم من غيرهم، كذلك اختار الخلفاء الراشدين والعشرة المبشرين، وفضلهم على سائر الأمة كما دلت عليه النصوص، والأمر كله لله، والسعيد من حظي بحبهم أجمعين، وعرف قدرهم كلهم، وأنزلهم المنازل التي أمر الله بها، ودلت عليها النصوص الشرعية.

فإن قيل: مَنْ هم أهل بيته صلى الله عليه وسلم؟ فالجواب: أنهم من حُرِّمَت عليهم الصدقة، ونساؤه من أهل بيته، كما في حديث زيد بن أرقم الذي تقدم، وهو عند مسلم، وفيه: (فقيل لزيد من أهل بيته: أليس نساؤه من أهل بيته؟ قال: بلى، إن نساءه من أهل بيته، ولكن أهل بيته من حرم عليهم الصدقة بعده، قال: ومن هم؟ قال: هم آل علي، وآل

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢٩/١٣)، وانظر: العقائد السلفية: (٢٨٩/٢).

(٢) العقائد السلفية: (٢٨٩/٢).

(٣) القصص:٦٨.

عقيل، وآل عباس، قال: كل هؤلاء حرم عليهم الصدقة؟ قال: نعم)[1].

وقال الشيخ في شرح الرحبية: «**آل النبي أتباعه على الملة**»[2]، ويُستدلُّ له بقوله تعالى: ﴿إِنْ أَوْلِيَاؤُهُ إِلَّا الْمُتَّقُونَ﴾[3].

وقال بعض أهل العلم أن المراد بالآل في الدعاء لهم، كما في الصلاة ونحوها، يراد به كل مؤمن، وفي الزكاة هم من حرمت عليهم، وأحياناً يدخل فيهم أزواجه وذريته صلى الله عليه وسلم[4].

ويقول الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين: «إذا ذُكِرَت الآل وحدها أو مع الصحب؛ فإنها تكون بمعنى أتباعه على دينه منذ بُعث إلى يوم القيامة، ويدل على أن الآل بمعنى الأتباع قوله تعالى في آل فرعون: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوّاً وَعَشِيّاً وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾[5] أي أتباعه على دينه، أما إذا قرنت بالأتباع، فيقل: آله وأتباعه، فالآل هم المؤمنون من آل بيت الرسول صلى الله عليه وسلم[6].

والمقصود هو معرفة حق أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم، وما لهم من الفضل والمزية، سواء من أدركه وكان من أصحابه، أو من جاء بعده وكان من أتباعه صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وأصحابه وأتباعه، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) تقدم تخريجه ص:٩٠٥، وقد ذكره الشيخ في العقائد السلفية: (٢٩١/٢) في فضائل أهل بيته صلى الله عليه وسلم.

(٢) انظر: السنن الكبرى للبيهقي: (١٥١/٢)، فتح الباري: (١٦٤/١١-١٦٥)، الصواعق المحرقة للهيثمي: (٤٢٨/٢-٤٢٩).

(٣) الأنفال: من الآية٣٤.

(٤) انظر: السنن الكبرى للبيهقي: (١٥١/٢)، فتح الباري: (١٦٤/١١-١٦٥)، الصواعق المحرقة للهيثمي: (٤٢٨/٢-٤٢٩).

(٥) غافر:٤٦.

(٦) شرح الواسطية لابن عثيمين ص: ٣٤-٣٥.

المبحث الخامس: جهوده في بيان حكم من سب الصحابة، أو تنقصهم، والدفاع عنهم في بعض ما نسب إليهم رضي الله عنهم.

تبين مما سبق فضل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وما هم عليه من كريم السجايا، وعظيم الأوصاف، ورفيع الأخلاق، مع ما شرفهم الله به من أعلى الدرجات والمراتب في العلم والإيمان والديانة والصيانة، ومن تأمل سيرتهم رضي الله عنهم علم «**ما كانوا عليه من الإيمان الكامل**[1]**، والزهد، والتقى، وحب الله ورسوله، وإيثار حبهما على حب الأموال والأولاد والأوطان، وما كابدوا من مشقات ونصب في مقاتلة الأعداء، والجهاد في سبيل الله، وما قاموا به من بعده عليه الصلاة والسلام من نشر الإسلام، وجهاد أعدائه الطغاة، وفتح البلدان، وإدخال الناس في دين الله، وإرشادهم إلى التوحيد والطريق المستقيم، ونشر العدل، لا يستريب فيهم رضوان الله عليهم أنهم كانوا أكمل الناس إيماناً، وأعلاهم درجة ومقاماً، وأنه لم يأت بعدهم من يكون في درجتهم أو فضلهم أو إيمانهم.**

كما لا يشك أن الذي يسبهم ويطعن فيهم، قد امتلأ قلبه بغضاً وحقداً دفيناً عليهم، ومقتاً شديداً»[2].

إذا تقرر ذلك، فهاهنا سؤال قد أورده الشيخ وجوابه، يسفر عن حقيقة موقف من يقع في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وحقيقة مآله، يقول رحمه الله:

«**وهل يكون بغض أصحاب رسول الله وسبهم ممن يدعي الإيمان والإسلام، وحب الرسول عليه الصلاة والسلام؟!**

كلا، بل ألف كلا، لا يصدر ممن يؤمن بالله ورسوله وكتابه، بل[3] **ممن لا يعبأ**

---

(١) المراد: الكمال الذي يليق بهم، مع العلم أنهم متفاوتون في درجات هذا الكمال، كما تقدم بيانه في المباحث السابقة.

(٢) تطهير المجتمعات ص: ٢٧٢-٢٧٣.

(٣) أي: ولكن يصدر ممن ... .

بالآيات النازلة في فضلهم، ولا بالأحاديث الواردة في مناقبهم، ولا بخدماتهم للدين الحنيف، بل لسان حاله يكذب الله ورسوله، ويعلن حربه وأذاه لمن كانوا أكابر أولياء الله المتقين، بعد الأنبياء والمرسلين ....»[1].

ويفهم من هذا الكفر الأكبر، وهو محمول على من سبهم وطعن في جميعهم، وهذا كفر كما سيأتي، إذ أن أهل العلم اتفقوا على أن سبهم من كبائر الذنوب، يقول الشيخ رحمه الله تعالى «**أجمع أهل السنة سلفاً وخلفاً من أهل الفقه والحديث والتفسير والكلام، على تنوع مذاهبهم، أن الواجب الثناء على أصحاب رسول الله ..... وموالاتهم، وعقوبة من أساء فيهم القول، وأن سبهم من الكبائر .....»**[2].

ولكنهم اختلفوا في كفره، فأمره دائر بين أن «**يكون مبتدعاً فاسقاً، جزاؤه التعزير الشديد، أو أن يكون كافراً»**[3].

والمقصود هنا بيان القول في حكم الساب، وقد ذهب الشيخ رحمه الله تعالى في بعض فتاواه إلى أن سب الصحابة رضي الله عنهم فسق وبدعة وضلال، وإنما يكفر من يكفرهم.

يقول رحمه الله في جواب أسئلة محمد نصير: «**وسب الصحابة فسق، وبدعة وضلال، يستحق صاحبه التعزير الرادع، وأما من كفر الصحابة، أو قذف أم المؤمنين فهو كافر»**[4].

وحكم في بعض كتبه بكفر من سبهم جميعاً، أو نسبهم إلى الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم، أو كفرهم، أو طعن في عائشة رضي الله عنها مما برأها الله منه، أو

---

(١) تطهير المجتمعات ص: ٢٧٣.

(٢) تطهير المجتمعات ص: ٢٧١.

(٣) تطهير المجتمعات ص: ٢٧٤.

(٤) أسئلة محمد نصير ص: ٥١.

غيرها من أزواجه[1].

فيحمل قوله بتفسيق الساب وتبديعه دون تكفيره على من تكلم في بعضهم بما لا يقدح في عدالتهم، ولا في دينهم، كوصف بعضهم بالبخل أو الجبن، أو عدم الزهد، وقلة العلم، ونحو ذلك.

وأما من فسق عامتهم، أو حكم بكفرهم، فهذا وأمثاله لا ريب أنه كفر، إذ أن الطعن فيهم بالكفر أو الفسق هدم للدين، لأنهم هم رواة الشريعة ونقلتها عن النبي صلى الله عليه وسلم، فإذا كانت روايتهم غير مقبولة لفسقهم، كان هذا نقضاً ورداً للدين، وهؤلاء لما لم يستطيعوا أن يطعنوا في الرسول صلى الله عليه وسلم مباشرة، طعنوا في أصحابه[2].

ولأنه تكذيب لنص القرآن في الرضى عنهم، وأنهم خير الناس، كقوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾.

وكذلك من رمى عائشة رضي الله عنها مما هي بريئة منه، ،لأنه تكذيب لما جاء في القرآن من براءتها رضي الله عنها وأرضاها، يقول رحمه الله:

«وبرأ الحمراء مما قد رموا فمن رمى فكافر كما رووا»[3]

وكذلك من أنكر صحبة أبي بكر رضي الله عنه، لأنه تكذيب لقوله تعالى: ﴿ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾[4].

وهذا التفصيل فيه الجمع بين أقوال أهل العلم ممن قال بكفر الساب أو لم يقل به، كما قرره الشيخ رحمه الله في تطهير المجتمعات، ونقل عن شيخ الإسلام رحمه الله تعالى ما

---

(١) انظر: سبيل الجنة بالتمسك بالكتاب والسنة ص: ١٢٢، شرح الدرر السنية ص: ١١٤، قصيدة ألا بشرى ص: ٢.

(٢) انظر: تطهير المجتمعات ص: ٢٧٤-٢٧٥.

(٣) شرح الدرر السنية ص: ١١٤.

(٤) التوبة: من الآية٤٠.

يفيد ذلك ويقرره[1].

وعلى هذا التفصيل يحمل قول الشيخ رحمه الله في الدرر السنية: «**قال العلامة صديق**[2] **ناقلاً عن شيخ الإسلام أحمد بن تيمية إن المفسق يفسق، والمكفر يكفر، وهذا أعدل الأقوال**».

فالمراد هنا: من قال ما يقتضي فسق أحدهم، وأما من رماهم جميعاً بالفسق أو الكذب قد تقدم أنه يكفر بذلك، لما فيه من هدم الشريعة وتكذيب نصوص القرآن.

وبهذا يظهر أن ما عليه الرافضة هو من قبيل القسم المكفر، لاعتقادهم بأن أغلب الصحابة قد كفروا وارتدوا بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولذلك يقول الشيخ رحمه الله في قصيدة ألا بشرى:

«**وبَيَّن كفر أقوام لئامٍ يسبون الصحاب الأكرمينا**»[3]

وكما قرر الشيخ رحمه الله تعالى ما تقدم من فضلهم، وتحريم الوقيعة في أعراضهم، وحكم ذلك، فإنه قد ذبَّ عنهم، وبَيَّنَ بطلان ما ينسب إليهم على ألسنة بعض أهل البدع وبعض من ينتسب إلى العلم، وبعض العامة، وهو غير ثابت عنهم لا من قريب ولا من بعيد، بل هو مناف لما عرف عن الصحابة من علو درجاتهم في الدين والفضل والخلق، وإنما ذلك من صنيع أهل البدع وكذبهم وتلفيقهم، تلقفه أهل الأخبار من غير تمحيص ولا تحقيق، حتى دخل على عوام أهل السنة وجهالهم منه ما دخل.

ولذلك يبين رحمه الله تعالى قاعدة عامة في ذلك، وهي أن سيرتهم تدل على بطلان ما ينسب إليهم، فذكر أن من أمعن النظر في سيرتهم «**يدرك إذ ذاك أن أولئك الأبرار أسمى مقاماً، وأجل قدراً، وأتقى لله من أن يصح ما ينسب إليهم، وما صح من بعض**

---

(١) انظر: تطهير المجتمعات ص: ٢٧٤-٢٧٥، وانظر: الصارم المسلول: (١٠٦١/٣) وما بعدها و(١١٠٨/٣-١١١٣).

(٢) المراد الشيخ العلامة محمد صديق بن أحمد نور بن عبد الله، وقد تتلمذ الشيخ أحمد بن حجر على والده أحمد نور في مدرسة نخل خلفان.

(٣) ص: ٢.

ذلك فله ما يسوغه، أو أنه من باب الاجتهاد، والخطأ المغفور، وليس من باب حب النفس والرئاسة، والمال والجاه، وليس محلاً للنقد، ولا يجعله مُنْتَقَداً إلا من ضعف فهمه وقل إيمانه ....»[1].

ولذا فإنه رحمه الله لما ذكر قصة التحكيم عرضاً في بعض فتاواه قال: «**وأنا أشك في هذه القصة**»[2].

وقال أيضاً: «**وما روي عن التحكيم وغير ذلك، هذه الأخبار مزجت بالزيف والكذب، وكُتب كثير منها حسب ما أَمْلَتْهُ أهوية كاتبيها، ومبادئهم وميولهم**».

ثم ذكر رحمه الله مبدأ عظيماً، ومسلكاً حقيقاً بأن يسلك ويحتذى في مثل هذه الأخبار والروايات، فقال: «**فمن أجل ذلك يتعين عدم الإسراع إلى نقلها**[3]، **والحكم بموجبها، بل ينبغي التثبت من صحتها، ومراعاة ظروفها، وتسليط الأضواء على أحوال تلك الرجال المضافة إليهم تلك الروايات، وسوابقهم وخدماتهم للإسلام وسيرتهم، بعد ذلك يعرض على العقل، فهل يصدق العقل الصحيح ما نقل عنهم مما ينافي ما كانوا عليه من حسن المعتقد، والسيرة، وبذل الأرواح والأموال في نصر دين الله، ونصر رسوله، وهل هم جديرون بتلك المنقولات .....**».

«**فإذا كان الرسول صلى الله عليه وسلم افتروا عليه وقولوه ما لم يقل، فأحرى أن يكذبوا على غيره، لغرض سياسي، أو لميول مذهبي، أو للدس والإفساد، ولذلك قلنا وجب التريث والتحقق على من أراد أن يكتب حوادث تلك الفترة، أو سيرة أحد الخلفاء الراشدين أو غيرهم .... وإلا فليرح نفسه، ويرح القراء من ذلك العناء،**

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٣/٢٨-٢٩)، وانظر: العقائد السلفية: (٢/٢٩٤)، وانظر (٢/٢٩٧-٢٩٨).

(٢) أسئلة محمد نصير ص: ٧٠.

(٣) بل لا ينبغي أن ينقل شيء مما فيه القدح فيهم، ومراد الشيخ: الإنكار على من هذه حالهم، وهي التسارع في هذا الأمر الخطير، والمقصود أن هذا يتعين تركه وعدم الالتفات إليه ولا الاعتماد عليه أبداً.

الجالب للفرقة والبغضاء، والممزق لكلمة المسلمين»[1].

والمقصود هو بيان تحريم الإساءة إليهم، ووجوب سلامة القلب واللسان تجاههم، وبيان ما يجب لهم من التوقير والتعظيم، ولذلك أيضاً أفتى الشيخ رحمه الله تعالى بتحريم ما يفعله بعض الجهلة من أهل الفسق والفجور، أو أهل البدع والغرور، من تمثيل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو أهل بيته، يقول رحمه الله: «**وأما تمثيل آل بيت نبينا، فهو كذلك استهتار بهم، وسوء أدب معهم.**

لم يطهرهم من رجس اللعب والمجون والكذب عليهم، والافتراء بالقول والحركات، والملامح والشارات من مَثَّلَهُم، أو مثل واحداً منهم، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾[2]**.....».**

فذكر تفسير الآية ثم قال: «**فحرمتهم حرمة رسول الله**[3]**، ومحبتهم محبة لرسول الله، والأدب معهم أدب مع رسول الله صلوات الله وسلامه عليه، ومن مثلهم أو مثل واحداً منهم لم يحترم رسول الله ولم يحبه ولم يتأدب معه، وكان من العصاة المستهزئين، وعليه ما على العصاة والجناة من أدب وتعزير»**[4].

وذكر أن من الكبائر والبدع المحدثة ما تفعله بعض الشيعة من تمثيل آل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بصفة المظلومين والمقهورين من ظلم يزيد وابن زياد، وذكر أيضاً أن ذلك مجون ولعب، وأن فاعل ذلك مستهتر بهم، مرتكب لمخالفة الله تعالى في رضاه عنهم، ومستبدل الدعاء لهم كما أمره الله باللعب بهم وعدم الأدب معهم، قال الله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَاناً وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ * وَالَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْأِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٣/٢٦-٢٧).

(٢) الأحزاب: من الآية٣٣.

(٣) المراد: أن حرمتهم من حرمته، كما أن محبتهم من محبته.

(٤) تطهير المجتمعات ص: ٢٢٩-٢٣٠.

وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ * وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلّاً لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾(١).

قال: «**وقد أوصى بهم صلى الله عليه وسلم، وأمر أن لا يتخذوا غرضاً وهدفاً في اللعب والاستهتار بهم، وأوجب حبهم، وقرنه بحبه، وحرم بغضهم، وقرنه ببغضه، وجعل أذاهم أذاه**»(٢).

واستدل بحديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((أوصيكم بأصحابي))(٣).

وبحديث عبد الله بن مغفل المزني قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((الله الله في أصحابي، لا تتخذوهم غرضاً بعدي، فمن أحبهم فبحبي أحبهم، ومن ابغضهم فببغضي أبغضهم، من آذاهم فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله، ومن آذى الله يوشك أن يأخذه))(٤).

وبعد فهذه بعض جهود الشيخ رحمه الله تعالى في هذا الباب العظيم، الذي تجرأ على الخوض فيه هذه الأيام من تجرأ ممن ضعف إيمانهم وضعفت عقولهم واتبعوا أهواءهم.

وقد وفق الله فيه الشيخ، فقام فيه مقام صدق ومحبة وولاء لله ولرسوله ولعباده المؤمنين، فرحم الله الشيخ رحمة واسعة على ما يكنه صدره من حب لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولأهل بيته، وعلى ما قام به من انتصار لهم، وذب عن أعراضهم، وحماية وصيانة لها، فرحمه الله رحمة واسعة وحشره معهم، مع حبيبهم وقائدهم محمد صلى الله عليه وسلم، وإيانا ومشائخنا وأهلينا، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) الحشر:٨-١٠.

(٢) تطهير المجتمعات ص: ٢٣١.

(٣) رواه الترمذي في كتاب الفتن، باب ما جاء في لزوم الجماعة، وقال: حسن صحيح: (٤/٤٠٤)، وقال الشيخ الألباني: صحيح.

(٤) تقدم تخريجه ص: ٨٦١.

الفصل الثاني

جهود الشيخ رحمه الله تعالى في تقرير مسائل الإمامة، وفيه سبعة مباحث

المبحث الأول: جهوده في بيان وجوب نصب الإمام، وطرق تنصيبه.

المبحث الثاني: جهوده في بيان شروط الإمام ، وأسباب عزله.

المبحث الثالث: جهوده في بيان وجوب السمع والطاعة للإمام.

المبحث الرابع: جهوده في بيان نظام ودعائم الحكم في الإسلام.

المبحث الخامس: جهوده في بيان وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ودرجاته.

المبحث السادس: جهوده في بيان مسألة الحكم بغير ما أنزل الله.

المبحث السابع: جهوده في بيان بعض مباحث الجهاد وأحكامه.

المبحث الأول: جهوده رحمه الله في بيان وجوب نصب الإمام، وطرق تنصيبه.

قرر الشيخ رحمه الله تعالى مسائل هذا المبحث بشيء من الاختصار، فذكر أولاً تعريف الإمامة لغة واصطلاحاً، فقال:

«**الإمامة في اللغة: مصدر من الفعل، نقول: أمهم ويؤمهم، وهو إمام، والإمام كل من ائتُم به، رئيسٌ أو غيره**[1].

وفي الاصطلاح: الإمامة موضوعة لخلافة النبوة، في حراسة الدين وسياسة الدنيا به»[2].

وبين رحمه الله تعالى أن ما يدعى به الإمام، سواء كان لفظ الخليفة أو الإمام، أو أمير المؤمنين، فكلها «**ألفاظ مترادفة، ومؤدية إلى معنى واحد، قال النووي رحمه الله: يجوز أن يقال للإمام الخليفة والإمام وأمير المؤمنين**»[3].

والمراد بالخليفة هنا المعنى اللغوي، وليس المراد الخلافة الراشدة، لأنها وصف له معنى خاص مراد شرعاً، هو أن صاحب هذا الوصف محل للاستنان بسنته، والاهتداء بهديه، وهذا مقيد بثلاثين سنة، كما في حديث سفينة المشهور: ((خلافة النبوة ثلاثون سنة، ثم يؤتي الله الملك أو ملكه من يشاء))[4].

إذاً فالإطلاق اللغوي لفظ الخليفة بالمعنى صحيح وجائز، كما قال الشيخ رحمه الله، ويدل عليه حديث: ((وستكون خلفاء فتكثر)) قالوا: فما تأمرنا؟ قال: ((فو ببيعة الأول فالأول ....))[5].

---

(١) انظر: لسان العرب: (٢١٣/١)، القاموس المحيط ص: ٩٧٢.

(٢) العقائد السلفية: (٤٠١/٢).

(٣) العقائد السلفية: (٤٠١/٢)، (٤١٦/٢).

(٤) رواه أبو داوود في كتاب السنة، باب في الخلفاء: (٣٦/٥)، ورواه الترمذي في كتاب الفتن، باب ما جاء في الخلافة: (٤٣٦/٤) وقال حديث حسن، ورواه ابن أبي عاصم في السنة، وقال العلامة الألباني في تخريجه: حديث صحيح ص: ٥٤٨.

(٥) رواه البخاري في كتاب الأنبياء، باب ذكر بني إسرائيل: (١٠٧٤/٢)، ومسلم في كتاب ◄

فسماهم خلفاء، ووصفهم بالكثرة ثم وصفهم بالاختلاف، وهذا لا يكون في وصف الخلفاء الراشدين، فدل على أن غيرهم يصح أن يسمى خليفة، ولا يلزم من ذلك أن يكون راشداً[(١)].

وبين رحمه الله تعالى أهمية نصب الإمام، وأنه فرض كفاية، فقال: «**الإمامة من فروض الكفاية، الواجب على المسلمين القيام بها، وهي من الأمور المهمة، التي لا غنى عنها لكل أمة، وفي كل زمان، ولهذا اهتمت الصحابة رضي الله عنهم بهذه المسألة، وجعلوها من أهم الواجبات**»[(٢)].

بل نص رحمه الله تعالى على أنها من الضروريات فقال: «**ومشروعيتها من الضروريات**»[(٣)].

وقد استدل رحمه الله تعالى على وجوبها وأنها فرض كفاية بالكتاب والسنة والإجماع والعقل.

فمن أدلة الكتاب:

١. قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾[(٤)].

قال رحمه الله: «**قال ابن كثير: الظاهر والله أعلم أن الآية عامة في جميع أولي الأمر من الأمراء والعلماء**[(٥)].

وجه الاستدلال من هذه الآية: أن الله أوجب على المسلمين طاعة أولي الأمر منهم، وهم الأئمة، والأمر بالطاعة دليل على وجوب نصب ولي الأمر، لأن الله

الإمارة، باب وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء الأول فالأول: (١٤٧١/٣).

(١) انظر: الفتاوى: (٢٠/٣٥).

(٢) العقائد السلفية: (٤٠١/٢).

(٣) العقائد السلفية: (٤٠٢/٢).

(٤) النساء: من الآية٥٩.

(٥) تفسير ابن كثير: (٤٩١/١).

لا يأمر بطاعة من لا وجود له .... فالأمر بطاعته يقتضي الأمر بإيجاده»[1].

٢. قوله تعالى: ﴿فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ﴾[2].

وجه الاستدلال كما قرره الشيخ: أن الأمر للنبي صلى الله عليه وسلم أمر لأمته، ما لم يرد دليل التخصيص، ولا مخصص هنا، فيكون خطاباً لجميع المسلمين بإقامة الحكم بما أنزل الله إلى يوم القيامة، ولا يكون ذلك إلا بإقامة الإمامة.

ثم قال: «**فتكون الآيات الآمرة بالحكم بما أنزل الله دليلاً على وجوب نصبِ إمامٍ يتولى ذلك**»[3].

وقال أيضاً: «**جميع آيات الحدود والقصاص ونحوها من الأحكام، وآيات وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ونحوها من الآيات، لا ريب أنه يلزم القيام بها وجود الإمام**»[4].

أي فوجوب ذلك دال على وجوب إقامة الإمام.

ومن الأحاديث:

١. قوله صلى الله عليه وسلم: ((من مات وليس في عنقه بيعة، مات ميتة جاهلية))[5]، «**فإذا كانت البيعة واجبة في عنق المسلم، والبيعة لا تكون إلا لإمام، فنصب الإمام واجب**»[6].

٢. حديث العرباض بن سارية، وفيه: ((عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين،

---

(١) العقائد السلفية: (٢/٤٠٢-٤٠٣).

(٢) المائدة: من الآية٤٨.

(٣) العقائد السلفية: (٢/٤٠٣).

(٤) العقائد السلفية: (٢/٤٠٣).

(٥) رواه مسلم في كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن وفي كل حال: (٣/١٤٧٨).

(٦) العقائد السلفية: (٢/٤٠٤).

تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ ....))[1].

قال الشيخ: «**وقد ثبت ثبوتاً لا يرقى إليه شك، أن الصحابة رضي الله عنهم بايعوا أبا بكر بالخلافة بعد أن انتقل النبي صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى، ثم استخلف أبو بكر عمر رضي الله عنهما، ثم استخلف عمر رضي الله عنه أحد الستة الذين اختاروا عثمان رضي الله عنه، ثم بعد استشهاده بايعوا علياً بالخلافة، فهذه سنتهم رضي الله تعالى عنهم في الخلافة، وعدم التهاون في منصبها، فوجب الاقتداء بهم في ذلك بأمر النبي صلى الله عليه وسلم**»[2].

واستدل رحمه الله أيضاً بالإجماع، قال:

«**ومن أهم الأدلة على وجوب الإمامة، الإجماع على ذلك من قبل الأمة، وأول ذلك إجماع الصحابة رضوان الله تعالى عليهم على تعيين خليفة للنبي صلى الله عليه وسلم بعد وفاته، بل حتى قبل دفنه وتجهيزه**»[3].

واستدل أيضاً بالعقل، وذلك في قوله:

«**ومشروعيتها من الضروريات، لأن بالإمام تكون إقامة الحدود، وسد الثغور، وتجهيز الجيوش لغزو الكفار، وحماية الدين والمسلمين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وغير ذلك مما فيه عز الدين والمؤمنين، وكل ذلك واجب، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب**»[4].

ولا يشكل على ذلك قوله:

«**فرض محتم على الأنام نصب إمام لا على العلام**

---

(١) تقدم ص: ٣٥٠.

(٢) العقائد السلفية: (٢/٤٠٤).

(٣) العقائد السلفية: (٢/٤٠٤).

(٤) العقائد السلفية: (٢/٤٠٢).

وجوبــه بالــشرع لا بالعقــل مخالفاً أهل المــرا والجهــل»[1]

لأن المقصود مما تقدم أن العقل يدرك أنها مما يأمر به الشرع ويوجبه، وذلك بطرق القياس أو المصالح المرسلة وما شابه ذلك، وليس المراد أن ثبوت وجوبها كان بالعقل، وهو ما ينفيه الشيخ هنا، فإن وجوب الواجبات وتحريم المحرمات مرجعــه إلى الــسمع لا إلى العقل، وإن كان العقل يدرك الحسن والقبح في كثير من الأمور، كما أنه يدرك هنا ما في منصب الإمامة من الخير والنفع والمصلحة، ويدرك أن مثل ذلك اعتبره الشرع، بل اعتبر ما هو دون ذلك من المصالح، فأمر المسافرين بأن يأمروا أحدهم، وهذا يدل على وجــوب الإمامة، فكل ما قصد مراعاته وتحصيله بأمير السفر، يوجد أضعافه من المصالح في الإمامة، وكذلك ما قصد اجتنابه والحذر منه من الفرقة والاختلاف والهلاك؛ يوجد أضعافه مــن المفاسد في خلو منصب الإمامة العظمى من أمير أو سلطان يزع ويردع ويقــيم العــدل ويدفع الظلم.

ثم إنه رحمه الله تعالى نقل عن الماوردي والنووي أن وجوبها فرض على الكفاية، لا على الأعيان، كالجهاد وطلب العلم.

وقوله رحمه الله:

«فــرض محــتم علــى الأنــام نصب إمام لا علــى العــلام»

مراده: الرد على الشيعة في دعواهم أن نصب الإمام واجب علــى الله[2]، أي أن ينصبه وأن ينص عليه، تعالى الله تعالى عن إفكهم وزورهم علواً كبيراً.

وإذ قدمنا تعريف الإمامة، ووجوب نصب الإمام، فنثني بذكر طرق نصب الإمام في معتقد أهل السنة الكرام، وهي ثلاث طرق كما بينها رحمه الله تعالى، إذ يقول:

---

(١) العقائد السلفية: (٤٠١/٢).

(٢) انظر: الاقتصاد لمحمد بن الحسن الطوسي الرافضي ص: ٣١٣، وعقائد الإمامية لمحمــد رضــا المظفر الرافضي ص: ٣٠٩، ٣٢٧، يقول ويعتقد أن الإمامة كالنبوة، لا تكون إلا بنص من الله تعالى على لسان رسوله، أو لسان الإمام المعصوم.... إلى آخر هذيانه.

«وتثبت الخلافة أو الإمامة إما باجتماع أهل الحل والعقد، كاجتماع الصحابة رضي الله عنهم على الصديق رضي الله عنه، وهذا ما يسمى بالانتخاب(١)**.**

أو بعهد الإمام على استخلاف واحد بعينه، كما فعل أبو بكر مع عمر رضي الله عنهما.

أو بقهر الأمة بسيفه حتى يذعنوا له ويدعونه إماماً، كما هو مذهب أهل السنة والجماعة أن الإمامة تصح أن تعقد لمن غلب الناس.

قال الإمام أحمد في رواية عبدوس بن مالك العطار: ومن غلب عليهم بالسيف حتى صار خليفة وسمي أمير المؤمنين، فلا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيت ولا يراه إماماً»(٢)**.**

---

(١) والمراد بالانتخاب هنا أي الاختيار، ويكون ذلك لذوي الشأن والعلم وأهل الحل والعقد، لا لعوام الناس وعموم المسلمين، وهذا كما يقال: انتخبت هذه الأحاديث أي: اخترتها.
وليس المراد المعنى المتداول بين الناس من الانتخابات المعروفة اليوم في بعض الدول الكافرة، ومن تشبه بهم من المسلمين، فإن هذه الانتخابات فيها ما فيها من الظلم والجهل، مع ما فيها من التشبه بالكفار ومخالفة الشريعة الإسلامية التي لم تعرف ولا تقر مثل ذلك.
وتكفي الإشارة هنا إلى أنه يستوي في ميزان هذه الانتخابات: العالم العامل؛ والجاهل الهامل، والكبير صاحب التجارب؛ والصغير صاحب السفاهات، وسيد القوم وعظيمهم؛ وأرذلهم وحقيرهم، ومن علت همته فطلب المعالي من الأخلاق والأعمال؛ ومن سفلت همته وخبثت نفسه فطلب الرذائل وانشغل بالفساد والإفساد.
ويكفي هذه الانتخابات سوءاً أنها سلم لمن كان أقدر على كسب الجهلة والعامة والنزول إلى رغباتهم وشهواتهم، وموافقة أهوائهم ولو بالكذب والتلبيس، وقد قال تعالى: ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ﴾[الأعراف: من الآية١٨٧].
ويكفيها سوءاً أنها تجعل هذه الطريقة الفاسدة حكماً على دين الله وشرعه، فما يقره الخلق على وفق هذه الطريقة مقدم على ما يشرعه الخالق رحمة وإحساناً إلى الخلق، ومن فهم هذا المعنى فيها وأقره فهو كافر مرتد، خارج عن دائرة الإسلام، ملتحق بأهل الإلحاد والزندقة، الخارجين عن أهل الملل والديانات.

(٢) العقائد السلفية: (٢/٤٠٥).

ويدل لذلك إقرار الصحابة رضي الله عنهم بالسمع والطاعة لعبد الملك بن مراوان، قال عبد الله بن دينار: (شهدت ابن عمر حيث اجتمع الناس على عبد الملك بن مـــروان، قال: كتب إني أقر بالسمع والطاعة لعبد الله عبد الملك أمير المؤمنين على سنة الله وســـنة رسوله ما استطعت، وإن بني اقروا بمثل ذلك)[1].

وقال ابن بطال في شرح البخاري في أول كتاب الفتن، في أحاديث الأمر بالـــصبر على الأئمة وعدم الخروج والمنازعة، قال: «في هذه الأحاديث حجة في ترك الخروج على أئمة الجور، ولزوم السمع والطاعة لهم، والفقهاء مجمعون على أن الإمام المتغلب طاعتـــه لازمة ما أقام الجمعات والجهاد، وأن طاعته خير من الخروج عليه لما في ذلك من حقـــن الدماء وتسكين الدهماء ....»[2].

وإذا تقرر ذلك، فننتقل إلى ذكر الشروط المعتبرة في الإمام ليكون إماماً، وهل يعزل إذا فقد شيء من هذه الشروط، وهو موضوع المبحث التالي بإذن الله تعالى.

---

(١) رواه البخاري في كتاب الأحكام، باب كيف يبايع الإمام الناس: (٢٢٥٢/٥).

(٢) شرح البخاري لابن بطال: (٨/١٠)، وانظر: فتح الباري: (٩/١٣).

المبحث الثاني: جهوده في بيان شروط الإمام ، وأسباب عزله.

أولاً: جهوده في بيان شروط الإمام:

ذكر أهل العلم رحمهم الله تعالى شروطاً لمن يتولى الإمامة العظمى[(١)]، وبعض هذه الشروط محل إجماع، وبعضها محل خلاف، ومنها ما هو منصوص عليه، ومنها ما هو محل اجتهاد ونظر، وإنما تكون مراعاتها حال السعة والاختيار.

يقول الشيخ رحمه الله تعالى في الدرر السنية:

«وشرطه البلوغ مع إسلام — كونه منفذ الأحكام

ومن قريش كونه وذكر — حرية والعقل أيضاً ذكروا»[(٢)]

وقد بين الشيخ رحمه الله تعالى هذه الشروط ومآخذها وشيئاً من أدلتها، فقال:

«١.البلوغ، لأن الصبي لا يستطيع إدارة شؤونه فضلاً عن غيره، ومثله المجنون.

٢.الإسلام، لأن الكافر ليس له ولاية على المسلمين، كما قال تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً﴾[(٣)] ..... وقال تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾[(٤)] وقوله تعالى: ﴿منكم﴾ نص على اشتراط أن يكون ولي الأمر من المسلمين، ومعلوم أن الكافر لا تجب طاعته في شيء أبداً، بل تجب محاربته ومقاتلته بنص القرآن.

---

(١) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص: ٢٠، وللماوردي ص: ٦، لوامع الأنوار البهية : (٤٢٣/٢)، العقائد السلفية: (٤٠٦/٢).

(٢) العقائد السلفية: (٤٠١/٢)، وانظر ما يأتي من النقول عن الشيخ رحمه الله في هذا المبحث في: العقائد السلفية: (٤٠٦/٢-٤١٣)، شرح الدرر السنية ص: ١٧١-١٧٦.

(٣) النساء: من الآية١٤١.

(٤) النساء: من الآية٥٩.

٣.وكونه منفذ الأحكام، أي قادراً على تنفيذها .....

٤.كونه قرشياً، لما ورد في الحديث الشريف: ((الأئمة من قــريش))[(١)] ....، وروى الإمام أحمد أنه صلى الله عليه وسلم قال: ((الخلافة في قريش))[(٢)]».

ثم ذكر بعض الأحاديث ثم قال: «**وعليه فإن جماهير علماء المسلمين ذهبــوا إلى اشتراط القرشية في الإمامة، وحكي الإجماع عليه من قبل الصحابة والتــابعين، وبه قال الأئمة الأربعة**».

ومراده بالإجماع هو أن أبا بكر رضي الله عنه لما ذكر في سقيفة بني ساعدة قــول النبي صلى الله عليه وسلم ((الأئمة من قريش)) لم يخالفه أحد، بل رجعوا إلى قوله، فكان إجماعاً منهم على ذلك.

وأما استدلالهم بحديث: ((عليكم بالسمع والطاعة وإن تأمر عليكم عبد حبشي)) فهو على فَرْض التقدير، أي إن حصل ذلك، فهو محمول على حال التغلب بالقهر والسيف، أو أنه محمول على الولاية الجزئية، كأمير سرية ونحوه، وبذلك أجــاب الشيخ رحمه الله على من استدل بالحديث على عدم اشتراط الحرية، كما سيأتي.

وفي هذا التقرير من الشيخ رحمه الله ردٌ على بعض أهل البدع من المعاصرين وممن سبقهم، ومن وافقهم من أهل الأهواء والقلوب المريضة، في رد هذا الشرط المجمع عليه[(٣)].

---

(١) رواه الإمام أحمد من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه: (٣/١٢٩، ١٨٣)، ورواه الحــاكم: (٤/٥٠١) وقال حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ورواه ابــن أبي عاصــم في السنة: (٢/٥١٧)، وصححه الألباني هناك.

(٢) رواه الإمام أحمد: (٤/١٨٥) عن عتبة بن عبيدة السلمي، ورواه ابن أبي عاصــم في الــسنة: (٢/٥١٤) وقال الشيخ الألباني: إسناده جيد ورجاله ثقات، وقد رواه أحمد وغيره عــن ابــن عباس، وصححه العراقي، وهو مخرج في الصحيحة: (١٨٥١)، ويأتي له شــاهد في الكتــاب (١١٢٤) من حديث أبي هريرة موقوفاً عليه.

(٣) انظر: منهاج السنة: (٧/٤٨)، (٦/١٥٢).

٥.أن يكون ذكراً، واستدل الشيخ رحمه الله تعالى لذلك بقوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾[١]، وبقوله صلى الله عليه وسلم لما بلغه أن فارساً ملكوا ابنة كسرى، قال: ((لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة))[٢].

وقال: «**وأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بأن النساء ناقصات عقل ودين، والإمامة تحتاج إلى كمال الرأي وتمام العقل والفطنة ..... كما أن إمامة المسلمين تقتضي الدخول في المحافل، ومخالطة الرجال، وقيادة الجيوش، ونحو ذلك، وهذا محظور على النساء شرعاً بقوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾[٣] وغيرها**».

ثم استدل على ذلك أيضاً بالإجماع، قال رحمه الله: «**وقال البغوي: اتفقوا على أن المرأة لا تصلح أن تكون إماماً ولا قاضياً** ....».

واحتج رحمه الله بالواقع، فقال: «**والناس بتجاربهم يعرفون أنه لا يصح للإمامة إلا الرجال** ....».

ثم بين أن طبيعة المرأة الجسمية والعاطفية والنفسية، لا تتلاءم مع هذا المنصب، لسرعة الانفعال، وشدة الحنان، وإرهاف العاطفة، وأن هذه الصفات كما هي لازمة في مضمار الأمومة والحضانة، فهي ضارة في مضمار القيادة والرئاسة ....

إلى آخر كلامه الذي يفند فيه ما انتشر مؤخراً عند كثير من أهل الأهواء وضعاف النفوس، الذين يبررون مثل ذلك تماشياً مع الرغبات، وانحطاطاً لمستوى الضعف الذي يستسلم له كثير من المخذولين، حتى وصل الأمر ببعضهم أن يجعل تسلط أو

---

(١) النساء: من الآية٣٤.

(٢) رواه البخاري من حديث أبي بكرة رضي الله عنه في كتاب المغازي، باب كتاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى كسرى وقيصر: (١٣٣٧/٣)، ورواه أحمد: (٣٨/٥، ٤٢، ٤٧، ٥١).

(٣) الأحزاب: من الآية٣٣.

تسليط بعض النصرانيات واليهوديات دليلاً يستدل به ويواجه به كلام الهادي البشير، والسراج المنير صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

وقد عانى الشيخ رحمه الله تعالى كثيراً من هذا الصنف من الناس، الذين يسعون إلى تبرير ما في المجتمع من المفاسد والمخالفات، والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: «والمرأة لا تكون إماماً بالنص والإجماع»[1]، وقال: «وأكثر ما يفسد الملوك والدول طاعة النساء»[2].

٦. **الحرية**، قال: «**لأن الرقيق بجميع أنواعه عليه الولاية، فلا يكون والياً على غيره، فضلاً عن عامة المسلمين**»، وتقدم بيان الجواب عمن تمسك بقوله: ((وإن تأمر عليكم عبد حبشي)).

وقوله «**بجميع أنواعه**» أي الرقيق الكامل أو المبعض، الذي بعضه حر وبعضه عبد، والمكاتب الذي لم يؤدي ما فرض عليه فهو عبد ما بقي عليه درهم.

٧. «**أن يكون لديه حصيلة علمية لتدبير الأمور على وجهها الأكمل**»، كذا قال في الشرح، وقد ذكر في المتن: العقل، ولا شك أن كونه عاقلاً من شروط الإمامة، بل وفوق ذلك، وهو أن يكون كما ذكر الشيخ له حصيلة علمية مناسبة، مستدلاً بقوله تعالى: ﴿اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾[3].

ثم ذكر الخلاف في اشتراط كونه مجتهداً، وبين أن الجمهور على اشتراط ذلك، قال: «**قال الشاطبي رحمه الله: "إن العلماء نقلوا الاتفاق على أن الإمامة الكبرى لا تنعقد إلا لمن نال درجة الاجتهاد" .... وقياساً على منصب القضاء، ولأن**

---

(١) منهاج السنة: (١٣٢/٧).

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم: (٦/٢) وانظر منهاج السنة: (١٤/٥)، (٢٤٠/٧).

(٣) يوسف: من الآية ٥٥.

القاضي الذي يولى من قِبَله يفتقر إلى ذلك، فالإمام أولى، ولأن التقليد نقص، والإمامة تستدعي الكمال، وليعلم أحكام الله فينفذها».

وذكر أن من العلماء من لم يشترط الاجتهاد، ثم قال: «**والخلاصة: إن هذه المسائل من المسائل الاجتهادية، ولأنه لم يرد نص صريح فيها، وإنما مرجع ذلك إلى الضرورة والحاجة والمصلحة.**

فإن وجد مجتهد تتوفر فيه بقية الشروط الضرورية المنصوص عليها، فهو المطلوب، وإن تعذر وجوده فلا تترك مصالح المسلمين تتعطل ....».

وفي هذا إشارة إلى وجوب الحرص على الشروط الواضحة التي جاء النص بها أكثر من غيرها، وأنها تراعى ابتداءً، كالإسلام والبلوغ والعدالة والقرشية والذكورة، وغيرها، ثم الأولى فالأولى، مما فيه تحصيل المصالح ودرء المفاسد.

٨.العدالة.

وهذا الشرط مما لم يذكره رحمه الله في منظومته "الدرر السنية"، ولكنه ذكره في شرحها: "العقائد السلفية" وهو من الشروط المهمة، بل هو غاية في الأهمية، حتى عده بعض أهل العلم من أهم شروط الإمام، لأن غيره من الشروط يمكن تكميله من غيره، كالعلم والحكمة، فإن له أن يستشير العلماء والحكماء، ولكن لا يمكن له أن يرجع إلى عدالة غيره، وأمانة غيره، فإذا فقدت العدالة فقد رأس المال، ودب الفساد، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وقد استدل الشيخ رحمه الله تعالى على اشتراط العدالة بأدلة:

١.بقوله تعالى في قصة إبراهيم عليه السلام: ﴿قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾[1]، قال: «**عن مجاهد أنه أراد أن الظالم لا يكون إماماً**»[2].

---

(١) البقرة: من الآية١٢٤.

(٢) انظر: تفسير ابن جرير: (١/٥٧٨-٥٧٩)، و ابن كثير: (١/١٥٩)، والدر المنثور: (١/٢٢١).

٢. قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾[١]، قال: «**ولا يجوز أن يكون الحاكم مما لا يقبل قوله، ويجب التبين عند حكمه، ولأن الفاسق لا يجوز أن يكون شاهداً، فلأن لا يكون قاضياً أولى، ولأن لا يكون حاكماً للمسلمين أولى**».

٣. بأن رفع الظلم من أعظم مقاصد الولاية، فكيف يصلح لها من هو ظالم!؟

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: «والأئمة متفقون على أنه لابد للمتولي أن يكون عدلاً، أهلاً للشهادة»[٢].

ثم قال الشيخ رحمه الله منبهاً على أصل عظيم يجب مراعاته في شأن شروط الإمام: «**أما إذا تعذر** [أي العدل] **واضطرت الأمة إلى ولاية الفاسق، جاز ذلك**»، أي ولا حرج على الأمة في توليته مع فقده للشروط أو بعضها للحاجة والضرورة، وتقدم مثل ذلك في شرط الاجتهاد.

قال: «**ولذا قال ابن عبد السلام: لو تعذرت العدالة في الأئمة قدمنا أقلهم فسقاً، قال الأذرعي: وهو متعين إذ لا سبيل إلى جعل الناس فوضى**».

فإن قيل إنه لا يمكن أن يُفقد من الناس من هو عدل، فالجواب: أن الأمر متعلق بوجود عدل يمكن توليته، وإلا فإنه قد جاء في الحديث: ((إذا قال الرجل هلك الناس فهو أهلكهم))[٣].

وإذا تقرر ما يجب مراعاته من الشروط كما بين الشيخ رحمه الله تعالى، فإن هناك شروطاً زعمها بعض أهل البدع، وقد نبه الشيخ عليها، وهي:

كونه أفضل الأمة، وكونه هاشمياً.

قال رحمه الله عند ذكر اشتراط كونه قرشياً: «**ولا يشترط كونه أفضل الأمة،**

---

(١) الحجرات: من الآية٦.

(٢) مجموع الفتاوى: (٢٨/٢٥٩).

(٣) رواه مسلم في كتاب البر والصلة والآداب، باب النهي عن قول «هلك الناس»: (٤/٢٠٢٤)، ورواه أبو داوود في كتاب الآداب، باب: (٥/٢٦٠).

ولا كونه هاشمياً، خلافاً للشيعة»[1]، والمقصود بذلك الرد على الرافضة وغيرهم، الـذين زعموا انحصار الإمامة في أشخاص معينين، على اختلاف معروف بينهم، وقد دعموا ذلك وأيدوه بروايات وأحاديث مكذوبة، أو ليس فيها دلالة صحيحة على مرادهم.

ثم إن هذا القول ما هو إلا محاولة من محاولات إبطال خلافة أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، وذلك على دعوى أن علياً رضي الله عنه أفضل الصحابة على زعمهم، وإمامة المفضول مع وجود الفاضل باطلة على زعمهم أيضاً، فخلافتهم مع وجود علي باطلة أي كما يزعمون.

وهذا كلام ليس عليه مسحة صواب، ولا شبهة دليل يمكن أن يتمسك بها، وما تقدم من كلام الشيخ رحمه الله في الفصل السابق يبطل ما ذهبوا إليه ويدفعه.

ومن المسائل التي ينبغي التنبه لها أن القول بوجوب اختيار الأفضل إنما هو حال السعة، لأن أهل الحل والعقد مؤتمنون أن ينصحوا للأمة بتولية من هو خير لها وأفضل، فيجب عليهم ذلك.

ويدل على ذلك استخلاف أبي بكر رضي الله عنه لعمر رضي الله عنه، لعلمه بفضله وأنه خير الصحابة، وجعل عمر رضي الله عنه الأمر في أهل الشورى، لأنهم الأفضل، ثم هم ولوا عثمان، لأنهم لا يعدلون به أحداً.

ولأنها خلافة عن النبي صلى الله عليه وسلم، فيجب أن يتولاها الأفضل[2].

ولم يقل أحد من أهل السنة أن ولاية المفضول باطلة مع وجود الأفضل، بل قالوا بجواز تولية المفضول إذا كان أصلح في حق الرعية، بل قالوا بوجوب طاعة الفاسق المتغلب، وصحة ولايته، ووجوب طاعته، دفعاً للمفسدة، وتحقيقاً للمصلحة، كما سبق بيانه.

---

(١) العقائد السلفية: (٤٠٨/٢)، شرح الدرر السنية ص: ١٧٤.

(٢) انظر الكتاب الماتع: "جهود شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير الإمامة، والرد على المخالفين فيها" رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية، مقدمة من الطالب: شرف الدين بن حامد البدوي ص: ٢٥٩-٢٦٣.

ثانياً: جهوده في بيان أسباب عزل الإمام:

قرر الشيخ رحمه الله تعالى أن الإمام لا ينعزل بالفسق مطلقاً، سواء كان فسقه فسق الجوارح أو الاعتقاد، أي سواء كان فسقه بسبب المعاصي التي هي من قبيل الشهوات، أو ما كان سببه سوء الاعتقاد والدخول في البدع.

يقول رحمه الله في منظومته الدرر السنية:

«وليس بالفسق الذي منه جرى منعزلاً خلاف قاض حررا

كلا ولا نرى الخروج أبدا إلا بكفر بان منه وبدا»

وقد ذكر رحمه الله تعالى في المسألة قولين:

الأول: وهو الذي قرره في النظم، وشروحه، ومن ذلك قوله:«**أن الفسق ليس موجباً لعزله عن الإمامة، أو كونه ينعزل تلقائياً**»(١)، أي لا ينعزل بنفسه، ولا يوجب أن يسعى أهل الحل والعقد في عزله.

قال: «**وهذا قول جمهور أهل السنة**»، ونقل في ذلك عن القاضي عياض والنووي وأبي يعلى، في كتابه المعتمد والأحكام السلطانية.

الثاني: وفيه يقول: «**وذهبت طائفة من أهل السنة: إن الإمام ينعزل بالفسق، ونسب القرطبي هذا للجمهور، وأنه تنفسخ إمامته، ويخلع بالفسق الظاهر المعلوم، ونسب هذا القول للشافعي في القديم، وهو المشهور عن أبي حنيفة، كما أنه مذهب المعتزلة والخوارج**»(٢).

وذكر رحمه الله قولاً آخر فيه التفريق بين الفسق الذي هو من باب الشهوات، والفسق الذي هو من حيث الاعتقاد والتأويل بشبهة.

وأن الأول إذا طرأ على من انعقدت إمامته خرج منها، وأما الآخر فقيل يمنع انعقادها واستدامتها، وقيل لا يمنع من انعقادها ولا من استدامتها.

---

(١) العقائد السلفية. (٢/٤١٦).

(٢) العقائد السلفية: (٢/٤١٧).

وهذا التفصيل ذكره الماوردي في الأحكام السلطانية له[1]، والشيخ رحمه الله تعالى قد بين بطلان هذه الأقوال، وحرر مخالفتها للسنة، وذلك:

١. حيث يقول: «**والصواب ما قلناه أولاً، من أنه لا ينعزل بالفسق مطلقاً، سواء كان فسقه فسق الجوارح أو الاعتقاد**».

٢. أنه جعل ذلك قول المعتزلة والخوارج، ويؤيد هذا ما ذكره القاضي أبو يعلى في المعتمد، فإنه بعد أن ذكر أن الإمام لا ينخلع بالفسق، كأخذ الأموال وضرب الأبشار، ولا يجب الخروج عليه، قال: «خلافاً للمعتزلة والأشعرية في قولهم ينخلع بذلك»[2].

فهو قول معروف لأهل البدع، لا لأهل السنة، ويزيده بياناً ويوضحه أن ما ذكَرَه القرطبي من نسبة ذلك للشافعي وأبي حنيفة رحمهما الله تعالى فيه نظر.

أما الشافعي رحمه الله فإنه قد صرح في وصيته بما يخالف ذلك فقال: «والسمع والطاعة لأولي الأمر ما داموا يصلون، والولاة لا يخرج عليهم بالسيف»[3] أي ما دموا يصلون، وإن حصل ما حصل مما هو دون ذلك من المعاصي.

وقال الإمام أبو الحسن الهكاري[4] في ذكره اعتقاد الشافعي: «...... والدعاء لأئمة المسلمين بالصلاح، ولا يخرج عليهم بالسيف»[5].

وقال الإمام أبو زكريا السلماسي في حكايته عقيدة الأئمة الأربعة، وهو شافعي المذهب: «وطاعة السلطان عندهم واجبة على الرعية، فتجب الصلاة معه، وخلف

---

(١) ص: ١٩-٢٠.

(٢) ص: ٢٤٣.

(٣) اعتقاد الإمام الشافعي لعلي بن أحمد بن يوسف الهكاري ص: ١٦٣.

(٤) هو العالم الزاهد شيخ الإسلام أبو الحسن علي بن أحمد بن يوسف السفياني الهكاري، كان صاحب صلاة وعبادة واجتهاد، ولم يكن الحديث صناعته، فوقعت له أوهام، ولكن اشتهر بالزهد والعبادة.

انظر: سير أعلام النبلاء: (٦٧/١٩)، العبر: (٣١٤/٣).

(٥) اعتقاد الإمام الشافعي لعلي بن أحمد بن يوسف الهكاري ص: ١٨.

كل بار وفاجر ....»[1]، وانظر إلى قول المزني في رسالته شرح السنة -وهو من أكبر تلاميذ الإمام الشافعي- حيث يقول بعد أن ذكر الطاعة لولاة الأمر: «وترك الخروج عند تعديهم وجورهم ....»[2].

ويؤيد ذلك قول النووي رحمه الله تعالى بعد أن قرر عدم انعزال الإمام بالفسق، وعدم جواز منازعته إذا فعل المنكر، وعدم جواز الخروج عليه وإن حصل منه منكر وفسق، قال: «أما الخروج عليهم وقتالهم فحرام بإجماع المسلمين، وإن كانوا فسقة ظالمين، وقد تظاهرت الأحاديث بمعنى ما ذكرته، وأجمع أهل السنة أنه لا ينعزل السلطان بالفسق.

وأما الوجه المذكور في كتب الفقه لبعض أصحابنا أنه ينعزل، وحُكِي عن المعتزلة أيضاً، فغلط من قائله مخالف للإجماع»[3].

هذا كلام النووي، ولو كان يُعرف عن الشافعي رحمه الله تعالى قولٌ لذكره، ثم كيف يذكر النووي الإجماع والشافعي يقول بخلافه، والنووي من أئمة الشافعية، ولو كان هناك قول للشافعي لما جهله ولما قال أنه وجه مذكور عند بعض الشافعية، لأن الوجه هو ما يخرج على قول الإمام ومذهبه، بل حتى كون هذا القول وجهاً لم يرتضه الإمام النووي رحمه الله تعالى، بل أنكره، وبهذا يتبين أن قول القرطبي أن هذا القول نسب إلى الشافعي، قول باطل ليس عليه مسحة صواب.

وأما ما ذكره عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى، فإنه وإن كان نقل عنه، إلا أن الذي استقر عليه مذهبه وقوله رحمه الله تعالى: عدم جواز منازعة السلطان الجائر، وإنما الصبر عليه والسمع والطاعة له بالمعروف.

وقد قرر ذلك الشيخ محمد بن عبد الرحمن الخميس حفظه الله تعالى في كتابه

---

(١) منازل الأئمة الأربعة ص: ١٤٤.

(٢) ص: ٨٤.

(٣) شرح مسلم: (١٢/٢٢٩).

أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة، قال: «دل على هـذا ما قرره واختاره الطحاوي في بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة على مذهب أبي حنيفة وصاحبه، حيث قال: "ولا نترع يداً من طاعتهم، ونرى طاعتهم من طاعة الله عز وجل فريضة ..." وما ذكره الطحاوي هو ما حكاه ابن الهمام عن أبي حنيفة في المسايرة، وأقره الشارحان .....» ثم قال: « وقال البزدوي: "الإمام إذا جار أو فسق لا ينعزل عند أصحاب أبي حنيفة بأجمعهم، وهو المذهب المرضي»[(١)].

وقرر ذلك أيضاً بعض الحنفية الماتريدية وبعض الأشاعرة[(٢)]، قال في جوهرة التوحيد: «وليس يعزل إن أزيل وصفه»، قال الشارح: «أي بطرو الفسق عليه، خلافاً لطائفة ذهبوا إلى أنه يعزل بذلك»[(٣)].

وبذلك يظهر أن قول القرطبي الذي نقله الشيخ رحمه الله تعالى غير دقيق، بل غير صواب، وأن الذي عليه أهل السنة هو وجوب السمع والطاعة وإن حصل الفسق والجور، وأنه وإن جاء عن بعض أفرادهم، فهو من الخطأ الذي رجعوا عنه، فإن لم يرجعوا فلا ينسب ذلك لأهل السنة، فإن كتبهم وعقائدهم مليئة ببيان هذا الأصل العظيم، وشذوذ من شذ لا يعتبر في إثبات المذاهب وتقريرها.

وقد ذكر القاضي أبو يعلى رحمه الله قاعدة نفيسة في باب شروط الإمام وعزله، وهي «أنه يراعى في ابتداء عقدها سلامة كاملة، وفي الخروج منها نقض كامل»[(٤)].

وإذا تقرر انه لا ينعزل بالفسق، بل يجب له السمع والطاعة والحج والجهاد ودفع الصدقات، وألا يفتئت عليه بشيء من أنواع الافتئات، إذا تقرر ذلك فإن الشيخ رحمه الله

---

(١) أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة ص: ٥٦٩، وقد أحال على المسايرة ص: ٢٩١ مع شرحها لابن أبي الشريف وقاسم بن قطلوبغا، وأصول الدين للبزدوي ص: ١٩٠.

(٢) كأبي المعين النسفي في تبصرة الأدلة: (٨٣٢/٢)، واللامشي في التمهيد لقواعد التوحيد ص: ١٥٢، وانظر: شرح المقاصد للتفتازاني: (٢٤٣/٥)، شرح الجوهرة للبيجوري ص: ٢٢١.

(٣) شرح الجوهرة ص: ٢٢١.

(٤) الأحكام السلطانية ص: ٢١.

تعالى قرر أن الإمام ينعزل بأمور:

١. الكفر والردة بعد الإسلام.

٢. ترك الصلاة والدعوة إليها.

وقد سبق أن من شروط الإمام الإسلام، وهذا هو الشرط الوحيد الذي ينعزل الإمام بفقده، فهو لازم للإمامة في ابتدائها واستدامتها، واستدل الشيخ على ذلك بحديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: ((بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في منشطنا و مكرهنا، وعسرنا ويسرنا، وأثرة علينا وألا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان))(١).

قال الشيخ: «**فظاهر الحديث أن من طرأ عليه الكفر فإنه يجب عزله، وهذا أهون ما يجب على الأمة نحوه، إذ الواجب أن يقاتل ويباح دمه بسبب ردته**(٢).

ونقل عن أبي يعلى والقاضي عياض وغيرهم ما يؤيد ذلك، قال: «**وقال الحافظ ابن حجر أنه يرى الإمام ينعزل بالكفر إجماعاً**»(٣).

واستدل لذلك أيضاً بقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً﴾(٤) قال: «**وأي سبيل أعظم من سبيل الإمامة**»(٥).

وأما عزل الإمام بترك الصلاة فالصحيح أنه يعزل بذلك لأنه كفر، كما هو قول

---

(١) رواه البخاري في كتاب الفتن، باب الفتن، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: ((سترون بعدي أموراً تنكرونها)): (٥/٢٢١٠)، وفي كتاب الأحكام، باب كيف يبايع الإمام، ورواه مسلم في كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، وتحريمها في المعصية: (٣/١٤٧٠).

(٢) ومن المعلوم أن ذلك إنما يكون حال القدرة، وأن لا يترتب على ذلك مفسدة أكبر، كما هي القاعدة العظيمة المقررة أنه لا يجوز إزالة المنكر بمنكر أكبر منه، وبالقاعدة الأخرى وهي أن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح.

(٣) العقائد السلفية: (٢/٤١٩).

(٤) النساء: من الآية١٤١.

(٥) العقائد السلفية: (٢/٤١٨).

الشيخ رحمه الله تعالى في حكم تارك الصلاة[1].

يقول رحمه الله: «**وعلى أي الحالين يجب عزل الإمام الذي يترك الصلاة عملاً بالأحاديث الواردة في ذلك، والتي نهت عن منابذة الأئمة الجورة ونقض بيعتهم، وعن مقاتلتهم، بشرط إقامتهم الصلاة، ومنها الحديث الذي رواه مسلم وغيره عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:** ((**إنه يستعمل عليكم أمراء فتعرفون وتنكرون، فمن كره فقد برئ، ومن أنكر فقد سلم، ولكن من رضي وتابع**)) **قالوا: أفلا نقاتلهم؟ قال:** ((**لا، ما صلوا**)) **رواه مسلم**[2]»[3] فقيدت الطاعة هنا بترك الصلاة.

وقد جاء في بعض الأحاديث تقييد الطاعة بالسلامة من الكفر البواح، فكان حمل ذلك على أن ترك الصلاة من الكفر الذي تزول به الطاعة، هو القول الموافق للأصول والقواعد، لأن القول بأن ترك الصلاة فسق يعارض الأصل المعتبر الذي دلت عليه الكثير من النصوص والإجماع بأن الفسق لا يلزم منه عزل الإمام، ولا يجوز معه ترك الطاعة، فكون ترك الصلاة كفراً تزول معه الطاعة ويعزل الإمام ظاهرٌ، بخلاف القول بأنه فسق، فإنه مشكل مع ما جاء في الأحاديث التي قيدت السمع والطاعة بالسلامة من الكفر، كحديث عبادة بن الصامت، وهذا من الأوجه القوية الدالة على أن تركها كفر والله تعالى أعلم.

إذا تبين ما تقدم وتقرر، فإنه قد جاء في كلام الشيخ أن من الأسباب التي ينعزل بها الإمام: ترك الحكم بغير ما أنزل الله تعالى، وأنه «**يشترط للسمع والطاعة أن يقود الإمام رعيته بكتاب الله، أما إذا لم يحكم فيهم شرع الله فهذا لا سمع له ولا طاعة، وهذا يقتضي عزله، وهذا من صور الحكم بغير ما أنزل الله المفسقة، أما المكفرة فهي توجب**

---

(١) تقدم ذلك ص: ٤٧٨.

(٢) كتاب الإمارة، باب الإنكار على الأمراء فيما يخالف الشرع: (١٤٨١/٣)، أي بالطريقة الشرعية الصحيحة.

(٣) العقائد السلفية: (٤٢٠/٢).

عزله ولو بالمقاتلة»[1].

وهذا الكلام فيه نظر، وفيه اضطراب من وجوه:

١) أنه يخالف ما قرره الشيخ رحمه الله في منظومته، حيث يقول:

«وليس بالفسق الذي منه جرى منعزلاً خلاف قاض حررا

كلا ولا نرى الخروج أبدا إلا بكفر بان منه وبدا»

٢) يخالف ما قرره في الشرح، أي العقائد السلفية، وكذلك في شرح الدرر السنية، بل قيده هناك بالصورة المكفرة، فقال: «**ولا ينعزل الإمام أو الحاكم بفسقه أو ظلمه، بخلاف القاضي، ولا نرى الخروج على الإمام بظلمه أو فسقه ....**» ثم قال: «**نعم إن كفر بالله، كأن أباح الخمر للرعية، أو نبذ الأحكام الشرعية، واستعوض عنها بالقوانين الوضعية بزعمه أنها أصلح وأنسب لأهل هذا العصر، أو نشر المبادئ الهدامة كمبادئ الشيوعية والبعثية، فإنه يجب القيام عليه وعزله، وإن أدى إلى الحرب»**[2].

٣) يخالف ما نقل الشيخُ الإجماعَ عليه من أن الفسق لا يوجب العزل ولا الخروج ولا ترك السمع والطاعة للإمام.

٤) أنه يوافق قول الخوارج والمعتزلة وبعض الأشاعرة، وهو قول باطل كما بين الشيخ رحمه الله ذلك، كما تقدم تقريره.

٥) أنه مخالف لمنهج السلف الذي يقرره الشيخ رحمه الله تعالى ويتمسك به.

٦) أن الشيخ رحمه الله لما تكلم عن الشعوب المقهورة التي تطالب بتحكيم الشريعة، فتواجه بالظلم والعذاب، ثم يأتي هؤلاء التكفيريون فيحكمون عليهم بالكفر لأنهم لم يثوروا على حكامهم، فيجيب الشيخ راداً عليهم هذا الاستدلال بقوله: «**أولاً: لا يجوز الخروج عن طاعة الحكام إلا إذا أعلن**

---

(١) العقائد السلفية: (٢/٤٢٠)، ومسألة الحكم بغير ما أنزل الله أو التحاكم إلى غير ما أنزل الله فيها تفصيل سيأتي بيانه ص: ٩٦٨.

(٢) ص: ١٧٥-١٧٦.

الحاكم بالكفر، ولم نجد ولم نسمع حتى الآن أن أحداً منهم أعلن الكفر، أما كونه فاسقاً أو ظالماً فلا يباح به الخروج عن الطاعة ....»[1].

وهذا صريح في أن الحاكم الذي يحكم بغير ما أنزل الله، بل ولا يستجيب لطلب الشعوب بتحكيم الشريعة، بل ويعذبهم لطلبهم ذلك، أنه لا يجوز الخروج والثورة عليه، وإن كان فاسقاً بذلك وظالماً، بل يجب مع ذلك الاستمرار في الطاعة له بالمعروف، حتى يصدر منه الكفر المعلن به.

٧) أن قوله: «**أما المكفرة فهي توجب عزله ولو بالمقاتلة**» يفهم منه أنها مغايرة للصورة غير المكفرة، فلا توجب عزله، وهذا خلاف ما هو مذكور، فالعبارة فيها اضطراب، والذي يظهر إما أنها غير محررة، أو أن فيها خطأ، وتقدير صوابه أن يكون: «.... **وهذا يقتضي عزله، ويستثنى من هذا صور الحكم بغير ما أنزل الله المفسقة، أما المكفرة فهي توجب عزله ولو بالمقاتلة**» وهذا هو الذي يقتضيه نَفَسُ الشيخ ومسلكه، سواء في مسألة الإمامة أو في مسألة الحكم بغير ما أنزل الله.

وعلى كل حال، فإن المقرر المعتمد الذي قرره الشيخ تقريراً واضحاً، وأجمع عليه العلماء من أهل السنة، وقال به حتى بعض المتكلمين من الأشاعرة والماتريدية، هو وجوب السمع والطاعة للإمام وإن جار، وأن الإمام لا ينعزل بفسقه، وأن القول بعزله لفسقه والخروج عليه هو قول الخوارج، والله تعالى هو الموفق والهادي، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) (١٧/١٠٨).

المبحث الثالث: جهوده في بيان وجوب السمع والطاعة للإمام، ولزوم البيوت عند الفتن.

«جاء الإسلام ليوحد الناس على عقيدة التوحيد، وعلى الإيمان بالله والملائكة والكتب واليوم الآخر والقضاء والقدر، وعلى نبي واحد، وعلى كتاب واحد وقبلة واحدة، وشرع كثيراً من الشرائع مما فيها معنى الوحدة والاتفاق، كصلاة الجمعة والعيدين والحج، وأمر بالوحدة والاتفاق، ونهى عن التراع والشقاق، فقال تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً﴾[1] الآية، وقال تعالى: ﴿وَلا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾[2] الآية، كما حرم كل ما يسبب التراع والشقاق ....»[3].

ولهذه الحكمة العظيمة وغيرها من الحكم الكثيرة، أوجب الله عز وجل السمع والطاعة لولاة الأمر مع ما أوجب لهم من النصيحة، كما في حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه قال: ((وعظنا رسول الله صلى الله عليه وسلم موعظة وجلت منها القلوب، وذرفت منها العيون، فقلنا يا رسول الله كأنها موعظة مودع، فأوصنا، قال: ((أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة، وإن تأمر عليكم عبد ....))[4] الحديث.

وقد قرر الشيخ رحمه الله استنباطاً من هذا الحديث: أن على المرء المؤمن «**أن يسمع كلام الأمير وينفذه ويخضع له، وأن يطيع الأمير العادل ويتبع منهجه .... وإن كان الذي يحكم ويدير دفة السياسة عبد، فالله هو الذي أَمَّرَهُ وأسند إليه رياسة العمل، فعلى المؤمنين الخضوع لأوامره حتى يدوم الاتحاد، ويحصل الائتلاف**»[5]، وهذا من

---

(١) آل عمران: من الآية١٠٣.

(٢) الأنفال: من الآية٤٦.

(٣) تطهير المجتمعات ص: ٢٧٦.

(٤) وهو قطعة من حديث العرباض بن سارية، وقد تقدم ص: ٩٢٠.

(٥) إعانة القريب المجيب: (٣٣/١).

مقاصد الدين العظيمة، كما تقدمت الإشارة إليه.

وقرر رحمه الله أن بالسمع والطاعة انتظام مصالح العباد في معاشهم، وبها يستعينون على إظهار دينهم وطاعة ربهم[1]، فبها تحقيق مصالح الدين والدنيا، والقوة على أمر الدين والدنيا.

وبين رحمه الله أن السمع والطاعة «**دعامة من دعائم الحكم في الإسلام، وقاعدة من قواعد نظامه السياسي، وهي من الأمور الضرورية لتمكين الإمام من القيام بواجبه الملقى على عاتقه، وضرورية أيضاً لتمكين الدولة من تنفيذ أهدافها وتحقيق أغراضها، ورضي الله عن عمر بن الخطاب حيث يقول: (لا إسلام بلا جماعة، ولا جماعة بلا أمير، ولا أمير بلا طاعة)[2]**»[3].

«**فلا عجب إذاً أن نجد القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة قد أكثرا من الحديث عن السمع والطاعة، من حيث حكمها ومفهومها وحدودها، وخطر فقدانها على الفرد والجماعة في الحياة الدنيا وفي الآخرة، فحضت الشريعة على طاعة الأمراء المسلمين وعدم الخروج عليهم، وشددت في ذلك .....**

ولقد قرر الإسلام أن الطاعة حق على المرء المسلم فيما أحب وكره ما لم يؤمر بمعصية، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة»[4].

وقد ذكر رحمه الله تعالى هذا الأصل العظيم في كثير من كتبه، واستدل بالآيات والأحاديث، فمن ذلك:

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ

---

(١) إعانة القريب المجيب: (١/٣٤).

(٢) لم أجده.

(٣) العقائد السلفية: (٢/٤١٥).

(٤) في مقال بعنوان «فصل الدين عن السياسة» ضمن مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٧/١١٩).

خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾[1]، قال: «**فالآية صريحة في وجوب طاعـــة الله ورســـوله وأولي الأمر**»[2].

ومن الأحاديث -إضافة إلى حديث العرباض بن سارية المتقدم- حديث انس بـــن مالك رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قـــال: ((اسمعـــوا وأطيعـــوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة، ما أقام فيكم كتاب الله))[3].

وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((إنهـــا ستكون بعدي أثرة وأمور تنكرونها، قالوا يا رسول الله كيف تأمر من أدرك ذلك منـــا؟ قال: ((تؤدون الحق الذي عليكم، وتسألون الله الذي لكـــم))[4] إلى غـــير ذلـــك مـــن الأحاديث[5].

أي تؤدون ما عليكم من الواجبات، والتي من أعظمها السمع والطاعة، وما لم يُؤَدَّ إليكم من حقوقكم فتسألون الله ذلك الحق، ولا تنزعون يداً من طاعة.

وقوله في الحديث ((ما أقام فيكم كتاب الله)) المراد ما تدل عليه سائر الأحاديث كقوله: ((ما أقام فيكم الصلاة))، وكقوله ((إلا أن تروا كفراً بواحاً)).

وهذه النصوص كما تدل على وجوب السمع والطاعة، فإنها دالة علـــى تحـــريم الخروج ونزع يد الطاعة، وشق عصا الجماعة، وتقدم بيان ذلك في المبحث السابق.

ومن المعلوم المقرر أن الطاعة مقيدة بالمعروف، يقول رحمه الله تعالى: «**فإذا أمـــر**

---

(١) النساء:٥٩.

(٢) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بـــن حجـــر رحمـــه الله: (٩٣/١٧)، وانظـــر: (٩٩/١٥)، الأدلة الساطعات ص: ١٢١، العقائد السلفية: (٤١٤/٢).

(٣) رواه البخاري في كتاب الأذان، باب إمامة العبد والمولى: (٢١٩/١)، وفي كتـــاب الأحكـــام، باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية: (٢٢٣٢/٥) من حديث أنس بن مالك، وليس فيه الجملة الأخيرة.

(٤) رواه البخاري في كتاب الفتن، باب سترون بعدي أموراً تنكرونها: (٢٢١٠/٥)، ورواه مسلم في كتاب الإمارة، باب وجوب الوفاء ببيعة الأول فالأول: (١٤٧٢/٣).

(٥) انظر: العقائد السلفية: (٤١٤/٢-٤١٥)، إعانة القريب المجيب: (٣٣/١، ٣٤، ٣١١).

بمعصية فلا سمع ولا طاعة، لما ورد في سنن أبي داوود عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره ما لم يؤمر بمعصية، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة))[1]»[2].

وقوله: ((فلا سمع ولا طاعة)) معناه في هذا الأمر الذي فيه معصية، لا مطلقاً كما يظن بعض الجهلة ممن يفهم فهم الخوارج والمعتزلة وأضرابهم، فالأمر بالمعصية فسق لا تنخرم به إمامة الحاكم بالإجماع كما تقدم في المبحث السابق.

وقد قرر الشيخ رحمه الله أن الطاعة للإمام لا تنقطع وتنخرم إلا إذا أعلن الحاكم بالكفر، وقد أكد على ذلك في رده على من زعم كفر الشعوب لأنها لا تثور على الحكام الظالمين الذين لا يحكمون بما أنزل الله، فقال: «**فإن قالوا لماذا لا تثور هذه الشعوب على حكامها؟ فالجواب:**

أولاً: لا يجوز الخروج عن طاعة الحكام إلا إذا أعلن الحاكم بالكفر .... وأما كونه فاسقاً أو ظالماً فلا يباح به الخروج عن الطاعة.

وثانياً: أن الخروج عن الطاعة وإعلان الثورة يترتب عليه مفاسد كثيرة من القتل والسجن والتعذيب والنفي، وما إلى ذلك مما لا يخفى، والشريعة الإسلامية مبنية على جلب المصالح ودرء المفاسد، فأية مصلحة هنا للثورة؟ وأولئك الحكام عندهم من الأسلحة الفتاكة والجند المدججين بأنواع السلاح، والشعب أعزل.

ومن شروط النهي عن المنكر أن لا يترتب عليه منكر أكبر، ولا ريب أن المترتب على الخروج عن الطاعة وإعلان الثورة أكبر وأكبر من عدم الخروج»[3].

---

(١) رواه البخاري في كتاب الأحكام، باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية: (٢٢٣٢/٥)، وفي كتاب الجهاد، باب السمع والطاعة للإمام: (٩١٠/٢) ومسلم في كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية: (١٤٦٩/٣).

(٢) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٩٣/١٧)، (٩٦/٢٠)، الأدلة الساطعات ص: ١٢١، العقائد السلفية: (٤١٤/٢)، شرح الدرر السنية ص: ١٧٥.

(٣) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٠٨/١٧).

وكلام الشيخ هذا فيه تقرير لأصل عظيم في هذا الباب، وهو أنه لو حصل الكفر الأكبر المخرج من الملة فلابد أيضاً من النظر إلى تحقيق المصلحة ودرء المفسدة، وأن لا يطلب إزالة منكر بمنكر أكبر، فياليت شعري أين عقول هؤلاء البغاة والخوارج الذين يزعمون الإصلاح، ويذهبون يدمرون في بلاد المسلمين وغير المسلمين، فجروا على أنفسهم وعلى أمتهم الويلات.

ولذلك يقول الشيخ رحمه الله: «**أما قرأ هؤلاء سيرة النبي صلى الله عليه وسلم حينما كان بمكة المكرمة، فقد بقي فيها بعد النبوة والرسالة ثلاث عشرة سنة، وهو يدعوهم بالتي هي أحسن، ويسمع الشرك الصريح، ويشاهد الأصنام المنصوبة على الكعبة، وكيف يسجدون لها، ويطلبون منها، كما شاهد المعذبين كبلال وصهيب وآل ياسر وأمثالهم، ولم يقاوم بالسلاح، لأن الله تعالى لم يأمره بذلك، ولأن المصلحة لم تكن تقتضي إذ ذاك، ولما هاجر إلى المدينة وصارت له قوة من جند وسلاح أعلن الجهاد**»[(١)].

وهذا يبين أن مقاتلة الكافر سواء كان حاكماً أو غيره، يجب الرجوع فيها إلى القدرة، وتقدير المصلحة أن تكون راجحة على المفسدة المترتبة على القيام بذلك.

ويجب أن يعلم أن من الواجب على المسلم مع السمع والطاعة للإمام، وإن جار، بذل النصيحة له، كما في الحديث: ((الدين النصيحة)) ثلاثاً، قلنا لمن يا رسول الله؟ قال: ((لله عز وجل ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم))[(٢)].

يقول الشيخ: «**وأما النصيحة لأئمة المسلمين وهم الحكام، فحب صلاحهم وعدلهم، وحب اجتماع الأمة عليهم، والتدين بطاعتهم، إلا إذا أمروا بما يخالف الشرع فلا سمع ولا طاعة، لما ورد في الحديث الصحيح: ((لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق))، وأن يرشدهم إلى ما فيه الخير والصلاح الديني والدنيوي، ويحذرهم من**

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٠٨/١٧).

(٢) رواه مسلم في كتاب الإيمان، باب بيان أن الدين النصيحة: (٧٤/١)، وترجم به البخاري في كتاب الإيمان: (٤٣/١).

المحرمات والأمور المنكرة، وليستعمل الرفق والأناة، ولتكن النصيحة بالسر»[1].

ولله در الشيخ رحمه الله، فكأنه يرى هؤلاء الخوارج الذين تستروا باسم النصيحة، وهم أبعد ما يكونون عن حقيقتها، فهم يجاهرون بها في الملأ، وعلى المنابر من غير رفق ولا حلم، ويدعون إلى الثورة عليهم وعدم الطاعة، وينشرون أخطاءهم أو ما يكذب عليهم من ذلك، وأين إرشادهم إلى ما فيه صلاح دينهم ودنياهم؟! هم في واد والنصيحة في واد.

سارت مشرقة وسرت مغرباً   شتان بين مشرق ومغرب

ويستخلص من كلام الشيخ رحمه الله أن النصيحة تكون:

١. نابعة من محبتهم ومحبة صلاحهم.

٢. هدفها محبة اجتماع الأمة عليهم.

٣. موافقة وملائمة للتدين بطاعتهم إلا في المعصية.

٤. أن تكون مشتملة على إرشادهم إلى الخير والصلاح الديني والدنيوي.

٥. أن يكون فيها التحذير من الأمور المحرمة والمنكرة.

٦. أن يستعمل فيها الرفق والأناة.

٧. أن تكون سراً لا يعلن بها.

وقد كان الشيخ رحمه الله تعالى مناصحاً لولاة الأمر سراً، مثنياً عليهم بالخير جهراً، كما كان عليه السلف، جمعاً للكلمة، وحباً للإصلاح، قال رحمه الله في أثناء كلامه عن الترهيب من الإفطار في رمضان: «.... **وعليه فعلى الحكام المسلمين أن يأمروا بإغلاق المطاعم والمقاهي ودور الملاهي، وأن يشددوا الرقابة، وأن يعزروا من يجدون مفطراً في نهار رمضان، ،لأن الله أوجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأي منكر أعظم من أن يفطر المسلم في نهار رمضان ...»**.

ثم قال: «**ولسمو حاكمنا المفدى أعظم الشكر والأجر في اهتمامه بإصداره**

---

(١) أسئلة محمد نصير ص: ١٧.

[الأمر بـــ][1]**إغلاق المطاعم والمقاهي ونحوها، ومحاكمة المفطـــرين في نهـــار رمـــضان، وإنزال العقوبة الشرعية بهم»**[2].

وهذا مثال يحتذى في النصيحة التي حقيقتها محبة الخير للمنصوح له، والـــسعي في تحصيل ذلك له بكل وجه ممكن.

فإن عظمت الفتن وعمت وطمت، فإنه يشرع للمسلم العزلة ولزوم البيوت، كما في الحديث عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: أتى رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: أي الناس أفضل؟ قال: ((مؤمن يجاهد بنفسه وبماله في ســـبيل الله تعـــالى))، قال: ثم من؟ قال: ((ثم مؤمن في شعب من الشعاب يعبد الله ويدع الناس من شره)) رواه البخاري ومسلم[3].

قال الشيخ رحمه الله تعالى: «**الشعب ما انفرد من الجبلين، وهذا مثـــل للعزلـــة والانفراد، فكل مكان بعيد عن الناس فهو داخل في هذا المعنى، كالمساجد والبيـــوت، وفيه فضل العزلة، لما فيه من السلامة من الغيبة واللغو ونحوها.**

وهو مقيد بوقوع الفتنة، أما عند عدم الفتنة فمذهب الجمهور أن الاخـــتلاط أفضل»[4].

ويدل على ذلك أيضاً حديث أبي موسى رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((إن بين أيديكم فتناً كقطع الليل المظلم، يصبح الرجل فيها مؤمناً ويمسي كافراً، ويمسي مؤمناً ويصبح كافراً، القاعد فيها خير من القائم، والقائم فيها خـــير مـــن الماشي، والماشي فيها خير من الساعي)) قالوا: فما تأمرنـــا؟ قـــال: ((كونـــوا أحـــلاس

---

(١) ليس في الأصل.

(٢) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١١٣/٧).

(٣) رواه البخاري في كتاب الجهاد، باب أفضل الناس مؤمن مجاهد بنفسه ومالـــه في ســـبيل الله: (٨٦٢/٢)، وفي كتاب الرقاق، باب العزلة راحة من خلاط السوء: (٢٠٣٦/٤)، ومـــسلم في كتاب الإمارة، باب فضل الجهاد والرباط: (١٥٣/٣).

(٤) إعانة القريب المجيب: (٥٠٢/١).

بيوتكم))[1].

قال الشيخ: «**جمع حلس، وهو الكساء الذي يلي ظهر البعير تحت القتب، يعني الزموا بيوتكم في الفتن كلزوم الحلس لظهر الدابة**»[2].

وبهذا نصل إلى ختام هذا المبحث، وصلنا الله بطاعته، ووصل الله الشيخ وإيانا برحمته وفضله وبره وإحسانه، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) رواه أبو داوود في كتاب الفتن، باب في النهي عن السعي في الفتنة: (٤/٤٥٩) وقال العلامة الألباني: صحيح.

(٢) إعانة القريب المجيب: (٢/٢٠٢).

المبحث الرابع: جهوده في بيان نظام ودعائم الحكم في الإسلام.

لقد قرر الشيخ رحمه الله تعالى وبين في مقال له بعنوان «فصل الدين عن السياسة» شمول دين الإسلام وعمومه، واشتماله على كل خير وصلاح، وأمره بكل ما فيه نفع وهداية، وإذا كان كذلك فكف يكون قد أهمل جانب الحكم وسياسة البلاد وهو من أهم الأمور التي بصلاحها يصلح جانب كثير من شؤون الخلق وأحوالهم.

يقول رحمه الله تعالى: «**الدين الإسلامي دين جامع شامل ،صالح لكل جيل وقبيل، ولكل زمان ومكان، جَمَعَ أمور الدنيا بما فيها من صلاح وإصلاح للعباد، وأمور الآخرة بما فيها من إسعاد لعباد الله، الذين ائتمروا بأوامر الله، وانتهوا عن محارمه، دين ودولة، سيف ومصحف، عبادة وسياسة.**

فهو يأمر الناس بالتوحيد ومحاربة الوثنية، كما ينظم العبادات والأخلاق، ويحث على المكارم والفضائل، كما نظم شؤون المعاملات، والأنكحة والجنايات والحدود، وأتى بأنظمة الحكم، تلك الأنظمة التي لو اجتمع جميع فلاسفة البشر من المشرق والمغرب لما أتوا ما يقاربه في الحسن، فضلاً من أن يأتوا بأحسن من ذلك.

وهو كما نظم العبادات والأخلاق والمعاملات السابق ذكرها، نظم أيضاً شؤون الحياة في السياسة والاقتصاد والاجتماع .... وبين أصول الحكم .... ويزخر بأسس وقواعد وشؤون الحرب والسلم.

ليس فيه تناف أو تضاد مع العلم، أو السياسة، وتدبير أمور الراعي والرعية، ويأمر بتعلم كل علم نافع ديني أو دنيوي، وإن تدبير أمور الدولة وسياسة أمورها جزء لا يتجزأ من أسس وقواعد الدين الإسلامي»[1].

ويدل على ذلك أيضاً ويؤكده أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتولى جميع ما يتعلق بولاة الأمور، وقد اتخذ الأمراء، والكتاب، والرسل، والسفراء، وكاتم السر، وغير

---

(١) إكمال الدين: (١/٢٠٣-٢٠٧)، (١/١١٣)، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٧/١١٦)، وانظر: (٢٠/٩٦)، الإسلام والرسول ص: ١٧٣.

ذلك[1].

إذاً فدين الإسلام دين عام شامل، ومما يدخل في ذلك العموم أسس وقواعد نظام الحكم في الدولة الإسلامية.

وقبل أن نبين ما قرره الشيخ رحمه الله في أصول نظام الحكم وقواعده، من المناسب أن نعرف المراد بالدولة الإسلامية التي يجب أن يكون فيها هذا الحكم القائم على تلك الأصول.

يقول رحمه الله تعالى: «**الدولة المسلمة هي الدولة التي تظهر شعائر الإسلام وتقيمها**»[2]، وشعائر الإسلام مثل إقامة الصلاة وبناء المساجد ورفع الأذان، ومحاربة الشرك ومظاهرة ومحاربة مظاهر الإلحاد والكفر، والأمر بالمعروف وإنكار المنكر، وإقامة حكم الشريعة.

قوله: «**هي الدولة التي تظهر شعائر الإسلام وتقيمها**» هل هو راجع إلى الحكومة وولاة الأمر، أم إلى عامة الناس وسائر أهل البلد؟

قال الكفوي في الكليات: «دار الإسلام هو ما يجري فيه حكم إمام المسلمين، ودار الحرب ما يجري فيه أمر رئيس الكافرين»[3].

وهذا فيه اعتبار الحاكم وولي الأمر، فإن كان مسلماً يجري في البلد حكمه كانت دار إسلام، وإلا فهي دار كفر أو دار حرب.

ونقل الكفوي تعريفاً آخر، قال: «وفي الزاهدي: دار الإسلام ما غلب فيه المسلمون وكانوا فيه آمنين، ودار الحرب ما خافوا فيه الكافرين» وهذا قريب من الأول، وفيه الإشارة إلى تمكن سلطان المسلمين حتى يأمنوا أو عدم ذلك حتى يخافوا من الكفار.

والذي يبدو أن اعتبار إسلام الحاكم لتكون الدار دار إسلام أمر مهم جداً، لأن ظهور الإسلام وغلبته لا تكون إلا بذلك.

---

(١) انظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٢٤/١٧).

(٢) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٦٠/٨).

(٣) ص: ٤٥١.

من المهم أيضاً أن يكون أهل الدار مسلمين يظهرون شعائر الإسلام أيضاً، ولذلك أبهم الشيخ رحمه الله تعالى فقال: «**التي تظهر شعائر الإسلام وتقيمها**» ليعود ذلك على الحاكم والمحكومين.

ويفهم هذا المعنى من فتوى شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في بلد يسمى «ماردين» هل هي دار حرب أم دار سلم، فقال:

«وأما كونها دار حرب أو سلم فهي مركبة، فيها المعنيان، ليست بمنزلة دار السلم التي تجري عليها أحكام الإسلام، لكون جندها مسلمين، ولا بمنزلة دار الحرب التي أهلها كفار، بل هي قسم ثالث»[1].

فالذي يظهر أن دار الإسلام هي الدار التي حاكمها مسلم، يحكمها المسلمون، وتظهر فيها شعائر الإسلام.

ولا أعلم أن بلد النجاشي في عهد النبي صلى الله عليه وسلم اعتبرت دار إسلام، مع إسلام حاكمها النجاشي، وذلك لعدم ظهور الإسلام فيها، وظهور الإسلام يكون بالحاكم والمحكومين معاً، والله تعالى أعلم.

ونص الفقهاء على أن الرجل يهاجر من بلاد الكفار وإن تمكن من إظهار دينه، ليتخلص من تكثير سوادهم ومخالطتهم ورؤية المنكر، وليتمكن من جهادهم وإعانة المسلمين وتكثير سوادهم[2].

فكونه يَظْهَرُ فيها شعائر الإسلام لم يخرجها عن كونها دار كفر، لأن الغلبة فيها والحكم للكفار، وليس للمسلمين.

فإذا تقرر ذلك، فإن الشيخ رحمه الله تعالى ذكر أن نظام الحكم في الإسلام وقواعده أربعة، يقول رحمه الله في كتابه إكمال الدين:

---

(١) مجموع الفتاوى: (٢٨/٢٤١).

(٢) انظر: معونة أولي النهى: (٣/٦٠٠)، المغني: (١٣/١٥١)، المقنع والشرح الكبير والإنصاف: (١٠/٣٥)، مشارع الأشواق إلى مصارع العشاق ومثير الغرام إلى دار السلام ص: ١٠٦٢، فتح الباري: (٦/٢٢٠).

«ومن الجدير بالذكر أن نذكر للقراء والمستمعين أن الدين الإسلامي أتى بأربعة قواعد للنظام السياسي، وهي:

١. الحاكمية لله رب العالمين.

٢. العدل والمساواة.

٣. الطاعة.

٤. الشورى.

وإليكم البيان على سبيل الاختصار ....».

ثم قرر أن المراد بالقاعدة الأولى أن الله تعالى هو الخالق لجميع الكائنات، وهو الرزاق المدبر، وهو المعبود وهو الضار والنافع، والمحيي والمميت رب العالمين، وإله المخلوقين، العالم بما يخلق وبما يصلح عباده في أمور دينهم ودنياهم، شرع لهم ما ينظم حياتهم تنظيماً دقيقاً، وأوجب عليهم أن ينهجوا في حياتهم النهج الذي أمرهم به وشرعه لهم، كما قال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحاً وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ﴾[(١)] وقال تعالى مخاطباً رسوله صلى الله عليه وسلم: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا﴾[(٢)] وقال: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ﴾[(٣)].

ثم قال: «**وشهادة أن لا إله إلا الله قررت أن الحاكمية لله، فكلمة الله تطلق على الخالق وحده سبحانه، فحين نقول لا إله إلا الله نكون قد نفينا العبادة عن كل معبود، سواء كان معبوداً بحق أو بغير حق، وحين نقول إلا الله نكون قد أثبتنا العبادة فقط للخالق سبحانه، وهو الله جل وعلا.**

والعبادة في الإسلام لا تعني الشعائر التعبدية فحسب، بل إن العبادة تعني

---

(١) الشورى:١٣.

(٢) الجاثية: من الآية١٨.

(٣) يوسف: من الآية٤٠.

الخضوع والطاعة والانقياد لله سبحانه وتعالى في كل أمر من أمور الحياة الدنيوية والأخروية».

وسوف يأتي الكلام مفصلاً في مسألة الحكم بغير ما أنزل الله، في المبحث السادس إن شاء الله تعالى، والمقصود هنا بيان أن تحكيم الشريعة من أصول نظام الحكم الإسلامي.

٢. العدل والمساواة.

يقول رحمه الله: «**إن الإسلام ينظر إلى الناس نظرة واحدة، فهم خلقوا من أصل واحد، فأبوهم آدم وأمهم حواء ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾(١) ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً﴾(٢)**».

والمراد أنهم متساوون من حيث أصل مخاطبتهم بالشريعة وأمرهم بها، وترتيب الثواب والجزاء أو العقاب على الأعمال، ولذلك يقرر رحمه الله أنهم يتفاضلون بعد ذلك بالعمل، يقول:

«**فالإسلام يقرر أن الناس سواسية كأسنان المشط، وأن المقياس الذي يتفاضلون به هو مقدار التزامهم بأمر الله سبحانه وتعالى وخوفهم منه، وإقامتهم لحدوده، وكفهم عن معاصيه، قال تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾(٣)، فلا اعتبار في تقويم هذا الإنسان للونه أو لغته أو جنسه أو قبيلته أو بلده أو حالته الاجتماعية أو الاقتصادية**»(٤).

---

(١) الحجرات: من الآية١٣.

(٢) النساء: من الآية١.

(٣) الحجرات: من الآية١٣.

(٤) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١١٧/١٧-١١٨)، إكمال الدين: (٢/٢-٣)، وانظر: (١٣٣/١).

أي أنهم يستوون في أصل المخاطبة بالشريعة، وهم كذلك في نظام الحكم في الإسلام، يعدل بينهم، ويعاملون على وفق ما تقدم، فلا يكون ثمة تفريق بينهم إلا من حيث الإيمان والتقوى، وهذا أصل عام، وإن كان له بعض الاستثناءات التي مرجعها إلى زيادة الفضل والإكرام، لا إلى غمط حقوق البعض وظلمهم، ومن ذلك تقديم أهل البيت النبوي وزيادة رعايتهم، والعناية بأشراف الناس وساداتهم وإكرامهم وإقالة عثراتهم، وزيادة الفضل كرمٌ وإحسانٌ، ليس فيه ظلم ولا طغيان، ومن تأمل مثل هذه الأمور علم أنها راجعة إلى تحقيق مصلحة الجماعة وقوتها.

٣. الطاعة.

وتقدم الكلام في ذلك في المبحث السابق.

٤. الشورى.

قرر الشيخ رحمه الله أهمية الشورى في كل تنظيم كان أو جماعة، وأن الدولة التي تنشد الأمن والاستقرار والفلاح والنجاح لابد لها من الشورى، يقول: «**لأنها الطريق السليم الذي يتوصل به لأجود الآراء والحلول، لتحقيق مصالح الأفراد والجماعات والدول.**

فلا غرو إذاً أن نرى الإسلام وهو الدين الرباني قد اهتم كثيراً بمبدأ الشورى، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْأِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ * الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾[(١)]»[(٢)].

وذكر رحمه الله أن النبي صلى الله عليه وسلم كان أكثر الناس استشارة لأصحابه،

---

(١) الشورى:٣٧-٣٨.

(٢) إكمال الدين: (٦/٢)، وانظر: (١٣٧/١)، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٢٠/١٧).

كما في غزوة بدر وأحد والخندق وغيرها، وقال: «**لقد مارس الصحابة رضوان الله عليهم من بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم الشورى في جميع أمور حياتهم وسياستهم**»[1].

وهذه بعض وأهم قواعد نظام الحكم في الإسلام، وهي مما يبين محاسن هذا الدين ومزاياه[2].

وقبل ختام هذا المبحث، فإن هاهنا مسالة في غاية الأهمية، ألا وهي بيان ما وقع فيه كثير من الناس من غلو مفرط في أمر السياسة والحكم، حتى زعموا أنه أهم شيء في دين الإسلام، وذلك من آثار اشتغالهم بالسياسة والبعد عن تعلم الدين وفهمه فهماً صحيحاً.

يقول الشيخ رحمه الله: «**وقبيل أن أختم كلامي، أود أن أذكر لكم أمراً جديراً بالعلم والاهتمام، وهو أن بعض العلماء الشرعيين المشتغلين بالسياسة، زعم أن أهم شيء في دين الإسلام هو النظام السياسي.**

وهذا خطأ، بل ألزم شيء وأهم شيء وأوجب شيء في دين الإسلام وسائر الأديان السابقة هو توحيد الله تعالى وإفراده بالعبادة، كما ذكر الله في سورة الأعراف وهود وغيرهما، عن رسله الذين أرسلهم حيث كانوا أول ما يخاطبون قومهم: ﴿يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾[3] وقال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[4] .... فالتوحيد هو المحتم الأهم، وهو أساس كل عبادةٍ وخُلُقٍ ونظام»[5].

وفي هذا بيان ورد على كثير ممن ينتسب إلى الدعوة والإصلاح، ويزعم بلسان قاله

---

(١) إكمال الدين: (٢/٧)، وانظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٧/١٢٠).

(٢) انظر: مزايا ومحاسن الدين الإسلامي ص: ١٣٦٢.

(٣) الأعراف: من الآية٥٩.

(٤) الذاريات:٥٦.

(٥) إكمال الدين: (٢/٢٩-٣٢)، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٧/١٢٧).

أو لسان حاله أن أهم المهمات وما يجب أن يصرف له الوقت والجهد هو أمر السياسة والحكم، وكثير من هؤلاء مع حبهم للخير إلا أنهم تأثروا بمناهج الخوارج والرافضة وأضرابهم.

نسأل الله تعالى الهداية للجميع، وأن يوفقنا إلى ما فيه الخير والصلاح، والحمد لله رب العالمين.

المبحث الخامس: جهوده في بيان وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ودرجاته.

لاشك بأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من الأمور العظيمة، والواجبات المفروضة في دين الإسلام، وأن تركه من الآثام العظام، قال تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[١].

يقول الشيخ رحمه الله: «**والآية أتت بصيغة لام الأمر، والأمر يدل على الوجوب، وتارك الوجوب فاسق لا ريب فيه.**

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من المفروضات في دين الإسلام، وإنما لم تذكر من أركان الإسلام الخمسة لأن فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على سبيل الكفاية»[٢].

إذاً فمترلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مترلة عظيمة جداً كما تدل عليه عبارة الشيخ، وقد عد في كتابه تطهير المجتمعات، الكبيرة العشرين هي ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وذكر هناك جملة من الآيات والأحاديث الدالة على ذلك، ومكانته العظيمة من الدين، وإثم وعقوبة تاركه.

وقد استدل بقوله تعالى: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ * كَانُوا لا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾[٣].

استدل بها على أن هذا الواجب العظيم، قد كان مفروضاً في الأديان والأمم السابقة، وقال: «**فلا قام دين من الأديان ولا استقام؛ إلا بهذين الأمرين الجليلين، وأي**

---

(١) آل عمران:١٠٤.

(٢) تطهير المجتمعات ص: ١٠٧.

(٣) المائدة:٧٨-٧٩.

أمة تركت الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلا وقد عمها الله بالعقاب».

ولقد عظم رحمه الله أن يُتْرَكَ هذا الواجب العظيم في الأمة، حتى قال: «**فكأنها تواصت في هذه القرون المتأخرة على أن يتركوا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إذا استثنينا المملكة العربية السعودية.**

فلا نرى ملكاً ولا رئيساً ولا أميراً يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، مع فشو المنكرات والكبائر المهلكات ....

ولهذا ضرب الله أكثر الشعوب الإسلامية بالذل، وتشتت الكلمة، والخضوع للأعداء ....»[(١)].

ولما كان إنكار المنكر في أغلب حالاته يتوجه على من بيدهم الأمور، ولهم السلطة كما سيأتي بيانه، فإن الشيخ رحمه الله وجه خطابه للحكام، وحثهم على القيام بهذا الواجب العظيم، الذي فيه عز الإسلام والمسلمين، وحفظ الحرمات والأعراض، وظهور الأمن في البلاد[(٢)].

وقد ذكر رحمه الله أن من آثار إنكار المنكر تنبيه الغافل، وتعليم الجاهل، وزجر الفاسق[(٣)].

ومن مضار ترك ذلك انتشار الغفلة والجهل، وعدم الحياء في مقارفة هذه المعاصي، بل «**قد يظن الجاهلون أن السكوت على هذه الأمور يجعلها من المباحات، لأنهم لم يروا ولم يسمعوا من ينكر**»[(٤)].

وإذا تقرر هذا، فإنه يجب أن يعلم أن من الواجبات المتحتمة على كل مسلم هو

---

(١) تطهير المجتمعات ص: ١١٠، وانظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢٢/١٧)، محاضرات ص: ٩٨-٩٩.

(٢) انظر: المراجع السابقة، ومجموع فتاوى ونقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٠٧/٧، ١١٣)، (٢٨/١١).

(٣) القول الوضاح ص: ٦.

(٤) القول الوضاح ص: ٦.

إنكار ما يراه من المنكرات، وإنما يكون ذلك بحسب درجته في الإنكار.

ولذلك لما سئل الشيخ رحمه الله تعالى عن بعض منكرات الأفراح قال: «**لا ريب أن ما ذكره السائل من الأمور التي حررها في السؤال من المنكرات التي يجب على كل مسلم إنكارها، بحسب درجة مركزه من الإنكار.**

باليد لمن بيدهم السلطة، كالأمراء، ثم القضاة.

وباللسان لسائر الناس.

وبالقلب لأضعفهم ....»[1].

وفي آخر كتابه «تحذير المسلمين من البدع والابتداع في الدين» ذَكَّر رحمه الله بخطورة البدع، لاسيما الاعتقادية، ثم وجه خطابه لأهل العلم لما لهم من التأثير في المجتمع، فقال: «**فعلى العلماء أن يكونوا في أعمالهم متأسين بالرسول الكريم عليه الصلاة والسلام، لتقتدي بهم العامة، كما أن عليهم أن ينكروا البدع والمحدثات لأنها من المنكرات، ولكن بالدرجات الثلاث، كما في حديث مسلم** ....»[2].

وقد ورد إلى الشيخ رحمه الله تعالى السؤال التالي:

هل يجب علينا كمسلمين، هدم القباب والأضرحة والمشاهد الموجودة عندنا في مصر، سواء أكانت في المساجد أو غيرها، وهدم وإزالة كل صور الشرك حولها، حتى لو ترتب على ذلك ضرر؟ أم أن هذا مهمة الحكام والعلماء، وليس من اختصاص الرعية؟

فأجاب رحمه الله:

«**لا يخفى على السائل أن إزالة المنكر على ثلاث درجات كما في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:** ((**فمن رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقله، وذلك أضعف الإيمان**))[3].

---

(١) القول الوضاح ص: ٨، وانظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١١٦/٧).

(٢) تحذير المسلمين ص: ٢٥٦.

(٣) رواه مسلم في كتاب الإيمان، باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان: (٦٩/١).

فلينظر السائل ما هو درجته من الثلاث.

ومن شروط إزالة المنكر أن لا يتولد منه منكراً أفظع، أو فتنة، وطبعاً اليوم لا تستطيع أفراد الرعية إزالة القباب والأضرحة بيدها، إذا لم يكن لها من السلطة أو الحاكم أمر.

فإذا كان الأمر كذلك، فعليه أن يرشد، وينصح، ويعظ، لأن العوام ينظرون إلى القبر المسرج والمقبب نظرة تعظيم واحترام، ويقدسونه، وإن كان المدفون فيه ليس ولياً، وإن كان حماراً.

فإذاً يبين لهم الأحاديث الواردة في هذا الشأن ......»[1].

وهذا يبين كما سبق، درجات إنكار المنكر، وفيه أيضاً التنبيه إلى أمر مهم جداً، وهو أن المنكر مهما كان كبيراً وقبيحاً، فلا ينبغي الاستعجال في إنكاره باليد إلا لمن له القدرة والسلطة على ذلك، لئلا يترتب عليه ما هو أفظع منه، أو فتنة تكون أعظم شراً وخطراً، كما هو حاصل في كثير من الأحيان.

وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في المبحث الثالث.

فإن قال قائل: إن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى كان ينكر المنكر بيده، فالجواب كما قرر الشيخ ابن حجر:

«أن ذلك وقع منه مرة واحدة، وعلى الفرض أنه وقع أكثر من مرة، فإن الشيخ رحمه الله تعالى يقول: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبان ما لم يفضيا إلى منكر أنكر، وإلا وجب الكف، وهذا من كمال فقهه، وغزارة علمه، وحسن سياسته، فلعله رأى أن المصلحة تقتضي أن يكف عن هذا، فكف»[2].

والمقصود أن فعل شيخ الإسلام ذلك كان مع مراعاة هذه القاعدة، وهو أهل للعلم، وحسن السياسة، وكمال الرأي، ثم هو من أهل العلم والهيبة، كالقضاة والوجهاء،

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٨/٢٥).

(٢) ملاحظات على بعض كلام الشرقاوي ص: ١٤، وكلام الشيخ هذا رد على زعم الشرقاوي تناقض شيخ الإسلام، وأنه مرة ينكر بيده، ومرة يقول إن هذا حق ولي الأمر.

الذين كثيراً ما يصلح منهم الإنكار باليد.

وقد كنت مرة عند شيخنا الشيخ عبد المحسن العباد، وكان يقرر أن إنكار المنكر باليد هو من شأن الحكومة والسلطان، فقال أحدهم: أنه قد حصل من شيخ الإسـلام أن أنكر بيده، فقال له الشيخ زاجراً له: إذا كنت أو صرت -الشك مني- مثل شيخ الإسلام فافعل مثله، أو قال: فأنكر بيدك.

وبهذا ختام هذا المبحث، والحمد لله رب العالمين.

المبحث السادس: جهوده في بيان مسألة الحكم بغير ما أنزل الله.

لقد اهتم الشيخ رحمه الله تعالى بهذه المسألة اهتماماً بالغاً، سواء في بيان أهمية الحكم بغير ما أنزل الله تعالى، أو عقوبة وإثم من يقصر في ذلك، أو ما يترتب عليه من الشر والفساد، أو بذكر ما عليه القانون الوضعي من الفساد والضلال.

واهتم أيضاً في المقابل ببيان الحكم الشرعي الصحيح فيمن لم يحكم بما أنزل الله، وإنما يستورد القوانين الآثمة الظالمة، ويحكم بها بين عباد الله المسلمين، وذلك من غير مجاراة للحكام ولا انسياق وراء العاطفة من غير علم ولا عقل، كما هو شأن كثير ممن يجاري عواطف الناس وشعور الشباب المتحمس، فيفتيهم بما يحبون، لتطير إليه الألقاب الرنانة، وتكال له عبارات المدح والثناء، إما جهلاً بدلائل الكتاب والسنة وبَيِّناتها، وإما اتباعاً للهوى وحب الشهرة والظهور، والخوف من مواجهة الجمهور، والحرص على الترؤس على العوام.

وقد كان الشيخ رحمه الله تعالى زاهداً في هذا وهذا وفي هؤلاء وهؤلاء، عالما في الدين ، بعيداً عن المصانعة، محباً للمناصحة لإخوانه المسلمين، من الحكام والمحكومين.

وسنبين ذلك إن شاء الله من خلال جهوده رحمه الله تعالى أولاً في وجوب تحكيم الشريعة، وخطورة التهاون في ذلك، ثم بيان حكم من يحكم بغير ما أنزل الله تعالى على رسوله صلى الله عليه وسلم.

أولاً جهوده رحمه الله في بيان وجوب تحكيم الشريعة

يقول رحمه الله «**إن الله الذي خلق العباد، هو أعلم بطبائعهم، ومصالحهم، الدينية، والدنيوية .... فلذا أرسل الله تعالى الرسل، وأنزل الكتب، وختمهم بسيد الأولين والآخرين محمد بن عبد الله، الذي أرسله تعالى إلى الثقلين كافة، وأنزل عليه هذا القرآن العظيم، ليكون دستوراً للبشر أجمعين ....**» ثم ذكر الحكمة من إرسال الرسل، ثم قال:

«**كما أن من أكبر وظائفهم واختصاصهم، أن يحكموا بين الناس فيما شجر**

بينهم، في الأموال والدماء وغيرها، بما أمرهم الله به، وأوحاه إليهم .....

فالواجب على المسلمين حكاماً ومحكومين، أن يحكموا شريعة الله بينهم عندما يحصل النزاع في أمر من الأمور، سواء كان من أمور الدين، أو من أمور الدنيا، قال الله العظيم: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾[1]»[2].

ويقول الشيخ رحمه الله تعالى في سياق ذكر ما امتازت به هذه الشريعة[3]، وأنها شريعة إلهية ربانية: «.... **وكون الشريعة الإسلامية من عند الله، يعني أنها الشريعة الوحيدة التي لها حق أن تسود وتحكم، لأنها من صاحب السلطان الذي له حق التشريع، ويجب على العباد الخضوع له والطاعة له.**

وكل القوانين الأخرى ظالمة، لأنها صادرة من غير صاحب الحق .....»[4].

وقال رحمه الله في الرد على دعوى الشيعة أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه هو الذي حرم المتعة: «**التحليل والتحريم من شأن الله، ثم شأن رسوله صلى الله عليه وسلم ..... بل السنة[5] يعتقدون أن من اعتقد أن بشراً غير الرسول صلى الله عليه وسلم له أن يشرع الأحكام، ويحلل الحرام، ويحرم الحلال، يكون كافراً بالله العظيم»[6].**

وقال أيضاً مبيناً أن سلطة الشريعة هي السلطة الأولى التي يجب الخضوع لها: «**ألا ليعلم الناس أن الشرع حاكم، وليس بمحكوم، أنه الذي يُحْكَم به على الشخصيات،**

---

(١) النساء:٥٩.

(٢) تطهير المجتمعات ص: ٦١.

(٣) سيأتي تفصيل ذلك في الكلام على محاسن هذا الدين، في الباب العاشر بإذن الله تعالى انظر ص: ١٣٦٢.

(٤) إكمال الدين: (٢/١١٧-١١٨)، وانظر: الخطب المنبرية ص: ١٥٣.

(٥) أي أهل السنة.

(٦) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٣/١٠٢).

وليس للشخصيات أن تحكم عليه»[1].

والواجب على العلماء أن يبينوا حكم الله تعالى ويظهروه «**وحق التحليل والتحريم لم يكن للعلماء يوماً، ولن يكون، إن ذلك لله وحده، إنما العلماء دائماً مُعَرِّفون مُظهرون لحكم الله تعالى ومقررون»**[2].

بل قد «**جعل اللهُ تشريعَ غيرِه من الشركِ .....»**[3].

بين الشيخ رحمه الله تعالى وقرر في هذه الكلمات، وجوب الحكم بالشريعة، والمصير إلى ما دلت عليه، وجاءت به من الأحكام، لعدة أمور:

١. أنها من عند الله تعالى، والله هو الحكم وإليه الحكم.

٢. أنها من عند الله تعالى، والله هو أعلم بما يصلح عباده.

٣. أنها من عند الله تعالى، وهو أنزلها على رسوله صلى الله عليه وسلم لتكون شريعة للناس.

٤. أنها أنزلت على الرسل ليحكموا بها، ويفصلوا النزاع بين الناس.

٥. أن التحليل والتحريم من شأن الله تعالى، ثم من شأن رسوله صلى الله عليه وسلم، والعلماء معروفون ومظهرون لحكم الله تعالى.

وقد استدل الشيخ رحمه الله على وجوب تحكيم الشريعة بأدلة كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾.

وقال: «**صرحت الآية أن يرد المتنازعون إلى الله، أي: إلى كتابه المجيد، وإلى سنة رسوله بعد مماته.**

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٣/٥٣-٥٤).

(٢) القول المجتبى في تحريم الربا ص: ١٠٠.

(٣) الخطب المنبرية ص: ٧٣، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٧/١٣٥)، وانظر: (١٥/٥٠).

وقوله ﴿فِي شَيْءٍ﴾ نكرة، والنكرة في سياق الشرط للعموم، بمعنى أي شيء من أمور العقائد، أو العبادات، أو الأموال، أو الدماء، أو الحدود، وما إلى ذلك مما يحصل فيه التراع»[1].

وقوله تعالى: ﴿فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾[2].

قال: «**يقسم الله بنفسه الكريمة المقدسة أنه لا يؤمن أحد حتى يحكم الرسول صلى الله عليه وسلم في جميع الأمور، فما حكم به فهو الحق الذي يجب الانقياد له باطناً وظاهراً .....**

أي: إذا حكموك يطيعونك في بواطنهم، فلا يجدون في أنفسهم حرجاً مما حكمت به، وينقادون له في الظاهر والباطن، فيسلمون لذلك تسليماً كلياً، من غير ممانعة ولا مدافعة ولا منازعة ....»[3].

وذكر أن في الآيات عدة تأكيدات على نفي الإيمان عمن لم يُحَكِّم الشريعة:

١. تصدير الجملة بالقسم.

٢. أن لا يوجد حرج مع التحكيم.

٣. أن يكون أيضاً مع التسليم.

٤. ثم أكده بالمصدر، فقال: تسليماً.

ثم قال: «**فكفى بهذه الآية الشريفة المؤكدة بهذه المؤكدات التي أعظمها قسم الرب جل جلاله بنفي الإيمان عمن لم يرض بكتاب الله وسنة رسوله، فلو لم يرد من النصوص إلا هذه الآية لكانت كافية**».

وقال تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْماً لِقَوْمٍ

---

(١) تطهير المجتمعات ص: ٦٢.

(٢) النساء:٦٥.

(٣) تطهير المجتمعات ص: ٦٣.

يُوقِنُونَ﴾[1].

قال: «**قد حكم أن كل حكم يخالف حكم الله ورسوله، هو من حكم الجاهلية، لأن التشريع والحكم مما اختص به الخالق العظيم ....**»[2].

وبين رحمه الله أن كل حكم مخالف للكتاب والسنة، أو لم يأت فيها، فهو مردود وباطل، وأن الحكم بهذه القوانين هو من هذا القبيل[3]، وأنه من التشبه بأعداء الله الغربيين[4]، وأنه لا حاجة بعد القرآن والسنة، إلى قانونٍ وإصلاحٍ ورأيٍ فلان وفلان[5].

وبين رحمه الله أنه لا يجوز تحكيم العقل في النصوص القطعية، وإنما وظيفته فهم الدلائل والترجيح بين الأدلة في الأحكام الاجتهادية، التي ليس فيها نصوص قطعية[6].

وبين أن الحكم بالقوانين التي يعمل بها في كثير من البلدان الإسلامية، هو الحكم بالطاغوت، وأن التحاكم إليها تحاكم إلى الطاغوت[7] «**وأن الحاكم القانوني طاغوت، لأنه يحكم بتشريع وضعي لا يستند إلى القرآن والسنة ولا إلى إجماع الأمة، وإنما يستند إلى زبالة أفكار وضعها من لا يعرفون الله، أو يعرفونه ولكن لا يحترمون شريعته، ولا يعرفون معنى ربوبيته ولا ألوهيته، أو يعرفون ولكن لا يؤمنون بذلك**»[8].

وعلى كلٍ فالنصوص كثيرة متضافرة في وجوب الانقياد لحكم الله ورسوله، وتطبيق شريعته، إقامة للعدل بين الناس، وتحقيقاً لمصالحهم الدينية والدنيوية، وقد كان

---

(١) المائدة: ٥٠.

(٢) تطهير المجتمعات ص: ٦٦.

(٣) البابية والبهائية ص: ٢٨.

(٤) مجموع فتاوى مقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٢٠/٢٠).

(٥) العقائد السلفية: (٢٥٧/٢)، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٨/٣١).

(٦) مجموع فتاوى مقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٦١/٤).

(٧) العقائد السلفية: (٩٦/٢)، (٤٣/١)، تطهير الجنان والأركان ص: ٢٦، تطهير المجتمعات ص: ٦٦، الخطب المنبرية ص: ١.

(٨) تطهير المجتمعات ص: ٦٧.

للتهاون في ترك ذلك أثر عظيم في انتشار الظلم والفساد وضياع الحقوق.

يقول الشيخ رحمه الله تعالى: «**وبفضل الحكومات المنتسبة للإسلام، والتي نبذت أحكام الكتاب والسنة، وحكمت بقوانين أولئك الكفرة اللئام، حتى حصل من جراء تلك القوانين الوضعية، انتشار الفسق والفجور، والسفور، وشرب الخمور، التي جرت على العباد شراً مستطيراً ....**»(١).

وقال: «**ومن أكبر العوامل التي أخرت المسلمين عن غيرهم، هو أنهم نبذوا الشريعة الغراء، نبذوا التحاكم إلى الكتاب والسنة، واستوردوا نظاماً من الشرق والغرب ....**»(٢).

وقال في التعليق على قوله صلى الله عليه وسلم: ((لتنقضن عرى الإسلام عروة عروة))(٣): «..... **أما الحكم، فقد أخذ أكثر الحكام المنتسبين للإسلام بقوانين الغربيين في تشريع الأحكام، والحكم بين الأنام، ونبذوا أحكام القرآن، وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم، وحصروا الشريعة في العبادات، وفيما يسمونه بالأحوال الشخصية، كالنكاح والميراث والطلاق.**

وكان نتيجة تلك القوانين الجائرة أن أبيح الربا، وأعلن البغاء، وظهرت الفواحش والمنكرات، وشربت الخمر علناً، والمسكرات، وخالفوا الله ورسوله في أمرين:

الأول: فصل الدين عن السياسة.

الثاني: نبذ أحكام الكتاب والسنة، والتحاكم إليهما ....»(٤).

فإن قلت: لقد تبين لنا مما سبق عظيم هذا الجرم، وقبحه وفساده، وما يؤدي إليه

---

(١) الخطب المنبرية ص: ٤٩، في خطبة عن الخمر وأضرارها وتحريمها.

(٢) الخطب المنبرية ص: ٨٢.

(٣) رواه أحمد (٢١٥/٥)، وابن حبان في صحيحه كما في ترتيب ابن بلبان (١١١/١٥)، وقال الهيثمي في المجمع، (٢٨١/٧)، "رواه أحمد والطبراني، ورجالهما رجال الصحيح".

(٤) إعانة القريب المجيب: (٢٠١/١)، وانظر: (٨٤/٢-٨٥).

من الشر والفساد، وما فيه من الظلم والبغي والعدوان.

وفي بعض هذا الكلام الإشارة إلى حكمه من غير توضيح، والحوم حول ذكره من غير تصريح، والناس في هذه الأيام في حاجة إلى بيان هذه الأحكام، فقد كثر الخائضون في تفسير مثله وبيانه، من غير نظر في قصد قائله ومرامه.

فأقول: لقد أحسنت في سؤالك، وأحمد لك الخوف من هذه المهالك، فإليك البيان شافياً كما قرره هذا الإمام صافياً، وقد وضح ما في بعض كلامه من العموم، أو ذِكْرِ قيدٍ عند أهل العلم معلوم، فكم من عالم أطلق الكلام في هذا الباب ليترجر الناس عن الوقوع في هذا الإثم العظيم، والتهاون فيه مع غلبة الشهوة، ورقة الديانة، فإن الناس إذا درجوا على ذلك كان من أصعب الأمور تخلصهم منه، كما هو مشاهد محسوس.

فإليك ما قرره من التفصيل، فألقِ إليه سمعك، وأمعن فيه نظرك، وتأمل فيه ولا تعجل، يقول رحمه الله:

«وعجباً لمن يزعم أنه مسلم، ويظهر حب الله وحب رسوله، ثم يترك التحاكم إلى الشريعة، ويهرع إلى القانون الوضعي، بحجة أن المحاكم الشرعية اختصاصها الأمور الشخصية والميراث، وأن القوانين الحديثة انسب لأهل العصر.

وأين هؤلاء من قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾[3]، ومن الآيات المارة؟!

فأي إسلام وإيمان لمن يمنح البشر ما هو من اختصاص الربوبية والرسالة، من حق التشريع والخضوع والإذعان التام لغير الله ورسوله.

فإن قيل: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ﴾ الآيات الثلاث نزلت في

---

(١) المائدة: من الآية٤٤.

(٢) المائدة: من الآية٤٥.

(٣) المائدة: من الآية٤٧.

اليهود والنصارى، فالجواب:

أولاً: العبرة بعموم اللفظ، لا بخصوص السبب.

ثانياً: أنه إذا حكم الله على أهل الكتابين بالكفر والفسق والظلم إذا لم يحكموا بالتوراة والإنجيل، فنحن المسلمين من باب أولى إذا لم نحكم بالقرآن، فسيحكم الله علينا بالكفر والفسق والظلم، على أن الصحيح أن الآيات عامة تشمل أهل الكتاب وغيرهم.

وهل يكفر الحاكم القانوني أو المتحاكم إليه؟

فالجواب: يكفر إذا جحد أحقية حكم الله ورسوله، أو اعتقد أن حكم غير الله ورسوله أحكم أو أتم أو أشمل، أو اعتقد أنه مثلها، أو اعتقد جواز الحكم بما يخالف حكم الله ورسوله، أما إن اعتقد أن حكم الله هو الصواب، وهو الأحسن، ولكن حملته شهوته وهواه على التحاكم إلى غير ما أنزل الله، أو الحكم به، فلا يكفر كفر اعتقاد، ولكنه كفر نعمة، ومعصية عظمى، وهو أكبر الكبائر»(١).

فانظر أخي رحمك الله تعالى كيف يقرر الشيخ رحمه الله وجوب الحكم بالشريعة، ويحذر من ترك ذلك، ويشنع على فاعله أنه يزعم حب الله ورسوله، ولكنه قيد هذا بمن زعم أن القوانين هذه أنسب لأهل العصر، أو أعطى بعض البشر ومنحهم ما هو من خصائص الربوبية أو الرسالة، وهو حق التشريع الذي يُخضع له، ويُذعن ويُعتقد ديناً.

ومراد الشيخ هنا هو إطلاق التشنيع على أصحاب هذا الفعل، الذين يوجد منهم من يعمله على طبق ما وصفه، أو يسعى لذلك أو يريده.

ثم بين أن فاعل ذلك تتنزل عليه تلك الآيات، وكل ذلك ترهيباً وزجراً وتخويفاً من هذا الفعل، الذي قد يسترسل به فاعله حتى يصل إلى استحلاله، أو تفضيله واعتقاد جوازه.

وحتى لا يفهم سيء الفهم، وضعيف العلم، أن الحكم بالتكفير عام لجميع الصور، بين رحمه الله التفصيل في ذلك بطريق السؤال والجواب، ليكون أوضح وأصرح، وينتبه له

---

(١) العقائد السلفية: (١/٤٤-٤٥).

القارئ والسامع.

وقد قرر رحمه الله هذا التفصيل في أكثر من عشرين موضعاً من كتبه وفتاويه[1]، وقيد الحكم بالتكفير بصورة مكفرة في مواضع أخرى[2]، كل ذلك للحد من نزعة التكفير التي انتشرت وراجت لدى كثير من الجهلة المتحمسين بغير علم، ولذلك بين رحمه الله في فتوى له بعض القيود الأخرى، التي يدرك بها التأصيل الصحيح لهذه المسألة المهمة، فقال بعد أن ذكر الصور المكفرة:

«**هذا كفر بلا ريب، والحاكم بها طاغوت كافر، إلا إذا كان جاهلاً بالشريعة، فتقام عليه الحجة ...**».

ثم ذكر الصورة التي هي دون الكفر الأكبر، ثم قال:

«**ومما يجدر التنبيه عليه أنه إذا قيل: الحكم بغير ما أنزل الله كفر، فالمقصود الأحكام المنصوص عليها في الكتاب والسنة، مثل حكم الزنا رجماً للثيب، أو جلداً للبكر ....**» فذكر بعض الأحكام المنصوصة، كتعدد الزوجات ومشروعية الطلاق، ثم قال:

«**إلى غير تلك الأحكام التي لا عذر فيها لأحد، بدعوى أن الأحكام القانونية هي المناسبة في هذا العصر.**

ولكن هناك بعض الأحكام استنبطها الفقهاء من القرآن والسنة، وخلاصتها أنها قد تكون غامضة، فإذا حكم بغيرها لا يكون كافراً، بل نقول أن الحاكم بها إذا توفرت

---

(١) انظر: العقائد السلفية: (٤٥/١، ٣٧-٣٨)، إكمال الدين: (١٣١/١، ١٧٠، ١٧٣)، تطهير المجتمعات ص: ٦٢-٦٣، ٦٥، ١٢٠، تتريه السنة والقرآن ص: ٨٦-٨٧، اختصار شرح السفاريني ص: ٤، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٤٥/٧، ١٠٩، ١١٥، ١٣٩)، (٧٢/٨)، (٢٣/١٢)، (٩٤/٧، ٩٨، ١٠٢، ١٠٧، ١٣١-١٣٣).

(٢) انظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٧٢/٨)، (١٣٩/٧)، (١٥/٢٤-١٦)، (١٧/١٢)، الجمعة ومكانتها في الدين ص: ٢٨٩، العقائد السلفية: (٩٦/٢).

فيه شروط الاجتهاد وبناها على الشريعة الغراء فله عذره[(١)].

إما إن بناها على مواد قانونية لا تستند على الشريعة فهذا لا يكون كافراً، وإنما فاسقاً، والله أعلم ....»[(٢)].

أي أن من يخالف في حكم الأحكام المنصوصة الواضحة، ويقول أن حكمه أفضل، أو ما شابه ذلك، هو الذي يقال في حقه أنه كفر.

أما من يخالف في مسألة ليس فيها نص، وإنما هي اجتهادية، وإن قال إنها أفضل أو أنسب للعصر فهذا لا يكفر، ولو خالف الحكم الشرعي، لأنه لم يرد النصوص، ولم يفضل حكمه على ما يعلم أنه حكم الله تعالى، وهذا إن كان مجتهداً أهلاً للاجتهاد وقد أخطأ في اجتهاده، فهو معذور.

وإلا فهو مأزور لظلمه وتعديه، وتكلمه فيما ينبغي له السكوت عنه، ومثل هذا يجب أن يعاقب ويزجر.

والشيخ رحمه الله إنما يذكر هذه التفاصيل والتحرزات لخطورة باب التكفير، وللحد من النزعة التكفيرية التي تعصف بالأمة، وتفرق كلمتها، وتهدد نشاطها، وتوهن من قوتها.

وللشيخ رحمه الله تعالى كلام في بعض الآيات التي يغلط في فهمها الكثير، ولعلنا نختم بمثال منها، وهو في قوله تعالى:

﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهاً وَاحِداً لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[(٣)].

يقول الشيخ رحمه الله: «..... **وإنما جاء التوبيخ لهم، والإنكار عليهم أنهم كانوا يطيعونهم في تحريم ما أحل الله، وتحليل ما حرم الله، روى الإمام أحمد والترمذي وحسنه، عن عدي بن حاتم أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ هذه الآية، فقلت**

---

(١) أي وكان مخطئاً مخالفاً للصواب في حكمه، فهو معذور لأنه مجتهد أهل للاجتهاد.

(٢) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١١٥/٧).

(٣) التوبة: ٣١.

له: إنا لسنا نعبدهم، قال: ((أليس يحرمون ما أحل الله فتحرمونه، ويحلون ما حرم الله فتحلونه))، فقلت: بلى، قال: ((فتلك عبادتهم))[1].

فترى أن الحديث يصرح أن عبادة الأحبار والرهبان هي طاعتهم في تحريم الحلال وتحليل الحرام، وهو طاعتهم في خلاف حكم الله ورسوله.

قال شيخ الإسلام ما معناه مختصراً: إن هؤلاء المقلدين الذين اتخذوا الأحبار أرباباً في تحليل ما حرم الله وعكسه، يكونون على وجهين:

أحدهما: يعلمون أن الأحبار والرهبان قد بدلوا دين الله، فيتبعوهم على التبديل، فيعتقدون تحليل ما حرم الله وعكسه إتباعاً لرؤسائهم، فهذا كفر، وقد جعله الله ورسوله شركاً، وإن لم يكونوا يصلون لهم ويسجدون.

الثاني: يعتقدون تحريم الحرام وعكسه، لكن أطاعوهم في معصية الله، كما يفعل المسلم ما يفعله من المعاصي التي يعتقد أنها معاص، فهؤلاء لهم حكم أمثالهم من أهل الذنوب»[2].

وهذا يؤكد ما سبق بيانه، من أن الحكم بغير ما أنزل الله إنما يكون كفراً إذا اعتقد جوازه، أو أنه مساو لحكم الله ورسوله، أو أنه أفضل منهما، أما إذا اعتقد أنه لا يجوز، وإنما يجب الرجوع إلى حكم الله ورسوله، ولكن غلبه هواه وشهوته، فهذا إنما يكون معصية، وكبيرة، وكفراً أصغر.

اللهم ألهمنا رشدنا، وقنا شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، والحمد لله رب العالمين.

---

(١)رواه الترمذي في كتاب تفسير القرآن باب ومن سورة التوبة، (١٥٩/٥).وقال حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث عبد السلام بن حرب، وغطيف بن أعين ليس بمعروف في الحديث. وقال شيخ الإسلام في كتاب الإيمان "وهو حديث حسن طويل رواه أحمد والترمذي وغيرهما" مجموع الفتاوى (٦٧/٧)، وحسنه العلامة الألباني أيضاً.

(٢) الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٧٥-٧٦، تطهير الجنان والأركان ص: ٤٩-٥٠، وانظر: اختصار شرح السفاريني ص: ٤.

المبحث السابع: جهوده في بيان بعض مباحث الجهاد وأحكامه.

إن الجهاد من أعظم الأعمال الصالحة الواجبة على ولي الأمر، والمنوطة به ابتداء، لنشر دين الإسلام، وحماية حوزة الدين، وإرهاب أعداء الله الكافرين، ولذلك، ولأنه كثر من الجهلة والمتحمسين الخوض والمخالفات في هذا الباب، مما أدى إلى كثير من الشرور والفتن، والخروج على الأئمة، فإنه من المناسب ذكر بعض مسائل هذا الباب كما قررها الشيخ رحمه الله تعالى، فنقول وبالله التوفيق:

قد عرف الشيخ رحمه الله تعالى الجهاد بأنه «**الحرب لنصر دين الله، وإعلاء كلمته**»[(١)]، وقال أيضاً: «**حرب أعداء الدين لنصر دين الله وحده**»[(٢)].

وأما مجرد الغزو وهو «**الحرب والهجوم على الأعداء**»[(٣)] فإنه لا يكون جهاداً، وهذا مأخوذ من حديث النبي صلى الله عليه وسلم: ((من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا، فهو في سبيل الله))[(٤)].

ومقصود الجهاد كما يقول رحمه الله: «**هو تبليغ دين الله، ودعوة الناس إليه، وإخراجهم من الظلمات إلى النور، وإعلاء دين الله في أرضه، وأن يكون الدين لله وحده، كما قال تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾**[(٥)]»[(٦)].

ويدخل في الجهاد أيضاً، جهاد النفس، وجهاد الشيطان، بل إن جهاد الكفار لا

---

(١) إعانة القريب المجيب: (١/٥٠٦).

(٢) إعانة القريب المجيب: (١/٤٤٠).

(٣) إعانة القريب المجيب: (١/٥٠٦).

(٤) رواه البخاري في كتاب العلم، باب من سأل وهو قائم عالماً جالساً: (١/٦٦)، وفي كتاب الجهاد، باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا: (٢/٨٧٠)، ورواه مسلم في كتاب الإمارة، باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله: (٣/١٥١٣).

(٥) الأنفال: من الآية٣٩.

(٦) إعانة القريب المجيب: (١/٥٣٩) ، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٧/١٠٥)، البابية والبهائية ص: ١٠، ٤١، القاديانية ص: ٦٢-٦٥.

يكون إلا بعد هذين الجهادين، ولذلك يقول الشيخ رحمه الله تعالى:

«**والجهاد ثلاثة أضرب:**

جهاد العدو الظاهر، ومجاهدة الشيطان، ومجاهدة النفس، وتدخل ثلاثتها في قوله تعالى: ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾[1] ﴿وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾[2] ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾[3]»[4].

وبعد هذه المقدمة، فإنه يجب أن يعلم أن الجهاد الذي هو بمعنى القتال، ينقسم باعتبار حكمه إلى: فرض عين، وفرض كفاية، وباعتبار إنشائه إلى: جهاد طلب، وجهاد دفع.

يقول الشيخ رحمه الله في تقسيمه إلى هذا الاعتبار: «**الجهاد قسمان: جهاد يبتدئ به خليفة المسلمين، أو سلطان المسلمين، وجهاد دفاع عن المسلمين وأوطانهم**»[5].

وقوله «**يبتدئ به خليفة المسلمين**» فيه الإشارة إلى أن النظر في ذلك أمرٌ موكول إليه، لا يفتئت به عليه، ولا يصح أن يعلن به إلا بالرجوع إليه، وهذا مما يدخل تحت السمع والطاعة، وعدم نزع اليد والخروج على الجماعة.

وقد تقدم تقرير ذلك في المبحث الثالث من هذا الفصل.

وأما بالنظر إلى حكمه، فيقول رحمه الله:

«**وقد قال العلماء إن الجهاد قسمان: فرض كفاية، وفرض عين.**

فرض كفاية: إذا قام به البعض سقط الإثم عن الباقين، لقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ

---

(١) الحج: من الآية٧٨.

(٢) التوبة: من الآية٤١.

(٣) الأنفال: من الآية٧٢.

(٤) إعانة القريب المجيب: (١/٤٨٥).

(٥) إعانة القريب المجيب: (١/٥٣٩)، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٧/١٠٥).

الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾[1].

وأقل ما يفعل مرة في كل عام، وهذا يبتدئ بـه إمـام المسلمين، أو ملك المسلمين، وهو الذي يسمى الجهاد من أجل الكفر، وذلك بعد تقديم الدعوة للكفار كما يأتي، وعندما يكون المسلمون في قوة، قادرين على مجابهة العدو».

إذاً فهذا الجهاد هو جهاد الطلب، سببه الكفر، أي كفر الأعداء، فلو كانوا مسلمين لما شرع ذلك، ولما حصل شيء منه، وشرطه تقدم الدعوة قبله، وأن يكون في المسلمين القدرةُ عليه، ثم قال

«وأما فرض العين، فيتعين في ثلاثة مواضع:

الأول: إذا نزل الكفار في بلد المسلمين، (كاليهود في فلسطين)، وهنا يتعين القتال، وهذا هو الجهاد للدفع.

الثاني: إذا التقى جيش المسلمين بجيش الكافرين، وهنا يتعين على من حضر ساحة الحرب القتال، ويحرم الانصراف، لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيراً لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[2]، وقد سبق لنا أن التولي يوم الزحف من السبع الموبقات.

الثالث: إذا استنفر الإمام قوماً، لزمهم النفير، لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ﴾[3] ....»[4].

وقد زعم بعض الجهلة وأهل الأهواء أن الجهاد جهاد دفع فقط، وزعم بعضهم أن شيخ الإسلام ابن تيمية ذهب لذلك، وقد سُئل الشيخ ابن حجر رحمه الله عن هذه المقالة، فقرر خطأها، وقال: «**بل الصواب المؤيد بالسنة والكتاب، أن الجهاد قسمان** ....».

---

(١) التوبة:١٢٢.

(٢) الأنفال:٤٥.

(٣) التوبة: من الآية٣٨.

(٤) إعانة القريب المجيب: (٥٤٢/١).

فذكر جهاد الطلب والدفع، ثم قال مُلَخِّصاً من كلام الشيخ ابن باز رحمه الله، ما ملخصه: أن الجهاد شرع على أطوار ثلاثة:

الطور الأول: الإذن للمسلمين في ذلك من غير إلزام، كقوله تعالى: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾(١).

الطور الثاني: الأمر بقتال من قاتل المسلمين، والكف عمن كف، وفي هذا نزل قوله تعالى: ﴿لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾(٢).

الطور الثالث: جهاد المشركين مطلقاً، وغزوهم في بلادهم ابتداء، لا لرد العدوان فقط، وذلك حتى يكون الدين كله لله، ويعم الخير أهل الأرض، وينعم العباد بحكم الشريعة.

وهذا هو الذي استقر عليه أمر الإسلام، وتوفي عليه نبينا محمد صلى الله عليه وسلم.

وبين أيضاً أن الصحيح، أن الطور الثاني لم ينسخ، بل يعمل به عند ضعف المسلمين.

ثم قال الشيخ ابن باز، ونقله ابن حجر رحمهما الله مقراً له: «**وبهذا نعلم أن قول من قال: أن الجهاد شرع للدفاع فقط غير صحيح، والله أعلم**»(٣).

واستدل رحمه الله أيضاً بمجموعة من النصوص منها:

١. قوله تعالى: ﴿فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾(٤).
٢. قوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا

---

(١) الحج:٣٩.

(٢) البقرة: من الآية٢٥٦.

(٣) إعانة القريب المجيب: (٥٣٩/١-٥٤٠)، وانظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٨٥/١٢)، (١٠٥/٧).

(٤) التوبة: من الآية٥.

الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾[1].

٣. حديث: ((أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله .....))[2].

٤. حديث بريدة، وفيه: ((إذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى إحدى ثلاث خصال، ادعهم إلى الإسلام، فإن أجابوك فاقبل وكف عنهم، وإن أبوا فادعهم إلى إعطاء الجزية، فإن أجابوك فاقبل وكف عنهم، فإن أبوا فاستعن بالله وقاتلهم))[3].

ثم قال: «**وليس في هذه الأحاديث والآيات رائحة الدفاع قط**[4]»، وذكر أن في حديث بريدة ((اغزوا باسم الله، قاتلوا من كفر بالله ....)) قال:

«**فانظر كيف قال المصطفى صلى الله عليه وسلم: ((قاتلوا من كفر بالله)) أمر بالقتال لأجل الكفر، ولم يقل قاتلوا من اعتدى عليكم، لأن قتال المعتدي وردت فيه آيات وأحاديث أخرى.**

على أن المعتدي يدفع ويقاتل ولو كان من المسلمين، أَمَا شُرِعَ قِتَالُ أهل البغي مع كونهم مسلمين .....»[5].

وقد نقل رحمه الله في بعض فتاواه في هذا الشأن، عن شيخ الإسلام ابن تيمية ما يرد زعم من زعم أنه يقول بتلك المقولة الباطلة، ونقل عن ابن القيم وغيره من العلماء.

وذكر هناك أن من شبههم أن الجهاد ليس المقصود به غير المسلمين لأجل كفرهم،

---

(١) التوبة:٢٩.

(٢) رواه البخاري في كتاب الإيمان، باب ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾: (٣٢/١)، ورواه مسلم في كتاب الإيمان، باب أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا ....: (٥١/١-٥٣).

(٣) رواه مسلم في كتاب الجهاد والسير، باب تأمير الإمام الأمراء على البعوث ووصيته إياهم بآداب الغزو وغيرها: (١٣٥٦/٣).

(٤) في الأصل «فقط» وهو خطأ.

(٥) إعانة القريب المجيب: (٥٤١/١)، وانظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٢/٣).

وإلا لما كان بقي في وقت قوة الإسلام لا يهودي ولا نصراني ولا مجوسي.

وأيضاً أنه حرم قتل الصبيان والنساء والرهبان والشيوخ الكبار، ولو كان لأجل الكفر لما حرم قتل هؤلاء، ثم قال:

«**والجواب من وجهين:**

الأول: أن اليهود والنصارى [1] الكتابان المقدسان، وألحق بهم المجوس لشبهة كتاب يحترمون، ونقبل منهم الجزية، كما قال تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾، والآية واضحة لا يشم منها رائحة المهادنة .....

الوجه الثاني: أن بقاء النساء والصبيان والرهبان والشيوخ والعجزة، لأن هؤلاء لا يطيقون القتال، ليسوا أهلاً للحرب، وكون بعض أفراد النساء قد يكون فيهم جرأة وإقدام، نادر لا يغير الموضوع، والحكم للأغلب .....»[2].

والوجه الأول مبني على أن الجزية لا تؤخذ إلا من أهل الكتاب والمجوس، كما هو ترجيح الشيخ رحمه الله، وقد استدل لذلك وقرره في إعانة القريب المجيب[3] وغيره.

ورجح بعض أهل العلم أن هذا عام في كل الكفار، أي أنهم يدعون إلى الإسلام، ثم إلى الجزية، فإن أبوا قوتلوا.

والوجه الثاني: مبني على أنه لا يقتل النساء ولا الشيوخ والرهبان، لأنهم ليسوا مقاتلين، ولا من شأنهم القتال.

وقال بعض أهل العلم يقتلون، لوجود وصف الكفر الذي حلت به دماؤهم[4]، والأول هو الراجح، كما ذكر الشيخ، فإن قيل لاتزال الشبهة قائمة فيما يتعلق بعدم قتل

---

(١) كلمة لم أفهمها.

(٢) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٠١/٧).

(٣) (٥٤٣/١).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى: (٣٥٤/٢٨)، الإنجاد في أبوب الجهاد ص: ٢٢٥-٢٣٠.

النساء والأطفال والشيوخ مع كفرهم، لأنه لو كان القتل لأجل الكفر لقتلوا ولو لم يكونوا مقاتلين، لوجود وصف الكفر فيهم.

وتوضيح ذلك أنه يفرق بين قتلهم وبين إعلان الجهاد عليهم وقتالهم، فإن جهادهم وقتالهم لا يكون إلا بعد رفضهم الإسلام والجزية، وهذا عام في كل كافر، فإن أبوا الدخول في الإسلام وأبوا الدخول تحت حكمه ودفع الجزية، فإنهم يقاتلون حتى ينتصر المسلمون، وقتالهم في هذه الحالة بسبب كفرهم وصدهم عن سبيل الله، فإذا صار الأمر إلى المسلمين فإنهم يحكمون فيهم بحكم الإسلام، ويقهرونهم بالجزية والذلة والصغار حتى يسلموا.

فالنهي عن قتل النساء ومن شابههن، إنما في حال الحرب وعند الأسر، إن لم يكن مقاتلات، أما بعد ظهور المسلمين وأخذهم للبلاد فإنهم يحكمون البلاد ولا يقتلون أهلها رجالاً كانوا أو نساء، وإنما يعرضون عليهم الإسلام أو الجزية، ويحكمون فيهم بحكم الشريعة، ومن تأمل تاريخ المسلمين وفتوحاتهم، ظهر له ذلك جلياً.

فالكفر أوجب الجهاد وتسيير الجيوش، ثم أوجب القتل والقتال عند المدافعة والمقاتلة، فإن لم يكن هناك مدافعة ولا مقاتلة من الكفار لم يجز قتلهم، وإنما يدخلون تحت حكم الإسلام كما لو قبلوا بالجزية، والله تعالى أعلم.

والمقصود أن النصوص الشرعية، وسيرة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه، ترد قول من يقول إن الجهاد شرع للدفاع فقط.

ومن المسائل التي قررها الشيخ رحمه الله جواز الهدنة مع الكفار عند ضعف المسلمين، يقول رحمه الله:

«فأما إذا كانت دولة الإسلام ضعيفة، ليس عندها قوة حربية، من عتاد ورجال، فهنا لو وقعت بينهم وبين دولة الكفر مهادنة فلا بأس، ،لأن المصلحة تقتضي ذلك»[1].

وقد قرر الشيخ ذلك كغيره من أهل العلم والاجتهاد، وهذا من آثار علمهم بهذه

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٨٥/١٢).

الشريعة، وهذا الدين العظيم، المشتمل على أمثال تلك الحكمة والرحمة.

فهل يفقه كثير من الشباب المتعجل الذي لا ينظر إلى الأمور بعقل ولا روية، ويطلب ويطالب بالجهاد من غير إعداد العدة، ولا تحصيل القوة.

ألم يعلموا أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر ولم يؤمر بالجهاد لما كان في مكة لضعف المسلمين وعدم قدرتهم على ذلك، وقد تقدم ذكر مراحل تشريع الجهاد ، وكل مرحلة يعمل بها حسب حال المسلمين من القوة والضعف.

فالواجب التعقل وإسناد الأمور إلى أهلها، وأن لا يدخل الشاب نفسه في كل مسألة يبدي رأيه ويحكم بحكمه، ويطلب من الناس، بل ويريد أن يلزمهم به، فكم جر ذلك من فتنة، وتفرق، وشغلت الأوقات بما لا يحصل نفعاً، بل بما يزيد الأمة ضعفاً وفرقة.

فالواجب أن يحسن الظن بالمسلمين، وتوكل الأمور إلى أهلها، ويعمل بالتناصح والتواصي بالحق، بالرفق واللين، حرصاً على إبقاء الألفة، وحذراً من زرع البغضاء والتفرق والاختلاف.

ومن المسائل التي قررها وذكرها كثيراً، تخصيص أهل الكتاب والمجوس بأخذ الجزية منهم، يقول رحمه الله:

«**فإن أبوا عن الدخول في الدين، وكانوا من اليهود والنصارى والمجوس، قبل منهم الجزية، ورفع عنهم القتال، فإن أبوا عن الدخول في الإسلام وأداء الجزية قوتلوا.**

وإن كانوا من المشركين، كعبدة الأوثان، أو من لا دين له، كالدهرية والشيوعية وغيرهم، إما الدخول في الدين، أو القتال»[1].

واستدل بأن قوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ يدل على تخصيصهم بأخذ الجزية.

ومما يدل على أنها تؤخذ من كل كافر، عموم حديث بريدة، وفيه: ((إذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى إحدى ثلاث خصال ....)) الحديث، فقال من

(١) إعانة القريب المجيب: (٥٤٣/١).

المشركين.

ونصر ذلك ابن القيم رحمه الله في زاد المعاد[1]، وهو الراجح، والله تعالى أعلم.

وفي ختام هذا المبحث نقول إن الجهاد من أعظم الأعمال الواجبة على ولي الأمر، المنوطة به لنشر دين الإسلام، وحماية حوزة الدين، وإرهاب أعدائه الكافرين.

وترك الجهاد والتقاعس عنه يورث الضعف والذلة، وتسلط الكفار علينا، فالواجب هو إعداد العدة، وأول ذلك هو الرجوع إلى الدين، والتمسك بالسنة، وقد بين الشيخ رحمه الله أنه ما أصابنا ما أصابنا إلا لضعف إيماننا، وإخلادنا للراحة والترف، وترك الاستعداد الحربي الصالح لهذا العصر.

«ولأننا غيرنا سيرتنا الطاهرة، وأخلاقنا العظيمة، التي ورثناها عن نبينا وأسلافنا، وتركنا تقاليدنا العربية الإسلامية وأخذنا بالتقاليد الغربية، فغير الله علينا، وسلب عزنا، ومجدنا، قال الله تعالى، وهو أصدق القائلين: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾[2] ......

فإذا أردنا السعادة في الدنيا والآخرة، وأن نكون أعزاء كأسلافنا..... فلنغير ما بأنفسنا من السيرة المنحرفة، من الفسق والفجور .... والتبرج والسفور ....

والتعامل بالربا، وتحكيم القوانين الجائرة، والاندفاع وراء الشهوات، والاعتناق للمذاهب الهدامة، والمبادئ الكفرية.

نغيرها بالطاعة والإيمان، وإقامة الصلوات، وإيتاء الزكوات، والقضاء على الخمور والفجور ....

ونقوم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتربية الأبناء تربية صالحة، وبث العلوم النافعة، والأخذ بالأهبة والاستعداد، وجمع الكلمة، وعدم التفرق، ولنكن صفاً واحداً، ويداً واحدة، ولنبذل النفس والنفيس، وكل غال ورخيص، في سبيل دين الله

---

(١) (٥/٨٢).

(٢) الرعد: من الآية١١.

وإعلاء كلمته .....»[1].

وبهذا نختم هذا الفصل، ويليه الباب السابع، والله الموفق، والحمد لله رب العالمين.

(١) إعانة القريب المجيب: (١/٥٣٧-٥٣٨)، وانظر: (١/٥٣٦)، الإسلام والرسول ص: ١٢-١٣،١٥٩، الرد الصريح المبين ص: ٧٩-٨٣، خطبة عيد الأضحى ص:٨-١٦،٩، محاضرات ص: ٢٣-٢٤، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢١/٥٧).

الباب السابع
في بيان جهود الشيخ رحمه الله تعالى في تعظيم السنة وتجريد الاتباع، والنهي عن الابتداع
وفيه فصلان.

الفصل الأول: جهود الشيخ رحمه الله تعالى في تعظيم الكتاب والسنة والتمسك بهما وتجريد الاتباع ونبذ التقليد ، وفيه خمسة مباحث .

الفصل الثاني: جهوده رحمه الله تعالى في النهي عن البدع، وفيه أربعة مباحث .

الفصل الأول

جهود الشيخ رحمه الله تعالى في تعظيم الكتاب والسنة والتمسك بهما وتجريد الاتباع ونبذ التقليد، وفيه خمسة مباحث.

المبحث الأول: جهوده في تعريف السنة وتعظيمها وبيان وجـــوب طاعة النبي صلى الله عليه وسلم.

المبحث الثاني: جهوده في بيان موقف أهل البدع من السنة والكلام على خبر الآحاد.

المبحث الثالث: جهوده في الرد على من ينكـــر الـــسنة ويـــزعم الاكتفاء بالقرآن.

المبحث الرابع: جهوده في بيان حكم الاجتهاد وتجزئه، والتقليـــد وحكمه.

المبحث الخامس: جهوده في إبطال دعوى وجوب التزام المـــذاهب الأربعة وعدم الخروج عنها.

المبحث الأول: جهوده في تعريف السنة وتعظيمها وبيان وجوب طاعة النبي صلى الله عليه وسلم.

قال الشيخ رحمه الله تعالى:

«السنة في اللغة: الطريقة، محمودة كانت أو مذمومة، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: ((من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها، وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة، ومن سن في الإسلام سنة سيئة فعليه وزرها، ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة))[1]**، ومنه حديث: ((لتتبعن سنن من كان قبلكم شبراً بشبر، وذراعاً بذراع))**[2].

وهي في اصطلاح المحدثين: ما أثر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير، أو صفة خَلقية أو خُلقية، أو سيرة، سواء كان قبل البعثة أو بعدها، وهي بهذا ترادف الحديث عند بعضهم.

وفي اصطلاح الأصوليين: ما نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير»[3].

«وفي اصطلاح الفقهاء: ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير افتراضٍ ولا وجوبٍ، وتقابل الواجب وغيره من الأحكام الخمسة، وقد تطلق عندهم على ما يقابل البدعة، كقولهم: طلاق السنة كذا، وطلاق البدعة كذا»[4].

وإطلاق السنة على ما يقابل البدعة كما هو جار على ألسنة الفقهاء، فهو أيضاً المراد بكلام أهل العلم عند البحث في مسائل العقيدة وأصول الدين، والرد على الفرق المخالفة، ولذلك سميت بعض كتب أصول الدين بالسنة، كأصول السنة للإمام أحمد،

---

(١) رواه مسلم في كتاب الزكاة، باب الحث على الصدقة ولو بشق تمرة ....: (٢/٧٠٤).

(٢) تقدم تخريجه ص: ٢٦١.

(٣) إكمال الدين: (٢/٤١-٤٢)، وانظر: أسئلة محمد نصير ص: ٢١، ٢٣، تحذير المسلمين ص: ٩، تطهير المجتمعات ص: ١١٨، سبيل الجنة ص: ٨.

(٤) سبيل الجنة ص: ٨.

وكتاب السنة لعبد الله بن أحمد، والسنة للمزني، والسنة لابن أبي عاصم، والسنة للخلال، رحمة الله عليهم أجمعين.

ويدخل في السنة بهذا المعنى، ما كان عليه الصحابة رضي الله عنهم، وأجمعت عليه الأمة، ولذلك يقول الشيخ رحمه الله في الرد على من يجيز أو يحسن بدعة المولد: «**وأمة محمد صلى الله عليه وسلم لا تجتمع على ضلالة، فما كانوا عليه** [يعني الصحابة] **من فعل أو ترك فهو السنة، والأمر المعتبر، وهو الهدي، وليس إلا صواب أو خطأ، وكل من خالف السلف الأولين فهو على خطأ، وهذا كافٍ**[1]»[2].

ويؤكد ذلك رحمه الله تعالى عند ذكره بعض الفوائد المستنبطة من حديث العرباض بن سارية، حيث ذكر منها:

«**أن كل عمل واعتقاد لم يكن عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه فهو باطل وضلال.**

أن محدثات الأمور التي لم يفعلها الرسول صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه بدعة وضلالة إذا كانت تلك الأمور مما يتقرب به إلى الله تعالى»[3].

إذاً، فيجب ملاحظة ما كان عليه أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، ومعرفة ما كانوا عليه من العبادات، وما لم يفعلوه من ذلك، كما أنه يجب معرفة سنة النبي صلى الله عليه وسلم وما تعبد لله به، وما لم يتعبد به، وما أمر به، وما تركه، وأصحابه هم أعلم الناس بذلك، فما كانوا عليه واستقر أمرهم عليه فهو من الدين، لأنهم لا يقرون على مخالفة، بل ينكرون كل ما يرونه خلاف هدي النبي صلى الله عليه وسلم، ثم إن الأمة لا تجتمع على ضلالة كما هو مقرر معروف.

وهذا يقودنا إلى تقرير قاعدة مهمة جداً، وهي أن متابعته صلى الله عليه وسلم فيما ترك سنة، كما أن متابعته فيما فعل سنة، لا فرق سواء بسواء، وذلك فيما هو من

---

(١) أي كاف في إبطال بدعة المولد، وهو كذلك كافٍ في إبطال غيرها من البدع.

(٢) الإمام محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ١٨٠.

(٣) إعانة القريب المجيب: (١/٣٣-٣٧).

أمور الدين والتعبد.

يقول الشيخ رحمه الله: «..... **فاعلم أيضاً هذه القاعدة الجليلة، وهي أن ما تركه النبي صلى الله عليه وسلم فتركه سنة فكما كلفنا الله تعالى باتباع النبي صلى الله عليه وسلم في فعله الذي يتقرب به إذا لم يكن من باب الخصوصيات، كذلك طالبنا باتباعه في تركه، فيكون الترك سنة والفعل سنة، وكما لا نتقرب إلى الله تعالى بترك ما فعل، لا نتقرب إليه بفعل ما ترك، فالفاعل لما ترك كالتارك لما فعل، ولا فرق بينهما** ....»[(١)].

وقال: «**فالفعل في موضع الترك سيئة وبدعة وضلالة**»[(٢)].

وإذا تقرر ما تقدم من تعريف السنة، فإنه ينبغي أن يعلم أن للسنة أهمية كبرى، ومكانة عظمى، وقد قرر الشيخ رحمه الله:

١. أن السنة وحي من الله كالقرآن.

٢. وأنها شارحة للقرآن، ومبينة له وموضحة.

٣. وأنها المصدر الثاني للتشريع.

٤. وأن الهداية محصورة في اتباعها.

٥. وأنها علامة ودلالة على محبة الله ورسوله.

فيجب الاعتصام بها، والتمسك بها، ومتابعة صاحبها عليه أفضل الصلاة والسلام، والاقتداء بهديه صلوات ربي وسلامه عليه، وإلى القارئ بعض تقريرات الشيخ في ذلك:

١. يقول الشيخ رحمه الله في معرض بيان الحجة على وجوب الأخذ بالسنة القولية والفعلية: «**قال الله تعالى في شأن نبيه الكريم: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ**

---

(١) تحذير المسلمين ص: ٨٣.

(٢) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢٨/١٤).

وهناك شبهة يتعلق بها البعض في مخالفة هذه القاعدة العظيمة، وسوف يأتي ذكر ذلك والجواب عنه في المبحث الأول من الفصل الثاني، بتوفيق الله تعالى وحده.

إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾[1] فالآية تصرح أن نطق الرسول حق لا يشوبه ميل ولا هوى، بل محصور في الوحي الذي يوحى إليه بواسطة جبريل الأمين، كما قال تعالى: ﴿عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى﴾[2].

وقد قال العلماء: إن الوحي قسمان:

أ) قسم أوحي إليه بلفظه ومعناه، وهو القرآن الكريم.

ب) وقسم بالمعنى لا باللفظ، وهو السنة المطهرة»[3].

وقال: «**ألا فليعلم من لم يعلم، أن الرسول صلى الله عليه وسلم يعمل بما أوحي إليه، فالقرآن وحي والسنة وحي، غير أن القرآن لفظه ومعناه كلاهما وحي، والسنة وحي بالمعنى**»[4].

٢. قرر رحمه الله أن السنة شارحة للقرآن وموضحة لمعناه، وعقد لذلك ترجمة في كتابه سبيل الجنة، فقال: «**القرآن أحوج إلى السنة من السنة إلى القرآن**» وهذه الترجمة في سياق بيان مكانة السنة ومترلتها من الدين، ثم ذكر بعض الآثار عن السلف في ذلك، ثم قال: «**قال البيهقي: ومعنى ذلك أن السنة مع الكتاب أقيمت مقام البيان عن الله كما قال الله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[5] لا أن شيئاً من السنن يخالف الكتاب.**

قلت: والحاصل أن معنى احتياج القرآن إلى السنة أنها مبينة له ومفصلة لمجملاته، ..... وليس القرآن مبيناً للسنة ولا قاضياً عليها، لأنها بينة بنفسها، إذ لم تصل

---

(١) النجم:٣-٤.

(٢) النجم:٥.

(٣) سبيل الجنة ص: ٣٧-٣٨.

(٤) إرشاد السالك إلى أحكام المناسك ص: ٨٦، وانظر: سبيل الجنة ص: ١١، الإسلام والرسول ص: ١٤١، العقائد السلفية: (٥٠٥/٢)، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٠٢/١٣).

(٥) النحل: من الآية٤٤.

إلى حد القرآن في الإعجاز والإيجاز، لأنها شرح له، وشأن الشرح أن يكون أوضح وأبين وأبسط من المشروح، والله أعلم»[1].

وقال في العقائد السلفية: «**ويجب علينا أن نؤمن بالوحيين، ولا نضرب بعضه ببعض، ولا نؤمن ببعض ونكفر ببعض، والسنة تفسر القرآن، وهذا معروف عند جميع العلماء»**[2].

٣. قال رحمه الله في تقرير أن السنة هي المصدر الثاني للتشريع بعد أن ذكر أن مذهب السلف من المحدثين والفقهاء هو الاحتجاج بالسنة قولاً وفعلاً وتقريراً، وإن كانت من الآحاد إذا صحت عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «**لأنه من المتفق عليه بين المسلمين أن للدين الإسلامي مصدرين، هما الكتاب والسنة، والأدلة الواردة من الآيات القرآنية والسنة النبوية في وجوب تحكيم هذين المصدرين في كل ما شجر كثيرة»**[3].

وقال: «**فالسنة هي المصدر الثاني للدين الإسلامي، فمن أنكر السنة الصحيحة أو الحسنة فهو فاسق مبتدع، ومن أنكر الاحتجاج بها وكونها مصدراً تشريعياً فهو كافر»**[4].

والمقصود هو التفريق بين من أنكر ثبوت الحديث الذي صح إسناده، فأنكر أن يكون ثابتاً من السنة، فهذا فاسق مبتدع، وأما من أنكر الاحتجاج بالسنة أصلاً فهذا كافر، لأنه منكر للدين مكذب للقرآن، وهذا تفريق دقيق لطيف، يدل على غزارة العلم ودقة الفهم، التي حباها الله تعالى الشيخ رحمه الله.

ويقول الشيخ أيضاً في معرض رده على من شكك في الدجال لأنه لم يُذكر في

---

(١) سبيل الجنة ص: ١٤، ١٢٣.

(٢) العقائد السلفية: (٢/٥٠٥)، وانظر: القاديانية ص: ٣٢، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٥/٣٢).

(٣) سبيل الجنة ص: ١٥.

(٤) الإسلام والرسول ص: ١٥٧، وانظر: سبيل الجنة ص: ٤، ٩.

القرآن: «**وبالجملة، لم يَذكر**[1] **أشياء كثيرة بالتفصيل والتعيين، ولكن القرآن يقول: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾**[2]**، وقال الرسول صلى الله عليه وسلم:** ((**أوتيت القرآن ومثله معه**))[3].

فكل ما صح عن رسول الله جاز لنا أن نسنده إلى القرآن، وقد أوجب الله علينا طاعة رسوله وتصديقه في كل ما أخبر، والدين له مصدران، الأول القرآن، والثاني السنة.

فلو تركنا السنة لكنا قد تركنا الدين، لا يقول بعدم الاعتماد على السنة إلا من فقد إيمانه وعقله»[4].

٤. وأما كون الهداية محصورة في اتباعها، فقد دلت عليه كثير من النصوص، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾[5] وقال الشيخ رحمه الله: «**وقال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾**[6] **فالهداية محصورة في اتباع السنة، والضلال في غيرها**»[7]، أي فيما خالفها وخرج عنها.

وقد تقدم أنها وحي من الله، ومن أعرض عن الوحي فلا شك في ضلاله، وتقدم أنها مفسرة وموضحة للقرآن، ولذلك كان من ترك الأخذ بها ضل حتى في فهمه وتفسيره للقرآن، كما سيأتي بيان ذلك في المبحث الثالث، وهذا يبين خطورة مخالفة هديه صلى الله عليه وسلم، وإن كان ذلك بقصد التزيد في العبادة أو الزهد أو ما شابه ذلك.

---

(١) أي القرآن.

(٢) الحشر: من الآية٧.

(٣) العقائد السلفية: (٢/٥٠٥).

(٤) كشف الشبهات: (٤/٨-٩)، وانظر: (٤/٩-١١)، وانظر: سبيل الجنة ص: ٨٣.

(٥) النور: من الآية٥٤.

(٦) الشورى: من الآية٥٢.

(٧) الرد على محسني البدع ص: ٢.

يقول الشيخ رحمه الله معلقاً على حديث الرهط الذين سألوا عن عبادة النبي صلى الله عليه وسلم وكأنهم تقالوها، فقالوا ما قالوا، قال: «**ففي هذا الحديث الترهيب الشديد لمن يخالف السنة النبوية، ويشدد على نفسه بحجة أنه يريد الخير والعبادة والزهد وترك الطيبات والإعراض عن الدنيا، وهو في ذلك مخطئ لأنه خالف هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا هدي أكمل من هديه** ..»[1].

إذاً فكون الهداية محصورة في متابعة السنة مما يدل ويؤكد على وجوب طاعته صلى الله عليه وسلم، واتباع سنته كما سيأتي.

٥. ومما يبين مكانة السنة وأهميتها أن الأخذ بها علامة ودلالة على محبة الله ورسوله، قال رحمه الله رداً على قول الفيلسوف الروسي "تولستوي": «ومحبة الله تكون في الصلاة» قال: «**ومحبة الله لا تختص بالصلاة، بل تتمثل بالإتيان بجميع أوامر الله حسب الاستطاعة، وترك المنهيات، واتباع الرسول صلى الله عليه وسلم، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾**[2]»[3].

وكل ما تقدم فيه التأكيد والتدليل على وجوب الاعتصام بها، والتمسك بها، والاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم واتباع سنته.

وهذا هو مقتضى شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، يقول الشيخ رحمه الله تحت عنوان منزلة السنة من الدين: «**إن السنة شقيقة القرآن، ولا غنى لأحدهما عن الآخر، فالإيمان بالقرآن يرجع إلى تحقيق شهادة أن لا إله إلا الله،**

---

(١) إعانة القريب المجيب: (١٠/٢).

(٢) آل عمران: من الآية ٣١.

(٣) الإسلام والرسول ص: ١٣٨، وانظر: الرد على محسني البدع ص: ١، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢٣/٢).

والإيمان بالسنة يرجع إلى تحقيق شهادة أن محمداً رسول الله»[1] ثم ذكر معنى شهادة أن لا إله إلا الله ثم قال: «**ومعنى شهادة أن محمداً رسول الله: طاعته فيما أمر، وتصديقه فيما أخبر، واجتناب ما عنه نهى وزجر، وأن لا يعبد الله إلا بما شرع، لا بالأهواء والبدع ....**»[2].

إذاً فتصديق النبي صلى الله عليه وسلم وطاعته واتباع سنته من أوجب الواجبات، لأنه معنى ومقتضى شهادة أن محمداً رسول الله وهي قرينة شهادة أن لا إله إلا الله، بل لا تصح بدونها.

ومما يدل على مكانة السنة وضرورة الأخذ بها، ما جاء في وجوب طاعة النبي صلى الله عليه وسلم، وقد قرر الشيخ ذلك، وبين وجوب طاعته صلى الله عليه وسلم والاعتصام بسنته، واستدل على ذلك بأدلة كثيرة، وعقد في كتابه سبيل الجنة ترجمة بعنوان: "وجوب طاعة النبي صلى الله عليه وسلم في حياته وبعد مماته"، وذكر هناك جملة من الأدلة، الدالة على وجوب طاعته، والتزام هديه، والاعتصام بسنته، وأنهم بذلك يرضون ربهم، وتصلح أمور دينهم ودنياهم وأخراهم، ومن هذه الأدلة:

١- أن الله أوجب امتثال أوامر رسوله، وأَمرُ رسوله يتمثَّلُ في أقواله وأفعاله وتقريراته، واستدل بقوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ وقوله: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾.

---

(١) كل من الشهادتين تدلان على الإيمان بالقرآن والسنة، وإن كانت شهادة أن لا إله إلا الله أدل على القرآن، لأن القرآن كلام الله، وشهادة أن محمداً رسول الله أدل على السنة لأنها أقواله وأفعاله وتقريراته صلى الله عليه وسلم، ومن أقواله وأفعاله الأمر بالقرآن وتبليغه والعمل به، ومن الإيمان بالله الإيمان بكلامه وبرسوله، وكلامه دل على الإيمان برسوله والأخذ بسنته.

(٢) سبيل الجنة ص: ٧، وانظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٣٩/٢٩).

٢- أن مهمته إيضاح الحق حين يختلف الناس، قال تعالى: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدىً وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾[١].

٣- أنه أوجب النزول على حكمه في كل خلاف، فقال تعالى: ﴿فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾[٢].

٤- أنه قرن بين طاعته وطاعة رسوله فقال: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾[٣].

٥- أنه حث على الاستجابة لما يدعو إليه، فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾[٤].

٦- اعتبر طاعته طاعة لله، واتباعه حباً لله، فقال: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾[٥] وقال: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾[٦].

٧- أنه حذر من مخالفة أمره فقال: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[٧].

٨- لم يبح للمؤمنين مطلقاً أن يخالفوا حكمه أو أمره فقال: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلالاً مُبِيناً﴾[٨].

---

(١) النحل:٦٤.

(٢) النساء:٦٥.

(٣) آل عمران:١٣٢.

(٤) الأنفال: من الآية٢٤.

(٥) النساء: من الآية٨٠.

(٦) آل عمران: من الآية٣١.

(٧) النور: من الآية٦٣.

(٨) الأحزاب:٣٦.

٩- اعتبر من علامات النفاق الإعراض عن تحكيمه في مواطن الخلاف فقال: ﴿وَيَقُولُونَ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِنْهُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ * وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ﴾[1] وقال: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[2].

١٠-أنه جعل من لوازم الإيمان أنهم إذا كانوا معه لا يذهبوا حتى يستأذنوه، ومن باب أولى أن لا يذهبوا إلى قول ولا مذهب علمي حتى يكون موافقاً لما جاء به[3]، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ أُولَئِكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ فَإِذَا اسْتَأْذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأْذَنْ لِمَنْ شِئْتَ مِنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمُ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[4].

فلا يمكن إذاً للمؤمن إلا أن يمتثل كلام الله تعالى، وكلام رسوله، وأن يقدم أمرهم ومحبتهم على كل أمر وكل محبوب، ليكون من أهل الصدق والسعادة والفلاح في الدنيا والآخرة.

وقد وصف الله تعالى من يتولى عن طاعته بالكفر، فقال: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ

---

(١) النور:٤٧-٤٨.

(٢) النور:٥١.

(٣) انظر: سبيل الجنة ص: ١٠-١٢، وانظر أيضاً: تتريه السنة والقرآن ص: ١٥، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٣٨/١٧)، (٢/٢٥)، (٦٥/٥)، (٩٩/١٥)، (٤٧/٨)، (٣٥/٧)، الجمعة ومكانتها في الدين ص: ١٨-٢٠، العقائد السلفية: (٣١٥/١)، (٥٠٥/٢)، تقارير مهمة ص: ٦٤-٦٥، الشرح الوسط ص: ٧٦، شرح الدرر السنية ص: ٧٨-٨٠، الخطب المنبرية ص: ٥٤-٥٥، إجابة السائل الماجد ص: ٢٢، الرد على محسني البدع ص: ٣-٩، إعانة القريب المجيب: (٣٣/١)، تطهير المجتمعات ص: ٦٢، ١١٢، تحذير المسلمين ص: ١٧.

(٤) النور:٦٢.

وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾[1].

ومازال رحمه الله يؤكد على ضرورة العمل بسنته صلى الله عليه وسلم والتمسك بها في كل مناسبة، ومن ذلك أنه لما سئل عن الإمساك من نصف الليل، فقال: «**لاشيء أفضل من متابعة النبي صلى الله عليه وسلم والاقتداء بهديه، وقد كان يؤخر السحور، ويعجل الفطور....**»[2].

ولما قال محمد الغزالي في بعض السنن كلعق الأصابع والشرب قاعداً أنها توافه ودمامة، وصف الشيخ ذلك بأنه «**سوء أدب مع خير العباد وسيد ولد آدم**»[3].

وبين رحمه الله أن المؤمن بالله لا يتوقف في قبول شيء ثبت بالدليل القاطع عن النبي صلى الله عليه وسلم[4].

وهذا قريب مما تقدم من التفريق بين من أنكر السنة الصحيحة، ومن أنكر الاحتجاج بها أصلاً.

وذكر رحمه الله من ضمن الفوائد المستنبطة من تقبيل الحجر الأسود: «**أنه ينبغي للمسلم أن يمتثل أمر الرسول صلى الله عليه وسلم، ويقتدي بسنته، ولا يقل إن هذا لا يوافق العقل .....**»[5].

وقد حذر الشيخ رحمه الله تعالى من عدم العمل بالسنة مع الرغبة عنها والمداومة على ذلك والإصرار عليه، وإن كانت مستحبة، فقال في تطهير المجتمعات: «**الكبيرة الحادية والعشرون: ترك السنة مع الإصرار عليه....**» ثم ذكر جملة من الآيات

---

(١) آل عمران:٣٢.

(٢) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٤٢/١٥)، وانظر: إكمال الدين: (٩٠/٢).

(٣) الأدلة من السنة والكتاب في حكم الخمار والنقاب ص: ١٤.

(٤) انظر: الأدلة الساطعات ص: ١١٧، تطهير المجتمعات ص: ٩١.

(٥) إعانة القريب المجيب: (٣٩/١).

والأحاديث[1] في الأمر بطاعته صلى الله عليه وسلم واتباعه، والأخذ بسنته، والتمسك بها، والتحذير من التهاون في ذلك، ثم قال:

«**ومن مجموع هذه الأحاديث نعلم أن ترك سنة من سنن الرسول راغباً عنها، مفضلاً ما اختاره لنفسه على سنة الرسول العظيم، وداوم على ذلك، يكون آتياً كبيرة، وإن لم تكن من أكبر الكبائر، كمن اختار أن لا يتزوج مراغماً للسنة المطهرة، أو أصر على ترك صلاة الجماعة[2] أو الجمعة، أو ترك صلاة الوتر** ....».

ثم قال: «**أما إذا جحد الاحتجاج بالسنة كما عليه الطائفة القرآنية الباكستانية الهندية، وبعض المتأثرين من العرب بهذا الرأي السقيم، وكما صرح به ....، فإن عدم العمل بالسنة الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم الصحيحة، وعدم اعتقاد وجوب العمل بقول الرسول وفعله، والاستغناء بالقرآن فقط يكون كفراً لا ريب فيه**»[3].

---

(١) كحديث العرباض بن سارية، وحديث أنس رضي الله عنه: ((فمن رغب عن سنتي فليس مني))، وحديث عائشة رضي الله عنها: ((ستة لعنتهم ولعنهم الله ...)) فذكر في أولهم الزائد في كتاب الله، وفي آخرهم التارك لسنتي.

(٢) وكأنها عند الشيخ سنة مؤكدة كما هو مذهب الشافعية، ولكن يشكل على هذا عطف الجمعة على ذلك، فإنها فرض عين باتفاق العلماء، كما قرر الشيخ في كتابه الجمعة ومكانتها في الدين (ص: ٤٥-٤٩)، وكأنه يريد ترك ذلك من باب ترك سنة النبي صلى الله عليه وسلم وهديه، فإن ذلك كبيرة تضاف إلى إثم ترك العمل المعين، فيجتمع في ذلك معصيتان، ترك الفعل المعين وترك السنة، لأنه لم يترك السنة تبعاً، ولكنه قصد تركها من غير إنكار لها ولا استهتار بها.
وقوله: «مراغماً للسنة» فعل الشيء مراغمة أي مكارهة وإسخاطاً، ومقابلة السنة بشيء من ذلك ينبغي أن يلحق بالنوع الثاني، وهو الجحد والإنكار، وهو كفر، وأما من ترك السنة لا مراغمة ولا جحداً ولا إنكاراً فهو الذي يصح أن يقال فيه أنه جاء بكبيرة، كما قرر الشيخ رحمه الله.

(٣) تطهير المجتمعات ص: ١١٤-١١٦، وانظر: سبيل الجنة ص: ٤، إعانة القريب المجيب: (٣٣/١-٣٧).

فإذا علم ما تقدم من مكانة السنة وتعظيمها، ووجوب طاعة النبي صلى الله عليه وسلم وتعظيم ذلك، ووجوب الأخذ بسنته والاقتداء به عموماً، وخطورة الإعراض عن سنته وهديه، فقد تبين ضلال من يتهاون في أمر السنة ويسميها قشوراً، كما تقدم في إنكار الشيخ على قول الغزالي في لعق الأصابع والشرب قاعداً أنها توافه، فقال الشيخ إن ذلك «**سوء أدب مع خير العباد وسيد ولد آدم**».

وكما هو أيضاً شأن المتصوفة الذين يقسمون الدين إلى قشر ولباب، يقول رحمه الله: «**فتقسيمهم الدين إلى قشر ولباب، هو من مخترعات الصوفية، أرادوا به أن يأتوا بالمناكر والمحرمات بدعوى أن ما يعتقدونه ويعملونه هو لب اللباب، وما يعمله الفقهاء هو من الظواهر، وكأنهم لم يعلموا أن للظاهر تأثيراً على الباطن، وأن للباطن على الظاهر تأثيراً قوياً** ....» ثم قرر رحمه الله هذا التلازم ثم قال: «**فكيف يسوغ لهؤلاء الصوفية أن يفرقوا بينهما، ويجعلون الظاهر قشراً والباطن لباباً؟!**

إن هذا إلا إفك افترته الصوفية وأرادت به هدم الشريعة الإسلامية، ولهذا يوجد في هذا العصر من يخالفون الشريعة الإسلامية، ويأخذون ببعض النصوص لإثبات عكس ما وضعت له، ويسمون الأشياء بغير أسمائها، لأنهم لا يهتمون ببعض الشرائع الظاهرة، ويسمونها شكليات أو قشور، ويدندنون حول التمسك باللباب.

ولم يعرف سلفنا الصالح هذا التقسيم الباطل، ويصدق على هؤلاء المتصوفة قول الله تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾(١).

وهذا القول يلقى رواجاً عند المتساهلين بأمر الدين وإهمالاً لظاهر الأعمال، احتجاجاً بصلاح الباطن، حتى أنهم يسمون المعاصي بغير أسمائها، فيقولون مثلاً: إن إعفاء اللحية من سنن العادة، وقص الشارب من الأمور العادية التي لا صلة لها بتبليغ الرسالة، إلى غير ذلك مما يحرفون به الكلم عن مواضعه .....»(٢).

---

(١) النجم: من الآية٢٣.

(٢) الإمام محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٢٠٧-٢٠٨.

وفي هذا الكلام المتين هدم لهذه الفرية الضالة، وفيه أمر مهم آخر وهو الكشف عن أصل هذه الشبهة التي راجت عند الكثير ممن يميل إلى التساهل في الدين، أنها دخلت على الناس من طريق من أحدثها من الصوفية الذين أفسدوا على الناس دينهم بدعوى التدين.

وقد ساعدت فرقة الإخوان المسلمين على نشر هذه الفرية الضالة بين المسلمين، ولا عجب في ذلك، فإن أصولهم صوفية، بعيدة عن منهج السلف الصالح، ثم إن هذه الشبهة تساعدهم على مسلكهم الذي هدموا به قاعدة الولاء والبراء، ويعبرون عنه بقولهم: نتعاون فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه.

أضف إلى ذلك أن منهم من يستخدم هذه القاعدة للطعن في مخالفيه ممن يتمسك بهذه السنن، وبهدي النبي صلى الله عليه وسلم، فينتقصه بذلك طلباً للظهور والعلو في الأرض.

واعجب كيف قلبت الحقائق، وأفسدوا عقول الناس وفهومهم، حتى صار الكمال تهمةً في النقص، والتمسك بهدي النبي صلى الله عليه وسلم محلاً للطعن.

هذا بعض ما تجنيه الأمة من هذه الفرق والمذاهب الضالة، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

والمقصود هو بيان ما قرره الشيخ رحمه الله تعالى من مكانة السنة، والرد على من يتهاون فيها، أو يعرض عنها، وخلاصة ما ذكره الشيخ في الجواب عن هذه الشبهة، أي تقسيم الدين إلى قشر ولباب، وتسمية السنن قشوراً، إشارة إلى عدم أهميتها وعدم المبالاة بها:

١. أن هذا فيه تجاهل للارتباط الوثيق بين الظاهر والباطن.

وقوله «**أن للظاهر تأثيراً على الباطن، وأن للباطن على الظاهر تأثيراً قوياً**» فيه الإشارة إلى أن أمر الباطن أقوى وأشد تأثيراً، وأثره في الظاهر أقوى وأبلغ من أثر الظاهر في الباطن، وهذا حق وصواب، وفيه الرد البالغ على من يدعي صلاح الباطن مع عدم صلاح ظاهره.

وقد ذكر رحمه الله أن هذا الترابط أمر متقرر عند العلماء، وأنه مما يشهد به

أيضاً الحس والتجربة.

٢. أن هذا القول لا يعرف عند السلف الصالح، وليس له دليل ولا أصل في السنة، بل هو مخالف لها ولهدي النبي صلى الله عليه وسلم ومنهج أصحابه من بعده.

٣. أن هذا ليس إلا إفك افترته الصوفية لتبرر ما تأتي به من المحرمات والمنكرات، وتبعهم عليه من تبعهم ممن ينتفع بهذه القاعدة الفاسدة.

٤. أن هذا القول إنما يتلقاه بالقبول ويروج عند المتساهلين بالدين، المضيعين لأمر الله ورسوله، ولا يلقى رواجاً عند عباد الله الصالحين، بل يلقى عندهم الـــرد والإنكار.

وبهذا نأتي على ختام هذا المبحث، والله تعالى ولي التوفيق، والحمد لله رب العالمين.

المبحث الثاني: جهوده في بيان موقف أهل البدع من السنة، والكلام على خبر الآحاد.

تقدم في الباب الأول[1] بيان أن المتكلمين إنما يعتمدون العقل، وأنه هو المقدم عندهم، وأن النصوص عندهم تابعة لما قرره العقل من القواعد الفلسفية ومعروضة عليها، فما أثبته العقل اعتماداً على تلك القواعد الفلسفية أثبتوه وقبلوا النصوص الدالة عليه، وما لم يثبته العقل ولا تلك القواعد الفلسفية لم يثبتوه، وتمحلوا الطرق في رده ودفعه، فتارة يقولون أن ظاهر النصوص يوهم التشبيه، وتارة يقولون أنها تصادم القواطع العقلية، وربما قالوا أنها من المجاز الذي يختار مدعيه في النص المعين ما يشاء من المعاني ليحمله عليها[2].

وتارة يقولون إنها آحاد لا تفيد إلا الظن، وهو غير معمول به، ولا معول عليه في باب العقائد والأصول.

وخلاصة القول: أنهم تركوا الاستدلال بالكتاب والسنة، ورجعوا إلى القواعد المنطقية الفلسفية، فآل بهم الأمر إلى ما آل من التفرق والانقسام إلى تلك الفرق والمذاهب المخالفة لما عليه السلف الصالح من الصحابة والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين[3].

وقد تنوع موقف أهل البدع والضلال من الأخذ بالسنة أصلاً، أو من الآحاد منها، وقبل بيان ذلك نقدم بتعريف أقسام السنة، بحسب طرق وصولها إلينا، وهي بهذا الاعتبار تنقسم إلى متواتر وآحاد كما هو مشهور.

فالمتواتر في اللغة مأخوذ من التواتر، وهو «**مجيء الواحد بعد الواحد بفترة بينهما**»[4].

---

(١) في المبحثين: الرابع والخامس من الفصل الثالث انظر ص: ٣٠٦ وما بعدها، ص: ٣٦٣.

(٢) وقد تقدم الرد على هذه الشبه انظر ص: ٣٤٤، ٣٥٨ وما بعدها.

(٣) انظر: ص:٣٠٦ وما بعدها، ص: ٢٠٨ وما بعدها، ص: ٣٤٤ وما بعدها.

(٤) تحذير المسلمين ص: ٤٧، وانظر: اختصار شرح السفاريني ص: ٢.

وأما في الاصطلاح فهو «**خَبَرُ عددٍ يمتنع لكثرهم تواطؤهم على الكذب عن محسوس، أو عن عدد كذلك إلى أن ينتهي إلى محسوس، من مشاهدة أو سماع، وهنا ينتهي إلى السماع عن الرسول صلى الله عليه وسلم أو مشاهدة أفعاله**»(١).

وللأصوليين تعريفات أخرى، وقد ذكر الشيخ أيضاً بعضها(٢)، قال: «**وهو قسمان: لفظي، كحديث: ((من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار))(٣)، رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم نيف وستون صحابياً.**

ومعنوي: وهو تغاير الألفاظ مع الاشتراك في معنى كلي، كحديث الحوض، وسخاء حاتم، وشجاعة علي، وعدل عمر»(٤).

وقد «**اتفق العلماء على أن المتواتر يفيد العلم والعمل معاً، وهو عندهم حجة لا نزاع فيها**»(٥).

وإن كان حصل النزاع في شروط تحققه، كما هو معروف في كتب الأصول، وقد ذكر الشيخ طرفاً من ذلك في اختصار شرح السفاريني وكشف الشبهات.

والتحقيق في ذلك كما يقول شيخ الإسلام: «أن المتواتر ليس له عدد محصور، بل إذا حصل العلم عن إخبار المخبرين كان الخبر متواتراً»(٦).

وقال: «والصحيح ما عليه الأكثرون، أن العلم يحصل بكثرة المخبرين تارة، وقد

---

(١) العقائد السلفية: (١/١٧).

(٢) انظر: تحذير المسلمين ص: ٤٧، كشف الشبهات وحل المشكلات ص: ٧٨-٨٠، اختصار شرح السفاريني ص: ٢-٤.

(٣) رواه البخاري في مواضع منها: كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم: (١/٦١-٦٢) من حديث علي والزبير بن العوام وأنس وسلمة بن الأكوع وابن هريرة رضي الله عنهم أجمعين، ورواه مسلم في كتاب الزهد، باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم: (٤/٢٢٩٨) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٤) العقائد السلفية: (١/١٨)، وانظر: اختصار شرح السفاريني ص: ٢-٤.

(٥) العقائد السلفية: (١/١٨).

(٦) مجموع الفتاوى: (١٨/٤٠).

يحصل بصفاتهم لدينهم وضبطهم، وقد يحصل بقرائن تحتف بالخبر يحصل العلم بمجموع ذلك، وقد يحصل العلم بطائفة دون طائفة»(١).

«**وأما الآحاد فهو ما عدا المتواتر ....**»(٢) وقال أيضاً: «.... **الذي يرويه الواحد أو الاثنان أو الثلاثة، والمقصود أن رواته لا يبلغون عدد التواتر**»(٣).

وخبر الواحد في نفسه ومن حيث هو فقد يفيد العلم وقد يفيد الظن، وربما يتوقف فيه، وربما يجزم بكذبه لقيام دليل يدل على ذلك، فهو بحسب الدليل الدال عليه.

وأما خبر الواحد الذي أوجبت الشريعة تصديق مثله والعمل به، فهو أن يكون خبر عدلٍ معروفٍ بالصدق والضبط والحفظ، من غير شذوذ ولا علة، فإن مثل ذلك يفيد العلم قطعاً، وهذا هو الذي عليه سلف الأمة، وعليه يدل عمل الصحابة والتابعين، قال ابن القيم رحمه الله: «ممن نص على أن خبر الواحد يفيد العلم: مالك، والشافعي، وأحمد، وأصحاب أبي حنيفة، وداود بن علي وأصحابه، كأبي محمد بن حزم، ونص عليه الحسين بن علي الكرابيسي، والحارث بن أسد المحاسبي ....»(٤).

وأما القول بأنه لا يوجب العلم فهو قول جمهور أهل الكلام، من المعتزلة والجهمية والرافضة والخوارج، وتبعهم على ذلك بعض المتأخرين من الفقهاء وجماعة من أهل الحديث(٥).

قال الشيخ رحمه الله تعالى: «**إن رد أحاديث الآحاد مردود على صاحبه، وزلة كبرى لمن قال به، وقد زيف المحققون(٦) هذا القول، وقرروا أن الأحاديث الصحيحة وإن كانت آحاداً فإنها تفيد العلم، وأنه يحتج بها، ولا فرق بين العقائد**

---

(١) مجموع الفتاوى: (١٨/٤٨)، وانظر: (١٨/١٦-٢٢، ٤٠-٤١، ٤٨-٥١، ٧٠).

(٢) العقائد السلفية: (١/١٨).

(٣) تحذير المسلمين ص: ٤٧، وانظر: اختصار شرح السفاريني ص: ٤.

(٤) مختصر الصواعق لمحمد الموصلي: (٤/١٤٧٢)، وانظر: (٤/١٤٦٥، ١٥٠٣)، وانظر: سبيل الجنة ص: ١٥.

(٥) انظر: الإحالات السابقة، وانظر: سبيل الجنة ص: ١٥.

(٦) أي حكم المحققون بزيفه، لا أن التزييف حصل منهم.

والفروع .....»[1].

وقال: «**إن النفس لتطمئن إلى السنة إلى حد يكاد يصل إلى اليقين**»[2].

ونص رحمه الله «**على أن السلفيين من أهل الفقه والحديث والعقائد الصحيحة لا يفرقون بين الأحاديث المتواترة والآحاد في حجيتها بين العمل والعقائد إذا صحت ....**»[3].

ونص أيضاً على أن رد أحاديث الآحاد، والقول بأنها لا تفيد العلم، هو قول أهل البدع، وأنه مما اجتمعوا عليه، يقول رحمه الله: «**أما أحاديث الآحاد فقد اتفقت كلمة المبتدعة على اختلاف مذاهبهم، وتبعهم الأشعرية، وكثير من علماء العصر، على أنها لا يحتج بها في العقائد، بشبهة أنها تفيد الظن ....**»[4].

ثم إنه على التَّنَزُّل أن أحاديث الآحاد إنما تفيد الظن، فإن هناك أنواعاً منها إنما تفيد العلم، يقول الشيخ رحمه الله بعدما ذكر الخلاف في إفادة الآحاد العلم، والأقوال في ذلك، نقلاً عن السفاريني رحمه الله قال: «**فتلخص من كلام العلامة السفاريني أن أخبار الآحاد بعد التسليم أنها لا تفيد إلا الظن، فهناك أقسام تستثنى منها، وأن المستثنيات تفيد اليقين:**

١- إذا كان مستفيضاً مشهوراً.

٢- ما تلقته الأمة بالقبول، قال شيخ الإسلام: «إن خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقاً وعملاً به يوجب العلم، وهو الذي عليه أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحمد.

٣- يفيد العلم إذا احتفت به قرائن ...

ويضاف قسم رابع وهو: المسلسل بالحفاظ والأئمة، مثل ما يرويه مالك عن

---

(١) العقائد السلفية: (١٢٦/٢)، وانظر: إعانة القريب المجيب: (٥٩/١).

(٢) سبيل الجنة ص: ٣٤، كشف الشبهات: (٦٢/٤).

(٣) الأدلة الساطعات ص: ١٠٩، وانظر: سبيل الجنة ص: ١٥.

(٤) تحذير المسلمين ص: ٣٩، وانظر: نقض كلام المفترين ص: ١٣٦.

نافع عن ابن عمر، وأمثال ذلك من الأسانيد»[١].

إذا تقرر ذلك فإنه من المناسب هنا أن نشير إلى مسألة مهمة، وهي أن تقسيم الأخبار إلى متواتر وآحاد لم يكن معروفاً عند السلف، وإنما كانوا ينظرون إلى صحة السند، فما صح سنده فهو عندهم من المقبول الذي يفيد العلم والعمل، وإن كان متفاوتاً في ذلك، فإن العلم في نفسه يتفاوت في درجات كثيرة.

وأول من استقى هذا التقسيم ممن كتب في علوم الحديث هو الخطيب البغدادي، ثم توارثه علماء مصطلح الحديث بعده إلى اليوم، وهو عندما تكلم عن هذا التقسيم وأحكامه لم ينسب ما ذكره في ذلك إلى أهل الحديث، بل واضح من كلامه أنه نقله عن كتب أصول الفقه [٢].

ولذلك لما ذكر ابن الصلاح المتواتر في "مقدمته" قال: «ومن المشهور المتواتر الذي يذكره أهل الفقه وأصوله».

فعبر عنه بالمعنى اللغوي، فجعل المتواتر من المشهور، و لم يعبر باصطلاح الأصوليين، فإن المشهور عندهم ليس من المتواتر كما هو معروف، وثانياً نسب ذلك التقسيم والاصطلاح إلى أهل الفقه وأصوله دون المحدثين، ولذلك قال: «وأهل الحديث لا يذكرونه باسمه الخاص المشعر بمعناه الخاص».

أي أنهم لا يعتبرون هذا المعنى الخاص في تقسيم الأخبار، وإنما ينظرون إلى صحة الخبر، وهذا ظاهر في الأقسام التي يذكرونها للخبر، فيقولون: صحيح وضعيف، ومرسل ومعضل، ومتصل ومنقطع، ومدلس وشاذ ومنكر، وهكذا.

ثم قال ابن الصلاح: «وإن كان الخطيب الحافظ قد ذكره، ففي كلامه ما يشعر بأنه اتبع فيه غير أهل الحديث، ولعل ذلك لكونه لا تشمله صناعتهم ....» [٣].

---

(١) تحذير المسلمين ص: ٥٩-٦٠، وانظر اختصار شرح السفاريني ص: ٥.

(٢) مواقف التفتازاني الاعتقادية في كتابه شرح العقائد النسفية، رسالة مقدمة لدرجة العالمية العالية في الجامعة الإسلامية، تقديم الشيخ محمد محمدي النورستاني ص: ١٧٦.

(٣) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح ص: ٢٢٤-٢٢٥.

ويشير إلى ذلك الإمام أبو المظفر السمعاني في كتابه «الانتصار لأهل الحديث» فإنه قال بعد أن ذكر وجوب قبول ما صح سنده إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال: «هــذا قول عامة أهل الحديث والمتقنين من القائمين على السنة؛ وإنما هذا القول الذي يُذكر أن خبر الواحد لا يفيد العلم بحال، ولا بد من نقله بطريق التواتر لوقوع العلم بــه، شــيء اخترعته القدرية والمعتزلة، وكان قصدهم منه رد الأخبار، وتلقفه منهم بعض الفقهاء الذي لم يكن لهم في العلم قدم ثابت، و لم يقفوا على مقصودهم من هذا القول ....»[1].

ومما يؤكد ذلك أن القول الصحيح في المتواتر أنه لا يشترط فيه عدد معين، وإنمــا العبرة بإفادة العلم، فأي عدد أفاد العلم بنفسه فهو المعتبر، وذلك يختلف بحــسب الخــبر وجلالة المخبرين وضبطهم.

وكذلك أيضاً القول الصحيح في الآحاد أنه إذا صح إسناده أفاد العلم، ويفيد العلم أيضاً باعتبارٍ آخر وهو أنه مستفيض مشهور، أو تلقته الأمة بالقبول، أو احتفت به قرائن، أو كان مسلسلاً بالحفاظ، فإنه عندها يفيد العلم عند جمهور أهل العلم.

فأي فرق يبقى بعدها بين الآحاد والمتواتر إلا مزيد طرق يكون بها أقوى علمــاً، وقد تقدم أن العلم يتفاوت.

إذاً فهما جنس واحد ونوع واحد متفاوت في قوة العلم الحاصل منــه بحــسبه، ولذلك يقول الشيخ ابن حجر رحمه الله: «**ودعواهم أن المتواتر يستحيل تواطؤ الناقلين له على الكذب أو الخطأ، كلام غير مسلم به، فالخبر من حيث هو، سواء أكان آحاداً أو متواتراً، يجوز على نقلته الخطأ أو الكذب**»[2].

ومراده بالمتواتر ما عرفوه أو عرفه به بعضهم من رواية عدد معــين، كأربعــة أو عشرة، أو غير ذلكن فإن العدد المعين في نفسه لا يكون محيلاً للكذب والخطأ حتى ينضم إلى ذلك قرائن أخرى، وهذه القرائن في الحقيقة هي المؤثرة في إفادة العلم، سواء كثــرت

(١) نقلاً عن صوت المنطق والكلام للسيوطي ص: ١٦٠، نقلاً عن رسالة الشيخ محمد المحمدي النورستاني.

(٢) كشف الشبهات وحل المشكلات ص: ٨٩.

الطرق أو قلت، ولذلك يقول رحمه الله: «**فالخبر من حيث هو سواء**» أي يحتمل أن يفيد العلم ويحتمل أن يكون كذباً، إلا أنه تنضم إليه قرائن ودلائل تدل على إفادته العلم، كأن يكون مشهوراً أو مستفيضاً أو مسلسلاً بالحفاظ أو ينقله عدد كبير يستحيل تواطؤهم على الخطأ أو الكذب.

وإذا تقرر ذلك، فننتقل إلى ذكر الأدلة على قبول خبر الآحاد في أصول الديانات، وقيام الحجة به، والرد على شبهات منكري حجيته، أو من يفرق في الأخذ به بين العقائد والأعمال، أو المسائل العلمية والمسائل العملية، أو الأصول والفروع.

ذكر الشيخ رحمه الله تعالى أكثر من عشرة أوجه(١) فيها الدلالة على قبول خبر الآحاد، وحصول العلم، وقيام الحجة به.

الأول: أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد كتب إلى الملوك يدعوهم إلى الدخول في دين الإسلام، وكان يرسل رسله ليعلم الناس دينهم، كإرساله معاذاً وأبا موسى؛ وإرساله الرسل من قبيل خبر الآحاد.

وفي الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لأنيس الأسلمي: ((اغد أنيس إلى امرأة هذا، فإن اعترفت بالزنا فارجمها، فاعترفت فرجمها))(٢).

قال: «**وأنيس واحد، ونفذ هذا الحد الشرعي بتوجيه النبي صلى الله عليه وسلم، فلو لم تكن الحجة قائمة بخبر الواحد لما أرسل النبي أنيساً إلى إقامة الحد، ولما انقادت المرأة إلى ذلك الحكم النبوي وهي لم تسمع من النبي صلى الله عليه وسلم، بل**

---

(١) انظر هذه الأوجه في: العقائد السلفية: (١/١٨-٢٣)، نقض كلام المفترين ص: ١٣٧-١٤٧، تحذير المسلمين ص: ٥١ وما بعدها، سبيل الجنة ص: ١٨-٢٤، كشف الشبهات ص: ٨١ وما بعدها، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٩/٧٧)، بحث كلام الله ص: ٧-١٢.

(٢) رواه البخاري في مواضع منها: كتاب أخبار الآحاد، باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق في الأذان والصلاة والصوم والفرائض والأحكام: (٥/٢٦٠٧)، ورواه مسلم في كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنى: (٣/١٣٢٤).

سمعت من أنيس».

الثاني: «**أن المسلمين لما أخبرهم العدل الواحد وهم بقباء في صلاة الصبح أن القبلة قد حولت إلى الكعبة، قبلوا خبره، وتركوا الجهة التي كانوا عليها، واستداروا إلى القبلة، ولم ينكر عليهم النبي صلى الله عليه وسلم، بل شكروا على ذلك، وكانوا على أمر مقطوع به من القبلة الأولى.**

فلولا حصول العلم لهم بخبر الواحد لم يتركوا المقطوع به المعلوم لخبر لا يفيد العلم، وغاية ما يقال فيه إنه خبر اقترن به قرينة، وكثير منهم يقول لا يفيد العلم بقرينة ولا غيرها، وهذا في غاية المكابرة ....».

الثالث: قوله تعالى: ﴿وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾[1] قال: «**أي لا تتبعه ولا تعمل به، ولم يزل المسلمون من عهد الصحابة يقفون أخبار الآحاد ويعملون بها، ويثبتون لله تعالى بها الصفات، فلو كانت لا تفيد علماً لكان الصحابة والتابعون وتابعوهم وأئمة الإسلام كلهم قد قفوا ما ليس لهم به علم»**.

الرابع: قوله تعالى: ﴿فَاسْأَلوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ﴾[2] قال: «**فأمر من لم يعلم أن يسأل أهل الذكر، وهم أولو الكتاب والعلم، ولولا أن أخبارهم تفيد العلم لم يأمر بسؤال من لا يفيد خبره علماً، وهو سبحانه لم يقل سلوا عدد التواتر، بل أمر بسؤال أهل الذكر مطلقاً، فلو كان واحداً لكان سؤاله وجوابه كافياً»**.

الخامس: أن الله تعالى يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾[3]، وقد قال صلى الله عليه وسلم لأصحابه يوم عرفة: ((أنتم مسؤولون عني فماذا أنتم قائلون؟)) قالوا: نشهد أنك بلغت وأديت ونصحت[4].

---

(١) الإسراء: من الآية٣٦.

(٢) النحل: من الآية٤٣.

(٣) المائدة: من الآية٦٧.

(٤) رواه مسلم في حديث جابر الطويل في صفة الحج في كتاب الحج، باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم: (٢/٨٩٠)، ورواه أبو داوود في كتاب المناسك، باب صفة حجة النبي صلى الله ◄

ولو كان خبر الواحد لا يحصل به علم لما كان يقع به بلاغ، ولما قامت به حجة على الناس، ولما قامت الحجة على من بلغة واحد أو اثنان أو ثلاثة، أو أكثر مما هو دون عدد التواتر، وهذا من أبطل الباطل، ويلزم منه أحد أمرين:

١- إما أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم لم يبلغ سوى القرآن وما رواه عدد التواتر، وما سوى ذلك لا يكون مما بلغه ولا مما تقوم به حجة.

٢- أو أن الحجة والبلاغ حاصلان بما لا يوجب علماً ولا يقتضي عملاً، وكلا هذين الأمرين من أبطل الباطل، وخلاف ما عرف من شأن النبي صلى الله عليه وسلم وسيرته وسيرة أصحابه.

السادس: أن هؤلاء المنكرين لإفادة أحاديث الآحاد العلم، يشهدون شهادة جازمة قاطعة على أئمتهم بمذاهبهم وأقوالهم أنهم قالوها، ولو قيل لهم إنها لا تصح عنهم لأنكروا ذلك غاية الإنكار، وتعجبوا من جهل قائله، ومعلوم أن تلك الأقوال لم يروها عنهم إلا الواحد والاثنان والثلاثة، فكيف يحصل لهم العلم بأقوال أئمتهم وفتاواهم، ولا يحصل لهم العلم بما أخبر به أبو بكر وعمر وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما رواه عنهم التابعون وشاع في الأمة وذاع.

فإما أن يلتزموا قبول الأخبار واستفادة العلم بها مطلقاً عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه، وعن علمائهم وأئمتهم، وهذا هو المطلوب، أو يلتزموا ردها مطلقاً، ولا يفعلون، وليس تعظيماً للحديث وإنما تعلقاً بأئمتهم وكلامهم.

وإما أن يقولوا إن هذه الأخبار تفيد العلم وتقبل عن أئمتنا دون الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه وهذا من أقبح الباطل وأبينه وأفسده، وهو حقيقة مذهب القوم وغاية أمرهم.

ونكتفي بهذه الأوجه عن ذكر سائرها، لننتقل إلى الرد على بعض شبه القوم التي تعلقوا بها لتقرير دعواهم أن أخبار الآحاد لا تفيد العلم.

وهم كما يقول الشيخ رحمه الله تعالى: «**طائفتان، طائفة تنكر الاحتجاج بخبر**

عليه وسلم: (٤٦٢/٢).

الآحاد في العقائد والأعمال، وطائفة تنكر الاحتجاج بأحاديث الآحاد في العقائد فقط دون العمل، وقال بهذا كثير من متكلمي الأشاعرة والماتريدية والمعتزلة والأصوليين، وقلدهم كثير من علماء العصر»(١).

وهذا التفريق الذي أحدثه المعتزلة وأخذه عنهم من أخذه من الفرق، أو من تأثر بهم من أهل السنة(٢) «**إنما بني على أساس أن العقيدة لا يقترن معها عمل، والأحكام العملية لا يقترن معها عقيدة، وكلا الأمرين باطل.**

قال بعض المحققين: المطلوب في المسائل العملية أمران، العلم والعمل، والمطلوب في العلميات العلم والعمل أيضاً، وهو [أي العمل] **حُبُّه للحق الذي دلت عليه وتضمنته، وبغضه للباطل الذي يخالفها، فليس العمل مقصوراً على عمل الجوارح .... فكل مسألة علمية فإنه يتبعها إيمان القلب وتصديقه وحبه، وذلك عمل، بل هو أصل العمل، وهذا مما غفل عنه كثير من المتكلمين في مسائل الإيمان، حيث ظنوا أنه مجرد التصديق دون الأعمال ....**».

ثم ضرب رحمه الله مثالاً يوضح ذلك فقال: «**لو افترض أن رجلاً يغتسل أو يتوضأ للنظافة، أو يصلي تَرَيُّضاً، أو يصوم تطبيباً، أو يحج سياحة، لا يفعل ذلك معتقداً أن الله تبارك وتعالى أوجبه عليه وتعبده به، لَمَا أفاده ذلك شيئاً، كما لا يفيده معرفة القلب إذا لم تقترن بعمل القلب الذي هو التصديق -كما تقدم-.**

فإذاً كل حكم شرعي عملي يقترن به عقيدة لا بد وأن ترجع إلى الإيمان بأمر غيبي» أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم، وهو أن الله تعالى شرع ذلك وأمر به.

قال: «**ولذلك لم يجز لأحد أن يحلل أو يحرم بدون حجة من كتاب وسنة، قال الله تعالى: ﴿وَلا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِتَفْتَرُوا عَلَى**

---

(١) تحذير المسلمين ص: ٤٧، وانظر: سبيل الجنة ص: ١٥.

(٢) انظر نقض كلام المفترين ص: ١٣٦، وانظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٩/٢٥-٢٦).

اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لا يُفْلِحُونَ﴾[1] ....

فإذا كنا متفقين على جواز التحليل والتحريم بحديث الآحاد، وأننا ننجوا به من القول على الله، فكذلك يجوز إيجاب العقيدة بحديث الآحاد ولا فرق، ومن ادعى الفرق فعليه البرهان من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ودون ذلك خرط القتاد»[2].

ومما يدل على بطلان هذا التفريق أيضاً أنه لو قيل إن العكس هو الصواب لما استطاعوا رد ذلك.

فإنه من الممكن أن يقال إن أمر العمل أخطر؛ لأنه متعلق بالناس، وله ارتباط بالمجتمع، بخلاف أمر الاعتقاد، فإنه لا يتعدى صاحبه.

وضرب رحمه الله لذلك مثالاً برجلين، رجل يعتقد أن سؤال الملكين في القبر وضغطة القبر حق، معتمداً على حديث آحاد، وآخر اعتقد استباحة شرب قليل من المسكر، أو استحل التحليل لدليل بدا له، ولنفرض أن كلا الرجلين كان مخطئاً، فأيهما حاله أخطر على المجتمع؟ فهل الذي كان واهماً في اعتقاده أم الآخر الذي كان واهماً في استباحة الفروج والشراب المحرمين؟!

«**ولذلك لو قال قائل: إن الحلال والحرام لا يثبتان بخبر الآحاد، بل لابد فيهما من آية قطعية الدلالة، أو حديث متواتر قطعي الدلالة، لم يجد المتكلمون وأتباعهم عن ذلك جواباً .....»**[3].

إذاً فهذا التفريق باطل، باطلٌ من حيث دعوى الفرق بين العقائد والأحكام، وباطلٌ من حيث دعوى عدم حجية الآحاد، وعدم إفادته العلم.

---

(١) النحل:١١٦.

(٢) العقائد السلفية: (١/١٩-٢٠)، نقض كلام المفترين ص: ١٤٢-١٤٤، سبيل الجنة ص: ٢١-٢٢، وانظر مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٨/٩-١٠)، اختصار شرح السفاريني ص:٥.

(٣) العقائد السلفية: (١/٢٠)، سبيل الجنة ص: ٢٢-٢٣، نقض كلام المفترين ص: ١٤٤-١٤٥.

وإذا تقرر ذلك، فإن **من الشبه** التي يتعلق بها من ينكر إفادة الآحاد العلم:

تعلقهم بقوله تعالى: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً﴾[1]، قالوا: والآحاد طريق ظني لاحتمال الخطأ والنسيان.

والجواب:

١. أن الظن المذموم هو الظن الذي لا يعلم رجحانه، بل يكون مرجوحاً، أو الظن المجرد الذي لا يقوم على اتباعه دليل، كالترجيح بالهوى، أما الظن الذي قام على الترجيح فهو اتباع للعلم المقطوع به بأن هذا أرجح.

٢. أن العمل في الفروع بالظن، أي الظن الراجح، واجب، ولا سبيل إليها إلا بالظن الغالب، ألا ترى أن الأفهام تختلف في نصوص القرآن، والمجتهدون يذهبون فيها مذاهب متعددة، وليس أحد منهم يقطع بصحة اجتهاده، والإجماع قائم على وجوب العمل بما أداه إليه اجتهاده.

٣. أن حجية خبر الآحاد ليس ظنية، بل هي مقطوع بها، لانعقاد الإجماع على ذلك بين العلماء منذ عصر الصحابة فمن بعدهم، ولا يضر دعوى الإجماع مخالفة هؤلاء، فإنه خلاف لا يعتد به، فلا يكون العمل بها دليلاً ظنياً، بل بدليل مقطوع به مفيد للعلم بذلك، وهو الإجماع[2].

ومن الشبه أيضاً:

زعمهم أن النبي صلى الله عليه وسلم توقف في قبول خبر ذي اليدين على نقصان الصلاة حتى أخبر بعض الحاضرين بمثل خبره، وأنه لو كان هذا الواحد حجة لاكتفى صلى الله عليه وسلم بخبر ذي اليدين لإتمام صلاته.

---

(١) النجم: من الآية٢٨.

(٢) انظر: تحذير المسلمين ص: ٤٨-٤٩، كشف الشبهات وحل المشكلات ص: ٨٠-٨١، سبيل الجنة ص: ٣٤-٣٥.

والجواب:

أنه صلى الله عليه وسلم إنما توقف في خبره لتوهمه غلطه، لبعد انفراده بمعرفة ذلك دون من حضر من الصحابة، ومع ظهور أمارة الوهم في خبر الواحد يجب التوقف فيه، وحيث وافقه غيره على ذلك، ارتفع حكم الأمارة الدالة على الوهم.

ثم إن عمل النبي صلى الله عليه وسلم بخبر ذي اليدين مع خبر أبي بكر وعمر وغيرهما عمل بخبر لم ينته إلى حد التواتر، وهو موضع التراع، وفي تسليمه تسليم بالمطلوب(١).

ومثل ذلك يقال في بعض ما يوردونه، كتوقف أبي بكر عن العمل بحديث المغيرة في ميراث الجدة، فإنه لم يتوقف فيه لأنه خبر آحاد، ولكنه أراد أن يزداد تثبتاً، فإن شهادة آخر مع المغيرة لا تصل بالخبر إلى حد التواتر، ولا تخرجه عن كونه آحاداً، فعمله به بعد ذلك رد عليهم، وإبطال لأصلهم أيضاً(٢).

وبذلك يظهر فساد هذا القول، وتهافت تلك الشبهة التي تعلقوا بها انتصاراً له، ويتبين لنا إفادة الآحاد للعلم، ووجوب العلم والعمل به، ما صح سنده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، لا فرق بينه وبين المتواتر إلا كالفرق بين المفضول والفاضل، بل إن هذا التقسيم إنما أحدثه المعتزلة لغرض الطعن في السنن وإبطالها، وكل عاقل يعلم أن الخبر يحتف به من القرائن والدلائل ما يدل على صدقه أو كذبه، فإن احتف به ما يدل على صدقه وصوابه قبل، وإلا رد.

وكما أنا المردود يتفاوت في ضعفه، فكذلك المقبول يتفاوت في قوته، وهذا لا نزاع فيه.

ومن جهود الشيخ رحمه الله في هذا لمجال، أي الدفاع عن السنة والرد على من يطعن فيها أو يشكك في ثبوتها، رده على الكاتب عبد الوارث كبير، الذي كتب في بعض المجلات يشكك في السنة النبوية ويقول: «ليس كل ما في صحيح البخاري صحيحاً،

---

(١) انظر: كشف الشبهات وحل المشكلات ص: ٨٢-٨٣، تحذير المسلمين ص: ٥٠.

(٢) انظر: كشف الشبهات وحل المشكلات ص: ٨٣-٨٦، تحذير المسلمين ص: ٥٠-٥١.

وليست هذه الأحاديث مفتراة بل منكرة»، فرد عليه الشيخ رحمه الله رداً شافياً كافياً بيّن فيه جهله وكذبه.

ومن ذلك أيضاً تصديه بالرد على غيره من الكتاب الذين يزلون في هذا البـــاب، لتلوثهم ببعض الأفكار المسمومة(١).

وإذا علمت أن أهل السنة والجماعة يقبلون ما ورد وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم، ويرفعون به رأساً، ولا يقبلون به عذل عاذل، ولا لو لائم، إذا علمت ذلك، فاعلم أنهم يتحرون في نسبة شيء إليه صلى الله عليه وسلم، ولا يقدمون على ذلـــك إلا بعـــد التثبت من صحته، ويروون قوله صلى الله عليه وسلم: ((من كذب علي متعمداً فليبـــوأ مقعده من النار))(٢).

قال الشيخ: «**وفي الحديث: التحذير من أن ينسب المرء كلاماً إلى الرسول صلى الله عليه وسلم وهو لم يقله، بل على المرء المسلم التحري والفحص عن الأحاديـــث، ومبلغ صحتها وحسنها وضعفها .... وإلا فلا يجزم بهذه الصيغة، بل يقول: ورد عـــن الرسول، أو روي عن الرسول ....**»(٣).

ثم ذكر انتشار الأحاديث الضعيفة والموضوعة في الكتب وعلى ألسنة الوعاظ، وما يحصل بسببه من النتائج الوخيمة والآثار السيئة في قلوب الناس وعقائدهم.

ثم نبه على أن أهل البدع ربما يروون الأحاديث المكذوبة لتأييد مذاهبهم الـــضالة وآرائهم المنحرفة.

وهذا والله من الخزي والعار، فبينا هم يردون ما صح واشتهر من الآحاد، إذا هم يعتمدون ما لم يصح ولم يثبت، وليس ذلك إلا لموافقته لهواهم ومذهبهم المنحرف.

وذكر رحمه الله أن أهل العلم أجمعوا على عدم الاحتجاج والعمل بالـــضعيف في

---

(١) انظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١/٢٢ وما بعدها، ٣٥ وما بعدها).

(٢) تقدم تخريجه في أول المبحث.

(٣) إعانة القريب المجيب: (١/٦٠).

الأحكام وإن اختلفوا في العمل به في الفضائل، وقد ذهب رحمه الله إلى عدم جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، وهو القول الصحيح خلافاً للمشهور عند بعض الفقهاء والوعاظ، وهو قولهم بجواز ذلك بشروط، وهي:

١- أن يكون غير شديد الضعف.

٢- أن يندرج تحت أصل معمول به، كالأحاديث الضعيفة في فضائل بعض الأذكار، لأن الذكر في الجملة معمول به.

٣- أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، لئلا ينسب للنبي صلى الله عليه وسلم ما لم يقله، بل يعتقد الاحتياط.

قال الشيخ: «**ولكن يرد على هذا القول ما يأتي:**

أولاً: أن الأحكام متساوية الأقدام، وأعني بالأحكام الخمسة الأصولية، وهي الفرض والندب والحرام والمكروه والمباح، فكما أن الفرض لابد له من دليل موثوق به من الكتاب السنة، فكذلك الندب.

الثاني: قولهم أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، وهذا كالمتعذر إذ لا يعمل به إلا أن يعتقد أنه وارد عن النبي صلى الله عليه وسلم .....»(١).

فانظر أيها القارئ إلى حرص أهل السنة وحبهم لها، ودقة مذهبهم وتحريهم في إثباتها والعمل بها، والاحتكام لها، والوقوف عندها، وتعظيمها وتقديمها، وانظر إلى ما عليه أهل البدع من تضييعها وإهمالها، وتأخيرها، وتقديم عقولهم عليها، بل والحكم عليها بأنها لا تفيد إلا الظن، ومنعها من الحكم في أعظم شيء وأهمه، وهو الاعتقاد في الدين، ثم انظر إلى جرأتهم عليها مرة أخرى، حيث يدخلون فيها ما ليس منها، ويعتمدون ما لا يثبت منها، اتباعاً للهوى، وتقديماً له وتقديساً، فمن هم أهل السنة حقاً، وأهلها صدقاً؟!

وإذ قد أنهينا الرد على هذه البدعة النكراء، التي رُميت بها السنة الغراء، وهي الطعن في حديث الآحاد، فإن هناك من أغرق في الضلال والمحال حتى زعم الاكتفاء بالقرآن عن

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٨٧/٧)، وانظر: (٢٩/٢٢)، (٧٥/١-٧٦)، تحذير المسلمين ص: ٢٥-٢٦.

سنة خير ولد عدنان، وهذا هو موضوع المبحث التالي، والله الموفق والهادي، والحمـــد لله رب العالمين.

المبحث الثالث: جهوده في الرد على من ينكر السنة ويزعم الاكتفاء بالقرآن.

بعد أن ذكر الشيخ رحمه الله تعالى في مطلع كتابه «سبيل الجنة بالتمسك بالقرآن والسنة» مترلة السنة من الدين، ووجوب الرجوع إليها، وطاعة النبي صلى الله عليه وسلم فيما أمر به ونهى عنه، والاستجابة لما يدعو إليه، وأن ذلك من لوازم الإيمان، ومن مقتضى شهادة أن محمداً رسول الله صلى الله عليه وسلم، بين أن الناس أمام سنة النبي صلى الله عليه وسلم أربعة أصناف:

الأول: من يحتج بالسنة قولاً وفعلاً وتقريراً، في الأحكام والعقائد، ولو آحاداً إذا كانت صحيحة، وهم السلف الصالح من المحدثين والفقهاء المعتبرين، كأبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد بن حنبل، والليث، والنسائي، والنخعي وغيرهم.

الثاني: من يحتج بالسنة قولاً وفعلاً وتقريراً، ولو كانت آحاداً، ولا يحتج بها في العقائد، وهم المتكلمون من المعتزلة وغيرهم، وقد تقدم الكلام في فساد هذا المسلك وضلاله في المبحث السابق.

الثالث: من ينكر السنة بتاتاً، ويقول: نكتفي بالقرآن الكريم.

الرابع: من ينكر السنة القولية ولا يحتج بها، وإنما يزعمون الأخذ بالسنة العملية، وليس هؤلاء ببعيدين عن الصنف الثالث.

وجهود الشيخ رحمه الله في بيان بطلان هذين القولين، وضلال ما ذهب إليه هذان الصنفان، وبيان مناقضة ذلك لأصل الأيمان، هو موضوع هذا المبحث بعون الله وتوفيقه.

وقد تقدم في المبحث الأول تقرير مكانة السنة في الدين، وأنها وحي من الله، وأنها شارحة للقرآن ومبينة له، وغير ذلك من أوجه تعظيمها وتقديمها، مع ذكر وجوب طاعة النبي صلى الله عليه وسلم، والاعتصام بسنته، والتمسك بها.

ومن المناسب هنا أن نؤكد على وجوب عدم التفريق بين الكتاب والسنة في الأخذ بهما، والاهتداء بهديهما، والعمل بما جاء فيهما من الشرائع والعقائد والأحكام، وسيأتي شيء من ذلك أيضاً ضمن الردود على شبهات هؤلاء.

يقول الشيخ رحمه الله تعالى: «**وكما أوجب اتباع الكتاب، أوجب على المسلمين**

اتباع الرسول فيما يأمر وينهى، فقال: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾[1] وقرن طاعة الرسول بطاعته في آيات كثيرة من القرآن، فقال: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾[2] وحث على الاستجابة لما يدعو ....»[3].

وقال: «**يجب على المسلم أن يمتثل أوامر الله تعالى وأوامر رسوله صلى الله عليه وسلم، لا يفرق بين أمر الله وأمر رسوله ....**»[4].

وقال: «**وهل حكم السنة النبوية إلا حكم من الله، لأن الله هو الذي أمرنا باتباع سنة الرسول صلى الله عليه وسلم ....**»[5].

وقرر أيضاً أن رفض السنة النبوية الشريفة بالقول وبالفعل هو رفض للقرآن العظيم قطعاً بلا ريب[6].

وقال أيضاً: «**وإن العصمة من الانحراف والضلال إنما هو بالتمسك بالكتاب والسنة، وأن ذلك حكم مستمر إلى يوم القيامة، فلا يجوز التفريق بين كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، كما لا يجوز التفريق بين الاعتقاديات والعمليات ....**»[7].

وللشيخ رحمه الله تعالى في كتابه «الخطب المنبرية» خطبة بعنوان: الاحتجاج بالسنة وعدم الاكتفاء بالقرآن، حذر فيها من دعوى رفض الاحتجاج بالسنة، وبين أن هذه نعرة خبيثة يرددها بعض المستشرقين والمتعصبين من دعاة التبشير والاستعمار، حرباً للإسلام وحقداً وبغضاً، وقرر أن هذا خطأ فاضح وكفر صريح، ومما قال فيها: «**ما أشبه قول هؤلاء بمن اخبر الله عنهم: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا**

---

(١) الحشر: من الآية٧.

(٢) آل عمران:١٣٢.

(٣) تطهير المجتمعات ص: ١١٢.

(٤) سبيل الجنة ص: ١٠.

(٥) سبيل الجنة ص: ١١٤.

(٦) الأدلة الساطعات ص: ١٤٠.

(٧) تحذير المسلمين ص: ٥٧.

بَيْنَ اللَّه وَرُسُله وَيَقُولُونَ نُؤْمنُ ببَعْض وَنَكْفُرُ ببَعْض وَيُريدُونَ أَنْ يَتَّخذُوا بَيْنَ ذَلكَ سَبِيلاً * أُولَئكَ هُمُ الْكَافرُونَ حَقّاً وَأَعْتَدْنَا للْكَافرينَ عَذَاباً مُهيناً﴾[1]»[2]، وقد نص رحمه الله على كفر من ينكر السنة وينكر حجيتها في مواطن كثيرة[3].

وللشيخ رحمه الله جواب لسؤال عن هذه الدعوى المنكرة[4]، وقد أشار لذلك في نظم له، ذكر فيه خلاصة هذا الجواب، ومما جاء فيه قوله:

«فندت فيها قول من قد مرقوا	**من ديننا وفي الضلال غرقوا**
بزعم الاكتفاء بالمنزل	**على النبي الهاشمي الأفضل**
ورفضهم أقوال سيد الورى	**يا ويح هذا القوم من ذا الافترا**
بينت فيها يا أخي أن لا غنى	**عن سنة الهادي رسول ربنا**
أوردت فيها واضح البرهان	**من قول خير الخلق والقرآن**
وأن ما قالوه زعم باطل	**ليس على أقوالهم معول**
لأنهم قد خالفوا الكتاب	**وخالفوا الرسول والأصحابا**
وباينوا إجماع أهل العلم	**من كل ذي ديانة وفهم»**

ثم قال:

---

(١) النساء: ١٥٠-١٥١.

(٢) الخطب المنبرية ص: ٥٢ وما بعدها.

(٣) انظر: سبيل الجنة ص: ٥، ٦، ٩ ،تطهير المجتمعات ص: ١١٦، إعانة القريب المجيب: (٤٠٨/١)، وستمر بك بعض الأمثلة لذلك في خلال هذا المبحث، وتقدم أيضاً في المبحث الأول.

(٤) فيما يظهر أن هذا الجواب مضمن في كتاب سبيل الجنة، أو أنه بعض هذا الكتاب، إذ أنه أجوبة لبعض الأسئلة التي وردت على الشيخ رحمه الله تعالى حول موضوع السنة ومكانتها، والرد على من ينكرها، وحكم التعصب والتقليد والاجتهاد، وهناك أيضاً مقال للشيخ في هذه المسألة ضمن مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٣٦/١٧) وما بعدها.

«ودعـــوى الاســـتغناء بـــالقرآن   باطلـــة عنـــد ذوي العرفـــان

لأنهـــا ثـــاني مـــصدرٍ أتـــى   في شرعنا العظيم فافهم يـــا فـــتى

وكم أتـــى لنـــا مـــن الأحكـــام   رســـول ذي العـــزة والإكـــرام

لم يـــذكر القـــرآن منـــها أبـــدا   لكنـــها في قولـــه فاعتمـــدا

تفـــسر الآي مـــن الكتـــاب   تفـــصل المجمـــل بالـــصواب

ومـــا علمنـــا عـــدد الركعـــات   من الفروض الخمـــس في الـــصلاة

أنـــصبة الزكـــاة في الأمـــوال   وحـــج بيـــت الله ذي الجـــلال»

إلى أن قال في وصفها:

«أدلـــة قويـــة صـــريحة   منقولهـــا معقولهـــا صـــحيحة

كاشـــفة شـــبهة أهـــل الجهـــل   رافعـــة مقـــام أهـــل الفـــضل»[1]

إلى آخر هذه المنظومة.

وقد بين الشيخ رحمه الله تعالى مصدر هذا المذهب الخبيث، وأسـباب انتـشاره، فذكر -نقلاً عن ابن حزم- أن أول من قال به بعض غالية الرافضة ممن قد اجتمعت الأمة على كفرهم[2].

وقال أن أول من تعرض لهذه المذاهب بنقدها وتزييفها ودحض شبهاتها؛ الإمـام الشافعي رحمه الله، في كتابه جماع العلم[3]، ثم قال: «**وقد اختفت هـذه الآراء طيلـة القرون، حتى ظهرت في القرن الثالث عشر في الهند وباكستان، فتكونت فرقة تـدعى القرآنية**[4]**، ومن الهند تسربت هذه الآراء إلى بعض الأمـصار العربيـة، كمـصر**

---

(١) سبيل الجنة ص: ١٠٦-١٠٨.

(٢) انظر: كشف الشبهات: (٣٧/٤، ٧٧)، سبيل الجنة ص: ٣٧، الإحكام في أصـول الأحكـام لابن حزم: (٧٩/٢-٨٠).

(٣) انظر: كتاب الأم: (٥/٩)، وما بعدها.

(٤) سيأتي ذكر هذه الفرقة وبيان أمرها في نهاية المبحث.

وليبيا ....»[1].

وقوله رحمه الله أنها «**اختفت طيلة القرون**» المراد أنها لم تظهر فرقة مستقلة تتبنى هذه الفكرة وتعرف بها، كما هو حال القرآنيين، كما سيأتي ذكرهم ووصف حالهم، ولذلك يقول رحمه الله أن هذا القول بعد أن ظهر عند غلاة الرافضة «**انتشر هذا القول في كثير من أهل البدع، حتى ظهرت فرقة في الهند تسمى القرآنية، ولا تؤمن إلا بالقرآن، وسرى هذا القول في كثير ممن يدعي العلم والمعرفة من أهل هذا العصر في سائر الأمصار، ولا شك أن هذا ضلال وكفر وهدم للشريعة**»[2].

والمراد من انتشاره في الفرق؛ هو ما عليه المتكلمون وموقفهم من السنة، ومن النصوص الشرعية، ودعواهم أن الآحاد لا يفيد العلم، وقد سبق الرد على هذا المزعم في المبحث السابق، والمقصود هو بيان أصل هذه المقولة، وكيف ظهرت وانتشرت.

وقد بين الشيخ رحمه الله ذلك أيضاً في مقال له بعنوان «القرآن والسنة مصدران للدين الإسلامي، لا غناء لأحدهما عن الآخر»، بين أن هذه المقولة الخبيثة ليست من ابتداع بعض الكتاب الذين تكلموا بها، قال: «**بل إنهم قلدوا بعض المستشرقين المتعصبين من دعاة التبشير والاستعمار، الذين امتلأت قلوبهم بغضاً للإسلام ونبيه صلى الله عليه وسلم، وأخذوا على عاتقهم حرب هذا الدين الحنيف بكل ما أوتوه من قوة ونشاط، في الدعاية والتأليف والنشر والتدريس، وطفقوا يبثون مثل هذه المزاعم ليشككوا جهال المسلمين، ويؤثروا على كثير من تلامذتهم، ممن انتسبوا إلى الإسلام أو من المسلمين ... وأخذوا يبدون هذا الرأي ويعيدونه ابتغاء الفتنة، وابتغاء هدم هذا المصدر المتين....**».

ثم ذكر حِفظ الله لدينه، وقِدم هذا العداء من اليهود والنصارى والفرس والمجوس، وذكر أن النصارى بعد فشل الحروب الصليبية أخذوا «**يدرسون علوم الشرق، ولا سيما علوم الإسلام، ويتصيدون الأقوال الشاذة، والأحاديث الضعيفة والموضوعة،**

---

(١) تحذير المسلمين ص: ٣٩-٤٠.

(٢) كشف الشبهات: (٣٧/٤).

ويستندون إليها، ويحتجون بأقوال من رفض أقوالهم المسلمون، كغلاة الخوارج والمعتزلة والرافضة، فخرجوا على الناس بعد ذلك بشبهات حول دين الإسلام أوهى من بيت العنكبوت، فمن شبهاتهم السقيمة ما ذكرته في أول البحث، بأنه لا عبرة بالسنة المطهرة في الاحتجاج»(١)، وذكر أنهم يظهرون هذا الكيد والعداء بلباس العلم والتحقيق والنقد النزيه.

وبذلك يظهر جلياً أن أصل هذه المقالة الخبيثة من بعض الفرق الضالة، وهم غلاة الروافض، وعنهم أخذها المستشرقون، وسربوها إلى بعض تلامذتهم من أهل الضلال والبدع والهوى، بل بعض أهل المروق والزندقة والإلحاد في الدين، والعياذ بالله.

وقد تصدى الشيخ رحمه الله تعالى لتفنيد وإبطال ما أورده أصحاب هذه المقولة المرذولة من شبه وتلبيس(٢)، ومن هذه الشبه:

الشبهة الأولى:

تعلقهم بقوله تعالى: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾(٣) وقوله: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ﴾(٤).

فدل على أن الكتاب قد حوى كل شيء من أمور الدين، وكل حكم من أحكامه، فلا يحتاج إلى شيء آخر كالسنة، وإلا لما كان تبياناً، ولكان مُفَرَّطاً فيه، وللزم الخلف في خبره تعالى، وهو محال.

وقد **بين الشيخ** رحمه الله أنه لا منافاة بين حجية السنة وبين أن القرآن تبياناً لكل

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٧/٣٦-٣٧).

(٢) انظر هذه الشبه والجواب عنها في: سبيل الجنة ص: ٢٥-٤٠، كشف الشبهات ص: ٣٧-٧٧، تحذير المسلمين ص: ٤٢-٤٧، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢٢/٣٥) وما بعدها، وذلك في رده على سهير القلماوي في محاضرة لها.

(٣) الأنعام: من الآية٣٨.

(٤) النحل: من الآية٨٩.

شيء، وذلك «**أن القرآن الكريم قد حوى أصول الدين، وقواعد الأحكام العامة، ونص على بعضها بصراحة، وترك بيان بعضها الآخر لرسوله صلى الله عليه وسلم، ومـــادام الله تعالى قد أرسل رسوله ليبين للناس أحكام دينهم، وأوجب عليهم اتباعه، كان بيانه للقرآن بالسنة، ومن هنا كانت أحكام الشريعة من كتاب الله وسنة وما يلحق بها، وما يتفرع عنها من إجماع وقياس؛ أحكاماً من كتاب الله عز وجل، إما نصاً وإما دلالة**»(١).

ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾(٢) «**فالعمل بالسنة ليس إلا عملاً بالقرآن واتباعاً لتوجيهه في الأخذ بها**»(٣).

وذكر عن الإمام الشافعي(٤) معنى قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ وأنه شامل لكل ما أبانه الله تعالى لخلقه من أحكام الشريعة، وأن ذلك البيان كان بوجوه، منها:

١) ما أبانه الله لخلقه نصاً في القرآن، مثل مجمل الفرائض، وتحريم الفواحش.

٢) ومنها ما أحكم فرضه في كتابه، وبين كيف هو على لسان نبيه، مثل عـــدد الصلاة والزكاة ووقتها.

٣) ومنها ما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما ليس لله فيه نص حكم، وقد فرض الله في كتابه طاعة رسوله، والانتهاء إلى حكمه، فمن قبل عن رسول الله فقد قبل بما فرض الله، وتقدم بيان ذلك في المبحث الأول.

٤) ومنها ما فرض الله على خلقه الاجتهاد في طلبه، وابتلى طاعتهم في الاجتهاد، كما ابتلى طاعتهم في غيره مما فرض عليهم.

---

(١) كشف الشبهات: (٤/٣٧-٣٨)، سبيل الجنة ص: ٢٥، وانظر ص: ٣٠.

(٢) النحل: من الآية٤٤.

(٣) تحذير المسلمين ص: ٤٢، وانظر: إعانة القريب المجيب: (١/١٤٢).

(٤) انظر: الرسالة ص: ٢١، كتاب الأم: (١/٧).

الشبهة الثانية:

تعلقوا بقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾(١)، وقالوا: يدل على أن الله تكفل بحفظ القرآن دون السنة، ولو كانت دليلاً وحجة كالقرآن لتكفل الله بحفظها.

والجواب:

١) «**إن ما وعد الله من حفظ الذكر لا يقتصر على القرآن الكريم وحده، بل المراد به شرع الله ودينه الذي بعث به رسله، وهو أعم من أن يكون قرآناً أو سنة، ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ﴾(٢) أي أهل العلم بدين الله وشريعته**».

٢) «**أن الله تعالى كما حفظ كتابه، حفظ سنة رسوله، فهيأ لها من أئمة العلم من يحفظونها ويتناقلونها ويتدارسونها، ويميزون صحيحها من دخيلها**....»(٣).

ومن الشبه التي تعلقوا بها: بعض الأحاديث الضعيفة أو الموضوعة، كالحديث الذي يروى ((إن الحديث سيفشو عني، فما أتاكم يوافق القرآن فهو عني، وما آتاكم يخالف القرآن فليس مني)) وغيره مما يروى في هذا المعنى، وهو يدل كما يقولون على الاكتفاء بالقرآن.

والجواب:

أن هذه الأحاديث لا تصح، فهذا الحديث «**قال فيه البيهقي: رواه خالد بن أبي كريمة عن أبي جعفر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وخالد مجهول، وأبو جعفر**

---

(١) الحجر:٩.

(٢) النحل: من الآية٤٣.

(٣) وانظر: سبيل الجنة ص: ١٢٦، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٧/٤٠).

ليس بصحابي، فالحديث منقطع، وقال الشافعي: ما روى هذا أحد يثبت حديثه في شيء صغير ولا كبير، إنما هي رواية منقطعة عن رجل مجهول، ونحن لا نقبل مثل هذه الرواية في شيء»[1].

وأما من زعم **التفريق بين السنة القولية والسنة الفعلية**، فيقبل الأخرى بزعم أنها نقلت نقلاً متواتراً، كأفعال الصلاة والصيام وسائر العمليات، فقد بين الشيخ رحمه الله خطأهم، و**رد عليهم** بأبلغ رد، وذلك **من وجوه**[2]:

١) أنه أجمع أهل العلم أن السنة تطلق على فعل النبي صلى الله عليه وسلم وقوله وتقريراته، من غير فرق، منذ عهد الصحابة إلى يومنا هذا، ونقل عن السيوطي أن هذا الرأي الفاسد أصله من طائفة من غلاة الرافضة، ونقل عنه أيضاً أن من أنكر كون شيء من السنة حجة، كفر وخرج عن دائرة الإسلام[3].

٢) أن هذا يعارض قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾[4].

٣) أن الصحابة الذين نقلوا فعله هم الذين نقلوا قوله، فإذا جاز الخطأ في نقل قوله جاز في نقل فعله.

٤) أن هذا يخالف عموم قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾.

٥) يخالف قوله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع: ((فليبلغ الشاهد منكم الغائب)) وهذا يعم قوله وفعله.

فإن قلتم إن هذا من الأحاديث القولية فلا يحتج به، **فالجواب**: أنه من المتواتر، وقد التزمتم قبول المتواتر، فتقوم به الحجة عليكم....

---

(١) سبيل الجنة ص: ٣٦، نقلاً عن مفتاح الجنة للسيوطي، انظر ص:٢١.

(٢) انظر: سبيل الجنة ص: ٣٦-٤٠.

(٣) انظر: مفتاح الجنة ص: ٥-٦.

(٤) النجم:٣-٤.

إلى غير ذلك من الحجج التي بينها رحمه الله تعالى رداً عليهم وتفنيداً لزعمهم، وهي أيضاً صالحة في الرد على من ينكر الاحتجاج بعموم السنة.

والمقصود أن الشيخ رحمه الله تعالى قد استفرغ وسعاً في الرد على هذه الدعاوى الباطلة، سواء رد الآحاد أو السنة القولية أو عموم السنة، وأجاب عن شبههم بما يزيل الإشكال، ويكشف اللبس، وما ذاك إلا انتصاراً لسنة النبي صلى الله عليه وسلم، وانتصاراً لدينه، وتقرباً إلى الله، وحباً له ولدينه ولنبيه صلى الله عليه وسلم، وحفاظاً على سلامة معتقد الأمة، وسلامة دينها، من أن تلوثه أيدي العابثين من الجهلة أو الأعداء المعاندين، فجزاه الله تعالى خير الجزاء، وشكر مسعاه، وأكرم مثواه.

وفي ختام هذا المبحث، نشير كما وعدنا، إلى طائفة القرآنيين(١)، الذين ظهروا في الهند، وتأثر بهم من تأثر من المسلمين.

يقول الشيخ رحمه الله تعالى إن من أبرز وأنشط دعاتهم: غلام أحمد برويز، الذي اتخذ من لاهور في باكستان مقراً له.

يقول الشيخ رحمه الله: «**والقرآنيون ضالون مضلون، لهم معتقدات ومذاهب خارجة عن دين الإسلام الحنيف**»(٢).

وذكر أن ممن تولى الرد عليهم وإظهار أفكارهم، وعرضها على العلماء: المدرسة العربية الإسلامية بكراتشي، حيث قاموا بإبراز أفكار ومعتقدات هذه الطائفة، وما يقرره شيوخها، وعرضوه على أهل العلم والفتوى، فأفتى ما لا يقل عن ألف عالم من علماء الدين في باكستان والهند والشام والحجاز بتكفيرهم وخروجهم عن ربقة الإسلام.

وحيث أنكر هؤلاء الضالون السنة النبوية، صاروا يتكلمون في تفاصيل الشرائع بأهوائهم وعقولهم، فذكر الشيخ عنهم أنهم يقولون بأن: الصلاة هي مجرد التسبيح والركوع والقيام، فليس فيها تشهد ولا سجود ولا قراءة قرآن.

وأن المراد بالطواف هو: التردد إلى البيت من حين لآخر، وليس الأشواط المعروفة.

---

(١) انظر ما يلي في: الأدلة الساطعات ص: ١٣٥-١٤٢، تحذير المسلمين ص: ٤٠-٤١.

(٢) الأدلة الساطعات ص: ١٣٥، وانظر: تطهير المجتمعات ص: ١١٦.

وزعم بعض فرقهم أن عدد الصلوات لا تتجاوز ثلاث، الفجر، ودلوك الشمس، والعشاء، وأن أداء تلك الصلوات لا يعدو أن يستقبل المصلي القبلة قائماً يقرأ القرآن بصوت وسط، ثم يركع، ثم يسجد، ثم يرفع من السجود، وبمجرد رفعه تكون قد انتهت صلاته.

إلى غير ذلك من الهذيان الذي ينقل عنهم، وقرروه في كتبهم، وقد ذكر رحمه الله تعالى أن من يقول مثل ذلك لا شك في كفره وخروجه عن ملة الإسلام.

وقد أورد رحمه الله فتوى الشيخ ابن باز رحمه الله فيهم، فقال: «**وهاك تأييداً لما قلته، بعضاً من الفتوى التي أصدرها فضيلة الشيخ العلامة عبد العزيز بن باز حفظه الله، حيث قال** .....» فذكر طرفاً منها، مما فيه ذكر بعض معتقداتهم، ثم ذكر قوله: «**كل من تأمل هذه النماذج المشار إليها من ذوي العلم والبصيرة، يعلم علماً قطعياً لا يحتمل الشك بوجه ما، أن معتنقها أو معتقدها والداعي إليها كافر كفراً أكبر، مرتد عن الإسلام، يجب أن يستتاب، فإن تاب توبة ظاهرة وكذب نفسه تكذيباً ظاهراً ينشر في الصحف المحلية كما نشر فيها الباطل من تلك العقائد الزائفة، وإلا وجب على ولي أمر المسلمين قتله** ....».

وفي ختام ذلك نبه الشيخ رحمه الله على أن موقف القرآنيين من دين الإسلام لا يختلف عن القاديانيين، وأن الفرق بينهم وبين القاديانيين أنهم لم يفتحوا باب النبوة كما فعل القاديانيون، وإلا فإنهم متفقون في المبادئ، يستتابون وإلا تدق أعناقهم.

وقد عقد الشيخ رحمه الله في آخر كتابه سبيل الجنة فصلاً في ذكر شبهات القرآنيين والرد عليها، مع أنه تقدم في الكتاب الرد على شبهات من لا يرى الاحتجاج بالسنة ويزعم الاكتفاء بالقرآن، ولكن زيادة في التوضيح، ورفع الشبهة، وإزالة اللبس، وإظهار المبطل على حقيقته، فرحمه الله وغفر له.

وبهذا نصل إلى نهاية هذا المبحث، وفيما يلي الكلام على الاجتهاد والتقليد وأحكامهما، إذ أن تعظيم السنة والأخذ بها يقتضي تجريد الاتباع لها، وأن لا يقدم عليها قول قائل، كان من كان، ولبيان ما يجب في هذا المقام يقتضي بيان ما يتعلق بمباحث الاجتهاد والتقليد، والله تعالى الموفق.

المبحث الرابع: جهوده في بيان حكم الاجتهاد وتجزئه، والتقليد وحكمه.

إن تعظيم الكتاب والسنة؛ وتقديم أمرهما وتحقيق اتباعهما، والبعد عن الابتداع ومخالفة أمرهما، من أعظم الواجبات، وهو المراد بطاعة الله ورسوله والتمسك بسنته، ولأجل ذلك لابد من معرفة حقيقة الاجتهاد والتقليد، لأن ذلك هو باب تحقيق الاتباع، والحذر مما يضاده، وسلم الوصول إلى معرفة ما أمر الشرع به وامتثاله من غير إفراط ولا تفريط.

فنقول وبالله التوفيق:

تعريف التقليد

يقول الشيخ رحمه الله: «**التقليد من حيث هو يطلق على الأخذ بقول الغير من غير معرفة دليله، من: القلادة التي يقلد غيره بها، ومنه: تقليد الهدي، فكأن المقلد جعل ذلك الحكم الذي قلد به المجتهد كالقلادة في عنق من قلده**»[1].

وهذا التقليد إنما يسوغ أو يجب في حق العامي الجاهل، الذي لا قدرة له على معرفة دليل الحكم في المسألة التي يقلد فيها، يقول الشيخ رحمه الله: «**والحق الذي لا ينبغي العدول عنه؛ أنه يجوز للقاصر عن معرفة الدليل أن يأخذ بقول إمام من الأئمة، ولا يذم على ذلك** ....».

ثم علق قائلاً: «**بل لو قيل بالوجوب لما كان بعيداً، بل هو الصواب، لأن العامي لا سبيل له في حل مشاكله -خصوصاً في العبادات والعقائد- إلا بسؤال أهل العلم والأخذ بقولهم، ولكن المسؤول إذا عرف حكم الحادثة من كتاب الله أو من سنة رسوله؛ يجب عليه أن يُعَرِّف الجواب بالدليل، كأن يقول: حكم هذه المسألة كذا لقوله**

---

(١) تنزيه السنة والقرآن ص: ١١٢، وانظر: سبيل الجنة ص: ٥٢، العقائد السلفية: (١/٤٤١)، شرح الدرر السنية ص: ١٥٩، الإمام محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٢١٦، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٣/١٦، ٧، ١٦، ٢١)، (١٢/٩٣ ب، ٩٧)، (٩/٦٦).

تعالى .... ويأتي بالآية الدالة على الحكم، أو بالحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ولكن أكثر العلماء منذ قرون لا يعتنون بالدليل، بل يجيبون بما يفهمونه من مذاهبهم، وهذا تقصير وقصور منهم، بل الواجب عليهم أن يعتنوا بالكتاب والسنة والأدلة، ليخرجوا من ظلمات الجهل»(١).

فبين الشيخ رحمه الله ما يجب على العامي من سؤال أهل العلم من غير تقيد ولا تعصب لرجل بعينه، وما يجب على العلماء من بيان الأدلة ونشر العلم، وهذا إذا كان العامي أو السائل ممن يدرك ذلك ويفهمه، وإلا فإنه يفتيه العالم بالحكم، ولا يلزمه أن يبين له الدليل لضعفه عن ذلك(٢).

تعريف الاجتهاد

يقول الشيخ رحمه الله: «**الاجتهاد: بذل الوسع لمعرفة المسائل وأدلتها من الكتاب والسنة، والقياس، والإجماع**»(٣)، ويقول: «**الاجتهاد: وهو بذل الوسع والطاقة في البحث في أمر، وهنا بذل الوسع والطاقة في استنباط المسائل من الكتاب والسنة**»(٤).

وإذا صح الاجتهاد نتج عنه العلم والفقه في الدين، وهو كما يقول الشيخ: «**والفقه في الدين هو العلم الصحيح، وهو معرفة الحق بدليله، كما قال ابن القيم**

---

(١) الجمعة ومكانتها من الدين ص: ٢٠-٢١، وانظر: العقائد السلفية: (٤٤٧/١، ٤٤٥)، سبيل الجنة ص: ٧١، ٨٩، ١٠٥، تتريه السنة والقرآن ص: ١٢١، ١٤٩، ١٦، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٩/١٦، ٣، ١٦)، (٩٦/١٢).

(٢) انظر: سبيل الجنة ص: ٨٩، إكمال الدين: (٤٩/١-٥٣)، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٩/١٦).

(٣) الإمام محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٢١٦.

(٤) تتريه السنة والقرآن ص: ١٤٦، سبيل الجنة ص: ٦٩.

رحمه الله:

والعلم معرفة الهدى بدليله ... ما ذاك والتقليد مستويان»[1]

شروط المجتهد

يقول الشيخ رحمه الله: «**المجتهد: من يعرف آيات الأحكام وأحاديث الأحكام، ويميز بين الخاص والعام، والمطلق والقيد، والناسخ والمنسوخ، والظاهر والمؤول، ويعرف إجماع العلماء وخلافهم، ويعرف طرفاً من اللغة العربية، ويجوز له الاكتفاء بتصحيح الأحاديث التي صححها الأئمة المحدثون، كالبخاري ومسلم وأبي داوود وأمثالهم.**

وليس على المجتهد أن يحيط بعلم الأولين والآخرين، ولا أن يحيط بجميع الأحاديث وجميع تفسير القرآن الكريم ....»[2].

كما هو كلام بعض الفقهاء ممن يمنع الاجتهاد ويوجب التقليد مطلقاً، حتى إنهم يأتون بشروط لعلها لم تتوفر في أبي بكر وعمر رضي الله عنهما[3]، وهذا محض تحكم وتهويل، ليس عليه حجة ولا دليل، بل هو مخالف لما هو معروف من كلام الأصوليين[4].

وبين رحمه الله أن الاجتهاد قسمان:

١. مطلق، وهو الذي توفرت فيه جميع شروط الاجتهاد.

٢. مقيد، وهو الذي يستنبط المسائل على قواعد مذهب إمامه[5].

وجعل بعض أهل العلم للمجتهد خمسة مراتب، وبعضهم غير ذلك[1]، وهي

---

(١) تنزيه السنة والقرآن ص: ١٥٦، سبيل الجنة ص: ٦٩.

(٢) تنزيه السنة والقرآن ص: ١٤٧، سبيل الجنة ص: ٦٩-٧٠، الإمام محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٢١٧-٢١٨.

(٣) انظر: الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٢١٧.

(٤) انظر: إرشاد الفحول ص: ٣٧١-٣٧٤، مذكرة الشنقيطي ص: ٣١١-٣١٢.

(٥) سبيل الجنة ص: ١٠٣.

منقسمة من حيث العموم إلى مستقل وغير مستقل، أي إلى مطلق ومقيد، وغير المستقل ينقسم إلى أقسام.

والمقصود هو تقرير أقسام المجتهدين، وهذا راجع إلى ما عليه أكثر الأصوليين من جواز تجزؤ الاجتهاد، وهو الصواب الذي قرره أهل العلم المحققين، وفي ذلك يقول الشيخ رحمه الله تعالى: «**والحق أن الاجتهاد قابل للتجزي، فقد يظهر لإنسان حكم مسألة بدليلها ولا يظهر له في قول آخر، ولا يجب أن يبلغ في كل مسألة درجة الاجتهاد المطلق**»[2].

وهذا يدل على فساد قول من قال بغلق باب الاجتهاد، وقد بين الشيخ رحمه الله بطلان هذا القول، وأنه ليس إلا مجرد دعوى ادعاها بعضهم، من غير حجة ولا برهان، ثم تتابع الناس عليها بعد ذلك.

يقول رحمه الله: «**قولهم بغلق باب الاجتهاد مطلقاً منذ قرون عديدة أو بعد الأئمة، قول باطل لا يستند إلى كتاب ولا سنة ولا إجماع، وإنما هو محض رأي أخذه المتأخرون عن السالفين كقضية مسلمة لا تقبل النقاش ولا الجدل، بل هذا القول بالإضافة إلى أنه لا يستند إلى نص من كتاب أو سنة أو إجماع؛ هو تحجر لرحمة الله الواسعة، وجحدان لأكبر نعمة من نعم الله على عباده**»[3].

وهذه الدعوى العريضة إنما ظهرت ونمت وترعرت في أحضان أهل البدع من الصوفية وأصحاب الطرق، ومتعصبة المذهبيين، واتخذوها سلاحاً في وجه من ينكر ما هم

---

(١) انظر: سبيل الجنة ص: ٧١، تنزيه السنة والقرآن ص: ١٤٩، وانظر: أدب المفتي والمستفتي لابن الصلاح ص: ٨٧-٩٧، ومقدمة المجموع للنووي والمسودة لآل تيمية: (٢/٩٦٥)، والمدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران ص: ٣٧٤.

(٢) الجمعة ومكانتها في الدين ص: ٢١، وانظر: سبيل الجنة ص: ٧٠، ١٠٣، تنزيه السنة والقرآن ص: ١٤٨، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٦/١٦)، الإمام محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٢١٧.

(٣) سبيل الجنة ص: ١٠٣، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٦/١٦)، وانظر: الإمام محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٢١٦.

عليه من البدع والمنكرات المخالفة للشرع، لإلزامه بالسكوت أو الرضا بما يقرره بعض المتأخرين من الصوفية المقلدة، وإلا رموه بالطعن بالعلماء وتنقصهم والخروج عن مذاهبهم، وهم أجدر الناس بهذه الأوصاف عند من رزقه الله فهماً وعلم حقيقة الحال.

وقد فند الشيخ رحمه الله هذه الدعوى من وجوه كثيرة(١)، منها:

١) أنه ليس عليه دليل لا عقلي ولا نقلي صحيح.

٢) أن الوجوب حكم شرعي، والحكم هو خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين، فهل عندهم من كلام الله أو كلام رسوله ما يوجب تقليد هؤلاء الأئمة الأربعة دون غيرهم، ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾(٢).

٣) أن الناس متفاوتون في الفهم والذكاء والقوة والحرص على طلب العلم وتوفر المشايخ الأجلاء، فكيف يمكن أن يحكم الإنسان حكماً عاماً على من في عصره وعلى من قبله بقرون وبعده بقرون، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، أنه لا يمكن أن يوجد مجتهد يستنبط الأحكام من الكتاب والسنة، وهل هذا إلا هوس وجنون.

٤) إذا تقرر ما سبق، فإن المنع من ذلك تحجر على فضل الله ورحمته.

٥) أن الاجتهاد ليس نبوة حتى نقول قد أغلق بابه.

٦) أن الاجتهاد ليس بمتعسر، وشروطه ليست ممتنعة التحقق، كما يوهم ويدعي من يمنع ذلك، فليس على المجتهد أن يحيط بعلم الأولين والآخرين، ولا أن يحيط بجميع الأحاديث، وغير ذلك مما يُلْزِمُ به المقلدة، وقد تقدم الكلام على شروط الاجتهاد.

٧) أن ذلك قول على الله بغير علم، ورجم بالغيب، وتكهن، وحكم على الله أنه

---

(١) انظر ذلك في: سبيل الجنة ص: ٦٩-٧٣، نقض كلام المفترين ص: ١٤٦-١٥٢، الإمام محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٢١٦، الجمعة ومكانتها في الدين ص: ٢١-٢٢، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٦/١٦).

(٢) البقرة: من الآية١١١.

لا يمكن أن يوجد من يكون مجتهداً، وكفى بهذا القول فساداً.

٨) مما يزيد القارئ علماً ببطلان هذا القول، أنه في العصور المتأخرة بعد الأئمة قد دونت الأحاديث، وبين صحيحها من سقيمها، وألفت الكتب في سائر الفنون، كالجرح والتعديل، والناسخ والمنسوخ، والتفسير، وخصت آيات الأحكام ببعض التفاسير، ونُظِّمت العلوم، ورتبت، وجعل لها القواعد، وفي هذا الزمن كثرت الطباعة وانتشرت الكتب، فليس بعسير في هذا اليوم الأخذ بالدليل والبحث عن حكم النوازل، وكون الهمم قد تقاعست وكلت مسلم في الأكثرين، ولكن لا بد من وجود كثيرين لا يعرفون السآمة والملل، بل يدأبون في التحصيل، فكل منصف عاقل يعرف أحوال العلوم في هذا الزمان يسلم أن الأخذ بالدليل أو نقول الاجتهاد متيسر أيسر من قبل.

٩) الصحيح المعتمد أن الاجتهاد يقبل التجزؤ كما تقدم، فمن أوتي طرفاً من علم الفقه والتفسير والحديث والأصول واللغة العربية، فإن لم يبلغ درجة الاجتهاد المطلق، وبحث واجتهد، فلا أقل من أن يتأتى له أن يعرف المسألة التي يريدها بدليلها، فإذا عرف ذلك خرج عن دائرة التقليد في هذه المسألة.

١٠) أنه ليس هناك أحد من المجتهدين يوجب على الناس اتباعه، إلا إذا قام الدليل والبرهان من القرآن والسنة على مسألة، فإن الواجب اتباع ذلك الدليل لا الأخذ بقول المجتهد من حيث ذاته، لأن غاية المجتهد أن يكشف لنا ما قد خفي علينا، والاتباع إنما هو لكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، إلا من كان جاهلاً لا يبلغ فهمه ولا يدرك عقله ذلك، كما تقدم في حكم التقليد وبيانه.

١١) أنه يقال لمن غلا وقال إنه قد أغلق باب الاجتهاد: إن كل باب مغلق لا بد له من مفتاح، فأين مفتاح هذا الباب؟

فإن قالوا: ليس له مفتاح أبداً فقد قالوا شططاً، بل مفتاحه العلوم والفهم والذكاء والوسائل الموصلة لهذه المرتبة، وهي موجودة في كل عصر، وفي هذا العصر أكثر وأوفر.

١٢) ويقال لهم أيضاً: من أغلقه؟ فإن كنتم أنتم المغلقون فلا سمع ولا طاعة، وليس لكلامكم حجة، وإن كان الله أغلقه، فهذا غير صحيح أبداً، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

وخلاصة القول أن «**الصواب الذي لا ريب فيه أن الناس في كل عصر وزمن، بحاجة إلى المجتهدين ليحلوا لهم المشاكل والحوادث المتجددة، والعقود المستجدة، مما لم تكن قبلهم، ويجب على المفتي والقاضي أن يعرف حكم المسألة والمشكلات من المصادر الأصلية، وهي الكتاب والسنة والإجماع والقياس الصحيح**[١].

وإذا كانت الحاجة شديدة إلى الاجتهاد والمجتهدين في كل عصر، ففي عصرنا الحاضر، عصر التجدد والتغير السريع، والمعاملات الحديثة، والعقود الجديدة، مما لا عهد للسابقين بها، الحاجة إلى الاجتهاد والمجتهدين لإبراز هذا الدين الحنيف الوافي بحاجات البشر بمكانته اللائقة، ومقدرته على حل المشاكل، وإعطاء الفاصل في القضايا والحوادث المتجددة، أكثر من قبل.

والمقلدون ليس بإمكانهم القيام بهذا الواجب كما يتطلبه الوضع الحالي ....»[٢].

وهذه دعوة عظيمة من الشيخ رحمه الله إلى الجد والاجتهاد في طلب العلم، والسعي في حل المسائل والمشكلات المعاصرة في جميع جوانب الحياة على وفق كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، فهي دعوة إلى التصحيح الشامل، وتوجيه الناس إلى المعين الصادق، والمنهل الصافي، إلى كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

ولا يظن ظان أن المراد هو فهم النصوص حسب الأهواء، والتجرد عن سبيل العلم وطريق العلماء، فإن هذه دعوى أهل التحرر والتفلت من الشريعة، وليست دعوة أهل الحق والصدق والدعوة إلى التمسك بالحق والرجوع إلى سنة خير الخلق، كما كان الشيخ

---

(١) علق هنا في الهامش قوله: «وزاد الإمام مالك المصالح المرسلة، والإمام أبو حنيفة الاستحسان».

(٢) تنزيه السنة والقرآن ص: ١٥٣، سبيل الجنة ص: ٧٤، وانظر: الإمام محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٢١٧.

رحمه الله تعالى يقول ويوجه.

فقد كان يوجه إلى الأخذ عن العلماء المعروفين، والاستنارة بهم، مع توجيهه إلى عدم الغلو فيهم وتقديم فتواهم على النصوص الشرعية، مع العلم أن هذا الاجتهاد منوط بمن درس العلوم وتحصل له منها نصيب، وبلغ مرتبة يقدر معها على الفهم والنظر والترجيح.

وليس كل من زعم في نفسه ذلك فهو كذلك، وقد قال الشيخ رحمه الله في مناقشة له لبعض من ينتسب للعلم:

«وقولنا لك إنك من غلاة المقلدين، لا تظن أننا لا نجيز الاجتهاد للمتأهل، ولكن لقصور العلم وغلبة الجهل، نقول قليل من يبلغ تلك الدرجة، وإلا فالعلم وسائله في هذا العصر أسهل وأيسر لمن يريد الاشتغال»[١].

وقد نبه رحمه الله على الرجوع إلى كتب الأئمة، فقال: **«ومن المستحيل أن يغض أي باحث في أي علم من العلوم بصره عما قدمه من سبقه من العلماء والباحثين .... ولا شك أن الإعراض عن كتب الأئمة رحمهم الله وكتب من جاء بعدهم في مختلف العلوم، ولاسيما في علوم الشريعة، جهل عميق، وغرور كبير، لا يفعله عاقل، فضلاً عمن يدعي العلم.**

ومن الأدلة على هذا؛ أن الأمة مجمعة على أن الخلف يعتمد على السلف، وكل جيل يأخذ عمن قبله، وذلك بالرواية الصحيحة، والأخذ من الكتب المخدومة.

ولكن مما ينبغي التنبيه عليه هو أن لا يكون جمود على تلك الكتب الفقهية وعدم التفات إلى الأدلة، ودعوى عدم إمكان الاجتهاد ......»[٢].

وقال رحمه الله: **«لا ينبغي الإعراض عن كتب الفقهاء في المذاهب المعتبرة، حتى غير الأربعة، كالظاهرية وكمذهب سفيان الثوري والأوزاعي وأمثالهم، وكتب أتباعهم، لا ينبغي تركها والاكتفاء بفهمه وببعض ما يقرؤه من الأحاديث، بل ينبغي أنه كما**

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٦/٢٦).

(٢) تنزيه السنة والقرآن ص: ١٥٥، سبيل الجنة ص: ٧٦.

يقرأ الأحاديث؛ يقرأ أقوال العلماء الفقهية حتى يعرف اختلاف العلماء وحججهم، ولا يعرض عن كتب العلماء ويسفه آراءهم إلا جاهل مغرور، أو ملحد مثبور»[1].

وهذا هو القول الوسط، بين من يميل إلى التقليد ويترك تدبر النصوص والاجتهاد فيها، ومن يميل إلى الهوى واتباع الرأي وما يظنه من معاني النصوص من غير فهم سليم ولا علم صحيح.

وهنا ينبه الشيخ رحمه الله إلى مسألة عظيمة، وهي أن دعوى عدم إمكان الاجتهاد يختلف القائلون بها، وتتنوع أغراضهم، فمنهم من يقولها بحسن نية، يقصد أن لا يدعي الاجتهاد من لم تتوفر فيه الأهلية له، لاسيما مع ندرة ذلك، وسبقت الإشارة إلى ذلك، وكثير منهم يردد ذلك بقصد التذرع إلى استيراد أنظمة غير المسلمين والحكم بالقوانين الوضعية بدعوى عدم مرونة الشريعة، وعدم وفائها بحاجات العصر، وقد يريد بعضهم الكيد للدين وللمسلمين بهذه الدعوى الباطلة، ولذلك يؤكد رحمه الله على أن العوام لا بد لهم من سؤال العلماء والاقتداء بهم، وتقليد الأئمة المهتدين، ولكن من نال حظاً من العلم، وأمكنه أن يقف على خلاف العلماء وأدلتهم، ويأخذ بالدليل الذي يراه صحيحاً، أو أقوى، يجب عليه ذلك، وإن لم يصل إلى درجة الاجتهاد المذهبي أو المطلق[2]، فإن الواجب هو الانتصار لكتاب الله تعالى ولسنة نبيه، لا لكلام المشايخ أو للمذاهب.

وإذ قد تبين ما سبق، فإن الشيخ رحمه الله تعالى قد فصل أو ذكر شيئاً من أدلة من يقول بوجوب الاجتهاد، وشيئاً من شبه من يوجب التقليد، وبين حال المقلدين وما فيه من المفاسد والتناقض، مما يؤكد ويبين فساد منهجهم، وفيما يلي ذكر شيء من ذلك، إظهاراً لجهوده رحمه الله.

أولاً: بعض ما ذكره رحمه الله من الأدلة على وجوب الاجتهاد.

والمقصود هو وجوب الاجتهاد على من قدر عليه وتمكن من آلته، ولو في بعض

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٧/١٦)، سبيل الجنة ص: ١٠٣.

(٢) انظر: تنزيه السنة والقرآن ص: ١٥٥-١٥٧، سبيل الجنة ص: ١٧٦-١٧٨.

المسائل، كما سبق التنبيه على ذلك مراراً.

وأما قول من قال بوجوب الاجتهاد على كل أحد فهو خطأ، يقول رحمه الله: «**ولا شك أن هذا من تكليف ما لا يطاق، والناس متفاوتون في الفهم والذكاء وفي العلم وفهمه، فلا يمكن أن يخاطب الأمي والمبتدئ بتحصيل العلم، كما يخاطب متوسط الدرجة، ولا يخاطب المتوسط كما يخاطب العالم الجليل الذي لديه ملكة.**

وعلى فرض أن كل الناس في الفهم سواء ..... فإنه يلزم من ذلك أن تتعطل المعايش التي لا يتم بقاء النوع الإنساني [إلا بها][1]**، وفي هذا من الحرج والتضليل والعنت ما لا يخفى**»[2].

والمقصود هو ذكر الأدلة على وجوب الأخذ بالدليل، فمن ذلك[3] -إضافة إلى ما تقدم في المبحث الأول- من الأدلة الدالة على وجوب طاعة النبي صلى الله عليه وسلم والتمسك بسنته:

١. قوله تعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ﴾[4]، فأمر باتباع المترل خاصة.

٢. «**قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ وَلا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾**[5].

والصراط المستقيم هو الكتاب والسنة، فمن جعل إمامه الكتاب المجيد والسنة المطهرة فتبعهما فهو السالك السبيل المستقيم، والمقلد لا يعرف أدلة الكتاب والسنة حتى يقول أنه قد تبعهما وسلك منهجهما، بل يقلد إمامه في أقوال قد تخالف الكتاب والسنة، وهنا نقول: الإمام معذور ومأجور، لأنه

---

(١) زيادة ليتضح السياق.

(٢) تتريه السنة والقرآن ص: ١٢٥، وانظر: العقائد السلفية: (٤٤٣/٢).

(٣) انظر: تتريه السنة والقرآن ص: ١١٤، ١٢٧-١٣٧، سبيل الجنة ص: ٥٨-٦٤.

(٤) الأعراف: من الآية٣.

(٥) الأنعام:١٥٣.

قال ما قال على حسب اجتهاده، أما المقلد إذا كان في إمكانه أن يأخذ بالدليل لكونه لديه أهلية لمعرفة الدليل، فلا عذر له في التقليد.

٣. **وقال تعالى: ﴿هَا أَنْتُمْ هَؤُلاءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ﴾[١].**

فانظر كيف أنكر الله على من حاج في دينه بما ليس له علم، وتشمل الآية المقلد، لأنه يأخذ بما لا علم له به، كما تشملهم بأوضح من هذا حينما يحاجون المصلحين والداعين إلى الأخذ بالكتاب والسنة بحجج، إذا تأملها العليم الفهيم يراها أنها عليهم وليست لهم، كما مر على القارئ بعض حججهم».

٤. **«وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لا تَشْعُرُونَ﴾[٢].**

فإذا حرم الله رفع الصوت بحضرة الرسول صلى الله عليه وسلم وبالجهر بالقول، فكيف بمن يقدّم قول إمامه أو علماء مذهبه على قول الرسول صلى الله عليه وسلم، وغاية ما يعتذر أن الإمام أو علماء المذهب أعلم بأقوال الرسول منه، وما درى المسكين أنه قد سبق إمامه أئمة الصحابة والتابعين، كانوا أعلم من إمامه، فلماذا ترك قول أولئك الذين أعلم، وأخذ بقول من أنزل منهم علماً!؟»[٣].

٥. حديث ابن عباس رضي الله عنه في قصة اللعان، وقول النبي صلى الله عليه وسلم: ((أبصروها فإن جاءت به أكحل العينين سابغ الإليتين[٤] خَدَلَّج

---

(١) آل عمران:٦٦.

(٢) الحجرات:٢.

(٣) سبيل الجنة ص: ٥٨-٥٩.

(٤) أي تامها وعظيمها، من سبوغ الثوب والنعمة، النهاية في غريب الحديث: (٢/٣٣٨).

الساقين[1] فهو لشريك بن سحماء، وإن جاءت به كذا وكذا فهو لهلال بن أمية))، فجاءت به على النعت المكروه، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: ((لولا ما مضى من كتاب الله لكان لي ولها شأن))[2].

يريد بالشأن والله أعلم أنه كان يحدها لمشابهة ولدها بالذي رميت به، ولكن كتاب الله تعالى فصل الحكومة، واسقط كل قول وراءه، ولم يبق للاجتهاد بعده موضع.

٦. أن الله تعالى ذم من إذا دعي إلى الله ورسوله أعرض ورضي بالتحاكم إلى غيره، وهذا شأن أهل التقليد .... .

٧. «**أن يقال للمقلد: بأي شيء عرفت أن الصواب مع من قلّدته دون من لا تقلّده؟ فإن قال: عرفت بالدليل، فليس بمقلد، وإن قال: عرفته تقليداً له، فإنه أفتى بهذا القول ودان به، وعلمه ودينه وحسن ثناء الأمة عليه منعه أن يقول غير الحق، قيل له: أفمعصوم هو عندك، أم يجوز عليه الخطأ؟ فإن قال بعصمته أبطل، وإن جوز عليه الخطأ قيل له: فما يؤمنك أنه قد أخطأ فيما قلدته فيه وخالفه فيه غيره؟ فإن قال: وإن أخطأ فهو مأجور، أجل هو مأجور لاجتهاده، وأنت غير مأجور لأنك لم تأت بموجب الأجر، بل قد فرّطت في اتباع الواجب، فأنت إذاً مأزور**»[3].

فهذه بعض الأدلة والحجج التي ذكرها الشيخ رحمه الله للاستدلال على وجوب الرجوع إلى الدليل لمن تمكن من ذلك، وتحريم ترك ذلك والركون إلى قول من يقلده، مخالفاً لما ظهر له من الأدلة.

---

(١) أي ممتلئ الساقين، والخَدَلَّجَةُ: المرأة الممتلئة الذراعين والساقين، انظر القاموس المحيط مادة: (خ د ل ج) ص: ١٦٩.

(٢) رواه البخاري في كتاب التفسير، باب تفسير سورة النور، باب ﴿وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾: (١٤٨٣/٣).

(٣) سبيل الجنة ص: ٦٣.

ثانياً: الرد على بعض شبه المقلدين.

فيما يلي الجواب على بعض الشبه التي استند إليها المقلدون لتبرير جمودهم على أقوال مقلديهم، حتى وإن ظهر لهم الدليل، بل هم لا يسعون ولا يطلبون معرفة الدليل أصلاً، رضاً بمنزلة الجهل، يظنون أنهم بذلك يعظمون مقلديهم، ويظنون أن القول بوجوب معرفة الأحكام بأدلتها تنقصٌ للأئمة، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

فمن شبههم:

١. ما فهموا من قوله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ﴾.

قالوا: فأوجب السؤال على من لم يعلم، وهذا هو التقليد.

والجواب:

إن المراد من سؤال أهل الذكر هو سؤالهم عن حكم الله تعالى في المسألة، لا عن آراء الرجال، ومثل ذلك استدلالهم بحديث صاحب الشجة، وفيه: ((ألا سألوا إذ لم يعلموا))[1]، فإنه حجة عليهم من وجهين:

الأول: أنه أرشد إلى السؤال عن الحكم الثابت بالدليل.

الثاني: أنه ذمهم على اعتماد الرأي والفتوى به، فإن المراد أنهم يسألون عن حكم النبي صلى الله عليه وسلم إذا لم يعلموه.

٢. تعلقوا بقوله صلى الله عليه وسلم: ((عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي))[2] الحديث، وبقوله صلى الله عليه وسلم: ((اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر))[3].

---

(١) تقدم تخريجه ص: ٥٤٠.

(٢) تقدم تخريجه ص: ٣٥٠.

(٣) رواه الترمذي في كتاب المناقب، باب مناقب أبي بكر وعمر ررر كليهما: (٥/٥٦٩) وقال هذا حديث حسن صحيح، ورواه ابن ماجة في المقدمة، باب فضائل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم: (١/٣٦) وصححه العلامة الألباني، وانظر الصحيحة برقم: (١٢٣٣).

ومرادهم أن الاستدلال بما سنه الخلفاء الراشدون والاقتداء بأبي بكر وعمر تقليد، فإذا صح تقليدهم صح تقليد غيرهم.

والجواب:

أولاً: أن الاقتداء بأبي بكر وعمر والأخذ بسنة الخلفاء الراشدين قد دل عليه النص وأمر به، ولم يأت شيء ينص على مثل ذلك مع الأئمة المجتهدين.

ثانياً: إن قلتم نقيس أئمة المذاهب على هؤلاء الخلفاء، فنقول: يا عجباً لكم كيف ترتقون هذا المرتقى الصعب، وتقدمون هذا الإقدام في مقام الإحجام، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما خص الخلفاء الراشدين بذلك، وجعل سنتهم كسنته، وذلك لمزية فيهم، وأمر يخصهم، لا يتعداهم إلى غيرهم.

ولو كان إلحاق غيرهم بهم سائغ، لكان إلحاق المشاركين لهم في الصحبة والعلم مقدم على من لم يشاركهم في ذلك.

٣. ذكر الشيخ رحمه الله احتجاج بعضهم بالإجماع على عدم الإنكار على المقلدين.

وأجاب بأنهم إن أرادوا إجماع القرون الفاضلة، فإنه لا تقليد فيهم، ولم يعرف بينهم.

وإن أرادوا إجماع الأئمة الأربعة، فقد عرف أنهم قالوا بمنع ذلك، ولم يزل من عصرهم إلى الآن من ينكر ذلك.

وإن أرادوا إجماع بعض المقلدين، فإنه لا حجة ولا اعتبار بأقوالهم، فضلاً عن أن ينعقد بهم إجماع(١).

٤. ومن شبههم الكبيرة قولهم في المناهض للنصوص والأدلة «أن إمام المذهب أو علماء المذهب لم يقولوا بهذا القول الذي يخالف ظاهر هذا الدليل إلا لعلمهم أنه له معارض صحيح أو مخصص أو ناسخ أو مقيد».

والجواب:

---

(١) انظر: سبيل الجنة ص: ٥٣-٥٧، تتريه السنة والقرآن ص: ١١٥-١٢٦.

«لا تترك النصوص الصحيحة والأحاديث الصحيحة لمثل هذه الاحتمالات، لأن الواجب يحتم على المسلم أن يأخذ بما ظهر له من الدليل الصحيح، ولا يتتبع الظنون والاحتمالات، لأنه مكلف أن يعمل بحسب ما بلغه علمه، لا أن يحيط بجميع العلوم وجميع الاختلافات.

فاحفظ هذا فإنه مهم، لأن كثيراً من المقلدين يعارضون بمثل هـذا القـول الخاطئ»[1].

وبعد أن فند رحمه الله شبههم، وبين بطلانها، نبه على أمور، وهي:

١) أن هؤلاء المقلدين المنتسبين للأئمة الأربعة رحمهم الله لا يقلدونهم في كثير من المسائل، بل يقلدون فقهاء المذهب، حتى المتأخرين .....

٢) ومما يذكر أيضاً أن من أجاز التقليد إنما أجاز تقليد المجتهد المطلق، كالأئمة الأربعة رحمهم الله، ولم يجز تقليد هؤلاء المتأخرين الذين ينادون بأعلى أصواتهم أنهم مقلدون صرف، بل ونرى كثيراً منهم يحتجون بأحاديث ضعيفة وموضوعة ....

٣) وأطم من ذلك وأدهى وأمر أنهم يأخذون بمفاهيم أقوال الفقهاء، فضلاً عن تصريحاتهم، فإذا كانت الأقوال غير معصومة من الخطأ، فكيف بمفاهيمها؟!

والاحتجاج بمفاهيم الكتاب والسنة فيه بحث طويل، فضلاً عن مفهوم كلام الفقهاء[2].

ومما يدل على فساد أمر المقلدين وانحرافهم حتى عن مبدئهم في التقليد، هو تناقضهم الكبير، يقول الشيخ رحمه الله:

«وموقف هؤلاء متناقض ومضطرب فبيناهم يوجبون التقليد ويمنعون الاجتهاد؛

---

(١) سبيل الجنة ص: ١٠٤، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٧/١٦)، وانظر مثالاً على ذلك أيضاً في: الجمعة ومكانتها في الدين ص: ١٠٦-١١٠.

(٢) انظر: سبيل الجنة ص: ٥٧.

نراهم في كتاب القضاء يقولون شروط القاضي أن يكون مجتهداً عارفاً بأدلة الكتاب والسنة ....

الموقف الثاني من تناقضهم: أنهم إذا أحبوا عالماً من العلماء يتوجونه بتاج الاجتهاد، كما قال الشيخ ابن حجر[1] في السبكي أنه المجتهد المتفق على جلالته.

[2]وإذا وقع نزاع بينهم وبين علماء المذاهب الأخرى، تراهم يوردون الأدلة في تأييد مذهبهم ورأيهم حتى ولو كان بدعة وشركاً، كما فعلوا في تحسين التوسل وأمثلتها كثيرة، ومنها بدعة المولد، وبدعة صلاة الظهر بعد الجمعة ....»[3].

ومما ينبغي التنبه له أنه يوجد من يحذر من التقليد بقصد الخروج عن الدين والطعن بالعلماء، يقول الشيخ رحمه الله في كلام رصين متين يصف هذا الصنف:

«ولكنهم يقولون بلسان الحال أو المقال: الحق أحق أن يتبع، والتقليد مذموم يجعل صاحبه كبهيمة تقاد، أو أعمى يقاد، ولا ريب أن هذه الكلمات كلمات معسولة، ظاهرها حق، ولكنهم يقصدون من ورائها إبطال الحق، فتراهم يشككون في الأحاديث التي صححها الجهابذة النقاد، كالبخاري ومسلم والترمذي، وكشيخ الإسلام الحافظ ابن تيمية والحافظ الذهبي وأمثالهم، بل قد يتجرأ بعضهم على بعض الآيات القرآنية فضلاً عن الوقيعة في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بعضهم أو كلهم، وفي كثير من العلماء السالفين، مع أن هؤلاء المتظاهرين بالعلم لا يبلغون في علم الحديث وعلم التفسير والتوحيد شيئاً يذكر حتى يستطيعوا أن ينتقدوا أولئك الفحول.

ولكنهم بأسلوبهم الخلاب، وعباراتهم الجذابة يلعبون بعقول الجاهلين، ويصدونهم

---

(١) يبدو أن المراد ابن حجر الهيثمي، فإن ابن حجر العسقلاني لم يذكر ذلك في الدرر الكامنة، لا في ترجمة علي بن عبد الكافي السبكي ولا في ترجمة ابنه عبد الوهاب.

(٢) هذا الموقف الثالث من تناقضهم.

(٣) تنزيه السنة والقرآن ص: ٧، وانظر: تحذير المسلمين ص: ٢٣٩.

عن الصراط المستقيم ....»[1].

إذاً فالواجب الحذر وعدم الاغترار بكل من أظهر قولاً أو فعلاً حسناً حتى يعلم صحة معتقده، وسلامة مقصده، وهذا التنبيه العظيم من الشيخ، كما يشمل بعض أهل البدع الذي يغررون بالجهلة بدعوى عدم التقليد ليستدرجوهم إلى مقولاتهم الفاسدة، فإنه لعمري أصاب قلب هؤلاء الذين يزعمون التفريق بين منهج المتقدمين ومنهج المتأخرين، ضلالاً وإضلالاً، فردوا بذلك كلام أهل العلم وتحقيقاتهم، وليسوا هم أمامهم شيئاً يذكر في العلم والتحقيق والاطلاع والاضطلاع.

فرحم الله الشيخ، وغفر له على نصحه وتوجيهه وإرشاده، قال تعالى: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْراً كَثِيراً وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾[2].

ثالثاً: مفاسد التقليد.

ومن مفاسده[3] وهو من أدلة بطلانه أيضاً:

١. أنه دعوة إلى الجهل.

٢. أنه دعوة إلى القضاء على العلوم الشرعية من التفسير والحديث والفقه الصحيح.

٣. أنه دعوة إلى الركود والجمود والكسل.

٤. أن سبب في رفض كثير من الحكام للشريعة الإسلامية، والأخذ بالقوانين الكافرة.

٥. أنه سبب في مخالفة النصوص الصحيحة.

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٧/١٨).

(٢) البقرة:٢٦٩.

(٣) انظر: سبيل الجنة ص: ٧٤، ٩٢-٩٩، ١٠٢، وانظر: تنزيه السنة والقرآن ص: ٧، ٨٨، تطهير المجتمعات ص: ٣٣٨.

٦. أن سبب لنشر الخصام والانقسام والفتن بين المسلمين، وتفـــريقهم إلى شـــيع وطوائف، ولا يخفى على القارئ ما حصل بين الشافعية والحنفية من الـــشقاق والتراع والكراهية والبغضاء.

٧. شحن الكتب بالأحاديث الضعيفة.

٨. خلو كثير من الكتب المذهبية من الأدلة الشرعية.

٩. أنه سبب الإعراض عن أمر الله ورسوله، وأن يصبح كل إمام في أتباعه بمترلـــة النبي في أمته.

١٠. أنه يؤدي إلى تبديل الدين، وهذا يشبه ما عاب الله تعالى بـــه النـــصارى في قوله: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهاً وَاحِداً لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[١].

وخلاصة الكلام في هذه المسألة العظيمة -مسألة الاجتهاد والتقليد- أن الناس فيها طرفان ووسط:

الطرف الأول: يحرم الاجتهاد مطلقاً، ويقول قد أغلق بابه منذ مئات السنين، أو بعد القرون المفضلة، ويوجب تقليد أحد الأئمة الأربعة، كما قال في الجوهرة:

«وواجـــب تقليـــد حـــبر منـــهم   كذا حكى القوم بلفظ يفهـــم»[٢]

وهذا تحجر على فضل الله ورحمته بعباده، وليس لهذا القول دليل نقلي صـــحيح، ولا عقلي رجيح.

والطرف الثاني: يحرم التقليد مطلقاً، ويوجب الاجتهاد على كل فرد من المسلمين، فتراه يبتدي في قراءة بلوغ المرام، ويدعي الاجتهاد، ويرفض أقوال الأئمة الأعلام وكتب الفقهاء الكرام، ويبتدع ما شاء مما تمليه عليه نفسه، فقد يأتي بأشياء منكـــرة في الـــدين، ويزعم أنه من اجتهاده المتين، وهذا من القبح بمكان لا يخفى، وأيضاً فيه من الشدة والغلو ما لا يقبله العقل الصحيح، ولا الدليل الرجيح.

---

(١) التوبة: ٣١.

(٢) انظر: جوهرة التوحيد مع شرحها للباجوري ص: ١٦٧.

والقول الوسط: يجب الاجتهاد لمن بلغ درجة الاجتهاد المطلق أو المقيد، مع احترام الأئمة والانتفاع بكتبهم، كما أن من لم يبلغ درجة الاجتهاد ولكنه استطاع أن يأخذ بالدليل ويفهمه فهماً صحيحاً، فعليه أن يأخذ بالدليل إذا ظهر له؛ وإن خالف المذهب.

وأما من لم يستطع ذلك، كحال أكثر العوام، بل وأكثر العلماء في هذه العصور، فهذا وظيفته التقليد، بل يجب عليه، وعلى هذا عمل المسلمين من قرون عديدة[1].

ومراده رحمه الله تعالى بقوله: «بل وأكثر العلماء» أي من تزيا بزي العلماء وحل في محالهم، فتصدر للتدريس والفتيا وهو ليس من أهل العلم، ولكن لكثرة الجهل وفشوه وقلة العلماء يضطر مثل هذا لذلك، ويضطر الناس إليه أيضاً، وإلا فإن من بلغ درجة العلماء لم يقبل منه أن يكون مقلداً، كما سبق تقريره مراراً.

وبهذا نصل إلى ختام هذا المبحث، والله تعالى ولي التوفيق، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) انظر: العقائد السلفية: (٤٤٧/١-٤٤٨)، الجمعة ومكانتها في الدين ص: ٢١-٢٢، سبيل الجنة ص: ٥٢-٥٣، ٨٧-٨٨، ١٠٤، ١٠٠، إكمال الدين: (٤٩/١)، تنزيه السنة والقرآن ص: ١٤٩-١٥٠، ١١٣-١١٤، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٦٦/٩)، (٩٣/١٢-٩٥)، (٧/١٦).

المبحث الخامس: جهوده في إبطال دعوى وجوب التزام المذاهب الأربعة وعدم الخروج عنها.

لا ينبغي لمن عنده أدنى مستوى من العلم، ولا لمن يحترم عقله، أن يعتقد أو يظن أن من لم يوجب اتباع هذه المذاهب الأربعة المعروفة فهو منتقص لأولئك الأئمة الأعلام، أو أنه محتقر لعلمهم، فإن كل من آتاه الله علماً؛ يعلم أن العصمة لا تثبت إلا للنبي صلى الله عليه وسلم، وأن من سواه من أمته فهو مطالب باتباعه، مأمور بالاجتهاد في ذلك مبلغ وسعه وطاقته.

ولدفع مثل هذه الظنون والأوهام، عمن يدعو إلى تحقيق متابعة النبي صلى الله عليه وسلم، فإن الشيخ رحمه الله ذكر في مقدمة كتابه «الجمعة ومكانتها في الدين» بعد أن بين الراجح في مسالة الاجتهاد والتقليد، وكان الكتاب فيه البحث في بعض المسائل الفقهية المتعلقة بالجمعة، والترجيح فيها بما يقتضيه الدليل، قال رحمه الله: «**ولذا قدمت مقدمة في مناقب الأئمة الأربعة –رحمهم الله– الذين أجمع المسلمون على علمهم وهدايتهم ودرايتهم، وورعهم وزهدهم، ليعلم القارئ أننا نحترمهم، ولا نخرج من دائرتهم، وأن تضعيف بعض أقاويلهم لا يعني التنقيص من شأنهم، والحط من مقامهم، بل هم كما قيل:**

أئمة حق كالشموس اشتهارهم فما انطمسوا إلا على من به عمى
هم الخير أحياء وبعد مماتهم نرى منهجهم للخير أهدى وأقوما
وهذا إذا كان الدليل موافقاً لأقوالهم، فالزم لقولي وسلما»[1]

وقد استغرقت هذه الترجمة المختصرة خمسة عشر صفحة، وذكر رحمه الله مثل ذلك أيضاً في كتابه «سبيل الجنة» قبل ذكر جوابه للسائل عن حكم التقليد والتمذهب، ثم

(١) الجمعة ومكانتها في الدين ص: ٢٢-٢٣، والأبيات للشيخ عبد العزيز صالح العلجي، شيخ الشيخ أحمد بن حجر، إلا البيت الأخير فهو للشيخ ابن حجر، وانظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٧١/٨)، (١٨/٢٢)، (١٥/٥).

قال بعد أن أفاض في ذكر الجواب: «**ثم ليعلم الواقف على هذا الجواب أننا أولا وآخراً تحترم المذاهب الأربعة، ونرى للأئمة فضلاً عظيماً، كيف لا وقد خدموا الشريعة الغراء، وقاموا بما أوجب الله عليهم كاملاً غير منقوص، وكانوا مثالاً يحتذى بهم في الورع والتقوى والعلم والإيمان والعمل والإخلاص** ......».

ثم قال: «**غير أننا مع إجلالنا وحبنا وتعظيمنا لأولئك الأئمة الأجلاء، من الأئمة الأربعة والسفيانين والليث والأوزاعي وداوود بن علي الظاهري والنخعي وأمثالهم من الفقهاء والمحدثين رحمة الله عليهم أجمعين؛ لكننا في الوقت نفسه يجب علينا وعلى كل مسلم أن نفعل ما أمرنا الله به من إجلال كتابه وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وأن ندور مع الحق حيث دار، وإننا ملزمون أولاً وآخراً باتباع الكتاب والسنة، وإيثارهما على كل شيء.**

ولم يكن للأئمة هذا القدر العظيم إلا لأنهم خدموا الوحيين، ودرسوهما، واستنبطوا الأحكام منهما قدر جهدهم، ولذلك فإذا وجدنا قولاً لأحد هؤلاء الأئمة يخالف كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، فإن الواجب على كل مسلم إذا بلغه ذلك أن يترك قول هذا الإمام لقول الله ورسوله ....

وليس هذا القول بدعاً منا، أو من أهل الحديث أو من السلفيين، بل قال الأئمة الأربعة ذلك، ودعوا إلى ترك أقوالهم المخالفة للكتاب والسنة ....»[1]، ثم ذكر رحمه الله أقوالهم المشهورة في هذا المعنى.

وقد قرر الشيخ رحمه الله هذا المعنى العظيم، أعني تقديم الدليل إذا ظهر على قول كل قائل، وأن الحجة في كتاب الله وسنة رسوله، لا في أقوال المشائخ وأفعالهم، وأن أقوال العلماء لا تقبل إلا إذا وافقت الكتاب والسنة أو الإجماع أو القياس الصحيح، أي إذا وافقت دليلاً شرعياً صحيحاً، وأن القول الذي يخالف الحجة الصحيحة لا عبرة به، مهما سمت مترلة قائله، وأن كلاً يؤخذ من قوله ويرد، وأن كل واحد عالم وغير عالم فهو محل للخطأ والنسيان، وليس هناك بشر يحق لنا أن نقدم قوله على قول النبي صلى الله عليه

(١) سبيل الجنة ص: ٨٦-٨٧.

وسلم[1].

ومن ذلك قوله رحمه الله في مقدمة رده على الغزالي، حيث قدم لذلك بذكر أمور مهمة قبل الدخول في الموضوع، فذكر في أولها قوله:

«١- كل واحد من البشر، سواء كان عالماً أو غير عالم، محل الخطأ والنسيان، والعالم وإن كان جليل القدر، ينبغي أن يُعرض كلامه على الكتاب والسنة، وكلامُ العلماء قابل للنقد، إذ لا عصمة إلا للأنبياء والمرسلين، وقد أحسن من قال:

وما كل قول بالقبول مقابل ... ولا كل قول واجب الرد والطرد

سوى ما أتى عن ربنا ورسوله ... فذلك قول جل يا ذا عن الرد

وأما أقاويل الرجال فإنها ... تدور على قدر الأدلة في النقد

وهنا قد يقول قائل: إذا كان كلام العلماء يحتمل الخطأ والصواب، فكلامك إذاً يحتمل الخطأ والصواب، فلماذا تتعب نفسك بتحبير مقال أو مقالين أو أكثر؟!

فالجواب: هذا الاعتراض صحيح، وقد قلت آنفاً يعرض الكلام على الكتاب والسنة، فما وافقهما قبل، وما خالفهما رفض»[2].

وهذا يدل على صدق الشيخ رحمه الله وتواضعه، وتمسكه بالحق، وبهذا المنهج الأصيل.

وقرر ذلك أيضاً عند ذكر بعض البدع، والرد على من يسوغها فقال: «**ولا عبرة بمن جوز شد الرحال إلى غير المساجد الثلاثة، لأن قوله مخالف للكتاب والسنة، وكل قول يخالف القرآن والسنة مردود على قائله مهما سمت درجته العلمية، لأن الله أمرنا باتباع القرآن والسنة، فقال: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ**

---

(١) انظر: الجمعة ومكانتها في الدين ص: ٢٢٦، ٢٤٩، تحذير المسلمين ص: ١٧٣، ٢٩٧، الإمام محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ١٦٦، الرد الشافي الوافر ص: ٢٤٩، القول المجتبى ص: ٣٧، ٤٨، الأدلة من السنة والكتاب ص: ٩،١٥٠، ١٧٣، أسئلة الإذاعة ص: ٣٦-٦٥، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٥/١٩٤)، (١٥/٥٦، ٣، ١٢، ١٢٠-١٢٢)، (٧/٤٩)، (٨/٧٠)، (١٦/١٥)، (٦/٢٥-٢٦)، (٣٠/١٥)، (١٣/١١٣)، (٤/٦٤-٦٥)، (٧/١٣٥-١٣٦).

(٢) الأدلة من السنة والكتاب في حكم الخمار والنقاب ص: ٩، وانظر ص: ١٥٠.

أَوْلِيَاءَ قَلِيلاً مَا تَذَكَّرُونَ﴾[١] وقال تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾[٢]»[٣].

وقال في رده على من جوز بدعة الذكر الجماعي: «**بل الحجة كتاب الله وسنة رسوله الصحيحة، وكم ترك الناس**[٤] **من أقوال بعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم لأن الدليل الصحيح لم يساعدها، وكم تركوا من أقوال الأئمة المجتهدين لأن الدليل الصحيح كان خلاف ما ذهبوا، ولا عتبى ولا لوم على أولئك الأئمة الأعلام، بل هم مأجورون إن شاء الله تعالى**»[٥].

وقال رحمه الله تعالى:

«بكتاب الله ربي ومعَ — سنة المختار فاعمل وأمرا
ودع أراء الرجال قولهم — وَرِدِ العَيْنَ وعنها فاصدرا
إنما العلم الذي قد قاله — ربنا أو ما النبي أخبرا
ليس ما قد قاله الأشياخ أو — قد رآه[٦] **الفاضلون الكبرا**
إنما الرأي ظلام حالك — والحديث البدر إذ قد نورا»[٧]

وهنا ينبغي التنبه إلى فرق مهم بين من يترك قول إمام معين، ويعمل بقول غيره، نظراً لظهور الدليل على خلاف قول الأول وتأييد الآخر، وبين من ينتقل بين أقوال العلماء لمجرد الهوى والتشهي.

فالأول واجب على من حصلت له الأهلية، وظهر له الدليل على قول من القولين، والثاني محرم.

---

(١) الأعراف:٣.
(٢) آل عمران:١٣٢.
(٣) تحذير المسلمين ص: ١٧٣، وانظر ص: ٢٩٧.
(٤) المراد: أهل العلم.
(٥) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٥٦/١٥).
(٦) في الأصل: «رواه» وهو خطأ، ولعل الصواب «رآه».
(٧) اللآلئ السنية ص: ١٠.

ولذلك لما سئل رحمه الله تعالى عن جواز التقليد والتلفيق قال: «**إن جمع الأقوال الملفقة من المذاهب المختلفة للعمل بها تقليداً لأهلها؛ عبث بالدين واتباع للهوى، ولكن الذي يتبع قوة الدليل إذا وافق استدلاله بعض الأئمة في بعض الأقوال ومن يخالفه منهم في قول آخر –ولو في موضوع واحد– لا يعد ملفقاً ولا مقلداً**»[1].

ونبه رحمه الله إلى أن هذه المسائل التي وقع الخلاف فيها بين العلماء، لا يصلح أن يخوض فيها، ويقدم قول على قول آخر، ويصحح قولاً ويضعف قولاً، إلا من أحاط «**بأقوال المذاهب في المسألة التي يريد البحث عنها، والبحث عن أدلتها وما فيها من التعارض والتناقض إن وجد حتى يرجح، ويظهر بعد ذلك النتيجة، وهذا يحتاج أن يكون الإنسان مسلحاً بالفقه واللغة والأحاديث والتفسير والأصول والكتب التي تبحث الترجيح، وهذا يريد رجلاً متفرغاً، وعنده استعداد ذهني ليعمل هذا، أما نحن وأمثالنا ليس في إمكاننا، أولاً لقلة العلم، وثانياً عدم وجود الوقت الكافي، والله أعلم بالصواب**»[2].

وهذا يؤكد ما تقدم من أن الذي يخاطب بالعمل بالدليل والترجيح هو من تأهل لذلك، أما العامي فإنه يصير إلى سؤال أهل العلم، ويعمل بفتواهم، فإن ظهر له خطأ هذه الفتوى بسبب ما، كفتوى من هو أعلم من الأول، أو وجد من أهل العلم من يبين له ذلك بدليله، فلا يجوز له التعلق ولا البقاء على الفتوى الأولى لظهور خطئها له[3].

فإن قيل: إن الشيخ يشهد على نفسه بعدم القدرة على الترجيح، فكيف يرد أقوال العلماء، بل قد رجح بعضها على بعض في مسائل كما هو مشاهد في كتبه وفتاواه؟!

فالجواب: أن الشيخ رحمه الله يرجح أحياناً لأنه يكون قد ظهر له الدليل المرجح، فلا يملك عندها إلا أن يأخذ بما ظهر له من الأقوال، وإن لم يكن يرى نفسه من أهل العلم والترجيح لما هو عليه من التواضع رحمه الله تعالى.

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٧/٣)، (١٦٣/٤)، وانظر: (١٦/٤).

(٢) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢/٩).

(٣) وانظر: سبيل الجنة ص: ٨٨.

ثم إن تقرير وجوب الأخذ بما دل عليه الدليل وإن خالف أقوال بعض العلماء الكبار؛ أمر مجمع عليه متفق عليه بين أهل العلم كما تقرر ذلك، وهذا لا يختص بالعلماء الكبار، بل هو شامل حتى طلبة العلم المشتغلين فيه، ولا يلزم لمن رجح في مسألة أيضاً أن يقف على كل مسألة خلافية ويعرف الراجح فيها.

ومما نبه عليه الشيخ رحمه الله أن وجود الخلافات الفقهية بين المذاهب «**لا يعني أن نتفرق ونتنازع ونتشتت بسبب هذه الخلافات الفرعية .... وينبغي لكل مسلم أن يحترم علماء السنة ويحترم مذاهبهم، ويترضى عنهم، ولا يجعل هذه الخلافات الفرعية سبباً للتفرق ....**»(١).

وذلك أن أهل العلم معذورون في ما أخطؤوا فيه، بل هم يدورون بين الأجر والأجرين كما في الحديث، ولا بد لإمام المذهب أو علمائه من دليل لأجله ذهبوا إلى ذلك القول، وإن لم يكن في حقيقة الأمر صحيحاً أو سالماً من المعارض كما هو معروف لمن له اشتغال بذلك.

ومن المناسب هنا أن نذكر للقارئ بعض ما أورده الشيخ رحمه الله من المسائل التي ظهر الدليل فيها على خلاف ما في بعض المذاهب، ونبدأ بالمذهب الشافعي، كما فعل الشيخ رحمه الله في بعض كلامه في ذلك.

يقول رحمه الله تعالى، يضرب أمثلة على ذلك: «**فأبتدأ بمذهب الشافعي لأني شافعي، فمثلاً ترى الشافعية أن مسح شعرة أو ثلاث شعرات من الرأس في الوضوء يكفي، لأن الباء في قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ﴾ للتبعيض، وسُقْت له هدي الرسول صلى الله عليه وسلم في وضوئه، وقلت بأن الرسول لم يكتف بهذا، بل مسح الرأس كله، أو مسح الناصية وأكمل على العمامة، أو مسح على العمامة، ولم ينقل عن الرسول صلى الله عليه وسلم وهو المنزل عليه ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ ....﴾(٢) أنه**

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٧١/٨)، وانظر: (٢/٩).

(٢) المائدة: من الآية٦.

اكتفى بشعرة واحدة، وكون الباء للتبعيض فيه خلاف بين اللغويين والنحاة، وعلى التسليم فإن عمل الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم يفسر لنا القرآن.

فالشافعي[1] إذا تعصب بهذا ومسح بشعرة أو شعرتين، يعد مخالفاً للقرآن والسنة، وبقدر علمه تكون عليه اللائمة، إن كان أمياً فلا لوم عليه ولا عتاب، وإن كان عالماً فالعتاب عليه أكثر والخطأ أكثر، لأن في استطاعته أن يعرف الدليل.

وإذا رجعنا إلى مذهب مالك، فتراهم يجعلون المسح على الخفين بلا توقيت، ما لم تحدث منه جنابة.

والحال أن الأدلة من الأحاديث الصحيحة، تنص على أن المسح للمقيم يوماً وليلة، وللمسافر ثلاث أيام بلياليهن، من الحدث من بعد اللبس، والأئمة الثلاثة على ما جاءت به الأحاديث، فالمالكي إذا تعصب في هذا يعد مخالفاً ليس معه الصواب.

وإذا رجعنا إلى مذهب الأحناف، فنجد عندهم مخالفات كثيرة، منها أنهم لا يجعلون الطمأنينة فرضاً من الركوع والسجود والاعتدال، ولا يوجبون قراءة الفاتحة، بل كل ما قرأ من القرآن صحت به صلاته.

والحال أن الأحاديث تنص على الطمأنينة، كحديث المسيء صلاته[2]، وحديث لا صلاة لمن يقرأ بفاتحة الكتاب[3]، والأصل من النفي عدم الصحة، لا لنفي الكمال.

ثم إن صيغة[4] النبي صلى الله عليه وسلم وصلواته التي كان يؤم بها الناس وأصحابه والتابعين والأئمة المهتدين، ولم ينقل ولم يعهد أنه صلى صلاة واحدة أو ركعة

---

(١) أي المنتسب للمذهب الشافعي.

(٢) رواه البخاري في الأذان، باب أمر النبي صلى الله عليه وسلم الذي لا يتم ركوعه بالإعادة: (٢٤٣/١)، ورواه مسلم في كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة: (٢٩٨/١).

(٣) رواه البخاري في كتاب الأذان، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها: (٢٣٤/١)، ورواه مسلم في كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة: (٢٩٥/١).

(٤) كذا في الأصل، ومعناها غير واضح، والمقصود أن صيغة صلاته صلى الله عليه وسلم والمعروف عنه في صلاته تحقق الطمأنينة فيها.

واحدة أو فريضة واحدة بدون أن يقرأ الفاتحة.

وإذا رجعنا لمذهب الإمام أحمد، والحق يقال أنه أحسن المذهب في اتباع الدليل، وحتى الكتب المختصرة في الفقه الحنبلي تأتي بالدليل، ومع هذا فعندهم بعض المسائل التي خالفوا فيها الدليل الأقوى، مثل قولهم بعدم طهارة الجلد بالدباغ، بل يستعمل في اليابسات دون المائعات، وقد قال به مالك أيضاً، ولكن الحديث الصحيح يقول: أيما إهاب دبغ فقط طهر[1].

ولو ذهبنا نعدد المسائل التي خالف فيها كل مذهب الدليل لتطلب منا رسالة، ولكن أحيلك إلى إعلام الموقعين ....» [2].

فإذا تقرر ما سبق، فإلى القارئ ما قرره الشيخ رحمه الله تعالى في مسألة القول بوجوب التمذهب، أو قل: التزام مذهب معين، أو قل: التعصب في تقليد رجل أو مذهب معين دون غيره[3].

يقول رحمه الله بعد أن قرر أن مَنْ جَهِلَ حكماً وعجز عن معرفته بدليله: «**فعليه أن يقلد إماماً مشهوداً له بالعلم والديانة، كإمام من أولئك الأئمة**» ثم عنون بقوله: «**لا يجب التزام مذهب معين**» أي ولا يجوز، ثم قال بعده: «**وكل ما نقول: لا يجب**[4] **التزام**

---

(١) رواه مسلم في كتاب الحيض، باب طهارة جلود الميتة بالدباغ: (٢٧٦/١)، ورواه أبو داوود في كتاب اللباس، باب في أهب الميتة: (٣٦٧/٤)، ورواه الترمذي في كتاب اللباس، باب في جلود الميتة إذا دبغت: (١٩٣/٤)، ورواه ابن ماجة في كتاب اللباس، باب لبس جلود الميتة إذا دبغت: (١١٩٣/٢)، كلهم من حديث ابن عباس رضي الله عنه، ولفظ مسلم وأبي داوود: ((إذا دبغ الإهاب فقد طهر)).

(٢) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٦٩/٨-٧٠)، انظر: (١٦/٨)، (١٣٦/٧)، (١٤٣/١٧)، (٢/٣٢، ٧-٩)، تحذير المسلمين ص: ٣٥٤، إعانة القريب المجيب: (٢٤١/١)، إرشاد السالك ص: ٧١.

(٣) انظر: تنزيه السنة والقرآن ص: ١٦١ وما بعدها، تحذير المسلمين ص: ٦١، ٦٤، ٢٥٣، سبيل الجنة ص: ٨٩-٩٠، الجمعة ومكانتها في الدين ص: ٢٥٣، ومجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٤/١٦، ٢١)، (١٤٣/١٧، ١٣٧)، (١٢/٢-١٥)، مجموع فقهي ص: ٨.

(٤) قوله «لا يجب» المراد به الرد على من أوجب ذلك، وليس المراد مجرد نفي الوجوب، لأن نفي الوجوب لا يقتضي نفي الإباحة، والشيخ رحمه الله قد أفتى بتحريم ذلك، كما يدل عليه باقي السياق، وكما سيأتي في ◄

مذهب معين لا يخالفه، لأن اتباع إمام معين لا يخالفه في شيء من المسائل، ولا يأخذ بقول غيره وإن كان دليله أقوى، فهذا هو المذموم ....» أي التقليد المذموم، قال: «**لأن هذه الرتبة ليست إلا لرسول الله صلى الله عليه وسلم، الذي أوجب الله علينا اتباعه، ولا يجوز لنا مخالفته كما قال تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ ....**» إلى غير ذلك من الآيات الناصة على اتباعه صلى الله عليه وسلم في كل شيء.

ثم قال: «**وإذا علمت أن الكتاب والسنة يوجبان على المسلم اتباعهما، وجاء الوعيد الشديد لمن خالفهما، وثبت لديك أن العلماء والمجتهدين والأئمة المبرزين يصيبون ويخطئون، وهم مثابون ومعذورون، وإذا قرأت أقوالهم الناهية عن تقليدهم وتقليد غيرهم، واشتهر عند فقهاء المذاهب أن اختلافهم رحمة(١)، فأي معنى لهذا التعصب المذموم للمذهب أو المذاهب، ذلك التعصب الممقوت الذي قد يفرق كلمة المسلمين**»(٢).

ثم ذكر بعض ما عليه أهل التعصب من الغلو والجمود مما لا يقبله عقل، ولا يقره نقل، وسيأتي ذكر بعض هذه الأمثلة المؤلمة.

وسئل رحمه الله: هل يجب على المسلم أن يتقيد بمذهب فقهي لا يحيد عنه، فقال:

«**الجواب: هذا السؤال يشتمل على شقين، الأول: هل يجب التقليد، والثاني: هل يُلْزَم بمذهب معين من المذاهب المتبعة، والجواب ....**».

فذكر حكم التقليد، وقد تقدم، ثم قال: «**الجواب عن الشق الثاني: لا يلزم أن يتبع مذهباً معيناً، بل إذا نزلت به نازلة من المسائل، واحتاج إلى بيان حكمها، يسأل عالماً موثوقاً في علمه وديانته، ويأخذ بقوله، سواء أكان حنفياً أو شافعياً أو حنبلياً أو مالكياً، أو من علماء الحديث، ووظيفة المسؤول إن كان عالماً بالكتاب والسنة أن يقول للسائل حكم المسألة كذا، وحكمها من القرآن كذا، ومن السنة كذا، ودليلها كذا،**

كلامه أيضاً.

(١) ليس المراد هو إقرار هذا القول، وإنما المراد إلزامهم بما يقولونه، فإنه باعتبار هذا القول الذي يقولونه، يلزم عدم التعصب لمذهب دون غيره، والأخذ من علماء المذاهب جميعاً.

(٢) سبيل الجنة ص: ٨٩-٩٠.

فإن لم يكن المسؤول بهذه الدرجة من العلم كحال أكثر علماء العصر، وقبل هذا العصر بعصور، فيجيب السائل بقول إمامه الذي يقلده.

وقول كثيرين من فقهاء المذاهب أنه إذا قلد مذهباً لا يجوز أن ينتقل إلى غيره إلا لضرورة، قولٌ ليس به مسحة من صواب، فضلاً أن يكون مؤيداً من السنة والكتاب، وأما قولهم إلا لضرورة، فالضرورات تبيح المحظورات، فضلاً عن الانتقال، لكن لا يتتبع الرخص»[1].

وقال أيضاً: «**وليس هناك حجة ولا دليل على تقليد إمام من الأئمة**[2]**، وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية "من أوجب تقليد إمام بعينه استتيب وإلا قتل" ....**»[3].

وفي كتابه العظيم «تحذير المسلمين عن البدع والابتداع في الدين» بعد أن ذكر بعض المقدمات اللازمة لموضوع الكتاب قال: «**فلنشرع في بيان البدع التي وضعنا الكتاب من أجلها**» ثم قال معنوناً: «**فمن البدع التعصب المذهبي**»[4].

فجعل هذه البدعة أول بدعة يتكلم عنها في هذا الكتاب، وذلك لما علمه من أنها سبب في كثير من البدع وكثير من الشر والتفرق والاختلاف، إلى غير ذلك من المفاسد التي أشرنا إليها في المبحث السابق.

وقال في «العقائد السلفية» بعد ذكر قول من أوجب التمذهب، قال: «**الحق أنه لا يجب، كما أنه ليس له أن يقلد من يوافق هواه، قال شيخ الإسلام: "التمذهب بمذهب بحيث يأخذ برخصه وعزائمه طاعة غير النبي صلى الله عليه وسلم في كل أمره ونهيه هو خلاف الإجماع"، وتوقف أيضاً في جواز ذلك فضلاً عن وجوبه ......**» أي شيخ الإسلام.

ثم ذكر مسألة مبنية على القول بلزوم التمذهب، وهي أنه إذا التزم مذهباً فهل

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٧/١٦).

(٢) أي بعينه دون غيره.

(٣) الجمعة ومكانتها في الدين ص: ٢٥٣.

(٤) تحذير المسلمين ص: ٦٣.

يجوز له الانتقال إلى غيره، فذكر الخلاف ثم قال: «**والصواب عند من جوز الانتقال بلا تفصيل، وما سواه عارٍ عن الدليل**»[1].

ومراده بالتفصيل، قول من قال: إن كان عمل بمقتضى ذلك المذهب، بصلاة أو صيام أو نحو ذلك؛ لم يجز أن ينتقل إلى غيره، وإن لم يتعبد بشيء على مقتضاه جاز.

وهذا أيضا من الضلال والتعصب الممقوت والقول على الله وفي دينه بغير علم.

وخلاصة ما قرره الشيخ رحمه الله تعالى هنا؛ أنه لا يجوز لرجل أن يلتزم مذهباً معيناً لا يخرج عنه، فإن كان جاهلاً فإنه يسأل من يثق به من أهل العلم من أي مذهب، والمسؤول يجيب بما يدين الله به على قدره من الاجتهاد، ومن كان مجتهداً فإنه يتحرى الحق، ولا يجوز له تقليد عالم معين، بل يأخذ بالحق مع من كان، ولا يجوز لأحد أن يتتبع الرخص، ولا أن يلفق من المذاهب اتباعاً للهوى، ولكنه إن اتبع قوة الدليل فلا بأس بذلك، أي لا يكون ملفقاً ولا متتبعاً للرخص.

وإذا تقرر ذلك، فإنه ينبغي التنبه إلى ما في كتب وحواشي المتأخرين من الأمور المنكرة، والبدع والضلال، وأن لا يغتر القارئ بكل ما فيها، وإن لقب أصحابها بالألقاب.

ولقد رأيت الشيخ رحمه الله كثيراً ما يشكو من هذه الحواشي وما فيها من الجمود والتقليد، ومما ملئت به من الأحاديث الضعيفة بل والموضوعة، ولذلك فإنه كثيراً ما ينبه على أن هذه الكتب والحواشي لا يعول عليها، ولا يصح أن تعتمد[2]، وإنما يرجع طالب العلم فضلاً عن غيره إلى كتب العلماء المحققين.

فمن ذلك قوله رحمه الله لما ذكر قول صاحب إعانة الطالبين في أداء صلاة الظهر بعد الجمعة احتياطاً، فقال رحمه الله معلقاً: «**وهذا زعم باطل، وقول ببدعة ضالة، وهؤلاء –رحمهم الله– أدمغتهم ملوثة من الخرافات والبدع**[3]**، وتحسين كثير منها، فلا**

---

(١) العقائد السلفية: (١/٤٤٦-٤٤٧).

(٢) انظر: تحذير المسلمين ص: ٢٦-٣٥، ١٩٩، ٢٤٦، ٢٩٧، ٣٠١، الجمعة ومكانتها في الدين ص: ١٠٥، ٢٢٤، إجابة السائل الماجد ص: ٣١، إكمال الدين: (١/١١-١٣)، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١/٩٤)، (٥/١٢٨، ١٦٧)، (١٥/١٠٣).

(٣) هذه العبارة وإن كان فيها شيء من الشدة، ولكنها خرجت من خبير بهم مطلع على أحوالهم.

يعتد بهم وبأقاويلهم المخالفة للأحاديث، ومن قرأ إعانة الطالبين له؛ عرف صحة ما أقول ...»[1].

وقال أيضاً عند ذكر بعض البدع المستحدثة يوم الجمعة وليلتها: «**فلا تغتر بما تجده في بعض الشروح والحواشي من أنه يندب قراءة هاتين السورتين**[2] **في عشاء ليلة الجمعة، لأن أكثر الفقهاء والمتأخرين لا يعتنون بالحديث اعتناءً كاملاً، ولا يميزون بين الصحيح والضعيف والموضوع، بل ينقل بعضهم عن بعض دون تمحيص ولا تدقيق ....»**[3].

واستطرد رحمه الله تعالى في كتابه «تحذير المسلمين» في ذكر أمثلة على ما تحويه بعض كتب المتأخرين من الأمور المنكرة، فمن ذلك ما جاء في بعض الكتب عند ذكر الشهداء، فذكر أن من الشهداء من مات غرقا أو مات حرقا أو قتل ظلما إلى أن قال: "والميت عشقاً ولو لمن لم يبح وطئه" وهنا يعلق الشيخ مستنكراً بقوله: « **فمتى كان العشق سبباً للشهادة في سبيل الله؟! ....»**[4].

وقال أيضاً: «**وفي كتب الحواشي والكتب الفقهية كثير من الأحاديث الضعيفة والموضوعة، والأقاويل السخيفة المرذولة، وتحبيذ البدع والضلالات، كالتوسل بالصالحين، وبناء القبور على الأنبياء والمتقين، حتى قال في بغية المسترشدين ما نصه:**

"قال الحافظ العراقي: وتقبيل الأماكن الشريفة على قصد التبرك، وأيدي الصالحين وأرجلهم حسن محمود باعتبار القصد والنية" ....».

ثم ذكر قوله: «إنَّ شَمَّ عرفهم [أي السادة من ذرية فاطمة] يُذْهِبُ الجذام» ثم قال الشيخ: «**سبحانك هذا بهتان عظيم، وقول أفاك أثيم**».

ثم ذكر بعض كلامهم في التوسل بجاه الأنبياء والأولياء، والتبرك بالقبور، بدعوى

---

(١) الجمعة ومكانتها في الدين ص: ١٠٥.

(٢) يقصد سورتي "الجمعة والمنافقون".

(٣) الجمعة ومكانتها في الدين ص: ٢٢٤.

(٤) تحذير المسلمين ص: ٣٠.

أن لهم في البرزخ تصرفات وبركات، ثم قال الشيخ: «**وقف عند قوله: "لهم في برازخهم تصرفات وبركات" ولتعلم كيف يعتقدون بتصرف الأولياء في الكون، ولهم في هـــذا الباب كلام يطول، ولا ريب أن إثبات التصرفات في الكون لغير رب العالمين شـــرك واضح بين، وليس للإنسان بعد موته مهما سمت درجته أي تصرف وعمل .... ولو ذهبنا نذكر كل ما وقفنا عليه من كتب الفقهاء المتأخرين من أمثال ما أسلفناه، لتطلب منا كتاباً مستقلاً** ....»[1].

وقال أيضاً: «**وقول بعض الحواشي: من واظب على قراءة ﴿ألم نشرح﴾، و﴿ألم تر كيف﴾، في ركعتي الفجر والمغرب أذهب الله عنه داء البواسير، أو لم يرمـــد، أو لم يصبه في يومه ألم، كله باطل وموضوع لا أصل له ألبتة وهذا من أرباب الحواشي صد للناس عن متابعة السنة** ...»[2].

ولما ذكر بدعة قراءة القرآن على القبور قال: «**ليس لها أصل من القرآن ولا من السنة ولا من الصحابة ولا من إجماع، نعم جوزه بعض متأخري الشافعية ولا عبرة بهم، لأنها بدعة، وكل بدعة ضلالة** ...»[3].

إلى غير ذلك مما تئن به هذه الكتب من البدع والخرافات.

وكما أنكر الشيخ رحمه الله هذه البدع والضلالات، اشتد نكيره أيضاً على ما في هذه الكتب من صور التعصب المقيت، الذي لا يصلح أن يتفوه به العامة والسوقة فـــضلاً عن أهل العلم وطلابه.

يقول رحمه الله: «**وذكر في بعض كتب الأحناف كما في تنقيح الحامدية: أنه لا يجوز أن يقال عن حديث يخالف مذهب أبي حنيفة أنه لم يبلغه، وكأنهم يرون أن الإمام معصوم لا يمكن أن يفوته شيء، ولا يمكن أن يخطئ في شـــيء، وأنـــه محـــيط بكـــل الأحاديث**».

---

(١) تحذير المسلمين ص: ٣٤-٣٥.

(٢) تحذير المسلمين ص: ١٩٩.

(٣) تحذير المسلمين ص: ٢٩٧.

ثم قال: «**ودعوى العصمة لغير الرسل هي دعوى شيعية، لأنهم يرون العصمة للرسل وللأئمة الإثنى عشرية، فانظر هداك الله ما يبلغ التعصب بصاحبه حتى يقع في مثل هذه الأقوال الشنيعة المخالفة للعقل والنقل، وينبغي أن يقال في قائلها: لعله كان فاقد العقل إذ تكلم بهذا الكلام الذي لا يدل على عقل سليم، فضلاً عن علم وإنصاف**»(1).

وذكر قبل ذلك كلام الكرخي: «كل آية تخالف ما عليه أصحابنا فهي مؤولة أو منسوخة، وكل حديث كذلك فهو مؤول أو منسوخ» وقال معلقاً عليه: «**قول الكرخي صريح في أنه يرى تقديم مذهبه على كلام الله وكلام رسوله.**

ليقارن المنصف بين كلامه وبين قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾(2) وقوله تعالى: ﴿فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾(3) ليروا ما يفعل التعصب بأهله»(4).

ثم أورد جملة مما يتضمنه التعصب من العيوب والمفاسد ورد النصوص، وأمثلة لما حصل بسببه من الخصام والانقسام والفتن بين المسلمين، حتى ترك بعضهم الصلاة خلف بعض، ومنع بعضهم من تزويج بعض(5).

إن من الأمور والحقائق المؤلمة، أن كثيراً من هؤلاء المتأخرين لما هم عليه من التقليد والتعصب قد فشت فيهم كثير من البدع والجهل، حتى شوهوا مذاهب أولئك الأئمة، ونسبوا إليها كثيراً من الأقوال المنحرفة، والبدع الضالة، بل والخرافات والخزعبلات، كما في الأمثلة السابقة مما ينكره أولئك الأئمة الأعلام، بل وهم أشد الناس إنكاراً له.

---

(1) سبيل الجنة ص: ٩١.

(2) الحجرات:١.

(3) النساء:٦٥.

(4) سبيل الجنة ص: ٩١.

(5) انظر: سبيل الجنة ص: ٩١-٩٩، ٨٠-٨٢، تحذير المسلمين ص: ٦١، الجمعة ومكانتها في الدين ص: ٣٢٦-٣٢٨.

وقد كان الواجب عليهم أن يسعوا في جعل مذاهب هؤلاء الأئمة منـــاراً للنـــاس وهدى، لا أن يملئوها بالبدع والضلال.

يقول الشيخ رحمه الله بعد أن ذكر جملة من البدع المتعلقة بالجنائز، وما قرره بعض الشافية من بدعة صلاة الغائب على من مات في أقطار الأرض بعد الغروب من كل يوم، فبين بالأدلة بطلان ذلك وعدم جوازه، ثم قال:

«وكم لهؤلاء من البدع والضلالات، وينسبونها لمذهب الإمام الشافعي، ذلـــك الإمام الجليل الذي أطبقت الأمة بالثناء عليه وعلى فضائله وعلمه واجتهاده.

وهل قال الإمام الشافعي بهاتين البدعتين[(١)] وبسائر البدع الـــتي اخترعوهـــا، كالتذكير قبل الأذان، وصلاة الظهر بعد الجمعة، وغيرها مما اخترعوه، وهل قال المزني والبويطي والزعفراني، بل وهل قال أئمة المذهب المحققون كالرافعي والنووي والجويني والعسقلاني وأمثالهم.

لم يقل بمثل هذه البدع وأمثالها إلا بعض العلماء[(٢)] من القرون المتأخرة، فنراهم متناقضين في أقوالهم، يحرمون الاجتهاد على الراسخين في علم التفسير وفي الحـــديث والأصول والعلوم العربية، ويبيحون الاختراع والابتداع لأنفسهم، الذين يقرون بأنهم ليسوا أهلاً لذلك، والله الهادي إلى سواء السبيل»[(٣)].

ولعلنا نختم هذا المبحث بالجواب عن بعض الشبه التي يتعلق بها من يقـــرر هـــذا التمذهب أو التعصب المذهبي، فإنهم قد سوغوا وجوب تقليد مذهب من المذاهب الأربعة لما يلي:

١. وجوب التقليد على من ليس بمجتهد.

٢. أنه قد انقطع وأغلق باب الاجتهاد.

٣. أن بقية المذاهب كمذهب الثوري والأوزاعي والظاهري قد انقطعـــت منـــذ

---

(١) يشير إلى بدعة صلاة الغائب كل يوم، وبدعة الأذان عند تنزيل الميت في قبره.

(٢) قوله «العلماء» باعتبار ما درج واشتهر، وإلا فعند التحقيق، ليسوا بأهل علم، بل هم يشهدون على أنفسهم بالتقليد.

(٣) تحذير المسلمين ص: ٢٧٥-٢٧٦.

قرون، و لم يحصل لها أتباع، وقيض الله لهذه المذاهب الأربعة أتباعاً يدرسونها وينشرونها.

٤. المصلحة تقتضي التقيد بمذهب واحد من هذه المذاهب، حتى لا يدعي الاجتهاد من ليس بأهل، فيضل نفسه وغيره.

وقد تقدم الجواب عن المقدمتين الأوليين في المبحث السابق بما فيه كفاية.

وأما **دعواهم** انقراض مذاهب الأئمة غير الأربعة، **فالجواب** كما قرر الشيخ:

١) أنه قد عُمل بهذه المذاهب فترة طويلة، فعمل بمذهب الثوري إلى القرن الثامن، وعمل بمذهب الأوزاعي قروناً في الشام، وعمل بمذهب الظاهري مدة طويلة في المغرب.

٢) أن هذه المذاهب وإن كانت لم يحصل لها تلاميذ، و لم يكتب لها الانتشار، ولكنها مذكورة في كتب الخلاف وفي شروح الحديث، كالمغني لابن قدامة، وشرح المهذب للنووي، وشرح البخاري للعسقلاني، والمحلى لابن حزم.

وأما **قولهم** أنهم منعوا الاجتهاد للمصلحة القاضية بذلك، لكيلا يدعي الاجتهاد من لم يبلغه، **فالجواب** كما قرر أيضاً، أن هؤلاء يظنون أن هذا القول منهم سيكون هو القول الحاسم، وأنه لن يخالفهم أحد.

«**فليعلم أولئك المانعون للاجتهاد أو للأخذ بالدليل أن قولهم هذا لا يغير من الأمر شيئاً، ولا يكون مانعاً لمن ليسوا بأهل له، ومن أصحاب الأغراض** ...

ومما لا يقبل النقاش والجدال أن الناس خالفوا أمر الله وهو القوي الجبار، ذو البطش الشديد، فهل هؤلاء أشد مخافة وتأثيراً وسلطة على الناس من ربهم سبحانه؟! .....».

ثم قال: «**ومن الشواهد على ذلك**[١] **أن الفقهاء المتقدمين قد أعلنوا في كثير من كتبهم أنه لا يجوز للمقلد أن يتولى القضاء والفتوى، فهل منع هذا المقلدين من**

(١) أي أن هذا الكلام لا يغير من الواقع شيئاً، وأن الرادع عن الفوضى الدينية هو تقوى الله تعالى وخشيته ومحبته.

توليهما، إنهم مازالوا يتقلدونهما منذ زمن طويل ....»[1].

وخلاصة ذلك أن هذه الدعوى إنما هي مجرد استجابة لما في قلوبهم من الغلو في متبوعيهم، ولما في نفوسهم من الهوى وحب العلو في الأرض، والانتصار على مخالفيهم من أهل المذاهب، والتسلط على أهل السنة الذين يأمرون بالسنة وينهون عما هم فيه من البدع والضلال، فينسبون تلك البدع والمحدثات إلى الفقه وإلى المذاهب الفقهية، ويرمون مخالفهم بالتنقص من أهل العلم والخروج على العلماء، ويريدون أن يبقى لهم ما هو فيه من التسلط والوجاهة مع ما يتصفون به من الجهل والخلود إلى الراحة، إلى غير ذلك من الدوافع والأسباب الشيطانية الظاهرة والخفية، الصادة عن العلم الصحيح والجد والاجتهاد في معرفة ما أمر الله به ورسوله والعمل به، اللذين يكون بهما السعادة والفلاح والقوة والريادة لهذه الأمة في الدنيا والآخرة، وليعلم المؤمن أن هذه الفئة وما تفعل إنما هي من الفتن الممحصة، كما قال الله تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنكُمْ وَالصَّابِرِينَ وَنَبْلُوَ أَخْبَارَكُمْ﴾[2] والأمر كما قال الرب عز وجل: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لا يَعْلَمُونَ﴾[3].

---

(١) تتريه السنة والقرآن ص: ١٥٨-١٥٩، وانظر: ص: ١٥٧.

(٢) محمد: ٣١.

(٣) المنافقون: من الآية٨.

الفصل الثاني

جهوده رحمه الله تعالى في النهي عن البدع، وفيه أربعة مباحث.

المبحث الأول: جهوده في بيان البدعة وأقسامها.

المبحث الثاني: جهوده في بيان موقف السلف من البدع وتحذيرهم منها وبيان أسباب انتشارها.

المبحث الثالث: جهوده في الرد على محسني البدع.

المبحث الرابع: جهوده في بيان كثير من البدع وتحذيره منها.

المبحث الأول: جهوده في بيان البدعة وأقسامها.

«**تعريف البدعة:**

هي لغة: الأمر المحدث الذي لم يسبق له نظير، لأن مادة بدع للاختراع على غير مثال سابق، ومنه قوله تعالى: ﴿بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[1]، أي مخترعها من غير مثال سابق، ويقال: ابتدع فلان بدعة، إذا ابتدع طريقة لم يسبق إليها، وهذا أمر بديع: يقال في الشيء المستحسن الذي لا مثال له في الحسن.

وعرف العلماء البدعة[2] بتعاريف، أحسنها وأوضحها: الأمر المحدث بعد الرسول، بقصد التقرب إلى الله.

فبقصد التقرب خرجت البدعة الدنيوية التي لا يقصد بها التقرب إلى الله، كإحداث البارود والطائرة والقهوة والمناخل والسيارات والتلفونات واللاسلكي وما أشبه ذلك، فلا تسمى بدعة دينية، بل بدعة دنيوية، فلا ينهى عنها، بل يؤمر بصناعتها، وتعلم العلوم العصرية النافعة»[3].

وقال أيضاً في تعريفها شرعاً: «**التقرب إلى الله بعمل أو قول لم يفعله رسول الله ولا أصحابه**»[4].

وما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى متقارب المعنى، فإن ما كان عليه الصحابة رضي الله عنهم من الدين هو مما أجمعوا عليه، وإجماعهم حجة شرعية صحيحة باتفاق أهل العلم، فيكون ما اتفقوا عليه من أمر الدين فعلاً وتركاً هو من دين النبي صلى الله عليه

---

(١) البقرة: من الآية١١٧.

(٢) أي شرعاً.

(٣) الرد على محسني البدع ص: ١٥-١٦، وانظر: تطهير الجنان ص: ٥٩.

(٤) إجابة السائل الماجد ص: ٢١، وانظر: تحذير المسلمين ص: ١٠، إعانة القريب المجيب: (٣٦/١، ٤٣)، إجابة السائل الماجد ص: ١١، أسئلة محمد نصير ص: ٢١، إكمال الدين: (٤٢/٢)، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٥/١).

وسلم وشريعته.

وقد عرف الشيخ ابن عثيمين رحمه الله تعالى البدعة بمثل ذلك فقال: «ما أحدث في الدين على خلاف ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه من عقيدة أو عمل»[1].

ومثله ما عرفها به العلامة أبو عبد الله المعلمي فقال: «كل أمر ألصق بالدين ولم يكن من هدي النبي صلى الله عليه وسلم»[2].

وهذا أقرب وأوضح مما عرفها به الشاطبي رحمه الله بقوله: «طريقة في الدين مخترعة، تضاهي الشرعية، يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله سبحانه»[3].

فإن حقيقة البدعة أوضح من هذا التعريف، الذي ربما يزيد في الإبهام بدل أن يرفعه.

وأيضاً قوله: «المبالغة في التعبد» ليس قيداً ولا شرطاً في البدعة، وإن كانت غالباً ما تكون كذلك، ومثله أيضاً قوله «تضاهي الشرعية» فإن البدعة بالنظر إلى نسبتها إلى الشريعة فقد حصلت المضاهاة بالمشروع ولا شك أي من حيث إعطائها وصف المشروعية كسائر العبادات المشروعة.

وأما من حيث النظر إلى صورة الفعل وهيئته فهذا لا يشترط، بل قد يحدث المبتدع بدعاً ليست على هيئة المشروع ولا مماثلة له، كما تفعله الرافضة من تعذيب أنفسها، ويعتقدون أنه من أعظم القرب، أو ما تفعله الصوفية من الانقطاع في الخلوات ولبس الخشن من الثياب ويعتقدون استحباب ذلك.

---

(١) البدع والمحدثات وما لا أصل له ص: ٩٧ عن مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين: (٢٣/٥).

(٢) صدع الدجنة في فصل البدعة عن السنة ص: ٧١، وله رحمه الله في هذه الرسالة كلاماً نفيساً في تحقيق تعريف البدعة، ونقد بعض التعاريف الأخرى، خلص فيه إلى هذا التعريف المذكور.
وهديه صلى الله عليه وسلم يشمل هدي الخلفاء الراشدين وما اجتمع عليه الصحابة رضي الله عنهم، وهذا ظاهر.

(٣) الاعتصام: (٤٣/١).

ثم إنه قد يُظن أن ما لا يقصد فيه المبتدع المضاهاة للشرع أو المبالغة في التعبد لا يدخل في البدعة، فيتوهم متوهم أنه قيد، ولكنه ليس بقيد، وإنما وصف كاشف أو أغلبي يتحقق في المبتدع في أكثر أو كثير من الأحيان.

والمقصود أن التعريف الأول أولى وأصح مع وضوحه واختصاره وشموله، وفيه أيضاً التنبيه على أمر عظيم، وهو اعتبار ما كان عليه الصحابة رضي الله عنهم، فإهم حملة هذا الدين إلينا، وهم الذين وضحوا مراد الرسول صلى الله عليه وسلم، فما كان من هديهم وشأهم فهو من الدين، وما لم يكن فإنه لا يصح أن يكون يوماً من الأيام ديناً يتعبد لله به.

يقول رحمه الله مبيناً ذلك: «**إنما كان كل خير في اتباع سلف الأمة في أمر الدين، لأن منهم يؤخذ، ومن طريقهم يعرف، لأن القرآن نزل على الرسول صلى الله عليه وسلم وهو بين ظهرانيهم، فهم[1] أدرى الناس بحلاله وحرامه وعقائده وعباداته ومعاملاته، فأمور الدين في جملتها وتفصيلها تتلقى عنهم، فما كان من القُرب في عهد الصحابة والتابعين فهو قربة، وما لم يكن كذلك فليس من القرب في شيء، وإن تقرب به جميع الناس، وما كان من العقائد عندهم فهو أصل الدين وأساسه، وما حدث بعدهم فليس من العقائد بحال.**

ويجب أن يكون الرسول وأصحابه المرجع في أمور الدين كلها ....» ثم قال مؤكداً ما سبق:

«**وكذلك يجب أن نتلقى عنهم العبادات كما كانت في عهد رسول الله وعهد أصحابه، ولا يزاد عليها ولا ينقص، فالذي يخترع عبادة لم تكن في عهدهم أو شكلاً للعبادة لم يكن لها في ذلك العهد، فهو مبتدع في دين الله، لأن العبادات بذاها وشكلها وحدودها وأوقاها وأزماها تتلقى عنهم**»[2].

---

(١) في الأصل «فهو» ولعل ما أثبته أصلح للسياق.

(٢) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٩/٩-١٠)، وانظر: إعانة القريب المجيب: (١/٣٣-٣٧)، وانظر ص: ٨٦١.

ويؤخذ من تعريف الشيخ أحمد بن حجر للبدعة أنها خاصة فيما يكون قربة، وأنه لا يدخل فيها ما لم يكن من أمور العبادات كالأمور الدنيوية وسائر المباحات، لأنه قيد ذلك بما قصد به القربة، وهذا أيضاً ظاهر في التعريفات الأخرى، وخرج بذلك أيضاً ما يُفعل من المعاصي، لأنها لا تنسب إلى الدين ولا يقصد بها التقرب إلى الله تعالى.

وعدم دخول المباحات في البدع، هو الصحيح الذي تدل عليه النصوص وكلام أهل العلم والنظر الصحيح، إذ أن المقصود بالبدعة ليس مجرد صورة الفعل، وإنما هي واقعة على الحكم المزعوم نسبته إلى الدين وجوباً أو ندباً، أو غيره من الأحكام الشرعية التكليفية والوضعية[1].

وقوله صلى الله عليه وسلم ((من أحدث في أمرنا))[2] يدل على ذلك، إذ أن الإحداث والزيادة لا بد أن يكون متعلقاً بأمر معلوم، وهو ما جاء به صلى الله عليه وسلم وبينه للأمة من الشرائع دون المباحات، فإنها أمر لا يمكن حصره والعلم بأفراده، إذ هي لا تزال في ازدياد على مر الأيام، ومثل ذلك لا يمكن العلم بأن ما أحدث هل هو خارج عنه أم داخل فيه، فلا يمكن تعلق البدع بمثل ذلك.

ويؤيد هذا أيضاً أن العبادات هي التي مبناها على التوقيف دون المباحات، فالمباحات مأذون فيها على أي وجه ما لم يصل إلى حد المنهي عنه أو المأمور به.

ولذلك فإن كل من تكلم في البدعة احتاج أن يبين ما دلت عليه الأدلة من أنَّ أمر العبادات مبني على التوقيف، ولا مجال فيه للرأي، فيكون كل ما زاد عما دلت عليه الأدلة فهو من قبيل الرأي في الدين، وهذا هو حقيقة البدعة.

وفي ذلك يقول الشيخ رحمه الله في كتابه «تحذير المسلمين» معنوناً: «**من الأصول أن تعرف أن الدين ما شرعه الله على لسان نبيه من الأحكام**» ثم قال:

---

(١) انظر: صدع الدجنة ص: ٧١.

(٢) رواه البخاري في كتاب الصلح، باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود: (٨١٩/٢)، ورواه مسلم في كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور: (١٣٤٣/٣).

«إن الرسول صلى الله عليه وسلم كما علمنا كيف نعبد الله بما يعود على أنفسنا بالتزكية والطهارة، كالصلاة والصوم والحج والدعاء؛ علمنا كيف يعامل بعضنا بعضاً، وكيف نعيش ونحيا حياة طيبة، فأرشدنا إلى سعادة الدارين، غير أنه رسم لنا في قسم العبادات رسوماً لبيان كيفيتها وكميتها، وحظر علينا أن نتخطاها، لأنه هو الأعلم بما يصلحنا، وبما يزكي أنفسنا، فكان المرجع إليه تعالى وإلى رسوله صلى الله عليه وسلم في شكل العبادة وكيفيتها، فليس لمخلوق أن يخترع عبادة بشكل جديد، ويرى التقرب بها إلى الله تعالى، فإن هذا هو الضلال المبين، والخزي العظيم.

وأما قسم المعاملات فوضع لنا فيها القواعد العامة، لأن لها جزئيات تتجدد بتجدد السنين .....» ثم قال: **«ومن هنا تعرف معنى الحديث الصحيح السابق الذكر الرقم الأول: ((من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد))**[1].

وأمر الدين ما شرعه الله تعالى من العبادات والمعاملات، وقد رسم لنا رسوماً في باب العبادات، كجعل الصلوات عدداً مخصوصاً بكيفية مخصوصة ....» فذكر بعض العبادات ثم قال: **«فلا يصح لنا أن نزيد في العبادة ولا أن ننقص، كما لا يصح لنا أن نخترع كيفية لم يرسمها الدين ....»**[2].

وقال رحمه الله مبيناً أن لا مدخل للرأي والقياس في العبادات والقُرَب: **«والحق أنه لا يصح القياس في العبادات، لأنه تشريع جديد لم يأذن به الله ورسوله، وفتح باب لكل مخرف ومبطل ليزيد في الدين ما يشاء تحت ستار هذا القياس ....».**

ثم قال معلقاً: **«ولقد أدخلوا الكثير من البدع الضالة تحت هذا القياس الفاسد، وإليك بعض الأمثلة:**

قال بعض المخرفين ممن انتسب إلى الفقه: يسن الأذان عند إنزال الميت في قبره قياساً على الأذان في أذنه عند خروجه من بطن أمه ....»[3].

---

(١) تقدم تخريجه ص: ٩٢.

(٢) تحذير المسلمين ص: ١٣-١٤.

(٣) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٥/١٠٠-١٠١).

وتقرير الشيخ رحمه الله تعالى للنهي عن البدع في الدين وأن العبادات مبنية على التوقيف على ورود الشرع بها، لا يكاد ينحصر إلا بكلفة ومشقة(١).

وإذا تبينت أيها القارئ حقيقة البدعة ومنافاتها ومضادتها لشريعة الإسلام، فاعلم أن البدعة ليست على درجة واحدة، بل بعضها شر من بعض، وقد قرر الشيخ رحمه الله أنها تنقسم بعدة اعتبارات:

فباعتبار فعل الرسول صلى الله عليه وسلم وتركه تنقسم إلى: **فعلية وتركية**.

وبالنظر إلى شوبها بشيء من المشروع تنقسم إلى: **حقيقية وإضافية**.

وتنقسم أيضاً بالنظر إلى موضوعها إلى: **اعتقادية وعملية**(٢).

وتنقسم أيضاً باعتبار أصل معناها اللغوي إلى: **دينية ودنيوية**(٣).

فهذه أربعة أنواع يمكن أن تنقسم البدعة الدينية إليها، وأما تقسيم البدعة إلى حسنة وسيئة، أو إلى أحكام التكليف الخمسة، فسوف يأتي الكلام عليه في المبحث الثالث إن شاء الله تعالى.

وفيما يلي إشارة إلى هذه التقسيمات:

أولاً: تقسيم البدعة باعتبار فعل النبي صلى الله عليه وسلم أو تركه.

تقدم أن السنة تنقسم إلى سنة فعلية وسنة تركية(٤)، وأننا مخاطبون ومأمورون بمتابعته صلى الله عليه وسلم فيما ترك فنتركه، كما أننا مخاطبون ومأمورون بمتابعته فيما

---

(١) انظر على سبيل المثال: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٩/٩-١٠، ٦٧)، (٣/١٥)، (٥/١٠٠)، (٨/٤٥)، (١٤/٢٨، ٣١)، إكمال الدين: (٢/٩٠)، تحذير المسلمين ص: ١٣، ٣١، ٢٠٣، ٢٠٤، أسئلة محمد نصير ص: ٢٣، من أحسن الكلام على بلوغ المرام: (٥/٢٧)، تطهير الجنان ص: ٥٨، الإمام محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٢٠٩، إعانة القريب المجيب: (١/٣٦، ٤١، ٤٣)، وغيرها كثير.

(٢) انظر: تحذير المسلمين ص: ٩٠.

(٣) انظر: رسالة في التحذير من البدع والرد على شبهات المحسنين ص: ٣٤، ٤١.

(٤) كما في المبحث الأول من الفصل الأول من هذا الباب.

فعل فنفعله.

وقد قرر الشيخ رحمه الله ذلك في مواضع، وقرر في هذا المقام قاعدة سنية عظيمة، فقال ضمن رده على من زعم أن الاقتداء يكون فيما فعل صلى الله عليه وسلم لا فيما ترك: «**إن العلماء قد قالوا: من البدع السيئة فعل ما تركه صلى الله عليه وسلم مع عدم المانع ووجود المقتضي، فالفعل في موضع الترك سيئة وبدعة ضالة**»[(١)].

وقد قرر أيضاً أننا مطالبون باتباعه والتأسي به، ولا يستثنى من ذلك إلا ما كان من خصوصياته صلى الله عليه وسلم، كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾[(٢)] والأسوة هي الاقتداء والاتباع، وهذا شامل للتأسي به في فعل ما فعل وترك ما ترك «**وكما لا يتقرب إلى الله تعالى بترك ما فعل، فكذلك لا يتقرب إليه بفعل ما ترك، فلا فرق بين الفاعل لما ترك والتارك لما فعل**».

ثم أورد شبهة أو اعتراضاً يتعلق به كثير ممن يميل إلى بعض البدع، أو يحب إتيانها من غير أن ينكر عليه أحد فقال: «**فلعلك تقول: كيف ذلك وقد ترك النبي صلى الله عليه وسلم أموراً فعلها الخلفاء بعده، وهم أعلم الناس بالدين وأحرصهم على الاتباع، فلو كان الترك سنة كما تقول لما فَعَلَت الخلفاء أموراً تركها النبي صلى الله عليه وسلم.**

فأقول لك: الكلام مفروض في ترك شيء لم يكن في زمنه صلى الله عليه وسلم مانع منه، وتوفرت الدواعي على فعله[(٣)]، كتركه الأذان للعيدين، والغسل لكل صلاة، وصلاة ليلة النصف من شعبان، والأذان للتراويح، والقراءة على الموتى.

فهذه أمور تركت في عهد النبي صلى الله عليه وسلم السنين الطوال، مع عدم المانع من فعلها ووجود ما يقتضيها لأنها عبادات[(٤)]، والمقتضي لها موجود وهو التقرب

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٤/٢٨، ٣١).

(٢) الأحزاب: من الآية٢١.

(٣) أي لو كان قربة.

(٤) أي من جنس العبادات وإن لم تكن عبادات مشروعة.

إلى الله تعالى، والوقت وقت تشريع وبيان للأحكام، فلو كانت ديناً وعبادة يتقرب بها إلى الله تعالى ما تركها السنين الطويلة مع أمره بالتبليغ وعصمته من الكتمان.

فتركه صلى الله عليه وسلم لها ومواظبته على الترك مع عدم المانع ووجود المقتضي، ومع أن الوقت وقت تشريع؛ دليل على أن المشروع فيها هو الترك، وأن الفعل خلاف المشروع، فلا يتقرب به، لأن القربة لا بد أن تكون مشروعة.

وأما ما فعله الخلفاء ولم يكن موجوداً قبل، فهو لا يخرج عن أمور لم يوجد لها المقتضي في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، وإنما وجد في عهد الخلفاء، كجمع المصحف، أو كان المقتضي موجوداً في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ولكن هناك مانع، كصلاة التراويح جماعة، فإن المانع من إقامتها جماعة والمواظبة عليها خوف الفرضية، فلما زال ذلك المانع بانتهاء زمن الوحي، صح الرجوع فيها إلى ما رسمه النبي صلى الله عليه وسلم في حال حياته ...»[(١)].

والمقصود أن المخالفة بفعل ما ترك على وجه التقرب تكون بدعة فعلية، والمخالفة بترك ما فعل على وجه التقرب تكون بدعة تركية، وأنه تجب متابعته صلى الله عليه وسلم في أفعاله وتروكه، لا يفرق بين ذلك، ومن أمثلة البدعة التركية بهذا الاعتبار: من يترك النوم أو النكاح بقصد الانقطاع للعبادة[(٢)].

التقسيم الثاني: تقسيمها إلى حقيقية وإضافية[(٣)].

---

(١) تحذير المسلمين ص: ٨٣-٨٤، وانظر ص: ٢٦٨-٢٦٩، وانظر: البحر المحيط للزركشي: (٢١٤/٤)، شرح الكوكب المنير لابن النجار: (١٦٥/٢)، الموافقات للشاطبي: (٤٢١/٤)، إعلام الموقعين لابن القيم: (٢٨٤/٢)، إرشاد الفحول ص: ٦٦، اقتضاء الصراط المستقيم لشيخ الإسلام ص: ٥٩٨، مجموع الفتاوى: (١٧١/٢٦)، المسودة لآل تيمية ص: ٤٨٩، وقد بينت ذلك في رسالة سميتها: «طليعة القول الجلي في بيان أخطاء الأسمري» ص: ١٦-٢٠.

(٢) انظر: إعانة القريب المجيب: (١٠/٢)، وانظر ص: ٨٥٢.

(٣) انظر: تحذير المسلمين ص: ٨٦-٩٠.

ذكر رحمه الله تعالى أن هذا التقسيم قرره الشاطبي رحمه الله[1]، وأنه رأى أن يجعل البدع إلى قسمين: بدعة حقيقية، وهي التي ليس له أصل من كتاب الله العزيز ولا من سنة رسوله الكريم، ولا من إجماع المسلمين.

وقسم أطلق عليه بدعة إضافية، وهي التي تكون ذات وجهين، وجه من حيث مشروعيتها في الجملة، والثاني من حيث الزمن والكيفية، أي تقيدها بزمن معين أو بكيفية معينة.

فإذا نظرت إلى الوجه الأول تقول إنها مشروعة، وإذا نظرت إلى الوجه الثاني ترى أنها بدعة.

ثم ذكر الشيخ رحمه الله تعالى لذلك بعض الأمثلة:

المثال الأول: الصلاة على الرسول صلى الله عليه وسلم قبل الأذان بدعة حقيقية، إذ ليس لها أصل أبداً من القرآن ولا من النبي صلى الله عليه وسلم، ولا من أصحابه رضوان الله عليهم، وأما بعد الأذان فيسن للمؤذن وللمستمع أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويقول الدعاء الوارد.

أما رفع صوت المؤذن بالصلاة والسلام على الرسول بعد الأذان فهذا بدعة إضافية، فبالنظر إلى مشروعية الصلاة على الرسول صلى الله عليه وسلم بعد الأذان تكون مستحبة، وبالنظر إلى الجهر بها بعد الأذان فوق المنابر بدعة.

كذا قال رحمه الله مقرراً ما قرره الشاطبي رحمه الله، والذي يظهر أن الصلاة على الرسول صلى الله عليه وسلم قبل الأذان من البدع الإضافية أيضاً، إذ أن أصل الصلاة والسلام مشروع، بل هو من أفضل الأعمال، وإنما كان ذلك بدعة باعتبار تقييد ذلك قبل الأذان مع رفع الصوت بها كما يرفع الأذان، وكل ذلك محدث في الدين، من المعلوم أنه لم يفعله النبي صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه من بعده.

والذي يظهر أن جميع البدع أو أغلبها إنما هو من البدع الإضافية، فإنه يندر لمن يريد التعبد ويقصد التقرب أن يأتي بشيء لا تعلق له بالعبادات المشروعة ولا مشابهة.

---

(١) انظر: الاعتصام: (١٢٧/٢) وما بعدها.

و لم يذكر الشيخ رحمه الله مثالاً للبدعة الحقيقية إلا المثال السابق، ومثال آخر، وهو فيما يتعلق بالتعزية، وإليك نص كلامه، قال رحمه الله:

«**المثال السادس: تعزية أهل الميت مسنونة، لما ورد في الحديث: ((من عزى مصاباً فله مثل أجره))[1] أما الجلوس لها وترك العمل واجتماع الناس في بيت الميت والتعزية فهذا بدعة؛ بالنظر إلى الانقطاع عن العمل والجلوس لها ثلاثة أيام أو أقل أو أكثر.**

أما طبخ الطعام واجتماع الناس لتناول الغذاء أو العشاء في بيت الميت فهذا بدعة حقيقية»[2].

ولعل الشيخ رحمه الله نظر هنا إلى أن الإطعام لا علاقة له بالتعزية، فقال إنها بدعة حقيقية، وهذا وجه قوي، وبذلك لا يكون هذا الفعل مشوباً بأمر مشروع، بل هو مخالف للمشروع من أوجه، منها:

أن السنة أن يصنع الناس الطعام لأهل الميت.

ومنها أن شأن التعزية هو الحزن، والانبساط في الطعام والشراب والمجالس من شأن الأفراح لا الأتراح.

أن هذا فيه إرهاق لأهل الميت، وهو ضد المقصود من التعزية، وهو تسليتهم والإرفاق بهم، فهي بدعة ليس لها شوب ولا تعلق بأمر مشروع.

ولكن لو نظرنا لها من باب الإطعام، فإن الإطعام سواء إطعام الفقراء أو الأصدقاء أمر مرغب فيه، ولكن تقيده بهذا الوقت وهذه الهيئة من البدع المحرمة، المخالفة لمقصد الشارع من التعزية، ومن مشروعية الإطعام الدائرة بين إطعام المحتاج ورفع المسغبة عنه، أو

---

(١) رواه الترمذي في كتاب الجنائز، باب ما جاء في أجر من عزى مصاباً، وقال هذا حديث غريب: (٣٨٥/٣)، ورواه ابن ماجة في كتاب الجنائز، باب ما جاء في ثواب من عزى مصاباً: (٥١١/١)، وقال العلامة الألباني ضعيف، ضعفه في الإرواء برقم: (٧٦٥).

(٢) تحذير المسلمين ص: ٨٧، وانظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٧٠/١٥).

تقوية الأخوة وجمع الكلمة، وهذا غير حاصل في الإطعام في أيام العزاء، فإن الأخوة والمحبة تقتضي صنع الطعام لهم، لا تكليفهم بذلك، وأيضاً أهل الميت هم أهل الحاجة الذين ينبغي الرفق بهم وتقوية ضعفهم.

وعلى كل حال فإن شوبها بما هو مشروع حاصل ولو من وجه ما، فتكون من البدع الإضافية.

وتعريف البدعة بأنها «تضاهي الشرعية» يدل على أن الأصل فيها أن تشابه وتقارب المشروع من العبادات، بل إن من البعد بمكان أن تكون البدعة لا تشابه ولا تخالط العبادات المشروعة بوجه ما، والله تعالى أعلم.

ثم إني رأيت الشيخ علي محفوظ مثل للبدعة الحقيقة بأمثلة، وهي قليلة الوقوع، وفي بعضها نظر، مما يدل على أن أغلب البدع بالنظر إلى هذا التقسيم: بدع إضافية.

الأول: التقرب إلى الله بالرهبانية، وهي ترك الزواج والمبالغة في العبادة والانقطاع بها عن الناس، وهذا قد جاء به الشرع أحياناً، كأيام الحج والصيام والاعتكاف، ولكن استدامته أمر محدث مخالف لهديه صلى الله عليه وسلم.

الثاني: تقليد أو محاكاة نحل الهند في تعذيبها أنفسها بأنواع العذاب، زاعمين أنهم بذلك يتقربون إلى الله، ولعل مراده أن من فعل ذلك من المسلمين على وجه التقرب كان قد وقع في بدعة محضة لا شوب لها بأمر مشروع.

الثالث: تحكيم العقل ورفض النصوص، وهذا في الحقيقة ليس من البدع، ولكنه نوع من الفسوق والضلال والجهل، بل ربما يكون كفراً، ومن حكم العقل في النصوص أو ردها فإنه لا يفعل ذلك على أنه قربة وعبادة، وإنما يفعلها لشبهة عرضت له فظن أن ذلك تأويلاً سائغاً مقبولاً، إلا من فعله على سبيل الإلحاد والزندقة، فيكون كفراً، فلا تدخل البدعة في ذلك.

الرابع: الطواف بغير البيت، كالأضرحة، والوقوف بغير عرفة، ووضع الهياكل على القبور، وتعليق الشموع والمصابيح حول الأضرحة، إلى غير ذلك من المخترعات التي لم يقم عليها دليل، لا باعتبار تفصيلها، ولا باعتبار جملتها، فهي بدع حقيقية.

وهذا من أوضح الأمثلة على البدع الحقيقة التي لا دليل عليها، لا من حيث العموم

ولا من التفصيل، ولا يشوبها التشريع بوجه من الوجوه، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

التقسيم الثالث: تقسيمها إلى اعتقادية وعملية.

فالبدع الاعتقادية مثل كثير من البدع الشركية ، كتعليق التمائم والودع والأوتار، ولبس الحلقة والخيط والتطير والتشاؤم، وكثير من عقائد الصوفية، وكبدعة التأويل والتعطيل.

والبدع العملية المراد بها البدع المتعلقة بالعبادات، ككثير من بدع الطهارة والصلاة والجنائز والحج، وهكذا سائر ما أحدث في العبادات الشرعية(١).

وهذا التقسيم فيه نظر من حيث أن العبادات لا تنفك عن اعتقاد وجوبها أو ندبها، وقد أشار الشيخ رحمه الله لذلك في مطلع كلامه عن بدع العبادات في كتابه «تحذير المسلمين»، فقال:

«**القسم الثاني: بدع العبادات، "فصل" وإذا ذكرت كثيراً من البدع الاعتقادية فلنشرع الآن في بدع العبادات، وإن كانت العبادات لا تنفك عن اعتقاد وجوبها أو ندبها ....**»(٢).

وقد سبق أن بينا أن عمل القلب وعمل الجوارح متلازمان، وأن المطلوب في المسائل العملية أمران: العلم والعمل، والمطلوب في العلميات أيضاً العلم والعمل، أي العلم بها، وعمل القلب، وهو حبه وانقياده، ثم يتبع ذلك ما يمكن من عمل الجوارح تصديقاً لما قام بالقلب من العلم والعمل(٣).

ومما يحسن التنبيه عليه أن التقسيم إلى اعتقادي وعملي في كثير من الأحيان يراد به التقسيم إلى ما يكون كفراً مخلاً بأصل الاعتقاد، وما لا يكون كذلك، وإنما هو راجع إلى

---

(١) انظر: تحذير المسلمين ص: ٩٠، ١٩٥ وما بعدها.

(٢) ص: ١٩٥.

(٣) انظر ص: ١٠٠٧، وانظر ص: ٤٨٥ وما بعدها.

الإخلال بشيء من العمل.

وهذا يبين عظم شأن الاعتقاد وأن الإخلال به خطير، وأنه كثيراً ما يكون كفـــراً بخلاف العمل، أي عمل الجوارح.

التقسيم الرابع: وهو تقسيمها إلى بدع دينية وبدع دنيوية.

وهذا التقسيم كما تقدم راجع إلى المعنى اللغوي للبدعة، وهو الاختراع على غـــير مثال سابق، وهذا قد يكون في أمور الدنيا وقد يكون في أمور الدين والتعبد.

فأما ما كان في أمور الدنيا ومصالحها وتحقيق المنافع ودفع المضار، مـــن غـــير أن يؤدي إلى ارتكاب محرم أو ترك واجب، فذلك لا بأس به.

وأما البدعة في الدين فإن «**كل بدعة في الدين ضلالة، كما في الحديث الصحيح: ((كل بدعة ضلالة))**[1]»[2]، وتقدم تقرير ذلك في أول هذا المبحث.

وقد قسم الشيخ رحمه الله البدعة الدينية إلى أربعة أقسام:

١. البدعة المكفرة، كدعاء غير الله من الأنبياء والصالحين والاستغاثة بهم، وهـــذه أعظم بدعة كِيْدَ بها الإسلام وأهله.

٢. البدعة المحرمة، كالتوسل إلى الله بالصالحين، والصلاة عند قبور الأولياء، وإيقاد السرج على قبورهم.

٣. البدعة المكروهة تحريماً، كالقراءة على القبور، وصلاة الظهر بعد الجمعة.

٤. البدعة المكروهة، كدعاء عاشوراء، وتعليق الستور على المنابر، ودعـــاء أول السنة وآخرها ....[3].

وهذا -أي أن من البدع ما هو مكروه غير محرم- محل نظر، والتحقيق هـــو مـــا ذكره الشيخ رحمه الله مراراً وتكراراً من أن البدعة كلها ضلال، وأنها لا تنزل عن درجـــة

---

(١) تقدم تخريجه ص: ٧٢٢.

(٢) رسالة في التحذير من البدع والرد على محسنيها ص: ٣٥.

(٣) انظر: رسالة في التحذير من البدع والرد على محسنيها ص: ٣٥، ٤١.

المحرم، لما فيها من معنى الإحداث في الدين والاستدراك على الشارع، ولعله يأتي مزيد بيان في المبحث الثالث، ضمن الرد على محسني البدع، والله تعالى الموفق والهادي.

وأحسن ما تُقَسَّمُ إليه البدع في الدين؛ أن تقسم إلى: بدع كفرية وشركية يخرج صاحبها بها من الدين، كالسجود لغير الله، وغير ذلك مما هو من قبيل الشرك والكفر.

وبدع لا يكفر صاحبها، ولكنه يأثم بذلك ويلحقه الإثم والذم بحسبه.

وقد ذكر الشيخ رحمه الله هذا التقسيم في بعض فتاواه[1]، وهو مقتضى كلامه وتقريراته في غير موضع كما قد ذكر آنفاً.

ومن تمام البيان وتكميله ذكر ما قرره الشيخ رحمه الله من الفرق بين المصالح المرسلة والبدع، لأن كثيراً من الناس لا يميز بينهما، فيختلط عليه ما هو من الدين وما هو من المحدثات فيه.

والمصالح ثلاثة أنواع: مصلحة شهد الشرع باعتبارها، وذلك كمصلحة القصاص لحفظ الأنفس والأموال.

ومصلحة شهد الشرع بإلغائها، وهي مصلحة موهومة يظن الظان أنها مصلحة، ولو كانت مصلحة محققة لجاء الشرع بها، فإن الشريعة جاءت بتحقيق المصالح وتكميلها، ودرء المفاسد وتقليلها، ومن ذلك مصلحة التعبد بما لم يأت به دليل من الكتاب والسنة، فإنه قد يتوهم متوهم أن الزيادة في العبادات فيها مصالح للناس وتزكية لنفوسهم، والواقع خلاف ذلك، بشهادة إلغاء الشرع لذلك ونهيه عنه، وبشهادة الحس والتجربة، فإن ذلك يفضي إلى إفساد الشريعة وهجرها، والإعراض عن التعبد لله بشرعه وطاعته، إلى اتباع أهواء النفوس والمتبوعين، والغلو فيهم، وتفضي إلى التفرق والاختلاف، وكل ذلك فيه من المفاسد العظيمة ما يفسد القلوب ويمرضها، ويفسد المعايش ويكدرها، وهذا واضح لمن تأمل ذلك ونور الله قلبه وبصيرته.

والمصلحة الثالثة، وهي المصلحة المرسلة، أي التي لم يشهد الشرع في خصوصها بإلغاء ولا اعتبار، ولكنها داخلة تحت عمومات المصالح المشهود باعتبارها، ولذا فإنها بهذا

---

(١) انظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١١٠/١٧).

الاعتبار داخلة تحت النوع الأول، ولذلك أنكر بعض أهل العلم أن تكون دليلاً مستقلاً.

ولكنها لما لم يكن لها بخصوصها اعتبار ولا إلغاء، سميت المصالح المرسلة، أي المطلقة من غير اعتبار ولا إلغاء.

وقد عرفها الشيخ رحمه الله بقوله: «**وأما المصالح المرسلة فهي ما لم يدل الشرع على اعتباره ولا إلغائه**[1]**، إلا أنه ملائم لتصرفات الشارع، بأن يوجد لذلك المعنى جنس اعتبره الشارع في الجملة بغير دليل معين**»[2].

وقد ذكر الشيخ رحمه الله لذلك خمسة أمثلة من عشرة ذكرها الشيخ علي محفوظ في «الإبداع في مضار الابتداع» نقلاً عن «الاعتصام» للشاطبي رحمهم الله تعالى، فمن ذلك:

- جمع أبي بكر رضي الله عنه للقرآن وكتابته في الرقاع والجلود، فإن هذا لم يفعله النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يأت شيء يدل عليه بخصوصه، ولكنه يدخل تحت عموم الأمر والترغيب في حفظ العلم وكتابته، وأعظم ذلك حفظ القرآن من الضياع، وهو واجب، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب[3].

ومما يبين الفرق بين المصالح المرسلة والبدع المحدثة؛ أن المصالح المرسلة إنما هي مرسلة من حيث النظر إلى تفاصيل المسائل، ولكن لا بد من استنادها إلى عموم دل عليها، وهذا يصحح قول من يقول: أنها ليست دليلاً مستقلاً، بل هي راجعة إلى الاستدلال بعمومات الكتاب والسنة[4].

أما البدع فإنها لا تدخل تحت اعتبار الشرع، لا في خصوص ولا عموم، بل هي

---

(١) أي ذلك الحكم بخصوصه.

(٢) تحذير المسلمين ص: ٧٨، الإبداع في مضار الابتداع ص: ٨٤، وهو عن الاعتصام للشاطبي: (١٢/٣)، وانظر في تعريف المصالح المرسلة: الوصف المناسب لشرع الحكم للشيخ العلامة أحمد محمود عبد الوهاب الشنقيطي ص: ٢٤٩، المصالح المرسلة للشيخ العلامة محمد الأمين الشنقيطي، معالم أصول الفقه عند أهل السنة للجيزاني ص: ٢٤٣.

(٣) انظر: تحذير المسلمين ص: ٧٨-٧٩، وانظر: الاعتصام للشاطبي: (١٢/٣-١٧).

(٤) انظر: منظومة أصول الفقه وقواعده للعلامة الشيخ محمد صالح العثيمين ص: ١٢٧-١٢٨.

داخلة في ما نهى عنه الشرع عموماً وخصوصاً.

ومن الفروق أيضاً أن المصالح المرسلة إنما تكون في أمور المعاملات وغيرها، مما هو معقول المعنى، ولا تكون في أمور العبادات، أما البدع فهي في باب العبادات، وهو توقيفي كما سبق بيانه.

ومن الفروق؛ أن المصالح المرسلة تكون في الوسائل، ولهذا أرجعها بعضهم إلى القاعدة المعروفة «ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب».

وأما البدع فهي في باب المقاصد، فإن العبادة تراد لذاتها، وتفعل لكونها في نفسها عبادة[(١)].

وبذلك يظهر ويتجلى الفرق بين المصالح المرسلة والبدع المحدثة، أعاذنا الله من البدع وذرياتنا وسائر المسلمين.

وخلاصة الكلام أن البدع هي ما أحدث من أنواع القربات مما لم يكن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه، وأن ما ترك في ذلك الزمان مع وجود المقتضي وعدم المانع منه ففعله من البدع المحدثة، لا خلاف في ذلك.

وأن البدع في الدين كلها محرمة ممنوعة منهي عنها، وأنها تنقسم باعتبارات معينة، ولكن تقسيمها إلى حسنة وقبيحة لا يصح في البدع الدينية، وإن كان سائغاً في البدع الدنيوية.

ولعلنا نختم هذا المبحث بذكر بعض الأدلة الدالة على تحريم البدع ومضادتها للدين، فممن ذلك:

أولاً: كل ما تقدم ذكره من أول هذا الباب، من الأمر بطاعة النبي صلى الله عليه وسلم والتمسك بسنته، وما سيأتي في المبحث التالي من التحذير من البدع وأهلها.

ثانياً: النصوص الصحيحة الصريحة في النهي عن البدع، بل رد كل ما هو كذلك

---

(١) انظر هذه الفروق في: تحذير المسلمين ص: ٨١-٨٢، الإبداع في مضار الابتداع ص: ٩١-٩٢، الاعتصام للشاطبي: (٤٧/٣) وما بعدها.

وعدم قبوله، كقوله صلى الله عليه وسلم: ((من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رد))[1]، وقوله: ((وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة))[2]، وقوله: ((من عمل عمــلاً ليس عليه أمرنا فهو رد))[3].

ثالثاً: ما تقدم من أن شرط قبول الأعمال هو الإخلاص والمتابعة، والبدعــة أمــر مضاد للمتابعة، فلا يتحقق معها شرط قبول العمل، ولذا فقد صرح الشيخ بأنه لا يــؤجر صاحبها، يقول رحمه الله في مطلع رسالة له[4] بعد ذكر قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[5] يقول: «.... **فمن لم يتبع الرسول صلى الله عليه وسلم، وابتدع في دين الله أو تقرب إلى الله بالمبتــدعات، فليس محباً لله، ولا يكون آتياً بما يغفر ذنوبه، بل عليه الإثم والوزر إن كــان عالمــاً أن عمله بدعة** ...»[6].

رابعاً: وصف الشريعة بالكمال يدل على رد البدع ونفيها، يقول الشيخ رحمه الله في مطلع كتابه «تحذير المسلمين»: «**أما بعد، فمما اتفقت عليه كلمة المــسلمين علــى اختلاف مذاهبهم وتنوع مشاربهم على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يلتحق بالرفيق الأعلى ويفارق الدنيا إلا بعد أن أكمل الله هذا الدين الحنيف، وجعله خاتم الأديــان، كما أن الرسول صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين** ....».

ثم ذكر أن من كماله ما فيه من القواعد والنصوص العامة التي تمكن المجتهد من أن يحل كل مشكلة، ويحكم في كل نازلة «**فدين الإسلام كفيل بحاجة البشر، ويحصل بــه**

---

(١) تقدم تخريجه ص: ١٠٦٦.

(٢) تقدم تخريجه ص: ٧٢٢.

(٣) تقدم تخريجه ص: ٢٢٢.

(٤) وقد عنونت لها «برسالة في التحذير من البدع والرد على محسنيها».

(٥) آل عمران: ٣١.

(٦) ص: ١، وانظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٥/٨٦-٧٨).

الاستغناء عن إحداث بدعة أو استيراد قانون ....» ثم قال: «**ومن هنا تعلم أن لا حاجة لإحداث البدع في الدين والتعبد والتقرب بها إلى رب العالمين، لأن الدين كامل وليس في حاجة إلى زيادة، ومن استحسن بدعة فقد أتى بشرع زائد، واتهم الشريعة الغراء بالنقص، وكأنه استدرك على الله وعلى رسوله، وكفى بذلك قبحاً**»[1].

خامساً: وهو كاف في بيان بطلان البدع وفسادها، وهو أنها تنافي ما دلت عليه شهادة أن محمداً رسول الله.

يقول رحمه الله: «**ولو عرفوا أن معنى "شهادة أن محمداً رسول الله" طاعته فيما أمر، وتصديقه فيما أخبر، واجتناب ما عنه نهى وزجر، وأن لا يعبدوا الله إلا بما شرع، لا بالأهواء والبدع، وتأملوا قول الله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾** ....» ثم ذكر بعض الآيات والأحاديث، ثم قال: «**لعلموا أن كثيراً من صلواتهم**[2] **وأدعيتهم وأذكارهم وأحزابهم مما ابتدعه بعض الفقهاء الجامدين، أو المتصوفة المبطلين، أنها من البدع والضلالات التي ما أنزل الله بها من سلطان** ....»[3].

فهذه خمسة أنواع من الأدلة، وما ذكر في ثنايا هذا الباب مما فيه الدلالة على رد البدع وبطلانها أكثر من ذلك، ومما ينبه عليه أن مسائل هذا الباب مترابطة ومتشابهة، وكل واحدة منها تؤيد وتدل على أختها، والله تعالى الموفق والهادي، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) تحذير المسلمين ص: ٤، وانظر ص: ٣٥٦، وانظر: إكمال الدين: (٢/٣٣) وما بعدها.

(٢) أي صيغ الصلاة على الرسول صلى الله عليه وسلم، والأوراد المبتدعة في ذلك.

(٣) تطهير الجنان والأركان ص: ٥٧-٥٩، وانظر: سبيل الجنة ص: ٧، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله تعالى: (٢٩/٣٩)، وص: ٨٥٣ من هذا البحث.

المبحث الثاني: جهوده في بيان موقف السلف من البدع والتحذير منها وبيان أسباب انتشارها.

إن مما يميز الدعوة السلفية المباركة أنها دعوة إصلاحية، هدفها الإصلاح، إصلاح الفرد وإصلاح المجتمع، وإصلاح عقائد الناس وعباداتهم وعوائدهم وعاداتهم، فإن الناس يألفون ما هم عليه من الأخطاء والمعاصي والمنكرات والعادات السيئة، وذلك لتوارد الناس عليها وكثرة طَرْقِها من غير نكير ولا ناصح موجه، حتى ترسخ في نفوسهم مع ما تستدعيه الشهوة وأهواء النفوس الظاهرة والخفية، من الميل إلى كثير من ذلك إذا ضعفت وانحرفت عن الفطرة السليمة، فيبعث الله تعالى إلى الأمة من الدعاة المصلحين من ينصح لها وينشر العلم ويهدي إلى الحق، وينكر هذه المنكرات والعادات السيئة، فيأخذ بالأمة إلى الطريق المستقيم، طريق العزة والكرامة والعدل والفلاح.

ومن أشد ما يواجه هؤلاء الدعاة المصلحين؛ البدع التي ألفها الناس حتى ظنوها من الدين، وأعظم ما يعيق طريقهم هم أهل البدع الذين يزينون للعامة هذه البدع والضلالات لتبقى لهم وجاهتهم، ولا ينقطع عنهم ما هم فيه من المآكل والمشارب، ولا يذهب ما هم فيه من الترؤس على الخلق.

يقول الشيخ رحمه الله في وصف هذا الصنف وحاله المخزية، وشدة ضرره على الناس، بعد أن ذكر ما كان عليه الناس في نجد وغيرها من الضلال والبدع والشرك، يقول: «**وليس في الناس من يقوم بالإنكار على هذه المبتدعات ولا من يرد الناس منها إلى الدين الصحيح، إما لتعلق بها وحرص عليها، لأنها مورد رزق وسبيل رياسة، وذلك شأن متصوفة الزمن وسدنة المقابر والموظفين في خدمتها وترويج عبادتها، وهؤلاء أضر خلق الله على الناس...**»(١).

إذاً فليس كل من أوتي العلم، أو عرف الحق فإنه قد وفق إلى بيانه نصيحةً للخلق

---

(١) الإمام محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ١١، وانظر: تحذير المسلمين ص: ٣٣، وفي هذه الرسالة ص: ٩٨٩ وما بعدها، وص: ١٠٥٥ وما بعدها.

وإعذاراً إلى الرب عز وجل، بل إن العلماء تجاه هذه الأمور المنكرة والبدع الظاهرة ثلاثة أصناف كما يقرر الشيخ رحمه الله تعالى بقول:

«**والعلماء إزاء هذه البدع والشركيات ثلاثة أصناف:**

صنف يؤيد تلك البدع والخزعبلات، ويدعو إليها، وقد يكتب وينشر في تأييد مذهبه، لاسيما إذا كانت له مصلحة مادية.

وصنف يعرف الحق وأن ما عليه جمهور الناس باطل وضلال، ولكنه يساير العامة وأشباههم إما رجاءً، وإما رغبةً، أو جبناً.

وصنف ينكر ذلك ويدعو الناس إلى ترك تلك المحدثات، ويرشدهم إلى التوحيد والتمسك بالسنة المطهرة، وهؤلاء قليلون بالنسبة لذينك الصنفين ...»[1].

وهذا الصنف من العلماء؛ هم هؤلاء الدعاة السلفيون الذين يأخذون على عاتقهم الدعوة إلى الصراط المستقيم، وإخراج الناس من الظلمات إلى النور، ويسعون في إصلاح أحوالهم لا يتراجعون عن القيام بواجبهم مهما كان من ظروف ومحن وعقبات، تثبيتاً من الله لهم، وإيماناً بأن دين الله هو الحق، وأن ما عند الله هو الوعد الصدق.

ومن هؤلاء الدعاة المصلحين الشيخ العلامة رئيس القضاة أحمد بن حجر البوطامي البنعلي، فإنه قد حارب الجهل والظلم والبدع والشرك محاربة لا هوادة فيها، ولا يخلو كتاب من كتبه من التذكير والتنبيه على خطورة الشرك والبدع، والتحذير منها وبيان ضررها على الدين والدنيا، بل قد ألف رحمه الله تعالى عدة مؤلفات في ذلك، فمنها: «تحذير المسلمين عن البدع والابتداع في الدين» و«تطهير المجتمعات من أرجاس الموبقات» و«إجابة السائل الماجد عن بعض أحكام المساجد» وغيرها، وأما ما في فتاواه من التحذير من ذلك فكمٌ كثير رحمه الله تعالى وأسكنه الفردوس الأعلى.

وكثيراً ما كان يستفتح كتبه بذكر نعمة الله تعالى بالسنة واجتناب البدعة، يقول في مطلع كتابه سبيل الجنة: «**الحمد لله الذي أمرنا بطاعته وطاعة نبيه الكريم، واتباع**

---

(١) تطهير الجنان والأركان ص: ١٣-١٤، وانظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٨/٥٩)، تحذير المسلمين ص: ٥.

سننه الغراء، والاجتناب عن البدع والأهواء ....»[1].

فانظر رعاك الله كيف أنه جعل من النعم التي يحمد الله عليها؛ أن أمرنا سبحانه بطاعته، واتباع سنة نبيه صلى الله عليه وسلم، واجتناب البدع والأهواء، وهذا لعلمة ويقينه بأن ذلك من أعظم النعم، وأن البدع والأهواء من أعظم الخذلان وأسباب غضب وسخط الرب عز وجل.

وإن ما سبق من مباحث هذا الباب وما سيأتي منها؛ لهو بيان لشيء من جهوده رحمه الله في التحذير من البدع، وبيان ما يجب من الحذر منها، والتمسك بالسنة والعمل بها.

وقد بين الشيخ رحمه الله خطورة البدع وحذر منها من أوجه كثيرة، فمن ذلك:

١. بيان تعظيم السنة وما يضادها من البدع وما جاء في النهي عنها، وقد تقدم ذلك في المباحث السابقة.

٢. بيان تحذير السلف من البدع وبغضهم لها، ومن أمثلة ذلك ذكره في أوائل كتابه تحذير المسلمين بعض الآثار عن السلف في ذلك، كقول **أبي بكر رضي الله عنه في بعض خطبه: (وإنما أنا متبع ولست بمبتدع، فإن استقمت فتابعوني، وإن زغت فقوموني)**[2].

وقول ابن مسعود رضي الله عنه: (اتبعوا ولا تبتدعوا، فقد كفيتم)[3]، **وقول ابن عباس لمن سأل الوصية: (عليك بتقوى الله والاستقامة، اتبع ولا**

---

(١) ص: ٥، وانظر: الإمام محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٣، تحذير المسلمين ص: ٣، تطهير الجنان ص: ٩، وغيرها.

(٢) أخرجه ابن هشام في السيرة النبوية (٢١٥/٤)، وابن سعد في الطبقات (١٦٧/٣).

(٣) رواه ابن وضاح في البدع والنهي عنها ص: ، والدارمي في سننه في المقدمة باب في كراهية أخذ الرأي (٢٨٨/١)، واللالكائي في السنة (٩٦/١)، وقال الهيثمي في المجمع (١٨١/١) رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح.

تبتدع)[1]، **وفي سنن أبي داوود عن حذيفة قال: (كل عبادة لا يتعبدها أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا تعبدوها، فإن الأول لم يدع للآخر مقالاً)**[2]**»**[3].

٣. بيان ما في هذه البدع من الإساءة إلى الدين، وتشويه صورة الإسلام.

من ذلك قوله رحمه الله في جواب سؤال عن قوم يأتون بصحن فيه شعرة ويطوفون بها، ويدَّعون أنها من لحية رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإنه بعد أن بين بطلان هذا العمل، وأنه شرك وضلال قال:

«**وبطلان هذا الاجتماع الكاذب والطواف حول تلك الشعرة لا يخفى إلا على من كان أضل من حمار أهله.**

وهذا العمل المنافي لدين الإسلام ولعقول ذوي العقول والأحلام، وصمة عار في جبين المسلمين، ومأخذ كبير للكافرين، حيث إنهم يشوهون جمال دين الإسلام، ويكتبون عنه بدافع الحقد المكين، الحقد الصليبي والحقد اليهودي .... فيقولون انظروا ما يفعله المسلمون؛ منهم من يطوف بقبور الأولياء، ومنهم من يطوفون بشعرة ..... وهم يعلمون في قرارة باطنهم أن دين الإسلام بريء من هذه البدع والترهات، ولكن قاتلهم الله يجعلون أفعال الجهال من المسلمين والصوفية الجاهلين وأهل الطرق الشيطانية – الذين ابتدعوا طرقاً ما أنزل الله بها من سلطان، وأتوا بعقائد فاسدة تنافي دين الإسلام، كعقيدة وحدة الوجود والاتحاد ...– حجة لهم وسلماً للنيل من الدين وتشويهه»[4].

---

(١) رواه الدارمي في سننه في المقدمة باب من هاب الفتيا وكره التنطع والتبدع (١/٢٥٠)، وابن بطة في الإبانة (١/٣٣٧).

(٢) لم أجده.

(٣) تحذير المسلمين ص: ١٧، وانظر: رسالة في التحذير من البدع ص: ٧ وما بعدها.

(٤) تحذير المسلمين ص: ١٦٩–١٧٠، وانظر ص: ٣٣–٣٤.

٤. بين رحمه الله تعالى براءة الإسلام من هذه البدع، وأنها إنما دخلت على المسلمين من غيرهم من الكفرة والوثنيين.

يقول رحمه الله: «**الإسلام ينبغي أن يفهم أنه بريء مما ألصق به من بدع وضلالات، شوهت محاسنة، وأضعفته في قلوب المعتنقين**»[١].

ويقول أيضاً: «**تتفشى البدع باسم الدين بين المسلمين في الهند، والمتمعن فيها يجد أن مرجعها إلى الوثنية وأعمال الكفار من أهل تلك البلاد** ....»[٢]، وليس هذا خاص بالهند، ولكنها ذكرت لمقتضى السياق، حيث أن هذا كان جواباً لسائل وهو من الهند، وسائر البدع كذلك، فإن الإسلام بريء من البدع كلها.

وهذا يبين خطورة الاحتكاك والمخالطة لأهل الكفر والضلال، وهكذا أيضاً السني إذا خالط أهل البدع تأثر بهم، كما تأثر بعض أهل السنة بمن يليهم من أهل الرفض والاعتزال، فصاروا يحلفون بغير الله، كالحسين والعباس أو الرسول صلى الله عليه وسلم أو غير ذلك[٣]، وهذا أيضاً مما يبين خطورة المبتدع وخطورة البدع.

وفي العبارة الأولى بين رحمه الله أن من شؤم هذه البدع أنها تصد غير المسلم عن الإسلام، لما يرى من فساد ما عليه المسلمين وضلاله، وهي كذلك تضعف تمسك المسلم بدينه، إذ يرى أنه مشتمل على ما تأباه الفطرة والعقل الصحيح، فيبقى متشككاً تنازعه نفسه إلى فساد ما يرى، فإما أن يوفقه الله لمن يبين له هذا الضلال وبراءة الإسلام منه، وإما أن يصير إلى ترك التدين جملة والإعراض عن ذلك والانشغال بالدنيا، أو يصير إلى الطعن في الدين والمروق منه، أو يستغفل عقله وينكر فهمه ويركن إلى ما عليه العامة، ويؤثر حب الآباء

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢٠/٩٤).

(٢) تحذير المسلمين ص: ٢٨٣.

(٣) انظر: تطهير المجتمعات ص: ٨٢، تحذير المسلمين ص:١٩٢.

والأوطان، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

٥. وهذا متمم لما قبله، وهو بيانه رحمه الله لخطورة مخالطة أهل البدع، ووجوب البعد عنهم، والحذر منهم.

ومن ذلك إضافة إلى ما سبق تحذيره رحمه الله من سؤال أهل الزيغ منهم، وتنبيهه على أن طلب العلم إنما يجب أن يكون على من يعرف بالاستقامة والصلاح، يقول رحمه الله:

«**اطلب العلم وسارع في الطلب من عليم ناصح براً يُسرَا**»[(١)]

ويقول أيضاً في رسالته في الرد على الوصية المزعومة لخادم الحجرة الشريفة: «**عليكم بالعمل بالكتاب المجيد، والسنة المطهرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وما أشكل عليكم فاسألوا العلماء المعتبرين، واحذروا كل الحذر من فتن المبطلين، وزيغ الزائغين، وتلبيس أعداء الله المبطلين ...**»[(٢)].

٦. بيان ما يجب من الرد على أهل البدع والتحذير منهم، وأن ذلك من أعظم الجهاد، وأنه من أول الواجبات ومسؤوليات أهل العلم وخطباء المساجد.

يقول رحمه الله: «**أما من يجادل لنصر الحق، كنصر الكتاب والسنة والعقيدة الصحيحة، والرد على أهل الضلال والكفر والبدع؛ فهذا محسوب من الجهاد في سبيل الله، ومن الدعوة إلى دين الله، قال تعالى: ﴿ادْعُ إِلِى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾**[(٣)]»[(٤)].

---

(١) اللآلئ السنية ص: ٨.

(٢) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢٤/٣٦-٣٧).

(٣) النحل: ١٢٥.

(٤) تطهير المجتمعات ص: ٢٥٢، وانظر ص: ١٣٨، وانظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٨/٢٣)، تحذير المسلمين ص: ٤٠، ٣٥٦.

ويقول رحمه الله: «**ولا يخفى أن القصد والحكمة من خطبة الجمعة أن ينتفع المستمعون بإرشاد الخطيب، وان تكون فصيحة بليغة مؤثرة، وأن يكون الخطيب عارفاً بما يناسب الحال وما يحدث في المجتمع من بدعة وفسق وضلال ومبادئ كفرية مستوردة، ليشخص الداء ويصف الدواء ... فإذا رأى فشو بدعة حذر عنها بالآيات والأحاديث وبكلام أهل العلم ....**»[1].

وهنا يجب التنبيه إلى أمر خطير، وهو البعد عما يسبب تنفير الناس من الحق، وأن لا يكون هم الداعي أو الراد على المبتدع هو أن يظهر علمه وفهمه ويتهكم بالمردود عليه، أو أن يجعل ذلك فرصة لإظهار حميته الدينية لينال الرضا والقبول من المتحمسين، فإن هذا من الرياء المحبط للعمل، والمتسبب بالخيبة والفشل، ولذلك يقول الشيخ رحمه الله: «**ولكن ينبغي أن يلزم حدود الأدب، ويتجنب الألفاظ الجارحة، لكي يُقبل الخصم على حججه وبيناته، فإن في الشدة والغلظة تنفيراً للخصم كما قال تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لاَنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ﴾**[2]»[3].

ولما يجب من القيام بهذا الواجب العظيم، مع تقاعس الكثيرين ممن لهم القدرة على ذلك، نبه رحمه الله على وجوب توطين النفس على ذلك، أي لمن قدر عليه ممن آتاه الله العلم والفهم، فإنه قال عند حديث ((من سأل الله الشهادة بصدق؛ بلغه الله منازل الشهداء))[4] قال: «**الإنسان يخلص لربه نيته، ويوطد العزيمة على الجهاد في سبيله إن سنحت الفرصة، ويدافع عن الحق، وينصر**

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٣/١٩).

(٢) آل عمران: من الآية١٥٩.

(٣) تطهير المجتمعات ص: ٢٥٣، الإمام محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٣٨.

(٤) رواه مسلم في كتاب الإمارة، باب استحباب طلب الشهادة في سبيل الله تعالى: (١٥١٧/٣).

المظلوم، ويرد البدع المنكرة، ويأمر بالمعروف، ويعمل بآداب الشرع ...»[1].

وإنما يحتاج المرء إلى ذلك لما في هذه الأعمال من مخالفة أكثر الخلق، مع ما يقتضيه الطبع وهوى النفس من حب السلامة والركون إلى الراحة.

٧. بيان أن البدعة أشد من المعصية، وأحب إلى إبليس من المعصية، يقول رحمه الله في ختام كتابه «تحذير المسلمين»: «.... **فاعلم أن أنكر المنكرات هو التعبد بالبدع والضلالات التي لم ترد في الوحيين المطهرين ....**

وكيف لا تكون البدعة منكراً وهي إلى إبليس أحب من المعصية، وهي بريد الكفر والضلال، وهي أقبح من المعصية لأن صاحب المعصية يمارسها وهو معترف بخطئه وذنبه، وقد يتوب إلى الله سبحانه وتعالى.

أما المبتدع فهو يرى أنها عبادة يتقرب بها إلى الله، فكيف يتوب منها»[2].

إذا تبين ذلك، فإن البدع من أعظم الأمور خطراً وإبعاداً للعبد عن الله تعالى وعن دينه الذي يرتضيه ويرضى أهله، فالنجاة منها من أعظم المطالب وأهم المهمات، وقد ختم الشيخ رحمه الله كتابه «العقائد السلفية» بعد أن حمد الله على إتمامه بقوله: «**كما أسأله تعالى أن يتقبل منا الأعمال والأقوال، وأن يجنبنا طرق أهل البدع والضلال، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم**»[3].

وطريق النجاة منها هو طلب العلم بسنته صلى الله عليه وسلم، والعمل بها، ولعل في بيان أسباب انتشار البدع وطرق علاجها ما يوضح ذلك، والله هو الولي القادر، يمن على من يشاء، اللهم منّ علينا بعفوك ولطفك وجودك وبرك وإحسانك يا أرحم الراحمين.

---

(١) إعانة القريب المجيب: (٤٩٥/١).

(٢) ص: ٣٥٥-٣٥٦.

(٣) (٥١٦/٢).

ونبدأ بذكر **أسباب انتشار البدع**، وهي كثيرة ومتفرعة، وقد بين الشيخ رحمه الله طرفاً من ذلك، فمما ذكره رحمه الله:

١. علماء السوء ورؤوس الضلال، وأرباب الطرق الصوفية، الذين يروجون لهذه البدع بين العوام، من أجل نيل الحطام.

يقول الشيخ رحمه الله في تقديمه لكتاب «مصرع الشرك والخرافة»: «.... **هذا وقد كثرت البدع والشركيات المكفرة وغيرها في الأمة الإسلامية، باستثناء القليل منها، وراجت على الأكثرين، وما نجا منها إلا الأقلون.**

والسبب في رواجها تلبيس مؤسسيها والدعاة إليها على العوام وأنصاف المتعلمين، بتسمية الشرك المتمثل في عبادة الأنبياء والصالحين؛ بحب الأنبياء والصالحين .....

كما أنهم روجوا البدع غير لمكفرة باسم البدعة الحسنة، وانتشرت الطرق الصوفية، وتعددت أنواعها، وفيها من البدع والضلال الشيء الكثير، وفي بعضها الكفر الصريح، وأيد تلك الأقسام الثلاثة بعض من ينتسب إلى العلم، وقصد نيل المترلة عند العوام، وباع آخرته بدنياه لجلب الحطام»[1].

وقد صرح رحمه الله بأن هذا الصنف من الناس، أي من يروج هذه البدع ويزينها للناس، أنهم أضر خلق الله على الناس[2].

وقال في وصفهم أيضاً: «**وما هم إلا ضالون مضلون، مفسدون لعقائد المسلمين، أكالون للسحت، لبئس ما كانوا يصنعون**»[3]، ثم ذكر ما تسببوا

---

(١) وانظر: تحذير المسلمين ص: ٣٥٣، ٥، ٢١، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٨/٧-٨)، (١٠١/١٥، ٥٥)، رسالة في التحذير من البدع ص: ٤٦-٤٨، الشيخ محمد بن عبد الوهاب عقيدته السلفية ودعوته الإصلاحية ص: ١.

(٢) الإمام محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ١١، وانظر ص: ٦٠.

(٣) تحذير المسلمين ص: ٣٠٠.

به من الجناية على الناس بإفساد عقائدهم.

٢. «**سكوت كثير من العلماء على تلك المبتدعات الضالة، والعوام إذا رأوا سكوت العالم على أمر حسبوا أن ذلك الأمر لا يخالف الشرع**»(١).

وبين رحمه الله أن سكوت من ينتسب إلى العلم «**إما لجهل بالحقائق، وإما مداهنة مع الرؤساء والجماهير**»(٢).

ولذلك فقد نبه رحمه الله على وجوب الاستفادة والرجوع إلى أهل العلم المعروفين بالسنة والصلاح، ونبه على أهمية النظر في ما يورده العالم من الأدلة وتفهمها، يقول رحمه الله في جوابه لمن زعم أن الشيخ ينكر الذكر، وقد دخلت عليه هذه الشبهة من بعض أهل الضلال، فجاء في جواب الشيخ له:

«**وكان الأولى بك إذا كنت لم تفهم معنى كلامي في الرسالة**(٣) **أن تسأل من الشيخ ابن سلمان حتى يفهمك، ولا تسترشد من المخرفين وأرباب الطرق، فإنكارنا على الأذكار المبتدعة المخترعة وعلى الكيفيات التي يعملونها** ...»

ثم قال: «**حكم عقلك وفهمك، واسترشد ممن آتاه الله العلم والفهم الصحيح، ولا يهولنك الألقاب والعمائم والأكاذيب والترهات التي يروجها تلاميذهم وأصحابهم**(٤).

والأسماء والألقاب مثل: شمس الدين، ومفتي الإسلام، وشيخ الجامعة، ومفتي البلدة الفلانية، ومدرس المدرسة الفلانية، إن هذه الأشياء لا تكلف الإنسان شيئاً، ولكن العالم يُعرف بتحقيقه، وبالأدلة التي يوردها في البحث،

---

(١) تحذير المسلمين ص: ٢١.

(٢) الشيخ محمد بن عبد الوهاب عقيدته السلفية وثناء العلماء عليه ص: ١١.

(٣) أي تطهير الجنان.

(٤) يشير الشيخ إلى ما يدندنون حوله ويروجونه بين العوام من اختلاق المكارم والكرامات لشيوخ الضلال، إمعاناً في المكر والإضلال للناس.

لا مجرد الدعاوى والاستناد إلى بعض المشايخ ....»[١].

٣. انتشار الجهل، والقول في الدين بغير علم، وقبول الناس لذلك لغلبة الجهل عليهم أيضاً، وهذا من أساب انتشار البدع، فإن الجاهل إذا مارس العلم وأفتى في الدين وقع في البدعة قاصداً أو غير قاصد[٢].

٤. الجهل بالسنة، وهو على قسمين:

الأول: الجهل في تمييز الأحاديث المقبولة من المردودة، وكم حصل في الناس من البدع بسبب اعتماد الأحاديث الضعيفة والموضوعة، واستخدام هذه الأحاديث قد يفعله بعض الناس جهلاً مع حسن نية، وهناك من يبتدع في الدين مع سوء القصد، ويدس الروايات التي فيها ترويج للبدع المنافية للإيمان، كما هو شأن الرافضة والباطنية ومن شابههم.

ولذلك فقد نص رحمه الله على أن من يستدل بهذه الأحاديث الضعيفة والموضوعة هو أحد رجلين: إما أن يكونوا عارفين بضعفها، «**فإن كان الأمر كذلك فهل هذا إلا غش لأمة محمد صلى الله عليه وسلم وتضليل للمسلمين، وإيقاعهم في شَرَك البدع والشرك المبين.**

وإن كانوا غير عارفين، فيدل احتجاجهم على أنهم ليسوا من العلماء بل من الجهلاء ....»[٣].

الثاني: الجهل بمكانة السنة من التشريع، مما أدى بهؤلاء إلى إنكار حجيتها، وبعضهم أنكر الآحاد، وقد سبق بيان ذلك[٤].

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٥/٥٤-٥٥).

(٢) انظر: تحذير المسلمين ص: ٢٢-٤٢، الجمعة ومكانتها في الدين ص: ٢٤٦.

(٣) الإمام محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٦٠.

(٤) انظر: المبحث الثاني والثالث من الفصل الأول من هذا الباب ص: ٩٩٨، ١٠١٤، وانظر: تحذير المسلمين ص: ٢٤-٦٠، الشيخ محمد بن عبد الوهاب عقيدته السلفية وثناء العلماء عليه ص: ١١.

٥. انتشار التقليد والتعصب المذهبي، وأخذ اللاحق عن السابق من غير نظر ولا معرفة دليله، يقول رحمه الله عند ذكر بعض البدع التي غلط فيها بعض الفقهاء ثم تتابع عليها من بعدهم من غير تأمل ولا نظر، فيقول: «**ولكنهم من تغفيلهم وتقليد بعضهم لبعض، وأخذ بعضهم كلام البعض مسلماً من غير أن يعرف دليلاً، ولا يرى نفسه أهلاً لأن يناقش من قبله، بحجة أنه أعلم منه، وغفل أن الهدهد قال لسليمان ﴿أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾**[(١)].

كل هذا أوقعهم في هذه البدع والضلالات، وأغرقهم في بحور هذه المفتريات حتى شوهوا مذهب الإمام الشافعي الجليل»[(٢)].

٦. ما يسلكه أهل البدع من التمويه، أو الكذب، أو الجدال بالباطل، لتقرير بدعهم، وما يأتون به من الشبه لتمرير باطلهم، حتى لربما التبس شيء من ذلك على من ينتسب إلى العلم والفضل.

قال رحمه الله في التعليق على حديث: ((إن أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم))[(٣)]:

«**الألد: هو الشديد الخصومة، والخصم بكسر الصاد هو الذي يحج من يخاصمه.**

وحيث علم أهل البدع والضلال من مخالفي السنة أن مذاهبهم مبنية على شفا جرف هار، لا يؤيدها القرآن ولا السنة الصحيحة، ولا الحسنة، طفقوا يتسلحون بالجدل، ويريدون تقوية مذاهبهم بشبهات عقلية سقيمة، أو بأحاديث مكذوبة، أو يفسرون الحديث الصحيح بما يدل على مذهبهم، أو

---

(١) النمل: ٢٢.

(٢) الجمعة ومكانتها في الدين ص: ٢٤٦.

(٣) رواه البخاري في كتاب التفسير، باب سورة البقرة، باب وهو ألد الخصام: (١٣٦٧/٣)، ورواه مسلم في كتاب العلم، باب في الألد الخصم: (٢٠٥٤/٤).

يفسرون القرآن على حسب رأيهم ...»[١].

ولذلك فقد نبه رحمه الله عند كلامه على الكبيرة الرابعة والستين وهي «كتمان العلم» أن عدم تعليم المبتدع ما يتقوى به على بدعته ليس من باب كتمان العلم، فقال: «**الخلاصة أن وظيفة العلماء الذين بحق هم ورثة الأنبياء؛ دعوة الناس إلى دين الله، وبيان العلم النافع، وعدم كتمان العلم، وأن التعليم وسيلة إلى الدين، فيجب في الواجب عيناً** ....» ثم قال: «**ويحرم في تعليم الحرام كالسحر والشعوذة وتعليم المبتدعة الجدل والحجاج ليحاربوا به أهل الحق** ..»[٢].

٧. جهل كثير من الحكام بالدين الصحيح وبسنة النبي صلى الله عليه وسلم، مما يؤدي إلى تمكين هذه البدع وتأييد الصوفية وطرقها الضالة.

ومثل ذلك ضعف الوازع الديني عند بعضهم، فيروج لهذه البدع مع علمه بها، ليشغل الناس، أو ليحصل له الرضا من جمهور أهل الجهل والبدع، كما هو حال كثير ممن يؤيد الاحتفالات المبتدعة، كالمولد وليلة الإسراء والمعراج، وما إلى ذلك[٣].

٨. القول بتحسين البدع، وأن من البدع ما هو حسن، ومنها ما هو سيء، بل قال بعضهم أنها تنقسم على أحكام التكليف الخمسة، وسيأتي تفصيل ذلك في المبحث التالي إن شاء الله.

فهذه بعض أسباب انتشار البدع وأهمها فيما يظهر، كما بينها الشيخ رحمه الله وقررها.

---

(١) إعانة القريب المجيب: (١/٧٣-٧٤)، وانظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢٤/٣٦-٣٧).

(٢) تطهير المجتمعات ص: ٢٨٨، نقلاً عن «الزواجر» للهيثمي بتصرف.

(٣) انظر: تحذير المسلمين ص: ٢١-٢٢.

وأما طرق **علاج انتشار هذه البدع**، فقد بينها الشيخ رحمه الله في خاتمة كتابه «تحذير المسلمين عن البدع والابتداع في الدين» فذكر أموراً منها:

١. نشر السنة بين المسلمين، لا سيما في باب العقائد والعبادات، فإن في ذلك قضاء على البدع كلها، أو على أكثرها.
٢. أن يطبق كل فرد على نفسه في عباداته وأخلاقه السنة المطهرة، حتى يصبح المجتمع مجتمعاً تظهر فيه ملامح السنة، ولاسيما أهل القدوة من العلماء وغيرهم.
٣. أن يجتنب الوعاظ والخطباء في وعظهم ودروسهم الأحاديث الضعيفة والموضوعة.
٤. رفض التعصب المذهبي، والحرص على معرفة الحق والعمل به، كما تقدم شرحه في الفصل الأول.
٥. منع العامة من القول في الدين، وعدم اعتبار آرائهم مهما كانت مناصبهم.
٦. الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والمعروف هو ما جاء به الشرع وما وافق السنة، والمنكر هو ما خالف الشرع وخالف السنة.

وبهذا نصل إلى ختام هذا المبحث، نفعنا الله بما نقول ونكتب، وجعلنا من عباده المخلصين، والحمد لله رب العالمين.

المبحث الثالث: جهوده في الرد على محسني البدع.

تقدم في المباحث السابقة بيان معنى البدعة وحقيقتها، وأنها منافية لشريعة الإسلام محرمة فيها، وأنها مضادة لما أمرنا به من الاتباع والاقتداء بسنة النبي صلى الله عليه وسلم، وبما كان عليه أصحابه والخلفاء الراشدون، ويكفي لمن أعطى من نفسه الإنصاف وصدق في إيمانه بالله ورسوله قوله صلى الله عليه وسلم: ((وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة))، وقوله: ((من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد)).

وقد حصل من بعض أهل العلم أن قسم البدعة إلى أحكام التكليف الخمسة، وهذا التقسيم إنما يصح في البدعة بالنظر إلى معناها اللغوي، وهذا هو ما تدل عليه عبارة العز بن عبد السلام، الذي أُخذ عنه هذا التقسيم، فإنه قال: «البدعة فعل ما لم يعهد في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم».

فلم يقيد ذلك بما هو من العبادات أو القرب أو الدين، ولذلك قال: «وهي منقسمة إلى بدعة واجبة، وبدعة محرمة، وبدعة مندوبة، وبدعة مكروهة، وبدعة مباحة، والطريق في معرفة ذلك أن تعرض البدعة على قواعد الشريعة ...»[1].

ولو كان مراده بالبدعة ما كان من أمور التقرب والعبادات لكان قوله متناقضاً متدافعاً، فإن ما دلت الأدلة على وجوبه أو ندبه فهو مما جاءت به الشريعة، فلا يكون بدعة، لأن البدعة هي ما لم تأت به الشريعة من العبادات، وجعل المباح من أقسامها يدل على أن المقصود هو البدعة بالمعنى اللغوي، لأن القرب والعبادات إما واجبة وإما مستحبة، والمباح لا يدخل في ذلك إلا بكونه مقصوداً لغيره من المستحبات أو الواجبات.

والمقصود أن ما قاله العز بن عبد السلام تعلق به كثير ممن جاء بعده، ولم يفهم مراده، وحملوا هذا التقسيم على البدعة في الاصطلاح الشرعي، وهي الإحداث في الدين والقرب.

ولعل صنيع القرافي تلميذ العز بن عبد السلام هو الذي أوهم من بعده بذلك، حتى

---

(١) القواعد الكبرى: (٢/٣٣٧).

نُسب لشيخه العز بن عبد السلام، كما قال الشاطبي في «الاعتصام»: «وبسط ذلك القرافي بسطاً شافياً، وأصل ما أتى به من ذلك لشيخه عز الدين بن عبد السلام ...»[١]، وإن كانت عبارة القرافي ليس فيها نسبة ذلك إلى العز بن عبد السلام.

قال القرافي: «اعلم أن الأصحاب فيما رأيت متفقون على إنكار البدع، نص على ذلك ابن أبي زيد وغيره، والحق التفصيل، وأنها خمسة أقسام ...»[٢].

فدل كلامه على أن هذه الأقسام فيما اتفق العلماء على إنكاره وتحريمه، وهو البدعة في الدين، والإحداث في الدين، دون الابتداع في مصالح الدنيا والمعاش، فإن ذلك لم يقل أحد بتحريمه، فضلاً عن الإجماع على ذلك، بل إني لا أعلم أن أحداً قال بتحريمه.

والمقصود أنه تتابع الناس من مروجي ومحسني البدع في الدين على ذلك، وجعلوا كلام أهل العلم حجة على كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم، وتوهموا أن ذلك متنفساً لهم لإقرار كثير من البدع.

يقول الشيخ رحمه الله: «**وهكذا يخطئ عالم من العلماء بحسن قصد أو بغفلة، فيأتي من بعده ممن لا يكلف نفسه مراجعة الأحاديث والتفاسير وأقوال العلماء السالفين، فيأخذ هذا القول قضية مسلمة، كما أن بعض كبار العلماء قسم البدعة إلى خمسة أقسام: واجبة، ومندوبة، وحسنة، وسيئة، وحرام، ولم يفكر فيما يؤول إليه هذا التقسيم من تحسين البدع وفشو الضلال، فأخذ هذا القول من جاء بعده، وملؤوا كتبهم من الضلالات وتحسين البدع ...**»[٣].

والمقصود إن هذا القول من العز بن عبد السلام أو غيره من العلماء رحمهم الله تعالى إن كان المراد به البدعة في الشرع، والإحداث في الدين، فإنه «**تقسيم باطل، لا**

---

(١) الاعتصام: (٣١٣/١).

(٢) الفروق للقرافي: (٣٠٥/٤).

(٣) تحذير المسلمين ص: ٢٣٨-١٣٩، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٣/١٥)، (٦٠/١).

يقوم عليه دليل من كتاب أو سنة، بل الكتاب والسنة ينهيان عن كل بدعة»[1].

ويقول الشيخ أيضاً: «**وليس لهذا التقسيم أصل، وإن قاله العز بن عبد السلام رحمه الله وغيره من الأجلاء.**

كيف يكون له أصل وفي الحديث: ((وكل بدعة ضلالة)) بصيغة العموم؟! ولم يرد ما يخصصه، وقد قال الإمام مالك رحمه الله ما معناه: «من زعم أن هناك بدعة حسنة فقد زعم أن محمداً خان الرسالة.

وصريح الآية: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا﴾[2] **ترد على هؤلاء المحسنين للبدع والناشرين لها»**[3].

والمقصود أن هناك من يسوغ كثيراً من البدع، ويحسن الكثير منها، أو يقسمها إلى هذا التقسيم الذي يقتضي تسويغ بعض البدع وتحسينها، وأنه حصل بهذا القول -أي أن من البدع ما هو حسن- حصل اغترار «**لكثير ممن ينتسب إلى العلم، وضل من أجله كثير من المتصوفة والمتفقهين المقلدين والجهال والعوام ......**

فإذا نهاهم عالم أو متعلم أجابوه أن ما نفعله وإن كانت بدعة على زعمك، ولكنها بدعة حسنة، مثل بدعة المولد والصلاة على الرسول بعد الأذان جهراً في المنائر ...»[4].

ولذلك، ولأجل بيان الحق، فقد بين الشيخ رحمه الله تعالى أن كل بدعة ضلالة، وتعرض لما يتعلق به محسنوا البدع من الشبه بالرد والإبطال بما فيه كفاية ومقنع لكل منصف يريد الحق، بل وما فيه إلجام وإفحام لكل معاند مبطل مصر على جهله وابتداعه.

---

(١) تحذير المسلمين ص: ٦٥.

(٢) المائدة: من الآية٣.

(٣) الجمعة مكانتها في الدين ص: ٢٤٣-٢٤٤، وانظر: الإمام محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٣١، ١٦٧، إكمال الدين: (٤٣/٢)، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٣/١٥)، (٦٠/١).

(٤) تحذير المسلمين ص: ٦٥.

وقد ألف الشيخ رحمه الله رسالة مستقلة في التحذير من البدع والرد على شبهات هؤلاء المحسنين، وبين بطلان هذا التحسين في مواضع كثيرة من كتبه(١)، ومن بيانه رحمه الله في إبطال قول من قال بتحسين شيء من البدع في تلك الرسالة؛ أن عقد فصلاً بعنوان: "الأدلة الساطعات على أن كل بدعة في الدين ضلالة"(٢) ثم قال:

«أ. من القرآن:

١. ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا﴾.

فما انتقل الرسول صلى الله عليه وسلم من الدنيا إلا والدين كاملا، لا حاجة إلى الزيادة، ولأن التشريع من حق رب العالمين وليس من حق البشر، قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاء شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَن بِهِ اللَّهُ﴾(٣) والعبادات مبنية على التوقيف.

فلا يحق لمسلم أن يقوم بعبادة يستحسنها، والحال أنها لم ترد في الكتاب ولا في سنة رسوله، ولا عن أصحابه.

ومن الآيات التي قدمتها كقوله تعالى:

٢. ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ وَلا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ﴾(٤).

٣. ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾(٥).

---

(١) لاسيما: تحذير المسلمين ص: ٦٥ وما بعدها، إكمال الدين: (٤٣/٢) وما بعدها، وأيضاً في كتابه: الشيخ الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى ص: ٣١، ١٦٧، ١٩٥، إعانة القريب المجيب: (٤٥/١-٤٧)، الجمعة ومكانتها في الدين ص: ٢٣٣، ١٧، البابية والبهائية ص: ٢٨، أسئلة محمد نصير ص: ٢١-٢٢، وانظر تطهير المجتمعات ص: ١٢١، اللآلئ السنية ص: ٩.

(٢) انظر ص: ٢٥-٣٥، وانظر: تحذير المسلمين عن الابتداع والبدع في الدين ص: ٧٢-٧٧.

(٣) الشورى: من الآية٢١.

(٤) الأنعام: من الآية١٥٣.

(٥) الحشر: من الآية٧.

ب- ومن الأحاديث السابقة، ومنها:

١. حديث عائشة في الصحيح: ((من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد))[١].

و«مَنْ» من صيغ العموم، فقد استغرقت جميع البدع، لا تخرج عنها بدعة.

٢. حديث العرباض بن سارية وفيه: ((وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل بدعة ضلالة ...))[٢].

٣. حديث جابر وفيه: ((فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة))[٣] ولفظ كل للعموم ....».

ثم بين أنه لا مخصص لهذا العموم المستفاد من الأحاديث لا من الشرع، لأنه لم يرد ما يخصص ذلك، ولا من العقل، لأن العقول مختلفة، ولا يمكن الاحتجاج بعمل الكثير من الناس أو العلماء والحال أنه لا يوافق القرآن الكريم ولا السنة النبوية.

ثم ذكر عشرة أدلة عقلية تدل على بطلان القول بتحسين البدع، فمن ذلك[٤]:

١. أن القول بالبدعة الحسنة مفسد للدين، ومضيع له، وممكن لأعدائه من القضاء عليه، إذ يمكنهم حينئذ أن يأتوا بالمنكرات والفواحش والضلال، ويقولوا بدعة حسنة، حسنتها عقولنا، وكم أصاب الملحدون والدجالون من الدين الإسلامي بتلك المقالة الخادعة.

٢. أن ذلك يؤدي إلى تحكيم الأغرار من الأعاجم والأعراب وناقصي العلم في

---

(١) تقدم تخريجه ص: ٢٢٣.

(٢) تقدم تخريجه ص: ٣٥٢.

(٣) تقدم تخريجه ص: ٧٢٥.

(٤) انظر: تحذير المسلمين ص:٤، ٧٣-٧٧، رسالة في التحذير من البدع والرد على محسنيها ص: ١٦، ٢٧-٣٥، الإمام محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ١٧١-١٧٣، الرد الشافي الوافر ص: ٢٤٩، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٦/٢٦).

الشريعة كيف شاءوا، وأغلب الناس لا يعرفون الحسن من القبيح.

٣. إذا جازت الزيادة في الدين باسم البدعة الحسنة، جاز أن يستحسن مستحسن حذف شيء من الدين ونقصه، ويسمي ذلك بدعة حسنة، ولا فرق بين البابين.

يقول رحمه الله في قصيدة «ألا بشرى»:

«وقد فتحوا على الإسلام شراً	**بقول البدعة الحسناء دينا**
وكل (مخرق ينوي بكيد)[1]	**لدين السلم أو للمسلمينا**
يرى ذا الباب مفتوحاً أمامه	**ومن ذا الباب يأتي الملحدونا**
بدين المسلمين ان جاز زيد	**فجاز النقص أيضاً أن يكونا**
كفى ذا القول قبحاً يا خليلي	**ولا يرضاه إلا الجاهلونا»[2]**

٤. قال بعضهم إذا كان في الشريعة بدعة حسنة؛ فإننا نبتدع ترك البدعة الحسنة، ونرى أن لا يعمل بها أنفع لديننا ودنيانا، فإن كان قولنا هذا عليه برهان فلا تجوز مخالفته، وإن لم يكن عليه برهان فهو بدعة حسنة، وهي معمول بها، فالبدعة على جميع الفروض باطلة.

٥. أنه اتهام للشريعة بالنقص، واستدراك على الله ورسوله، أو نسبة الخيانة للنبي صلى الله عليه وسلم، وكفى بذلك قبحاً.

٦. أن العقول مختلفة متناقضة في تقدير الحسن والقبح، لاسيما في باب العبادات، وهو توقيفي أصلاً، فيتعذر مع هذا معرفة البدعة الحسنة، وحكمة الله تعالى تأبى أن يكلنا في ديننا إلى العقول المختلفة المتقلبة.

والخلاصة أنه ليس لمحسن البدع دليل نقلي أو علقي، وما أمرنا الله إلا باتباع كتابه وسنة نبيه، كما قال تعالى: ﴿اتَّبِعُواْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلاَ تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِ

---

(١) هكذا ظهر لي أنه في المخطوط، ويحتاج إلى مزيد تأمل.

(٢) ص: ٤.

أَوْلِيَاء﴾[1].

فإذا تقرر ذلك، فإن الشيخ رحمه الله تعالى قد فند أيضاً ما يتعلق به مدعو تحسين البدع من الشبه، وذلك ليتضح الحق لطالبه، ولا يبقى لمبتدع متعلقاً يلبس به على الناس.

ومن أعظم شبههم تعلقهم بحديث: ((من سن في الإسلام سنة حسنة؛ فله أجرها، وأجر من عمل بها، لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً، ومن سن في الإسلام سنة سيئة؛ فعليه وزرها، ووزر من عمل بها، لا ينقص ذلك من أوزارهم شيئاً))[2]، وحديث: ((ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن))[3].

وبقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه، لما أشار على الناس أن يجتمعوا في صلاة التراويح على إمام واحد في المسجد، ورآهم على ذلك قال: (نعمت البدعة هذه، والتي ينامون عنها خير من التي يصلون)[4].

وقد أجاب الشيخ رحمه الله تعالى عن تعلقهم بهذه النصوص بأجوبة[5]، نلخص

---

(١) الأعراف: من الآية٣.

(٢) رواه مسلم في كتاب العلم، باب من سن سنة حسنة أو سيئة: (٢٠٥٩/٤)، وفي كتاب الزكاة، باب الحث على الصدقة: (٧٠٣/٢).

(٣) رواه الخطيب البغدادي في تاريخه عن أنس مرفوعاً: (١٦٥/٤)، وأخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية: (٢٨١/١) «حديث في فضل الصحابة» وقال: تفرد به النخعي، قال أحمد بن حنبل: كان يضع الحديث، وقال إنما يعرف من كلام ابن مسعود، ووافقه الذهبي في تلخيص العلل ص: ٩٦، ورواه عن ابن مسعود موقوفاً: الإمام أحمد في المسند: (٣٧٩/١)، وقال السخاوي في المقاصد الحسنة ص: ٣٦٨ وهو موقوف حسن، وقال الهيثمي في المجمع: رواه أحمد والبزار والطبراني في الكبير، ورجاله موثوقون: (١٧٧/١-١٧٨).

(٤) رواه البخاري، بنحوه، في كتاب صلاة التراويح، باب فضل من قام رمضان: (٥٩٥/٢).

(٥) انظر: تحذير المسلمين ص: ٦٦-٧١، رسالة في ذم البدع والرد على محسنيها ص: ١٨-٢٥، كشف الشبهات: (٢٥/٤-٣٢)، تطهير الجنان ص: ٦٠، الإمام محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ١٧٣، إعانة القريب المجيب ص: ٤٤-٤٥، العقائد السلفية: (٣٥٧/٢-٣٥٨)، إكمال الدين: (٤٧/٢-٥٨) أسئلة محمد نصير ص: ٢١-٢٢.

منها ما يلي:

١. أن هذه الروايات معارضة بمثلها، بل بأكثر منها وأصرح، وقد تقدم ذكر هذه الأدلة الآمرة بالاتباع، والمحذرة من الابتداع.

٢. لو كانت هذه الروايات يفهم منها إحداث البدع والعمل بها، لكـــان أســـبق الناس إلى ذلك من حدث بها ورواها، أولئك الذين بذلوا نفوسهم وأموالهم في سبيل الله وسبيل دينه، من الصحابة والتابعين ومن بعدهم مـــن أهـــل العلـــم والدين، ولما لم يكن شيء من ذلك، علمنا أن الأمر ليس كما يفهم محـــسنو البدع من هذه النصوص.

٣. أن المراد بقوله: ((من سن في الإسلام سنة حسنة)) أي من جاء بشأن أو أمر حسن فتبعه الناس عليه، ولا يكون حسناً إلا ما شهد له الشرع بأنه حسن.

٤. لو كان فيه دلالة على الابتداع؛ لكان فيه الدلالة على ذلك في حياة الرســـول صلى الله عليه وسلم، ولا يوجد عاقل يقول بذلك.

٥. أن الحديث له قصة تدل على معناه، وأنه لا يراد به البدعة الـــتي نـــتكلم في شأنها، وهي أن النبي صلى الله عليه وسلم حث على الصدقة على قوم فقـــراء من مضر، فجاء رجل بصرة كبيرة يكاد يعجز عن حملها، فلمـــا رأى النـــاس ذلك تتابعوا على الصدقة، فقال النبي صلى الله عليه وسلم هـــذا الحـــديث، ففهمنا أن المراد هو ما يفعله بعض الناس من أمور الخير فيكون ذلك ســـبباً في اتباع الناس له والاقتداء به.

٦. أن الحديث الثاني لم تثبت صحته، وإنما هو يروى عن ابن مسعود، ومعناه مـــا يراه المسلمون أي جميعهم، وهذا يكون إجماعاً، والإجماع حجة لا أحد ينازع فيها.

وقيل المراد بالمسلمين هم أصحاب القرون المفضلة، وقيل الصحابة، وهـــؤلاء مجمعون على أن الحسن كل الحسن نبذ البدع، ونبذ المحسنين لها.

٧. أما قول عمر، فالمراد بالبدعة فيه البدعة بالمعنى اللغوي، لا الشرعي.

٨. أنه من الخلفاء الراشدين، وفعلهم يعتبر سنة للأمة، فقد أمر النبي صلى الله عليه

وسلم بالتمسك بسنتهم.

٩. أن فعل عمر رضي الله عنه أجمع عليه الصحابة، فكان الإجماع دليلاً على حسن ذلك.

١٠. أن عمر رضي الله عنه لم يبتدع ذلك، فالرسول صلى الله عليه وسلم صلى بأصحابه في مسجده عدة ليال، ثم ترك ذلك خشية أن يفرض، فلما توفي صلى الله عليه وسلم وانقطع الوحيُ والتشريعُ زالت هذه العلة، فأمر عمر رضي الله عنه بالرجوع إلى هذه السنة النبوية.

وعلى كل حال، فليس لمبتدع حجة على صحة ابتداعه، ولا يمكن لمبطل أن يقيم دليلاً صحيحاً على باطله.

والله تعالى أعلم، وهو الموفق والهادي.

المبحث الرابع: جهوده في بيان كثير من البدع وتحذيره منها.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

المقصود من هذا المبحث هو بيان جهود الشيخ رحمه الله في التحذير من أفراد البدع، وذكر الأمور التي ذكر أنها من البدع وحذر منها، وهذا في الحقيقة أمر يطول، ويخرج بنا عما يلزم من القصد المناسب لهذه الرسالة، فإن جهود الشيخ في ذلك مما يصعب حصرها، ولو كُتب في ذلك موضوع مستقل لبلغ مجلداً ضخماً، فحسبنا هنا أن نشير إلى هذه البدع إشارة مجملة، ونحيل إلى مواضع ذلك في مؤلفاته رحمه الله تعالى، ثم نفصل الكلام في بدعٍ قد انتشرت في الأمة، حتى عند بعض من ينتسب إلى العلم وهي: بدعة المولد، ومسألة التوسل والاستغاثة، فنقول وبالله وحده التوفيق والسداد:

لقد وفق الشيخ رحمه الله تعالى لمنهج السلف الصالح رضي الله عنهم منذ بداية طلبه للعلم، فنشأ وترعرع على هذا المذهب، متمسكاً بالسنة محباً لها ولأهلها، نابذاً للبدع مبغضاً لها ولأهلها، فقد ألف منظومته الدرر السنية، وكذلك اللآلئ السنية عندما كان يطلب العلم في الإحساء، وتظهر في هاتين المنظومتين شخصية الشيخ رحمه الله تعالى وتمسكه بالكتاب والسنة وبمنهج السلف الصالح، ونبذ الابتداع والبدع في الدين، يقول رحمه الله تعالى في اللآلئ السنية، يحكي حال أهل زمانه في ترك السنن وإظهار البدع، يقول:

«صيروا سنة طه[1] بدعة وبعكسٍ حكمهم قد ظهرا»[2]

أي أنهم في واقع أمرهم وظاهر حالهم قد جعلوا السنة بدعة، لأنهم يهجرونها،

---

(١) المراد سنة النبي صلى الله عليه وسلم، ومن المعلوم أن «طه» ليس من أسمائه صلى الله عليه وسلم، وكذلك «يس» وإن كان قد اشتهر عند كثير من الناس أنها من أسمائه صلى الله عليه وسلم، وهو وهم توهمه بعض الناس مما فهمه من الآيات، وهي لا تدل على ذلك، لكنه جرى على الألسنة واشتهر وانتشر بين الناس.

(٢) ص: ٢.

وينكرون أو يستغربون ممن يفعلها، وبعكس ذلك أيضاً، وهو أنهم جعلوا البدعة سنة لمداومتهم عليها وتدينهم بها، وإنكارهم على من لا يفعلها أو ينكرها، حتى أن من أنكر بعض البدع فكأنما أنكر أمراً معلوماً من الدين بالضرورة، ولذلك فقد عقد رحمه الله في هذه المنظومة فصلاً في الحث على الأخذ بالكتاب والسنة[1].

ويقول رحمه الله في مقدمة الدرر السنية:

«وبعد قد نظمت ذي العقيدة ... أرجوزة وجيزة مفيدة
على الذي جرى عليه السلف ... مجانباً لما عليه الخلف
سميتها بالدرر السنية ... في عقد أهل الفرقة المرضية
أرجو بها أن تنفع الأناما ... لكي أنال الأجر والإكراما
ودعوة من كل عبد متبع ... لهدي خير الرسل لا من مبتدع»[2]

والمقصود أنه رحمه الله تعالى نشأ على هذه الأصول العظيمة، أصول أهل السنة والجماعة، ولذلك فقد كان رحمه الله دائم التحذير من البدع والإنكار لها أينما حل أو ارتحل، ولعله يأتي ذكر شيء من ذلك في ترجمته رحمه الله، ومن ذلك ما حدثني به غير واحد: أنه لما كان في قطر -وكان رئيس القضاة- كان يذهب أحياناً إلى المقبرة ومعه بعض العمال، فإذا رأى شيئاً يخالف السنة من ارتفاع قبر أو بناء عليه، أمر بتسويته وإزالة ما بني عليه، وهذه صورة تدل على حرصه رحمه الله على إحياء السنن وإزالة البدع.

وقد ألف رحمه الله في ذلك كتابه «تحذير المسلمين عن الابتداع والبدع في الدين»، بين فيه البدعة وحكمها، وأنواع البدع، وذكر فيه كثيراً من بدع العقائد وبدع العبادات، وحذر منها ومن العمل بها، ورد فيه على من يدعي تحسين البدع، ونعى على كثير من المقلدين الجامدين وأصحاب الحواشي الذين يقررون هذه البدع ويتناقلونها في كتبهم من غير نظر ولا تمحيص، وختم الكتاب بذكر جملة كبيرة من الأحاديث الضعيفة

---

(١) ص: ١٠.

(٢) شرح الدرر السنية ص: ٣، تقارير مهمة على الدرر السنية ص: ٢، العقائد السلفية: (١٦/١)، والبيت الأخير ليس في العقائد.

والموضوعة التي هي من أكبر أسباب انتشار البدع ورواجها بين الناس، ورتبها على أبواب الفقه ثم الفضائل، وذكر بعض أحاديث الزهد والسلوك.

وهكذا سائر كتب الشيخ، فإنه لا يخلو كتاب منها من التحذير من البدع أو من بعضها، والتنبيه على الأخذ بالسنة وعدم الاغترار بقول من خالفها وإن كان من أهل العلم والفضل.

هذه إشارة مجملة تدل على جهود الشيخ العظيمة في التحذير من البدع والنهي عنها، وقد كان هذا دأبه رحمه الله كما هو شأن الأئمة المصلحين، حتى عرف بذلك بين العام والخاص.

وفيما يلي ذكر بعض البدع التي حذر منها الشيخ رحمه الله تعالى:

فمن بدع الطهارة:

١. مسح الرقبة بعد الوضوء[(١)].

٢. الإتيان ببعض الأذكار أثناء الوضوء[(٢)].

٣. قراءة ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ بعد الوضوء[(٣)]، وغيرها[(٤)].

ومن بدع الأذان والإقامة:

٤. أن يذكر فيها لفظ سيدنا[(٥)].

٥. قراءة ((اللهم رب هذه الدعوة التامة ...)) بعد الإقامة[(٦)]، وغيرها[(٧)].

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٩٤/١٢).

(٢) إعانة القريب المجيب: (٩٤/١).

(٣) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢/٧).

(٤) انظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢٤/١٨-٢٥).

(٥) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢٧/١٤).

(٦) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٦٧/٥)، (١٣٥/١٥).

(٧) انظر: الإمام محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٣٤-٣٥، إجابة السائل الماجد ص: ٣٣ وما بعدها.

ومن بدع الصلاة:

٦. قضاء الصلاة عن الميت[١].

٧. صلاة جماعتين في محل واحد[٢]، وغيرها[٣].

ومن البدع في الجمعة:

٨. تطويل الخطبة وتقصير الصلاة[٤].

٩. تخصيص الخطبة الثانية بطلب الاستغفار والدعاء[٥]، وغيرها[٦].

ومن بدع الصيام:

١٠.قياس الأيام السود بالبيض[٧].

١١.تأخير الفطور[٨].

١٢.صيام رجب وشعبان ورمضان[٩]، وغيرها[١٠].

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٤٦/١٨).

(٢) تحذير المسلمين ص: ٢٠٩ وما بعدها، الجمعة ومكانتها في الدين ص: ١١٧-١١٩.

(٣) إكمال الدين: (٨٥/٢)، إجابة السائل الماجد ص: ٢٣، تحذير المسلمين ص: ٢٠٤-٢٠٨.

(٤) الجمعة ومكانتها في الدين ص: ٣٤.

(٥) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢٥/١١).

(٦) انظر: إجابة السائل الماجد ص: ٣١، ٣٤، الجمعة ومكانتها في الدين ص: ٢٢٤، ١٨، تطهير الجنان ص: ٦٠، تحذير المسلمين ص: ١٥٣، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٩٢/٥-١٩٥)، (٧١/٩)، (١٠١/١٥).

(٧) إعانة القريب المجيب: (٣٣٠/١).

(٨) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٤٢/١٥).

(٩) إعانة القريب المجيب: (٣٣٠/١).

(١٠) انظر: إعانة القريب المجيب: (٣٣٦/١)، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٧٧/١٥، ١٣٦).

ومن بدع الجنائز:

١٣.بدعة صلاة الغائب كل يوم[١]، وقد نبه الشيخ على هذه البدعة في مواضـــع كثيرة، وله فيها بعض الفتاوى.

١٤.تيميم الصغير بعد غسل الجنازة[٢].

١٥.الأذكار خلف الجنازة[٣].

١٦.الاجتماع للعزاء وتقديم الطعام للمعزين[٤].

ومن البدع في الحج:

١٧.الذهاب إلى جبل النور[٥].

١٨.أخذ شيء من كسوة الكعبة والتبرك بها[٦].

١٩.اعتقاد أن من صلى في الكعبة فإنه لا يمشي حافياً[٧]، وغيرها[٨].

ومن بدع المساجد:

---

(١) انظر: تحذير المسلمين ص: ٢٧٤.

(٢) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٨٤/٧).

(٣) إعانة القريب المجيب: (١٩٤/٢)، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٩١/١).

(٤) إعانة القريب المجيب: (٣٢٨/٢)، (٤٥/١)، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٧٩/١-٨١)، (٦٧/٧)، (٣٠/١٥، ١١٧، ١٢٧).

(٥) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٤/١).

(٦) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٣٨/١٥).

(٧) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٦٣/٥).

(٨) انظر: إرشاد السالك إلى أحكام المناسك ص: ٢٦، ٢١، ٧٣، ٢٧٤، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٦٤/٨)، (٦٦/١٥، ١٢٨)، (٢٠/١٨).

٢٠.زخرفة المساجد، وذكر أنه من التشبه بالكفار[١]، وغيرها.

٢١.ومن البدع: التلفظ بالنية، سواء في الوضوء أو الصيام أو غير ذلك[٢].

ومن البدع المتعلقة بالمصاحف والقراءة:

٢٢.وضع المصحف مع الميت عند دفنه، وهذه بدعة وإهانة للمصحف، وتضييع له[٣].

٢٣.القيام للمصحف[٤].

٢٤.اتخاذه للتبرك، كأن يوضع في السيارة أو الجيب بقصد البركة[٥].

٢٥.قراءة الفاتحة عند عقد النكاح، أو أركان الإيمان والإسلام[٦].

٢٦.قراءة القرآن للحصول على المفقودات[٧]، وغيرها[٨].

٢٧.ومن البدع: قراءة القرآن على الأموات وعمل المآتم[٩].

٢٨.القراءة على الخيط، وقد نبه الشيخ رحمه الله أن هذا مـــن قبيـــل الـــسحر

---

(١) إجابة السائل الماجد ص: ١٢، ١٧، ١٣-١٤.

(٢) إعانة القريب المجيب: (٣٢٤/١)، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٤/٥)، (٢٥/١٥، ١٢٥)، (٤٣/١٨).

(٣) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢٥/١٧).

(٤) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢١/١٧).

(٥) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢٣/١٧).

(٦) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٣٣/١٥).

(٧) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١١٣/١٥).

(٨) الجمعة ومكانتها في الدين ص: ٢٢٩، إعانة القريب المجيب: (٣٥٥/١، ٣٦٤)، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٣٩/٨)، (١١٣/١٥، ٦٨، ٤٦)، (١٣/١٢)، ١٧/١٥-١٧، ١٢، ٢٣، ٤٦).

(٩) إعانة القريب المجيب: (٣٦٦/١، ٤٥)، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٣/١٥، ٤٤، ٤٩، ١٣٧)، (١٦/٨)، (٢/١١).

والشعوذة، وليس مثل التمائم[1].

ومن بدع المقابر:

٢٩.تلقين الميت[2].

٣٠.البناء على القبور[3].

٣١.بناء المساجد على القبور، أو الدفن في المساجد، وما يلحق هذا من الصلاة في المساجد التي فيها قبور[4]، وغيرها[5].

ومن بدع الأذكار والأدعية:

٣٢.الذكر الجماعي[6].

---

(١) إعانة القريب المجيب: (٣٦٦/١)، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢١/٢-٢٥)، (١١/١٥-١٢)، (٢٠/١٧-٢٣).
وانظر في حكم التمائم والنفخ على الخيط أيضاً: إعانة القريب المجيب: (٣٠٩/٢-٣١٠)، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٨٧/١٢)، إكمال الدين: (٧٦/٢-٧٨، ٨٠)، الخطب المنبرية ص: ٥ وما بعدها، تحذير المسلمين ص: ١١٠-١١٢، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٣/١٢)، (١/١١)، (٣١/١-٣٦)، (٢١/٤-٢٣)، (١٠/١٥-١١).

(٢) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٧٥/١-٧٦)، (١١٦/١٥-١١٧).

(٣) تحذير المسلمين ص: ١٧٦-١٨٣.

(٤) انظر: تطهير المجتمعات ص: ٧٧-٧٩، تحذير المسلمين ص: ١٧٧، إعانة القريب المجيب: ١١٩/٠١، ١٥٦)، نقض كلام المفترين ص: ٩٧، إجابة السائل الماجد ص: ٢٢-٢٦، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٠٦/٥)، (٨٠/٣٢)، الرد على الشرقاوي ص: ٢٩، ٥١.
وانظر ما يتعلق بعمارة الأضرحة أيضاً: الإمام محمد بن عبد الوهاب عقيدته السلفية ودعوته الإصلاحية ص: ٥٨-٥٩، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢٥/٧)، (١٣٣/٤)، (٢٣/٨-٢٥)، (٦٨/٩)، تحذير المسلمين ص: ١٧٩.

(٥) إعانة القريب المجيب: (٣٢١/٢)، تحذير المسلمين ص: ٢٤٢، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٠٣/١٥).

(٦) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٥٤/١٥، ٦٠، ١٢٠).

٣٣.الذكر بالاسم المفرد "الله"[١].

٣٤.صلاة الفاتح[٢]، وتجزيء الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على أيـــام الأسبوع[٣]، وممن صنع ذلك صاحب دلائل الخيرات، وقد نبه الشيخ على أن ذلك من البدع[٤].

٣٥.السجود لأجل الدعاء[٥]، وغيرها[٦].

ومن البدع التي حذر منها أيضاً الأعياد المخترعة:

٣٦.كالاحتفال بليلة النصف من شعبان[٧].

٣٧.الاحتفال بالإسراء والمعراج[٨].

٣٨.عيد الجلوس، وعيد الأم، وعيد الجلاء، وغيرها من الأعياد المخترعة[٩].

٣٩.عيد النيروز، وعيد الغدير وشم النسيم[١٠].

٤٠.ومن البدع التي حذر منها بدعة إهداء الثواب للأموات في غير ما جاء النص

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٥٢/١٥).

(٢) تحذير المسلمين ص: ٣٤٦.

(٣) الإمام محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٤٠.

(٤) الإمام محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٤٠-٤٦، تحذير المسلمين ص: ٨٨، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٨٦/١٥-٨٧).

(٥) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٦٩/١٥).

(٦) أحسن الكلام على بلوغ المرام: (٣٢/٥)، إجابة السائل الماجد ص: ٢٩-٣٣، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢/٧، ٩)، (١٥٥٢، ٨٧-٨٨، ٦٩)، (٥/٢٦)، إرشاد السالك لأحكام المناسك ص: ٣٠.

(٧) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٤٢/٢)، (٧٥/٤).

(٨) العقائد السلفية: (١٥١/٢)، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١١٣/١٠).

(٩) تحذير المسلمين ص: ١٥٠، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢٤٥/٤-٢٤٦)، خطبة عيد الأضحى ص: ٥.

(١٠) تحذير المسلمين ص: ١٥٠، ١٠٢، ١٥٦.

بتعيينه[1].

٤١. إهداء ثواب الأعمال للنبي صلى الله عليه وسلم[2].

هذه بعض البدع التي ذكرها الشيخ رحمه الله ونهى عنها وحذر منها، مع الإحالة على موضع ذلك من كتبه، أو على بعض المواضع، وبهذا يظهر اهتمام الشيخ رحمه الله بإنكار البدع والتحذير منها، لعلمه رحمه الله ما فيها من الفساد، وما يترتب عليها من فساد القلب والعمل، وتفرق كلمة المسلمين، مع ما فيها من الإثم، أو على أقل الأحوال ضياع العمل هباءاً منثوراً، فكما تقدم أن أقل أحوال المبتدع أنه يعذر لجهله ولكنه لا يؤجر على عمله المبتدَع؛ وإن أجر على ما في قلبه من الأعمال القلبية المأمور بها.

والآن نأتي إلى ما وعدنا به القارئ من التفصيل في جهود الشيخ رحمه الله في إنكار بدعة المولد، والتوسل المبتدع والاستغاثة، فنقول وبالله التوفيق:

أولاً: جهوده رحمه الله في إنكار بدعة الاحتفال بمولد النبي صلى الله عليه وسلم، وغيره من باب أولى.

تعرض الشيخ رحمه الله تعالى لبيان بدعية كثير من الاحتفالات والأعياد المخترعة، كما سبقت الإشارة إليه آنفاً، وقد بين في أكثر من موضع من كتبه وفتاواه: أن عمل المولد من البدع المنكرة[3]؛ وإن كان خالياً من الأمور المتفق على تحريمها، كاختلاط

---

(١) انظر: إعانة القريب المجيب: (٣٦٧/١، ٥٤)، تحذير المسلمين ص: ٢٣٧، ٤٣، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٣٢/١، ٥٩-٧٠، ١٢)، (٢٢/٤)، (٣/١٥-١٠، ٢٢، ١٢٦، ٨٢-٨٥، ٤٥-٤٩، ١٣٤)، (٢٠/١٧)، (٢/١١، ١٥، ٢٦)، (٨٥/٧)، (٨٨/١٢)، (١٧٤/٢٣-١٧٥، ١٩١-١٩٢).

(٢) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٦٨/١-٧٠).

(٣) انظر إضافة إلى ما سبق في النهي عن الأعياد المخترعة: تطهير المجتمعات ص: ١٢٠، الشيخ محمد بن عبد الوهاب عقيدته السلفية ودعوته الإصلاحية ص: ٥٩، تحذير المسلمين ص: ١٨٤-١٩٠، الرد الشافي الوافر ص: ٢٤٩، العقائد السلفية: (٢٥٢/٢)، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٠١/٥)، (١٠٣/١٥)، (١١٤/١٠)، (٢٣/٢٩)، الأجوبة الجلية عن الأسئلة الهندية ص: ١١٧-١٢٥.

الرجال بالنساء، وضرب الطبول، ولعب القمار، وغير ذلك من المعاصي والمنكرات.

وتوسع رحمه الله في بيان ذلك في كتابه «الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر المفترى عليه، ودحض تلك المفتريات»، وذلك أن من الشبه التي أثيرت على دعوة الشيخ المصلح السلفية؛ أنهم خالفوا المسلمين بمنعهم الاحتفال بالمولد النبوي، الذي استحسنه العلماء وعملوا به منذ قرون عديدة، فأجاب رحمه الله عن ذلك، وعما أوردوه من الشبه، جواباً مفصلاً كافياً شافياً[1].

ومن المعلوم أن عمل المولد من الأمور المحدثة المخترعة المبتدعة في دين الإسلام، وهذا يكفي في بيان بطلانه وتحريمه، كما تقدم بيانه في بيان حقيقة البدعة، والأدلة الدالة على تحريم الابتداع ووجوب الوقوف عند المشروع من العبادات والقربات، وأن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة[2].

ولذلك احتاج من يروج لهذه البدعة أن يأتي بما يظن أنه يسعفه للاستدلال على جوازها ومشروعيتها، وقد بين الشيخ رحمه الله تهافت كل هذه الشبه التي يظن أصحابها أنها أدلة، ومن ذلك[3]:

١- دعواهم أن المولد إنما يكون فيه قراءة سيرة النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا من الأعمال الصالحة، ومما يزيد المؤمن إيماناً.

والجواب:

أنه من المعلوم أن قراءة سيرة النبي صلى الله عليه وسلم من مولده إلى مبعثه ووفاته صلى الله عليه وسلم أمر مرغب فيه في أي وقت من غير تخصيص، وقد ألف العلماء قديماً وحديثاً في سيرة النبي صلى الله عليه وسلم، ولكن الذي ينكره السلفيون الاقتصار على قراءة شيء من السيرة كقصة المولد في ليلة معينة في شهر

---

(١) وذلك في ست وثلاثين صفحة، من صفحة: ١٦٥ إلى صفحة: ٢٠١.

(٢) انظر المبحث الأول والثاني من هذا الفصل.

(٣) ينظر في هذه الشبهة والجواب عنها الإحالات السابقة، لاسيما كتاب: «الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر» ص: ١٦٥-٢٠١.

معين، والاعتقاد بأن ذلك مندوب إليه وأنه مما يثاب عليه، فإن ذلك تخصيص لم يدل عليه دليل.

مع التنبه إلى أن أكثر الكتب المؤلفة في المولد النبوي ملئت بالأكاذيب والموضوعات التي تخالف العقل، وتسيء إلى الرسول صلى الله عليه وسلم وإلى الدين الإسلامي، كما سيأتي بيانه، أي وهذا يستدعي عدم قراءة هذه الكتب بخصوصها مطلقاً.

٢–قولهم إن هذا قد استحسنه أكثر العلماء، وعملوا به منذ قرون عديدة.

والجواب:

أولاً: يقول الشيخ رحمه الله: «**إنه من المسلم به عند العلماء أنه لا حجة في فعل أحد ولا في كلام أحد، عالماً ذلك أو غير عالم، وإنما الحجة في كلام الله تعالى وكلام رسوله فيما صح عنه.....**

ونحن نتحدى أولئك المحسنين للمولد النبوي، والمنكرين على الشيخ محمد بن عبد الوهاب في إنكاره المولد بأن يأتوا بدليل من القرآن أو السنة الصحيحة أو الحسنة، أو من قول أو من فعل أحد الصحابة والتابعين، والأئمة المهتدين الذين اتفق أكثر المسلمين على علومهم، وهدايتهم، ودرايتهم، واجتهادهم، واتباعهم للشرع الأنور، كالأئمة الأربعة والسفيانين وعبد الله بن المبارك وإسحاق بن راهويه وعلي بن المديني وابن معين والبخاري ومسلم وأبي داوود والترمذي والنسائي وابن ماجة والدارقطني، وسائر العلماء المحققين؛ بأنهم استحسنوا الاحتفال بالمولد»[١].

وهذا من باب التنزل معهم، فإنه ليس كلام أحد من أهل العلم حجة بنفسه كما قرر الشيخ، ومع ذلك ليس في كلام هؤلاء العلماء ومن هم مثلهم شيء من استحسان هذه البدعة أو جوازها، وهذا دليل على أنه أمر حدث بعدهم، ولو

(١) الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ١٦٧.

كان خيراً لسبقونا إليه.

ثانياً: أن هذا العمل لم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن الصحابة ولا عن التابعين، باعتراف من يجيزه، ولكنهم يقولون إنه بدعة حسنة لما فيه من المحاسن بزعمهم، وقد تبين في المبحث السابق أنه ليس في البدع بدعة حسنة، بل كل بدعة فهي ضلالة.

ثالثاً: «**أن الأكثرية ليست دليلاً على الحق، قال الله تعالى: ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي الأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ اللّهِ﴾**(١)**، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾**(٢) ....»(٣).

رابعاً: «**أنه قد مضى أكثر من ثلاثة قرون على المسلمين لم يكن هذا الاحتفال، وإنما أحدثه الفاطميون بمصر أثناء القرن الرابع كما أحدثوا بدعاً كثيرة.... وأحدث المولد النبوي أيضاً الملك المظفر ملك إربل ناحية الموصل في أواخر القرن السادس أوائل القرن السابع ....**»(٤).

ثم ذكر ما قيل في وصفه، وذكر ما قاله السيد رشيد رضا في وصف الموالد في مصر، وما يحصل فيها من الفساد والمنكرات.

خامساً: ومما يدل على فساد هذه البدعة، أن من حسنها وقبلها لا يمكنه أن يرد قول من يقول إنه يحتفل بيوم مبعثه، لما حصل فيه من الخير والرحمة، وكذا من قال إنه يحتفل بيوم الهجرة أو بيوم بدر أو بيوم فتح مكة، أو غير ذلك، فإذا جاز ذلك صار الدين احتفالات وأعياد، وإن منع فليس عنده حجة يستطيع أن يمنع بها شيئاً من هذه الاحتفالات إلا وهي دالة على منع المولد أيضاً.

---

(١) الأنعام: من الآية١١٦.

(٢) يوسف: ١٠٣.

(٣) الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ١٦٨.

(٤) الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ١٦٨.

٣-قولهم أن الحافظ ابن حجر استنبط عمل المولد قياساً على صوم يوم عاشوراء، فقد صامه النبي صلى الله عليه وسلم وأمر بصيامه، لأنه يوم نجا الله فيه موسى، قالوا: فالذين يحتفلون بالمولد باعثهم المحبة والفرح والشكر لله على ما أنعم به على المسلمين من ولادة هذا الرسول الكريم.

والجواب كما يقول الشيخ:

«استنباط الحافظ العسقلاني رحمه الله لم يكن صواباً، وإنما هو مجرد فهم فهمه، لأن عمل المولد بدعة لم تنقل عن أحد من السلف الصالح من القرون الثلاثة، فإن عدم عمل السلف الصالح بالنص على الوجه الذي يفهمه منه من بعدهم؛ يمنع اعتبار ذلك الفهم أن يكون صحيحاً ودليلاً عليه.

إذ لو كان صحيحاً لم يعزب عن فهم السلف الصالح ويفهم من بعدهم، كما يمنع اعتبار ذلك النص دليلاً عليه، إذ لو كان دليلاً عليه لعمل به السلف الصالح ....»[1].

ولو صح هذا الفهم وهذا القياس لكان غايته أن يصام هذا اليوم شكراً لله، لا أن يصنع فيه ما يصنع من الاحتفالات وغيرها.

٤-احتجاجهم بما رواه البيهقي عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم عق عن نفسه بعد النبوة، كما استدل به السيوطي على عمل المولد، وأن فعل النبي صلى الله عليه وسلم لذلك إظهار لشكر الله على إيجاد الله إياه رحمة للعالمين.

والجواب كما يقول الشيخ رحمه الله:

«استنباط الحافظ السيوطي باطل، لأن الحديث الذي رواه البيهقي لم يثبت عند أهل العلم، لأنه من رواية عبد الله بن محرر عن أنس ... قال الإمام أحمد هذا الحديث منكر، وضعف ابن محرر ....» ثم نقل عن النووي وابن حجر

---

(١) الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ١٧٤.

والحافظ المزي ما يدل على ضعف الحديث ونكارته، وأنه حـــديث باطـــل[1]، ثم قال:

«وعلى الفرض أن يكون حديث العقيقة صحيحاً، فأي مناسبة لاستخراج المولد منه؟! فالنبي صلى الله عليه وسلم الذي عق عن نفسه كما في هذه الرواية الضعيفة، لم يشرع لأصحابه الاحتفال بمولده ولا فعلته الصحابة ولا التابعون.

هل كان أولئك القوم غير محبين للرسول صلى الله عليه وسلم؟! أو كانوا بلداء أو أغبياء ليس عندهم ذلك الفهم وتلك المقدرة على الاستنباط، كما قَدرَ الحافظ السيوطي وأمثاله من الذين يستنبطون بزعمهم من الأحاديث الضعيفة؟! حاشا لله أن يوصفوا بمثل هذه الصفات»[2].

٥-ومما تعلقوا به أيضاً قوله تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُـــواْ﴾[3]، قالوا: فالله أمرنا أن نفرح بالرحمة، والنبي صلى الله عليه وسلم أعظم رحمة، قـــال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾[4].

والجواب:

«أن استدلالهم بهذه الآية من قبيل حمل كلام الله على ما لم يحملـــه عليـــه السلف الصالح، والدعاء إلى العمل به على غير الوجه الذي مضوا عليه ...»

ثم بين نقلاً عن الشاطبي رحمه الله أنه لو كان دليلاً عليه لم يعزب عن فهم السلف الصالح من الصحابة والتابعين، فتركهم العمل بهذا النص على هذا الوجـــه مـــن إجماعهم على أنه لم يرد به هذا المعنى، وكل من خالف الإجماع فهو مخطـــئ، ثم

---

(١) الحديث رواه عبد الرزاق في المصنف في كتاب العقيقة: (٣٢٩/٤) ، والبيهقي في السنن كتاب الضحايا، باب العقيقة سنة: (٣٠٠/٩)، وللشيخ إسماعيل الأنصاري بحث جيد حول هذا الحديث في كتابه: القول الفصل في حكم الاحتفال بمولد خير الرسل ص: ٤٧٩-٤٨٥.

(٢) الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ١٧٥.

(٣) يونس: من الآية٥٨.

(٤) الأنبياء:١٠٧.

قال:

«**وكثيراً ما تجد أهل البدع والضلالة يستدلون بالكتاب والسنة ويحملونهما مذاهبهم ....**» ثم قال:

«**والتفسير الصحيح للآية على أن فضل الله ورحمته هو الإسلام والسنة، وعلى حسب حياة القلب يكون فرحه بهما ....**»[1].

وإذا بين الشيخ رحمه الله الأدلة على تحريم بدعة المولد، وفند الشبه التي تعلق بها المجيزون للاحتفال بالمولد، نبه رحمه الله على ما في بعض كتب الموالد من الضلال والأقاويل الواهية، والمبالغات السخيفة، فمن ذلك أن في بعضها: «**جعل لمن فرح بمولده حجاباً من النار وستراً، ومن أنفق في مولده درهماً كان المصطفى صلى الله عليه وسلم له شافعاً ومشفعاً**».

ومما ذكر فيها من الغلو والكفر والصريح قول بعضهم في قصيدة في مولده مطلعها:

يا نبي سلام عليك	يا رسول سلام عليك

إلى أن قال:

أنت غفار الخطايا	والذنوب الموبقات
أنت ستار المساوي	ومقيل العثرات
يا ولي الحسنات	يا رفيع الدرجات
كفر عني ذنوبي	واغفر عني السيئات
عالم السر وأخفى	مستجيب الدعوات

ولا شك أن هذا من الكفر الصريح والضلال العريض.

ولذلك يقول الشيخ رحمه الله متهكماً: «**والظاهر أن المؤلف هذا جاهل جهلاً مركباً، إذ أن هذه ميزة المسيحيين، فهم الذين يلجئون إلى أحبارهم**

---

(١) الإمام محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ١٧٩-١٨٠، وانظر: القول الفصل في حكم الاحتفال بمولد خير الرسل للشيخ إسماعيل بن محمد الأنصاري ص: ٤٦٦.

ورهبانهم لمحو ذنوبهم، ويعطونهم صكوك الغفران، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم»[1].

إلى آخر ما ذكره الشيخ من العجب العجاب، الذي لا يخطر على البال أن يقوله عاقل، فضلاً عن مسلم، فضلاً عمن ينتسب إلى الدين والفضل.

وإذا كان ما سبق بيانه دال على بطلان عمل المولد وبطلان ما تعلقوا به من الشبه، فإن ما وصلوا إليه من هذه المخازي والجهل الفاضح والغلو إلى حد الشرك بالله تعالى؛ ليدل على ضلالهم وانحرافهم أيضاً، فإن مثل ذلك هو من الأمور التي لا تكاد تخفى على أصغر طلاب العلم وكثير من العامة، وإنه ليخشى أن تكون هذه الغفلة من العقوبة لهم على إعراضهم عن السنة واتباعهم للهوى، حتى صار بهم الأمر إلى ما صار من الضلال والجهل والعناد، قال تعالى: ﴿ فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾[2].

وفي الختام، أنقل للقارئ قول الشيخ رحمه الله «**ومما لا يختلف فيه اثنان، أن هذه الأمور**[3] **كلها بدع ما أنزل الله بها من سلطان، وينبغي للمسلم أن لا يلتفت إلى هذه البدع ولا يمارسها، ولا يحضر في مجالسهم ولا في أعياد احتفالاتهم، بل عليه أن يحذر المسلمين من هذه البدع.**

أما إذا أراد أن يفهم الناس سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم وأخلاقه ومعجزاته وشمائله، فذلك أمر مؤكد مندوب .... لكن لا يعني ذلك في كتاب معين، وفي ليلة مخصوصة، وشهر مخصوص، بل متى قرأ لهم وبين لهم عن الرسول صلى الله عليه وسلم ما ذكرناه كان حسناً، بل هو أمر مندوب مرغب فيه، لأن أصول العقيدة ثلاثة: (معرفة الله)، (معرفة نبيه)، (معرفة دين الإسلام)».

ثم قال: «**فالعلماء المحققون يستنكرون الاحتفال بليلة المولد النبوي الشريف،**

---

(١) الإمام محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ١٨٥-١٨٦.

(٢) الصف: من الآية٥.

(٣) أي الاحتفال بالمولد النبوي أو غيره من الموالد.

ويقولون إنها بدعة من البدع، وإنها مشابهة[1] لليهود والنصارى، حيث يحتفلون بميلاد أنبيائهم.

ودعوى محبة الرسول صلى الله عليه وسلم لا تتحقق بمثل هذه الاحتفالات، بل بالاقتداء به عليه الصلاة والسلام وتحكيم شريعته واتباع سنته الغراء ....»[2].

ثانياً: جهوده رحمه الله في بيان مسألة التوسل والاستغاثة.

«هاهنا حقيقتان كثيراً ما تشتبهان على الكثيرين، وهما حقيقة الاستغاثة وحقيقة التوسل.

الاستغاثة: هي أن يسأل المستغيث المستغاث به مباشرة، كأن يقول يا رسول الله نجني من الغرق، أو يا عبد القادر اكشف عني هذا الضر ...

وأما التوسل: هو أن يسأل الله أولاً، ويجعل المتوسل به كشفيع له ....»[3].

وقد بين الشيخ رحمه الله هذا الفرق بين التوسل والاستغاثة في مواضع كثيرة من كتبه[4]، وهو وإن كان فرقاً واضحاً إلا أن كثيراً من الجهلة والمبتدعة، بل وبعض من ينتسب إلى العلم تراه يذهب فيدعو غير الله، ويستغيث بغير الله، ويسمي ذلك توسلاً.

وقد فصل الشيخ رحمه الله تعالى في كلتي المسألتين وبينهما بياناً شافياً، لا يملك معه طالب الحق ومبتغي الهدى إلا أن يسلم لما يورده من الأدلة والبراهين والأجوبة الساطعة

---

(١) في الأصل: «مظاهر»، وفي تحذير المسلمين: «مشابهة» ولعل الصواب «مضاهاة» وهم الكاتب في سماعها من الشيخ فكتبها «مظاهر».

(٢) الإمام محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ١٩٧، الأجوبة الجلية عن الأسئلة الهندية ص: ١٢١-١٢٢، تحذير المسلمين ص: ١٨٧-١٨٨.

(٣) تحذير المسلمين ص: ٩٧.

(٤) انظر في ذكر الفرق بين التوسل والاستغاثة: إرشاد السالك إلى أحكام المناسك ص: ٧٣، تحذير المسلمين ص: ٩٧، الإمام محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٥١-٥٢، ملاحظات على بعض كلام الشرقاوي ص: ٣٨، إجابة السائل الماجد ص: ٢٣، تطهير الجنان ص: ٩٧، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٨/٤٤-٤٧)، (١٧/٨١)، كشف الشبهات: (١/٤٩).

على شبه المخالفين والمعاندين، وإلى القارئ بيان ذلك، ونبدأ ببيـــان التوســـل وأنواعـــه وحكمه.

بين الشيخ رحمه الله أن التوسل في اللغة بمعنى المترلة عند الملك والدرجة والقربـــة، يقال: توسل إليه بوسيلة إذا تقرب إليه بعمل[١].

وأما التوسل في الشرع، فعرفه بقوله: «**وهو التقرب إلى الله بطاعتـــه وعبادتـــه حسب ما ورد في الكتاب والسنة المطهرة.**

ومن هنا تعلم أن كل عبادة عملية كانت أو قولية لم تـــرد في الكتـــاب ولا في السنة فهي مبتدعة، وليست بوسيلة شرعية يتقرب بها إلى الله ..... ومن هذا القبيـــل التوسل بذوات الأنبياء والصالحين أو بجاههم، كما سيأتي بيانه»[٢].

وعبارة الشيخ رحمه الله تدل على أن التوسل منه ما هو شرعي ومنه ما هو بدعي، وهذا ما قرره رحمه الله تعالى وبينه في كثير من كتبه.

ومن ذلك قوله: «**اعلم أيها القارئ أن التوسل قسمان:**

١. مشروع.   ٢. ممنوع.

والمشروع أنواع: الأول: التوسل إليه بأسمائه وصفاته، قال الله تعالى: ﴿وَلِلّـــهِ الأَسْمَاء الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا﴾[٣].

الثاني: التوسل بالصلاة لكي تقبل الـــدعوة، كـــصلاة الاستـــسقاء، وصـــلاة الاستخارة، ومنه حديث الأعمى[٤] .....

---

(١) انظر: الإمام محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٤٩، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٨/٤٥).

(٢) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٨/٤٥).

(٣) الأعراف: من الآية١٨٠.

(٤) وهو حديث عثمان بن حنيف أن رجلاً ضرير البصر أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: ادع الله أن يعافيني، فقال له: ((إن شئت دعوت، وإن شئت صبرت فهو خير لك)) قال: فادعه، فأمره أن يتوضأ فيحسن وضوءه ويدعو بهذا الدعاء: ((اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة، إني توجهت بك إلى ربي في حاجتي هذه لتقضي لي، اللهم فشفعه فِيَّ)).

◄

الثالث: التوسل بالتوحيد والإيمان، قال الله: ﴿وَذَا النُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَن لَّا إِلَهَ إِلَّا أَنتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ الظَّالِمِينَ * فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَلِكَ نُنجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾(١).

الرابع: التوسل بذكر الأعمال الصالحة السالفة عند نزول الضر لكشفه، كما في قصة أصحاب الغار ....

الخامس: التوسل بدعاء الصالحين الأحياء، كما جاء في الحديث الذي في صحيح البخاري وغيره، أن الصحابة كانوا إذا أجدبوا توسلوا بالعباس بن عبد المطلب، وقال عمر في عام الرمادة: اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا(٢) ....»(٣).

وخلاصة ذلك أنه ثلاثة أقسام:

١. التوسل بأسماء الله وصفاته.

٢. التوسل بعمل صالح قد عمله الداعي.

٣. التوسل بدعاء الرجل الصالح الحاضر الحي(٤).

أما التوسل الممنوع، فقد عرفه الشيخ بقوله: «**وهو التوسل بعمل يخالف الكتاب**

رواه الترمذي في كتاب الدعوات، باب ١١٩، وقال: حسن صحيح غريب: (٥٣١/٥)، ورواه ابن ماجة في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في صلاة الحاجة: (٤٤١/١) ثم قال: قال أبو إسحاق هذا حديث صحيح، وقد توسع شيخ الإسلام في ذكر طرق الحديث والكلام عليه في كتابه: التوسل والوسيلة، انظر ص: ١٨٥-١٩٩-٢١١.

(١) الأنبياء:٨٧-٨٨.

(٢) رواه البخاري في كتاب الاستسقاء، باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا: (٣٠٢/١)، وكتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، باب ذكر العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه: (١٤٣/٣).

(٣) الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٤٩-٥٠.

(٤) انظر: تحذير المسلمين ص: ٩٨-٩٩، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٤٦/٨).

والسنة»[1] ثم ذكر أنواعه فقال:

«كالتوسل بذوات المخلوقين الصالحين، من الأنبياء والملائكة والأولياء، أو الأمكنة الفاضلة كمكة والمشعر الحرام، أو بجاه الأنبياء والصالحين، أو بحقهم، كأن يقول في دعائه: إني أسألك بالنبي العظيم، أو بجبريل، أو بجاه الرسول ....

أو يقسم بهم، كأن يقول: اللهم إني أقسم عليك بالرسول أن تقضي حاجتي .... فهذه الأنواع كلها وما شابهها مما خرج عن نطاق التوسل المشروع السالف الذكر؛ من التوسل الممنوع.

وخلاصة هذه التوسلات أقسام ثلاثة:

١. توسل بالذات.

٢. توسل بالجاه والحرمة.

٣. توسل بالإقسام على الله بالمتوسل به ....»[2].

وقد بين رحمه الله تعالى أن هذا التوسل الممنوع أمر مبتدع، ظهر وانتشر في القرون الوسطى، وأنه لم يؤثر ولم ينقل عن أحد يعتد به، قال رحمه الله تعالى: «**وكل هذه الأنواع من التوسلات لم يؤثر عن صحابي ولا تابعي ولا أحد من علماء السلف، ولا أحد من الأئمة كالإمام أبي حنيفة ومالك والشافعي والإمام أحمد، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وابن المبارك، وإسحاق بن راهويه، والبخاري، ومسلم، وأبي داوود، والترمذي، والنسائي، وأضرابهم من الفقهاء المجتهدين والمحدثين وأجلاء المفسرين.**

وإنما حدث التوسل المبتدع في القرون الوسطى بأشخاص الأنبياء والصالحين ...» ثم قال: «**وشاع هذا وكثر، حتى صار كثير من الناس يدعون أصحاب القبور في حاجاتهم مع الله، أو يدعونهم من دون الله** ....»[3].

وفي هذا بيان أن هذه البدعة المحدثة، وهي التوسل، كانت ذريعة إلى الشرك

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٤٦/٨)، تحذير المسلمين ص: ٩٩.

(٢) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٤٦/٨-٤٧).

(٣) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٤٧/٨)، تحذير المسلمين ص: ١٠٠.

الأكبر ودعاء غير الله تعالى، وهذا شأن كثير من المعاصي والبدع أنها تجر إلى الشرك بالله تعالى، كما في التصاوير والحلف بغير الله وتجصيص القبور والتوسل الممنوع وغيرها.

وإن مما يؤسف له أن ترى بعض من ينتسب إلى العلم يتساهل في هذه المحرمات، ويتساهلون في فتح الأبواب والذرائع التي سدها الشرع الشريف لئلا يتوصل بذلك إلى المحرمات الكبائر أو إلى الشرك الأكبر، ككثير ممن يفتي ويتساهل في شأن التصوير، أو التوسل، أو يهون من الرد على أهل البدع، أو يتساهل في مناظرتهم، وكذلك التهاون في سفر المرأة بغير محرم، أو الاختلاط المحرم بين الرجال والنساء، أو خروج المرأة من بيتها، ومن قبيح ما يفعله بعضهم التهوين من شأن السنن والعمل بها وإحيائها، وهذا والله قدح وضعف في محبة النبي صلى الله عليه وسلم ومحبة دينه وسنته، ولو تمكن حبه من قلوبهم لعملوا بسنته بأبي هو وأمي رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وللشيخ هنا كلمة عظيمة ، يقول: «.... **ولكن من محاسن المانعين**[1] **هو أن كثيراً من العوام، بل وبعض أدعياء العلم لا يفرق بين التوسل والاستغاثة، فتراه يستغيث بغير الله، بالأنبياء وبالأولياء في الشدائد ..... ومع ذلك يقول: إني توسلت بهم، لعدم تمييزه بين التوسل والاستغاثة.**

وما وقع العوام في الشرك المبين إلا من بركات أدعياء العلم المجوزين لمثل هذه الترهات والمبتدعات، .... هدانا الله وإياهم إلى سواء السبيل»[2].

أي مع ما في المنع من التوسل المبتدع من الأخذ بالنصوص والوقوف عند المشروع، فإن فيه هذه الحسنة العظيمة، وهي سد ذريعة الشرك وحماية العوام من الوقوع فيه، وهذا من محاسن المانعين أي من حسن فهمهم ومن بركة أخذهم بالنصوص، خلافاً لما عليه أولئك المبتدعة الضلال أدعياء العلم، الذين يجوزون كثيراً من البدع فيكونون سبباً في ابتلاء العامة بهذه البدع، مع ما تجر إليه من الشرك والعياذ بالله تعالى، وفي هذا المعنى يقول رحمه الله في قصيدته التي مطلعها: «**ألا بشرى لقومي أجمعينا**»:

---

(١) أي للتوسل الممنوع، أي مع ما فيه من أدلة المنع والتحريم فيه هذه الحسنة والمزية، وهي سد ذريعة الشرك.

(٢) نقض كلام المفترين ص: ٩٩-١٠٠.

«وكم جروا على الإسلام شراً جفاة خالفوا الحق المبينا

أباحوا الشرك بالله العظيم بزعم توسلٍ بالصالحينا

متى قال الرسول توسلوا بي فإن يأتوا فكذب الكاذبينا»[1]

ومع أن هذه البدعة ليس عليها أثر ولا دليل، ولا عمل بها السلف، إلا أنك تجد من يخالف فيها ويزعم جوازها، وما ذاك إلا بسبب الجهل والتعصب المذموم، والتقليد الأعمى.

يقول الشيخ رحمه الله في جواب سؤال عن قول الداعي في دعائه: بجاه نبيك الأمين، يقول: «**الجواب: هذا توسل، والتوسل بدعة على القول المعتمد، وقد رأيت في رسالتنا تطهير الجنان**[2] **ما يكفيك عن الجواب، نعم لو تسأل كثيراً من الشافعية لأجابوك بالجواز، وليس لهم أدلة صحيحة يعتمد عليها، ولكنه التعصب الممقوت، والتقليد المذموم، وذلك أن شيخ الإسلام ابن تيمية في القرن الثامن أفتى بعدم جواز الاستغاثة بالرسول والصالحين، وأقام الأدلة على أنها من الشرك، وقال عن التوسل أنه بدعة، فتعصب كثير من الشافعية والمالكية وأجاز التوسل والاستغاثة، وألفوا كتباً حشوها بالخرافات والأحاديث الضعيفة، والحكايات المنافية، وكلما جاء جيل من بعد، قلّد الجيل الأول وتعصب لعلماء مذهبه، ولم ينظر إلى الدليل، ونحن نقول: رحمة الله على الجميع، ولكن الحق أحق أن يتبع**»[3].

ولأجل ما حصل عند الكثيرين من اللبس بسبب ما يورده أدعياء العلم من الشبه على جواز التوسل المبتدع، الذي هو ذريعة إلى الاستغاثة الشركية، فنذكر أعظم شبههم، ونذكر تفنيد الشيخ رحمه الله لها.

فمن أعظم شبههم: تعلقهم بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ وَابْتَغُواْ

---

(١) قصيدة ألا بشرى ص: ٣.

(٢) انظر: ص: ٦٨-٩٧.

(٣) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١/١٠-١١)، (١٥/١٤٣).

﴿إِلَيهِ الْوَسِيلَةَ﴾[1].

فزعموا أن الآية تدل على أن التوسل بجاه الأنبياء والصالحين وذواتهم أو بحرمتهم من الوسيلة المأمور بها.

والجواب كما قرره الشيخ رحمه الله، **من وجوه:**

١. أن معرفة الوسيلة المأمور بها، المقربة إليه من غيرها، إنما يكون بالرجوع إلى الكتاب والسنة، وأين في الكتاب والسنة أن المراد بالوسيلة المقربة إلى الله هو ما يرمي إليه هؤلاء.

٢. أن التوسل دعاء، والدعاء عبادة، والعبادة مبنية على التوقيف، فكل عبادة لم يدل عليها الكتاب والسنة فليست عبادة، بالتالي فليست وسيلة صحيحة.

٣. أن أجلاء المفسرين، فسروا الآية بأن المراد بها التقرب إلى الله بالطاعة، وبالأعمال الصالحة، ثم ذكر أن ابن كثير أورد في تفسيرها عن سفيان الثوري عن طلحة عن عطاء عن ابن عباس: «أي القربة»، وعن قتادة: «أي تقربوا إليه بطاعته والعمل بما يرضيه»[2]، وذكر الشيخ أن سائر كتب التفسير كذلك، كابن جرير، والقرطبي، والجلالين، والمنار، وفتح القدير، والبحر المحيط، والقاسمي، وغيرها، ثم قال:

«ومن هنا يتضح أن الوسيلة في هذه الآية ليست بذوات المخلوقين، وإنما بالأعمال .... كما رأينا في قصة أصحاب الغار، ومن فعل الصحابة إذ توسلوا بدعاء النبي صلى الله عليه وسلم.

وليس الخلاف بيننا وبينهم على إثبات التوسل وإنكاره، وإنما اختلفنا على نوعية التوسل وشرعيته ....»[3] ثم بين أنهم لا يمكن لهم أن يأتوا بدليل على أن ما يدعون أنه من التوسل؛ أمر جائز شرعاً.

---

(١) المائدة: من الآية٣٥.

(٢) انظر: تفسير ابن كثير: (٥٠/٢).

(٣) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٤٧/٨-٤٨).

بل قال رحمه الله تعالى: «**ومن المضحك المبكي: استدلال بعضهم على جواز التوسل بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ وَابْتَغُواْ إِلَيهِ الْوَسِيلَةَ﴾ والحال أن الوسيلة هي العمل الصالح**»(١).

ومن شبههم أيضاً تعلقهم بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُواْ أَنفُسَهُمْ جَآؤُوكَ فَاسْتَغْفَرُواْ اللّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُواْ اللّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾(٢).

ووجه استدلالهم كما ذكر الشيخ أن الله ندب إلى المجيء إليه صلى الله عليه وسلم وطلب الدعاء منه، وأن يستغفر لصاحب الذنب، وأن الله يتوب عليه، قالوا: وكذلك نحن نتوسل بالرسول صلى الله عليه وسلم إذا أذنبنا، ونطلب منه أن يستغفر لنا، وأن يشفع لنا بأن يقبل الله توبتنا، لأن الرسول حي في قبره.

وقد **أجاب رحمه الله تعالى** عن هذه الشبهة بما محصله:

١. أن هذا خاص في حياته، لأن الله يقول: واستغفر لهم الرسول، واستغفار الرسول لا يكون إلا في حياته، وأما حياته في القبر الحياة البرزخية، فإنها لا تقاس على الحياة الدنيا.

٢. أن هذا معلق على الإتيان إليه، وهذا غير متأت بعد موته، إذ لا يمكن إلا الإتيان إلى قبره صلى الله عليه وسلم.

٣. أن الصحابة رضي الله عنهم لم يفهموا أنها تشمل ما بعد موته صلى الله عليه وسلم، ولذلك لم يعلم أنه حصل من أحدهم أنه جاء إلى قبره صلى الله عليه وسلم بعد موته يطلب منه الاستغفار أو الدعاء أو غير ذلك.

وأما زعم بعضهم عدم الفرق بين الحياة الدنيا والحياة البرزخية، فتجوز الاستغاثة والتوسل بالأولياء والشهداء.

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٩/٦٩).

(٢) النساء: من الآية٦٤.

فالجواب كما يقول الشيخ: «**أن هذه المقالة مصادمة للقرآن صريحاً، لأن القرآن يقول: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاء وَلَا الْأَمْوَاتُ إِنَّ اللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَاء وَمَا أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي الْقُبُورِ﴾**(١) **ويقول: ﴿فَإِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى وَلَا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاء إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ﴾**(٢).

فسبحان الله الذي أعمى بصائر هؤلاء القبوريين الدجاجلة المضلين، حتى سووا بين الأحياء والميتين، بل قالوا إن الأرواح بعد مفارقة الأجسام باقية، وتتصرف التصرف التام، فعلى عقولهم العفاء والدمار، فما أجهل هؤلاء وما أكفرهم، فلو كانوا أحياء لما جاز دفنهم وتقسيم أموالهم وتتزوج نساؤهم .... ولا أظن أن سمع الناس أبطل من هذا الكلام، وأفسد من هذا القياس»(٣).

وقد أجاب رحمه الله عن تعلقهم بسماع قتلى بدر، بأنه خصوصية للنبي صلى الله عليه وسلم، وأما سماع الميت قرع نعال من شيع جنازته إذا ولوا عنه فإنه مُقَيَّدٌ بتلك الساعة.

والمقصود أنه ليس هناك أدنى مستمسك لهم في الآية يصح الاتكاء عليه لجواز التوسل الذي يزعمونه.

وأما استدلالاتهم بالأحاديث، فكلها استدلالات واهية، وقد ذكر الشيخ رحمه الله ما يتعلقون به، وبين ضعف استدلالاتهم وبطلانها، وأنها دائرة بين ضعيف لا تقوم به حجة، أو صحيح لا حجة لهم فيه على مطلوبهم الباطل، ولذلك يقول الشيخ رحمه الله بعد مناقشة هذه الاستدلالات: «**الخلاصة أن كل ما يأتون به من حجج تأييداً لرأيهم في جواز التوسل أو ندبه، فإما أن يكون ضعيفاً أو موضوعاً لا تقوم به حجة، أو صحيحاً**

---

(١) فاطر:٢٢.

(٢) الروم:٥٢.

(٣) تطهير الجنان ص: ٨٧-٨٨.

لا يدل على ما ادعوه، كالآيتين وحديث الأعمى ....»[1].

وإذا كنا قد بينا ما يتعلق بالتوسل وأنواعه وحكمه، فإننا نبين **حقيقة الاستغاثة وحكمها**، ليظهر الفرق واضحاً جلياً، لاسيما وقد أشكل ذلك على كثير من الناس، وحصل فيه خلط حتى عند بعض من ينتسب إلى العلم كما تقدمت الإشارة، فنقول:

الاستغاثة: طلب الغوث، وهي دعاء المكروب الملهوف[2]، يقول الشيخ رحمه الله: «**فالاستغاثة من الدعاء، لأن الدعاء قسمان، دعاء عبادة ودعاء مسألة ...**

فدعاء المسألة هو طلب ما ينفع الداعي، من جلب نفع أو كشف ضر، ولهذا أنكر الله على من يدعو أحداً من دونه ممن لا يملك ضراً ولا نفعاً، كقوله تعالى: ﴿أَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللّهِ مَا لاَ يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلاَ نَفْعًا وَاللّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾[3].

إذا علمت هذا، فاعلم أن الاستغاثة بميت أو بمن كان بعيداً من المستغيث، وفيما لا يقدر عليه، هي من الدعاء، ودعاء غير الله شرك، لأنه يقول: يا سيدي فلان

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٨/٤٩)، وانظر: (١٥/٨٨، ١٤٣)، (٨/١٣-١٤، ٤٣-٤٤، ٤٧-٤٩)، تحذير المسلمين ص: ٩٧-١٠١)، تطهير الجنان ص: ٦٨-٩٧، ملاحظات على بعض كلام الشرقاوي ص: ٤٤-٤٨، الإمام محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٤٧-٦٣، ٨١، ٦٩، ١١٨، العقائد السلفية: (٢/٥٠٦-٥١١، ٤٨٥)، الشيخ محمد بن عبد الوهاب عقيدته السلفية ص: ٥٧، إعانة القريب المجيب: (١/٥٣٥)، (٢/٣٣١)، الجمعة ومكانتها في الدين ص: ٥٢-٢٤٦، اللآلئ السنية ص: ٦.

(٢) انظر حاشية الأصول الثلاثة للشيخ عبد الرحمن بن محمد القاسم العاصمي النجدي ص: ٤٣، وشرح الأصول الثلاثة للشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين رحمه الله ص: ٦٥-٦٦ وفيه تقسيم جيد لأنواع الاستغاثة وهو:

١. الاستغاثة بالله، وهذا من أفضل الأعمال وأزكاها.
٢. الاستغاثة بالأموات أو بالأحياء غير الحاضرين وغير القادرين على الإغاثة، فهذا شرك.
٣. الاستغاثة بالأحياء العالمين القادرين على الإغاثة فهذا جائز.
٤. الاستغاثة بحي غير قادر من غير أن يعتقد أن له قوة خفية، فهذا لغو وسخرية.

والمقصود بالكلام هنا هو النوع الثاني.

(٣) المائدة: من الآية٧٦.

أنقذني من هذا البلاء .... ومعلوم أن هذه الاستغاثة شرك لا ريب فيها، والمستغيث مشرك، ويحكم عليه بالشرك، لكن بعد أن تقام عليه الحجة والبينة، لأنه قد يكون جاهلاً، فلا يبادر بالتكفير»[١].

ولما كانت الاستغاثة من الدعاء، والدعاء هو أعظم العبادات، فقد نبه الشيخ رحمه الله تعالى على أن الكلام في هذه المسألة كلام في بعض أفراد توحيد الألوهية، الذي لا يَدْخُل المرء في الإسلام، ولا يُحقن دمه ويَنجو من النار إلا بتحقيقه، وهو إفراد الله بالعبادة، وفي هذا التوحيد الذي الاستغاثة أحد أفراده وقعت الخصومة بين الأنبياء وأممهم كما أخبر الله عنهم[٢].

ولذلك كان المخالف فيه والناقض له واقع في الشرك الأكبر، بعبادته لغير الله تعالى، ولذلك يقول الشيخ رحمه الله: «**ومن الأمور الشركية المنتشرة بين عباد المقابر هو الاستغاثة بغير الله كما مضى الكلام عليه وجيزاً ....**»[٣].

ولا ينازع في ذلك إلا أهل الغلو الممقوت والجهل المذموم والبدع الكبرى، ولذلك يقول الشيخ رحمه الله أنه لما أفتى شيخ الإسلام بأن الاستغاثة شرك؛ قامت قيامة الجامدين والمخرفين عليه[٤].

ولما ذكر بعض شبه من يجيز الاستغاثة، عنون بقوله: «**شبه للقبوريين ودحضها**»[٥].

والمقصود أنه «**ينبغي لنا أن نفرق بين التوسل والاستغاثة، فإن التوسل بدعة وليس شركاً، ذلك أن المتوسل يسأل الله ابتداءً ويقول بجاه الرسول أو بحق الرسول،**

---

(١) ملاحظات على بعض كلام الشرقاوي ص: ٣٨، وانظر: تحذير المسلمين ص: ٩٥، العقائد السلفية: (٥٠٦/٢)، تطهير الجنان ص: ٧٦ وما بعدها.

(٢) ملاحظات على بعض كلام الشرقاوي ص: ٣٩.

(٣) تحذير المسلمين ص: ٩٥.

(٤) ملاحظات على بعض كلام الشرقاوي ص: ٣٩.

(٥) العقائد السلفية: (٥٠٦/٢).

فلهذا لم يكن كفراً»[1]، أما الاستغاثة فهي دعاء غير الله، وسؤال غير الله، وهذا هو الشرك الأكبر.

إذا تقرر ذلك، فإن من الرزايا وأعظم البلايا أن يوجد ممن ينتسب إلى الإسلام؛ من يستدل ويدندن حول جواز الشرك، ويجعله في صورة محبة الصالحين، كما يزعم عباد القبور، ومن دب في دَرَجِهم، حتى زعموا في ذلك شبهاً، فاحتاج أهل العلم إلى ردها وإبطالها.

ومن هذه الشبه الواهية:

قولهم أن منع الاستغاثة بالنبي صلى الله عليه وسلم فيه تنقص للنبي صلى الله عليه وسلم.

يقول الشيخ رحمه الله: «**ولهذا لما حوكم**[2] **في مصر، قال بعض أدعياء العلم، الذين كانوا من القائمين عليه، أن منعه الاستغاثة بالرسول تنقيص برسول الله صلى الله عليه وسلم، وتنقيص الرسول كفر**»، ويقول الشيخ مجيباً: «**وأخطأ ذلك القائل وكذب، بل تعظيمٌ لرسول الله، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم لا يرضى أن يصرف حق الله إليه، فحق الله كما في حدث معاذ: ((أن يعبد وحده ولا يشرك به أحداً ...))**[3]

فيالله العجب كيف يقلبون الحقائق، ويموهون على البسطاء، وينتقصون مقام الشيخ، وينسبونه إلى ما لا يليق بمسلم جاهل، فضلاً عمن ملأ الدنيا بعلومه الساطعة، وإذا كان الرسول صلى الله عليه وسلم قال للذي قال له: ما شاء الله وشئت يا محمد، قال له: ((قل ما شاء الله وحده، أجعلتني لله نداً))[4] **وهذا الكلام من الشرك الأصغر،**

---

(١) ملاحظات على بعض كلام الشرقاوي ص: ٣٨.

(٢) يعني شيخ الإسلام.

(٣) رواه البخاري في مواضع، منها كتاب التوحيد باب ما جاء في دعاء النبي صلى الله عليه وسلم أمته إلى توحيد الله تبارك وتعالى: (٢٣٠١/٥)، ورواه مسلم في كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً: (٥٨/١)، ولفظه: ((أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً)).

(٤) رواه ابن ماجة في كتاب الكفارت، باب النهي أن يقال: ما شاء الله وشئت: (٦٨٤/١)، ورواه أحمد: (٢١٤/١، ٢٢٤، ٢٨٣، ٣٤٧)، وحسن العلامة الألباني إسناده في السلسلة الصحيحة برقم: (١٣٩).

ومع ذلك لم يرض به رسول الله صلى الله عليه وسلم، فيكف يرضى أن يستغاث بـــه، وينادى في الشدائد من دون الله؟! والله يقول لنبيه: ﴿ قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَـــا رَشَدًا * قُلْ إِنِّي لَن يُجِيرَنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِن دُونِهِ مُلْتَحَدًا﴾[1] .....»[2].

ويقول رحمه الله: «**ودعاء الخلق وسؤالهم الحاجات ليست من دين الإسلام، بل هي الوثنية بعينها، مصبوبة في قوالب تعظيم الأنبياء والصالحين ....**»[3].

ومن شبههم في تجويز الاستغاثة بالأنبياء: أنهم أحياء في قبورهم، وقد تقدم التعليق على هذه الشبه في التوسل بالأنبياء والشهداء، ونزيد هنا أجوبة أخرى:

١. أنه لو جاز ذلك، لجاز طلب ذلك من الملائكة، والجان، والحور العين، فـــإن حياة هؤلاء لا تقل عن الحياة البرزخية.

٢. أن الأرواح عموماً في حياة برزخية، سواء أرواح المؤمنين المنعمـــة، أو أرواح الفاسقين والكفار المعذبة، ولو جاز دعوة من هو في الحياة البرزخية، لجاز دعاء جميع الميتين المؤمنين المتقين والفاسقين والكافرين، بل وغيرهم مـــن الملائكـــة والجن والحور العين، وتصور ذلك كاف في الدلالة على ضلاله وبطلانه، وإذاً فما معنى الآيات الدالة على أنه لا يدعى غير الله تعالى، وأن دعوة غيره ضلال وخسران، كقوله تعالى: ﴿لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ وَالَّـــذِينَ يَـــدْعُونَ مِـــن دُونِـــهِ لاَ يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَيْءٍ إِلاَّ كَبَاسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى الْمَاءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَالِغِهِ وَمَا دُعَاء الْكَافِرِينَ إِلاَّ فِي ضَلاَلٍ﴾[4][5].

---

(١) الجن:٢١-٢٢.

(٢) ملاحظات على بعض كلام الشرقاوي ص: ٣٩.

(٣) العقائد السلفية: (٥٠٩/٢).

(٤) الرعد:١٤.

(٥) انظر: العقائد السلفية: (٥٠٦/٢).

ومن شبه أهل الضلال كما يعبر الشيخ بقوله: «**أما احتجاج أهل الضلال بقوله تعالى: ﴿فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِن شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُّضِلٌّ مُّبِينٌ﴾[1] فإن ذاك استغاثة حي بحي .... بأن يطلب منه ما يقدر عليه إنجازه[2]، كأن يطلب منه بأن يساعده في حمل شيء ....**»[3].

ويقول في تطهير الجنان مستنكراً هذا الاحتجاج، وراداً عليه: «**فما أسمجه من استدلال، وما أبرده!! لأنها استغاثة حي بحي فيما يقدر عليه، وليس في هذا خلاف.**

على أن فعل الرجل الإسرائيلي ليس بحجة، وإجابة موسى له وتقريره عليه ليس بحجة، لأن ذلك قبل أن يوحى إليه، وسكوت الأنبياء قبل بعثهم لا يدل على جواز المسكوت عنه ....»[4].

والمقصود أن الشيخ رحمه الله قد فند شبه القوم في هذه المسألة وفي غيرها[5]، من البدع التي حذر عنها، وبين بطلانها، فقد كان رحمه الله حرباً على البدع وأهلها، مناهضاً لها، ناقضاً لحججها وشبهها، محذراً منها، لما يعلم من ضررها، وخطرها على عقيدة الناس وأخلاقهم ودينهم، ولما لها من الأثر السيئ على أفرادهم ومجتمعاتهم.

وإني لأرجو أن يعي ذلك طلاب العلم والمنتسبين إليه، وأهل الفضل والدين والرأي والسياسة، فيقوموا على محاربة هذه البدع التي تفسد على المسلمين دينهم ودنياهم، بل وعقولهم وقلوبهم، ولو لم يكن من ذلك إلا أن يأتي من ينتسب إلى العلم بمثل ما تقدم من الاستدلالات الفارغة، التي ينبغي أن يخجل منها قائلها، فضلاً عن أن يعارض بها أهل العلم وأدلة الكتاب والسنة.

فلو لم يكن في البدع إلا أن تصل بمن ينتسب إلى العلم إلى هذا الحد من الجهل

---

(١) القصص: من الآية١٥.

(٢) كذا في الأصل، ولعل الصواب: على إنجازه.

(٣) تحذير المسلمين ص: ٩٦.

(٤) تطهير الجنان ص: ٨٣، وانظر: تحذير المسلمين ص: ٩٥، ٢٣٥، ١٦٧، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٨/٧، ٤٤)، (١٢/١٠٠)، اللآلئ السنية ص: ٥.

(٥) كما تقدمت الإحالات في أول المبحث.

والحمق، لكفى بذلك دليلاً على خطرها وفسادها وضرورة محاربتها بـالقول والعمـل والسنان واللسان.

وفي ختام هذا المبحث، إليك أخي القارئ أبياتاً من اللآلئ السنية للشيخ رحمه الله، فيها تلخيص مسألتي الاستغاثة والتوسل، يقول رحمه الله:

«الاستغاثة

واستغاثوا بهموا في النُّوَّب "سَيِّدي أَنْقذْنى ممَّا قد عرى"
إنَّ ذا كُفْرٌ بلا رَيْب حصلْ آه مما قد بدى وانْتَشَرا
ليس في تَجْويز هذا حُجَّة لا بعقل لا بنقل زُبرا
إنما قد ورثوا آباءَهم ذلك الفعلَ الشَّنيعَ المُنْكَرا
والنَّبيُّ الهاشميُّ المُصطفى كمْ نَهى عن ذا وكم قد حذَّرا
قال: بي لا يُستَغاث، قد أبى إنَّما بالله يا منْ قد قَرَا
فإذا هَذَا بطَهَ قد مُنعْ غَيْرُهُ أَولى وأَعنى أَجدرا
وَبمَخْلوق على ما قد قَدرا مُستطيعاً ممكناً لن يُحْظَرا
لا يَقُلْ إنِّى أُريدُ وَلَداً أَعْطني رزْقاً وهَات المَطَرا
إنَّ ذا لا يستطيع فعْلَهُ منْ نَبيٍّ أو وليٍّ ذُكرا
مَيِّتٌ أو عَكْسُهُ في ذا سَوا غَيْرُ ربِّى من يُزيل الضَّرَرا؟!

التوسل

ودعوا ربي بجاه صالح يكشف اللئواء مما قد طرا
قلنا هذا بدعة ويْحكموا قالوا هذا سنه خير الورى
حينما قد جاءه الأعمى لأن يسأل المولى يرد البصرا
قلنا هذا ضعفه قد رويا ولدى النقاد ذا ما اعتبرا
وعلى تسليمه ما فيه ما يدعيه الخصم مما ذكرا
إن ذاك بدعاء الهاشمي لا بذات المصطفى فلتنظرا
ولدى الأصحاب هذا ثابت اقرأن ما قد أتى عن عمرا
وحديث حاكم في آدم خيَّم الوضع عليه وعرى
كل ما يروون من مستند فيه كل الوهن يا من نظرا»(١)

اللهم وفق علماءنا وأئمتنا إلى ما فيه الخير والصلاح والهدى والفلاح، وسعادة الدنيا والآخرة، وجنبنا يا ربنا كل ما يبعدنا عنك من سائر البدع والمعاصي والفسوق والعصيان، واغفر لشيخنا، وصب على قبره شآبيب الرحمة والرضوان، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) ص: ٥-٦.

الباب الثامن

في بيان جهود الشيخ رحمه الله تعالى في الانتصار لدعوة الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى ودفاعه عنها، وفيه فصلان.

الفصل الأول: جهود الشيخ رحمه الله تعالى في التعريف بالإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى، ودعوته، وبيان أصولها المستمدة من الكتاب والسنة، وفيه ثلاثة مباحث.

الفصل الثاني: جهود الشيخ رحمه الله تعالى في الدفاع عن دعوة الإمام رحمه الله تعالى، وفيه ثلاثة مباحث.

الفصل الأول

جهود الشيخ رحمه الله تعالى في التعريف بالإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى، ودعوته، وبيان أصولها المستمدة من الكتاب والسنة، وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول: جهوده في التعريف بالإمام وبيان مناقبه وفضائله.

المبحث الثاني: جهوده في بيان أن دعوة الإمام محمد وعقيدته مستمدة من الكتاب والسنة.

المبحث الثالث: جهوده في بيان ثناء العلماء من المسلمين، ومن الغربيين على الإمام رحمه الله وعلى دعوته.

تمهيد

«.... لم يخف ما كانت عليه العرب قبل البعثة المحمدية من شقاء، وشرك، وكفر، وذل، وفقر، وانحطاط، وتفرق، وشتات.

لا شريعة سماوية إليها يرجعون وعلى منهاجها يسيرون، ولا ملك يجمع كلمتهم ويعدل بينهم.

ولما أراد الله لهم السعادة، وإنقاذهم من مهاوي الذل والكفران؛ بعث الله نبينا محمداً صلى الله عليه وسلم، فدعاهم إلى توحيد الخالق العليم، وأرشدهم إلى سلوك الصراط المستقيم، فدخلوا في دين الله أفراداً وجماعات، واعتنقوا هذا الدين الحنيف بحب وإخلاص، ومشوا على منهاجه القويم.

فتوحدت كلمتهم، وقويت شوكتهم، وعز سلطانهم، وفتحوا الأقطار، وأناروا الطريق للبشر، وهدوهم إلى السبيل الأقوم، ودانت لهم الأمم .....

وذلك كله ببركة اتباعهم لكتاب الله المجيد، والسنة المطهرة، واتصافهم بالأخلاق العظيمة والصفات الكريمة.

وبعد انقضاء القرون المفضلة؛ كثرت البدع والخرافات، والرجوع إلى الوثنية الأولى، بتعظيم المشاهد والقبور، وصرف العبادة لها من دون الله، وتقديم الآراء على السنة المطهرة، والتقليد على الأخذ من الوحيين، وتعطيل الأسماء والصفات بالتأويل، ودانوا بالبدع، وحكموا بحسن أكثر أنواعها .....

وسكت الأكثرون إما لجهل بالحقائق، وإما مداهنة مع الرؤساء والجماهير، فلهذه الأسباب عم طوفان البدع والوثنية، فأغرق الأكثرين، وعم أرجاء الأرض من سائر الأقطار.

ولكن –ولله الحمد– لم يخل قرن من القرون التي كثرت فيها البدع والشرك القبيح؛ من علماء بارزين، ودعاة مصلحين يجددون لهذه الأمة أمر دينها، بالدعوة والتعليم، وحسن القدوة، وينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، كما يقومون برد الشبه، وقمع الملحدين، وتأييد شريعة سيد المرسلين.

وذلك مصداق ما ورد في الحديث الذي رواه أبو داوود ((إن الله يبعث على رأس كل مائة سنة من يجدد لهذه الأمة أمر دينها))[1]، ولقد كان الشيخ الكبير، والمصلح الشهير، الداعي إلى توحيد الله العلي الكبير؛ الشيخ محمد بن عبد الوهاب التميمي النجدي رحمه الله من أولئك العدول المجددين، والمصلحين والمخلصين.

قام يدعو إلى تجريد التوحيد، وإخلاص العبادة لله وحده بما شرع في كتابه وعلى لسان رسوله خاتم النبيين صلى الله عليه وسلم، كما قام يدعو إلى نبذ المعاصي وعبادة الأولياء والصلحاء والأشجار والغيران.

ويأمر بإقامة شرائع الإسلام المتروكة، وتعظيم حرماته المنتهكة والمنهوكة، ولا زال الناس من عصره إلى اليوم، من مادح وقادح، يعتقد أن الشيخ لم يكن على الصواب، وأن دعوته التي دعا إليها الناس؛ مخالفة للسنة والكتاب ولمذهب الأئمة الأربعة رحمهم الله تعالى .....»[2].

وقد راجت هذه الدعاية الكاذبة لدى كثير من الجمهور لأسباب سيأتي ذكرها، فشمر الشيخ رحمه الله للكتابة في ذلك، مبيناً ما يدفعه لهذه الكتابة، ويقوده لها بقوله:

«**بناء على النصيحة للمسلمين، وحباً في شريعة سيد المرسلين، وصيانة لتوحيد**

---

(١) رواه أبو داود في كتاب الملاحم باب في قرن المائة، (٤٨٠/٣)، وصححه العلامة الألباني في السلسلة الصحيحة برقم :٥٩٩، وقال: أشار الإمام أحمد إلى صحة هذا الحديث. انظر في ذلك عن سير أعلام النبلاء١٠/٤٦.

وقال العلامة ابن باز رحمه الله في تعليقه على هامش الكتاب: «وهذا الحديث إسناده جيد، رجاله كلهم ثقات، وقد صححه الحاكم والحافظ العراقي والعلامة السخاوي، وآخرون، قال الحافظ ابن كثير رحمه الله في النهاية لما ذكر هذا الحديث ما نصه: «وقد ادعى كل قوم في إمامهم أنه المراد بهذا الحديث، والظاهر والله أعلم أنه يعم حملة العلم من كل طائفة وكل صنف من أصناف العلماء، من مفسرين ومحدثين وفقهاء ونحاة ولغويين، إلى غير ذلك من الأصناف. انتهى والله أعلم».

(٢) مقدمة كتاب الشيخ رحمه الله تعالى لكتابه: «الشيخ محمد بن عبد الوهاب عقيدته السلفية ودعوته الإصلاحية، وثناء العلماء عليه» ص: ١٠-١٢.

رب العالمين، ودفاعاً عن شيخ الإسلام ومجدد الدين في القرن الثاني عشر، الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله»[1].

ومبيناً غايته من ذلك وهدفه بقوله: «**فلا ينتهي من قراءته إلا وقد انكشفت تلك الحجب والأستار التي نسجها أولئك المغرضون حول دعوة الشيخ رحمه الله.**

ويعلم أن ما كان يسمعه من أفواه بعض الجاهلين، أو أدعياء العلم، ضد الشيخ ودعوته وأتباعه، لا نصيب له من الصحة.

وأن تلك الكتب التي ألفها بعض من انتسب إلى العلم راداً بزعمه على الشيخ لا قيمة لها في ميزان العلم والنقد، إذ لم تستند على دليل نقلي صحيح ولا برهان عقلي سليم ....»[2].

وقد ألف الشيخ رحمه الله في الإمام محمد ودعوته مؤلفين مستقلين، الأول كتابه: «الشيخ محمد بن عبد الوهاب عقيدته السلفية ودعوته الإصلاحية وثناء العلماء عليه»، ثم ألف بعده كتابه: «الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر المفترى عليه ودحض تلك المفتريات» إضافة إلى ما في كتبه الأخرى وفتاواه من التعرض لدعوة الشيخ رحمه الله تعالى وبيان محاسنها، وارتباطها بالكتاب والسنة والذب عنها[3].

وقبل الانتقال إلى مباحث هذا الباب، يطيب لي أن ألفت نظر القارئ إلى حسن وبراعة استهلال الشيخ لكتابه الأول بالمقدمة التي سبق إيراد طرف منها، حيث ذكر ما كان عليه العرب قبل البعثة، وكيف تحولت حالهم بعد اعتناق هذا الدين العظيم، وهذا فيه إشارة إلى مشابهة ذلك لأمر الشيخ محمد بن عبد الوهاب، فما أشبه حال الجزيرة في وقته وقبل دعوته بحالها قبل دعوة النبي صلى الله عليه وسلم، وما أشبه حال العرب بعد قبول

---

(١) من مقدمة كتاب: «الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر المفترى عليه ودحض تلك المفتريات» ص: ٤.

(٢) الشيخ محمد بن عبد الوهاب عقيدته السلفية ودعوته الإصلاحية وثناء العلماء عليه ص: ١٦.

(٣) انظر تتريه السنة والقرآن ص: ١٧٨ومابعدها، نقض كلام المفترين ص: ٥٧ وما بعدها، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٨/٥٥-٥٨)، (٣٣/١٢) وما بعدها، (٦/٢٦)، قصيدة ألا بشرى ص: ٥-٦.

دعوة الإسلام بحالهم بعد قبول دعوة الرجوع إلى الإسلام والدين الحق على يد الإمام المصلح محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى.

وقد فصل الشيخ رحمه الله هذه المشابهة ووضحها من أحد عشر وجهاً في كتابه الأول عن دعوة الشيخ الإصلاحية(١).

فإن قال قائل: ما وجه إفراد باب خاص بجهود الشيخ رحمه الله بما يتعلق بدعوة الإمام المصلح محمد بن عبد الوهاب؟ فالجواب: أن هذا له أسباب كثيرة، منها:

١. أنه لما تميزت جهود الشيخ رحمه الله في هذا الموضوع، كان من المناسب، بل من تحري العدل والأمانة العلمية أن يعتنى بإبراز هذا الجانب كما اعتنى به الشيخ رحمه الله تعالى.

٢. أربعة أسباب ذكرها الشيخ رحمه الله تعالى، وقد مرت آنفاً، وهي:

أ) النصيحة للمسلمين، حيث غُرِّرَ بكثير منهم في شأن هذه الدعوة التصحيحية السلفية المبنية على الكتاب والسنة.

ب) حباً في شريعة سيد المرسلين، وذلك أن إظهارَ حقيقة الدعوة إظهارٌ لشريعة سيد المرسلين وذبٌ عنها.

جـ) صيانة لتوحيد رب العالمين، حيث أن إظهار حقيقة الدعوة فيه إظهار للتوحيد ودفاع عنه، وبيان لحقيقة ما يروجه أعداؤه من الشبه الكثيرة حول تجويز كثير من الشركيات والبدع المفضية إلى الشرك، وكثير من هؤلاء المخرفين وأدعياء العلم من دعاة الشرك والبدع؛ ينفر الناس عن التوحيد بزعمه أن هذه وهابية.

د) دفاعاً عن شيخ الإسلام ومجدد الدين محمد بن عبد الوهاب رحمه الله، وهذا ما يقتضيه النصح له وللمسلمين، وهذا من القيام ببعض ما يجب له من الحقوق والشكر والثناء والذب عن عرضه، جزاه الله عن الإسلام خير

---

(١) الشيخ محمد بن عبد الوهاب عقيدته السلفية ودعوته الإصلاحية وثناء العلماء عليه ص: ٩٤-٩٩.

الجزاء.

٣. لما كانت دعوة الإمام تدور على تجريد التوحيد وتصحيح الاعتقاد، كانت جهود الشيخ في الانتصار له تدور على الانتصار للتوحيد وتصحيح الاعتقاد، فكانت من مقاصد هذه الرسالة التي شأنها بيان جهوده في العقيدة والدفاع عنها، وهذا من أبرز تلك الجهود.

٤. كما أنه تتجدد الدعوات الهدامة الهادفة إلى إضعاف الأمة وتمزيقها بالدعوة إلى البدع والشرك ومحاربة التوحيد وأهله، وذلك على أيدي أعداء الإسلام من اليهود والنصارى ومن يسير في ركابهم من أهل البدع والفجور والانحلال سواء عالماً أو جاهلاً؛ فكذلك يجب أن تستمر وتتوالى الدعوة إلى الحق والكتاب والسنة، والذب عن أهل الحق وأهل الكتاب والسنة، دحراً للباطل على أيدي أنصار الإسلام من السلفيين المتمسكين بالكتاب والسنة، جعلنا الله منهم، سالكين في سبيلهم، في رضا ربنا ومحابه، لعله يكون لنا قدم صدق عند ربنا، وعملاً متقبلاً يرضى به عنا، ويجعلنا من عباده وأصفيائه، والمخلصين له، والحمد لله رب العلمين[١].

(١) وأنبه هنا إلى أنه سيجري التعبير عن الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب بلفظ "الإمام"، وعن الشيخ أحمد بن حجر بلفظ "الشيخ"، إلا ما كان منقولا فهو على لفظ قائله وإذا قلت في كتابه الأول، فالمراد كتاب الشيخ ابن حجر: «الشيخ محمد بن عبد الوهاب عقيدته السلفية ودعوته الإصلاحية وثناء العلماء عليه»، وإذا قلت كتابه الثاني، فإن المراد: «الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر المفترى عليه ودحض تلك المفتريات»، وإذا أردت كليهما قلت: «كتابيه»، والله الموفق.

المبحث الأول: جهوده في التعريف بالإمام وبيان مناقبه وفضائله.

لقد ذكر الشيخ رحمه الله في مقدمة كتابيه؛ ترجمة للإمام المجدد المصلح رحمه الله، بيّن فيها مناقبه وفضائله وقيامه بالدعوة الإصلاحية، وغير ذلك مما يتطلبه أمر الترجمة للأئمة الأعلام، وسنلقي الضوء على طرفٍ من سيرته وفضائله رحمه الله، وإن كان ذلك معروفاً، ولكن رغبة في أن لا يخلو هذا البحث منها.

ذكر رحمه الله أن الإمام ولد في سنة ١١١٥هـ، الموافق سنة ١٧٠٣، في العيينة، ونشأ في حجر أبيه عبد الوهاب.

قال: «**وكان سباقاً في عقله وفي جسمه، حاد المزاج**[١]، **فقد استظهر القرآن قبل بلوغه العشر، وبلغ الاحتلام قبل إتمام الاثنتي عشرة سنة، قال أبوه: رأيته أهلاً للصلاة بالجماعة، وزوجته في ذاك العام**»[٢].

وذكر رحلاته العلمية، وأنه ذهب إلى الحج، وبعد ذلك قصد المدينة النبوية، وقرأ على بعض علماء المدينة، مثل الشيخ عبد الله بن إبراهيم بن سيف آل سيف النجدي، والشيخ على أفندي الداغستاني، والشيخ إسماعيل العجلوني، كما استفاد من الشيخ عبد اللطيف العفالقي الإحسائي، والشيخ محمد العفالقي الإحسائي، والشيخ محمد حياة السندي، ثم رجع إلى نجد، وتوجه إلى البصرة، ودرس فيها على جماعة، منهم الشيخ محمد المجموعي، وقرأ عليه الكثير.

وذكر الشيخ أن المؤرخ ياسين بن خير الله الخطيب العمري الموصلي في كتابه

---

(١) المراد أنه صافي الذهن متفوقاً في الذكاء والحفظ، وهذا الذي ذكره من ترجم للشيخ رحمه الله، ولعل العبارة تصحفت على الشيخ، فإن الشيخ العلامة عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن قال في ترجمته: «قرأ القرآن وحفظه وأتقنه قبل بلوغه العشر، وكان حاد الفهم سريع الإدراك والحفظ، يتعجب أهله من فطنته وذكائه» مجموع الرسائل والمسائل النجدية: ٣٧٩/٠٣)، وقال ابن غنام في تاريخ نجد ص:٨١، : (حفظ القرآن قبل بلوغه العاشرة من عمره، وكان حاد الفهم، وقاد الذهن سريع الحفظ، فصيحا فطنا).

(٢) الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٨.

«غرائب الأثر» ذكر أنه قدم الموصل، وقرأ على ملا حمد الجميلي.

قال: «**ثم رجع إلى نجد، ومر في طريقه بالإحساء، وقرأ على الشيخ محمد بن عبد اللطيف الشافعي مدة، ثم رجع إلى بلاده**»(١).

قال: «**ثم لازم أباه، واشتغل عليه في علم التفسير والحديث وغيرهما، وعكف على كتب الشيخين، شيخ الإسلام ابن تيمية، والعلامة ابن القيم رحمهما الله تعالى ...**»(٢).

وقد كان الشيخ ابن حجر دائم الثناء على الإمام رحمه الله في سائر مؤلفاته، فإذا مر ذكره في شيء من المواضيع أو الفتاوى؛ ذكره بالثناء العطر، والألقاب اللائقة بإمامته وفضله.

ومن ذلك أنه رحمه الله لما سئل عن كتب الوهابية في العقيدة: هل تخالف عقيدة أهل السنة والجماعة، قال في جوابه:

«**الوهابية هي فرقة سنية**(٣) **على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ومذهب الإمام أحمد أحد المذاهب المعتبرة المتبعة، وإنما قيل لهم وهابية نسبة إلى الشيخ الإمام المجدد المصلح الشهير، محمد بن عبد الوهاب التميمي النجدي ....**»(٤).

وقال في بعض فتاواه في مسألة الإنابة في الحج، وذكر مسألة الاستئجار لأجل أن يحج عن غيره، فذكر أقوال فقهاء المذاهب، وان لأحمد روايتين، ثم قال: «**والشيخ المصلح المجدد محمد بن عبد الوهاب رحمه الله وأبناؤه وتلاميذه أفتوا بعدم جواز ذلك، أخذاً**

---

(١) الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٩، وانظر: مقدمة الكتابين.

(٢) الشيخ محمد بن عبد الوهاب عقيدته السلفية ودعوته الإصلاحية وثناء العلماء عليه ص: ٢٠-٢١.

(٣) المراد بقوله فرقة، معناها اللغوي، أي قوم وجماعة من أهل السنة، وليس المراد الفرقة بمعنى من تميزوا عن غيرهم بشيء من الاعتقادات أو الأعمال المحدثة، وسياق الكلام يدل على ذلك بوضوح.

(٤) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله ص: (١٢/٣٣).

بأشهر الروايتين ...»[1].

وقال أيضاً في رده على من افترى على الحنابلة السلفيين: «**فكما افترى بعض المتكلمين على الحنابلة السابقين؛ بأن رموا بعضهم بالتمثيل والتشبيه والتجسيم وبعضهم بهذه الفرية؛ فقد افترى كثير من معاصري الشيخ المجدد المصلح الشهير محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي عليه وعلى أتباعه ....»**[2].

بل قد أفرد الشيخ رحمه الله فصلاً في منظومته «اللآلئ السنية في التوحيد والنهضة والأخلاق المرضية» أفرد فصلاً في الثناء على الشيخ الإمام المجدد بعد أن أثنى على شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم رحمهما الله، فقال:

«ثناء على الشيخ محمد بن عبد الوهاب

وعلى الشيخ الجليل المعتبر	**من لشرع الله كان أظهرا**
ذلك الحبر الإمام المرتضى	**أيد الحق الذي قد غمرا**
صاحب الدعوة في نجدهم	**مظهر الحق الذي قد أُنكرا**
عم ذا الشرك القبيح نجدهم	**طم بلدان الكبار والقرى**
جاءهم يدعو إلى الله العلي	**اُتركوا القبر وخلوا الشجرا**
اُعبدوا الله الذي يرزقكم	**من لهذا الخلق أيضاً قد برى**
جاهد الشرك بسيف قاطع	**ولسان مُظهراً ما استَتَرا**
وسرت دعوته الغرَّا إلى	**كل خلق الله من قد دبرا**
بثَّ دين الله جهراً ما ونى	**مزق الإلحاد فيما حررا**
صرحَ السنة في نجد بنى	**وقصور الشرك فيها دمرا**
فاستنارت نجدهم وافتخرت	**حُقَّ للنجديِّ أن يَفْتَخِرا»**[3]

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله ص: (٤/١٥٤).

(٢) نقض كلام المفترين ص: ٥٧.

(٣) اللآلئ السنية ص: ٧-٨.

وكثيراً ما كان يتمثل قول العلامة الملا عمران بن رضوان الشافعي السلفي في مطلع منظومته في الدفاع عن دعوة الإمام المصلح وهو قوله:

«إن كان تابع أحمد متوهباً ... فأنا المقر بأنني وهابي»(١)

وقال أيضاً: «**ورحم الله ملا عمران القائل في قصيدته التي بين فيها عقيدة الشيخ محمد بن عبد الوهاب والثناء عليه، والرد على المخالفين له، والناسبين له ما لم يقل:**

هل قال إلا وحدوا ربَّ السما ... وذروا عبادة ما سوى المتفرد

وتمسكوا بالسنة البيضا ولا ... تتنطعوا بزيادة وتردد

هذا الذي جعلوه غشاً وهو قد ... بعثت به الرُّسْلُ الكرام لمن هدي»(٢)

وكثيراً ما كان يذكر أيضاً ثناء العلامة الصنعاني في قصيدته المشهورة التي مطلعها:

سلامي على نجدٍ ومن حل في نجدٍ ... وإن كان تسليمي على البعد لا يجدي

ثم قال:

محمد الهادي لسنة أحمدٍ ... فيا حبذا الهادي ويا حبذا المهدي

إلى أن قال:

وقد جاءت الأخبار عنه بأنه ... يعيد لنا الشرع الشريف بما يبدي

وينشر جهراً ما طوى كل جاهلٍ ... ومبتدعٍ منه فوافق ما عندي

ويعمر أركان الشريعة هادماً ... مشاهد ضل الناس فيها عن الرشد (٣)

---

(١) انظر: إعانة القريب المجيب: (٢/٣١١).

(٢) العقائد السلفية: (٢/٩٥)، وانظر: الشيخ محمد بن عبد الوهاب عقيدته السلفية ودعوته الإصلاحية وثناء العلماء عليه، مقدمة الطبعة الثانية عشرة ص: ١١٥-١١٦، تتريه السنة والقرآن ص: ١٩٦.

(٣) انظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢٠/١٣)، الشيخ محمد بن عبد الوهاب عقيدته السلفية ودعوته الإصلاحية وثناء العلماء عليه ص: ١٠٨-١٠٩، الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٢٣٧-٢٣٨.

ومما قاله رحمه الله في الثناء على الإمام وصفاته قوله:

«كان الشيخ رحمه الله تعالى علماً من الأعلام، ناصراً للسنة، وقامعاً للبدعة، خبيراً مطلعاً، إماماً في التفسير، والحديث، والفقه وأصوله، وعلوم الآلة كالنحو والصرف والبيان، عارفاً بأصول عقائد الإسلام وفروعها، كشافاً للمشكلات، حلالاً للمعضلات، فصيح اللسان، قوي الحجة، مقتدراً على إبراز الأدلة وواضح البراهين بأبلغ عبارة وأبينها.

تلوح على محياه علامات الصلاح، وحسن السيرة، وصفاء السريرة، يحب العباد ويغدق عليهم من كرمه، ويصلهم ببره وإحسانه، ويخلص لله في النصح والإرشاد، كثير الاشتغال بالذكر والعبادة، قلما يفتر لسانه من ذكر الله.

وكان يعطي عطاء الواثق بربه، ويتحمل الدين الكبير لضيوفه ومن يسأله، وكان عليه أبهة العظمة، تنظره الناس بعين الإجلال والتعظيم، مع كونه متصفاً بالتواضع واللين مع الغني والفقير والشريف والوضيع.

وكان يخص طلبة العلم بالمحبة الشديدة، وينفق عليهم من ماله، ويرشدهم على حسب استعدادهم، وكان يجلس كل يوم عدة مجالس ليلقي دروسه في مختلف العلوم، من توحيد وتفسير وحديث وفقه وأصول وسائر علوم العربية.

وكان عالماً بدقائق التفسير والحديث، وله الخبرة التامة في علله ورجاله، غير ملول ولا كسول في التقرير والتحرير والتأليف والتدريس.

وكان صبوراً عاقلاً حليماً، لا يستفزه الغضب إلا أن تنتهك حرمة الدين، أو تهان شعائر المسلمين، فحينئذ يناضل بسيفه ولسانه، معظماً للعلماء، منوهاً بهم لما هم من الفضائل، آمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر، غير صبور على البدع، ينكر على فاعليها بلين ورفق، متجنباً الشدة والغضب والعنف، إلا أن تدعو إليه الحاجة ...»[1].

ومن أهم ما يذكر من فضائل الشيخ رحمه الله تعالى ومناقبه بعد غزارة علمه،

---

(١) الشيخ محمد بن عبد الوهاب عقيدته السلفية ودعوته الإصلاحية وثناء العلماء عليه ص: ٣٥-٣٦.

وسلامة معتقده، ورسوخه في الدين -كما سيأتي توضيحه في المبحث التـالي- جهـوده المباركة في القيام بالإصلاح الديني الشامل، وما ترتب على ذلك من الآثار العظيمة في نجد وما حولها، وسائر بلاد المسلمين القريبة والبعيدة عنها.

فأما آثار ذلك في نجد وما حولها، فقد أبرزها الشيخ رحمه الله في سبع نقاط(١):

١. «**قضت هذه الدعوة المباركة قضاء تاماً على ما كان شائعاً في نجـد مـن الخرافات، وما كان شائعاً من تعظيم القبور والنذر لها، والاعتقاد في بعض الأشجار، وأحيت معالم الشريعة بعد اندثارها**».

٢. أن أهل نجد كما رجعوا عن الشرك إلى التوحيد الخالص، كذلك رجعـوا إلى الكتاب والسنة وتحكيمهما في جليل الأمور وصغيرها.

٣. كانوا متفرقين لا تجمعهم رابطة، ولا حكم، مختلفين في المشارب والنزعـات، فوحدت هذه الدعوة كلمتهم، وجمعت شملهم تحت سلطان واحد يـسوسهم بكتاب الله المجيد وسنة رسوله.

٤. «**كانوا في نهاية من الجهل والغباوة إلى حد الاعتقاد في الأشجار والغـيران ....، فنشرت الدعوة فيهم علوم الشريعة المطهرة وآلاتها .....، وانتـشر العلم في جميع الطبقات، حتى قال المؤرخون: أصبح الراعي يرعى المواشي في الفيافي ولوح التعليم في عنقه ..... حتى ظهر العلماء الراسـخون وألفـوا الكتب القيمة في مختلف العلوم، بعد ذلك الجهل العظيم**».

٥. «**انتشر الأمن في جميع أرجاء نجد، حتى كان الماشـي والراكـب؛ يمـشي المسافات الطويلة ذات الليالي والأيام لا يخاف إلا الله ...**».

٦. «**أصبحت نجد ببركة هذه الدعوة؛ مملكة موحدة، طار صيتها في الآفـاق، ووضعت في صف الأمم، وكانت إذ ذاك الدولة العثمانية حسبت لها ألف**

---

(١) انظر: الشيخ محمد بن عبد الوهاب عقيدته السلفية ودعوته الإصلاحية وثناء العلماء عليه ص: ٩٩-١٠٢، وانظر العقائد السلفية (١/١٢-٦٢،١٣).

حساب» بعد أن «**لم تكن نجد معروفة لدى الأمم، وكانت حقيرة، وليس لها حساب ولا ميزان ولا قيمة، ولم يكن لها ملك ولا حاكم معروف ...»**.

٧. «**أنه بقي من آثارها هذه الدولة السعودية الحاضرة الممتد سلطانها من الخليج العربي شرقاً إلى البحر الأحمر غرباً.**

دولة الكتاب والسنة، والتوحيد النقي، دولة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، دولة نشرت العدل والأمن والسلام، دولة عززت من مركز العلم، وقامت بنشره بين جميع أفراد الرعية وكل من يفد إليها .....

دولة تمثل الصدر الأول والسلف الصالح في أحكامها وهيمنتها على الأخلاق وتحكيم الكتاب والسنة، دولة تسهر على مصالح الرعية، وتعمل لرفاهية الشعب ومحاربة الفقر .....

كما تسهر على راحة الحجاج .... وتذليل جميع العقبات أمامهم ....

وبالجملة فهي أحسن الدول العربية في تحكيم الشرع، ونشر الأمن، والعدل، والعلم، ومحاربة أهل البدع والضلال، والأخذ على أيدي السفهاء والعابثين بالأخلاق، والمنتهكين الحرمات، أيدها الله ووفقها للخير والنفع العام».

وأما أثر هذه الدعوة في البلاد الأخرى، فمجمل ذلك أنها كانت سبباً مؤثراً في سائر الحركات الإصلاحية التي جاءت بعدها وتأثرت بها، فبعد ظهور دعوة الشيخ رحمه الله تأثر بها الكثير من الدعاة والمصلحين، وقاموا بالدعوة في بلادهم، سواء مقتفين لخطى هذه الدعوة من التمسك بالتوحيد وتصحيح عقائد الناس والدعوة إلى التمسك بالكتاب والسنة؛ أو متأثرين بجهودها ومقاومتها للأوضاع السائدة وتغييرها تغيراً كلياً.

فمن الدعوات التي سارت على خطى التوحيد والعقيدة السلفية؛ دعوة الشيخ عثمان بن فودى، أحد أفراد قبيلة الغولا السودانيين، فإنه بعد أن تأثر بالدعوة وبعد لقائه بالعلماء في موسم الحج؛ رجع وبدأ بالدعوة والإصلاح حتى وحد قبيلته وأسس دولة على التوحيد وحارب قبائل الهوسا الوثنيين، من عام (١٨٠٢م) واستمرت دولته قرابة القرن،

حتى قضى عليها الاستعمار الأوروبي.

وقريباً من ذلك دعوة السيد أحمد، أحد الحجاج الهنود، وكان من أمراء الهند.

وكذلك في سومطرة، حيث قامت دعوة قوية تطورت إلى حركة قاومت الاستعمار الهولندي أكثر من ستة عشر عاماً.

وكذلك الحركة السنوسية، كانت بتأثر من هذه الدعوة المباركة، وهكذا أيضاً تأثر بها كثيرون بحضرموت وعدن وجاوة.

قال الشيخ: «**وبالجملة؛ فقد كان لهذه الدعوة أثر عظيم خطير في العالم الإسلامي من نواح مختلفة، وكان الشعلة الأولى لليقظة الحديثة في العالم الإسلامي كله، تأثر بها زعماء الإصلاح في سائر الأقطار الإسلامية، وكل الحركات الإصلاحية مَدِينَةٌ للدعوة الوهابية، ويمكن تحديد الصلة بينها وبين كل من هذه لحركات إما عن طريق الاقتباس أو المحاكاة أو مجرد التأثير**»[(١)].

فهذا بعض ما يتعلق بالتعريف بهذا الإمام الكبير، والمصلح المجدد الشهير، ومناقبه وفضائله، وأما ما يتعلق بكتبه ومؤلفاته وتلاميذه وما شابه ذلك، فآثرت أن يرجع القارئ فيها إلى كتابي الشيخ، وأن أغتنم المجال للإشارة إلى ما سبق، والله تعالى هو الولي الموفق، وأرجو أن أكون بذلك موفقاً للتنبيه لما يحسن التنبيه عليه، ويناسب موضوع الرسالة والآن ننتقل إلى جهود الشيخ في بيان سلامة معتقد هذا الإمام وتمسكه بما دل عليه الكتاب والسنة، وكان عليه سلف الأمة.

---

(١) الشيخ محمد بن عبد الوهاب عقيدته السلفية ودعوته الإصلاحية وثناء العلماء عليه ص: ١٠٧-١٠٨.

المبحث الثاني: جهوده في بيان أن دعوة الإمام محمد وعقيدته مستمدة من الكتاب والسنة وعلى فهم سلف الأمة.

إن عقيدة الرجل أو الطائفة، هو أول أمر يجب أن يدور عليه أمر الولاء له أو البراء منه، والمحبة والبغض، والموالاة والمعاداة.

فإذا صحت عقيدته كان له الولاء والأخوة الدينية، والمحبة في الله تعالى، وإذا حصل النقص والخلل فيها فعلى قدر ذلك يكون ضعف الأخوة ونقص المحبة والولاء، ولا ينقطع ذلك إلا بالكفر الأكبر المخرج من ملة الإسلام.

وهذا أمر مستقر عند عامة المسلمين وخاصتهم، وعالمهم وجاهلهم، لا يختلف فيه اثنان[1]، ولذلك حاول أعداء الإمام المصلح أن يلصقوا به بعض ما يقدح في عقيدته، ليكون ذلك سبباً في الطعن فيه، وتنفير الناس منه، ومعاداتهم له، كقولهم: إنه لا يحب الرسول صلى الله عليه وسلم، أو أنه لا يقدر علماء المسلمين ولا يحترمهم، ولذلك فقد حرص الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله على بيان صحة معتقد الإمام محمد بن عبد الوهاب وموافقته لاعتقاد السلف، وتأييده بالكتاب والسنة، كما كان الإمام رحمه الله أيضاً حريصاً على بيان ذلك في رسائله إلى العلماء والأمصار ليذب عن نفسه، ويرد كيد الأعداء وكذبهم عليه بما هو منه بريء من مخالفة منهج السلف وطريقة العلماء المعروفين من الأئمة الأربعة وغيرهم من السلف والخلف.

يقول الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله تحت عنوان: «**عقيدة الشيخ محمد بن عبد الوهاب وجميع النجديين**»:

«**عقيدته كعقيدة السلف الصالح، على ما كان عليه رسول الله صلى الله عليه**

---

(١) حتى ظهر في هذه الأزمان بعض المخذولين ممن ينتسب إلى العلم، وهم بمقالهم هذا أقرب إلى الزندقة والإلحاد، يزعمون الإخاء بين أهل الأديان ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾.

وسلم وأصحابه والتابعون والأئمة المهتدون، كأبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد، وسفيان الثوري، وابن عيينة، وابن المبارك، والبخاري، ومسلم، وأبي داوود، وسائر أهل السنن وأمثالهم ممن تبعهم من أهل الفقه والأثر، كالأشعري، وابن خزيمة، وتقي الدين ابن تيمية، وابن القيم، والذهبي رحمهم الله، يعتقد أن الله واحد أحد، فرد صمد، لا شريك له ولا مثيل، ولا وزير ولا مشير ....»(١).

ثم ذكر اعتقاده في سائر أبواب الاعتقاد في توحيد الألوهية والربوبية والأسماء والصفات، والإيمان بالرسل والأنبياء، والملائكة، واليوم الآخر، ومسائل القدر والإيمان، والإمامة والصحابة، وعقيدته في العلماء، وأنه يوالي كافة أهل الإسلام وعلمائهم، وأنه لا يرى إيجاب ما قاله المجتهد إلا بدليل تقوم به الحجة، خلافاً لغلاة المقلدين، كما أجمعت عليه الأئمة وحكاه عنهم الإمام ابن عبد البر.

ثم نقل بعض كلام الإمام رحمه الله في ذكر عقيدته، كرسالته إلى أهل القصيم، ورسالته إلى السويدي من علماء العراق، ورسالته إلى أهل المغرب، ومن رسالة له في الأسماء والصفات، ثم أورد أيضاً جملة من رسالة الشيخ عبد الله بن الإمام محمد بن عبد الوهاب في بيان ما هم عليه، وكذب ما نسب إليهم.

ثم قال: «**وقد اتضح لك -أيها القارئ- أن الشيخ وأتباعه في الأصول على مذهب السلف الصالح، وفي الفروع على مذهب الإمام أحمد، وقد يخالفون المذهب لدليل كما هو إجماع أهل العلم، وأنه لم يقل إلا وحدوا ربكم، وتمسكوا بسنة نبيكم، ودعوا المحدثات، ولا يغرنكم كثرة السالكين المسلكَ المخالفَ لمسلكِ الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه**».

ثم ذكر أيضاً زيادة على ما سبق لأجل الإيضاح والبيان، ما ذكره الألوسي في

---

(١) الشيخ محمد بن عبد الوهاب عقيدته السلفية، ودعوته الإصلاحية وثناء العلماء عليه ص: ٣٩، وانظر: الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٢٠، تنويه السنة والقرآن ص: ١٩٢، نقض كلام المفترين على الحنابلة السلفيين ص: ٢٠، ٥٨، ٧٠، ٧٩، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٢/٣٣-٣٧).

تاريخ نجد، في المناظرة التي بين داوود بن جرجيس والإمام عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن.

وقال في «نقض كلام المفترين» بعد ذكر رسالة الإمام إلى أهل القصيم: «**فهل في هذه الرسالة وفي كتاب التوحيد الذي انتشر في الشرق وفي الغرب يستطيع عالم فضلاً عن جاهل أن يأتي بكلمة يدين بها الشيخ رحمه الله مما زعمه أولئك المغرضون، ومثل هذه الرسالة عدة رسائل كتبها الشيخ رحمه الله إلى كثيرين ...**»[1].

وفي جواب السؤال الذي وجه للشيخ رحمه الله عن الوهابية، وهل هم يخالفون عقيدة أهل السنة يقول: «**الوهابية فرقة**[2] **سنية على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ومذهب الإمام أحمد أحد المذهب المعتبرة والمتبعة، وإنما قيل لهم وهابية نسبة إلى الشيخ الإمام المجدد المصلح الشهير محمد بن عبد الوهاب التميمي النجدي، فهؤلاء حنابلة يتبعون الإمام أحمد في العقائد وفي الفروع.**

أما في العقائد فلا يخالفون الإمام قيد أنملة ....» ثم ذكر دعوة الشيخ وأمره بالتوحيد ومناهضة علماء السوء له، ثم قال: «**والحال أن الشيخ وأتباعه هم أهل السنة حقاً لأنهم سلفيون، عقيدهم كعقيدة الإمام أحمد والأئمة، وكعقيدة الصحابة والتابعين وتابعيهم، وكل ما قيل أنهم يخالفون الشرع، أو أهل السنة، أو يأتون ببدعة، أو يحرمون زيارة النبي، أو لا يصلون على النبي، أو لا يحبون الأولياء، ونحو ذلك مما نسب إليهم، كلها محض كذب وفرية وافتراء**[3] ....».

ثم ذكر شيئاً من دعوته وعقيدته ورسالته إلى أهل القصيم، ثم قال: «**فليتأمل**

---

(١) نقض كلام المفترين ص: ٧٨، وانظر: إرشاد السالك إلى أحكام المناسك ص: ٧٤

(٢) المراد بقوله فرقة، معناها اللغوي، أي قوم وجماعة من أهل السنة، وليس المراد الفرقة بمعنى من تميزوا عن غيرهم بشيء من الاعتقادات أو الأعمال المحدثة، وسياق الكلام يدل على ذلك بوضوح.

(٣) وانظر الشيخ محمد بن عبد الوهاب عقيدته السلفية، ودعوته الإصلاحية وثناء العلماء عليه ص: ١١٩.

السائل في هذا الجواب المختصر، وفي هذه العقيدة الوجيزة[1]، ليعلم حقيقة الشيخ أنه على الحق والصواب، والمخالفون هم أهل الضلال والارتياب، وإن بدا له شيء من الشك فليطلب كتب الشيخ وأولاده وعلماء المملكة سلفاً وفي هذا العصر الحاضر، ليعرف حقيقة ما يقال، ولا تروج عليه أقوال أهل الجهل والضلال ....»[2].

إذاً فالإمام محمد بن عبد الوهاب في عقيدته ودعوته على مذهب السلف أهل السنة والجماعة، و لم يأت بشيء يخالف ذلك، ولا أحدث شيئاً جديداً ودعا إليه، وإنما دعا إلى ما كان عليه السلف الصالح رضوان الله تعالى عليهم.

فإذا قيل: فلماذا هذه الدعاية الآثمة، وهذه الافتراءات والتشويه لدعوة الإمام، وهو كما وصف الشيخ وقرر؟!

فنقول: قبل أن نذكر هذا الجواب ونبين أسباب عداء المخالفين والمناوئين لدعوة هذا الإمام، نزيد القارئ تأكيداً لما قلناه من سلامة معتقد الإمام، وسلامة منهجه، وذلك بذكر ثناء أهل العلم والدين عليه وعلى دعوته، كما قرر الشيخ ذلك وذكره في كتبه، بل حتى بعض الكفار علم من الإمام ودعوته ما ذكرنا عنه، وهذا ما سيأتي بيانه في المبحث التالي بتوفيق الله تعالى.

---

(١) أي رسالة الإمام لأهل القصيم.

(٢) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٢/٣٣-٣٧)، وانظر: العقائد السلفية: (١/١٨٤-١٨٥)، الشيخ محمد بن عبد الوهاب عقيدته السلفية، ودعوته الإصلاحية وثناء العلماء عليه ص: ٧٧، ١٤٩.

المبحث الثالث: جهوده في بيان ثناء العلماء من المسلمين، ومن الغربيين على الإمام رحمه الله وعلى دعوته.

تقدم في المبحثين السابقين التعريف بالإمام محمد بن عبد الوهاب وبدعوته، وسلامة معتقده، واستقامة أمره، مع ما تضمنه من الثناء عليه وذكره بالذكر الجميل اللائق به وبمكانته العلمية والدينية، ونزيد القارئ هنا بعض ما أثنى به الشيخ على هذا الإمام، وما نقله عن الأئمة في ثنائهم عليه وعلى دعوته أيضاً.

فمن ثناء الشيخ على الإمام وعلى دعوته رحمهما الله -إضافة إلى ما سبق-، أنه ذكر في مقدمة كتابه العقائد السلفية ظهور البدع، وأنه مضت قرون والناس المنتسبون إلى السنة لا يعرفون سوى مذهبي: الأشعرية والماتريدية، وكان العارفون بمذهب السلف قليلين، لا يمكنهم إظهار ما يعتقدونه إلا لخواصهم، أو يكتبونه في مؤلفاتهم، حتى جاء شيخ الإسلام ابن تيمية في القرن الثامن، ونشر مذهب السلف، وتحمل الأذى من خصومه، ثم قام تلميذه العلامة ابن القيم ونشر الدعوة كشيخه، فكان أن تأثر كثير من الناس وعرفوا الحق.

قال: «**ولكن كانوا قليلين لا يستطيعون أن يجاهروا بذلك، لأن أكثر العلماء والملوك من ورائهم بضد هذا المذهب السلفي، حتى جاء القرن الثاني عشر وظهر الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله، فقام بدعوته الإصلاحية، ونشر توحيد الألوهية والربوبية والأسماء والصفات، وألف الرسائل النافعة، وهدى الله به أهل نجد وكثيراً من غيره، وأيد الدعوة آل سعود الكرام، وجرى ما جرى مما سجله التاريخ**»(١).

وقد نقل رحمه الله في كتابه عن عقيدة الإمام محمد ودعوته؛ اثنين وأربعين نقلاً في الثناء على الإمام ودعوته، وأنها كانت دعوة إصلاحية للرجوع إلى الدين الحق، وترك الخرافات والبدع والشركيات ومظاهر الفساد بشتى أنواعه، وقد تنوعت هذه النقول، فبعضها عن أهل العلم والفضل والديانة، وبعضها لبعض المؤرخين والكتاب، وبعضها

---

(١) العقائد السلفية: (١/١٢)، وانظر: (١/٦٢، ١٨٤).

لبعض المستشرقين الذي شهدوا بصدق الإمام في دعوته، وأنها دعوة إصلاحية، كما سيتضح في ذكر بعض هذه النقول[1].

يقول الشيخ رحمه الله: «**ثناء العلماء على الشيخ محمد بن عبد الوهاب من المسلمين والغربيين الكافرين.**

أَكْثَرَ العلماءُ السلفيون والمؤرخون المحققون من الثناء على الشيخ والتنويه بدعوته القائمة على دعائم الكتاب والسنة، من ذلك:

١. قصيدة الشيخ محمد إسماعيل الأمير الصنعاني، مؤلف «سبل السلام» لما بلغه دعوة الشيخ وثورته على البدع والخرافات، وقيامه بالدين الصحيح والسنة المطهرة، وإرشاد الناس إلى أن يتمسكوا بالوحيين، وإلى القارئ بعض القصيدة .....».

وقد تقدم ذكر شيء منها، ثم قال:

«**٢. ومنهم الشيخ محمد أحمد الحفظي، صاحب «دوجال من قرى عسير»، فقد نظم أرجوزة طويلة ذكر دعوة الشيخ وأثنى عليه ثناء حسناً** ....» فذكر بعض هذه القصيدة، ومنها قوله:

«وبعث الله لنا مجدداً ... من أرض نجد عالماً مجتهداً
شيخ الهدى محمد المحمدي ... الحنبلي الأثري الأحمدي
فقام والشرك الصريح قد سرى ... بين الورى وقد طغى واعتكرا»

ثم قال:

«**٣. رثاء العلامة محمد بن علي الشوكاني، مؤلف «نيل الأوطار» للشيخ محمد بن عبد الوهاب ومثنياً عليه»** فذكر قصيدته، ومنها قوله:

«لقد مات طود العلم قطب رحى العلا ... ومركز أدوار الفحول الأفاضل
إمام الهدى ماحي الردى قامع العدا ... ومروي الصدى في فيض علم ونائل
إمام الورى علامة العصر قدوتي ... وشيخ الشيوخ الجد فرد الفضائل»

---

(١) انظر: الشيخ محمد بن عبد الوهاب عقيدته السلفية، ودعوته الإصلاحية، وثناء العلماء عليه ص: ١٠٨ وما بعدها إلى آخر الكتاب.

ثم قال:

«لقـــد أشـــرقت نجـــد بنـــور ضـــيائه　　　وقـــام مقامـــات الهـــدى بالـــدلائل»

إلى أن قال:

«فلـــولاه لم تحـــرز مـــن الـــدين مركـــزاً　　　ولا اشـــتد للإســـلام ركـــن المعاقـــل

ولا كـــان للتوحيـــد واضـــح لا حـــب　　　يقيم اعوجـــاج الـــسير في كـــل عـــاذل

فمـــا هـــو إلا قـــائم في زمانـــه　　　مقـــام الـــنبي في إماتـــة باطـــل ....

أفـــق يـــا معيـــب الـــشيخ مـــاذا تعيبـــه　　　لقـــد عبـــت حقـــاً وارتحلـــت بباطـــل

نعـــم ذنبـــه التقليـــد قـــد جـــد حَبْلَـــه　　　وبَـــلَّ التعـــصب بالـــسيوف الـــصياقل

إلى آخر ما قال رحمه الله، ثم قال الشيخ:

«٤. وقال الشيخ حسين بن غنام الإحسائي رحمه الله مؤلف «روضة الأفكـــار والأفهام» يرثي الشيخ محمد بن عبد الوهاب ويثني عليه بما هو أهلـــه ....» فـــذكر قصيدته، وفيها:

«لقد رفع المولى به رتبـــة الهـــدى　　　بوقت بع يعلـــى الـــضلال ويرفـــع

سقاه نمير الفهم مـــولاه فـــارتوى　　　وعـــام بتيـــار المعـــارف يقطـــع

فأحيا به التوحيد بعـــد اندراســـه　　　وأهوى به من مظلم الشرك مهيـــع

سما ذروة المجد التي ما ارتقـــى لهـــا　　　سواه ولا حاذى ثناهـــا سميـــدع»

إلى أن قال:

«وجرت به نجد ذيـــول افتخارهـــا　　　وحـــق لهـــا بـــالألمعي ترفـــع

ثم قال: **«٥. وقال الشيخ عمران بن علي بن رضوان، من سكان لنجـــة مـــن البلدان الفارسية، راداً على بعض الملحدين، ومثنياً على الشيخ: قصيدة أجـــاد فيهـــا وأفاد، أولها:**

«جاءت قصيدهم تروح وتغتـــدي　　　في سب دين الهـــاشمي محمـــد ...»

وقد سبق ذكر بعض أبياتها.

ثم قال: **«٦. ومن قصيدة للشيخ أحمد بن مشرف الإحسائي، في مدح فيـــصل بن تركي، وذكر فيها عن الشيخ محمد:**

«وآووا إماماً قام لله داعياً — يسمى بشيخ المسلمين محمد
لقد أوضح الإسلام عند اغترابه — وقد جد في إخفائه كل ملحد
وجدد منهاج الشريعة إذ عفت — فأكرم به من عالم ومجدد
وأحيا بدرس العلم دارس رسمها — كما قد أمات الشرك بالقول واليد

ثم قال:

«**٧. علامة العراق السيد محمد شكري الآلوسي رحمه الله في آخر تاريخه لنجد** ...» فنقل عنه عبارة منها قول الآلوسي، في ذكر الإمام «**وأول ما دعا إليه كلمة التوحيد، وسائر العبادات التي لا تنبغي إلا لله، كالدعاء والذبح والنذر والخوف والرجاء والخشية ....**

فلم يبق أحد من عوام نجد جاهلاً بأحكام دين الإسلام، بل كلهم تعلموا ذلك بعد أن كانوا جاهلين إلا الخواص منهم....».

ثم قال: «**٨. الأمير شكيب أرسلان في الجزء الرابع من حاضر العالم الإسلامي، تحت عنوان: تاريخ نجد الحديث**...» ومما نقل عنه قوله عن الإمام: «**وأخذ يفكر في إعادة الإسلام لنقاوته الأولى، فلذلك الوهابية يسمون مذهبهم عقيدة السلف، ومن هنا أنكر الاعتقاد بالأولياء ....**».

قال الشيخ ابن حجر معلقاً على قوله: «**يسمون مذهبهم عقيدة السلف**»: «**نعم ولهم الحق، لأنهم لم يخالفوا السلف قيد أنملة، وكتبهم ناطقة بذلك**».

ثم قال: «**٩. الشيخ محمد حامد الفقي، رئيس جماعة أنصار السنة المحمدية من علماء الأزهر الشريف في كتابه «أثر الدعوة الوهابية»**» فذكر قوله:

«**وإنما كان عمله وجهاده لإحياء العمل بالدين الصحيح، وإرجاع الناس إلى ما قرره القرآن في توحيد الإلهية والعبادة لله وحده ذلاً وخضوعاً، ودعاءاً، ونذراً وحلفاً، وتوكلاً، وطاعة لشرائعه**».

١٠. وذكر قول السيد محمد رشيد رضا، في التعريف بكتاب «صيانة الإنسان»:

«**ولقد كان الشيخ محمد بن عبد الوهاب النجدي من هؤلاء العدول المجددين، قام يدعو إلى تجريد التوحيد، وإخلاص العبادة لله وحده بما شرعه في كتابه وعلى لسان**

رسوله خاتم النبيين صلى الله عليه وسلم، وترك البدع والمعاصي، وإقامة شعائر الإسلام المتروكة، وتعظيم حرماته المنتهكة المنهوكة».

١١. ثم نقل عن الدكتور طه حسين قوله في دعوة الإمام: «**قلت: إن هذا المذهب الجديد قديم المعنى[1]، والواقع أنه جديد بالنسبة إلى المعاصرين، ولكنه قديم في حقيقة الأمر، لأنه ليس إلا الدعوة القوية إلى الإسلام الخالص النقي المطهر من شوائب الشرك والوثنية؛ هو الدعوة إلى الإسلام، كما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم خالصاً لله».**

١٢. وذكر قول حافظ وهبه في كتابه «جزيرة العرب»: «**ولكنه مصلح مجدد، داع إلى الرجوع إلى الدين الحق، فليس للشيخ محمد تعاليم خاصة، ولا آراء خاصة، وكل ما يطبق في نجد هو طبق مذهب الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله، وأما في العقائد فهم يتبعون السلف الصالح، ويخالفون من عداهم».**

١٣. وذكر قول محمد بن قاسم في كتابه «تاريخ أوربا»: «**مع أنهم لم يخرجوا في شيءٍ عن مذهب الإمام أحمد، الذي هو مذهب السلف الصالح، ولم يقولوا شيئاً مبتدعاً في الدين، وكل ما قاله الشيخ ابن عبد الوهاب قال به غيره ممن سبقه من الأئمة الأعلام، ومن الصحابة الكرام، ولم يخرج في شيء عما قاله الإمام أحمد وابن تيمية رحمهما الله».**

١٤. ثم نقل عن محمد كرد علي في «في القديم والحديث» قوله: «**وما ابن عبد الوهاب إلا داعية، هداهم من الضلال، وساقهم إلى الدين السمح، وقلما رأينا شعباً من أهل الإسلام يغلب عليه التدين والصدق والإخلاص مثل هؤلاء القوم».**

وممن نقل عنهم أيضاً:

١٥. محمد ضياء الدين الريس، أستاذ التاريخ الإسلامي بجامعة فؤاد الأول، ومما نقل عنه قوله: «**والمبادئ الأساسية للدعوة الوهابية، هي تنقية معنى التوحيد من الشوائب الشرك ظاهرة وخفية، وإخلاص الدين لله، وعدم الالتجاء إلى غير الله، وعدم الغلو في تمجيد الرسول بما يخرجه عن حدود الطبيعة البشرية، وتحديد معنى الرسالة التي**

---

(١) في الأصل: «معنى».

كلف بإبلاغها.

ومصادر العقيدة هو الرجوع إلى مذهب السلف في فهم الدين، وتفسير آيات القرآن، وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم».

١٦. ونقل عن العلامة الشيخ بشير السهسواني الهندي، مؤلف «صيانة الإنسان عن وسوسة دحلان» أنه قال عن الشيخ محمد: «**"فمحا الله بدعوته شعار الشرك ومشاهده، وهدم به بيوت الكفر والشرك ومعابده، وكبت الطواغيت والملحدين والمسكرات، ونهى عن الابتداع في الدين، وأمر بمتابعة السلف الماضين في الأصول والفروع من مسائل الدين، حتى ظهر دين الله واستعلن واستبان بدعوته منهاج الشريعة والسنن"**.

قلت في منظومتي اللآلي السنية بعد الثناء على الشيخ ابن تيمية ، وعلى الشيخ ابن القيم رحمهما الله ....» ثم أورد ما قاله في دعوة الإمام محمد في منظومته «اللآلئ السنية» وقد تقدم ذكر ذلك.

١٧. ومن المستشرقين ذكر قول المستشرق "سيديو" في «تاريخ العرب العام» الذي نقله إلى العربية عادل زعيتر: «**ولم يكن للإصلاح الذي بدأ زعيماً له هدف سوى إعادة شريعة الرسول الخاصة إلى سابق عهدها ......**

وحارب تقديس قبور الأولياء، فحمل أنصاره على هدمها، وبدد الخرافات التي زالت مع الزمن، فأظهر القرآن خالياً من جميع ما عزى إليه من الشوائب[1]».

قال الشيخ معلقاً على قوله «وبدد الخرافات»: «**تأمل كيف يصف زمان الشيخ بالخرافات، ويصف مقاومة الشيخ وإصلاحه مما لم يعرف كثير من المسلمين، وعموا –بتعصبهم– عن محاسنه وخدماته فرحمه الله، وقد أحسن من أنصف وعرف الحق لأهله، ولو كان كافراً».**

١٨. ونقل عن عالم فرنسي قوله: «**وباسم الإسلام الخالي من الشوائب الذي ساد في القرن الأول؛ نادى محمد بن عبد الوهاب بالابتعاد عن جميع ما أضيف للعقيدة**

---

(١) كأنه يريد من التفاسير الباطلة، والتأويلات المخالفة.

والعبادات من زيادات، باعتبارها بدع خرافية غريبة عن الإسلام الصحيح».

١٩. وذكر أيضاً قول مستشرق نمساوي: «**يجب على من ينصب نفسه للحكم عن الحوادث الإسلامية، أن يعتبر الوهابيين أنصاراً للديانة الإسلامية على الصورة التي وضعها النبي والصحابة، فغاية الوهابية هي إعادة الإسلام كما كان**».

٢٠. وذكر أيضاً ما جاء في دائرة المعارف البريطانية، فقال: «**جاء في دائرة المعارف البريطانية وهي تتكلم عن الوهابية ما يلي:**

الوهابية: اسم لحركة التطهير في الإسلام، والوهابية يتبعون تعاليم الرسول وحده، ويهملون كل ما سواها، وأعداء الوهابية هم أعداء الإسلام الصحيح».

٢١. ونقل أيضاً قول المؤرخ الألماني "داكبرت" في كتابه «عبد العزيز» وقد صدر في ألمانيا سنة ١٩٥٣م، ونقله إلى العربية أمين رويحه، عن الحركة الوهابية، نقل عنه كلاماً، ومنه قوله: «**ورأى الشيخ أن سبب الإنقاذ هو الرجوع إلى تعاليم الدين المشروعة إلى تعاليم الرسول الصحيحة، فراح يبشر بوحي من ضميره وعقيدته، بمحاربة البدع التي أدخلت على الإسلام عبر العصور الغابرة، والضال المضل من تقارير علماء الدين ...**

وراح يحارب بكل قواه المستمدة من عقيدته الصلبة تقديس الأولياء، وجعلهم واسطة بين الله وبين الناس، وينادي بهدم الأضرحة ومزارات الأولياء، وإزالة معالمها، اقتداءاً بالنبي الكريم الذي حارب بدعة تقديس الهياكل، وعبادة الأصنام الموروثة من الجاهلية، انتهى ملخصاً».

٢٢. ثم ختم هذه الشهادات والثناءات بما قاله أمين سعيد في كتابه «سيرة الإمام الشيخ محمد بن عبد الوهاب»: «**سيرة الإمام الشيخ محمد بن عبد الوهاب التميمي من أحفل السير بالعظات وأغناها بالفضائل، وأحقها بالبحث والفصل والتفسير والتعليل، وهي سيرة مصلح من كرام المصلحين، ومجاهد من كبار المجاهدين، وعالم من خيرة العلماء...**

وضرب الشيخ الأمثال على تجرده ونزاهته، وعلى أنه لم يرد من دعوته سوى وجه الله وحده، وإصلاح حال أمته وإنقاذها من ظلمات الجهالة التي كانت

تغمرها ....».

وبهذه النقول يعلم القارئ جازماً أن دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب دعوة إصلاحية، ودعوة دينية، فقد شهد بذلك أهل العلم والدين، كما شهد به أهل التاريخ، بل إن بعض المستشرقين وغيرهم من أصحاب التوجهات والأفكار قد أدركوا ما كان يدعو إليه الإمام من الحق والهدى، والتمسك بالدين الصحيح الذي جاء به محمد صلى الله عليه وسلم، وترك ما أدخل فيه مما شوه جماله وكدر صفاءه، وأن ما نتج عن دعوته من صلاح المجتمع وإصلاحه في دينه وخلقه ومعاملاته وسياسته؛ هو أكبر دليل على صدق الشيخ وصدق دعوته.

وهنا يرجع السؤال مرة أخرى: فمال هؤلاء الذين يذمون الشيخ ويتهمونه بشتى التهم والنقائص، بما لا يتصور حتى من بعض أهل الجهل والضلال فضلاً عن أن يكون في رجل وإمام من أئمة الهدى، فتح الله على يديه، وأخرج به الناس من الظلمات إلى النور، وأصلح الله على يديه أمور الدين والدنيا، وللإجابة على هذه التساؤلات، بل ولرد هذه الشبهة وبيان تهافتها والدفاع عن دعوة هذا الإمام المصلح المجدد، نعقد الفصل الثاني في هذا الباب، والله تعالى الموفق.

الفصل الثاني

جهود الشيخ رحمه الله تعالى في الدفاع عن دعوة الإمام رحمه الله تعالى، وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول: جهوده في بيان أسباب عداء المخالفين لدعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب.

المبحث الثاني: جهوده في بيان المسائل التي وقع فيها الخلاف بين الإمام وبين خصومه.

المبحث الثالث: جهوده في دحض ما افتري على الإمام رحمه الله تعالى.

تمهيد

«قد جرت سنة الله في خلقه أنه ما أتى من رسول أو مصلح؛ يدعو إلى توحيد الله وإفراده بالعبادة، والائتمار بأوامره، والانتهاء عن نواهيه؛ إلا وقد قابله الجاهلون المقلدون، والرؤساء المترفون بالصد والتكذيب والاستهزاء والسب الشنيع، فلا يخضعون لدعوة ذلك الرسول، أو ذلك المصلح، إلا القليل، حتى ورد أنه يبعث[1] ومعه الرجل والرجلان، يعني لم يستجب من قومه إلا الرجل أو الرجلان، وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾[2]»[3].

وإن من أعظم هؤلاء المصلحين المجددين الشيخ المصلح المجدد محمد بن عبد الوهاب التميمي النجدي، فلقد شرح الله صدره لمعرفة حقيقة دين الإسلام، الذي بعث الله به رسوله صلى الله عليه وسلم، في عصر استحكمت فيه غربة الإسلام، وغلب على أهله الجهل والبدع والخرافات، وعبادة الأنبياء والصالحين، فقام بالدعوة خير قيام، وأوضح للناس حقيقة دين الإسلام، وأوذي في ذلك أذاً كثيراً من الجهال وأدعياء العلم، ومن علماء السوء، الذي آثروا الحظ الأدنى على الحظ الأعلى، واشتروا الحياة الدنيا بالآخرة ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ﴾[4]، ومن الأمراء الجهال الذين لا يهمهم إلا تثبيت مناصبهم وتحصيل أغراضهم العاجلة[5].

فصبر رحمه الله وصابر، وجاهد واجتهد في بيان الحق، ورد شبه الملبسين، وكذب المعاندين، وتمويه المبطلين، حتى أظهر الله دينه، وقبل الدعوة من كتب الله له السعادة،

---

(١) أي الرسول.

(٢) يوسف: ١٠٣.

(٣) الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٣.

(٤) البقرة: من الآية١٦.

(٥) مقتبس من مقدمة الشيخ العلامة عبد العزيز بن باز لكتاب الشيخ العلامة ابن حجر رحمهما الله تعالى، انظر: الشيخ محمد بن عبد الوهاب عقيدته السلفية ودعوته الإصلاحية وثناء العلماء عليه ص: ٥-٦.

وأعز الله أهل طاعته والجهاد في سبيله، وخذل أعداءه وأعداءهم.

وقد أفردت هذا الفصلُ لبيان جهود الشيخ ابن حجر رحمه الله في الدفاع عن دعوة هذا الإمام المصلح، والداعية المصحح، الذي أحيا الله به الدين، وأظهر على يديه معالم الإسلام، ونبدأ بالكشف عن حقيقة الأسباب والدوافع التي دفعت أولئك المخذولين لمناهضة الدعوة إلى الحق، والصد عنها، وعلى الله اعتمادنا، فهو ولي التوفيق.

المبحث الأول: جهوده في بيان أسباب عداء المخالفين لدعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى.

عند النظر إلى هذه الأسباب نجد أنها تنقسم إلى سبب رئيس، وأسباب أخرى هي متفرعة عنه.

أما السبب الرئيس فيشرحه الشيخ رحمه الله بقوله: «**وكل ما في الأمر أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله رأى أن أكثر أهل نجد، وأهل الحجاز، وأهل البصرة والعراق .... يؤلهون قبور الأولياء والصالحين، بل وكثير من الكهوف والغيران والأشجار، ويعتقدون فيها الضر والنفع، ويطوفون حول قبورهم، وينذرون لتلك القبور ..... ويحلفون بالأنبياء والصالحين، ويستغيثون بهم ....**

فدعاهم إلى توحيد الله وإفراده بالعبادة، وبيَّن لهم أن اعتقادكم بأن الله هو الخالق الرزاق المحيي المميت المدبر لا ينجيكم من عذاب الله ما دمتم لا تخلصون له ...

وبين لهم أقسام التوحيد .... واستدل على دعوته بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية .....

وبالجملة، حثهم على التمسك بالكتاب والسنة، وترك الشرك والبدع، فقامت قيامة الجهال وأهل البدع والضلال وعلماء السوء، وشنعوا على الشيخ، ورموه بهذه الافتراءات، وجرى ما جرى مما سجله التاريخ ....»[(1)].

ويقول أيضاً: «**وكل ذنبه أنه حارب الوثنية، المتمثلة في عبادة القبور والأشجار، وحارب البدع والضلالات المحدثة التي لا صلة لها بالدين الإسلامي، وأمر الناس بالتمسك بكتاب الله المجيد، وسنة رسوله وخلفائه الراشدين.**

---

(١) نقض كلام المفترين على الحنابلة السلفيين ص: ٥٨-٦١، وانظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٢/٣٣)، الشيخ محمد بن عبد الوهاب عقيدته السلفية ودعوته الإصلاحية وثناء العلماء عليه ص: ١٢، الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ١٥.

فغاظ قوله ودعوته أدعياء العلم، الذين يروجون البدع والخرافات باسم البدعة الحسنة، ويروجون الشرك باسم محبة الأنبياء والصالحين ...»[1].

والمقصود أن سبب هذه الخصومة وهذا العداء هو مصادمة الباطل للحق، ومصارعة الشر للخير، ومضادة الهوى للهدى، والكفر للإيمان.

فإن الإمام رحمه الله لم يطلب منهم، ولم يدعهم إلا إلى الخير والحق والهدى والإيمان، ولكن لغلبة الشر وتمكن الهوى وإلف الباطل؛ كان هذا العداء المستحكم بينهم وبين الإمام، كما استحكمت فيهم تلك البدع والشركيات.

وهذه الخصومة لمن عرف وتأمل، ليست جديدة، بل هي خصومة الأنبياء مع أقوامهم، ولكل قوم وارث، فيرث الحق فيها عن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام من كتب الله له السعادة من الأئمة المصلحين وأتباعهم ومؤيديهم، ويرث الباطل فيها عن خصوم الأنبياء والرسل؛ من كتب الله لهم الشقاء من أهل الجهل والعناد والهوى، وتقديم العاجلة على الآجلة، والدنيا على الآخرة، فمستقل من ذلك ومستكثر.

وإذا تبين هذا السبب الرئيس -عصمنا الله وإياك أخي من الفتن، وسلك بنا سبيل السعداء- فإليك سائر الأسباب التي أدت إلى هذا العداء، الذي كان من المخالفين لهذه الدعوة السلفية المباركة، وهي كلها متفرعة عن ذلك السبب الأول، فاعرفها لتكون منها جميعها على حذر، فمنها:

١. الحسد[2] -عصمنا الله بالإيمان- فإنه يدب في قلب صاحبه حتى يفسد عليه دينه ودنياه، ولا أدل على خطورة هذا الداء القاتل من النظر في حال اليهود، الذين كانوا ينتظرون خروج هذا النبي، ويتوعدون به العرب، فلما خرج من غيرهم عرفوه ولم يؤمنوا به حسداً للعرب أن كان منهم ولم يكن من بني إسرائيل.

ومن علامات الحسد؛ الكذب على المحسود ورميه بالعظائم، وما أكثر ما كُذب على الشيخ الإمام، ورُمي بما هو منه بريء، تنفيراً للناس عنه وعن دعوته الحقة،

---

(١) تتريه السنة والقرآن ص: ١٩٦-١٩٧.

(٢) انظر: الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ١٧.

ومن تجرد من هواه للحق، ودرب نفسه على ذلك، واعتصم بالله، فإنه يوفق وينجو من هذا المرض الفتاك، بإذن الله تعالى.

٢. الدعاية الكاذبة ضد هذه الدعوة المباركة، لاسيما عندما تصدر ممن تزيا بزي العلم والدين، ويعبر الشيخ عن ذلك بقوله: «**ثم لم يأل جهداً العلماء المتجرون بالدين وخائنو العلم أن زوروا عليه ما زوروا من تلك الافتراءات الباطلة ...**»(١)، ثم ذكر بعض هذه المفتريات.

وقال أيضاً: «**فألف مأجوروا الترك والأشراف كتباً شحنوها بالأكاذيب والترهات، وحشوها بالأحاديث الموضوعة والضعيفة والحكايات السمجة ضد الدعوة السلفية، وزعموا أن الشيخ مبتدع خارجي ... فعلوا كل ذلك تنفيراً للناس كي لا يتبعوا الشيخ الجليل ويعتنقوا مبدأه الصحيح**»(٢).

٣. «**ومن الأسباب أيضاً أن الكثيرين من أولئك الذين سموهم علماء زوراً وبهتاناً، كانوا يترأسون على العوام، ويأكلون منهم الحطام، ويروجون بين الأنام الدعاية الضالة لتلك القبور المشيدة، والقباب المزخرفة، من الكرامات المختلقة والدرجات العالية، وخافوا من انتشار هذه الدعوة السلفية الصحيحة؛ أن يفهم الناس حقائق الدين والتوحيد، وأن تكون النتيجة زوال رئاستهم وما كانوا يأكلون من تلك النذور والأوقاف ....**

أخذوا عند ذلك يذيعون وينشرون بين الناس، ويختلقون مثالب وقوادح في الشيخ وأتباعه، بل وقد يكتبون تنفيراً للناس عن الدخول في هذا التوحيد الذي كاد أن يقضي عليه علماء السوء وجهل أكثر العوام»(٣).

٤. وهي شبهة شيطانية، صاد بها الشيطان كثيراً من الناس فأوقعهم في الشرك والكفر،

---

(١) الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ١٥، وانظر ص: ٢٨، الشيخ محمد بن عبد الوهاب عقيدته السلفية ودعوته الإصلاحية ص: ٦٠.

(٢) الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ١٦.

(٣) الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ١٧.

أو في البدع والمعاصي والضلال، وهي الشبهة التي صاد بها كثيراً من كفار قريش، وهي ظن هؤلاء الجهال أن في قبولهم الحق تنقيصاً لهم وإزراء بهم وبآبائهم، يقول الشيخ رحمه الله عن أعداء دعوة الإمام السلفية: «**رأوا بفاسد فكرهم أن فيما يدعو إليه الشيخ تهجيناً بهم، ونسبتهم إلى الجهل والإشراك وإزراءً بآبائهم، ولاسيما أدعياء العلم رأوا أنهم إن اتبعوه انحط مقامهم، وصغر شأنهم عند العامة، حيث أن العوام سيقولون إن هؤلاء كانوا يزعمون بأنهم علماء .... وقد أتى هذا الشيخ وأبان جهلهم .... إلى غير ذلك مما أملاه عليهم الشيطان، وقادهم إليه الهوى وحب الرئاسة، إلى أن استكبروا عن الحق، وتسلحوا بسلاح الجدل والمكابرة ......**»[1].

٥. التقليد الأعمى لما عليه غالبية الناس والعامة، وحب موافقة الأكثر، والخشية من مواجهة الناس بالحق، فيدفع ذلك صاحبه إلى القول بالباطل، يقول الشيخ: «**ومن الأسباب أن بعض العلماء لم يعرف حقيقة ما جاء به الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وإنما قلد بعض من سمع منه، أو قرأ له كتاباً في الانتقاد على الشيخ، وسمع من بعض العوام، فأخذ يكتب ويرد على الشيخ وأتباعه.**

وجهل أو تجاهل ذلك الشيخ أنه لا ينبغي لعالم أن يكتب عن عالم، أو ينسب إليه مذهباً أو قولاً قبل أن يتحقق لديه ذلك القول المنسوب، بالوقوف على كتابه الذي فيه ذلك القول المضاف إليه ...»[2].

٦. قيام علماء السوء، ومن ترأس العوام من الأكالين وشيوخ الضلال، باستعداء الدولة العثمانية ودولة الأشراف، باستعمال الدعايات الكاذبة، والإشاعات الباطلة، مع جهل أولئك الحكام بالدين وميلهم إلى البدع، والخوف على الملك من قوة وانتشار دعوة الشيخ وتأسيس دولة آل سعود، وامتداد سلطانها.

---

(١) الشيخ محمد بن عبد الوهاب عقيدته السلفية ودعوته الإصلاحية وثناء العلماء عليه ص: ٦٠.

(٢) الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ١٧، وانظر ص: ٢٩، الشيخ محمد بن عبد الوهاب عقيدته السلفية ودعوته الإصلاحية ص: ٥٦.

«لاسيما بعدما فتح آل سعود مكة المكرمة سنة (١٢١٨)، قام العثمانيون عندئذ بدورهم السياسي، واستعملوا القلم والسنان ضد الشيخ وأتباعه النجديين، أما القلم فأخذوا يوعزون إلى بعض العلماء ممن قل نصيبه من الدين والعقل والحياء، بأن يؤلفوا ضد الشيخ وأتباعه وينشروا بين الناس تلك الأكاذيب، وأما السنان فقد أمرت الدولة "محمد على باشا" واليها بمصر أن يجهز الجيوش الجرارة لحرب النجديين ....»(١).

وقد بين الشيخ أن هذه الأسباب أدت في بداية الأمر إلى نفرة الكثيرين عن دعوة الإمام، وذلك لأمور:

١. أن العامة في سائر الأقطار كانت تنظر إلى دولة الأتراك أنها دولة الخلافة، وأنها قائمة بنصرة الدين، ومحاربة الكافرين، وقد رأوها تحارب الدعوة السلفية النجدية.

٢. أن ذم هذه الدعوة والتحذير منها كان قد تبناه من انتسب إلى العلم والمناصب الدينية.

٣. ما كان يسمعه الحجاج والوافدون إلى مكة المكرمة من أشراف الحجاز وبعض علماء مكة والمدينة ضد الشيخ وأتباعه من الكذب والافتراء، وعلماء مكة والمدينة لهم عند العوام الاحترام والتقدير.

ثم قال رحمه الله: «**أما اليوم فقد هان الأمر، واستبان الحق، وانتشر الوعي، وعرف الكثيرون بطلان تلك الدعيات**»(٢).

ومع ذلك فإنه لا يزال كثير من أولئك الأكالين وعلماء السوء يسعى إلى تشويه دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب السلفية وغيرها من الدعوات السلفية، بمثل الأسباب

---

(١) الشيخ محمد بن عبد الوهاب عقيدته السلفية ودعوته الإصلاحية وثناء العلماء عليه ص: ٦٣، وانظر ص: ١٣.

(٢) الشيخ محمد بن عبد الوهاب عقيدته السلفية ودعوته الإصلاحية وثناء العلماء عليه ص:٦٧-٦٨.

المتقدم ذكرها، أو قريب منها.

من أمثلة ذلك: ما كتبه يوسف بن هاشم الرفاعي، وسماه «نصيحة» وقدم له محمد سعيد رمضان البوطي، وقد رد عليها وبيّن بطلانها الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله تعالى، برسالة لطيفة سماها «البيان بالدليل لما في نصيحة الرفاعي ومقدمة البوطي من الكذب الواضح والتضليل».

ومن تلك الأمثلة أيضاً: ما ينعق به ويدندن حوله علي الجفري من الطعن على الدعوة السلفية وعلى دعاتها وأعلامها، ويزين البدع والشرك والعياذ بالله تعالى، وغيرهم ممن درج في سبيلهم المظلم وطريقهم المعوج.

وإذا تبينت لك الأسباب الدافعة إلى مخاصمة دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب السلفية المباركة، فاعلم أنها في الحقيقة راجعة إلى الأسباب التي تدفع من ضل وغوى إلى الإعراض عن الحق وركوب الباطل، وخلاصة ذلك هو الحسد والهوى، والتعلق بالدنيا وتقديمها على الآخرة، وحب المناصب والجاه، والمحافظة على المآكل والمطاعم، فبئس ما يشترون.

اللهم خذ بأيدينا إلى طاعتك واتباع سنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم، وألهمنا محبتك ومحبة أوليائك المؤمنين، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المبحث الثاني: جهوده في بيان المسائل التي دعا إليها الإمام ووقع فيها الخلاف بينه وبين خصومه.

لقد سلك أعداء دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب السلفية المباركة كل مسلك، وطرقوا كل باب؛ للنيل من هذا الإمام والطعن فيه والتنفير عنه، فلم يجدوا في ذلك مسلكاً مستقيماً، ولا باباً من الحق والإنصاف يلجون منه لمآربهم الخبيثة، فسلكوا كل مسلك قدروا عليه مما سوى ذلك من الكذب والافتراء والتلبيس والتمويه، وولجوا في أودية من الضلال والباطل، انتصاراً لأهوائهم وباطلهم.

وتنقسم هذه المحاولات الفاشلة إلى قسمين:

الأول: المسائل التي دعا إليها الإمام رحمه الله وزعموا أنه مخالف فيها.

الثاني: الإرجاف والتهويل والتهم الباطلة الكاذبة التي نسبوها للإمام ولدعوته رحمه الله تعالى.

وكل ذلك يدور حول أمور ثلاثة:

١. توحيد الألوهية.

٢. توحيد الأسماء والصفات

٣. إنكار البدع والطرق الصوفية[1].

وإذا علمت معتقد الإمام رحمه الله في هذه الأمور؛ علمت ما يدورون حوله ويدعون إليه من الشر والفساد في الدين والدنيا.

وسيكون الكلام في هذا المبحث حول المسائل التي دعا إليها الإمام، وزعموا أنه مخالف فيها.

وقد لخص الشيخ ذلك في كتبه الأول، بينما توسع فيه وأسهب في كتابه الثاني، وألقى عليه الضوء في كتابه «نقض كلام المفترين» وكتابه «تتريه السنة والقرآن».

فعرض في كتابه الأول ستة مسائل، أربعة منها تدور حول توحيد الألوهية،

---

(١) انظر: الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٧.

والخامسة في توحيد الأسماء والصفات، والسادسة في إنكار البدع والمحدثات.

وفيما يلي عرض مفصل مختصر لهذه المسائل التي دعا إليها الإمام رحمه الله، ودار النزاع فيها بينه وبين خصومه، وهذا مما يزيدنا علماً فيما عليه الإمام رحمه الله من سلامة المعتقد، والموافقة لأهل السنة والسلف الصالح رضي الله عنهم.

أولاً: الدعوة إلى توحيد العبودية.

تقدم في الباب الأول بيان معنى العبودية، وتعريف توحيد العبودية، والمقصود هنا أن الإمام رحمه الله لما رأى «**أهل نجد وغيرها –كما سبق– قد ألهوا قبور الأنبياء والصالحين، وبعض الغيران والأشجار، وصرفوا بعض العبادات إليها، كالنذر والحلف والنحر والاستعانة والاستغاثة، إلى غير ذلك مما لا ينبغي صرفه إلا لله، أنكر عليهم، وبين لهم أن العبادة هي طاعة الله بامتثال ما أمر، وأنها اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال، وأفراد العبادة كثيرة، منها الصلاة والصيام والصدقة والنذر والذبح والطواف والاستعانة والاسغاثة.**

فمن صرف منها شيئاً لغير الله يكون مشركاً، قال تعالى: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِندَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾[١].

فاتبعه بعضهم ...... وأبى الأكثرون، متمسكين بتقليد الآباء، والخضوع للعادات، وبفشوّ هذه الأعمال في سائر الأمصار والقرى، وسكوت الأكثرين من العلماء»[٢].

فزعم خصوم هذه الدعوة السلفية أن الإمام بهذا يكفر عموم المسلمين من الأحياء والميتين، وسيأتي الجواب عن هذا الكذب في المبحث التالي، والمقصود هنا أنهم ذهبوا كل مذهب لتبرئة القبوريين من الشرك رداً على الشيخ محمد رحمه الله، وتخطئة له في هذه المسألة التي هي أصل دين الإسلام لو كانوا يعقلون.

---

(١) المؤمنون:١١٧.

(٢) الشيخ محمد بن عبد الوهاب عقيدته السلفية ودعوته الإصلاحية ص: ٥٥-٥٦.

فمن شبههم في ذلك:

١. أن كفر المشركين إنما كان لأنهم لم يقولوا "لا إله إلا الله"، ولم يقروا بنبوة النبي صلى الله عليه وسلم، وأن هذه الأمور من دعاء الأموات والاستغاثة بهم إنما هي من الكفر العملي الذي لا يخرج من الملة.

وقد أجاب الشيخ رحمه الله وفند هذه الشبهة الواهية بوجوه[١] منها:

أ) أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، وعموم اللفظ في الآيات التي تنهى عن عبادة غير الله وإفراده بالعبادة عامة يدخل فيها غير الله كائناً من كان وما كان.

ب) أن المشركين لم يقولوا "لا إله إلا الله" لأنهم عرفوا معناها الذي دلت عليه، وكانوا يعتقدون خلافه، فكانوا يعتقدون أن الآلهة المعبودة المدعوة كثيرة.

وأما كون القبوريين يشهدون "أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله" فصحيح، ولكنهم لم يعملوا بمقتضى كلمة "لا إله إلا الله" التي معناها أن العبودية محصورة في الله وحده، فلم يحققوا معنى "لا إله إلا الله" وكذلك لم يعملوا بمقتضى "محمد رسول الله" لأن مقتضى ذلك أن يتبع فيما أمر، وينتهى عما نهى عنه وزجر، ومن أوامره صلى الله عليه وسلم: ((إذا سألت فاسأل الله)) ولم يقل اسأل ولياً أو نبياً ....

٢. أن المشركين كانوا يعبدون أصناماً وأحجاراً، يعتقدون فيها النفع والضر، وأنها تخلق وترزق، وهم لا يقولون بذلك، أي أنهم لا يكفرون بذلك، إذاً فالإمام رحمه الله يكفر المسلمين الذين لا يكفرون.

والجواب عن هذه الشبهة السقيمة، التي يراد منها تبرير الشرك والكفر والشهادة لأهله بالإسلام والتوحيد، من وجوه[٢]:

أ) أن النصوص جاءت عامة، والعبرة بعموم اللفظ.

---

(١) انظر: الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٦٤ وما بعدها.

(٢) الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٦٦ وما بعدها.

ب)أن عباد الأنبياء والصالحين لم يرغبوا إليهم ويقدموا النذور، و لم يستغيثوا بهم إلا لأنهم يعتقدون في قرارة أنفسهم أنهم ينفعونهم أو يضرونهم، أو يشفعون لهم عند الله، وإلا لما وجدتهم عاكفين عليهم، باسطين أكفهم إليهم ..... وذلك إلا لما رسخ في قلوبهم ذلك الاعتقاد أنهم قادرون على كل ما يريدون، من إعطاء ولد أو رزق أو غيره.

ومن أدلة ذلك أنهم يسمون سكان تلك القبور بأهل التصرف، ويسمونهم بالأقطاب والمتولي، أي متولي أمر الوجود أو الغوث ....

ج) وأما قولهم أن أولئك كانوا يعبدون أصناماً وأحجاراً، فالجواب أن الله تعالى قال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾[1]، فصرحت الآية أنهم كانوا يدعون أناساً بشراً مثلهم، وقد توسع الشيخ هنا في الكلام على هذه الآية، فارجع إليه فإنه كلام نفيس وجيد في بيان ضلالهم وفساد قولهم وإفكهم[2].

د) أن من المشركين من كان يعبد المسيح أو الملائكة، و لم ينفعهم ذلك ويرفع عنهم حكم الشرك.

والمقصود أن هؤلاء المعاندين المخاصمين للإمام رحمه الله والمعادين لدعوته السلفية المباركة؛ ذهبوا كل مذهب في الانتصار لعباد القبور والمشركين بالله في دعائهم واستغاثتهم ونذرهم، مع وضوح هذه المسألة، والقرآن من أوله إلى آخره في تقرير أن العبادة لا يستحقها إلا الله تعالى، ولا يجوز صرفها لغيره مهما سمت وعلت درجته ورتبته[3].

والخلاصة أن كل ما يحتجون به على «**جواز الاستغاثة بغير الله، من الأنبياء**

(١) الأعراف: من الآية١٩٤.

(٢) الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٧٢.

(٣) انظر: الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٦١ وما بعدها، ص: ٧٠ وما بعدها.

والصالحين لا يخلوا إما أن تكون آية قرآنية لا تدل على ما ذهبوا إليـــه ... وإمـــا أن يكون حديثاً ضعيفاً أو موضوعاً فلا حجة فيهما، ولا يحتج بها على مثل هذه المطالـــب العالية إلا من سفه نفسه، وغاب عن رشده، أو أراد إضلال النـــاس وصـــدهم عـــن الصراط المستقيم وتوحيد الخالق العظيم ....»[١].

ثانياً: توحيد الأسماء والصفات.

يقول الشيخ رحمه الله: «**قد سبق ما جاء في رسائل الشيخ أنه في المعتقد على ما كان عليه السلف الصالح من الصحابة والتابعين وتابعيهم من الأئمة الأربعة وغيرهـــم، وهو إثبات الأسماء والصفات من غير تمثيل ولا تكييف.**

ولم يرق للمخالفين هذا الاعتقاد، حيث كانوا مؤولين ومقلدين للجهـــم بـــن صفوان والجعد بن درهم، مستمسكين بشبه فلـــسفية لا تتفـــق مـــع آي القـــرآن، والأحاديث الصحيحة، ومعتقد الصحابة، والتابعين، والأئمة المهتـــدين، رضـــوان الله عليهم أجمعين»[٢].

ثم أخذوا يشوشون على الشيخ، وينازعونه في ذلك كما فعل سلفهم مـــن أهـــل البدع مع الأئمة المتقدمين، كالإمام أحمد وشيخ الإسلام ابن تيمية رحمهم الله جميعاً.

فزعم خصوم الإمام الذين «**أخذوا على عاتقهم محاربة دعوته السلفية ومنهجـــه الإصلاحي**»[٣] أن الإمام رحمه الله أتى بعقيدة التجسيم والتمثيل مقلداً في ذلك ابن تيمية، وذلك في قوله: إن الله مستوٍ على عرشه، وأن له يدين ووجهاً، وأنه يـــترل إلى الـــسماء الدنيا.

وقد تقدم الكلام في أول هذه الرسالة على هذه المسائل، وضلال من ضل من أهل البدع، فظن أن إثبات هذه الصفات يقتضي التشبيه أو التجسيم، وتبين أن ما ذهبوا إليـــه

---

(١) الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٨٦.

(٢) الشيخ محمد بن عبد الوهاب عقيدته السلفية ودعوته الإصلاحية وثناء العلماء عليه ص: ٥٩.

(٣) الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ١٢٩.

من التأويل هو البدعة المحدثة، وهو عين التعطيل والرد لكلام الله وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم، والمخالفة لما عليه الصحابة والتابعون، وهو ما عليه الإمام رحمه الله تعالى، وقد استطرد الشيخ في الجواب عن شبهتهم هذه ورميهم للإمام ولشيخ الإسلام بالتشبيه والتجسيم، وتبرئتهما من هذه التهمة الكاذبة الآثمة.

ثم عرج على بيان ضلالهم في جعلهم مذهب الأشاعرة -الذي هو التأويل- هو مذهب السلف، وبيَّن مخالفة الأشاعرة لمنهج السلف، وأنهم أخذوا مسلكهم من آراء المعتزلة والجهمية، وأنهم أيضاً مخالفون لما رجع إليه أبو الحسن الأشعري، فلا تصح نسبتهم إليه أيضاً، وقد تقدم شرح ذلك(١).

ثالثاً: إنكار الإمام للبدع والمحدثات في الدين.

تقدم بيان وجوب ذلك، والتحذير من البدع بما فيه الكفاية والمقنع لمن أراد الله هدايته.

ولعلنا هنا نشير إلى مثال واحد من البدع التي أنكرها الإمام رحمه الله تعالى، فثارت ثائرة أهل الضلال والبدع، واتخذوا ذلك ذريعة لتنفير الناس عنه، وعدم قبول دعوته، بحجج هي أوهى من بيت العنكبوت، عند من شرح الله صدره، ونور قلبه وبصيرته وهو منع الإمام رحمه الله تعالى من شد الرحال إلى غير المساجد الثلاثة(٢)، لقوله صلى الله عليه وسلم: ((لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى))(٣) وعدم الاكتراث بالمخالفين وما يستحدثونه كما قال الشيخ رحمه الله «**ولم يلتفت الشيخ إلى تأويل المؤولين والمخالفين**».

---

(١) انظر ص: ٣٠٦ وما بعدها، ص: ٣٤٤ وما بعدها، ص: ٣١٢-٣٤٠.

(٢) انظر: الشيخ محمد بن عبد الوهاب عقيدته السلفية ودعوته الإصلاحية وثناء العلماء عليه ص: ٥٧-٥٨، الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ١١٤-١١٩.

(٣) رواه البخاري في كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، (٣٥٣/١)، ورواه مسلم في كتاب الحج باب لا تشد الرحال إلا إلى ثلاث مساجد، (١٠١٤/٢).

وقد زعم أعداء هذه الدعوة السلفية المباركة أن القول بمنع الزيارة حمايةً للتوحيد ما هو إلا من تخيل المانعين لذلك، المحرومين من بركة النبي صلى الله عليه وسلم، وأنه يلزم من ذلك ألا تشد الرحال لطلب العلم ولا لزيارة الرحم.

وقد بين الشيخ أن هذا من كذبهم وتهويلهم، فلا الإمام رحمه الله ولا غيره من أتباعه يحرم زيارة القبور، ولكنهم يمنعون من شد الرحال لزيارة القبور عملاً بالحديث الصحيح الوارد، وأما القول بأنه يلزم من ذلك منع شد الرحل لطلب العلم وصلة الرحم فالجواب:

أن هذه الأمور جاءت النصوص بمشروعيتها أو بوجوبها، ولم يأت مثل ذلك فيما يتعلق بالقبور[1].

وهاهنا شبهة يتعلق بها، وهي أنه بتجويز شد الرحل إلى المسجد وتحريمه إلى قبر النبي صلى الله عليه وسلم، نكون قد فضلنا المسجد على النبي صلى الله عليه وسلم.

هكذا قال هؤلاء تلبيساً على الناس وإضلالاً لهم، وتنفيراً عن دعوة الإمام السلفية الإصلاحية، وقد أجاب الشيخ بأجوبة:

١. أن هذه مسالة قربة وعبادة، وهي مبنية على التوقيف، لا يجوز أن يتحكم فيها بالعقول والأهواء.

٢. إن تقبيل الحجر الأسود مستحب للطائف بالكعبة، ولكن يحرم تقبيل قبر الرسول صلى الله عليه وسلم أو يكره على الأقل[2]، فهل معنى هذا أننا فضلنا الحجر الأسود على النبي صلى الله عليه وسلم ....، لا يقول هذا إلا مختل العقل والفؤاد.

٣. «**الطواف بالكعبة المشرفة ركن من أركان الحج لا يصح الحج بدونه بإجماع العلماء، لكن الطواف بقبر الرسول صلى الله عليه وسلم شرك أكبر، فهل معنى هذا أننا فضلنا الكعبة على الرسول صلى الله عليه وسلم.**

(١) وانظر مزيداً من الأجوبة في كتاب «دعاوي المناوئين لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب عرض ونقض» ص: ٣١١ وما بعدها.

(٢) وهذا من باب التترل مع الخصم، وإلا فهو من البدع المحرمة، إذ لم يأت ما يدل عليه.

«فلا حول ولا قوة إلا بالله، ونسأل الله السلامة من الأفهام السقيمة، والأذهان الكليلة، والأقوال الساقطة، التي إن دلت على شيء فإنما تدل على جهل القائلين، أو على إرادة الغش وتضليل المسلمين، لإخراجهم من نور التوحيد إلى ظلمات الشرك ....»[1].

وهكذا ذهب الشيخ رحمه الله تعالى يذكر ما قصد إليه هؤلاء المبتدعة من المسائل التي يقررها الإمام بالأدلة الواضحات، فيوردون عليها الشبهات تضليلاً للناس، ومنازعة الإمام، ولما دل عليه من الحق، وإرضاء لهوى النفس وبعض الرؤساء والجهلة الغوغاء.

ثم يورد الشيخ من الأجوبة العقلية والنقلية ما يبين ضلالهم ويكشف عوارهم **«نصيحة للمسلين، وحباً في شريعة سيد المرسلين، وصيانة لتوحيد رب العالمين، ودفاعاً عن شيخ الإسلام ومجدد الدين في القرن الثاني عشر الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله»**[2].

فبين ضلالهم فيما تكلموا فيه من بدعة المولد والتوسل، والبناء على القبور، والتذكير قبل الأذان، والصلاة على الرسول بعد الأذان على المنائر، وقراءة دلائل الخيرات والبردة للبوصيري، وغير ذلك من البدع.

وأما إنكارهم على الإمام رحمه الله إنكاره على الصوفية وطرقهم، وقولهم أنهم قوم لازموا الأذكار والدعوات والزهد في الدنيا، وحب الصالحين، وحافظوا على الصلوات، فلا يسوغ في العقل والإنصاف الإنكار عليهم.

فقد أجاب الشيخ عن هذه التمويهات والتضليلات؛ بذكر بعض مبادئ الصوفية وحقيقة حالهم، مما سيأتي تفصيله في الباب التالي، كقولهم بتقسيم الدين إلى شريعة وحقيقة، والقول بالحلول ووحدة الوجود، وفند تلك الدعاوى وما في تلك الأوصاف السابقة من مجازفات، وبين ما هم فيه من بدع وانحرافات، فبين بذلك وأظهر تحامل أولئك الخصوم على الإمام محمد بن عبد الوهاب، مع العلم أنه ليس هو وحده الذي أنكر على

---

(١) الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ١١٦.

(٢) الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٤.

الصوفية ما هم فيه من المنكرات، فذكر الشيخ جملة من العلماء الذين أنكروا عليهم وخالفوهم[1]، ثم قال رحمه الله:

«والخلاصة أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب متبع للكتاب والسنة، لم ينكر على أحد شيئاً إلا وله دليل، ولم يأمر أحداً بأمر إلا معه دليل[2]**، وكان كما قال بعض العلماء في حقه:**

هل قال إلا وحدوا رب السما وذروا عبادة ما سوى المتفرد
وتمسكوا بالسنة البيضا ولا تتنطعوا بزيادة وتردد»[3]

وبهذا نصل إلى ختام هذا المبحث، بعد أن أعطينا القارئ صورة عن دفاع الشيخ ابن حجر عن هذا الإمام، وبيان أهم ما دعا إليه من الهدى وتصديه لخصومه، الذين ردوا ما جاء به ودعا إليه بالشبهات الواهية، والتلبيس والتمويه، انتصاراً للبدع والشرك والضلال، وإبقاء على المآكل والترأس على الجهلة والعوام، وفيما يلي ذكر ما زادوا به الكيل من التهم الباطلة، والدعاوى الكاذبة، وتفنيد الشيخ لها، وبيان كذبها وتهافتها، ﴿وَاللّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَـكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ﴾[4].

---

(١) انظر: الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٢١١.

(٢) أي أنه رحمه الله فيما دعا إليه لم يدع إلا إلى شيء قد تكاثرت فيه الأدلة وأقوال أهل العلم، بل حتى في سائر المسائل، فإنه رحمه الله عرف بالعلم والفقه في الدين والورع والتمسك بالسنة وإن كانت المسائل الاجتهادية لا يقطع فيها بقول واحد، لأنها تتجاذبها الأدلة.

(٣) الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٢١٣.

(٤) يوسف: من الآية٢١.

المبحث الثالث: جهوده في دحض ما افتري على الإمام رحمه الله تعالى.

تقدم في المبحث السابق؛ أن خصوم دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب لم يفلحوا في إقامة الحجة على مخالفة الشيخ فيما دعا إليه، من إفراد الله بالعبادة، ونبذ البدع، والتمسك بالكتاب والسنة، وكيف يمكنهم ذلك وما دعا إليه الشيخ هو الحق الذي تكاثرت عليه الأدلة من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وتقريرات أهل العلم؟! فلما لم تسعفهم الحجج والبينات في مخالفة الشيخ، لجؤوا إلى الكذب والافتراء، بل والحرب والاعتداء.

وللشيخ رحمه الله عبارات في وصف هؤلاء الذين صدرت منهم في حق الإمام تلك الافتراءات، التي سيأتي ذكر شيء منها، وقد جاءت عبارات الشيخ في وصفهم صادقة معبرة عن حقيقة حالهم.

يقول رحمه الله: «**ولكن ما كان من أكثر المدعوين إلا الإعراض والاستكبار والاستهزاء، وتلقيبه بالساحر والكاهن والكذاب، ولم يكتفوا بذلك، حتى أقاموا عليه الحرب باللسان والحسام، وأشاعوا عنه الدعايات الضالة والأكاذيب الملفقة، ونسجوا حوله الشبهات الواهية، والأقاويل الساقطة، والعقائد الزائفة، كقولهم: إنه لا يحب الرسول صلى الله عليه وسلم، ويمنع من زيارة قبره، ويكفر المسلمين الذين يفعلون ذلك، ونحو ذلك من الأكاذيب والافتراءات والبهتان العظيم.**

وكتب في ذلك المأجورون تنفيراً للناس من الشيخ الجيل، وصداً عن سلوك طريقه المستقيم، فراجت هذه الفكرة السيئة عن الشيخ الجليل في كثير من البلدان ....» ثم قال: «**بل ما كتبوه في ذم الشيخ كله كذب مختلق، لا نصيب له من الصحة، ولا سند له من الواقع، إنما دفعهم إلى الكتابة التقرب إلى الأتراك أو الأشراف، أو البقاء على الرياسة لدى العوام، وجمع الحطام من أشباه الأنعام، وما راقبوا الله عز وجل فيما كتبوا، ولم يمنعهم الحياء من أن يختلقوا ما اختلقوا، ويفتروا ما**

كذبوا ....»[1].

ووصفهم أيضاً بقوله: «**المتجرون بالدين، وخائنو العلم**»[2] «**الأكـالين باسـم الدين**»[3] «**مروجي البدع والشرك**» «**من قل نصيبه من الدين والعقل والحياء**»[4].

وهكذا جاءت عبارات الشيخ كاشفة لحقيقة أمرهم، معبرة عن حقيقة حالهم، ومن تأمل ما سنورده من بعض هذه التهم والافتراءات؛ علم صحة ذلك، وعلم صدق الشيخ في تعبيره عنهم، بل علم أنهم يستحقون أكثر من ذلك، ولكن الورع يمنع التجاوز، بل يمنع من مقاربة التجاوز في ذم من يستحق الذم، ويجب بيان حاله للناس، فيكتفي المتكلم بما يقارب حال القوم، ليأمن التعدي والظلم.

وهكذا حال أهل الورع، كالشيخ والإمام، وشتان بين هؤلاء الأعلام وبين من تدفعه البدعة والهوى وحب الدنيا للكذب على الخصوم، ورميهم بما هم منه برآء، من غير خجل من الله ولا حياء، فمن هذه التهم والأكاذيب:

١. اتهامهم الإمام رحمه الله تعالى بأنه يكفر المسلمين، وإنه يكفر من لم يتبعه ويأت إليه.

وقد سعوا إلى نشر هذه التهمة والترويج لها بأساليب كثيرة، فمرة يقولون إنه يكفر الناس بأدنى شبهة، ثم يوردون مسائل مختلفة المراتب منها ما هو كفر، ومنها ما هو دون ذلك، فيقولون إنه يكفر بالتوسل والاستغاثة، وكل من أتى بدعة كفره.

فيموهون على الناس، فيجمعون في كلامهم بين الكذب في العلم، والكذب على الإمام، حيث يجعلون من الأمور المكفرة ما هو من البدع التي دون الكفر، فيظن الجاهل بسبب كلامهم هذا أن الاستغاثة من البدع التي دون الكفر، ويظن أن

---

(١) الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٤٢.

(٢) الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ١٥.

(٣) الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ١٦.

(٤) الشيخ محمد بن عبد الوهاب عقيدته السلفية ودعوته الإصلاحية وثناء العلماء عليه ص: ٦٣، وانظر: الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٢٦، ٣٠، ٥٥، ٨٢، ٩٩، ١٠٥، ١٢٩.

الإمام يكفر بالبدع وبما لا يصل إلى الكفر[1].

ومرة يختلقون القصص والروايات التي مفادها أن الإمام يكفر ما سوى أتباعه من المسلمين، كما سيأتي الإشارة إلى شيء من ذلك، فأما التوسل والاستغاثة فقد سبق الكلام فيها، وأن التوسل منه ما هو مشروع ومنه ما هو ممنوع ومن البدع المنكرة، ولكن لم يقل أحد أنها من الكفر، وأما الاستغاثة بغير الله فقد تقدم أنها عبادة لغير الله تعالى، وأنها شرك أكبر.

فإذا تقرر ذلك، ننقل من كلام الشيخ رحمه الله في جواب هذه الشبهة قوله رحمه الله: «**أولاً: إن هذه فرية كبرى، اختلقها أعداء الشيخ ونسبوها إليه وإلى أتباعه، تنفيراً عن اتباعه فيما دعا إليه من التوحيد الخالص والدين القيم والصراط المستقيم.**

والشيخ وأتباعه وسائر السلفيين يتبرؤون من هذه النسبة الخاطئة، وهم أبرياء كبراءة الذئب من دم يوسف».

ثم قال: «**وهذه كتب الشيخ وأبنائه وأحفاده شاهدة بما أقول، وقولهم يكفرون المستغيثين بغير الله صحيح، ولكن بعد أن يقيموا الحجة عليه بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية، فإذا أصر وعاند فعند ذلك يطلقون عليه لفظ الشرك والكفر.**

وقد سبق أن نقلت من مناظرة النجدي[2]: "وإذا كنا لا نكفر من عبد القبور من العوام لأجل جهلهم، وعدم من ينبههم، فكيف نكفر من لم يشرك بالله إذا لم يهاجر إلينا".

ويقصد الشيخ لا يكفرون العوام الجهال الذين لم تبلغهم الحجة من كتاب الله

---

(١) انظر في هذه المفتريات والجواب عنها: الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٢٤ وما بعدها، ٤٧ وما بعدها، ٨٧ وما بعدها، ٢١٤ وما بعدها، وانظر: الشيخ محمد بن عبد الوهاب عقيدته السلفية ودعوته الإصلاحية وثناء العلماء عليه ص: ٦١، ٨٢، نقض كلام المفترين ص: ٥٧، ٦١ وما بعدها، ٦٦-٧٠، ٨١، ١٠٠-١٠١، تنزيه السنة والقرآن ص: ١٨٧ وما بعدها.

(٢) وهو الشيخ العلامة عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن.

الكريم وسنة نبيه المطهرة».

ثم قال: «**وقولهم: يكفرون من أتى بأقل بدعة، وكل من خالفهم، فالجواب: سبحانك هذا بهتان عظيم، وفي الحديث: ((إذا لم تستح فاصنع ما شئت))**[1]**، فهؤلاء سلبهم الله العلم الصحيح والعقل الرجيح كما سلبهم الحياء والصدق ...**»[2].

ومن أسلبوهم الآخر، وهو ذكر القصص والروايات المكذوبة المختلقة، بعض ما أورده الشيخ ضمن سلسلة الافتراءات التي ذكرها السيد أحمد زيني دحلان مفتي مكة في عصر الإمام محمد رحمه الله تعالى، فمنها:

قال رجل يوماً لمحمد بن عبد الوهاب: كم يعتق الله كل ليلة في رمضان؟ فقال له: يعتق كل ليلة مائة ألف، وفي آخر ليلة يعتق مثل ما أعتق في الشهر كله، فقال له: و لم يبلغ من اتبعك عشر عشر ما ذكرت، فمن هؤلاء المسلمون الذين يعتقهم الله تعالى، وقد حصرت المسلمين فيك وفيمن اتبعك؟ فبهت الذي كفر.

وقد أجاب الشيخ رحمه الله على هذا الكلام، وبين اختلاق هذه الفرية من وجوه:

١. عدم الاعتماد على خبر الفاسق الكاذب إلا بعد التبين.

٢. أن في نفس الخبر ما يقتضي كذبه «**فإن هذا العدد لم يقع في حديث صحيح ولا حسن، وإنما وقع في رواية ضعيفة شديدة الضعف أو موضوعة**[3]**، ومحمد بن عبد الوهاب بحمد الله تعالى كان من نقاد الحديث، فكيف يتصور أن يجيب بهذا الجواب السخيف الساقط ...**».

٣. «**أن صدق هذا الحديث في كل زمان من أوضع الأباطيل، إذ يجيء**

---

(١) رواه البخاري في آخر كتاب الأنبياء، باب حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب: (١٠٨٢/٢)، وأخرجه في كتاب الأدب، باب إذا لم تستح فاصنع ما شئت: (١٩٢٩/٤).

(٢) الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٩٦-٩٧، وانظر الإحالات السابقة.

(٣) انظر قريباً من هذا اللفظ: الموضوعات لابن الجوزي: (٥٤٩/٢، ٥٥١)، ترتيب الموضوعات للذهبي ص: ١٧٨-١٧٩، اللآلئ المصنوعة: (١٠٠/٢)، تنزيه الشريعة: (١٤٦/٢-١٤٧)، السلسلة الضعيفة برقم: ٢٩٩، وانظر: كنز العمال: (٤٧٠/٨، ٤٧١، ٤٧٩).

قرب قيام الساعة يقبض فيه روح كل مؤمن، فكيف يَصْدُق هذا الحديث، فهو إما باطل وإما مؤول ....».

٤. «**قوله: فبهت الذي كفر، فهذا تكفير للإمام برأه الله، ووصف الكفر ينطبق على عباد الأنبياء والصالحين، لا على أمثال الإمام وأتباعه الموحدين**»[١].

وهكذا يأتون بمثل هذه الافتراءات التي لا تنطلي إلا على جاهل، أو صاحب هوى، أو مغفل، كقولهم أن الوهابيين يحكمون على الناس بالكفر منذ ستمائة سنة، وأمثال هذه الأكاذيب الموضوعة، والمختلقات المصنوعة، التي هي أبعد ما تكون عن حقيقة حال الإمام رحمه الله كما سبق بيانه وتقريره، حتى أنه لا يكفر من وقع في الكفر الصريح حتى تقام عليه الحجة.

ولذلك لما اتهم الإمام وأتباعه بأنهم يكفرون صاحب البردة ومن كانت في بيته أو قرأها، أجاب الشيخ رحمه الله عن هذه الفرية بقوله: «**فهذا كذب وافتراء، فلم يكفروه ولم يكفروا أحداً بعينه، وإنما يقولون إذا رأوا كلاماً فيه شرك، يقولون: إن هذا الكلام بدعة أو شرك، ولا يقولون قائله كافر، ولاسيما إذا مات.**

لأن الخاتمة عند الله.

ولا يجوز تكفير المعين إلا بعد إقامة الحجة عليه إذا أتى بالشرك أو الكفر، لأنه قد يكون جاهلاً، وصاحب البردة قد مات، فكيف تقام عليه الحجة حتى يكفروه؟!

لكنهم يقولون على الرغم من أن قصيدته رائعة إلا أنه رجل جاهل بالسنة والتوحيد وإن كان صالحاً ....»[٢].

وهذه الجملة النافعة، كما أنها تبرئ هذه الدعوة السلفية وإمامها الإمام محمد من هذه الفرية، فإنها كذلك تضاف إلى ما سبق تقريره في مسألة الحكم على المعين،

---

(١) الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٢١٤-٢١٥.

(٢) الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ١٢٢.

لِيُعْلَمَ أن هذا هو مذهب أهل العلم والتحقيق من أصحاب هذه الدعوة السلفية المباركة، وليعلموا أنهم بدعواهم عدم لزوم إقامة الحجة كما أنهم يخالفون الأئمة الأعلام من أهل السنة والجماعة، فإنهم يوافقون ما يشتهيه أهل البدع والضغينة ممن شرق بالدعوة السلفية فيعطونهم من الباطل ما يحققون به غرضهم من الطعن على الدعوة السلفية، وتشويه صورتها بما هي بريئة منه، والحمد لله رب العالمين.

فليتأمل هذا المقام، ولا نكون كما قال القائل:

ما يبلغ الأعداء من جاهل ... ما يبلغ الجاهل من نفسه

٢. ومن هذه التهم الباطلة، التي حاول إلصاقها أدعياء العلم ورؤوس الضلال بهذه الدعوة السلفية المباركة قولهم: **إنهم لا يحبون النبي صلى الله عليه وسلم، أو أنهم يحطون من شأن النبي صلى الله عليه وسلم، لأنهم يمنعون من الصلاة عليه على المنابر، ويمنعون المولد، ويمنعون من قراءة البردة ودلائل الخيرات.**

يقول الشيخ: «**واختلقوا أكاذيب لتأييد شبهتهم، فقالوا: إن الشيخ كان يقول عن النبي صلى الله عليه وسلم إن غاية أمره كالطارش الذي يرسل إلى أناس في أمر، فيبلغهم إياه ثم ينصرف.**

وقولهم: عصاي خير من محمد .... هكذا زعم علوي الحداد في كتابه مصباح الأنام ....».

ثم ذكر أن زيني دحلان زعم أن الإمام محمد أتى برجل كان يقرأ الصلاة على النبي بعد الأذان جهراً على المنابر، فأمر به أن يقتل فقتل.

وقد أجاب الشيخ رحمه الله بأجوبة ملخصها:

١. أن هذه التهم الباطلة لا تصدر عمن يملك شيئاً ولو قليلاً من الحياء، فضلاً عن أن يكون مؤمناً، إذ كراهية الرسول صلى الله عليه وسلم لا تصدر إلا من ملحد أو يهودي أو نصراني.

٢. «**ليعلم هؤلاء المفترون أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب قد ألف كتاباً في سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولو لم يكن محباً له لما ألف في**

سيرته صلى الله عليه وسلم وبيان شمائله وأخلاقه ومعجزاته وجهـــاده، كما ألف ابنه الشيخ عبد الله كتاباً في سيرة الرسول صـــلى الله عليـــه وسلم».

٣. أن الشيخ حنبلي المذهب، وعندهم لا تصح الصلاة إلا بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم.

٤. أن الصلاة على الرسول صلى الله عليه وسلم هي أمر من الله تعالى لنا قبل أن تكون من الرسول، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾[١] فهل هناك مسلم ينكر ما جاء به القرآن فضلاً عن هذا الإمام الجليل.

٥. أنه لا يصدق مثل هذه الافتراءات إلا مختل العقل، أو جاهل متأثر بما سمع من أمثال هؤلاء المشايخ الذين باعوا آخرتهم بدنياهم ....

إن هذه التهمة الشنيعة لا تليق أن تنسب إلى أقل مسلم جاهل فـــضلاً أن تنسب إلى عالم جليل يدعو إلى الكتاب والسنة ....

وأما هذه الأقوال المزعومة، فجوابها كما يقول الشيخ: «**فهذا والله العظيم مـــن الكذب والبهتان العظيم ..... وقد قال الشاعر قديماً:**

لي حيلـــــة فـــــيمن يـــــنم ... ولـــيس في الكـــذاب حيلـــة
من كـــان يخلـــق مـــا يقـــول ... فحـــــيلتي فيـــــه قليلـــــة»[٢]

وأما تكفير صاحب البردة ومن يقرأها، فقد تقدم، وهكذا الكلام في المولد، فهـــو بدعة معروف وقت ظهورها، ودعوى أن من منعه لا يحب الرسول؛ فهذا فيه نسبة ذلك إلى من لم يفعله من الصدر الأول.

وقد علم أنه من البدع المحدثة، وكل بدعة ضلالة، «**والشيخ وأتباعه يحثون الناس على التمسك بسنة الرسول الصحيحة، ويشددون النكير على من يخالف سنة الرسول**

---

(١) الأحزاب: من الآية٥٦.

(٢) الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٢٤-٢٧.

ويعدونه مبتدعاً، أما هذا دليل على كمال حبهم وتعظيمهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم؟!

ولكن المنحرفين يرون حب الرسول صلى الله عليه وسلم في قراءة الأناشيد والأشعار والاستغاثات بالرسول، وقراءة البرزنجي وأمثاله، فمن عمل بهذا فهو محب للرسول، وإن ارتكب الموبقات، وتلطخ بقاذورات المبتدعات، ومن لا فلا .....»[1].

وقال رحمه الله: «لكن هذه الأكاذيب والافتراءات؛ افترقا الأشراف والأتراك وبعض علماء السوء، تنفيراً عن دعوة الشيخ ....»[2].

«والخلاصة: أن كل ما نسب إلى الشيخ رحمه الله وأتباعه من الكراهية للرسول، أو ما يخدش في مقامه العظيم صلى الله عليه وسلم؛ فهو من الكذب الصريح والإفك القبيح، الذي لا يصدر عمن يؤمن بالله ورسوله ويؤمن بيوم الجزاء والحساب.

واعتقاد الشيخ وأتباعه في النبي صلى الله عليه وسلم أنه أفضل المخلوقين، وهاك ما قاله الشيخ عبد الله بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب في الرد على من زعم أن المنكر على الجهر بالصلاة على رسول الله بعد الأذان هو غير محب للرسول:

والذي نعتقده أن رتبة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم أعلى مراتب المخلوقين على الإطلاق، وأنه حي في قبره حياة برزخية أبلغ في حياة الشهداء المنصوص عليها في التتريل ....»[3].

وبذلك يعلم كذب هذه الافتراءات، ولعلنا نكتفي بما تقدم ذكره للدلالة على جهود الشيخ رحمه الله الكثيرة في الدفاع عن دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب السلفية المباركة، وما ذلك إلا للانتصار للحق، ودفاعاً عن دين الإسلام وشريعة سيد المرسلين، وصيانة لتوحيد رب العالمين، وأداءً لبعض حق هذا الإمام الكبير والمصلح الشهير.

وإن من المواعظ والعبر التي تناسب أن نختم بها هذا الباب؛ هو انتصار الرب جلا

---

(١) نقض كلام المفترين ص: ٦٨.

(٢) نقض كلام المفترين ص: ٦٩، الشيخ محمد بن عبد الوهاب عقيدته السلفية ودعوته الإصلاحية وثناء العلماء عليه ص: ٦٩، وانظر: الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٣٢.

(٣) الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٣٢-٣٣.

وعلا لمن ينتصر لدينه، ويقوم في إعلاء ونشر سنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، فكم حاول أعداء هذه الدعوة المباركة القضاء عليها! وكم كانت تمر عليها من المخاوف والضعف والقلة! وكم ظن أولئك الضلال وعلماء السوء أنه قادرون على إطفائها بما معهم من القوة والملك والوجاهة والسلطان!!

يقول الشيخ رحمه الله: «**ولكن الله رد كيدهم في نحرهم، وعاملهم بنقيض قصدهم، فانتشرت دعوة الشيخ في سائر أقطار الأرض، وعرف كثير من الناس صحتها وحقيقتها، وأنها لا تخرج عن نطاق الكتاب والسنة، فاعتنقها كثيرون، وألف جمع من المعتنقين لها كتباً في تأييدها والدفاع عنها.**

ولازالت الدعوة تزداد نفوذاً وقوة وانتشاراً، ما كرت الليالي والأيام، وأزال الله دولة الأتراك والأشراف، ومكن الله الدولة السعودية مرة أخرى بقيادة مليكها الراحل عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل السعود رحمه الله ......

ومن معاملة الله لهم بنقيض قصدهم، هو أنهم قصدوا بلقب الوهابية ذمهم، وأنهم مبتدعة لا يحبون الرسول كما زعموا.

صار الآن لقباً لكل من يدعو إلى الكتاب والسنة، وإلى الأخذ بالدليل، وإلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومحاربة البدع والخرافات، والتمسك بمذهب السلف.

فترى كل من تنكر عليه أو ينكر غيرك عليه بدعة أو منكراً، صار يقابلك بقوله: أنت وهابي، فصار هذا اللقب والحمد لله مدحاً وعلماً على الفرقة التابعة للكتاب والسنة، وعلى كل من يعتنق مذهب السلف الصالح، وعلى كل من يدعو إلى توحيد الألوهية والعبادة، وكفاهم فخراً وشرفاً، وما أحسن قول الشيخ عمران رحمه الله:

إن كان تابع أحمد متوهباً	**فأنا المقر بأنني وهابي**
أنفي الشريك عن الإله فليس لي	**رب سوى المتفرد الوهاب**
لا قبة ترجى ولا وثن ولا	**قبر له سبب من الأسباب**
أيضاً ولست معلقاً لتميمة	**أو حلقة أو ودعة أو ناب**

لرجـــاء نفـــع أو لـــدفع بليـــة   الله يـــــنفعني ويــــدفع مـــا بي

كتب أدعياء العلم تلك الكتب التي مر وصـفها، متظـاهرين بمظـاهر العلمـاء الراسخين، الغيورين على دين الإسلام، المخلصين في محبة الرسول صلى الله عليه وسلم والأولياء والصالحين والذابِّين عنهم.

ولكن في الحقيقة أخلصوا لمطامعهم وأهوائهم، وأحبوا الرئاسة والزعامة على العوام، والتقرب من ملوك الأتراك وأمراء الأشراف، ونيل الأصفر الرنان وخابوا وخـسروا، وباؤوا بالفشل والحرمان، وأصبحت تلك الكتب لا قيمة لها، وليس لها ذكر إلا عنـد بعض الجهلة من القبوريين، وانتشر العلم، وتنورت الأذهان، وعرف المتعلمون في سائر الأقطار أن أُولئك الكاتبين ضد الشيخ وأتباعه كانوا دجاجلة، لا نصيب لهم من العلم والتحقيق.

وإن أردت أيها القارئ أن تعرف وتتأكد من صحة قولي؛ فاقرأ «الـدرر الـسنية» لزيني دحلان، وقارنها بصيانة الإنسان.

واقرأ «شواهد الحق» للنبهاني، و«غاية الأماني» في الرد عليه للشيخ محمود شكري الألوسي، واقرأ الكتب التي ألفت في تاريخ نجد من السالفين والمعاصرين من المسلمين والغربيين الكافرين»[1].

وقد قال تعالى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾[2]، وقال جل وعلا: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ﴾[3] ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[4].

فمن أرد النصر للإسلام على أهل البدع وعلى الكفار، فعليه بـسبيل المـؤمنين وصراط الله المستقيم، والانتصار لدينه القويم، وسنة نبيه الكريم، فثم رضـا الله ونـصره وتمكينه، اللهم وفقنا لهداك، واجعل عملنا في رضاك، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) الشيخ محمد بن عبد الوهاب عقيدته السلفية ودعوته الإصلاحية وثناء العلماء عليه ص: ٦٥-٦٧.

(٢) المجادلة: ٢١.

(٣) غافر: ٥١.

(٤) المنافقون: من الآية٨.

الباب التاسع

جهوده رحمه الله تعالى في الرد على بعض المقالات المضلة والفرق الضالة، وفيه فصلان.

الفصل الأول: جهوده في الرد على بعض المقالات المضلة وفيه أربعة مباحث.

الفصل الثاني: جهوده في الرد على الفرق الضالة، (الصوفية والرافضة والبابية والبهائية)، وفيه أربعة مباحث.

الفصل الأول

جهوده في الرد على بعض المقالات المضلة وفيه أربعة مباحث

المبحث الأول: جهوده في الرد على الصاوي في مسألة "الأخذ بظواهر القرآن والسنة".

المبحث الثاني: جهوده في الرد على من زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن أمياً.

المبحث الثالث: جهوده في الرد على من افترى على الحنابلة ورماهم بالتشبيه أو غير ذلك.

المبحث الرابع: جهوده في الرد على من وصف الشريعة بالنقص، وطعن في العلماء، ودعا إلى تحرير المرأة.

تمهيد

عُرِفَ الشيخ رحمه الله تعالى بغيرته الدينية، وحميته الإسلامية، واشتهر بذلك، فكان لا يتأخر عن إنكار المنكر والتحذير مما يخالف شريعة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم، وما كان يتوانى في الرد على أهل البدع والتحذير منهم، سواء في مجلسه أو خطبة الجمعة أو في كتبه ورسائله.

وكثيراً ما كان يطلب منه مَنْ حوله كتابة الردود على مقالة منحرفة كتبت، أو ألقيت، أو بدعة ظهرت، فكان رحمه الله تعالى مع حرصه على ذلك يعتذر لكثرة الأشغال والأعمال، ولكنه أيضاً كثيراً ما يقتطع من وقته ويتفرغ من شغله للقيام بهذا الواجب العظيم، الذي لا يقدر عليه إلا أهل العلم المتمكنين.

فكان يرد على ما يرى الحاجة له أشد، إما لخطورته، أو لعدم وجود من تصدر لرده على الوجه المرضي، أو للمشاركة في هذا الواجب انتصاراً للحق ورداً للباطل، مع تواضع جم، يظهر في الاعتراف بالتقصير وقلة البضاعة، وهذا شأن العلماء العاملين، الذين رزقهم الله العلم والعمل وحسن الخلق.

وكنت في بادئ الأمر وقفت على مؤلفات للشيخ رحمه الله، أفردها في الرد على المخالفين في مسائل معينة، فرأيت من المناسب إفرادها في مباحث، إظهاراً لجهود الشيخ رحمه الله تعالى، فكانت هذه المباحث الأربعة التي تقدم ذكرها.

ثم إني رأيت للشيخ رحمه الله ردوداً أخرى كانت ضمن الملفات الخاصة بالشيخ رحمه الله، أو ضمن بعض الكراريس التي لم تحظ بالإظهار والنشر، ومن ذلك رده على عبد الرحمن الشرقاوي في بعض كلامه عن شيخ الإسلام ابن تيمية، ورده على عبد الوارث الكبير في تعرضه لصحيح البخاري، ورده على سهير القلماوي، وغير ذلك، وعلى كل حال فإن ما أفردت فيه المباحث السابقة هو أهم هذه الردود، وما سواها فقد أشرت إليه في المكان المناسب الذي له تعلق به.

وأول تلك المباحث التي نحن بصدد الكلام عنها هو رده على أحمد الصاوي في قوله: «إن الأخذ بظواهر القرآن والسنة من أصول الكفر».

المبحث الأول: جهوده في الرد على الصاوي في مسألة "الأخذ بظواهر القرآن والسنة".

كتب الشيخ رحمه الله في الرد على الصاوي كتابه «تتريه السنة والقرآن عن أن يكونا من أصول الضلال والكفران»، رد فيه على تلك المقالة السيئة، وعلى بعض كلامه الآخر أيضاً.

وقد كان هذا الكتاب جواباً على سؤال وجه إلى الشيخ حول كلام الصاوي عند قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا * إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾(١) حيث ذكر تلك العبارة السيئة التي أثارت حمية هذا السائل العماني، فكتب إلى الشيخ رحمه الله يطلب منه الكشف عن كلام الصاوي، والبيان بالكتاب والسنة.

وقد ظهر للشيخ رحمه الله من سؤال السائل بأنه كان شديد الكراهية والاشمئزاز والاستنكار لهذا الكلام، لما يترتب عليه من النتائج التي لا تحمد.

وحق للسائل ولكل من وقف على كلام هذا الرجل أن يغار على كلام الله وكلام رسوله، وان تأخذه الحمية تجاه هذا الموقف الخطير الذي يهدد الوحيين.

يقول الشيخ رحمه الله: «**والحاصل أن هذا قول مستنكر، ويحق للشيخ العماني أن يستنكره، بل ويجب على كل مسلم فيه ذرة من الإيمان أن يستنكره وأن يرد على قائله، مهما بلغت مكانته وسمت درجته.**

وكيف لا يستنكر هذا القول وهو قد أتى على الشرع من قواعده، وضرب الدين في صميمه، وحط من شأن القرآن، وحكم بالزيغ على من أخذ بالدليل والبرهان إذا خالف رأي فلان وفلان ...»(٢).

وقال أيضاً يصف حال هذا السائل: «**فاستنكر هذا القول الخاطئ، وكتب سؤالاً**

---

(١) الكهف: من الآيات٢٣-٢٤.

(٢) تتريه السنة والقرآن ص: ٨، وانظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١١/٢).

مستنكراً ومستفهماً عن هذه المقالة التي هي في غاية الجهل ونهاية الضلالة، وكأنه يقول: كيف يصدر هذا القول من عالم مسلم؟ وهل مرجع الناس في دينهم إلا إلى الكتاب والسنة؟! ....»[1].

وقبل أن نبدأ تفصيل الكلام في هذه المقالة والرد عليها، يجدر بنا أن نعرف الصاوي صاحب هذه المقالة، ونذكر كلامه هذا وما تضمنه من مسائل، والأصل الفاسد الذي نتج عنه مثل هذا الكلام الفاسد.

فنقول **أولاً**:

الصاوي هو أحمد بن محمد الصاوي، نسبة إلى صاء الحجر من إقليم الغربية بمصر، وقد توفي في المدينة النبوية عام واحد وأربعين ومئتين وألف من الهجرة النبوية.

قال الشيخ ابن حجر: «**وكان مالكي المذهب، أشعري العقيدة، ينتحل الطريقة الخلوتية من طرق الصوفية**»[2]، ولذلك يعرف بأحمد بن محمد الخلوتي.

قال الزركلي: «من كتبه: حاشية على تفسير الجلالين -ط[3]، حواش على بعض كتب الشيخ أحمد الدردير في فقه المالكية ....، وهو أحد شيوخه»[4].

وهو وإن كان له بعض الحواشي والمؤلفات، ولكنه كما يقول الشيخ: «**ليس من العلماء المحققين والمتضلعين من علوم الكتاب والسنة، ولكن هو من المتأخرين الذين نالوا حظاً من فقه مذهب مالك، ونال قسطاً من العلوم العربية حسب ما يظهر من تأليفه، ومن الذين تأثروا بخرافات الصوفية، فلا يقام لكلامه وزن، ولا يعد من أهل العلم، ولا يعتبر كلامه حجة**»[5].

وقوله: «**لا يعتبر كلامه حجة**» أي: لا يصلح أن يحتج بكلامه كما يحتج بكلام

---

(١) تنزيه السنة والقرآن ص: ٨.

(٢) تنزيه السنة والقرآن ص: ١٣.

(٣) هذا الحرف يرمز له الزركلي إلى أن الكتاب مطبوع.

(٤) الأعلام للزركلي: (٢٤٦/١)، وانظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ص: ٣٦٤.

(٥) تنزيه السنة والقرآن ص: ١٣-١٤.

أهل العلم، وليس المراد أن كلام غيره من العلماء حجة بنفسه، كلا، فإن الحجة هـي في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم والإجماع والقياس الصحيح، واختلف في غير ذلك مثل الاستحسان وقول الصحابي، وغيرهما مما هو معروف في مباحث أصول الفقـه، وإنما المقصود أن كلام أهل العلم حجة على غيرهم من الجهلة والمقلـدين إذا سـألوهم فأفتوهم، وأن كلام العلماء أيضاً هو مما يرجع إليه العالم وطالب العلم ويستأنس به في فهم الأدلة والمسائل والترجيح فيها، وهذه المرتبة إنما هي لأهل العلم المعتبرين، وهذا هو المـراد بالاحتجاج بكلامهم، وأن الصاوي وأمثاله ليسوا من أهل هذه المرتبة.

ثانياً: هذه المقولة الشنعاء سطرها الصاوي في حاشيته على تفسير الجلالين عنـد قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا * إِلاَّ أَن يَشَاء اللَّهُ﴾ حيث ذكر الكلام في انفصال الاستثناء ثم قال: «ولا يجوز تقليد ما عدا المذاهب الأربعة، ولو وافـق قـول الصحابة والحديث الصحيح والآية، فالخارج عن المذاهب الأربعة ضال مضل، وربمـا أداه ذلك للكفر، لأن الأخذ بظواهر الكتاب والسنة من أصول الكفر»[1].

وهذا الكلام الباطل الشنيع يتضمن كما يقول الشيخ: «**عدة مسائل**:

الأولى: **التقليد من حيث هو.**

الثانية: **تقليد المذاهب الأربعة لا سواها.**

الثالثة: **الخارج عن تقليد المذاهب الأربعة ضال مضل.**

الرابعة: **الأخذ بظواهر القرآن والسنة من أصول الكفر، نعوذ بالله مـن هـذا الكلام**»[2].

وقد تقدم في الباب السابع الكلام على مسائل التقليد والتعصب وتقليد المـذاهب الأربعة بما يغني عن إعادته هنا.

وأما المسألة الرابعة، وهي دعوى الصاوي أن الأخذ بظواهر القرآن والسنة مـن أصول الكفر والعياذ بالله تعالى من هذا الكلام، فإنه مبني على الشبهة التي عرضت لجميع

---

(١) حاشية الصاوي على تفسير الجلالين: (١٠/٣).

(٢) تنزيه السنة والقرآن ص: ١٤.

أصناف المبتدعة المنحرفين في باب الأسماء والصفات، سواء منهم النفاة أهل التعطيل أو أهل التشبيه، فإن كلا الفريقين توهم في آيات ونصوص الصفات أنها دالة على ما يشابه صفات المخلوق، فذهب النفاة إلى تعطيلها وجحدها، وذهب المشبهة إلى إثبات التشبيه الذي توهموه فيها، ولذلك فإن كل مشبه معطل، وكل معطل مشبه، وقد تقدم شرح ذلك في الباب الأول[1].

فإذا تقرر ذلك، ننتقل إلى بيان موقف الشيخ رحمه الله تعالى من هذه المقولة الفاسدة، وبيانه لما تنطوي عليه، وما يلزم منها من الضلال والفساد على أي وجه حملت عليه، سواء حملت على آيات ونصوص الصفات، أو على آيات ونصوص الأحكام الفقهية، مع ما فيها من الطعن في الوحي الشريف، وفتح أبواب التشكيك في الدين، وقد رد عليها في مطلع الكتاب رداً مجملاً فقال:

«فإذا كان الأخذ بظواهر القرآن والسنة كفراً كما زعم هذا الشيخ، فكيف اهتدى أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم والتابعون وتابعوهم من عصر الرسول إلى عصرنا هذا إلى أن تقوم الساعة!؟

وهل كان لاهتدائهم مصدر غير القرآن والسنة، وما أخاله يقول أنه كان اعتمادهم على غير هذين المصدرين من الكتب السالفة أو من العادات والأعراف، وإذا كان لا يقول بذلك وهو الظن، فإن قال أنهم كانوا يؤولون الظواهر من الوحيين الشريفين.

فحينئذ يرد عليه: هل كانوا يؤولون جميع الظواهر منها أو بعضها؟

فإن قال: الكل، فقد بان جهله وضلاله، وارتمى في أحضان الباطنية.

وإن قال: البعض، فيقال له: لم لم تقيد الأخذ بالبعض، وتحدد ما هو قابل للتأويل وما هو غير قابل؟

ثانياً: الأخذ بالعقائد الكلامية المستقاة من منابع المنطق والفلسفة هداية وخير!!

---

(١) انظر ص: ٣٠٧ وما بعدها ص: ٣٤٤، ص: ٣٥٨ وما بعدها، وانظر: الصواعق المرسلة: (٢٣٨/١)، ومختصر الصواعق: (٥٢/١) وما بعدها.

والأخذ بظواهر القرآن والسنة مع ما فيهما من التوحيد لله وتنزيهه كفر؟! والأخذ بكتب المخرفين التي في بعضها من الدعوة إلى القبورية الوثنية واستحسان البدع الضالة شفاء ونور!! والأخذ بظاهر القرآن كفر؟!

وإذا كان الشيخ من المهتدين، فمن أين جاءته الهداية؟

فإن قال: من القرآن والسنة وأقوال العلماء المهتدين، فيقال له: القرآن والسنة جعلتهما من أصول الكفر، فلا تفيدك دعوى الاهتداء بهما.

وإن كان اهتداؤك من غير هذين الوحيين فكفاك خطأ وضلالاً، وسيأتي الكلام مفصلاً»(١).

لقد حرص الشيخ ابن حجر رحمه الله على بيان بطلان هذه المقالة لشدة خطرها وانحرافها، وعظم ما يترتب عليها من الضلال، ولكثرة من يرددها من المتكلمين من المعطلة من الجهمية والمعتزلة والأشاعرة، كما سيأتي ذكره، فبين بطلانها من وجوه:

الأول: ببيان المفاسد المترتبة على هذا القول.

الثاني: الرد عليه باعتبار أن المراد به آيات ونصوص الصفات.

الثالث: الرد باعتبار أن المراد به آيات ونصوص الأحكام.

الرابع: أنه خلاف ما عليه عمل أهل العلم من الأخذ بظاهر النصوص.

الخامس: بيان مخالفة ذلك لكلام أهل العلم المعتبرين في وجوب الأخذ بظواهر النصوص.

وإلى القارئ بيان بعض ما قرره الشيخ في ذلك:

أولاً بيان المفاسد المترتبة على هذا القول:

١. أن هذا القول طعن في الرب عز وجل، «**لأنه إذا كان ظاهره الكفر والعياذ بالله، فكأنه أنزله الله لأجل أن يزيد كفر العباد ثم يعذبهم على ذلك.**

والرب لا شك أنه عادل، ويقول في كتابه: ﴿إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ

---

(١) تنزيه السنة والقرآن ص: ٩-١٠.

وَالإِحْسَانِ﴾[1] فكيف يليق به أن ينزل الكفر، والكفر أظلم الظلم؟!»[2].

٢. أنه طعن في القرآن.

وقد استطرد الشيخ رحمه الله تعالى في مقدمة رده على الصاوي في بيان عظمة القرآن وجلاله، وأنه كتاب الله العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تتريل من حكيم حميد، وذكر كثيراً من أوصافه ومزاياه، وأنه أنزله حجة على خلقه، ومعجزة لرسوله صلى الله عليه وسلم، وليكون كتاب هداية للبشر، يخرجهم من ظلمات الكفر والشرك إلى نور التوحيد والإيمان، وليكون منهاجاً شاملاً لكل ما يحتاجه البشر في أمور دينهم ودنياهم، وافياً بما يصلحهم ويسعدهم، مؤيداً بالسنة التي تشرحه وتبينه، آمراً بالأخذ بها والتمسك بها، ثم قال:

«وإذا كان مما لا يختلف فيه اثنان، أنه قد أنزل لهداية البشر ولإصلاحهم وإسعادهم، ولإخراجهم من الكفر والوثنية إلى نور الإسلام والإيمان، وطاعة الملك الديان.

فكيف يكون ظاهره كفراً؟! وإذاً فلماذا أرسل الله رسوله؟ وأنزل عليه هذا القرآن العظيم؟ وما الفائدة في إنزاله إذا كان ظاهره كفراً؟ بل يكون حينئذ زيادة في كفر الكافرين، وشرك المشركين، وضلال الضالين.

إن هذا الكلام لا يتفوه به مسلم عاقل، ولا يتجاسر أن ينطق به كافر ومشرك، بل حتى كبراء قريش، كالوليد بن المغيرة وأبي جهل، كانوا يعترفون ببلاغته وفصاحته، وأنه يأمر بمكارم الأخلاق، ويدعو إلى الخير ...

وفي عصرنا هذا كثير من الغربيين المنصفين يعترفون أن القرآن كتاب هداية، وأنه أحسن دستور للبشر[3]، يعترف المشركون السابقون بهدايته

---

(١) النحل: من الآية ٩٠.

(٢) تتريه السنة والقرآن ص: ٢٥.

(٣) وانظر: الإسلام والرسول ص: ١٢٩ وما بعدها، وهامش تتريه السنة والقرآن ص: ٢٣-٢٤.

وحسن أوامره، ويعترف كثير من الغربيين بما قلناه آنفاً، ويقول هذا الشيخ –عفا الله عنه– الذي يعد نفسه من علماء المسلمين: أن ظاهر القرآن والسنة كفر!!

إن كلامه هذا له خطورته البالغة، ومفاسده الكثيرة، ولو تدبر ما قال، لم يكتب هذا القول السخيف في تفسير القرآن المجيد»[1].

٣. أنه طعن في الرسول صلى الله عليه وسلم «**فكأنه يقال: لم يصنع شيئاً وهو يدعي الرسالة، وإنما أتى بكتاب وبأحاديث تزيد في ضلال الكافرين وشرك المشركين، والمفروض أن يكون رسول هدى ونوراً للناس»**[2].

٤. «**من مفاسده أنه يزهد الناس في القرآن، وينفرهم عنه، ويحط من قيمته، ويدخل الريب في قلوبهم، ويبعد مريدي الدخول في الإسلام عن الدخول فيه، ويصدهم عن هدايته»**[3].

٥. «**ومن مفاسده أن أعداء دين الإسلام قد يتخذون هذا الكلام سلماً للنيل من دين الإسلام، والطعن في كتابه، لأنه ربما يقولون بم تفخرون علينا وإلى ما تدعون؟ فإن كنتم تفتخرون علينا بكتابكم المترل فإن كتابكم بشهادة بعض علمائكم ظاهره كفر وضلال ...»**[4].

٦. «**ومن مفاسده أنه يرفع الوثوق بهذا الكتاب العزيز، وأنه يفتح باباً للمشككين والملحدين الطاعنين في الدين»**[5].

ثم قال رحمه الله: «**فيا لله العجب من هذا الكلام الذي يضحك المجنون فضلاً عن العاقل، وكيف يكون هذا الكلام صحيحاً وقد وصف الله كتابه بأنه هدى وشفاء**

---

(١) تتريه السنة والقرآن ص: ٢٣-٢٤.

(٢) تتريه السنة والقرآن ص: ٢٥.

(٣) تتريه السنة والقرآن ص: ٢٤-٢٥.

(٤) تتريه السنة والقرآن ص: ٢٥.

(٥) تتريه السنة والقرآن ص: ٢٦، وانظر أيضاً بعض المفاسد ص: ٨٨-٨٩.

ورحمة ....

يصف الله كتابه بأنه يهدي من اتبعه ويخرجه من ظلمات الكفر إلى نور الإيمان، وهذا يقول: ظاهر القرآن كفر ...».

ثم ذكر بعض الآيات التي تنقض هذا القول من أصله، وذكر أن الله توعد من أعرض عنه بالعذاب، وقال: «**فلو كان ظاهره الكفر لما حسن منه تعالى أن يتوعد المعرض عنه بالعذاب الشديد، بل كان له الوعد بحسن العاقبة والمآل.**

والآيات في هذا المعنى كثيرة، بأنه الشفاء، والنور، والرحمة، والهدى، فما أدري بأي منطق يقول هذا الشيخ أن ظاهر القرآن والسنة كفر؟!

فإذا كان ظاهر القرآن والسنة كما زعم كفراً، فمن أين تؤخذ الهداية؟ أمن كتب المخرفين والجامدين، أو من كتب المقلدة الجامدين، أو من كتب الصوفية المبتدعين[1] ؟....»[2].

ثم ذكر رحمه الله كيف هدى الله تعالى بهذا الكتاب وهذا الرسول العرب وغيرهم من الفرس والروم والأقباط والهنود وغيرهم، وأخرجهم من ظلمات الجهل والوثنية إلى نور التوحيد وإفراد الله بالعبودية، وأصلح أحوالهم وألف بينهم، وذكر بعض ما جاء في السير من أثر القرآن في قلوب الكثيرين وإسلامهم بمجرد سماع آيات منه، كقصة إسلام عمر، وإسلام أسعد بن زرارة، وأسيد بن الحضير، وإسلام الأوس والخزرج رضي الله عنهم جميعاً، ثم قال:

«**فكيف يقال بعد هذا إن ظاهره كفر؟! سبحانك هذا بهتان عظيم، يعظكم الله أن تعودوا لمثله أبداً إن كنتم مؤمنين[3]**».

---

(١) علق الشيخ رحمه الله هنا ببيان أقسام الصوفية، وسيأتي بيان ذلك والتفصيل فيه في الفصل الثاني من هذا الباب إن شاء الله.

(٢) تتريه السنة والقرآن ص: ٢٦-٢٧.

(٣) هذا الأسلوب يسمى التضمين أو الاقتباس، وهو أن يأتي الرجل في كلامه بلفظ آية ولا يقول قال الله تعالى، ولا يريد بها الآية، وقد اختلف أهل العلم في جوازه، وبعضهم كرهه، وبعضهم ◄

ثانياً: الرد باعتبار أن مراد الشيخ الصاوي بذلك القول آيات الصفات.

ويحكي الشيخ رحمه الله لو أن معترضاً يعترض عليه فيما قرره وبينه من مفاسد هذا القول، ويريد أن يخلص الصاوي وأمثاله من ذلك، فيقول:

«**اعتراض وجواب**

فإن قيل ما هذه الحملة الشعواء على الشيخ الصاوي، وهو رجل معروف بالعلم والديانة، ولم يقصد بكلامه هذا طعناً في القرآن ولا في السنة، ولكن قصده بظواهر القرآن والسنة بعض آيات الصفات، كآيات الاستواء والوجه واليد، وبعض الأحاديث حديث النزول، فإن ظاهرها يوهم التجسيم والتمثيل، وهما كفر وضلال، فقصد الشيخ أن لا يؤخذ بظواهر تلك الآيات والأحاديث، بل تؤول ليسلم المسلم من الكفر»[1].

ثم أجاب الشيخ رحمه الله عن ذلك بأجوبة منها:

١. أن ظاهر هذه العبارة خطأ وضلال، ولسنا مكلفين بالنيات والمقاصد، والله هو العالم بالسرائر، والأحكام تجري على الظاهر، ويحتمل أنه لم يقصد الطعن في القرآن، ولكن إطلاق هذه العبارة لا مسوغ له، وقد يتخذ منها سلماً للطعن في القرآن ودين الإسلام[2].

٢. أنه هل من المعقول أن نحامي عن الشيخ الصاوي وأمثاله، ونذهب لتأويل كلامه، ولا نحامي عن كتاب الله العزيز الذي أنزله الله تعالى هداية للبشر،

جعل له شروطاً، انظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي: (٤٨١/١)، الإتقان في علوم القرآن للسيوطي: (٢٢٥/١)، والشيخ رحمه الله يذهب إلى جواز استعمال الاقتباس، ولكن لا يستعمل في الهزليات والكفريات، انظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٣٢/٧-٣٤)، وانظر: الاقتباس أنواعه وأحكامه لعبد المحسن العسكر.

(١) تنزيه السنة والقرآن ص: ٣٤.

(٢) انظر: تنزيه السنة والقرآن ص: ٣٦.

والذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه[1].

٣. كان من الواجب أن يقيد كلامه ويقول بعض آيات الصفات يفهم منها ذو الفهم السقيم تمثيلاً أو تجسيماً ... لا أن يطلق العبارة ويعمم، ثم نأتي نحن وننتحل له أعذاراً.

٤. هل من المعقول أن يترل الله الكفر والضلال، أو يتكلم الرسول صلى الله عليه وسلم بما ظاهره التمثيل والتجسيم؟!

٥. لو كان قصد الشيخ الصاوي ما ذكر، فإنه لا يسلم له ذلك، وقد سبقه إلى هذا القول المعتزلة والجهمية وكثير من الأشعرية[2].

يقول الشيخ رحمه الله: «**فنقول: أولئك لم يقولوا أن ظاهر القرآن كفر، بل قالوا بعض الآيات ظاهرها يوهم التمثيل والتجسيم، ومع ذلك فهم مخطئون خطأ فاحشاً، خالفوا فيه السلف الصالح من الصحابة والتابعين وأتباعهم من الأئمة المعتبرين .... والله أعلم وأحكم من أن يكون كلامه الذي وصف به نفسه لا يظهر منه إلا ما هو كفر وضلال، ومن نسب ذلك إلى القرآن فقد أعظم الفرية على الله، وخلع ربقة الإسلام من عنقه، ولا ينفعه انتسابه إلى الإسلام ....**»[3].

وتقدم الرد المفصل على هذه الشبهة في الباب الأول[4]، والمقصود هنا بيان بطلان ذلك، وضلال هذه المقالة وإن قصد بها هذا المعنى، فليس في هذا فائدة للشيخ الصاوي وغيره ممن قال مثل قوله ذلك.

ثالثاً: باعتبار أنه أرد بالأخذ بظواهر الكتاب والسنة الأحكام الفروعية الفقهية، فالجواب من وجوه:

---

(١) انظر: تتريه السنة والقرآن ص: ٣٨، ٣٤.

(٢) انظر: تتريه السنة والقرآن ص: ٣٩، ٤٥، ٤٩.

(٣) تتريه السنة والقرآن ص: ٣٩-٤٠.

(٤) انظر ص: ٣٠٦ وما بعدها، ٣٤٤ وما بعدها، ص: ٣٥٥.

١. أنه إذا ظهر بطلان هذا القول فيما يتعلق بالعقائد، فبطلانها في الأحكام الشرعية العملية أولى وأولى «**فهل الضلال أو الكفر ظاهر في الآيات الدالة على فرضية الصلاة والزكاة والصيام والحج، أو الآيات الناصة على البيع والإجارة والرهن والربا أو ......**

فلا يمكن أن يتفوه من يفهم ما يقول أن آيات الأحكام وأحاديثها فيها ما ظاهره كفر، أو ما يوهم ضلالاً والعياذ بالله»(١).

٢. كيف يأمر الله تعالى برد ما تنازع الناس فيه إلى الكتاب والسنة وظاهر ذلك إنما يوهم الكفر والضلال؟!

٣. يقول تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اسْتَجِيبُواْ لِلّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُم لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾(٢) فلو كان ظاهر الكتاب والسنة كفراً لما كان حياة، بل كان موتاً.

٤. هناك الكثير من الآيات التي يجب الأخذ والقول بما دلت عليه بظاهرها من العموم، ولا يستريب في عمومها من اتصف بذرة من عقل وإيمان، فما هو موقف الصاوي من ظاهر هذه الآيات والأخذ به، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾(٣) ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾(٤) ﴿الْحَمْدُ للّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاء فَعَلَيْهَا﴾(٥) ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ....﴾(٦) ﴿وَلِلّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾(٧)، وذكر آيات أخرى ثم قال:

---

(١) تتريه السنة والقرآن ص: ٥٠.

(٢) الأنفال: من الآية ٢٤.

(٣) الزلزلة: ٧-٨.

(٤) البقرة: من الآية ٢٩.

(٥) فصلت: من الآية ٤٦.

(٦) القمر: ٥٤.

(٧) آل عمران: من الآية٩٧.

«والحاصل أن العمومات الواردة في القرآن تجرى على ظاهرها، سواء كان مما هو من صفات الله العظيم، كقوله: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ ﴿وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾(١) ﴿لاَ تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلاَ نَوْمٌ لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ﴾(٢) ﴿لَم يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ .... ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾(٣)، أو من آيات الأحكام أو قصص الأنبياء الكرام، أو ما أعد الله للمتقين في جنات النعيم ....، أو ما توعد الله به المجرمين، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ﴾(٤) أي كل المجرمين، وقوله: ﴿وَمَا اللّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾(٥)

فهل يستطيع الشيخ أن يخرج فرداً من الأفراد الداخلة في هذه العمومات وأمثالها الواردة في مئات الآيات بحجة أنه لا يؤخذ بظاهر القرآن والسنة لأن الأخذ بظواهرهما من أصول الكفر؟ ....

بل ونتحدى كل إنسان يقول بمثل هذا القول أن يرينا آية واحدة أو حديثاً واحداً صحيحاً يشم منه رائحة الكفر فضلاً أن يكون من أصوله.

فوالله ثم والله ما توصل الملحدون والكافرون والناقمون على دين الإسلام بالطعن في الدين وفي الرسول وفي كتاب الله بمثل هذا الطعن، وإنهم مع كفرهم وإلحادهم لأعقل من أن يقولوا مثل هذا القول السخيف، الذي يدل على غباوة قائله، ولا ندري بماذا نعلل كلام هذا الشيخ، وإنه لمثار العجب والحيرة والدهشة والاستغراب»(٦).

---

(١) الأنعام: من الآية ١٠٢.

(٢) البقرة: من الآية ٢٥٥.

(٣) الشورى: من الآية ١١.

(٤) القمر: ٤٧.

(٥) البقرة: من الآية ١٤٤.

(٦) تتريه السنة والقرآن ص: ٥٥-٥٦.

ثم ذكر الشيخ طائفة من الأحاديث التي أخذ العلماء بظاهرها أيضاً، وعملوا بـه، وفي هذا أيضاً رد على هذه الدعوى العريضة الباطلة، بل إن هناك مذهب الظاهرية، يقول الشيخ رحمه الله: «**وما أدري ماذا يقول هذا الشيخ وأمثاله في مذهب الظاهرية، ذلك المذهب الجليل المعتبر المؤيد بالكتاب والسنة .... وإن كان لا يخلو هذا المذهب مـن ضعف في بعض أقواله وآرائه، شأن كل مذهب من المذاهب المتبعة ....**».

ثم ذكر بعض الأمثلة التي خالف فيها الظاهرية، ثم قال: «**فمن لي يسأل الـشيخ وأمثاله هل كفرت الظاهرية وزاغت لما أخذت بظاهر القرآن والسنة في مئـات مـن المسائل، وخالفت المذاهب، فإن قال: كفرت فقد بان زيغه وجهله، وإن قال: لم تكفر، فقد نقض قوله وأبطل مذهبه ....**»(١).

رابعاً: يظهر بطلان قول الصاوي وضلاله عند معرفة كلام أهل العلم في مراتـب الألفاظ وحكم العمل بها.

فقد قرر الشيخ رحمه الله نقلاً عن الأصوليين أن الألفاظ الواضحة الدلالة تنقـسم إلى أربعة أقسام متفاوتة في الوضوح والظهور، وذلك بالنظر إلى احتمال اللفظ لصرفه عن معناه الظاهر، وإلى قبوله للنسخ من عدمه.

فالأول المحكم، وهو ما لا يحتمل التأويل ولا النسخ.

فإن قبل النسخ ولكنه لا يحتمل التأويل أيضاً فهو المفسر.

والثالث النص، وهو الصريح في معناه، أو الذي لا يحتمل إلا معنى واحداً.

والرابع الظاهر، وهو ما دل على معنى دلالة ظنية راجحة، ويحتمل غير ذلك المعنى المرجوح.

وبين رحمه الله أن أهل العلم بينوا أن المحكم والمفسر والنص يجب العمل بما دلـت عليه وبالظاهر المتبادر منها، وكذلك الظاهر يجب العمل بما ظهر منه حتى يقـوم دليـل يقتضي صرف اللفظ عن المعنى الظاهر إلى غيره، أو يقوم دليل على النسخ، ونقل رحمه الله

---

(١) تنزيه السنة والقرآن ص: ١٠٣-١١١.

عن "روضة الناظر" وشرحها لابن بدران وعن الشوكاني في "إرشاد الفحول" ما يؤيد ما سبق، ثم قال: «**قال العلامة الشنقيطي رحمه الله: «والحق الذي لا شك فيه، وهو الذي كان عليه أصحاب رسول الله وعامة علماء المسلمين، أنه لا يجوز العدول عن ظاهر كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم في حال من الأحوال بوجه من الوجوه، حتى يقوم دليل شرعي صارف عن الظاهر إلى المحتمل المرجوح» .... وسائر كتب الأصول والفقه والحديث على هذا المنوال في الأخذ بالظواهر من القرآن والسنة**

....».

وقال معلقاً في الهامش: «**وازن أيها القارئ بين كلام علماء الأصول وغيرهم، وبين كلام الشيخ الصاوي، لتجد الفرق الشاسع بين كلامهم وكلامه، فهم يصرحون بالأخذ بظواهر الكتاب والسنة، وعليه العمل من عصر الرسالة إلى يومنا، والشيخ يقول: الأخذ بظواهر القرآن والسنة من أصول الكفر.**

فإذا كان كما يقول، فمن أين نأخذ الهداية؟ ومن أين نتلقى الأحكام؟! فكأن الشيخ يقول: ينبغي أن نأخذ بالباطن، وإذاً تكون دعوى لمذهب الباطنية التي أجمعت المذاهب من السنة والشيعة والإباضية على كفرهم .....

فالشيخ الصاوي لا محيص له من أمرين:

إما أن يقول: الأخذ بظواهر القرآن والسنة من أصول الإسلام ومما اجتمعت عليه مذاهب العلماء الأعلام، وجرى عليه العمل ....

وإما أن يقول: لا بد أن نترك الظاهر ونؤوله بتفسير باطني، فذاك عين الكفر والضلال ....»[(١)].

وإذا تبين وجوب الأخذ بظواهر نصوص الكتاب والسنة، والعمل بما دلت عليه حتى يأتي الدليل الصارف أو الناسخ أو المخصص، فيعمل به، فيكون العمل في كلا الحالين بما ظهر من النصوص وبما دلت عليه.

---

(١) تنزيه السنة والقرآن ص: ٩٥-٩٦.

إذا تقرر ذلك، فإن هاهنا شبهة يوردها بعضهم، وهي أنه ما ظهرت الفرق إلا بسبب الأخذ بما ظهر لها من النصوص، فمنهم من شبه الله بخلقه بحجة أنه ظهر لهم من بعض النصوص وصف الله بصفات المخلوقين، ومنهم من قال بالجبر تمسكاً ببعض الآيات، ومنهم من قال بالقدر تمسكاً ببعض النصوص، وغير ذلك.

«فلعل الشيخ الصاوي وأمثاله يقصد أن تلك الفرق الضالة لما أخذت بظواهر بعض الآيات والأحاديث فقد ضلت ضلالاً بعيداً، وربما قد جر بعضهم إلى الكفر، وإذاً فلا عتب على الشيخ ولا لوم ولا حق لكم في أن توجهوا إليه سهام الملام»(١).

وقد أجاب الشيخ رحمه الله تعالى بما مفاده أن هذه الفرق أُتيت من سوء الفهم وتحكيم العقل، وأخذهم ببعض النصوص دون بعض، أو من سوء القصد واتباع الهوى، فإنه لم يوجد في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم ولا عصر الصحابة رضي الله عنهم من قال بعقيدة التشبيه أو الجبر أو التجهم أو الرفض، أو بقول القدرية والمعتزلة، بل مضى عصر الصحابة رضي الله عنهم والناس مؤمنون بالكتاب والسنة كليهما، لا يفرقون بين آيات الصفات وآيات الأحكام وآيات القصص والوعد والوعيد، يؤمنون بكل ما ورد إيماناً عميقاً راسخاً، وعلى هذا كان التابعون وأتباع التابعين ومن بعدهم من الأئمة والعلماء المهتدين، لا تجد عندهم شيئاً من تلك المبادئ التي قالت بها تلك الفرق التي ظهرت واشتهرت في أواخر عهد بني أمية.

«كل ذلك يدل على أن سبب ضلال أولئك كما قلنا سوء الفهم في معنى الآيات والأحاديث، وعدم الرجوع إلى تفسير النبي وتفسير أصحابه والراسخين من التابعين، وإنما حكموا عقولهم وأفكارهم، حتى دانوا واعتقدوا بتلك المعتقدات الفاسدة ....»(٢).

ثم استطرد رحمه الله تعالى في ضرب الأمثلة على ذلك، وكيف فسر أهل البدع الآيات والأحاديث على غير تفسيرها، فضلوا وأضلوا، كما حصل من الجهمية والمعتزلة في

---

(١) تنزيه السنة والقرآن ص: ٧٢.

(٢) تنزيه السنة والقرآن ص: ٧٦.

آيات الصفات، وكما حصل من الخوارج في آيات الوعيد، ثم قال:

«**وقصارى القول أن ليس في القرآن ما قاله الشيخ الصاوي ومن على شاكلته، وليس لأولئك الفرق أدنى تمسك من القرآن والسنة الصحيحة، ولكن أداهم فهمهم السقيم وسوء القصد من بعضهم كما سبق بيانه.**

ويزيدك إيضاحاً أن كثيراً من آراء تلك الفرق دخيلة على الإسلام، فالرفض بذرة يهودية ومجوسية فارسية .... وكذلك فكرة التشبيه مأخوذة من اليهود والنصارى والعياذ بالله ...»[1]، وذكر أيضاً أن القول بالقدر أصله من رجل كان نصرانياً فاسلم ثم تنصر[2].

ثم إن الشيخ رحمه الله تعالى بعد أن بين فساد هذه المقالة على كل وجه وعلى كل اعتبار، ختم الكتاب بتتمتين.

الأولى: في نقل كلام العلامة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله تعالى في نقد كلام الصاوي هذا، ليبين أن كل من نور الله بصيرته يعرف بطلان كلام الصاوي وخطأه الفادح.

والثانية: في الرد على كلام الصاوي حول الخوارج، ونسبته دعوة الإمام المصلح المجدد إليهم، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في الباب السابق.

ومما جاء في كلام العلامة الشنقيطي رحمه الله في الرد على مقولة الصاوي، قوله بعد أن ذكر كلام الصاوي بلفظه: «**.... وأما قوله أن الأخذ بظواهر الكتاب والسنة من أصول الكفر، فهذا أيضاً من أشنع الباطل وأعظمه، وقائله من أعظم الناس انتهاكاً لحرمة كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، سبحانك هذا بهتان عظيم.**

والتحقيق الذي لا شك فيه، وهو الذي كان عليه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وعامة علماء المسلمين، أنه لا يجوز العدول عن ظاهر الكتاب وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم في حال من الأحوال بوجه من الوجوه، حتى يقوم دليل

---

(١) تنزيه السنة والقرآن ص: ٨٧-٨٨.

(٢) انظر ص: ٨٢٨.

شرعي صارف عن الظاهر إلى المحتمل المرجوح.

والقول بأن "العمل بظاهر الكتاب والسنة من أصول الكفر" لا يصدر ألبتة عن عالم بالكتاب والسنة أصلاً، لأنه لجهله بهما يعتقد أن ظاهرهما كفر، والواقع في نفس الأمر أن ظاهرهما بعيد مما ظنه أشد من بعد الشمس من اللمس ....»[1] إلى آخر كلامه رحمه الله تعالى.

والمقصود هو بيان جهود الشيخ رحمه الله المشكورة في بيان بطلان قول الصاوي هذا، وما يترتب عليه من المفاسد وما فيه من المناقضة لهذا الدين ولكلام الله تعالى وكلام رسوله ولما عليه العلماء العاملين والأئمة المهتدين، وما فيه من المفاسد وما يلزم منه من الطعن في دين الإسلام وفي رسوله، بل وفي رب العالمين سبحانه وتعالى، فرحم الله تعالى الشيخ، وجزاه خير الجزاء على ما قدم ونصح للأمة، وسعى في صلاحها وتحذيرها مما يؤدي بها إلى البعد عن ربها ودينها، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) تنزيه السنة والقرآن ص: ١٧٧، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: (٤٣٨/٧).

المبحث الثاني: جهوده في الرد على من زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن أمياً.

ما فتئ أعداء الإسلام يحيكون له المؤامرات، ويكيدون له الليل والنهار، يريدون ليطفئوا نور الله بأفواههم، والله متم نوره ولو كره الكافرون، ومن كيدهم وصدهم عن دين الله أنهم يظهرون الأقوال التي مردها إلى نقض هذا الدين وإبطاله، فتارة يصرحون بذلك بأفواههم وأقلامهم المسمومة، وتارة عن طريق تلاميذهم من أبناء المسلمين، ولا شك أن هذا أعظم خطراً وأشد فتكاً في صفوف المسلمين.

ومن ذلك ما قام به رجل هندي من أساتذة جامعة حيدر أباد، حيث كتب في بعض الصحف الإيرانية يزعم أن نبينا محمداً صلى الله عليه وسلم لم يكن أمياً، آخذاً ذلك عن أساتذته المستشرقين الذي يريدون الطعن في هذا الدين بهذه الحيل المكشوفة، ليتوصلوا بذلك إلى الطعن في القرآن والسنة، ويجحدوا أنها من عند الله تعالى أوحاها إلى عبده ورسوله محمد صلى الله عليه وسلم، ويزعموا أنه تلقى ذلك واستنتجه ممن سبقه من الأمم والحضارات.

فجاء هذا الأستاذ الهندي وأراد أن يُلْبِس هذه الدعوى الباطلة وهذا المكر والكذب ثوب البحث العلمي، والمدح والثناء للنبي الأمي صلى الله عليه وسلم، فشمر الشيخ رحمه الله تعالى عن ساعد الجد، وقام بالرد على كلام هذا الأستاذ وكشف عواره، وما ينطوي عليه من الخبث والضلال، وبين اتصاله بمكائد المستشرقين الحاقدين على نبي الإسلام ودين الإسلام، فخرج هذا الكتاب القيم الذي عنون له الشيخ «بالرد الشافي الوافر على من نفى أمية سيد الأوائل والأواخر».

وقد حاز هذا الكتاب على إعجاب أهل العلم والفضل، وقرظه بعضهم، منهم عمر رضا كحالة، وعبد القادر شيبة الحمد، وسالم بن حمود قاضي المحكمة الشرعية بمسقط، وغيرهم كما تجده في أول الكتاب.

وسنعرض هنا في هذا المبحث إلى بيان جهود الشيخ رحمه الله تعالى في تقرير أمية النبي محمد صلى الله عليه وسلم، والرد على الشبه التي أثارها هذا الهندي تبعاً لأساتذته

المستشرقين.

أولاً: جهود الشيخ رحمه الله في تقرير أمية النبي صلى الله عليه وسلم، والاستدلال على ذلك، مبطلاً دعوى عدم أميته صلى الله عليه وسلم، وقد سلك الشيخ رحمه الله في ذلك مسلكاً موفقاً، نعرضه في النقاط التالية:

١. قدم بذكر سيرة النبي صلى الله عليه وسلم من نسبه إلى مولده إلى وفاته صلى الله عليه وسلم، مبيناً أن أهل العلم اعتنوا بذكر كل صغيرة وكبيرة عنه صلى الله عليه وسلم، وألفوا في ذلك المؤلفات الكثيرة، ولم يأت في شيء من ذلك ذكر شيء يخالف أميته صلى الله عليه وسلم، يقول الشيخ رحمه الله بعد أن ذكر سيرته صلى الله عليه وسلم: «**وقد أرينا القارئ من حين ولادته صلى الله عليه وسلم إلى حين وفاته بصورة مختصرة، كأنه يشاهده عليه الصلاة والسلام، فهل مر بك أنه جلس عند معلم، أو قرأ لدى أحد، أو اجتمع بأحد من العلماء والأحبار والرهبان حتى يتطرق شك إلى أميته؟!**

وقد وضحنا لك سيرته الشريفة، فلم تجد ولن تجد أنه خرج صلى الله عليه وسلم من حيز الأمية وأصبح قارئاً وكاتباً بعد أن لم يكن يقرأ ويكتب ...».

ثم قال: «**ونحن إذ ذكرنا سيرته الشريفة نقول: إن أهل السير والتواريخ لم يهملوا من شؤون حياة النبي صلى الله عليه وسلم وأحواله وأخباره كلها، حتى لقد وصفوه في قيامه وجلوسه ....**» فذكر سائر أحواله وأموره ثم قال: «**فهل مر بك أيها القارئ الكريم مما استعرضناه من أحواله الشريفة وشمائله المنيفة وقليل خبره وكثيره، تَعَلُّمه، وأستاذه، وكتابته، وقراءته من كتاب، أو كتابة رسالة لصديق، أو ملك أو لزعيم قبيلة!؟**

ولكن لا شيء من ذلك حتى يكتبه العلماء، فلو كان شيء من ذلك لكان أولى بالضبط والنقل من فراشه وحجامته وقدحه وفاكهته مثلاً ....»[1].

٢. قرر رحمه الله تعالى معنى كلمة الأمي التي جاءت في وصف النبي صلى الله عليه

---

(١) الرد الشافي الوافر ص: ٦٠-٦٣.

وسلم، فنقل في ذلك عن كتب اللغة المعروفة المعتبرة، كلسان العرب والقاموس المحيط وشرحه تاج العروس، والمنجد والمعجم الوسيط، وغيرها.
وبين اتفاق كلمة أهل اللغة وعلمائها على أن الأمي هو من لا يقرأ ولا يكتب، أي أنه باق على أصل ولادة أمه، وعلى أصل جبلته لم يتعلم القراءة والكتابة، ثم قال:

«ولو ذهبنا نستقصي كتب اللغة، لطال بنا المقال، ولما وجدناها إلا على هذا المنوال الذي أوردناه في هذه الكتب، لاسيما القاموس المحيط وشرحه، ولسان العرب، تلك الكتب التي قل أن يجاريها غيرها»[1].

٣. قرر رحمه الله تعالى إضافة إلى ما سبق من معنى الأمي وأمية النبي صلى الله عليه وسلم أن «**الأمة العربية التي بعث فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيراً ونذيراً وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً، كانت أمة أمية لا تحسن القراءة والكتابة -إلا أفراد قلائل يعدون بالأصابع- كما سلف لك النقل عن لسان العرب.**

والأمم كلها شاهدة على أميتهم، والتواريخ ناطقة بذلك، وأصبحت مما يعرفه الخاص والعام، والقرآن يصرح بذلك كما يقول تعالى في سورة الجمعة: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾[2] ....».

ثم نقل عن بعض كتب الأدب والتاريخ القديمة والمعاصرة ما يؤيد ذلك ويشهد به، ومن ذلك ما ذكره عن ابن خلدون قوله: «**إن الكتابة في العرب كانت أعز من بيض الأنوق، وإن أكثرهم كانوا أميين** ...».

ثم قال: «**والحاصل أن الأمية في العرب -ولاسيما أهل الحجاز- مشهورة بإطباق أهل التواريخ، وندرة الكتابة فيهم غير خافية ..... وقد سبق النقل**

---

(١) الرد الشافي الوافر ص: ٦٨.

(٢) الجمعة:٢.

عن ابن خلدون أن الكتابة في العرب كانت أعز من بيض الأنوق، وكفى بابن خلدون علماً واطلاعاً بالتاريخ .... كما مر بك أن أول من تعلم الكتابة من أهل مكة هو حرب بن أمية، تعلمها من بشر بن عبد الملك، وعندما أتاهم الإسلام كان الكاتبون بمكة سبعة عشر رجلاً» فذكر أسماءهم ثم قال: «**فهل تجد اسم الرسول صلى الله عليه وسلم في السبعة عشر المحررة أسماؤهم ...**»[(١)].

وهذا التقرير فيه التأكيد الأكيد على ما سبق من أميته صلى الله عليه وسلم، لأنه أيضاً من أمة أمية كما شهد بذلك التاريخ، بل إن ذلك مما تواتر على الألسن وعرفه الخاص والعام كما يقول الشيخ رحمه الله تعالى.

٤. استدل رحمه الله تعالى على إثبات أمية نبينا محمد صلى الله عليه وسلم بالآيات القرآنية التي قررت ذلك وشهدت به، بل وجعلت ذلك دليلاً على صدقه، بل قررت أنه مذكور بهذه الصفة عند أهل الكتاب في كتبهم، فكان ذلك حجة عليهم للإيمان به وتصديقه، ومن هذه الآيات قوله تعالى: ﴿قَالَ عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاء وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَـاةَ وَالَّذِينَ هُم بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ * الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَآئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالأَغْلاَلَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُواْ بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُواْ النُّورَ الَّذِيَ أُنزِلَ مَعَهُ أُوْلَـئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[(٢)].

فنقل في تفسيرها عن ابن جرير وابن كثير والقرطبي والآلوسي والرازي وغيرهم، أنهم فسروها بأنه النبي الأمي، أي الذي لا يقرأ ولا يكتب.

وهكذا قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ

---

(١) الرد الشافي الوافر ص: ٧٦-٧٧.

(٢) الأعراف: من الآيات ١٥٦-١٥٧.

مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ لا إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ يُحْيِـي وَيُمِيتُ فَآمِنُواْ بِاللّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَـدُونَ﴾[1]، وقولـه تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلا تَخُطُّهُ بِيَمِينِـكَ إِذاً لارْتَـابَ الْمُبْطِلُونَ﴾[2].

وهنا يقارن الشيخ بين ما يفسر به الأئمة تلك الآيات، وبين مزاعم هذا الهندي السخيفة، فيقول الشيخ: «**يقول العلامة ابن جرير: ولو كنت من قبـل أن يوحى إليك تقرأ الكتاب أو تخطه بيمينك إذاً لـشك بـسبب ذلـك في أمرك ...**

يقول الهندي: أن هناك وثائق تتعلق بسيرة النبي صلى الله عليه وسلم قبـل النبوة لو نشرت لدلت على صدق قوله –أي كونه مثقفاً ولم يكن أمياً، تأمل واحكم!!– وناهيك بابن جرير علماً واطلاعاً واسعاً رواية ودرايـة، لاسيما في علمي التفسير والتاريخ ....»[3].

ثم ختم الشيخ تلك النقول بالنقل عن شيخ الإسلام فقال: «**قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الجواب الصحيح في بيان الأدلة الدالة على نبوتـه صـلى الله عليه وسلم، محتجاً بعدة آيات من القرآن كقوله تعالى: ﴿تِلْكَ مِـنْ أَنْبَـاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلا قَوْمُكَ مِنْ قَبْلِ هَذَا فَاصْبِرْ إِنَّ الْعَاقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ﴾[4] وقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُـهُ عَلَـيْكُمْ وَلا أَدْرَاكُمْ بِهِ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُراً مِنْ قَبْلِهِ أَفَلا تَعْقِلُونَ﴾[5] وقـال: ﴿وَمَـا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذاً لارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ﴾.**

---

(١) الأعراف: ١٥٨.

(٢) العنكبوت:٤٨.

(٣) الرد الشافي الوافر ص: ٩٩.

(٤) هود:٤٩.

(٥) يونس:١٦.

بين سبحانه وتعالى من حاله ما يعلمه العامة والخاصة، ومعلوم لجميع قومه الذين شاهدوه، متواتر عند من غاب عنه وبلغته أخباره من جميع الناس أنه كان صلى الله عليه وسلم لا يقرأ كتاباً ولا يخط كتاباً من الكتب المنزلة ولا غيرها، ولا ينسخ شيئاً من كتب الناس لا المنزلة ولا غيرها ....».

ويقول الشيخ رحمه الله هنا: «**قارن بين تفسير هذا الإمام الجليل، الذي قال فيه قاضي مصر في عهده: «ما رأى الناس مثل هذا الإمام منذ ثلاثمائة سنة، ولا رأى هو مثل نفسه ....» قارن بين قوله: «لا الكتب المنزلة ولا غيرها» وبين تفسير الهندي أن المراد من قوله: ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ﴾ هي الكتب المنزلة، لتعلم قيمة كلامه هذا»**[١].

وستأتي الإشارة إلى أن هذا التفسير هو من دعاوى المستشرقين التي أخذها هذا الهندي عنهم، بل هو في سائر هذه المقالة يردد ما تلقاه عنهم.

٥. الاستدلال بالأحاديث النبوية الصحيحة الدالة على أميته صلى الله عليه وسلم، فمن ذلك حديث بدء الوحي المعروف، الذي رواه البخاري من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها وفيه: ((حتى جاءه الحق وهو في غار حراء، فجاءه الملك فقال: اقرأ، قال: ما أنا بقارئ، فأخذني فغطني حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني وقال: اقرأ، فقلت: ما أنا بقارئ ....))[٢] الحديث.

وذكر الشيخ رحمه الله تفسير الحديث والرواية الأخرى التي فيها ((ما أقرأ)) ثم قال: «**فإذا سمعت قول النبي صلى الله عليه وسلم ما أنا بقارئ ثلاث مرات بالنفي الصريح، وقارنته بكلام الأستاذ ..... تجد التكذيب الصريح للنبي عليه الصلاة والسلام، حيث يقول: ((ما أنا بقارئ)) ويكرره ثلاث مرات،**

---

(١) الرد الشافي الوافر ص: ١١٩.

(٢) رواه البخاري في مواضع منها كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ثالث حديث في الصحيح، ورواه مسلم في كتاب الإيمان، باب بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم: (١٣٩/١).

ويقول الهندي: كان مثقفاً .... وما ادري كيف يتفوه مسلم أستاذ بهذا الكلام وهو يرى صحاح الأحاديث ويفهم أن المسلمين واليهود والمسيحيين والمشركين يجمعون على أمية النبي صلى الله عليه وسلم، إلا شذاذاً من المستشرقين الذي دأبهم مناوأة الإسلام ونبيه والكيد له ....»[1].

ومن الأحاديث التي استدل بها أيضاً حديث: ((إنا أمة أمية، لا نكتب ولا نحسب))[2][3].

٦. الاستدلال بالإجماع.

نص الشيخ رحمه الله تعالى على إجماع المسلمين على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان أمياً لا يقرأ ولا يكتب، يقول في رده على هذا الهندي: «**وما أدري ما الفائدة في نشر هذا القول المخالف لصريح الكتاب والسنة ولإجماع المسلمين في كل العصور ...»**[4].

وقرر الشيخ رحمه الله تعالى أنه لا يرد على هذا الإجماع ما جاء عن الباجي وغيره أنه صلى الله عليه وسلم كتب بيده في صلح الحديبية "محمد بن عبد الله" لأن هذا القول مع ضعفه ورد أهل العلم له مخالف للإجماع الذي سبقه، ومخالف للروايات الصحيحة، وثم أمر آخر وهو أنهم قائلون بأنه أمي لا يقرأ ولا يكتب، وأن هذا إنما كان آية من آياته، فهو عندهم من قبيل الآيات وليس من قبيل معرفة الكتابة والقراءة[5].

---

(١) الرد الشافي الوافر ص: ٨٣.

(٢) رواه البخاري في كتاب الصوم، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: ((لا نكتب ولا نحسب)): (٥٦٨/٢)، ومسلم في كتاب الصيام، باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال ...: (٧٦١/٢).

(٣) انظر: الرد الشافي الوافر ص: ٨٥-٨٧.

(٤) الرد الشافي الوافر ص: ٨٤.

(٥) انظر: الرد الشافي الوافر ص: ٨٤، ١٠٨، ١١٨، ١٢٨، ١٥٥، ١٥٩.

وذكر الشيخ رحمه الله تعالى أقاويل السلف في ذلك نقلاً عن كتب التفسير المعتمدة، كابن عباس وابن مسعود ومجاهد والضحاك، ثم قال: «... **فالذين شاهدوا الرسول صلى الله عليه وسلم وأحاطوا بأحواله من صغار الأمور وكبارها، ثم جاء من بعدهم التابعون وتابعوهم يجهرون ويعلنون للأمة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يقرأ ولا يكتب، ودرج مِنْ بعدهم على منوالهم أعلام الفقهاء والمحدثين والمفسرين والمؤرخين، ثم يأتي حضرة الأستاذ بعد أربعة عشر قرناً فيدعي أنه قد عرف من أحوال الرسول صلى الله عليه وسلم ما لم يعرفه الصحابة الأجلاء -كالخلفاء الراشدين وابن مسعود وابن عباس وزيد بن ثابت، وأبيّ بن كعب- وما لم يعرفه التابعون الأخيار وسائر العلماء الأبرار، من عصر صاحب الرسالة حتى يومنا هذا.**

ولا أدري بأي طريق اتصل بالنبي صلى الله عليه وسلم حتى عرف ما لم يعرفه ابن عباس وسائر الصحابة ...»[(١)].

وقال رحمه الله: «.... **وسبق كلام الصحابة والتابعين وطائفة من المفسرين بأنه كان لا يقرأ ولا يكتب، وأنه كان منعوتاً بهذا النعت في التوراة والإنجيل، وكأن الأستاذ لا يعلم أن قوله: "كان النبي صلى الله عليه وسلم مثقفاً[(٢)] قبل الرسالة" إلخ تكذيب للتوارة والإنجيل والقرآن، وللرسول ولسائر الصحابة والتابعين، ولسائر المسلمين على اختلاف فرقهم ...**»[(٣)].

إذاً فأمية النبي صلى الله عليه وسلم مما لا شك فيه، ومما قامت عليه الأدلة الكثيرة وأجمعت الأمة عليه، ولم يخالف في ذلك ويحاول التشكيك فيه إلا طائفة من المستشرقين ومن سار في ركابهم، من أمثال هذا الأستاذ الهندي،

---

(١) الرد الشافي الوافر ص: ١١٥-١١٦.

(٢) يريد ذلك الرجل أنه كان مثقفاً أي أنه كان يقرأ ويكتب، وهذا هو الذي فيه ما فيه، وأما التثقيف بمعنى صحة المعلومات وجودها ودقتها، أو بمعنى الحذق فهذا لا ينافي الأمية.

(٣) الرد الشافي الوافر ص: ١١٧، وانظر ص: ١٢٧، ١٥٨.

وقد نقل الشيخ رحمه الله عن الشيخ محمد رضا في كتابه "محمد رسول الله" ما فيه التنبيه على موقف المستشرقين هذا، فذكر قوله: «**وقد طالعت ما كتبه الذين تعرضوا لهذا البحث من الإفرنج، الذين ترجموا حياة النبي صلى الله عليه وسلم، فوجدت تخبطاً مدهشاً، فقد بحث الأستاذ "نولدكه" الألماني في كتابه "تاريخ القرآن" هل كان النبي صلى الله عليه وسلم يعرف القراءة والكتابة؟ فلم يجزم بشيء، بيد أنه زعم أن لفظة "أمي" المذكورة في القرآن لا تدل على أنه يجهل القراءة والكتابة، بل تفيد أنه لا يعرف الأسفار القديمة**».

وقد نبه الشيخ أحمد بن حجر هنا إلى أن الأستاذ الهندي أخذ هذه الشبهة من هذا المستشرق وضمنها كلامه وشبهه التي سنذكرها فيما سيأتي بإذن الله.

ومراد المستشرقين من ذلك كله إثبات أن ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم إنما أخذه ممن سبقه، وتعلمه من كتب السابقين له، ولذلك زعم بعضهم كما ينقله الشيخ عن محمد رضا أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ الكتب القديمة، وقال بعضهم أنه أخذ بعض تعاليم المسيحية أثناء سفره إلى الشام للتجارة، وزعم بعضهم أن ورقة بن نوفل كان قد ترجم الأناجيل إلى العربية، وهذا كله زعم لا أساس له، وإنما يريدون بذلك أنه صلى الله عليه وسلم اطلع على الكتب السابقة، ومنها استقى ما جاء به.

وهنا يعلق الشيخ ابن حجر رحمه الله بأن هذه الأناجيل إنما اشتملت على شيء من الوعظ وسيرة المسيح عليه السلام، ولم تشتمل على الأحكام والتشريعات، وأنه كتبها بعض تلاميذ المسيح، ولذا فإن ما في هذا الإنجيل قد ينقض بعضه الإنجيل الآخر، ويقول: «**كما أن فيها الحلول والتثليث والتجسيم وركة العبارة كما لا يخفى على كل ذي عقل سليم، ومن يقارن بين القرآن وبين الإنجيل يعلم علماً جازماً أن لا نسبة بينهما أبداً، بل من يقارن بين الإنجيل وبين أحاديث الرسول يرى البون الشاسع الذي نسبته كنسبة الغبراء إلى الخضراء، فكيف يقال مع هذا أن الرسول صلى الله عليه وسلم استقى معلوماته من تلك الأناجيل أو مما سمعه من الرهبان المسيحيين؟! والحال أنه لا**

أثر في القرآن ولا في كلام الرسول لشيء[1] من ذلك»[2].

والمقصود أن هذه الدعوى كاذبة ولو لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم أمياً، ولكن قد أراد الله بحكمته ورحمته أن يكون صلوات الله وسلامه عليه أمياً ليقطع أسباب الشكوك ويرفعها، ويضع أسباب الهداية وييسرها، ولكن هؤلاء المعاندين المكابرين من المستشرقين كما يصور حالهم الشيخ محمد رضا، هالهم وبهرهم ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم من الدين والتشريع «**وقالوا في أنفسهم من أين جاء لمحمد صلى الله عليه وسلم هذا العلم؟! وكيف كان أمياً؟!**

فإن قيل لهم: هذا دليل على نبوته صلى الله عليه وسلم، وأنه كان يوحى إليه لم يسلموا، لأنهم لو سلموا بنزول الوحي عليه لزمهم التصديق برسالته، وتخلصاً من هذا المأزق نفوا عنه الأمية، وقالوا إنه كان يقرأ ويكتب ويتلو الكتب القديمة، ولما وجدوا أن التاريخ لا يساعدهم على هذا الزعم، لأن معاصريه أقروا أنه كان أمياً، وأن ذلك يطابق ما جاء في القرآن، قال قائلهم إنه كان يخفي أمره ويكتم عن الناس جميعاً، حتى زوجاته، وأولاده، وجميع أصحابه عِلْمَهُ بالقراءة والكتابة، وهذا قول مضحك ...»[3].

والمقصود أنهم ذهبوا كل مذهب للطعن في هذا الدين وفي النبي صلى الله عليه وسلم، وللتشكيك في أمره، فزعموا أنه لم يكن أمياً، وسار هذا الأستاذ الهندي في ركابهم، وردد ما جاؤوا به من الشبه التي فندها الشيخ رحمه الله تعالى، وإلى القارئ ذكر **أهم هذه الشبه، وجواب الشيخ رحمه الله عنها:**

١. تمسك الهندي بما جاء في صلح الحديبية أنه لما لم يرض سهيل بن عمرو أن يُكتب "محمد رسول الله" أمر النبي صلى الله عليه وسلم بحذف جملة "رسول الله" فلم يوافق علي رضي الله عنه أن يمحو تلك الجملة، فمحاها النبي صلى الله عليه وسلم وكتب "محمد بن عبد الله" كما جاء في بعض روايات

---

(١) هذه الكلمة ليست في الأصل، وبها يتم المعنى.

(٢) الرد الشافي الوافر ص: ١٦٩.

(٣) الرد الشافي الوافر ص: ١٦٩-١٧٠.

البخاري[1]، فزعم أن هذا دليل على أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن أمياً.

وقد بين الشيخ رحمه الله تعالى أن هذا نوع من التلبيس وتتبع المتشابه، فإن الروايات الأخرى بينت أن الكاتب هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فجاء في صحيح البخاري: فقال سهيل: والله لو كنا نعلم أنك رسول الله ما صددناك عن البيت ولا قاتلناك، ولكن اكتب محمد بن عبد الله، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((والله إني لرسول الله وإن كذبتموني، اكتب محمد بن عبد الله))[2]، وفي رواية: فأخذ الكتاب وليس يحسن يكتب، فكتب هذا ما قاضى عليه محمد بن عبد الله .....[3].

وذكر أيضاً الرواية التي في مسلم لتتجلى الحقيقة أكثر، وقد جاء فيها: فأمر علي أن يمحاها، فقال علي: لا والله لا أمحاها، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((أرني مكانها))، فأراه مكانها فمحاها، وكتب ابن عبد الله[4].

ثم قال الشيخ: «**وهل بعد قوله: ((أرني مكانها)) فمحاها يبقى شك لذي لب في أمية الرسول، وعدم معرفته القراءة والكتابة؟! فلو كان قارئاً لما احتاج أن يريه علي مكان الكلمة، وإذا لم يكن عارفاً بالقراءة فمن باب أولى أن يكون غير عارف بالكتابة، هذا واضح لا غبار عليه.**

كما أن هذا يوضح لنا أن قوله (وكتب ابن عبد الله) أنه أمر علياً بالكتابة بعد أن محاها بيده الشريفة عندما أراه علي مكانها»[5].

---

(١) في كتاب الصلح، باب كيف يُكتب هذا ما صالح فلان بن فلان وفلان بن فلان وإن لم ينسبه إلى قبيلته أو نسبه: (٢/٨٢٠).

(٢) كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط: (٢/٨٣٤).

(٣) رواه البخاري في كتاب المغازي، باب عمرة القضاء: (٣/١٢٨٨).

(٤) رواه مسلم في كتاب الجهاد والسير، باب صلح الحديبية في الحديبية: (٣/١٤١٠).

(٥) الرد الشافي الوافر ص: ١٥٠-١٥١.

وما ذكره الشيخ هو ما قرره أهل العلم، كالحافظ ابن حجر والنووي والحافظ ابن كثير وغيرهم، وقد ذكر الشيخ ذلك، وذكر بعض عباراتهم في تحقيق هذا المقام، رداً على الباجي وغيره ممن وهم وظن أن الكاتب هو النبي صلى الله عليه وسلم، مع أن هؤلاء لم يقولوا أنه خرج عن أميته، وإنما ذهبوا إلى أن ذلك من خرق العادة له صلى الله عليه وسلم، ومع ذلك شنع عليهم العلماء وردوا أقوالهم، فكيف لو سمعوا بما يقوله هذا الأستاذ الهندي، الذي اتخذ مقولة الباجي ستاراً له، ليوهم الناس أن هناك من يؤيده على كلامه من العلماء، وشتان بين القولين كما هو واضح.

وقد أطال الشيخ رحمه الله في مناقشة هذه الشبهة، وناقشها في موضعين[1] بما يقارب أربعين صفحة، وذكر الجواب عنها في الموضع الثاني من ثمانية أوجه، ومن ذلك قوله:

«لو سلمنا تسليماً جدلياً وحملنا الحديث على ظاهره، فلا يلزم من كتابة اسمه الشريف في ذلك اليوم –وهو لا يحسن الكتابة– أن يصير عالماً بالكتابة خارجاً من حيز الأمية، لا يقول هذا من يملك ذرة من العقل، فإن كثيراً من العوام ممن لا يعرف القراءة والكتابة نشاهدهم يوقعون في الوثائق المطلوبة منهم بأسمائهم وأسماء آبائهم، فهل يقال إنهم بهذه التوقيعات عرفوا أن يقرؤوا كل شيء ويكتبون ما يريدون، لا يقول هذا إلا من كان منسلخاً من عقله، متجرداً من فهمه ....»[2].

٢. تمسك الهندي ببعض الأحاديث الضعيفة، كحديث أبي كبشة السلولي عن سهل بن الحنظلية أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر معاوية أن يكتب للأقرع وعيينة، فقال عيينة: أتراني أذهب بصحيفة المتلمس، فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحيفة فنظر فيها فقال: ((قد كتب لك بما أمر لك)).

---

(١) الأول من ص: ١٢٨-١٦٢، والثاني من ص: ١٩٨-٢٠٣.

(٢) الرد الشافي الوافر ص: ٢٠٢.

وقد نص الشيخ على ضعف هذه الرواية، ونقل تضعيفها عن الحافظ ابن حجر وابن كثير والقرطبي وغيرهم[1].

وقال أيضاً: «**كما أن جميع الآثار الواردة المشعرة بأنه صلى الله عليه وسلم يعرف حروف الخط وحسن تصويرها لا صحة لها، كما لا أصل لحديث أنه صلى الله عليه وسلم لم يمت حتى تعلم الكتابة، كما ذكره الحافظ ابن كثير في تفسير سورة العنكبوت، ولا صحة لما ذكر عن أهل البيت أن الكلمات كانت تنطق له[2] عندما ينظر إليها**»[3].

وهنا يبين الشيخ حقيقة أمر هذا الأستاذ فيقول: «**ثانياً: نقول للأستاذ لا محيص له مما يلي:**

إما أن يكون عارفاً بأن حديث معاوية الذي تمسك به ضعيف لا يحتج له، وكذا ما نقله عن عياض.

فإن كان عالماً بضعف هذا الحديث وذاك الأثر فلماذا يحتج به؟! وهل لهذا الاحتجاج مغزى؟! بعد علمه بالضعف وعدم الثبوت بالنسبة للآثار إلا قصد التشكيك ومخالفة المسلمين، وإدخال الريب في قلوبهم ....

وإن لم يكن عارفاً بضعف حديث معاوية ووضع تلك الآثار، فلم لا يكلف نفسه عناء البحث والتحقيق ...... وأقرب الأمرين الأمر الأول، والله أعلم»[4].

وإذا تركنا الكلام عن سائر الشبه التي تعلق بها هذا الأستاذ لننظر في بعض كلامه وسخافته تبين لنا إصابة الشيخ في ظنه بهذا الأستاذ، فإن الشيخ رحمه الله قد ذكر أنه جاء في كلام هذا الرجل قوله: «قد وقع من الصدر الأول إلى

---

(١) انظر: الرد الشافي الوافر ص: ١٠٨، ١٤٩، ٢٠٣.

(٢) في الأصل «به».

(٣) الرد الشافي الوافر ص: ٢٠٣-٢٠٤.

(٤) الرد الشافي الوافر ص: ٢٠٤.

اليوم أخطاء شنيعة في الشريعة، وأشدها خطأ تصورهم أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان أمياً».

ثم رجع هذا الأستاذ باللوم على المؤرخين الذين لم يعتنوا الاعتناء المطلوب بسيرته صلى الله عليه وسلم من حين ولادته إلى بعثته، وقد بين الشيخ رحمه الله ما في هذا الكلام من الجهل والطوام والجرأة على الدين وعلى عباد الله المؤمنين، وذكر أن هذا فيه أموراً:

الأول: أنه جرأة عظيمة في الدين، وهتك لحرمته، وحط من كرامة الصحابة الأجلاء والتابعين وخير القرون، بل ولسائر الأمة، وهذا فيه استهانة بقيم المسلمين وجرح لعواطفهم، وخدش لكرامتهم.

الثاني: أن هذا فيه هدم للدين ونقض له، فإنه إذا وقع الصحابة والتابعون والأئمة بعدهم في الغلط في مثل هذه القضية الظاهرة، فلأن يخطئوا في أصول الدين وفروعه من باب أولى، وفي هذا نزع للثقة بهم، وفتح مجال للزنادقة والملحدين والمستشرقين وتلاميذهم أن يبطلوا ويشككوا بما شاءوا من أمور الدين وشرائعه وقواعده بمثل هذه الدعوى الباطلة.

وبعد أن بين الشيخ قُبح هذا الكلام، وعدم إمكان تصوره لكل عاقل، وقال لا يستسيغ هذا إلا من كان أضل من حمار أهله، قال أيضاً إن هذا التعبير «**ينم عن سوء قصد وخبث طوية، ولاسيما في هذه القضية الجليلة**» ثم قال:

«**فالهدف من هذا الكلام أمران:**

الأول: إثبات الخطأ لجميع الأمة من القرن الأول إلى يومنا هذا، وعليه فلا عبرة بإطباقهم وإجماعهم .....

الثاني: الطعن والقدح في جميع الصحابة والتابعين وسائر علماء المسلمين ... وبالتالي فلا عبرة بالشريعة المنقولة التي اتصلت لنا من طريقهم .... وعليه فقد بان أن الهدف هو نقض الشريعة من أصلها.

وأضف إلى ذلك إنكاره لأمية الرسول صلى الله عليه وسلم، ليتمكن

الملحدون من التشكيك في نبوته»[1].

وهاهنا ربما يقول قائل: إن هذا كله قد لا يقصده هذا الرجل، وإنما هو أخطأ في اجتهاده، ولعله لا يقول بهذه الإلزامات ولا يقبلها، فنقول قد أورد الشيخ رحمه الله هـذا الإيراد وبين ضعفه فقال:

«أولاً: أن ليس كل مجتهد مصيب.

ثانياً: وما كل قائل يكون قصده حسناً، ونعرف الحسن والقبح من نفس الكلام أو من القرائن الحافة به، وقد عرفنا من القرائن الحافة والشبه التي أقامها على تعلم الرسول صلى الله عليه وسلم وتقليده للمستشرقين أن اجتهاده خطأ، وأما قصده فالظاهر أنه ليس بحسن، والباطن موكول إلى الله»[2].

واستدل رحمه الله على سوء قصد هذا الرجل بإنكاره لما هو معلوم ومصرح به في القرآن ومجمع عليه، وأيضاً بحكمه الجائر على الأمة الإسلامية جميعاً بالأخطاء الشنيعة، فهذا وغيره دليل على سوء قصده وخبث نيته.

ويدل على ذلك أيضاً ما ذكره من الأمور السخيفة والكذب الواضح الذي لا يساوي مداده كما يعبر الشيخ رحمه الله، ومن ذلك قوله أن مكة كان فيها قبل البعثة مدارس للبنين وللبنات، وكذلك الطائف وغيرها.

«ومن سخافاته المضحكة، بل الافتراءات المكشوفة ما زعمه أن النبي صلى الله عليه وسلم كانت له مدرسة، وهي الصفة، مرتبة كترتيب المدارس –يريد الصف الأول والثاني وهكذا– يتعلم فيها الأولاد والبنات القراءة والكتابة والأحاديث، ويرسل من المتعلمين أناساً إلى البلدان والقرى، وزعم بأن البخاري ذكره في كتاب مواقيت الصلاة ....»[3].

إلى غير ذلك من السخافات والأكاذيب والترهات التي يستحي العاقل أن

---

(١) الرد الشافي الوافر ص: ٢٢١-٢٢٢، وانظر ما قبله أيضاً.

(٢) الرد الشافي الوافر ص: ٢٢٤.

(٣) الرد الشافي الوافر ص: ٢٤١.

يذكرها، وقد تولى الشيخ رحمه الله الكشف عن ذلك وفضح هذا الكاذب بما يجلي الأمر، ولا يدع مجالاً لأن تنطلي هذه المقولة على جاهل فضلاً عن متعلم، فجزاه الله تعالى خـــير الجزاء، وغفر له ورحمه وأسكنه فسيح جناته.

والمقصود أن مثل هذا يدل على ضلال قائله وفساد نيته كما قرر الشيخ وكشف عن ذلك، وإذا كان هذا هو الظاهر، فإنما لنا الظاهر والله يتولى السرائر، ولعلنـــا بـــذلك نكون قد وفقنا لإعطاء القارئ صورة عن جهود الشيخ رحمه الله في تفنيد هذه الـــدعوى والكشف عن حال مدعيها، وبيان الجهة التي تسربت منها هذه المقولة والمقصد الخبيـــث من ورائها، ولكن ذلك لا يغني القارئ عن الوقوف على الصورة الحقيقية لهذا الرد الجميل الماتع الذي كتبه الشيخ في تفنيد هذه الدعوى وإبطالها، والله الموفق والهادي، والحمـــد لله أولاً وآخراً.

المبحث الثالث: جهوده في الرد على من افترى على الحنابلة ورماهم بالتشبيه أو غير ذلك.

ربما يتبادر لذهن البعض أن المراد بالحنابلة هنا من كان على طريقة الحنابلة في الاستنباط الفقهي، ولكن ليس هذا هو المراد، وإنما المراد من كان متمسكاً بعقيدة السلف الصالح رضي الله عنهم معرضاً ومجانباً لما عليه الخلف من أهل البدع والأهواء، وإنما جرى التعبير بالحنابلة لأسباب منها تميز الحنابلة بالتمسك بعقيدة السلف أكثر من غيرهم، وقل فيهم من يميل إلى الاعتقادات المخالفة لما عليه السلف، بينما كثر ذلك في غيرهم.

ولذلك يقول في أول كتابه «نقض كلام المفترين على الحنابلة السلفيين»: «**إن خصوم السلف وهم المعطلة والجهمية والمعتزلة، يرمون السلف الذين يثبتون لله الصفات الواردة في الكتاب وفي صحيح السنة بالتجسيم والتمثيل، لأن هذه الصفات بزعمهم من صفات المخلوقين، حتى زعم الشهرستاني أن مثبتة الصفات من السلف قد آل ببعضهم الإثبات إلى التشبيه، وخصصت ذكر الحنابلة لأنهم أكثر الذين يمثلون مذهب السلف ويناضلون عنه سائر الفرق الضالة.**

والشهرستاني على جلالة قدره في علم الكلام لم يحقق مذهب السلف، ولو حقق لعرف أنهم أبرياء مما نسب إليهم ......»(١).

وقال رحمه الله بعد أن ذكر انتشار قول الجهمية والمعتزلة، وأن أكثر من ينتسب إلى الأشعري لم يأخذوا بطريقته التي استقر أمره عليها، وإنما أخذوا بتأويلات الجهمية، قال: «**ودان بهذه العقائد أكثر الشافعية والمالكية، وقليل من الحنابلة، كما دانت أكثر الحنفية بمذهب أبي منصور الماتريدي**»(٢).

وقال في رده على الشرقاوي: «**وأحب أن أبين للقراء أن الحنابلة هدفهم اتباع الكتاب والسنة، كما أن هدف سائر أهل السنة والجماعة كذلك، ولكن غيرهم قد**

---

(١) نقض كلام المفترين ص: ١٣-١٤.

(٢) العقائد السلفية: (١/١٠).

يتساهل أو يؤول أو يقلد على غير بصيرة، وهم يتشددون في مثل هذه المواقف»[1].

ولما كان الحنابلة هم أكثر من ينتهج مذهب السلف، ويبين عقيدة السلف، وينافح عنها، صار ذلك ينسب إليهم فيقال: قول الحنابلة، وعقيدة الحنابلة، وصار من يخالف ذلك من المتكلمين والمعطلة ينسب تلك التهم والدعاوي إلى الحنابلة، وربما كان ذلك مقصوداً منهم ليظهروا أن مخالفيهم هم طائفة من أصحاب المذاهب، فيسهل عليهم إظهار تنقصهم وتنفير الناس عنهم وإلصاق التهم بهم، بخلاف ما لو قيل: قول السلف، ومذهب السلف، فإن الطعن فيه يكون من المحال إلا لدى من انسلخ من دينه وعقله.

والمقصود أنه جاء في كلام بعض المتكلمين من الجهمية وغيرهم رمي الحنابلة بالتشبيه وغيره من الكذب والبهتان، كدعوى أنهم يقولون بقدم الجلد والغلاف، وقام الشيخ بالدفاع عنهم وتبرئتهم مما كذب عليهم، وبين أن ما هم عليه وما يدعون إليه عقيدة السلف ومذهب أهل السنة والجماعة، لذلك وسم الشيخ كتابه «بنقض كلام المفترين على الحنابلة السلفيين» إشارة إلى أن المراد الدفاع عن السلفيين الذين الحنابلة من أولهم وألصقهم بهم.

ومن جهود الشيخ رحمه الله المشكورة في رد هذه الافتراءات والذب عن أهل السنة، رده على خصوم دعوة الإمام المصلح المجدد، ورده على من تعرض لشيخ الإسلام ابن تيمية، ومما يؤثر عنه رحمه الله أنه كان شديد الغضب لله في مثل هذه المواقف، ولقد حدثني ابنه يوسف بن أحمد بن حجر مراراً أن والده كان يشتد غضبه إذا تعرض أحد أمامه لشيخ الإسلام ابن تيمية أو ابن عبد الوهاب أو ذكر الحنابلة بالتنقص، وأنه كان من شدة غضبه يقف ويحمر وجهه ويضرب بعصاه على الأرض، وربما يشتد غضبه حتى تصيبه رعدة ويسقط ونأتي بالماء فنرشه عليه.

والمقصود هو بيان انتصار الشيخ رحمه الله للحق ودفاعه عن أهل الحق والذب عنهم ورد التهم التي يحاول البعض إلصاقها بهم، إما جهلاً وتقليداً على غير بينة، وإما لسوء قصد وفساد نية والعياذ بالله.

---

(١) ملاحظات على بعض كلام الشرقاوي عن الشيخ ابن تيمية ص: ١١.

ومما ينبغي التنبه له كما ذكرنا أن طعن هؤلاء المعطلة وغيرهم في منهج السلف لم يكن في الغالب مباشراً إلى السلف، ولكنهم يسلكون في ذلك مسلك الطعن فيمن ينتسب إليه وينافح عنه، سواء من حيث العموم كما يقال في الحنابلة وينسب لهم من الزور والبهتان، أو بالخصوص كما يحاولون الإساءة إلى العلماء الذين حملوا هذا المنهج وهذه العقيدة.

فاتُّهم الحنابلة ورُموا بأنهم يقولون بالتشبيه والتجسيم، وأنهم يقولون بقدم الجلد والغلاف وكذلك رُمي بعض أئمتهم كالإمام المجاهد المناضل عن منهج السلف، الذي أظهر منهج السلف ودعا إليه وأقام عليه الحجة، وفلج الله به خصوم الحق وأعداء السنة شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، فرماه أهل البدع بالتشبيه والتجسيم، وهذه مسائل كشف الشيخ عن حقائقها وبين كذب وضلال مدعيها، وسلامة ورشاد من ادعيت عليهم وافتريت في جنابهم.

وقرر رحمه الله أن الحنابلة اشتهروا بتمسكهم بالكتاب والسنة والتزام عقيدة السلف الصالح، وإمامهم هو أحمد بن حنبل وهو الذي أظهر الله به السنة وقمع به أهل البدعة، يقول الشيخ رحمه الله: «**لا يخفى أن الحنابلة إمامهم أحمد بن حنبل، والإمام أحمد لم تخف مكانته العلمية واتباعه للسنة المطهرة في عقائده وأقواله وأفعاله ومذهبه ..... وقد بنى مذهبه في الأصول -أعني العقائد- على الكتاب والسنة الصحيحة ....**»[(١)].

وقال أيضاً: «**الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله هو الذي أظهر مذهب السلف وناضل عنه، وإن كانت الأئمة كلهم رحمهم الله على ذلك، فالإمام أحمد وأتباعه تابعون للسلف الصالح من الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين، لا يؤولون في صفات الله ولا يشبهون الله بخلقه، ولا يكيفون، بل يقولون: نؤمن بما ورد، فالكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، فكما أن ذاته المقدسة لا تشبه ذوات المخلوقين، فكذلك صفاته لا تشبه صفات المخلوقين، فيقولون: لله علم يليق به، وللمخلوقين علم**

---

(١) نقض كلام المفترين ص: ١٨.

يليق بهم، وليس علم الله كعلم المخلوقين .... وهكذا سائر الصفات ....»(١).

ثم ذكر رحمه الله اعتقاد الحنابلة في الكلام وفي سائر أبواب الاعتقاد، مبيناً سلامة معتقدهم وصحة ما هم عليه من الاعتقاد، ليظهر بذلك كذب هذه الدعاوى وبطلان تلك الافتراءات الآثمة.

بل بين رحمه الله تعالى مذهبهم في الفروع أيضاً، ليعلم القارئ حقيقة ما هم عليه من تعظيم النصوص وسلامة المنهج في الأصول والفروع، فبين رحمه الله أن مذهبهم في الفروع مبني على خمسة أصول:

الأول: الأخذ بالنصوص، فإذا وجد في المسألة نص أخذوا به و لم يلتفتوا إلى من خالفه كائناً من كان.

الثاني: الأخذ بفتاوى الصحابة، فإذا وجد لأحدهم فتوى ولا يعرف له مخالف منهم لم يتجاوزها إلى غيرها.

الثالث: الاختيار من أقوال الصحابة إذا اختلفوا أقربها إلى الدليل.

الرابع: الأخذ بالحديث المرسل،وما فيه ضعف يسير إذا لم يجد في الباب شيء يدفعه من حديث صحيح ولا إجماع ولا قول صحابي، وهو أولى عنده من القياس.

الخامس: القياس للضرورة.

ثم قال رحمه الله تعالى: «**فهل في هذه الأصول الخمسة لمن تحلى بالإنصاف قول لقائل أو نقد لناقد ....»**(٢).

ثم ذكر أن الواقف على عقيدة الإمام أحمد وأتباعه لن يجد شيئاً يوهم التشبيه والتجسيم، وقال: «**وها أنا أتحدى هؤلاء الزاعمين المفترين أن الحنابلة يمثلون الله بخلقه أو يجسمونه أو يشبهونه، أو يقولون في القرآن ما زعموا، أن يأتوا بكلمة واحدة من كتب الإمام أحمد أو كتب أصحابه المحققين، وإلا فلينادوا على أنفسهم بالجهل**

(١) نقض كلام المفترين ص: ١٩، وانظر ص: ٣٤، تنزيه السنة والقرآن ص: ١٨٧، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٧/٩).

(٢) نقض كلام المفترين ص: ٣٠.

والافتراء، ويعلم الواقفون على كلامهم أن لا نصيب لكلامهم من الصحة، وأن علومهم هباء في هباء، وقولهم كذب وافتراء، إذا لم يسندوها إلى المصادر المعتبرة من كتب أولئك العلماء.

فوالله لو استعانوا بالجن والإنس، وصعدوا إلى المريخ ونزلوا إلى أعماق الأراضين لما أتوا بحرف واحد يدل على زعمهم وافترائهم ....»(١).

وأشار الشيخ رحمه الله إلى أن هذه الافتراءات قد حصلت قديماً من بعض من ينتسب إلى العلم من المتكلمين الذي أخذهم التعصب الممقوت، فكانوا سبباً في تفرق المسلمين وإحداث الفتن بينهم(٢)، وقد ذكر مثالاً على ذلك ما ذكره ابن الأثير في حوادث سنة ٣٢٣، حيث حمل عليهم الراضي العباسي ونسبهم إلى التشبيه، وبين الشيخ رحمه الله أن هذا يحتمل أمرين، إما أنه كان يعلم أنهم أبرياء من تلك الأمور ولكن لمسايرته للجمهور وتعصبه قال ما قال ظلماً لهم، أو أنه كان جاهلاً بحقيقة حالهم وأن وزيره هو الذي حمله على ذلك بما زعم وافترى عليهم.

قال الشيخ: «**وأي الأمرين كان، فإن الراضي قد أخطأ فيما نسبه إلى الحنابلة وكذب عليهم، فلا عبرة بكلامه ولا وزن لنسبة تلك الافتراءات إلى أولئك الحنابلة الأجلاء، الذين أمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر، وأعلنوا توحيد الأسماء والصفات وتوحيد الألوهية متفردين في ذلك اليوم عن بقية الأشعرية الذين خالفوا إمامهم أبا الحسن الأشعري»**(٣).

ومن أمثلة ذلك أيضاً ما ذكره نقلاً عن ابن الأثير في حوادث سنة ٤٧٥ وما صنعه أبو القاسم البكري المغربي الأشعري من التشنيع على الحنابلة ببغداد، وهنا يقول الشيخ معبراً عن أعظم أسباب هذه الفتن وهذه الافتراءات: «**أقول: لقد ابتلي المسلمون بمثل هؤلاء العلماء كأبي القاسم البكري السالف الذكر، الذين جمدوا على التقليد ونبذوا**

---

(١) نقض كلام المفترين ص: ٣١-٣٢.

(٢) وانظر أيضاً: نقض كلام المفترين ص: ٤٠-٤١.

(٣) نقض كلام المفترين ص: ١٢.

الأخذ بالدليل، وفرقوا من جراء ذلك شمل المسلمين بتعصبهم المقوت لمذهبهم وعقيدتهم، وإن كان في نفس الأمر وفي المذهب ما يخالف الكتاب والسنة الصحيحة، كاعتقادهم تأويل آيات الصفات جرياً وراء مذهب المعتزلة والجهمية، والتقليد في الفروع ولو خالف نص الكتاب والسنة في بعض المسائل.

وإلا فلو لم يكن فيهم هذا الداء الوبيل داء التأويل والتعطيل والتقليد ما عاب أبو القاسم الحنابلة ولا ذمهم، فأي عيب فيهم؟ وكيف يكون المرء عالماً محققاً إذا لم يمحص البحث ويحققه من جميع نواحيه وينسب الأقوال إلى مصادرها الموثوقة .... فهؤلاء الذين نسبوا إلى الحنابلة هذه الأقوال السخيفة -التي لا تصدر إلا عن ملحد أو مبتدع ضال أرعن- يعوزهم إثبات ذلك بنقل صحيح من مصدر موثوق به، وها أنا بعون الله وتوفيقه أبين بطلان هذه النسب الكاذبة التي لم يخش الله ناسبوها ولم يتصفوا بالحياء ولا بالعقل الرجيح ....»(1).

وهكذا يبين رحمه الله حقيقة ما عليه هؤلاء من التعدي والظلم والقول بغير علم، ويبين سلامة وصحة معتقد الحنابلة المتمسكين بما عليه السلف الصالح رضي الله عنهم.

ولإثبات خلاف ما يدعيه أولئك، نقل الشيخ رحمه الله جملة من اعتقاد بعض أئمة الحنابلة من القدماء والمعاصرين، ليقف القارئ على حقيقة الأمر بنفسه، ويتبين ما وقع عليهم من الكذب والظلم، فنقل عن الشيخ الحافظ العلامة عبد الغني المقدسي الحنبلي، وعن الشيخ العلامة موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي صاحب المغني، ونقل أيضاً عن شيخ الإسلام ابن تيمية، ونقل عن الشيخ العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي من العلماء الأجلاء المعاصرين، ثم قال:

«فهذه عقيدة شيخ الإسلام والشيخين الجليلين، وهكذا سائر الحنابلة أنهم كسائر السلف الكرام في صفات الله جل وعلا، ومنها كلامه، فهل فيها حرف واحد مما يزعمه أولئك الذين نسبوه إلى التشبيه والتجسيم، وأولئك الذين نسبوا إلى الحنابلة هذا الزعم الباطل، وأنهم يقولون أن الجلد والغلاف للقرآن قديمان ....

---

(1) نقض كلام المفترين ص: ١٦-١٧.

يا لها من فرية عظيمة لا تليق بمن لم يكن من أهل العلم، فكيف بمن يزعم أنه من العلماء، ينتصب للتدريس والوعظ والإرشاد والتأليف، ويدعي أنه يقـود النـاس إلى الصراط المستقيم، إلى صراط أهل السنة والجماعة؟!

فأين في عقيدة أهل السنة والصحابة والتابعين والأئمـة المهتـدين، كالإمـام الشافعي ومالك وأحمد بن حنبل والإمام أبي حنيفة وابن المبارك وإسحاق بن راهويـه والأوزاعي والنخعي والليث بن سعد والبخاري ومـسلم وسـائر أهـل الـصحاح والمسانيد، تأويل الاستواء بالاستيلاء ونزول الله بنزول الرحمة، واليد بالقدرة، وكـلام الله بأنه مخلوق أو أنه عبارة عن كلام الله النفسي القائم بذاته، وأما القرآن الذي يتلوه الناس فهو حادث كما يقول الأشاعرة ..... سبحانك هذا بهتان عظيم، يعظكم الله أن تعودوا لمثله أبداً إن كنتم مؤمنين»[1].

ويشير الشيخ رحمه الله في عبارته الأخيرة إلى أن سبب هذه الافتراءات هـو مـا يعتقده أولئك من التعطيل ونفي الصفات، ثم بنوا على اعتقادهم هذا أن من يخـالفهم في ذلك ممن يثبت الصفات فهو مشبه ومجسم، فيقول الشيخ رحمه الله أنه ليس في اعتقاد أهل العلم والسلف الصالح ما تقولونه من التأويل والتعطيل، بل أنتم بذلك مخالفون لهم، فبطل الأصل الذي بنيتم عليه رَمْيَ هؤلاء بالتشبيه، كيف وهم قائلون بما قال به الـسلف مـن إثبات الصفات من غير تمثيل ولا تعطيل ولا تكييف.

وبذلك يظهر خطأ أولئك في أصل معتقدهم، وفي ما زعموه من هذه الافتـراءات وفيما بنوها عليه.

وكما بين الشيخ رحمه الله ما وقع من ظلم وافتراء على الحنابلة عموماً، قام أيـضاً بالرد على أحد الكتاب لما أظهر المقولة الكاذبة الآثمة، التي تناقلها أهل البـدع يريـدون الطعن في الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية لما أظهر عقيدة السلف، وهي دعواهم أن شـيخ الإسلام قال وهو على المنبر: إن الله ينزل إلى السماء الدنيا كنزولي هذا ونزل درجتين من المنبر.

---

(١) نقض كلام المفترين ص: ٥٥-٥٦.

أراد هذا الكاتب أن يحيي هذا الافتراء الكاذب ويشنع على شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، فما كان من الشيخ إلا أن كتب رداً شافياً، ترجم فيه لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى، وذكر كلام بعض العلماء والمؤرخين في الثناء عليه، ثم بين سبب هذا الافتراء والكذب فقال: «**هذه المقالة المنسوبة إلى الشيخ بأنه قال "كترولي هذا" من الأكاذيب التي روجها وأشاعها أعداؤه، لأن الشيخ رحمه الله تعالى ابتلي بحساد وأعداء كثيرين من الصوفية والفقهاء الجامدين، ومن اعتنق مذهب الجهمية المعطلة والشيعة، كما ذكر ذلك المترجمون له في كتبهم ..... لأن الشيخ انتقدهم وبين زيفهم ومخالفتهم للكتاب والسنة، لاسيما الصوفية الذين كانت لهم صولة وجولة في ذلك العصر، وكان بعض رؤسائهم من المقربين إلى الملوك، كالشيخ أبي نصر المنبجي وأضرابه، ومن الفقهاء الكبار الشيخ علي بن عبد الكافي السبكي رحمه الله، فأعداؤه افتروا عليه افتراءات كثيرة، ونسبوا إليه ما لم يقله ولم يعتقده، كقولهم: قال "كترولي هذا" يريدون أنه مجسم ومشبه ....**»[1].

وقد أقام الشيخ رحمه الله دلائل كثيرة على كذب هذه المقالة واختلاقها، ومن ذلك:

١. أن كتبه رحمه الله تشهد بصحة معتقده وبعده أشد البعد عن التشبيه والتجسيم، يقول رحمه الله: «**والشيخ ابن تيمية رحمه الله بريء من تلك الافتراءات، وقد كتب الشيء الكثير في العقائد ولا يوجد حرف واحد في عقائده كالواسطية والتدمرية والحموية الكبرى والصغرى ما يشم منه رائحة التشبيه والتجسيم، فضلاً عن هذا التصريح، وهذه كتبه مطبوعة وموجودة.**

وأزيد القارئ بياناً أن الشيخ رحمه الله ألف شرحاً لحديث النزول، وطبع في الهند وفي مصر وفي بيروت، فمن السهولة بمكان أن يأخذ القارئ هذا الكتاب ويقرأه أو يقرأ بعض صفحاته، ليقف على الحقيقة، ولكي لا تروج

(١) ملاحظات على بعض كلام الشرقاوي عن شيخ الإسلام ابن تيمية ص: ١٠٣.

عليه الإشاعات الباطلة ...»[1].

٢. أن أصحاب هذا الافتراء تمسكوا بما ذكره ابن بطوطة وكلامه غير مسلم، يقول الشيخ: «**ولكن قال المحقق الشيخ بهجة البيطار في كتابه "حياة شيخ الإسلام": إن ابن بطوطة لم يسمع من ابن تيمية، ولم يجتمع به، إذ كان وصوله إلى دمشق يوم الخميس التاسع من رمضان عام ست وعشرين وسبعمائة هجرية، وكان سجن شيخ الإسلام في قلعة دمشق أوائل شهر شعبان من ذلك العام، إلى أن توفاه الله ليلة الإثنين لعشرين خلون من ذي القعدة عام ثمان وعشين وسبعمائة هجرية، فكيف رآه ابن بطوطة يعظ على منبر الجامع وسمعه؟!**

ولم يكن يعظ الناس على منبر الجامع كما زعم ابن بطوطة، وإنما كان يجلس على كرسي يعظ الناس، على أن ابن بطوطة لم يكتب رحلته بقلمه، وإنما أملاه على ابن جزي الكلبي، فيجوز أن يكون ذلك من تحريف الناسخ أو وسوسة بعض الخصوم، أو من أكاذيب ابن بطوطة، لأنه شحن رحلته من الأكاذيب والغرائب شيئاً كثيراً، ولعله من المنحرفين عن الشيخ ومن المتأثرين بآراء أعدائه، فنسب إليه ما نسب»[2].

ويقول الشيخ أيضاً: «**يظهر من كلام الحافظ ابن حجر أن الشيخ نصراً المنبجي الذي كان مقدماً في الدولة هو الذي أشاع مسألة النزول عن الدرج، بسبب كتاب ورده من الإمام ابن تيمية ينكر عليه فيه أقوالاً في وحدة الوجود، ويعدها عليه.**

---

(١) الرد على الشرقاوي ص: ١٠٣، وانظر ص: ١٠٤، وانظر: العقائد السلفية: (١/١١١-١١٢)، وانظر الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ١٣١-١٣٩.

(٢) الرد على الشرقاوي ص: ١٠٤، وانظر ص: ٣٠-٣١، وانظر: العقائد السلفية: (١/١١٤)، نقض كلام المفترين ص: ٤٥، الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ١٣٦-١٣٧.

قال الحافظ ابن حجر في الدرر الكامنة: «وكتب إليه كتاباً طويلاً ونسبه وأصحابه إلى الاتحاد الذي هو حقيقة الإلحاد، فعظم ذلك عليهم، وأعانه عليه قوم آخرون، وضبطوا عليه كلمات في العقائد مغيرة وقعت منه في مواعظه وفتاويه، فذكروا أنه ذكر حديث التزول، فترل عن المنبر درجتين (كذا) فقال: كترولي هذا، فنسب إلى التجسيم»[1]»[2].

ولعل ابن بطوطة سمع بهذه القصة فأخذها ورواها، فإنه كان يأخذ من أفواه الناس، وينقل ما يسمع منهم من غير تمحيص كما نبه الشيخ على ذلك وذكر بعض ما أورده في رحلته من الغرائب والعجائب، والأحاديث الموضوعة والأخبار التي لا تصدق، بل ما يستحي من ذكره أو قبوله العقلاء[3].

٣. أن ما عرف من مكانة الشيخ وعلمه وفضله وإمامته في الدين، وما عرف من ثناء العلماء عليه وما سطروه في حقه من الثناء العظيم والتعبير عن علمه الجم وعقيدته السلفية كاف في تكذيب مثل هذه الدعوى الآثمة، والقصة المختلقة[4].

وخلاصة القول أن رمي الجهمية والمعطلة لأهل السنة بالتشبيه والتجسيم، أو لبعض العلماء على الخصوص إنما هو راجع إلى جهلهم بعقيدة السلف وضلالهم فيما يعتقدون في هذا الباب، ولذلك يقول الشيخ رحمه الله في بيان حال خصوم شيخ الإسلام، الذين رموه بالتشبيه: «**ولكن لما كان خصومه أشعرية يؤولون الآيات الواردة في صفات الله كالاستواء واليد والرحمة والغضب، إلى غير ذلك، لما فهموا أنها توهم التشبيه والتجسيم، والشيخ لا يرضى بالتأويل، فها هنا وقعت المعركة، ورفعوا أمره إلى الحاكم**

---

(١) الدرر الكامنة: (١/١٥٤).

(٢) الرد على الشرقاوي ص: ٣١، وانظر الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ١٣١-١٣٩.

(٣) انظر أمثلة على ذلك في: الرد على الشرقاوي ص: ٢٧-٢٨.

(٤) انظر: الرد على الشرقاوي ص: ٩.

في دمشق وفي مصر، وشبهوا على الحكام بأن هذا الرجل مشبه ومجسم، وأن هذه العقيدة خطر على الأمة ....»[1].

وتقدم في الباب الأول التفصيل في بيان بطلان هذا التأويل، الذي سلكه الخلف وخالفوا بذلك السلف[2]، وتقدم هناك أيضاً الرد على شبههم في أن إثبات الصفات يلزم منه التشبيه أو التجسيم[3].

ومن الأمور التي افتريت على المتمسكين بعقيدة السلف من الحنابلة وغيرهم دعوى أنهم يقولون أن الجلد والغلاف قديمان، وأن أصوات القرآن قديمة، ولا زال المخالفون لمنهج السلف يثيرون مثل هذه التهم ويروجون لها، وقد بين الشيخ رحمه الله مسألة الكلام، وشرح الكلام فيها في مواضع من كتبه، وتقدم ذلك في الباب الأول[4].

ونقل رحمه الله تعالى في الرد على هذا الافتراء، ما ذكره علماء الحنابلة في مسألة الكلام، كالعلامة ابن قدامة، وشيخ الإسلام ابن تيمية في منظومته اللامية، وفي رسالته الواسطية، ونقل كلام العلامة السفاريني، وقال:

«**فهذه عقائد الحنابلة، فمن أين جاء في أقوالهم أن الجلد والغلاف قديمان، وأن أصوات القراء قديمة؟! ومن هنا يتبين أن ما نسبه المفترون إلى الحنابلة كذب لا أصل له وبهتان عظيم**»[5].

ولعل من المناسب أن نسوق ما أورده الشيخ من نونية ابن القيم، لما فيه من التوضيح والتجلية لهذه المسألة وهذه الفرية القديمة، قال رحمه الله:

«**وقال الحافظ ابن القيم بعد أبيات عديدة من النونية، لزيادة الإيضاح والبيان والتأكيد ورفع الالتباس والشبهة، ولعله كان يقصد الرد على من زعم أن الحنابلة**

---

(١) الرد على الشرقاوي ص: ٧.

(٢) انظر ص: ٣٤٤ وما بعدها.

(٣) انظر ص: ٣٤٤ وما بعدها، و ص: ٣٥٨.

(٤) انظر ص: ٣٩٧ وما بعدها.

(٥) نقض كلام المفترين ص: ١٠٥.

يقولون بقدم صوت القارئ ومداده وكتابته، فقال رحمه الله:

«وتــــلاوة القــــرآن أفعـــال لنـــا ... وكذا الكتابــة فهـــي خـــط بنـــان

لكنما المتلـــو والمكتـــوب والمحفـــوظ ... قـــــول الواحـــــد الـــــرحمن

والعبـــد يقـــرؤه بـــصوت طيـــب ... وبـــضده فهمـــا لـــه صـــوتان

وكـــذاك يكتبـــه بخـــط جيـــد ... وبـــضده فهمـــا لـــه خطـــان

أصـــواتنا ومـــدادنا وأداؤنـــا ... والـــرق ثم كتابـــة القـــرآن

ولقد أتى في نظمه مـــن قـــال قـــول ... الحـــق والإنـــصاف غـــير جبـــان

إن الذي هـــو في المـــصاحف مثبـــت ... بأنامـــل الأشـــياخ والـــشبان

هـــو قـــول ربي آيـــه وحروفـــه ... ومـــدادنا والـــرق مخلوقـــان

فشفى وفـــرق بـــين متلـــو ومـــصـ ... ـــنوع وذاك حقيقـــة العرفـــان

الكل مخلوق ولـــيس كلامـــه الـــ ... ـــمتلو مخلوقـــاً، هنـــا شـــيئان

فعليك بالتفـــصيل والتمييـــز فالـــ ... إطـــلاق والإجمـــال دون بيـــان

قد أفسدا هذا الوجود وخبطـــا الـــ ... أذهـــان والآراء كـــل زمـــان

وتـــلاوة القـــرآن في تعريفهـــا ... بـــاللام قـــد يعـــنى بها شـــيئان

يعـــني بها المتلـــو فهـــو كلامـــه ... هو غـــير مخلـــوق كـــذى الأكـــوان

ويـــراد أفعـــال العبـــاد كـــصوتهم ... وأدائهـــم وكلاهمـــا خلقـــان»

فانظر إلى كلامه رحمه الله، حيث أكد غير مرة أن المداد والرق والكتابة كلها مخلوقة، وأفاد فائدة جديدة حاثاً عليها وهي أنه يجب أن نفرق بين التلاوة والمتلو، وبين الكتابة والمكتوب، وأن لا نحكم حكماً إجمالياً مطلقاً بغير تفصيل، فإنه ما أفسد هذا الوجود وأوقع هذا الشجار والنزاع بين الطوائف، وأضل العقول والأفكار إلا عدم التفصيل والبيان»(١).

وأظن أنه لم يبق بعد ذلك لمنصف يريد الحق ويبتغي وجه الله والدار الآخرة إلا أن

---

(١) نقض كلام المفترين ص: ١١١-١١٣.

يقر ويعترف بهذا الظلم والكذب الذي وقع على الحنابلة المتمسكين بما عليه السلف الصالح.

وعلى المسلم أن يتقي الله تعالى، وأن يتبين فيما يسمع ويُنْقَلُ، سواء على ألسنة الناس أو مدوناً في الكتب يرويه الآخر عن الأول، ولا يعرف له مصدر موثوق، فكم حصل من الجهل والاعتداء، وكم نتج عنه من التفرق والاختلاف، والسبب هو عدم التوثق وعدم التحري، والتقليد الأعمى والتعصب والغلو في المشائخ والمربين.

ورحم الله الشيخ ابن حجر كم حذر من هذا الداء الوبيل، وكم نافح عن الحق وأهله، بياناً للحق ومعذرة إلى الرب عز وجل، وطلباً لمرضاته، ورغبة في رضاه، نحسبه كذلك والله حسيبه، فإنا نرى أثر ذلك في كتبه وكلامه وفيما نسمع من خبره وأيامه، تولانا الله وإياه برحمته وعفوه ومنه وفضله وكرمه، إنه أرحم الراحمين.

المبحث الرابع: جهوده في الرد على من وصف الشريعة بالنقص، وطعن في العلماء، ودعا إلى تحرير المرأة.

في هذا المبحث نعرض بإذن الله تعالى جهود الشيخ رحمه الله في الرد على الدعوة إلى خروج المرأة من بيتها إلى ميادين العمل، تحت شعار تحرير المرأة والمساواة بينها وبين الرجل، وما يتبع ذلك من الدعوة إلى التبرج والاختلاط.

لقد كانت المرأة قبل الإسلام في حالة مزرية من الضياع والضعف والظلم والانتهاك لحرماتها والهضم لحقوقها، وقد أعطانا الشيخ رحمه الله تعالى صورة عن تلك الأوضاع في شتى الحضارات والأمم، فذكر أن المرأة في المجتمع اليوناني وإن كانت في أول عهده عفيفة ومحصنة، ولكنها كانت محتقرة، حتى سموها رجساً، وكانت عندهم كسقط المتاع تباع وتشترى في الأسواق، وعند الرومان كان من سلطة رب الأسرة على زوجته وأبنائه وبناته البيع والنفي والتعذيب والقتل، ولم يكن للمرأة عندهم حق في التملك، وفي شريعة حمورابي كانت تحسب في عداد الماشية المملوكة.

وأما الهنود فقد كان علماؤهم يرون أن الإنسان لا يستطيع تحصيل العلوم والمعارف ما لم يتخلى عن جميع الروابط العائلية، وكانت تقدم قرباناً للآلهة حتى ترضى الآلهة أو تأمر بالمطر أو الرزق، ولم يكن لها حق الحياة بعد وفاة زوجها، بل كانت تحرق معه وهي حية على موقد واحد.

وأما اليهود فإنهم يعتبرون المرأة لعنة لأنها أغوت آدم، وبعضهم يعتبر البنت في منزلة الخادم، وذكر الشيخ ما جاء في سفر العدد الإصحاح السادس والثلاثون أن المرأة لا ترث إلا بشروط، وإذا تزوجت انتقلت الملكية إلى زوجها، قال الشيخ: «**وبناء على هذا نجد أن في العالم المسيحي الغربي، نجد أن المرأة بمجرد زواجها تفقد اسم عائلتها ونسبها وحسبها، لأنها صارت لغيره بحسب النص المشار إليه في الفقرة (٤) ونجدها كذلك تفقد حريتها في التصرف في مالها ....**»[1].

---

(١) البابية والبهائية ص: ٥٩-٦٠.

وأما النصارى فوصل بهم الأمر إلى أن عقدوا مؤتمراً للبحث هل تعد المرأة إنساناً أم غير إنسان؟! قال الشيخ: «**ومن الطريف أن نذكر أن القانون الانجليزي حتى عام ١٨٠٥ كان يبيح للرجل أن يبيع زوجته، وقد حدد ثمن الزوجة بستة بنسات** ...»[(١)].

وأما العرب في الجاهلية وقبل الإسلام فكانت المرأة عندهم أيضاً مهضومة، فليس لها حق إرث، وليس لها على زوجها أي حق، وليس للطلاق عندهم عدد محدود، ولم يكن لها حق في اختيار زوجها، وكان الولد الأكبر أحق بزوجة أبيه من غيره، ويعتبرونها إرثاً كبقية أموال أبيهم ..... وكانوا يتشاءمون من ولادة الأنثى، بل كان بعضهم يئدها، وإن كانت تعتز وتتميز بحماية الرجل لها ودفاعه عنها وعن شرفها، والثأر لكرامتها وعرضها[(٢)].

لقد كانت المرأة في شقاء وعنت وظلم وهضم لدى جميع الأمم، فجاء الإسلام فأزاح عنها ما كانت فيه من عناء وعنت، ورفع عنها ما وقع عليها من الجهل والظلم والعدوان، وقد لخص الشيخ رحمه الله المبادئ التي جاء بها الإسلام وأصلح بها أوضاع المرأة ورفع مكانتها، ووضعها في الموضع اللائق بها، فمن ذلك[(٣)]:

١. أنه ساوى بين الرجل والمرأة بالنظر إلى إنسانيتها وأصل خلقها، وبالنظر إلى أهليتها للتدين والتقرب إلى الله تعالى ودخول الجنة، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾[(٤)] وقال صلى الله عليه وسلم: ((إنما النساء شقائق الرجال))[(٥)].

---

(١) الرد الصريح المبين ص: ١٩.

(٢) انظر ما سبق في: الرد الصريح المبين ص: ١٧-١٩، البابية والبهائية ص: ٥٩-٦٤، وانظر الأدلة من السنة والكتاب ص: ١٩-٢٠.

(٣) انظر ما يلي في: الرد الصريح المبين ص: ٢٠-٢٢، وانظر: الأدلة من السنة والكتاب ص: ٣، ١٩، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٠٤/٢٠)، (٤٤/٢٢).

(٤) النساء: من الآية١.

(٥) رواه أبو داوود في كتاب الطهارة، باب في الرجل يجد البلة في منامه: (١٦١/١)، ورواه ◄

٢. أعطاها المكانة الاجتماعية الراقية، فأمر بإكرامها وبرها بنتاً وزوجة وأماً وأختاً وعمة وخالة، وذكر الشيخ بعض النصوص الدالة على الإحسان إليها وبرها وحسن معاملتها في جميع هذه الأحوال.

٣. أزال عنها ما كان قد لحقها من الظلم والعدوان، فرفع عنها ما كان يلصقه بها رجال الديانات السابقة من اللعنة والتحقير والازدراء، وحارب التشاؤم بها والحزن لولادتها، وحرم وأدها وشنع على ذلك أشد تشنيع.

٤. أمر بتحصيل حقوقها، فصارت في ظله متمتعة بكامل حقوقها وشخصيتها، فأعطاها حق التملك والتصرف والبيع والشراء والهبة، وحق الإرث وإن كانت طفلة، بل وإن كانت حملاً في بطن أمها، وأمر بكفالتها والإنفاق عليها وسد حاجتها.

٥. فتح أمامها مجال التعليم وأمر بتعليمها وتأديبها، قال صلى الله عليه وسلم: ((أيما رجل كانت عنده وليدة فعلمها فأحسن تعليمها، وأدبها فأحسن تأديبها، ثم أعتقها فتزوجها فله أجران ....))[1] الحديث.

٦. حفظها من أيدي العابثين بعرضها وكرامتها، يقول الشيخ رحمه الله: «**ومن تكريمها أنه قد صانها عن التبذل والاختلاط بالرجال وجَعْلِها كالسلعة المعروضة في الأسواق**»[2]، ولكن جعلها في حرز وحماية من هذا الامتهان، فأمر بصيانتها حتى تكون محل طلب أهل الشرف والمكانة ومحل نظرهم واهتمامهم، لا يتوصل إليها إلا بمعرفة حقوقها وأداء ما يجب من تكريمها.

أثم يأتي أعداء الله ورسوله من اليهود والنصارى وأذنابهم بضلالهم وحقدهم وغيهم

الترمذي في أبواب الطهارة، باب فيمن يستيقظ فيرى بللاً ولا يذكر احتلاماً: (١٨٩/١)، وقال الشيخ الألباني: صحيح (نسخة مشهور).

(١) رواه البخاري في كتاب النكاح، باب اتخاذ السراري ومن أعتق جارية ثم تزوجها: (١٦٣٦/٤).

(٢) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٣٣/١٤).

وغدرهم ليزعموا أنهم هم الذين يحققون لها العزة والرفعة؟! كذبوا ورب السماء والأرض، وهم أهل الخيانة والكذب، فانظر رعاك الله إلى ما لخصه الشيخ رحمه الله من مبادئ الإسلام العظيمة التي رفع بها مكانة المرأة وجعلها حيث تُحفظ كرامتها وتَعْتَزُّ بعفتها وحيائها، وتصان عن كل هضم أو ظلم، لتعلم عظمة دين الإسلام، وكذب من يناوئ دين الله وشريعته التي ارتضاها لعباده.

لئن زعم ذلك اليهود والنصارى فلا عجب، فإنهم أعداء هذا الدين، كفروا بالله وبرسوله، وجحدوا ما فيه من الحق والهدى والنور، ويحملهم كفرهم وإلحادهم على معاداة هذا الدين وأهله، ولكن أن يأتي من أبناء المسلمين من يزعم أن المرأة في الإسلام مضطهدة ومظلومة وتحتاج إلى من يحررها مما هي فيه، إنه والله لمن العجب العجاب، نعم تحتاج ذلك إذا أرادت أن تكفر بالله وبرسوله، وتخرج عن دينه وشريعته –التي أرسل رسوله بها رحمة للعالمين– لتدخل في غياهب الضلال والضنك، قال رب العالمين: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى * قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيراً * قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى * وَكَذَلِكَ نَجْزِي مَنْ أَسْرَفَ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِآيَاتِ رَبِّهِ وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَى﴾(1).

إن الدعوة إلى خروج المرأة إلى العمل في كل الميادين –مغلفة بشعار الحرية والمساواة، وما يتبع ذلك من الاختلاط والتبرج– فضلاً عن كونها دعوة وردت من بلاد الكفار، وصدرت من بلاد الكفار، وكونها مكيدة من مكائد اليهود والنصارى والصليبيين وأتباعهم من أعداء الفضيلة والعفة والحياء، فهي دعوة مصادمة لأصول الدين وشعائره وجملة من قواعده وركائزه، فهي مصادمة لاعتقاد كمال هذا الدين، وختم النبوة بسيد المرسلين، وفضل الصدر الأول من الصحابة والتابعين وأهل العلم والأئمة المعروفين، ولاعتقاد العصمة في إجماع المسلمين وضلال من خالفهم من الكفرة المعاندين، بل إن فيها الكفر بالله وبرسوله وبدينه، إذ أن نسبة الفساد للشريعة الغراء فيه اتهام لِمُنْزِلِها وللمرسَل بها، ولمن آمن بها.

---

(1) طـه: ١٢٤-١٢٧.

وإذاً فهذا يبين لنا خطورة هذه الدعوة وما تحمله من مصادمة الحق المبين والراسخ من عقائد المسلمين.

ولما كانت هذه الدعوة الخبيثة مصادمة لما تقدم من مسائل الاعتقاد، جاء في كلام الدعاة لها ما يجري على هذا المنوال الخطير، الذي قد يؤدي بصاحبه للخلود في نار السعير والعياذ بالله.

ولذلك فإنه لما تكلم بعض الناس مُرَوِّجاً لهذه الدعوة الضالة المضلة، وتضمن كلامه ما تضمن، رد عليه الشيخ رداً مفلجاً منتصراً لدين الله تعالى ولأوليائه المتقين، محامياً عن أخلاق المسلمين وعفافهم وحيائهم، وكُتِبَت له هذه المبادرة العظيمة التي نحن بصدد ذكر ما تضمنته من بيان الحقائق ورد الضلال الزاهق.

ومما يجب أن يعلم أن الشيخ رحمه الله كان له اهتمام بهذه القضية ورد تلك الهجمات الشرسة التي استهدفت المسلمين في عقائدهم وأخلاقهم، فكتب رحمه الله عدة ردود في هذا المقام، منها الرد على عبد الحميد الأنصاري[1]، والرد على سهير القلماوي[2]، إضافة إلى الإشارات والتعليقات الكثيرة فيما يتعلق بشأن المرأة وأخلاقها وبيان الأحكام الشرعية المتعلقة بها وبحجابها، وكتب في هذا الصدد رده على محمد الغزالي في مسألة الحجاب والنقاب، وله رسالة تتعلق بمنكرات الأفراح، تعرض فيها لما ينبغي أن تكون عليه المرأة من الأخلاق والحياء، وحذر فيها مما يناقض ذلك من الاختلاط وبعض العادات السيئة، مع ما في خطبه وفتاواه من بيان وتوضيح لهذه المسألة المهمة.

ولنرجع لمقصودنا من هذا المبحث، وهو بيان ما في دعوتهم من مخالفة ومناقضة لدين الإسلام ولعقيدة المسلمين، وذلك من خلال ما سطره رحمه الله في ردوده على من يتكلم باسم هذه الدعوات المخالفة للكتاب والسنة.

فمن الكلام الفاسد والاعتقاد المنحرف الذي جرهم إليه تلك الأفكار الهدامة، ما

---

(١) وهو المسمى «الرد الصريح المبين على من نسب النقص إلى الدين، وطعن في الصحابة والفقهاء المعتبرين، وحث على خروج المرأة في كل الميادين».

(٢) وقد رد عليها في مقالة له، وأيضاً في بعض خطبه.

يحكيه الشيخ رحمه الله من قول أحد المحاضرين من دعاة هذه الأفكار: «**كانت المـــرأة في الجاهلية موضع ازدراء وتحقير، فجاء الإسلام واستطاع في ميدان العقيدة أن يصحح، أما في الميدان الاجتماعي فقد استطاع أن يصحح إلى حد ما، ولكـــن بقيـــت هنـــاك رواسب في النفوس، لأن هناك دائماً الأشياء الاجتماعية راسخة من الصعب تغييرها، وبعد وفاته صلى الله عليه وسلم بدأت التقاليد الجاهلية تطـــل برأســـها مـــرة ثانيـــة وتكتسب نفوذاً أو أنصاراً مرة ثانية ....**».

ثم قال: «.... **نجد إماماً كبيراً من أئمة الدين، وهو سفيان الثوري الذي توفي في ١٦١ يتأثر بهذه التقاليد ويقول: إني أرى مع كل امرأة شيطاناً.**

هذا من تأثير التقاليد ....»(١).

وقبل أن أذكر رد الشيخ رحمه الله، أحب أن أنبه هنا إلى أنه لما كان مـــا يتعلـــق بشأن المرأة وحجابها وقرارها وسائر شؤونها من جملة دين الإسلام وشريعته الغراء، كـــان الطعن في ذلك طعناً في الدين، واللمز به لمز للدين، ورميه بالتخلف أو بـــالتنقص رمـــي للدين، ولذلك جاءت عبارة هذا المحاضر تحمل هذه السموم وهذه الطعون الـــصريحة في الشريعة وحملتها من الصحابة ومن بعدهم، وهكذا أيضاً ما زعمته سهير القلماوي كمـــا سيأتي ذكره قريباً.

يقول الشيخ رحمه الله في الرد على كلام المحاضر هذا: «**تأمل أيها القارئ مغزى كلامه ومرمى هدفه، أن الشريعة كاملة في العقيدة وفي العبادات فقط، لكن في أحكام البيوع والشراء والشركات والجنايات والحدود والقضاء وشـــوؤن الأســـرة بقيـــت رواسب لصعوبة تغييرها، كأن الرسول صلى الله عليه وسلم عالج البعض وعجز عـــن علاج البعض الباقي، وهو الجانب الاجتماعي.**

هل لا يعد هذا طعناً في الرسول صلى الله عليه وســـلم وفي أصـــحابه؟! ..... وطعناً في الشريعة من أساسها، وفي القرآن والسنة؟! وإذا كان الله تعالى يقول في سورة المائدة التي هي من أواخر سور القرآن نزولاً: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْـــتُ

---

(١) الرد الصريح المبين ص: ٢٤.

عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْأِسْلامَ دِيناً﴾[1] فهل بعد الكمال نقصان؟! .....».

ثم قال: «**وهنا لا محيص له من أمرين: إما أن يقول إن القرآن لم يأت بالـــدين كاملاً، وهذا كفر صريح .....**

أو يقول إن السنة لم تأت كاملة في التشريعات كلها، وإن الرسول صـــلى الله عليه وسلم لم يبلغ رسالات ربه، والله تعالى يقول: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّـــاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[2] ويقول تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لا يَهْـــدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾[3]، وكلا الأمرين كفر.

أو ينسب العجز للرسول صلى الله عليه وسلم ....» وذلك باطل قطعاً، بـــل طعن في مرسله وهو الله عز وجل.

ثم بين رحمه الله أن هذا الكلام مناقض للأمر برد التنازع للكتاب والسنة كما قال تعالى: ﴿ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّـــهِ وَالْيَـــوْمِ الْآخِرِ﴾[4]، ويقول: «**ومحال أن يحيل الله عز وجل فصل النزاع إلى من ليس عنده ذلك الفصل، والله أحال فصل النزاع إلى رسوله صلى الله عليه وسلم، ورسوله صـــلى الله عليه وسلم لم يقصر في البلاغ.**

وإذا كانت الشريعة غير كاملة في المعاملات والأخلاق والقضاء كما هو مفهوم كلامه، فلماذا يحيل الله تعالى الأحكام إلى كتابه الكريم وإلى رسوله؟ وهـــل يـــأمر الله تعالى برد النزاع إلى شريعة جاهلية؟! .....

ونعود مرة ثانية ونقول: لو كانت الشريعة غير كاملة إلا في العقائد لما كـــان محمد صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين والمرسلين .....» إلى أن قال:

---

(١) المائدة: من الآية٣.

(٢) النحل: من الآية٤٤.

(٣) المائدة:٦٧.

(٤) النساء: من الآية٥٩.

«فكلامه هذا يعني أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يختم به النبيـــون، وأن الشريعة غير كاملة، وهذا كفر صريح، وإن لم يصرح به، وقد لا يكون قاصـــداً لـــه، ولكن هذا هو المفهوم الواضح من هذا الكلام»(١).

ويؤخذ من كلام الشيخ رحمه الله أن من اعتقد وآمن بكمال هذا الدين، وبخـــتم النبوة بسيد المرسلين لا يمكن أن يقبل مثل هذه الدعاوى التي يُبْنَى عليها الكلام في تحرير المرأة.

إذاً فدعوى تحرير المرأة مبنية على عقيدة فاسدة، منها عدم اعتقاد كمال الدين، أو عدم تبليغه صلى الله عليه وسلم للدين، وكل ذلك كفر بالله وبرسوله وبدينه.

وملاحظة أخرى في كلام هذا المحاضر، وهي أن هذا الكلام طعـــن في الـــصحابة الأجلاء والتابعين لهم بإحسان، حيث أنه بقيت عندهم رواسب جاهلية، بل وأنهم سرعان ما رجعوا إلى العادات الجاهلية بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، وقد ذكر الشيخ هنـــا طرفاً من سيرة الصحابة وسرعة تأثرهم بالإسلام وتقبلهم له بقوة، ثم قال:

«أما قرأ ثناء الله تعالى على أصـــحاب الرســـول صـــلى الله عليـــه وســـلم ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِـــيَ اللَّـــهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾(٢) ....

وكيف يثني الله تعالى على قوم بقيت فيهم رواسب الجاهلية كما يقول محاضرنا الهمام؟! أما قرأ حديث ((اقتدوا بالذين من بعدي، أبي بكر وعمـــر))(٣)**، وحـــديث ((عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، عضوا عليها بالنواجذ))**(٤)**، وحديث ((الله الله في أصحابي، لا تجعلوهم غرضاً بعدي، فمت أحبهم فبحبي أحبـــهم،**

---

(١) الرد الصريح المبين ص: ١١٧-١٢١.

(٢) التوبة:١٠٠.

(٣) تقدم تخريجه ص: ٨٨٤.

(٤) تقدم تخريجه ص: ٣٥٠.

ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم))[1] ....

وخلاصة الكلام: أنه ليس في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا من المهاجرين ولا من الأنصار ولا من غيرهم من يتهم بمثل هذه التهم الباطلة، التي تفتح أبواباً لولوج أهل الضلال في الطعن فيهم، ونسبتهم إلى النفاق وإلى رجوعهم إلى القبلية والعادات الجاهلية ....»[2].

وسر هذا الضلال الذي يتفوه به هذا وأمثاله، هو أنهم يعلمون أن ما في شريعة الإسلام وما عليه المسلمون من عصر الصحابة إلى أن ظهرت هذه النعرة الخبيثة مخالف لما هم عليه، ولما يدعون إليه من الشر والفساد، فإما أن يشهدوا على أنفسهم بالنقص والضلال، وإما أن يرجعوا بذلك على من يخالفهم، والذي يخالفهم في ذلك هم سادات المؤمنين، بل شريعة رب العالمين.

ولذلك فإنهم يقولون ما يقولون مما يظنون أنه يخلصهم من قيام الحجة عليهم، فيقعون بما هو أعظم منه شراً.

ومثل ذلك ما فاهت به سهير القلماوي عندما جاءت تدعو إلى خروج المرأة وتحرير المرأة، وإلى سائر هذا الكلام الباطل الساقط، فكان مما قالت: «**ليس في الإسلام ما يمنع المرأة من الاشتغال بالسياسة»، فرد عليها السائل بالحديث: ((لا يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة))**[3] **فقالت: أنا أشك في الحديث، لأنه يرد عن فلان عن فلان ... وأنا أشك فيها، وعلى تقدير أن الرسول قاله، فالرسول بشر مثلنا يصيب ويخطئ ...»**[4].

وقد بين الشيخ رحمه الله أن هذا الكلام هدم للسنة وتشكيك فيها، وأنه إلحاد وكفر.

ومما قالت ضمن كلامها ونقاشها مع بعض الحاضرين: «**أن الفكر الإسلامي بعد**

---

(١) تقدم تخريجه ص: ٨٦١.

(٢) الرد الصريح المبين ص: ١١٢-١١٣.

(٣) تقدم تخريجه ص: ٩٢٦.

(٤) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٣٤/٢٢).

عصر المجتهدين فكر مزيف»[1]، وهذا قريب من قول المحاضر الذي رد عليه الشيخ في الرد الصريح المبين: «**إن النظرة الجاهلية والتقاليد الجاهلية هي التي تحكمت في فهم الفقهاء لوضع المرأة الاجتماعي، فهي مصدر الغواية والشرور»**[2].

وما كلام هذا المحاضر إلا تفسير لكلام تلك المرأة المنحرفة، وما ذلك إلا لأنهما تلقيا من مصدر واحد، ألا وهو كتب المنحرفين، ابتداء من رفاعة الطهطاوي ومروراً بمرقص فهمي المسيحي، وكرومر، وقاسم أمين، وسعد زغلول، وهدى شعراوي، ومن تأثر بآرائهم[3]، أولئك الذين أخذوا هذه البذرة الخبيثة وهذه الدعوة الضالة من اليهود والنصارى، ثم زرعوها في أمة الإسلام، إما نفاقاً وزندقة، وإما جهلاً وهوى واتباعاً للشهوات الدنيوية، من حب الشهرة والشهوة والمال والميل إلى الطائفة التي تلبي رغبات النفس وشهواتها العاجلة.

وهنا يرد الشيخ على هذا الكلام بقول: «**وقد سبق أن قلنا أن عدم خروجها واختلاطها بغير مسوغ هو من صميم الدين وليس من النظرة الجاهلية، وبرأ الله الفقهاء من هذه الوصمة الشنيعة.**

وهل التمسك بالدين وحفظ النساء من الوقوع في الغواية وحمأة الرذيلة، لأنهن معادن لنطف الرجال، ومنبع لإخراج الرجال الصالحين، والنسوة الصالحات ....

هل هذا من نظرة الجاهلية؟! أم أن أقوال المحاضر السقيمة هي من النظرة الصليبية وآرائها المعوجة، ومكائدها للمسلمين لإغوائهم وإضعاف دينهم، ليسهل عليهم استعمارهم والحصول على مرامهم ....»[4].

ولولا خشية الإطالة والخروج عن موضوع الرسالة، لذكرت الجواب عن كل ما

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٣٨/٢٢).

(٢) الرد الصريح المبين ص: ١٢٨.

(٣) انظر: الرد الصريح المبين ص: ١٣-١٥، ٢٤-٢٥، الأدلة من السنة والكتاب ص: ٢٣-٢٥، الإسلام والرسول ص: ١٠.

(٤) الرد الصريح المبين ص: ١٢٩.

أورده هؤلاء من الشبه، ليقرروا أن خروج المرأة واختلاطها وتبرجها لا يخالف الإسلام، زعموا، ولكن حسبي أن أكتفي هنا بذكر بعض الجوانب المخلة بالعقيدة التي ارتكبها هؤلاء في طريق محاولاتهم لتبرير هذه الدعوى الخبيثة، التي تستهدف كرامة الأمة وعرضها، وإضعافها أو إسقاطها بإفساد نسائها وأخلاقها، ليعلم القارئ ما في هذه الدعوة من مخالفة دين الإسلام وعقائده العظام، ومن أراد التفصيل في هذه المسألة فدونه كتاب الشيخ «الرد الصريح المبين على من نسب النقص إلى الدين، وطعن في الصحابة والفقهاء المعتبرين، وحث على خروج المرأة في كل الميادين».

والله تعالى أعلم، وهو الموفق والهادي، والحمد لله رب العالمين.

الفصل الثاني

جهوده في الرد على الفرق الضالة، (الصوفية والرافضة والبابية والبهائية والقاديانية)، وفيه أربعة مباحث

المبحث الأول: جهوده في بيان أهداف هذه الفرق الضالة وبيان عدائهم للمسلمين.

المبحث الثاني: جهوده في الرد على الصوفية

المبحث الثالث جهوده في الرد على الرافضة.

المبحث الرابع: جهوده في الرد على البابية والبهائية والقاديانية في إنكارهم لبعض العقائد الإسلامية وتحريفهم للعبادات وتبديلهم إياها.

المبحث الأول: جهوده في بيان أهداف هذه الفرق الضالة وبيان عدائهم للمسلمين.

إن من الأصول العظيمة التي جاء بها الإسلام، وأمر بها، ودعا إليها، وحث عليها، توحيد الكلمة على التوحيد والسنة، والاجتماع على ذلك، وعدم التفرق، وذلك أمر ظاهر في شريعة الإسلام وشعائرها، كالحج والصيام والصلاة، وقبل ذلك في شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فإنها تقتضي وحدة الأمة واجتماعها، وذلك لأن شهادة القوم بها تقتضي منهم التزام ما دلت عليه من اعتقاد وعمل، واستقامة القوم على الاعتقاد والعمل الصحيح أعظم شيء تتحقق به وحدتهم وقوتهم، ولذلك كان الجهل بما دلت عليه هذه الشهادة من أعظم أسباب التفرق والاختلاف.

يقول الشيخ رحمه الله بعد أن ذكر حديث العرباض بن سارية وحديث الافتراق، وذكر ظهور الفرق وكثرتها، قال: «**وذلك ناتج من الجهل بدين الإسلام وأصوله العظام من البعض**[1]**، كما نتج من الحقد المجوسي واليهودي من البعض الآخر** ....»[2].

وهذه الوحدة التي جاء بها الإسلام وأمر بها هي من محاسن هذا الدين، يقول الشيخ رحمه الله: «**ومن فضل دعوة الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوه بإحسان، كان الناس على عقيدة واحدة وملة واحدة، لم يعرفوا للخلاف سبيلاً** ....».

أي لأجل ما قام به النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه من الدعوة إلى الله أصبح الناس على عقيدة واحدة وأمة واحدة، متحدة لا اختلاف بينها، وذلك في الصدر الأول من هذه الأمة، قبل أن تحدث الفرق التي أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بظهورها، وهذا التوحد والائتلاف هو من فضل هذه الدعوة وهذا الدين.

ثم قال رحمه الله: «**فدين الإسلام يدعو للوحدة وعدم الفرقة كما في هذه الآية:**

---

(١) أي من بعض الفرق، أو من بعض المنتسبين إليها، وهذا أدق.

(٢) مقدمة كتاب الديانة البريلوية ودين الله الإسلام ص: ٢.

﴿وَلا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾[1]»[2].

وقد تقدم في الباب السابع ما جاء من الأمر بلزوم السنة والنهي عن مخالفتها، والنهي عن الإحداث والابتداع في الدين، وذلك من أعظم أسباب وحدة الأمة وعدم افتراقها وقوتها وعدم ضعفها.

ولذلك فقد سعى أعداء الإسلام في إحداث تلك البدع والأفكار المنحرفة في صفوف المسلمين، لتكون سبباً في تفرقهم وإضعافهم، وتمزيق وحدهم وتفريق صفوفهم، ولاسيما بعد ظهور دولة الإسلام واتساع رقعتها، والقضاء على دولة الفرس والروم، لجأ عند ذلك أعداء الإسلام إلى المكر والكيد «**فمن أولئك الخداعين الماكرين عبد الله بن سبأ وكان يهودياً، من يهود صنعاء فاسلم نفاقاً من أجل أن يوقع الفرقة بين المسلمين، ويمزق وحدهم ..... فظل يحث على حب أهل البيت، وأن علياً هو الخليفة المحق، وسائر الخلفاء غاصبون ظالمون، وهيج الكراهية للعرب عموماً وبني أمية خصوصاً، وألب الناس على عثمان، وألصق به من التهم ما هو بريئ منه، وأخيراً تم له ولأتباعه القضاء على عثمان، ثم جرت حرب الجمل وصفين**».

فكان هذا مبدأ ظهور أمر الخوارج، وفكر التكفير الذي لا زالت الأمة تصطلي بناره إلى اليوم.

يقول الشيخ: «**ومن ظهور هذا الماكر اللعين تكون مذهب التشيع، وأخذ يتطور المذهب حتى وُجد فيهم الغلاةُ بمرور الأيام، وكفروا جميع الصحابة ما عدا سبعة أو اثني عشر منهم علي بن أبي طالب، وسلمان الفارسي، وأبو ذر الغفاري، والمقداد، وقالوا: إن المصحف الذي أنزل على محمد سَرَقَ عثمانُ منه ثلاثة أرباعه، وما بقي إلا الربع.**

ثم ظهر التصوف وجنى على الدين وحاربه باسم الدين والزهد والعبادة، وحربه ليس بالسنان والسيوف، ولكن ببث المبادئ الهدامة، كالقول بالحلول والاتحاد،

---

(١) الأنفال: من الآية٤٦.

(٢) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٣٤/٧)، وانظر: (٢٢/٢٣-٢٤).

وأن الولي يأخذ من حيث ما يأخذ الرسول .... وقال بعضهم تسقط عنهم التكاليف الشرعية عندما يبلغ هذه الدرجة المزعومة .... والتصوف خليط من الإسلام والمسيحية والفلسفة ومذهب البراهمة والبوذية ...»[١].

وإذا تأمل المتأمل في ما تذهب إليه هذه الفرق وغيرها من تلك الاعتقادات التي أشار الشيخ إلى بعضها، ظهر له مدى مخالفتها لدين الإسلام، بل تبين له ما فيها من مناهضته والسعي في إبطاله وإضعافه ونشر الفساد والإفساد.

ولاسيما التشيع والتصوف الذين أدرك أعداء الإسلام من الشرق والغرب أنهم مرتع خصب لظهور النحل والديانات التي تلبس لباس الدين وتقضي على الإسلام والمسلمين، وتهدم أسسه بالدعايات الخلابة والأسس الكفرية[٢]، فظهر على أيديهم في هذا العصر كثير من الأفكار الهدامة والفرق المنحرفة كالبابية، والبهائية، والقاديانية، وغيرها مما كان له أثر كبير في إضعاف المسلمين، وبالتالي زيادة تسلط الأعداء عليهم ونهب خيراتهم.

وقد نص الشيخ رحمه الله على أن مقصد هذه الفرق الضالة هو «**القضاء على الشريعة الإسلامية وهدمها، والإتيان عليها من قواعدها، وتهيئة المسلمين وإخضاعهم لسيطرة المستعمرين** ....».

وكلام الشيخ هنا منصب على البابية والبهائية والقاديانية، ولا شك أن غيرهم مثلهم بقدر ما لديهم من العقائد الفاسدة المناهضة لدين الإسلام وعقائد المسلمين.

يقول الشيخ رحمه الله: «**ولا أقول ذلك جزافاً ورجماً بالغيب أو تجنياً .... بل بالدلائل الواضحة والبراهين المسلمة ...**» واستدل على ذلك بأمور ثلاثة[٣]:

---

(١) العقائد السلفية: (٢/٢٦٨-٢٦٩)، البابية والبهائية ص: ٣-٤، وانظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٢/٢٤-٢٥)، تحذير المسلمين ص: ٣٦-٣٨.

(٢) انظر: العقائد السلفية: (٢/٢٦٩)، البابية والبهائية ص: ٥، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٧/١١٤).

(٣) انظر البابية والبهائية ص: ١٣-١٥، ٤٧، القاديانية ص: ٧-١١، ١٤٤.

١. أن قول البابية والبهائية والقاديانية بنسخ شريعة الإسلام وفتح باب النبوة ما هو إلا هدم للدين وقضاء عليه.

وليس قول الرافضة بتحريف القرآن وعصمة الأئمة ولا قول الصوفية بالكشف والأخذ عن اللوح المحفوظ وتقسيم الدين إلى شريعة وحقيقة ببعيد من دعوى أولئك بفتح باب النبوة ونسخ الشريعة.

٢. أنهم «**اتفقوا كلهم على نسخ الجهاد، ومن هنا يتضح هدفهم الخبيث، وهو إذلال المسلمين وإخضاعهم للكافرين** ....».

وليس شأن الصوفية والرافضة من ذلك ببعيد أيضاً كما هو معروف في تاريخ المسلمين وحروبهم في التاريخ القديم والمعاصر، وما أمر ابن العلقمي بخافٍ على من له اطلاع، ولا تعاونهم مع التتر والصليبيين كذلك.

٣. «**أن حضرة الباب والبهاء قد أنكروا الحشر والنشر والقيامة والحساب والعقاب، وأباحوا كثيراً من المحرمات وأسقطوا كثيراً من التكاليف الشرعية** ...» وليس هذا أيضاً ببعيد عن دعاوى الصوفية والرافضة وإن كان أمر البابية البهائية والقاديانية أصرح في ذلك كله وأوضح وأوقح، ولا شك أن مثل ذلك ما هو إلا هدم للأديان وقضاء على العقائد الإسلامية والأخلاق الكريمة.

والمقصود أن هذه الفرق شرها مستطير، وعداؤها للدين الحق الذي جاء به النبي صلى الله عليه وسلم واضح لمن كان له عين تبصر، أو قلب يعقل، ولا أدل على ذلك من معرفة الآثار السيئة التي نتجت عن هذه الفرق، وقد عقد الشيخ في ذلك فصلاً في كتابه «البابية والبهائية» وآخر في كتابه عن القاديانية، فقال:

«**فصل في نتائج هذه الفرق الضالة كالباطنية والنصيرية والبابية والبهائية والقاديانية وأشباههم من تلك الفرق**»، فذكر:

١. زعزعة العقيدة الإسلامية بما يدعون إليه من العقائد المخالفة لها.

٢. تفريق شمل الأمة الإسلامية، وذلك بسبب خروجهم عنها وما يسببه ذلك أيضاً من التفرق والانقسام والتخاصم والتراع.

٣. التمهيد للدعوات الضالة.

٤. تمكين الاستعمار في بلاد المسلمين، وذلك لأن أكثر هذه الفرق أصلاً من نتاج أعداء الإسلام قديماً وحديثاً.

إذاً فهذه الفرق الضالة من صنع أعداء الإسلام، ولا تخدم إلا أعداء الإسلام، وهي في نفسها معادية للإسلام ومناهضة له، ولعله فيما يأتي من التفصيل في عقائدها ومبادئها يصبح الأمر أكثر جلاء ووضوحاً، وبالله وحده التوفيق، وبه المعاذ من شر كل ذي شر، وله الحمد وعليه التكلان، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

المبحث الثاني: جهوده في الرد على الصوفية.

تكلم الناس في التصوف والصوفية وبيان حقيقة حالهم وأمـــرهم، ومـــن المهـــم ملاحظته أنه يوجد في التصوف والصوفية من الاختلاف والتباين ما يستدعي مراعاته عند بيان حقيقة أمرهم، وقد ذكر الشيخ رحمه الله أن الصوفية قسمان:

«قسم محقون، وهم الذين تقيدوا بالكتاب والسنة، ولم يتجاوزوهما، وكل ما في الأمر أنهم غلبوا جانب الآخرة على الدنيا، كالجيلاني(١) والجنيد(٢) وسهل التستري(٣) وأمثالهم.

وصوفية مبطلون، وهم الذين يخالفون الكتاب والسنة، ويتعـــدون حـــدودهما، ويأتون بعقائد ما أنزل الله بها من سلطان، وبأعمال مخترعة يتبرأ منها الكتاب والـــسنة المطهرة منها، كاعتقادهم بوحدة الوجود، واختراعهم أذكاراً، واحتفالات يمتزج فيها الذكر بالرقص، ويختلط فيها الرجال والنساء، ويدق فيها الطبـــول، وتنـــشر فيهـــا الأعلام، ويأتون بالمخاريق كضرب أنفسهم بالسكين والخنجر وأكل النار، اللهم اهـــد

(١) هو عبد القادر بن أبي صالح بن عبد الله جنكي دوست الجيلي البغدادي، تفقه على أبي سعيد المخرمي وسمع أبا غالب الباقلاني وأحمد بن المظفر بن سوس وجعفر بن أحمد السراج وغيرهم، ولد في سنة إحدى وسبعين وأربعمائة، وتوفي في سنة واحد وستين وخمسمائة.
انظر: سير أعلام النبلاء: (٤٣٩/٢٠).

(٢) الجنيد بن محمد الخراز، ويقال له القواريري لأن أباه كان يبيع الزجاج، أصله من نهاوند، ومولده ومنشؤه بالعراق، تفقه على أبي ثور، وهو من شيوخ الصوفية، صحب السري السقطي والحارث المحاسبي، توفي عام سبع وتسعين ومائتين.
طبقات الصوفية للسلمي ص: ١٥٥، سير أعلام النبلاء: (٦٦/١٤).

(٣) هو سهل بن عبد الله بن يونس أبو محمد التستري، قال الذهبي: الصوفي الزاهد صحب خاله محمد بن سواء ولقي في الحج ذا النون المصري وصحبه، وقال له كلمات نافعة ومواعظ حسنة، وقدم راسخ في الطريق، توفي سنة ٢٨٣.
انظر: طبقات الصوفية للسلمي ص: ٢٠٦، سير أعلام النبلاء: (٣٣٠/١٣).

عبادك إلى الصراط المستقيم»[1].

وهذا تقسيم عام، يتميز فيه أولهم عن آخرهم، من دخلت عليهم بعض المخالفات مع حسن المقصد، ومن زاد انحرافهم وانحرفت عقائدهم حتى خرجوا من الدين، أو كادوا، وكل من هؤلاء وهؤلاء درجات وأقسام.

وقد ذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى أن الصوفية ثلاثة أصناف، صوفية الحقائق، وصوفية الأرزاق، وصوفية الرسم.

وذكر أن أصل أمر التصوف كان من المبالغة في التزهد والتعبد، وكان أكثر ذلك بالبصرة، وأنه اختلف أهل العلم في ذمهم ومدحهم، قال: «والصواب أنهم مجتهدون في طاعة الله كما اجتهد غيرهم من أهل الطاعة، ففيهم السابق المقرب بحسب اجتهاده، وفيهم المقتصد الذي هو من أهل اليمين، ومن كل الصنفين من يجتهد فيخطئ، وفيهم من يذنب فيتوب أو لا يتوب.

ومن المنتسبين إليهم من هو ظالم لنفسه عاص لربه.

وقد انتسب إليهم طوائف من أهل البدع والزندقة ......»[2].

وبهذا يظهر أن وصف هؤلاء بأنهم القسم المحق أو صوفية الحقائق إنما هو بالنظر إلى القسم الآخر، وليس المراد أنهم على حق وصواب في كل ما ذهبوا إليه، ولكن المراد أنهم ممن قصد الحق وتحراه، ولكن حصل منه في اجتهاده خطأ أو ضعف، وهو في ذلك كسائر أهل الإسلام الذين يخطئون فيما يقصدونه من الخير والطاعة.

ولذلك وجد في كلام أولئك المتقدمين منهم كلام كثير جيد، ووجد فيه أيضاً ما ينكر عليهم، وهكذا في أفعالهم أيضاً، فمنها ما هو موافق للسنة ومنها ما هو مخالف لها، كتعذيبهم لأنفسهم وغير ذلك مما لم يكن عليه الصدر الأول.

ومما ينبغي التنبه له أن التصوف بهذا المعنى لا يمكن الآن إطلاقه على مجتمع الصوفية أو شيء من طوائفهم، وإن كان قد ينطبق على بعض أو كثير من الأفراد ممن ينتسب إليهم

---

(١) تطهير الجنان والأركان ص: ١٠، وانظر: تنزيه السنة والقرآن ص: ٢٧-٢٨.

(٢) مجموع الفتاوى: (١١/١٨).

أو لا ينتسب إليهم.

فإنه ومن زمن طويل أصبح التصوف عبارة عن طرق ومذاهب استقلت بعقائدها ومصادرها عن أهل السنة، وأظهرت المخالفة لهم في اعتقادات كثيرة وطقوس عديدة لا تمت إلى الكتاب والسنة بصلة، ولذلك يقول الشيخ رحمه الله تعالى في كتابه «تحذير المسلمين» معرفاً بالصوفية، عندما أراد التحذير من مبادئهم وبدعهم:

«نشأت الصوفية بعد منتصف القرن الثاني الهجري، والتصوف عقيدة فلسفية قديمة، نشأت قبل الإسلام في الفلسفة الإشراقية المنسوبة إلى أفلوطين، والفلسفة الهندية القديمة، والعقائد البوذية والفارسية والنصرانية.

ولما جنح بعض المسلمين في أوائل القرن الثاني الهجري إلى الزهد والإعراض عن الدنيا، وبدؤوا يختلطون بغيرهم من الأمم بعد الفتح الإسلامي، انتقلت مجموعة من الفلسفات والعقائد غير الإسلامية إليهم، وامتزجت بأفكار[1] الزهاد المسلمين، وتحول الزهد إلى تصوف، وأقام الصوفيون من المزيج الجديد نهجهم في الحياة.

وبدأ التصوف يظهر بأنه منهاج غايته فتح القلوب على علوم غيبية، لا تتلقى عن الرسل، بل تتلقى في نظر معتنقيه بطريق الكشف عن الله رأساً، ثم التحقق بعد ذلك من أنه لا موجود في الكون إلا الله.

وبذلك يصبح العبد هو الرب، والرب هو العبد، بل الكل شيء واحد في الحقيقة، متفرق في الصورة فقط، وطريق الوصول إلى هذا العلم الغيبي (الكشف) هو المجاهدة بصور كثيرة، تختلف باختلاف الزمان والمكان والأشخاص، ولكنها في كل صورها تجمعها أمر واحد، هي تعذيب النفس، وترديد أذكار معينة»[2].

وهذه العبارة مع اختصارها، إلا أنها أعطت صورة دقيقة عن مبدأ أمر التصوف

---

(١) في الأصل: «أفكار».

(٢) تحذير المسلمين ص: ١٢٤، وانظر: البابية والبهائية ص: ٤، الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٢٠٢، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢٦/١٢)، العقائد السلفية: (٢٦٩/٢).

وتحوله بما دخل عيه من الفلسفات القديمة، ومصدر هذه الأفكار الدخيلة أيضاً، وما وصل إليه بعد ذلك من البدع والضلال، وطريق تدرجه إلى أن وصل إلى ما وصل إليه.

ومن تأمل الدراسات الموسعة عن الصوفية والتصوف، يجد أن هذه العبارة تشير إلى الحقائق التي تثبتها تلك الدراسات، وانظر على سبيل المثال: التصوف المنشأ والمصدر، وكتاب: دراسات في التصوف[١]، وكتاب: المصادر العامة للتلقي عند الصوفية[٢]، وهذه هي الصوفية[٣].

ومما يدل على ضلال ما عليه الصوفية الآن، وبعدهم الشديد عن الدين، بل حتى عمن ينسب إليهم التصوف في أول الأمر، ما كتبه الشيخ عبد الرحمن الوكيل ناقداً لما يراه ويسمعه من بدعهم وأحوالهم في كتابه: هذه هي الصوفية، ويعبر عن ذلك الشيخ في تقديمه للكتاب، حيث يصف ما عليه الصوفية اليوم بقوله: «**وأغووا جمهوراً غفيراً من الناس من أجل ما يتظاهرون به من الأذكار والأدعية وإظهار الزهد والعبادة، ولم يعرف العوام ما في تلك الطرق والأذكار والخلوات من السموم الفتاكة، لاعتناقهم عقائد سيئة تنافي الدين الإسلامي، واعتناقهم أعمال مبتدعة.**

وغاية تلك العقائد وكثير من تلك الأعمال نبذ الشريعة الإسلامية الغراء، واحتقار أهلها، والتنفير منها، وفي نفس الوقت الترغيب فيما هم عليه من الضلال والوبال ومخالفة الله ذي الجلال ....»[٤].

فإذا تقرر ذلك وتبين أن ما استقر عليه أمر الصوفية هو هذه الطرق المنحرفة الضالة، والعقائد الفاسدة، فإليك هذا العرض المجمل لجهود الشيخ رحمه الله في التحذير من مبادئ وعقائد الصوفية الضالة، لعله بذلك ينجلي الصبح لذي عينين، ويعرف من يريد الهدى حقيقة الأمر وصوابه.

---

(١) كلاهما للشيخ إحسان إلهي ظهير رحمه الله تعالى.

(٢) للشيخ صادق سالم صادق، وانظر أيضاً: مصرع التصوف للبقاعي، ومصرع الشرك والخرافة لخالد الحاج، وغيرها كثير جداً.

(٣) للشيخ عبد الرحمن الوكيل.

(٤) مقدمة الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله لكتاب: هذه هي الصوفية، وانظر المبحث الأول من هذا الفصل.

يقول رحمه الله تعالى في كتابه «تحذير المسلمين عن البدع والابتداع في الدين»: «**لو ذهبنا نعد مبادئ الصوفية مع التعليق عليها، لتطلب كتاباً مفرداً لكونها كثيرة**»[1].

نعم، إن ما ينطوي عليه التصوف من البدع والمبادئ الضالة كثير جداً، يصعب تتبعه وحصره، بل إنه لا يزال مع الأيام يزداد، ولا يزالون يتفننون بألوان من البدع والخرافات، ولذلك نكتفي بذكر بعض ما ينبه عليه الشيخ رحمه الله، ولعل ذلك يكون دليلاً لما وراءه.

وقد ذكر رحمه الله من مبادئهم الضالة زعمهم أن الإسلام شريعة وحقيقة، وقولهم بالكشف، وقولهم بالحلول وعقيدة التجلي، ووحدة الوجود، ثم ذكر بعض عقائد التيجانية.

ذكر ذلك في «تحذير المسلمين» وفي غيره أيضاً، وأشار إلى الكثير من مبادئهم وبدعهم وغلوهم وحال كثير من مشائخ طرقهم، وفيما يلي التوضيح لبعض ذلك:

يقول رحمه الله:

«**أولاً: زعمهم أن الإسلام شريعة وحقيقة، وأنهم علماء الحقيقة وعلماء الباطن والعارفين بالله، وأما أهل العلم فهم أهل الظاهر وعلماء الرسوم**»[2].

وخلاصة هذه الدعوى أنهم ليسوا بحاجة إلى أخذ العلم بطريقته المعروفة، ولكن بالكشف، ويفتخرون على علماء الشرع بهذه الدعاوي الكاذبة «**يقول أبو يزيد البسطامي**[3]**، من أئمة الصوفية في القرن الثالث، يخاطب علماء الشريعة: "أخذتم علمكم ميتاً عن ميت، وأخذنا علمنا من الحي الذي لا يموت، يقول أمثالنا: حدثني قلبي عن ربي، وأنتم تقولون: حدثني فلان، أين هو، قالوا: مات، عن فلان، قالوا: وأين**

---

(١) تحذير المسلمين ص: ١٢٤.

(٢) تحذير المسلمين ص: ١٢٤.

(٣) هو طيفور بن عيسى بن سروشان، كان جده مجوسياً فأسلم، وله كلام كثير مخرج عن الملة. انظر: طبقات الصوفية ص: ٦٧، سير أعلام النبلاء: (٨٦/١٣)، المصادر العامة للتلقي عند الصوفية عرض ونقد ص: ٧٠.

هو، قالوا: مات"»[1].

وقد أبطل الشيخ رحمه الله هذه الدعوى وقال «**أن هذا تقسيم مخترع باطـــل، لم يقيموا عليه دليلاً واحداً....**»[2].

وذكر أن مما يبين بطلان هذا المبدأ:

١. أن هذه الدعوى -دعوى مخاطبة الله تعالى أو الكشف عن اللوح المحفــوظ- معناها أنهم لا حاجة لهم إلى الرسل.

قال: «**وأجمع أهل الأديان السماوية أن الله تعالى اصطفى من عبـــاده مـــن جعلهم واسطة بينه وبين خلقه في تبليغ شرائعه ...**».

٢. أن هذه الدعوى معناها أنهم فوق النبي صلى الله عليه وسلم وأفضل منه، ولا شك أن هذا كذب وباطل، فإنه بالإجماع أفضل الخلق صلوات الله وســـلامه عليه، و لم يقل يوماً أنه يأخذ عن اللوح المحفوظ وأنه لا حاجة له إلى جبريل.

٣. أن هذا المبدأ الضال يهدم الإيمان بالرسل، كما يهدم الإيمان برسالة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، إذ أنه بموجب ذلك يسوغ عدم متابعة النبي صـــلى الله عليه وسلم لمن وصل إلى تلك الدرجة.

٤. أن هذا المبدأ الكفري يفتح الباب على مصراعيه لكل دجال يريد أن يـــدعي النبوة ويزعم أنه كُشف له اللوحُ المحفــوظ، أو أن الله خاطبــه أو أرســله لعباده[3].

وقد توسع الصوفية في مسألة الكشف والإلهام، حتى صاروا يزعمـــون تـــصحيح الأحاديث وترجيح المسائل عن طريق الكشف، بل ويعتمدون في مثل ذلك حـــتى علـــى المنامات[4].

---

(١) تحذير المسلمين ص: ١٢٤.

(٢) تحذير المسلمين ص: ١٢٥.

(٣) انظر: تحذير المسلمين ص: ١٢٤، الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٢٠٢-٢٠٤، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٢/٢٧-٢٨)، (٣٩/٨)، (٥/٠١٦).

(٤) انظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٣٩/٨)، (٣٠/٢٤)، (٣٦/١٥).

وعند هذا المبدأ الكفري الخطير، أقصد مبدأ التلقي بالكشف والإلهام والرؤى، تظهر لنا آثار ما في التصوف من نبذ الشريعة ومحاولة إبعاد أتباعها عن العلم والعلماء، وعن الكتاب والسنة، وإفساد عقولهم ومنهج الاستدلال والتلقي عندهم، ليخوضوا بهم بعد ذلك أينما شاءوا من أودية الضلال والشرك والبدع، وهذا يدلنا على الأيدي الخبيثة المعادية للإسلام، التي تعبث بهؤلاء السذج وتضلهم بهذه الفلسفات والسفسطات الباطلة.

ثانياً: القول بالحلول والتجلي ووحدة الوجود[1].

يقول رحمه الله: «**ويعني الصوفية بالحلول: أن الله سبحانه وتعالى حل في بعض الأجسام واختارها، فانقلبت هذه الأجسام البشرية إلى آلهة تسير على الأرض وتعيش بين الناس.**

وهذه العقيدة مأخوذة من الديانات اليهودية والنصرانية والمجوسية والهندية والفلسفة اليونانية.

وكان الحلاج[2] **من أشهر المتصوفة القائلين بالحلول، وقد شرح عقيدة الحلول بقوله: "من هذب نفسه في الطاعة، وصبر على اللذات والشهوات، ارتقى إلى مقام المقربين، ثم لا يزال يصفوا ويرتقي في درجات المصافاة حتى يصفو عن البشرية، فإذا لم**

---

(١) انظر في ذلك: تحذير المسلمين ص: ١٢٧-١٣٠، الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٢٠٥-٢٠٧، ٢١٢، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٢/٢٩-٣١)، (٨/٣٠، ٨٧، ٩١)، (١٦/٥)، مقدمة «هذه هي الصوفية»، وانظر: التصوف المصدر والمنشأ ص: ٢٢٣ وما بعدها، وكتابي البقاعي: تنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي، وتحذير العباد من أهل العناد ببدعة الاتحاد للعلامة برهان الدين البقاعي، وقد طبعا باسم: مصرع التصوف.

(٢) هو الحسين بن منصور الحلاج، من أهل بيضاء بفارس، كان جده مجوسياً، صحب الجنيد وأبا الحسين النوري وغيرهم، ولما ظهر منه ما ظهر من الكفر ودعوى الحلول، أنكره بعض الصوفية وقبله آخرون وأثنوا عليه وصححوا حاله، مثل أبي العباس بن عطاء، وأمر الخليفة المقتدر بصلبه وقتله فقتل ببغداد سنة ٣٠٩ وقيل ٣١١.

انظر: طبقات الصوفية ص: ٣٠٧، سير أعلام النبلاء: (١٤/٣١٣)، وانظر: الفتاوى: (٢/٤٨٠)، المصادر العامة للتلقي عند الصوفية ص: ٦٣.

يبق فيه من البشرية حظ، حل فيه روح الإله الذي حل في عيسى بن مريم، ولم يرد حينئذ شيئاً إلا كان كما أراد، وكان جميع فعله فعل الله تعالى"»[1].

وعقيدة التجلي هي قريبة من الحلول، ومؤداها إلى عقيدة الحلول.

وأما وحدة الوجود، يقول الشيخ رحمه الله: «**ويعني الصوفية بها أنه ليس هناك وجود إلا الله، وينقسمون في تصورها إلى فريقين:**

١. فريق يرى الله روحاً، والعالم جسم لهذا الروح، فالله هو كل شيء.

٢. وفريق يرى جميع الموجودات لا حقيقة لوجودها غير وجود الله ....».

ثم ذكر بعض كلامهم الممقوت الممجوج في تعبيرهم عن هذا الكفر الصراح فقال: «**ويقول ابن عربي**[2] **في كفر صريح:**

الرب عبد والعبد رب ... يا ليت شعري من المكلف

إن قلت عبد فذاك رب ... أو قلت رب أنى يكلف

كما يقول في كفر أشد صراحة:

وما الكلب والخنزير إلا إلهنا ... وما الله إلا راهب في كنيسة»

ثم ذكر بعض كلام ابن الفارض[3]، ثم قال معقباً ببيان هذا الكفر والإلحاد والزندقة:

«**وهكذا نجد الكفر الصريح في أقوال أولئك المارقين، الذين ملئوا بها كتبهم**

---

(١) تحذير المسلمين ص: ١٢٧.

(٢) هو محمد بن علي بن محمد بن أحمد العربي الطائي، من مشاهير الصوفية، رمي بالكفر والزندقة، وهو من أشهر القائلين بوحدة الوجود، وهو صاحب كتاب الفصوص الذي قيل فيه: إن لم يكن فيه كفر فما في الدنيا كفر، ونقل الذهبي عن ابن دقيق العيد عن العز بن عبد السلام أنه قال في ابن عربي: شيخ سوء كذاب، يقول بقدم العالم ولا يحرم فرجاً، وذكر ذلك شيخ الإسلام أيضاً.
انظر: سير أعلام النبلاء: (٤٨/٢٣)، المصادر العامة للتلقي عند الصوفية ص: ٣٨٦ وما بعدها.

(٣) هو عمر بن علي بن مرشد الحموي، صاحب التائية في الإتحاد والزندقة، قال الذهبي: فإن لم يكن في تلك القصيدة صريح الاتحاد الذي لا حيلة في وجوده فما في العالم زندقة ولا ضلال.
انظر: سير أعلام النبلاء: (٣٦٨/٢٢)، لسان الميزان: (٣٦٢/٤).

بعقيدة وحدة الوجود، يتساوى فيها عبدة الله مع عبدة[1] الأصنام والكواكب والنيران والحيوانات، وكل أنواع الطواغيت التي خصمها الإسلام.

وترجع هذه العقيدة في أصولها إلى البوذية ..... ومعنى هذه العقيدة أن الديانات جميعاً باطلة لا فائدة لها ما دام أن الإنسان هو الله، إذ كيف يعاقب الله نفسه ....»[2].

ثالثاً: ومن مذاهبهم الفاسدة غلوهم بالنبي صلى الله عليه وسلم، وغيره من الصالحين، أو ممن يزعمون فيهم الصلاح، ويجعلون ذلك مطية لتضليل الناس وجذبهم إليهم.

ولا شك أن الغلو من أعظم أسباب الشرك كما تقدم[3]، وبينا هنالك أن الغلو هو الإفراط بالتعظيم بالقول والاعتقاد، وقد نهى صلى الله عليه وسلم عن الغلو فيه فقال: ((لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم، إنما أنا عبد، فقولوا عبد الله ورسوله))[4].

«ولكن أبى الجاهلون والمنحرفون إلا مخالفة أمر رسول الله وارتكاب نهيه، فناقضوه أعظم مناقضة، وضاهئوا النصارى في غلوهم وشركهم .... وجرى منهم الغلو في النثر والشعر ما يطول عده، حتى جوزوا الاستغاثة بالرسول وسائر الصالحين .... حتى قال بعض الغلاة: لم يفارق رسول الله صلى الله عليه وسلم الدنيا حتى علم ما كان وما يكون، وخالفوا صريح القرآن ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾[5] .....»[6].

---

(١) في الأصل: «عقيدة».

(٢) تحذير المسلمين ص: ١٢٨-١٣٠ نقلاً عن الدعوة الإسلامية وموقفها من الصوفية للشيخ سعد ندا المدرس بالجامعة الإسلامية، وانظر المراجع السابقة.

(٣) انظر ص: ٢٦٤، ص: ٢٤٣.

(٤) تقدم تخريجه ص: ٢٤٣.

(٥) الأنعام: من الآية٥٩.

(٦) تطهير الجنان ص: ٣٢، تحذير المسلمين ص: ٩٣، وانظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٣٧/١٥)، (٣٣/٢٤)، (٨/١٧، ٢٩)، العقائد السلفية: (٤٠/١)، الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ١٢٤.

ومن مظاهر غلوهم بالنبي صلى الله عليه وسلم دعواهم أن الله تعالى ما خلق الخلق والأكوان إلا لأجل نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، يقول الشيخ رحمه الله:

«**وقد انتشرت هذه الفكرة الخاطئة عند بعض الفقهاء المقلدين للصوفية والمحبذين لهم والتابعين لهم، حتى قال البوصيري وهو من الصوفية:**

وكيف تدعو إلى الدنيا ضرورة من لولاه لم تخرج الدنيا من العدم ...»

ثم قال الشيخ ابن حجر: «**وقد أخطأ الشاعر في شطري هذا البيت، فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان محتاجاً لضرورات المعيشة كسائر البشر، ولم يخلق الله الدنيا لأجل محمد صلى الله عليه وسلم، بل خلق الدنيا والخلق لعبادته جل وعلا** ....»[(١)].

وذكر رحمه الله أنهم يستدلون على ذلك بأحاديث موضوعة، كحديث: ((لولاك لولاك ما خلقت الأفلاك))، قال الشيخ: «**وهو قول باطل وزور وبهتان مبين**»[(٢)].

ولصاحب البردة هذا في هذه القصيدة أقوال كثيرة منكرة، فيها من الغلو بالنبي صلى الله عليه وسلم ما يرده الشرع الشريف، وتنقضه الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الصحيحة، وقد بين الشيخ رحمه الله ذلك في مواضع من كتبه[(٣)].

ومما ذكره رحمه الله من مظاهر غلوهم به صلى الله عليه وسلم، ووصفه بأنه غلو فاحش ما زعمه الحلواني من أن الله تعالى خلق محمداً قبل العالم نوراً، ثم ذكر قوله في قصيدته:

أنشاك نوراً ساطعاً قبل الورى فرداً لفرد والبرية في العدم
ثم استمد جميع مخلوقاته من نورك الساجي فيا عظيم الكرم

ثم ذكر ما جاءت به البريلوية وزادت على هذا الغلو الفاحش[(٤)]، وذكر أيضاً عند تعرضه لمسألة المولد كثيراً من كلام الصوفية وأشعارهم في كتب الموالد مما فيه من الغلو ما لا يقره شرع ولا عقل[(٥)].

---

(١) العقائد السلفية: (١/٣٩).

(٢) العقائد السلفية: (١/٣٩)، وانظر: الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٥٩.

(٣) انظر: العقائد السلفية: (١/٣٩-٤٠)، الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ١٢٢-١٢٨، وص: ٥٦٨ من هذا البحث.

(٤) انظر: العقائد السلفية: (١/٤٠-٤٢).

(٥) انظر: الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ١٨٢ وما بعدها، ص: ٦٨، تحذير المسلمين ◄

ومن مظاهر الغلو عند الصوفية، غلوهم في شأن الأولياء والصالحين، وما يزعمونه لهم من التصرفات والكرامات، حتى «**أنهم يسمون سكان تلك القبور من الأولياء الكبار في زعمهم أهل التصرف، أي تصريف العالم، ويسمونهم الأقطاب، أي أقطاب الكون، ويدعون الواحد منهم بالمتولي، أي متولي أمر الوجود، فهناك أقطاب، وهناك قطب واحد، وهناك غوث العالم، إلى غير ذلك من المسميات، [الدالة]**(١) **على أن هؤلاء يصرفون الكون، وأن الله فوض إليهم أمر العالم** ....»(٢)، ولا شك أن مثل هذا من أعظم أسباب الشرك وصرف الدعاء والرغبة والرهبة لغير الله تعالى(٣).

وأما ما يذكرونه من الكرامات لأولئك الأولياء المزعومين كما في طبقات الشعراني وغيره، فأكثره كما يقول الشيخ: «**مختلق لا أصل له، وفيه من الغلو والمجازفات وجعل العبد في صف الخالق ما لا يخفى على من شم رائحة العلم، وكثير منها مخالفة للعقل وللذوق فضلاً عن الشرع، كمثلما يذكرون أن ولياً رأوه يفعل في حمارة، فأراد بعضهم أن ينكر عليه، فاعترضه آخرون قائلين: أن الشيخ له كرامات، وربما حول امرأته إلى حمارة** ....»(٤).

ومن ضلالاتهم وزعمهم «**ما يزعمون من الخرقة الصوفية التي يدعون أنها صادرة من علي بن أبي طالب رضي الله عنه**»(٥).

ومنها تقسيم الدين إلى قشر ولباب(٦)، ومن بدعهم وضلالهم استعمال الرقص مع الذكر والتواجد والتمايل والتصفيق، وقد نقل الشيخ عن صاحب المدخل أن أول من أحدثه أصحاب السامري لما اتخذ لهم عجلاً جسداً له خوار، قاموا يرقصون حواليه ويتواجدون، فهو دين الكفار وعباد العجل ....(٧).

ص: ١٨٤ وما بعدها.

(١) ليست في الأصل، وبها يتضح المعنى.

(٢) الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٦٧-٦٨، وانظر: تحذير المسلمين ص: ٣٥.

(٣) تقدم التنبيه على ذلك، انظر ص: ٢٦٤، ٢٦٧.

(٤) نقض كلام المفترين ص: ٧٤، ٩٥، وانظر: الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٦٨.

(٥) الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٢١١.

(٦) الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٢٠٧، وانظر: ص: ٨٥٢ من هذا البحث.

(٧) تحذير المسلمين ص: ٢٨٤، ٢٤٥، وانظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٥/٥٧-٥٨).

ولو ذهبنا نذكر ما عندهم من البدع والجهل والضلال لاستدعانا ذلك أن نذكر أكثر البدع، فإنه يقل أن تكون بدعة ولا يكون لهم فيها يد، أو تكون دخلت على الناس بسببهم، أو يشاركون فيها ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وأما الطرق الصوفية وما فيها من الغواية والضلال والكذب واستخفاف الجهلة والرعاع، فبحر لا ساحل له من الجهل والضياع واستعباد الخلق وأكل أموالهم، وانتهاك أعراضهم، فيا حسرة على أولئك السفهاء الذين تسلط عليهم شيوخ الطرق كما تسلط الذئاب على قطعان الغنم، فأضلوهم لتبقى لهم الوجاهة والرياسة والمآكل والمشارب، وقد شنع الشيخ رحمه الله على أرباب هذه الطرق لما تكلم عن كبيرة كتمان العلم وما فيها من الوعيد الشديد، قال: «**ولكثير من رؤساء التصوف العارفين ضلالَ تلك المعتقدات التي يعتقدونها، وعدمَ موافقتها للكتاب والسنة، ولكن يسكتون ويداهنون من أجل تعظيم العوام لهم وإبقاء رئاستهم عليهم، وجلب الحطام لهم ..... يحبذون لهم تلك الطرق الفاسدة الضالة، ويروون لهم من كراماتهم وكرامات أشياخهم ما يجذبون به قلوب العامة ويخضعونهم لهم، وهم في ذلك كاذبون ....**»(١).

إن كلام الشيخ رحمه الله في شأن التصوف وبيان خطورته والرد على ما فيه من البدع والضلال كثير، وقد تعرض أيضاً بالنقد والكشف لبعض الطرق الصوفية على الخصوص وذلك لاشتهارها وكثرة أتباعها، كالتيجانية(٢) والقادرية(٣) والبريلوية(٤)، وعموماً فإن هذه الطرق وإن اختلفت في بعض الأمور، إلا أنها متفقة في كثير من البدع والضلالات التي سبقت الإشارة إليها، فنكتفي بذلك خشية الإطالة، ومن أراد الاستزادة أمكنه الرجوع إلى كتب الشيخ رحمه الله تعالى وجزاه عن الإسلام خير الجزاء، والحمد لله أولاً وآخراً.

---

(١) تطهير المجتمعات ص: ٢٨٧.

(٢) انظر على سبيل المثال: تحذير المسلمين ص: ١٣١ وما بعدها، مقدمة مصرع الشرك والخرافة ص: ج.

(٣) انظر: تحذير المسلمين ص: ١٣٤-١٣٦.

(٤) انظر: العقائد السلفية: (١/٤٠-٤٢)، مقدمة كتاب ديانة البريلوية ودين الإسلام، مجموع فتاوى مقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٢/٢٩)، (١٥/١٤٨-١٥١).

المبحث الثالث: جهوده في الرد على الرافضة.

إن مبدأ أمر الرافضة كان من عبد الله بن سبأ[1] اليهودي، من يهود صنعاء من اليمن، وهو أول من ظهر من الأئمة المضلين كما يقول الشيخ رحمه الله، ويقول: «**فحينما رأى قوة الإسلام وسيطرته على كثير من الأقطار، وفتحه الشام ومصر وفارس والعراق، ورأى ما حل بيهود المدينة وخيبر من الخزي والوبال، ما تركه حِقدُه اليهودي حتى فكر في الانتقام من الإسلام والمسلمين وتشتيت كلمتهم، فأعلن الإسلام نفاقاً، ودعا بدعوته الضالة قائلاً: إن النبي أوصى بالخلافة لعلي بن أبي طالب، وأنه الحقيق بالخلافة، وله من القرابة والصحبة والمواقف ما يستحق به الخلافة، وأن الخلفاء غصبوا حقه، وظلموه، وكفرهم بذلك، وروج هذه الدعاية الخبيثة وطورها، حتى زعم أخيراً أن علي بن أبي طالب إله، وتوسل بها مع بعض زنادقة الفرس واليهود** ....»[2].

ثم ذكر الشيخ ما حصل منه من تأليب الناس على عثمان حتى قتلوه، وإشعاله هو ومن معه نار الفتنة في وقعة الجمل حتى حصل ما حصل.

والمقصود أنه على يد هذا الحاقد تأسس هذا المذهب، الذي يراد منه هدم الدين من أساسه، وإدخال الفرقة والخلاف بين المسلمين تحت ستار محبة أهل البيت والقيام بحقوقهم، ومما يدل على ذلك ويؤكده ما يدعون إليه من عقائد ومبادئ، حقيقتها وهدفها هو ما ذكرناه، وقد نص الشيخ رحمه الله على ذلك وبينه مراراً كقوله: «**إن المؤسس الأول قصده من تأسيس هذا المذهب تكفير الصحابة، والولاية لعلي، والبراءة من غيره، وإيجاد التفرقة بين المسلمين، وهدم الدين من أصوله، ذلك أن الدين الذي أتى به**

---

(١) انظر نبذة عن ابن سبأ في ص: ٨٨٨ من هذه الرسالة، وانظر كتاب شيخنا أبي عاصم: بذل المجهود في إثبات مشابهة الرافضة لليهود: (١٤٤/١).

(٢) العقائد السلفية: (٩٧/٢)، وانظر: (٢٦٩/٢، ٣١٤، ٣٧٤)، البابية والبهائية ص: ٤، الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ١١١، تحذير المسلمين ص: ٣٦-٣٧، ١٥٢-١٥٥، تنزيه الشريعة والقرآن ص: ٨٧، إعانة القريب المجيب: (٢١٤/٢-٢١٥).

سيد الأنام هو ما شرعه الله من القرآن وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم وفعله وتقريره، والناقل لنا من الرسول القرآنَ والسنةَ هم أصحاب رسول الله، فإذا كانوا كفرة أو فسقة، فلا تقبل رواية الفاسق والكافر، وبالتالي فلا عبرة بجميع الأحاديث الواردة من طرق الصحابة، ولا من نقلهم للقرآن ....»[1].

وذكر من أدلة ذلك أيضاً ابتداعهم المآتم على أهل البيت بعد مئات السنين من استشهاد الحسين بن علي رضي الله عنهما، فقال: «**إن القصد من ذلك تفرقة كلمة المسلمين وتوسيع نطاق الخلاف بين السنة والشيعة، لأنهم يتوصلون بذلك إلى سب الصحابة ولاسيما عمر بن الخطاب وعمرو بن العاص ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهم، فإنهم يذكرون لعوامهم أن الحسين قتله ابن زياد بأمر من يزيد بن معاوية، ويزيد جعله أبوه ولي عهده من بعده وأخذ البيعة له، ومعاوية نصبه عمر بن الخطاب أميراً على الشام، وأقره عثمان، وبهذه الولاية حارب معاوية علي بن أبي طالب، وعمر جعله أبو بكر خليفة من بعده، فإذن كلهم مستحقون للسب واللعن، فمن هنا يسبون أصحاب رسول الله ويلعنونهم، بشبهة الانتصار لأهل البيت**»[2].

وقال: «..... **وإن كانوا يظهرون حب الرسول، ولكن من يتأمل في أعمالهم من تكفيرهم لأصحابه وقذفهم لزوجته عائشة، يرى أنهم بعيدون عن الدين، وطاعنون في إمام المرسلين، إذ لو كان الرسول طيباً لاختار له أصحاباً طيبين، وزوجات طاهرات، ولهذا سُئل اليهود فقيل لهم: من خير الناس بعد موسى؟ فقالوا: أصحابه، وقيل للنصارى: من خير الناس بعد عيسى؟ فقالوا: أصحابه، فقيل للرافضة: من أشر الناس؟ فقالوا: أصحاب محمد**[3].

فالقصد الوحيد من هذا الابتداع الشنيع للمآتم وتكفير الصحابة وسبهم وقذف

---

(١) تحذير المسلمين ص: ٣٦.

(٢) تحذير المسلمين ص: ٣٦.

(٣) جاء ذلك في أثر طويل عن الإمام الشعبي رحمه الله غاية في وصف الرافضة وبيان حالهم، انظر: السنة للالكائي: (١٥٤٩/٤)، وانظر: منهاج السنة: (٢٣/١-٢٧).

أم المؤمنين: الطعن في الرسول بطريق غير مباشر، وكذلك الطعن في القرآن وهدم الدين، وإن كانوا هم لا يعترفون بذلك، وعوامهم وأنصاف المتعلمين منهم لا يدركون مغزى ما هنالك، اللهم اهد عبادك إلى صراطك المستقيم ....»[(١)].

لقد بين الشيخ رحمه الله بوضوح الهدف الحقيقي الخفي، الذي قامت عليه تلك العقائد الضالة، التي قام عليها مذهب الرافضة، وفي هذا عبرة لكل من يهون من شأن هذا المذهب الهدام، ويدعو إلى التعاون معه والتآخي، ولا يقيم وزناً لعقائد المسلمين ودينهم الذي يسعى هؤلاء لهدمه والقضاء عليه، ويُعمي بصره عن هذه الحقائق، بل وعن الوقائع التي يحملها التاريخ، وفيها بيان عملي منهم لهذه المقاصد الخبيثة، وفيما سيأتي في هذا المبحث من الردود على أباطيلهم، ومما سيذكر عنهم، عبرة لكل معتبر، وتذكير لكل مدكر.

اتخذ الرافضة من دعوى الوصاية لعلي رضي الله عنه وأحقيته في الخلافة سبيلاً للطعن في أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وتكفيرهم، والبراءة منهم، توصلاً بذلك إلى هدم الدين والطعن فيه كما ذكرنا، ثم توالت بعد ذلك العقائد الباطلة التي ينسجها رؤساؤهم، لترسيخ مذهبهم وتشيده، ولذلك كان بيان أمر الخلافة وفضائل الصحابة أعظم ما يبطل عليهم كيدهم وينقض غزلهم قبل بيان عقائدهم الأخرى.

وفيما يلي بيان جهود الشيخ رحمه الله في الرد عليهم.

المقام الأول: في إبطال دعواهم استخلاف النبي صلى الله عليه وسلم لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه.

إن دعوى أحقية علي رضي الله عنه بالخلافة، أو دعوى وجود نص على خلافته، إنما هو من كذب الرافضة وافتراءاتهم الكثيرة، وقد حاولوا تأييد ذلك ولكن باءت محاولاتهم بالفشل، ولو كان ذلك حقاً لدل عليه دليل صحيح، ولما خفي ذلك على الأمة، ولو علمه أحد من الصحابة لبينه، ولو علمه علي رضي الله عنه لأظهره وبينه، ولو بعد

---

(١) تحذير المسلمين ص: ٣٧.

توليه الخلافة، ولكن شيئاً من ذلك لم يكن[1].

يقول الشيخ رحمه الله واصفاً ذلك: «**إن هؤلاء من فـرط جهلـهم وشـغفهم بالمخالفة، تارة يأتون بأكاذيب يدعمون بها حججهم، وتارة بصحيح غايته أن يدل على منقبة وفضيلة علي، وقد اتصف غيره بمثلها أو بأفضل، واختصاص شخص بفضيلة أو خصلة حميدة لا يدل على خلافة أو إمارة ....**

ولا أدري لماذا لا تأتي آية وحديث مقبول يصرح فيه تصريحاً لا يقبل الجدل بأن علي بن أبي طالب خليفة أو إمام بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، حتى يـستريح هؤلاء من هذه التكلفات والمخالفات وجر الدلائل بحسب زعمهم بالسلاسل لتلـك الإدعاءات؟!

ومن كان يمنع الرسول صلى الله عليه وسلم من هذا البيان الواضـح، وقـد علمهم كل ما يحتاجون إليه من آداب الخلاء؟!

وأي حاجة إلى اللجوء إلى أمثال هذه الاحتجاجات الواهية؟! وكيف لا يـدل الأمة على خلافة علي التي هي عندهم من أهم الأمور؟! ويحيلهم على مثل هذه الحجج ويذرهم يتكلفون ويقطعون المسافات الشاسعة لتقريب مُدَّعاهم؟! ليس هذا من البيان والرحمة الموصوف بها نبينا من شيء»[2].

ومن أمثلة تلك الاستدلالات الواهية، التي بين الشيخ رحمه الله ضعفها وسقوطها:

استدلالهم بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّـذِينَ يُقِيمُـونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾[3].

ذكر الشيخ أنهم زعموا أنها إجماعاً نزلت في علي رضي الله عنه، وأنـه أعطـى السائل خاتمه في حالة ركوعه، وأن "الولي" بمعنى المتصرف في الأمـور، وضـمها إلى الله

---

(١) وانظر في هذه المسألة: بذل المجهود في إثبات مشابهة الرافضة لليهود: (١/١٨٨) وما بعدها، (١/١٧٤)، والانتصار للصحب والآل ص: ٤٩-٥٦.

(٢) العقائد السلفية: (٢/٣٤٩).

(٣) المائدة:٥٥.

ورسوله تفيد الإمامة، و"أن" إنما تدل على الحصر، فثبتت بذلك إمامته وانتفت إمامة غيره للحصر.

وقد بين الشيخ ضلال هذا الاستدلال من وجوه كثيرة، منها:

١. أن دعوى الإجماع هنا دعوى كاذبة، بل ونقل أن الآية نزلت في أبي بكر.

٢. أن الآية وردت بصيغة الجمع، وعلي مفرد، فأنى يصح هذا الزعم.

٣. أن ما زعموه يبطل إمامة بقية الأئمة الذين هم من سلالته لدعوى الحصر، وظاهر الحصر أيضاً -على قولهم- يدل على عدم جواز تولي غيره، وهذا يعارض ما جاء في القرآن والسنة من موالاة المؤمنين عموماً.

٤. أنه لم يقل أحد من أهل اللغة أن الولي هو المتصرف، وليس هذا إلا من خيال أذهانكم، وإنما معنى الولي: المحب والناصر والمعين.

٥. مع التسليم لقولكم أنها نزلت فيه، فالعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب كما هو مسلم عندنا وعندكم[١].

وهكذا ذهب الشيخ رحمه الله يذكر بعض الآيات التي حاولوا الاستدلال بها ويبين ضعف ذلك ومخالفته لنصوص الكتاب والسنة واللغة، ولما عُرف من السيرة، والعقل الصحيح[٢].

فأبطل استدلالهم بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾[٣].

وما زعموه من سبب نزول قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْأِسْلامَ دِيناً﴾[٤].

---

(١) انظر: العقائد السلفية: (٢/٣٢٤-٣٢٦).

(٢) انظر: العقائد السلفية: (٢/٣٢٤-٣٥١).

(٣) الأحزاب: من الآية٣٣.

(٤) المائدة: من الآية٣.

وقوله تعالى: ﴿قُلْ لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾[1].

وقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾[2].

وقوله تعالى: ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ * بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لا يَبْغِيَانِ * فَبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ * يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾[3].

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾[4].

ومن الأحاديث، حديث غدير خم، وحديث: ((أنا مدينة العلم وعلي بابها))[5]، وحديث الطائر[6].

وحديث: ((لأعطين الراية غداً رجلاً يحبه الله ورسوله))[7] فأعطاها لعلي.

وقول ابن عباس: (الرزية كل الرزية ما حال بيننا وبين كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم)[8][9].

---

(١) الشورى: من الآية٢٣.

(٢) البقرة: من الآية٢٠٧.

(٣) الرحمن:١٩-٢٢.

(٤) المائدة: من الآية٦٧.

(٥) وهو حديث موضوع، وتقدمت الإشارة إليه ص: ٨٩٠.

(٦) وهو حديث ضعيف جداً، وأيضاً تكلم عليه ابن الجوزي في العلل المتناهية: (٢٢٨/١) وما بعدها، وروى عن ابن طاهر المقدسي أنه قال: «كل طرقه باطلة معلولة» وأنه قال: «حديث الطائر موضوع، إنما يجيء من سقاط أهل الكوفة ....» (٢٣٦/١)، وانظر: تلخيص العلل للذهبي ص: ٧٨.

(٧) رواه البخاري ومسلم، وتقدم ص: ٥٨٠.

(٨) رواه البخاري في كتاب المغازي، باب مرض النبي صلى الله عليه وسلم ووفاته: (١٣٣٩/٣)، وفي كتاب المرض، باب قول المريض قوموا عني: (١٨١٥/٤)، ورواه مسلم في كتاب الوصية، باب ترك الوصية لمن ليس يوصي فيه: (١٢٥٩/٣).

(٩) انظر: العقائد السلفية: (٣٢٤/٢-٣٥١)، إعانة القريب المجيب: (٧٣/١-٧٤)، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٣١/٢-٣٢)، (٢٣/١٠-٢٥)، (٧/١٣، ◄

ومن الأحاديث التي كثر استدلالهم بها وتلبيسهم على جهلة أهل السنة، ما رواه البخاري ومسلم من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم لما استخلف علي بن أبي طالب في غزوة تبوك، قال علي: يا رسول الله أتخلفني في النساء والصبيان؟! فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: ((أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي))(١).

قال الشيخ: «**استدلوا على خلافته أن المنزلة اسم جنس مضاف إلى العلم، فيعم جميع المنازل لصحة الاستثناء، وإذا استثنى مرتبة النبوة ثبت للأمير جميع المنازل الثابتة لهارون، ومن جملتها الإمامة وافتراض الطاعة أيضاً لو عاش هارون بعد موسى**»(٢).

وقد بين الشيخ رحمه الله ضعف وتهافت هذا الاستدلال في كتابه العقائد السلفية، ولخص ذلك في بعض فتاواه وأجوبته، فقال:

«**والجواب:**

معنى الحديث أنه كما كان هارون خليفة لموسى عليهما السلام حين توجه إلى الطور، كذلك صار علي خليفة للنبي صلى الله عليه وسلم إذ توجه إلى غزوة تبوك، والاستخلاف المقيد بهذه الغيبة لا يكون باقياً بعد انقضائها كما لم يبق في حق هارون بعد رجوع موسى.

الثاني: يبين ذلك سبب ورود الحديث، أن علياً رأى غضاضة عليه وعدم تقدير لمكانته الحربية وشجاعته القوية أن يترك هنا مع النساء والصبيان، ويمارسُ القتال مع النبي صلى الله عليه وسلم من مثله وأنزل منه، فأراد الرسول أن يجبر خاطره ويبين له أن ليس في تركه على النساء والصبيان غضاضة وعدم تقدير كما يخيل إليه، فقال له: ((أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى)) أي حين توجه موسى إلى الطور

٩، ١٤-١٦، ١٧-١٩، ٢٠-٢٢)، (٢٢/٦٤-٦٧).

(١) تقدم ص: ٨٩٢.

(٢) العقائد السلفية: (٢/٣٤٩)، وانظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٣/٧).

للمناجاة، ترك هارون على القوم، لا لهوانه، بل لكفايته والمصلحة المقتضية، فكـذلك ترك علي على النساء والصبيان، فأين ما يشم منه رائحة الخلافة فضلاً عن التـصريح بها؟!

الثالث: لو أن كل من استخلفه النبي صلى الله عليه وسلم يكون خليفة، فقـد استخلف النبي صلى الله عليه وسلم أناساً غير علي في غزوات أخرى، كما استخلف ابن أم مكتوم في غزوة بدر، وفي غزوة أحد، وفي غزوة غطفان استخلف على المدينـة عثمان ابن عفان، وفي ذات الرقاع أبا ذر الغفاري، وقيل عثمان، واستخلف عتاب ابن أسيد على مكة بعد الفتح، إذاً على منطق الشيعة كل هؤلاء، وأضعاف هـؤلاء ممـن استخلفهم النبي على المدينة في غزواته لهم حق الخلافة، فلماذا تخص الـشيعة علياً بالخلافة فقط؟!

فإن كان حجتهم من حيث استخلاف النبي لعلي في هذه الغزوة فقد بينا مـا يبطل شبهتهم.

وإن كان لما لعلي من الفضائل والمناقب، فقد ورد للصحابة عموماً وللخلفـاء خصوصاً أكثر وأصرح وأدل، فلماذا لا تقول الشيعة بأنهم مستحقون للخلافة؟!

فإن قالوا شبه علياً بهارون، وهذه المنقبة لم يشاركه فيها غيره، قلنا بينا معنى هذا التشبيه فيما مضى من الكلام، فإن كان في هذا التشبيه حجة للخلافة فجوابنا أن النبي شبه أبا بكر بإبراهيم وعيسى، وعمر بنوح وموسى، وإبراهيم أفـضل مـن موسـى وهارون، وما قلنا من تشبيه أبي بكر وعمر بإبراهيم وعيسى ونوح وموسى وقع حينما استشار النبي الشيخين في أسارى بدر، والقصة معروفة.

وإن قالوا: قال النبي ((أنا مدينة العلم وعلي بابها)) قلنا لم يصح هذا الحـديث عند أكثر المحققين وإن اشتهر في الخطب وفي بعض الكتب، قال بعضهم: حسن، وعلى تسليمه فقد قال في شأن عمر: ((لو كان بعدي نبي لكان عمر))[1] ودرجة النبوة أعلى

---

(١) رواه الترمذي في كتاب المناقب، باب في مناقب عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (٥/٥٧٨) وقال حسن غريب، وحسنة العلامة الألباني في مشكاة المصابيح برقم: (٦٠٣٨).

من درجة العلم والمعرفة، لأن حديث علي يفيد أنه عالم فاهم، كثير العلم مثلاً، وأما حديث عمر فيه درجة النبوة.

الرابع: لو سلمنا تسليماً جدلياً وقلنا كما تقول الشيعة إن حديث ((أما ترضى أن تكون مني بمترلة هارون من موسى)) فيه دلالة على أن علياً مستحق الإمامة، فليس فيه نفي خلافة الخلفاء الثلاثة، وغاية ما فيه استحقاقه الإمامة في وقت من الأوقات، لكونه متصف بشروط الإمامة، وذلك الوقت ثبت له بعد موت عثمان»(1).

ومن أعظم ما يبطل زعم الوصية لعلي رضي الله عنه بالخلافة أنه لم يوجد لذلك ذكر في تاريخ الصحابة ولا تاريخ التابعين، وإنما هو من كذب ودعاوى الرافضة.

يقول الشيخ رحمه الله تعالى في الرد على الشيعة في قولهم في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ أي من أمر الوصية لعلي، فذكر رحمه الله أنه لو كان شيء من ذلك لبلغه النبي صلى الله عليه وسلم، فإنه لم يكتم شيئاً أمر ببلاغه، ولكن لم يكن شيئاً من ذلك.

وذكر أن أهل العلم يعلمون بالاضطرار أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يبلغ شيئاً من إمامة علي رضي الله عنه، وأن لهم طرقاً كثيرة في إثبات ذلك العلم، وقال:

«منها: أن هذا مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله، فلو كان له أصل لنُقل كما نقل أمثاله من حديثه، لاسيما مع كثرة ما ينقل في فضائل علي من الكذب الذي لا أصل له، فكيف لا يُنقل الحق (الصدق) الذي قد بُلّغ للناس؟!

ولأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أمته بتبليغ ما سمعوه منه، فلا يجوز عليهم كتمان ما أمرهم الله بتبليغه.

ومنها: أن النبي صلى الله عليه وسلم لما مات، وطلب بعض الأنصار أن يكون منهم أمير ومن المهاجرين أمير، فأُنكر ذلك عليهم، وقالوا: الإمارة لا تكون إلا في قريش، وروى الصحابة في مواطن متفرقة، الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في

---

(1) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢٢/٦٤-٦٧)، وانظر: (١٣/٧-٨)، العقائد السلفية: (٢/٣٤٩-٣٥١).

أن الإمامة في قريش، ولم يرو واحد منهم، لا في ذلك المجلس ولا في غيره، ما يدل على إمامة علي، وبايع المسلمون أبا بكر، وكان أكثر بني عبد مناف من بني أمية وبني هاشم وغيرهم لهم ميل قوي إلى علي بن أبي طالب يختارون ولايته، ولم يذكر أحد منهم هذا النص، وهكذا جرى الأمر في عهد عمر وعثمان،وفي عهده أيضاً لما صارت له ولاية، لم يذكر هو ولا أحد من أهل بيته ولا من الصحابة المعروفين هذا النص»(1).

بل أخرج مسلم في صحيحه عن الأسود بن يزيد قال: ذكروا عند عائشة أن علياً كان وصياً فقالت: متى أوصى إليه، فقد كنت مسندته إلى صدري، أو قالت: حجـري، فدعا بالطست، فلقد انخنث في حجري، وما شعرت أنه مات، فمن أوصى إليه؟(2)

وإذا تقرر بطلان هذه الدعوى الكاذبة، بطل ما بني عليها من الطعن في الصحابة رضي الله عنهم ورميهم بكتمان ذلك وخيانة الأمة وظلم علي رضي الله عنه، وغير ذلك من التهاويل التي تبنيها الرافضة على ذلك الكذب، ظلمات بعضها فوق بعض والعياذ بالله تعالى من هذا الإفك والبهتان.

إذا تقرر ذلك فننتقل إلى **المقام الثاني، وهو في ذكر جهود الشيخ رحمه الله في بيان الأدلة على إثبات خلافة أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، والرد على شبه الرافضة حولها.**

أولاً: إثبات خلافة أبي بكر الصديق(3) رضي الله عنه.

حصل خلاف بين أهل العلم في التنصيص على خلافته رضي الله عنه، وقد أشار

---

(1) العقائد السلفية: (٢/٣٤٤)، وانظر: العقيدة في أهل البيت بين الإفراط والتفريط ص: ٤٦٢-٤٨٢.

(2) كتاب الوصاية، باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه: (٣/١٢٥٧).

(3) انظر ما يتعلق بذلك في: العقائد السلفية: (٢/٣٠٧-٣٢٤، ٣٥٧، ٦٢)، تقارير مهمة ص: ٨٤-٨٨، إعانة القريب المجيب: (/٣٦، ٤٠٨)، تحذير المسلمين ص: ١٥٤.

الشيخ إلى ذلك بقوله: «**بعض الأحاديث الواردة المشيرة إلى خلافته أو الناصة عند من يقول ثبتت بالنص**»[(١)].

ويظهر من هذه العبارة أن الشيخ رحمه الله يرى أن النصوص أشارت إلى خلافته ولم تنص عليها، والمراد هنا بالنص، المعنى الأصولي، وليس مجرد ورود الخبر، فإنه لا خلاف في ذلك، ولكن هل هو نص أو إيماء، حصل خلاف في ذلك، ومراد الأصوليين بالنص هو ما يفيد بنفسه من غير احتمال، وقيل هو الصريح في معناه[(٢)].

فمن النصوص المشيرة إلى خلافته رضي الله عنه كما يقرر الشيخ رحمه الله تعالى:

١. قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾[(٣)].

ووجه الدلالة كما قرر رحمه الله: أن ما حصل منه رضي الله عنه من قتال المرتدين والجهاد في سبيل الله والقيام بدينه أكبر برهان ودليل على أن الآية دالة على صحة خلافته، إذ انطباق معناها عليه رضي الله عنه أعظم انطباق وأوضحه.

٢. قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾[(٤)].

بين رحمه الله أن في هذه الآية دلالة واضحة على صحة خلافته وخلافة عثمان وعمر رضي الله عنهم، حيث أن الله سبحانه وتعالى لا يخلف وعده، وقد تم

---

(١) العقائد السلفية: (٢/٣١٣).

(٢) انظر: روضة الناظر وبهامشها نزهة الخاطر العاطر: (٢/٢٦)، مذكرة أصول الفقه للشنقيطي ص: ١٧٦.

(٣) المائدة:٥٤.

(٤) النور: من الآية٥٥.

وعده لهم بالاستخلاف والتمكين، بل لم يحصل لغيرهم استخلاف وتمكين كما حصل لهم.

٣. قوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَاناً وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ * وَالَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْأِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ﴾[1].

ووجه الشاهد أن هؤلاء الذين شهد الله بصدقهم وفلاحهم قد اتفقوا على بيعته وتسميته خليفة رسول الله، فثبت صحتها وجدارتها بالرشد والفلاح، وإلا لزم كونهم غير صادقين ولا مفلحين، وهذا معلوم امتناعه وشناعته.

ومن الأحاديث التي أشار إليها:

١. حديث المرأة التي جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم في حاجة، فأمرها أن ترجع إليه فقالت: أرأيت إن جئت و لم أجدك، كأنها تقول الموت، فقال: ((إن لم تجديني فأتي أبا بكر))[2].

٢. عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم في المرض الذي مات فيه: ((ادعي لي أباك وأخاك حتى أكتب كتاباً، فإني أخاف أن يتمنى متمنٍ أو يقول قائل أنا أولى، ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر))[3].

٣. أخرج بن عساكر عن علي: (لقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أبا بكر أن يصلي، وإني لشاهد وما أنا بغائب وما بي مرض، فرضينا لدنيانا ما رضيه رسول الله صلى الله عليه وسلم لديننا)[4].

---

(١) الحشر:من الآيتين٨-٩.

(٢) رواه البخاري في كتاب الأحكام، باب الاستخلاف: (٢٢٥٧/٥)، ورواه مسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه: (١٨٥٦/٤).

(٣) رواه مسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه: (١٨٥٧/٤).

(٤) رواه ابن سعد في الطبقات: (١٦٧/٣)، والخلال في السنة: (٢٧٣/١)، والآجري في الشريعة: (١٧٢٢/٤) برقم ١١٩٢، ١١٩٣، وعزاه في كنز العمال لابن سعد وأبو نعيم في المعرفة، ◄

والأحاديث في ذلك كثيرة، والأدلة وفيرة، ذكرها أهل العلم في مصنفاتهم، ومظنة ذلك ظاهرة معلومة، وحسبنا أن ذكرنا بعض ما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى.

يقول الشيخ رحمه الله بعد أن أورد ما أورد من النصوص: «**ففي هذه الأحاديث واضح البيان، وساطع البرهان على صحة خلافته كما صحت خلافة من بعده**[1]**، ومن لم يقل بالنص يقول صحت ببيعة المهاجرين والأنصار، وإن لم يكن هناك نص عن النبي المختار**[2]**، كيف وقد جاءت الأحاديث الكثيرة الدالة بعضها على فضائله ومناقبه الحميدة، وفي بعضها الإشارة إلى خلافته، ولا شك أنه أجدر وأحرى من غيره لما امتاز به من الخلال المحمودة، وتلك المناقب المشهورة**»[3].

وأما ما يتعلق به الشيعة أو لبسوا به للطعن في خلافته رضي الله عنه فيعبر عنه الشيخ بقوله: «**للشيعة شبه منسوجة من خيالات أفكارهم الفاسدة، يروجونها على خفافيش الأبصار وحلفاء الجهل، وهي مبنية على شفا جرف هار، مسبوكة في قوالب حب أهل البيت ورد الحق لأهله، وتحته تقويض لصرح الدين الحنيف ....**»[4].

ومما ذكره من شبههم:

١. زعمهم أن الصحابة ظلموا علياً بجعلهم الخلافة لغيره، لأن علياً ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم، وزوج ابنته، وأنه إمام معصوم، والنبي صلى الله عليه وسلم أوصى له بالخلافة.

وقد تقدم ذكر بطلان هذه الدعوى، وأما ما ثبت من فضله ومناقبه فغيره

وخيثمة في فضائل الصحابة وفي المصاحف وابن المبارك معاً، وقال: «بسند حسن»: (٥٧٣/٢).

(١) أي أن صحة خلافته دليل على صحة خلافة من بعده.

(٢) أي من لم يقل بوجود الخبر على ذلك أصلاً، لا إيماء ولا نصاً.

(٣) العقائد السلفية: (٣١٣/٢).

(٤) العقائد السلفية: (٣١٤/٢).

يشاركه في ذلك، ولا يلزم من ذلك أن يكون هو الخليفة وإن كان حقيقاً بها، وقد تولاها أيضاً رضي الله عنه.

٢. أن أبا بكر رضي الله عنه منع فاطمة رضي الله عنها من نصيبها من ميراث أبيها صلى الله عليه وسلم، محتجاً بما رواه هو فقط في قوله صلى الله عليه وسلم: ((نحن معاشر الأنبياء لا نورث، ما تركناه صدقة))(١) وهذا الخبر يخالف قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ﴾(٢) وقوله تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ﴾(٣) وقوله: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً * يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾(٤).

وقد أجاب الشيخ بأجوبة:

١. أن أبا بكر رضي الله عنه لم يمنعها من الإرث لعداوة وبغض، فإنه أيضاً لم يورث أزواجه أمهات المؤمنين، حتى ابنته الصديقة، لسماعه ذلك الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم.
٢. أن هذا الحديث لم ينفرد به الصديق رضي الله عنه، فقد روي عن حذيفة بن اليمان، والزبير بن العوام، وأبي هريرة، وعلي، والعباس، وغيرهم.
٣. أن آية الميراث مخصصة بهذا الحديث، كما أنه خُصِّصَ من الآية الولد الكافر والرقيق والقاتل.
٤. أما قوله: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ﴾ فالمراد أي النبوة، ومثله قوله: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾ فالمراد العلم والنبوة، فإنه لا يمكن أن يرث جميع آل يعقوب أموالهم.

---

(١) رواه البخاري في كتاب فرض الخمس، باب فرض الخمس: (٩٥٣/٢)، ورواه مسلم في كتاب الجهاد، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: ((لا نورث ما تركناه صدقة)) ولفظه: ((لا نورث ما تركناه صدقة)).

(٢) النساء: من الآية١١.

(٣) النمل: من الآية١٦.

(٤) مريم: من الآيتين٥-٦.

والمقصود أنهم ذهبوا يتلمسون ما يبررون به دعواهم أحقية علي رضي الله عنه بالخلافة، ليبرروا بعد ذلك طعنهم وتكفيرهم للصحابة رضي الله عنهم، فيصلون بذلك إلى مرادهم من تفريق المسلمين وتكذيب القرآن وهدم الإسلام.

ثانياً: إثبات خلافة الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه[1].

ذكر الشيخ رحمه الله أنه لما مرض أبو بكر رضي الله عنه، وأحس بدنو أجله، رأى مصلحة المسلمين في أن يعهد لأحدهم بعده بولاية أمرهم، وعلم أن عمر بن الخطاب أفضلهم وأجدرهم بالخلافة، فعهد إليه بالأمر، وذلك يوم الثلاثاء الثاني والعشرين من جمادى الآخرة، سنة ثلاث عشرة من الهجرة.

وقد ذهبت الشيعة يتلمسون ما يطعنون به على عمر رضي الله عنه، ويردون به خلافته، سعياً في الوصول إلى ما أضمروه من تفريق كلمة المسلمين، والطعن في دينهم، فمن شبههم في ذلك مما ذكره الشيخ رحمه الله، وبين تهافته وبطلانه:

١. ما جاء في مسند ابن عباس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في مرض موته: ((ائتوني بدواة وقرطاس أكتب لكم كتاباً لا تضلوا به من بعدي)) فقال عمر: إن الرجل ليهجر، حسبنا كتاب الله، فكثر اللغط، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((اخرجوا عني، ما ينبغي التنازع لدي)) فقال ابن عباس: الرزية كل الرزية ما حال بيننا وبين كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم[2].

ويجيب الشيخ رحمه الله بقوله: «**وأما عمر فاشتبه عليه، هل كان قول النبي صلى الله عليه وسلم من شدة المرض أو كان من أقواله المعروفة، والمرض جائز على الأنبياء، ولهذا قال: ماله أهجر، فشك في ذلك، ولم يجزم بأنه هجر، والشك جائز على عمر، فإنه لا معصوم إلا النبي صلى الله عليه**

---

(١) انظر ما يتعلق بذلك في: العقائد السلفية: (٢/٣٥٣-٣٦٢، ٧٩).

(٢) تقدم قبل صفحات.

وسلم، لاسيما وقد شك بشبهة، فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان مريضاً، لم يدر كلامه أكان من وهج المرض كما يعرض للمريض ...... والنبي صلى الله عليه وسلم قد عزم على أن يكتب الكتاب الذي ذكره لعائشة، فلما رأى أن الشك قد وقع، علم أن الكتاب لا يرفع الشك، فلم يبق فيه فائدة، وعلم أن الله يجمعهم على ما عزم عليه، كما قال: ((ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر))».

ثم ذكر الشيخ أن قول ابن عباس «**يقتضي أن هذا الحائل كان رزية، وهو رزية في حق من شك في خلافة الصديق، أو اشتبه عليه الأمر، فإنه لو كان هذا الكتاب لزال هذا الشك، أما من علم أن خلافته حق، فلا رزية في حقه، ولله الحمد، ومن توهم أن هذا الكتاب كان بخلافة علي فهو ضال باتفاق عامة الناس من علماء السنة والشيعة ....**»(١).

ومما ينبغي التنبه عليه هنا أن لفظة «يهجر» أو «أهجر» لم يقلها عمر ولم تذكر عنه، وإنما قالها بعض من حضر، ولذلك فقد جاء في الصحيح: (فقالوا ما شأنه أهجر)، قال الحافظ ابن حجر: «بهمزة لجميع رواة البخاري، وفي الرواية التي في الجهاد بلفظ: (فقالوا هجر) بغير همز، ووقع للكشميهني هناك (فقالوا هجر هجر رسول الله صلى الله عليه وسلم)».

ثم قال: «وإذا عرفت ذلك فإنما قاله من قاله منكراً على من توقف امتثال أمره بإحضار الكتف والدواة ....».

ثم قال: «ويحتمل أن يكون الذي قال ذلك صدر عن دهش وحيرة كما أصاب كثير منهم عند موته ....»، وذكر غير هذا الأوجه في تفسير هذه الكلمة، ورجح القول الثاني وقال: «ويكون قائل ذلك بعض من قرب دخوله في الإسلام، وكان يعهد أن من اشتد عليه الوجع قد يشتغل به عن تحرير ما

---

(١) العقائد السلفية: (٢/٣٥٦-٣٥٧)، وانظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٠/٢٣-٢٥).

يريد أن يقوله، لجواز وقوع ذلك، ولهذا وقع في الرواية الثانية: (فقال بعضهم إنه قد غلبه الوجع) ......».

ثم نقل عن النووي قوله: «اتفق العلماء على أن قول عمر: (حسبنا كتاب الله) من قوة فهمه ودقيق نظره ..... وفي تركه صلى الله عليه وسلم الإنكار على عمر إشارة إلى تصويبه ....»[1].

وبذلك يظهر أولاً: عدم صحة نسبة هذه الكلمة لعمر رضي الله عنه، وثانياً: دقة فهمه وقوة فقهه وعدم إنكار النبي صلى الله عليه وسلم عليه في ذهابه إلى ترك الكتابة وقوله حسبنا كتاب الله.

بل قد وافق اجتهاده اجتهاد النبي صلى الله عليه وسلم، فإنه صلى الله عليه وسلم لما رأى أيضاً اختلافهم ترك الكتابة، وهذا تأييد فعلي منه صلى الله عليه وسلم لما رآه عمر رضي الله عنه من تركها بسبب وقوع الاختلاف، وظن بعضهم أنه غلبه الوجع.

٢. ومن شبههم قولهم: أن عمر رضي الله عنه أحدث في الدين أموراً كصلاة التراويح.

والجواب: أنه قد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم صلاها مع الصحابة ثلاث ليال من رمضان، ثم ترك ذلك خشية أن تفرض عليهم، فعمر رضي الله عنه لم يبتدع شيئاً، وإنما أحيا هذه السنة بعد زوال المانع منها.

ثم إن ما يفعله الخلفاء الراشدون لا يكون بدعة، لأنا أمرنا بالاقتداء بهم كما في حديث العرباض بن سارية[2].

٣. أن عمر رضي الله عنه لم يعط أهل البيت سهمهم من الخمس كما في قوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى

(١) فتح الباري: (٧/٧٣٩-٧٤٠).

(٢) رواه البخاري ومسلم، وتقدم ص: ٣٥٠.

وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾[1] فقد خالف حكم الله تعالى.

وقد أجاب الشيخ رحمه الله تعالى بقوله: «**إن فعل عمر موافق لفعل النبي صلى الله عليه وسلم، وتحقيقه أن أبا بكر وعمر كانا يخرجان سهم ذوي القربى من الخمس ويعطيانه لفقرائهم ومساكينهم، كما كان ذلك زمن النبي صلى الله عليه وسلم، وعليه الحنفية وجمع كثير من الإمامية ....**» ثم ذكر أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه كان يعمل كعمل عمر، قال: «**فقد روى الطحاوي والدارقطني عن محمد بن إسحاق أنه قال: سألت أبا جعفر محمد بن الحسين أن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب لما ولي أمر الناس كيف كان يصنع في سهم ذوي القربى؟ فقال: سلك به والله مسلك أبي بكر وعمر**[2]»[3].

إذاً فهذه الشبه التي يشنعون بها على أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، هي كما ذكر الشيخ رحمه الله، لا تخرج في جملتها عن مسائل اجتهادية كان له فيها رحمه الله اجتهاد موفق ونظر ثاقب، وكل هذا وما شاكله لا يكون قط طعناً في خلافة خليفة، ولا إمرة أمير، وإنما أغاظهم انتشار الإسلام وقوته، وما أرادوا يوماً الانتصار لعلي بن أبي طالب، ولا أهل البيت، وإنما أرادوا إحداث الفرقة والطعن فيمن نقل هذا الدين ونشره بين الناس.

ثالثاً: إثبات خلافة ذي النورين عثمان بن عفان رضي الله عنه.

ذكر الشيخ رحمه الله تعالى أن تولية الخلافة لعثمان رضي الله عنه كانت بإجماع من الصحابة رضي الله عنهم، وذلك أن عمر رضي الله عنه لم يستخلف عليهم رجلاً

---

(١) الأنفال: من الآية٤١.

(٢) رواه البيهقي في السنن الكبرى كتاب قسم الفيء والغنيمة، باب سهم ذوي القربى من الخمس: (٣٤٣/٦).

(٣) العقائد السلفية: (٣٠٩/٢).

بعينه، و لم يترك الاستخلاف مطلقاً، وإنما جعله في الستة بقية العشرة المبشرين بالجنة، الذين توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راضٍ، و لم يذكر سعيد بن زيد لقرابته منه، ولا أبا عبيدة لأنه كان قد توفي، فجعلها في عثمان وعلي وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وطلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام، وأمرهم أن يختاروا واحداً منهم.

وقد ذكر البخاري رحمه الله القصة في صحيحه، في كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، باب قصة البيعة والاتفاق على عثمان بن عفان رضي الله عنه[١]، من طريق عمر بن ميمون، فذكر قصة مقتل عمر رضي الله عنه إلى أن قال: فلما فرغ من دفنه، اجتمع هؤلاء الرهط، فقال عبد الرحمن: اجعلوا أمركم إلى ثلاثة منكم، فقال الزبير: قد جعلت أمري إلى علي، فقال طلحة: قد جعلت أمري إلى عثمان، وقال سعد: قد جعلت أمري إلى عبد الرحمن بن عوف، فقال عبد الرحمن بن عوف: أيكما تبرأ من هذا الأمر فنجعله إليه، والله عليه والإسلام لينظرن أفضلهم في نفسه؟ فأسكت الشيخان، فقال عبد الرحمن: أفتجعلونه إلي والله علي أن لا آلوا عن أفضلكم؟ قالوا: نعم.

فأخذ بيد أحدهما فقال: لك قرابة من رسول الله صلى الله عليه وسلم، والقدم في الإسلام ما قد علمت، فالله عليك لئن أمرتك لتعدلن، ولئن أمرت عثمان لتسمعن ولتطيعن، ثم خلا بالآخر فقال له مثل ذلك، فلما أخذ الميثاق قال: ارفع يدك يا عثمان، فبايعه، فبايعَ له عليٌّ، وولج أهل الدار فبايعوه.

وفي رواية للبخاري أيضاً: (فلما اجتمعوا[٢] تشهد عبد الرحمن ثم قال: أما بعد يا علي، إني قد نظرت في أمر الناس فلم أرهم يعدلون بعثمان، فلا تجعلن على نفسك سبيلاً، فقال: أبايعك على سنة الله ورسوله والخليفتين من بعده، فبايعه عبد الرحمن، وبايعه الناس المهاجرون والأنصار وأمراء الأجناد والمسلمون)[٣].

---

(١) (١١٣٨/٣).

(٢) أي الناس في المسجد بعد صلاة الصبح.

(٣) كتاب الأحكام، باب كيف يبايع الإمام الناس : (٢٢٥٢/٥).

وذكر ابن حجر في الفتح أنه جاء في بعض الروايات: (لا يخلو به رجــل ذو رأي فيعدل بعثمان أحد)[1]، وذكر أيضاً في بعض الروايات أن عبد الرحمن بن عوف دار تلك الليالي كلها على الصحابة، ومن وافى المدينة من أشراف الناس، لا يخلو برجل منـــهم إلا أمره بعثمان، وأن سعداً أشار عليه بعثمان[2].

وأخرج الخلال في السنة عن النزال بن سيرة قال: سمعت ابن مسعود لما استخلف عثمان (أَمَّرْنَا خَيْرَ مَنْ بَقِيَ و لم نَأْلُ)[3].

وأخرج الخلال أيضاً عن الإمام أحمد قال: (وهل يقدر أحد أن يطعن على خلافة عثمان وما رويت له من السوابق)[4]، وأخرج عنه أيضاً: (ما كان في القوم أوكد بيعة من عثمان، كانت بإجماعهم)[5]، أي بإجماع الصحابة وأهل الشورى.

وكان من أول من بايع عثمان: علي بن أبي طالب رضي الله عنه، كما في روايـــة البخاري التي تقدم ذكرها، ثم يأتي هؤلاء المنافقون الذين يزعمون محبة علي رضي الله عنه ومحبة أهل البيت، ويطعنون في خلافته رضي الله عنه، و لم يأتوا بشيء ذي بال، إنما هـــي شبه وخيال، فندها أهل العلم بالحجة والبرهان.

ومما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى من شبههم:

١. قالوا: اعتدى بتولية الوليد بن عقبة، وأن الوليد سكر فصلى بهم الفجر أربـــع ركعات، ثم التفت فقال أزيدكم.

وقد أجاب رحمه الله بأجوبة ملخصها:

١. «**أن الوليد براء من هذه الجريمة النكراء، وأنـــه مكـــذوب عليـــه**

---

(١) (٢٠٨/١٣).

(٢) (٨٦/٧)، وانظر: (٢١٠/١٣).

(٣) (٣٨٤/١)، وقال محققه: إسناده صحيح، وأخرجه أحمد في فضائل الصحابة: (٤٦١/١).

(٤) (٣٢٠/١).

(٥) (٣٢٠/١).

فيها ....»[1]، واستطرد رحمه الله في ذكر الروايات في ذلك، وما حصل منها من الكذب وقال: «**والصحيح أنه لم يثبت ما نسب إلى الوليد، ولكن هذه دعايات السبئيين والناقمين على الصحابة**»[2].

٢. أنه للإمام أن يولي من يراه لائقاً، وما يدريه ماذا يكون في المستقبل.

٢. أنه أدخل الحكم بن مروان المدينة، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نفاه.

والجواب:

١. أن عثمان رضي الله عنه قد أخذ الإذن من النبي صلى الله عليه وسلم في مرض موته بإرجاعه.

٢. أن الحكم تاب في آخر عمره، ومن تاب تاب الله عليه.

وذكر شيخ الإسلام في منهاج السنة أن قصة نفي النبي صلى الله عليه وسلم للحكم ليست في الصحاح، ولا لها إسناد يعرف به أمرها، وذكر أن الحكم بن مروان كان يوم الفتح صغيراً، عمره إما سبع أو أكثر بقليل، و لم يكن له ذنب يطرد عليه أو ينفى لأجله، وقال: «وقد طعن كثير من أهل العلم في نفيه»[3].

إلى شبه أخرى ذكرها الشيخ وذكر الجواب عنها في كتابه العقائد السلفية[4]، وبعضها مما أثاره الخوارج وانتقدوه على عثمان، فتلقفه هؤلاء الرافضة ليخدموا به أغراضهم الخبيثة.

---

(١) العقائد السلفية: (٢/٣٦٨).

(٢) العقائد السلفية: (٢/٣٦٩).

(٣) انظر: منهاج السنة: (٦/٢٦٥)، العواصم من القواصم ص: ٨٩، والمنحة الإلهية تلخيص ترجمة التحفة الإثنى عشرية ص: ٢٦١، المطبوع باسم "مختصر التحفة الإثنى عشرية" لعلامة العراق محمود شكري الآلوسي.

(٤) انظر: (٢/٣٦٨-٣٧٣).

والمقصود هو ذكر جهود الشيخ رحمه الله في بيان تهافت ما يوردون، وضعف ما عليه يعتمدون، للنيل من الأئمة العظام، الذين أطبقت الأمة على جلالهم وفضلهم واعترف بذلك المخالف والموافق، ولو لم يكن لهم إلا أعمالهم الجليلة ونشرهم للإسلام وفتحهم للبلدان وإقامة دين الله لكفى بذلك غصة في حلوق الرافضة، وشوكاً في أعينهم، وهداية ودلالة لمن تأثر بأقوالهم، أو تشكك من جراء سماع كلامهم.

المقام الثالث: في الرد على دعواهم تحريف القرآن.

زعم الرافضة أن القرآن الموجود بين أيدي المسلمين قد دخله التحريف والنقص والزيادة، وهو زعم باطل فاسد، ليس عليه مستند ولا دليل، وكما يقول الشيخ «**ولا تستحق أن تذكر لولا أن رددها بعض الملاحدة، واتخذها حجة للطعن في القرآن الشريف، وبالتالي في محمد عليه الصلاة والسلام، وفي دين الإسلام، ويكفي في بطلانها أنهم لم يستطيعوا ولن يستطيعوا، لا أولئك الغلاة الملحدون، ولا هؤلاء المستشرقون ومن على شاكلتهم، ممن يأتمون بهم ويقتدون بأفعالهم، ويتأثرون بمقالاتهم، أن يقيموا عليها برهاناً ولا شبهة برهان ....**»[(١)].

وهنا يشير الشيخ إلى أن المستشرقين قد أخذوا ما يزعمه الرافضة من الشبه، واستخدموه للطعن في دين الإسلام وتشكيك أهله فيه، وكفى بذلك دليلاً على سوء مذهبهم وضلالهم، إذ يفرح بكلامهم أعداء الإسلام، ويحتجون به على المسلمين.

وقبل أن نعرض جهود الشيخ رحمه الله في الرد على معتقدهم الفاسد هذا، نلقي الضوء على هدفهم في زعم هذه العقيدة، ودافعهم في ترديدها وافترائها، والذي يظهر أن هذه العقيدة تولدت عندهم لغرض تبرير المعتقدات الفاسدة التي يروجون لها، فإنهم لما زعموا الوصاية لعلي رضي الله عنه، ساقهم ذلك إلى الطعن في خلافة الخلفاء الراشدين أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، ولما كان الصحابة جميعاً مقرين بخلافتهم معتقدين لها، طعنوا في سائر الصحابة أيضاً، ولكنهم لما نظروا في القرآن لم يجدوا فيه ما يؤيد عقائدهم.

---

(١) كشف الشبهات وحل المشكلات: (٣/٨-٩).

أما الولاية وهي عندهم أعظم أركان الدين، بل أعظم من الصلاة والصيام والزكاة والحج، فليس في القرآن ذكر لها، وأما الصحابة رضي الله عنهم فكم آية في القرآن الكريم تثني عليهم وتمدحهم وتذكر أعمالهم ومحاسنهم وتترضى عنهم.

فما كان من هؤلاء إلا أن زعموا أن القرآن محرف وناقص، وزادوا على هذا الكذب والبهتان أن نسبوا ذلك إلى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، بل إلى كبارهم ومقدميهم رضي الله عنهم جميعاً.

ولذلك فإنهم لا يكادون يذكرون هذا النقص والتحريف إلا وقالوا أن المحرف والناقص هو ذكر الوصاية والولاية، أو فضائل أهل البيت، ليؤكدوا أيضاً أن الصحابة عادوا أهل البيت وظلموهم، فتكتمل حلقات الكذب والتزوير وتخيم الشبهات والضلالات على عقول أتباعهم[1]، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾[2] ولقد هيأ الله تعالى من أهل العلم والسنة من يبين ضلالهم ويكشف مكرهم وكيدهم، ويفضح أمرهم ويبين حالهم ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾[3] ﴿وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ﴾[4].

إذا تبين ذلك، فإن الشيخ رحمه الله تعالى في كتابه «كشف الشبهات وحل المشكلات» قد عرض إلى بعض كلام الرافضة حول القرآن الكريم وشبههم في دعوى تحريفه، وذلك في أكثر من ستين صفحة[5]، وقد شاركهم في هذه الشبه والترويج لها أيضاً

---

(١) انظر: الشيعة الإثنى عشرية وتحريف القرآن، لمحمد عبد الرحمن السيف ص: ٤٤ وما بعدها، المنحة الإلهية تلخيص ترجمة التحفة الإثنى عشرية ص: ٣٠-٣٢، بذل المجهود في إثبات مشابهة الرافضة لليهود: (٤٢٠/١)، وانظر: (٣٨٦/١، ٤٣٢)، الانتصار للصحب والآل ص: ٤٣.

(٢) الأنفال: من الآية٣٠.

(٣) الأنفال: من الآية٤٢.

(٤) يوسف: من الآية٢١.

(٥) وذلك في: (٥٨/٢-٧٨)، وفي: (١/٣-٤٣) وما بعدها يتعلق بالشبه الواردة حول تقسيمه إلى مكي ومدني، وهي من ص: ٤٣-٧٩، ثم الشبهات الواردة حول كتابة القرآن ورسمه، وهي ◄

بعض المستشرقين.

ومن تلك الشبه: دعواهم أن ابن مسعود رضي الله عنه أنكر أن الفاتحة والمعوذتين من القرآن.

والجواب من وجوه:

«١. منع صحة النقل عن ابن مسعود رضي الله عنه، قال النووي في شرح المهذب ما نصه:

أجمع المسلمون على أن المعوذتين والفاتحة من القرآن، وأن من جحد منهما شيئاً كفر .... وما نقل عن ابن مسعود باطل ليس بصحيح.

وقال ابن حزم: هذا كذب على ابن مسعود وموضوع، بل صح عن ابن مسعود نفسه قراءة عاصم، وفيها المعوذتان والفاتحة.

٢. يحتمل أن ابن مسعود لم يسمع المعوذتين من النبي صلى الله عليه وسلم، ولم تتواتر عنده فتوقف في أمرهما ..... ولما تبين له قرآنيتهما بعدُ، كان في مقدمة من آمن أنهما من القرآن .....

وأما ما يقال من إنكاره للفاتحة، فهو أدخل في البطلان وأعرق في الضلال، كيف تخفى قرآنية الفاتحة التي هي أم القرآن والسبع المثاني التي تثنى وتكرر في كل ركعة .... وقصارى ما نقل فيها عنه أن لم يكتبها في مصحفه، وهذا لا يدل على الإنكار، ومعنى هذا أن عدم كتابة ابن مسعود للفاتحة في مصحفه كان سببه وضوح أنها من القرآن، وعدم الخوف عليها من الشك والنسيان والزيادة والنقصان .....»[1].

ومن الشبه: زعم بعض غلاة الشيعة أن عثمان ومن قبله أبو بكر وعمر أيضاً حرفوا القرآن وأسقطوا كثيراً من آيته وسوره، ثم ذكر بعض ما يروونه، بل يكذبونه عن

من ص: ٨٠-١٠١، وانظر: تطهير المجتمعات ص: ١١٣، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢٦/٣-٧).

(١) كشف الشبهات وحل المشكلات: (٣/١-٣).

أئمتهم، بل من ينتسبون إليهم ويتظاهرون بمحبتهم واتباعهم، مما فيه القـــول بتحريـــف القرآن وإسقاط بعضه من قبل الصحابة رضي الله عنهم، كزعمهم أنهم أسقطوا لفظة "عن ولاية علي" في قوله تعالى: ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْؤُولُونَ﴾[1]، ولفظة "بعلي بن أبي طالـــب" من قوله تعالى: ﴿وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ﴾[2].

ثم قال الشيخ: «**وقد ألف أحد شيوخ الشيعة المسمى حسين بن محمـــد تقـــي النوري الطبرسي كتاباً سماه "فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب" انتهى منه سنة ١٢٩٨، وطبع في فارس بمطبعة حجرية، والكتاب كما يدل اسمه على أن القرآن محرف أنواع التحريف بالزيادة وبالنقصان، ونقل بعض أهل العلم عن هذا الكتـــاب نقولاً عديدة لما قاله هذا الملحد الكفور.**

فالقرآن على زعم هؤلاء الغلاة أشد تحريفاً من التوراة والإنجيل، وأضعف تأليفاً وأجمع للأباطيل.

والجواب عن هذه الشبهة الباطلة:

أولاً: أنها اتهامات مجردة عن السند والدليل ولا تستحق أن تـــذكر لـــولا أن رددها بعض الملاحدة ....

وكل من قرأ تاريخ هؤلاء الغلاة وفرقهم الضالة الكافرة وعـــرف عقائـــدهم المخالفة للمعقول والمنقول، وتعدد آرائهم ومذاهبهم المنافية للأديان وللمعقول، يعلـــم علماً جازماً أن أقاويلهم لا تستحق العناية ولا يعبأ بها، ولا يعدون من المسلمين حـــتى تكون أقوالهم حجة علينا، بل هم أكفر من اليهود والنصارى.

ثانياً: أن بعض منصفي الشيعة تبرأ من هذا السخف، ولم يطق أن يكون منسوباً إليهم» ثم نقل كلام الطبرسي في إنكاره هذه الفرية، وقوله «**"إن العلم بـــصحة نقـــل القرآن كالعلم بالبلدان والحوادث الكبار ..... فإن العناية اشتدت والدواعي توافرت على نقله وحراسته، وبلغت إلى حد لم يبلغه شيء فيما ذكرنـــاه ..... لأن القـــرآن**

---

(١) الصافات: ٢٤.

(٢) الأحزاب: من الآية ٢٥.

مفخرة النبوة ومآخذ العلوم الشرعية والأحكام الدينية، وعلماء المسلمين قد بلغوا في حفظه وحمايته الغاية، حتى عرفوا كل شيء اختُلفَ فيه من إعرابه وقراءته وحروفه وآياته، فكيف يجوز أن يكون مغيراً أو منقوصاً مع العناية الصادقة والضبط الشديد" ا.هـ»[1].

«ثالثاً: أن التواتر قد قام والإجماع قد انعقد على أن الموجود بين دفتي المصحف كتاب الله من غير زيادة ولا نقصان ولا تغيير ولا تبديل .....

رابعاً: أن الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهو الذي يناصرونه ويتشيعون له بهذه الهذيانات، صح النقل عنه تحبيذ جمع القرآن على عهد أبي بكر ثم عهد عثمان.

وقال في جمع أبي بكر: (أعظم الناس أجراً في المصاحف أبو بكر، رحمة الله على أبي بكر، هو أول من جمع كتاب الله) ، وقال في جمع عثمان: يا معشر الناس اتقوا الله وإياكم والغلو في عثمان، وقولكم حراق مصاحف، فوالله ما أحرق إلا عن ملئ منا أصحاب رسول الله، وقوله: (لو كنت الوالي وقت عثمان لفعلت في المصاحف مثل الذي فعل عثمان)[2].

وبهذا قطع الإمام ألسنة أولئك المفترين، ورد كيدهم في نحورهم مخذولين، ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوُا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾[3].

خامساً: إن الخلافة قد انتهت إلى علي رضي الله عنه بعد أبي بكر وعمر وعثمان، فماذا منعه أن يجهر وقتئذ بالحق في القرآن وأن يصحح للناس ما أخطأ فيه أسلافه على هذا الزعم والبهتان؟! مع أنه الإمام المعصوم في عقيدة أولئك المبطلين،

---

(١) كشف الشبهات وحل المشكلات: (٣/٨-١٠).

(٢) هذه الآثار أخرجها الآجري في الشريعة، من رقم ١٢٤١ إلى رقم ١٢٤٤، والأول منها أخرجه أيضاً الإمام أحمد في فضائل الصحابة: (١/٢٨٣، ٤٣٣)، وقال محققه إسناده حسن، وابن أبي داوود في المصاحف: (١/١٦).

(٣) البقرة:١٦٦.

وكان من سادات حفظة القرآن، ومن أشجع خلق الله في نصرة الإسلام والـدين، ثم صار الأمر بعده إلى ابنه الحسن رضي الله عنه، فماذا منعه من انتهاز هذه الفرصة كي يظهر حقيقة كتاب الله للأمة؟! هذه مزاعم لا يقولها إلا مجنون، ولا يـصدق بها إلا مأفون[1]»[2].

ومن شبههم كما يقول الشيخ: تعلقهم بقول زيد بن ثابت أنه لما جمع القرآن وجد آيتين من آخر سورة التوبة لم يجدها مع أحد غير أبي خزيمة الأنصاري، وهما قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾ إلى أخر السورة، وأن هذا يبطل كون القرآن منقولاً بالتواتر.

وقد أجاب رحمه الله بما محصله: أن معنى قول زيد رن ثابت أنه لم يجد هاتين الآيتين مكتوبتين إلا عند أبي خزيمة، فالذي انفرد به أو خزيمة هو كتابتهما لا حفظهما، والكتابة ليس شرطاً في التواتر.

ثم إن قول زيد أنه فقد آيتين لم يجدهما إلا عند أبي خزيمة، يشعر بأنه كان يحفظ هذه الآيات، وأنها معروفة له، وإلا فمن الذي أنبأه أنه فقد آية؟!

وأيضاً أنه كان في الصحابة حفاظ كثيرون، منهم عثمان وعلي وزيد، وما كتب وجمع زيد ومعه غيره من حفاظ الصحابة إلا ما تظاهر الحفظ والكتابة والإجماع على قرآنيته، وهذا غاية الضبط والاحتياط والحفظ والرعاية[3].

وبهذه الأجوبة وبمثلها ذهب الشيخ رحمه الله يفند ويبطل مزاعمهم وشبههم وكذبهم، الذي يحاولون به إقناع الجهلة والرعاع بهذا القول الباطل السخيف، الذي أصبح يتعلق به أعداء الإسلام للنيل من هذا الدين ومن نبيه الكريم صلى الله عليه وسلم، وفي الحقيقة كانت هذه هي نية من أحدث هذه الأقوال وهذه المذاهب الضالة المنحرفة، ولذلك تلاقت الأهداف واتحدت الوسائل بينهم وبين المستشرقين الحاقدين على الإسلام

---

(١) أي ضعيف الرأي والعقل، انظر: القاموس المحيط ص: ١٠٦٠، لسان العرب: (١/١٦٧).

(٢) كشف الشبهات: (٣/٨-١٢).

(٣) انظر: كشف الشبهات: (٣/١٥-١٨).

وأهله، كما هو حال سلفهم من الباطنية وأمثالهم في الحاضر والماضي، والله بكل شيء عليم وهو على كل شيء وكيل.

المقام الرابع: في بيان حقيقة دعوى الرافضة محبة أهل البيت رحمهم الله تعالى.

لقد زعمت الرافضة أنهم يعظمون أهل البيت، وأنهم المحققون لمحبتهم دون أهل السنة، بل إنهم يتهمون أهل السنة بالعداء لأهل البيت والتقصير في حقهم.

وعند النظر والتحقيق نرى الأمر بخلاف ذلك تماماً، فإن الرافضة اقتصر ولاؤهم ومحبتهم المزعومة على بعض أهل البيت دون غيرهم، فهم يطعنون في زوجات النبي صلى الله عليه وسلم أمهات المؤمنين، ويقعون أيضاً في العباس وأبنائه، وعقيل بن أبي طالب رضي الله عنهم.

أما أهل السنة فإنهم يشملون بولائهم الصادق ومحبتهم الصحيحة كل أهل البيت[1].

ثانياً: أن الرافضة يجعلون محبتهم مستلزمة للطعن في إخوانهم من الصحابة، ويرون أنه لا ولاء إلا ببراء، أي لا يمكن تولي أهل البيت إلا بالبراءة من الصحابة رضي الله عنهم، ويرون أن من محبتهم الغلو فيهم واعتقاد عصمتهم، بل وأنهم يعلمون الغيب، وهذا في الحقيقة من الطعن فيهم ومما يكرهونه ولا يرضونه، وليس المجال هنا في تفصيل ذلك وذكر دلائله[2].

وكثيراً ما يدندن الشيعة حول هذه القضية، ويحاولون إظهار أنفسهم أنهم هم أولياء أهل البيت وأنصارهم بما يفعلونه من الغلو فيهم، كإقامة المآتم لهم أو الحلف بهم، بل

---

(١) انظر: العقيدة في أهل البيت بين الإفراط والتفريط ص: ٤٠٧-٤٣١، وقد تقدم بيان تقرير الشيخ لمذهب أهل السنة في أهل البيت واعتقاد فضلهم ووجوب محبتهم وتوقيرهم ومعرفة حقهم، انظر ص: ٩٠٤ وما بعدها.

(٢) انظر: العقيدة في أهل البيت بين الإفراط والتفريط ص: ٣٦٩ وما بعدها، وبذل المجهود في إثبات مشابهة الرافضة لليهود: (٤٥٤/٢) وما بعدها..

حتى الشرك بهم ودعائهم من غير الله، والحج إلى قبورهم، ويزعمون أن هذا الشرك والبدع هو من معرفة حقهم ومحبتهم، وأن ترك أهل السنة لذلك من الجفاء لهم، وربما يوردون بعض الأحاديث في فضائل آل البيت ويزعمون أنها تؤيدهم فيما يذهبون إليه من هذه الأعمال وهذه الاعتقادات الباطلة.

وقد ورد للشيخ رحمه الله سؤال عن معنى حديث ((حسين مني وأنا من حسين)) ومفاده أن الشيعة يوردون هذا الحديث ويحتجون به على أن ما هم عليه هو حقيقة محبة الحسين فهم أولى به، وبالقرب من النبي صلى الله عليه وسلم، أي فهم على الحق دون أهل السنة.

فأجاب الشيخ رحمه الله تعالى بجواب كاف شاف، قطع به مشاغبة هؤلاء الضلال وأبطل مكرهم، فذكر الحديث وتخريجه، ثم قال: «**ثم اعلم أيها السائل أني فهمت من كتابك أن بعض الشيعة يحتجون عليكم بهذا الحديث وأمثاله ويناقشوكم، فافهم وجاوبهم أن أهل السنة والجماعة يرون حب آل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأهل بيته وأصحابه فرضاً محتماً، ولذلك قالوا الصلاة على النبي وعلى آله فرض في التشهد الأخير**[1]**، وقد وردت أحاديث كثيرة في فضائل آله وأهل بيته وأصحابه، ولاسيما عن الحسن والحسين رضي الله عنهما.**

ومن تلك الأحاديث الواردة في فضلهما، ما رواه الترمذي عن أسامة بن زيد قال: طرقت النبي ذات ليلة في بعض الحاجة، فخرج النبي صلى الله عليه وسلم وهو مشتمل على شيء لا أدري ما هو، فلما فرغت من حاجتي قلت: ما هذا الذي أنت مشتمل عليه؟ فكشفه فإذا حسن وحسين على وركيه، فقال: ((هذان ابناي وابنا ابنتي اللهم إني أحبهما فأحبهما وأحب من يحبهما)) قال الترمذي هذا حديث حسن[2].

وجاء في الترمذي وغيره أن رجلاً من أهل العراق سأل ابن عمر عن دم البعوض يصيب الثوب، فقال ابن عمر: انظروا إلى هذا يسأل عن دم البعوض وقد

---

(١) تقدم التعليق على ذلك ص: ٩٠٤.

(٢) في كتاب المناقب، باب مناقب الحسن والحسين رضي الله عنهما: (٥/٦١٤).

قتلوا ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وفي رواية البخاري في الأدب: سأل رجل عن المحرم يقتل الذباب، فقال ابن عمر ذلك القول، وقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ((إن الحسن والحسين هما ريحانتي من الدنيا))(١) قال الترمذي هذا حديث صحيح.

والأحاديث في فضائلهما كثيرة، فإن كانت الشيعة تعتقد أن أهل السنة لا يحبون علياً وأولاده وذريته فهذا كذب واضح، بل أهل السنة يحبون آل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأهل بيته وأصحابه.

ولكن المحبة قسمان: محبة طبيعية، كمحبة الأب لابنه، والابن لأبيه، ومحبة دينية، فالمسلم يجب عليه أن يحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكونه رسولاً من الله، ومن أجل أنه قد أنقذ البشرية من ظلمات الكفر والشرك والوثنية، ولأن السعادة في محبته المتمثلة في اتباعه واقتفاء شريعته، لا مجرد كلام باللسان وبقول اللهم صلي على محمد وعلى آله وصحبه والغلو فيه، بل يتبع ما أمره ولا يخالف الرسول في شيء من الأمور، سواء كانت موافقة لطبعه أم لا.

والصلاة على الرسول سنة مؤكدة لكنها وحدها لا تكفي بدون عمل، وكذلك دعوى محبة الرسول بدون أن تقترن بالعمل الصالح واتباع السنة لا تفيد ولا تنجي العبد من النار.

وحب آل الرسول صلى الله عليه وسلم على هذا الأساس لكونهم من أولاده، لأنهم من نسل فاطمة، فيجب على المسلم محبتهم وتوقيرهم، ولا شك أن من يبغضهم ليس له حظ في دين الإسلام، ولكن دعوى المحبة وإظهار الغلو والشرك بالله بنداء علي أو الحسين أو العباس يطلب منهم تفريج الكربات وكشف الملمات، والنذور إليهم، والحلف بهم وما إلى ذلك من أفانين الشرك، بدعوى المحبة فيهم، فهذه دعوى مردودة وغير مقبولة، ولا ينجي الإنسان إلا الإيمان والعمل الصالح، ولا يكون العمل صالحاً إلا

(١) رواه البخاري في كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب الحسن والحسين رضي الله عنهما، وفي كتاب الأدب، باب رحمة الولد وتقبيله ومعانقته: (١٨٩٨/٤).

إذا كان موافقاً لأمر الله وأمر رسوله.

أما البدع والضلالات، وإن سموها حب آل البيت أو حب الأولياء أو حب الصالحين، فليس لها أصل في الدين، ويتبرأ منها سيد المرسلين.

ثم إن ما كل من قال أنا سيد ومن أولاد فاطمة يكون صادقاً، فأكثر هؤلاء المدعين كذبة فجرة، يريدون سلب أموال الناس باسم الخمس والزكاة، وتحت ستار كونهم من أهل البيت النبوي.

الخلاصة: أن أهل السنة والجماعة يحبون آل بيت رسول الله كما يحبون الصحابة، ولكن لا يغلون كغلو الشيعة، ولا يصرفون لهم شيئاً من العبادات، وليس هذا تنقصياً لقدرهم، بل هذا هو الواجب على كل مسلم».

ثم ذكر رحمه الله بعض ما يرمون إليه بذكر هذا الحديث وغيره، مما فيه فضائل آل البيت فقال: «**وإن كانوا يريدون أن مثل هذه الأحاديث تكون حجة على إمامة علي وأولاده، وإن خلافة غيره باطلة، فهذا من الباطل بمكان لا يخفى، لأنه كما وردت الأحاديث في فضائل علي وفاطمة، والحسن والحسين، فقد وردت أيضاً في فضائل أبي بكر وعمر وعثمان وسائر العشرة المبشرة وجميع الصحابة على العموم، فمن شاء ذلك فليرجع إلى كتب الأحاديث ليرى مناقب الجميع وفضائلهم.**

وإن كانوا يريدون بهذا الحديث فضل الحسين رضي الله عنه، وأنه مع هذا الفضل ومحبة الرسول له قد قتلوه ظلماً وعدواناً، فهذا صحيح، والقاتل ومن ساعد في قتله ظالم فاجر، قد ارتكب أكبر الظلم بعد الشرك بالله، ومن الذي يرضى بما فعله ابن زياد وأعوانه؟! لا يرضى بهذا مسلم أبداً».

وهنا يشير الشيخ إلى حقيقة تاريخية تدل على أنهم أول من خذل أهل البيت وتسبب في قتل الحسين رضي الله عنه، بل شاركوا في ذلك بطريقة بدعية منكرة، فيقول رحمه الله: «**لكن نحن نسأل من الذي كتب إلى الحسين حتى أتى به من مكة إلى العراق بحجة أنهم بايعوه خليفة عليهم ولا يريدون خلافة يزيد، ولا إمارة عبيد الله بن زياد، ثم خذل مسلم بن عقيل أولاً، ثم دخل في جيش ابن زياد محارباً للحسين بن علي.**

الجواب الذي لا عدول عنه باتفاق المؤرخين والسنة والشيعة: أنهم أهل الكوفة،

وكانوا من شيعة علي قد كتبوا إلى الحسين عشرات من الرسائل إن لم نقل مئات، يستحثونه إلى القدوم عليهم، فأرسل مسلم بن عقيل ليأخذ البيعة له من أهل الكوفة، فبايعوا الحسين بواسطة مسلم، ثم لما تعقبه ابن زياد تخلوا عنه حتى حمته عجوز في بيتها، وكان لها ابن فاجر، فأخبر ابن زياد بوجود مسلم بن عقيل فأخذه وقتله بمحضر من الشيعة، ثم جاء الحسين وحاربت أهل الكوفة الحسين بن علي في جيش عبيد الله بن زياد، فما ذنب أهل السنة؟!

وإن كانوا يريدون بهذا الحديث أن الحسين مختص بهذه المنقبة العظيمة ((حسين مني وأنا من حسين)).

فالجواب: قد ورد مثل هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم لغير الحسين بن علي، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي: ((أنت مني وأنا منك))[1] وهو حديث صحيح، وقال: ((إن الأشعريين إذا أرملوا في الغزو أو قلت نفقة عيالهم في المدينة، جمعوا ما كان معهم في ثوب واحد، ثم قسموه بينهم بالسوية، هم مني وأنا منهم))[2].

وإن كانوا يريدون بهذا إقامة المآتم في شهر محرم، وضرب الصدور وشق الجيوب، فهذا من البدع المحدثة الضالة التي نهى عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وسر المسألة أن فضائل الشخص لا تكون دليلاً على خلافته وإمامته، ولا على إقامة المآتم والأحزان بقتله أو موته، وإنما تدل على محبته وأنه ينبغي حبه وتوقيره والاقتداء بهديه بما لا يخالف الكتاب والسنة، ولو أردنا أن نتكلم عن هذا الحديث وما ترمي إليه الشيعة من أهداف، لطلب منا كتاباً كبيراً، ولكن في هذا القدر كفاية،

---

(١) رواه البخاري في كتاب الصلح، باب كيف يكتب هذا ما صالح فلان بن فلان، وفلان بن فلان ....: (٢/٨٢٠).

(٢) رواه البخاري في كتاب الشركة، باب الشركة في الطعام والنهد والعروض: (٢/٧٤٨)، ورواه مسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل الأشعريين: (٤/١٩٤٤).

وصلى الله على خير خلقه، وعلى آله وصحبه وسلم»[1].

وهكذا يبين الشيخ أن تعلقهم بمثل هذه الأحاديث لا يجدي لهم شيئاً، وأن كل كلامهم مجرد دعاوى لا حقيقة لها، بل هي مناقضة ومخالفة للحقائق والعقائد الثابتة.

وقل مثل ذلك في ما يتعلقون به مما يذكر لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه من الفضائل الثابتة، ثم يبنون عليه ما يبنون من الغلو فيه ودعوى الوصاية فضلاً عن دعوى علم الغيب.

ويضيفون إلى ذلك ما امتلأت به جعبهم من الروايات المكذوبة والأحاديث المصنوعة لتأييد باطلهم والطعن واللمز في أهل السنة، الذين برأهم الله تعالى من الإفراط والتفريط، ووفقهم إلى الطريق الوسيط، الذي لا اعوجاج فيه، كما بين الشيخ في جوابه السابق في هذه المسألة، وهكذا في كل مسألة، فلله الحمد والمنة.

ومن جهود الشيخ رحمه الله في الرد على الرافضة، بيانه لما يلبسون به في بعض المسائل، كقولهم بالمتعة، وزعمهم أن أهل السنة تبعوا عمر بن الخطاب في تحريمها، وتركوا الشرع الشريف، وزعمهم أن أهل السنة خالفوا القرآن في قولهم بغسل الأرجل في الوضوء.

وقد كتب رحمه الله تعالى في المتعة بحثاً مطولاً، بين فيه الحكمة من النكاح في الشرع، وأن نكاح المتعة يخالف هذه الحِكَم، وأن شروطه وما يترتب عليه من الأحكام يخالف الحكمة المقصودة للشرع في النكاح، وبين فيه مذاهب الناس في هذا النكاح، وما استدل به الشيعة وادعوه لتجويز نكاح المتعة، وبين بطلان ذلك، وذكر أدلة أهل السنة في تحريم نكاح المتعة ومستندهم، ثم عقد فصلاً في ذكر بعض ما اعترض به الشيعة على السنة، وجواب هذه الاعتراضات[2].

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢/٢١-٢٧)، (١٣/١-٦)، وانظر: (٦/١، ٧٤)، أسئلة الإذاعة ص: ٥٢، تطهير المجتمعات ص: ١١٩، ٢٣٠.

(٢) انظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٣/٨٠-١٠٨، ٤٥-٧٩، ١٠٩-١٣٠)، أسئلة الإذاعة ص: ١٣.

وأصل هذا البحث الممتع هو سؤال أرسله ابنه يوسف، حيث اجتمع بــه أحــد علماء الشيعة الكبار في أمريكا، فذكر بعض ما يتعلق بأمر المتعة، وزعم أن أدلة أهل السنة على تحريمها ضعيفة ومتناقضة، وأن الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم هو إباحتها، وإنما اتبع أهل السنة في تحريمها قول عمر بن الخطاب، ونبذوا قول الرسول صــلى الله عليــه وسلم، فأرسل يوسف لوالده المكرم يسأل عن ذلك، فكان هذا الجواب المستفيض المدعم بالأدلة وأقوال أهل العلم، والجواب عن الشبه التي يتعلق بها أولئك الضلال.

ومثل مشاغبة الرافضة على أهل السنة في مسألة المتعة ودعواهم أن أهــل الــسنة خالفوا بتحريمها النصوص، كذلك مشاغبتهم في دعواهم أن أهل السنة خالفوا القــرآن حين قالوا بوجوب غسل الرجلين في الوضوء، فقد كشف رحمه الله تعالى عن ذلك وبين أن الأحاديث دلت على وجوب الغسل وصرحت بذلك، وأن قوله تعالى: ﴿وَامْــسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾[1] فجاء لفظ ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ بنصب اللام عطفاً على ﴿وَأَيْدِيَكُمْ﴾ وهذا يدل على أنها تغسل كما أن اليدين تغسل[2].

والمقصود أن الشيخ رحمه الله تعالى كان حريصاً على رد باطلهم وكشف ضلالهم وتلبيسهم، سواء في المسائل العقائدية أو في المسائل الفقهية، لئلا يسبب ذلك الشك عند أهل السنة، فيكونوا معرضين لفتنة هؤلاء الضلال، فرحمه الله تعالى وجزاه خير الجزاء.

وإذا تقرر ذلك وتبين ضعف وبطلان ما يتعلقون به في مخالفة أهل السنة أو الطعن فيهم، فننتقل إلى بيان الحكم في الرافضة بعد أن ذكرنا شيئاً من عقائدهم المنحرفة الــتي يعتقدونها، وتنطوي عليها صدورهم والعياذ بالله.

المقام الخامس: حكم الرافضة.

تبين مما سبق في هذا المبحث أن مذهب الرافضة وعقيدتهم قائم على الوصاية لعلي رضي الله عنه، وأنه الخليفة من بعد النبي صلى الله عليه وسلم، وعندهم أن من أنكر ذلك

---

(١) المائدة: من الآية٦.

(٢) انظر: إعانة القريب المجيب: (٩٢/١).

فهو كافر[1]، ومن ثم فإنهم كفروا الصحابة رضي الله عنهم إلا نفراً قليلاً، وفي مقدمتهم الخلفاء الراشدون أبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم أجمعين، بزعمهم أنهم أنكروا وصايته وجحدوها وأخذوا الخلافة منه، ثم تبع هذا القول الكثير من العقائد الباطلة، كالقول بتحريف القرآن، وقولهم إن الأئمة يعلمون الغيب، وقولهم بالبداء على الله تعالى، وغير ذلك من العقائد الفاسدة، وكل من هذه العقائد سبب مستقل في تكفير هذه الطائفة الضالة المنحرفة.

يقول الشيخ رحمه الله تعالى في رسالة له لرجل ينتسب إلى العلم، زعم أن الشيخ يميل لمذهب الشيعة، يقول رحمه الله: «.... **زعمت ونسبت إلينا بأننا نميل لمذهب الشيعة، ونحامي عن مذهبهم، قلنا لك أننا أبعد الناس عن موالات هؤلاء المخذولين، وإنني مطلع على مقالاتهم، ومذاهبهم الخبيثة، ونقول: جهات التكفير فيهم كثيرة، لا يستطيع أن يبوح بها أمثالك، كما أننا رفضنا أقوال كثيرين ممن قالوا مبتدعة فسقة فقط.**

ومن المكفرات: تكفيرهم للصحابة -لا سبهم[2]- خصوصاً الخلفاء الراشدين، وقذفهم عائشة أم المؤمنين، وزعمهم أن القرآن محرف، سرق منه ثلاثة أرباعه، وزيادتهم سورة الولاية وسورة النورين، وقولهم إن مصحف فاطمة غير مصحفنا، وقولهم إن الأئمة يعلمون كل غيب، وقولهم إن القرآن مخلوق كالجهمية والمعتزلة، وهذه فيها خلاف، ومن أشنع الأعمال إشراكهم بالله رب العالمين، وصرفهم العبادات للأضرحة والميتين ....»[3].

ثم ذكر بعض من قال بكفرهم لتكفيرهم الصحابة، أو قال بكفر من يكفر الصحابة كشيخ الإسلام ابن تيمية في "الصارم المسلول"، وابن حجر الهيثمي في "الصواعق

---

(١) وانظر العقيدة في أهل البيت بين الإفراط والتفريط ص: ٤٥٥، ٤٣٠.

(٢) أي لم يكتفوا بسبهم، بل تجاوزوا ذلك إلى تكفيرهم والعياذ بالله تعالى.

(٣) مجموع فتاوى مقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٣/٢٦).

المحرقة"، وأنه ذكر فيه مقالات من حكم بكفرهم[(١)]، ثم ذكر كتابهم "فصل الخطاب" وبعض ما فيه، ثم قال:

«وقد وقفت على دعائهم المشهور بمفتاح الجنان، فإذا هو من أوله إلى آخره سب ولعن وتكفير وهجاء لأكابر الصحابة من المهاجرين والأنصار، ولولا خوف الإطالة لذكرت ما وقفت عليه[(٢)] من كلامهم الذي تقشعر منه الأبدان، فكيف مع هذا حضرتك تقول: إنك تحامي عن مذهب الشيعة؟! فلعنة الله عليهم وعلى من يحامي عن مذهبهم، أو يرى بأنهم على الحق، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .... حرر في سنة ١٣٧١»[(٣)].

وفي هذه العبارة مع ما سبق من التفصيل في حكم من سب الصحابة رضي الله عنهم[(٤)]، والذي خلاصته أن من فسق عامتهم أو حكم بكفرهم أو قال ما يناقض القرآن كإنكار صحبة أبي بكر، أو اتهام عائشة رضي الله عنها، فهو كافر كفراً أكبر، وقد علم أن كل ذلك تقول به الرافضة، وتقول بغيره مما هو كفر مستقل، كما سبق في كلام الشيخ رحمه الله.

وبهذا يظهر أن الرافضة قوم كفار لاجتماع كثير من أسباب التكفير فيهم، ومما يجب أن يتنبه له أن هذا من التكفير المطلق، وأما الحكم على أحد منهم بعينه فلا بد فيه

---

(١) انظر: الصارم المسلول: (١٠٥٥/٣) وما بعدها، الصواعق المحرقة: (١٣٨/١) وما بعدها، رسالة في تكفير الروافض لمفتي الثقلين شمس الدين أحمد بن سليمان بن كمال باشا، وقد ذكر شيخنا إبراهيم الرحيلي طرفاً صالحاً من الروايات عن السلف في كفر الرافضة ومساواتهم باليهود والنصارى، انظر كتابه: الانتصار للصحب والآل ص: ٩٦ وما بعدها.

(٢) في الأصل: «عليهم» أو كلمة قريبة منها.

(٣) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٧/٢٦)، وانظر: (١٣/١١-١٢، ٢٢، ٨٤)، تطهير المجتمعات ص: ٢٧٤، سبيل الجنة بالتمسك بالكتاب والسنة ص: ١٢٢، أسئلة محمد نصير ص: ٥١.

(٤) انظر ص: ٧٩٠ وما بعدها من هذه الرسالة.

من العلم بقيام المكفر به ومن إقامة الحجة عليه، وإلا لم يحكم بكفره[1].

ولأجل ذلك لما سئل الشيخ رحمه الله: هل يجوز أن يصلى على الشيعي ويدفن؟

قال رحمه الله: «**الجواب:**

الكفن والدفن مفروضان، أما الصلاة عليه فمبني هل هم مسلمون مبتدعون؟

فمن يقول هذا القول يقول لا بأس بالصلاة عليه، ومن يقول بأنهم كفار لتكفيرهم الصحابة وغير ذلك من الأمور المكفرة، لا يُجَوّز الصلاة عليهم.

وهذه المسألة لها بحث طويل، واسأل الشيخ إبراهيم النابغة والشيخ ابن سلمان، وسترى منهم الجواب الشافي إن شاء الله ....»[2].

والذي يظهر أن الشيخ رحمه الله لم يفصل للسائل الجواب لأمرين، الأول: مراعاة لضعف فهمه، لاسيما والسائل من أهل فارس ، والثاني: لأن هذه المسألة يحتاج فيها للتفريق بين الحكم المطلق وحكم المعين، وكلا الأمرين يحتاج إلى شرح وتوضيح، ولذا أحاله إلى من يعرف من العلماء في بلده، ليذهب إليه ويشرح له القول ويبين له أدلته، ويزيل ما قد يشكل عليه.

وهذا من فقه الشيخ رحمه الله تعالى، وقد أرخت هذه الفتوى بـ ١٣٩٢/٨/٢، فهي بعد الرسالة السابقة الذكر بأزيد من عشرين عاماً، وقد سبق هناك تفصيل الشيخ رحمه الله وترجيحه، فيحمل عدم التفصيل في هذه الفتوى على ما ذكرنا، وترد هذه الفتوى المجملة إلى كلامه المفصل رحمه الله، والله تعالى أعلم.

---

(١) انظر: مبحث وجوب اشتراط قيام الحجة على المعين قبل تكفيره ص: ٥١٩.

(٢) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢٢/١٣).

المبحث الرابع: جهوده في الرد على البابية والبهائية والقاديانية.

إن الناظر في أمر هذه الفرق، أعني البابية والبهائية والقاديانية، يرى أنها امتداد لفرق الباطنية في عقائدها وأهدافها، بل وفي أساليبها ووسائلها[(١)].

وكما أن الباطنية نبتت في أرض الرفض والتشيع، لأنها أنسب بيئة يمكن أن تتقبل مثل هذا الغلو والإلحاد، فكذلك أيضاً الشأن في هذه الفرق الضالة، يقول رحمه الله تعالى:

«**ولما كان التصوف ومذهب غلاة الشيعة مرتعين خصبين، ومجالين واسعين لنبت نحل وديانات تلبس لباس الدين، وتقضي على الإسلام والمسلمين، وتهدم أسسه بالدعايات الخلابة والأسس الكفرية، فقد نبتت البابية والبهائية في إيران، تحت سمع وبصر الروس، وأحاطتها دولة الروس إذ ذاك بالحماية والرعاية، كما أيدتها الصهيونية والإنجليز، ثم ظهرت القاديانية في الهند بإيعاز من الإنجليز** .....»[(٢)].

وهذا النص فيه الإشارة إلى الأيدي الخبيثة التي ساهمت في ظهور هذه الفرق، وهي أيدي الكفار من الروس والإنجليز، ويزيد الشيخ رحمه الله هذه الحقيقة وضوحاً بإلقاء الضوء على الظروف التي نشأت فيها هذه الفرق، فبين رحمه الله أنه لما دخل الإنجليز الهند باسم الشركة الإفريقية، وبدؤوا يبتلعون الهند قطعة قطعة، وإمارة إمارة، وتنبه لذلك بعض أمراء المسلمين كالسلطان تيبور الذي قاومهم وكاد أن يهزم الإنجليز لولا انضمام بعض أمراء الهند إليهم، حتى توفي عام ١٧٩٩م، ثم في عام ١٨٥٧م كانت الثورة الكبرى في الهند ضد الإنجليز، وكانت ثورة عامة ساهم فيها المسلمون والهنادك، وكان للمسلمين فيها الهم الأكبر، ولما أخفقت هذه الثورة صب الإنجليز جام غضبهم على الهنود وبطشوا بهم،

---

(١) انظر: الأصول التاريخية لنحلة البابية والبهائية لقاسم السامرائي، البهائية نقد وتحليل لإحسان إلهي ظهير، البهائية تاريخها وعقيدتها وصلتها بالباطنية والصهيونية للعلامة عبد الرحمن الوكيل، والقاديانية لإحسان إلهي ظهير، ولشيخ الأزهر محمد الخضر رسالة عن القاديانية وأخرى عن البهائية أيضاً.

(٢) البابية والبهائية ص: ٥.

وحصلت المجازر الهائلة التي جددت مذابح جنكيز خان وهولاكو.

ثم فكر الإنجليز أنه لا يمكن إخضاع الناس بالقوة والبطش، فأخذوا يبثون التفرقة في صفوف أهل الهند، تارة بين المسلمين والهنادك، وتارة بين المسلمين أنفسهم، وأضافوا إلى ذلك الإتيان بكثير من المبشرين والقسس لنشر دينهم المسيحي، ليقربوا أنفسهم إلى الناس.

وكانت عائلة الميرزا غلام أحمد بن غلام مرتضى معروفة بولائها للإنجليز، وكان والده قد انضم إلى الجيوش البريطانية في حربها ضد الهنود عام ١٨٥٧م، فكان ابنه غلام أحمد تربة صالحة لأن يغرسوا فيه هذه التعاليم التي يدعو لها وينشرها بين المسلمين.

فكان ظهوره عام ١٨٨٠م كأحد الدعاة إلى الإسلام ومناظرة النصارى، حتى عام ١٨٨٨-١٨٨٩م، أخذ يظهر أنه مجدد العصر مأمور من الله، وأنه يشابه المسيح الموعود والمهدي الموعود، وفي سنة ١٩٠٠م بدأ أتباعه يخوضون ويلقبونه بالنبي، فكان يصدقهم تارة ويتأول ذلك تارة بأن المراد النبي الناقص والنبي الجزئي، وفي عام ١٩٠١م أعلن بوجه سافر أنه النبي والرسول.

وفي سنة ١٩٠٤م أضاف إلى دعوى النبوة أنه "كرشن" وهو اسم إله عند الهنادك يعتقدون فيه ما يعتقد المسلمون في الله عز وجل[(١)].

إلى غير ذلك من العقائد والتشريعات الكاذبة التي سيأتي ذكرها.

وأما البابية وهي مقدمة وسابقة البهائية، فقد كان أول ظهورها سنة ١٢٦٠، لما أعلن الميرزا علي بن محمد الباب دعوته، فادعى أولاً أنه الباب إلى الإمام المنتظر، قال الشيخ: «**ويعني بذلك أن الناس عن طريقه يتصلون بالغائب صاحب الزمان، ويأخذون أوامره ونواهيه ...**»[(٢)].

ثم ادعى أنه هو نفسه، أي المهدي، ثم تعدى ذلك إلى ادعاء الربوبية عن طريق

---

(١) انظر: القاديانية ص: ٣-٥، ١٢، تحذير المسلمين ص: ٣٢٣، العقائد السلفية (٢٧٠،٢٨٢/٢).

(٢) البابية والبهائية ص: ١٦.

حلول روح الإله فيه، وهنا تظهر آثار الباطنية في دعوته، حتى تقلد علماء الشيعة الفتوى بقتله لارتداده عن الإسلام وادعائه النبوة وإبطال الشريعة الإسلامية، ونفذ فيه الحكم يوم الإثنين عام ١٢٦٥، ١٨٤٩م.

ثم قام تلميذه الميرزا بن علي المازندراني ينشر تعاليم أستاذه، وحاول هو وأتباع شيخه اغتيال الشاه، فافتضح أمرهم وأدخل السجن، وكان ينتظر الإعدام كغيره من أتباع الباب، حتى أصدر قرار بالإفراج عنه بتدخل من السفارة الروسية والسفارة البريطانية، فنفي إلى بغداد ثم إلى عكا، وقد هلك فيها عام ١٨٩٢، وخلفه ابنه عباس الذي لقب بعبد البهاء[(١)].

يقول الشيخ محمد الخضر حسين شيخ الأزهر الأسبق، بعد أن ذكر تاريخهم ومشابهتهم للملاحدة والباطنية والفلاسفة: «وملخص القول في البابية والبهائية أنه مذهب مصنوع من ديانات ونحل وآراء فلسفية، قال صاحب كتاب مفتاح باب الأبواب[(٢)] يصف البابيين: "لهم دين خاص، مزيج من أخلاط الديانات البوذية، والبرهمية الوثنية، والزرادشنية، واليهودية، والمسيحية، والإسلامية، ومن اعتقادات الصوفية والباطنية"»[(٣)].

بل إنهم خلطوا مع ذلك القول، بعض الأفكار والمبادئ التي ظهرت في أوروبا من المساواة بين الرجال والنساء، والإنسانية ووحدة الأديان، وبعض النظريات كنظرية دارون ونبذ التعصبات الدينية وغيرها[(٤)].

---

(١) انظر: البابية والبهائية ص: ١٦-١٧.

(٢) هو الدكتور ميرزا محمد مهدي خان، طبيب فارسي وحكيم وشاعر، أول من ألف كتاباً ضخماً ضد البابية والبهائية، وأصدر مقدمته في ٤٥٠ صفحة بعنوان مفتاح باب الأبواب، وكان أبوه وجده ممن ناقشوا الباب وحضروا محاكمته في إيران، وقد طبع كتابه بالقاهرة عام ١٣٢١ وهو نادر الوجود، نشرته مطبعة مجلة المنار.

(٣) حقيقة البهائية ص: ١٤.

(٤) انظر: حقيقة البهائية ص: ١٤، الأصول التاريخية لنحلة البابية والبهائية ص: ١٩، نقلاً عن أحمد حمدي إمام في تقديمه لكتاب البابية والبهائية لعبد الرحمن الوكيل ص: هـ.
والمقصود بنبذ التعصبات الدينية: الدعوة إلى وحدة الأديان.

والمقصود أن هذه الفرق الضالة تسير في فلك الباطنية والمخططات اليهودية الصهيونية للقضاء على الإسلام ونشر الفساد الخلقي والديني بين المسلمين بالدرجة الأولى.

ومما يدل على ذلك اتصالهم بالإنجليز، وقيام الكفار من الإنجليز والروس برعاية مصالحهم وحمايتهم، بل قد صرح الباب غلام أحمد القادياني باتصاله بالإنجليز وقيامه على خدمتهم، بل إنه كان يتبجح بدعوته المسلمين إلى طاعتهم، يقول كما ينقل الشيخ ابن حجر: «**قال: قد نشرت خمسين ألف كتاب ورسالة وإعلان في هذه البلاد وفي البلاد الإسلامية، تفيد أن الحكومة الإنجليزية صاحبة الفضل والمنة على المسلمين، فيجب على كل مسلم أن يطع هذه الحكومة إطاعة صادقة ..... وكان نتيجة ذلك أن أقلع ألوف الناس عن فكرة الجهاد التي كانت من وحي العلماء الجامدين**[1]**، وهذه مأثرة أتباهى بها** ..... »[2].

ودعوى نسخ الجهاد هي أحد المعاول التي سعى بها هؤلاء لإضعاف الإسلام وهدمه بإيعاز وتوجيه ودعم من أعداء المسلمين[3].

يقول الشيخ رحمه الله: «**المقصد الوحيد لهذه الفرق الضالة الكافرة هو القضاء على الشريعة الإسلامية وهدمها، والإتيان عليها من قواعدها، وتهيئة المسلمين وإخضاعهم لسيطرة المستعمر كالإنجليز والروس وأشباههم من الكافرين**».

ثم ذكر الأدلة على ذلك فقال:

١. «**تتفق البابية والبهائية والقاديانية على نسخ شريعة الإسلام وفتح باب**

---

(١) هذه الدعوة يمتطيها كل من أراد أن ينازع المسلمين في شيء من دينهم، فيزعم أن هذا الشيء ليس من الإسلام، وإنما هو من وحي العلماء الجامدين، كما يقول ذلك كثير من دعاة التبرج والسفور والاختلاط وخروج المرأة إلى كل ميدان، ومساواتها بالرجل زعموا، وهكذا زعم أعداء السنة أن ما استدل له شيخ الإسلام ابن تيمية وقرره من عقيدة السلف أن هذا من عنده، وأنه يخالف بذلك المسلمين، والله المستعان على ما يصفون.

(٢) القاديانية ص: ١٤، نقلاً عن كتاب القادياني والقاديانية لأبي الحسن الندوي ص: ٢٨٤، نقلاً عن ساره قيصره تأليف الميرزا غلام أحمد.

(٣) انظر: القاديانية ص: ٥، ١١، البابية والبهائية ص: ٩-١٢.

النبوة على مصراعيه ..... وأرادوا أن يهدموا بمعولهم هذه الشريعة الثابتة الخاتمة لجميع الشرائع، بقولهم أن دياناتهم نسخت دين الإسلام، وأن محمداً ليس خاتم النبيين، بل النبوة مفتوحة أبوابها إلى يوم الدين.

فهل يبقى بعد هذا شك وريب كما قلت بأن القصد الوحيد هو هدم دين الإسلام وتعبيد الطرق للكفرة اللئام .....

٢. اتفقوا كلهم على نسخ الجهاد، ومن هنا يتضح هدفهم الخبيث، وهو إذلال المسلمين وإخضاعهم للكافرين .....

٣. أن حضرة الباب والبهاء قد أنكروا الحشر والنشر والقيامة والحساب والعقاب، وأباحوا كثيراً من المحرمات، وأسقطوا كثيراً من التكاليف .... ومن تأمل فيما أتى به الباب والبهاء علم علماً يقينياً أن هذين وثالثهما حضرة الميرزا، ما قصدوا إلا هدم الأديان السماوية ولاسيما دين الإسلام، وقصدهم إخراج الناس من دين الحق إلى أديانهم الباطلة والقضاء على العقائد الإسلامية وعلى الأخلاق الكريمة ....»[1].

ومما يزيد الأمر وضوحاً، ويزيد القارئ يقيناً بضلال هؤلاء ومناقضتهم لدين الإسلام، الوقوف على بعض عقائدهم ومبادئهم، ولذلك بين الشيخ رحمه الله عقائد هذه الفرق وكثيراً من مبادئها، ونقل بعض النصوص مما يزعمونه وحياً لأولئك الكذابين الدجالين، وبذلك يكون القارئ على بصيرة تامة بحقيقة حالهم ومكرهم وكيدهم.

ومن ذلك قوله رحمه الله: «**قال الشيخ عبد الرحمن الوكيل: "الباب يعتقد فيه البابيون أنه أتم هيكل بشري ظهرت فيه الحقيقة الإلهية، وأنه هو الذي خلق كل شيء بكلمته، والمبدأ الذي ظهرت عنه جميع الأشياء، أو هو كما يعبر "جولدزيهر"[2] أرفع مراتب الحقيقة الإلهية التي حلت في شخصه حلولاً مادياً وجسمانياً، وهو حقيقة كل**

---

(١) البابية والبهائية ص: ١٢-١٣، وانظر: القاديانية ص: ٥، ٧-١١.

(٢) أي يعبر عن عقيدتهم في الباب.

نبي ورسول وقديس"»[1].

وهذا يدل على ما تعتقده البابية من الحلول وتناسخ الأرواح، وذكر الشيخ أن من عقائد البابية الكفر بالقيامة كما ذُكرت في القرآن ووصفت، وزعم على طريقة الباطنية أن المراد بها قيام الروح الإلهية في مظهر بشري جديد، وهكذا أخذ يفسر البعث والجزاء والبرزخ على طريقة الباطنية، وهذا يبين أصول هذه الفرق الخبيثة.

وذكر أيضاً أن الباب ألغى الصلوات الخمس والغسل من الجنابة، وذكر تبديلهم لكثير من الشرائع كالصيام والزكاة، ومع كل هذا الضلال والانحراف، زعم أن ما جاء به ناسخ لجميع الأديان.

ومثل ذلك وقريباً منه ما زعمه البهاء، فإنه مشى على طريقة الباب إلا أنه غير بعض الأشياء[2].

والقادياني الفاجر ليس بعيداً عنهم في مثل هذا الضلال وهذا الهذيان، فقد ذكر الشيخ رحمه الله أن من معتقداته الفاسدة التي توجب كفره:

١. ادعاؤه النبوة.

٢. إلغاؤه الجهاد.

٣. تكفيره المسلمين الذين لا يعتقدون بنبوته.

٤. دعواه أن الحج هو حضور المؤتمر السنوي في قاديان.

٥. قوله بالتناسخ والحلول.

٦. قوله أنه ابن الله، وأنه مظهر لكرشن[3]، وأن الله خاطبه بقوله: اسمع يا ولدي يا شمس، أنت مني وأنا منك، ظهورك من ظهوري.

---

(١) البابية والبهائية ص: ١٧، البهائية للشيخ عبد الرحمن الوكيل ص: ١٢٣.

(٢) انظر: البابية والبهائية ص: ١٧-٢٥.

(٣) لعل المراد كرشنا أو كريشنا، وهو أحد آلهة الهندوس، أو من اعتقدوا فيه الألوهية من كهنتهم، وأنه رجل فيه روح الله. انظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب: (١١٢٩/٢)، المعجم الموسوعي للديانات والعقائد: (٧١٠/٢)، أديان الهند الكبرى ص: ٧٩.

ومن ضلاله وانحرافه وغلوه في قاديان حيث جعلها أرضاً مقدسة، وزعم أنها هي المرادة بالمسجد الأقصى.

وذكر الشيخ رحمه الله أن من عقائده أن تزويج القاديانية من غير القادينين كفر، وأنه لا يجوز الصلاة خلف غير القادياني، وأنه لا يجوز الصلاة على جنائز المسلمين ولا على أطفالهم(١).

وهكذا أيضاً الشأن في البابية والبهائية، قد اجتمع فيهم من المكفرات مع ما جاؤوا به من الاعتقادات الباطلة ما يشابه ما يقوله هؤلاء ويهذون به(٢).

ولأجل هذه الأقوال الكفرية، وغيرها مما أظهرته هذه الفرق وصرحت به، أجمع العلماء على كفرهم، يقول الشيخ رحمه الله بعد أن ذكر اتفاق علماء باكستان وإجماعهم على كفر القاديانية وصدور قرار رسمي بذلك، وأن القاديانية أمة مستقلة عن المسلمين ليسو من الإسلام في شيء قال: «**والمسلمون اليوم مجمعون على كفرهم، وكفر البابية والبهائية، وأنهم مرتدون عن الإسلام، بل القاديانية أشد خطراً على الإسلام والمسلمين**(٣)**، وإن كانوا يتظاهرون بالإسلام ويبنون المساجد ويقرؤون القرآن ويصلون، ولكن كل هذا لا يفيد ولا يجوز أن يحكم بإسلامهم، للمكفرات السابقة، ولأنه قد ثبت ثبوتاً لا يتطرق إليه الشك والريب أنهم عملاء وسماسرة للمستعمرين والصهيونية ....**»(٤).

ليس المراد هنا بالعمالة ما يدندن حوله كثير من التكفيريين ومن ينطق بلسانهم، ويتقلد مقالهم، وإن لم يعتزل معهم ويبرز معهم، فإن هؤلاء الخوارج يزعمون أن كل معاملة مع الكفار أو مسايسةٍ عمالةً وولاءً وكفراً، وهذا لفرط جهلهم وتشربهم للهوى

---

(١) انظر: القاديانية ص: ١٤-٢١.

(٢) انظر: البابية والبهائية ص: ٢١-٢٤.

(٣) وذلك لتظاهرهم بالإسلام ودعواهم أنهم مسلمون، انظر: القاديانية ص: ٨.

(٤) القاديانية ص: ٦٤-٦٥.

والبدعة، وقد سبق الكلام في الموالاة وحكمها وبعض ما يتعلق بذلك[1].

وإنما المراد بالعمالة هنا الولاء الديني للكفار كما سمعت من كلام القادياني المتقدم، وكما في دعواهم نسخ الجهاد وتبني الكفار لهم والسعي في إنقاذهم وحمايتهم، كما أنهم يحمون رؤوس تلك الأحزاب التكفيرية في بلادهم ويمكنونهم مما يريدون من النشاطات والتحركات، فياليت قومي يعلمون ويبصرون الحقائق والأمور انطلاقاً من عقيدتهم الصافية ودينهم الحق.

والمقصود هنا بيان كفر هذه الفرق وارتدادها عن الإسلام، لقيام كثير من المكفرات بهم وتصريحهم بها.

ومن أخطر المسائل التي تبنتها هذه الفرق ودعت إليها، هي دعوى عدم ختم النبوة، ودعوى القادياني موت المسيح عيسى بن مريم، تمهيداً لدعوى أنه هو المسيح المذكور في القرآن والسنة.

وقد أولى الشيخ رحمه الله تعالى هذه المسألة، أعني مسألة ختم النبوة اهتماماً، وذلك لانتشار هذه الدعوات الهدامة، لاسيما في بلاد الهند وباكستان وأفغانستان وإيران، بل ووصولها إلى كثير من البلاد الإسلامية، لاسيما قبل أن ينتبه لها بعض العلماء وبعض الحكومات، والآن مع ظهور دعوى الإنسانية والتسامح الديني وحرية الأديان والإخاء العالمي، صار يُقَنَّنُ التسماح مع كل دعوة ومع كل دين لإظهار كفره ورفع عقيرته، مما يسهل انتشار مثل هذه الأفكار والمذاهب الهدامة، فالواجب منع ذلك ونشر التعليم الديني، لاسيما العقيدة الصحيحة المتلقاة من الكتاب والسنة ومذهب السلف الصالح، والتحذير من كل فكر أو مذهب يخالف دين الإسلام وعقيدة المسلمين.

لقد تطرق الشيخ رحمه الله تعالى لهذه المسألة في كثير من كتبه[2]، وقرر الأدلة على

---

(١) انظر ص: ٥٠٩.

(٢) انظر: العقائد السلفية: (٢/١٧٨-١٩٦)، وانظر: (٢/٢٦٧-٢٨٨، ٤٥٥-٤٦٦)، شرح الدرر ص: ١١٨، إكمال الدين: (١/٩٩-١١١)، الأدلة الساطعات ص: ٣٩-٤٧، الرد الصريح المبين ص: ١٢١-١٢٣، القول الأقوم ص: ١٣٩-١٤٢، مجموع فتاوى ومقالات ◄

ختم النبوة بنبينا محمد صلى الله عليه وسلم، بالكتاب والسنة والإجماع والعقل، وهذا حجة أيضاً على هؤلاء المدعين للنبوة، لأنهم يزعمون الاعتراف بنبوته صلى الله عليه وسلم، ولا يدعون إنكارها، وإنما يزعمون أنهم أنبياء جدد، ولذلك فإنهم يلزمهم الأخذ بما جاء به، واعتقاد صحته والعمل به، ومن ذلك تلك النصوص الوفيرة التي ذكرها الشيخ:

قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾[1] وقال: «**فهذه الآية صريحة بختم النبوة به صلى الله عليه وسلم، لا تحتاج لتفسير ولا زيادة إيضاح وبيان، يعرف معناها كل من ملك مسكة من العقل، وشم رائحة اللغة العربية، ولم يخالف في هذا المرام أحد من العرب ولا من غيرهم، ممن دخل في دين الإسلام، ولم يسترب في هذه الحقيقة طيلة اثني عشر قرناً، حتى أتى هؤلاء الدجاجلة المتنبئون الأعاجم الكذابون في القرن الثالث عشر الهجري: محمد علي الباب الإيراني، وخليفته عبد البهاء، وميرزا غلام أحمد القادياني الهندي، فزعموا ما زعموا من ادعاء النبوة، وأتوا بتفسير جديد لآية ﴿وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾، ولا ندري متى كان الأعاجم أعلم بتفسير كتاب الله تعالى من العلماء العرب، ومن علماء الإسلام قاطبة، والذين مارسوا كتاب الله وتفسيره، وأحاديث النبي وسيرته، واللغة العربية ومفرداتها وعلومها من نحو وصرف وبلاغة وعروض، وما إلى ذلك من علومها المعروفة، وفقهها وأسرارها، وعرفوا الشريعة الإسلامية أصولها وفروعها، ومقاصدها وأسرارها، ومن الصحابة الذين شاهدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم، ونقلوا عنه القرآن، وسنته القولية والفعلية، وسيرته العطرة بكل دقة وإخلاص، فإن هؤلاء كلهم مطبقون على أنه لا نبي بعد سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، ولا كتاب سماوي بعد القرآن، ومن ادعى النبوة بعد الرسول والقرآن، فقد باء بالضلال والكفران، ووجب قتله إن لم يتب من**

وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٢/٧٩)، (١٧/١٣٥)، (٢٤/٢٣)، إضافة إلى كتاب القاديانية وكتاب البابية والبهائية.

(١) الأحزاب: من الآية٤٠.

دعوى النبوة أو الرسالة»[1].

ثم أورد من كلام أهل العلم في تفسير الآية ما فيه مقنع لكل طالب حق وعلم، فذكر تفسيرها عن ابن جرير وابن كثير والآلوسي والخطيب الشربيني والقاسمي وغيرهم، ونقل أيضاً عن بعض الشيعة والأباضية، كأبي علي الطبرسي ومحمد حسين الطبطبائي ومحمد يوسف طفيش الإباضي، والزمخشري المعتزلي، ثم قال: «**وسائر التفاسير لأهل السنة والشيعة والأباضية والمعتزلة بين مطول ومختصر تلتقي عند نقطة واحدة، هي تصريح الآية بختم النبوة بمحمد صلى الله عليه وسلم، خاتم النبيين، وأن لا نبي بعده، وإذا كان لا نبي بعده فلا رسول بعده من باب أولى.**

ومن أراد أن يرجع في هذا المرام، فليراجع أي تفسير أراد وفي أي مذهب من مذاهب المسلمين، فسيجد أن المفسرين كلهم على هذا المنوال، وأن حقيقة ختم النبوة لم يتطرق إليها خلاف».

ثم ذكر عشرة أحاديث في التصريح بختم النبوة، كقوله: ((إن مثلي ومثل الأنبياء من قبلي كمثل رجل بنى بيتاً فأحسنه وأجمله إلا موضع لبنة من زاوية، فجعل الناس يطوفون به ويعجبون له ويقولون هلا وضعت هذه اللبنة، قال: فأنا اللبنة وأنا خاتم النبيين))[2] قال الشيخ: «**رواه البخاري في كتاب المناقب، باب ختم النبيين، ورواه مسلم وأحمد والترمذي وابن أبي حاتم**»[3].

ومنها حديث: ((سيكون في أمتي كذابون ثلاثون، كل يزعم أنه نبي الله، وأنا خاتم النبيين لا نبي بعدي)) وفي رواية ((لا تقوم الساعة حتى يخرج كذابون ثلاثون دجالون، كلهم يزعم أنه رسول الله، فأنا خاتم النبيين لا نبي بعدي))[4].

---

(١) العقائد السلفية: (٢/١٧٨-١٧٩).

(٢) رواه البخاري في كتاب المناقب، باب خاتم النبيين: (٣/١٠٩٧)، ورواه مسلم في كتاب الفضائل، باب ذكر كونه صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين: (٤/١٧٩٠).

(٣) العقائد السلفية: (٢/١٨٨).

(٤) رواه الترمذي في كتاب الفتن، باب ما جاء لا تقوم الساعة حتى يخرج كذابون ثلاثون، وقال ◄

ثم أورد من كلام أئمة اللغة ما يدل على أن معنى خاتم، أنه الآخر الذي لا يليه أحد، وذكر الإجماع على ذلك، وبين أيضاً أن كمال هذا الدين وشمول تشريعاته ووفائها لكل ما يحتاجه البشر من العقائد والعبادات والأخلاق والمعاملات وشؤون الحياة والسلم والحرب، وما فيه من القواعد الكلية والضوابط، ما يغني البشر ويسد حاجتهم إلى قيام الساعة، فأي حاجة إلى بعثة نبي جديد[(١)].

وإذا تقرر ذلك فإنه لم يبق إلا الإتيان على شبه هؤلاء الكذابين لكي لا يغتر بها بعض الجهلة والعامة، وهذا ما أسداه الشيخ رحمه الله نصيحة للمسلمين، فأتى على هذه الشبه بما يبين ضلالها وكذبها[(٢)].

فمن شبههم ما زعمه البهائية أن شريعة الإسلام لم تعد صالحة لهذا العصر في ظل الحضارة المادية الحاضرة، وقالوا بأن الإنسان لا يزال في تطور، فكذلك الشرائع لابد أن تكون في تطور.

ومن كيدهم وضلالهم يقولون أن الأمة لم تعد تحكم بالشريعة، واستعاضت عنها بالقوانين لأنها وجدت أنها لا تصلح لزمانها، فجعلوا ذلك دليلاً ومبرراً لنبوة دجالهم وكذابهم، وسيأتي الرد على هذه الشبهة، بل هذه السخافة، عند ذكر محاسن الإسلام في الباب العاشر إن شاء الله تعالى.

ولكن ننبه هنا إلى أن كمال الشريعة ووفائها بحاجة البشر مشعر بختم النبوة مشير إليه، ولذلك لما زعم أولئك وجود نبي جديد زعموا عدم كمال الشريعة والحاجة إلى تشريعات وأحكام جديدة.

حديث حسن صحيح: (٤٣٢/٤)، وقال الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة برقم: (١٦٨٣) أن سنده على شرط مسلم، ثم قال: «واعلم أن من هؤلاء الدجالين الذين ادعوا النبوة: ميرزا غلام أحمد القادياني الهندي ...» ثم ذكر شيئاً من ضلاله وخدمته للإنجليز وقال: «وقد أُلفت كتب كثيرة في الرد عليه وبيان خروجه عن جماعة المسلمين».

(١) انظر الإحالات السابقة قبل صفحتين.

(٢) انظر: البابية والبهائية وأهدافهما في دعوى النبوة والرد عليها، القاديانية ودعايتها الضالة والرد عليها.

ومن شبههم أن قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ نفى أن يكون نبياً بعده، و لم ينف أن يكون رسولاً، فدل ذلك على عدم امتناع أن يأتي رسول آخر.

وقد بين الشيخ رحمه الله الرد على هذه الشبهة السقيمة، بأن درجة الرسالة فوق النبوة، فإذا امتنع أن يكون بعده نبي، فامتناع أن يكون بعده رسولاً من باب أولى.

وقولهم هذا من جهلهم بالشرع وبكلام أهل العلم وباللغة العربية وبالقرآن وألفاظ القرآن، أو من تلاعبهم بكلام الله تعالى.

وبين الشيخ رحمه الله أن تفسيرهم هذا لا يوافق النصوص الأخرى التي دلت على عموم هذه الرسالة لجميع الخلق، كقوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً﴾[(١)] وقوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾[(٢)]، وهذه النصوص وأمثالها عامة لا مخصص لها[(٣)].

ومن العجائب قولهم أن لفظة "خاتم" في الآية، المراد بها الحلي المعروف، لا ما يقوله المسلمون من أن المراد أنه آخر الأنبياء.

وقد بين الشيخ رحمه الله تهافت هذا الكلام وبطلانه لوجود من قد يتأثر بمثل هذه الشبه، وإلا فإن مثل هذا الكلام ذكره يغني عن مؤونة الرد عليه.

وإلى مثل ما ذهب إليه البابية والبهائية من التحريف والتضليل، ذهب أيضاً القاديانية، فأقبلوا يحومون حول هذه الآية وغيرها من النصوص، يريدون إبطالها بأنواع التأويلات الفاسدة التي تخالف صريح الكتاب والسنة وإجماع أهل العلم، وما علم من اللغة العربية، فمرة يقولون أن خاتم النبيين بمعنى أفضل، ومرة يقولون بمعنى خاتم المحدثين، وأخرى خاتم الشعراء، ومرة يقولون بمعنى المَهْر الذي يمهر به الناس وبمهره يصير الواحد نبياً.

وهنا يقول الشيخ رحمه الله: «**إن هذا الكلام السخيف، لا يعرفه العرب، إنما هو**

---

(١) الأعراف: من الآية١٥٨.

(٢) الأنبياء:١٠٧.

(٣) انظر: البابية والبهائية ص: ٤٣-٤٤.

من مخترعات هذا الكذاب، وبهذه السفاهة والأكاذيب يريد أن يصبح نبياً متبوعاً، ويريد أتباعه أن يثبتوا نبوة متنبئهم الكذاب، ليخدعوا به المسلمين، ويخدموا مصالح المستعمرين.

ثانياً: إذا كان هذا المتنبئ رسولاً أرسله الله، فأي حاجة أن يمهره سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، مع العلم أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد انتقل إلى الرفيق الأعلى في عالم غير هذا العالم، فأين اتصل به حتى يمهره؟!

وهذا المتنبئ يزعم أن الله كاشفه وخاطبه وأرسله، فأي حاجة إلى الرسول صلى الله عليه وسلم لكي يختم له ....»[1].

ثم ذكر الشيخ رحمه الله أن ميرزا غلام أحمد القادياني قد استعمل كلمة خاتم في عدة مواطن من كتبه، وعنى بها آخر وخاتم ونهائي، ومن تلك الأمثلة التي ذكرها الشيخ من قول القادياني:

١. «**إن للمسيح**[2] **الموعود أسماء متعددة في كتب الله، ومن هذه الأسماء خاتم الخلفاء، أي الخليفة الذي سوف يأتي في الآخر على الإطلاق**».

٢. «**إنه خاتم الأولياء، كما أن عيسى عليه السلام خاتم الأنبياء في سلسلة خلفاء موسى**»[3].

ومراد هذا الكذاب أن عيسى عليه السلام كان آخر خلفاء موسى، وأنه هو آخر خلفاء النبي صلى الله عليه وسلم، وقد نزه الله تعالى نبيه أن يكون أي دجال مثل هذا القادياني من أتباعه، فضلاً عن أن يكون من خلفائه.

ومن شبههم أنه لو كان تفسير "خاتم النبيين" إغلاق باب النبوة لامتنع نزول عيسى عليه السلام، لأنه لا نبي.

---

(١) القاديانية ص: ٢٢.

(٢) ومراد القادياني "بالمسيح" نفسه الخبيثة، فإنه يزعم أن عيسى عليه السلام قد مات، وأن المراد بالمسيح في النصوص هو الكذاب أحمد القادياني.

(٣) القاديانية ص: ٢٣-٢٤.

وهذا أيضاً من التلبيس والتشويش، فإن المراد بخاتم النبيين أي أنه لا ينبأ أحد بعده بنبوة جديدة، فلا ينافي بقاء أحد من الأنبياء السابقين بعده، كما لو قيل فلان آخر أولاد أبيه، أي أنه آخرهم ولادة، وإن كان أولهم موتاً[(١)].

إلى غير ذلك من التكلف والتمحل في رد الآيات والأحاديث والتلبيس على الجهلة الأغرار.

ومن ضلالات القادياني: إنكاره خروج الدجال ونزول المسيح عيسى بن مريم، وذلك لأنه يريد أن يحمل ما جاء في ذكر المسيح بن مريم على شخصيته الفاجرة، ولذلك أنكر أولاً خروج المسيح الدجال، وإذ لم يكن هناك دجال فليس هناك المسيح الذي سيترل ليقتل الدجال، ومن ثَمَّ زعم أن المراد بالمسيح: أنه سيأتي مثيل المسيح، ومثيل المسيح هو ميرزا غلام أحمد الكذاب أحد الدجالين الذين يسبقون الدجال الأكبر.

ولذلك فقد بين الشيخ رحمه الله في رده على القاديانية ما جاء في خروج الدجال ونزول عيسى بن مريم، وذكر إجماع أهل العلم على ذلك، وتواتر النصوص عليه، وذكر طرفاً صالحاً من النصوص في ذلك، ثم أتبع هذا بالرد على شبه القاديانية الضالة والواهية في تأويل بعض هذه النصوص ودعوى وفاة المسيح بن مريم، واستطرد في ذكر كلام أهل العلم وإجماعهم على رفع المسيح بن مريم وأنه لم يمت وأنه يترل في آخر الزمان، وبين أقوال أهل العلم في معنى ﴿مُتَوَفِّيكَ﴾، مبيناً ضلال القادياني وكذبه في هذه الدعوى.

ومما يبين كذبه أن النصوص التي جاءت في ذكر المسيح الذي يخرج في آخر الزمان لا يمكن بحال أن تنطبق عليه، وهنا ينقل الشيخ ما ذكره المفتي محمد شفيع الباكستاني في آخر كتاب التصريح بما تواتر في نزول المسيح، للعلامة أنور شاه الكشميري: وهو ما جاء في ذكر أوصاف المسيح عيسى بن مريم، وما يخالف ذلك من أوصاف هذا الدجال، فبلغت مائة وخمساً وسبعين صفة، ومنها:

١. أن المسيح عليه السلام اسمه عيسى، وذاك الكذاب البعيد اسمه غلام أحمد.

٢. وأن كنيته ابن مريم، وذاك ليست له كنية.

---

(١) انظر: القاديانية ص: ٣٤.

٣. ولقبه المسيح وكلمة الله وروح منه،وذاك ليس له لقب يعرف.

٤. وأمه مريم، وذاك أمه "جراغ بي".

٥. وعيسى عليه السلام ليس له أب، وذاك والده غلام مرتضى من أولياء الاستعمار.

٦. وأن عيسى عليه السلام والد أمه عمران بنص القرآن، وذاك والد أمه لا يعرفه أحد.

وهكذا ذكر مائة وخمس وسبعين فرقاً تدمغ هذا الكذاب وشيعته الضلال[1].

ومن تمام رد الشيخ رحمه الله على هذه الفرق الضالة أن بين تناقض أصحابها وكذبهم، وبين ما في كتبهم التي ادعوا أنها وحي من الله، بين ما فيها من التناقض والغلط وركة العبارة، وضعف الأسلوب، والإلحاد، وهدم لشريعة الإسلام التي يزعمون أنهم مكملون لها ومتمون.

فمن تناقضات الباب الدالة على كذبه:

١. تقلبه فيما يزعم عن نفسه، فمرة الموعود نفسه، ومرة المهدي، ومرة النبوة، ومرة النبوة والربوبية ضمن مفهوم وحدة الوجود.

٢. إعلانه أنه ناسخ للإسلام، مع ادعائه أنه المهدي، ومن المعلوم أن المهدي لا ينسخ دين الإسلام، بل يقوم بالدعوة إليه.

٣. إنكاره للمعاد والبعث بعد الموت، وهذا يناقض سائر النبوات والرسالات السماوية.

٤. إتيانه ببعض الشرائع المضحكة، بل وغير الممكنة، كإجبار البنت إذا بلغت إحدى عشر سنة على الزواج[2].

وأما القادياني الكذاب، فقد ذكر الشيخ رحمه الله جملة من تنبؤاته الكاذبة[3] التي لم

---

(١) انظر: القاديانية ص: ١٢٧-١٣٢، الملحق بكتاب التصريح بما تواتر في نزول المسيح ص: ٢٩٩-٣٠٨.

(٢) انظر: البابية والبهائية ص: ٨٨-٩١.

(٣) انظر: القاديانية ص: ١٠٨ وما بعدها.

تتحقق، مما يحقق كذبه ودجله عند كل جاهل.

ومن ذلك أنه تناقش مرة مع رجل من المسلمين ودعاه هذا المسلم إلى المناظرة، فلم يجب، بل زعم أن هذا المسلم يهينه ويذله، ومثل هذا لا يعمر، وزعم أنه يموت في حدود خمسة عشر شهراً، وكان هذا في ١٩٠٧/٥/٤م، وأنه أي القادياني الكذاب سوف يعمر ثمانين سنة أو أكثر، فاجتمع في هذا ثلاث تنبؤات:

١. موت هذا المسلم في حياة الميرزا.

٢. عدم موت الكذاب في مدة خمسة عشر شهراً.

٣. بقائه في الدنيا حياً إلى ثمانين سنة.

وقد أكذبه الله في هذه الثلاث، فلم يمت هذا المسلم في حياته، ولم يعمر هذا الكذاب، بل مات قبل أن يبلغ الثمانين باثني عشر سنة.

ونختم هذا المبحث بالإشارة إلى بعض المبادئ التي قررها البهائيون في كتابهم المبادئ، الذي طبع بمعرفة المحفل الروحاني المركزي للبهائيين في العراق، وقد حصل الشيخ رحمه الله على نسخة من هذا الكتاب وقرأه وقال:

«**فإذا فيها**[1] **تمجيد لدين البهائية وتفضيله على سائر الأديان، ومن ضمن تلك المبادئ الطعن في الشريعة وفي القرآن، ولاسيما ختم النبوة ....**»[2].

وقد ذكر الشيخ بعض ما في هذا الكتاب، ليحذر القارئ ما تنطوي عليه تلك الفرق من الضلال والانحراف، فذكر من ضمن ما ذكره أنهم يدعون إلى مساواة الرجل بالمرأة، فجاء في هذا الكتاب:

«**النبذة الثالثة**[3]: **مساواة الرجل بالمرأة.**

إن البهائية تقول باستواء الرجل والمرأة لأن الواجب في التفضيل أن يقوم على أساس حقيقي هو العلوم والكمالات ..... لا على المبني الصوري المرتكن على الفروق

---

(١) أي تلك المبادئ.

(٢) البابية والبهائية ص: ٤٨.

(٣) أي الفصل الثالث.

الصورية والظواهر.

لا يوجد أي فرق حقيقي بين الرجل والمرأة، لأن الله خلقهما جميعــاً، وجعــل كليهما ركني النسل الذي لا يتم إلا بهما معاً، وسمى كلاً منهما بالإنــسان .....» إلى آخر كلامهم الذي أورده الشيخ.

ثم قال: «**الجواب: اعتمد البهائي على مساواة الرجل والمرأة بما يلي:**

١. عدم وجود فرق حقيقي بين الرجل والمرأة من حيث خلقتهما.

٢. كل منهما يحمل الروح الإنساني، وكل واحد منهما محتاج إلى الآخر.

٣. من حيث المسؤولية أمام الدين والهيئة.

٤. في الأجزية والمكافآت.

والجواب: لم تأت شريعة من الشرائع السابقة، لا السماوية ولا الوضــعية بمــا يرفع شأن المرأة ويجعل لها كرامتها وحقوقها بمثل مــا أتــى بــه الــدين الإســلامي الحنيف ....».

فذكر الشيخ طرفاً من موقف الأديان السماوية المحرفة من المرأة، وواقع حالهــا في الحضارات السابقة والمعاصرة، ثم قال: «**ولكن من سلب الله منه العقل والإيمان يعترض على شريعة القرآن، وقد قلنا لا يمكن أن يأتي البشر بما يضاهي شريعة الله، فالمــساواة بين الرجل والمرأة على الإطلاق كما يقول البهائي ظلم فاحش للرجل وللمرأة أيضاً، ولا أتت به ديانة سماوية، وحتى القوانين الوضعية الغربية التي تفتخر أنها حررت المــرأة بعد أن كانت تبيعها في الأسواق، لم تقل في كل شيء بأنها مــساوية للرجــل، فهــذه المساواة التي زعمها البهائي مساواة خاطئة لا يقولها من يملك ذرة من العقل.**

أما قوله: من حيث عدم وجود فرق بين الرجل والمرأة.

فالجواب: أولاً: على عدم وجود الفرق إن سلمنا به، فلا يستوجب المساواة.

ونقول ثانياً: بل الفرق موجود ذكره الأطباء وعلماء التشريح، وأنها خلقــت ببنية صحية صالحة للحيض والنفاس والرضاع والتربية والحمل ... إلخ

وخلق الرجل ببنية أقوى وأجلد وأصبر وأكمل عقلاً من المرأة، يعني من حيث جنس المرأة والرجل، لا من حيث كل فرد، لأنه توجد بعض أفراد النساء من تكــون

أفضل من الرجال، ولكن الكلام على الأغلب الأعم.

وقوله: كل منهما يحمل الروح الإنساني، وكل واحد منهما محتاج إلى الآخر، هذا صحيح، ولكن لا يعطينا دليلاً على المساواة.

أما الأجزية والمكافآت فقد سبقه دين الإسلام على ذلك، وهو قد سرق من الدين كما قلنا سابقاً ما زعمه هنا، وقد قال تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحاً مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾[1]»[2].

وهذا يبين ما قدمنا ذكره وهو أن هذه الفرق من مكائد أعداء الدين، يقصدون من ورائها إفساد المجتمعات والأسر مع إفساد العقائد والأديان.

وهنا نوجه الخطاب إلى أولئك المفتونين بدعايات الغرب إلى إخراج المرأة من البيت، تحت شعار الحرية والمساواة، لينتبهوا من غفلتهم وسكرتهم إن هذه المبادئ الهدامة قد حَمَّلها الغرب قبل ذلك لهذه الفرقة الضالة لنشرها بين الناس، والآن هم يشاركون هذه الفرقة الضالة في حمل هذه الأفكار عن أهل الكفر وعباد الصليب واليهود، لينشروها بين المسلمين لإفساد عقولهم وأخلاقهم ودينهم، فأين هذا العاقل الغيور على دينه، الذي يرضى أن يقف مع البهائيين واليهود والنصارى في خندق واحد ضد أمته ودينه وشريعة الإسلام ونبي الرحمة والهدى، وما جاء به من الأخلاق السامية والآداب الرفيعة، فهل من مدكر، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى﴾[3] ﴿وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾[4] ﴿اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾[5].

اللهم انصر دينك وكتابك وسنة ونبيك وعبادك الصالحين، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) النحل:٩٧.

(٢) البابية والبهائية ص: ٥٨-٦٤.

(٣) النجم: من الآية٢٣.

(٤) النور: من الآية٥٤.

(٥) الأنفال: من الآية٢٤.

الباب العاشر

جهوده في بيان كفر اليهود والنصارى، والرد على دعوى وحدة الأديان، والتحذير من التشبه بهم، وبيان محاسن الإسلام، والرد على بعض شبهات المستشرقين، وفيه فصلان.

الفصل الأول: جهوده في بيان كفر اليهود والنصارى، والرد على دعوى وحدة الأديان، والتحذير من التشبه بهم، وفيه ثلاثة مباحث.

الفصل الثاني: جهوده في بيان محاسن الإسلام، والرد على بعض شبهات المستشرقين، وفيه ثلاثة مباحث.

الفصل الأول

جهوده في بيان كفر اليهود والنصارى، والرد على دعوى وحدة الأديان، والتحذير من التشبه بهم، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: جهوده في بيان كفر اليهود والنصارى.

المبحث الثاني: جهوده في بيان الرد على دعوى وحدة الأديان.

المبحث الثالث: جهوده في بيان التحذير من التشبه بهم.

المبحث الأول: جهوده في بيان كفر اليهود والنصارى.

من المناسب أن نبين من هو اليهودي، ومن هو النصراني، قبل أن ندخل إلى الموضوع، ليعلم القارئ إلى من يتوجه هذا الكلام، وهكذا صنع الشيخ رحمه الله في جوابه لمن سأله عن حكم نكاح نساء أهل الكتاب في هذا العصر[1]، فهل كل من ولد من أبوين كتابيين أو عاش في بلادهم يكون منهم؟ ولذلك يقول الشيخ رحمه الله في مقدمة ذلك الجواب:

«**كل من دان بدين وتمسك بأوامره وانتهى عن نواهيه وأظهر شعائره يعد من أهل ذلك الدين.**

لأن كل حكم عُلِّق بأسماء الدين من إسلام، وإيمان، وكفر، ونفاق، وردة، وتهود، وتنصر، إنما يثبت لمن اتصف بالصفات الموجبة لذلك».

والجملة الأولى من كلام الشيخ رحمه الله مبنية على القاعدة المشهورة، وهي أن الناس يعاملون بالظاهر، فمن أظهر الكفر حكم بكفره، ومن أظهر الإسلام حكم بإسلامه وأمره إلى الله تعالى، ثم ذكر الشيخ القاعدة الأخرى، وهي أن الحكم بهذه الأسماء راجع إلى تحقيق صفاتها في المسمى، وهذه الصفات منها ما ينتفي الاسم بانتفائها، ومنها ما ينقص ولا ينتفي بعدمها.

ولذا يقول رحمه الله: «**فعليه، فالصفات الموجبة لأن يكون مسيحياً هي أن يؤمن بالله رباً وبالمسيح والإنجيل والتوراة، وبالأوامر الصادرة من المسيح والكتابين، حسب ما هو مقرر في الشريعة المسيحية، فإذا توفرت هذه الصفات في مدعي المسيحية فهو مسيحي، وإن أخل ببعض أوامر شريعته.**

وهكذا القول في اليهودي إذا آمن بموسى وسائر أنبياء بني إسرائيل والتوراة، وبما جاء في شريعة التوراة»[2].

---

(١) السائل كما يقول الشيخ من أفاضل الماليزيين، وهذه المسألة سيأتي الكلام عليها في آخر هذا المبحث.

(٢) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٨٥/٢)، وانظر: ٩٥، (٦٩/١٢)، ◄

فإذا تبين هذا، فإن من كان كذلك فضلا عن غيره من الملاحدة وأصحاب الملل والديانات الأخرى، لم يؤمن بالنبي صلى الله عليه وسلم وبما جاء به من ربه، فهو كافر بإجماع المسلمين على اختلاف مذاهبهم، وقد بين الشيخ رحمه الله تعالى أن كفر أهل الكتاب حاصل من وجوه عديدة، واستدل على ذلك بأدلة كثيرة، فمن ذلك:

١. أنهم لم يحققوا الإيمان بالرسل، فإنهم وإن آمنوا بموسى أو عيسى عليهما الصلاة والسلام، إلا أنهم لم يؤمنوا بالرسول محمد صلى الله عليه وسلم، ومن كفر برسول فقد كفر بسائر الرسل، يقول الشيخ رحمه الله بعد أن ذكر أركان الإيمان الستة: «**فحقيقة الإيمان إذاً من ستة أجزاء متلازمة، فمن آمن بالله واليوم الآخر ولم يؤمن بالملائكة أو لم يؤمن برسول من المرسلين لا يكون مؤمناً ولا مسلماً** ....» ثم قال: «**لأنه لو آمن بالله إيماناً حقيقياً لما أنكر نبياً واحداً أو رسولاً**»[1]، وقد تقدم التفصيل في ذلك عند ذكر وجوب الإيمان بجميع الرسل[2] صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

٢. أن شريعة الإسلام قد نسخت الشرائع التي سبقتها، ومن لم يؤمن بذلك فهو كافر، يقول الشيخ رحمه الله:

«ودينه قد نسخ الأديانا ... ومن يشك، كفره استبانا
ودينه باق إلى القيامة ... ومن يخالف فانبذن كلامه»

ثم قال في الشرح: «**والدليل على أن دين محمد صلى الله عليه وسلم نسخ الأديان السابقة كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْأِسْلامُ﴾[3] وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْأِسْلامِ دِيناً فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ**

(٢٠/١٣٥-١٣٦).

(١) القول الأقوم ص: ٨٣، وانظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٢/١-٢).

(٢) انظر ص: ٥٢١-٥٢٢.

(٣) آل عمران: من الآية١٩.

الْخَاسِرِينَ﴾[1].

ودعوة القرآن اليهود والنصارى وسائر الملل إلى الدخول في دين الإسلام كقوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾[2]»[3].

استدل الشيخ رحمه الله على أن هذا الدين ناسخ لما قبله أولاً: بأن سائر الملل يدعون إلى الدخول فيه، وأن الله لا يرضى بدين غيره أبداً، وهنا يقول الشيخ رحمه الله: «**إن من لم يعتقد بنسخ تلك الشرائع السالفة بدين الإسلام فهو كافر**»[4].

فمن جحد ذلك من هؤلاء اليهود والنصارى فهو كافر مكذب بالقرآن، ومن أقر بالقرآن و لم يؤمن بكل ما جاء به كنسخه لسائر الكتب وسائر الأديان فهو كافر أيضاً.

٣. أن الله برأ نبيه الخليل عليه الصلاة والسلام من أن يكون يهودياً أو نصرانياً، وهذا دليل على كفرهم وإبطال ما هم عليه، ولو كانوا على حق وهدى لما برأ الله إبراهيم الخليل منهم، قال الله تعالى: ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيّاً وَلا نَصْرَانِيّاً وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفاً مُسْلِماً وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾[5] فرد الله عليهم زعمهم أن يكون نبيه إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام على مللهم المحرفة، وبين تعالى أن أولى الناس بولاية إبراهيم من اتبعه وآمن به، وهؤلاء هم المؤمنون المصدقون بالنبي صلى الله عليه وسلم، قال تعالى: ﴿إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ﴾[6]، وهذا

---

(١) آل عمران:٨٥.

(٢) آل عمران: من الآية٦٤.

(٣) العقائد السلفية: (٢/٢٤٦-٢٤٨).

(٤) العقائد السلفية: (٢/٢٤٧).

(٥) آل عمران:٦٧.

(٦) آل عمران:٦٨.

إخراج لليهود والنصارى عن هذه الولاية، إضافة إلى ما تقدم من تبرئة الخليل عليه السلام من أن يكون منهم، يقول الشيخ رحمه الله: «**ولا معنى لهذه التبرئة إلا تنزيه إبراهيم عليه السلام عن التدين بهذه الأديان الباطلة، ولو كان دين منها منجياً يوم القيامة لما برأه الله منه، كما لم يبرئه من الإسلام .....**»(١).

٤. الأمر بقتالهم وجهادهم، يقول الشيخ رحمه الله: «**الجهاد ضد اليهود والنصارى دليل بطلان دينهم بعد بعثة الرسول صلى الله عليه وسلم، وهكذا سائر الأديان والنحل، قال تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾(٢)، فقد أخبر الله في هذه الآية الكريمة عن أهل الكتاب -وهم اليهود والنصارى- أنهم لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ..... كما أخبر أنهم لا يدينون دين الحق أي الإسلام، وهذا يفيد أن دينهم باطل لا يقبله الله تعالى منهم كما صرح بذلك في قوله عز شأنه: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْأِسْلامِ دِيناً فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾.**

يضاف إلى ما سبق من نفي الإيمان عنهم، جعله سبباً لقتالهم حتى يعطوا الجزية صاغرين، فهذه الآية صريحة قاطعة لا تحتمل تأويلاً ....»(٣).

٥. نفي الإيمان عنهم، وهذا يعني كفرهم كما سبق في الفقرة السابقة.

٦. أن المرتد إلى اليهودية أو النصرانية كافر يجب قتله بإجماع المسلمين، يقول رحمه الله: «**ومن الحجج الدامغة أن المرتد عن دين الإسلام، ولو اعتنق دين**

---

(١) القول الأقوم ص: ٨٥، وانظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٢/٣-٤).

(٢) التوبة:٢٩.

(٣) القول الأقوم ص: ٨٤-٨٥، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٢/٣)، (١٠٦/٢).

موسى أو عيسى عليهما السلام يكون كافراً بإجماع المسلمين من سني وشيعي وإباضي وزيدي ....»[1].

ومما يدل على كفرهم ما يقوم بهم من اعتقادات ما لو قامت بالمسلم لكان كافراً، كقول اليهود: يد الله مغلولة، وقولهم عزير ابن الله، وقول النصارى المسيح ابن الله، أو قولهم ثالث ثلاثة، وقولهم بالحلول وغير ذلك من الأقوال الفاسدة والعقائد الكفرية التي لو اعتقدها المسلم لكفر بها، وفي هذا أبلغ رد على من يتردد في ذلك أو يتشكك فيه.

وقد سئل الشيخ رحمه الله هل اليهود والنصارى يدخلون في جملة الكفار أم لا؟ وما هو الدليل على كونهم كفاراً أم لا؟

فكان مما قال في جوابه: «**كل من ليس مسلماً بأن لم يؤمن برسول الله محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم فهو كافر بإجماع المسلمين على اختلاف مذاهبهم، ليس في هذا خلاف، وليس هذا مما يخفى على أحد حتى يسأل، فقد قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْأِسْلامِ دِيناً فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾، وقال تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾**[2] **أي منفكين عن كفرهم ....».**

ثم ذكر قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾[3] وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ وَقَالَ الْمَسِيحُ يَا بَنِي إِسْرائيلَ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾[4].

ثم قال: «**والآيات في كفر اليهود والنصارى كثيرة، فيجب على كل مسلم أن يعتقد بكفر كل من لم يؤمن بالرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم، ومن لم يؤمن**

---

(١) القول الأقوم ص: ٩٣.

(٢) البينة:١.

(٣) المائدة: من الآية٧٣.

(٤) المائدة:٧٢.

بكفرهم فهو كافر.

فلا أدري من أي طريق تسربت إليكم الشبهة حتى سألتم؟! مع العلم أن العوام عندنا مفطورون على كفرهم، حتى إن بعض الناس إذا شرب عنده اليهودي أو النصراني فإنه يغسل ذلك الإناء، ولا يأكل طعامهم، ولا يشرب ماءهم، أو في أوانيهم، لأنه يعتقد أنهم كفرة أنجاس ...».

ثم ذكر أن الصحيح أن نجاستهم نجاسة معنوية، قال: «**وهي نجاسة الاعتقاد التي هي الكفر والشرك بالله العظيم**»[(١)].

فإذا تقرر ذلك، فإلى القارئ بعض الأحكام التي قررتها الشريعة، وبينها أهل العلم، كالشيخ ابن حجر، ليزداد علماً بموقف الإسلام من اليهود والنصارى، ويستفيد معرفته هذه الأحكام التي تمس جانب التعامل معهم، وينظر كيف أن هذه الأحكام وغيرها كثير مبينة على أساس كفرهم ومخالفتهم لدين الإسلام، وأن هذا أصل متقرر في دين الإسلام وشريعته الغراء، وله فروع كثيرة في هذه الشريعة لا يمكن إهمالها أو رفضها إلا مع رفض الدين والكفر بالله رب العالمين.

ولو لم يكن اليهود والنصارى أهل ملة غير ملة الإسلام، لما كان لهم أحكاماً تخالف أحكام المسلمين، وهم وإن خالفوا غيرهم من الكفار في بعض الأحكام، فذلك لحكم عظيمة ليس هذا مجال ذكرها، ولكن من أهمها دعوتهم إلى الإسلام وتأليفهم إليه، ولو كان ذلك الاختلاف سببه اعتبار دينهم والرضا عنه لكانوا في ذلك كالمسلمين، وهذا لم يكن، فبطلت هذه الدعوى العريضة التي يتعلق بها كثير من أهل البدع، ومن أذن لهم من العامة والجهال.

المسألة الأولى: في حكم ذبيحة الكتابي.

هذه المسألة الكلام عليها مشهور في كتب الفقه والتفسير، وقد بين الشيخ رحمه الله تعالى أن ذبائح أهل الكتاب حلال لنا، وإن لم يكونوا على التوحيد الخالص، سواء

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٢/١١-١٢).

كانوا عرباً أم غير عرب، وذلك إذا ذبحت بطريقة إراقة الدماء ولو لم يذكروا اسم الله عليها عند الجمهور.

قال: «**ولكن الشرط المجمع عليه لحلها أن لا يذكروا اسم غير الله عليها، كالمسيح أو الصليب والعذراء مثلاً، وإلا فلا تحل** ....» ثم ذكر ما يروى عن ابن عمر من تحريم ذبائحهم ونسائهم لأنهم مشركين، ثم قال: «**ولكن الصحيح ما عليه الجمهور، فقد نزل القرآن ومعظمهم على هذه العقائد الباطلة**»[1].

المسالة الثانية: حكم نكاح نساء أهل الكتاب.

والقول في هذه المسألة كالقول في مسألة طعام أهل الكتاب، وللشيخ رحمه الله تعالى بحث نفيس في هذه المسألة[2] يبين فيه أقوال أهل العلم في المسألة ومناقشة أدلتهم، فذكر أن مذهب أهل السنة قاطبة والإباضية على جواز نكاح نساء اليهود والنصارى وحل ذبائحهم، لقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْأِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾[3].

وعلى ذلك جرى عمل الصحابة رضي الله عنهم، وبين أن المراد بالمحصنات أي العفيفات، وهو الأرجح، وقيل الحرائر، وذكر ما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما وبين أنه مرجوح، ثم بين رحمه الله الحكمة من إباحة نكاح الكتابيات، وملخص ذلك:

١. أن يكون ذلك سائقاً لها ولقومها إلى الدخول في الإسلام لما ترى من خلق زوجها ودينه واستقامته وحسن معاملته.
٢. إظهار سماحة الإسلام وحسن تعاليمه وموقفه من أهل الكتاب لتأليف قلوبهم.

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٢٨/٧)، وانظر: مجموع فتاوى ومقالات متنوعة للإمام العلامة عبد العزيز بن عبد الله بن باز: (٢٣/٧-٨، ١٠).

(٢) انظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٨٥/٢-١١٢).

(٣) المائدة:٥.

واستطرد رحمه الله في ترجيح قول الجمهور على قول الشافعية بأنها تباح إذا كان آباؤها دخلوا في دينهم الكتابي قبل أن ينسخ أو يحرف، وضعف هذا القول، ونقل في ذلك عن شيخ الإسلام رحمه الله.

ثم عقد ترجمة في حكم نكاح الكتابية في هذا العصر الذي ظهر فيه ضعف كثير من شباب المسلمين أمام الكتابيات وانسياقهم وراء ثقافة الغرب وثقافة زوجاتهم الكتابيات، وترك زمام الأمور لهن في إدارة البيت وتربية الأولاد، مما يؤدي إلى جذب الأسرة إلى ديانتها، فإنها إن لم تؤثر في الزوج «**وبقي على دينه، فقد تؤثر في أولادها منه، فيصبحون يهوداً أو مسيحيين، وهذا واقع فيه الكثيرون، وإن لم تكن قاعدة مطردة، فإذا[1] رأى بعض علماء العصر أن العلة التي كانت تبيح نكاح الكتابية قد انتفت في هذا العصر، ولاسيما الشباب الذين ليس لهم من الحصانة الإيمانية ما يمنعه من الوقوع في هوة الزوجات المسيحيات أو اليهوديات، فقد قال الشيخ شلتوت كما جاء في فتواه ينبغي لأولي الأمر (الحاكم) أن يصدر الأمر بمنع زواج الكتابيات إذا رأى انصراف الشباب إليهن، وضعف إرادتهم، وهو رأي وجيه كما سترى في الفتوى ....**»[2].

ثم نقل فتوى في ذلك للسيد رشيد رضا، ثم نقل فتوى الشيخ شلتوت، ثم قال رحمه الله: «**الخاتمة: قد علم مما أسلفنا من المسائل الثلاث، جواز نكاح اليهودية والنصرانية لأنهما من أهل الكتاب، سواء دخل أول آبائها في دين موسى أو دين عيسى قبل نسخه أو بعده، كما علم تحريم الوثنيات لأنهن مشركات وتحريم نكاح المجوسيات لأنها من الصنف الذي ليس له كتاب، وقد أجمع أهل العلم على ذلك، ولا عبرة بمن شذ وأباح نكاح المجوسية.**

وأن حكم الجواز بنكاح الكتابيات في هذا العصر يختلف عن العصور السالفة، لأن كثيراً من رجال العصر وشبانه يفتنون بهن، ويلقون مقاليد أمورهم بأيديهن، حتى تصبح هي السيدة والمطاعة، فمن ثم يخشى من قوة ميلانه أن ينخلع من الدين، أو أن

---

(١) كذا، والأنسب للسياق: ولذلك.

(٢) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٠٣/٢).

يتنصر الأولاد، لأن الأولاد يتأثرون بأمهم أكثر من تأثرهم بأبيهم، فمن أنس في نفسه ضعف الإرادة إذا تزوج بامرأة غربية أو شرقية مسيحية، وهي تفوقه علماً أو صناعة أو جمالاً ويخشى أن يفتتن بها، وتكون عاقبته خسران دينه والجناية على أولاده، فمثل هذا لا يجوز له الإقدام على التزوج باليهودية والنصرانية، كما أن للحاكم أو السلطان أو رئيس الجمهورية إذا رأى أكثر الشباب مائلين إلى التزوج بالمسيحيات، ورأى منهم عدم الاستقامة في الدين والأخلاق وضعف الإرادة وعدم الثبات أمام مغريات زوجاتهم الغربيات أو الشرقيات المسيحيات أو اليهوديات، فينبغي أن يصدر المنع من نكاحهم، حفظاً على دين أولئك الرجال أو الشباب وصيانة لهم من الوقوع في مهاوي المخزيات وحمئة الكافرات، ويجب على الأمة امتثال أمر الحاكم إذا منع نكاح الكتابيات في هذا العصر حيث رأى[١] المصلحة تقتضي ذلك، لأن ديننا الإسلامي مبني على جلب المصالح ودرء المفاسد، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم»[٢].

المسألة الثالثة: في السلام عليهم وتشميت عاطسهم.

قرر الشيخ رحمه الله تعالى أنه لا يجوز بداءة أهل الذمة بالسلام عند عامة العلماء سلفاً وخلفاً.

وسئل[٣] عن حديث أبي موسى رضي الله عنه قال: كان اليهود يتعاطسون عند رسول الله صلى الله عليه وسلم يرجون أن يقول لهم يرحمكم الله، فيقول: ((يهديكم الله ويصلح بالكم))[٤] فهل معنى هذا أننا نعمم ذلك على كل اليهود وأهل الكتاب؟ وهل علينا أن نسمع الحمد منهم أولاً ثم نقول ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم؟

فذكر في جوابه أن الرسول صلى الله عليه وسلم أراد بذلك الدعاء لهم بالهداية إلى

---

(١) في الأصل: «أي».

(٢) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢/١١٠-١١٢).

(٣) وهذا من أسئلة ابنه يوسف.

(٤) أخرجه الترمذي في كتاب الأدب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في كيف تشمت العاطس: (٥/٧٦).

الإسلام، وبين أنه يجوز أن يستعمل ذلك معهم، ثم قـال: «**لكـن لا يبتـدئ الكـافر بالتشميت إذا عطس، لأن هذا من حق المسلم على المسلم، كعيادة المـريض واتبـاع الجنائز ورد السلام إلى آخر ما في الحديث** ....»[1].

المسألة الرابعة: مصادقة أهل الكتاب ومعاملتهم.

قرر الشيخ رحمه الله تعالى جواز معاملتهم بشرط أن لا يساعدهم على المسلمين، وأن لا ينقل إليهم أسرار المسلمين، ولا يدلهم على عوراهم، وقال: «**أنه يستفاد في تفسير سورة الممتحنة وكثير من آيات البقرة أنه لا ينبغي مصادقة الكفرة وجعلـهم أخـلاء أحباء بالقلب أو كُتَّاباً تفشي إليهم أسرارك**» وذكر ما جاء عن عمر رضي الله عنـه في النهي عن ذلك، ثم قال: «**وأما المعاملة الظاهرة كالجوار والمعاملة وكصلة الرحم للكافر وكإكرامه إذا نزل ضيفاً فهذا كله مباح** ....»[2].

فدل كلامه رحمه الله أن معاملتهم بذلك جائزة مباحة، ولا يجوز أن يكون ذلـك عن محبة في القلب، وإنما يكون من باب حسن التعامل فقط، ولأجل تحبيبه ودعوتـه إلى الإسلام.

المسألة الخامسة: تعزيتهم وتشييع جنائزهم وتهنئتهم في أعيادهم.

قرر الشيخ رحمه الله تعالى جواز عيادة الذميين، لاسيما إذا كان جاراً له، أو قريباً، أو كان يريد دعوته للإسلام، وذكر ما نقله الإمام ابن القيم عن الإمام أحمد من الروايات في ذلك، قال الشيخ: «**وقال هذه ثلاث روايات منصوصات عن الإمام أحمد، وفي بعض هذه الروايات تفصيل، والتفصيل معناه إذا كان جاراً له أو يرجو أن يسلم إذا دعاه**».

وذكر أن الشافعية على جواز ذلك، إذ أهم ذكروا أنه إذا عزى ذمياً يقـول لـه:

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٤٩/١٢) وهذا الجواب من أجوبته رحمه الله لابنه يوسف حفظه الله.

(٢) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٥٥/١٢-٥٦)، (١٠٧/١٠).

أخلف الله عليك.

وقرر أيضاً أنه له أن يشيع جنازة كتابي قريب له، ولكنه يمشي أمامها كما في حديث قيس بن شماس أنه جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: توفيت أمي وهي نصرانية، ويحب أن يحضرها، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: ((اركب دابتك وسر أمامها))(1).

قال: «**والخلاصة أنه ذكر(2) عدة روايات كلها تدور حول أن للمسلم أن يشيع جنازة أحد أقربائه من اليهود والنصارى، ولكن يمشي أمام الجنازة، فإذا أرادوا أن يدفنوه رجع**»، ثم بين ما يجب أن يقصده المسلم ويستحضره من النية في ذلك، فقال: «**ولكن كما يعلم السائل أنه جاء في الحديث الشريف: ((إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى)) فينبغي للمسلم أن تكون نيته في زيارة الذميين حسنة، بأن يقصد جلب مودتهم واستمالتهم إلى الإسلام، وإبانة خلق المسلم لهم، ومعاملته الطيبة مع المخالفين لديننا، وحسن المعاشرة ورعاية الجوار، والمشاعر الإنسانية من البر والرحمة والإحسان.**

وتتجلى هذه السماحة في مثل قول القرآن الكريم في شأن الوالدين المشركين اللذين يحاولان إخراج ابنهما من التوحيد إلى الشرك، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبْهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفاً وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾(3) ......».

ثم قال: «**ولكن هاهنا أمر ينبغي التفطن له، وهو أنه في أعياد اليهود والنصارى، لا تجوز تهنئتهم، ولا إهداء شيء لهم في تلك الأعياد، ولا تقليدهم في شيء أو**

---

(1) رواه الخلال في الجامع لعلوم أحمد كتاب أهل الملل والردة والزنادقة ... (٢٩٩/١)، ورواه الدارقطني في سننه (٧٥/٢)، وقال " أبو معشر ضعيف"، وانظر في ذلك بعض الآثار عن السلف في المصنف لابن أبي شيبة (٣٤/٣)، وكتاب الخلال السابق الذكر: (٢٩٧/١-٣٠٢)، وبذلك أفتى الإمام أحمد كما ذكر الخلال، رحم الله تعالى الجميع.

(2) أي ابن القيم.

(3) لقمان:١٥.

مشابهتهم في شيء من أعيادهم، لأن زيارهم وتهنئتهم في أعيادهم يعتبر إعانة لهم واعترافاً بما هم عليه، وذلك لا يجوز، حتى قال بعض العلماء أن تهنئتهم بعيدهم تكون من قبيل الكفر -والعياذ بالله- لأن أعيادهم شركية، وتهنئتهم رضا بذلك، والرضا بالشرك أو الكفر كفر ....».

ثم نبه رحمه الله أن برهم والإحسان إليهم لاسيما إذا كانوا جيراناً، أو بينهم قرابة، مما يجوزه دين الإسلام ويندب إليه، بشرط أن لا يرى منهم خيانة ضد الإسلام والمسلمين.

ثم ذكر أن التهنئة بمثل زواج أو ولد أو قدوم غائب فيه خلاف، قال: «**والجواز أرجح، ولكن يحذر الوقوع فيما[1] يقع فيه الجهال من الألفاظ التي تدل على رضاه بدينه ...**».

ثم قال: «**والخلاصة أن زيارة الذميين لأجل التعزية أو عيادتهم لمرض لا بأس بها، ولاسيما إذا كان القصد حسناً، أما التهنئة فلا، كما مر**»[2].

ومن الواضح في هذه الفتوى تأكيد الشيخ رحمه الله وتنبيهه على المنع والتغليظ في إظهار موافقتهم على دينهم، أو ذكر ما فيه دلالة على الرضا به، ومن ذلك المشي أمام الجنازة لا خلفها، لأن المشي أمام الجنازة وإن كان فيه إظهار الحزن على الميت، إلا أن فيه أيضاً إظهار الأسف على كفره وعدم الرضا عما كان عليه من الكفر.

فملاحظة مخالفتهم في الدين وإظهار ذلك، وبناء معاملتهم على هذا الأساس واضح في كل الأحكام الشرعية المتعلقة بهم، وحتى لو وجد شيء من الإحسان والبر وهو ليس خاصاً بهم، فإنه مشروط بعدم وجود الخيانة للمسلمين أو الكيد بهم، ومقصودٌ لأجل دعوتهم للإسلام وترك ما هم عليه من الكفر.

المسالة الساسة: حكم تجنيس اليهود والنصارى بجنسية البلاد الإسلامية.

---

(١) في الأصل: «مما».

(٢) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٢/٥٧-٥٩).

ورد للشيخ رحمه الله تعالى سؤال من دولة الكويت[1] عن حكم بناء الكنائس في بلاد المسلمين، وحكم تجنيسهم إلى الجنسية الإسلامية، فأجاب الشيخ رحمه الله عن حكم بناء الكنائس بفتوى مطولة سيأتي ذكرها[2]، وأما جواب الشيخ عن تجنيس أهل الكتاب إلى الجنسية الإسلامية، فقدم له رحمه الله تعالى بذكر الخلاف في جواز سكنى أهل الكتاب للجزيرة العربية ما دون الحجاز، إذ أنهم متفقون على وجوب منعهم من سكنى الحجاز، إلا من جاء لتجارة وقضاء حاجة، فإنه لا يجب منعه.

وذكر رحمه الله أن مذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد على جواز سكناهم في سائر الجزيرة، وذهب مالك إلى منعهم من الجزيرة العربية، لحديث: ((لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب، ولا أترك فيها إلا مسلماً))[3].

وقد رجح الشيخ رحمه الله القول بالجواز، وأن المراد بالجزيرة الحجاز وما حولها، مستدلاً بفعل عمر رضي الله عنه حيث أقر أهل الذمة في اليمن وفي تيماء، وأما نصارى نجران فإنما أخرجهم لأجل نقضهم العهد، ثم قال رحمه الله:

«وبناء على القول بالجواز كما هو مذهب الأئمة الثلاثة، فالسؤال الوارد عن التجنس بالجنسية الكويتية أو القطرية أو السعودية أو غيرها، فالجواب عنه والله أعلم: إن نظرنا إلى أنهم مواطنون لهم سنون عديدة في البلاد، وقد يكون بعضهم مولوداً في هذه الديار، ومحسوبون من أهل الذمة، فإذا كانوا أهل ذمة بأن التزموا بدفع الجزية وأحكام الشريعة الإسلامية، إلا في عباداتهم وأحوالهم الشخصية، فعلى حاكم المسلمين أن يعطيهم حقوق المواطنين، ويمنع الاعتداء عليهم من المسلمين وغير المسلمين، ويطالب من اعتدى عليهم، لأن حمايتهم واجبة علينا في دمائهم وأموالهم وأعراضهم، فكيف يمكن هذه الحماية وهذا الدفع إلا بالجنسية، حتى أنه إذا قتل أحد منهم أو سرق ونهب في الدار التي يسكنها أو بلد أخرى لا يمكن أن يعرف -في مثل هذا العصر- من

---

(١) والسائل هو الشيخ عبد الله السبت وفقه الله.

(٢) سيأتي ذكر ذلك في المسألة التالية.

(٣) رواه مسلم في كتاب الجهاد والسير، باب إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب (١٣٨٨/٣)من حديث عمر ابن الخطاب رضي الله عنه، وروى البخاري ومسلم معناه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

أي بلد هو، أو من أي جنس إلا بالجواز.(١)

فأصبح الجواز ضرورة لكل مواطن، مسلماً كان أو كافراً.

هذا بالنظر إلى أنهم أهل ذمة وتحت حمايتنا وفي عهدنا، وقصة مطالبة الشيخ الإمام ابن تيمية ملك التتر بفك أسرى النصارى مشهورة، ولكن الشريعة الإسلامية دائماً توازن بين المفسدة والمصلحة، وتقدم درء المفسدة على جلب المصلحة.

واليهود والنصارى في هذا اليوم الساكنون في البلاد العربية أكثرهم حسبما نعلم ونقرأ يتجسسون على المسلمين لصالح دول الكفر، كما أنهم يساعدون بني جلدتهم الذين هم من أهل ديانتهم، كاللبنانيين والفلسطينيين المسيحيين الموجودين في الخليج، فإنهم يساعدون إخوانهم المسيحيين الذين يحاربون المسلمين في لبنان وغيره.

ومن أجل ذلك يترجح لدي والله أعلم أنه لا يجوز إعطاؤهم الجنسية، لأنهم أوكار للمستعمرين ولكل من يكون عدواً للمسلمين.

الأمر الثاني، أنهم يتقوون بالجواز فيدخلون من شاءوا من أصدقائهم وأقاربهم، ويكثرون في البلاد، ويحصل منهم الشر والفتن ولا اعتبار لوجود بعض أفراد قليلين يبدون الإخلاص، لأن الحكم على الغالب، هذا ما رأيته، فإن كان صواباً فمن الله وإن كان خطأ فمن الشيطان، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم»(٢).

وقد كان صواباً ما رآه رحمه الله تعالى إن شاء الله تعالى، وبمثل ذلك أفتت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في المملكة العربية السعودية، حيث جاء في فتاواها: «تجنيس الكافر بجنسية دولة مسلمة جائز إذا أمنت منه الفتنة، ورجح فيه الخير، لكن لا يسمح له الإقامة بالجزيرة العربية إلا إذا اعتنق الإسلام ...»(٣).

وفتوى الشيخ موافقة لذلك، بل فيها مزيد بسط وشرح وتفصيل، فرحمه الله

---

(١) أي جواز السفر وهو الأوراق الرسمية الصادرة من حكومة ما، تدل على أن حاملها من رعاياها والمنتمين لها.

(٢) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٣٩/١٢-١٤٠)، (٨٥/٢٠-٨٨)، وأرخ الجواب بـ ١٤٠٢/٤/٢٧هـ.

(٣) فتاوى اللجنة الدائمة جمع وترتيب الشيخ أحمد بن عبد الرزاق الدويش: (١٢/٢).

وجزاه خيراً، وهذا يدل على سعة علمه ورسوخه وقدرته على النظر والاجتهاد في النوازل والمسائل المعاصرة.

المسألة السابعة: في حكم بناء الكنائس في البلاد الإسلامية.

فصل الشيخ رحمه الله في الفتوى التي أشرنا إليها سابقاً، القول في هذه المسألة، وذكر أقوال المذاهب من كتبها المعتمدة، وذكر طرفاً مما قرره الإمام أبو عبيد في كتاب الأموال، وخلاصة ذلك: أن البلدان والأمصار تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

«**الأول: ما أنشأه المسلمون، كبغداد والبصرة والكوفة والكويت، وأكثر بلدان الخليج، هذا القسم لا يجوز فيه إحداث كنيسة ولا صومعة ولا بيع لليهود والنصارى، ولا معبد نار للمجوس، ولا إحداث مقابر لهم بإجماع أهل العلم.**

القسم الثاني: البلدان التي تخص اليهود والنصارى أو المجوس، بنوها وأنسوها وفتحها المسلمون عنوة بالسيف، فكذلك لا يجوز استحداث الكنائس والبيع باتفاق المذاهب، إلا قولاً ضعيفاً في مذهب مالك أنه يجوز إن وقع الشرط، وإلا فلا.

وإنما وقع الخلاف في هذا القسم[1] في المعابد التي كانت موجودة قبل الفتح هل تبقى أو تهدم، فيه قولان، والراجح إبقاؤها .....

القسم الثالث: البلدان التي دخلها المسلمون بالصلح مع الكفار على أن الأرض لهم، وللمسلمين الخراج، أو على مال يبذلونه، فلا يمنعون في هذا القسم من إحداث ما يرونه من المعابد والمقابر، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم صالح أهل نجران ولم يشترط عليهم ألا يحدثوا كنيسة ولا بيعاً ولا ديراً.

وإن صالحهم على أن الدار للمسلمين، فهنا على حسب ما يقع الشرط من إنشاء البيع والكنائس وإبقاء ما كان سابقاً».

ثم استطرد الشيخ رحمه الله في ذكر أقوال المذاهب وأدلتهم ومناقشة ذلك، ثم قال:

«**فقد تبين مما سقته من كلام علماء المذاهب الأربعة أن القسم الأول ليس فيه خلاف،**

(١) أي ما فتح عنوة.

والسؤال الوارد ينطبق تماماً على القسم الأول، وعليه فقد ظهر وبان عدم بناء كنيسة ولا صومعة ولا إنشاء مقبرة لليهود والنصارى في هذه البلدان كالكويت وقطر ومثلهما، لأنها أنشأها المسلمون.

وفي كلام هؤلاء العلماء الأجلاء التدليل والتعليل، ويتلخص الدليل فيما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم، وفيما صح عن ابن عباس رضي الله عنهما، وعن عمر رضي الله عنه وفي فعل الخلفاء الراشدين والملوك المهتدين، فصار كالإجماع ولا يجوز مخالفة الإجماع .....[1].

وأما التعليل فهو أن إحداث الكنائس والمقابر والبيع إظهار لشعائر الكفر وتمكينهم من إظهار تلك الشعائر الكفرية، ولا يجوز ذلك في بلاد المسلمين ولأن الله أمر بالجهاد حتى يكون الدين كله لله، وفي هذا القدر كفاية، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم»[2].

هذه بعض المسائل التي تعلقت باليهود والنصارى، وهي راجعة إلى انتحالهم غير دين الإسلام، وإصرارهم على كفرهم.

إذا تقرر ذلك فإن هذه المسائل وأمثالها كثير، كما أنها تبين بعض مزايا الإسلام وعدله وإنصافه، فإنها تؤكد على الأصل العظيم وهو كفر اليهود والنصارى، وأنهم أصحاب دين باطل وشرك وضلال، والواجب دعوتهم إلى الإسلام، ولا يجوز التهاون في كفرهم أو التسامح فيه، فإن ذلك كما هو رد للنصوص الدالة على ذلك، فهو نقض وهدم لكثير من أحكام الشريعة، وهذا في الحقيقة رد لكثير من الآيات والأحاديث وإبطال لها وتحريف للدين، وهذا هو حقيقة وغاية الدعوة إلى وحدة الأديان أو التسامح الديني، أو الإخاء الإنساني الذي هو موضوع المبحث التالي، والله ولي التوفيق.

---

(١) انظر تفصيل ذلك في: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٢/١٢٨-١٣٧)، المغني لابن قدامة: (١٣/٢٣٩-٢٤١)، المقنع والشرح الكبير والإنصاف: (١٠/٤٥٩)، كتاب الإنجاد في أبواب الجهاد: (٢/٥٦٨).

(٢) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٢/١٢٨-١٣٨)، (٢٠/٥١-٨٣).

المبحث الثاني: جهوده في بيان الرد على دعوى وحدة الأديان.

تقدم في المبحث السابق بيان حكم اليهود والنصارى، وأنهم كفار، وذكر الأدلة عليه بما لا يدع مجالاً لعاقل مسلم أو غير مسلم أن يشك فيه.

ولكن مع كل ذلك فإنه وجد من أهل البدع والضلال أتباع الهوى والمصالح والمتاع الدنيوي الزائف الفاني من يجادل في هذه الحقيقة، ويحاول أن يطعن في دين الأمة، ويزعزع اعتزازها بدينها وعقيدتها الصافية وشريعتها الغراء.

إن أصل هذه الدعوة أو أول من دعا إليها هم كفار قريش، وذلك لما أدركوا ضعفهم عن مواجهة دين الإسلام لجئوا إلى هذه المكيدة، فعرضوا على النبي صلى الله عليه وسلم ما ظنوا أنه يمكن أن يوافقهم عليه فيستريحوا مما أهمهم من شأنه ودعوته.

فعن ابن عباس رضي الله عنهما أن قريشاً دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أن يعطوه مالاً فيكون أغنى رجل بمكة، ويزوجوه ما أراد من النساء، فقالوا: هذا لك يا محمد وكف عن شتم آلهتنا ولا تذكر آلهتنا بسوء، فإن لم تفعل فإنا نعرض عليك خصلة واحدة، ولك فيها صلاح، قال: ((ما هي؟)) قالوا: أن تعبد آلهتنا سنة ونعبد آلهتك سنة، قال: حتى أنظر ما يأتيني من ربي، فجاء الوحي من عند الله: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ * لا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾[1] الآيات، وأنزل الله: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ * وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ * بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾[2][3].

---

(١) الكافرون:١-٢.

(٢) الزمر:٦٤-٦٦.

(٣) عزاه في الدر المنثور لابن جرير وابن أبي حاتم والطبراني، وبلفظ قريب منه عزاه لابن جرير وابن أبي حاتم وابن الأنباري في المصاحف عن سعيد بن ميناء، ولفظ آخر لابن عباس عزاه لعبد بن حميد وابن المنذر وابن مردويه، انظر: الدر المنثور: (٦٩٢/٥)، وانظر: تفسير ابن جرير: (٧٢٧/١٢)، وتفسير القرطبي: (٢٠٧/٢٠)، وابن عطية: (٥٨٧/١٥)، جامع النقول في أسباب النزول: (٣٣٨/٢)و صححه العلامة الألباني في صحيح السيرة (٢٠٦).

هذه الرواية التي ذكرها المفسرون وجاءت من طرق عن ابن عباس، ما هـي إلا محاولة من كفار قريش، وهي أول محاولة لما يسمى الآن بالتسامح الديني، أو وحدة الأديان، أو التعايش بين الأديان، أو الإخاء الديني، أو التضامن ضد الإلحاد، أو التقارب بين الأديان، أو غير ذلك من الشعارات الزائفة التي يطنطنون بها ليخدعوا السذج والجهلة[1].

ثم أخذت هذه المحاولة تظهر مرة أخرى بين صفوف الباطنية، وانتقلت منهم إلى الصوفية الاتحادية والحلولية.

يقول شيخ الإسلام بعد كلام: «وإلا فغالب هؤلاء [أي الفلاسفة والباطنية] لا يوجبون شريعة الإسلام، بل يجوزون التهود والتنصر، وكل من كان من هؤلاء واصلاً إلى علمهم فهو سعيد، وهكذا قول الاتحادية منهم، كابن سبعين وابن هود والتلمساني ونحوهم، ويدخلون مع النصارى بيعهم ويصلون معهم إلى الشرق، ويشربون معهم ومع اليهود الخمر، ويميلون إلى دين النصارى أكثر من دين المسلمين، لما فيه من إباحة المحظورات، ولأنهم أقرب إلى الاتحاد والحلول ....»[2].

ثم ظهرت هذه الدعوة في هذا العصر من مخابئ الماسونية وعلى أيدي الماسونيين، وتبناها أيضاً أصحاب الدعوة إلى القومية العربية، وهم في الغالب من أتباع الماسونية، وذلك تحت شعار الحرية، بل تقديس الحرية، وإن كانت في الكفر والضلال[3]، كما تبنتها

---

(١) انظر: الإبطال لنظرية الخلط بين دين الإسلام وغيره من الأديان للشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد.

(٢) مجموع الفتاوى: (١٤/١٦٤)، وانظر: (٤/٢٠٣)، (٢٨/٥٢٣)، الصفدية: (١/٩٨، ٢٦٨)، الرد على المنطقيين ص: ٢٨٢.

(٣) انظر: الجمعيات القومية العربية وموقفها من الإسلام والمسلمين: (٢/٦٢٨-٦٤٥)، الإبطال لنظرية الخلط بين الإسلام وغيره من الأديان ص: ١٩-٢٥، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة: (٢/١١٦٥-١١٦٨)، وفيها عرض جميل لحقيقة هذه الدعوة وتاريخها وأهدافها وذكر المتبنيين لها، وانظر: دعوة التقريب بين الأديان دراسة في ضوء العقيدة الإسلامية: (١/٣٨١-٤٠٤)، وهذا الكتاب قد استوعب الموضوع وجمعه من أطرافه في أربعة مجلدات، وهو للشيخ أحمد بن عبد الرحمن بن عثمان القاضي، فجزاه الله خيراً.

وعند متابعة هذه الفكرة الكافرة، ومعرفة مراتع نموها وظهورها يظهر لنا أحد أسباب اهتمام الكفار بهذه ◄

أيضاً بعض الفرق الضالة كالقاديانية والبهائية.

وقد أدلى الشيخ رحمه الله تعالى بدلوه في كشف هذه الدعوة الهدامة وإبطالها وتحذير الناس منها، والرد على الشبه التي يتعلقون بها، فقد ورد إليه رحمه الله سؤال يذكر فيه السائل أنه سمع من بعض الناس أنه لا فرق بين المسلم وغيره من المسيحي واليهودي وغيرهما، لأنهم كلهم يعترفون بالله، وكل يعبده على حسب تعاليم دينه، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[1]، فلم تعين الآية أن الناجين من اعتقد دين الإسلام وآمن بالرسول محمد صلى الله عليه وسلم، بل دلت على أن كل من آمن بالله وعمل صالحاً فهو من الناجين.

وكان السائل هو ابنه يوسف بن أحمد بن حجر، أرسل إليه هذا السؤال لما كان يدرس في الخارج في أمريكا، فأجابه رحمه الله بجواب مفصل كاف شاف، وقد ألحق الشيخ هذا السؤال والجواب في آخر كتابه القول الأقوم[2].

فبين رحمه الله تعالى أن هذا القول يجهر به بعض الكفار لأغراض ومآرب، ولكنه أيضاً قد تسرب إلى بعض المسلمين[3]، وبين رحمه الله عمن يصدر مثل هذا القول فقال: «**وقائل هذا القول إما أن يكون جاهلاً بحقيقة الأديان ولاسيما دين الإسلام.**

أو أنه كائد يريد بث هذه الفكرة الكافرة بين المسلمين للقضاء على دين الإسلام، وليضعفه على الأقل في نفوس المسلمين الذي تأثروا بمثل هذا الكلام الباطل، وليجعل المسلم في حرية، إن شاء أن يترك دينه فليفعل ويدخل في دين آخر .... أو على أقل تقدير ينظر للمسلمين وغير المسلمين بنظرة واحدة ....»[4].

المذاهب والفرق، وحرصه على قوتها وانتشارها ودعمه لها بالمال والرأي والتدخل السياسي أيضاً، بل وربما العسكري، وذلك لما عندها من العقائد والمبادئ التي تخدم الكفار والاستعمار، وتكون خير معين له في حربه وتسلطه على المسلمين.

(١) البقرة:٦٢.

(٢) انظر ص: ٨٠-٩٦.

(٣) انظر: القول الأقوم ص: ٨٠.

(٤) القول الأقوم ص: ٨١.

ويقول رحمه الله: «**وفي الحقيقة لا يقول هذا القول (وحدة الأديان) إلا جاهل أو ملحد مفسد في الأرض**»[١]، وقال: «**ومن المؤكد أن القائل بهذا القول الباطل (الأديان كلها واحدة) لا يعرف معنى الإيمان وحقيقته**»[٢].

ونقل عن الشيخ أحمد شاكر قوله: «**ولكن أتباع الإفرنج عباد الأوثان، ممن رضعوا لبان التبشير في عصرنا هذا الحاضر يريدون أن يفتنوا الناس عن دينهم، يزعمون مثل قول المبتدعة[٣] بل أكثر منه، مما نعرض عن حكايته لشناعته[٤]، ويذيعون هذا المنكر وهذا الافتراء في الناس** ....» إلى أن قال: «**ولكن هؤلاء لا يستحون ولا يؤمنون**»[٥].

وانظر يا أخي إلى وصفه لمن يقول بهذا القول بأنه لا يستحي ولا يؤمن، وأنه من أتباع الإفرج وعباد الأوثان والمبشرين، وأنه يريد أن يفتن الناس، وأنه كائد في بثه لهذه الفكرة، يريد هدم الدين وإضعافه، وأنه يجهل حقيقة الإيمان، وبأنه يجهل أيضاً حقيقة هذه الأديان المحرفة وما فيها من تناقض، ومخالفة للعقل والفطرة مع نقص في التشريع والأحكام، وغير ذلك مما يعلم معه أنه لا يمكن أن تستوي هي والدين الحق الذي حفظه الله من التغيير والتبديل، وكمله لسيد الأولين والآخرين ولأمته آخر الأمم وأكرمها على الله تعالى.

وخلاصة الأمر أن هذا القول لا يصدر إلا من صاحب جهل مدقع أو إلحاد وإفساد مفظع، وأنه يصب في ميزان التبشير والاستعمار، ويهيئ المسلمين لما يريده أعداؤهم منهم.

وقبل أن نذكر الأدلة التي ساقها الشيخ لإبطال هذه الفكرة، نبين حكم الشيخ رحمه الله في ذلك.

---

(١) القول الأقوم ص: ٩٥.

(٢) القول الأقوم ص: ٨٢.

(٣) يقصد الإشارة إلى من قال إن الموحدين من أهل الكتاب يدخلون الجنة.

(٤) هو الدعوة إلى وحدة الأديان.

(٥) القول الأقوم ص: ٩٣.

يقول الشيخ رحمه الله: «**القول بوحدة الأديان وأنها كلها على حق قول باطل .... قول باطل وجهل بحقيقة دين الإسلام، وكفر بالله العظيم وبرسله**»[(1)].

ووصف هذا القول بأنه فكرة كافرة وقال: «**ومما لا شك فيه أن هذا القول باطل وضلال**»، ونقل عن الشيخ أحمد شاكر أن صاحبه لا يستحي ولا يؤمن.

فإذا تبين حكم هذا القول، وعرف حال من ينعق به، فإلى القارئ بعض الأدلة التي استدل بها الشيخ رحمه الله على بطلانه وتحقق ذلك الحكم وتلك الأوصاف فيه:

١. يقول رحمه الله: «**وهو قول باطل وجهل بحقيقة دين الإسلام وكفر بالله العظيم وبرسله، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْأسْلامِ دِيناً فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾[(2)] ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْأسْلامَ دِيناً﴾[(3)]**»[(4)].

فبين لنا ربنا أنه لا يرضى لنا غير الدين الذي أرسل به محمداً صلى الله عليه وسلم، وبين لنا أنه قد رضي هذا الدين وأنه قد أكمله لنا وأتم به النعمة علينا، فغيره غير مرضي لديه ولا منعم به علينا، ولا مكمل، فكيف بعد ذلك يفتري مفتر هذا الكلام السخيف؟!

٢. وقال أيضاً: «**ومما لا شك فيه أن هذا القول باطل وضلال، وقد قال الله عز وجل: ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِناً كَمَنْ كَانَ فَاسِقاً لا يَسْتَوُونَ﴾[(5)] فإن كان الفاسق والمؤمن الكامل ليسا بدرجة واحدة، فكيف يكون الكافر والمسلم بدرجة واحدة ....**»[(6)].

٣. أن هذا القول يستلزم تكذيب النبي صلى الله عليه وسلم في دعوته، وأن دينه

(١) القول الأقوم ص: ٨١، وانظر: شرح الدرر السنية ص: ١١٩.

(٢) آل عمران:٨٥.

(٣) المائدة: من الآية٣.

(٤) القول الأقوم ص: ٨١.

(٥) السجدة:١٨.

(٦) القول الأقوم ص: ٨١.

ناسخ لجميع الأديان، وتكذيب رسول يستلزم تكذيب جميع المرسلين، فنهاية هذا القول هو الكفر بجميع الأديان، وهذا هو قول الصادق منهم في هذه المقولة الكاذبة، وإلا فإن كثيراً ممن يقولها من اليهود والنصارى يقولها ليضل المسلمين، فهو يدعوهم لذلك ولكن لا يدعو النصارى أو اليهود لمثل ذلك، كحال كثير من دعاة القومية من اليهود والنصارى، الذين يروجون لمثل هذه المذاهب الهدامة في صفوف غيرهم وهم لا يؤمنون ولا يعتقدون ما يدعون إليه[١].

٤. جميع ما تقدم في المبحث السابق من أدلة كفرهم وإبطال دينهم هي أدلة على تكذيب هذه الفرية وإبطالها[٢]، إذ أنه لا يمكن أن يساوى بين الحق والباطل، والكفر والإيمان، ولا يدعو إلى ذلك إلا سوفسطائي[٣] أو زنديق ملحد، وهذا هو حقيقة أمرهم.

٥. جميع ما تقدم في بيان تحريف الكتب السابقة ونسخها[٤] دليل على إبطال هذه الدعوة الكاذبة الآثمة.

٦. حكم المرتد عن الإسلام ولو إلى دين أهل الكتاب، وأنه كافر بذلك إجماعاً، دليل ظاهر على إبطال هذه الدعوة وإزهاقها[٥]، وقد تقدم أن من أغراضهم هو تسهيل الردة وإباحتها، ولذلك فإن إجماع المسلمين على كفر المرتد شوكة في حلوقهم، والنصوص الدالة على هذا الحكم لظى يتلظون به، لا يقر لهم قرار

---

(١) انظر: الجمعيات القومية العربية وموقفها من الإسلام والمسلمين: (٢/٦٣٩-٦٤١).

(٢) وقد أشار الشيخ في الفتوى المشار إليها في أول المبحث إلى أن الأدلة الدالة على كفر اليهود والنصارى ونسخ كتبهم ودياناتهم دالة على إبطال هذه المزاعم.

(٣) السوفسطائي نسبة إلى السفسطة، وهو لفظ اصطلاحي في علم المنطق، معرب عن اليونانية، وهو بمعنى المغالطة أو التضليل والتمويه، وقيل في تعريفها: قياس مركب من الوهميات بغرض إفحام الخصم وإسكاته وإلزامه الحجة بالتمويه، ومن مذهب هؤلاء إنكار كل شيء من المحسوسات والبديهيات، انظر: الموسوعة الميسرة في المذاهب والأديان ص: ١٠٧٠.

(٤) انظر ص: ٦٠٧ وما بعدها.

(٥) انظر: القول الأقوم ص: ٩٣.

ولا يسكن لهم بال، وهكذا سائر الأحكام التي خُصَّ بها الكفار لأجل كفرهم، وسبق في المبحث السابق ذكر طرف منها.

وكما هو شأن أهل الضلال والانحراف، لا بد لهم من شيء يتعلقون به ليغروا به الجهلة والعوام، وليلبسوا عليهم أمر دينهم.

وقد تعلق هؤلاء كما يقول السائل للشيخ بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ يقولون فلم تقل الآية: من اعتنق دين الإسلام وآمن بالنبي صلى الله عليه وسلم، فدلت على أن كل من آمن بالله وعمل صالحاً فهو من الناجين.

وقد بين الشيخ رحمه الله تعالى أن هؤلاء يفسرون القرآن بأهوائهم، وأن التفسير الصحيح الذي ذكره علماء المسلمين على اختلاف فرقهم يخالف ما يزعمونه، ثم ذكر تفسيرها عن عشرة من المفسرين، ومنهم وفي مقدمتهم الإمام ابن جرير الطبري، ثم القاسمي، ونقل عن تفسير الجلالين والرازي والقرطبي، وتفسير الكاشف لمحمد جواد الإمامي الرافضي، ومحمد بن يوسف اطفيش الإباضي، وغيرها، وخلاصة ذلك كما قرر رحمه الله أن «**الآية تفسر على وجهين:**

الأول: أن من اتبع نبياً ومات على اتباعه قبل أن يُنْسخ[1] هو ممن كتب الله له الأجر، ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون.

والثاني: من اتبع دين محمد صلى الله عليه وسلم، سواء من المشركين أو اليهود أو النصارى أو غيرهم فهو داخل في حيز هذه الآية الكريمة.

أما من لم يؤمن برسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يقبل الله منه الإيمان ولا الأعمال الصالحة ولو أنفق الملايين في سبيل الله، وقام الليل وصام النهار، لأن الطاعة لا تنفع مع الكفر، قال تعالى: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً

---

(١) أي دين ذلك النبي.

مَنْثُوراً﴾[1]»[2].

فإذا تقرر ذلك، فلم يبق لهؤلاء الملبسين تعلق بهذه الآية ولا بغيرها عند التحقيق، فكيف بعد ذلك يصح الخروج عن دين الإسلام وتكون الأديان كلها سواء، إنها إن استوت عند هؤلاء الكذابين الملحدين والكفار والمنافقين فإنها لا تستوي عند الله عز وجل، ولا عند عباده المؤمنين، ولينظر العاقل إلى أي الفريقين يذهب ومع أي يكون، وليستمع إلى قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾[3] وقوله: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْأِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾[4].

(١) الفرقان:٢٣.

(٢) القول الأقوم ص: ٩٦، وانظر في إبطال شبه هؤلاء القوم: الإبطال لنظرية الخلط بين دين الإسلام وغيره من الأديان، وكتاب الجمعيات القومية العربية وموقفها من الإسلام والمسلمين: (٢/٦٣٧-٦٤٤).

(٣) المؤمنون:١.

(٤) المائدة: من الآية٥.

المبحث الثالث: جهوده في بيان التحذير من التشبه باليهود والنصارى.

تقدم في المبحثين السابقين تقرير كفر اليهود والنصارى، وأهم من ملل الكفر التي لا يجوز التقارب أو التسامح الديني معها بحال من الأحوال، بل يجب دعوتها إلى الإسلام لتخرج من غضب الله تعالى، وتحصل لها السعادة في الدارين، وهذا من أعظم الواجبات التي أنيطت بالمسلم وبالدولة المسلمة، وهو الدعوة إلى الله ونشر الإسلام وجهاد أعدائه الكفار.

ومن أعظم ما يعيق الأمة الإسلامية عن ذلك هو بعدها عن الدين وتشبهها بالكفار وتقليدها لهم في أخلاقهم وسياساتهم وعقائدهم، فإنها بذلك تنزل عن عزها وسؤددها وقيادتها إلى محل الذل والضعف والتبعية، حتى تكون نهباً وسلباً لأعدائها.

يقول الشيخ رحمه الله تعالى في مقالة له بعنوان «بحث في التشبه» صدره بمقدمة وجيزة قال فيها: «**إن الأمة الإسلامية لما كانت سالكة المنهج القويم، ومتمسكة بأهداب كتاب الله المجيد وسنة النبي العظيم، ومتأسية بسيرة الخلفاء الراشدين وأصحابه المهتدين وآله المتقين، في عقائدها وأخلاقها ونظمها وأحكامها وآدابها وموقفها من أعدائها في السلم والحرب، بعيدة عن التشبه بالكفار، نائية عن الاقتداء بهم، كانت أمة مرهوبة الجانب، قوية السلطان، نافذة الكلمة**[1]**، سعيدة آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغداً من كل مكان، وكانت الأعداء منها على وجل وخوف، حاسبة لها ألف حساب وحساب، وكانت كلمتها العليا وكلمة أعدائها الذين كفروا السفلى، وصارت مضرب الأمثال في أخلاقها الكريمة وأحكامها العادلة وأنظمتها السديدة، حتى دخل الكثير من الأمم الكافرة من أجناس متباينة في الدين الإسلامي الحنيف، وعندما بعدت عن اتباع الكتاب والسنة وسرت فيها عدوى تقليد الأجانب والتشبه بأعداء الله وأحزاب الشياطين، طفقت تنزل من مقامها الأعلى، وكلما بعدت عن هدي الدين وسنة النبي الأمين وتشبه الأكثرون بالكافرين الخاسرين نزلنا عن الصدارة، وذهبت ريحنا،**

(١) في الأصل «الحكمة» ولعله سبق قلم.

وتفككت عرى وحدتنا، وتبدل عزنا بذل، واتفاقنا بشقاق ....»[1].

بهذه الكلمات افتتح الشيخ رحمه الله مقاله عن خطورة التشبه بالكفار والتحذير منه، مبيناً مدى تلك الخطورة ومدى عظم المفسدة والخسارة التي تجنيها الأمة عندما تتشبه بغيرها من الأمم الكافرة.

وبين رحمه الله أن انتشار التشبه باليهود والنصارى في هذه الأمة بهذه الصورة الكبيرة إنما كان بعد منتصف القرن المنصرم، لما بدأت البعثات إلى أوروبا، وتغذى أولئك الطلاب بالثقافة الغربية، وتسممت أفكارهم بما درسوه من المذاهب والأفكار والآراء المغايرة لتعاليم الإسلام «**فآبوا إلى بلدنا هم يبشرون بتلك الثقافة الخبيثة والأفكار الشيطانية والآراء الفاسدة، وكثر اختلاط الغربيين بالشرقيين، وسيطروا على أكثر البلدان، فتعاون هؤلاء وهؤلاء على بث علومهم الضارة وعاداتهم المنحطة وأخلاقهم الرذيلة، وانتشرت المدارس التي هيمنوا عليها وسقوها بمياه علومهم، وكثرت البعثات إلى الغرب، فقامت الدعاة إلى التجدد**[2] **وتقليد الغرب، واعتقدوا أن لا تقدم لهم ولا سعادة إلا بتقليد أهل أوروبا والتشبه بهم.**

فجروا على الإسلام والمسلمين شراً مستطيراً من نواحي مختلفة، واستوردوا المذاهب الحديثة المناقضة للدين، وتشبهوا بهم في كثير من الأشياء، وجاهروا بالدعوة إلى تقليدهم بمختلف الوسائل من الصحف والمجلات والإذاعات».

وبذلك يوضح الشيخ رحمه الله السبب الكبير في انتشار ظاهرة التشبه بالكفار وتقليدهم في صفوف الأمة، ولاسيما الأغرار من الشباب الذين غزاهم الجهل بالدين وضعف الإيمان واليقين قبل أن تغزوهم هذه الأفكار الهدامة.

ومع قوة الغزو الفكري واستخدام الأساليب الكثيرة والمتنوعة والانبهار بالحضارة المادية وضعف العلم والوازع الديني ورزوح الأمة تحت نير الاستعمار وتسلط الكفار «**غرق الأكثرون في بحر هذا التشبه الخبيث المميت لعزة الإيمان والعروبة والإسلام،**

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٠١/٢٠).

(٢) كذا، ولعله التجديد.

ذلك التشبه الذي يغاير أكثره قواعد الدين وفروع الشرع المبين، ذلك التشبه الــذي أنبت لنا جيلاً لا يعرف عن الإسلام نقيراً ولا قطميراً، ولا يعرف عــن مجــد آبائــه السالفين صغيرة ولا كبيرة، وإنما يعرف عن أبطــال الغــربيين وقــصص الفرنــسيين والألمانيين ....»[1].

فانظر الآثار السلبية والمخاطر العظيمة التي يجرها التشبه وما يصاحبه من الانبــهار بالكفار، الذي ينتج عنه المبالغة في التقليد الأعمى وشدة التعظيم، فاجتمع الجهل والغرور والشبهة والشهوة، ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم.

ولو علم هؤلاء الأغرار ما في دينهم العظيم من الرحمة والحكمة وجلب المــصالح ودرء المفاسد، لتمسكوا به وعضوا عليه بالنواجذ، ولو علموا ما في التشبه بالكفار مــن الإثم والعار والذلة والصغار لنفروا عنه، يقول الشيخ رحمه الله تعالى بعد أن ذكــر تــشبه بعض المسلمين بالغربيين واغترارهم بهم وظنهم أن ذلك هو طريق الرقي والحضارة، قال:

«ولم يعلم هؤلاء المساكين أن كل أمة من الأمم، من لوازم وجوب وجودها بين الأمم أن تكون مستقلة ومتميزة بدينها وآدابها التي ورثتها من أســلافها وتاريخهــا، وبالأخص عباداتها.

وإلا فلو قلدت أمة أخرى وشابهتها في كل أمورها أو أكثرها، لكانت غير ذات كيان، وليس لها أي قيمة وميزان بين الأمم، بل تصبح مائعة منحلة، لا وجود حقيقــي لها، بل وجودها حبر على ورق، هدانا الله وإياهم سواء السبيل»[2].

فهل يعي المسلمون ما يريد بهم أعداؤهم، إذ يروجون لعقائدهم ومبادئهم الفاسدة وأخلاقهم المنحرفة بين المسلمين، الذين وهبهم الله أعظم العقائــد وأحــسن الأخــلاق وأكملها، إنهم يريدون هدم دينهم وأخلاقهم وإذهاب عزهم وريادتهم التي تبوؤوها بحــق وقاموا بها بعدل وإنصاف.

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢٠/١٠٢-١٠٣)، وانظر: العقائد السلفية: (٢/٤٤٣-٤٤٥)، تطهير المجتمعات ص: ٢٩٥-٢٩٧.

(٢) إعانة القريب المجيب: (١/٣٣٩).

فإذا تقرر ذلك وتبين، فاعلم أن الشريعة الإسلامية قد اهتمت بهذه المسألة أعظم اهتمام، وحذرت من التشبه بالكفار أعظم تحذير، فإن التشبه من الذنوب الكبيرة، كما قرر الشيخ رحمه الله في كتابه: «تطهير المجتمعات من أرجاس الموبقات» فجعل الكبيرة السابعة والستين: «تقليد الكافرين»، ونبه على ذلك وحذر في كتابه «تحذير المسلمين عن الابتداع والبدع في الدين» وفي غيره من كتبه ورسائله وفتاواه، ومن الأدلة التي استدل بها على ذلك، أولاً من كتاب الله تعالى:

١. قوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلا الضَّالِّينَ﴾.

وشرح ذلك في كتابه «تحذير المسلمين»، وبين أن المغضوب عليهم هم اليهود الذين فسدت إرادتهم فعلموا الحق وعدلوا عنه، وأن الضالين هم النصارى الذين فقدوا العلم وعملوا في ضلال، فهم لا يهتدون إلى الحق.

قال: «**وإن طريقة أهل الإيمان مشتملة على العلم بالحق والعمل به**» ثم بين الأصناف التي شابهت هؤلاء من بني المسلمين ثم قال: «**قال شيخ الإسلام: ثم إن الصراط المستقيم هو أمور باطنة في القلب من اعتقادات وإرادات وغير ذلك، وأمور ظاهرة من أقوال وأفعال قد تكون عبادات وقد تكون أيضاً عادات في الطعام واللباس والنكاح والمسكن والاجتماع والافتراق والسفر والإقامة والركوب وغير ذلك.**

وهذه الأمور الباطنة والظاهرة بينهما ولابد ارتباط ومناسبة، فإن ما يقوم بالقلب من الشعور والحال يوجب أموراً ظاهرة، وما يقوم بالظاهر من سائر الأعمال يوجب للقلب شعوراً وأحوالاً، وقد بعث الله عبده ورسوله محمداً صلى الله عليه وسلم بالحكمة التي هي السنة وهي الشريعة والمنهاج الذي شرعه الله.

فكان من هذه الحكمة أن شرع له من الأعمال والأقوال ما يباين سبيل

المغضوب عليهم والضالين، وأمر بمخالفتهم في الهدي الظاهر ....»[1].

٢. قوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ * إِنَّهُمْ لَنْ يُغْنُوا عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِينَ﴾[2].

قال رحمه الله: «**أهواؤهم هي ما يهوونه وما يستحسنونه، فنهاه عن اتباع أهواء الذين لا يعلمون، وقد دخل في الذين لا يعلمون كل من خالف شريعته من اليهود والنصارى والمشركين»**[3].

٣. «**قوله تعالى لنبيه عليه الصلاة والسلام ﴿لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾[4] يقتضي تبرؤه منهم في جميع الأشياء، ومن تابع غيره في بعض أموره فهو منه في ذلك الأمر ..... وإذا كان الله قد برأ رسوله صلى الله عليه وسلم من جميع أمورهم، فمن كان تابعاً للرسول صلى الله عليه وسلم حقيقة كان متبرئاً منهم كتبرئه صلى الله عليه وسلم، ومن كان موافقاً لهم كان مخالفاً للرسول بقدر موافقته لهم، فإن الشخصين المختلفين من كل وجه في دينهما كلما شابهت أحدهما خالفت الآخر»**[5].

ثانياً: من الأحاديث:

١. «**ما رواه ابن حبان وصححه عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم: ((من تشبه بقوم فهو منهم))**[6].

---

(١) تحذير المسلمين ص: ١٤٠-١٤١، وانظر: اقتضاء الصراط المستقيم: (١/٩٢-٩٤).

(٢) الجاثية:١٨-١٩.

(٣) تطهير المجتمعات ص: ٢٩٦.

(٤) الأنعام: من الآية١٥٩.

(٥) تحذير المسلمين ص: ١٤٤-١٤٥.

(٦) رواه أبو داوود في كتاب اللباس، باب في لبس الشهرة: (٤/٣١٤)، وجود إسناده شيخ الإسلام في اقتضاء الصراط المستقيم: (١/٢٦٩) وقال وقد احتج الإمام أحمد وغيره بهذا الحديث.

٢. قال صلى الله عليه وسلم: ((هدينا مخالف هديهم))[١] رواه الحاكم في المستدرك»[٢].

ثالثاً: من سيرة النبي صلى الله عليه وسلم:

قال رحمه الله: «**وقد ثبت عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه كان يأمر بمخالفة أعداء الله،** [وينهى][٣] **عن التشبه بهم، فمن ذلك ما في الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((خالفوا المشركين، وفروا اللحى وأحفوا الشوارب))[٤]، وفي صحيح مسلم: ((جزوا الشوارب وأرخوا اللحى، خالفوا المجوس))[٥] ...... وروى الإمام أحمد ومسلم والنسائي عن عبد الله بن عمر قال: رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم علي ثوبين معصفرين فقال: ((إن هذه من ثياب الكفار فلا تلبسها))[٦]**»[٧].

ثم عرج رحمه الله على بيان خطورة التشبه بالكفار وما فيها من المفاسد فقال: «**والحكمة في تحريم التشبه بأعداء الله، أن المشاركة في الهدي الظاهر تورث تناسباً وتشاكلاً بين المتشابهين، يقوى إلى الموافقة في الأخلاق والأعمال، وهذا أمر محسوس، كما أن مشاركتهم في الهدي الظاهر توجب الاختلاط الظاهر، حتى يرتفع التميز بين المهديين والمرضيين وبين المغضوب عليهم والضالين، وأضف إلى ذلك أن المشابهة**

---

(١) رواه الحاكم في المستدرك: (٢٧٧/٢)، (٥٢٤/٣)، وقال في الموضعين: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وقال في مجمع الزوائد: رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح: (٢٥٥/٣).

(٢) تطهير المجتمعات ص: ٢٩٧، وانظر مزيداً من الأدلة في: تحذير المسلمين ص: ١٤٢-١٤٩، ١٥٨-١٦١، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٠٩/٢٠).

(٣) ليس في الأصل، وبها يتضح السياق.

(٤) رواه البخاري في كتاب اللباس، باب إعفاء اللحى: (١٨٧٥/٤) بلفظ: ((أنهكوا الشوارب وأعفوا اللحى))، وراوه مسلم في كتاب الطهارة، باب خصال الفطرة: (٢٢٢/١).

(٥) رواه مسلم في كتاب الطهارة، باب خصال الفطرة: (٢٢٢/١).

(٦) رواه مسلم في كتاب اللباس والزينة، باب النهي عن لبس الرجل الثوب المعصفر: (١٦٤٧/٣).

(٧) تطهير المجتمعات ص: ٢٩٧، وانظر: تحذير المسلمين ص: ١٤٩، ١٥٨.

والمشاركة في العادات وفي اللباس توجب مشابهة ومشاركة في الأمور الباطنة[1] على وجه المسارقة والتدرج الخفي.

ومما لا ينكر أن المشابهة في الظاهر تورث نوع مودة ومحبة وموالاة في الباطن، كما أن المحبة في الباطن تورث المشابهة في الظاهر، وهذا أمر يشهد به الحس والتجربة.

ولهذه الحكمة السامية حرم النبي صلى الله عليه وسلم أن يُتَشَبَّه بالكافر، والتحريم أقل ما يقتضيه حديث: ((من تشبه بقوم فهو منهم))[2]»[3].

وإذا تأملت هذه الحكم السامية في النهي عن التشبه، ورددتها إلى ما ذكرناه في أول المبحث، عرفت حِكَمَ الشرع العظيم ومبعث النهي الأكيد عن هذا التقليد المذموم لما في ذلك من الحفاظ على إيمان المؤمنين وقوتهم وسيادتهم، وفي ذلك من الرحمة بهم وبالخلق أجمعين ما يدركه كل منصف عرف تاريخ هذه الأمة ورحمتها بالخلق مؤمنهم وكافرهم.

وقد بين الشيخ رحمه الله تعالى كثيراً من صور التشبه التي وقع بها بعض أبناء الأمة الإسلامية، وذلك زيادة في الإيضاح ومبالغة في التحذير عن هذا المنكر الخطير، فمما ذكره[4]:

١. التفرق والاختلاف في العقائد.

٢. تقديس الأنبياء والأولياء وعبادتهم من دون الله.

٣. الطعن في السنة وفي الأحاديث وفي علماء الحديث.

٤. إقامة الأعياد المخترعة كعيد الميلاد وعيد الشجرة وعيد الأم وعيد الجلوس

---

(١) أي الاعتقادات.

(٢) تقدم قبل قليل.

(٣) تطهير المجتمعات ص: ٢٩٧، وانظر: تحذير المسلمين ص: ١٤١.

(٤) انظر ما يأتي في: الإسلام والرسول ص: ٣٧، تطهير المجتمعات ص: ٢٩٧-٢٩٩، ٣١٣، تحذير المسلمين ص: ١٤٩وما بعده، إعانة القريب المجيب: (٣٣٢/١-٣٣٨)، الجمعة ومكانتها في الدين ص: ٣٠٩، الرد الصريح المبين ص: ٢٥، اللآلئ السنية ص: ١٣، العقائد السلفية: (٤٤٤/٢)، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٣٩/١٥-١٤٠)، (٣/٢٢-٤)، (١٠١/٢٠-١٢١)، (٥١/١٢-٦٠)، (١١/٢٨-١٢)، (٢٤/٤، ٢٤٦)، أسئلة عصام عودة ص: ٤، ٩.

وعيد الاستقلال.

٥. ابتداء الأمور والخطب باسم الملك أو الرئيس.

٦. زخرفة المساجد.

٧. قلة المبالاة بالدين.

٨. نبذ الأحكام الشرعية.

٩. تحكيم القوانين.

١٠. ومن أخبث أنواع التشبه: الدعوة إلى تحرير المرأة.

١١. والدعوة إلى السفور والاختلاط، وخروج المرأة للعمل في كل الميادين.

١٢. الدعوة إلى القومية والاعتياض بها عن الأخوة الإسلامية، وهذه أيضاً دسيسة من دسائس الكفار.

١٣. التشبه بهم في عاداتهم في اللباس والأكل والشرب وسائر الآداب.

١٤. تصوير ذوات الأرواح، ونصب الصور في البيوت والمجالس والمتاجر، بل وفي الشوارع.

١٥. التصفيق في المحافل والمجالس عند قدوم عظيم، أو رؤيةِ أو سماعِ ما يعجب الرجل.

١٦. حلق اللحى وإعفاء الشوارب.

١٧. طلاء الأظافر بالمناكير، ولف المرأة شعر رأسها على طريقة ما يسمى دواحة، ووصل الشعر.

١٨. لبس الرجال للخواتم وتحليهم بساعات الذهب والفضة ولبس الحرير من غير بأس.

١٩. لبس دبلة الزواج.

٢٠. كتابة اسم الخطيب والمخطوبة في داخل الخواتم، وقراءة الفاتحة عند الخطوبة[١].

---

(١) لعل وجه التشبه في ذلك أن بعض اليهود والنصارى لهم أذكار وأدعية يقولونها عند الخطوبة، فجاء من ◄

٢١. الخلوة بالمخطوبة والخروج والدخول معها، بل وربما السفر معها.

٢٢. الانهماك في اللهو واللعب والمجون.

إذا علمت ذلك، فاعلم أن بعض ما ذكره الشيخ هو في أصله محرم، ويزداد حرمة وإثماً لما فيه من المشابهة باليهود والنصارى أو غيرهم من الكفار، وبعضه هو في أصله مباح، ولكنه لما صار من شأنهم دون المسلمين حرم فعله لما فيه من التشبه بهم.

والقاعدة في ذلك أن كل ما هو من شان غير المسلمين وما عرفوا به من الأعمال والأقوال والهيئات والمقاصد مما ليس مأموراً به في الشرع، لا أمر إيجاب ولا استحباب، ففعل المسلم له يعتبر تشبهاً بهم، ثم إن دل الدليل على كونه محرماً كان عليه مع إثم التشبه إثم ذلك الفعل، وما جاء فيه من الوعيد والذم.

ولا يلزم من الوقوع في التشبه العلم بأن ذلك الفعل تشبه بالكفار، ولكن الإثم والذم إنما يتعلق بمن علم أو من لم يقلع عن الفعل بعد ارتفاع الجهل عنه[1].

والله تعالى أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

يقلدهم أو يتشبه بهم، فاستحدث قراءة الفاتحة عند ذلك مشابهة لهم والله أعلم.

(١) انظر: فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي: (١٣٥/٦)، عون المعبود على سنن أبي داوود: (٧٨/٤)، شرح رياض الصالحين للشيخ ابن عثيمين: (١٧٢٩/٢، ١٧٣٠).

الفصل الثاني

جهوده في بيان محاسن الإسلام، والرد على بعض شبهات المستشرقين، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: جهوده في بيان محاسن الإسلام.

المبحث الثاني: جهوده في بيان ذكر بعض شهادات الغربيين للإسلام.

المبحث الثالث: جهوده في الرد على بعض شبهات المستشرقين.

تمهيد

يقول الشيخ رحمه الله تعالى في خطبة كتابه «الإسلام والرسول في نظر منـــصفي الشرق والغرب»:

«**الحمد لله رب العالمين، قيوم السماوات والأرضين، إله الأولـــين والآخـــرين، وأصلي وأسلم على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا ونبينا محمد الآتي بالشرع المبين، ذلك الدين القيم الذي حوى من الأصول الصحيحة النافعة ما يكفـــل ســـعادة العبـــاد إذا تمسكوا به في الدنيا والمعاد، ومن المحاسن الباهرة ما فاق الأديان الغابرة، وسلم به كل ذي عقل صحيح، تلك الأصول والمحاسن التي لما وقف عليها المنصفون من غيرنا عليها واستيقنتها أنفسهم، ما وسعهم إلا أن يعترفوا بها**[١].

حتى ألف كثير منهم كتباً في صدق الرسول صلى الله عليه وســـلم ..... وأن الدين الإسلامي هو أحسن الأديان، الصالح لجميع الأزمان ولاسيما في هذا العـــصر، لأنه الدين الذي تتقبله العقول السليمة والطبائع الصحيحة ....»[٢].

ونبه رحمه الله تعالى وقرر وذكَّر وكرر في بيان محاسن دين الإسلام وكماله وجماله وشمول أحكامه وسماحته في تشريعاته ويسره وانتظامه ودقته وإحكامه.

يقول رحمه الله: «**إن الإسلام أتى بكل ما يحتاج إليه البشر، فهو شامل للعقائد والعبادات والأخلاق والمعاملات والجنايات وفصل الخصومات، وإقامة الدولة العادلة، وبالإجمال هو النظام العام الشامل لأمور الحياة كلها، ومناهج السلوك الإنساني الـــتي أوحى الله بها إلى نبيه محمد صلى الله عليه وسلم ....**».

وفصل في ذلك بعض الشيء ثم قال: «**وعلى ما قلناه من كون الـــدين شـــاملاً لجميع نواحي الحياة الإنسانية والمعادية**[٣]**، اتفق جميع المسلمين سلفاً وخلفاً بالرغم من**

---

(١) سيأتي ذكر بعض شهاداتهم في المبحث التالي.

(٢) الإسلام والرسول ص: ٧.

(٣) المراد: شمول الدين وأحكامه وتوجيهاته لحياة الإنسان في الدنيا والآخرة.

تعدد المذاهب فيه، وعلى هذا جرى المسلمون، ولم يقل أحد منهم إن الدين لا شغل له في الحياة، وأنه منحصر في العبادات والأخلاق» ثم نبه على خطورة الغزو الفكري الغربي الذي غيب هذه الحقائق وبث الشبه والطعون في دين الإسلام بين الناشئة فقال: «**حتى جاء الغرب بغزوه الفكري، غازياً الشرق الإسلامي بالمبادئ الهدامة والأفكار المنافية لدين الإسلام ....**»[1].

والمقصود من ذلك هو إضعاف المسلمين وتشتيتهم والاستيلاء عليهم وعلى خيرات بلادهم واستعبادهم، ويقرر رحمه الله[2] أنه بعد اندحار الصليبيين في الحروب الصليبية وهزيمتهم النكراء على يد الفاتح العظيم صلاح الدين الأيوبي «**ما فتئوا يكيدون للإسلام ونبيه الكريم، بدافع الحقد والتعصب الممقوت**» وأنه زاد هذا الحقد والكيد انتصار الدولة العثمانية وتوغلها في الدول الأوروبية، وبعد أن علموا أن مواجهة المسلمين عسكرياً لا تفيدهم شيئاً، بل يزيدهم ذلك قوة ووحدة وتمسكاً بدينهم، فلذلك لجؤوا إلى هذه الحرب الجديدة، حرب العقائد والأخلاق.

واستمر كيدهم وغزوهم الفكري لبلاد المسلمين من ذلك الوقت، مستغلين جهل أكثر المسلمين، حتى تهيأ لهم الاستيلاء على أكثر الأمصار الإسلامية، وعندها ضاعفوا الجهود في إحداث الفتن والدسائس وتشويه صورة الإسلام وتشكيك أهله وإضعاف إيمانهم به، وذلك بوسائل شتى، منها:

١. إرسال المبشرين بدين المسيح عليه السلام، ذلك الدين المحرف الذي يتبرأ منه المسيح عليه السلام.

٢. بث الإلحاد ليشككوا المسلمين في دينهم ونبيهم وكتابهم.

٣. فتح بيوت الدعارة والفساد وشرب الخمور وإباحة الخلاعة والسفور تحت رعاية قوانينهم وأنظمتهم، وباسم الحرية، ليفسدوا الناشئة ويبعدوهم عن الدين والقيام بشؤون دينهم ودنياهم.

---

(١) العقائد السلفية: (٢/٢٦٢).

(٢) انظر: الإسلام والرسول ص: ٨-١١.

٤. فتح المدارس النصرانية، ومساعدة المعوزين، وتعليمهم لغتهم وعلومهم وآدابهم التي تطفح بالطعن في شريعة الإسلام والتشكيك فيها.

٥. استيلاؤهم على المعارف في البلاد التي رزأت تحت نير استعمارهم، وتجريد مناهجها من العلوم الإسلامية، وشحنها بالدس والافتراء عن الإسلام وتشويه حقائقه.

٦. إرسال البعثات إلى الدول الأوروبية ليتخرجوا من مدارسها وجامعاتها التي مزجت بعلومها أنواع الكفر الصريح، ويتخلقوا بأخلاقهم السافلة التي تواضعوا عليها وتجاوزوا بها حدود الإنسانية.

وبين رحمه الله أنه حصل من آثار هذا الغزو الفكري والثقافي والأخلاقي بتلك الوسائل الشيطانية الماكرة وغيرها، أن وصل المسلمون إلى ما وصلوا إليه من الفسق والفجور والإعراض عن الشريعة وإلغاء أحكامها في أكثر البلدان، واستعمال الأحكام الوضعية التي تقر الربا والزنا وتعين الملحدين وأصحاب الأفكار الضالة التي تشكك في الدين، وابتليت الأمة بناشئة من الأغرار الذين نهلوا من مناهل الغرب، وبهرتهم الحضارة الغربية، ودهشتهم مكتشفاتها، حتى ذهبوا يقلدونهم في أخلاقهم وعاداتهم، ويظنون أنه لا تحضر ولا رقي إلا بالأخذ بمبادئهم وأخلاقهم، وظن الجاهلون أن تأخر المسلمين جاء من التمسك بدينهم، حتى قال بعض الملحدين أنه إذا أردنا الحضارة، فعلينا أن نتخلى عن الدين كما تخلت عنه أوروبا.

وبين رحمه الله أن السبب في ضلال هؤلاء هو جهلهم بحقيقة دين الإسلام وما فيه من المحاسن والفضائل، وجهلهم بما كان عليه المسلمون من تقدم وازدهار، وأن ما عليه الغرب من تمدن وحضارة وعلوم فهو بفضل تأثرهم بالمسلمين وعلماء المسلمين.

يقول رحمه الله: «**ولو أن المسلمين تمسكوا بأوامر القرآن والسنة، والتي منها تعلم العلوم الدينية والدنيوية لكانوا أرقى من الغربيين في علومهم وتقدمهم، وليس هذا القول جزافاً، وبدون مستند، بل عندنا البرهان القاهر على ما نقول، وهو ما حازه آباؤنا السالفون من العلوم الباهرة والحضارة المزدهرة والاختراعات النافعة ما أقر به**

المنصوفون من الغربيين والشرقين ....»[1].

إن إدراك الشيخ رحمه الله تعالى لخطورة الهجمة الفكرية على المسلمين واتهام دينهم وشريعتهم بالنقص والتلبيس عليهم في بعض المسائل، كان له أثره في كثرة كتاباته في هذا الموضوع، وإسهامه المتواصل في رده هذه الشبه التي يدندن حولها المستشرقون وأذنابهم من الجهلة.

وقد مر معنا على ذلك أمثلة كثيرة، منها دحض شبههم حول توحيد الربوبية ووجود الله تعالى، وشبههم حول الوحي، وشبههم حول القرآن وإعجازه، وكشفه للفرق الخبيثة الضالة التي هي إحدى مخططاهم ومؤامراهم، وأيضاً محاولاهم الخبيثة في دعوى تحرير المرأة، وهو في الحقيقة سلخ لها من دينها ومسخ لها من فطرها، إضافة إلى اجتهاده رحمه الله في بيان محاسن الإسلام وحسن تشريعاته وميزاها وكمالها ورعايتها للمصالح وموافقتها للعقل والفطرة وشمولها لجميع مناحي الحياة.

وفي هذا الفصل نعرض لتفصيل جهوده رحمه الله في ذلك، والله الموفق سبحانه.

---

(١) الإسلام والرسول ص: ١٢.

المبحث الأول: جهوده في بيان محاسن الإسلام.

ركز الشيخ رحمه الله تعالى على بيان محاسن الإسلام وكماله، وما امتــازت بــه الشريعة الإسلامية وتحقيقها ورعايتها للمصالح وكفايتها للخلق وشمولها لحاجاتهم.

وقد ألف رحمه الله تعالى رسالة في بيان كمال الدين وعظمة تشريعاته ومميزاتها في ثلاثة أجزاء[1]، وتطرق لذلك في كتابه «الإسلام والرسول»، وبين ذلك وقرره في كــثير من الخطب، وأما الإشارة إليه في ثنايا الكلام والخطب، فكثير يصعب تتبعه.

ولعلنا نجعل الكلام في بيان جهوده في ذلك في أربعة أقسام:

١. تقرير محاسن الدين الإسلامي عموماً.

٢. تقرير مراعاة الشريعة للمصالح ورعايتها لها.

٣. تقرير كمال الدين وشموله، وأنه صالح لكل زمان ومكان.

٤. ذكر مميزات وخصائص التشريع الإسلامي.

أولاً في ذكر بعض محاسن الإسلام:

لقد أرسل الله رسوله رحمة للخلق وحياة لهم، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾ وقال تعالى: ﴿اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾[2]، فـدين الإسلام دين الرحمة والحياة، كيف لا وهو تنزيل أرحم الراحمين وأحكم الحاكمين، ولذلك فقد اشتمل على ما لا يعد ولا يحصى من المحاسن والمصالح.

يقول رحمه الله تعالى: «**للإسلام محاسن كثيرة، بل الإسلام كلـه محاسـن**»[3]،

(١) وبلغ عدد صفحاتها مائتين وثمان وخمسين صفحة.

(٢) الأنفال: من الآية٢٤.

(٣) الإسلام والرسول ص: ٤٥، ٧٥، وانظر: الأدلة من السنة والكتاب ص: ٣، تطهير المجتمعات ص: ٣٣٨، القول الأقوم ص: ٣٨، البابية والبهائية ص: ٣٣، القاديانية ص: ١٤٤، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٣٤/١٧)، (١٤/١)، (١٢٢/٢٠)، (٣/٢٨-٤)، خطبة عيد الأضحى ص: ١٣-١٦.

ويقول واصفاً الإسلام، وذاكراً بعض محاسنه: «**أيها المسلمون: إن الإسلام هو دين عز وسعادة، دين الحرية، والإخاء، والمواساة والمساواة، دين العدل، دين لا يفرق بين جنس ولون، بل الكل عنده سواء، دين شامل كامل لسعادة المرء في دينه ودنياه، دين مبني على البراهين العقلية والأدلة الساطعة الجلية، دين يسر وحنيف**[1]**، ليس فيه حرج ولا عنت ولا مشقة، لا يأمر برفض الدنيا ولا بترك الآخرة، بل يقول: ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً﴾**[2] ......»[3].

ثم مضى يبين ما فيه من الآداب والأخلاق والعقائد والأحكام، وأيضاً في كتابه «الإسلام والرسول» بين الشيخ حسن الإسلام وجماله، سواء في العقائد أو العبادات أو الأحكام[4]، فذكر ما جاء به الإسلام من عقيدة واضحة نيرة لا لبس فيها ولا غموض ولا خفاء، سواء في توحيد الربوبية أو الأسماء والصفات أو الألوهية، وما يتبع ذلك من الإيمان بالكتب والرسل واليوم الآخر والقدر، ثم قال:

«**فأين هذه العقيدة الواضحة البسيطة المعقولة من عقيدة النصارى في التثليث، وقولهم الأب والابن والروح القدس ثلاثة أقانيم، وأن الثلاثة واحد والواحد ثلاثة** ...» إلى غير ذلك من العقائد الفاسدة، كعقيدتهم في الصلب والفداء وصكوك الغفران.

ثم قال: «**وأين العقيدة الإسلامية من عقيدة اليهود في الله من أنه لما خلق السماوات والأرض استراح يوم السبت من التعب** ....» إلى غير ذلك من تنقصهم للرب عز وجل ونسبتهم الرذائل للأنبياء عليهم الصلاة والسلام، ثم ذكر عقيدة المجوس القائلين بخالقين وبالتناسخ، وغير ذلك، والشيوعيين الدهريين الملاحدة.

وبهذا العرض السريع يظهر لكل عاقل منصف جمال عقيدة الإسلام وبهائها، وموافقتها للفطرة والعقل.

ثم ذكر أن من محاسنه أنه شرع الطهارة والنظافة وجعلها فرضاً محتماً تارة، وندباً

---

(١) كذا في الأصل.

(٢) البقرة: من الآية٢٠١.

(٣) خطبة عيد الأضحى ص: ١٣.

(٤) انظر ص: ٤٥ وما بعدها.

تارة أخرى، وذكر ما عليه الغرب من التبجح بالمدنية الزائفة، وهم لم يعرفوا النظافة والطهارة إلا في هذه القرون، بل «**حتى اليوم لا يغسلون أدبارهم بالماء، ولا يغتسلون من الجنابة، فتباً لهذه المدنية الزائفة**».

ومن أعظم محاسن الإسلام ما جاء به من العبادات العظيمة النفع في الدين والدنيا، فمنها:

الصلاة، فمن حِكَمِها زيادة على ما يناله المصلي من الأجر العظيم، وغفران الذنوب:

١. أنها بمثابة شكر لله على نعمه حيث أنعم بحسن الصورة والعقل واللسان والبيان وسائر الجوارح والأركان، وشكر المنعم واجب شرعاً وعقلاً، وحقيقة الشكر استعمال النعمة في خدمة المنعم وطاعته، والصلاة تجمع استعمال جميع الجوارح مع القلب طاعة لله تعالى وذلاً وخضوعاً.

٢. أنها صلة بين العبد وربه، بذكره ودعائه ومحبته ومناجاته.

ومنها: الزكاة، ومن حكمها:

١. أنها تطهر نفس المزكي من أدران الشح والبخل، وتمرنه على السخاء والكرم.

٢. أنها كسائر العبادات بمثابة الشكر على النعم.

٣. أنها تسل الحقد والبغض من قلوب الفقراء، وتؤدي إلى المحبة والتعاطف والتعاون.

٤. أن فيها حل لمشكلة الفقر.

٥. أنها تسد باب المبادئ الكفرية، لأن أصحابها يستغلون حاجة الناس وفقرهم، لاسيما دعاوى الاشتراكية الخلابة الكاذبة.

وهكذا ذكر رحمه الله تعالى الصيام والحج، وما فيهما من الحكم والمنافع، وكل ذلك دلالة وعلامة لكل عاقل على حسن هذا الدين[1].

---

(١) انظر: الإسلام والرسول ص: ٤٥-٥٥.

وفي «الخطب المنبرية»[1] للشيخ رحمه الله خطبة ذكر فيها مبادئ الإسلام العامة، بعد أن بين ما يعيشه العالم من ضنك وعذاب وتخبط، لا نجاة لهم منه إلا بهذا الدين، وقال في خاتمتها: «**هذا هو الإسلام، وهو دين الله الذي ارتضى لعباده، ينظمون به حياتهم، ويخرجهم من الظلمات إلى النور ..... أجملناه في هذه العجالة ليكون مناراً يسترشد به المسترشدون، وليكون تبصرة وذكرى لأولي الألباب، وليكون حداً فاصلاً بين الحقيقة التي أنزلها الله ودعا الناس إليها، وربط سعادتهم بها، وبين الانحراف الذي وقع فيه العالم وتفكك به المسلمون، السلام على من اتبع الهدى**»[2].

فكان مما ذكره من مبادئ هذا الدين العظيم، الدالة على حسنه وتمامه:

١. أنه طلب الإيمان بخالق الوجود والكائنات، وإفراده بالعبادة والدعاء والاستغاثة والنذر والذبح وغير ذلك، حتى لا يذل مخلوق لمخلوق، وحتى يشعر الإنسان بعزة نفسه ومكانتها.

وطلب الإيمان بالحساب والجزاء، وبالملائكة، والأنبياء الذين هم طريق المعرفة بالله وبشرائعه، وكتبه التي هي رسالة الله تعالى لعباده.

٢. تشريعه للعبادات المتنوعة التي فيها من الحكم ما فيها، فهي شكر لله على نعمه، وهي طهارة للنفس وتهذيب لأخلاقها، وبها تسمو الحياة الاجتماعية والفردية.

٣. أنه أمر بالعلم وحث عليه، لما في ذلك من تحصيل التقوى وتحصيل المنافع الدنيوية.

٤. أمر بالكسب والعمل بالطرق النافعة، وحذر من الطرق الضارة، فرغب في البيع والشراء، وحرم الربا والرشوة والغش والإسراف والتبذير، وحث على الصدقة والإنفاق.

٥. أمر بحفظ العرض، لأن في ذلك كمت يقول رحمه الله: «**احتفاظاً بعنوان الشرف والكرامة، واقتلاعاً لبذور الفوضى الجنسية التي تقضي على نظام**

---

(١) ص: ٩٩-١١٢.

(٢) الخطب المنبرية ص: ١١١.

الأسر والإنسان، وتجعل الأفراد لبنات مبعثرة لا يجمعها رباط ولا يظللها قبيل، وقرر أن الاختصاص في الحياة الجنسية كالاختصاص في الملكية الشخصية، كلاهما عنصر من عناصر الحياة الآمنة الشريفة، وبفقدهما أو أحدهما تنفصم العرى وتنقطع الروابط، ويصير الإنسان إلى إباحية مطلقة أو قوة وحشية، وجدير به حينئذ أن يرحل من قصور الحضارة إلى غابات الوحوش وفلوات الذئاب»(١).

٦. أمر بحفظ الصحة وحارب المرض وأمر بالتداوي.

٧. أمر بالحفظ على العقل الذي هو مناط التكليف ومحل التميز، فحرم كل ما يفسده أو يضعفه، كالخمر وسائر المسكرات.

٨. أمر بتحصيل القوة واتخاذ العدة للحفاظ على كيان الدولة ورد الغائلة.

٩. قرر المساواة بين الناس في الحقوق والواجبات، وقضى على الفوارق الجاهلية.

١٠. وضع أصول الأحكام والتشريعات التي تنظم الحياة.

١١. شد أزر هذه المبادئ بسياج من الأخلاق العالية والآداب الرفيعة، كما في آداب الزيارة والسلام والأمر بغض البصر وآداب المجالس وتلقي الأخبار.

١٢. وضع أُسُس الحكم العادلة والمحققة للمصالح العامة، كالأمر بالشورى والعدل وطاعة ولاة الأمر في غير معصية(٢).

لقد بين الشيخ رحمه الله -كما يقول "في عجالة" هذا ملخصها، فهو عجالة العجالة مما ذكره رحمه الله- بين فيها من محاسن هذا الدين ما يكون به صلاح البشرية وخروجها مما هي فيه من الضنك والضلال والتيه.

ثانياً بيان مراعاة الشريعة للمصالح ورعايتها لها:

يقول الشيخ رحمه الله تعالى: «**أن الشريعة مبنية على جلب المصالح ودرء**

---

(١) الخطب المنبرية ص: ١٠٦.

(٢) وانظر: الإسلام والرسول ص: ٦٢، ٨٠ وما بعدها، ١٣٥، العقائد السلفية: (٣٧٧/١) وما بعدها، إكمال الدين: (١٤٣/١) وما بعدها، محاضرات ص: ٨٥ وما بعدها، ١٠٥ وما بعدها.

المفاسد»[1] وهذه قاعدة من القواعد الشرعية الكبرى، ويعبر عنها شيخ الإسلام بقوله: «إن الشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها، وأنها ترجح خير الخيرين وشر الشرين، وتحصيل أعظم المصلحتين بتفويت أدناهما، وتدفع أعظم المفسدتين باحتمال أدناهما»[2].

وعلى هذه القاعدة الكبرى بنى العز بن عبد السلام كتابه المشهور «القواعد الكبرى، الموسوم بقواعد الأحكام في إصلاح الأنام».

يقول الشيخ: «**لقد جَرَتْ شريعة الإسلام في المحرمات ذات الخطر العظيم أن تحرم ما يؤدي إليها، سداً لذريعتها وبابها من بعيد، فحرم ربا الفضل لأنه يؤدي إلى ربا النسيئة، وحرم النظر إلى الفخذ لأنه متصل بالعورة الغليظة، وحرمت الخلوة بالأجنبية لأنها باب الجماع ....**»[3].

فجميع الشرائع من الأوامر والنواهي مبنية على جلب المصالح وتكميلها، ودرء المفاسد وتقليلها، وعدم ظهور هذه الحكمة والمصلحة لبعض الأفراد لا يعني عدم وجودها، فإن هذه الشرائع صادرة عن حكمة العليم الحكيم الرؤوف الرحيم.

يقول الشيخ رحمه الله تعالى: «**فعلى المسلم أن يمتثل أمر الله سبحانه وتعالى في كل ما أمره به، وأن ينقاد لشريعته، ويمتثل أمر رسوله صلى الله عليه وسلم، سواء عرف الحكمة في ذلك الأمر المفروض أو المسنون أو لم يعرف لِعِلْمِ العاقلِ علماً جازماً أن الله سبحانه لا يأمر بشيء إلا وتحت ذلك الشيء مصلحة عائدة على العبد، ولا ينهى عن شيء إلا لما يشتمله من مضرة ومفسدة، وقد تظهر للعبد الحكمة في بعض المشروعات وقد لا تظهر ....**»[4].

ويقول رحمه الله: «**وهكذا حكم كل تشريع يشرعه الله لعباده، إذا قارنه العاقل**

---

(١) العقائد السلفية: (٢/٢٦٠)، وانظر: إعلام الأنام بالغناء المباح منه والحرام ص: ٦، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢٩/٢٨، ٤٢)، خطبة عيد الفطر ص: ١٤.

(٢) مجموع الفتاوى: (٢٠/٤٨).

(٣) إعلام الأنام بالغناء المباح منه والحرام ص: ٦.

(٤) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢١/٧٢).

المنصف بغيره من التشريعات الوضعية البشرية، يتجلى له تجلياً واضحاً أن التشريع الإلهي هو التشريع الصالح للبشر النافع لهم في الحاضر والمستقبل، والقائد لهم للسعادة في هذه الحياة وفي الأخرى»[1].

وقد ذكر الشيخ رحمه الله تعالى ما في كثير من التشريعات من المحاسن والمصالح، وذلك انطلاقاً من القاعدة التي ذكرها، فمن أمثلة ذلك: بيانه رحمه الله لما في النظام الاقتصادي الإسلامي من تحقيق مصالح المجتمع وتوسطه بين الأنظمة البشرية المنحرفة، إما يميناً وإما شمالاً، يقول رحمه الله بعد أن بين كل من النظام الشيوعي والرأسمالي: «**النظام الإسلامي وسط بين النظامين السابقين، لم يسلب حقوق الفرد وتملكه للمال ووسائل الإنتاج ويجعله كبهيمة تقاد أو كآلة مسخرة، كما فعلت الشيوعية، بل منح الفرد حقوقه الفطرية والشخصية وأباح له تملك المال ووسائل الإنتاج، لكنه لم يطلق له العنان كما يشاء، فينساق وراء هواه وشهوته ومطامعه كما أباحت الرأسمالية، بل قيدته بقيود بعضها أوامر والبعض الآخر نواهي، تلك القيود التي من شأنها -إذا طبقت- أن لا تجتمع الثروة ووسائلها الجالبة لها وتجعلها محتكرة بأيدي أفراد يتسلطون بها على العمال والضعفاء ....»**[2].

ثم ذكر شأن الزكاة وما فيها من المعاني والمصالح وذكر وجوب النفقات أحياناً، وذكر الميراث وهو من صور النظام المالي في الإسلام، وذكر النهي عن الربا والارتشاء والسرقة والغرر والخديعة والاحتكار وغير ذلك مما هو من أعظم أسباب أكل المال بالباطل والاعتداء على حقوق الآخرين.

ومن تحقيق المصالح في هذه الشريعة تشريع الحدود على بعض الجرائم التي تهدد المصالح وتعكر صفو الحياة كالقتل والسرقة والزنا والشرب وغيرها، وقد بين الشيخ ذلك

---

(١) الإسلام والرسول ص: ٨٦.

(٢) الإسلام والرسول ص: ٨٦، وانظر ص: ٨٠-٩٠، ١٤٦، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٩/٤١-٤٦)، إكمال الدين: (١٥٣/٢).

وأفاض فيه في عدة مواضع[1]، ومن ذلك مقالة مستقلة في بيان ما في الحدود من الرحمة والمصلحة، قدمها بتقرير اتصاف الرب عز وجل بالرحمة والعدل، وذكر بعض الآيات الدالة على ذلك، وأن كل سورة في القرآن افتتحت ببسم الله الرحمن الرحيم «**دلالة للعباد على أن الله متصف بالرحمة العظيمة، وأن كل أفعاله وتشريعاته لا تخرج من حيز الرحمة، فمن رحمته تعالى شرع الحدود كعقوبة رادعة لأولئك الذين لم ينفع فيهم الترغيب ولما يدخل الإيمان في قلوبهم، وأعني بتلك الحدود كحد الزنا والسرقة وحد شرب الخمر وحد القذف وقطاع الطريق.**

فالحد أي حد كان في حد ذاته رحمة وليس عقوبة محضة، بل كدواء ناجح لعلل أمراض الفساد التي إن لم تبادر بالعلاج النافع لاستشرت وتفشت في المجتمعات ونخرتها نخر السوس في الخشب، وأتت على قواعد عزها ومجدها ....»[2].

ثم ذكر أن تشريع هذه الحدود من محاسن هذا الدين، وأن الطاعنين في ذلك لم يسلكوا منهج الصواب ..... ثم ذكر بعض المفاسد المترتبة على تلك الجرائم التي شرعت فيها الحدود.

وصرح رحمه الله تعالى أن من أنكر هذه الحدود وقال أنها وحشية أو لا تليق بالقرن العشرين، فإن هذا الكلام كفر صريح يجب أن يستتاب قائله، فإن تاب وإلا قتل مرتداً خارجاً عن دين الإسلام[3].

ومن أعظم ما يدل على مراعاة الشريعة لتحقيق المصالح ودرء المفاسد أنها جاءت بخمس قواعد يجب مراعاتها وتحصيل مصالحها، وهي:

١. حفظ الدين.

٢. حفظ العقل.

---

(١) انظر: الإسلام والرسول ص: ٧٠-٨٠، إكمال الدين: (١٤٤/٢-١٤٩)، البابية والبهائية ص: ٢٩-٣٢، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٢٢/٢٠-١٣٣).

(٢) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٢٢/٢٠)، وانظر ما بعدها.

(٣) إكمال الدين: (١٢٥/١-١٢٩).

٣. حفظ العرض[١].

٤. حفظ النفس.

٥. حفظ المال.

ومما ينبغي التنبه له هنا والوقوف عنده «**أن ميزان المصلحة هو الشريعة الإسلامية نفسها، فما شهدت له بالصلاح والنفع فهو المصلحة قطعاً، وما شهدت له بالفساد فهو المفسدة قطعاً، والخروج على[٢] هذا الميزان يعني اتباع الهوى، والهوى باطل لا يصلح معياراً لتميز الصلاح عن الفساد، قال تعالى: ﴿يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾[٣]** ....»[٤].

ثالثاً بيان كمال الدين وشموله، وأنه صالح لكل زمان ومكان:

إن كمال الدين وشموله لجميع نواحي الحياة ومتطلبات البشر يتضمن صلاحيته لكل زمان ومكان، وجيل وقبيل، وصلاحيته لكل زمان ومكان تستلزم أن يكون كاملاً وافياً بحاجات البشر.

ولذلك، فكل من ذهب للطعن في أحكام الشريعة ورماها بعدم الصلاحية لهذا العصر، كان كمال الدين وشمول تشريعاته أعظم رد عليه، ولذلك جرى أعداء الله من المستشرقين وأذنابهم على الحرص على نقض ذلك، ورمي الشريعة بالنقص والتقصير، واختراع المثالب لها، ليتوصلوا بذلك إلى عدم صلاحيتها للقرن العشرين على حد زعمهم، ومن ثم جر المسلمين إلى ما يهوونه من الضلال والفساد ونبذ الشريعة وترك حكم الله

---

(١) انظر: الرد الصريح المبين ص: ٨٤، كشف الشبهات: (٣/٦٥)، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٢٣/١١-٢٣)، وفي هذا الموضع ذكر حفظ النسب بدل حفظ النفس، وفي بعضها ذكر النسل بدل العرض.

(٢) كذا، ولعله "عن".

(٣) ص: من الآية٢٦.

(٤) إكمال الدين: (٢/١٤٩).

والبعد عن الدين[1].

وفي المقابل جرى أولياء الله تعالى وأنصار دينه على الرد عليهم وبيان الحق الذي أرادوا طمسه، قال تعالى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ * هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾[2].

وقد شارك الشيخ رحمه الله تعالى في ذلك أعظم مشاركة، ونبه على هذه الدعاوى الكاذبة التي يروجها هؤلاء المستشرقون وأذنابهم من أصحاب الفرق الضالة، كالبابية والبهائية أو ممن ينتسب إلى الإسلام ولكنه يجهل حقيقة دين الإسلام[3].

وذكر رحمه الله تعالى أن إكمال هذا الدين من أكبر نعم الله تعالى على هذه الأمة، فلا يحتاجون إلى دين غيره ولا نبي غير نبيهم صلوات الله وسلامه عليه[4].

واستدل رحمه الله على كمال الدين وشموله لجميع الأحكام والعقائد والعبادات وغيرها بقوله تعالى: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾[5] وقوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدىً وَرَحْمَةً﴾[6][7].

ويقول رحمه الله: «**فكما يأمر الله تعالى بعبادته وتوحيده في آيات كثيرة، منها: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[8] ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[9]** ....» وذكر آيات ثم قال:

«**فإنه تبارك وتعالى يأمر بالعبادات في آيات كثيرة منها: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا**

(١) انظر: إكمال الدين: (١/١٩١) وما بعدها.

(٢) الصف:٨-٩.

(٣) انظر: البابية والبهائية ص: ٢٧ وما بعدها، الإسلام والرسول ص: ١٤٧، الرد الصريح المبين ص: ١٤٦.

(٤) انظر: إكمال الدين: (١/٢٩) نقلاً عن الحافظ ابن كثير في تفسير قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾.

(٥) الأنعام: من الآية٣٨.

(٦) النحل: من الآية٨٩.

(٧) انظر: إكمال الدين: (١/١٢٩).

(٨) البقرة:٢١.

(٩) الذاريات:٥٦.

الزَّكَاةَ﴾[1] ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾[2] ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[3].

كما يقول عز وجل في الأخلاق: ﴿وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾[4] ......» وذكر آيات أخرى، وقال: «**ويقول سبحانه وتعالى في شؤون المعاملات: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبا﴾[5]** ......

ويقول عز من قائل في الكسب: ﴿فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ﴾[6] ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾[7] ......».

ثم ذكر بعض ما يتعلق بشؤون الحرب والجهاد، وشؤون الصلح والسلم، وشؤون السياسة والحكم، ثم قال: «**فهذه الآيات وغيرها كثير تعلن بكل وضوح أن دين الإسلام يعالج جميع أمور الدنيا والدين** ....»[8].

وذكر رحمه الله تعالى في الرد على تلك الدعوى الكاذبة، أن الرسل كانت ترسل إلى أقوامهم خاصة وأن النبي صلى الله عليه وسلم بعث إلى الناس كافة، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيراً وَنَذِيراً﴾[9] وقال: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيراً﴾[10] وذكر أحاديث، ثم قال: «**ومقتضى هذا العموم أن تكون هذه الشريعة صالحة لكل قوم وكل مكان وكل زمان، كما اقتضت حكمته أن تكون**

---

(١) البقرة: من الآية٤٣.

(٢) آل عمران: من الآية٩٧.

(٣) البقرة:١٨٣.

(٤) آل عمران: من الآية١٣٤.

(٥) البقرة: من الآية٢٧٥.

(٦) الملك: من الآية١٥.

(٧) البقرة: من الآية٢٦٧.

(٨) إكمال الدين: (٢/٨-١٤)، وانظر: (٢/١٣٤) وما بعدها.

(٩) سبأ: من الآية٢٨.

(١٠) الفرقان:١.

هي خاتمة الشرائع، فهي ناسخة لما قبلها ...»[1].

وهذا فيه إشارة إلى أن أصل هذا القول نابع من عدم الإيمان بعموم شريعة الإسلام وكونها ناسخة وخاتمة للشرائع، ولذلك صار هذا القول يصدر من النصارى واليهود الذين لا يؤمنون برسالته، وممن يدعي النبوة والرسالة كالبابية والبهائية والقاديانية، وللأسف فإنه يغتر بمثل هذا الافتراء بعض المسلمين.

ويقول رحمه الله: «**لا يستطيع المؤمن بكمال علم الله وحكمته ورحمته وبره بخلقه أن يتصور أنه تعالى يغلق باب النبوة دونهم ويقطع وحيه عنهم، ثم يتعبدهم بشريعة قاصرة تصلح لقوم دون قوم، ولزمن دون زمن، أو لبلد دون بلد، مع أنهم جميعاً مكلفون بأحكامها ملزمون بأن يحلوا حلالها ويحرموا حرامها ....»**[2].

ثم ذكر بعض مميزات الشريعة التي تدل وتؤكد على كمالها وصلاحها لكل زمان ومكان، ولذلك يقول رحمه الله تعالى في دعوى البابية والبهائية في تبريرهم دعواهم النبوة أن شريعة الإسلام لم تعد صالحة لهذا العصر، يقول رحمه الله:

«**أما قوله أن شريعة الإسلام لم تعد صالحة لهذا العصر .... فكلام باطل مسروق من كلام المستشرقين الذي يحملون الحقد الدفين على الإسلام والمسلمين**» ثم ذكر كمال الشريعة والأدلة في ذلك، ثم قال: «**وقال الله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَـٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ وَلا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[3] أمرنا الله باتباع سبيل القرآن والسنة، فلو كانا غير صالحين لما أمرنا الله باتباعهما**».

ثم ذكر بعض الأحاديث الدالة على كمال الشريعة، وذكر أنها ناسخة لجميع الشرائع وأنها خاتمة الشرائع، وذكر بعض ما جاءت به من الأحكام الحكيمة والشرائع المستقيمة، وما فيها من القواعد والعمومات التي يمكن معها استنباط كل ما يحتاجه البشر.

---

(١) محاضرات ص: ٥٧-٥٨.

(٢) محاضرات ص: ٥٩.

(٣) الأنعام:١٥٣.

ثم قال إن علماء القانون درسوا هذه الشريعة، وشهدوا بدقتها وعظمتها وواقعيتها وخلودها .... وذكر أنه لو استشهد بكلام بعض العلماء المسلمين ربما لم يقبل المخالفون، ولذلك استشهد بقرار المؤتمر القانوني الدولي الذي عقد في لاهاي سنة ١٩٣٨، حيث نص على أن الشريعة الإسلامية شريعة دقيقة جامعة ومتفرعة، ويمكن أن تكون أساساً مهماً للقوانين الحديثة، قال وأقر هذا مؤتمر المحامين الدولي في لاهاي سنة ١٩٤٨، ومؤتمر القانون الدولي في باريس سنة ١٩٥٣، إلى آخر كلامه رحمه الله(١).

وقد ذكر رحمه الله كلام بعض المستشرقين في اعترافهم بشمول أحكام الإسلام وكمالها ليكون ذلك حجة على غيرهم من المستشرقين، وممن يعظم أقوالهم من المسلمين، ومن ذلك قول بعضهم(٢) عن القرآن «**أنه الدستور الأساسي، ليس لأصول الدين فقط، بل للأحكام الجنائية وللشرائع التي عليها مدار حياة النوع الإنساني وترتيب شؤونه**» وقال أيضاً: «**إن الشريعة المحمدية تشمل الناس جميعاً في أحكامها، من أعظم ملك إلى أقل صعلوك**».

وعموماً فإن نصوص الشيخ في هذا المعنى وتقريراته لذلك كثيرة(٣)، ونص رحمه الله على «**أن من لم يعتقد أن دين الإسلام كامل، عقيدةً وشريعةً، وليس فيه أي نقصان، وليس في حاجة إلى زيادة أو نقصان، فهو كافر بالله العظيم مرتد عن دين الإسلام، شاء أم أبى**»(٤)، وفي المسألة التالية زيادة تأكيد وبيان لهذا الأصل العظيم.

---

(١) انظر: البابية والبهائية ص: ٢٧-٣٤ وما بعدها.

(٢) وهو المستشرق جيبون، انظر: الإسلام والرسول ص: ١٤٦-١٤٧.

(٣) انظر: العقائد السلفية: (٢/٢٦٢-٢٧٥)، القاديانية ص: ١٣٨، الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر ص: ٥٤، القول الأقوم ص: ٥٥، خطبة عيد الأضحى ص: ١٤-١٦، الرد الصريح المبين ص: ٥، ١٤٦، الرد الشافي الوافر ص: ١٨-١٩، الخطب المنبرية ص: ٩٩ وما بعدها، القول المجتبى ص: ١٣، ٢٧، ٤٢، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١/٢٤، ١٠-١٢، ٢٢)، (١٢/١٦)، (١٩/٣٢-٥١)، (٧/١٧، ٥٠)، (١٧/١٢١-١٢٢).

(٤) الرد الصريح المبين ص: ٥.

رابعاً مميزات وخصائص الشريعة الإسلامية:

تبين لنا مما سبق أن من خصائص هذه الشريعة ومميزاتها: اشتمالها على العقائد الصحيحة وعلى التشريعات النافعة، وأنها شريعة كاملة شاملة بما حوته من النصوص والقواعد، وأنها صالحة لكل زمان ومكان، ولكل جيل وقبيل، وسنعرض هنا إلى ميزات هذه الشريعة وخصائصها بشيء من التفصيل، على ضوء ما قرره الشيخ رحمه الله تعالى، قال رحمه الله:

«**تعريف الشريعة في اللغة والاصطلاح.**

قال ابن كثير رحمه الله: الشرعة والشريعة ما يبتدئ فيه إلى الشيء، ومنه يقال: شرع في كذا، أي ابتدأ فيه.

ومدار هذه المادة في لغة العرب على الظهور والبيان والوضوح، وتطلق العرب الشريعة على مورد الناس للاستسقاء، سميت بذلك لوضوحها وظهورها.

وفي الاصطلاح: هي كل ما سنه الله لعباده من الأحكام الاعتقادية والأخلاقية والعلمية»(١).

وبين رحمه الله أن غاية الشريعة الإسلامية تحقيق إقامة العباد على منهج العبودية الصادقة لله تعالى.

وهذه العبودية الصادقة تؤسس نظام الحياة الإنسانية فتقيم المجتمع الطاهر، الذي تسوده القيم الفاضلة، ويعم فيه المعروف وتجتث المنكرات، وهذه هي المهمة الرئيسة للدولة الإسلامية التي مكن الله لها في الأرض، قال تعالى: ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ﴾(٢)، وهذا هو سبب تفضيلها، قال تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾(٣)(٤).

---

(١) إكمال الدين: (٢/١١٤-١١٥).

(٢) الحج: من الآية٤١.

(٣) آل عمران: من الآية١١٠.

(٤) انظر: إكمال الدين: (٢/١١٥-١١٦).

ودفاعاً عن هذه الشريعة التي هي أسمى الشرائع، وهدفها أنبل الأهداف، ووسائلها أشرف الوسائل، دفاعاً عن هذه الشريعة التي كاد لها الأعداء، ورموها بما هي براء منه بجزاف الكذب والبهتان، يبين الشيخ رحمه الله ما اشتملت عليه وتميزت به من الخصائص والمزايا، فمن ذلك:

١. أنها شريعة إلهية ربانية[(١)].

لأنها الشريعة التي نزل بها أمين الوحي جبريل عليه السلام على قلب محمد صلى الله عليه وسلم، لتكون هداية للناس، ثم هدفها أيضاً ربط الناس بربهم وخالقهم حتى يعرفوه ويوحدوه ويعبدوه، ويطيعوا أمره.

وكونها من عند الله يعني أنها الشريعة الوحيدة التي لها الحق أن تسود وتحكم، لأنها من صاحب السلطان الذي له وحده حق التشريع.

ويعني أيضاً أنها قائمة على أساس من عقيدة الإسلام، وأن الشريعة مرتبطة بالعقيدة، فالإسلام عقيدة وشريعة ودين ودولة.

٢. أنها شريعة لها قدسيتها[(٢)].

لأنها شريعة من عند الله الخالق المعبود، الذي بيده الأمر، وإليه المآب، فلها في نفس المؤمن شأن عظيم واحترام كبير، ولذلك فإنها تجد الحرص على التطبيق في نفوس أتباعها، ولو بعيداً عن أعين الرقباء، نظراً لرؤية العليم الخبير سبحانه وتعالى.

٣. أنها شريعة معصومة[(٣)].

لأنها مترلة من عند الله عز وجل، ولأن صاحبها صلى الله عليه وسلم معصوم في التبليغ عن الله، ولأن الأمة أمة هذه الشريعة معصومة عن الاجتماع على

---

(١) انظر: إكمال الدين: (٢/١١٧)، الخطب المنبرية ص: ٧٢، محاضرات ص: ٦٠، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٧/١٣٥).

(٢) انظر: إكمال الدين: (٢/١٢١-١٢٢).

(٣) انظر: إكمال الدين: (٢/١١٩).

الخطأ، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[1].

٤. أنها شريعة عالمية[2].

فهي رحمة للعالمين وهداية للناس أجمعين، فلا عنصرية في هــذا التــشريع ولا عصبية ولا طبقية، وإنما الناس فيه سواء[3]، قال تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِــهِ وَاتَّبِعُــوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾[4]، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾[5].

وهذا بخلاف «**الشرائع الوضعية التي أملتها أناس يتأثرون بالهوى والعاطفة، ويفضلون طبقة على طبقة، وجنساً على جنس، كما نرى الفوارق العنصرية في الغربيين في نظرتهم إلى غيرهم من الأمم الشرقية**»[6].

٥. أنها شريعة خالدة[7].

وذلك لأن الله تعالى تعهد بحفظها، وصانها عن التبــديل والتحريــف، ولمـــا اشتملت عليه من العلم والحكمة والقواعد التي تراعي المصلحة، كيف لا وهي تتريل العليم الحكيم، فهي لا تحتاج إلى تغيير وتعديل دائم ومستمر كما هـــو شأن التشريعات التي يستحدثها البشر بعقولهم القاصرة.

٦. وسطيتها واعتدالها.

---

(١) الحجر:٩.

(٢) انظر: إكمال الدين: (١٢٤/٢)، محاضرات ص: ٦٤، الخطب المنبرية ص: ٧١، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٣٥/١٧).

(٣) التمايز بينهم إنما هو بتقوى الله وحسن العمل.

(٤) الأعراف:١٥٨.

(٥) الحجرات: من الآية١٣.

(٦) محاضرات ص: ٦٧.

(٧) انظر: إكمال الدين: (١٣٢/٢)، الخطب المنبرية ص: ٧٣، محاضرات ص: ٧٣، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٣٦/١٧).

«**قد جاءت الشريعة الإسلامية نسيجاً وحدها في هذا الجانب، فلا إفراط ولا تفريط في تشريعاتها، بل توسط واعتدال، وصدق الله العظيم إذ يقول: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً﴾**[1] ....»[2] والوسط هو الحياد والعدل في كل شيء.

وقد تقدم ذكر مثال على وسطية الإسلام في نظامه الاقتصادي بين الرأسمالية والاشتراكية[3]، بل هو وسط في كل أحكامه وتشريعاته بين الغلو والجفاء، سواء في المعاملات أو العقوبات والتعازير أو أحكام الأسرة وسائر شؤون الحياة.

٧. اليسر ورفع الحرج[4].

قال رحمه الله في تفسير قوله تعالى: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلا تَنْسَى * إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّهُ يَعْلَمُ الْجَهْرَ وَمَا يَخْفَى * وَنُيَسِّرُكَ لِلْيُسْرَى﴾[5]: «**ولما كان في الوعد بالإقراء الوعد بتشريع الأحكام، وفيها ما يصعب على المخاطبين، أردف ذلك الوعد بما يزيده حلاوة في النفوس فقال: ﴿وَنُيَسِّرُكَ لِلْيُسْرَى﴾ أي نوفقك للشريعة السمحاء التي يسهل على النفوس قبولها، ولا يصعب على العقول فهمها** ....»[6].

وقد أفرد الشيخ رحمه الله كلمة في بيان سماحة الإسلام ويسره، رداً على أعداء الدين الذين يرمونه بدين التعصب والكبت للحريات وغير ذلك من الكذب والزور والخطأ والضلال، فإن الدين الإسلامي دين اليسر والسماحة ورفع الحرج، ولكن هؤلاء يريدون الوصول إلى شهواتهم وإلى أغراضهم من إفساد

---

(١) البقرة: من الآية١٤٣.

(٢) إكمال الدين: (٢/١٥٠-١٥٥).

(٣) انظر ص: ١٣٦٧-١٣٦٨.

(٤) انظر: إكمال الدين: (٢/١٣٥)، محاضرات ص: ٣٧-٥٠، الخطب المنبرية ص: ٧٠.

(٥) الأعلى:٦-٨.

(٦) الجمعة ومكانتها في الدين ص: ٣٥٤-٣٥٥.

المسلمين بهذه الكلمات المزورة الكاذبة.

يقول الشيخ رحمه الله: «**وإليكم البيان المدعم بالدليل والبرهان: قال الله تعالى في وصف النبي صلى الله عليه وسلم: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾**(1).

وقال تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ أي يعز عليه ما يشق عليكم، ﴿حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ﴾ أي لهدايتكم للدين القويم والنهج المستقيم، ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾(2)، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾(3)، وقال: ﴿لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَهَا﴾(4) وقال: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾(5) ....»(6).

ثم ذكر بعض الآيات والأحاديث، ثم ذكر من أمثلة رفع الحرج والمشقة والسماحة والسهولة في أحكام الشرع عدة أمثلة، كالتخفيف في الطهارة إلى التيمم والمسح على الجوارب والخفاف، وهكذا في الصيام والزكاة والحج، وبعض المعاملات، بل حتى في العقوبات، وأعظمها القتل عمداً، حيث اشترط أن يكون القاتل بالغاً عاقلاً، وندب إلى العفو أو قبول الفدية.

إلى غير ذلك من الأمثلة التي أوردها الشيخ رحمه الله لتكون مقنعاً لمن زلزلته شبه الملحدين، وقوة للمؤمن في دفع مكر الماكرين.

ومن المزايا التي ذكرها الشيخ أيضاً غير ما تقدم: موافقة هذه الشريعة للعقول

---

(١) الأعراف: من الآية١٥٧.

(٢) التوبة:١٢٨.

(٣) الأنبياء:١٠٧.

(٤) البقرة: من الآية٢٨٦.

(٥) الحج: من الآية٧٨.

(٦) محاضرات ص: ٣٨-٣٩.

الصحيحة[1]، واستقلاليتها عن الحاجة إلى غيرها من القوانين والشرائع، فهي غير ملفقة من غيرها كحال سائر الشرائع البشرية[2].

واشتمالها على العدل والمساواة[3]، وأنها توازن بين مصالح الفرد والمجتمع، فلا يطغى هذا على ذاك ولا العكس[4]، وأنها توافق العلم والمعرفة[5]، إلى غير ذلك من المزايا والمحاسن التي لا يمكن عدها وحصرها، لأنها شريعة الله تعالى التي رضيها لعباده، وأنعم بها عليهم، ورحمهم بها، وجعلها سبب سعادتهم في الدنيا والآخرة.

وفي ذلك أبلغ رد على المستشرقين من اليهود والنصارى والملاحدة وأذنابهم، ممن يطعن في هذه الشريعة وهذا الدين، للوصول إلى أهدافهم ومطامعهم الدنيئة.

وفي هذا أيضاً تحفيز للمؤمنين والمسلمين للتمسك بهذا الدين الذي ظهرت محاسنه، واجتمعت فضائله، وأن يعتدوا به ولا يذوبوا في بريق الحضارة الغربية الزائفة التي تقطر بهيمية ووحشية.

بل قد شهد عقلاء الناس من الغربيين وغيرهم بمحاسن هذا الدين وكماله وجلاله، كما سيأتي في المبحث التالي بإذن الله تعالى، والله الموفق وحده سبحانه، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) انظر: إعانة القريب المجيب: (٥٤٧/١)، الخطب المنبرية ص: ٦٨، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٣٤/١٧).

(٢) إكمال الدين: (١٢٠/٢-١٢١).

(٣) إكمال الدين: (١٣٣/١)، (١٣٨/٢-١٤٣)، الخطب المنبرية ص: ٧١، ١٠٧، ١١٠، محاضرات ص: ٦٧، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٣٥/١٧).

(٤) محاضرات ص: ٦٨.

(٥) الإسلام والرسول ص: ١٣، الخطب المنبرية ص: ١٠٤.

المبحث الثاني: جهوده في ذكر بعض شهادات الغربيين للإسلام.

إن محاسن هذا الدين بمكان لا يخفى من حيث الكثرة والظهور، ومع ذلك فقد أبى أكثر الدارسين له من الغربيين إلا كفوراً، والقليل منهم وقف موقف الإنصاف، وهو الاعتراف بحسنه وصدقه وأنه الدين الحق، وهؤلاء على أصناف ثلاثة، يقول الشيخ رحمه الله تعالى:

«ينقسم المنصفون من الغربيين وغيرهم إلى ثلاث طوائف:

أ- طائفة بعد دراستها للدين الإسلامي وسيرة الرسول صلى الله عليه وسلم استيقنت وأعلنت إسلامها.

ب- طائفة مع معرفتها بذلك، كتمت إسلامها.

جـ- طائفة اعترفت وكتبت، مع بقائها على دينها وإلحادها، معترفة بدين الإسلام وما فيه من المحاسن.

أما غير المنصفين ممن افتروا على دين الإسلام وقلبوا فضائله مثالب، فهم أكثر من المنصفين.

وقد قيض الله بعض بني جلدتهم من رد عليهم ونقض كلامهم كما سترى في كلام بعضهم»(١).

وهذا يوضح لنا الغرض من إيراد مثل هذه الشهادات من هؤلاء الغربيين، وذلك أنه قد يقول قائل: إن ديننا الإسلامي قد بلغ من الكمال ما ليس بعده غاية، ومن المحاسن ما هو أجلى من النهار، وقد تكفل الله بظهوره وعلوه، كما قال: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ * هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾(٢)، فلا حاجة لتقريره بشهادة غيرنا ممن لا يدين بدين الإسلام.

---

(١) الإسلام والرسول ص: ٧-٨، الرد الصريح المبين ص: ٧، العقائد السلفية: (٣٣/٢).

(٢) الصف:٨-٩.

فنقول: قد أورد الشيخ رحمه الله هذا الإيراد، وأجاب عنه بما ملخصه:

١. أن هذا فيه حجة عليهم، إذ يعرفون أن هذا الدين حق، وإن جحد ذلك أكثرهم، ولكن شهادة بعضهم دليل على ظهور ذلك وعلمهم به، وهذا كما احتج الله تعالى على اليهود والنصارى بأنهم يعرفون صفة النبي صلى الله عليه وسلم ويجدونها مكتوبة عندهم في التوراة والإنجيل، وإن جحدها أو حاول إنكارها بعضهم.

٢. أنه درج أهل العلم على الاستشهاد على نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم بالبشارات الموجودة في التوراة والإنجيل، وبأقوال المنصفين من أهل الكتاب، كقصة هرقل مع أبي سفيان، وقول النجاشي، وقصة بحيرا الراهب، وشهادة عبد الله بن سلام، وغيرها وهذا موجود في كتبهم، كالجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لشيخ الإسلام ابن تيمية، وهداية الحيارى لابن القيم، وإظهار الحق لرحمة الله الهندي، وغيرها.

٣. يقول رحمه الله: أن الاستشهاد بكلام هؤلاء ليس لأجل أننا في حاجة للاستدلال على صدق النبي صلى الله عليه وسلم وصحة دين الإسلام بكلامهم، ولكن يذكر ذلك مع سائر الأدلة لإقامة الحجة على أولئك المستغربين، الذين راق لهم ما يأتي به الغربيون من طيب وخبيث، تابعين لهم شبراً بشبر، وذراعاً بذراع، عسى إن قرؤوا هذا الكتاب أن يرجعوا عن غيهم وتقليدهم لأولئك، ويبصروا بعد العمى، ويعرفوا مكانة الرسول العظيم صلى الله عليه وسلم، ومحاسن هذا الدين القيم، فيرجعوا إليه ويعضوا عليه بالنواجذ.

٤. «**كما أن الاستشهاد بكلام هؤلاء العلماء من المسيحيين وغيرهم حجة لنا على الذين أصروا على كفرهم وإنكار نبوته صلى الله عليه وسلم، حيث أن هؤلاء قد اعترفوا برسالته العامة وأسلم كثير منهم**».

٥. وهي حجة أعظم على من اعترف برسالته ونبوته ودينه الصحيح الحق، ومع ذلك لم يؤمن و لم يدخل في دين الإسلام.

٦. يقول رحمه الله: «**استشهادي بكلام هؤلاء من قبيل ما قيل قديماً:**

ومليحة شهدت لهــا أعــداؤها　　والحق ما شهدت به الأعــداء»(١)

إذا تبين ذلك، فاعلم أن الشيخ رحمه الله قد خصص كتابه «الإسلام والرسول في نظر منصفي الشرق والغرب» للهدف الذي تقدم ذكره، وقد أورد فيه شهادة مئة رجل: «**ثمانين من فطاحل علماء الغرب، ممن اعترفوا لرسول الأنام بأنه مرسل من رب العالمين حقاً إلى البشر عموماً، وللقرآن الكريم بأنه كتاب حوى كل المحاسن التي حوته سائر الكتب الإلهية، وفيه من الأصول العقائدية والتشريعية والآداب والأخلاق ما ليس فوقه مزيد لمستزيد، ولدين الإسلام بأنه الدين الصالح وأنه الدين الخالد، المتكفل بحل مشاكل البشر وإيصالهم إلى ساحل النجاة، وإعطائهم(٢) السعادة الدنيوية والأخروية، وأنه لا يمكن أن يكون تشريع سماوي أو وضعي يقاربه، فضلاً من أن يكون أعلى منه، وهؤلاء كلهم اعترفوا بما ذكرنا، ولم يعلنوا إسلامهم، والله أعلم بحقيقة حالهم.**

كما أني ذكرت شهادة عشرة من منصفي مسيحي الغرب، من علماء وأدباء وشعراء، وأضفت إلى ذلك شهادة عشرة من أعلام الغرب، ممن درس الإسلام دراسة حقيقية، انتهى(٣) منها على أنه الدين الوحيد الحق، والواجب على كل بشر عاقل أن يدخل فيه، فلذا أعلنوا إسلامهم، فلو أراد مؤلف أن يتتبع أعداد من شهدوا لدين الإسلام ولسيد الأنام، ممن أسلم ومن لم يسلم، لما أمكن أن يحصرهم»(٤).

وسوف ننتقي من تلك الشهادات ما يسر القارئ، ويحصل به تحقيق هدف الشيخ رحمه الله تعالى، وإبلاغ رسالته التي أراد.

١. «**قال دوديانوس الوزير الفرنسي: جاء الإسلام مخالفاً لكثير من الأديان التي ضاعت حقيقتها، ولكنه جاء منزهاً عما لا يعقل من الخرافات والأباطيل**

---

(١) الإسلام والرسول ص: ١٢٠-١٢٥.

(٢) في الأصل «وإعطائهم».

(٣) في الأصل «أنتهي».

(٤) الإسلام والرسول ص: ١٢٠.

...... والإسلام مكمل للإنسانية لا غموض فيه.

الإسلام أمر بالمساواة والاشتغال بالعمل، وتنزه عن الرهبانية، أما تأخر أهله فناشئ من أهم انحرفوا عن أصوله وتوجهوا لغير مرامه».

ويعلق الشيخ هنا قائلاً: «**قف على كلام هذا المستشرق واقرأ ما يقول، من أن سبب تأخر المسلمين هو إعراضهم عن أوامر دين الإسلام، وانحـــرافهم عن الصراط المستقيم، لا كما يقول الحاقدون على الإســـلام والجـــاهلون بتعاليمه ومحاسنه من أن الدين أخرهم عن التقدم**»(١).

٢. «**وقال بيرك في بعض خطاباته في البرلمان الإنجليزي: أن دين الإسلام هـــو أحكم وأعقل وأرحم تشريع عرفه التاريخ البشري**»(٢).

٣. نقل الشيخ رحمه الله عن جولد زيهر عبارته الدالة على أثر الإسلام في تحويـــل حياة الجاهلين وأخلاقهم إلى تلك الصفات والسجايا والفضائل التي تحلى بهـــا المسلمون، وعلق الشيخ هنا قائلاً: «**هذا المستشرق يهودي مجري، من اشـــد أعداء الإسلام وأخبثهم، وفي كتابه العقيدة والشريعة كثير من طعونـــه في الإسلام ونبي الإسلام .... ولكن مع خبثه وحقده الشديد وعدائه الـــسافر للإسلام ونبيه، أجرى الله هذه الشهادة لدين الإسلام على لسانه رغماً عن أنفه ....**»(٣).

٤. «**قال إسحاق تيلر رئيس الكنيسة الإنجليزية: في بلاد الإنجليز، الإسلام ينشر لواء المدنية التي تعلم الإنسان ما لم يعلم، والتي تقول بالاحتشام في الملبس، وتأمر بالنظافة والاستقامة وعزة النفس، فمنافع الدين الإسلامي لا ريـــب فيها، وفوائدها من أعظم أركان المدنية ومبانيها**»(٤).

---

(١) الإسلام والرسول ص: ١٢٩.

(٢) الإسلام والرسول ص: ١٣١.

(٣) الإسلام والرسول ص: ١٤٤.

(٤) الإسلام والرسول ص: ١٤٦.

٥. ومما ذكره عن جيبون قوله: «**إن الشريعة المحمدية تشمل الناس جميعاً في أحكامها، من أعظم ملك إلى أقل صعلوك، فهي شريعة حيكت بأحكم منوال، لا يوجد مثله قط في العالمين**»[١].

٦. ومما ذكر عن المسيو شامبون، مدير مجلة ريفو بارلنتير الفرنسية قوله: «.... **نحن مدينون للشعوب العربية بكل محامد حضارتنا في العلم والفن والصناعة، مع أننا نزعم السيطرة على تلك الشعوب العربية في الفضائل، وحسبها أنها كانت مثال الكمال البشري مدة ثمانية قرون، بينما كنا يومئذ مثال الهمجية.**

وإنه لكذب وافتراء ما ندعيه من أن الزمان قد اختلف، وأنهم صاروا يمثلون اليوم ما كنا نمثله فيما مضى»[٢].

٧. «**يقول الدكتور إيزاكو شباتو: إن الشريعة الإسلامية تفوق في كثير من بحوثها الشرائع الأوروبية، بل هي للعالم أرسخ الشرائع ثباتاً**»[٣].

٨. «**وقالت الدكتورة إيليزي: إن الإسلام ليس ديناً فحسب، ولكنه أسلوب في الحياة، وهو كدين له قيم خاصة ....**»[٤].

٩. «**وقال موريسون: إن الحق الذي لا يماري فيه أحد، أن الإسلام أكثر من معتقد ودين، وإنما هو نظام اجتماعي تام الجهاز، هو حضارة كافية النسيج، فلسفتها وتهذيبها وفنونها**»[٥].

١٠. «**وقال الدكتور شبلي شميل، وهو نصراني حر ملحد: لا يوجد دين من الأديان يتفق مع الرقي الاجتماعي والعلمي سوى دين الإسلام**»[٦].

---

(١) الإسلام والرسول ص: ١٤٧.

(٢) الإسلام والرسول ص: ١٦٨.

(٣) الإسلام والرسول ص: ١٧٢.

(٤) الإسلام والرسول ص: ١٧٨.

(٥) الإسلام والرسول ص: ١٧٩.

(٦) الإسلام والرسول ص: ١٨٣.

١١. «وقال جرجي زيدان: .... وقد أعلن محمد النبي العربي أن رسالته خاتمة الرسالات، وصحيح ذلك، لأن ما فيها يصلح للبشر في مختلف أطوارهم وسائر أدوارهم»(١).

وهذان الأخيران من نصارى العرب، وذكر رحمه الله أيضاً عشر شهادات من بعض المستشرقين والنصارى الذي اسلموا، بعد أن درسوا الإسلام وأدركوا حسنه وكماله.

وإذ قد ألقينا الضوء على شهادات بعض المنصفين من هؤلاء المستشرقين وهم قلة قليلة في جنب الكثرة الحاقدة المعادية، فننتقل إلى ذكر جهود الشيخ رحمه الله في رد كيد هؤلاء وشبهاتهم حول الإسلام.

---

(١) الإسلام والرسول ص: ١٨٥.

المبحث الثالث: جهوده في الرد على بعض شبهات المستشرقين.

تقدمت الإشارة في أول هذا الفصل وفي المبحث السابق إلى انقسام المستشرقين إلى صنفين، صنف حمله العدل والإنصاف على الاعتراف بفضل هذا الدين ومحاسنه، وبصدق نبيه الكريم وفضائله، وبعض هؤلاء أصر على كفره وضلاله، وبعضهم سبقت له من الله الحسنى فدخل في دين الإسلام.

والصنف الثاني من أعماه حقده، واستولى عليه مكره وكيده، فافترى على دين الإسلام، وحاول قلب محاسنه إلى مساوئ، وحاول الطعن والنيل من الإسلام، ومن أعظم أهداف هؤلاء:

١. تشويه هذا الدين أمام الغرب ليكون الرأي العام ضد الإسلام، ويستمر ويترسخ التأييد العام للتسلط على بلاد الشرق الإسلامي واستعمارها.

٢. التأثير على المسلمين أنفسهم ببث تلك الأكاذيب والافتراءات، مما يسبب تفريقهم وتشتيتهم وإضعافهم، وسهولة التسلط عليهم، إضافة إلى الوسائل الأخرى المستخدمة في الحرب الثقافية أو الغزو الفكري كما يسمى، وليس هو إلا بثّ الانحرافات العقائدية التي تفسد الدين وتضعفه في نفوس أهله، وتفرق بينهم إذ افترقت عقائدهم[١].

وفي هذا يقول الشيخ رحمه الله تعالى: «**إن الغرب الصليبي والشرق الشيوعي معروفان بعدائهما الشديد للإسلام والمسلمين، عداء لا يحتاج إلى تدليل وبرهان.**

ولما فشلت موجات الغزو الصليبية في حروبها المتكررة للسيطرة على الشرق الإسلامي، لم تجد بداً من تغيير لباسها الحربي، ولبست لباس المكر والخداع والتزوير وتشويه الحقائق، هادفة إلى القضاء على الدين الإسلامي الحنيف ومحاربته، واتبعت طرقاً شتى كي تحقق أغراضها الاستعمارية الدنيئة، منها:

إرسال المبشرين باسم فتح المستشفيات والمدارس والمعاهد العلمية والجامعات،

---

(١) انظر: الاستشراق والمستشرقون ص: ٢٠ وما بعدها، التنصير في البلاد الإسلامية ص: ٣٩-٤٢ وما بعدها.

التي ظاهرها الخدمة والتعليم، وباطنها نشر المبادئ الهدامة، ونفث سمومهم وبث دعايتهم لتشكيك المسلمين في عقائدهم ....»[1].

ويقول رحمه الله تعالى مبيناً صلة المستشرقين باليهود الحاقدين على الإسلام: **«وجل هم اليهود حرب الإسلام والقضاء عليه، فإذا لم يستطيعوا بالسنان فبإلقاء الفتن والدسائس، ووضع الأحاديث ونحو ذلك، ودعوة ابن سبأ اليهودي وفتنته وما فرق به شمل المسلمين لم تخف على أحد.**

وجاء في هذه الأزمنة الأخيرة المستشرقون والمبشرون، وكثير منهم من اليهود، بهذا الدور الدنيء، فقد أخذوا على عاتقهم غزو الإسلام وبث الأفكار المسمومة والمبادئ الضالة والاعتقادات الكافرة، حتى يوهنوا دين الإسلام ويضعفوه في عقائد بني الإسلام.

فحصل ممن قل نصيبه من العقيدة الصحيحة والإيمان من تأثر بهم وتتلمذ عليهم، وأخذ يروج أفكارهم بين المسلمين بالكتابة والتأليف ونشر المقالات، وإلقاء المحاضرات وهو يظهر الإسلام ويبطن الكفر والإلحاد.

فلازال الإسلام في محنة من أعدائه اللئام من اليهود والمستشرقين ومن بعض أبنائه الذين ينتمون إليه ......»[2].

ويقول رحمه الله تعالى: **«فغير خاف على ذوي الحجا والدراية أن الغربيين لما درس كثير منهم الإسلام من شتى نواحيه، وصار له من الاطلاع على الإسلام وما له من المحاسن وعناصر القوة والثبات أمام الصدمات والحروب والويلات التي مرت عليه، وأنه لا يمكن القضاء عليه بالقوة والحروب .... رأوا أن يحاربوه ببث الأفكار المسمومة في المسلمين، وزلزلة عقائدهم وبذر الشكوك فيها، ونشر الإباحية والتحلل**

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١١٤/١٧)، وانظر: (٣٦/١٧-٣٧، ٧٣، ٧٧)، (٣/٢٨)، الرد الشافي الوافر ص: ١٨-٢١، والمقدمة ص: ٢، العقائد السلفية: (٢٩/٢، ٣٣، ٥٢، ٥٥، ٢٦٢-٢٦٣)، الإسلام والرسول ص: ٨، الرد الصريح المبين ص: ٨.

(٢) تحذير المسلمين ص: ٢٦٠-٢٦١.

الخلقي وتهديم الأخلاق الإسلامية ....»[1].

وهنا ربما يقول قائل ممن انخدع وانبهر بالغرب عموماً وبالمستشرقين خصوصاً: إن هذا الكلام مبالغة أو تحامل، فنقول له: إنك لو نظرت في ما يروجونه من الطعن في الدين باسم العلم والتحقيق، وعرفت آثاره المترتبة عليه من إبطال هذا الدين، ومن ثم إضعاف المسلمين واستعمارهم، تبين لك ذلك بوضوح، ولعل فيما نورده من جهود الشيخ في كشف شبهاتهم حول الإسلام يبين لك ذلك ويجليه.

لقد بين الشيخ رحمه الله تعالى الأساليب التي كادوا بها للمسلمين عموماً، وهي على سبيل الاختصار[2]:

١. إرسال المبشرين.

٢. بث دعاة الإلحاد.

٣. نشر الفساد والدعارة.

٤. فتح المدارس النصرانية.

٥. التدخل في مناهج التعليم.

٦. التأثير على طلاب البعثات الخارجية.

والذي يخدم هذه القنوات وغيرها في حقيقة الأمر ويغذيها بمادتها المؤثرة، أو يقوم بالدور الحقيقي هم المستشرقون الذين درسوا الإسلام وتفننوا في أساليب بث الشبهات والشكوك عن طريق هذه القنوات، ويساندهم في مكرهم وكيدهم دعاة الإلحاد ودعاة الانحلال الخلقي، فتنبه لهذا الأمر، فهو مما يعينك على كشف كيد الأعداء وإدراك ما يرمون إليه، وكشف طرقهم ووسائلهم، والقدرة على مواجهتها بالعلم والحكمة.

فإذا علمت ذلك، فاعلم أن الشيخ رحمه الله مع محاربته لتلك الموجات الإلحادية والشهوات الشيطانية، قد تصدى لهؤلاء المستشرقين ولمن يدندن معهم، وبين حقيقة دعاواهم الضالة وإن زخرفوها، وشبههم الكاسدة وإن زينوها، وأبطل ذلك بالأدلة

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (٣/٢٨-٤).

(٢) تقدم ذكرها في أول الفصل.

والبراهين، ومن تلك الدعاوى والشبهات:

أولاً: دعوى فصل الدين عن الدولة[1].

بين الشيخ رحمه الله تعالى أن من أخطر الأفكار التي يروج لها وينشرها أعداء الإسلام، هو فصل الدين عن السياسة، وأن الدين لا علاقة له بالمجتمع وتسيير أموره وتدبير أحواله، وأن وظيفته التنسك والتزهد والتعبد.

وأن أوروبا لما كانت مقيدة بأوامر الدين لم يحصل لها تقدم ورقي وحضارة، بل كانت تتخبط في ظلمات الجهل والفقر، ولما فصلت الدين عن الدولة بلغت ما بلغت من المجد والحضارة الراقية.

يقول رحمه الله: «**وقد راجت هذه الفكرة الكافرة على الشرق الإسلامي إلا من عصمه الله، ونفذها أذناب الغربيين من المنتسبين إلى الإسلام**»[2].

وربما يعبرون عن هذه الدعوة بقولهم: الدين لله،والوطن للجميع، الدين علاقة بين العبد وربه، لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة.

وقد تعرض الشيخ لإبطال هذه الفكرة والمكيدة في منظومته «الدرر السنية» فقال في ذكر النبي صلى الله عليه وسلم:

«وجاءهم للدين والدنيا معاً فدين الاسلام لذين جمعاً»[3]

وذكر في الشرح معنى الإسلام، وأنه «**أتى بكل ما يحتاج إليه البشر، فهو شامل للعقائد والعبادات والأخلاق والمعاملات والجنايات وفصل الخصومات وإقامة الدولة العادلة، وبالإجمال هو النظام العادل الشامل لأمور الحياة كلها .... وعلى هذا كان الإسلام عقيدة وشريعة ومنهج حياة ....**».

ثم بين المراد بالعقيدة والشريعة، ثم قال: «**وعلى ما قلناه من كون الدين**

---

(١) انظر: محاضرات ص: ٤-٥، مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١١٤/١٧-١٢٧)، (١٦/٢١)، خطبة عيد الأضحى ص: ١٧، العقائد السلفية: (٢٦١/٢-٢٦٦).

(٢) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١١٤/١٧).

(٣) العقائد السلفية: (٢٦١/٢).

الإسلامي شاملاً لجميع نواحي الحياة الإنسانية والمَعَادِيَّة، اتفق جميع المسلمين سلفاً وخلفاً بالرغم من تعدد المذاهب فيه، وعلى هذا جرى المسلمون، ولم يقل أحد منهم أن الدين لا شغل له في الحياة، وأنه منحصر في العبادات، حتى جاء الغرب بغزوه الفكري غازياً الشرق الإسلامي، بالمبادئ الهدامة والأفكار المنافية لدين الإسلام، بقصد إضعاف المسلمين وتشتيتهم، وإضعاف الثقة بدينهم، وبالتالي الاستيلاء عليهم ونهب خيراتهم وأموالهم ....»[1].

وفي الحقيقة إن هذه الجملة من كلام الشيخ، لتكفي المسلم الفطين الذي يعرف حقيقة دين الإسلام وتاريخ أمته العظيمة، يكفيه ذلك جواباً ورداً لهذه المقولة الفاسدة، ولكن لا باس أن نزيد القارئ من أجوبة الشيخ، ليزداد يقيناً وإيماناً، وإدراكاً لخطورة هذه الأفكار وانتشارها فمما أجاب به أيضاً رحمه الله:

١. أن الدين الذي وصف بالجمود ومخالفة الحضارة ومضادة الرقي، هو دين القسس والرهبان ورجال الكنائس وعباد الصلبان، الذين صاروا بمرور الأيام يتدخلون في شؤون الملك ويتحكمون في الشعوب، وجرت بسببهم أنهار الدماء، وطاردوا وحاكموا كل من لا يتقيد برأيهم، وطاردوا رجال العلم والفكر حتى انفجر بركان الغضب عليهم من الشعوب والملوك، ودعوا إلى إبعادهم عن شؤون الحياة والمجتمع والسياسة وحصرهم في حدود كنائسهم وأتباعهم.

«فهل في دين الإسلام رجال يتحكمون في الناس ويريدون السيطرة على الملوك وعلى العباد، ويزعمون أنهم وسطاء بين الله وبين خلقه، وأن الدعاء من العبد إلى ربه لغفران الذنوب لا يمكن إلا بواسطة أولئك الرجال؟ هل قال علماء الدين الإسلامي: هناك دولة الدين ودولة الملوك أو السياسة، ودولة الدين لها السيطرة على دولة الملوك ...».

ثم بين رحمه الله أن الإسلام نهى عن الخضوع لسيطرة الأحبار والرهبان، وأنه جعل الخضوع لهم وتقليدهم فيما يحللون ويحرمون شركاً برب العالمين، كما قال تعالى:

---

(١) العقائد السلفية: (٢/٢٦٢).

﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهاً وَاحِداً لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[(١)].

وبين أن الإسلام أوجب على الناس أن ينصبوا حاكماً لهم يرعى مصالحهم، ويقيم ميزان العدل بينهم، ويجاهد الأعداء ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر.

ثم أكد رحمه الله على أنه ليس عندنا أي شيء من البواعث والأسباب التي ألجأت الغربيين إلى فصل الدين عن الحياة والسياسة، فقياس أمرنا على أمرهم قياس باطل ليس له ما يسنده، لا من عقل، ولا من نقل، ولا من واقع التاريخ، بل ولا من واقع ذلك الدين المسيحي قبل أن يبدله رجال الكنائس.

٢. أن الإسلام جاء بأسس وأصول الحكم وقواعده، وقد سبق بيانها وشرحها[(٢)]، إذاً فنحن عندنا ما يكفينا، فلا حاجة لنا إلى استيراد أي أفكار وآراء في هذا المجال، والذي من جملته هذه الفكرة الباطلة، ومن ناحية أخرى فإن مجيء الإسلام بذلك يبطل هذه المقولة مباشرة ويبين كذبها[(٣)].

٣. أن سيرة النبي صلى الله عليه وسلم تدل على بطلان هذه المقولة، يقول الشيخ رحمه الله: «**إن من يتأمل بفكره الثاقب في سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم ..... يجد أن سيرته في أقواله وأفعاله وتقريراته لا تفصل بين الدين والسياسة، فكما تجده صلى الله عليه وسلم رسولاً وهادياً للبشرية ومبشراً بالجنة ومنذراً من النار، تجده في جانب ذلك حاكماً سياسياً وقائداً محنكاً، وإن أردتم البيان فإليكم .....**».

فذكر أنه أول ما وصل إلى المدينة قام بالمؤاخاة بين المهاجرين والأنصار، وأبرم العهد مع يهود المدينة، وذكر طرفاً منه، ثم ذكر توجيهه للجيوش وتوليته للولاة وبعثه للسرايا، وهكذا أيضاً مضى أصحابه وخلفاؤه من بعده، دعاة وولاة وقضاة

(١) التوبة:٣١.

(٢) انظر ص: ٩٤٨.

(٣) انظر: مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٧/١١٦-١٢٢).

ومفتين ومعلمين[1].

٤. «**ألف كثير من العلماء كتباً في شؤون السياسة والحكم، كالأحكام السلطانية للماوردي، وآخر لأبي يعلى الحنبلي، وإصلاح الراعي والرعية لشيخ الإسلام ابن تيمية، والحسبة له، وكتاب الخراج لأبي يوسف القاضي .... إلى غير ذلك من الكتب التي يصعب حصرها**»[2].

٥. أن مشروعية الجهاد لنشر دين الإسلام والقضاء على دول الكفر وملوكها التي تستعبد العباد والبلاد، دليل على أن دين الإسلام عام شامل لجميع نواحي الحياة «**فلو كان الدين منحصراً في العبادة والمسجد، فأي حاجة للجهاد وإلى عقد السلم والمعاهدة بين المسلمين وغيرهم ....**».

يقول رحمه الله: «**فلا أدري بعد هذا كله بأي منطق وبأي دليل يقال تلك المقالة الخاطئة ....**».

وقال: «**إن الذين يريدون أن يفصلوا بين العقيدة الإسلامية والنظام والإسلام، إنما هم أعداء الإسلام من عمد أو جهل، ونحن نقول: إن الإسلام عقيدة وشريعة، فإن العقيدة والشريعة أمران متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر، وإن الفصل بينهما ضلال وكفر وردة، فإن الإيمان بالعقيدة وترك الشريعة كفر، وإن الأخذ بالشريعة وترك العقيدة كفر**»[3].

ثانياً: شبهاتهم حول تعدد الزوجات.

حاول بعض المستشرقين أن يجعل من مشروعية التعدد مجالاً للطعن في الإسلام، وليس العجب كما يقول الشيخ «**أن ينادي المسيحي بحظر التعدد لأنه مضلل بتعاليم الكنيسة والقسيسين والرهبان الذين ملؤوا دماغه بأن هذه التعاليم هي تعاليم المسيح**

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٧/١٢٣-١٢٥).

(٢) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٧/١٢٥).

(٣) مجموع فتاوى ومقالات وخطب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله: (١٧/١٢٥-١٢٦).

عليه السلام والإنجيل، وبرأ الله المسيح والإنجيل .... ولكن العجب كل العجب ممن ينتسب إلى الإسلام ويزعم أن التعدد ظلم للمرأة وإهانة لكرامتها ....»[١].

لقد بين الشيخ رحمه الله أن التعدد من محاسن الإسلام، لما فيه من تحصيل كثير من المصالح ودرء كثير من المشاكل الأسرية والاجتماعية عن الناس، يقول رحمه الله: «**ولا ينكر محاسن التعدد ومصالحه إلا جاهل غبي أو مُضِلٌّ عنيد، أو مُضَلَّلٌ مُسَمَّمُ الفكر والذهن بسموم الاستشراق، وإلا فلا تخفى محاسن التعدد، ولهذا لما عرف المنصفون من أهل أوروبا ذلك تمنوا الرجوع إلى تعاليم الدين الحنيف ...**»، ثم ذكر ما جاء عن بعض نسائهم نقلاً عن جريدة بريطانية، ثم قال:

«**وفي عام ١٩٤٨ أوصى مؤتمر الشباب العالمي، المنعقد بألمانيا، بإباحة التعدد حلاً لمشكلة تكاثر النساء، وقالت مجلة لواء الإسلام المصرية: إن كبير أساقفة إنجلترا أعلن أنه لا يجد علاجاً لمنع التحلل الخلقي والانهيار العائلي، اللذين فشيا بعد الحرب العالمية الثانية إلا إباحة تعدد الزوجات**»[٢].

ونقل عن أحد الغربيين[٣] ما فيه تأييد لمشروعية التعدد، وأيضاً إقراره بأن الاقتصار على زوجة واحدة لا يوجد في أوروبا إلا في القوانين، ولا يعمل به إلا الأقلون، وأن تعدد الزوجات واقع في الغرب بين أهله وإن لم يكن مشروعاً[٤].

ويريد بذلك انتشار الزنا واتخاذ الخليلات فيهم، وهنا يظهر لكل عاقل أن من الحكمة من التعدد هو منع مثل هذه الفواحش والحد منها، وحماية المجتمع من هذه الأمراض الفتاكة التي يعاني منها الغرب الويلات.

وإذا تقرر ذلك وتبين أن «**من خبث المستشرقين أنهم يطعنون في دين الإسلام بتشريعه تعدد الزوجات، وقلدهم بعض المنتسبين إلى الإسلام، الجاهلين بحقيقته**

---

(١) العقائد السلفية: (٢/٣٧٦).

(٢) العقائد السلفية: (٢/٣٧٣-٣٧٤) نقلاً عن كتاب «مفتريات على الإسلام» لأحمد محمد جمال.

(٣) هو "جوستاف ليون".

(٤) انظر: العقائد السلفية: (٢/٣٧٤-٣٧٥).

ومحاسنة»، فاعلم أن أدلة مشروعية التعدد والحكمة منه لا تخفى على عاقل منصف.

أولاً أدلة مشروعية التعدد:

وقد ذكر الشيخ منها[1]:

١. قوله تعالى: ﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾[2] فأذن في التعدد تصريحاً، وجعل خوف عدم العدل مانعاً، وهذا إذن آخر عند وجود العدل أو ترجح وجوده.

٢. عمل الرسول صلى الله عليه وسلم بذلك.

٣. عمل الصحابة من بعده، وعامة المسلمين وعلمائهم وحكامهم على ذلك، لم ينكر ذلك أحد.

٤. أن التعدد كان معروفاً في سائر الأمم وفي سائر الملل، ويذكر الشيخ رحمه الله عن أحد علمائهم[3] أن تعدد الزوجات باعتراف الكنيسة بقي إلى القرن السابع عشر الميلادي، وأن التحريم المنسوب للمسيحية ابتدعه رجال الكنيسة كما ابتدعوا الرهبانية ولم يلتزموا بها أنفسهم، وكان ما كان من فضائحهم مع الراهبات[4].

ثانياً: من حكم التعدد كما ذكر الشيخ رحمه الله تعالى[5].

١. أنه به تحصل الحكمة المقصودة من الزواج، وهي تحصين الرجل والمرأة وإنجاب الذرية.

٢. أنه قد تصاب الزوجة الأولى بالعقم، فلا يلزم الرجل بمفارقتها حتى يتزوج

---

(١) انظر: العقائد السلفية: (٣٦٩/٢)، الإسلام والرسول ص: ٥٦، إعانة القريب المجيب: (٢٢/٢-٢٤).

(٢) النساء: من الآية٣.

(٣) وهو "وستر ماك".

(٤) انظر: العقائد السلفية: (٣٧٤/٢)، الإسلام والرسول ص: ٥٨.

(٥) انظر: العقائد السلفية: (٣٧٠/٢) وما بعدها، الإسلام والرسول ص: ٥٦، إعانة القريب المجيب: (٢٢/٢-٢٤).

بغيرها لأجل النسل الذي هو من أكبر أسباب السعادة ومتع الدنيا.

٣. أن لا يشق على الرجل إذا كانت زوجته في حالة حيض أو نفاس أو سفر، فلا يعرض للوقوع في حمأة الحرام، إذ يمكنه أن يكون عنده زوجة ثالثة ورابعة.

٤. أن عدد النساء في المجتمع أكثر من عدد الرجال، ولو قصرنا كل رجل على امرأة واحدة لبقي عدد كثير من النساء بلا أزواج، وهؤلاء عندهن من الميل إلى الرجال كسائر النساء، فإن لم يكن لهن أزواج فربما جنحن إلى الفاحشة، إما لكسب النفقة أو لقضاء الشهوة، ذينك الأمرين المنوطان بالزوج، ومتى حصل ذلك فقد اكتفى كثير من الرجال بهؤلاء البغايا، فلا يميلون إلى الزواج تخلصاً من حقوق الزوجية والأبناء، فيزداد عدد النساء اللاتي بدون أزواج، وهكذا دواليك، فيتسع الرقع على الراقع، وفي ذلك من قلة النسل وخراب العمران وفساد الكون ما يدركه كل عاقل.

يقول الشيخ: «**ومن هنا تعلم أن إباحة تعدد الزوجات مفخرة من مفاخر الإسلام، لأنه استطاع أن يحل مشكلة عويصة من أعقد المشاكل الاجتماعية التي تعانيها الأمم والمجتمعات اليوم ....**»[(١)].

إذا علمت ما سبق، فاعلم أن بعض المستشرقين بلغ من الدناءة وقلة الحياء أنه ذهب يطعن في خير خلق الله، وأكرمهم على الله، يشير إلى تعدد أزواجه أمهات المؤمنين رضي الله عنهم وصلى عليه وسلم، فإلى القارئ بعض ما ذكره الشيخ مما يرفع شبهات أولئك الحاقدين على دين الإسلام ونبي الإسلام صلى الله عليه وسلم[(٢)].

١. يقول الشيخ: «**لم يكن صلى الله عليه وسلم بدعاً من الرسل حتى يخالف سنتهم أو ينقض طريقتهم، فقد حكى القرآن الكريم عن الرسل الكرام، يقول الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلاً مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجاً**

---

(١) العقائد السلفية: (٢/٣٧١).

(٢) انظر: العقائد السلفية: (٢/٣٣٣-٣٤٠، ٣٦٦-٣٦٨).

وَذُرِّيَّةً﴾[1]، فعلام يثيرون هذه الزوابع الهوجاء في حق خاتم الأنبياء عليه الصلاة والسلام، ولكن كما يقول القائل:

قد تنكر العين ضوء الشمس من رمد

وينكر الفم طعم الماء من سقم»

٢. أن التعدد كان شائعاً أيضاً في الأمم ومنهم العرب، وقد جاء أن غيلان الثقفي أسلم وتحته عشرة نسوة، فأمره صلى الله عليه وسلم أن يمسك أربعاً ويفارق سائرهن.

٣. أن التحديد بأربع لم يحصل إلا في السنة الثامنة من الهجرة، وآخر امرأة تزوجها النبي صلى الله عليه وسلم هي أم المؤمنين ميمونة بنت الحارث في السنة السابعة، فكان من حكمة الله عز وجل أن خص نبيه بالزيادة على أربع، لئلا يفارقهن وهن أمهات المؤمنين، وقد حرمهن الله عز وجل على غيره صلى الله عليه وسلم إكراماً له صلى الله عليه وسلم ولهن رضي الله عنهن.

قال تعالى: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾[2]، وقال سبحانه: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَداً إِنَّ ذَلِكُمْ كَانَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيماً﴾[3]

٤. أن زواجه صلى الله عليه وسلم بمن تزوج، كان فيه حكم ومصالح كثيرة، منها:

أ) أن يكنّ معلمات لغيرهن من النساء، إذ أن شأن المرأة أنها مصونة لا تبرز ولا تخالط الرجال، فاحتاجت من يعلمها من بني جنسها، وهن أمهات المؤمنين اللائي يتلقين العلم عن النبي صلى الله عليه وسلم ويسألنه عن حاجة النساء.

ب)أن يكنّ مطلعات على سيرته صلى الله عليه وسلم في بيته ومع أهله،

---

(١) الرعد: من الآية٣٨.

(٢) الأحزاب: من الآية٦.

(٣) الأحزاب: من الآية٥٣.

فيبلغن ذلك للأمة، لأن هذا من الدين الذي يجب تعلمه وتعليمه والعمل به.

ج) أنه توخى صلى الله عليه وسلم في بعض زواجه توثيق الرابطة بين الإسلام وبين بعض القبائل، كما كان في شأن جويرية بنت الحارث من بني المصطلق، حيث كان من آثار تزوج النبي صلى الله عليه وسلم بها إسلام جميع قبيلتها.

د) أنه توخى في بعضها الآخر إكرام بعض أرامل الشهداء، كزواجه من سودة بنت زمعة، وهند أم سلمة المخزومية.

هـ) أن بعض ذلك كان تشريعاً للأمة، كزواجه من زينب بنت جحش التي طلقها زيد بن حارثة، وكان قد تبناه صلى الله عليه وسلم، وكانت العرب تحرم زوجة المتبنى، فكان زواجه صلى الله عليه وسلم منها هدم لمبدأ التبني وآثاره عند العرب.

وبذلك وغيره يظهر خبث هؤلاء المستشرقين وسوء نيتهم، وسوء ما يبطنون من عداء للإسلام، وما يروجون من تشويه للنبي الكريم صلى الله عليه وسلم.

وفي هذه الأيام تطالعنا الأخبار والصحف بتطاول بعض النصارى على مقام الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم والطعن في سيرته وأخلاقه، وكان من الواجب على المسلمين أن يكون ذلك دافعاً لهم إلى إظهار محبته بتعظيم دينه وسنته والتمسك بهديه وأخلاقه، ونشر محاسن هذا الدين وصفات النبي الكريم، فإن هذا هو الذي ينفعهم في دينهم ودنياهم وآخرتهم، وفي رد كيد هؤلاء الأشرار.

وأما ما قام به الكثيرون، حتى من بعض من ينتسب إلى العلم من توجيه الخطاب والاستعتاب إلى أمم الشرق والغرب، وإظهار الأسى على الملا، فإنه ركون إلى غير مركون، مع ما فيه من تشميت الأعداء بإطلاعهم على ضعف المسلمين وذلهم، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وأما ما ذهب إليه العامة والغوغاء ومن يزين لهم ذلك من الجهلة وأشباه الدهماء من مقاطعة ألبانهم وأجبانهم، مع الغرق في حبائل كيدهم والتشبه بهم، فإنه من المضحكات

المبكيات، ومن علامات الحمق والسفه، وإلى الله المشتكى.

ومن العجب أيضاً أن بعض من تولى كبر هذه الحمـــلات في مقاطعـــة أجبـــانهم وألبانهم ممن يروج للتسامح الديني، ويزعم أن النصارى إخواناً له، فياله من تناقض فاضح يدل البصير على حقيقة الأمر وأنه ليس إلا ركوباً لظهر الحمية الدينية وإرضـــاء للعـــوام، وإشباعاً لحب الزعامة والظهور، ولو على حساب النصح في الدين، اللهم اهد عبادك وخذ بأيديهم إلى صراطك المستقيم.

ثالثاً: شبهاتهم حول الوحي للنبي صلى الله عليه وسلم.

بين رحمه الله تعالى أن من المستشرقين من خلع جلباب الحياء، وكال التهم الباطلة والأكاذيب المكشوفة، وألصقها بالرسول الأمين صلى الله عليه وسلم والـــشرع المـــبين، وهؤلاء أمرهم مكشوف مفضوح.

ومنهم من تظاهر بشيء من العقل والإنصاف، وأخذ يزوق ويزركش العبـــارات، ولا يجاهر بالعداء، ويتظاهر بالدراسات الطويلة والتحليلات العميقة، لكي تروج شـــبهته على الجهال بحقيقة هذا الدين، فقالوا أن النبي صلى الله عليه وسلم لا ريب أنه نشا نشأة صالحة، وأدرك ما عليه قومه من الباطل والضلال، وطفق اعتقاده يقوى شيئاً فشيئاً، ولمـــا قوي هذا الاعتقاد لديه، فاضت به مشاعر نفسه الصافية، وخلاصته ما ذكر عنهم في هذه الشبه، أنه لا شك في صدقه ولكن ما جاء به ليس من علم الغيب، بل كان يفيض مـــن نفسه ومن شعوره الصادق.

وقد أجاب الشيخ رحمه الله تعالى عن هذه الشبهة السقيمة بجـــواب مـــستفيض، خلاصته: أن القائل بذلك إن كان يهودياً أو نصرانياً يؤمن بـــالوحي لموســـى وعيـــسى صلوات الله وسلامه عليهما، فإنه يلزمه الإيمان بالوحي للنبي صلى الله عليه وسلم، لأنـــه يقال له: ما المانع من أن يكون ذلك هو حقيقة حال موسى وعيسى عليهمـــا الـــصلاة والسلام؟! فما كان جواباً منه، فهو جواب عليه، فإن قالوا: قامـــت الأدلـــة العديـــدة والمعجزات الكثيرة على صدقهما في النبوة، فنقول: ما قام من ذلك لنبينا محمد صـــلى الله عليه وسلم أكثر وأشهر، وما جاء به أعظم وأكمل.

وذكر أيضاً أن مما يبطل كلامهم هذا، أن القرآن قد حفظه الله تعالى حفظاً لدينه، وأما ما بأيدي اليهود والنصارى فإنه تعرض للتبديل والتحريف، مما يدل على نسخه ويبطل الوثوق به والاعتماد عليه، وهذا يؤكد حفظ الله تعالى لهذا الكتاب الذي أوحى به للنبي صلى الله عليه وسلم، وأراد أن يكون هدى للناس.

ومما يؤكد ذلك أيضاً أن سند ما هم عليه من الكتب منقطع، بل ليس لها سند يتصل إلى موسى وعيسى عليهما الصلاة والسلام، وأما القرآن العظيم فقد اتصل سنده بالرسول الموحى إليه صلى الله عليه وسلم، ونقل نقلاً متواتراً، مما يدل أيضاً على أن الله حفظ هذا الوحي ليكون هدى للناس، فإن حفظ الوحي الكاذب وتضييع الوحي الصادق لا يمكن أن يكون في حكمة الرب عز وجل التامة، وقدرته الشاملة.

فإن قالوا: نؤمن به ولكنه خاص بالعرب، ولا يلزمنا اتباعه والدخول فيه.

فالجواب: إن أقررتم أنه من عند الله لزمكم اتباعه، لأن الله يقول: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيراً وَنَذِيراً﴾[1].

وقد تقدم الكلام في عموم رسالته صلى الله عليه وسلم، والرد على شبههم في ذلك[2]، والمقصود أنه لا يمكنهم الإيمان بالوحي لموسى وعيسى صلوات الله وسلامه عليهما، وينكرون الوحي لمحمد صلى الله عليه وسلم، وهو أعظم أدلة وأكمل بياناً، وقد حفظ من النسخ والتبديل والتحريف، بل هو ناسخ لما قبله من الكتب والشرائع[3].

وإن كان قائل هذا القول ملحداً، لا يؤمن إلا بالمادة ولا يقر بوجود الوحي أصلاً، ولا بخالق هذا الكون، فالكلام معه أولاً: في أدلة وجود الخالق، وأنه لا يمكن وجود صنعة بغير صانع كما تقدم في أدلة وجود الله تعالى، وأنه الخالق لهذا الكون[4].

ثم مما يرد به عليه أنه قامت الأدلة الحسية على إمكان الوحي، وقد سبق ذكرها

(١) سبأ: من الآية٢٨.

(٢) انظر ص: ٦٠١.

(٣) انظر: العقائد السلفية: (٢/٣٣-٣٩).

(٤) انظر ص: ١٦٦.

أيضاً[1].

ثالثا: لو كان القرآن من كلامه النفسي الذي يفيض، لكان أولى الناس بإدراك ذلك العرب الفصحاء، الذين تحداهم بأن يأتوا بأقصر سورة من مثله، فعجزوا عن ذلك.

رابعاً: لو كان هذا الوحي من عند نفسه، لكان أشرف له أن ينسبه إلى نفسه، ويكون مفخرة له عند قومه، ولكنه مبلغ عن الله وصادق فيما جاء به من عند ربه.

ومما يزيد ذلك تأكيداً، أنه صلى الله عليه وسلم كانت تقع له الوقائع، ويحتاج إلى حلها، ويتوقف فيها، لا يحكم فيها بشيء، ويبقى ينتظر أياماً كثيرة حتى يأتيه الوحي، كما في قصة حادثة الإفك، وغيرها، ولو كان هذا الوحي من عند نفسه لما كان ينتظر تلك المدة.

إلى غير ذلك من الأجوبة التي قررها الشيخ رحمه الله رداً على هذه الدعوى الكاذبة وهذا التدليس المضلل[2].

ومن شبههم التي وصفها الشيخ بأنها مزاعم وأكاذيب فاضحة، دعواهم أن محمداً صلى الله عليه وسلم أخذ ما جاء به عن بحيرا الراهب لما التقى به في مدينة بصرى الشام، وكان الراهب نسطوريا ينكر التثليث ويؤمن بالتوحيد، فتتلمذ عليه وكون ديناً زعم أنه أوحاه إليه ربه.

وقد أجاب الشيخ رحمه الله بأجوبة منها:

أن هذه القصة لا تثبت، وقد طعن فيها غير واحد من أهل العلم، وعلى فرض ثبوتها، فالجواب:

١. أن حياة النبي صلى الله عليه وسلم قد حفظت ودونها أهل العلم، واهتموا فيها اهتماماً بالغاً، ثم إنه لم يذكر في هذه القصة أنه تلقى منه شيئاً أو درس عليه، بل إنه كان صغيراً، كان عمره سبع سنين، وقيل اثنتا عشر سنة، وإنما رآه بحيرا الراهب وتكلم مع عمه أنه يكون له شأن، وحذره من اليهود، لا شيء

(١) انظر ص:٦٨٠.

(٢) انظر: العقائد السلفية: (٢/٤٠-٤٩).

فوق ذلك مما يدعيه أولئك، وأنه ذهب مرة أخرى إلى الشام للتجارة ومعه ميسرة غلام خديجة، ولم يلق أحداً من الأحبار والرهبان أيضاً، ولم يجتمع بأحد منهم.

وهنا يقول رحمه الله: «**ولكن إذا خلع الإنسان جلباب الحياء وأصبح لا يبالي بقيمة العلم ولا يحترم الناس، يهون عليه أن يقول ما يريد ولو كان كذباً لا أساس له من الصحة ....**»(١).

٢. إذاً فهذه الدعوى دعوى مرفوضة، لأنها لا يؤيدها دليل ولا يقبلها عقل.

٣. لو كان هذا الراهب هو مصدر هذا الوحي وهذه الشريعة، لكان الأولى أن يكون هو النبي والرسول، لا محمد صلى الله عليه وسلم.

٤. أن الراهب كان مسيحياً، وما جاء به صلى الله عليه وسلم يخالف ما عليه المسيحيون، ولو صح ما قالوه لوجد اتفاق بين الديانتين، أو تشابه كبير على الأقل.

٥. أن هذا الزعم لو كان له أدنى نصيب من الصحة لكان أولى الناس أن يقوله ويتعلق به العرب، وخصوصاً قريش الذين عارضوا النبي صلى الله عليه وسلم، وكانوا اشد الناس حرصاً على تكذيبه ولو بأدنى شبهة.

٦. ثم «**كيف يتأتى في جلسة واحدة لا تستغرق بضع دقائق أن يأتي بهذا الدين العظيم الذي فاق جميع الأديان السماوية ....**»(٢).

وبذلك يظهر تهافت هذه الدعوى وبطلانها، وإن حاول كثير من المستشرقين إلباسها لباس الدراسة والتحليل العلمي، فإنهم كما يقول الشيخ بنوا على هذه القصة بناء شامخاً، وهي أصلاً لا تثبت.

ومثل هذه الدعوى وقريباً منها، دعواهم أنه صلى الله عليه وسلم إنما أخذ ما جاء

---

(١) العقائد السلفية: (٢/٥٢).

(٢) العقائد السلفية: (٢/٥٣)، وانظر: (٢/٥١-٥٣).

به عن ورقة بن نوفل[1]، وكل ذلك من الكذب والصد عن الدين والعبث بعقول الجاهلين بحقيقة دين الإسلام، لاسيما الغربيين الذين لوث أفكارهم هؤلاء المستشرقون والقسس والرهبان بمثل هذه الأكاذيب التي يلبسونها لباس العلم والنقد، إمعاناً في تضليلهم وإبعادهم عن الدين الإسلامي، لتبقى لهم منزلتهم الدينية ومآكلهم ومشاربهم باسم الدين والمسيح، وكما قلنا سابقاً ليبرروا عدوانهم وتسلطهم على بلاد المسلمين أمام شعوبهم وغيرها من شعوب العالم.

ولأجل ذلك وغيره من المقاصد ذهبوا يتلمسون ما يمكنهم أن يشوشوا به على هذا الدين العظيم، وقد فند الشيخ رحمه الله كثيراً من تلك الشبه، سواء حول الحدود[2] أو الجهاد[3]، أو القرن الكريم[4]، أو غير ذلك، ولاسيما في كتابه «كشف الشبهات وحل المشكلات» وغيره أيضاً، «كالعقائد السلفية» و «الرد الشافي الوافر» فإنه رد على دعواهم أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن أمياً، ليصلوا بذلك إلى أنه أخذ عن أهل الكتاب، وأيضاً كتاب «الإسلام والرسول في نظر منصفي الشرق والغرب» بين فيه الشيخ محاسن الدين، ورد على كيد هؤلاء من كلام بني جنسهم، فرحم الله الشيخ رحمة واسعة، وغفر له وجزاه على ما قدم خير الجزاء.

وفي ختام هذا المبحث، نذكر بما قرره الشيخ رحمه الله من واجب الدعوة إلى الله تعالى، والتحذير من البدع والأفكار الضالة[5]، وذكر ما يجب أن يكون عليه المسلمون من التعاون والتعاضد، وأن يحسن الغني إلى الفقير، وأعظم ذلك هو تعليم الجاهل وإرشاد الناس إلى العقيدة الصحيحة، لاسيما وقد وردت النصوص الشرعية حاثة على ذلك وآمرة به، وكثير من البلدان وهبهم الله من الثروات الكثير، مما يُعظم مسؤولياتهم في شأن الدعوة

---

(١) انظر: العقائد السلفية: (٢/٥٤-٥٦).

(٢) انظر: إعانة القريب المجيب: (٢/١٠٨)، وانظر ما تقدم ص: ١١٩٣.

(٣) انظر: إعانة القريب المجيب: (١/٢١٣)، القول الأقوم ص: ٣٥، ٨٥، وانظر: شيء من أحكام الجهاد ص: ٨٣٨.

(٤) انظر: كشف الشبهات: (٢/١٦) وما بعدها، (٢/٥٨) وما بعدها، وانظر ما تقدم ص: ٤٩٠.

(٥) انظر ص: ٣٣، ص: ٩٤٨.

إلى الله ومساعدة المسلمين، ولما ذكر ذلك أشار إلى ما يقوم به المبشرون من أرباب الديانات الكافرة في ترويج أديانهم، ومن ورائهم الكنائس والدول المستعمرة، ثم قال:

«ومن ثَمَّ وجب على حكام المسلمين وعلى العلماء أن يقوموا بمثل ذلك وأعظم مما هنالك، صيانة للمسلمين الجاهلين والفقراء المستضعفين، وتعليمهم حقيقة الدين الإسلامي، لكي لا يخدعوا ببريق أقوال أولئك المبشرين ودعايتهم الضالة وسخائهم بالأموال الطائلة ..... اللهم اهد عبادك إلى الطريق المستقيم، وبصرهم بالدين القويم، واجمع شملهم ووحد كلمتهم، آمين يا رب العالمين»[1].

وبذلك نصل إلى ختام هذه الرسالة التي وفقني الله إليها، وضنَّ بها عليّ، وإني أظن أن الله تعالى لما علم من الشيخ العلامة رئيس القضاة أحمد بن حجر الصدق، والإخلاص، والحرص على الدعوة إلى الله تعالى، ونشر العلم، والنصيحة للمسلمين خاصتهم وعامتهم، هداني إلى هذا الموضوع ليكون بذلك إمضاء لنيته وتحقيقاً لرغبته، وتكثيراً وتعظيماً لأجره، ورفعاً لمنزلته، وإني أسأل الله ذلك، وأسأله بفضله وكرمه وإحسانه وجوده أن يجعلني شريكاً في الأجر، وأن يغفر لي وله ولوالدينا ومشائخنا كل خطيئة ووزر، وأن يعفو عنا بعفوه وحلمه، وأن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل، وأن يعيننا على ذكره وشكره وحسن عبادته، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

(١) إعانة القريب المجيب: (٢٩٦/١).

الخاتمة

في ذكر أهم نتائج البحث والتوصيات

من المعلوم أن هذا البحث متعلق بجهود علم من أعلام الأمة ورجالها وخاصتها، الذين حملوا لواء العلم والدعوة والإصلاح في هذا العصر، فلا عجب بعد ذلك أن يزخر بالنتائج والفوائد، وحسبنا هنا أن نشير إلى أهم تلك النتائج، فمن ذلك:

١. ظهور قوة الشيخ العلمية وتحقيقه لمذهب السلف ورسوخه ودقة فهمه، يظهر ذلك في مواطن كثيرة، منها حسن ترجيحاته للمسائل التي حصل فيها خلاف بين أهل العلم، كمسألة حكم الساحر، والفرق بين الإسلام والإيمان، وأن مغفرة الشرك الأصغر لا تدخل تحت المشيئة.

ومنها جودة اختياره للتعاريف، ومن أمثلة ذلك حسن سياقه لتعريف التوحيد لغة واصطلاحاً، وباعتبار الفن المدون، وما اختاره في تعريف البدعة.

ومما يظهر قوة الشيخ العلمية وتحقيقه لمذهب السلف، رسوخه في كثير من المسائل التي أشكلت على كثيرين، كبعض مسائل الإيمان، والعذر بالجهل، والفرق بين الحكم المطلق وحكم المعين، ودقة موقفه من الأشاعرة والمتكلمين، وتقرير الفرق بينهم وبين أهل السنة.

ويبين ذلك أيضاً موقفه من المسائل التي زل فيها كثير ممن ينتسب إلى العلم في هذه الأزمان، كالمسائل المتعلقة بالجهاد والحاكمية، والموقف من الفرق الإسلامية، فإن الظروف التي مرت على الأمة، من الضعف وتسلط الأعداء وانتشار العاطفة والحماس الديني مع الجهل، جرف الأكثرين -إلا من نور الله قلوبهم بالعلم ومعرفة مذهب السلف- جرفهم إلى سلوك مسلك الخوارج من جهة، وإلى التغاضي عن أهل البدع والضلال من جهة أخرى، ولا تعجب من هذا التناقض، فإن سيما أهل الأهواء دائماً هو الوقوع في المتناقضات.

ومما يزيدني ثقة ومعرفة بعلم الشيخ رحمه الله، وضبطه وإتقانه وقوة تأصيله وتفريعه، أنني لم أقف مع مطالعتي لكتب الشيخ المطبوعة والمخطوطة، وخطبه

ورسائله وفتاواه، لم أقف له على قول شاذ ولا ضعيف مخالف للسلف رحمهم الله تعالى، وحتى في المسائل الفرعية، أعني في مسائل الاعتقاد، فإنه نادراً ما يخالف القول الراجح المعروف الذي قرره المحققون، وهذا يدل على قوة التأصيل العلمي عنده رحمه الله تعالى.

٢. إطلاع الشيخ رحمه الله تعالى على واقع أمته ومعالجته لقضاياها عن علم وبصيرة، ويظهر ذلك في:

١-موقفه من دعاوى المستشرقين والمنصرين، ومناهضته للأفكار المسمومة التي يروجون لها في الأمة.

٢-مناهضته لمذاهب أهل البدع التي تنخر في جسد الأمة وتضعفها وتضلل أبناءها، كمذهب المتصوفة والمتكلمين، والفرق الضالة كالرافضة وغيرها.

٣-تحذيره من أفكار التكفير وكشف الشبه التي أدت إلى ذلك.

٤-دعوته للوحدة الإسلامية الصحيحة القائمة على مبادئ الإسلام والتمسك به، ونبذ التفرق والاختلاف.

٥-تأييده للدعوات الإصلاحية، كدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وتأييده للعلماء في شتى البقاع والبلدان، كما يتضح ذلك من رسائله وفتاواه، ولعل الله تعالى ييسر دارسة مستقلة لذلك، تظهر هذا الأمر وتجليه.

٣. كشف هذا البحث عن طول باع الشيخ رحمه الله تعالى في الدعوة إلى الله تعالى والرد على المخالفين، وهذا ظاهر جلي في طيات هذه الرسالة ومباحثها، فليس من باب من أبواب العقيدة أو فصل من فصولها، إلا وقد رد الشيخ فيه على المخالفين، وكشف عن شبههم بالأدلة العقلية والنقلية، وشارك رحمه الله في الرد على الدعوات المنحرفة أو الانحرافات التي انتشرت في هذه الأيام، سواء بين المنتسبين إلى الدعوة أو غيرهم من المستغربين والمستشرقين.

٤. ظهور مكانة الشيخ العلية بين من عرفه من علماء وحكام هذ العصر، فحظي

رحمه الله بتقديرهم وتوقيرهم، ابتداء من حكام رأس الخيمة، الشيخ سلطان بن سالم القاسمي، ثم الشيخ صقر القاسمي، وإخوانه، ثم العلامة الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله، حيث أرسل إلى الشيخ يدعوه إلى المشاركة في التدريس والقضاء في الرياض إبان افتتاح معهد إمام الدعوة، وهكذا كل من لقيه وعاصره، كالشيخ العلامة عبد الرحمن السعدي، والشيخ العلامة عبد العزيز بن باز، والشيخ العلامة ابن عثيمين، وعبد الله بن زيد آل محمود، حيث ألح عليه في قبوله للقضاء في قطر، وغيرهم من وجهاء وعلماء رأس الخيمة والشارقة وعجمان وقطر والمملكة العربية السعودية، وغيرها من بلاد أفريقية وباكستان والهند وغيرها.

وهناك أيضا بعض النتائج التي ظهرت من خلال العمل في هذا البحث **وتعتبر من التوصيات** التي أسفرت هذه الرسالة عن بيان أهميتها وهي:

٥. أهمية إخراج تراث الشيخ رحمه الله تعالى، سواء في ذلك الكتب المطبوعة أو المخطوطة، بحيث تحظى بالخدمة اللائقة بها، وتطبع طباعة أنيقة، وتفهرس لتحصل الإفادة منها، لاسيما وهي مشتملة مع التحقيق العلمي على السهولة واليسر ومعالجة كثير من أمور الواقع والشبهات المعاصرة في المباحث العقدية والدعوية والفقهية، مع معالجتها لكثير من قضايا العصر معالجة علمية قوية، وهذا مع ما فيه من المساهمة في الثقافة الإسلامية الصحيحة، فإن فيه الحد من المساهمات الضعيفة والمشبوهة، وكشف كثير من الحلول الخاطئة والزائفة في كثير من القضايا العقدية[١] الهامة والمعاصرة.

---

(١) وكثيراً ما يطلق على مثل ذلك ويسمى بالقضايا الفكرية، وهذا له نتائج وخيمة، منها إبعاد هذه المسائل عن مصدرها الأساسي وهو العقيدة الإسلامية، ومن ثم يلج فيها بحثاً وتنظيراً أهل الأهواء الذين لم يعرفوا بالعلم والعقيدة السلفية، تحت ستار الفكر، ولذلك يلقب كثير من هؤلاء بالمفكرين، ونحن إنما خوطبنا بالوحي وأمرنا بالتمسك به والتحاكم إليه في سائر شؤوننا، لاسيما أمور العقائد وما يبنى عليها، كمسائل الولاء والبراء والحب والبغض، وشؤون السلم والحرب والسمع والطاعة، والموقف من المبادئ والأفكار والتراتيب الإدارية والسياسية المستوردة من الشرق والغرب، وما يتبع ذلك من أمور الاجتماع والأخلاق، فإن أكثر ◄

٦. أهمية القيام بدراسات متخصصة حول منهج الشيخ رحمه الله وجهوده في الفقه والدعوة والقضاء والسياسة الشرعية، لأن الشيخ رحمه الله تعالى من المبرزين والمتميزين في هذه الجوانب أيضاً.

وقد وافقت جامعة الإمام محمد بن سعود متمثلة في قسم الفقه في كلية الشريعة، على الأطروحة المقدمة للمرحلة العالمية بعنوان: «النوازل الفقهية عند الشيخ أحمد بن حجر جمعاً ودراسة» مقدمة من الأخ الشيخ عبد الله يوسف الإبراهيم من دولة قطر.

٧. أهمية دراسة تاريخ وسيرة أهل العلم المخلصين، ونشر ذلك، لما فيه من فوائد كثيرة، من أعظمها:

١-معرفة حقيقة أمرهم وظهور قدرهم ورسوخ علمهم، ليكونوا قدوة للناس، ونحن في وقت نحتاج فيه إلى التخلص من الإعلام المضلل الذي يحاول صرف الأنظار إلى الاقتداء ببعض أهل البدع وأتباع الهوى والترويج لهم وتزيينهم للناس.

٢-إظهار المواقف المشرفة لعلماء أهل السنة، سواء في ميدان العلم أو العمل أو الدعوة إلى الله تعالى والجهاد في سبيله.

٨. ظهور أثر العلم والعقيدة الصحيحة في نفوس أصحابها، وما لذلك من أثر كبير جعلهم من الأئمة المصلحين والعلماء العاملين، ويكون لهم بعد ذلك الأثر العظيم في هداية الأمة وإرشادها إلى الخير، وإنقاذها من البدع والضلال وفشو المنكرات وتسلط الكفار، وإن أبهى صورة يظهر فيها ذلك جلياً في جيل الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، ثم فيمن سار على طريقهم من أهل العلم والعقل والصلاح.

ذلك راجع إلى معرفة البدع والسنن وحقيقة التشبه وما دخل على الأمة منه، ولا يحسن ذلك إلا العلماء الراسخون، الذين نور الله قلوبهم بما أنزل على رسوله من النور والهدى.

٩. وجود مدرسة سلفية قوية في الساحل الفارسي، لاسيما جزيرة الجسم، وفي لنجة وبندر عباس وما حولها، وقد كان الشيخ رحمه الله من آثار هذه المدرسة، حيث درس في نخل خلفان وهي قريبة من المناطق المذكورة التي كان فيها مدارس وعلماء من أهل السنة يدرسون العقيدة السلفية ويذبون عنها.

فمنهم الشيخ الملا عمران بن رضوان الشافعي اللنجي، وهو عالم وشاعر مشهور.

والشيخ العلامة عبد الرحمن بن أحمد بن يحيى الكمالي، وهو من أسرة عريقة معروفة بالعلم والفضل، درس في جزيرة الجسم ثم في لنجة.

وغيرهم كثير، كالشيخ أحمد نور الذي درس عليه الشيخ أحمد بن حجر في مدرسة نخل خلفان، وغيرهم كثير، وهؤلاء كلهم من الشافعية الذين حملوا لواء العقيدة السلفية في تلك المنطقة.

فينبغي وضع الدراسات حول هذه المنطقة وإظهار جهود هؤلاء العلماء وتاريخ هذه المدارس.

والله تعالى أعلم، وهو الموفق والهادي، والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وأزواجه أمهات المؤمنين، والحمد لله رب العالمين.

إسماعيل بن غصاب بن سليمان العدوي

الفهارس:

فهرس الآيات

فهرس الأحاديث والآثار

فهرس المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات

فهرس الآيات

الآيـــــــــــــــــــــة	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَة فَمِنَ اللّه وَمَا ...﴾	النساء	٧٩	٨٢٣
﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَة لا رَيْبَ فيه﴾	النساء	٨٧	٧٨٩
﴿وَمَنْ أَصْدَقُ منَ اللَّه قيلاً﴾	النساء	١٢٢	٧٢٢
﴿وَمَنْ أَحْسَنُ ديناً ممَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ للَّه ...﴾	النساء	١٢٥	٢٣٦
﴿وَكَانَ اللَّهُ سَميعاً بَصيراً﴾	النساء	١٣٤	٣٢٣
﴿يَا أَيُّهَا الَّذينَ آمَنُوا آمنُوا باللَّه وَرَسُوله ...﴾	النساء	١٣٦	٣٠٥،٣٠٤
﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ للْكَافرِينَ عَلَى الْمُؤْمنينَ...﴾	النساء	١٤١	٩٣٦
﴿وَسَوْفَ يُؤْت اللَّهُ الْمُؤْمنينَ أَجْراً عَظيماً﴾	النساء	١٤٦	٤٢٨
﴿إِنَّ الَّذينَ يَكْفُرُونَ باللَّه وَرُسُله وَيُرِيدُونَ...﴾	النساء	١٥٠-١٥١	٦١١،١٠١٥
﴿فَبِمَا نَقْضهِمْ ميثَاقَهُمْ وَكُفْرِهِمْ بِآيَات اللَّه..﴾	النساء	١٥٥-١٥٩	٧٦١
﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْه﴾	النساء	١٥٨	٣٧٧
﴿وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل...﴾	النساء	١٥٩	٧٦٢
﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ ...﴾	النساء	١٦٣-١٦٥	٦٣٢،٦٠٥
﴿وَرُسُلاً قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ منْ قَبْلُ ...﴾	النساء	١٦٤	٢٧٤،٣٩٨،٦٤٨
﴿رُسُلاً مُبَشِّرِينَ وَمُنْذرِينَ لئَلَّا يَكُونَ للنَّاسِ..﴾	النساء	١٦٥	٥٣٠،٥٣٢،٦٣٩،٦٤٠
﴿يَا أَهْلَ الْكتَاب لا تَغْلُوا في دينكُمْ ...﴾	النساء	١٧١	٢٦٤
﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُوراً مُبيناً﴾	النساء	١٧٤	٦١٥
﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ ...﴾	المائدة	٣	٢٥٩
﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نعْمَتي وَرَضيتُ لَكُمُ الْأسْلامَ ديناً﴾	المائدة	٣	٥٠٤،٥٤٦،٦١٢،٦٦٠،١٠٩٧، ١٠٩٨،١٢٤٣،١٢٧١،١٣٤٤
﴿يَا أَهْلَ الْكتَاب قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ ...﴾	المائدة	١٥-١٦	١٩١،٤٤٠،٦١٧
﴿وَعَلَى اللَّه فَتَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمنينَ﴾	المائدة	٢٣	٢١٤
﴿منْ أَجْلِ ذَلكَ كَتَبْنَا عَلَى بَني إِسْرَائيلَ﴾	المائدة	٣٢	٨٣٤
﴿وَمنَ الَّذينَ هَادُوا سَمَّاعُونَ للْكَذب ...﴾	المائدة	٤١	٦٠٨
﴿سَمَّاعُونَ للْكَذب أَكَّالُونَ للسُّحْت﴾	المائدة	٤٢	٧٢٤
﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَاةَ فيهَا هُدىً وَنُورٌ يَحْكُمُ...﴾	المائدة	٤٤	٦٠٤،٦١٠
﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئكَ ...﴾	المائدة	٤٤،٤٥،٤٧	٩٦٧
﴿وَقَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهمْ بعيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ...﴾	المائدة	٤٦	٦٠٥
﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لمَا ...﴾	المائدة	٤٨	٦٠٨،٩١٩

الآيـــــــــــــــــة	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لا يُكَلِّمُهُمْ وَلا يَهْدِيهِمْ سَبِيلاً﴾	الأعراف	١٤٨	٣٩٩
﴿قَالَ عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاءُ ...﴾	الأعراف	١٥٦-١٥٧	١٢١٢،٧٢٣،٧٠٤،٣٤٧
﴿يَجِدُونَهُ مَكْتُوباً عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ ...﴾	الأعراف	١٥٧	١٣٧٨،٦٢٩،٧٣٢،٧٢٢
﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ ...﴾	الأعراف	١٥٨	١٣٧٧،١٣١٥،١٢١٢
﴿أَلَسْتَ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَى﴾	الأعراف	١٧٣	١٥٢،١٥١،١٤٨
﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا﴾	الأعراف	١٨٠	،٤١٨،٢٧٢،٤١٧،١٨٧ ١١٢٠،٤٢٠،٤١٩
﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ ...﴾	الأعراف	١٨٥	١٦٨،١٦٧
﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ ...﴾	الأعراف	١٨٧	٧٤٣
﴿وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ ...﴾	الأعراف	١٨٨	٦٥١
﴿فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحاً جَعَلا لَهُ شُرَكَاءَ﴾	الأعراف	١٩٠	٦٧١
﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ ...﴾	الأعراف	١٩٤	١١٧٣
﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ..﴾	الأنفال	٢-٤	٤٦١،٤٥٣
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ ...﴾	الأنفال	٢٤	١٣٦٢،١٣٢١،١٢٠٢،٩٩١
﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ ...﴾	الأنفال	٣٠	١٢٨٩
﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾	الأنفال	٣٣	٧٣٣
﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾	الأنفال	٣٩	٩٧٢
﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ﴾	الأنفال	٤١	١٢٨٣
﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَ...﴾	الأنفال	٤٢	١٢٨٩،٥٣٠،٥٢٥
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا ...﴾	الأنفال	٤٥	٩٧٤
﴿وَلا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾	الأنفال	٤٦	١٢٥١
﴿وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ وَقَالَ ...﴾	الأنفال	٤٨	٥٨٥،٥٨٣
﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ ...﴾	الأنفال	٦٤	٨٨٤
﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا﴾	الأنفال	٧٢	٩٧٣
﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدُ وَهَاجَرُوا﴾	الأنفال	٧٥	٨٧٠
﴿فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ ...﴾	التوبة	٥	٩٧٥
﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ..﴾	التوبة	٦	٣٩٨
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا آبَاءَكُمْ ...﴾	التوبة	٢٣	٥١١
﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ ...﴾	التوبة	٢٤	٧٣٥

الآيـــــــــــــــــــــة	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿إِنَّ هَذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُ مِنْ نَفَادٍ﴾	ص	٥٤	٨٠٥
﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾	ص	٧٥	٣٥٦
﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ...﴾	ص	٨٢-٨٣	٦٧٢
﴿فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصاً لَهُ الدِّينَ ...﴾	الزمر	٢-٣	٢٣٥
﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾	الزمر	٣	١٩٤،٢٢٨،٥٢٦
﴿وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾	الزمر	٧	٤٦٥
﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِداً وَقَائِماً ...﴾	الزمر	٩	٥٤١،٥٧٨،٨٨٥
﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصاً ...﴾	الزمر	١١	٢٣٥
﴿قُلِ اللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصاً لَهُ دِينِي﴾	الزمر	١٤	٢١١
﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ ...﴾	الزمر	٣٠-٣١	٧٧٥
﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ ...﴾	الزمر	٣٣	٨٨٢
﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾	الزمر	٤٢	٧٧٤
﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ...﴾	الزمر	٥٣	٢٤٧،٤٤٠،٤٧١
﴿وَأَنِيبُوا إِلَى رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا لَهُ﴾	الزمر	٥٤	٢٣٦،٥٤٧
﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾	الزمر	٦٢	١٦٨،٤٠١،٤٠٢،٤٠٣،٨٣٣
﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾	الزمر	٦٤	١٣٤٠
﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ ...﴾	الزمر	٦٥	٢٤٩
﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ ...﴾	الزمر	٦٧	٤٢١
﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي ...﴾	الزمر	٦٨	٧٨٤،٧٨٥،٧٨٦
﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُمَراً ...﴾	الزمر	٧١	٥٣٤
﴿وترى الملائكة حافين حول العرش﴾	الزمر	٧٥	٨٠٩
﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾	غافر	٢	٣٧٨
﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ ...﴾	غافر	٧	٤٢٨،٥٧٠
﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ ..﴾	غافر	١٠	٤٦٤
﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾	غافر	١٨	٨٠١
﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ﴾	غافر	٣١	٨٣٨
﴿وَحَاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ ...﴾	غافر	٤٥-٤٦	٧٧٨،٩٠٨
﴿وَإِذْ يَتَحَاجُّونَ فِي النَّارِ فَيَقُولُ الضُّعَفَاءُ ...﴾	غافر	٤٧	٥٤٠
﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾	غافر	٥١	١١٨٨

فهرس الأحاديث والآثار

ن

فهرس المصادر والمراجع[1]

(١) لم يذكر في هذا الفهرس كتب الشيخ أحمد بن حجر رحمه الله لأنه تقدم الكلام عليها ووصفها في التمهيد.

١. الإبانة الصغرى – الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة لإمام أبي عبد الله عبيد الله بن بطة العكبري، تحقيق رضا بن نعسان معطي، الطبعة الأولى ١٤٢٣، مكتبة العلوم والحكم –المدينة المنورة.

٢. الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة للإمام أبي عبد الله عبيد الله بن بطة العكبري الحنبلي، دار الراية للنشر والتوزيع –الرياض.

٣. الإبداع في مضار الابتداع لصاحب الفضيلة الأستاذ الكبير الشيخ على محفوظ عضو هيئة كبار العلماء في مصر، دار المعرفة –بيروت.

٤. الإبطال لنظرية الخلط بين دين الإسلام وغيره من الأديان للشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد، الطبعة الأولى ١٤١٧، دار العاصمة –الرياض.

٥. إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط الساعة للشيخ حمود بن عبد الله التويجري، الطبعة الثانية ١٤١٤، دار الصميعي للنشر والتوزيع –الرياض.

٦. إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة للحافظ أبي بكر البوصيري، تحقيق دار المشكاة للبحث العلمي، الطبعة الأولى ١٤٢٠، دار الوطن للنشر –الرياض.

٧. إتحاف ذوي النجابة بما في القرآن والسنة من فضائل الصحابة لمحمد العربي بن التباني المغربي، ١٤٠٥.

٨. إثبات عذاب القبر وسؤال الملكين للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق المكتب السلفي لتحقيق التراث الإسلامي، دار الجيل –بيروت.

٩. الأثر المشهور عن مالك رحمه الله تعالى في صفة الاستواء (دراسة تحليلية) للشيخ المحقق عبد الرزاق بن شيخنا العلامة عبد المحسن العباد البدر، ضمن الجامع للبحوث والرسائل له، الطبعة الأولى ١٤٢٦، دار كنوز أشبيليا –الرياض.

١٠. اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية للإمام ابن القيم رحمه الله، تحقيق عواد عبد الله المعتق، الطبعة الثانية ١٤١٥، مكتبة الرشد.

١١. الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما، تصنيف العلامة ضياء الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن الحنبلي المقدسي، دراسة وتحقيق الأستاذ عبد الله دهيش، الطبعة الرابعة ١٤٢١، دار خضر –بيروت.

١٢. الأحكام السلطانية للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء، تحقيق محمد حامد الفقي، ١٤٠٣، دار الكتب العلمية –بيروت.

١٣. الأحكام السلطانية والولايات الدينية لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي، دار الكتب العلمية –بيروت.

١٤. اختصار علوم الحديث لابن كثير مع شرحه الباعث الحثيث، شرح الشيخ أحمد محمد شاكر، تعليق العلامة الألباني، تحقيق علي بن حسن بن علي الحلبي، الطبعة الأولى ١٤١٧، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع – الرياض.

١٥. آداب الشافعي ومناقبه للإمام أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، قدم له وحقق أصله وعلق عليه الشيخ عبد الغني عبد الخالق، الطبعة الثالثة ١٤٢١، مكتبة الخانجي –القاهرة.

١٦. أدب المفتي والمستفتي للحافظ أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الطبعة الأولى ١٤٠٧، مكتبة العلوم والحكم –المدينة النبوية.

١٧. الأربعون النووية للإمام يحيى بن شرف الدين النووي.إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علـــم الأصـــول للعلامة محمد بن علي بن محمد الشوكاني، ضبطها أحمد عبد السلام، الطبعة الأولى ١٤١٤، دار الكتـــب العلمية –بيروت.

١٨. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل للعلامة محمد ناصر الدين الألباني، الطبعـــة الثانيـــة ١٤٠٥، المكتب الإسلامي –بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥، مؤسسة الكتب الثقافية –بيروت.

١٩. الاستشراق والمستشرقون ما لهم وما عليهم تأليف مصطفى السباعي، الطبعة الرابعة ١٤٢٤، دار الوراق – الرياض.

٢٠. الاستغاثة – المعروف بالرد على البكري لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق أبي عبد الرحمن محمد بن علـــي عجال، الطبعة الأولى ١٤١٧، مكتبة الغرباء الأثرية –المدينة النبوية.

٢١. الاستقامة لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد رشاد سالم، الطبعة الأولى ١٤٢٠، دار الهدي النبـــوي – القاهرة.

٢٢. أشراط الساعة ليوسف بن عبد الله الوابل، الطبعة الحادية عشرة ١٤١٩، دار ابن الجوزي –الرياض.

٢٣. الأصول التاريخية لنحلة البابية والبهائية لقاسم السامرائي، البهائية نقد وتحليل لإحسان إلهي ظهير، الطبعة الثانية ١٤٠١، إدارة ترجمان السنة –لاهور، باكستان، الطبعة الأولى ١٤٠٧، دار أمية للنشر والتوزيع – الرياض.

٢٤. الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات والرد عليها من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، تأليف عبد القادر محمد عطا صوفي، الطبعة الأولى ١٤١٨، مكتبة الغرباء الأثرية –المدينة النبوية.

٢٥. أصول السنة للإمام أحمد بن حنبل، رواية عبدوس بن مالك العطار، تحقيق الوليد بن محمد نبيه، الطبعـــة الأولى، مكتبة ابن تيمية –القاهرة.

٢٦. أصول العقائد الدينية للعلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي، إخراج مساعد بن عبد الله السعدي، تقديم الشيخ عبد الله بن عبد العزيز العقيل، الطبعة الأولى ١٤٢٤، دار ابن الجوزي –الرياض.

٢٧. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن للشيخ العلامة محمد الأمين بن محمد مختـــار الـــشنقيطي، ١٤١٣، مكتبة ابن تيمية –القاهرة.

٢٨. الاعتصام للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق أبي عبيدة مشهور بن حسن آل ســـلمان، الطبعة الأولى ١٤٢١، مكتبة التوحيد –البحرين.

٢٩. اعتقاد الإمام الشافعي لأبي الحسن على بن أحمد الهكاري، ضمن مجموع تحقيق الشيخ عبد الله بن صـــالح البراك، الطبعة الأولى ١٤١٩، دار الوطن –الرياض.

٣٠. اعتقاد الإمام المنبل أبي عبد الله أحمد بن حنبل لأبي الفضل عبد الواحد بن عبد العزيز التميمي، تحقيق أبي المنذر النقاش، الطبعة الأولى ١٤٢٢، دار الكتب العلمية –بيروت.

٣١. اعتقاد السلف أصحاب الحديث لشيخ الإسلام أبي عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني، تحقيق بدر بن عبد الله البدر، الطبعة الثانية ١٤١٥، مكتبة الغرباء الأثرية –المدينة النبوية.

٣٢. اعتقاد أهل السنة للحافظ أبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي، تحقيق جمال عزون، تقريظ الشيخ حماد بن محمد الأنصاري، الطبعة الأولى ١٤١٣، دار الريان -الإمارات العربية المتحدة.

٣٣. اعتقاد أهل السنة والجماعة لعدي بن مسافر الأموي الهكاري، تحقيق حمد بن عبد المجيد السلفي وتحسين إبراهيم الدوسكي، الطبعة الأولى ١٤١٩، مكتبة الغرباء الأثرية -المدينة النبوية.

٣٤. الاعتقاد لابن أبي يعلى أبي الحسين محمد بن القاضي أبي يعلى الفراء، تحقيق الشيخ محمد بن عبد الرحمن الخميس، الطبعة الأولى، دار أطلس الخضراء -الرياض.

٣٥. الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق كمال يوسف الحوت، الطبعة الثانية ١٤٠٥، عالم الكتب -بيروت.

٣٦. إعلام الموقعين عن رب العالمين لشيخ الإسلام ابن القيم محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي، رتبه وضبطه محمد عبد السلام إبراهيم، الطبعة الأولى١٤١١، دار الكتب العلمية -بيروت.

٣٧. الاقتصاد في الاعتقاد للإمام الحافظ عبد الغني بن عبد الواحد بن سرور المقدسي، تحقيق الشيخ أحمد بن عطية بن علي الغامدي، الطبعة الأولى ١٤١٤، مكتبة العلوم والحكم -المدينة النبوية.

٣٨. الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد لمحمد بن الحسن الطوسي الرافضي، الطبعة الثانية ١٤٠٦، دار الأضواء - بيروت، تحقيق جمعية منتدى النشر النجف فيما يزعمونه الأشرف، والصواب أنه الأوضع لما فيه من الشرك والضلال.

٣٩. اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق ناصر بن عبد الكريم العقل، الطبعة الخامسة ١٤١٧، مكتبة الرشد -الرياض.

٤٠. أقوال التابعين في مسائل التوحيد والإيمان لعبد العزيز بن عبد الله المبدل، الطبعة الأولى ١٤٢٤، دار التوحيد للنشر -الرياض.

٤١. الانتصار للصحب والآل من افتراءات السماوي الضال للشيخ إبراهيم بن عامر الرحيلي، الطبعة الثالثة ١٤٢٣، مكتبة العلوم والحكم -المدينة النبوية.

٤٢. الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به للقاضي أبي بكر بن الطيب الباقلاني، تحقيق عماد الدين أحمد حيدر، الطبعة الأولى ١٤٠٧، عالم الكتب -بيروت.

٤٣. الآيات البينات في عدم سماع الأموات، للعلامة نعمان بن محمود الآلوسي، تحقيق العلامة محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الرابعة ١٤٠٥، المكتب الإسلامي -بيروت.

٤٤. الإيمان ومعالمه وسننه واستكماله ودرجاته للإمام أبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق العلامة محمد ناصر الدين الألباني.

٤٥. الإيمان للحافظ إسحاق بن يحيى بن مندة، تحقيق وتعليق الشيخ العلامة علي بن حمد بن ناصر الفقيهي، طبع المجلس العلمي في الجامعة الإسلامية، الطبعة الثانية، مطابع الجامعة الإسلامية.

٤٦. البحر الزخار المعروف بمسند البزار تأليف أبي بكر أحمد بن عمر بن عبد الخالق العكي البزار، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، الطبعة الأولى ١٤٠٩، مكتبة العلوم والحكم -المدينة النبوية.

٤٧. البحر المحيط في أصول الفقه لبدر الدين بن بهادر بن عبد الله الزركشي، راجعه عمر سليمان الأشقر.

٤٨. بدائع الفوائد للإمام أبي عبد الله بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق علي بم محمد العمران، الطبعة الأولى ١٤٢٥، دار عالم الفوائد -مكة المكرمة.

٤٩. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للقاضي العلامة محمد بن علي الشوكاني، الطبعة الأولى ١٤١٨، دار الكتب العلمية -بيروت.

٥٠. البدع والنهي عنها للإمام محمد بن وضاح القرطبي، تحقي عمرو عبد المنعم سليم، الطبعة الأولى ١٤١٦، مكتبة ابن تيمية -القاهرة.

٥١. بذل المجهود في إثبات مشابهة الرافضة لليهود لعبد الله الجميلي، الطبعة الثانية ١٤١٩، مكتبة الغرباء الأثرية -المدينة النبوية.

٥٢. برهان الشرع في إثبات المس والصرع للشيخ علي بن حسن بن علي الحلبي الأثري، الطبعة الأولى ١٤١٧، المكتبة المكية -مكة المكرمة.

٥٣. بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث للإمام الحافظ علي بن سليمان الهيثمي، تحقيق أحمد صالح الباكري، الطبعة الأولى ١٤١٣، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالجامعة الإسلامية.

٥٤. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية -بيروت.

٥٥. البهائية تاريخها وعقيدتها وصلتها بالباطنية والصهيونية للعلامة عبد الرحمن الوكيل، مراجعة أحمد حمدي إمام، الطبعة الثانية ١٤٠٧، مطبعة المدني -مصر.

٥٦. البهائية لشيخ الأزهر محمد الخضر، مطبوع مع كتاب البهائية للعلامة عبد الرحمن الوكيل.

٥٧. تاريخ بغداد للحافظ أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية.

٥٨. تبصرة الأدلة في أصول الدين لأبي المعين ميمون بن محمد النسفي، تحقيق كلود سلامة، الطبعة الأولى ١٩٩٠، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية -بدمشق

٥٩. تجريد التوحيد المفيد للإمام تقي الدين أحمد بن علي المقريزي، تحقيق أحمد بن محمد طاحون، ١٤١٤، مكتبة التراث الإسلامي -القاهرة.

٦٠. تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد للعلامة محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الثانية ١٣٩٢، المكتب الإسلامي -بيروت.

٦١. تحذير العباد من أهل العناد ببدعة الاتحاد للعلامة برهان الدين البقاعي المطبوع باسم مصرع التصوف، تحقيق عبد الرحمن الوكيل، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء -الرياض.

٦٢. تحفة الأريب في الرد على أهل الصليب لأبي محمد عبد الله الترجمان الميورقي، تحقيق عمر وفيق الداعوق، الطبعة الأولى ١٤٠٨، دار البشائر الإسلامية -بيروت.

٦٣. تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للإمام الحافظ جمال الدين أبي الحجاج المزي، تحقيق عبد الصمد شرف الدين، الطبعة الثانية ١٤٠٣، المكتب الإسلامي -بيروت.

٦٤. تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد لإبراهيم بن محمد بن أحمد البيجوري، الطبعة الأولى ١٤٢٢، دار الكتب العلمية -بيروت.

٦٥. تحقيق كلمة الإخلاص لابن رجب، وهي مطبوعة ضمن مجموعة رسائل ابن رجب، تحقيق أبي مصعب طلعت بن فؤاد الحلواني، الطبعة الأولى ١٤٢٣، الناشر الفاروق الحديثة للطباعة والنشر -القاهرة.

٦٦. التدمرية - تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد بن عودة السعوي، الطبعة الأولى ١٤٠٥.

٦٧. ترتيب الموضوعات للإمام محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، اعتنى به كمال بن بسيوني زغلول، الطبعة الأولى ١٤١٥، دار الكتب العلمية -بيروت.

٦٨. التسعينية لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية، تحقيق محمد بن إبراهيم العجلان، الطبعة الأولى ١٤٢٠، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع -الرياض.

٦٩. التصريح بما تواتر في نزول المسيح لإمام المحدث محمد أنور شاه الكشميري الهندي، رتبه تلميذه الشيخ محمد شفيع مفتي باكستان، حققه وراجع ضبطه ونصوصه وعلق عليه عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الخامسة ١٤١٢، مكتبة المطبوعات الإسلامية -حلب.

٧٠. التصوف المنشأ والمصدر لإحسان إلهي ظهير، إدارة ترجمان السنة -لاهور، باكستان.

٧١. تفسير ابن جرير - جامع البيان في تأويل القرآن للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، الطبعة الأولى ١٤١٢، دار الكتب العلمية -بيروت.

٧٢. تفسير ابن سعدي - تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان للشيخ العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي، اعتنى به عبد الرحمن بن معلا اللويحق، الطبعة الأولى ١٤٢٣، دار العاصمة -الرياض.

٧٣. تفسير ابن عطية - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، الطبعة الأولى ١٣٩٨، طبع على نفقة صاحب السمو خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر.

٧٤. تفسير ابن كثير - تفسير القرآن العظيم للإمام الحافظ أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، الطبعة الأولى ١٤٠٨، دار الحديث -القاهرة، دار الريان للتراث.

٧٥. تفسير القرطبي - الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق عبد الرزاق المهدي، الطبعة الأولى ١٤١٨، دار الكتاب العربي -بيروت.

٧٦. تقريب التهذيب للحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق محمد عوامة، الطبعة الرابعة ١٤١٢، دار القلم -دمشق، دار الرشيد -حلب سوريا.

٧٧. تقرير القواعد وتحرير الفوائد للإمام الحافظ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، تحقيق مشهور بن حسن آل سلمان، الطبعة الأولى ١٤١٩، دار ابن عفان -الخبر، السعودية.

٧٨. التكفير وضوابطه للشيخ إبراهيم بن عامر الرحيلي الأستاذ المشارك في كلية الدعوة وأصول الدين في الجامعة الإسلامية قسم العقيدة، الطبعة الأولى ١٤٢٦، دار الإمام البخاري -الدوحة قطر.

٧٩. تلخيص كتاب العلل المتناهية لابن الجوزي تأليف الإمام شمس الدين محمد بن عثمان الذهبي، تحقيق أبو تميم ياسر بن إبراهيم بن محمد، الطبعة الأولى ١٤١٩، مكتبة الرشد -الرياض.

٨٠. تنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي لبرهان الدين البقاعي، تحقيق عبد الرحمن الوكيل، المطبوع باسم مصرع التصوف.

٨١. التنبيهات السنية على العقيدة الواسطية للشيخ عبد العزيز الناصر الرشيد، طبعة دار الرشيد للنشر والتوزيع.

٨٢. تتريه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة لأبي الحسن علي بن محمد بن عراق الكتاني، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، عبد الله محمد صديق،، الطبعة الثانية ١٤٠١، دار الكتب العلمية –بيروت.
٨٣. التنصير في البلاد الإسلامية أهدافه ميادينه آثاره تأليف محمد بن ناصر الشثري، الطبعة الأولى ١٤١٨، دار الحبيب –الرياض.
٨٤. تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد للشيخ العلامة سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب، طبعة المكتب الإسلامي.
٨٥. جامع الأصول في أحاديث الرسول للإمام المبارك بن محمد بن الأثير الجزري، تحقيق الشيخ عبد القادر الأرناؤوط، الطبعة الثانية ١٤٠٣، دار الفكر للطباعة والنشر –بيروت.
٨٦. جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم للإمام الحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين الدمشقي المشهور بابن رجب، تحقيق شعيب الأرناؤوط وإبراهيم باجس، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة –بيروت.
٨٧. جامع النقول في أسباب الترول لابن خليفة عليوي، الطبعة الأولى ١٤٠٤.
٨٨. جامع بيان العلم وفضله لأبي عمر يوسف بن عبد البر، تحقيق أبي الأشبال الزهيري، الطبعة الخامسة ١٤٢٢، دار ابن الجوزي –الدمام.
٨٩. جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على خير الأنام للإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية، تحقيق زائد بن أحمد النشيري، الطبعة الأولى ١٤٢٥، دار عالم الفوائد –مكة المكرمة.
٩٠. جلاء العينين في محاكمة الأحمدين تأليف السيد نعمان خير الدين الآلوسي، الناشر مطبعة المدني –القاهرة، دار المدني –جدة.
٩١. الجمعيات القومية العربية وموقفها من الإسلام والمسلمين في القرن الرابع عشر الهجري، إعداد خالد بن إبراهيم بن عبد الله الدبيان، الطبعة الأولى ١٤٢٥، درا المسلم –الرياض.
٩٢. جهود شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير الإمامة، والرد على المخالفين فيها، رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية، مقدمة من الطالب: شرف الدين بن حامد البدوي.
٩٣. الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لشيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق علي بن حسن بن ناصر وعبد العزيز بن إبراهيم العسكر وحمدان بن محمد الحمدان، الطبعة الثانية ١٤١٩، دار العاصمة –الرياض.
٩٤. الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي أو الداء والدواء، للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية الزرعي الدمشقي، تحقيق علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الأثري، الطبعة الثالثة ١٤١٩، دار ابن الجوزي –الدمام.
٩٥. حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية الزرعي الدمشقي، تحقيق يوسف علي بدوي، الطبعة الثالثة ١٤١٩، دار ابن كثير –دمشق، بيروت.
٩٦. حاشية الأصول الثلاثة للشيخ عبد الرحمن بن محمد القاسم العاصمي النجدي، الطبعة الخامسة ١٤٠٧.
٩٧. حاشية كتاب التوحيد للشيخ عبد الرحمن بن قاسم العاصمي النجدي، الطبعة الثالثة ١٤١٤.

٩٨. الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة للإمام الحافظ قوام السنة أبي القاسم إسماعيل بن محمد التميمي الأصبهاني، تحقيق محمد بن ربيع بن هادي ومحمد بن محمود أبو رحيم، الطبعة الثانية ١٤١٩، دار الراية -الرياض.
٩٩. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني، المكتبة السلفية، دار الفكر.
١٠٠. الحموية – الفتوى الحموية الكبرى لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق عبد المحسن التويجري، الطبعة الأولى ١٤١٩، دار الصميعي -الرياض.
١٠١. خطبة الحاجة التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمها أصحابه للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الرابعة ١٤٠٠، المكتب الإسلامي -بيروت.
١٠٢. الدر المنثور في التفسير المأثور لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الطبعة الأولى ١٤١١، دار الكتب العلمية -بيروت.
١٠٣. الدر النضيد على كتاب التوحيد للشيخ سليمان بن عبد الرحمن الحمدان، اعتنى به عبد الإله بن عثمان الشايع، الطبعة الأولى ١٤٢٤، دار الصميعي -الرياض.
١٠٤. درء تعارض العقل والنقل أو موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد رشاد سالم.
١٠٥. دراسات في الأديان اليهودية والنصرانية للشيخ سعود بن عبد العزيز الخلف، الطبعة الأولى ١٤٢٢، مكتبة أضواء السلف -الرياض.
١٠٦. دراسات في التصوف لإحسان إلهي ظهير، إدارة ترجمان السنة -لاهور، باكستان.
١٠٧. درجات الصاعدين إلى مقامات الموحدين للعلامة محمد بن أحمد الحفظي، تحقيق أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، الطبعة الأولى ١٤٠٧، مكتبة المعلا -الكويت.
١٠٨. الدرر السنية في الأجوبة النجدية، جمع الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، الطبعة السابعة ١٤٢٥.
١٠٩. دعاوي المناوئين لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب عرض ونقض، إعداد عبد العزيز بن محمد بن علي العبد اللطيف، الطبعة الأولى ١٤١٢، دار الوطن -الرياض.
١١٠. دعوة التقريب بين الأديان دراسة نقدية في ضوء العقيدة الإسلامية للشيخ أحمد بن عبد الرحمن بن عثمان القاضي، الطبعة الأولى ١٤٢٢، دار ابن الجوزي -الرياض.
١١١. ذكر أخبار أصبهان للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، الطبعة الثانية ١٤٠٥، نشر عبد الوهاب عبد الواحد الخلجي، الدر العلمية -دلهي، الهند.
١١٢. ذم الكلام وأهله لشيخ الإسلام أبي إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري الهروي، تحقيق أبو جابر عبد الله بن محمد بن عثمان الأنصاري، الطبعة الأولى ١٤١٩، مكتبة الغرباء الأثرية -المدينة النبوية.
١١٣. الرد على المنطقيين لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، الطبعة الرابعة ١٤٠٢، إدارة ترجمان السنة -لاهور، باكستان.

١١٤. الرد على بشر المريسي - نقض عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله في التوحيد للإمام عثمان بن سعيد الدارمي، تحقيق منصور بن عبد العزيز السماري، الطبعة الأولى ١٤١٩، مكتبة أضواء السلف -الرياض.
١١٥. الرد على من قال بفناء الجنة والنار وبيان الأقوال في ذلك لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق محمد بن عبد الله السمهري، الطبعة الأولى ١٤١٥، دار بلنسية -الرياض.
١١٦. الرسالة الوافية لمذهب أهل السنة في الاعتقادات وأصول الديانات للإمام المقري عثمان بن سعيد بن عثمان الداني، تحقيق دغش بن شعيب العجمي، الطبعة الأولى ١٤٢١، مكتبة دار الإمام أحمد -الكويت.
١١٧. رسالة في تكفير الروافض لمفتي الثقلين شمس الدين أحمد بن سليمان بن كمال باشا ضمن خمس رسائل في الفرق والمذاهب له، تحقيق سيد باغجوان، الطبعة الأولى ١٤٢٥، دار السلام -الرياض.
١١٨. الرسالة للإمام محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله تعالى، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر.
١١٩. رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار للأمير محمد بن إسماعيل الصنعاني، تحقيق العلامة محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الأولى ١٤٠٥، المكتب الإسلامي -بيروت.
١٢٠. رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله وتحقيق معنى التوحيد والشرك بالله للعلامة المحقق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، تحقيق الداني بن منير آل زهوي، الطبعة الأولى ١٤٢٣، المكتبة العصرية -بيروت.
١٢١. الروح للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية الزرعي الدمشقي، تحقيق يوسف بن علي بديوي، الطبعة الثالثة ١٤١٩، دار ابن كثير -دمشق.
١٢٢. روضة الناظر وجنة المناظر لموفق الدين ابن قدامة، وبهامشها نزهة الخاطر العاطر للشيخ العلامة عبد القادر أحمد بن بدران الدومي ثم الدمشقي، الطبعة الأولى ١٤١٢، دار الحديث -بيروت، مكتبة الهدى -رأس الخيمة.
١٢٣. زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء لفضيلة الشيخ عبد الرزاق بن عبد المحسن العباد البدر ، الطبعة الأولى ١٤١٦، مكتبة دار القلم والكتاب -الرياض.
١٢٤. سلسة شرح الرسائل للشيخ صالح بن فوزان الفوزان، الطبعة الأولى ١٤٢٤، إخراج عبد السلام بن عبد الله السليمان.
١٢٥. سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها للإمام العلامة محمد ناصر الدين الألباني، ١٤١٥، مكتبة المعارف -الرياض.
١٢٦. السنة للالكائي - شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم للإمام الحافظ أبي القاسم هبد الله بن الحسن الطبري اللالكائي، تحقيق أحمد بن سعد الغامدي، الطبعة الخامسة ١٤١٨، دار طيبة -الرياض.
١٢٧. السنة للإمام أبي بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخلال، الطبعة الأولى، تحقيق عطية الزهراني، دار الراية -الرياض.
١٢٨. السنة للإمام الحافظ أبي بكر عمرو بن أبي عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني، تحقيق العلامة الألباني، الطبعة الثالثة ١٤١٣، المكتب الإسلامي -بيروت، وتحقيق الأستاذ باسم بن فيصل الجوابرة، الطبعة الأولى ١٤١٩، دار الصميعي -الرياض.

١٢٩. السنة للمزني – شرح السنة للإمام إسماعيل بن يحيى المزني، تحقيق جمال عـزون، الطبعة الأولى ١٤١٥، مكتبة الغرباء الأثرية –المدينة النبوية.
١٣٠. سنن ابن ماجة للإمام الحافظ أبي عبيد الله محمد بين يزيد القزويني، تحقيق محمد فؤاد عبـد البـاقي، دار الكتب العلمية –بيروت.
١٣١. سنن أبي داوود للإمام أبي داوود سليمان بن الأشعث السجستاني عزت عبيد الدعاس، دار الحـديث – حمص سورية.
١٣٢. سنن الترمذي المسمى الجامع الصحيح لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة، تحقيق الشيخ أحمد شـاكر، دار الكتب العلمية –بيروت، بيروت ١٤١٣.
١٣٣. السنن الكبرى للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، وبذيله الجـوهر النقـي لابـن التركماني، طبعة دار المعرفة.
١٣٤. سنن النسائي شرح الحافظ جلال الدين السوطي وحاشية السندي، الطبعة الأولى ١٣٤٨، دار الفكـر – بيروت.
١٣٥. سير أعلام النبلاء لإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، الطبعة الحـادي عـشرة ١٤١٧، مؤسسة الرسالة –بيروت.
١٣٦. السيرة النبوية لابن هشام أبي محمد عبد الملك بن هشام المعافري، تحقيق وليد بن محمد سلامة وخالد بـن محمد بن عثمان، الطبعة الأولى، دار البيان الحديثة.
١٣٧. شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، دار إحياء التراث العربي —بيروت.
١٣٨. شرح الإرشاد لأبي بكر بن ميمون، تحقيق أحمد حجازي أحمد السقا، الطبعة الأولى ١٤٠٧، مكتبة الانجلو المصرية –مصر.
١٣٩. شرح الأصفهانية لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد بن عودة السعوي.
١٤٠. شرح الأصول الثلاثة للشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين رحمه الله، إعداد فهد بن ناصر بن إبـراهيم السليمان،الطبعة الثالثة ١٤١٧، دار الثريا –الرياض.
١٤١. شرح السنة للإمام أبي محمد الحسن بن علي بن خلف البربهاري، تحقيق عبد الرحمن بن أحمد الجميـزي، الطبعة الأولى ١٤٢٦، مكتبة دار المنهاج –الرياض.
١٤٢. شرح السنة للإمام المحدث المفسر الفقيه محيي السنة أبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي، تحقيق زهير الشاويش وشعيب الأرناؤوط، الطبعة الثانية ١٤٠٣، المكتب الإسلامي –بيروت.
١٤٣. شرح العقائد النسفية، طبع المكتبة الإمدادية –كويتا، باكستان.
١٤٤. شرح العقيدة السفارينية للشيخ محمد بن صالح العثيمين، طبع بإشراف مؤسسة الشيخ محمد بـن صـالح العثيمين الخيرية، الطبعة الأولى ١٤٢٦، مدار الوطن –الرياض.
١٤٥. شرح العقيدة الطحاوية، خرج أحاديثها العلامة محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة التاسعة ١٤٠٨، المكتب الإسلامي –بيروت.

١٤٦. شرح العقيدة الواسطية لابن عثيمين رحمه الله تعالى، المجلد الثامن من مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، جمع وترتيب فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، الطبعة الثانية ١٤١٧، دار الثريا -الرياض.

١٤٧. شرح العقيدة الواسطية للشيخ صالح بن فوزان الفوزان، الطبعة الخامسة ١٤١٠، مكتبة المعارف -الرياض.

١٤٨. شرح العقيدة الواسطية من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، جمعه ورتبه خالد بن عبد الله المصلح، الطبعة الثانية ١٤٢٢، دار ابن الجوزي -الدمام.

١٤٩. شرح الفقه الأكبر تصنيف أبو المنتهى أحمد بن محمد المغنيساوي الحنفي، اعتنى بطبعه مع مجموعة شروح أخرى للفقه الأكبر خادم العلم عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، طبع على نفقة الشؤون الدينية بدولة قطر.

١٥٠. شرح الكوكب المنير للعلامة محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحي المعروف بابن النجار، تحقيق محمد الزحيلي، نزيه حماد، طبعة عام ١٤١٣، مكتبة العبيكان.

١٥١. شرح المقاصد لمسعود بن عمر بن عبد الله الشهي بالتفتازاني، تحقيق عبد الرحمن عميرة، الطبعة الأولى ١٤٠٩، عالم الكتب -بيروت.

١٥٢. شرح النونية - توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم الموسومة بالكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية تأليف الشيخ أحمد بن إبراهيم بن عيسى، الطبعة الثالثة ١٤٠٦، المكتب الإسلامي -بيروت.

١٥٣. شرح حديث جبريل في الإسلام والإيمان والإحسان- الإيمان الأوسط لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق علي بن بخيت الزهراني، الطبعة الأولى ١٤٢٣، دار ابن الجوزي -الدمام.

١٥٤. شرح رياض الصالحين للشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين، حُقق بإشراف عبد الحميد مدكور، الطبعة الأولى ١٤٢٣، دار السلام -القاهرة.

١٥٥. شرح صحيح البخاري لابن بطال أبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك، تحقيق أبو تميم ياسر بن إبراهيم، الطبعة الأولى ١٤٢٠، مكتبة الرشد -الرياض.

١٥٦. شرح صحيح مسلم للنووي، الطبعة الأولى ١٤٠٧، دار الريان للتراث -القاهرة.

١٥٧. شرح مختصر الروضة لنجم الدين سليمان بن عبد القوي الطوفي، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة الثالثة ١٤١٩، مؤسسة الرسالة -بيروت.

١٥٨. شرح مذاهب أهل السنة ومعرفة شرائع الدين والتمسك بالسنن لأبي حفص بن عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين، تحقيق عادل بن محمد، الطبعة الأولى ١٤١٥، مؤسسة قرطبة.

١٥٩. شعب الإيمان أو الجامع لشعب الإيمان للإمام الحافظ أبي بكر محمد بن الحسين البيهقي، تحقيق عبد العلي عبد الحميد حامد، الطبعة الأولى ١٤٠٦، الدار السلفية بومباي -الهند.

١٦٠. شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل للإمام شمس الدين ابن القيم، الطبعة الثانية ١٤١٣، دار الكتب العلمية -بيروت.

١٦١. شفاء الغليل في بيان ما وقع في التوراة والإنجيل من تبديل لأبي المعالي الجويني، تحقيق أحمد حجازي السقا، الطبعة الثالثة ١٤٠٧، المكتبة الأزهرية للتراث -القاهرة.

١٦٢. الشيعة الإثنى عشرية وتحريف القرآن، لمحمد عبد الرحمن السيف

١٦٣. الصارم المسلول على شاتم الرسول لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق محمد عبد الله عمران الحلواني، ومحمد كبير أحمد شودري، الطبعة الأولى ١٤١٧، رمادي للنشر -الدمام.

١٦٤. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، لعلاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، الطبعة الثالثة ١٤١٨، مؤسسة الرسالة -بيروت.

١٦٥. صحيح ابن ماجة للشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الأولى ١٤١٧، مكتبة المعارف - الرياض.

١٦٦. صحيح أبي داوود للشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الأولى ١٤٠٩، نشر مكتب التربية العربي لدول الخليج، توزيع المكتب الإسلامي -بيروت.

١٦٧. صحيح البخاري للإمام الحافظ أمير المؤمنين في الحديث أبي عبد الرحمن إسماعيل البخاري عام ١٤١١، تحقيق محمد علي قطب، المكتبة العصرية -بيروت.

١٦٨. صحيح الجامع الصغير وزيادته للشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الثالثة ١٤٠٨، المكتب الإسلامي -بيروت.

١٦٩. صحيح مسلم للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى ١٤١٢، دار الحديث -القاهرة.

١٧٠. صدع الدجنة في فصل البدعة عن السنة للشيخ العلامة أبي عبد الله عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، اعتنى بها عثمان بن معلم محمود شيخ، أحمد حاج محمد عثمان، الطبعة الأولى ١٤٢٥، دار أضواء السلف - الرياض،

١٧١. الصفات الإلهية في الكتاب والسنة في ضوء الإثبات والتنزيه للشيخ العلامة محمد أمان بن علي الجامي، دار التقوى -بلبيس، توزيع المكتبة الأثرية -المدينة المنورة.

١٧٢. الصفدية لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية، تحقيق محمد رشاد سالم، الطبعة الأولى ١٤٢١، دار الهدي النبوي -مصر، دار الفضيلة -الرياض.

١٧٣. الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة لأبي العباس أحمد بن محمد الهيتمي، تحقيق عبد الرحمن بن عبد الله التركي، وكامل محمد الخراط، الطبعة الأولى ١٤١٧، مؤسسة الرسالة -بيروت.

١٧٤. الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة للإمام شمس الدين محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية الزرعي الدمشقي، تحقيق محمد الدخيل الله، الطبعة الثالثة ١٤١٨، دار العاصمة -الرياض.

١٧٥. ضعيف سنن أبي داوود للشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الأولى ١٤١٢، المكتب الإسلامي -بيروت.

١٧٦. طريق الهجرتين، وباب السعادتين للإمام شمس الدين محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية الزرعي الدمشقي، حققه وراجعه خادم العلم عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، طبع إدارة الشؤون الدينية بدولة قطر ١٣٩٧.

١٧٧. العبر في خبر من غبر للإمام الذهبي، تحقيق محمد السعيد بن بستوي زغلول، الطبعة الأولى ١٤٠٥، دار الكتب العلمية -بيروت.

١٧٨. العبودية لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق علي بن حسن بن عبد الحميد، الطبعة الأولى ١٤١٢، دار الأصالة -عمان، الأردن.

١٧٩. عقائد الإمامية لمحمد رضا المظفر الرافضي، تحقيق محمد جواد الطريحي، الناشر مؤسسة الإمام علي، الطبعة الأولى ١٤١٧، برأ الله الخليفة الراشد علي بن أبي طالب مما يقولون.
١٨٠. عقيدة الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي للشيخ محمد بن عبد الرحمن الخميس، دار إيلاف الدولية -الكويت.
١٨١. عقيدة الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي للشيخ محمد بن عبد الرحمن الخميس، الطبعة الأولى ١٤١٩، دار طيبة -الرياض.
١٨٢. عقيدة الإمام مالك جمع الشيخ سعود بن عبد العزيز الدعجان، مع تحقيق عقيدة الإمام مالك للإمام أبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني، الطبعة الأولى ١٤٢٤، مكتبة العلوم والحكم -المدينة النبوية.
١٨٣. عقيدة التوحيد للشيخ صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان، الطبعة الأولى ١٤٢٠، دار العاصمة -الرياض.
١٨٤. العقيدة الواسطية لابن تيمية، تحقيق أشرف عبد المقصود، الطبعة الثانية ١٤٢٠، مكتبة أضواء السلف - الرياض.
١٨٥. عقيدة إمام دار الهجرة مالك بن أنس بن أبي عامر الأصبحي للشيخ محمد بن عبد الرحمن الخميس، دار إيلاف الدولية -الكويت.
١٨٦. العقيدة في أهل البيت بين الإفراط والتفريط للشيخ سليمان بن سالم السحيمي، الطبعة الأولى ١٤٢٠، مكتبة الإمام البخاري.
١٨٧. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية للإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، تقديم خليل الميس، الطبعة الأولى ١٤٠٣،دار الكتب العلمية -بيروت.
١٨٨. العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم للقاضي أبي بكر بن العربي المالكي، تحقيق محب الدين الخطيب، الطبعة الأولى ١٤٠٥، دار الكتب السلفية -مصر.
١٨٩. عون المعبود على سنن أبي داوود الطبعة الحجرية.
١٩٠. عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير لأبي الفتح محمد بن سيد الناس الشافعي، ضبطه الشيخ إبراهيم محمد رمضان، الطبعة الأولى ١٤١٤، دار القلم -بيروت.
١٩١. عيون الرسائل والأجوبة على المسائل للشيخ العلامة عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن، تحقيق محمد بوا، الطبعة الأولى ١٤٢٠، مكتبة الرشد -الرياض.
١٩٢. غاية النفحات في دراسة الأسماء والصفات لأحمد بن منصور آل سابك، الطبعة الأولى ١٤٢٤، دار الرضا -مصر.
١٩٣. فتاوى اللجنة الدائمة جمع وترتيب الشيخ أحمد بن عبد الرزاق الدويش، الطبعة الثالثة ١٤١٩، دار العاصمة -الرياض.
١٩٤. فتح الباري بشرح صحيح البخاري للإمام الحافظ أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق محب الدين الخطيب، وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى ١٤٠٧، دار الريان -القاهرة.
١٩٥. فتح القدير الجامع بين فنّيْ الرواية والدراية من علم التفسير للإمام محمد بن علي الشوكاني، الطبعة الأولى ١٤٢١، دار ابن حزم -بيروت.

١٩٦. فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد للشيخ العلامة عبد الرحمن بن حين بن محمد بن عبد الوهاب، تحقيق الوليد بن عبد الرحمن بن محمد آل فريان، الطبعة الرابعة ١٤١٩.

١٩٧. الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق عبد الرحمن بن عبد الكريم اليحيى، الطبعة الأولى ١٤٢٠، دار الفضيلة –الرياض.

١٩٨. الفروق للإمام أبي العباس أحمد بن إدريس المصري المالكي القرافي، تحقيق عمر حسن القيِّام، الطبعة الأولى ١٤٢٤، مؤسسة الرسالة –بيروت.

١٩٩. فصل في بيان اعتقاد أهل الإيمان لأبي طاهر إبراهيم بن أحمد القرشي، اعتنى به أبو يحيى زكريا بن محمد المغناوي، مكتبة الغرباء الأثرية –المدينة النبوية.

٢٠٠. فضل كلمة الإخلاص لابن رجب ضمن مجموع ابن رجب.

٢٠١. فقه الأدعية والأذكار لشيخنا الشيخ عبد الرزاق بن شيخنا عبد المحسن البدر، الطبعة الأولى ١٤١٩، القسم الأول، دار ابن عفان –الخبر.

٢٠٢. فيض القدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير للعلامة محمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق أحمد عبد السلام، الطبعة الأولى ١٤١٥، دار الكتب العلمية –بيروت.

٢٠٣. القادياني والقاديانية لأبي الحسن الندوي مطبوع مع عدة رسائل بعنوان «دحض مفتريات القاديانية» إعداد سعد المرصفي، الطبعة الأولى ١٤٢٦، دار القبلتين –الرياض.

٢٠٤. القاديانية لإحسان إلهي ظهير مطبوع مع عدة رسائل بعنوان «دحض مفتريات القاديانية» إعداد سعد المرصفي ، الطبعة الأولى ١٤٢٦، دار القبلتين –الرياض.

٢٠٥. القاديانية لشيخ الأزهر محمد الخضر حسين مطبوع مع عدة رسائل بعنوان «دحض مفتريات القاديانية» إعداد سعد المرصفي ، الطبعة الأولى ١٤٢٦، دار القبلتين –الرياض.

٢٠٦. القاموس المحيط لمحمد بن يعقوب الفيروزأبادي، ضبطه يوسف الشيخ محمد البقاعي، طبعة عام ١٤١٥.

٢٠٧. قرة عيون الموحدين في تحقيق دعوة الأنبياء والمرسلين حاشية العلامة الشيخ عبد الرحمن بن حسن على كتاب التوحيد، الطبعة الثانية ١٤١٢، دار الصحابة للتراث –مصر –طنطا.

٢٠٨. قطف الجنى الداني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني لشيخنا العلامة عبد المحسن بن حمد العباد البدر، الطبعة الأولى ١٤٢٣، دار الفضيلة –الرياض.

٢٠٩. القناعة فيما يحسن الإحاطة به من أشراط الساعة للحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق محمد بن عبد الوهاب العقيل، الطبعة الأولى ١٤٢٢، مكتبة أضواء السلف –الرياض.

٢١٠. القواعد الكبرى الموسوم بقواعد الأحكام في إصلاح الأنام لعز الدين بن عبد العزيز بن عبد السلام، تحقيق نزيه كمال حماد، عثمان جمعة ضميرية، الطبعة الأولى ١٤٢١، دار القلم –دمشق.

٢١١. القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى للشيخ محمد بن صالح العثيمين، الطبعة الثانية ١٤٠٦، دار الأرقم –الكويت.

٢١٢. القول السديد في الرد على من أنكر تقسيم التوحيد للشيخ عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر، الطبعة الأولى ١٤١٧، دار ابن عفان –الخبر، السعودية.

٢١٣. القول السديد في مقاصد التوحيد للشيخ العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي بهامش كتاب التوحيد، طبعة عام ١٤١٢، مطابع الجامعة الإسلامية –المدينة النبوية.

٢١٤. القول الفصل في حكم الاحتفال بمولد خير الرسل لإسماعيل الأنصاري ضمن رسائل في حكم الاحتفال بالمولد النبوي، الطبعة الأولى ١٤١٩، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء –الرياض.

٢١٥. القول المفيد على كتاب التوحيد للشيخ العلامة محمد بن صالح بن عثيمين، باعتناء سليمان بن عبد الله أبا الخيل، خالد بن علي المشيقح، الطبعة الأولى ١٤١٨، دار ابن الجوزي –الدمام.

٢١٦. كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، لأبي المعالي عبد الملك الجويني، تحقيق أسعد تميم.

٢١٧. كتاب الأم للإمام محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله تعالى، تحقيق رفعت فوزي عبد المطلب، الطبعة الثالثة ١٤٢٦، دار الوفاء للطباعة –المنصورة، مصر.

٢١٨. كتاب الإنجاد في أبوب الجهاد وتفصيل فرائضه وسننه وذكر جمل من آدابه ولواحق أحكامه للإمام أبي عبد الله محمد بن عيسى بن محمد بن أصبغ المعروف بابن المناصف، تحقيق مشهور بن حسن آل سلمان ومحمد بن زكريا أبو غازي، الطبعة الأولى ١٤٢٥، مكتبة دار الإمام مالك –أبوظبي.

٢١٩. كتاب الإيمان للإمام الحافظ أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، تحقيق العلامة محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الثانية ١٤٠٣، المكتب الإسلامي –بيروت.

٢٢٠. كتاب التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق الصادق بن محمد بن إبراهيم، الطبعة الأولى ١٤٢٥، مكتبة دار المنهاج –الرياض.

٢٢١. كتاب التعريفات لعلي بن محمد الشريف الجرجاني، تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي، الطبعة الأولى ١٤٢٤، دار النفائس –بيروت.

٢٢٢. كتاب التمهيد لقواعد التوحيد لأبي الثناء محمود بن زيد اللامشي الحنفي الماتريدي، تحقيق عبد المجيد تركي مدير بحوث في المركز الوطني للبحث العلمي بباريس، الطبعة الأولى ١٩٩٥، دار الغرب الإسلامي – بيروت.

٢٢٣. كتاب التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد للإمام الحافظ أبي عبد الرحمن بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مندة، تحقيق شيخنا العلامة علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، الطبعة الثانية ١٤١٤، مكتبة الغرباء الأثرية –المدينة النبوية.

٢٢٤. كتاب السنة للإمام أبي عبد الرحمن عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل، الطبعة الثالثة ١٤١٦، تحقيق محمد بن سعيد بن سالم القحطاني، دار الرمادي للنشر –الدمام.

٢٢٥. كتاب الشريعة للإمام المحدث أبي بكر محمد بن الحسين الآجري، تحقيق عبد الله بن عمر الدميجي، الطبعة الثانية ١٤٢٠، دار الوطن –الرياض.

٢٢٦. كتاب الطبقات الكبير لمحمد بن سعد بن منيع الزهري، تحقيق علي محمد عمير، الطبعة الأولى ١٤٢١، مكتبة الخانجي –القاهرة.

٢٢٧. كتاب العظمة لأبي الشيخ الأصبهاني أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حبان، تحقيق رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، الطبعة الثانية ١٤١٩، دار العاصمة –الرياض.

٢٢٨. الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار للإمام الحافظ أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي العبسي، ضبطه وصححه ورقم كتبه وبوابه وأحاديثه محمد عبد السلام شاهين، الطبعة الأولى ١٤١٦، دار الكتب العلمية –بيروت.

٢٢٩. كتاب النبوات لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن تيمية، تحقيق عبد العزيز بن صالح الطويان، الطبعة الأولى ١٤٢٠، أضواء السلف –الرياض.

٢٣٠. كتاب مصرع الشرك والخرافة تأليف الشيخ خالد بن محمد علي الحاج، طبعة عام ١٤١٠، مطابع قطر الوطنبية –الدوحة.

٢٣١. كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس للشيخ المحدث إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي، تحقيق أحمد القلاش، مكتبة التراث الإسلامي –حلب، دار التراث –القاهرة.

٢٣٢. الكفاية في معرفة أصول الرواية للإمام الحافظ أبي بكر بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي، تحقيق أبي إسحاق إبراهيم بن مصطفى آل بحبح الدمياطي، الطبعة الأولى ١٤٢٣، دار الهدى –مصر.

٢٣٣. الكليات لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق عدنان درويش، محمد المصري، الطبعة الثانية ١٤١٣، مؤسسة الرسالة –بيروت.

٢٣٤. كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال لعلاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي البرهان فوري، الطبعة الخامسة ١٤٠٥، مؤسسة الرسالة –بيروت.

٢٣٥. اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للحافظ جلال الدين السيوطي، دار المعرفة –بيروت، ١٤٠٣.

٢٣٦. لسان العرب للعلامة ابن منظور، الطبعة الثالثة ١٤١٩، دار إحياء التراث العربي –بيروت.

٢٣٧. لسان الميزان للحافظ أحمد بن حجر العسقلاني، الطبعة الأولى ١٤١٦، دار الكتب العلمية –بيروت.

٢٣٨. لوائح الأنوار السنية ولواقح الأفكار السنية شرح قصيدة ابن أبي داوود الحائية في عقيدة أهل الأثر السلفية للشيخ العلامة محمد أحمد السفاريني، تحقيق عبد الله بن محمد بن سليمان البصيري، الطبعة الأولى ١٤١٥، مكتبة الرشد –الرياض.

٢٣٩. لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية شرح الدرة المضية في عقيدة الفرقة المرضية تأليف العلامة محمد بن أحمد السفاريني، الطبعة الثالثة، المكتب الإسلامي –بيروت.

٢٤٠. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي بتحرير الحافظين الجليلين العراقي وابن حجر، دار الكتب العلمية –بيروت.

٢٤١. مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وساعده ابنه محمد، طبعة عام ١٤١٦، طبعت في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

٢٤٢. مجموع فتاوى ومقالات متنوعة للإمام العلامة عبد العزيز بن عبد الله بن باز، جمع وترتيب محمد بن سعد الشويعر، الطبعة الرابعة ١٤٢٣.

٢٤٣. مجموع مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الطبعة الثانية ١٤٢٣.

٢٤٤. المختار في أصول السنة تأليف الإمام أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الله بن البنا الحنبلي البغدادي، تحقيق عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر، الطبعة الثانية ١٤٢٥، مكتبة العلوم والحكم –المدينة النبوية.

٢٤٥. مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة لابن قيم الجوزية، اختصار محمد بن الموصلي، قرأه وخرج نصوصه وعلق عليه وقدم له الحسن بن عبد الرحمن العلوي، الطبعة الأولى ١٤٢٥، أضـــواء الـــسلف – الرياض.

٢٤٦. مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين للإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق وتعليق محمد المعتصم بالله البغدادي، الطبعة الأولى ١٤١٠، دار الكتاب العربي – بيروت.

٢٤٧. المدخل إلى مذهب الإمام أحمد للشيخ العلامة عبد القادر بن بدران الدمشقي، تحقيق عبد الله بـــن عبـــد المحسن التركي، الطبعة الثالثة ١٤٢٧، مؤسسة الرسالة –بيروت.

٢٤٨. مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر للشيخ العلامة محمد الأمين بن المختار الـــشنقيطي، دار القلـــم – بيروت.

٢٤٩. المسائل الاعتزالية في تفسير الكشاف للزمخشري في ضوء ما ورد في كتاب الانتصاف لبن المـــنير عـــرض ونقد، إعداد الأستاذ صالح بن غرم الله الغامدي، الطبعة الأولى ١٤١٨، دار الأندلس –حائل.

٢٥٠. المستدرك على الصحيحين للإمام الحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري وبذيله التلخيص للحافظ الذهبي، دار المعرفة –بيروت.

٢٥١. مسند أبي داوود الطيالسي للحافظ الكبير سليمان بن داوود بن الجارود الفارسي البصري الـــشهير بـــأبي داوود الطيالسي، مكتبة المعارف –الرياض.

٢٥٢. مسند أبي عوانة للإمام أبي عوانة يعقوب لن إسحاق الإسفراييني، تحقيق أيمن بن عارف الدمشقي، الطبعة الأولى ١٤١٩، دار المعرفة –بيروت.

٢٥٣. مسند أبي يعلى لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي التميمي، تحقيق حسين سليم أسد، الطبعة الأولى ١٤٠٤، دار المأمون للتراث –دمشق.

٢٥٤. مسند الإمام أحمد بن حنبل، الطبعة الأولى ١٤١٦، مؤسسة الرسالة –بيروت.

٢٥٥. المسودة في أصول الفقه لآل تيمية، حققه وضبط نصه وعلق عليه أحمد بن إبراهيم بن عبـــاس الـــذروي، أستاذ أصول الفقه المشارك بكلية الشريعة وأصول الدين بأبها، الطبعـــة الأولى ١٤٢٢، دار الفـــضيلة – الرياض.

٢٥٦. مشارع الأشواق إلى مصارع العشاق ومثير الغرام إلى دار السلام في الجهاد وفضائله تأليف أبي زكريـــا أحمد بن إبراهيم بن محمد الدمشقي ثم الدمياطي المشهور بابن النحاس، تحقيق ودراسة إدريس محمد علي ومحمد خالد إسطنبولي، الطبعة الثانية ١٤٢٣، دار البشائر الإسلامية –بيروت.

٢٥٧. المصادر العامة للتلقي عند الصوفية عرض ونقد لصادق سالم صادق، الطبعة الأولى ١٤١٥، مكتبة الرشد –الرياض.

٢٥٨. المصالح المرسلة للشيخ العلامة محمد الأمين الشنقيطي، من مطبوعات الجامعة الإسلامية.

٢٥٩. مصرع الشرك والخرافة لخالد بن محمد بن علي الحاج، طبع بسعي العلامة أحمد بـــن حجـــر البوطـــامي ١٤١٠.

٢٦٠. المصنف للحافظ الكبير أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، ومعه كتاب الجامع للإمام معمر بن راشد الأزدي رواية الإمام عبد الرزاق الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، الطبعة الثانية ١٤٠٣، المكتب الإسلامي –بيروت.

٢٦١. معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول في التوحيد للشيخ الحافظ أحمد حكمي، ضبط نصه وعلق عليه وخرج أحاديه عمر بن محمد أبو عمر، الطبعة الأولى ١٤١٠، دار ابن القيم –الدمام.

٢٦٢. معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة لمحمد بن حسين بن حسن الجيزاني، الطبعة الأولى ١٤١٦، دار ابن الجوزي –الدمام.

٢٦٣. معالم السنن للخطابي مطبوع في حاشية سنن أبي داوود.

٢٦٤. المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها لعواد بن عبد الله المعتق الطبعة الثانية ١٤١٧، مكتبة الرشد –الرياض.

٢٦٥. معتقد فرق المسلمين واليهود والنصارى والفلاسفة والوثنيين في الملائكة المقربين للشيخ المحقق محمد بن عبد الوهاب العقيل، الطبعة الأولى ١٤٢٢، أضواء السلف –الرياض.

٢٦٦. معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، الطبعة الأولى ١٤١١، دار الكتب العلمية بيروت.

٢٦٧. المعجم الأوسط للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق قسم التحقيق بدار الحرمين، القاهرة ١٤١٥.

٢٦٨. المعجم الكبير للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق حمد بن عبد المجيد السلفي، الطبعة الثانية، دار إحياء التراث العربي –بيروت.

٢٦٩. معجم المقاييس في اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق شهاب الدين أبو عمرو، الطبعة الأولى ١٤١٥، دار الفكر –بيروت.

٢٧٠. معرفة علوم الحديث تصنيف الإمام الحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ النيسابوري، اعتنى بنشره وتصحيحه والتعليق عليه مع ترجمة المصنف الأستاذ السيد معظم حسين ام –اى، دى –فل (أكسن) رئيس الشعبة العربية الإسلامية بجامعة دكة بنغاله، الطبعة الثانية ١٣٩٧، المكتبة العلمية –المدينة النبوية.

٢٧١. معونة أولي النهى شرح المنتهى لتقي الدين محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي الحنبلي الشهير بابن النجار، تحقيق عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، الطبعة الأولى ١٤١٦، دار خضر –بيروت، مكتبة النهضة –مكة المكرمة.

٢٧٢. المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق أشرف بن عبد ا لمقصود، الطبعة الأولى ١٤١٥، مكتبة طبرية –الرياض.

٢٧٣. المغني لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن الزكي، عبد الفتاح محمد الحلو، الطبعة الثالثة ١٤١٧.

٢٧٤. مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة للحافظ جلال الدين السيوطي، طبع مطبعة الجامعة الإسلامية.

٢٧٥. مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية أهل العلم والإرادة لابن القيم، تحقيق علي بن حسن بن عبد الحميد الحلبي، الطبعة الأولى ١٤١٦، دار ابن عفان –الخبر.

٢٧٦. مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني، تحقيق صفوان عدنان داوودي، الطبعة الثانية ١٤٢٣، دار القلم -دمشق.
٢٧٧. المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة للشيخ محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق عبد الله محمد الصديق من علماء الأزهر، الطبعة الأولى ١٤٠٧، دار الكتب العلمية -بيروت.
٢٧٨. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين تأليف أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الثانية ١٣٨٩، مكتبة العلوم والحكم -المدينة النبوية.
٢٧٩. مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح، الطبعة الثالة ١٤٠٩، دار الحديث -بيروت.
٢٨٠. المقنع والشرح الكبير والإنصاف، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، وعبد الفتاح محمد الحلو، توزيع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة الإرشاد، الطبعة الأولى ١٤١٤.
٢٨١. الملل والنحل للإمام محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، صححه وعلق عليه أحمد فهمي محمد، الطبعة الثانية ١٤١٣، دار الكتب العلمية -بيروت.
٢٨٢. منازل الأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد لأبي زكريا يحيى بن إبراهيم السلماسي، تحقيق الأستاذ محمد بن عبد الرحمن قدم، الطبعة الأولى ١٤٢٢، من إصدارات المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية -المدينة النبوية.
٢٨٣. المنحة الإلهية تلخيص ترجمة التحفة الإثنى عشرية المطبوع باسم "مختصر التحفة الإثنى عشرية" لعلامة العراق محمود شكري الآلوسي، اعتنى بطبعه حسين حلمي بن سعد استانبولي، مكتبة إيشيق -إستانبول، تركيا.
٢٨٤. منظومة أصول الفقه وقواعده للعلامة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، الطبعة الأولى ١٤٢٦، بإشراف مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، دار ابن الجوزي -الدمام.
٢٨٥. منهاج التأسيس والتقديس في كشف شبهات داوود بن جرجيس تأليف الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ، الطبعة الثانية ١٤٠٧، دار الهداية -الرياض.
٢٨٦. منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية لابن تيمية أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم، تحقيق محمد رشاد سالم، الطبعة الأولى ١٤٠٦.
٢٨٧. منهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل للنقل وأثر المنهجين في العقيدة تأليف جابر إدريس علي أمير، الطبعة الأولى ١٤١٩، أضواء السلف -الرياض.
٢٨٨. منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات للشيخ العلامة محمد الأمين الشنقيطي، طباعة الجامعة الإسلامية، ١٤٠١.
٢٨٩. المهدي المنتظر في ضوء الأحاديث والآثار الصحيحة وأقوال العلماء وآراء الفرق المختلفة تأليف عبد العليم عبد العظيم البستوي، الطبعة الأولى ١٤٢٠، المكتبة المكية -مكة المكرمة، دار ابن حزم -بيروت.
٢٩٠. الموافقات للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق مشهور بن حسن آل سلمان، الطبعة الأولى ١٤١٧، دار ابن عفان -الخبر.
٢٩١. مواقف التفتازاني الاعتقادية في كتابه شرح العقائد النسفية، رسالة مقدمة لدرجة العالمية العالية في الجامعة الإسلامية، تقديم الشيخ محمد محمدي النورستاني.

٢٩٢. الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة بإشراف مانع بن حماد الجهني، الطبعة الرابعة ١٤٢٠، الندوة العالمية للطباعة والنشر –الرياض.

٢٩٣. الموسوعة في أحاديث المهدي الضعيفة والموضوعة تأليف عبد العليم عبد العظيم البستوي، الطبعة الأولى ١٤٢٠، المكتبة المكية –مكة المكرمة، دار ابن حزم –بيروت.

٢٩٤. الموضوعات في الأحاديث المرفوعات لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق نور الدين بن شكري بن علي، الطبعة الأولى ١٤١٨، مكتبة السلف –الرياض.

٢٩٥. موقف ابن تيمية من الأشاعرة تأليف عبد الرحمن بن صالح ن صالح المحمود، الطبعة الأولى ١٤١٥، مكتبة الرشد –الرياض.

٢٩٦. موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع تأليف الأستاذ إبراهيم بن عامر الرحيلي، الطبعة الثانية ١٤١٨، مكتبة الغرباء الأثرية –المدينة النبوية.

٢٩٧. ميزان الاعتدال في نقد الرجال تأليف أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار الفكر العربي.

٢٩٨. النكت على نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر العسقلاني بقلم علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري، الطبعة الأولى ١٤١٣، دار ابن الجوزي –الدمام.

٢٩٩. النهاية في الفتن والملاحم للإمام الحافظ أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، علق عليه محمد خير طعمة حلبي، خرج أحاديثه خليل مأمون، الطبعة الأولى ١٤١٩، دار المعرفة –بيروت.

٣٠٠. النهاية في غريب الحديث والأثر للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير، تحقيق طاهر أحمد الزاوى، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية –بيروت.

٣٠١. نونية القحطاني لأبي محمد عبد الله بن محمد الأندلسي القحطاني، تصحيح وتعليق محمد بن أحمد سيد أحمد، الطبعة الثانية، مكتبة السوادي –جدة.

٣٠٢. هداية الرواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة تصنيف الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني وبحاشيته النقد الصريح لما انتقد من أحاديث المصابيح للإمام العلائي والأجوبة على أحاديث المصابيح للحافظ ابن حجر، تخريج العلامة محمد ناصر الدين الألباني، تحقيق علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي، الطبعة الأولى ١٤٢٢، دار ابن القيم –الدمام، دار ابن عفان –القاهرة.

٣٠٣. هذه هي الصوفية للشيخ عبد الرحمن الوكيل، طبعة عام ١٤١٢، طبع على نفقة عبد الله الدرويش، بسعي واهتمام العلامة أحمد بن حجر البوطامي.

٣٠٤. الوصف المناسب لشرع الحكم للشيخ العلامة أحمد محمود عبد الوهاب الشنقيطي، من مطبوعات الجامعة الإسلامية عام ١٤١٥.

فهرس الموضوعات